

Copyright © King Saud University

١٠٢

الجزء الأول من حاشية الشيخ سليمان
البحيري المسماة بتخفة الحبيب على
شرح الخطيب المسمى بالافتاح
في حل ألفاظ أبي شجاع



Copyright © King Saud University

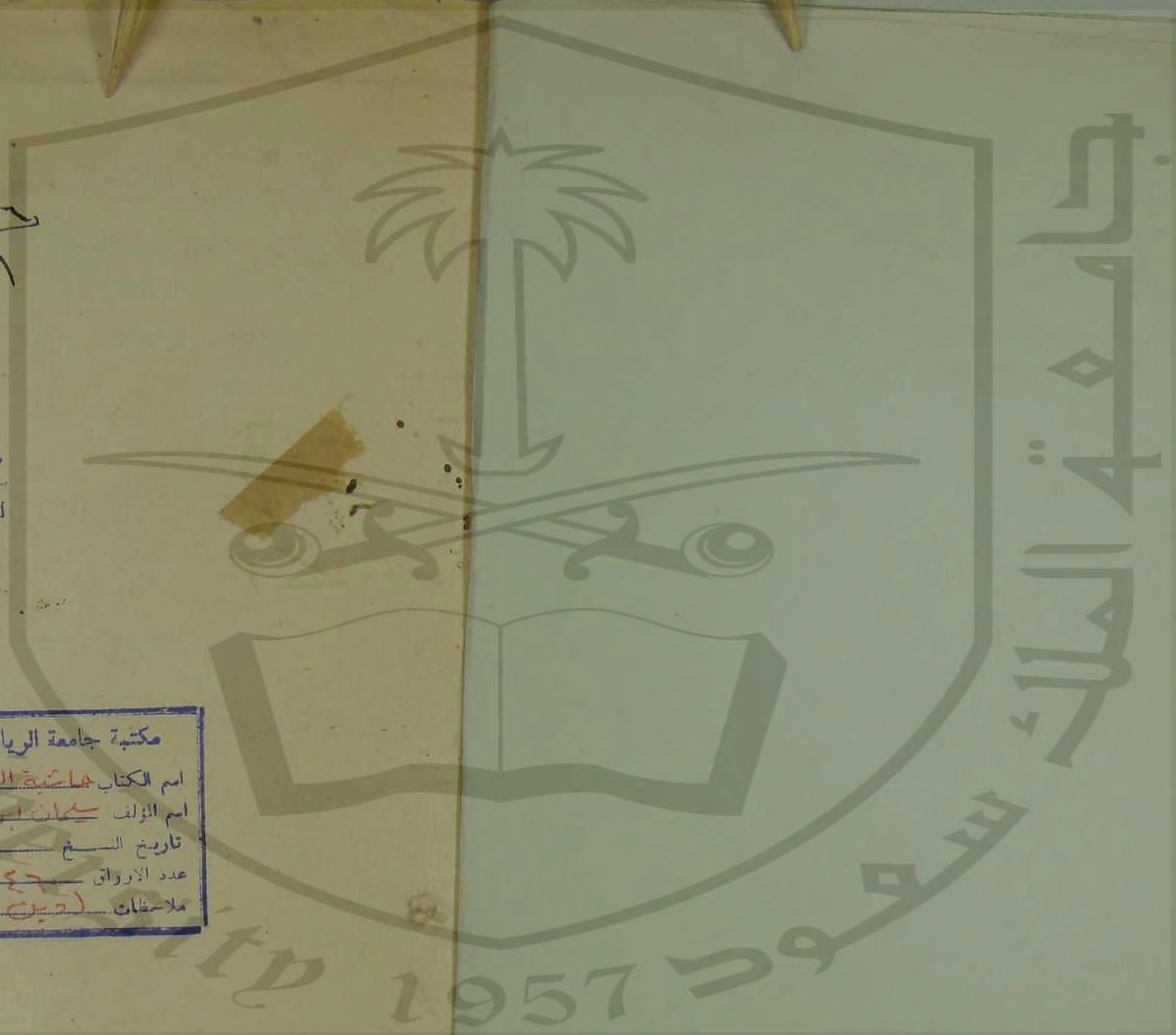
٢١٧٢
٢٠٥٧
٢٠٥٧

King Saud University

٢٠٦

ف ١/٣٠٦
٥٠٩٨/٥/١٧

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	هاشية البصري
الرقم	١٠٤
اسم المؤلف	سليمان بن عبد الله بن عمر البصري
تاريخ النسخ	
عدد الأوراق	٤٦
القياس	٧X٢٢
ملاحظات	(تصحيح)
	٤١٧٢



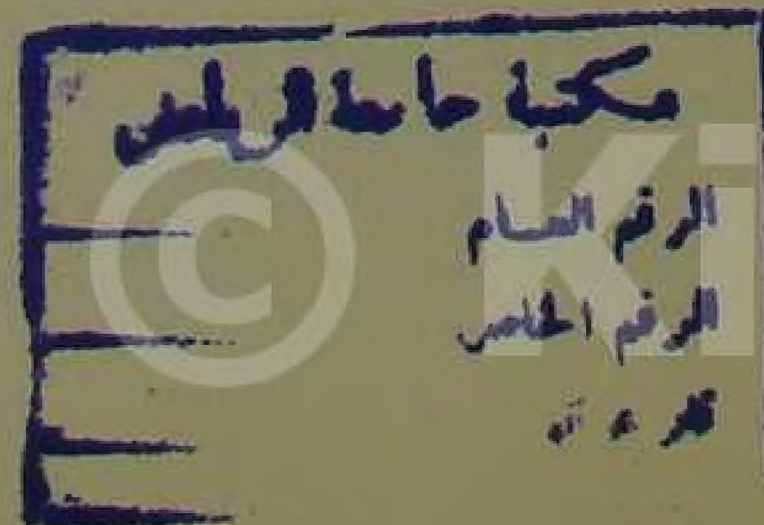
١٧

الجزء الأول من حاشية خاتمة المحقق وعمدة المدققين التي سلمها
الجيري المسماه بنسخة الجيب على سترهم الخطيب
المسي بالافاض في حل القاطن الى سجاد
قدس سرورهم ونور ضيائهم
امين



بأول نسخة المؤلف

يا ناظر فيها عمدت لجمع اعذر فأنا ذا البصيرة بعذر



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على فضله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وسلم وآله وبعد فيقول
العبد الفقير المذنب الخاطيء لفضيلة العمل والتقوى عثمان بن العلامة الشيخ سليمان السويحي
التافقي وفقه السليبي المحمل وغفر له ما كان من الزلل اني اطلعت على شرح الخطيب
على ابي سنجار بخط شيخنا العلامة الشيخ سليمان البجيراني فرائيت عليه حواشي قيمة
ونكات نفيسة وتحريات شريفة مما نقله في الحواشي المعتمدة وبلغاه عن اشيا هذه الفضا
ثم ان شيخنا المذكور وكثيرا من اخوان المخلصين والعهدة المصلحين طلبوا مني تجريد
ذلك ليكون هاشيه مستقلة فيقيم بها الا تنفع لما راوا مني في الغرض في العمل
واله شغال بالعلم مع الا تقطاع فاجتهدم الى ذلك قاصدا به الاجرة والثواب
وكلون ذخيرة لي ولشيخنا المذكور يوم المآب وسيتها تحفة الجليل
على شرح الخطيب وقلفت جردته قبل ذلك ما على نسخة المزج وزدته كثيرا من
الحواشي قلناه الناس بالقول جعل الله ذلك خالصا الوجهة الكريم وسببا للفقير
يجتات النعيم قول بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالبسملة اقتداء بالكتب
الساوية التي اسرفها الكتاب العزيز لما نقل عن ابي بكر التوليبي في اجماع على كل
ملة على ان الله تعالى افنتج كل كتاب بسم الله الرحمن الرحيم الدال له خبر ليس الله
الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولا ينافيه خصوصية بيننا وامنه بها اذا المنخفض
اللفظ العربي بهذه الترتيب واما ما في النمل عن سليمان فهو ترجمة عما في ثابته
لبلقيس اذ لم يكن عربيا وان كان كل كتاب نزل في السماء عربيا لكن غير كل
نبي عن ثابته بلسان قومهم وله نيا فيه امر عليه السلام بكتب باسمك اللهم
الى نزول بسم الله محرابها ومسابها فأمر بكت

كتب باسم الله الى نزول قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فامر بكتب
 باسم الله الرحمن الى نزول اية النحل فامر بكتبها تمامها فانه يقضي
 عدم اقتراح القرآن بها لا احتمال عدم علمه باقتراح النحل بها فقل
 الامر بذلك لانه يبينه وكيف يتأخر علمه الى نزول اية النحل فبقول
 لاسمه فيه لا احتمال عدم علمه بذلك حال نزولها فقل الفاتحة بكل
 علم بذلك عند ترتيب القرآن ولا ينافيه ايضا معاني الكتب
 مجمعة في القرآن ومعاني في الفاتحة ومعانيها في السجدة فان
 هذا يفسرهم اخرها في القرآن بها لان المختص اللفظ العربي على هذا
 الترتيب كما امر فظم مرات قوله ثم اقتدا بالكتاب القرآني لا غير على
 الاشارة الى الحمد لها وبسبحها اياها اجمع مدحها وفي قولنا الحمد
 السماوية نظر لانه يقتضي ان شرع من قبلنا شرع لنا وهو
 قواض في مذهبا والمخدرات شرع من قبلنا ليس شرعنا وان
 في شرعنا ما يفرق الحمد لله وحده في مقابلته لانه لا يخلق
 لكم بالثقة بكون معلومة مأمرة الاستعانة فكانه قال الحمد لله لا اجل
 نشره للعلم والادب بالثقة الربط والكم بقوة الحمد لله وقول الحمد لله
 يحتمل ان يكون حجة في مقابلته الذات ويكون قوله الذي نشرها
 لصفة الله في الواقع فكان قابلا قاله ماضية الله الذي اوقف
 الحمد لله تعالى الذي نشرها وحتم ان يكون فيه حمد في مقابلته
 الذات وهو ضم وحده في مقابلته الصفات يؤخذ من قوله الذي نشر
 ووجهه الوصول وصلته في تاويل الثقة فكانه قال الحمد لله
 الناشر وثقل لكم بالثقة بقرينة مأمرة الاستعانة فكانه
 قال وانما اوقف الحمد لله لانه لا اجل نشرها للعلم والادب
 ذلك حمد انما لا يله اخبار بفضله وخدمته والاخبار بالحمد وقوله

اي اظهر العلم افضايل كالمشاهدة بالابصار فشيء الفضايل
بالاعلام اي الرايات واطلق اسمها على طريق الاستمارة
المقرحة الاصلية والجامع الظهور والاهتمام والقدرة حاله
لان العلم لا اعلام كرم ويكون الشك في حاله لان الشك في العلم او
شيء الاظهار بالشك واستفاد الشك للاظهار واشتق من الشك
شك يعني اظهر على سبيل الاستفاد المقرحة البقية والجامع
الاخذ الي المقصود في كل والاعلام يشرح ويحمل ان الاعلام يعني
الرايات حقيقة وشك يعني شكلا وروا ان الله تعالى يقول
للعلماء آيات لم يفهموا يقولون العالم كف واشتق شفع والعلماء هم
ككرم وكما وهو جمع قياسي او جمع عالم وهو قياسي ايضا
لان فقلنا بطرد جمعا لفاعل اذا دل على مدح موصاح او مدح نحو
فاسقه كما افاده الامثلية في شق قول ابن مالك وككرم ويجعل فعلا
كذا لما ضاهاها قد جعلنا فسقط قول بعضهم ان جمع عالم على علمها
مقيس والراد بهم اليهود واهل العالمون بدليل قول النبي
لهم ان اعملوا انما اريد بالصراط المستقيم واوله من الحق والملة ثبت
اقدامهم على القيام به واما اذا كانت المراد بعمل اقامته فلا بد
على ان الراد بهم اهل العالمون لان اقامته الدين تحصل بغير العالمين
ويحمل ان المراد كل عالم فيكون المقصود مدح اهل العلم اعلاما
جمع على محركات كبطل وابطال وفسد وافراس وهو جمع قياسي ويحمل
جمع القلة في اعلاما فكان جمع الكثرة بقرينة المقام وانما ارتكبه
لعدم سماع جمع الكثرة فيه وهو علم كسر اوله كحل وجعل الخذا
من قول الانبياء وفضل الفضالة فقال ولاجل النسخ وانما الرأيه
ويطلق على الجبل ولما كان العالم يهتدي به جعل علمه كالراية او

كالنار

كانت او على الجبل لان كلامنا مما يهتدي به الى المقصود كذا ذكره ارج
وهذا لا يظهر الا اذا كان العلم يطلق على النار ولم يرد لاطرافه علمها
فالمناصب تشبههم بالحال في الشك على الحق وعدم النزول
على الصراط يحتمل ان يراد به الجسر المزدوج وعلى من جهل الارض من
الشعره الاخذ من السيفه فلي هذا تكون الاقدام باقية على منهاها
الحق ويكون ثبت بمعنى مشتق على سبيل الاستفاد البقية بان
شيء التثبت في المستقبل بالتثبت في الماضي واستفاد الشيء
في الماضي للتثبت في المستقبل واشتق من التثبت في الماضي
ثبت بمعنى ثبت على حد ذاته امره ويحمل به الذي للحق فالعق
وتثبتهم على الدين الحق اذ ما اي قوه في الاقدام استعاره تصحبه
حيث ثبت القوة بالاقدام واستفاد الاقدام للقوة والجامع
بشرط كون كل يوصل الى المقصود ومثل ذلك ياتي في الصراط بان
شيء الدين الحق بالصراط واستفاد الصراط للدين الحق جامع ان
كل يوصل الى المقصود والاقدام يشرح وفي الكلام مضاف اي مقدر
على انفاذه او اقامته ومع فرصه بالاستفاد اي كونه لاخلاق
والخالفه فيه للموانع على الثاني ظاهر وعلى الاول وهو
الجسر المزدوج على ظهورهم غيظهم لانه كما ذكرنا الف سنة موهود
والف سنة استوا والف سنة هبوط ويحاج بان وصفه بالانقياس
ليس باعتبار طينه بل باعتبار كل حاله من احواله الثلاثة فكل
حاله من احواله مستقيمة لا عوجاج ولا انقطاع فيها قال
المصطفى الصراط بالصاد والسين وباشارة الصاد رايات اقدام
جمع قدم وهي مؤنثة والبقاى فنزل قدم بعد ثبوتها ولم يذكر على
قدمه بالها وقد اشتمل كلامه من الجمل ونجد على اربع عشرة بحفة

مه

منها اثنتان على الميم الموصول بالالف الاطلاق وهما الاولتان وثالثته
على الميم الساكنة واثنان على النون الساكنة واثنان على اللام
المضمومة بعد هاء الميم الساكنة ولا يصح السجع على الهاء القالدة والسجع
توافق الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الشعر على حرف واحد
وهو اما ان يكون مطرفا او موصفا او متوازيا لانه اما ان يتفقا
توافقا في الوزن او لا فان كان الثاني فهو المطرف وان كان
الاولي فاما ان تتفقا كل كلمتان السجعتين او هما في الوزن
او لا فان كان الاول فهو المصح وان كان الثاني فهو المتوازي
مثال المطرف قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلفكم
اطوارا ومثال المصح قول الحريري فهو يطبع الاسماع بمجواهر لفظه
وتفرد الاسماع بنور اجهر وعظه ولو انه الاسماع بالاذان
لكان مثال المصح فيه القالب ومثال المتوازي والجم اذا
هو ي ما ضلصاحكم وما غوى والاولتان في الهمزة من السجع
المتوازي وضابطهما ان تتفقا الفاصلتان في الوزن ولا يكون
ما قبل الفاصلتين من الفقرتين موافقا في الوزن وبقي السجع
من قبل السجى المطرف وضابطهما ان تختلف الفاصلتان
في الوزن والتقفية وان يكون ما قبل الفاصلتين من الفقرتين
موافقا في الوزن ايضا وجعل مقام العلم اي جعل مرتبة
العلم اعلى من الله فلا يساويه غيره او جعل اهله في اعلا مراتب
العلم لا يساويهم غيرهم فيها قال فيكون علم خراف مضاف
اي جعل مقام اهله وقال في اي جعل عمل العلم وهو العلم اعلا
وارفع من سائر الناس وفضل العلم المقام للاظهار
غير انه ابرز اظهر الشرفهم واستلذا اذ ابراهم على حده
الى

التي امشاك حب سعادا واعراضها عنك استمر واداه 2
وقال في الوقت هذه الكلمة على التي قبلها الاستغنى عن اظهار
المصير وهو يفيد ان الاظهار في عمله باقاة الجمع حجة
وهي الدليل وهو ما يتوصل بصحة الظرفية الى علم اوطن فالمد
بالجمع الادلة الدنية التي انت امرادها سواء كان علميا او عقلا
فدخل فيها بعض الادلة العقلية كقولنا العالم متغير وكل
متغير حادث فلهذا دليل ديني مع انه عقلي وسمي الدليل حجة
لانه يحج به الحزم ولذا سميت السنة حجة وقوله وسفره الاضمار
هو عطف على ما قبل من عطف المسبب على السبب لان المعرفة
ناشئة عن اقامة الحج تسقط قول نفقهم لوقوم هذا على
اقامة الحج لكان اولى لكنه اخرج لاجل السجع والبراد بالاحكام
الكيفية والوصفية وحمل الكيفية حصة او مست على الخلاف
في خلاف الاولى والوصفية حصة لان خطاب الوضع هو الخطاب
الوارد يكون التي سا او شرط او ما نفا او صحفا او فاسدا والاحكام
مع حكم وهو لغة الثبات امر لا امر او نفيه عنه واصطلاحا خطاب
الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين من حيث انهم مكلفون
اي كلامه القاسم به انه المتعلق بافعال الصاد تلقا تخيرا
كالمتعلق بالمكلفين او تعلقا بمقتضى كالتعلق بغير المكلفين
فانه متعلق بهم بقبي اثم اذ كفوا انطوا به غل سبيل
التخير هو شورى والاولى تقدير الاحكام بالنسبة التامة
كتوب الوجوب للنسبة في الوضو كما في قوله تعالى في حج
الحرم لشمل الاحكام الشرعية والعقلية ولا سيما التي يقام
عليها الدليل قال في لوجه في لفظ معرفة لكان اعم واولى

Copy King University

وهو وجه العوم شموله للمعرفة كالمثل بالاحكام ونحوه ووجه الاول
انه المعرفة تنقلب بالمفردات وهذا الانسحاب الاحكام لانه المراد
بها النسبة الا ان يراد بالمعرفة العلم بنا على ما هو الصحيح من تواف
العلم والموقف اودع الفارقين بالارادة لهما يا وري
بالزاي العجمة اي الهم كما في قوله تعالى اوزعني ان اشكر نعمتك ان كان
اولي اذ الوديعة شأنها الرد كما قال وما المال والاهل والولاء
ورايه وطلبه من يوم ترد فيه الوديعة وقد جاز بان محل كون
الوديعة شأنها الرد لما هو في الامور الدينية بخلاف الدينية
كما هنا لانه اذا كان وعده لا يتخلف في الاول ما اوصله اليه
واما سلب الايمان ونحوه والى الله تعالى تارة فالتالي ان
الله تعالى اذا اذن على عبده فتم فكرها لا يسلبها عنه ويحجب عنه
انها بانفسه يادع نظر الحقيقة وما علمه اهل الحق من ان العبد
ليس له مع الله بل جميع ما عند العبد لا يملكه فيه حقيقة بل
المالك له حقيقة هو الله تعالى اذ في وقوله العارفين في عارف
وهم على الحقيقة وبالضرورة تلزمها على الشريعة لما صرحوا به
قوله حقيقة بلا شريعة باطلة وسريفة بلا حقيقة عاطلة
مثال الاول اذا قلت لشيخك صل الظهر فقال ان كان كسحت الله كسيت
سعد اذ حلت الجنة وان لم اصل وان كان الله قد ربي انه اصلي
صليت فقد نظرنا في الامر ومثال الثاني اذا قال الشيخ صل للاصل
الاصل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلاة مثلاً فله شريعة
عاطلة عنه هم ومن كونه عاطلة ان وجودها كعدمها عنه هم
لان دخول الجنة بفضل الله لا بالعمل وان كان يميزه في اد
الواجب واعلم ان الشريعة هي ان نفسه تعالى فتارة الله
شريعة

شريعة عنه هم لانها المعصودة منها وان كانت الشريعة عنه
الفتها ما شرعه الله من الاحكام وطريقه وهي ان تقصده بالعلم
والعمل وحقيقته هي يتحققها وهي ان تشهد بنور اودعه الله في سويد
القلب اي وسطه اذ كل باطن له ظاهر وعكسه اي كل ظاهر له
باطن معلوم كحق الحضر السفة فانه وان كان مفكراً ظاهراً فهو
جائز في الباطن لانه سبب لجماعة السفة من الملك والاولي ان تفوق
الحقيقة يعلم بواطن الامور كعلم الحضر بان ما فعله الحضر مع توك من
حرق النفس وغيرها من صلحة وان كان ظم مفه في المصنف
والشريعة والشرع ظاهر الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان
مع بعضهما كما سبق ومثلت الثلاثة بالخوض فالشريعة كالقشر
الظاهر والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي في باطن
اللب ولا يتوصل الى اللب الا بحرق القشر ولا الى الدهن الا باللب
وقوله لطائف سرية هي لطيفة ولعل المراد بها ما يطعمون عليه سنن
الاسرار الحقيقة كما وقع للحضر مع سري بل ان جعلتها على المحاضرة اي
الحضر لا الهة اي مشاهدة تعالى بقلوبهم من الحضور وهو الشهود
وقالوا في السرا المكنة وقدسة اهل الحقيقة ان لا يصحاب النهاية
في المكاشفات ثلاث مراتب المحاضرة وهي حضور القلب عند الدلائل
ثم المحاشفة وهي ان يصبر العبد في سيره الى الله عز وجل غير محتاج الى
طلب السبل وقام الدليل ثم المشاهدة وهي عبادته عن توالي الانوار
من العمل على قلب العبد من غير ان يتخللها انقطاع والمحاضرة كروية
الشيء في التزم والمكاشفة كروية الشيء في التزم والمكاشفة
كروية الشيء في المكاشفة ومثال ثبات وهي ان المحاضرة شبه الوقوف
في الوضع الذي لا يكون سببك وبين مطلوبك فيه حجاب اهو يمكن

انه اشارة الى الاقام الثلاثة فذكر القسم الاول وهو المحاضرة
 صرحا وادرج فيه الثاني وتركه لغيره منه وشارة الى الثالث
 بقوة والا لتمام وهو القاموس في القلب بطريق الفهم بطريق
 له الصدر ووفق العامة لخدمته لداي طاعته لمشي
 انه اقرهم على القيام بطاعته ليلا ونهارا فلة قال فصرخوا
 لزيد المنام اي النوم اللذية فهو من اضافة الصفة للوصف
 والمراد به النوم عدم الفعلة التي هي اعم منه اذ ليس للنوم لذة
 لان النائم لا احساس له في اخلافة الفعلة فانها قد تشغل على
 شهوات يكتد بها لاهلها والمراد بالنوم حقيقة وباللذة
 ما يحصل للنائم في اول وعقبه من الراحة كما يشرب به استه
 وحصلنا نومكم سباتا من ان السبات في الاربعة معناه الراحة
 التي تحصل عند النوم كما اشار اليه ايضا وفي هذه السحابة
 في آله ليست على ترتيبها في الواقع لان الواقع تقدم العلم ثم
 العمل ثم المعرفة ثم المحبة ثم القائل الاسرار والى قدم المعرفة
 وايداع الاسرار على العمل المصير عنه بالوقوف ولهذا قال بعضهم
 قوله ووقف العلمين الانسب تقدم هذه السجدة على
 ما قبلها لان القيام بوظائف العبادات لا يداع الاسرار ومقدم
 عليه وعان بان الواو لا تشقي ترتيبا ولا تقننا وبما حصل
 ان اركان طريقتا النوم اربعة ترك المنام وترك الزام وترك الطعام
 وترك الكلام اثنائه مذكوران هنا صرحا وهما ترك الانام وترك
 المنام والاشنان الاخران مذكوران تلويحا لانهم يلزم عادة من ترك
 الطعام ترك المنام ومن ترك الانام ترك الكلام والمادة من تركها ترك
 الكثير منها والا فصار على القليل بقدر الضرورة لان لا بد لكل

ولحد

واحد من هذه الاربعة وحاصل المطلوب في الطريقة ترك المنام فمن ترك
 المنام اي الاربعة المتقدمة فالله بالعمارة الامور المتأخرة حرقت
 له المنام يظهر الكرامات على يده لانها خارقة للعادة
 واذا كان المحبين اي التي خلاوة اللسان في قولهم فاستأنوا به فلم
 يلتفتوا اليه ما سواه والمادة بالقدرة القدر الممنون وهو مراقبه تعالى
 بالخوف والاحلال واسمه فهو سرور القلب بايد عليه من
 المعارف الربانية وسببه القربة بالفصل تشبها مفضا في النفس
 واذا كان تحصيل واللذة تشرح والراد يقرب الله تعالى من القدر ارتفاع
 المحبة التي بينه وبينه فيبين العبد وربه اثنائه وسببه حجابا عنها
 ظلماته ونبهها نوراني فاذا صرقتها السبب وارادها بالاجابة والربا
 وهي تاديب النفس على ما وافق الشريعة فقه قربة من امر قربة
 مستويا وهذه المحبة حاصلة للعبد عن ربه لا بد عن عبده لانه
 لا يجتنب وقوله الانا في الخلف احده اوجهه بالاسم
 ثم بالمفصلة اشارة الى الجمع بين نوعي الحمد الى العلي والوام والشان
 وهو الامور والحمد الى الامرار القدرى وقصد بالثانية الموافقة بين
 الحمد والمجد وعليهما كما ان الله تعالى لا يزال يمجده في حقنا دائما
 يمجده لجماله لا يزال يمجده وانما عدلت من قول ارجى اني علمه ثانيا
 بالجملة المفصلة بعد ان حمده اولا بالجملة الاسمية اشارة الى الجمع بين نوعي
 الحمد الواقع في متاملة صفاته تعالى الفطام والواقع في متاملة نعم
 الحسام الى ما قبله لما صرحوا به من ان تعليق الحكم بالمشقة
 يؤدنه بعلية مأمنة الاتفاقات وهو قد علم انهم على نشر
 الاعلام للعلماء فكانه قال الحمد لجل نشره للعلماء اعلاما فيكون في
 مقابلة نعمته كالشاني اللهم الان يقال انه لا حظا ليراد ان لا يترك

ضات

مورد الصفات فان قيل لم قدمت الاكسمة على الفعليه مع جهول الجميع
لو عكس قلت لما كانت الصفات قد علمت مستمرة والنوم متجدد
مستقيمة ذكر الاول بالاكسمة الدالة على الثبوت والاستمرار والثاني
بالفعليه الدالة على التجدد والتفاوت اهـ و قوله قد علم هذا
لا يظهر الا على مذهب الماتريدية القائلين بان صفات الافعال
قد علمت والاوحي ان محابه بانه قد علمت الاكسمة على الفعليه على القول
صلى الله عليه وسلم ان الحمد لله وحده سبحانه هو اسم
مصدر وهو ما انقصت حرفه عن حروف فعله الماضي وهو
سبح بتدويرها على حروف الانعام اي الانعام الخيرة اي
الكثير والعظيم والما قال على الانعام لان الحمد على الانعام
التي هي هوم من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس المنعم ولم
يقترن للمنعم بقصور الصبار عن الاحاطة به تفصيلا
واشهد اي اعلم واذعن فلا يفتي العلم من غير ادعاءات
وهو تسليم القلب لحقيقة ما علمه والتمسك في مذهبه ان لا يد
من لفظ الشهادة لانه يريد الدخول في الاسلام ولا يخرج من
معنى التقيد قال في المصنف جري على سنة الامة سلوتا وخلفها
وآثار الشهادة اشهد مقصود من عليه دونه من الالفاظ
الدالة على تحقيق الشيء وتوابعه وانفق ولا يخلو من معنى التقيد
اذ لم ينقل خبره ولعل السرفية ان الشهادة اسم من المشاهدة
وهي الاطلاع على الشيء عيانا فاشترط في الادامات على
المشاهدة واقره في يد اعلى ذلك ما استقى من اللفظ
وهو الشهد بلفظ المضارع الموضوع للاخبار في الحال لا الماضي
لانه موضوع للاخبار عما وقع وقد استعمل اشهد في القسم نحو

اشهد

اشهد لانه كان كذا اي اقسم فيضمن لفظ اشهد معنى المشاهدة
والاخبار والتسميم في الحال فكانه الشاهد قال اقسم بالله لقد
اطلعت على ذلك وانا الان اقربه وهذه المعاني مفقودة في غيره
من الالفاظ انه لا اله الا لا معبود حقيقة في الوجود الا الله
بالرفع بدل من محل لا مع اسمها لان علمها رفع بالانتماء عند سوي
او بدل من الضمير المستتر في خبر لا اله الا الله والتقدير لا اله
موجود الا الله او بالضم على الاستشهاد ولا يصح حيلة بدلا من
محل اسم الا ان لا لا يمل في المعارف والى بالشهادة هنا لما رواه
ابو داود وغيره عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كل خطبة ليس
فيها تشهد فهي كالحب الخ ما اي من حيث كونه مقطوعة الرحمة
او قسيتها ولما قال بعضهم يجب من جهة الصنعة على كل شاعر
في تصنيف امور البسطة والحمد والصلاة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والتشديد وين لم ثلاثة امور تشبه نفسه
وتسمية كتابه والاشارة بما دل على مقصوده وهو القروء
عنه هم سبعة الاستبلال وزاد بعضهم رابعا وهو لفظ ربه
فانه قلت هذا التقى في لاله الا الله المعبود حق والمعبود
باطل قلت وقع في ذلك نكاح والحق ان التقى انما ملط على الاله
المعبود حق لا الالهة المعبودة بباطل لانه المعبود بباطل
له وجود في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا
ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو موجود في الخارج
لا يفتي نفسه لان الذوات لا تنفي وكذا من حيث وجوده في ذهن
المؤمن كانه اي من حيث كونه معبودا بباطل لا تنفي ان كونه معبودا
باطلا ام حقا لا يصح نفيه والا كان كذا وانما يتقي من حيث

وجوده في ذهن الكافر بوصفه كونه معبودا بحقه فلم ينف في الال
الاله المعبود بحقه غير انه تعالى الله ملوي لان المعبود بحقه امر
لم يوجد منه الاله تعالى فيكون الاشتراك صلا وهذه هي
مفردا في ذاته وقوله لا شريك له اي في صفاته وافقاه وهذا
اولي من جعل وحده شاملا للثلاثة ولا شريك له تأكيد الميا
تقرر عند فهم من ان الناس ليس خيري من التاكيد لا يرافاد
فايزة لم تستفد من الاول فقوله وحده متصوب على الحال
والتي به يهد حصر الالهية توكيد التوحيد الزائد وردا على
الثانوية وقوله لا شريك له اي لا مشاركة واتي به بصفه
ما تقدمه من الحصر تأكيد التوحيد الا فقال وردا على المقول
بان العبد مخلوق افعال نفسه الملك بكسر اللام وهو المصنف
بالامر والشيء في المأمورين ما خرد من الملك بضم الميم وهو
الملك من الملك وهو المصنف في الاعيان المملوكة كيف نشأ
ما خرد من الملك بكسر الميم فضمها القوم والخفوض الوجهي
لان الملك مصنف في الاعيان المملوكة مأموره اولاد الملك تصرف
في الاعيان المأمورة اولادهم في الاسلام على البصا ويجمعان
في امر تصرف في المملوكة ويصرف الملك في الامر المصنف
في غير المملوكة ويصرف الملك في تصرفه في الاعيان المملوكة
له وجه البقعة ملك ولله على السطيم من حيث انه لا ينفك
الا في العقل لا يقال ملك الدواب وانما يقال ممالك وقوله
السلامة صفتها في كبر العلم والماء من الكثرة الاحاطة بعلوم
الاشياء فان الكثرة بالنظر لتفقات العلم وهي المعلومات والا
فلم يسه واحد والملا من المبالغة هنا المبالغة الخوية وهي

مطلق

مطلق الكثرة لا اليسايب وهي الشاكر للشيء زياده عما يستحقه وكذا
يقال في جميع صفاته تعالى الله تعالى ذلك وقوله محمد ابن
نبي لا ينسبنا لانه لا ينفصل بين البدر والمدر منه بقطف
النسق ضلي اسر او حيلة اعتراضيه بين اسمان وخرها
عنده قدمه اقتضا للما في الحديث الصحيح وهو قوله
ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولان اليهودية اشرف او صافه
علمه الصلاة والسلام فقد دعيت بها في اشرف المقامات فقال
تعالى حم انزلنا على عبدنا الحمد الذي انزل على عبده الكتاب ينزل
الفرقان على عبده اسرى بعبده وليس للمومن صفه اتم ولا اشرف
من العبودية لانها غاية الشا ولقد نص القاض على في
نظمه حيث قال

ومما زادني شرفا وثريا وكنت باخضى الما الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي وان صيرت اصمرا نسا

وقد خيره الله بين ان يكون نبيا ملكا ونسبا عبدا فاختار
الثاني ورسوله اليه الانس والجن بل والي كافة
الخلق من ملك وحجر ودمر بل والي نفسه وقوله لم يرسل
الي الملائكة ايمه ارسال تكليف فلا ينافي الشرف وقال حم والشيء
على الارضين الحق تكليفهم بالطاعات العملية كالركوع والسجود
واعلم انه لم يرسل الي الجن غير نبيا وايضا هم كان تبرعاً منهم
وسلمهم ان كان حاكما فهم لا رسول الله هم اهمه وقوله لم يرسل
الي الجن غير نبيا ايمه لا منهم ولا من غيرهم والبلوغ الشرفي
اي الذي تعلق به التكليف لا ينافي فيهم فتكليفهم بالامان
من اول الخلقه كادم وهو ايمان الملائكة فهو جلي الاختيار

لهم فيه فلا يكلفون به واول الجن ابليس فهو مكلف بسماع كلام الله
وباقهم اما بسماع كلام الله او خلق علم ضروري فيه او بوصول
دعوة رسول الانبياء فتوقف التكليف على ارسال الرسل خاصا
بالادوية مبدية واية حتى يبعث رسولا مخصوصا بهم امر حاي
على الصغرى لان تكليف الجن بالايمان حاصل من اول الخلقة
وليس موقوف على ارسال الرسل بخلاف تكليفهم بالاحكام
فانه موقوف على ارسال رسول الله وهو نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم وصفي اي النكاح طفاء من خلقه بمعنى اقتداره
وقوله وخليله من اخله بالفتح وهي الحاجة او بالضم وهي صفا
المودة وتخللها في القلب فلا تدع فيه محلا لاملاته واثره
على حبسه جريا على ما رجه جماعة كالزكشي من ان الخلقة
ارفع اذ هي اخصة من المحبة لانها الصداقة في ذاتها ومن
ثم اخبر نبيا بان الله اخذ خليله ونفى ان يكون له خليل
غير ربه مع اخباره بحبه لجماعة من اصحابه قال ابن القيم وظن
انه المحبة ارفع وان ابراهيم خليل ومحمد احبب خلط وحصل
لان كلامهما يوصف بالوصفين والخلق الماهوي الا فضيلة
الاستغناء الى احد الوصفين والذي قامت عليه الادلة
ان خلقة كل منهما افضل من محبته واخصها بهما مناهجا
السابق فيهما اكثر من بغية الانبياء وتكون هذا التوقير في شيئا
اكثر منه في ابراهيم كانه خلقة ارفع من خلقة ابراهيم هذا
حاصل ما ذكره في في الاربعين ويبدو قول بعضهم ان خليل علي
احبب لاثنا عشر بل اثرة لا فضيلة ايضا اما كل امام
اي تقدم على كل مقدم وقوله علي لم هو لمف على اخيه عليه
في

في الصلاة التي هي في ضمن الشهادة ولو اضحى الصلاة عن حلة
الشهادة لكانه موافقا لما لوق المعروف اهوقل وهذا علي
السنة التي ليس فيها اعادة صلى الله عليه واصحابه جمع
صاحبه خلافا للجوهري ونظم شاهه واشهاد وفي التذليل يوم
يقوم الاثني عشر اهل البيت شاهه اهل البيت شاهه اهل البيت
يقوم الاثني عشر وهو جمع اهل البيت اسم جمع لصاحبه
وازواجه قال النووي في تهذيبه عن قتادة تزوج النبي صلى
عشرة امراه ودخل ثلاثا عشرة زوجا بين احدى عشرة وتوقف
عن ثلث ونظمها بنفسه فقال
توفي رسول الله عن ثلثة لثة الذين تغزى المكرمات وتشتب
فنايتهم ميمونة وصفية وخفصة تكون هن هنه ونشبت
جديرة مع رولة ثم سودة ثلاث وست ذكرهن مهنه
وهذه هي ام لثة ورولة هي ام جسه وعد المياحي في آل ربه
من دخل بها او طلقها قبل الدخول او طهرها ولم ينفذ عليها فباع
بمئة ذلك ثلاثين قاله في شهاب المباح وتحريم زوجاته صلى الله
عليه وسلم على غيره ولو مطلقات ومختارات فراقه ولو قبل الدخول
وتقل في شهاب الذكر ان الامه التي وطها تحرم على غيره ايضا واعتمده
اي وكذا الاستغناء التي قالت لم عنه وغرب عليها اعوز بالله منك
فقال استغناء اعظم وطهرها فحرم على غيره وتكون معه في
الجنة لانها ماتت على ذلك والندم نوبه اه جمع على الهزبه واسمها
اميمة بنت شراحيل وقالت ذلك بقول شرايتها قولي لم ذلك وانما
حرم من على غيره لانه حي في قعر ورعانة لشرفه صلى الله عليه وسلم
ولا ينزل نازله في الجنة ولا ينزل امهات المؤمنين ولا في

لخنة مع اخرا واهما ويرد علي قوله لانه حي في قوته بقية الاشيا
فان زوجاتهم يحزنون لغيرهم من الانبياء الذين هم بين مع انهم احيا
في قوتهم وكنوا الرشد يحوز لغيرهم القروح بسببهم مع انهم احيا
فالاولي الاقربا ر علي الشا ميل اللاتي بعدة وسابا في الانبياء
يخرجون علي غير الانبياء وذريته اي اولاده وحملته اولاده
سبع ارب من الاناث وثلاث من الذكور وترشهم في الولاد
هكذا القاسم فزيب فرقيه فقاطم خام كلثوم وفيه الله
فابراهيم وما قبل من ان له ولدين اخرين وهما الطي والطاهر
فوصيهم والصحيح انما القبان لسه الله واشار بعضهم
الي هذا الترتيب بقوله يا ربنا بالقاسم بن محمد ثم نسب
فرقيه فقاطم خام كلثوم وفيه الله ثم حقه ابراهيم
نحي فاطمه اهو كلهم من حقه ابراهيم فانه من
سارته المنطوية الطيبين اي الخالصين من شوائب
الكدرية وقوله الطاهر اي الخالصين من شوائب الكدرية
وقوله الطاهر اي الخالصين من الشوائب الحسية
والعنوية وفي هذه تفليح الذكور علي الاناث لشرفهم
دامن لا يصح ان يدرت نقتا الصلاة وسلاما لهما
سواء للصلي ولم وهما مختلفان وقد صرح الحاجة انه لا يصح
نعت سوي عاملين الا اذا اخرج عاملهما معني وعملهما
والاوصف القطر في ان مالك ونعت سوي وحيد معني
وعمل اثنين غير متشابهين معنوية انه لو اختلف العاملان
معني وعمل او عمل فقط او معني فقط لا يجوز الاتباع ولا
يصح ايضا ان يقطع ويهرب سوي لا يفلح تحت ذوق لانه نعت

النكر

النكر لا يجوز قطعه اذا لم يتقين بدونه والاولي حمله حال امن
صلاة وتلا ما ولا يشك بوجوب تعريفه صاحب الحال عند عدم
المسرة لنكره لانه ذكر غالب وهذا من غير القالب على حد وصلي
وراه رجا ر قيا ما هو شجاع في وقيل جاب بعضهم عن الاوليات
الصلاة والسلام يرجع معناه الى طلب زيادة الشرف والفضل
ولا يشترط اتحاد اللفظ وهو في غاية من البعد قال الشواحيب
في حواشي الفاكهي وانما ايد الصلاة والسلام دون الحمد وان صح
تأنيده اتصالا شغفا به عن تأنيده الحمد ومعني تأنيده الصلاة
والسلام تأنيده شغفا وهي الرحمة والحق والافاضة والسلام
الذات من راحة المولف في هذا الكتاب صلاة واحدة وسلام
واحد وقوله الي يوم الدين اي الخرافان قبل المطلوب استمرارهما
فكيف غياهما ذلك لكن غيا يوم الدين جريا على عادة العرب
لانهم يقولون بذلك عند ارادة التأييد والافاضة لا ينقطع
اصلا وفيه مرة هذا الي بحلة آتت فيه كلام سيجي وكلام
غير سيجي يعلم ذلك بالتاملة والمسيح منه اربون سمعة بعضها
على الباء وبعضها على اليا وبعضها على الدال وبعضها على اللام وهذا
الكلام اشتمل على اعراض الاول مع صاحب المتن والثاني مع
المتن والثالث مع المتن والرابع مع المتن والخامس لسمعة
الكتاب والسار من التوسل الي الله تعالى في الاعانة على الكمال
وحمله فالصاوفي ضمن هذه الاعراض بيان السبب كما مله
على التاليف والواو في وبعد تحتمل وجوها ثلاثة الاول ان
تكون عاقله قصص علي قصته واما مقدرة في الكلام دالة عليها
الثاني ان تكون الواو نايبة عن اما والفا راقدة في حواشي
الواو الثانية عن اما وهذه الواو الغزبية سفيهم يكون

وما اولها شرط له جواب قرينة بالفاختما اجاب بغير
 هي الواو التي قرئت بعد واما اصلها والاصل منهما
 واحصت الواو من بين سائر حروف العطف بالنسبة عن الامام
 ام الباب ولا يوافق لتستعمل للاستيفان كما الثالث انه تكون
 للاستيفان واما مقدره وفيه في محل نفسه على الطرفيه والعال
 فيها يكن او اما ما على انما من نواع الشرط او يقول بناء على انما
 من نواع الجزاء ورحمة الله وعبرة كون الخراج مطلقا على شيء
 مطلقا في غير مقدره يكون به السجدة والجزء فيقول انما
 ان ان الحصة متقدمة على التالف حيث ان وصفه المصانعة
 فترى انما منه مشبهة بمقتضى الدائم الفقراي الحاحه
 او انه متقدمة على التالف فضاء كغير الفقر وانما ان لفظ فقره
 طهر فان اراد الموتى قيل فقره واما قولهم ان فقره لا
 يستوي فيه المذكر والمؤنث فيجوز انما هو معنى مفقود
 كاستل وجهه ان تسمو صودهما قال في الخلاصة
 ومن قيل كسبل ان تفع موصوفة غالبا التامتع
 واصناف المنزلة رصة ربه له في ارباب فقر الدنيا والقلب
 واختار لفظ الرتبة لافادة الجنود والرافة لان ذلك نشأت
 مريه التي القريب قريبا معنويا بالحفظ والعلم باحوال
 النفية وقوله الجيب اي دعا من دعاه والمراد بالاجابة
 ترتب تفع على الدعاء اما بين ما طلب او تفرع وعلى كل ما في
 الحال او المستقل كل ذلك ان اراد الله الاجابة والا فلا يجزى
 شي من ذلك والجيب اصله الجوب لانه من الجوان وهو واول
 تواتر حركة الواو اليهم فصار محبوب وحققت الواو ساكنة
 انكسرة قلبت يا فصار محبوب محمد بن من فقره عطف
 بيان

بيانهم وهو عطف لان فقره اصفة مشبهة وهي لا تعرف بالاضافه
 مع فقره بالعلمية وعطف السبابة لانه في الواقع في التوفيق والتكسر
 كذا في الاصل وهذا عنده اليقين واما الاضافه والكوفية فلا شرط
 ذلك الربوبي نسبة اليه الله والخطيب لانه الذي شره اي الخطيب
 بالجامع الا انه انما هو الامام جلت حكمه بالقرآن في محل نفسه
 وقوله العالم اي المصنف بالعلم فاذا اطلق العالم في هذا الموضع فالمراد به
 المتقن لكل علم وهذا على جعل الرتبة العلم الماخوذ منه العالم المتقن
 فان جعلناها الجنس المصادق وليرد من افاد العلم فمصر في عليه
 هذه الرتبة ولو بانها علم واحد وادانته بقدره انصرف الى كونه
 عالم في النواضع او علم السلسلة كذا او اما اذا اطلق في الوصف
 لانه صرف الالتماس الشرع وفقره علم النعمة والتبخر والحمد
 الملازمة التاكيد التالف او التقليل من الوصفية الى الاسم
 ومثله الغنامة الخبر في هذا العالم وتكسر هاء المداد التي
 التي هو كالمادة في النفع به كذا قيل ولا حلة الله بل هو النفع
 والسر العالم كما في كسر اللفظ وهو كناية عن اتقائه والجم كناية
 عن كسره علمه والتمناه كناية عن كثرة حذقه وكما في قوله
 والاولى ان يقول هذا المتقن ليكون له فائدة بغير قوله العالم
 وصلته الاوصاف التي ذكرها التي تقوله الامام انما نشأ منها
 اوصاف للمص والسابع وهو الشهد فتمل ان يكون وصفا للمص وان
 يكون وصفا للمخبر والثامن وهو المسكن وصفه
 قهرها الدنيا والدن اي منورها لان الشهاب في الاصل الكوكب
 او ما انفصل عنه والمراد به هذا النور الناطق على العلم فتمل
 الشيخ بالشهاب من جهة كونه منضاه الامن حبه كونه محققا في
 السهولة كانه كوكب مضي في اهل الدنيا والدين وحيث ان يكون

Copying University

كالنوك في الاوراق في انه يحرق من عاداه في الدنيا محاربا في فاكهي
واذا اصبحت الامم واللقب وجبة تاجر اللقب عن الاسم عند الحاجة
ما لم يشتر باللقب والا فيجوز لغة لغة كما قيل في هذا فانه
قدم اللقب وهو شهاب الدنيا والدين لا شهادته به لانه اشهر
تلقب كل من سمي باحد شهاب الدين ومن سمي بحمد الشمس
الدين ونحو ذلك وقول شيخنا مود وقد مر على الاسم على طريقة
الورخين فيه تامل فان مجرد طريقة الورخين لا تكن في
التقديم فالاولي ان يقال قدمه على الاسم لا شهادته كما في قوله
نقالي الميحي عيسى ابن مريم وقول الشاطبي وقالون عيسى
وشهاب يدل من الامام وكذا قوله احمد ويقبح ان يكون احد
بدلا من شهاب بناء على جواز الابدال من البدل لكن الاول كونه
بدلا من الامام او عطف بيان عليه ابن الحسن اسم
ابيه وابن اذا وقع بين علمين لتسقط الفة ما لم تكن في اول
سطر ونظ الحسن مرفوع كاسم السيد الحسن رضي الله عنه
ودخلت العلمية للصفة عملا لقول الخلاصة وبعض الاعلام
عليه دخلا البتة الاصغاري يفتح الهمزة وكسرهما
مع الفا والبائية الى اصغاريان بلده او بلده حده وهي بلده
من بلاد الخيم سميت بذلك لانه اول من نزل بها اصغاريان بن
فلوح بن المظن بن يافث بن نوح عليه السلام الشهر
بالي شجاع بالنسبة نعت المحقق وبالي نعت لاحد وبالي رفتح
نعت مقطوع وقول المصنف بفاة الاخر نعت المحقق فقط
وعندي سمي بالياء ويقدي نعت ايضا وجلة لما كان جليل

واسم

واسم كان ضاهر مستقر يهود الى ثم ضرر وطرها من ابدع الحسن
المختصات اذ الابداع في الاصل الاختراع على غير مثال سابق
ويكثر مع الحسن ومنه يدع السموات والارض وقد يقال انه مخترع
بالنسبة لا لفظه وتراكيبه وهيبته المجموعة فانه بهذا الاعتبار
لم يسبق له مثالا يكون هذه اعلى نظم وشكله اوراق فابسة
قال الديرلي هاشم القاضى ابو شجاع ما به وسنين ولم يحل عصفون
اعصابه فقتل لم في ذلك فقال ما عصفون الله يوصيها
فلما خنطتها في الصدر عن معاصي الله خنطتها في الكبر وفي كلام
البولاق ما يخالف ذلك فراحبه وولد سنة ثلاث وثلاثين
واربعماية وتولى الوزارة سنة سبع واربعين فقتل بعد ذلك
ولا يخرج من بيته حتى يصلي ويقرأ من القرآن ما افكته ولا
ياخذه في الحق لومة لائم وكان لعشرة انفار غير قون على
الناس الصدقات اى الزكوات ويخفونهم اي يطهرونهم اليها
يصرف عليه يد الواحد منهم ما به وعشرين الف دينار فعمل انعام
الصالحين والاهيار ربحهم هذه الدنيا واقام بالهدية المنورة
يقم المسجدة الشريف ولحقه الكهر وسبق المصالح الى ان مات
احد حذفة الحجة الرفعة فاخذ وطبقته الى ان مات ورث
بمسجده الذي بناه عنه باب جبريل اي الذي كان تزار فيه
جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ورأسه بالقرن من الحزم الرفعة
صلى الله عليه وسلم على صاحبها من امة الشرق وهى حدة النفع
القريب في النعمة متعلق بقوله صنف قدس السحرة
وجلة صنف في عمل جبريل في مختصر معنى ان المختصات التي
في الفقه كثير وهذا من احضار اوله قال بعضهم

يا من رام بغير استرا لخطي بازلفاء وانقضاء
 تفرد العلوم وكن شجاعا فتقريب الامام الى جماع
 واد من صنف في الفقه ابو حنيفة واول من اظهر علم الفقه بغير
 الى حسب حق والحق موضوع اي اكثر جمعا لمسايل من كل كتاب
 وضع للتصنيف في الفقه مولف على مقدار حجم ذلك المختصر والمختصر
 في له راجع للتصنيف الماخوذ من صنف وفي فقه راجع للفقه وفي
 حجمه المختصر والتقدير واكثر جمعا وضع لمسايل التصنيف في الفقه
 حجم على مقدار حجم المختصر ارجح وعبارة غيره اي اكثر جمعا لمسايل
 من كل كتاب وضع للتصنيف اي لمسايل التصنيف في الفقه مولف
 على مقدار حجم ذلك المختصر والمختصر في حجم المختصر الذي هو اسم الالفاظ
 المفروضة الدالة على المعاني المفروضة والالفاظ لا حجم لها واذا
 اجمع للاوراق المكتوب فيها القوة الدالة على الالفاظ فاطلاق الحجم
 على المختصر باعتبار ما يورث اليه اذ الالفاظ ليس بها ان تفتش في
 الاوراق والمعنى على قدر الحجم الذي فيه يقسم الف التمس
 في جواب لما دقنا في خبر في وجود لوجود وقيل ظرف وهو
 العام فيها ان كانت ظرفا لمعنى حين اواذ لانها محقة بالماض
 وبالاضافة الى الجملة كما في المتن وعبر بالالتباس اشارة الى ان
 السائل مساول ولا يرد عليه قول المزددين الى اذ الشئ
 يتردد الى مثله ومن دونه ويحتمل انه دونه وفي حال ذلك
 توامعا آج وفيه الى انه الامرين الله والالتباس من المساوي
 والدعوى الادني وهو قول الخ قال ابن السكيت ولا يقبل فيه
 اي سمي الامر علوا ولا استقلال وقيل يقبل ان اهو والاعز
 فيه عزه ويجمع الضاع على عزه وعلى اعز او يطلق العز على معان
 منها انه الذي لا مثل له وهو المناسب هنا كما قيل والمغالب

ان

ان يكون يعني الكدم فهو ما مع تعلق ما بعده وهذا من حكمة
 معانيه المتزددين الى اي الراجحين الى مرة بعد اخرى وهو
 الحق قول ان اضع عليه قرحا اي اتمن من وضع شرح على ذلك
 المختصر اي تالف شرح فقه التمس والتمن براك ومكونه جامع
 شدة التمكن على طريق الاستقار بالكتابة واثبات الوضع تحصيل
 او شبه شرح التمس بالتمن بوضع جسم على جسم والاطلاق الوضع عليه
 ثم اشقت منه اضع فهو استقار به تسمية واللفظة الكف والظهار
 واصطلاح الالفاظ في موصه دالم على معان مخصوصه وقال ارجح
 لما كان التمس مينا وموضعا الى ارتفعت منزلة مكانه استقلاله
 بوضع اي لكشف ما اشكل اي خفي منه وقوله وليست
 ما علق عنه اي ما صعب فهم وفي الكلام استقار به تسمية
 في يفتح وعلقه تشرح او استقار به مكنية في ما فاتها ولفظه على
 المسائل الصعبة وعلقه تحصيل ويقع تشرح او عكسه وعطف
 هذه الجملة على ما قبلها عطفا خاصا على عام او مرادف والخطاب
 محل اطمأن ضاملا حال من فاعل اضع وهو من جملة
 المسوول لان المسوول مجرد عن الالفاظ فهو على حد قوله
 ان ما لك واستقار به الفقه مقاصد المختصر ما يحويه
 تفرد في الاشارة في قوله الى ذلك عاينه على الاضاح والنتج
 لان الكل من معنى التمس والماد بالضم وضع المسائل في اماكنها
 ومن في قوله من القواعد للتعريف في موضع المنقول به
 يعني بضا اي بعض القواعد كما خرج في التمس في قوله
 تعالى فاحرجه من الثمرات رزقا لكم فانه يحتمل من في موضع
 المنقول به قال الطبري في اسم يعني بوضعي وفيه في الحاجة
 جعل مقول ضاملا وقا ويظهر ان يكون زائدة في الاشارة

على قلته والى الفوائد والقواعد الخمس فلا بد ان لم يذكر غيرها
 المستحبات اى البالفه في الجودة اى الحسن فالقواعد
 الخمس فالتسليم والقابل للالفه والالتفات لا مشددة
 خلافا لمن توهمه والقواعد جمع قاعده وهي فقه كليه
 يفرق منها احكام جزئيات موضوعها وعطف القواعد على القواعد
 عطف خاص على عام في شروحه على التسليم هو على التوضيح
 اذ ليس له على التسليم الاثر واحد وكذا يقال فيما بعد والتسليم
 لا يسمي احق الشرائع والمباح للامام النووي والبرهان لا يثبت
 النووي فاستخرجت الله موطوف على التمس وقوله ان لم يحبه
 بالقول ولا بالمثل بل عدل الى الاستحارة وظن كلامه انها بغير
 صلاة لانه جعل مدتها بعد صلاة ركعتين في مقام الامام ولم
 يذكر معها صلاة ويجعل غير ذلك قال بان يراد بالركعتين صلاة
 الاستحارة لا يقال ان الاستحارة ليست مطلوبة في هذا الاثر فيه
 لاننا نتول ان اوقات الفقه كلها مفعولة بالاطاعة والاستحارة
 الخاف لتقدم الاو قبل منها وعبارة م فاستخرجت موطوف
 على التمس وهذا التمس ان الاستحارة عطف الالتباس ككث
 يتاوه قوله بعد ان قلت فانه يقتضي تحلل الصلاة بين
 الالتباس والاستحارة وطلبت منه ان يما هو ضر لان ما سألوه
 وان كان خرافة يكون غيره من الخرافات افضل منه لكونه اهم
 فالتمس في ذلك على حجة تزوج ربه قوله لم فانه في قوله لم
 ظم كلامه ان الاستحارة بعد صلاة لانه جعل مدتها بعد صلاة الركعتين
 في مقام الامام ولم يذكر غيرها صلاة وقوله فانه في اي تفسير
 استخرجت اي دعوت يدعو الاستحارة اي بعد صلاتها وهي

الركعتان

الركعتان المذكورتان مدة من الزمان اي سران كثره والمدة
 القطعة من الزمان تقع على القليل والكثير قيل الاولى حذف قوله
 مدة من الزمان اذ كل شي في الدنيا لا يلبس منه مدة واجيب بان
 غاية ذكره التسليم على تكرار الاستحارة في رضى الله عنه
 اية ابيه عنه السخط بواسطة الرضى وقوله وارضاه اي اعطاه
 ما رضى به وفي كلامه اشارة الى ان استعمال الرضى في غير
 الصلوات جائز كما هنا وان كان الكثير استوفاه في الصلوات
 والتميم في غيرهم اهم وجعل الحجة مقبولة اي محل تردده
 ومثواه اي محل اقامته فلما اشرف ذلك صرح في ايمان
 وكن قلبي اليه فاطلاق الصلة عليه بما زجر من تسمية
 الحار وهو القلب باسم المحل وهو الصلة شرعت في شرح
 اراد به ما مثل في كونه لا يما مقدسه تعدي به بفتح القاف
 من بان تعبت او كسر القاف من بان ضرب فالماضي الذي هو
 قراضله على الاول فقرر على ضرب من المضارع على الاول
 اصله يقرر على ضرب من يعقب وعلى الثاني اصله يقرر على ضرب
 ضرب فهو من بان ضرب وتعقب كما في التمرح القياح اي يحصل
 به سرور وفتح لمن يطلع عليه فاراد بالاعين الزوان مع سأل
 مرسل من اطلاق لا على الكل وغير بالاعين لانها الاخرى
 اسباب الاطلاق فهو شامل للاعني ومعناه ومعناه في الاصل
 ليرد به دموع اعينهم فهو من القريض القاف هو الر دقني به
 عن سرورهم به فانه ومقتضى سرور بارده فهو كما عطف الاخر
 او اي اصحاب والارغبان جمع رغبة وهي الانها كسر
 على ان طلب الحيازة معاليه راجيا اي مودعا حارس القا

في شريعتي جذيل الاجري الاجر الجليل اي الكثير وقوله
والثواب عطف تغني وهو من ارض الخصال الله فالاجر
والثواب بغيره وقد تفرق بينهما بان الاجر ما كان في مقابلته
العمل والثواب ما كان لفضله واحسانا من الله تعالى وفي كلا
اشاره الى انه العمل لله تعالى مع ارادة الثواب بغيره وان كان
غيره اكل منه قال في الاصل درجات الاخلاص ثلاثة عليا
ووسطى ودنيا فالعليان العمل الفيد لله وحده امتثال الاوامر
وقيام بحقوق عبوديته لا طمعا في جنسه ولا خوفا من ساره
ومن ثم قالت رابعة العبد لله ما عبيد ترك طمعا في جنسه ولا
خوفا من تارك انما عبيد ترك امتثال الاوامر والوسطى ان يعمل
العبد لثواب الاجر ومن هذا قول المؤلف كغيره راجعا به تك
كثير الاجر والرضا ان يعمل العبد للاكرام من الله في الدنيا
والسلامة من اقاتها وما عدا هذه الثلاثة ربا وان تفاوتت
افزاده وقال الفزالي اذا كان هناك قصد ديني وقصد
امري كن سافرا في التجارة او الجهاد والفتنة او للمعصية
والزواج فان كان القصد الديني هو الاغلب لم يكن فيه
اجر وان كان القصد الديني هو الاغلب امر بقره وان
تساوبا فلا اجر احاق اي اترك فيه الاعجاز المحلل
اي يقلل الشغل المضر والمقصود ترك الصفة فيه وفيما بعده
فانفع بقوله المضر ما يقال الاعجاز لا يوصف بالاعمال
اهم وهذه الجملة محقة او اشفاق وقوله والاطيان
المحل اي الاكثار للموقع في السامية وبين محل وعمل الحسن
اللاحق وهو اختلاف الله طين في ضربين متاعدي المخرج
كما في قوله تعالى فاما اليهم فلا تنهر واما السائل فلا

تنهر

تنهر ولم يدر الشاؤم الواسع بين الاعجاز والاطيان المحسن بالمساواة
وهي التقدير عن الماد بلفظ ساوله لان الراجح فيها بل لا شك
توحيد لان المساواة اد المقصود بعبارة الموقوف بين الاوساط
ولم يعلم قدس المتعارفين منهم متديا وقوله حرصا اي للاجل
الحرص من نوعه لقوله احاق لغتهم قاصده منور مضاق ففهم كل
من فقره واعتبره في رايه المناسب ابدال الفهم بالحفظ اذ
يسبغ الكلام ليفهم ويختصر كالحفظ وهذا الاعتراض لا يربط اصلا
لان تقديره بترك الاعجاز المحلل لا ينافي ان الشاؤم مبسوط فيهم لان
الفهم هو الفهم من الشاؤم والمحصل عطف على فهم وهو عطف
لازم على ملزم كما قيل وهو غير متعين بل يقع عطف على
التعريف اي حرصا على التعريف وحرصا على الحصول وفيه معنى
الوقوف فماده على اي الوقوف على قرأه وقوله ليكن عملة
للتعريف او الحصول او عملة ثابته لاجاب وقال بعضهم انه عملة
لقوله فماده نوعه للعملة فيكونه فماده شغلا الشاؤم
وهو من لم يقدّر على تصوير المسئلة والمتوسط وهو من قدّر
على التمييز فقط وسكت عن المنه توافعا وهذا النص
فان في اي لاني من نوعه لقوله ليكني وقوله مولد به
الميم المكسورة اي راحي والراحي فالجبا والامل يعني واحده
وهو تعلق القلب لم غنة فيه مع الاخذ في اسبابه فان لم
ياخذ في الاسباب قطع وقيل الاصل رجا ملتحته النفس
كطول عمر ونزاهة غنى والرجاء اعم والفرقة بين الاصل والتمني
انه الاصل طلب ما تنه عن منه والتمني طلب ما لا تنه عن
سبب قيل لا يفكر الانسان غنى امل فان فائده ما امل

على التمتين عمدة اي يعتمد عليه عند الاختلاف وقوله ومرجعا
اي يرجع اليه مطلقا عند الاختلاف وغيره فهو اعم وعكس قول
وعبرة العبرة ما يعتمد عليه في الاقتا والعمل اي في محل الاتفاق
والاختلاف والمخرج ما يرجع عليه عند الاختلاف فهو من
عطفه الخاص على العام وقال بعضهم عطف تفسير بركته
هي في النعمة الزيادة والتمنا بالحمد وفي الاصطلاح ثبوت الخير
الالهي في الشيء الكريم وفي نسخة الاكرم فما وقع في
الحاشية من عدم وروده سهوتم هو من وضع الظاهر موضع
المضمر بان تقول ببركة الله في الشيء فاعلم ان تقليل
لقوله ان يجعل هذا الكتاب عمدة ومرجعا كما انه قيل وانما
املت ذلك في وجود شروع غير لان ما كل من صنف في
وقال مر وهذا جواب عما يقال ان هذا الكتاب عليه شروع
كثيره فلما حجة لفرحك وفي تخفيف الفاوت في هذا
والفضل في معنى التقليل لمخروق تقديره وانما احسن
في تاليفي ووضي بالمد لان الفضل مواهب وهذا من
باب التحدث بالحمد والناس يتفاوتون هذه الجملة مفسره
لما قبلها وفيه ومنه الظاهر موضع المضمر للاقتناء والاهتمام
في الفضائل اي والفواضل ففهم اكتفا او المراد
بالفضائل ما شمل الفواضل وقد تظفر بفتح الفاضل
من باب نفع اي تفوز الناس بما اي شيء او بالذي
تركه الاوائل قال في لوقا الى عالم تركه الاوائل لكانت
الشيء اذا تركه فخرج عن موقفة المزدكر وليس مراد او حال
بانه غير تذكر تاربا او بانه راعي المثل المذكور وهو نعم

تذكر

ترك الاوول للاخر وفي كلامه خبريه للتكثير والابتا فيه الاثبات
بعد التعليل فيما قبله لان المعنى ان الاوائل لم تركه اشيا كثيرة
ظفر ببعضها المتأخرين مر وقوله عالم تركه الاوائل يقال
عليه لا يصح ان يقول ذلك لانه لا سلم هل تركه الاوائل فلم
يصنفوه او لم تركوه لعدم علمهم به او علمه لكن لم يتفق لهم
ذكره او تصنيفه على ان المراد بالاواخر والاوائل المصنفين
وغير هاتين يقال ان الاوائل تركوه فلم تركه واحد منهم
من فضل اي خبر كامل وقوله وجوده فيهم بحكم اي
كلم كذلك فالشؤون فيما للكمال على حد قوله في استعلاء
ولم من يرد السبب في انفقته في الدين ويكون المراد من خلفته
في المؤمنين بدليل قوله وكل ذي نعمة نعمة قال الله
في شئ النهاية النعم كسر النون وسكون العين الاحسان
وتجمع النعمة على نعماء بفتح النون وسكون العين الميملة والحمد
والنعم ملائم محمد عاقبة ومن ثم لانفة لله على كافر
بل هو ممتزج وفي بفتح النون النعم وهو حصص العشي
وليسه وفيها المسره محسوباي فلا يلفظ في قول
المترشحين على الذين يذمون ويندمون كلامي
والحسود اي الحاسدة فالمبالغة لست مرادة لا سود
اي لا يحصل له سياه وسبه ان كان ينسب لغيره القدر
للحسود فكما يقول هذه الانبياء تلك النعمة التي هو يطلب
بها ومحمد فيها ولذا قيل
الاقل لمن بان له حاسدا انه ترى على من اسات الدين
اسات على اسدي قوله كانه لم يرض لي ما وهب

وقد ورد ان الحسد ياكل الحسان كما تاكل النار الخيط وقد الاخر
 ان يحسد وفي رواية غير لاهم قبل من الناس اهل الفضل قد حسدوا
 فرام لي ولهم مالي ومالهم ومات اكرهم غيظا لما حسدوا
 والمادة الحسد المذموم وهو تمني زوال النعمة الغير بان يكرهها للغير
 ويحب زوالها عنه فان اشتركت لنفسك مثلها مع بقاها لصاحبها
 فهي غيظ وسعيه الوال للاستئناس او عطفه فل مقدس
 اي وضعته وسميته اليه بالانصاف وفي هذا اشعار بان
 لكن من قبحه عن غيره والقناعة اعز واصناف الانسان
 والتقصير بها اعز الناس كما قال الامام الشافعي
 عزير النفس من لزم القناعة ولم يكتف بحقوق قناعته
 افادته القناعة كل عز وهل عز اعز من القناعة
 وصبرها لتفكر اس مال وصبر بعد هذا القوي بضاعة
 لتفني في حيا تترك عن اسيم وتظفر بالحيان بصبر ساعه
 واعلم ان اسم الكبر من غير عمل الحسن واسم العلو من غير
 علم الشجوه في حل الفاظ شبه اللفاظ التي معقود
 وحذف الشبهه واشتبهت شيئا من لوازمه وهو محل فقهه
 استعاره بالكتابة واصفاة اللفاظ اليه شجاع على معنى
 اللام اعاني الله اي اعاني على الكمال اي اتمامه فان
 قلت القدر بقول اعاني على الكمال معناه لقل وسميته
 او اذا التقدير يعني بيقينه انه كل ونعم ويحاج عنه بان الضمير
 في سميت راجع اليه باقتباسه في الذهن اي اعاني على الكماله
 خارجا وان الاله اسير بالانصاف فلا ملجأ باللام والهمز وقد
 تحذف مصدر يعني الجاني الاعتراف بالشيء وهو لا يندى بين

كأن

لكن فقهه معنى الفرائ لا قدر منك لاحد الا لك وفي نسخة
 بالهوية بدل اللام بالقدر مضمون النجاة وهي الخلو من
 الهلاك ونحوه اي لا يخاف منك اي من عندك منتريا الي احد
 الا لك ويجوز توينه في حذف الفاء فاذك شي اللام في الخجاري
 وبين اليد وعلم الحسان الضارع وهو اختلاف التكتين
 بحرفين متقاربا المخرج وهما الهزة والعين هنا هوشحنا
 وهو حسبي اي كافيي وهو حيلة ونعم الوكيل اي الحافظ
 او المومن المدة الامور استياضه ان كانت التي قبلها حرة
 او مملوكة عليها ان كانت انشائية مملوكة لقول محمد بن عطاء
 علي حسبي اي ومقول فقهه الوكيل فيكون عطف مفرد على نورد
 او مملوكة على حسبي لمرتبة بالقول فتكون عطف انشائية على
 مفرد وهو حيا ليد وهذه اللفظ الاعتراض بان حلة نعم الوكيل لا انشا
 المرح وحلة هو حسبي خبره لا عطف الانشائية الخبر على ان
 في عطف الانشائية الخبر ومقتضى خلافا واسأل اي اطلب منه
 التبر بالفتح مصدر وبالكسر الشئ السائر وجهه ستور وقول
 اكمل اي الحن قال المولف كان المناسب ان يقول ان قال
 المقصود بقول المولف ضاع على ما اشتد من طلاق المحمل الماستن
 والمولف على الاشكال المقصود به مولف ايضا والدليل على كون
 المقصود بالاسئلة نقل الثقة فانهم نقلوا انها مكتوبة بخطه في اول
 التت والنائبان من كتب شيئا من طبعه لسمي سر قال خذ البا
 في لسمي سر به لا وليا له من سره لا مضيا به والميم بحته
 لاله اطاعته وقال بعضهم الماسك الناسك والين سر والنفا
 والميم مفرقة للدين واعلم ان الملام على البسطة في مخرج

قلين

اربعة مقاصد الاول في الباء وفيه اربعة مقاصد مباحث الاول
 في متعلقها الثاني في معناها الثالث في حكمه كسرهما الرابع
 في سبب تطويلها في الخط مقدر نصف الف المقصد الثاني في اسم
 وفيه خمس مباحث الاول في معناه الثاني في بيان ان الابتداء
 بالسملة واشتمالها على لفظ اسم الله ان ذكر الله الثالث في
 اشتقاقه الرابع في لفظه الخامس في موجه حذف الفه خطأ
 المقصد الثالث في لفظ الله وفيه اربع مباحث الاول في علمه
 ومسماه الثاني في اصله الثالث في انه هل هو عربي او
 منسوب الرابع في الخلاف في انه اسم السر الاعظم او غيره المقصد
 الرابع في الرحمن الرحيم وفيه محتان الاول في لفظهما
 ثانيا واشتقاقا الثاني في علته تقدم الله عليهما وتقدم
 الرحمن منهما على الرحمن ويسرف تفصيل المباحث التي وعشرين
 من كلام الله وغيره على الصحيح انه السبله هذه الالفاظ العربية
 على هذه الترتيب من حفاظه بنسبها في الله عليه وسلم
 وما في سورة النمل جاء على جهة الترجمة عما في الكتاب فانه لما
 يكن عربيا حين كتبه وارسله وان كانت السبله غير عربية
 باعتبار اصل نزولها لا بد تعالى لم ينزلها بل من السماء الا باللفظ
 العربي لكنه يبرهنه كل شيء بلسان قومه بل ترك قول تعالى
 وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه لئلا يكون لهم الاله
 اي الله وعلى تقدير التعلق فلا كما فعل الله يكون الحار والمجروح
 في ظرف الفوا او في حال من قائل هذا الفعل المقدر اي الله
 سبحانه واستغنى بالله تعالى فالبا على هذه المصاحبة اولها
 وبما اصل ان التعلق اذا كان كونا عاما يكون الحار والمجروح
 ظرفا لفظيا كاهنا او فتح مرادف لما قبله وهذا

اولي

اولي الإشارة للولف ولم اوصاف ثلاثة كونه مفلا وموحرا وخصوصا
 وتقليله المذكور لا يستلزم الا الاخير منها والمراد انه اولي من الاسم
 باحواله الاربعه اي كونه خاصا او عاما او مقبلا او موحرا
 ومن الفعل العام بحالته مقبلا او موحرا ومن الخاص المقدم
 فاستطاعت الاله سببه في الشان مراد وانما كانه اولي
 لان الاصل في العمل للافعال ولا فائدة الاخر خاصة في التقدير
 باسم الله اوله لا غيره ولشمول ذكر التسمية جميع اجز التاليف
 اذا كان المتعلق خاصا بخلافه اذا كان عاما كما يتدنى
 اذ كل التقليل كونه خاصا قارقر ولو جعل وجه الاوليه
 اي الله تقي في تخصيص التكرار باول الفعل دون باقية واولف
 بغير حيزه لكان اولي بغير ما جعل اي لفظ ما جعله اي
 النبط الال على ذكره كان بغير الاكل لفظا على او اكل فستقط
 ما قبل الذي يجعل التسمية منه الله فلي وهو لا يضر الله معنى
 من المعاني اذ اكل اي نزل مشتق من المعويض
 السبب وكسرهما والمراد الاشتقاق الاصغر وهو دل لفظ
 الى اخر لما سبه سبهما في المعنى والحروف الاصلية واما الاكبر
 فليس فيه جميع الاصول كما في السك والثلث والثلث
 ومعنى كونه الاول مشتقا من الثاني ان يحكم بان الاول ملخوذ
 من الثاني اي نزع عنه كما في جميع الجوامع وقوله والحروف الاصلية
 واما الاكبر فليس كذلك جميع الاصول بان تكون فيها على ترتيب
 واحد كما في الناطق من النطق بمعنى الكلام حقيقة ومعنى الاله
 بما لا كما في فوك الحار فاطمة بل في واي واليه عليه فكون الحروف
 فيما يخرج الاكبر كونه على ترتيب واحد يخرج الترتيب ولا به فيه
 اي الاشتقاق من ترتيب حقيقة بما في ترتيب من الصريح او

تقديرها في طلب من الطلب فيقدر ان فتحه اللام في طلب غير
فتحها في المصدر الذي هو الطلب كما في جميع الجوامع
من السمو فاصل اسم سمو كعلم او سمو كعلم حذفوا
لامه وهي الواو ثم سكونوا اوله ثم ادخلوا عليه همزة
الرصل عوضا عن المحدث وتوصلوا للفظ بالسكان قال
القرطبي من قال ان الاسم مشتق من السمو اي الملو ليقول
لم ير الله موصوفا بالاسماء والصفات قبل وجود الخلق وبقيده
وجودهم وبعد قيامهم لا تاثير لهم في اسمائه وصفاته وهذا
قول اهل السنة ومن قال مشتق من السمة يقول كان الله
تعالى في الاول بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا
له اسما وصفات فاذا اقصاهم في الاسماء والصفات قال السمان
وهذا القول اشبه من القول بخلق القرآن اهو وقوله بلا اسم
ولا صفة اي بالنظر للفظ واما اللعين فوجود اتفاقا وقوله
وهذا القول اشبه اي لانه القدر صفه واحده والاسماء
والصفات متعددة فهو من الاسماء المحدث وقه الاعجاز
تسوية وهم فاصل الاول بدي سكونه الدال وبحرف فتحها
اينما واصل الثاني دمي بفتح الميم وقبل سكونها وتقال
في نسبة دسان وتاريخ في لغة القليل لكثرة الاستعمال
قال والحق استقامه اي لانه حذف قبل الاستعمال وجوابه
ان الواضع علم بكثرة استعماله ثبت اي وضعت
لتقدير الاشياء مع العوضيه عن الواو لانه لا يترط
في المصدر ان يكون في محل العوض عنه بخلاف الدال
وقيل من الوسم اي صن فله لان الاشتقاق عندهم
من الافعال قال السمو اي قول من الوسم كسر الواو ومراده
ان ذلك على سبيل الفرض والتقدير والافعال سموع فتحها

وهو

وهو الى مكسور الواو لنقل منه الى سمي لان كسرة الواو
وهو الي مكسور نقلت الى السين واعلم ان صلة الجملة شبيهة
وذلك ان الفاعل اما فعل كما ولف او اسم كما في اما الاول
فلان الفاعل الذي هو الموضوع والمحكوم عليه متضمن معنى
واما الثاني فلان تقديره تا ليعني ليم الله انما فالضاف اليه
متضمن فكونه المضاف كذلك فهذا ان جعلت الاضافة للغير
فان جعلت للاشياء اي كل تا ليعني كانت الجملة عليه وان
جعلت للجسم فان اريد بها الجسم في ضمن معنى الاقتران
كانت خبريه وان اريد للجسم من حيث هو كانت مبهمة
وفيه عشر لفظات وأوصلها بعضهم الى ما ثابته عرفت قال
سم سما اسم وسم سمة كذا سما تثلث لاولها
علم اي بالقلية التديريه ان روعن اصله الثاني وهو الاله
او بالقلية الحقيقية ان روعن اصله الاول وهو اله لسبق
استعماله في غيره وانه لانه القلية الحقيقية هي غلبة اللفظ
في غير ما اتفقت به بان سبق استعماله في غير معنى العلمية
واما القلية التديريه فهي اختصاص اللفظ بمعنى من
امكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمل فيه
فلا يلفظ القول بانها علمية تقديرية او حقيقة لانها بالنظر
الي ما قبل العلمية الحقيقية والى ما بعدها تقديرية احب
بحسب اصله وهو الاله واما الله فليس فيه علمية اصلا
لان علم شئ به لانه القلية ان يكون الاسم بحسب الواقع محرم
فمنع من بحسب الاستعمال حقيقة فان اشبه في غير
ما علم عليه فحقيقته والافقية بسم على الذات اي
على الفرد تخالف للعالم بلفظ الطريقة الثبات الصفات
والا فاد التوجيه لان الصفات علمية وهما في اصل

الوضع ثم صار الاتي الاستعمال على الصفات نظرا لوجود لا الوضع
 وتادها الستة للتأنيث بل للوحدة ولهذا وصفته بالواجب الوجود
 على لفظ المذكر فان قلت ذاته اسم لا تذكر باللفظ فكيف وضع لها
 العلم قلت يكفي ادراكها بفعل صفتها هذه ان قلنا ان الوضع
 غير الله وهو مرجوع اما ان قلنا ان الواضع هو تعالى وهو
 الراجح فلا اشكال الواجب الوجود بيان الموضوع له
 لا لفظ فيه والا كان معلول ذاتا وصفة فيكون كليا وانما حكم
 بانه اي الله علم لانه يوصف ولا يوصف به ولا تبه الى
 لانه من اسم تحري عليه صفاته ولا يصلح لذلك مما يطلق
 عليه سواء ائمه الله ولا تبه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا
 الله توحيدا ونقل كونه موحدا اي لا اشتقاق له عن اماضا
 الشا في رضي الله عنه وامام احمد من وتلمذه الفزالي
 وكخطا به وكثله وان كسبان وغيرهم قال بعضهم
 وهو الصواب قال بعض المحققين وما يقال من الخلاق من
 انه مشتق او غير مشتق انما هو قوة لفظ اله لا لفظ الله
 وما توههم الصار ان من ان الخلاق في لفظ الله يحايل بانها
 على حذف مضان اي اصله لفظ الله وهو اله ومن ثم
 قال الله في شئ الهنا الحق انه اصل نفسه غير ما حو من
 شئ بل وضع علما انه كذا فكما ان ذاته لا يحيط بها شئ
 ولا ترجع الي شئ ولذلك اسمه تعالى لا يرجع الي شئ فيثبت
 منه تسببه قبل ان يسمى اي قبل ان يطلق عليه فلا
 ينافي ان الواضع للاسم هو الله تعالى اي سمي به نفسه
 قبل ان يعرف خلقه بل قبل ان يخلق على ادم ان
 هل تعلم له سميا استغنام انكاري وهو دليل القول له

لم

لم يسمى به سواء وقوله سميا فضله يعني مفعول اي هل تعلم
 له اسمين باسمه كما لو اخذ من كلام الله غير الله نعتا لا
 او حال من غيره الذي في سمي واصله اله اي الاول لا اله الا
 كما قبل ان اصله الاول ولاية قلت الواحده وانما كان اصله
 الاول السجدة على اله واصله اله ولم يقولوا اوله
 ولو كان اصله ولاية لقالوا ذلك لان الهمج يرد الهمج الى اصولها
 ثم حذفت الهمزة اي بعد نقل حركتها الى اللام قبلها
 فالنقل قبل الحذف لا بعده ولا بعده كما يوهه كلام الشرح
 2 والمرد بالهمزة الهمزة الثانية ونقلت حركتها وقبل
 ان الهمزة حذفت مع حركتها وهو اسهل لنفا سكون اللام
 الاولى على حال من غير حاجة الى تسكينها ورجح الدواعي
 بان نقل حركتها اي الهمزة بوجه نقلها اليه سكونها
 لان السكون بوجه نقلها بخلاف غيرها لان سكونها يسهل
 الهبة اي النقي فله احسن حذوها ساكنة لنقلها وادعيت
 اي بعد كينيتها وهو ادعاهم على غير قياس لعدم تحرك اول
 المثلين اصالة مع وجود الفاصلة ما تقة برا وهو الهمزة
 لانه المحدث في الالة كالشاة وتماصل ان في الهمزة
 اعمال في الاصل اي قبل دخول الهمزة فانه في اعراض
 قال تبارك وتعالى ما اله الا فيه نظر لان العرف لا يطلق
 الا على المبرور بحق كما قال الزمخشري وغيره يقع اي فهو
 اسم جش ثم قلب اي له بقرينة وهو عري
 اي من اوصاف العرب لكن كلام الشيخ يقتضي خلاف ذلك
 حيث قال سمي به قبل ان يسمى فانه يقتضي انه كان

Copying University

موجودا قبل العري لانه اولي فالاشتقاق نفسا والعري بانه
 ما استعمل اول من العرب ومقابل الاكثر الاقل الاثنتين القائلون
 بانه معرب اي اول ما وصفه العجم على القول بان واضع اللغة
 الشر او اول من استعمله العجم لا يتبع على الدارج من ان واضعها هو
 الله تعالى وعلى هذا القول فقتل الله في الاصل عبري عبري
 كسر العنت اي عبراني وقيل سرياني قال البليغيني وهذا
 القول بين القول بانه اعجمي لا يثبت اليه ولا دليل عليه
 اذ لا يشار اليه اشان العجم الا بلبس الهم اسم الله الاعظم
 لانه وصف بذلك لانه ما رعى به فيه مع سروطه بحاج بهينه
 لوقته قال لم يذكر في القران اي مع كرم معناه لانه
 مركب من اسمان فلا يرد عليه الميم بان النوى لم يستند
 في ذلك الى القلة بل الى قول صلى الله عليه وسلم اسم الله
 الاعظم في ثلاثة مواضع في البقرة والاحزاب وفي فخراد
 النوى ان اسم الله الاعظم هو الذي يقوم لانه قد وجد
 في هذه السور التي ذكرت في الحديث هكذا قل وفيه نظر
 مع سياق الشئ لانه لو كان استناد النوى الى الحديث لقار
 الشئ لانه هو المذكور في الثلاثة مواضع كما في الحديث او نحو
 ذلك والرحمن الرحيم لم يعطف لاجل حكاية اللفظ
 الواقع في السجدة ولا بد من اعادة اللفظ لصحة الاخبار
 بالمشي صفتان مشهورتان والصفة المشبهة هي الصفة
 الموصوفة لغيره فيضيل لافادة نسبة الحديث الى موصوفها
 دون افادة الحديث والمراد بها مشبهة باسم الفاعل
 في العمل قال الاشموكي وجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم

الفاعل

الفاعل في العمل قال الاشموكي وجه الشبه بين الصفة المشبهة
 واسم الفاعل انها تدل على حدث ومن قام به وانما توثق وهو
 مشي وتجمع ولذا حمل عليه بشي اي صفتا المبالغة
 اي لافادتها وليس المراد منها من صيغة المبالغة لان صيغة
 المبالغة محض في ضم وهو المذكورة في قول الخلاصة
 فقال او مفعالا او مفعولا في كرم عن فاعل يدل
 فيستحق باليمن عمل وفي فصيل قل ذا وفعل
 ويرحم من لسان المبالغة في اسمائه تعالى كناية عن كرم
 المخلقات فدلولها زاد على مدلول اسم الفاعل لا يعنها
 عند البانين وهي ان تستلشي زيادة عما استحقه كالحال
 ذلك في حقته تعالى قال الزركشي والمبالغة اما بحسب زيادة
 الفعل او بقد المعقولات وذلك بوجه زيادة الفعل الواحد
 لوقوعه على مفرد وغالبا فالمبالغة في تحريك من اسمائه تعالى
 مكره حكمه الكثرة في الشرائع بل في الشريعة الواحدة
 والتوان كثرة من يتوب عليه من مصدر رحيم اي يعفو
 تنزله منزلة اللام او جملة لانه ينقله الى فعل بالفتح
 وكرم اي صار له من وكرمه لان الصفة المشبهة لا تصاغ الا
 من لاشم كما قال في الخلاصة وصوغها من لاشم الخاص
 كما هو القلب حمل الطاهر ومن المعلوم ان الرحمة رقة
 في القلب وعطف اي ميل ففاني وهي هذا المعنى محمله
 عليه تعالى كقولنا كيف نفسا لله فمن عازر يرسل من
 الملاق اسم السب على السب وهو الاحسان فتكون صفة
 فعل او ارادة فتكون صفة ذات والرحمن المنة

ان قيل هذا على تقدير ان الركن على الركن كما صرح
 ابلغ من الركن اي اعظم من الركن ليس الركن
 سبيل على الركن ونحوه عليه كما هو القاعدة اقول ان
 وفيه ما افعل التفصيل من شري اي بالغ وهو لا يبلغ الا من
 ثلاثي فهو من المبالغة لا من البلاغة لانها لا يوصف بها المفرد
 لان زيادة البناء هذه القاعدة مشروطة بثلاثة
 ان تكون ذلك في غير الصفات الحسية فخرج نحو شدة ونهم لان
 الصفات الحسية لا تتفاوت وان نحد اللفظان في النوع
 فخرج احدهما وحدها وان يتخاذا الاشتقاق فخرج ركن وركان
 او الاشتقاق فيما وهما اسمان صفة اي واسم الذات
 مقدم على اسم الصفة لانها خاص واحب عن قول اهل اليامية
 في مسيلمة لا زلت رحمانا بان من تشبهتم في كفرهم اي ان
 هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لما هم في كفرهم بغيرهم
 نوبة مسيلمة فخرجوا بسبب القوم في كفرهم عن سائر اللقب
 حتى استعملوا المجهول بان الله تعالى في عباده وقيل انه شاذ
 لا اعتداده وقيل مستدبه والوجه بان الله المعروف باللام
 هو على زيادته واليامه اسم مدته موصوفه اذ لا يقال
 صوابه اذ لم يقل في لاي لانه الدليل على الاختصاص كون
 اهل اللسان لم يقولوه لانه لا يقال يحاب بان الله تعالى
 في المستقبل كقول اهل اللغة لم يقولوه وقال شيخ الاسلام
 ان المصنف من الملوك الرحمن على عباده شر من بعد الاسلام عليه
 لا يد قول اهل اللغة لانه المصنف لا يقال شرعا والخاص
 بغير اعتباره بان هذا محله فيما مدلوله خاص وما مدلوله عام
 كقوله وعالم تقول زيد فقيه وعالم ولا تقول زيد عالم

وقفيه

وقفيه لانه ذكر العام بعد الخاص فايده بخلاف العكس وما هنا ليس
 كذلك فان الركن الركن وصفان احدهما خاص بوصف والآخر عام
 يطلق عليه وعلى غيره ثم اجريا على تلك الوصف الخاص فصار
 الركن من موصوف واحد وهو الله تعالى ولا ينظر في ذلك تقسيم
 الخاص على العام من تلك الحشية اذ ليس في الركن ما في الركن
 وزيادته حتى يكون عاما والركن خاصا بل العموم والخصوص من
 حيث الاطلاق فالاولى القليل بان الركن لما كان خاصا صار كالعلم
 شاسع ان يلى عليه وعبارة ايج قوله والخاص مقدم على العام
 اي ولانه لما دل على حلال النعم واصولها ذكر الركن لينا ولا
 منها ما دق ولطف ليكون كالشمة والردف اي ولما قطع على ركن
 الذي الاى والا لطفه توحده تارة باعتبار الكمية فلما قيل يا صم
 الدنيا لهم وما للمؤمن والكافر وحرم الاخره لمفوضها بالمؤمنين
 وتارة باعتبار الكيفية ولذا قيل يا ركن الدنيا والاخر وحرم الدنيا
 لان النعم الاخرية كلها حرام واما النعمية فمطلقة وحريمها
 قال النبي ففتحني لسه اليك مدنيهما ورا الهراهم لب الباب
 للسيوطي مائة واربعه في بعض الروايات مائة واربعه عشر
 حسون على ستة وعشرون على اربعهم وثلاثون على اربعين وعشرة
 على ادم وقيل على مائة عشر قبل التوراه والتوراه والاخل والذين
 والفرقان وفي تهذيب الآباء واللفان ان اس انزل على ستة حسنين
 صحفه وكان اهل اولاد ادم واقضتهم وكان وصيه واجهم اليه
 وولي عهده وهو الذي انه ان الناس كلهم اليه وهو الذي
 بني اللغة بالطن والحجارة وعاش ثمان مئة واثنان عشر سنة
 ايج صحفه ثمانية بالثلاثة والصرف كما قال الزمخشري في الازهر



حامد عرفه الله المحمد بالمحمد المحمد بخلاف الخبر بالصلاة فليس يصل
ولذا يشاهد أنه مطلقا ولا يشأب المصلح الا اذا قصد الانشاء
وسوى الذي في في شئ الشفاعة بين الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم والخبر في الثواب ولو قصد الاخبار بنبيه قال بعض الفقهاء
افضل الميامان يقال الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويحاط به مزيد
واجب ذلك بما في بعض الاخبار ان الله تعالى لما اهبط آدم
عليه الصلاة والسلام الى الارض قال يا رب علمني المكاسب وعلمني
كلية تجي فيها المآمدا فادحي الله تعالى اليه ان قل ثلاث مرات
عند نحر صباح ومساء الحمد لله حمدا يوافي نعمك ويحاط به مزيد
فقد سمعتك فيها جميع المآمدا وقيل افضل الميامان يقال
الحمد لله بجميع محامده ثم ما علمت منها وما لم اعلم زاد يقضهم
عهد وخلقهم لهم ما علمت منهم وما لم اعلم واحتج له بما روي ان
يعلم قال هذه الكلمات بديرة فاما ما جاء من العام القيل حج
واراد ان يتولها نسجه قائلا بقوله يا عباد الله انقبت الخفظة
فانهم يكسبون ثواب هذه الكلمة من العام الماضي الى الان
ويشئني على ذلك مسلم فقهه وهي من حلف بالطلاق
ليحمد الله يا فضل المحامد يقال كل ذريق لا يبرأ الا بما قاله
من تلك المحامد وقيل لا يبرأ حتى يقول اللهم لا تعصني ثنا
عليك انت كما انت على نفسك وقيل لا يبرأ حتى يقول
ليس كمثلك يا ارحم الراحمين على الاربعة
ثم بالحمدية هذه العبارة متضمنة لسؤالين صورة الاولى ان
يحمدا في الاستدلال بسم الله انهما كالساقيات الصالحات وصورة
الثانية انهما على الوجه المذكور والدليل الاول وهو
قوله اقد بالكتاب العزيز يشب الامرين معا والثاني وهو
قوله

قوله وعلا بخبر الخشت الاول فقط وقوله بالسملة اي بسم
السملة او بما تحت منه السملة وعلم الخت سماعي مني مني
عشرة الفاظ كل سملة اي قول حسنا الله والحمد لله والصلوة
من اطار الله تفكرك ومنه اللفاظ الاربعة المشهورة عن
سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وهي والله ما تزل بعليش
قط اي ما اكلت اللان يوم الاربعاء ولا تستسكنه قط اي
ما اكلت السمكة يوم السبت ولا تقعد ركة قط اي ما تقعدوا ركة
قاعده ولا تسترو لوقت قط اي ما لست السرور والقبول
يظهر شئ من عورته ولما قيل ان ليس السرور من قيام
يورث الفقر كما لقيم قاعدا ونقل المارئي من الطريحي
في كتابه البراقيته وقدره ان الافعال التي اخذت من اسمائها
سبعة بسم اذا قال بسم الله وحله اذا قال بحمد الله وحله
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحله اذا قال حي على الفلاح
وحله اذا قال الحمد لله وحله اذا قال لا اله الا الله وحله
اذا قال جعلت فداك وهذه الباب سماعي لا يماس عليه
اقتد بالكتاب اي وقدره ولما لم يكن في القرآن امر بالانبيات
لما عبر في جانبه بالعمل لانه لا يقدر معناه الاتباع في الفعل
استحسانا له من غير ان يومر بالتسليم به واما القول فانه للاتباع
مع الامر وما في معناه وما ههنا من المثالي م ر غير كل باضافة
خبر الى جملة ما بعده اضافة بيانية او من اضافة الاعمال الى الاقضية
وبالتسوية على ابدال ما بعده منه ورفع كل بالمحمدا على كل حال
واضافة كل الى امر على معنى اللام وان لم يصح السلفط به لعدم
صحة شبهة سماعي او في قال في خلاصة
والذين اوتي اذا لم يصح الاذا واللام خذ

بما سوى ذلك ان امر الامر بعينه الشأن وهو احد معانيه
ومنه قول علي عليه السلام في امر ديننا هذا ليس
فيه تنوير وياتي الامر بعينه القيامه ومنه اي امر الله وبعني
الذي ومنه وما امر فرعون برأسه وبعني القذاب ومنه
لما جاء امر ربك وبعني الطلب وهو اقضا فقل عنكف او كف
مدلول عليه بكف ونحوه كدخ وذر وانكر وجميع هذا وامر
وجميع ذاك امور والمراد هنا الفعل وهو حركة البدن الشاملة
للافعال دون التروك اذ السجدة لا تطلب في التروك كالمعاصي
ذي بالاي صاحب بال فهو حامي لفظا مشتقا تاديبا
ولذلك صي الوصف به والبال في الاصل القلب ومنه ويصلح بالهم
اي قلوبهم والمراد به هنا الشأن الذي يهتم له القلب والطلاق
السال عليه من اطلاق اسم المحل على الحال فيه فالعلاقة المحل
او المجاوزة لما وقع الشأن الذي يهتم به للقلب وعلى كل
فالمجاز مرسل ويصح ان يكون في الكلام استعاره بالكتاب حيث
يشبه الامر بذي قلب جامع الاهتمام بكل والاعتناء والشرع
واقية له السال قال خرج يطلق البال على الحال الذي يهتم به
شرعا لكنه عام بالنسبة للسجدة واما بالنسبة للحركة فهو
خاص بالاقرار لانه لو كان عاما لاقتضى طلبها عند الشااكل
مثلا مع ان الايمان بالمطلوب الانسان بها عند اخر اهولكن
قوله خاص بالاقرار يريد عليه الوضو كما سياتي انه ليس
ابنه اوه بالسجدة والحركة ما يهتم به شرعا بان لا يكون
محرم ولا مكروفا لذاته ولا ذكر تحضيا ولا جعل الشارح له
مبدأ غير السجدة فيجزم على الحزم لذاته كانه في خلاف الحزم لغز
كالوضوء لما يفتن في التكرار على المكره لذاته كاكل بصل

ونحوه

ونحوه خلاف المكره لغيره كالوضوء لما الشئ فتن ولا تطلب
للكر المحض كالهليل وطرح بالمحض القرآن فطلب فيه
السمية لا اشتغال على القصص والاحكام فتنة في السمية
الاحكام الاربعة فقط لان اصلها الذب وما كان الاصل فيه
الذب لا فتنة الا بالاحكام فتكون واجبه في قراءة الفاتحة في
الصلاة عند ثبوت قلب ذكر الله الماتى به في اقتراح الامر
ذي البال المحصل البركة فيه الى سبق مثله وتسلل قلبه هو
محصل البركة فيه كما هو محصل للبركة فيما افتتح به كالشاة من
الاربعة تركي لغتها وغيرها فهو مشتق من عموم الامر ذي
البال في الحديث اي عبد الحق واجاب بقوله وبعني نفسي
الامر ذي البال ايضا يكون مقصودا لا يكون وسيلته الى
المقصود فلا يرد ان كلاما من السجدة والحركة امر واما بالفتنة
الى سبق مثله وتسلل امر وبعني الاهتمام به طلبه او
اجتهده فان قلت يلزم عليه ان القرآن اذا لم يبدأ بالسجدة فيه يكون
ناقصا اجابه العزيب عبد السلام بان البركة في ذلك فنهاها دفع
الشيطان الذي يوسوس في القراءة حتى يحل القرآن على غير
محله او يلهم عنه لا انما تذهب القرآن صفة كمال وتشرق على ذلك
عائده على كمال القاري فاذا لم يبدأ بالسجدة كان ثوابه ناقصا
فالتقوى راجع للقاري من جهة ثوابه لا للقوان لا بد فيه
استشكل الانسان بل مع ان المعنى يستقيم بدونها واجيب
بان في سببه والتقوى لا بد فيه لسم الله بسببه ولا حله
فيقتضي انه ان البدء بالسجدة لا بد ان يكون ليدخل الامر
لاجل غيرهم فاذا كان شارعا في السفر والاكل وسبيل العمل

السفر وسببه لا يسبب الاكل شيخنا في الاشكال لا يرد الا اذا
فسرنا سيق فان فسرنا شرع فلا اشكال فيسبب الله
بما لا اوله جاره وبما لا ثابته حرمن الكلمة والجار والمجرور
ثابته فاعل بدأ وعبارة الشووي على الخبر قال الدرافي
ادخلت السالم المالا في الثانية متصلة فنزلت لشدة
الملازمة متصلة لاق من الكلمة وان دخلت عليها الياء المحاذية
فمواضع هو اسم فاعل لا اقل تفضل به ليل تغيره
بنا وحق لان افعول من جملة اوزان اسم الفاعل وهذا
التركيب ومخرجه يجوز ان يكون من التشبيه البيهجي في
الاداة وهو مذهب الجمهور والاصل هو كقطع وان يكون
استقاراه هو مذهب الجمهور وسيل الله هنا انه ولا جمع
هنا بين الطرفين في التقدير هو ناقص لا اقطع في حذف
المشبه وهو ناقص بان شبه الناقصة بالاقطعة واستقر
له اسمه وليس المراد كونه ناقضا حسا بل ان لا يكون معتبرا
في الشرع بالحدس اي بالشرع فان المقارن لا يحصل
الا بشروط خمسة رفع الحد وسماوي الروايت وكون رواية
السلمة بباين وكون الباصلة بباين وان يراد بالاداء في
واحد وهو الله الحقيقي وقوله صلته بباين فان جعلت
للمستغاث فلا تقارن لان الاستغاثه بقي لا تاتي الاستغاثه
باضروك وان جعلت للملازم ليس حقيقيا اي لفظة
ولا ينافي الله حقيقي عرفا كما اشار الله بقوله بل امره في
اخره والحاصل ان بابه الله الحقيقي والاضافي الموم
والعصره المطلق فبالسلمة حصل الحقيقي والاضافي والحاصل

حصل

حصل الاضافي دون الحقيقي والحد اللفظي اي بالاسم المظهر
وهو الحد لاجله قول اللفظي لانه الضمير لا يوصف وقوله اللفظي
اي الجارية لانه هو الذي ينقسم الى لغوي وعرفي ارجح
لفظ مشهور على الحال اي حاله كونه لفظا اي منه رجا
في اللفظ اي في الالفاظ العربية اذا اللفظ الالفاظ العربية
او على التمثيل او على نزع الخافض وهذه الاختلاف من جهة
المعنى كان كان سماعيا لانه كثرته في كلامهم اشبه القياكي
باللسان ذكر لبيان الواقع لان السامع الذكر نحر وهو
لا يكون الا باللسان والمراد باللسان الله النطق لا عن قصد
الجارية قلوا ودع الله في يد انسان قوة النطق فطقت
به كان حيا على الجملة سواء كان حيا عند الحامد والمجود
قيل او غيرهما ارجح وعلى قول علي الجملة تعليل اي لاجل الجملة
الاختياري اي حقيقة او حكما او يقال الاختياري هو
اواثره ليدخل الحد على صفاته الذاتية فانها اختياريته
باعتبار متعلقاتها وهي المقدورات والمراد ان المعلومات
والسموعات والمبصرات وهناك جواب عما قال ان الاختياري
لا يشمل صفات الله لا شعاره بالحدوث واحباب شخصيا
الموهري بان المراد بالاختياري ما ليس بطريق التفسير
فيتم صفات الباري على جهة التقدير حال من السامع
على القول بحجج يجوز بحسب الحال من الجارية حاله كون ذلك
على قصد التقدير وعلى الاستعمال المجازي اي يمكن ذلك السامع
على ذلك العقد او بمعنى مع والاضافة بباين اي على جهة
هي التقدير فلا يلزم عليه تعلق حرفي جبري بامل واحاديث

ولقد كان علي في قوله على الحمل المتعلق والثانية لا تعلل المجازي
 او بمعنى ما سوانفلق او وقع في مقابلة الفضائل وسوا
 خبر مقدم وتعلق في تاويل مصره مستد امور اي تعلق
 بالفضائل والمواضع سواء في ان الشاغل كل منهما جزءا من
 بانه الشبهة لا تكون الا بين شيئين ويكون ام يعني الواو بعد
 فالاول تعدل ان بعد سوا وسوا خبر مستد لمدح وفي والمقدّر
 ان تعلق بالفضائل ام بالمواضع فالامر ان سوا في الكلام
 تعميم وتلخيص وصدق فالمراد بالفضائل التمام القاصره وهي التي
 لا يتوقف الاضاف بها على تقدير اثرها الغير كالعلم فان الانسان
 يوصف بالعلم وان لم يعلم كالمالك الذي يعلم علم من سوا
 او من كلامه والمواضع جميع فاضله وهي التي يتوقف الاضاف
 بها على تقدير اثرها الغير كالكرم والشجاعة فان الاشياء
 لا يوصف بالكرم الا بالاعطاء ولا بالشجاعة التي هي الاقدام على
 الممالك فانه دفع ما يقال ان اريد بالعلم والكرم المالك كنافس
 التمام القاصره وان اريد بها الاثر كالعلم والاعطاء كنافس النفع
 قال اطف ولابد من تاويل الكرم والعلم بالشجاعة باثرها المتكون
 فلا اختيار بها كالاعطاء والعلم والاقدام على العدو وفي الممارك
 لاها كما تطلق على الملكه تطلق على اثارها وفي القرى على
 المطول واعلم ان سوا معنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر
 ومنه قول تعالى الى كلمة سوا يشاء ان قلنا تبارك ان عبد
 السلام ومستمدة ان عبد السلام في صلى الله عليه وسلم اثم شهد
 الله في الارض في انتم عليه خيرا فهو خرو من انتم عليه
 شرا فهو شراره وهذا يحتاج اليه لو كان التقيد بالحمل

في المجوده كان يقال الشاغل بالحمل على الحمل واماحت كان ت
 المجوده عليه فلا بد منه على كل حال فلعلى ان اشبه عليه المجوده
 بالمجوده فالعالم انه يحتاج لقوله على الحمل ولو قلنا الشاغل
 بالخبر ومن يقول ان الشاغل حقيقة في الخبر فقط يكون قوله
 الحديث ومن انتم عليه شرا من باب المشاكلة تحقيق
 الماهية اي ماهية الخلد للاختلاف عند من يجوز وهو
 الشافعي واتباعه فان قل قدسية المجاز مانعة من الحقيقة
 فكيف الجمع يجب بان ذلك مذهب السابيين والشافعي جري على
 مذهب الاصوليين وهم لا يترطون كون قدسية المجاز مانعة من
 الحقيقة فانه تم ان فيه ما عدم مطلق وفي صحة الاخراج
 نظرا الى المخرج بالبقية ضده والمخرج ليس ضد الاختيار بل قد يكون
 بالاختيار دون حدتها كسر الميم على جهة الاستدلال
 وان لم يوجد ذلك في الدنيا فتقول الملائكة ذلك محال والعلاقة
 الضدية فلا كذب وبعبارة تم دقوله على جهة الاستدلال ان لا يفتقر
 الحامد كالمجود قال في الدراج عدم اشتراط اعتقاد الجاهل بل
 لو اعتقد الحامد عدم انضاف المجود بما انى به عليه كان حمدا
 كما تقدم فالمراد على ظهور قصد العظيم بان ياتي بقصد به
 العظيم بل ولو كان ذلك محمدا شرعا كما في قول الشاعر
 انبت من الاعمار بالوجوه ليهنت الدنيا بافكر خالده
 والسخرية عطف تقدير على ما قبله وهو ضم السنين
 وكسرها ذق هدم من كلام الملائكة للكافر في النار ووصفه
 بالفترة والكرم باعتبار ما كان عليه في الدنيا لو كانه توهم
 انه لو لا اعتبار ما كان عليه في الدنيا كان كذا والملائكة قد هلك

عنه ويرد بان السجدة واقعة لذلك م د وفيه ان السجدة لا تدفع
الكذب يكون سجدة كذب وعبرة الخلال في التفسير دق اي
الغداية انك انما الغد في القديم بركعة وقولك ما بين جيلها
اعز واكرم مني ونفلا لهم ان هذا ما كنتم به تفترون وذكر
في قوله قبله ان شجرة الزقوم طعام الاثم اي ابي جهل
واصحابه ذوي الاثم الكبراه وفي الخاتمة ما نضنه ذق
اي هذا الغداية انك انما الغد في القديم اي عند قومك بركعة
وذلك ان ابا جهل لعنه الله كان يقول انا اعز الوادي واكرم
فتقول له خذ ثوبك هذا على طرفك الاستخفاف والتوبيخ
وعرفا معطوف على لغة اي وتجر النظم عرفا في ثبات
ذلك لان فعله الاعضا والقلب لا يكون لفظيا واجيب بان
المراد بالحد النظمي الحادث فمثل ما ذكر والعرف والاصطلاح
منسأوبان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما بين
فاقله والعرف اذا اطلق فالمراد به العام وهو ما لم يتبين
ناقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ
المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك مستفادا من كلام
الشم وقد نطق الشرع بما زال على ما كان في كلام الفقهاء
وليس مستفادا من الشارح فعل بالمعنى الشامل
للقول والاعتقاد لان القول فعل اللسان والاعتقاد فعل
القلب من حيث انه كسر الهمزة وهي حيثية تقليل قال
شيخ الاسلام علي بن ابي طالب وقد اولى الفتا بفتح هذه
ان بعد حيثية وهو لحن فاخس فانها لا تنضاف الا الى الحركات
وان الفتوحة الهمزة ومولاه في تاويل الفرد علي
لحامد فيه دور لان الحامد مشتق من الحمد والحمد متوقف

علي

علي الحامد كونه ما خرد في تعريفه واجيب بانه تعريف لفظي
او ان قول من حيث الى خارج عن التعريف او المراد بالخاصة
ذاته بقطع النظر عن كونه عامدا او غيره سواء كان للتعريف
مخصوصية بالحامد كونه وصديقه او لا ولو كان ذاع من على
م ر ومحمية عطف مفاعيل لانه لا يلزم من الاعتقاد
الحبه ولا العكس والا ولي حذف اي حذف قوله ومحمية
وحذفه عطف مرادف بالارتكان اي غير اللسان
كما قيل الذي يرجع لقوله سواء كان في آفا ذكركم النما اي
او صلتكم مني النما الصادرة منكم اعمالا ثلاثة فالتوا بالفتحة
لمعنى التوبة كما يؤخذ من التنازل ويحتمل ان يكون اسم جمع لمعنى
النعيم ومعنى متعلق بافا ذكركم وقوله ثلاثة على حذف مضاف
اي اعمال ثلاثة قال في في الوسط وفي الاستدلال فيه نظر
اذ لم يطلق الشاهد لفظ الحمد في الثلاثة حتى يستدل بلفظه وقه
بحاجة بان فيه استدلالا مفترقا عن حيثية انه جعل اعمالا الثلاثة
خبر النما وكل خبر للنما فهو عرفا فينبغي من الكل الاول
اعمالا الثلاثة حمد عرفا وهو طرفا فاحفظه يدي اي
اهل يدي بالاشارة اليها وكذا بقدر المضاف فيما بعده
والفعل المحم اي القلب لانه محل الصبر فهو من اطلاق الحال
على المحل م وليس على اطلاقه بل كلام الشاهد محتمل فان كانت
مراده بقوله افا ذكركم الخ ان تذكركم على ملككم مني اعضا
الثلاثة فهو كما قال المحم يكون مثلا معصا لقوله بالجملة
الاشيان ملك بالاصان وان كان مراد الشاهد ان تذكركم
على ملككم مني اهل الجوارح وهو مذكور فيكم كان التعريف
يبي وخد مني بها وذكر ي بلسالي وهو قلمي اي محبتي

واعتقادي وقد قال في معنى هذا التماس فيكون الصبر المحيا
 على حقيقة وفي الاول المجاز تنفذ المضاف كما علمت
 والشكر انما كان الشكر والحمد لغويين وذكر الحمد احتاج الى
 نظيره الشكر فهو استطرادي صرف العبد ان يستعمل
 العبد اعضاه ومعاشه فيما طالت الريح استعمالها من صلاة
 وصوم وسماحة وعمل وفلك اسوا كان ذلك في وقت واحد
 او في اوقات متفرقة قال سهر اذ صرف العبد جميع
 ما اتم الله به عليه في ان واحد سمي شكرا قال تعالى وقيل
 من عبادي الشكور واذا صرفها في اوقات مختلفة سمي
 شاكرا قال الشيخان في ويمكن يقوون صرفها كلها في ان
 واحد من حمل حجارة تفكر في مصنوعاته عز وجل
 ناظر لما بين يديه ليلا يزل باليت ما سيبرجليه الى القبر
 شاغلا لسانه بالذكروا ذنه باستماع ما فيه ثواب كما لا يحد
 بالمعروف والهي عن التكرار اطف ويحي ذكر الارضي فانظر
 اي شيء يكون مصروفه على جهة التقويم الاضافه
 بانه وعرفا ما يدرك من فعل او غيره مما يروى
 نظم العلامة مهدي علي الاجهوري المالك في النسب
 اذا شيا الحمد والشكر رقتا بوجد في عقل البصير يوافق
 فكره في عرفه جميعها وفي لغة الحمد عرفا يراى
 عموم لوجه سواه شبه في نسبة لمن هو عارف
 اي الفكر الاصطلاحي بينه وبين الثلاثة قبله عن الحمد
 والشكر لغوي عموم وخصوص مطلق فلهذا ثلاث
 بين الشكر اللغوي والحمد اللغوي الترادف وهو معنى قوله

وفي

وفي لغتي والشكر في اللغة مرادف للحمد فانه
 رابعة وبين الحمد اللغوي والاصطلاحي وكذا بين الحمد والشكر
 اللغويين عموم والخصوص الوجهي يجمعان في شيا لسان
 لا في مقابلة احسان فها كان يستبان مع الازعان في
 لا وجه له كما قال الجمهور وهو ان الوصف بالجميل المعلوم
 الانتفاء اذا قارب المقطع حمد فالقيام اجم وكلام في معنى
 على انه لا بد من التقاد كما افادته الجملة اي يكون المبتدأ
 فيها مصرفا بالجنس فاعلمهم مستدلا بحسن عرفا
 منصرفي مخبريه وقا وان عري عنها وعرف الغير باللام مطلقا
 فكل استغنى اي سوا كان الحمد عامدا ومشتقا وقول
 كما افادته الجملة تشبه التي نفس واجيب بان المعنى
 والحمد مختص بالله في الواقع كما افادته الجملة المفعول
 واجيب ايضا بان الكاف تعليليه وما مضى ربه اي الافادة
 لجملة له اي بواسطة تقديره المستداه بالافاء مفعول
 كذلك افادته قصر مستداه على غيرها سواء كانت الاستغناء او
 حسيه او عهديه وقد تفقت في قول بلا صحت بان التقيد
 بالاصح بل اهدا في تقديره المستداه باللام مطلقا فلذلك
 قال في سوا جعلت الرتبة للاستغناء وفي كون ال
 للاستغناء مع كون الجملة انشائية نظرا لانه لا يقد ر على انشا
 جميع المحامد ولا نظير الايج كونها خبريه وهو اي الاضمار
 على دعوى الاستغناء ظاهر للاضمار اي التوكيد
 والاف الاضمار مستغنى من الجملة بواسطة تقديره
 المتأخر ام لا يدري العلم في نفسه فوجه في علم الخاطي

Copying University

واولى الثلاثة الحس لانهم يدل باللائحة على ثبوت جميع
الحامد له تعالى فهو اسند لاربعها وهو كدعوى الشئ
بينه وبينه اولى من الدعوى المجردة وقولنا كدعوى الشئ
اى وهو اختصاص الافراد والشيء هو اختصاص الحس لانه
يلزم من اختصاص الحس اختصاص افراده قاله عن اختصاص
الافراد والشيء اختصاص الحس بالمعنى كل فرد من افراد الحس
مخصص بالله لان حله الحس حقيقته محض بالله لانه
القاعدة في المعنى الكسائي ان المستوفى به هو العمل كما في
قولك زيد كثير الرقاد المعنى زيد كثر الرقاد والجدد
لما ساد صر في انوان الحس ثمانية فن قالها عن صفا قلب
فمنها ثمانية انوان الحس اى يحسها كواماله وانما اختار
ما سبق في علم الله تعالى انه يدخل منه فان رة اعم لان
الحامد لربعة حده ان قد كان وهما حده الله تعالى انفسهم كقول
تعالى نفم المولى ونفم المصير وحده لبعض عبده كقول تعالى
نفم السد انه اوان وصدا ان حاد ان وهما حده الله عز وجل
كقول الله وحده بعضنا كقولك نفم الرجل فلا بد
وتعرف ان خاص بالقبيلين الاخيرين ذكره الدينى
بالعمل الصفة وجوه قطعة الى الشئ والصفة في غير
القران والمجربون وارباب اهر برماوى وقضى شاذا
بالصفة والوجه فنه انه على المص وقله هو على الله اى يارب
العالمين معناه اى مع ما اضيف اليه وهذا الحس
الطلاقه والاختلاف كثره فيها المصالح والى والمخالق
والسبب والعبود مع كثرتها يمكن استيفاء الاثر فيها بجماله

وتعالى

وتعالى وهو مقدون بالبحر من به سبحانه وتعالى ع شرب
قال السيوطى في نه النهاية وهو ونحوه تربية الله تعالى
لخلق لا يحيط بها غيره سبحانه وتعالى فنه تربية الخلق
اذا وقعت في الرضعة نصير علقه ثم نصير مصفقه ثم
نصير منها عظاما وغيرها اسم جمع اى اسم ذاك الخلق
واعلم ان للقوم الفاظ اربعة كلها تدل على التقدير جميع واسم
جمع واسم جنس جنس واسم جنس افرادى والفرق بين
ان الجمع يدل على افراده دلالة تكاد بالواحد بالعرف واسم الجمع
يدل عليها دلالة الكل على افراده كقوله ورهط واسم الجنس
الجمع ما يفرق بينه وبينه واحدة بالثابت كقوله واسم الجنس
الافرادى ما دل على الماهية المطلقة من غير قيد من كثره
او قلته فصرفه بالقليل والكثير كما وتراى
على حقيقة الجمع اى جمع حقيقة وجمعه بالواحد والنون او السا
والنون شاذ دلالة مفردة اسم جنس لا عمل ولا صفة اى قوت
في حال الجميد يستعمل في الاعم ايضا فساوى الجمع والمفرد
في العموم وفما يرد به التخصيص على العموم لانه المفرد تنوهم
منه اربعة نوع خاص وكذا يقال على القول بانه خاص
بالفلا وفي النكتة السيوطية وعالمون الصواب انه على
القياس وان جميع للاسم جمع فانه مراد به العموم للعقلاء
وغيرهم ومفردة وان كان صياغة جنس فنه معنى النون
لانه علامه على وجود صانها اشار الى ذلك صاحب النكتة
وعنده ثم اختلفوا اى على القول بانه جمع حقيقة
قل فقط فساوى الجمع والمفرد في العموم وعبارة

الشرعية على الاربعين وهو مشتق من العلم فخصه
بكونه او علامته لانه علامة على موحدته وانه قد وصف بصفات
الكمال واختلف في العالمين فقال قتادة والحسن ومجاهد
هم جميع المخلوقات وقال الفرأ وابوعبيدة هم عبارة عما يقبل
وهم اربع اسم الانس والجن والملائكة والشياطين ولا يقال
لله اسم عالم وقال مقاتل هم ثمانون الف عالم بصفها في السر
وبصفها في البصر وقال الصالح ثمانون الف عالم بالحقافة
عشرة الاف مرفوعة خالصة وستون عالما يلبسون الثياب
وقال ابن ابي عمير لله عز وجل الف عالم سماوية في البحر
واربعماية في البر وقال وهب بن منبه لله عشرة الف
عالم الدنيا عالم منيا وما العبدان في الخراب لا كسطاط صرح
في الصحراء وقال ابو عبد الله الخزاز ان لله تعالى اربعين الف عالم
الدنيا من شرقها الى غربها عالم واحد يقبل ايضا من الي
انه قال العالمين هم الملائكة وهم ثمانية عشر الف ملك منهم
اربعة الاف وثمانماية ملك بالشرق واربعماية الف وثمانماية
ملك بالغرب واربعة الاف وثمانماية ملك بالشرق الثالث
من الدنيا واربعة الاف وثمانماية بالشرق الرابع من الدنيا
مع كل ملك من الاعوان ما لا يعلم عددهم الا الله تعالى ومن
دراهم ارض بصفها اربعة الف وثمانماية الف الشمس اربعين يوما
طولها لا يعلم الا الله تعالى طولها ملائكة يقال لهم الروحانيون
لهم وجه بالشمس والليل لو كشف عن صوته احد هم لهلك
اهل الارض من هول صوته فربما هم في حلة القدر وقال
معاذهم بنو ادم فقط وقال بعضهم هم الانس والجن وقال كتب

الاحبار

31
الاحبار لا يحصى عدد العالمين لانه تعالى قال تعالى وما يسأل
حينئذ ربك الا هو ثم قرن الا الله المقارنة لفظ فقط لانه عظيم
لا لا يحاد في الارض الشاعرية الظاهرة جاز على طريقة الجوهري
من ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الشاة من قبل العا
في القنوت وهو الرأخ فانه قال ومنه اي الدعاء الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم انه وقد يقال للاضافة بين كونها ثانيا ودعا
اذ الشاة هو الذكر بخبر ولا شك انها كذلك وعبارة رستم قول المص
نقول لا النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة
تستغفر له فادام اسمي في ذلك الكتاب اي من كتب الصلاة على
ولفظها لان الاصل ان من كتب شيئا سخط به يدل ان الله تعالى
قال المم كن او الحاصل منه اكتانه وصلى الله الخالق الخالق العقلية
هنا الماتية على الجسد والروح السورة وهو الصلاة والى بالفق
ما صارها تحقق حصول السور بخلاف حلة الجسد حيث ان حلة
الاسمة الدالة على الروام والاستمرار لما نسته الصفات المستمرة
الثانية والعقد بالصلاة الدعاء ان الكامل يقبل الكمال زيادة
الترقي في غايات الكمال فانه في جميع اشياء الدعاء على الله عليه
ولم عقب غرضهم القرآن باجعل الله ذلك زيادة في شرفه صلى
الله عليه وسلم على ان جميع اعماله تتضاعف له نظيرها لانه السب
فيها امضا فامضا عطف لا يحصى زيادة في شرفه شرم روي في
لان المعنى ان الله على محمد رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم اوحى الوفاء
معنى العطف وعطف الصلاة على محمد للتميز بين ما يتعلق بالخالق
والمتعلق وحلة الصلاة غرضه لفظا انشائية ومعنى والى بالمعنى بالمعنى
في تسببه الصلاة المستقلة بالصلاة المأمورية في تحقيق الوفاء

استقامت الصلاة الماضية صلى يعني يعلى وهو استقامته بقرع
تقسيمه وقال يسم نفسه كانه الانسان بالجملة الاسمية
لحصول التماسك بين الجاليتين ولعل اختار ذلك لانه المظهر فيها
زيادة التقدير بخلاف الاول واشارت الصلاة والسلام بعد السجدة
في صدر الكتب والرسائل حديث في زمن ولائها في هاشم ثم مضى
العمل على استحيائه ومن العلماء من يختم بها الكتب ايضا وفي حواشي
الخطب حكمة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في مبادئ الكتب
والحجرات ان الفاعل يبقى له ان يستقيم في جميع امورها بجانب
الحق سبحانه وتعالى ويسألها فاضلة طلبة واجاح بفسحة لكن
لا بد من نوع ملائمة وقرب بين الطالب والمطلوب عنه وهذه
الملائمة مستقيمة فاحققا كقولنا منذ نسكن يا رئاس اللذات
الحسنة والشروات الحسنة وذاته المولى جل وعز في غاية التقديس
والمظهر فاحتمنا الى واسطة بيننا وبينه مبرورة عن تلك
الارباب وتلك الواسطة هو المصطفى صلى الله عليه وسلم
لكن لابد لتلك الواسطة من هدية اليه وهدية صلى الله عليه
وسلم الدائمة بعد طلبة الصلاة عليه وهو عبارة اسم هودى
عقده الخبز بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شكر لما اولاه من
انعامه الحسنة لانه لا ياتي بالحكام هذه الشريعة المحمدية من عند
ربه الحكيم الخبير لهذا المخرج القولم فقد قال ابن عبد السلام ليست
صلاية على صلى الله عليه وسلم شكره على ما اولاه من اكرامه
فقد اسدي الشياق وصل الدعاء واعط الطالب وقد قال عليه الصلاة
والسلام من اسدي اليكم مبرور فافهموه فان لم تستطيعوا
فادعوا له فدعاؤه بالصلاة الشريعة مكافاة للجزء من
المكافاة بغيره والي هذا يشير قول العليم الموقود بالصلاة

علي

علي النبي صلى الله عليه وسلم التقرب الى الله باقتضائه وقضا
حق النبي علينا قال شيخنا المولى في شيء الكثير في العلم ومن
فضائلها ما جرب من تأثرها ونفعها بها في التوفير ورفع الهمة
حتى قيل انها تكفي عن الشيخ في الطريقة وتقوم مقامها عند
الشيء النبوي في شيء صغري الصغرى وسدي احمد رروق واسار
اليه الشيخ ابو العباس احمد بن موسى التيمي في جواب له لكن سمعت
من الشيخ ان الماذ انما تقوم مقامه في تحيد التنوين والوصول
الى درجة الولاية ولا يدركه من شيء كما هو معلوم عند اهله
قالوا واخفقت من بين الاذكار بانها تذهب حرارة الطباع
وتقوي القوى بخلاف غيرها فانها تشر حرارة فيها انما
وسلم اشارة الى انه كان الاول للمص الايمان بالسلام
ليخرج من كراهة الافراد ويخرج اليه انما عن ذلك لان المجموع
مجموع المتن مع شرحه المخرج ينسب للشيخ احمد
على سيدنا اي معاشر المخلوقات من اناس ومنه ومن قال عليه
الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم ولا خلدوا واساد ولد آدم ساد
غيرهم بالاولى وافضل الانبياء والمرسلين اولوا العزم وهم
نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد وهو افضلهم صلى الله عليه
وسلم وعليهم اجمعون وتوسمهم في الافضلية على هذا البيت
محمد ابراهيم موسى همام نفسي ذوق هو اولوا العزم فاعلم
اهاج والاذ بالاعز تجمل المشاق الفظية وبسيادته ثابتة
بالاجماع ولا اعتبار بتفضل الزمخشري جرجيل عليه فانه خارق
للأصراع ولا يخفى على ذي آية انه صلى الله عليه وسلم افضل الخلق
اجمدين وما قد صلى الله عليه وسلم لا تفصلوا بين الانبياء ولا

مكتبة جامعة الرياض

تفضلوا على يونس بن ماتي ويخوها فالجواب عنه انه من حسن
تفضل لودعي الى نقص في مراتب السنين فان ذلك كثر صريح
او من عن تفضل في اصل النبوة التي لا تفاوت في درجات
الانبياء المتفاوتين في الفضائل وقد قال تعالى فضلنا بعضهم
على بعضهم منهم من كمل الله ورفع بعضهم درجات او كان الذي
قل ان يعلم الله تعالى انه افضل الخلق ولهذا اعلم قال
اناسيد ولد ادم والفراري ولا اقول ذلك لخزابل اخبار بالواقع
والسيد امير سود اجتمع الوار واليا وسقته لعداها بالسكون
قلبت الواريا وادعت اليها في الباء ولم اطلاقا نقالا السيد
من كثر سواده ايجدتم او من ساد قومه وعلمهم او من
تفرغ الناس اليه في الخطوب اي الامور المهمة ويطلق السيد
انضاع في كل من كان فاضلا في نفسه بهذا حليما
وان لم يكن له حش وقفا طلق المؤلفون السيد على غير الله
تعالى في عتبة ثانيا ونسب للامام ما كان الله لا يخلط
على اسرايا الله انه لا يخلق الا في الله وفي الكتاب والسنة
ما يرد هذا الثالث قال تعالى في حق يحيى بن زكريا عليهما الصلاة
والسلام وسيد او حصورا وفي الحديث ان ابي هذا سيد تنبيه
افضل الخلق على الاطلاق نسبا عليه الصلاة والسلام اجماعا
ثم الخليل ثم النبي ثم عيسى ثم نوح ثم باقي الرسل ثم
الانبياء ثم الرسل من الملائكة ثم ياقرهم ثم صلحا المؤمنين هم
والشقيين اما بكثرة الثواب او بكثرة الفضائل الحميدة فنبينا
افضل من جميعهم جملة وتفصيلا يعني انه افضل من كل فرد
من افراد العالم وجملة يعني ان افئدة افضل من جملة العالم
مجمعين يعني في هذه اهم اقترده اي في اصول الدين المنطق عليها

بينهم

بينهم في القدر اذ المختلف فيه منها لا يمكن فيه الاقتران بهم واعلم
ان هذا الرتبة في الفضل واجب الاقتران كما ذكره شيخنا
اللقاني في شرح الجوهري وعبارة القسطاني السطواني في كتاب
الايان باب حب الرسول حقيقة الايمان لا تتم ولا تحصل الا
بتحقيق علاقه به على كل احد ومن لم يتقده هذا فليس بمؤمن
قال شيخنا البايع اي كامل الايمان حتى لا يفر من فضل محمد عيسى
عليه وجزم به شيخنا الشوري اي رجائي على المصطفى
المصطفى لفظ النبوة في الرسالة لانه اذا استحق الصلاة عليه بسبب
النبوة فاستحقاقه لها بسبب الرسالة اولى ولموافقة قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي ولان النبوة قبل الرسالة
على ما قيل وان كان الراجح انها متعترتان ولان النبوة افضل
من الرسالة على طريقة ابن عبد السلام اعمد اي لا اذكر الا
وتذكر في هذا لا بد على المرحي وهو محرم من الصلاة عليه لان
ذكره معه بصدقة في الصلاة عليه شيخنا مكرهه فان قيل
قد حان الصلاة غير مقرونة بالتسليم بعد الشهادتين في الصلاة
فالجواب ان السلام تقدم قبله في ثوب السلام عليك اي النبي
قلت لا حاجة للجواب المذكور لانه محل الكراهة في غير الوارد
ذلك مفردا عن الاخر كما هنا اما هو فليس الكلام فيه كما نفى على
ذكر المناوي في جامع والحاصل ان محل الكراهة بثبوت ثلاثة
ان يكون الافراد متساويين وان يكون في محله غير ما ورد فيه الافراد
وان يكون غير داخل المحررة فانه اذا اقتصر على السلام فلا كراهة وفي
الشرح حاشي على الاربعة مانعة تتمه في منع الصلاة على غير
الانبياء والملائكة استقلا لا وكراهتهما وكونهما بخلاف الاولى والاخر

أكرهه وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على النبي أوفى فهو من
خصاياه وأما ما تكلمنا به هنا فإذ اتفقا قال في
السلام وفي نسخة به ومثله يقال في استقطبها ويخرج بذلك
هذه أوجه والراجح خلافه فلا يخرج عنها إلا إذا اتفقا معا
لفظا وعظما من أراد الحي بين النقط والخط وقصور الأفراد
المكروه حشده أن يتلفظ بأحدها فقط وكيف بأحدهما فقط
خلاف لما صنع المصنف على رأي الشافعي لأنهم لم يخرج
بذلك من الكراهة وهو وجه أو يكسرها معا وتلفظ بأحدهما
فقط وصور الفرق كحالي عن الكراهة ثلاثة أن تلفظ بهما
معاً من غير كتابة أو يكتبهما ويكتبها كذلك أو يحذف الكراهة
مالم يحرم كتاب أو مجلس والأول كراهة مالم يطل الفصل
والنظر الدليل على كراهة الأفراد لا يقال دليل ذلك قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً لا أنا نقول
لأدلة فيها على أنه يجمع بينهما عرفاً بأن الآية بقدر بترأخي
أحدهما عن الآخر لأن الواو لا تفيد التثنية والصلاة
في اسم مصدر إذا مصدر على المضارع كزكي تركب كسبه لم يسمع
في الصلاة بمعنى الرحمة فلا يرد أنه سمى في القذاب قال تعالى
وبضلة يحتم من الله الرحمة هذه معنى لقوى بل قالت
النووي وشرع في أضاقه وفي حاشيته وعلى التحرير
وهي أي الصلاة شرعاً من الله رحمة فهي يقال بالاشتراك
لفظاً اللفظي على ما ذكر قال في المعنى الصواب عندي أن
الصلاة لفظة بمعنى واحد وهو العطف وهو بالسنة إلى الله
الرحمة وإلى الملائكة استغفار وإلى الأدميين دعا اليقظ
للبعض

للبعض فهي عليه من قبل الاشتراك المعنوي ومن العلوم أنه إذا
دار الأمر بين الاشتراك اللفظي والمعنوي فالاشتراك المعنوي
أولى لأنه الاشتراك اللفظي بخلاف الأصل لنقد الوضع فيه
والأصل بخلافه ولا يخفى عليه أن العطف يختلف باختلاف
من نسب إليه فالعطف الثلاثة المذكورة في المعنى اللغوي
أفراد العطف وقوله رحمه ترويه تفيظهم ومن ثم عطف
الرحمة عطف خاص على عام في الآية وهي أولئك عليهم صلوات
من ربهم ورحمتنا فإذا اردنا بالرحمة الرحمة المطلقة كان العطف
للتفريق تشبيه بكرهه الله صلى الله عليه وسلم بالرحمة في غير
ما ورد لأنه كما هو شأنه من النسب والميل إلى خصوصية الصلاة
والسلام والصحابة بالرحمة وبغية المومنان بالرحمة واعتبر
العلامة حجج أن صلاة الشرع على النبي أفضل من صلاة الملائكة
عليه لأنها عبادة وهي من الشرافة من عبادة الملائكة لخدم
وجود الصالحين منهم بخلاف البشر فإنهم يفتنون بهائم شرقة
وجود البواعث على الاتعاطف عنها كالنفس واللبس والهوى
فتأمل استغفار النبي والنساء الطلب أي طلب الغفرة
من الله للعباد سواء كان لفظها أو كالعقوبات ومن الحن
وكذا من الحيوانات والجمادات ولو قال ومن غيرهما كان الخضر
وأعمق قال النمازي على الهددي والصلاة من الطير
والهوام السبع قال تعالى على قدر علمه فليدركه
تضرع أي خضوع وذلة يقال تضرع لله ضراعة أي خضوع
وذلك عطف الدعاء على التضرع من عطف الخاص على العام
لأن التضرع دعا بخضوع وذلة والدعاء أعم بخلاف الدعاء من
أنه عطف خاص على عام ودعا عرفه بعضهم بأنه

رفع الحجة لرافع الدرجات كلما ذكر حديثه رغم ان رجل
ذكرت عنده فلم يصل على اي لصق الفقه بالثبوت وهل وذا
الحجاء لم يزلوا على النبي صلى الله عليه وسلم وهل وذا
انما سمعت اذا سمعت ذكره صلى الله عليه وسلم لقلت رأت في قفاوي
السويحي ان الحجارة سلت على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد في
الحديث ان الحجارة اذا سمعت الصلاة تسلي عليه في كل
مجلس لحديث اياها مجلس احبوا فقاموا ولم يصلوا على الاكابر
علمهم حيرة وندامة يوم القضاة وكانت ذلك المجلس ان من
حيفه لا يحلوا في ذكره الا في التوضيحية الذكر لا
قدح الدراك بعلق في اخر حمله عند فداغه من رجال ويعلم
خلقه وفي وسطهم قال بعضهم هذه القطة مدح من
كلام الراوي المصنف اي الفقل المصنف وهو ما ذكره راجع
اصوله وهو عنده هذا وهو بالغ من اسم مفعول الفقل المصنف
الف المصنف وهو محمودة تقول زنت الزنا في يومكسوة فاذا
بالفتى في كسره وصبرته سقوا فقلت كسرتة وهو ملسر
بالتمهيد فيهما ومحمد بالغ من محمود ولا يرد ان من اسماء تعالى
محمود الاتحاد الان اسماء تعالى توقيفية ولم يرد محمد وايضا
معني محمد من عبد محمد وحملته قد سمع اوهام بالهام
من اسم تعالى لقل المني ان الهم التسمية لمحمد بسبب الله
تعالى اوقع في قلبه ان يكثر جهل الخلق فلا يقال تقليد
التسمية بالتقاول لبيان كونه بالهام لانا نقول كونه تقا ولا
من صفة الملام واعتقدت حده سماه بالهام ليدان السيد اخره
اعنه على احسان اياه تسمية بذلك الا ان يقال انه لم يخبر
جده بذلك كافي قال في سابع ولادته وقيل في ليلته

ولادته

ولادته في مكان وقوعها سر الامة الولادة واظهرها كاتفة
الناس يوم السابع م د على الولد لوق ابنه قليبا وكان
موت والدته بعد حملها شهرين وقيل قبل ولادته شهرين
وقيل كان في المهد حين توفي ابوه وهو ابن شهرين وقيل
ان سنه اشهر وهو قول اكثر كثر وقيل ان ثمانية عشر
ورفن بالمهنة عند احوال بني البخار ولما بلغ صلى الله عليه
وسلم اربع سنين وقيل خمس وقيل ست وقيل سبع
وقيل تسع وقيل اثني عشر حسنة وشرا وعشرة ايام
ماتت امه ودفنت بالابوا على الاصح وقيل بالجحون بفتح
الهمزة وضخم بحجم مقبرة اهل مكة والابوا بفتح الهمزة
الموحدة والمة قرينة بن مكة والمدينة قرية من الحففة
قال ربهوت وقيل ان اسماء محمد الرقيا لاهلها ذكره م
في الولد في مقارضة لاصحاب ان يكون رجوت ليد هذه
الرواية هذا هو الظاهر كما سبق في علمه اي لسبق
ذلك في علمه فاممدره والكاف ثقله ولم يسم بلخه
قبله لكن لما قريت رفقة وشراهل الكثران بفتح السين
قوم اولاد عمهم به رجال النبوة لهم واسد اعلم حيث جعل
رسالة وعدة من لحن باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه
وسلم حسنة عشر وهذا هو اسمه في الارض واسم المشورة
به في السما والارض واسم في الارض واسم المشورة
وسلم في السما والارض كما ذكره الشافعي في مراحله
ويسمى الشفيرة باسم من اسماء صلى الله عليه وسلم
لما رواه ابو يوسف من الحديث القدسي قال الله تعالى وغيره

وحلالي لا اعذب لحد اسمي باسمك بالشار وفي رواية قال الله
 تعالى احيى الله علي نفسي ان لا يدخل النار من اسم احد او محمد
 وذكر الامام ابن الحاج في كتابه المدخل عن الحسن البصري ان
 الله لو وقف العبد بين يديه الذي اسمه احمد او محمد فيقول
 يا عبيدي اما استحي ان تقصني واسمك على اسم جدي فيكسر العبد
 راسه حيا ويقول اللهم اني قد فعلت فيقول الله عز وجل
 يا جبريل خذ بنيه عبيدي وادخله الجنة فاتي استحي ان اعذب
 بالنار من اسمه علي اسم جدي وروي ابن مسعود عن كعب
 الاحبار ان ادم وجد اسم محمد صلى الله عليه وسلم مكتوبا علي
 ساق العرش وفي السموات وعلي كل قصر وعرفة في الجنة
 وعلي نحو الجور والعدن وعلي ورق شجرة طوبى وسندرة
 المنى واطراف الجنة ولين اعدن الملائكة وروى الملقط الله
 العرش كتب عليه بالنور لا اله الا الله محمد رسول الله فلم يخرج
 ادم من الجنة راقى علي ساق العرش وعلي كل موضع في الجنة
 اسم محمد صلى الله عليه وسلم مقترنا باسم الله تعالى فقال اياك
 هذا محمد هو فقال اياك ولدك الذي لولاه ما خلقتك
 فقال اياك محمد هذا الولد ارحم الوالد فنودي ما ادم
 استشفيت الي محمد صلى الله عليه وسلم في اهل السموات
 والارض شفاك تشبهه استشف بعض العلماء من اسم محمد
 هذه الرسل وهم ثلثمائة واربعه عشر وثمانه عشر فقال فيه
 ثلاث سمات واذا بسطت كل اسمها فقلت ميم كانت عترة
 بحسب الجمل تسعين فيحصل منها مائتان وتسعون
 واذا بسطت الحواشي اقلت د الحسد وثلاثين وحاشية
 فالجمله ما ذكر اسمه الكريم اشارة الي ان جميع الكمال

الموجوده

الموجوده في المسلمين موجوده فيه واذا قلت واذا قلت حيا
 زادت همزه كانت ثلثايه وخمسة عشر قال بعض شراح السجله
 وقد من الله علي باستخراة هذه الانبياء من اسم محمد صلى الله عليه
 وسلم وهم مائة الف واربعه وعشرون الف كعبه اصحابه علي الله
 عليه وسلم وقته وفاته وطريقه ان تضرب عدد من هذه الجمل
 الصفر وهي عشرون في نفسها تكون الخارج اربعاه تقربها
 في كامل عقود المسلمين وهم ثلثايه وعشره واحده ف
 ما زاد علي الصفر يكون الخارج مائة الف واربعه وعشرون
 الفا ولا يخفى عليك ان الميمين بالجمل الصفر ثمانه والحاشرها
 والذالكيم وخواص البشر وهم الانبياء افضل من خواص
 الملائكة وهم جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وخواص
 الملائكة افضل من عوام البشر وهم غير الانبياء وخواص البشر
 وهم الانبياء والاوليا افضل من عوام الملائكة واعلم ان الله
 يحب الاخيار منهم احر الا في من لم يرد فيه تفصيل وتفصيلا
 فحين ورد به التفصيل من التفصيل ملجأ به القرآن من اسمائهم
 في الذكر احر اسمهم بعد ان علم به كفر بخلاف ما لو سئل عنه ان
 فقال لا اعرفه فلا تكفروا عنهم خمسة وعشرون في سورة الانعام
 منهم ثمانية عشر مذكورة في بعض السور وهم ادم وادريس
 وهود وشيث وصالح وذوالكفل ومحمد صلى الله عليه وسلم
 عليهم الصلوات وقد نظم بعضهم فقال
 ختم علي كل ذي العلم معرفة بالانبياء افضل قد علموا
 في تلك مجئنا منهم ثمانية عشر وثمانه عشر وهذا
 ادريس هود وشيث صالح وكذا ذوالكفل ادم ومحمد صلى الله عليه وسلم

وهي بعضهم ذلك مؤلفا فقال
 محمد بن ابيهم مكي وصالح وعيسى ونوح ثم يحيى وادم
 وهود ولوط ثم يعقوب يوسف وايوب هارون شعيب مكرم
 ودانفل داود والياس داود واسماعيل اسحاق يعقوب
 كذا ذكرهم سليمان يوسف نبوة كل دون خلف تسلم
 وخلف نبى القرون فكان ياتي عزير وطالوت به النظم ختم
 وكل ما في القرآن من الانبياء من نسل ابراهيم نبي خمسة منهم
 بعضهم في قوله وكل نبى في القرآن فانه من نسل ابراهيم نبي
 الخ لم والنبى سوي خمسة لوط وهود وصالح ونوح وادريس
 الذي فاز بالنبى واسما الانبياء محمد الاربع محمد وشعيب وهود
 وصالح والنبى انسان من ذكر من نبي ادم سلم من منفرد
 طعا وعنه دناه اب وخفاة امر اوفي اليه شرع ولم يورثه
 فانه امر نبى ورسول والنبى ما هو من الساء وهو الخ لانه
 مخبر بصيغة اسم الفاعل او المفعول عن الله تعالى او من النبوة
 وهي الرقعة لانه مرفوع الرتبة وخبر بقولنا ذكر الانبياء
 فلا رسول من الاناء خلافا لمن قال نبوة مريم واسية
 وهام وساره وحج يورل باسناك بنا في الله لا يقال للمرأة
 انسان بل انساني وفي الصحاح يقال للمرأة انسان لانه
 ج ل وان لم يورث الوالدين والفايه لتعظيم النبوة
 اي سوا امر ولم يورث لان وصف النبوة للنبات وصف
 الرسالة فزاده تعريف النبى من حيث هو سوا كانت بعد رسالة
 ام لا ومن جعل الواو والهمزة ان المراد بقوله النبى فقط
 اي الذي ليس برسول وجعل ان للشرطية نظرا لانه لا جواب

لها

لها واسما بعضهم وصلى والرسول انسان الخ والفرق بين
 النبوة والرسالة الانصراف من حصر الحق الى الخلق وهي افضل
 من النبوة خلافا لابن عبد السلام وزعم تعلق النبوة بالخلق
 دون الرسالة لتعلقها بالخلق مرد وبيان فيها التعلق كما
 صرح به العلامة حج في في الاربعين والكلام كله في نبوة
 الرسول في رسالته والافا الرسول افضل من النبى قطعا
 اهدر ماوي ولا عكس اي بالعبارة النبوية فان تقرر ان
 الملك يوصف بالرسالة كان بين النبى والرسول اليوم واليوم
 الوجهى وهو وارد في قوله تعالى الله يقضى من الملائكة رسلا
 ومن الناس لا وعلى آله واعاد العامل إشارة الى ان
 الصلاة عليهم مطلوبة بالنص بخلاف استحبابها على الاصحاح
 فانها بطريق اللغات بالال ولهذا سقطت فيهم موقعا
 نبى هاشم اي وبنائهم ففبه تعلقها وهاشم بن عبد النبى
 الثاني والمطلب اخوها هاشم وابوها عبد مناف فمكوت
 المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم بواسطه لانه عم حده
 الاول وهو عبد المطلب وقوله وقيل امته اي امه الالهة
 انبيا وغيرهم والمقابل بين القولين الاخرين والاول
 عن طاهره لان الاول في مقام الزكاة والاخرين في
 مقام الدعاء والضرع واسمه عائد على المطلب اي اسم
 المطلب شيه وهذا مخالف لما ذكره في السير من ان
 شيه انما هو اسم لعبد المطلب وقيل له عبد المطلب لان
 عمه عبد المطلب لغاها هاشم بن عبد مناف لما جابه من
 المدينة صغير الروى في حقه وكان يسمى رثه فكان

كلما قيل يقول هذا عدي حيا ان يقول ابن ابي قلم دخل مكة
احسن حاله واظهر ان ابن ابيه وفي المواهب المناسبة عليه
المطلب لان والده هاشما احقرته الوفاة قال الاضنه المطلب
ادرك عدي فنشرب وفيه ايضا ان شته اسم عبد المطلب
ومثاق اصله مائة اسم صتم كان اعظم اصنامهم وكانت
امه حيلة خادما لذلك الصنم وقل وهتم له لانه كانت
اور ولد واد لمضي كما قيل مفتعل فاصله متطلب فادلت
التا طوار غمت في الطاقا لان مالك طاقا افتقال ز
الرمطيق رؤا بنه اي جاني راسه جمع ذوابه بالهر
وهي قطعة من الشعر مجتمعة وصحبه بين الال
على المتورفهم والصعب غمر وحضر من وجه وعلى
ارادة جميع آفة الاجابة كما اخترق مقام الدعا نطف
الصعب من عطف الخاص في العام لشرعهم واستحقاقهم
منه الدعا بكثرة نظم الشراع والشعار النائم صاحب
الشرع جمع صاحب الراجح انه اسم جمع والمراد بالاصح
الصحابي دليل ما بعده والصحابي من اجتمع مومنا
بالنبي صلى الله عليه وسلم اي بعد موته ولو قيل الاصل
بالعقوى في حال حياته لاجتماع متعارفان يكون في الارض
في حال الحياة ولو في ظلمة او كان اعمى وان لم يشره او كان
غير مبرمجون او ما را احد على الاخر ولو نالوا او لم يجمع
به لكن راي النبي اواره النبي ولو مع بعد المسافة كما هل حجة
الوداع ولوراه من كوة في حماره ما فيشفي انه اجتماع او في
حكمة خاطبة مع روثه وشمل قولنا من اجتمع الانس والجن
والملائكة ودخل في قولنا اجتماعا ومن لفته مع مروزه

الي

الي غير جهش من غير مكث عنه الوصول اليه علم به اول اخرج من
اجتمع به مشاما او بسموته ولو نقطة ومن اجتمع به نفسه
الدعوة غير ممن ثم امن ولم يجتمع به بعد ذلك كرسول
فدضر ومن اجتمع به قبل السنة مومنا فانه سيعيش
كخير الراهب بخلاف ورقة بن نوفل فهو اول الصحابة كما
قالت السراخ السلقيني خلافا لعقهم ويقرق بيته وبين
يحيى بان ورقة ادرك الهمة وان لم يدرك الدعوة بخلاف
يحيى وهو قوم والمقرقي السائق يشمله ودخل في الترف
المذكور من اجتمع به مومنا بلخار من الجن كجن نصيبين
والملائكة الذين اجتمعوا به بيت المقدس ليلة الاسراء
على انه وجود الملائكة في الارض متعارف ومن راه منهم في
الارض ام بين السماء والارض بخلاف من اجتمع منهم في السما
لانه في غير عالم الدنيا ودخله في عليه الصلاة والسلام
لانه اجتمع به بيت المقدس متعارفا بخلاف غيره من
بقية الانبياء الذين اجتمعوا به في بيت المقدس قال بعضهم
والظمان الحضر على السلام اجتمع به في الارض على الوجه
المفاد فراجع وقال اسم في الايات ان مع اجتماع النبي
صلى الله عليه وسلم ببني والحضر فليس هذا من اجتماع
المردف بل من خوارق العادات اهو وضم المقالت
في شجرة الجوهرة شجرة الصخرة لعيسى عليه السلام
وشله العلامة روعه وهو الذقة اعتمده مشايخنا
خلافا لما افق به الشهاب من عدم ثمرتها وسقط
الصخرة بالردة ولقد ورد السلام ولو بعد موته صلى الله

عليه ولم خلافا لما لكبه فلا حاجة لنقل بعضهم ومات علي
الاسلام بل هو غير مستقيم لا قضاء به عدم الحكم بالصحة
لواحد حتى يوثق على الاسلام الا ان اراد انه قد له وام الصحة
في ارثه ومات علي رتبة كعبه الله بن الاخطا غير محال
ومن ارثه ومات مسلما كعبه الله بن سرح محالي اي فتعود
له الصحة بمجرد من الثواب وتظهر فايها في التسمية
وفى الكفاة فذلك كفى البنت المحالي وفاية عودها
بجوده عن الثواب ايضا سقوط المطالبة من اعادة العادة
من صلاة وصوم وحج وغيرها وذكر الفقهاء ان الحضرة
في النومة ما به سنة فيمكن ان لم يجتمع بنبينا صلى الله
عليه وسلم والصحة ولو كانتا غير افضل من الاكبر الذين ليسوا
بصحة لان بصيغتهم بالصحة التي هي من قبل العمل وقضية
الارث الذين ليسوا بصحة بالغير وقضية الذات بوصفها
افضل من الفضلة بوصف ذات اخرى من هذه الحثية
قالوا وليا كان العالم الذي ليس شريف افضل من الشريف
الذي ليس به عالم لكن بطل الحق بان في الاركان من الصحة
وفي الصحة كثيرا من الالاف كان مقتضى ما ذكرتم ان
يقيم الصحة والحوادث انه قدم الالاف لان الصلاة عليهم
وردت بالنفس واما الصلاة على الصحة فبالقياس هو ملكي
في حياته اي حياة من ذكر من النبي صلى الله عليه
وسلم ومن اتبع به اي بعد البعثه ولو ساعه واحدة
اي جزاء من الزمن بخلاف التابع مع الصحابي فلا يشك
التابع الا بالاجتماع معه عرفا على الاصح عند اهل الامور
والفقهاء ايضا وذهب اليه الخطابي قال يشترط في التابع

طول

طول الملازمة للصحابي او اجتماع منه ولا يكفي مجرد التقا
مخلاق الصحابي مع النبي صلى الله عليه وسلم والفرق بينهما
عظم مقصده النبوة وثورتها فبمجرد ما يقع بصره اي المصطفى
صلى الله عليه وسلم على الاعراب الخلق تنطق بالجليل لشرفه
منزلة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم راثر ثوره في قلبه الملاقي
له وعلى جوارحه فالاجتماع يورث من النور القليل اضعاف
ما يورثه الاجتماع الطويل للصحابي وغيره ولا يشترط اليات
التابع بالصحابي لعدم ثبوت عنده انه محالي قال الكمال
اي شريف لا يشترط في التابع ان يكون وقت تحمله عن
الصحابي مؤناته بل لو كان كافرا لم يسل بعد موته الصحابي
وروي عن الصحابي سمياه تابعا له وعلى هذا لا يشترط
في التابع طول ملازمة للصحابي بل هو الصحابي واختاره
جم المستقل في تبع المحاكم وغيره لقول ابن الصلاح انه الاقرب
وقول النووي في التقرير انه الاظهر وقول العراقي عليه
عمل الاكثر قال القناعي وانما يشترط الايمان في الصحة لثبوتها
فاحتسب لها ولا بد تقا شرط في الصحابة كونهم مشي
المصطفى صلى الله عليه وسلم فقال محمد رسول الله والذين
معه أشد اعلى الكفار حيا بينهم الاية لكونون معه الا اذا امتوا
به اعم مساوي على الخصايع كاتن او مكثوم اسم عمرو
واسم ابي قيس واسم امه عاتكة وام مكثوم كسبها
كما في المناوي على الجامع تاكيد اي لاله وصحبه
فاية قال السعد اذ اكمل بلفظ اجمعين نظرا فان سبقه
لفظ يدل على شمول كان المقصود منه الجملة وان لم
يسبقه لفظ يدل عليه كان المقصود منه الشمول

كان في الالتيان او التي ذكره الماوردي وقوله الجسد اعم
 اجزاء المحكوم عليهم في ان واحد فاذا قيل جاعلهم كلهم
 اجتمعوا فاجتمعوا في معنى الحال وكانه قيل جاعلهم
 مجتمعين في ان واحد بخلاف ما لو قيل اجتمعوا فتط فانه
 صادق على متفرقين اما اصلها مما يمكن من في
 بعد السبله والحركة وما معها اقول قد سألني فوقي كلمة
 اما مخرج موقع اسم هو المستند او قيل هو الشرط وتضمن
 معناهما فلتضمن ما معنى الشرط لزمها الفاعل لا رتبة للشرط
 غالبا ولتضمن ما معنى الاستدراك الصوق الاسم السلام
 للمستند فضا الحرف ما كان واقباله بقدر الامكان هو وقوله
 غالبا قد رتب القول الاسم من الشرط لا القول لزمها الفاعل
 لان لزوم الفاعل الاسم على ان لا يتخلف عن غيرها الا في
 ضرورة الشرط كقوله اما القتال الاقتال اليكم وقوله الزحف
 لصوق الحكم يرد عليه قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
 الاية والحواب ان في الكلام حذف فاعلي فاما المتوفي ان كان
 الحكم اختاره صاحبه الكشاف واما هذه صرف شرط
 وتوكله داحيا وتفصيل غالبا وبعد ظرف مني على الضم كغير
 من الظروف المقطوعة عن الاضافة لما رتبة الحرف لا يحتاج
 الى معنى ذلك المحذوف واما انشيب على حركته مع ان الأصل
 في الباء السكون يستلزم ان لها أصلا في الاعراب وعلى
 الضم حركتها بقوة الحركات وهي الضمة كما هو في الرفع
 أي الضمة محذوف ما يحتاج اليه وليكمل لها جميع الحركات
 لانها في الاعراب كانت اما مجزوة بن أو منصوبة على الظرفية

او يتخالف حركتها بها حركتها اعرابا وقاله في شئ المبروف
 هنا بناوها على الضمة لئلا يمتد معنى المضاف اليه وروى تنوينها
 مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا ونقدا وتضمنها
 وحركتها على التنوين على تقدير لفظ المضاف اليه ومحل
 بناؤها على الضمة اذا كان المضاف اليه مرفوعا اما اذا كان
 نكرة فانها تقرب نوي معناه او لا كما في البقرة ووجهه
 ان الاسم المرفوع مرفوع والاضافة اليه تقتضي البناء الشبه
 بالحرف بخلاف النكرة لم تؤثر فيه اضافة اليها الشووعا هو
 ع ش قال يوضع مشايخنا وانما استلزامها الموجب
 للبناء لا يكون الالحقة وهو هنا مفرد ووجه فاعلة بناها
 شهورها بأمر من الحواب كغيره للاستغناء بها عما بعد هذا
 والاصل الماردي بالاصل ما حقه التركيب ان يكون عليه
 فالاضافة بالقوة لا بالفعل وليس المراد ان شيا حذف
 من التركيب واغتر فيه وانما كان اصلها حذوف من
 لا يجرها لما فيهما من الارباع لانها تقع على كل شيء عاقل كان
 او غيره زمانا او مكانا او غيرهما وهذا الارباع بناه هنا
 لان الفرض القليق على وجود ما بخلاف غيرهما من
 الادوات فانه خاص ببعض الاشياء واختلف في اول من
 تكلم بما بعد فقل داود عليه الصلاة والسلام وهو
 الشاهد وهي فضلة الخطباء الذي اوتيه لانها تفضل بين
 المقدمات والمقاصد والخطب والاعلام وقيل او امره
 تكلم بها يعقوب وقيل لا يوب وقيل سليمان وقيل قيس بن
 ساعدة وقيل كعب بن كوي وقيل يهر بن حطان وقيل

سبحان بن دابل وعلما فضل الخطان الذي اوتيه اورد
 البنية على المدح والتمجيد على من انكر كذا القول وان اول
 من تكلم بها سبحان فيه نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقول في خطبه وهو قبل سبحان اجماعا اذ سبحان
 كان في زمن معاوية واجيب بان المراد اول من قالها بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم وصحة هذا الجواب تتوقف على ان
 لم تفسد من احواله بعده ولا غيرهم الى زمن سبحان والظن
 خلاف ذلك لما علم من كمالها فظهر على الاقتداء به في نحو
 ذلك والاول في الجواب انه اول من تكلم بها في الشعر بقول
 لعدي بن الحارث اليماني الذي اذا قلت اما بعد في خطبة
 وبعد ظرف زمان في اعتبار النطقة ومكان في اعتبار الرسم
 ساقط في كل هاتين مع لفظ قد يوتي بها اذ لم ي
 بها تكون للاتصال وليس معناه انه اذا اراد الاتصال
 بنفي الاتيان بها فبعد تركها عسا لان الاتصال كما
 يحصل بها يحصل بغيرها لهذا وان للطاقين لشربا بـ
 واللام بمعنى عند والمعنى لارادة الاتصال اذ هو شـ
 ولا يجوز الاتيان بها في اول الكلام اي مقطوعه عن الاصل
 واما قول اما بعد حمد الله فلا مانع والمآد بقول لا يجوز ايج
 صناعة والافحور الاتيان بها شرعا او لا لا يستحسن في د
 وقول اي مقطوعه عن الاصل فليس بصواب والصواب
 اطلاق الـ فقد اعترضوا على الاستوفى في قوله في اول الخطبة
 اما بعد حمد الله حيث قالوا لم تقدم شيئا حتى يقول اما بعد
 حمد الله واحباؤه عنه بانه تقدم له السجدة والحمد والصلاة

والسلام

والسلام لفظا في واقعة بين كلامين فغير ان في كلامه اهر
 او الفعل نفسه هذان القولان عريان على انهما من نواع الشرط
 فان جعلت من نواع الجواب فالفاعل ما بعد الفا والاولى جعلها
 من متعلقات الجزا لان الجواب فيه يكون معلقا على وجود
 شي مطلق والتعلق على المطلق اقرب لتحقيقه في الخارج من
 التعلق على المقيد وتقدير القول في كلام المصنف متعين لان
 قوله قد سألني راض لفظا ومعنى وجواب الشرط لا بد ان
 يكون مستقلا فيكون التقدير اما بعد فاقول قد سألني
 انما هما كذا من شي بعد حدهما اسم شرط مستندا والاسمية
 لان مد المستند او كذا شرط والفا لا يرد له غايل فثبت
 تضمنت اما معنى الاشتداد والشرط ليرتفع الفا وصوب الاسم
 اقله للامر وهو الفا وصوب الاسم لصوب الاسم
 مقام الملزوم وهو المستند والشرط وايضا لانه في الجملة
 لان الاسم ليس في امابل ولا يصدق لها دعاية ايج وانما
 لزمت الفا بعد اما ولم تلزم بعد غيرها من الشروط لان اما
 طاكاته دلالتها على الشرط بشيائها عن مما يمكن ضيقه
 فاحتاجت للزوم الفا لعل الشرطية بخلاف مما وقعها
 من الشروط فان دلالتها على الشرطية بالاصالة اهو واعران
 هذه اللفظ مما مستندا ولكن فقل الشرط ايج من عايد على
 الاسم الواقع مستندا فالاولى ان الفاعل ضمير مستتر
 يعود على مما ومن شي بيان لهما وقافية هذه البيات
 بيان عمومهما وانما ليست عبارة عن حصول ثمة بعينه
 فانه في ما يقال لا قافية في هذه البيات لا هما هما

ثم ان فيها هو فضل الشوط وحده على الراجح وتوقف الغاية على الجوانب من
حيث التسليم لا من حيث الخبرية ثم دعي في قواعد الاعراب جمع
صدق فقل يعني فاعل فان معناه الصادق الموده وهو انصهر
من الحب فان الحب ذوالود والخليل صافي الود قال الرباوي
والصدق من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والاصلح
من طالت عشت تركبه والخليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك
وتخللت محبة في الاعضاء وتقدم بذلك هو والعدوه ما حوزة من
فولم يمتد ظلال عن طريق فلان اني جازم ولم يوافق فيما
طلبه وكان اصل ذلك ان الخلق يوم اخذ الشاق علمهم كما اتوا
على احوال فما كان وجه لوجه في ان يقع بينهما عدوة وما كان
ظهر الظاهر في ان يكون بينهما صداقة وما كانت وجه الظاهر
مضاهي الوجه محبة غاشقة وما حب الظاهر يفيض ذكره العلامة
الشعراني في كتابه المنى حمله دعائيه والدعائيه الخلق
الي رافع الدرجات وهو بلا واسطه من خصوصيات هذه
الامه واما الانتم الماضيه فكانوا يعرفون في حواجرهم الي الايسر
يسألون لهم الله تعالى كما ذكره الشرحيني على الاربعة
ان اعمل انزه على اصناف الامرين احدها هضم نفس
وثانيها اشاره الي نفسه فيه بالاخصار وفيزدك
وكثر مناه ليس فيها قال الخليل الاول دليل يكون عمله
محصرا ولم يعلم مطلقا والشاهد في قوله وتخصر لحفظ
في الثقة ان قلت المحصر اسم للافظاظ المحصورة
على الراجح وفي الفقه هو معرفة احكام الجوارث نصا
واستنباطا ولا معنى لظرفية اللفاظ في المعاني الحبيب
بان المعني محصره الا على الثقة فبالدال والدكول

بالطرف

بالطرف والطرف تشبها بغيره في النفس على طريق الاستقار
المفهوم والجامع شدة منهما شدة التمكن وفي طريق الاستقار
المستباهة بخلاف ان قوله في الفقه صفة محبة حتى ياعلى عدة
ان الطرف في تعد النكرات صفات خلافا لقولك لانه حال اه
ومحور ان يكون طرفا لتواستلحا بالعمل كماالات في الشعار
بانه مستغن عن الالات فانه يمكن الاقصر عليه بحفظ
مجرد الاحكام ولذلك قال كالات بالكاف وقوله له حال من
الالات اي كالات لم تكن هذا الكلام بالنظر لغير المحترمة
لانه الفقه لا يصف به الا المحترمة المطلق لانه معرفة جميع الاحكام
الشرعية ولا يمكن المحترمة جميعها الا بواسطة الالات فمخوضي
الكلام لا يسمي فترها في الاصطلاح فانه ليس عنده ملكه
توصله الي معرفة جميع الاحكام الشرعية بالاستنباط
من الادلة وهذا كله يعلم من كتب الاصول في تعريف الفقه
والاخصا اذا قدمت هذا علمت ان قول المؤلف كالات لا يستقيم
الا ان يحاجب بان المراد كالات المحسوس وان كانت هنا مقبولة
بصرف الحلال لشم الواجب والمندوب والمباح وغيرها
تحتة المكروه والاحكام الوضعية المحسوسة تظاهرت ان
لصحة وتفاوتت والايات عن الله عز وجل والاخبار عن
النبي صلى الله عليه وسلم والافاد عن الصحابة الالاميل هذه الايات
والاخبار والآثار في المقام للاختصار فليعلم فقل ذلك لا يجزى
وصفها بالمصراحة وقوله وتوافق تشبها لفظا بفتح وعطف
الاختصاص على ما قبله تفسير على فصلة العلم لا يفهم كونه
في الثقة ولو من الصنائع قال الحب في اقتباله في استقار

قال الجوهري اقصيت منه على استعداده وفيه تلج الى ان العلم
نور هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون استمعها من
انكاري قال البصائر في قول لا استواء التوفيق اي المؤمن والمؤمن
او المطيع والعاصي باعتبار القوة العلمية بعد تفهيم اي لانه المراد
بالغير تعلم العلم الفاعلون المبرمجون فيما سبق بالتقائه على
وجه ابلغ اي تفهيم كما ينال على طريق الحق للصريح بالاستواء
الدلالة عليه بالهجرة اي لا يخاف من الله خوفا كاملا لا العلماء
مما قال القائل على قدر علم المرء ينظم خوفه فلا عالم الا من الله خائف
وامن مكر الله بالله عاقل وخائف مكر الله بالله عارض
وقال مقاتل الله الناس خشية اعلمهم بالله وفي قراءة شاذة
يرفع الاسم الكريم على الفاعلية ورضيت القل وهو اعظم
في مدحهم واقرى دليل على رفع مرتبتهم كتبه من المشابهة
الذي حب تاويله فتا والخشية في حقه تعالى بالاحلال
للزومة لها من يرد الله به حراي عظماء كثر اقا التوسيع
للتفهم ولا ياتي ارادة الخير في الفقه وهذا من اقوى الدلائل
على تحكمه على طالب الفقه لان الله اراده واصطفاه لانه ارادة
الله بالخير للانسان مفيدة عما هو من وقوله يقره في الدين
وتامة وانما انا قاسم والله يعطي يعطي ولن نزال امر هذه
الامه مستعيا حتى تقوم الساعة اه برماوي وقوله
وانما انا قاسم اي قاسم بينكم بتسليم الوحي من غير كتمان
والله يعطي كل واحد من المؤمنين ما اراد فانقاه وق فيه منه
تعالى لان هدي الله يفتح الدم الموطى للقسام
وان وصلنا في تاويل مصدر مبداه خير خبراي والله

لهدائه

لهدائه الله بك رجلا مثالا فذكره وصف ضروري للاخبار المسراة
والاقدما رجل الوعد من الاقدما رجل اقل الشئ اي هدايته
بتعليمه مسلكه في دينه وهذا يدل على فضل العلم والتعلم
وشرف منزلة اهله بحيث انه اذا اهتدي به رجل واحد كان
خيرا له من خير النعم في اقل من رتبة كل يوم طوائف من
الناس من خير النعم من اضافة الصفة للموصوف اي من
الصدق بالنعم الخير سيكون الميم جمع احر وبها جمع حار وليس
مراد هنا قال في الخلاصة فعل لخواصه وحرا وقال ايضا وقيل
لاسم راعي هيد قد زيد قبل لام احلال فقد فخص لخير
بالذكر لانها اشرف امر الاخرى اذا ما ان ادم او عبارة
م ر وحج اذا ما المسلم الى فعلها روايتان وقوله انقطع عمله
اي ثوابه واما العمل فقد انقطع فراقه الاسم ثلاث
لا مفهوم له يستغنى بالبناء للفاعل او المفعول فيشمل التكلم
والتعلم والتأليف والكتابة ومما يلزم انما هو الكتب لضميها
فه له وذكر القاضي زاج الدنه ان السبكي ان المصنف في
ذلك اقوى اطوارا فيا على غير الزمان او ولد صالح او لغوي
الواو والمراد بالصالح المسلم ولو فاسقا يدعوا له اي نفسه
او بواسطه غيره في اللفظ يستعمل في حقيقته ومجازة فتشمل
دعا الولد مكان راه شح من فقار رحمة الله على ابنك ولتفي
ابن علان الذكرى خصال علها المومن بعد موته شابه ولا روبا
اذا كتبه اذا ذكر ربا في تفهيم توارث مصنف وتشرع غرس
غل بلاكم وحفظ الميراث احراما وبيت غرس والصدق
اذ خبر وتعليم قرآن وتبديد منزلة لذكر وتجل للمسلم

طيب الذكر وقولهم قدام اي ولو باصره كما في ع ش على مر
 وفيه ايضا وعرضي شحاي وان لم شهم والاحاديث في ذلك
 مشهوره منها من خبر لطلب علم كان كالمجاهد فان مات مان
 شهيد او ان عاد باجر وعظمه وقال صلى الله عليه وسلم معلم الخ
 اذ اقامت بكى عليه طير السماء ودواب الارض وقال صلى الله
 عليه وسلم من احب ان ليظروا في غنى الله من النار
 فالنظر الى المتعلمين فوالذي نفسي بيده ما من متعلم يسقى
 الى باب العالم الا كتب الله لكل قدم عبادته سنة وبي له
 بكل قدم مدينية في الجنة وشرح على الارض والارض تتفجر
 له ونبي ويصير متفورا وتكبر له الملائكة بان من غنى
 اسمن النار وفي الحديث طلب العلم فريضة وان طالب العلم
 يستغفر له كل شي حتى الخبيثات في البحر قال سيدي ع
 الاجهري في شيء من قصصه الى جده فانه قلت ختم هذه
 غاية في الحسنة اي حسنة الاستغفرين ولا يخفى ان شهم ما هو
 احسن من الخبيثات كالدس فلي حص الحوت دون غيره مما
 هو احسن منه قلت حقه كونه للسان له وبالا لسان له
 ثوبهم عدم استغفاره الطالب العلم بخلاف غيره من
 الحيوان فانه وان صغر له لسانه اهر قال في تحفة السائل
 فانه قلنا ما الحكمة في ان الله تعالى خلق كل مخلوق بلان
 يعفها نطق ويعفها غير ناطقة وليس للسمكة لسان اصلا
 فالحواب لما خلق الله تعالى ادم عليه السلام وامر الملائكة
 بالسجود له فسجدوا له الا ابليس لمعه الله تعالى واخرجه
 من الجنة وصحبه ومسخه فاهبط الى الارض في الخمار
 فاول ما رآه السمكة فاجبرهم بخلق ادم عليه السلام وقال انه

بصاد

بصاد وبانضد وان السرو اليه فملت السمكة بخلق البحر خلق
 ادم وتقول الامانة ثابته هذا في هذه الما فاذ هه اسرنا بها
 تكونها تقو هه بالمكلام ومن الآثار عبارة ابن عماره
 على عزامي صبح بعد قول وامري موقوفه عليك الى نبيه
 الاثر يطلق على المروي سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او عن الصحابة قال الشوكي هذا هو المذهب المختار الذي
 قال المحدثون وغيرهم واصطلم عليه السلف وصاحبه الخلف
 وقال الفقهاء المختار انما يثبت الاثر ما يضاف الى الصحابي موقوف
 عليه كقولنا بالعلم بالزيادة في القول وقولنا ان يدعيه
 فاعقل اي كفي العلم في الشرف او عاوه من لا يحسنه وقولنا
 دما اي حسنة فان المناسبة لقابلته في الشرف والخصه
 لانزلة للذم العلم خسر من المال اي الذي في تحصيل
 العلم اولى من الذي في تحصيل المال واستدل بحمله ذكر بقوله
 العلم بحسبك الى وان المال وان كان العلم خسر من كل شي لان
 النفوس مجبول على حب العلم بحسبك اي يكون سببا في
 دفع المكروه عنك والمال دال شائنة ذلك ولا بد ان صبي
 قتل من الانسا والعلما وان هذه قضية مطلقة ولا تقضي
 الدوام كما فقرة الفزري وقال بعضهم الزاد بحسن ذلك لان
 به يعرف الحلال والحرام فبطل صاحبه به فحفظ دينه وما
 ينفعه بل تحسن له نفس اكثر من الحرام ورح فلا بد على كلام
 قولنا قال انه قد قيل كثير من العلم والانسا تنقصه
 بفتح الشا يستعمل لانه ما يتقدم باقالات تعالى ثم لنقصوكم
 نسا وعن علي ايضا العلم افضل من المال بسفاه اوجه
 اولها العلم ميراث الانسا والمال ميراث الفراعنة الثاني

العلم لا يتقص بالنفقة والمال يتقص بها الثالث المال يحتاج الى الحافظ
والعلم يحفظ صاحبه الرابع اذا مات الرجل بقي ماله والعلم يدخل
معه اكثر الخامس المال يحصل للومن والتفاقر والعلم لا يحصل
الا للومن السادس جميع الناس يحتاجون الى العالم في امور
دينهم ولا يحتاجون الى صاحب المال السابع العلم يقوى
الرجل على المرور على الصراط والمال ينفع منه ذكره الرازي
لطبقة قار في عيون المحاسن العلم ثلاثة اقسام احدهم عين ولا تم
ومتى العين من العلم واللام بصره لطيفا والميم بصره
مكتم على القناد روي ان الله العالم بركة العين العز وبيركته
اللام اللطافة وبيركته الميم المحبة والمجابهة وخير سلیمان
بين العلم والمالك والمال فاختر العلم فاعطاه الله المال
والمالك مع العلم نكوا الى يزيد بالانفاق اي اذا
اكتسبه بالتعلم والاتفاقية تشبه ذلك بالاتفاق
اعني صرف المال في وجوه الخير واطلاقه عليه
استعاره بقرينة اصله قال الشاعر من حاز العلم
وزاكره صحت دنياه واضربه فادم للعالم مذاكرة
فيما العلم مذاكرته من لا يحب العلم اي نفسه
العلم واهله واستماعه فلا تكن او شغل عن معرفة
من لا يحب العلم اذا لم يكن يعرفه فان كان يعرفه لا يتخذ
صدقا فقول ولا صداقة محتاج اليه وهو تاسيس لان
المعنى اذا لم تكن تعرفه فلا تأخذ في اسباب معرفته واذا
كنت تعرفه فاجتنبه ولا تتخذ صدقا وهذا المقدار
ما بينهم هنا من جعل عطف الصداقة على المعرفة تأكيداً

اهاج ولا صداقة عطف خاف على عام اذ لا يلزم من المعرفة
الصداقة حياة القلوب اي محروما من المحل السببه
بالهوى اي الشهية العلم الشبه بالحياة وقوله ومضيق
البصائر اي منور القلوب فالصباير جمع بصائر وهي تنطق
بالقلب بخلاف البصر فتسقط بالعين وفي كلامه استقار
مكنه وتحمل بان شبه البصائر مكان نافع محتاج الى النور
وانت لم تكن من لوازمه وهو المصباح فيكون تحسلا قال بعضهم
في قوله تعالى فاصطفى السيل زيد الربا السيل هاهنا
العلم شهد اسبقا للمال الحسن خصاله احدها كما ان المطر من
السماء الثالث كما ان الدرع والنبات لا يخرج بغير المطر كذلك الاعمال
والطاهات لا تحصل بغير العلم الرابع كما ان المطر قد يقع في الارض
كذلك العلم فانه قد يقع في الوعد والوعيد الخامس كما ان المطر
نافع وضار كذلك العلم نافع لمن علمه على به وضار لمن لم يعلم به
ذكره العلامة الرازي عن الشافعي ايضا طلب العلم افضل
من صلاة النافلة اي العلم الواجب عينيا وكفاية هذا
هو المعتمد واخذ بعضهم بالاطلاق وعبارة زكي وطلب العلم
الشرعي على ثلاثة اقسام فرض عين وهو تعلم ما لا بد منه
وفرض كفاية اي ان يصل الى درجة الافتاء ومنه وهو ما زاد
على ذلك اهد ومن فرض الكفاية تعلم الطب كما في المجموع
وقوله اي الواجب يقال عليه انه هذا التأويل ما راعى العلم
كثير من جميع الفروضة فانها افضل من النفل الامسايل
معه ورد ذكره السلام وانظر المصدر فائدة السلام افضل من
رده وان كان الاية سنة والرد واجبا وابر المصدر افضل

من انظاره وهو واحد والارامه وبه فالناسب التوهم فيه
طلب العلم اي سوا كان قد ضا او ضاع فامل مجلس فقه
خير من عبادة من سوا اي الساقلة وحياتي كثير من الاحاديث
ما له على ان تعلم العلم وتعلمه افضل من الذكر المجرى عن تعلم
العلم بل من سائر الطاعات والعبادات منها حديث الزهري
انه ارسى العلم سلكه من الليل خير من احيائه بغيره ومنها
ما رواه الحسن البصري مرسل قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجلين كانا في بني اسرائيل احدهما كان عالما يصلي المكتوبة
فصلح الناس الخير والآخر يصوم النهار ويقوم الليل هما
افضل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل هذا العالم
الذي يصلي المكتوبة ثم جلس فسلم الناس الخبر على الذي
يصوم النهار ويقوم الليل فضلي على ادناكم ثم قال ان الله
وملائكته واهل السموات والارضين حتى النملة في جحرها
ورحى الخور في البحر يصلون على من جلس على الخبر قال النبي
ابو الحسن انه من جلس عند العالم ولا يفكر ان يحفظ من ذلك
العلم شيئا فله سبع كرامات اولها ان فضل الثقلين والثاني
ما دام جالسا عنده كان محوسا عن الذنوب والثالث اذا
خرج من منزله طالبا للعلم نزلت الرحمة عليه والرابع اذا جلس
في حلقه العلم فاذا نزلت الرحمة عليهم حصل له منها نصيب
والخامس ما دام في الاجتماع يكتسب له طاعة والسادس اذا سمع
منهم ضائق قلبه وماتت عن ادراك العلم فصر ذلك العلم
وسئل في حضرته الله ليقول انا عبد لكسرة قلوتهم اي جاهدتهم
وناصرتهم لاجلي والسابع يرى اغراز المسلمين العالم واذا لا لهم

للفاسق

للفاسق في رقبته عن الفسق ويصل طبعه الى العلم ولهذا
امر النبي صلى الله عليه وسلم بما يستألف العلماء وقال ايضا من جلس
مع ثمانية اصناف راوه الله ثمانية اشيا من جلس مع الاغنيا
زاده الله حب الدنيا والرياسة فيها ومن جلس مع الفقرا حصل
له الشكر والرضى بشيئة الله تعالى ومن جلس مع السلطان
زاده الله القوة والكبر ومن جلس مع الشاكر زاده الله الكمال
والشهوة ومن جلس مع الصبيان ازاد من الله وروى
جلس مع العساق ازاد من الجراة على الذنوب وشويف
التوبة اي تاضرم ومن جلس مع الصالحين ازاد رغبته في
في الطاعات ومن جلس مع العلماء ازاد العلم والورع
والثاني في ذلك كثيره مشهورة قال الحسن البصري
صبر قلب العالم يستحي وكتابة العلم والنظر في عبادة
واذا اصابه من ذكرا اثار ثوبه فكانا صابا ومالك هذا واذا
فطر منها على الارض فلا لثورة واذا قام من قعر نظر الى اهل
الجمع فقالوا هذا عبد من عباد الله اكرمه الله وعشره مع
الانبياء عليهم السلام وعن ابن مسعود مرفوعا يوي يداد طالب
العلم ودم الشهيد يوم القيامة لا ينقل احداهما على الاخر
وفي رواية فيرجح مدا العلماء وقال صلى الله عليه وسلم انك
على يدك كتب الله لك كل شجرة حسنة وقال صلى الله عليه وسلم
تكنى السموات السبع ومن فيهن ومن عليهن لم ينزل وعنه
اقترع وعالم يلعب به امثال انوار ارضي او تحذرك كل حدك
وهو في موقف خرم في قوله في اراده ان من ثبات
يريد بعلمه من الاخر اي ثوابها فثبته ثواب الاخر بالزرع

وأطلق اسمه عليه ففقد استعاره مصرحه والجامع ان كلا فاسده
تصل شي في التواتر بالعمل والبرع بالبشر ولذلك قيل الدنيا
عز من عذ للاضر والحرث في الاصل القالب البشر في الارض
وقال للزريع الحاصل منه كما في السواوي وقوله في الاصل
اشارة الي غير ما اشهد وصار حقيقة عرضة في تكريم
الارض اي حرها بالاله احوال نزول اي باله متصف
اي نصفه له لم يرح بنح البيا والذوق في البيا وكسر
الدامن راح يراح او راح يرح او راح يرح روايات ثلاثة
اي لم يرحم ربحا كما يدعى عدم دخولها اي مع السابقين
فلا ياتي في ان كل من مات مومنا يدخلها او هو محمول
على الاجر اشهد الناس عذابا اي بالنسبة لغيره من
المسلمين فلا ياتي في ان الكافر اشهد عذابا عنه
وفي ذكر العالم الذي لم يعمل بعلمه احبا كثيره منها ما جا
في الصحيحين من حديث اسامة بن زيد رضي الله عنهما
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوتي بالرجل
يوم القيامة فياتي في النار فتسقط اقبابه بطنه اي
تخرج امعاء فيه وترى ما كان به والجار بالرجل فيجمع عليه
اهل النار فيقولون يا فلان مالك الم تكن تآمرا بنا
بالمرء وتبنا ناعن المنكر فيقول بلى كنت امر بالمعروف
والا نهى عن المنكر وانا لله وقد جاء ان الله
يقال له ارحم الراحمين عليه السلام بان مريم ع
نسك فان انتظت فقط الناس والافاستحي مني
وعن ابن جعفر بن محمد بن علي في قوله تعالى فليكنوا

فيها

فيها هم والفاوون قال الفاوون قوم وصفوا الحق والعدل
بالشكرهم وخالفوه الى غيره وقال صلى الله عليه وسلم
علماء هذه الامة رحلات رجل اتاه الله علما فبذل للناس
ولم ياخذ عليه طعما ولم يشتر به طعنا فذاكر صلى الله عليه
السلام وحقات الماد واه الارض والكرام الكتابوت
ونعيم على الله سيد اشترى فاحص يوافق المسلمين وح
ورجل اتاه الله علما في الدنيا ففطن اي دخل به على عباد الله
ولم ياخذ عليه طعما واشترى به ثمن فذلك ياتي يوم القيامة
ملجأ لجام من نار ينادي بطل على رويس الخلافة هذا فلان
اتى فلان اتاه الله علما في الدنيا ففطن به على عباد الله
ولم ياخذ عليه طعما واشترى به ثمن فذلك ياتي يوم القيامة
الحساب وقال الله يكون في آخر الزمان علما نير تهديت
الناس في الدنيا ولا يهدون ويخوفون ولا يخافون
ويزبون عن غشيان المولاة ويوثونهم ثم يوثرون الدنيا
على الآخرة وقالوا لهم الامم ليس في القيامة اشد حره
من رجل علم الناس علما فعملوا به ولم يعمل هو به فقا زوا
بسببه وهلك وبالحلة فالاحاديث في ذكر علم السوء وتوب
من لم يعمل بعلمه ومن خالف قوله علمه كثيره عدا وهي فاقه
بان من امر بالانفيل اشهد الناس ففطن عنده الله يوم
القيامة وان العلماء الخيرة الاخرون اذ صل سعيهم في الحياة
الدنيا وهم يحسبون انهم يحسبون شيئا وان تحبهم ولصفت
عنه ربهم لن وهبهم من علمه علمه نعمة منه علمهم وكفروا
بشأنه وخالفوا امره ذكره النبي عبد السلام في كسبة في المصباح

العلم مطلقا اي سوا كان معرفة احكام الحوادث او لا
 بدليل ما بعده وسوا كان طارقا ومالما يدق وقيل فيه عارضا
 فقط وعليه فلا يقال فويت ان الساقوقنا مثلا
 كما صوبه الاستوى اي نقل بقوله عن امته اللغة اذ نقلا
 بقوله فيهم الامور الدقيقة وهذه القصة انما هي ما العظم
 من الاعتراض هنا من ان الاستواء من القصة وهما لا يتوابع
 لهما في اللفاظ اللغوية معرفة احكام الحوادث الى اخر
 خرج بالاحكام معرفة الرواة والصفات كصور الانسان
 والسياسة وخرج باضافتها للحوادث العامة العقلية المستقرة
 في نفسها كما يعلم بان الواحد نصف الاثنين والخمسة كما يعلم
 بان الشارح قد وافق والاعتقادي كما يعلم بان الله واحد
 وخرج بقوله ايضا على جمل والشيء بنا على انه لا يجرى
 اوانه محدد لكن ينقلب ضروريا ولعل المراد بالحوادث
 الافعال ونصب نصا على نزع الخافض وعلى تفسير الفقه
 لمعرفه الى يكون ثورا في علم الفقه من الاضافة السياسية
 ان اريد بالعلم الادراك فان اريد المسائل فالمعنى في مسائل
 معرفة احكام الحوادث او هو صحيح تعالى بالنسبة او
 من النفس والاستشباط اي القياس فان الفقه دليل النفس
 والقياس كما يؤخذ من تقريبه المشهور والواو بمعنى او
 على مذهبه حال من الفقه اي حال كون الفقه
 حاريا على مذهبه اي طريقة وراي الامام الشافعي او
 حال من يجهل راي حال كون المحقق كايضا على مذهبه او
 على المعنى في اي في مذهبه وهو يد من الفقه قال سيم فان

قلت

قلت كان كذا ان يقول محققا على مذهبه الشافعي فلم زاد قوله في
 الفقه قلت اشارة لمخرج محقق من وجهين فمورد كونه في الفقه
 وموضوع كونه في مذهبه الشافعي ولم يخرج عنه الفقه وخبر
 مذهبه الشافعي على ان مذهبه الشافعي قد يكون في غير
 الفقه كما هو القصة اه والمذهب لغة مكان الالهام وهو
 الطريق واصطلاح الاحكام التي اشتملت عليها المسائل
 مكان الالهام بما مع ان الطريقة توصل الى المعاش وتلك
 الاحكام توصل الى المعاد او بما مع ان الاجسام تزداد في
 تلك الاحكام ثم اطلق عليها المذهب في استعاره وصرحة
 وهل هي اصلية او تبعية قولان الارجح منهما الثاني وعليه
 فيقال شبه ما ذهبت اليه الامام من الاحكام بالالهام
 في الطريقة واستعار الالهام لما ذهب اليه الامام واشتق
 منه مذهبه هذا ان لم يحرم المعنى الاصل والاول هو حقيقة
 عرفية وفي كلام الشيخ تقي الدين المثل الامام ضد محذور
 وفي حل الشرح مرفوع واجيب بانه حل معني لاجل اعراب
 وقد ذكر في التقدمة قول الجواز التفسير ولو اختلف المؤلف
 كما هنا هو الشافعي النسبة الى الشافعي شافعي كخبري
 كما قيل به لان القاعدة ان المشبوه للمشبوب يؤول الى
 صورة المشبوب اليه لكن بعد حذف الما من المشبوب اليه
 وابيان به في المشبوب اه في شافعي عا لم يقل ان مالك ومالك
 ما حواه اخذت وقول الامام الشافعي اي المذهب المطلق وهو
 كامل الادلة الذي لا يرد له ان نظره غيره وخرج بمذهب
 المذهب وهو المقلد لامام من الامة الفقهاء بقواعده

Copy ng S ersity

امامه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه فيها من اعتد بها
على مذهبه وضررها على اصوله وغيره ايضا فبعد الفتوى وهو المتحد
في مذهبه المتكلم من ترجيح احد قوليه على الاخر اذا اظهر ما اهوم
من الاحكام في المسائل من طريقة الموضوع في الحكم فان
المسئلة عبارة عن مجموع الموضوع والمهور والصفة بينهما التي هو
الحكم مجازا اي يتجوز به عن مكان اخر او متقولا لقن مكان اخر
قال بعضهم حال من مذهب فيه نظر لان المجاز لفظ وما ذهب
معان يدل لتسببه بالاحكام ويمكن ان يكون في الكلام خبر
مضاف اي حال يكون ما دلالة مجازا والما قبل في الحال محذوف
اي استعمل فيما ذكر مجازا كما قرره شيخنا في التي طرف بعض
الطوا والاربعين الطواف في الرجوع طريقة على الثاني خبر
الامتدادي عالمها وسلطان الالهية اي المذهب مذهب اي المشرق
فيهم بالامر والهي تصرف السلطان ابن ادريس وامر الامام
فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب
هاشم عبارة الشريفي قوله هاشم هو غير هاشم الذي هو
اخو المطلب وحده قتل الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم
المذكور في نسب الشافعي هاشم المطلب اخو هاشم بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم وابنه تسمى هاشم ايضا هو جد الشافعي
والشافعي اتنا جميع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف
فقول النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف خلافا
لما وقع في يومئذ من اهورم وفيه هاشم الذي في نسبة
عليه وسلم ثم هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه

ابن

ابن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم اي الثالث وهو الله
الشافعي فالامام الشافعي في ابن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم وعند
مناف اسمه المفسر وكان يقال له قريظة طحا الحسنة وجماله
رماني اصله مناة اسم من كان اعظم اصنامهم وكان في
امه حيلة خاد ما لذك الصبي وقيل وهنته لانه كان اول
ولد له فعلى ما قيل في السيرة ابن عبد المطلب ولد
نسبة الحمد لكثرة حمد الناس له لانه كان فخر قريظة
النواصب وملكهم في الامور وكان شريف قريظة وسيد هاشم
وفعالا من غير مدافع وقيل له نسبة الحمد لانه ولد في راسه
شبه اي وفي عبارة كان وسط راسه اسف وسنن ذلك
تقار الايات سلع سن الشب قبل اسمه عامر وعاش مائة سنة
واربعين سنة اي وكان ممن حرم الحمد على نفسه في جاهلية وكان
يحان الله عود وكان يقال له الصياض عوده ومطعم طير السما
لانه كان يرفع من قانية للطيور والوحوش في روست بحال
وكان من علماء قريظة وحكامها وقيل له عبد الله لانه عمه المطلب
لمجاهدة من المدة صغرا ارضه خلفه وكان مائة رتبة
شباب خلقه فكا قصار كل من سما له عنه ويقول من هذا يقول
عبد اي هاشم ان يقول ان ابي فلما دخل مكة لعن حاله
واظهر انه ابن ابيه وصار يقول لمن يقول له عبد المطلب وحكم الخا
هو نسبة الحمد ان ابي هاشم كان غلب عليه الوصف المذكور فقل
له عبد المطلب اي وقيل له لانه ترك في حجره المطلب وجمادة
العداء ان تقول للشم الذي تترك في حجره هو حنيفة
وهذا اي نسب الشافعي ومن قلنا الصباح الفلق بالبحر

الصلح بسنة والاقتداء به وان سدد صوابه من سيد
 فانه من الكامل ولا يفتح الون على ما في الشيخ مترجمة هو
 بالملكان من حاور في العرجين ستمين قل وقال بغير اي
 شاب وقال الجوهريه ترجم العرج اي تمرر ونشا والاصل
 ان شافعا حبال ابن صحاى فلهذا نسب اليه الشافعي ولما
 قدم من حنة اللفظ والفقار فانه كان اي نسب
 اسلامه انه كان ثم اسلم عترض بان ما ذكره ثانيا من
 ان اسلامه بعد الفديان في ما ذكره اوله ان اسلامه في يوم
 بعد لانه القدي كان بعد النضاض غزوه بدره ورجوعه قتل
 الله عليه وسلم الى المدينة واجبت باجودتها انها اسلم اولاً
 يوم بدر فنهى ثم اسلم بعد الفداء اجازاً ومنها ان المراد يوم
 بدر غزوة بدر ومنها انه قوب اولاً اسلم بمناه عزم قتلي
 الاسلام وقول ثانياً ثم اسلم اي بالعقل ومنها ان الاسراء
 منهم من قد انفس بوقدره ومتر من تاجر الى رجوعه الى الله
 وعبد مناف متدافوا بالثوبن وان حضر كلاب
 واسم حاكم وقتل غزوه ولقد كلاب لانه كان يحب المصنف
 واكره صيده كان بالملكان كئانه قيل كئانه لانه لم يور
 في كئانه يومه اي محتفيا الياس ممتزة قطع مكسورة
 وقيل يقو حه الصاقل سمن ذلك لانه ولد بعد كئانه
 والاهاء شيعه على هذا النسب اليه عدنان وقد نظم
 بوضهم هذا النسب فقال
 محمد بن عبد الله بن هاشم مينا فقهى مع كلاب حشرة
 كلب لوي بحالب من مالك كذا الضرع كل كئانه ابن خزيمة

فذكره

فذكره الياس مع متركها فذكر عدنانا في السنة
 بقدره مقدم وهي من الشام وقوله وقيل انه هو وما بعده
 صفينان سنة خمسين ومائة والسنة التي ولد فيها الامام
 الشافعي رضي الله عنه ترقى فيها الامام ابو حنيفة النعمان بن
 ثابت الكوفي بعد اربعين عاماً طاهر نزار ومركه سنة
 ثمانين وفي عام ثلاث وثلاثين وقيل وتسعون ولد الامام
 مالك بن انس وتوفي في عام تسع تسعين المشاة الفوقه
 وسبعين يد العجم ودفن بالبقيع وولد الامام احمد بن حنبل
 في شهر ربيع الاول سنة اربع مئتين ومائة وتوفي رحمه الله
 في عام احدى واربعين وما يقرب فخر ابو حنيفة يسعون بسنة
 وعمر الامام مالك تسع وثلاثون وعمر الشافعي اربع وخمسون
 سنة وعمر احمد سبع وسبعون سنة
 تايح لمانه كن سيف سطا ومالك في قطع جوف صبطا
 والشافعي صين بدر شه واحد بسيف امر حفسه
 فاحسب على ثريته ظم الشعر ميلادهم كوتهم قال الفهرست
 بالزنجين بالكسر والفتح كما في المصباح وسلم اخذ عن محمد بن جريح
 ومحمد بن عطاء بن رباح وعطا اخذ عن ابن عباس وان عتبان
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والنسب من جريح بن جريح
 العلوي الاطفي واذن له بالبيت المجهول لانه الاذن له هو مالك
 كما في ثم رعيه قال واذن له مالك في الافنا وهو ابن خمس
 عشرة سنة ورايت بخط بعض الفضلاء واذن اي سلم بما هو
 ظاهر كلامه وصريحه به الاسدي ولا تسان الا جماله ان الاذن صدر
 منها لم في سنة واحدة مع انه اي تنقلب يحفظ وما بعده

وبه

اي مع ان من كان كذلك يشانه ان لا يكون كذلك وحاصله التعجب
من حاله مع كونه شيئا وذكر ان الشافعي رضي الله عنه لما
سلمه الى المكتبة ما كانوا يحدوا اعمر المعلم وكان المعلم يصر في
التعليم الا ان المعلم كلما علم شيئا كان الشافعي يعلق ذلك الكلام
اي تشاؤه ويحفظ سماعه من تعليم الصبيان الذين في المكتبة
ثم اذا قام المعلم من مكانه اخذ الشافعي يعل الصبيان فنظر المعلم
فراى الشافعي كيف امر الصبيان اكثر من الاخر التي كان يطلع
منها منه فنزح طلب الاخرة واستمر على ذلك حتى تمل القرآن
ويكتم ما يستفده في الطعام ويخونها الحجرة عن من هو في
لا يشد رضى الله عنه كان في اول الاسر فقرا خبايا جمع حبيبه
وهي جزار الخار ويخونها وقد ذكر بعضهم ان اول ما اخذ في
عمل في الارض ليدنا يوسف بن اسد على الله على شاعلية ولم
وذكر بعضهم ان القدران قبل ان يجمعه زيد بن ثابت كان مكتوبا
على الاثني والعسف والخاف يسر اللام وفي الخ المجهدة
بها الف في اخرها فاجاره الرقيق ولحقه صلف والعسف
نظم العفن والسنن المملكتين جمع عسف اسلمه والحديد وهي
الحنيفة المشهورة الان وقيل اسم لطلق الحيد اع
الي فالك يفتح الح المملعة ولا يشار ما قدمناه ان الادن له في
الاماهر ما لك لان هذا مرتبة على قول وكان في صامح كالي
العلماء في توفيقه لما امله اولو قد قال الله تعالى في سورة
الادن من غير ما لك وهو سورة عن عشرة فلما رآه فلما رآه
ما هذا ان له هو ايضا في تلك السنة فقد حصل له الادن من
مستحق ملكه وفي المدينية في سنة واحدة كما مرهم وفتول من

غير

غير ما لك متعلق بالادن بغداد قال النووي في المجموع وفي بغداد
الربع لكان احدها به الدين من طين والثانية باها الى الاربع وانجام
الثانية والثالثة بقدران والاربع بقدران بالمع اولها هو في حلي
التحريم وصنف بها كتابه القديم ورواها عنه واحلهم الامام
احمد والكراسي والاعراف وابوتور ورواة الحديث اربعة ايضا
المزني واليوثق والربيع الحري والربيع المادي راوي الامم وعمرها
عن الامام الشافعي رضي الله عنه قال الامام فيه انه اعقب
اصحابي دخلت الناس اليه من اقطار الارض ليأخذوا عنه علم
الشافعي فهو المراء عند الاطلاق واما الربيع الحري فلم يقل عن
الشافعي الا كراهة القراءة بالحاء اية الانتقام وان الشهد
يظهر بالبداع ثانيا المجلد اهل طبقات الاسدي عن علي بن
والفتوي في عاقي الجديد دون التميم فقد رجع الشافعي عنه
وقال لا اجعل في حلي من رواه عن الاثني مسائل بسيرة نحو
السبعة عشر يعني فيها بالقديم وهذا كله في قديم لم يقضه
حديث صحيح لا معارف له فان اعترضه بذلك فهو مذهب
الشافعي فقد روي انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا
نقول عرض الخابط قاسية المسائل التي يعني بها على القول
القديم ببلغ اثنين وعشرين مسئلة منها عدم وجوب التساكن
النجاسة في الماء الراكد والثبوت في الاذان وعدم استفاض
الوضوء بين المارم وطهارق الماء الجاري الكثير ما لم تنفرد وعدم
الاكتفاء بالمجر اذا نثر البول وتعميل صلاة الشافعي معني
وقفة المقرن بغيره نحن ركانة وعدم قراءة السورة في الاضيق
والمنفرد اذا حرم بالصلاة في انشا القدوة وكراهة قلتم

أطوار الميت وعدم اعتبار النصاب في الزكوة وشرط القبل
 في الحج بعدة الرضوخ وتحريم كل حيلة المستبعد الدباغ والسرور
 الحة نوطي المحرم بكنة اليمن وقبول شهادته فريضة على كل من
 الاصلين وعزامة شهود المال اذا رجعوا ومتأقفاً البسيف
 عند التقارصن واذا كانت احدى الشكش شاهدين وعارضها
 شاهد ويدين يرفع الشاهدان على القدم وعدم تحليف
 الداخل مع يمينه اذا عارضها بينة لخاصة واذا عارضها
 البسيفان وارخصت لهما فدمت على القدم وهو الصحيح
 عند القاضيين واذا علقته الامم من وطى بشبه ثم ملكها
 الواطي صارت ام ولد على احد القولين في القيرم واختلف
 في الصحيح وتزوج ام الولد عند قولان واختلف في الصحيح
 والله اعلم ذكر النسابة في من منظور ابن الهادي في الانكح
 وقد نظم بعضهم ذلك فقال

وهيه فالحق القدر المعتبر المذهب الجديد طيب الاثر
 واليخر للقدم حقا قد ثبت الاساليب قليلة انت
 اربعة مع عشرة بالسنة عن صاحب الاسماء خذ واعلم
 وزد ثمان سماعا عن المشابه السيد الشريف ذي المهابه
 المسج بالاخبار عن جابر من خارج ماوث محاور
 وليس حيلة محرم لا تقص به وقص نحو الطوس بيت كره
 وان ترمي رجسا لما راكده ولم يخسه فلا تباهيه
 لغاية من الاذان يا فتى ولو بلا حجة فيما الت
 ووقت من حلقى يعنى يوسف الى بيت الشفقه
 وفصل تقديم العاقد من وسن شوب لصيحي يا فطن

وفي

وفي اخير من صلاة ذكره شيء من القرآن يا ذا النته
 وان ثوب فند جامعة يصح وذبح حيلة الميت اكمل لم يصح
 والجهر بالتأمين بالاموم في جهرية يا صاح سنة قم
 وسن خط للمصل ان فقه نحو الفقه ما عليه يفتي
 ومن لينة وصومته هلقا بدمية تصام عنه مطلقا
 وشرط غسل من التحرم لغو ترصه جواره لم يصح
 وعروض شورنا ان رجعوا عن الاد العلم برئد عروا
 وصحوا شهادة الفرعان في ضمهم على كلاً الاصلين
 واسقطوا بيني عصمتي تقاضا حرم ما يفر من
 والشاهدان قد موها على شرط مع النمان فيما نقل
 ولم يحلف داخل قد عاوتة تحت الخارج فيما تست
 مجاز تزوج ام الولد في ارجح القولين والمفتي

ثم خرج الي مصر واقام بها سنتين في نيل ما بعده
 اصابتة ضربه قبل الضارب الشرب حين تناظر مع الشافعي
 فاحمته الشافعي وضربه بخلون وقيل لمفتاح في جهته ثرقت
 والمثول لانه ضربه بمفتاح كبلون وكان يدعو عليه في سجوده
 يقول اللهم امته الشافعي ولا ذهب علم مالك نين هذا وبين
 ما روي عن احمد بن حنبل بون نفسه فقد كان يدعو للشافعي
 في سجوده وسالته ابنته عنه فقال هو رجل في الشمس في الدنيا
 والعافية في الدين فاذا ذهب اهل لهما من خلقه وكان اقدم من
 حنبل رضي الله عنه فظم الشافعي وذكره كثيرا وكافة له
 انه صالحة تقدم المثل وقصوم الذناب ونحوه اخبار الصلوات
 وتري الشافعي لعظيم ابرياياه فانفق ميت الشافعي

عنه احد في وقت ففرحت النبي بذلك طمأنينة وطمع
 مقالة فلما كان الليل قام الامام احمد الى وظيفته صلواته وذكره
 والامام الشافعي في ملحق على ظهره والنبوة ترقبه الى الفجر ثم قالت
 لاسر يا ابننا توطئ الشافعي ومارسته بعلي في هذه السيلة ولا
 يذكر فسيناها في الحديث اذ قام الامام الشافعي فقال الامام
 احمد كيف كانت كملتك فقال ما نبيل اطلب منها ولا ترك
 فقال كيف ذلك فقال اني استنطقت في هذه السيلة ما به سيلة
 وانا مستلقي على ظهري في منافي المسكن ثم ودعه ومضى
 فقال احمد بن حنبل لاسية هذا الذي عمل السيلة افضل
 من الذي عملته وانا قاييم وقال الشافعي رضي الله عنه
 ما ريت افقه من اشبهه لولا طيشه فيه والطيش خفة
 العقل واسهل المذكور لهوان عبد القوي بن داود الفقيه
 المالكي المروي ولد في السنة التي ولد فيها الشافعي وهي
 سنة خمس مائة وتوفي بعد الشافعي بثمانية عشر
 يوما وقال ابن عبد الحكم سمعت اسير يدعوا على الشافعي
 بالموي فذكر ذلك في ذلك فقال حتى رجال ان الموت وان امت
 فلك بسيل لست فيها باحد قل للذي ينبغي خلاف الذي مضى
 في الاخرى مثلها وكان قد اى وكان تغرب الزمى قال الشافعي
 الشافعي واشهر من اسير من تركته عيدا فاشترته من
 تركته بعد ثلاثين يوما والشهور ان الصار لم قنيات
 المذنب قال بعض من عمل كرامات الشافعي رضي الله
 عنه ان الله اعطى ذكره فشاك وكلامه في العلم حتى يمنه اهل
 نه هبة قرض بسيرها ايا ما ودخل المرحى على الخ في

في مرضه الذي مات فيه فقال كيف اصيحت بالبعد الله
 فقال اصيحت من الدنيا احلا ولاخوان مفارقا وليس علمي ملاقا
 ولحاس الموت شاربا وعلى ربي تبارك وتعالى وارد اولاد ربي
 مضد روي الى الجنة فاهتمها اوالى النار فاعزها وانشد
 وطافني قلبى وضائقه فذهبت جعلت الرحمتى لغفور سلما
 تفاظني ذنبي فلما قد رثية يغفر لي كان عفورا اعظما
 ومارت زاعق من الرب لم يزل تحود وتقفوا منه وتكرما
 وهو قطب الوجود القطب في الاصل القلب الذي تدور
 عليه الدجا وتفضل ببقده ثم استغفر للامام باعتنا رايه
 المدار والمرح في الاحكام ويحتمل وهو الظن ان الواو المحال
 ويكون فيه اشاره الى انه تولى العطاء منه وتوفي وهو قطب
 رضي الله عنه اه شجاعت لان المال تدل على المقايته
 يوم الجمعة وفي بعض الكتب ليلة الجمعة بعد المغرب ساج
 رجب اخر يوم منه قال الشيخ ران في المنام قبل موت الشافعي
 رضي الله تعالى عنه يا امان آدم صلوات الله عليه مات
 ويريدون ان يخرجوا جنازة فلما اصيحت سالت بعض اهل العلم
 فقال هذا موت اهل الارض لان الله تعالى علم ادم الاسماء
 كلها فكانه الايسر حتى مات الشافعي رضي الله عنه
 بالمقارفة وفي المصنفى وارى بعد ازمنة تقوله صرنا
 لغيره فظهر من قهر ما فتح رواج طسه عقلت الحاضرين عن
 احساسهم فركوة قال المضايقه مدفون في مقابر قرشي
 بعد وصوله جماعة من بني زهرة من اولاد عبد الرحمن بن
 غوث وقبر مشهور بجمع عليه وهو القبر الجري من القبور

الثلاثة التي تحت مصطبه واحده غربي الخندق في الخلاف
 والوفاء تقدم في الخلاف ظاهر واما تقدم علمهم في الوفاء
 فمناه ان يقال قال الشافعي ووافقه غيره وعليه حمل
 الحديث المشهور عالم في حلال الارض على اوقاف رواته لا تسبوا
 فرسكان عالم بالارض على اوقاف الصلابة من الامة منهم
 الامام احمد هذا العالم هو الامام الشافعي وقد ذكر السككي انهم
 ذكروا ان رضى الله عنه لا يملك بشيء في طاق الارض من
 علم عالم ما لم يشر من علم الامام الشافعي وقد ذكر السككي انهم
 ذكروا ان من خواص الامام الشافعي من بين الامة ان من
 يقرض اليه والى مذهبهم لسوا وانه من هؤلاء قدسوا واخذوا
 ذلك من قول علي الله عليه وسلم من اهان قدس اهان الله
 امت مطامعي اي هو من المواقف وفيه استقار بالكنية
 وتحيل حيث شمس المطامع بالاشخاص احيانا تسمى مطامع
 النفس واستعار الاشخاص للمطامع في النفس وامت تحيل
 وتحمل ان في امت استعاره تبعه حيث شبه الشكر بالامانة
 واستعار الامانة للترك واشتق من الامانة امت بمعنى تركه
 ما لم يترك اي يترك من طهرها فامهه ربه طهره
 احببت الفتوة مصدر فتح بكسر التاء كرضي وزنا ومضى
 فهو يقيم القاف معني القناعة وبعضهم خذ القناعة من نكار
 وارضها واحترق سكر منها راحة البدن وانظر لمن ملك
 الدنيا باجرها هل راح منها سوى بالقطن والكفن
 عرضي وفي نسخة عرض والعرض بكسر اوله محل الدنم والمدح
 من الانسان علمته بها انه اي استخفاف من الخلف به
 وعلاه هون اي ذل وهو عطف تيسر ومن كلامه رضي الله عنه

يا من

يا من يعاقب دنيا لا يقابلها ليس ويصيح في دنياه سفارا
 هلا تركت لك الدنيا معاقبة حتى يعاقب في الفردوس ايكارا
 ان كنت تتقي جنات الخلد لكها فيسبحي لك ان لا تات من النار
 ما حكر حكر من محذور الكامل الرقع المصروع لانه الترفيل
 خاص بالضرر قد دخل العروض لاجل التفرغ اي ليلتحق بالضرر
 لما حكر اللام زايده فيه وفي بعده لشبهة اي ملات
 واتفق العلماء قاطبة على ثبته ودرعه ونههه وامانه وهو
 اول من تكلم في اصول الفقه وهو الذي استنبطه لنفسه كل من
 الامة الاربع على الصواب وبحب تقليد واحد منهم ومن قبله
 واحد منهم خرج عن مهدة التكليف وعليه الخلاف اعتقاد ارجحية
 مذهبهم او مساواته ولا يجوز تقليد غيرهم في افتاء او قضاء
 قال مج ولا يجوز العمل بالتصنيف في المذهب وليس في التلقيق في
 مسيلة كان ما كان في طهارة الكتاب والشافعي في مسيح بعض
 الراس في صلاة واحدة واما اذا كان في مسيلة تبارها بجميع
 معتبراتها في محذور ولو بعد العمل كان ادعى عبارة معتصم
 عند بعض الامة دون غيره فله تقليد فواجب لا يلزمه
 قضاؤها ومحذور الاتقال من مذهب اقيم ولو بعد العمل
 اهو دبره فالتسعة اتفق لبعض اوليا الله انه راي ربه في
 المنام فقال يا رب باي المذاهب اسفل فقال له فله في نفس
 وتكونه ان حل معني والافقوله في غاية الاختصار اي في
 احقر مرتبة اي صفه مختصر فلو قال كسم كما بنا ذلك المختصر
 الخ لكان اولي في غاية الاختصار اي في اخر مراد
 اي بالسنة الي اهل من حيث اريد بالقاية اخر مراد الاختصار

اي اسن فوقه احصر منه ما لفة فلا حاجة لانه ابل لا يصح
كما قاله قال وقول فوقه الاولى ان بقول غيره وغاية
الشيء ان هذا تفسيرا صحيحا في نفسه الا انه غير مناسب
هنا اذا المراد هنا تقليل اللفاظ فالتيامل آخ والاضافة
بما فيه اي في غاية هي الاختصار وقد يقال يصح ان يراد
ما قاله ثم ويكون المراد بالغاية قرب درسته على التقسيم
وسهولة حفظه على المستدي فان هذا امر غير لبي على الاختصار
او يراد به اي الاثر ايضا في الكلام كونه في اقل رتبة
الاختصار او يراد به اي الاثر ايضا في الكلام فسقط
اعتراض قوله وقبارته قوله وغاية الشيء انه هذا سبقه قوله لا
المقصود هنا تقليل اللفظ كما يصح به كلامه الا ان كررت
الاثر من اضافة الصفة للموصوف اي الاثر المترتب لان الغاية
نفس الاثر لا الترتيب اي القصر بغير قففي تغاير
لفظي الاي معنى لفظي الاختصار الخ اذ تغاير اللفظ لا شك
فيه شيئا حذفت عرض الكلام مثل بعضهم للحذف
من العرض بقوله عيني ذهب به بدل مسجود وهزبد
عقار والحذف ان يولي تكلم قليلة الحروف بدل حشرتها
حذف طول وهو الاطمان كقول والي قولها كذا ومسا
فالخذف من الطول ان لا تذكر رتبة التكرير اختصارا وتترك
الامثلة ابحارهم وقال بعضهم بنزاق الاختصار واليجاز
لفة واصطلاحا فالج مع شهما التاكيد ولا يخفى ما فهم من
المبالغة للفظ بشئ ما هو اوضح واوجزاها ام وقد علم
مما تقدم ان لم يعلم الفرق بين كلامه اذ لم يبين معنى النهاية
المهم الا ان يقال علم الفرق من العطف اذ فهو تبييني للتغاير

الذي

الذي اشار اليه اليه المؤلف بقوله فطاهر كلامه الخ او يقال علم
الفرق من تغاير المضاف اليه بقوله لوضوح عبارة على
المنظور اي يسهل فان قلت هذا مضاف لقول في غاية الاختصار
احب بانه مع ذلك عبارة واضحة فذلك قال الله لوضوح عبارة
فهو جواب عن ذلك فتأمل اي المستدي في القلم وقال
سليمان مريد القلم شيئا خذ من التنا
درسي اي قرأته على غيره ليس له معنى في هذا المناسب
قوله لوضوح عبارة لان وضوح العبارة لا يدخل له في الفترة
فالاول قول تفسيري قوله درسي بقوله الصافي اي بقلبه وقوله
شيئا اي لست بخصاره الخ هذا مني عنه قوله لوضوح
عبارة اي بقلبه عنه في القلم والاختصارها مختلف فالاول
حذف قوله لوضوح عبارة لاجل قوله درسي وعذوبة
الفاظه اي حلاوتها فيه استعاره مكية وتحصيل بان شبه
الالفاظ بشي عذب والقدوة تحصيل اي يشهد على المستدي
اي على غيره بالاول ومضن المستدي لانه شبهت ما من
غيره حفظ الحفظ لفة صوت التي عن الصناعات واضلا
استحضاره عن ظهر قلب عن ظهر عين الاضافة بانه
او من اضافة الشبه للشبه اي عنه كالظهور في القوة
كما قدم شيئا القبري حرق المضارعة الخ والقاعدة
ان المضارع يقع اوله ان كان مضارعه رابعا ونفخ في غيره
قال البري في نظم الايام وفيه واقتصر مضارعا بواحد
من اعراف اربعة زوايد هز وكون ثم ياتي تا بحمد ما قوال الله
يا في وحي كانت في راعي لهم وفتحها في اسواه ملزم

حا

وسالني ان لم يقدر في سابقه وهو يقرب ولعله لما كان
 ذلك في صفاته المختص بالسرور فيه لم يصح السائل صرح بذلك
 ايضا واعلم القصر في الاول بقوله سالي واعادة التماسه
 هنا لاشارة الى تفاوت الموصوفين اذ الاول من اوصاف
 المختص والثاني من اوصاف المطلق والصناعة تقتضي
 ذلك ايضا شي من التقسيمات جميع تقسيمات المقسمين
 التقسيم او جمع تقسيم على غير قياس وقد يقال انه وصف
 لغير المماثل وهو المختص في قياس فيه جميع الموصوفين الى الم
 نحو وقد ورر اسان ان اعمل سابقا قال الناظر وقسمه
 في ذي النوا ومخوذكري ودرهم مضرو وصحرا ورئيس
 ووصف غير المماثل وغيره اسلم للناقل والتقسيم
 لفظة التقريب واصطلاحا هي قود الى امر مشترك لم يحصل
 امور متقدمة هي اقسام لذلك الامر المشترك كما اذا ضمت
 اليه المطلق صار قسما واذا ضمت المستعمل صار قسما
 واذا ضمت اليه المستحسن صار قسما لما يحتاج الى تقسيم في
 مضاف اي متعلق او محل ما يحتاج فان التقسيم ليس للمحل بل
 لما متعلق به فان الما مور التقسيم وهو محل للاحتكام
 بالنظر لثبوت نحو الكراهة لا يستعمله ويمكن الجواب بانه لما
 كان التقسيم واراد على الحكم اللازم له تقسيم فكل اطلق
 التقسيم عليه بحال اطلاق الوصف المحل في وصف له حاله
 اي ضبط اشارته الى انه ليس المراد بالوصف هنا معناه الاصل
 من خبر جميع افراد الشيء غير محلها بل في اراد الى ان
 مراد المص ان ياتي بما هو ان كل الموصوفين سواء كان ذلك في
 الواقع محصورا في هذه العبارة ام لا وهو الكثير من حالات

المص

المص اي السائل كان المتبادر ان يقول اي الاصل الا انه
 اقام الصفة مقام الموصوف والموصوف بلفظ الاصل
 اي في تقسيمه فيه اشارة الى اهمية اجابهم بالشروع في المخرج
 المقدم والوعده وكانه الاول ان يقول اي المص الما نحو ومن قوله
 ان اعمل لكن لما كان المص معناه التقسيم صنف ذلك
 بالكييفية المطلوبة وهي كونه موصوفا بالصفات التي طلبها
 كونه في الفقه وكونه في غاية الاختصار وكونه يقرب على
 المطلق وبكونه بل على السدي خفيا وكونه المص كونه فيه
 من التقسيمات ومختصا بالوصف في حال من خبر
 الفاعل اي وهو التام من اجتهده اي مراد الاول ان
 يقول راجيا كما قال رسم على تقسيم او متعلق بالمخر اقال
 قسم بل وعلى الاجابة اليه فانها اجبر ايضا لا يفرض ويؤتى من
 ثناء وغيره لقوله في هذا يقضي ان مراد المص بقوله للتوان
 اي التوان الدائم فيكون على حذف مضاف اي بدوام الثواب
 لا بل ان يطابق الدليل والهدى اي ملجئا الى سائل
 مثلا اذ الرغبة مقبولة بذلك ولعله فسر بما قاله لبقية
 بال في الاعانة اشارة الى انه كان الاول المص منها في
 الطلبة في من فضله فيه وعلى المقتر حيث قالوا
 بوجوب فعل الصلاح والاصح تنزه الله عن ذلك وقوله من
 الصلاح واجبه عليه زورا عليه واجبه قال اسم والحق عنه
 الاشهره انه تعالى لا يحب عليه حتى ان له تعالى اشارة
 العاصي وتنفيد ان الله لا يفرق ولا يفرق بين المطيع ابدا
 ولو لم يكن او رسول لا يفرق في ذلك ولكن ايضا لا يقع في جهانه

Copying University

ويقال بما يصحون اهو بحر وخر على متعلق بالاغائه خلق
 قدرة الطاعة في العبد والماد بالقدرة العرض المقارن للفعل
 فلا حاجة لزيادة وتسمى سبيل الخير اليه لا ضراح الخافون ثم ان
 الطاعة من اقتتال اللعز وهن انهم من القرية اعني ما يقبده
 ليرط الشبه وعرفه العبود وقد نظم بعضهم ذلك فقال
 وطاعة بالافتثال كالتقيد وقرية من عارف رب الشر
 عبادة لشيء مستغفره حقائق الثلاث حان شره
 وقوله كالتقدي كالمرا النظر الالهي وجود الباري فائدة
 التوفيق المتعلق بالتعليم شرط كما قاله القاضي حسين اربعة
 شدة العناية وفهم ذوبضحه وذكاة القرحة واستقوا
 الطبيعة اي خلوها عن الميل الى غير ذلك وقال بعضهم
 بل شدة منظومة في ستن وهما افي لن تنال العلم الا بشدة
 سائلك عن تفصيل آيات ذكا وحرص واجتهاد وبلغة
 نصيحة استاذ وطول زمان ولبعضهم ان العلم والطبيب
 كلاهما لا يصحان اذا هما بكرما فانظر لذكر ان حفوت
 طسا وانظر لذكر ان حفوت معلما بان تقدر على الخامة
 ان في تصوير التواب هذا نظر واللائق شرحه بقولهم
 وهو الحكم المطابق بان يترقني موافقة ما هو مقتضى
 الشافعي في الواقع اهو في ذكره تغير للتوفيق فوظر بالانساب
 الالوقال الص التوفيق لا ماعه فكان ينبغي ان يزيد على
 ما ذكره مع مطابقة ما هو مقتضى الشافعي في الواقع وان اتهم
 بكن موافقة لما عند الله تعالى بناء على انه الحق عند الله واحد
 وهو الراجح فمن وافقه من الائمة رضي الله عنهم فله اجران

ومن

ومن لم يوافق فله اجر واحد على اعتقاده اما المخطئ في الاصول
 وهي المعتقدات ونواظم كالمقتل وسائر من تخالف اهل السنة
 كبرهم اي معطى حواد اي كثير الجوداي العطا في من باب
 الترقية والجود بتخفيف الواو وازد واجابته يد بها فلم يرد
 فيجزم بطلانه على الله تعالى على المختار لان اسماء توفيقه
 اهو د انه يفي الهمة على تقيير اللام ويكرها على
 الاستيناف على ما يشاء متعلق بتقديراي قادر فهو فصلة
 بمعنى فاعل وللبحر فيه ان يكون بمعنى مفعول بقية اسمائه
 تعالى الي هذا اللون كرحيم اي قادر على ما يشاء اي يريده
 فنية حذف المفعول اي من الممكنات لان القدرة لا تتعلق
 بالواجبات والمستحلات والمستحبة والارادة بمعنى وهي صفة
 الكفاية واصطلاحا صفة ازالة متعلقه في الآزل تخصص
 الحوادث باوقات حد مرثها وبعبارة اخرى في صفة في الحق
 ثوجب تخصص احد المقدرين في احد الاوقات بالوقوع
 مع استوائية القدرة الي كل الاوقات وقدر المكنون
 ذكرهم مثال فقالوا اذا وضع كل شخص رغيفين متساويين
 في ساير الصفات وقال رخذ هذين الرغيفين فانخذ واحدهما
 دون الآخر تخصص لاحد المقدرين وهو الماخوذ عن
 الآخر مع استوائية القدرة الى الكل وليس ذلك الا بالارادة
 اي يريد ان ياربه الى ترادف معنى الشئ والارادة
 عيش على قدر اي قادر كان الاولى ان يقول اي عام
 القدرة وكانه يشير الى تساوي معنى فاعل ومفعول
 وفيل في حقه سبحانه وتعالى في شئ فترديه ما حقه

لان المؤثر هو الذات فتقول تو شرأي مجازا من الاستعداد للسلطان
 من اعتقاد ان قدرة الله تؤثر فقد كثر عنه تعليلها بانه في
 تعلقها بالذات على وفق الارادة فتوكرم وتعلقا صلوحيا
 ليس بظاهر لانها انما تؤثر في غير التعلق التخييري
 الثابتة المنطوقة في قوله على حياة قد تم وازاده كلاما وبار
 وسعي مع النقا صفات لذات الله جل جلاله لدي الاشعري
 الحردى العالم التقي والمحقق ان النقا صفته سلبية وهو
 سبحانه الذي ان يحلوا في ان يقول وان لا قول لطيف
 موقوف على خبر ان السابق الانسان خسر الملك ولكن
 فلا يقال ان عباد الله هم ذكوان ان اراد الانسان من
 ناس مني فمكرر دخلا وهو المراد بقوله تعالى ان كل من في السموات
 والارض الا الله الرحمن الرحيم واطلاق الانسان على الملك لم يرد
 في اللغة فالاولى عدم تغير السببية واجيب بان تفسيره به
 لتلايقهم اخذها منه بالرفق وبعبارة اخرى قدر الانسان فهو
 لحد معاشه اي المصير وفي الحقيقة كل مخلوق ولو حدا اذ معنى
 المصير حقيقة الخاضع المحتاج واطلاق الانسان على المخلوق وادنى
 القرآن كقول تعالى في صدور الناس من الجنة والناس قال في
 المصباح الناس مفردة انسان وللمصير جمع اخر نظمها الت
 مالك في قوله عباد عبيد جمع عبيد واخذ اعاد معبودات
 معصية عبيد كذلك عبيدان عبيد ان استاك كلف العبد او امد
 ان شئت او تمده ففقد عن اي وصف وكان علة
 للمتهم والظاهر ذكره بعد قول الدقاق قال في الامور الدقاق
 من اكابر الصوفية وهو شيخ الاقام التخييري لا الاصولي

انتم

انتم ولا اشرف وذكر لان العبودية نهاية التواضع والتفويض
 والقيام بحق ما عليه حسب طاقته اهراج وعرف المناوى
 العبودية بانها الموافقة بالموعد وحفظ الورد والرضا بالموعد
 والصبر على المنقود لانه عن اي لا يصفى عند الاداء وغير
 وضرب عليه بالخضوع القسري والمراد بالاسماء الصفات وقيل
 هذا البيت يا قوم قلبي عترة رها يعرفها السامع والرا
 الدافد والرفقة قال الجوهري الدافد اسم الدفء والرفقة
 عند العترة وهذا التفسير شمله غير الله يدل عليه واللفظ
 الخفي عن الادراك والعالج بدقائق الامور والخبر اعلم
 منه كما يؤخذ من كلامه في القصيدة بالكر وهي كفة المنع
 قال فيقال لا عاصم اليوم من امر الله اي لا مانع ويقال عصمه
 الطعام اذا سقه الجوع واصطلاحا عدم خلق القدر على المعصية
 وهو منقوض بالاضى والميت ومن منع من المعصية متاخر
 والجنة ترفعها بانها ملكة نفسانية تنبع من الخيرة والمخالفة
 وجور الدعا بها مطلقة ومقصيدة على المعصية والمراد بها الخلف
 من المعاصي وانكر بعضهم جواز الدعاء بها مطلقا لانها المنا
 في الانبياء والملائكة واجيب بانها في حق الانبياء والملائكة
 واجبه وفي حق غيرهم جائزه وسؤال الجاني جائز وان
 الذي اخبر به الانبياء والملائكة وقوعها لهم لاظهارها
 شرعية وعبارة سم ولحقوا في جوار سوال القصيدة
 والوجه كما قال بعضهم انه ان قصد النوى من صبح المعاصي
 والذليل في صبح الاعمال امتنع لانه سؤال بتمام النوبة
 اذا التفت من الشيطان والتحصن من افعال السوء فمدا

لا يمان به ويبقى الكلام حال الاطلاق والمجته عندي الجواز لعدم
نفسه للمخبرين واحتمال الوجه الجواز منهم بان خلق الله
تفسير للتوفيق ولم يفسر العصر فظم انها مرادفة للتوفيق
وقد قال لم يفسرها الله لم يذكرها المصموم بالعلماء وقت
لستجة بالطف وكل صحيح لانه من نه الوصوف فمستحب ان
هو ح من التثنية بالاضاف او من وصف النار في شئ على
بنايه على الضم ثم ان قول المصموم وعباده لطيف خسر مقتبس
من قول تعالى الله لطيف بعباده ثم ان قدر اللطف بالتوفيق
والعصاة اخضع بالموثني وان قدر العام اي بالامر العام
كالاحسان شمل الكافر ايضا بان لا يقتلهم جوعا وجوعا لما عليه
وفي بعض الشرح والاحاطة حذر فوق كل لطيف اك
فوقه منسوبه وقد نقل العلامة ارجح ان كان في كونه وهذا
هذه الحكايات ثلاثة عشر مرة فيجرح الله عند مقتضاه ذلك
الكل ورضي اي احبلي راضيا بغير ما افقت به على
او اعطى ما يرضيني في دنياي واخرتي من محاسن اي ضمنا
لانه المذكور محاسن المؤلف اخرج في قراءه اي محقرة بكر
القاف اي ضيافة وكذا صقار في المختار فثبت الضيف اقرب
من باب رعي قرايا كسر والعصر وفي بعض الشرح قداره
بعد الاخذ لانه من اعمال القلب ولا يكون الا واحدا ولا كذلك
الصلاة فانها بديهة وتكون ثقلا ومن اعظم الاوقات اسقاط
من لستم له توصيه الداء بالطهارة والمكانات الطهارة اعظم
من الصلاة لانه لما مر به عند الفقهاء على بقية الشروط من
حيث ان فاق الطهورين تجب عليه الاحادة عند الفدية عليها

بمخلاف

بمخلاف فاقدا لثبته فانه صلاته تقنيه عن القضاء ومن صل طائفا
بحول الوقت وتبين انه لم يدخل وان لم تمتد الاحادة لا يحكم على
صلاته بالطلان بل بغيره لانه لا مطلقا انه لم يكن عليه فائته
من حشرها والوقت عفا بمخلاف من صل طائفا الطهارة فثبت
خلافا فثبت ان طلائها ومن صلى في نفل السفر لا يفرض حقه
القتله فثبت انما يدل على اقطعية الطهارة لمخلاف الحديث الذي ذكره
فانه لا يدل لما قاله المصموم الا ان يقال تستفاد النقطه من الوص
المذكور فينبغي على غير ذلك في قوله مفتاح الصلاة الطهور
استفاده مكشوف يحصل حيث شبه الصلاة بالمحل المعلق في
توقفه الوصو البديهي كالمفتاح تشبها مضرا في النفس
على طريق الاستفاده الكسبة والاثبات المفتاح يحصل والطهور ضم
الطاهر العقل وهو المراد هنا اما فتحها فالما الذي تطهر به وليس
مرادها هذا بل المصموم باحوال ما وكانه المناسبه ان تقول ويدرا
بالمال انما وانما اعلم ان الحكم الشرع تغلق بعباده او معاملته او ما كان
او محتايه واهما العبادة لعلقتها بالدين ثم المعاملة لشدة علاقتها
الدين لعلقتها بالاكل والشرب ونحوها ثم المنكر لانه لا يحد ولا يحد
ثم الحمايه لانها غالبا الخائف بها الفراغ من شرب البطن والفرج
قد نوبها على هذا الترتيب وتبعوا العبادة بعد التهادن من المعوث
عنها في حال الحلام على ترتيب فثبت في الاسلام على من اكل واختاروا
رواية ثبته بالصوم على الجمع على رواية تقدم الجمع لان وجوب الصوم
فوري وتذكر من كل عام وافراد من تلمذوا الروايات في وقتها
هذه الحكم انما هو لعله الكون على استيفاء حلالها من العام
عما اذا رجعها تشتمل الزمان وهي جبرية بالمعادلات واخرها

كتاب الطهارة

والشرها وانه والدعوى والبيانات لتعلقها بالمعاملات والملكات
والغنايات
اوله فانه المصطلح ذكر احكام الطهارة من الوجوب والاستحباب وذكر
نفسها حيث بين الموضوع بيان اركانها وسننه وبين الغسل والتيمم
وارتداء النجاسة وهكذا امكن ان يقول في كتاب بيان الطهارة
واحكامها وما يتعلق بها واعلم انه يصح هنا معانك الاضافة الثلاثة
من واللام وفي اما من فكانه قال قد كتاب من الطهارة اي من
الانواع نحو خاتمة فضله اي من فضله واما اللام فالمعنى هذا كتاب
الطهارة واللام للاختصاص اي يختص بالطهارة من بين كتب
الفقه لا كتاب الطهارة فيه غيرهما من احباس الفقه واما في
تفديده فقد كتاب في الطهارة اي مطروق في الطهارة منه ربح في
سلك احكامها اعلم ان الكتاب انما حصله ان الترتيب المشهور
في الكتاب والبيان والفصل والفرع والسلسلة وكل كنه معني
لنقوي ومنه اصطلاح في عشرة كنهه كماله والمختار انما اسما
للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل اسما للفاظ وقيل
للمعاني وقيل المشقوش وقيل لاشئ منها وقيل للثلاثة وهي سبعة
اقوال الاول المختار وتختلف باختلاف الفقه فالبيان فوجه
لتوصلها من داخل الى خارج وبالعكس والفصل الخارج من
السلسلة والفرع ما ياتي على غيره والاصل عكسه والسلسلة لفظة
السؤال وعرفا برهان تجري من عند في العلم اي تمام عليه
البرهان اي الدليل اي ثباتها والله وهي تطلق على مجموع الموضوع
والمحور والكم وعلى الحكم فقط من حيث انه سأل عنه اما من
حيث انه يطلب بالادلة فطلب ومن حيث انه يجب عنه فموجب

ومن

ومن حيث انه يدعي فمدعي ومن حيث انه يستخرج بالحجة فمستخرج
واشاروا بقولهم غاليا الى تعلقها عن بعض قال في شرح الشفيع
الباب اصطلاح اسم لجملة منقضة من العلم وقديس عنها بالكتاب
والفصل فان جملة الثلاثة قلت الكتاب اسم لجملة منقضة من العلم
شتملة على ابواب وفصول والباب اسم لجملة منقضة من ابواب العلم
شتملة على مسائل والكتاب كالجنس الجامع لادبائه جامعة لفصول
جامعة لمسائل فالابواب انواعه والفصول اصنافه والمسائل
اشخاصه اه كلامه فالثلاثة كالقبر والمكين اذا جتمعت
اخرقة واذا افرقة اجمعت والجمع عطف عام على خاص لان كل
منه فصح ولا عكس لاختلافه لاصق في مفهوم العلم دون الجمع
بقا لثبته اي يقال قولنا جاريا على طريقة اللفظ وقوله كتاب مصد
لكتب وهو متيسر لقول الخلاصة فقل فاس مصدر المصدي
واما اللذان بعده فمناهيان لما فيه اي الخط وقوله كتاب مصد
الجمع وقدمه لاوله لانه مجرد وكان الاشتباه ان ذكره فمناهيان لما فيه
حرفا لا يلفظ وكتابة فيه م فان كنهه لما كان اشهر من كتابا قدم
عليه اه آج وعبارة الشورى قوله كتاب مصد مجرد وكتابه وكتبا
مصدران مريدان الاول مريد مجرد والثاني عرف وقدم المريد
بمرفق لثبته اجم المريد وهو الكتاب والكتابة مشتق
من الجرد وهو الكتب اي يؤخذ منه فلا يرد ان المصدر جامد
لا اشتقاق له واصطلاحا اي في اصطلاح الفقه اي في
عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على امر معلوم بينهم متى اختلف
العرف بينهم وعرفي الكتاب من مقابل المصنف بقوله اصطلاحا
وفي الطهارة بقوله واما في الخرج بناء على ما هو المرفق من ان

هو الحقيقة الشرعية هي ما تلقى منها من الشارع وان لم يتلق
من الشارع يسمى اصطلاحاً وان كان في عبارة غير النعمان بان
اصطلاحاً على استعماله في معنى فياسرهم ولم يتلقوا التسمية به من كلام
الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية فيما وقع في كلام الفقهاء
مطلقاً وان لم يكن متعلقاً بالشارع من العلم اي من العلم فلا
يخالف ما اختاره السعد من ان المخالف اسم الكتب والارباب والفصول
انما اسماء للاعطاء المحصورة باعتبار ذلك لا يتأهل على المعاني المحصورة
فان جمع بين الثلاثة في اي هذا ان لم يجمع بينها اي ما تقدم
من ان تلك الجملة تسمى باسمها اذ لم يجمع بين الثلاثة فان جمع
بينها اذ هو تفصيل للجمال السابق فلا اعتراض عليه شخفاً
منه معنى اختصاصها بكونها من نوع واحدة وقوله
مشملة على ابواب اذ هذه الجملة ليست من تحت التعريف بل الكتاب
اسم لجملة مخصوصة وان لم تكن مشتملة على ما ذكره فلو حذفت كان
او في لاهم توقف التعريف عليها كمن هذا العلم من قولهم غالباً
كما في الاطراف بقى شيء اخر وهو ان قوله اسم لجملة يقتضي ان الرتبة
هي فقط الكتاب فقط ومعلوم ان التراحم من قبيل علم الحسن
او الحسن على الخلاف فليزوم اضافة العلم ولو جعلت للترجمة
مجموع الرتبة الاضافي كان احسن عن ان العلم عرق كلامي
الترتبة على حدته لبيان حالها قبل العلم وان كان الالف
لا معنى لكل جزء على حدته لانه جزء علم والباب لغة ما اتصل
اي فزجه بتوصل اليه واما الحسب فاستعمله بالماضي والمجاور
والخالف والحسب والفرسهم في باب الحسب الذي لم يصح
فقال تخليان ممنوعان من كل لذة يبتغيان طول الليل في
هنا

71
هنا مختطاه الال من كل افة وعند طلوع المحدث فان
والكتاب هنا اصغر مما اذا صرح بالمتدا مضاعف باللفظ متفرد
ولم يأن يكون الكتاب مرفوعاً موصفاً مستنداً لمحدث وقت او مرفوعاً
لنقل محدث او مجرداً لا يجرى فيه عنه التوفيق وفي قولهم مضاعف
الي محدث وفيه تسامح فانه مضاعف الي بيانه وبيان مضاعف الحكم
بحسب ما يليق به لولا الحسب المضاعف اليه لكان مستقماً
والخلوص من الادناس من عطف عام على خاص لا
الخلوص من الادناس لشمول الحسب كاللجاس والمعنوية كالصواب
والنظام خاصة بالحسب او عطف مغل عليه او عطف لازم
على ملزوم او عطف تفسير لان التماثل نظامه انما يشمل الحسب
والمعنوية يدل على الحديث ان الله نطق اي منزه عن النقص
بحسب النظامه هو قديم شخفاً عشتاوي واعلم ان الظاهر فيما
عشيه وحكمه فالعشيه هي بالانحياز وتجرى بسببها كما في غسل
اليد مثلاً عن المجاسية فان الفصل للجاء ونحوها صابغة
المجاسية والحكمة هي التي تجا وتجرى كما في غسل الاعضاء
عن الحديث فان تحمل اليد الفرج مثلاً حتى خرج منه خارج
وقد وجه غسل غيره وهو الاعضاء كالمجاس اي
الاعيان النجس في تفسيرها اي تزيينها ولاحظ
ما قيل انما كان احسن لا يشترط فيه لها باعتبار الوصف
وهو المعنى الحقيقي للمجاهد فانه اي تزيينها وقولهم اي
تزيينها ارتفاعاً عن هذا باعتبار الوصف فان لها اطلاقاً
عند التزيين تطلق عند التزيين على الفعل مجازاً عند
من اطلاق السبب على السبب وتطلق على الوصف المترتب

على الفعل الذي هو أثره حقيقة فتعرفها الاو باعتبار الوصف
وقوله الا في قيل في فعل الا باعتبار الفعل لكن كل من تعرفه
خاص بالطهارة الواجبة فيجب ان يزداد وما فيه ثواب محدد
لشئ منه وبه وعرفنا حاجتنا الى الواجبه والمندوبه باعتبار
الفعل وهو اخبر بتدقيقه واستعمله بقوله فعل ما يترب عليه
اباحه الصلاة ولو من يقص الوجه او ما فيه ثواب محدد
واشار بقوله ولو من يرضى الوجه الى نحو التيمم ويقول او
ما فيه ثواب محدد الى نحو الغسل الثانية والثالثة والى
الوضوء والغسل المندوبين فراجع غسل الذميمة
والمحترقة اي من الحيض او النفاس وقوله ليجلان لجليلى ليس
قد اكدوا قولهم واشبات السون في الجلال في غالب
الشع لا وجه له فالصواب حذفها لانه مضمون بان مضمونه
هو ان بعد لام التعليل وسياقي ان ما هذا الفصل مستعمل
وقد خرج من يقتضيه توقف الحل على الفعل فخرج الخفي الذي
لا يقتضيه توقف الحل على الفعل بل على الانقطاع فقط فلا يكون
المأستحلا وخرج ما لو اغتسل الكافر ذكرا او انثى من الحيائية
فان المأ لا يكون مستحلا لعدم توقفه حل التيمم عليه م
وقد يقال الخ والعتمة انه غير شرعي لانه الا لا المني من الوطئ
المرتبة على حدود الحيض او النفاس وكذا يقال في الحيض
او لما نهى بل هو تكرره للميت قد يقال هو مع كونه
تكرره الا لا المني من الصلاة عليه المرتبة على الموتى الذي هو
في حكم الحديث فهو داخل في التقدير لان المراد ارتفاع المني
المرتبة على الحديث او ما في حكمه م

لان

لان ما يستباح به فعل او اكراد لا بفعل المضاف المعنى المصدري
والمضاف اليه المعنى الحاصل بالمصدر وهو المظهر واعتراض
بان التقدير لا يشمل الطهارة المندوبه وكان ينبغي ان يزداد او
ما فيه ثواب محدد كما لوضوء المحدث او الغسل الثانية والثالثة
وتنقسم الواجبات الى الفاعل وقال وتنقسم الطهارة كما لا وفي
ليفيد ان المنقسم لذلك اعم من الطهارة المعروفة بما تقدم
ثم الواجبه الى اربعة ما تأكد عليه فمثل الفرض والغسل
بدليل ما قدره في اليد او يقال فلهذا علم الواجب لشره
كما تحسده كالتثيرة عن الحسد بفتح السين قال في المصباح
حسده على النية وحسده المندوب بفتح السين اكثر من
سكونها فيقتضي الى الثاني بنفسه وبالحرق اذا كرهها عنه
وتثبت زوالها عنه والفاعل جامد والجمع حاد وحده اه
ويقال في الفيلسوف من حيث انه متى زوال النية من الفيلسوف
وهي كمن يحوّل مثل ما للفيلسوف وربما عبر عن الحسد بحانا
مثل لا حسد الا في الشئين وسبب الحسد ما اكبر واما البهوه
واما حيث النفس اذا حلت بشئ الله على عباده من غير عرض
فهو ومن الحكمة الحسد لا يزداد واستشعرنا من ذلك ما اذا
كانت النية لكافرا او فاسقا تسبق بها على المعاصي اثم م
والمراد بشئ الكافر الشئ الموطى كنه لان النية ملازم تيمم ومن ثم
لان النية لله على كافر والتجيب كان يجب العابد بعبادته
والعالم بعبادته والمطيع بطاعته موصوفى والرياق في المكار
فعله ربا سمعه آية ليراه غيره وتسميه وهو حرام لقوله
علي الله عليه ولم لا يقبل الله عقلا فيه مقدار ذرة من الريا

وقال صلى الله عليه وسلم انه الذي ينادي يوم القيامة باربعة
 اسماء يا قاري يا غاوي يا فاجر يا خاسر اذهب فخذ احبك فمن
 علمته له ولا احبك عنه نا وقال قتاده اذا راي القيد يقول
 الله انظر والى عبيدك يستهزئ والكبر تكسر الكاف وتكون
 الباء وحقيقته ان يري نفسه فوق غيره في صفاته الكمال
 فيحصل فيه نخوة وهذه من هذه الرذيلة ولذلك قال صلى
 الله عليه وسلم اعوذ بك من نخوة اكبر وقال صلى الله عليه وسلم
 لا ينظر الله تعالى الى من عرثه خيلا وقال صلى الله عليه وسلم
 ولا ينظر الله تعالى العظمة الزاوي والكبرياء راحة فمن نار حتى
 فيها قضيه ولا اياه وقال صلى الله عليه وسلم لا يخل الجنة
 من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر وهو محمول على
 السجدة او على عدم الدخول مع السابقين والكرناشي عن
 المحب معرفة حدودها اي اسماءها تشرى معانيها عليها
 والظم انما هو وعلى ظاهرها من ان الراد بها التقارن
 اي معرفة تقارن بها المحتشجا واسماها كطلب الجاه
 والمال بالطبع وطبها نكر ذلك وعلاها عطف تفسر
 المياه واضلعه مواه قلت الواو بالكسر الميم قلبه كالانصام
 والقيام ولهذا لم تكتب الواو في مواه ومويه اي لهدم كسر
 ما قبل الواو واعلم انه لما كان للطهارة مقاصد اربع الوضوء
 والغسل والتميم وازالة النجاسة ووسائل اربع الماء والراي
 وهو الاستحباب والالتزام وبعضهم يدر التحلل بمجر الاستحباب
 ولو بعد الاضهاد والاولى وسيله للوسيلة وهو طهارة
 كان اظهر وسائلها المياه قدما لهم على الاضهاد ومقابلته
 قسم

والتحلل

قصره مع التوبن وتركه ثم ابدلت بها هذه اي فتوى على
 الكلمة اعلا الان اي تغييرا وقد افترق ذلك من الواو المحزوز
 ابن في لفظه حاشا باعلايين قد حصلنا فاحاب لهم ما يلق
 بان يحاب به الذي سأل ومن بحسب لطف الله افتر
 كثرة رفته بقية قار الطهر وهو مصدر والحاصل
 والمراد بالحاصل بالمصدر فان الذي يتعلق به الحكم هو وقد نظر
 ولو علم بان المطلوب الطهارة بالعمى الحاصل بالمصدر لا الفعل
 لكان اولى من دو قوله وفيه اي القليل نظر وفي هذه النظر نظر
 لان قوله بان المطلوب هو معنى قوله سم فانه الذي هو قائل
 وقوله بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو حصول الطهارة وان كان
 بغير فعل لم يحصل بالانظر اي بكل منها دفع به ما يوهى
 كلام المتن لانه لا بد من احتماهما ولو قال المجموعا الصادق بالذ
 منها كان اوله والمحدث او ذكر هذه انما يتجلا للفقارة
 والتحليل ذكره نواقض الوضوء امر اعتباري اي غير محسوس
 وقد قل ان اهل الصابير تشابه طهارة على الاعضاء ومعنى
 قيامه بالاعضاء صفها به وهو ما يخرج من صحة الصلاة ولو منع
 التحلل والنسائ والمقتدر بالحسنة لا يدخل المصحة مع وجود
 الحدث لفاقة الطهورين قار يقوم بالاعضاء اي اعضا الوضوء
 فقط في الاصغر وجميع البدن في الاكبر وعلى الاسباب
 اي نواقض الوضوء وعلى المنع المشرى او اما نواقض السبع
 على الاسباب فذاضي واما على الامر الاعتباري فغنى نظر لانها
 متقاربان الان يراد بالشرى ترفعه عليه قوله على ذلك
 اية المذكور وهذا الامر الاعتباري والاسباب لكن ترفعه على

Copyrighted material

الامر الاختياري من عند واسطه وترتبه على الاسباب بواسطة
الامر الاختياري والمراد هنا الاول وهو الامر الاختياري
وخرج هذا ما في توافق الموضوعات المراد به الاسباب وفي
جعل الشيء صفة له نحو قول وقوله نحو راي من حيث الاسناد
لان المال حقيقة هو الرفع والرفع اذا هو سبب واعتد
قوله لي الا انه حكم بالحدث وادخله في التعريف بوجوب
الدور توقف معرفة الحدث على الحكم لاحته في تقديره
وتوقف الحكم على الحدث لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وبما
بانه رسم او انه ليس من التعريف بل زائد لفائدة الحكم كما اجاب به
شراحه لان الذي لا يرفع الا بالعبادة فجم لان المشع
منزله على ذلك وكون التسم برفه هذا لا بد لانه رفع خاص بالنسبة
لرفع واحد وكلامنا في الرفع العام وهو خاص بالما
بنحو التسم كطهارة دايمة الحدث ولا فرق في الحدث وكلامنا
هنا صريح في انه المراد به الاسباب فاما في قول السائق
والمراد هنا الاول الا ان يقال ان الحدث هنا غير المعنى الاول
فيما تقدم لان ما هنا لا يرفع وما ذكر في رفعه وتدل على ذلك
انه اظهر ولم يقل لا فرق فيه والا صغر ليس على تابه
وقال بعضهم انه اقل التفاضل على تابه اي اصغر بالنسبة
للتوسط والاكثر بالنسبة للتوسط والحيث ذكره هنا
استطردى والافضل بان الخامس يقع فيه ما مر من
تعريف الحدث كقول رضي الكافي في هذا الاستقصا
وفيما تقدم للتشديد لم يقوم من باب على والما يقين
ان كان ينبغي ان يقدم على هذا امتناع الظاهر ليرى انما كان

صنع

صنع في متن المرح بقوله انما يظهر من ما يبع ما مطلق اي لا غير بشم
يرتب عليه قوله وانما يقين انما لا لانه لم يتقدم في كلامه ولا
في كلام المتن ما يدل على الحصرية قال في هذا استولا على
المعروف في المعام عندهم الاجماع هو اجماع مذهبي فلا ينافي
مذهب به حنفية القائل بتطهير غير المأمن كل ما يخالع
الدهنية كالحل فان عتده بغير الحث لا لانه محل الباطن
او الظاهر فلا يرفع الا الما المطلق والحث محل الظاهر فقط
بدليل انه يكفي كسطر جلد في كفي فيه غسل الظاهر بغير الما
الا عراقي وهو ذو الحوائصير اليالي وهو مسلم صحيح لا يمتنع
واسمه عرقوص وهو ريس كنوز و قيل هو الاقنع بن حاتم
والاخرى ينسبون الى الاعراب وهم سكان البوادي ووقف
النسبة الى الجمع دون الواحد فقتل لانه جرى مجرى الفاسم
على القبلة كما نصار و قيل لوسية الي واحدة وهو عبد
لقتل عيسى فيلحقه المعنى لان العرف كل من ولده اسماعيل
عليه السلام سواء كان ساكنا بالبادية او بالقرى وهذا غير
المعنى الاول ورحم الناس له من باب المبادى الى انكار المنكر
عند من يقتضيه منكر وفي تنزيه المسجد عن الخناس كلها
وهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ترجمه لانه اذا قطع عليه
البول ادى الى ضرر دينه والمسدة التي حصلت بسوله
لا يضرهم لوامقده اخرى وهي ضرر دينه لانه لا يضر
معشدة ثاب والفقهاء قالوا اذا رجم مع جمل الذي ظهر منه قد
يؤدي الى تحبس مكان اخر من المسجد بشرط البول
علا في ما اذا ترك حتى يفرغ فانه الرضا بل لا يضر وفي
هذا الاية عن جليل اخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم

ورفعه ولطفه بالجاهل وبين الاعراب والعرب اليوم والمضوء من
 الحرم كما يعلم من كتب الاعراب باهم سكان البوادي من العرب
 او النجد وتسمى العرب باهم من ولد اسماعيل عليه السلام
 من سكان الحضر والبوادي فيحتمل ان يكون من ولد
 اسماعيل وسكن الحضر وتغيرت الاعراب فمن كان من الحضر
 وسكن في البادية ذنوباً من ما على حد في مصاف الكتب
 مطروقة ذنوب حارة كونه بعض الماشي لبعضه وهي مع ذنوبها
 في حمل نصيب على الحار ويحتمل الحار من النكرة قليل الدلو
 المتلبه ما اذا كان هذا معنى الذنوب شافاً فائدة قوله بعبه في
 الحديث من ما وتسمى به ويجاب بان الذنوب يطلق ايضا
 حقيقه على الدلو الفارغة وعبارة القاموس الذنوب
 الدلو او قيرها او المتلبه او القيريه من الملى اي فيمال الذنوب
 في الحديث على الدلو فقط وعبارة الرشدي قوله الدلو المتلبه
 ما وعليه قوله صلى الله عليه وسلم من ما تاكده دفع توههم
 الجور بالذنوب عن مطلق الدلو وقوله المتلبه يفيد ان
 الدلو ممتلئ وفي المختار انها توفت وتذكر كما قاله في
 علي بن ابي طالب في الكعبه الفالب عليها الثاني وقد تذكر
 ويصغر هاهنا وجمع القلم ادل وفي الكعبه دلاوي نظم الدلو
 ونشد بداليا وادلت الدلو اي اسلمتها في البر ودلتها
 من ذنوبها من ذنوب الحديث وقوله كما مر في الآية لما
 وجب غسل التوربه فيه بحث الجواز ان يكون الامر به لكونه
 مما صدق الواجب اولاً لانه منتشر اذ ذكر فلا ينافي زواله
 الحديث يوم يخلل شوي على النهر ولا يقاس به غيره
 لا يفتي انه قد علم في القياس من الاجماع المذكور اهـ

وهذا اشارات لاني
 المقتضى في الامد
 اي في الحديث

واجب

واجب بان الاجماع المتقدم على اشتراطه في الحديث وما هنا في
 الحديث لجماع الاجماع غير محل القياس المقتضى تعامل عند الامام
 اي امام الحرم لان الملة عند اطلاق القترها لما فيه من الرقة
 اي في مقتول المعنى التي لا توجد في غيره بدليل انه لا يرد
 للصافي منه سفل يا غلابة خلاف الصافي من غيره
 ومن ثم قال بعض الحكماء لا لون له وما يظهر له لون فطره
 او مقابله لانه خبيث شفاف وقال البراءي بل له لون
 يرى ومع ذلك لا يجب عنه رويه ما وراه وعلى ان له لونا
 فقل ايضاً ايج اذا اضيف الى العقوداي اضافة لغو
 وهو مجرد الاسناد نحو يجوز بيعه اي يصح وقوله الى الانفال
 نحو يجوز كل الصل اي يخل وهو هنا معنى الامر اي
 فكل من استعمل المشترك في نفسه لكن يرد عليه نحو
 اما الموصوف فانه يصح التطهير به والتخل والظلم بل المتعين
 انه يجوز هذا المعنى يصح لاجل ادخالها الى المسلك والمقصود
 لكن يلزم عليه استعمل المشترك في احد نفسه فلا قدس
 الا ان يقال انها حاله وعبارة من قوله وهو هنا يعني
 الامر اي ان هذا المحل مستثنى والجواز فيه لمعنى الصحة
 والحل معاً فلا يرد ان التطهير فعل فكل من يكون معنى الصحة
 وقوله فلا يرد اي لانه مستثنى من قوله التي يجوز اي قوله
 معنى الحل اي في قاعده عقلية واحكامه سمع عن ايراد
 المسئل والمقصود بانها محالان بالنظر لانهما وان حرمها
 من جهة اخرى فوصي بقدره على نفي الحرام والاجابة
 اليه في تعليقه بعد قوله يحرم مع تعليقه الذي هو تعليقه

الله صلى الله عليه وسلم هو الظهور وما وه للخل منسنة والظهور
هنا يعني الطائر اسم لما الذي يتطهر به والظهور يضم الطائر
اسم لفعل التطهر هذا هو الظهور وللخل يعني الخلال كالحرم
للمعنى المحرم والسنة هنا يعني اسم لان المراد الفاعل الميتة
واما الميتة بكسر الميم فهي هبة الموت ولا معنى لها هنا
الانكشاف والسنة بالتشديد والتخفيف يعني واحد في موارد
الاستعمال وقصد بعضهم بينهما وفي آخر الحديث اوجه
الاول ان يكون هو مستدا والظهور مستدا ان حضره ما وه
والجمله من المستد الثاني وحضره في الاول الثاني ان يكون
هو مستدا والظهور جبره وما وه يدل اشتمال وفي هذا الوجه
بحث دقيق الثالث ان يكون هو ظهرا ان والظهور
ما وه مستدا وخبر ولا يقع من هذا تقدم ذكر الجرح في
السؤال لانه اذا فقد الاستيفاء وعدم اعاده الخبر
في قوله هو على الجرح في هذا الوجه وهذا كما قالوا في
هو الله احد انه ظهرا الشان مع ما روي من تقدم ذكر الله
تعالى في سؤال الشركين حيث قالوا السب لنا ربك
الذاب ان يكون هو مستدا والظهور خبره وما وه فاعل
لا انه قد اعتمد عامله ككونه خبرا فانه قلنا اللهم ما اله
خلق لما او كان في اصل خلقته عذابا ثم صار ملحا لاسلا
تفعل قلنا تختار الشقة الثاني والدليل عليه قولهم
ان صبح المياه من السما ليل تعالى الم تر ان الله اتر من
السما والارض فسلكه ينابيع في الارض واما قصدها على
الفتنة على ما شيا هرهاده واما المنزل من السما حذب

ويدر

ويدر عليه ما ذكر في معالم المنزل ان قابيل لما قتل هابله وادم
وبه لعلته ما ذكر حينئذ ملكة اشجار الشجر وتغيرت الطبيعة
القواكه ودمر الماء وغربت الارض وعن علي فغيرت الارض يومئذ
وطعموم الثمار وضوء الشمس ونور القمر وريح الرياحين وغدت
السما ونبت القوس وسيل العلامة النجم الفيطي عن ما الطوفان
هل كان عذابا او ملحا وهو الذي اغرق الله به قوم نوح
وهل ورد في ذكر شي ام لا وما الحكم في ذلك فاجاب
الحمد لله اللهم علمني من لذة علمك ان ما الاغراق عذابا
واما حديثه الملوحة بعد الجار الملح الان من بقايا
ذلك واشتهر باحدث ذلك ثم قال وما قال شيخنا الامام
الا وحدها الحسن الصديقي في تفسيره يستعمل السبل ان ما
الطوفان كان عذابا ورد النص في قوله الاثار وقيل كان
كله من السما واراذا البحر الى محله الذي خبر عنه فقال له
الله تعالى انك رحيم غفور ففاد ملحا وقيل ان الارض بلغت
الخلو وما استقصى عليها صار ملحا وقد تظاهروا على ما قاله كثير
من المفسرين كما في الجوزي وغيره على الشافعي وعنه
بعضهم على المزني واجيب بان يمكن ان الشافعي قال لما الله في
تفسيره وغيره وقال ما المزي بعد ها والمعرضة هو القرا او غرق
وهو اي المرفوض على الشافعي مظهر في اعتراضه وذكر
البت من الشا استشهدا على خطابه وتدرعه اي ونحوه بسلم
فهمة ورد الله قال فلو قلنا ان وقيله واورهه في
العزب يوم الراهه لخلي سبل الشرق والشمع الغربا ولو انما
المشركين تفرقت لا تحذر وهما من بين اصنامهم رب

فلو تفلت في كرم من عايه او بعده ولكن تاخذ الا اذا منه
على قدر القمح والقوم اي القدر بالرفع لفت لها فان
النهر يجري الى كافي القاصي كالنيل والفرات هما مع
سبحان وجهان من انهار الجنة ومن عجائب السموات ان
كانت لا تبتلي في ايام الزيادة حتى تغيث واعجبت شراها راسه
ويرشوها وتلبيسها حلق ويطرحونها في مكان في موضع من
النيل فلما جاء الاسلام اخرج ذلك عمر بن الخطاب فكتب عمر
مخا يا بقول فيه اما بعد فان كنت انهار النيل لا تبتلي الا بقتل
نفس محرمة فلا حاجة لنا فيك وان كنت تبتلي بامرئ فاقطع
وامر بطرح كتابه فلما طرحوه امتد من بعد ذلك ذكره في
عجائب المكنون وقد كانوا اقاموا بونه واسب ومري لا يجري
لا قدره ولا كثر فلما القوا كتاب عمر اصحوا وقد احراه الله
تعالى ستة عشر ذراعاً في ليلة واحدة ففعل الله تلك السنة
التي سميت عن اهل مصر الى اليوم وقد روي عن عبد الله بن عمر
انه خطب في القاصي قاريل ومصر سيد الانهار ومصر الله
عز وجل لكل نهر من الشرق والغرب وذلك فاذا اراد الله
عز وجل ان يحرم نيل مصر امر كل نهر من هذه قبته الانهار
بما بها ويجري الله له الارض عسوا فاذا انتهى حريانه الى ما اراد
الله عز وجل اوحى الى كل ما ان يرجع الى عنقه اي اصله
وتقل ابن زولاق في تاريخ مصر من تقي الحصار اربعة ايام
من الجنة وظهرها الله في الدنيا نهر مصر نهر العسل في الجنة ونهر
الفرات نهر كبر وسبحان نهر الما وجهان نهر النيل وقال
ابو اسان النيل يجري من تحت سدرة المنتهى حال نزول

وقال

وقال صلى الله عليه وسلم ان النيل يخرج من الجنة ولو انكم
التمستم فيه اذا عمدتم ايه يقيم لو حذتم فيه من ورق الجنة
ولذلك تدب اهل البطي من السمك لانه يتبع اوراق الجنة
فيهاها قال ابن الهادي الافقي روى عن روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال عليكم بالخير ومن فانه يرمى من
حشيش الجنة وذكر السيوطي انه كان على نيل مصر لحفر
خلجاً بها واقامة حيوها وتبا قناطرها وقطع حياها
مائة الف وعشرون الف فاعل منهم الاغلاق والماسي
يتهدونه ذلك ولا بد من صيفا ولا شتا واحترق من سيق
الما فارسة قال ابن اياس في كتابه تشف الارهاق ما نصه
قال السدي وحدث رمانه على بعض شطوط الفرات حابها
الما وهي خلقه عظيم وكان في خلافة عمر بن الخطاب فالتوا
بها الية فزر نوحها فوجدوها ثلاثة قناطير عرافته
ففتشها على المسلمين وزعموا انها من رمان الجنة اوراق وقال
الزمخاني في المواعيد البحار سبعة كما اخرج ابن السني عن
ابن عباس روي عنه واخرج ايضا عن حسان ابن عطية قال
يلقي ان مسير الارض حسنة سنة بحورها متباينة
سنة والحراب منها مسيرة مائة سنة والفرات مسيرة مائة
سنة هو ببر من كبر كجفران اريد به السعة فيع من
الصرف للعلمية والثانية المعنوية وان اريد به المكان صري
لانه ذكره وفي في السمك الحرام قريب من القبة وعميقا احد
عشر فاصه وحققت الما تسعة فاحات ودور البئر اربعة
شبرا وارفع سور البئر اربعة اشبار ونصف قال السيوطي

ويحجج بها ارواح المؤمنين اي الصالحين وغير الصالحين
 من المسلمين يحمون في بيتهم وفي بيت القدر وسيت اليهم
 رزقهم لان ايمانهم خرج منها سالسنا وسالافهم بالبيت
 للمجور اي من السالك جميع السالكين حولهم واصحاب
 من ضرب جبريل الارض فخلقها وذكرا في سيدنا ابراهيم
 الخليل وضع امة هاجم وولده فيها اسماعيل وهي ترضع في
 الحجر ووضع عندهما جرابا فيه تمر وقربة صغيرة فيها ماء ثم
 ذهب فنبهته هاجر فقالت اية تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي
 ليس فيه ائمة وكبريت ذكر فلم يلبثت اليها فقالت امر الله
 بهذا قال نعم قالت اذن لا يصعبنا ثم رجع فاستقبل ابراهيم
 اليه ورفعه وادعاه بقوله ربنا اية اسكنت من ذريتي بواد
 غير ذي زرع الى قوله يذكرون ومن اليسير اي يرضع
 فلما فرغ الماعطش فانقطع اليها فقص اسماعيل وكان وصار
 معلوما ربه ونحوه ونحوه بغيره فابطلت كراهة هذا النظر
 اليه وقالت ثوبك وانما غايته عساهون على وعلى الله ان
 يحفل في شئ خير فوجد المفاقر في الارض
 فقامت عليه واستفاشا باسمه ونظرت فلم تزلحدا فسطت من
 المفاقر والوادي يوسد عميقا ورت الوادي الى المرو فقامت
 عليها ونظرت فلم تزلحدا فقلت ذكر سبع مرات فذلك شريع
 التي سعا ولة حرمه تدفع الي اسماعيل ونظرا ما حدث له
 فلما اسرفت في المرو سمعت صوتا فقالت اغثن فاذا هو
 جبريل فقالت من انت قالت هاجر ام ولد ابراهيم قالت
 فالي من وكلما قالت الي الله قال وكلما الي كفاف فخرج يمشي

بين

بين يديها حتى انتهى بها حتى وقف على موضع رزق ففرض بعقبه
 ارجلها الارض ففسدت رزق حتى ظهر لها على وجه الارض
 وساح حتى قرب من اسماعيل فصارت جميع الارض حولها مخافة
 ان يلوذها قبل ان تأتي بقدرتها وحيلة ففرق الماء في سقاها
 وتقول ربي ارحمني اي اجتمعت فزيت وارضفت ولدها فقال لها
 لا تخاف الضعفاء في الملأ فانه ها هنا بيت الله يشبه هذه
 العلامة وابوه فاجتعت فسميت بذلك لرمزتها اي اجتمعت
 او كثر ما بها ولزم رزق جبريل اي تكلم عنه الفجارها وتقال لها
 رزقهم وشرب الاربار قال ابن عباس صلواتي وصلى الاطهار
 تحت الميزاب قبل ما شرب الاربار قال ابراهيم وكرم به من شرب
 واصحابهم فاستشفوا جميع بين تلك الميقات فابعدوا من الثانية
 زاما قال العلامة قال ولا بأس بنقل ما وهب الله من ربه
 لانه المفضل عليه السلام كان ينقله من مكة الى المدينة ويهديه
 للصحابه وكان يستهديه من اهل بيته وما قبله من ربه
 حرافات المديام هو وذكر سعد بن ابراهيم عن جابر بن عبد الله
 قال كان الخليل ابراهيم عليه الصلاة والسلام يروى هاجر في كل يوم
 من الشام على الراف شققاها وقلة صبر عنها وكان السست
 في امها ما ذكره العلامة سارة زوج ابراهيم عليه السلام
 قد سفت الولد وسكت وكانت هاجر جازتها ذات هبة
 وحال فوهبتها لابراهيم عليه السلام فدفع عليها خيلة باسمعيل
 ففست سارة لحفل لها غيره ففعلها من عندها وبعد ذلك حلة
 سارة باسمعيل وسماها ربيعة عشر سنة فبلغ عمر اسمعيل ما به
 ثلاثين سنة وعمر اسمعيل مائة وثلاثين سنة ذكره الشيخ

Copying University

والله لا يفتي الا صادق بالاباحة وهو لا يلزم ما ياتي من
 حكاية الخلاف فالمناسب ان يقول والله يفتي ان لا تزال التجاسه بل هو
 اي فكون الاتفاقيين الوجوب على القول الاول والندب على الاخير
 اي ع ق والمعه الكراهه الاول المعتمد خلاف الاول والظن
 ان مثله الما الثاني من بين اصابعه على الله عليه وسلم لان ابا
 ذر هذا لا يدل على الكراهه وانما يدل على مطلق الجواز اذ قد
 اي اسالته وقوله برحمه وانما صرح الاستدلال به لان مثله لا ينقل
 من قبل الراي قتل اي قبله الحجاج وصلبه مدة طويلة
 او صاله اي اعضاه وقوله بارضرم مطلق بفسلت اوليائه
 اي صورة من الزلال يوزن هناك ما في القاموس على
 صورة الحيوان وليس حيوانا لا تنحاز الى الما عند عرض الحرارة
 له قل قال لا واما هو حاد نقي الية ودو الما وبي بالزال
 ايضا قال حج فان تحقق كونه حيوانا كان ما في باطنه نجسا
 للندى كمالا من بين اصابعه على الله عليه وسلم وهو
 ايجاد مقدم على الراج وقيل نكته موجود يعني انه هو من ذات
 الاصابع الشريفة او من خارج والراج الاول ويمكن الجمع بينهما
 بانه ايجاد مقدم بالنسبة للزيادة في ما في الانا وتكثير موجود
 بالنسبة لما في الانا مطلقا قال بعضهم وافضل المياه قاذرة
 من بين اصابع النبي المتبع يليه ما ضرر فالكون قتل وقيل
 ثم باقي الانهر ثم يفرض لهما الجود فيه نظر لانه يقتضي
 اتحادهما لعل الفرق بينهما على هذه الحكمة هذا كحيات الاول
 وصفر حيات الثاني وفي عايشة اخ ما يفرض كلام ابن ابي الفرج
 هو القول عليه فان الما تيزا فائقا انبذ الكن الشج يفرض له
 الجود

الجود وسنخر والبرد يفرض له الجود وبما ع اي عقب وقوعة على الارض
 وبهذا التقدير يندفع الاعتراض على الشق فلا بد ان على المضي للرد
 عليه ذكرهما مع دخولهما في ما السما واعلم ان مراد المم ما تحلل منهما
 كما انه عليه سم وقال بعضهم قوله فلا بد ان لانه عرض لهما صفته
 غيرته اي الما عن حالته وهي الجود ولما الذرع وهو السدا وما
 قيل انه تفتي دابة فردود لا يدل عليه لانه لا يخرج له حوله في
 ما السما ثم المياه في طاف في من تقسيم المياه بحسب محالها
 المضافه هي المياه شرع في تقسيمها بحسب اوصافها فقال ثم ثم
 للترتيب المذكور لا المنوي واللفظ المذكور كما اشار اليه الشرح
 بقوله المذكور ولوقال ثم الما كان اوله لانه هو الذي يتقسم الى هذه
 الجزيات واما الجمع فلا ينقسم اليها بل الى ما سبق وهو ما السما
 الا ان يقال ان حيلته تنطلي الجمعة والظن ان على المعنى الى لان المعنى
 تنقسم الى اربعة اقسام ولو استقطبها المم لكان اخصر والتقسيم
 باعتبار صفة الطهارة وعدمها والكراهه وبغيرها والاخرى في الحقيقة
 ثلاثة اقسام فقط طهور وطاهر ونجس والتقسيم المذكور من قبل
 الكل الى جزيات تنقسم الكلمة الى اسم وفعل وصرف لوجود شرط
 صحتها وهو صحتها الاخبار بالمقسم الذي هو محل ورود القسم
 عن كل من الاقسام فالمقسم هنا الما مقدر المياه وقسمه احد الاقسام
 الاربعه مثل الطاهر الطهر الغير المكروه هو بالنسبة لمحلها وهو الما
 قسم وبالنسبة لاحد بقية الاقسام فيقسم لان القسم بكسر فكون
 ما كان من زجاجة القسم واخص منه والمقسم محل ورود القسم
 والقسم ما كان مباحا بشرائى مخالفا ومقابل الما ومنه وجبا
 معه تحت اصل كل واختياره فيقسم الى جزيات بمقتضى
 القسم مبتدأ واختياره عنه بالمقسم فان صرح الاخبار بخوال الطاهر

الطهر الخ ما هو من تقسيم الكل الى جزئياته والافرن من تقسيم
 الكل الى اجزائه كتنقسم الكل الى الاسم والعقل والحي اذا لم يكن
 يقال الاسم كلاما وهكذا وسلبت عن الحرام كالسبل لعدم ضرر رفته
 اعتبار ضرر رفته في البدن قال اسم وهذا التقسيم اعتباري فلا
 ينافي تدخل بعض الاقسام في التامس مطلقا كما هو معلوم
 من تعريفه وهو ما يحسن ما يلاقى لاجزائه التمهيدية
 لحدها ما لا يقدرا الم طاهر غير المتبدل ولا يتغير لحواله
 حرة بالبدن من اية وضعية مقدسة وان لم يبقا عنه الرسم
 لحواله جبرية على قولين رسم الضوئية بصورة رسم المرفوع
 في نفسه اي لذاته اية من غير ضم وصف اليه
 كما يقال في الامانة في نفسه كذا اي عند تصور فيها الى وصف
 لا يد كالحل والدين اخرج من مطهر اي مجزى في الطهارة
 الشرعية من رفح حدث وازالت الخس وغيرها كالاغسال
 المندونة استواءه نايب فاعل مكرهه وقدره لا
 ذات المال يصح وصفها بالكرهه ولا غيرها من الاحكام
 كما قاله في اضافة هو وما بعد متعلق بقيد لافادة
 بيان التولية قال وهو يدل من قيد فرادق التعلق من جهة
 المعنى اذا ان اي غلت لان القيد على حذف مضاف
 اي في العقد بدو تد اي القيد القدر اللازم عنه اي عنه
 ووجه بل هو دخل بدو له القيد لما ذكرنا في قوله وهو ما يحسن
 ما يلاقى واورد عليه اي على تعريف المطلق الحاصل له
 اعتراف على التعريف بانته غير جامع ليدم شمول لما المتغير لجان
 المتر وخواه وغيره ان لم يقرر التامس والمال الغير المتغير بخبر
 ايضا اللطافة به ولم يتغير وجهه بان المراد ما يسمى من
 يلاقى عند اهل الشرع واللسان العالمين باحوال الحياة وهم

يدخلون

يدخلون الاول ويخرجون الثاني ويطلب بضم الطامع ضم
 ثالثة او فتحه شيء لغيره فاما من طول التمس ولا فرق بين ان
 يكون بفتح وضمه امر لا تقسم ان اخذ ودق ثم طرح من كونه في الط
 مستثنى عنه ادم وشرع له وقفي في الما في الطاو وباري مصا
 وسكتا اهل التغير من الما في الطاو والمجاور فالصحيح ان لا يسلب
 الطهارة بالشك كما قاله ذي لم يبري بفتح الداء لم يخل
 واما بضمها فممن ينزل قال الامام والي لقرون لذكر هذه
 كما اشبهت البصير بالله الطهر عما ذكرنا في القيد الملام
 وهو التفرقات من راد نقول هذا ما متغير تنبؤا مطلق
 من وقول من غير المطلق اي من عدم جواز التغير بغير المطلق
 وقوله على ان الداعي الى معتمد واهل الانسان اهل اللغة واهل
 العرف جملة الشرع لا يستفون من اقع اسم الما المطلق بل
 هو مطلق عندهم لانه غير مطلق الناس ان نقول لانه
 متبع عند العالم بحاله استماله قدره اشارة الى ان الاحكام
 الما تنطبق بانها المستلكن شرعا اي وطا ومثله الشر
 قايما وسر السراي مظهر في العبادة بكرة طبا لشرعا والنوم
 قبل المشا بكرة شرعا لا طبا وما ين طبا وشرعا الفطر على التمر
 وغيره كذا فاشارة الى بقوله شرعا للدلالة على من قال الاكرام طيبه
 فقط وقاية الخلاق النوا وبعده فانه قلنا شرعه ايت
 تاركه امتثال وان قلنا ارشاد به اي طيبه فقط فلا ولينا
 قال السكي المجتهد ان فاعل الارشاد لمجرد عاخره لاشان
 عليه وللمجرد الامتثال لاشان ولهما ثاب ثوابا انفس من ثواب
 من محض فقه الامتثال لاف وعبارة في لعل الامتثال وكراهية

Copy ng ersity

شرعية وان كان اصلها الطبع فثابت تاركها لغت لا ولذلك
حرم على من ظن فيه الضرر بعد ر ولا شطرب وودنه لوضاق
الوقت بل يجب استعماله ان لم يعلم ضرره والام يحز استعماله
بل يتم ويصلي بخلاف من معه ما يحتاج الى تسخينه وهو
قادر عليه فيجب عليه الصبر وان خرج الوقت اهو والفرق
ان التبريد ليس في قدرته بخلاف التسخين تنزيها
مفتول مطلق على حذف مضاق اي كراهة تنزيه وهو ما له
تركه طلبا عن حارم ودفع ذلك كراهة التحريم نعم ان ظن
فيه الضرر عادة مأكلا شجنا او بقول طبيب عدل حرم
استعماله فان خرج الوقت وبعد ان التخم في لوع زيادة
في الطهارة ليس بقيد كما ياتي له في مسئلة الطعام
واقصر عليها لانها محل النزاع اواج وهذه الطريقة شكل
بحسب الظن وذلك لان الاستعمال مضاه الفحل والطهارة
اما فقل ما يستباح به الصلاة او زوال المنية المرس على ذلك
فلزم على الاول طرفية الشيء في نفسه ولا معنى لقولنا مكره
استعماله في الاستعمال في زوال المنية واجب بانه المطروف هو
النفوي العام فطرف في الخاص وهو الاستعمال المخصوص
وجواب الثاني ان في التسمية اي مكره استعماله لاجل
زوال المنية وهو الماء المشمس ومثل ما غيره من سائر
المايعات وانما ذكر الماء لاجل التقسيم اي تقسيم الماء
اي الشمس فيه اشارة الى ان لا يترك في الكراهة
فقل فاعلم ولا القصد في شمل ما الشمس بنفس سواء دام
على الاستعمال بخلاف خلاف من قيد الكراهة بالمد او مة

ولا

ولا فرق بين القليل والكثير مطلقا او مكشورا لكن المكشوف
اشد كراهة فمن عمل الشا في اطلع على ان عمر رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقله عن اجابا حتى يات
الاستدلال به ولو استدلالا باري عن عائشة انها سئلت
ما في الشمس له صلى الله عليه وسلم فقال لا تغفل يا حمير
فانه لو رث البوم وان كان صغيرا ثم تقويه بخبر عمر كانت
اولى وانصفه لم يقل بالحرم اعم ودقوت يا حمير انصير عدا
لانها كانت صرا حسة ولفل المراد ان ياضا مشوبا بحمرة
وفي الميزان للشمس وقال الاية الثلاثة بعدم الكراهة
استعمال الماء المشمس في الطهارة والاصح من مذهب ان في
كراهة استعماله ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو ان
كان بضرا لعمه لسنه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو في حديث واحد والاثر في ذلك عن عمر بن حرا مقي على
اللباحة ووجه الثاني الاخذ بالاحوط في كحلة اهو واجيب
بان خبر عمر اشهر بين الصحابة فصار اجما سكونا
يكبره الغتار به وفي بالافتتال ياتي انواع الاستعمال
بلا دحارة في اعتبار البلد دون القطر ومجمله في بلد خالف
وضع القطر مثل خدان في الشام والافالمشدر القطر كالحجاز
في لوهذا لا يظهر الا لوقال ببلد حارة لان البلاد قطريهم
تغيره بلاد دون القطر شتفا باعتبار البلد ايم وتقلبه
ان لا يفي مجرد الاستعمال من البرودة الى الحرارة كما يوجد في
ايام الشتاء بل لابد من ظهور الزهومة ولذا قال في لاي
نقلا يوجه فيه ظهور الزهومة لا مجرد السخونة وعبارة

شمس وضابط الشمس ان تؤثر فيه السحابة بحيث تفصل عن
الانوار اسميه تؤثر في البدن لا مجرد اتقائه من حاله لا في
بسرته وان نقل في البحر من الاصحاب الاكتفاء ذلك اه
منظيره اي التي تمتد بالمطارق اي شانه ذلك وان لم تطرق
بالفصل بجبل او بركه من نحو عريه او نحاس احم وراج
وعش غير النفدين والعبه بما يلاقي الماء فلا يكره
في النحاس الموه بهما حيث منق من انفصال الزهوه وحته
وتكره عكسه والصد اكما لنفد ان منع ما ذكر قال ج
فلو كان الانام من ذهب او فضة وطلت بنحاس وشمس
فيه الماكه مطلقا سول يحصل من النحاس شي يعرضه على
النار لا على ما اعتمدت بخاري واما لو كان الانام من نحاس
وطلت بذهب او فضة فان حصل منه شي يعرضه على النار
لم يكره والاكره هو عبارة شمس والاث تكون المستطوع
من ذهب او فضة لصفاء جوهرها فلا انفصال بينهما شي
ولا فرق فيما وفي المنطق من غيرهما ان تصدا او لا
واما الموه باحد هما فالوجه فيه ان يقال ان كثر
التمويه بحيث يقع انفصال شي من الانام يكره والاكره
حيث انفصل منه شي يؤثر ويجري ذلك في الانا المنفوس
اه في البدن ولو بدن ابيض وان عمده وميت
لانه محترم كحالة الحياة ربي قاله لاي ولو استعمله شربا
ومثل ذلك سائر المايعات وان لم يكن فيه دهشه بخلاف
الحامه كونه ليه هذا الماء استعمل حال السحابة ونفسه
الاستعمال في البدن بفصل الثوب وليس بحال رطوبته ومخونه

اه

اه وقوله في البدن علم منه شرط راي وهو استواله في البدن
ظاهرا او باطنا ان شربه لاي غيره كيثوب اذا لم يستعمله حال
حرارته ويزاد خامس وهو ان يكون نشطه وقت الحر من النهار
وسادس وهو ان يحرقه وسابع وهو ان يكون الوقت
متسعا وثامس وهو ان لا يخاف منه ضررا ويحاصل ما يؤخذ
عن كلام سمن ان الشمس وصفه الكراهه وتترفع اذا فقه
غيره واتبع الوقت فيكون مباحا ويحرم ان اخبره عن بصره
ويجب ان صناع الوقت ولم يجد غيره ولم يخبره عن بصره
واما البدن فلا يتصور فيه اهرم د نقلوا الما قضاة ذلك
انه لو حرق الانام من اسفله واستعمل النازل وتركه الاعلى
انه لا يكره والا وجه خلافه لان الزهوه يخرج من تحت
اجزا الماء فلو انقول نقلوا الماء يظهر بعلوه فلا يثاني منها
منشئه في جميع اجزائه فيحصل البرص اي اما حذونه
او زيادته او استقامه شوبه على المنج فيكره للابصر
افضا لانه يزيد فيه كمنسل ثوب اي لم يلبس حال حرارته
رطبا فله لنفد الفلن المذكوره وفي حرق الرص
وان سخن بنحاس غايه للسرد على قول الامام احمد
فلا يكره اي اذا سخن بالنار لانه بخلاف الشمس اذا سخن
بالنار قبل شربه فان الكراهه باقية اخذ من مسلة
الطعام وهي ما لو طبخ به طعام مانع فانه يكره تناوله
فانما تزل على عدم زوال الكراهه بالشحن بالنار فيه
نفسه وقيل يبرده اما اذا برد ثم سخن بالنار فانه
اي الكراهه تزول ولا يعود لغير ذلك اه ربي واذا بر

الشمس في الانا المذكور ثم شمس ثانيا في انا من خرف
 ملاءمة الكراهة على المعنى لان الزهومة لم تزل بالبريد بل
 زالتا اثرها المشروط بالسجونة وقد وجدت لان غاية الامر
 ان الزهومة كامنه فيمضاد الشمس ثانيا ظهرت منه كما
 افادة الخفاف ولزهاب الزهر منظم انها وجدت في اول
 الحرارة ثم ذهبت لظهورها تاترها اي النار بارتدة
 كالشام او معتدلة كصبر واما الطنوخ به مقابل لمخروف
 اي ما تقدم في غير الطنوخ به واما الذي وقول كره اي اذا استعمل
 حال عذارة وقول وكذا في الميت معتمد كالحمل اي السلق
 وغيرها والتسقة بالسلق ليس بشرط عند المحققين فالرض يوجب
 في الخيل مطلقا وانما فيه بعضهم بالسلق لانه يظهر في السلق اكثر
 اذ هو في لان ضرره مظهره فضيسته جواز الاستعمال مع
 الكراهة اذا ظن الضرر وليس كذلك بل يحرم استعماله حينئذ
 فكانه ينفي القبح بالتوهم اذا كراهته في التوهم فقط اما اذا
 تحقق الضرر بعد قضاؤه او عدل راحة فانه يحرم من وقول المحقق
 اي طبيا لا تجربيا رتدي وهو شاعلا فالج القايل بانه يعلل بحجبه
 نفسه انما عند صنف الوقت اي حيث لا ضرر ولا فحرم
 وينقل للشمع واذا قلنا بالوجوب هل تقتصر على غسله
 فلهذه فذكره ما زاد عليها والفصل المسنون والوصف المحدد
 لعدم وجوب ذلك فيه نظروا وجه المنع اهو سم وقول ونحوه
 المنع اي فيه ما زاد على الواجب وما فيه اية فكره ذلك قال سم
 وتوهم الكراهة بالوجوب وكان مذكرا ان الكراهة والوجوب
 للبعثان لجهة واحدة وهي الاستعمال والشئ اذا كان له وجه واحد

لا يجمع

لا يجمع فيه حكمان واما الصلاة في ارض مقصورة عليها من ثبات
 ولذا كان لها حكمان اي الوجوب والحرم وتكره ايضا اخا
 في ضراحم الكراهة في الشمس غير مراد لتحقها في غيره
 لمنعه الاسباع اي لا تمام اي كمال الاتمام والافلون من المشام
 الرضوسن اصله فلا يصح الوجوب ويحرم سم وفي التسطلاف
 على البخاري قال في الصباح والمروق في اللغة ان اسباع الوضوء
 كمال وانما هو والمبالغة فيه وفي المختار واسباع الوضوء كما
 فعل في هذه الاعلحة لتتبعه يرمضان اي في كلام الله ويحتاج اليه
 على كلام المختار فيكون كلام سم جاريا عليه قال لا ج وظاهر هذه
 العللة اخرضا ص الكراهة بالطهارة وليس مراد ان فقد عللها
 في شئ للهدب لمخوف الضرر وقضية الكراهة مطلقا وهو كذلك
 وكذا مياه لثود الايسر الناقه فلا كراهة لاستعمالها كما
 ماها والمياه ليست بقدر بل الزان والاحجار كذلك محم قال في
 في العيان وتتردد الطرقي شجرها والاولي فيكره اكل شجره
 واستعمال السواكر منه التي وضع فيها السم وهو ليس بضرر وان
 يفتح الراد اسكانها والواضع ليس وهو ليس بن الاقلم لم يرد
 وكان السحر في سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه
 احدي عشرة عقده فامر من بل النبي صلى الله عليه وسلم بان يقرأ
 المودقن لا يطال السحر وكذا يكره ما يسه به هون فالجمله ثمانية
 كما في ثم من وهي الشمس وشدة به كراهه وشدة به الورد
 وما يارب لثود الاسر الناقه وما يارب قوم لوط وما يارب برهون
 وما يارب بابل وما يارب روان اهو د فان اسد في شئ
 ماها اي ومنع طلع النخل الذي حولها حتى صار كروسان

Copying University

الشاهين ذكره الشافعي في المباح بابل هي مدينة السحر بالعراق
 كما في التفسير وهو الماء القليل بان لم يبلغ قلتين فان
 يلها بما صرف ولو مستعمل او مستحسبا ولا تغير عاد طهورا في
 المستعمل في فرض لا يعني ان الطهر صلة المستعمل فهو طهر
 فهو مستعمل به اي ما حصل استعماله في فرض والاستعمال مذكور
 والفرض طهر لكن يرد عليه ان الفرض هو استعمال الماء الصالح فيه
 مخصوص فليزم عليه طهرية الشيء في نفسه واجب بان استعمال
 الطهر هو الفرض العام والطهر هو الماء والشرع الخاص وهو
 من طهرية العام في الخاص عن حدث او الاتي بحسن المستعمل
 في غسل ما يحس بجوكل وج فلا يستعمل التراب المستعمل في
 غسل نجاسته بجوكل مرة ثانية على المرح عند شحام روان
 في المباح في الاسلام في شرعي الروض والنجاسة على حواز
 استعماله مرة ثانية كجدر النجاسة غسله وجفافه وكذا وان
 به لظهور الفرق وهو انه الذي من باب الاحمال والحجر ليس
 رافعا فالسائل في روافع وذكر حكم التراب هنا استطراد
 كالمسئلة الاولى العائف استعصا به اذ لا يستعمل في الاولى
 واما التسليم لندخل المسئلة الاولى كما قال الثوري على المباح
 وقال في الكافي استعصا به او تسليم لا روافع المسئلة او ما
 غسل الجبيرة والخف به مسحهما او تسعة السبع في نحو غسلات
 الكلب اه في مرض في مرض السبع في مرض موته وفيها
 نظر لان جابر بن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم من وضوءه
 بقية الواد الذي توضع به بالفضل لان الكلام في المستعمل
 لم يجمعوا المستعمل قال رحمه وقد ينظر فيه بان غسل الما قبل

الوقت

الوقت لا يجب فعدم المبحر محتمل ان يكون ذلك في واقعة حال
 فعليه احتملت اه اي ووقايح الاحوال اذا طرق اليها الاحمال
 كسأها ثوب الاحمال وسقط بها الاستدلال واجب
 بان الاحمال السبعة لا يوثق في وقايح الاحوال وقال شيخنا
 في فيه انه محتمل انهم لم يجمعوه لكونه قليلا بعد جمعه ويحتمل
 بانهم كانوا يثابرون مع كثرة ومع كونهم كانوا يثابرون في
 الجنازة ومنهم من ثبته لم يجمعوه فان قيل لم يجمعوا ما المرح
 الثانية والثالثة ايضا بان ما هما بخلافها ما المرح
 الاولى فيصير الجمع مستملا لذلك وبانه محتمل انهم كانوا
 يثابرون في استغفارهم القليل الما على مرة واحدة
 لانه مستغفر في كل مرة شربه خذوا من قال رحمه والاب
 منه وهو الاصح العبادة الابية كقضي ترضا الى ما مشله
 بالحنفي لان وضوءه حال عن الشبه فالصحيح قوله انهم يثابرون
 لم يرفع حديثا يفيضي اعتقاده اي الشافعي ان وضوءه لم
 يرفع حديثا ان يكون غير مستعمل لخلوة عن الشبه كصبي
 صغير نوضا ونوتي او غيرهم من وجوب ذلك كان وضوءه والله
 لطوان حين احرم عنه فينوي عنه اه قال في اهل الحلال
 قال شيخنا ثم وله اذا امتلأ يرضى به وفيه شق قلبي مر
 خلاف ذلك وضوءه وهل بان يرضى بهذا الوضوء لا فيه نظم
 والا قرب الثاني لانه الما عند وضوءه لله للصورة وقد
 زالت ونظم ذلك فاقول في روض المأثولة اذا غسلها بعد انقطاع
 دم الحوض من الما اذا افاقته ليس لها ان يرضى بذلك الظاهر
 بخلاف اعتقاده انه لا يفيضي انه لا اشكال في ذلك ولا

حوالا لانه المتوضا الخفي قولنا لما لا بد منه في اعتقاد
 الشافعي وهو الوضوء بالرفعة ثم كما في الآية الخامسة وليس
 كذلك في الصلاة ولذلك في اقننه اوده به اذا الى بالسجدة في
 الفاتحة لانه اذا الى بالابد منه عند الشافعي ولا يفتقر اعتقاد
 عدم الفريضة اه في كل ورد ان من اعتقد بالفرض فلا
 بطلان صلاة فكيف يصح اقننه الشافعي به واحسان بان يحمل
 صراعتا اعتقاد النقل بالفرض اذا لم يكن معتقدا للتفاهل على ش
 من فترجه او الى المخالف ومنه ان يعلم ان لم يتو
 الوضوء معتبره في الاقننه اذ لا بد من ربطا بحدوث
 الصلاة بالاضحية بالشدة دون الطهارة اذ لا رابط
 بين طهارة وطهارة واحسانا في الباس ولا في الحكم
 بالاعتقاد يوجد من غير شدة معتبرة وشدة الامام المذكور اي
 الذي من فترجه فيما ذكر غير معتبرة في طن المأموم هو
 من الروض منع استعمالها الاولى منه الظاهر لانه
 الممنوع لا مطلق استعماله كما لا يخفى وهو الاصح معتبر
 وقيل مطلق من كالمفضل المستنون في اي وان تدر
 على القدر ويلقز وتقال لنا غسل الجمعة مثلا المنذور
 فله ان يتوضا بالما الذي اغتسل به ويصلى الجمعة وعجابه
 قل كالمفضل المستنون وان تدره او كان الخرم منون
 بعد افاقته وان لزمه منه رفع الحد الاكر عند تحمله
 في الخون لا يحال الا بالركن وكذا وضو من شك في قدرته
 لعدم رفع الطهارة بانكاره به اي شيء من راي
 او خف غسل كافرة اي كتابية اي بنفسي او غيرها

عنه

عند انشاءها لان غسلها ليس عبادة وتبينها للتمييز قلوبا سلمت
 او احد اصولها وهي محنونة بطاعتها ورج يلقيون بها الساعين
 فيمحي بطر كلام المفضل او كلام غيره اه في من الروض
 وكما قدره لغيره عليها لم يرد او من لانها يلزمها تكسدهم ولا
 يتم الا بغيرها فيجب ولو غير ما لروضة بالكتاب لكان اوف
 لها سبالة ان ما سواها من الكافرات حرام وكالمسلم الكافر
 فيما يظهر تباعا على انه مكلف بالفروع وهي مكلفة بالفضل والمصلحة
 اه ثم قاربه ما ذكره ثم يترجم عندي بخلاف ذلك مما لا يقيدهم
 الحكم بالمسلم لان الاكثاف بهذه الشية المناهضة للتخفيف عليه
 والكافرا لا استحقاقه لقدرة على الاكثاف ما بان يستلزم
 التحمل لجليلا المسلم هذا ما اعتمدنا واعتمد من ان قصه
 الحل كاف وان كان حلها صغيرا او كافرا او لم يرتوقف الحل
 على الحل او لم يكن له حل لاصل او قصه الحل للزنا وكل
 من حلها والمسلم ليس بقصد نفسه لو قصه حل حنفية
 حل وقلي حنفية يرى حلها من غير غسل لم يكن ما وهما
 مستوعلا ولا يقع عليها لانه ليس منه رفع مانع شرعا
 ولذلك فارق الكافرة للمكافرة في الحل والحلال ولو كان
 زوجها شافيا واغتسلت لتحل له يبقى ان يكون ما وها
 مستوعلا لانه ما لا بد منه بالنسبة اليه وان كان بالنسبة
 اليها ليس مما لا بد منه او كانت شافية وزوجها حنفية
 واغتسلت لتحل لها التمكن كانه ما وها مستوعلا او لتحل له
 كان غير مستعمل حرمة روس له لجليلا المبرقة في
 منيعه انه لا فرق بين ان يكون مكلفا او غيره وهو

كذلك لان وحي الصبي قبل الفسل محتج شرعا ووليه مخاطب
 لمنعه منه وبالفعل يزول هذا المنع فترو شيئا في
 وانورد على ضابط المستعمل حاصل الايراد ان هذه المساه
 لا ترفع حدثا ولا خشاع ان تعريف المستعمل لا يشمل ما يكون
 غير جامع وحاصل الحوان عدم تسليم كونه الاول مستعملا
 غير مستعمل واما الثاني والثالث فهما راجلان في المستعمل
 فقول لم يرفع رفق أي ما غسل الرجلين في الخف
 الحدث الغرض برفع الحدث الاخر اذا استعمل وقوله لم يورث
 شيئا لان معنى الخف رفع الحدث ولا يورث ما يورث بهذا
 الفعل بعد انقضاء المدة للمصمم او المسافر لانه في حال
 الفسل كان الحدث مرفوعا ولا يطبق لها بعد اهـ ما
 غسل به الرجلان اي دخل الخف وما غسل به الوجه
 اي وبأقاي الأعضا وصورتها كانت تتيم لصورة ثم لو صفا
 فقام من ذلك ان الوجه ليس بقيد قبل بطلان التيمم
 قيد بذلك ليصح تصوير كونه الماستعملا في امر متغير عنه
 فانها اي الماهات الثلاث لا ترفع حدثا اخر
 يمنع عدم رفعه اي بل برفع الحدث اي حدثا اخر لانه لم
 تستعمل في فرض ولا شكل بنا شرع غسل الوجه قبل بطلان
 التيمم حيث رفع الحدث المستفاد به أكثر منه فريضه ولم
 يرفع هنا لان مسكه الوجه في التيمم صحيح لا رافع فاش
 بعد الفسل ومع الخفين رافع للحدث فتم بوتر الفسل بعده
 شيئا هو قال وحي سمى انه مستعمل ايضا لانه يستفاد
 به زيادته على مدة الخف وهذا البحث مردود شيئا

لم

لم يورث فلا يكون الماستعملا اج بانه استعمل في فرض فقول
 المقترع من مع انها لم تستعمل في فرض غير مسلم وعن الثالث
 وهو غسل الخيش المرفوعة بحكم استعمال ما به نظر الجسم
 لان الاصل في الخيش وجوب غسله ولا يظن اخر والعفو عنه
 ولا يخفى ان التيمم لم يترك المستعمل في الخيش فيما يراى هذه
 في غير موضعها قال علي الرضا والمراد بالوضوء ما يخل
 بدن الخيش لا خصوص من عضو الموضي كما يتوهم مما ياتي
 وحي ترفع قول فلونوي حجة في وعليه في ترفع ما في
 الحوان لا شبهة في لا يخفى ان محله في الوضوء المرفوع في
 الحدث الأصغر فلو عرفت بكيفية من ما كثر وقصده ما عند
 كان حشا مثلا ونوي رفع الخباية ارفع حدث كغيره مما
 ان لم يقصد واحد منهما ولذا ان يغسل باضهما ما شام من
 بغية يديه او احدهما وبغية يده من غير ان يغسل به
 وان كان محدثا حدثا أصغر وكان بعد غسل وجهه ولم يقصد
 رفع الحدث عنهما معا ارفع حدث كغير اليمينين سوا قصدها
 او اطلق نظر الطلب فعد لها ولذا تمام عليها باق كغيره
 بلا انفصال وان قصد اليسرى وحدها ارفع حدث مالا في
 المامنها ولذا تمام عليها به وان قصدتها معا ارفع الحدث
 عمالات المامنها ولا يصح ان يرفع به يديه واحده منهما لان
 كل منهما مستعمل بالنسبة الى الاخرى قال ما بينت الحاجة
 الى الاستئصال ان اريدنا الحاجة لعدم استيعان الوضوء
 فالتمس به وضوءا فتمناه انه اذا استوعب الوضوء
 صار مستعملا واشتم بنفسه وليس كذلك كما يروى من

قوله فلو نوي ان كان اريد به بقاؤها بعد انقضاء الطمان شي
منه الى ما لا يلب فيه التقادف لا مجرد ارتفاع حده كما قاله
عش فالنفسه ضحية لكن لا يحتاج اليه لان قولك ما دام
منزله على التوضو في غير تامل وقوله ما بقيت الحاجة
اليه بان لم تستوعب القصور كذا قيل فلو نوي جنب كذا
نفسه بالانفاس ولو مره غير حشم للرد على الخلاف
كان كانه لا يوجد في الشايف حيايه نزول المني اي ان
حصل له ذكر حال انقاسه في روم وخالف
ولو نوي حيايه في اي نفس او افعالها سيكره ومحلله
ان الصور يستلزمها ان يكونا معا او مرتبا او شكافي
الحقه والحق وقيل من هذه الثلاثة اما بعد تمام الانفاس
او شكافي الحقه كذلك ارتفاع الحدث عن جميع بينهما او نوي
معاني الحقه قبل تمام الانفاس او قبله في نوي معا بعد
تمام الانفاس او شكافي الحقه ارتفاع الحدث عن جميع بينهما
او نوي معاني الحقه قبل تمام الانفاس ارتفاع الحدث عن
الحق الملاقى لثبوت لما من قبله من نوي ما يرتب اليه
تمام الانفاس او قبله ارتفاع حدث السابق وقيل دفع
حدث بطرا على قلبه رفع راسه في الاولى اي بعد تمام
الانفاس وتمام غسله بالانفاس دون الاعتراف
في الثانية اي قبل تمام الانفاس هو بعد تمام الانفاس
اي انفاسها والا ارتفاع عن الملاقي لما فقط كما سيذكره
وقياس انه لو كان قبل انفاس لم يدرى ما يرتفع عن
بافيه وحده فلا يبعد في الثانيه اي الانفاس

قوله

قوله

ولو شكافي الحقه اي بعد تمام الانفاس بطمان الحاقا
بالحقه المحققة والمالمتردد واليه تقدم بعضه في قوله
المما دام متردد الخ واعاده نقطية طائفة ان لم تغير
راجع للاختلاف طمورا في مظهر ولو من عضو
بدن الحقه اخذه غايه لئلا يتوهم ان بدن الحقه كالعضو
الواحد فلا يشتر الاستمرار بالتقاطر صار مستقلا بوجه
منه ان الحقه لو نزل في الماء القليل ونوي رفع الحيايه قبل
تمام الانفاس ثم اغترق الما بايا او نحوه وصبر على راسه
او غيره لا يرتفع حيايته ذلك الما الذي اغترق له بلا
خلاف كما صرح به المتولي والرواي وغيرهما لانه الفصل
هو خط الميدي للتقادف وهو حريان الماء على
الاتصال وفي التقييد بقوله على الاتصال نظر فانه
مناف لقوله خرقه الما وكذا الميدي على التقادف اي
المدافع كمن امكن الى السلق اي بالنسبة للموصي
ومن الصدر الى الما الى الصدر بالشملة للحق وانه
خرقه ثبوت الما اي مكره وقطعه ولو من غرق الخليس
بقية بل مثله ادخال الميدي في الما من غير غرق وعبارة
م ر وجم ولو ادخل كف حقه الخ لكن عبرة لك لاجل قوله
بعد فلو غسل بيا في كف الخ ان لم يرد بان اراد السلات
او اطلق فالمستمر اراد ان وحده والافلل لانه قال
من ما قليل مشقة يعرف ضاراي الما الباقي من القليل
يستولا باقية يده اي في الحدث او باقي ندر في الحقه
قال اخذاه اي وصورة المسيلة انه ادخل لده يدي

كما هو الفرض اما لو ادخل ما فيها فلس لان يفسل ما فيها باخاها
ولا باقها وذلك لرفع الماحضة الكفني في مثل باقي احدهما فبقه
انفصل ما غسل به عن الاضحية وذلك بغيره مستملا ومنه يعلم خروج
ما ذكره سم في شغل في شغل من انه لا يطرط الصفة الوضوء من الخففة
المروضة نسبة الاعتراف بقدر غسل الوجه بان يصدق ان اليد اليسرى
معدية للعلم في اخذ الما فان لم يفر ذلك ارفع حرك الكفني بقا
فليس له ان يفسل به ساعد احدهما بل يصير ثم يفسل غيره لفسل
الساعد كان يقل عنه اتمام مرما في القدم وان اليد من كالمصو
الواحد كما في الكفني اذا غسل به الساعد لا بعد مفصله عن اليد
اه وفيه نظر لا تخفى ومثل الخففة الوضوء باليد من ابريق
او نحو في ثوبه والمفرد كلامه راما اذا نوى الاعتراف وغسل يمينه
الاعتراف بقدر نسبة الفسل في الفسل وقيل من الما وخرج فشكل
توهم ما بعد نسبة الفسل اذ لا يقتضي نسبة الفسل الابع من الما اللهم
الا ان يقال نوى الفسل قبل المس ولكن استعملها عند المس
بان قصه يقل ان اي قبل من الما في الجرد خلاف ذلك
فانه غلط سم ومرحوم وفيه شغل علمه رواه الله لا بد ان يكون
نية الاعتراف عند اول حماسه الما فان تاهرت فلا اش لها كما هو
ولا يقتضي ذكره خلاف ذلك اه سم على الوجه والمفرد الاول
وكذا الوقت من ولم يستحضرها عند الاعتراف اه بالحرف قال سم
وفي الما الحنب بعد نية لان يده كوضوء واحد فاذا نوى
غسل الحنابة وجب عليه نية الاعتراف قبل ان تقع يده في
الما ولو اعترف لغوا الموضوء وغسل يده خارج الانا بالما الذي
اعترفه بنية غسل الحنابة لم يق عليه نية الاعتراف قبل ان

تقع

تقع يده في الما ولو اعترف لغوا الموضوء وغسل يده خارج الانا
بالما الذي اعترفه بنية غسل الحنابة لم يق عليه نية الاعتراف
ولو اعترفه الما والاشم نوي في الحنابة ارتفعت من كفيه ولم
يضراد خالهما بعد ذلك في الما اه ومثل الما المستعمل الما
المتغير اي مثله في الحكم عليه بانه غير طهور اذ قوله الما المتغير
عطف على المستعمل والاشم غير اعراب المتن بقوله ومثل الما
المستعمل ولا حاجة له وجازة ذلك لانه لم يضر المتن لبقائه على
رفعه طهر ثم خرج التغير بالحرارة والبرودة فلا يضر
ثم ان قوله خالطه فيه اول والظاهر ان قسما والمستغني عما
ثالث ويبلغ اطلاقه في رابع ويصح زيادة ان يكون التغير بقسا
اي بشي خرج المتغير بطول الما وشارية الى ان ما ذكره
موصوفه وتصح ان تكون موصولة او مصدرية اي بالذي خالطه
او ادخلها طم الطاهر من الاعيان خرج الدواع كالجور
ق ل وقضية ان الروايج من الما الطاهات وفي حرمها من الجاوس
اه التي لا يمكن فصلها بقسمة كذا في الما طم المستغني عنها
لشغل كلامه بالوطر ما استغني بها في مقده ومعه على ما استغني بغيره
فيغيره فبسلية الطهورة لا تستغنا عنه كل منها عن حلقه
بالاخر ويلغيه فيقال لتمامان يعجز التغير بهما افراد الاحتمال
م روقار هم بعدم سلب الطهورة وعمله بانه طهور فهو كالمقنن
بالملح الما وعلج جلي اي ان لم يكن بقدر الما ومعه كما هو
معلوم يمنع اطلاق اسم الما ان كان محدث لم سلب ذلك اسم
جنس وولي به وصف الاطلاق م ولما الوطاف الحظ انه
لا فرق بين الحلف بالله او بالطلاق وهو طم وخرج بقوله مالمو

قال هذا فانه بحيث به اذا شربه على حالته بخلاف ما المزمع بسكر
او غيره بحيث تغير كثر او هذا الفصل يوضح ما لو حلف مشرا الى
عظمه حيث قد قواضيه ما لو قال لا اكل من هذه فحلفت بالاكل منها
وان حلفت عن صورته فصارته دقيقا او غيرا او قال لا اكل
من هذه فانه لا يحلف باكله من اذ امارت دقيقا او غيرا او قال
الاسم على م من فشرى ذلك اي المتغير المذكور ولو تغير
ومن المزمع بالسكراه على م لم يحلف لعدم وجود المحلوف عليه
في الواقع وعلى عدم الحلف ان علم انه سكران هو في الواقع
له اي لو كان على اي سوا كان اشتراؤه يعني ما دفعه له اولا
وسوا الفدية في الثمن اولا ولا يقع الشراء انما لو كان ان اشترى
يعني الثمن فان اشترى في الذمة وقع للوكيل وان نقد الثمن
او سمي الوكيل اسم حيا اي مدركا باحدى الحواس والمراد بها
هنا الشم والذوق والبصر على م يكون المصيراي عصير
الغيب ابيض او اسود اللاذق يقع الذال المعجز وهو المحمي
بالبيان المذكور وقيل غيره ذلك م د بان تفرض عليه اي جوارا
فلو لم شخص وتوضا به كان وصفا صحيحا اسم اذا الاصل
عدم التصرف في ذلك فيما اذا كان الواقع محسنا في ما كثر
اهراج وقول اسم كان وضو صحيحا لان غايته انه سكران وانكر
لا يوجب استصحاب الاصل المتقين كما لو شك في مفره هل هو
مخالط او مجاور وفي كثرته وقلة شوري جميع هذه
الصفات يعني انه يعرف واحده فانه تغير بها وضو الافتراض
اخرى بينها وهكذا وليس الدلالة لا يصح الا اذا تضمنها
القرب بغير تبطيرها لانه مجاور ومخالط في مقدار ما حرك

قوله

لا المناسب للواقع فقط كان تغيره في حيلة احتملا ط
ما الورد المنقطع الراحيه على عرض مفر النسخ كما ورد له ريح فشرط
عرضه الاوصاف الثلاث وان كان الواقع له وصف فقط بخلاف
ما ياله في الجنس لا يعرف الا ما يوافق وصف الواقع اهو في ل
وعش وعرض مفر الطور واللون كطير الحمام ولون العنبر
مع انهما موجودان في ما الورد المطروح في المسائل بغير اشكال
لانها اذا لم يغير فليق يعرف غيرها لكن كلام الله هنا المناسب
لفرسم تصوره المغير بغير العنبر تدبر والحاصل ان الواقع ان
كان مفعولا للصفات مجازا كما يستعمل لانه من عرض الصفات
على الماء وان كان مفعولا للعرض كما ورد له ريح فقدر منه
الطعم واللون ولا يقدر ريح لانه اذا لم يتغير ريحه فلا معنى له
لنقد ريحه غيره وهذا كله اذا لم يكن الواقع له صفة في الأصل
بان فقدت فان كان كما ورد منقطع الراحيه ففيه خلاف
بين الى عصرون والرواية فالرواية يقولون ريح منه طعم
الروان ولون العنبر وريح اللاذق ولا يقدر ريح ما الورد لنقده
بالفعل فيكون ما الورد في كمال الاستعمال والمتمم كلام ابن الب
عصرون ولا فرق في هذا الفصل كله بين الطاهر
والنجس لفظه فبقية بالاشبه كما ذكرنا في آخره ثم انه وافقه
في الصفات قد رناه مما اظا اشبه بها يكون العنبر وريح المسك
وطعم الخل آخر في صفة قلة رناه قد رناه مما اظا في فقط
لان الموجود اذا لم يغير فلا فرق فانه في وضو اما الماي
فلا يغير بقدره لانه الماي متغير من الماي كما ذكره الشرع
فهو كالجامة اي الماي بخلاف الجلي فانه خليط مستفي عنه

او

Copyrighted material

عن مقتضى من الماء والمراد بقوله اما الساج الماي الى ان لم
ينفذ من ما يستعمل والا كان كاصل فيقدر مع كمالا المستعمل
هكذا ظهر وهو الوجه وعبارة ش على م ر ويؤخذ منه انه
لو انفذ الساج من المستعمل وغيره تغير كغيره وعليه فمسل
الغيره بالتغير بصفة كونه متجانزا نظرا لصورتها الان حتى لو غير
بها ولم تغير لوقوعه في عصر امثالا لسلب الطهور به او بغيره
مخالفا وسطا نظرا لاصوله فلا يسلب فيه نظرا لاقربه الاول
فما لم يأنه رقيق جدا هو قوله نظرا لاصوله وهو الماء
المستعمل اي فيقدر مخالفا وسطا لان الماء المستعمل اذا وقع
في ما قلل بقدر كذا وكذا وقوله والا قربه الاول وهو التغير بصفة
كونه متجانزا غير بالفعل عند الاول ولا بقدر مخالفا
اشد وسطا نظرا لاصوله وهو المستعمل لانه تكثر الماء الى
لا في حاله تكثر الماء بالماء المستعمل بان يلغى به قوتين فلا يضر
مخالفا لان الماء الكثير لا يثاثر بالاستعمال فلو ضم الى ما
قليل او يوجه منه ان ما المتناهي البيرة الان للوضوح
المساحه والحد الذي يتلاطم ويرجع كثر الماء المستعمل الواقع فيها
بكثرة التوضيح ولا بقدر مخالفا وما وقع في الوضوح فهو م
لم يطر به قيم المياه وفي الطاوتد به الماء اي لم يطر به شيئا
وهو من عملا بالاصل اي في الحالين هما الشك في كثرة
التغير فهو حور والشك في ثبات التغير كغيره زوال بعضه
والاصول في الاول عدم كثرة وفي الثاني ثبات التغير في الاول
وخالفهم من وقالوا بطهارة في حالة الثباتية ايضا وهو العقد
الحاقا للشك في الدوام بالشك في الثباتية ولا يضر بغير

ملك

ملك اي ليس به وهو ثبوت الميم مصر ملك بضم الكاف وفتحها اقام
وفي المصدر لغة رابعة وهي فتح الكاف والميم قبل وقد هي هات
قوله تعالى لتتراجعا الناس على ملكك وهذا اي قوله ولا يضر ولا يضر
قوله السابق يستغني الماعنه وان تحسن التبدل الفاتية للرد
وما في متده ومعه اي وان كثر ولور صوغا ومنه التكرار
الذي لا دهسة فيه اذا دبع به القرب ومنه ما يصنع به السابق
والهيارج من الجرح ومنه ما يقع كثيرا من وضع الماء في حرم وضع
في اول الخولين او على اوزيت ثم استعملت في الماء فتغير طعمه اولونه
او يجمع شي وسبق ان يكون منه التغير بطور شي السابق له لجه
في معنى ما في المتراجعه فانه نفس وعبارة ش م ر ويؤخذ من
كلامهم انه المراد بما في المتراجعه كانه حلقا في الارض او مضموعا
فيها بحيث صار يشبه الحلق بخلاف الموضوع فيها لا تلك الحية فان
الماء يستغني عنه وليس من هذه الباب ما يقع من الاوضاع الضالة
من ارجل الناس من عملها في السابق خلافا لما وقع في حاشية
شخصا وانما ذلك من باب ما لا يستغني الماعنه غير المبرية والمقربة
كما اتى به والرد الشك في نظيره من الاوضاع التي تفصل بين
انك المفسرين في الفاطمي هو رشيد فله ان الموضوع به تغير كذا في
المقرب والمكر في الاولين التي كان فيها الزيت لا يضر وبما الخلاف في
التغير بغيره بقاء المقرب وما لا يستغني الماعنه كالمطران الذي
في القرب لتقدمون الماعنه اشارة الى ان المراد بالمستغني
عنه ما لا يشيخون الماعنه اراج وان كانت رابعة انها
كانت عاين لا انها شتملة على رطوبة تحلل في الماء خلافا لغيرها
فانها شديدة اليوس فلا تتأثر في الماء اهرم في وقاله

بخذ البسمة والبسمة غاية الشارة للخراف في ما حيث قال قبل
 فيما بالضرر لأن طريقتي مقابل قوله تناقض وتفتية
 أي قبل الطرح أو بعده وبعبارة من ويخلاف طرح الورق المتفت
 فانه يضاهي وتفتيته ان غير المتفتية اذا طرح ثم تفتت لا يضرب
 وبعبارة اخرى فيما يضرب ورق طرح ثم تفتت اذ عشي ودق
 ناعما ولو اني بلا دق وغيره ولم تفتت فلا يضرب لانه في مجاور وان
 تفتت من غير دق قول ردق تفصيل هذا على ما في شمس
 على الكتاب لكن عبارة شمس من دمج كالم وهو موهما انه اذا طرح
 في محاسن غير دق ولا تفتت وغير لا يضرب وقاس ما تقدم
 في الاول في المطر وحرارة عن حر الضرر ولكن كقول بان الطحلب
 لما كان اصله من المالم يضرب بخلاف الاوراق او ان الطحلب
 بعد تفتت ما عشي واختار في صرح في هذا الموضع
 لانه في كلام المصنف خلاف القود التي زادها فهو لم يضرب فيها
 بهذا العنوان للفرق بين ما في المتن وغيره وكان ينبغي ان
 يزيد قوله كسم واختار في قوله من الطاهر ان عن المتغير في
 وسأله كذا كفي بقوله من المجاور الطاهر كعود ودهن
 وكذا ما فيه دهنة كاحد نوعين القطران ومن المتغير بالمجاور
 المتغير بالبحر طما اولونا او ربحا لوقد رقي ميلات
 الكتمان في فصل وهو ان تحقق انفصال عين من ان حصل
 بها التغير كثيرا من الاولا لا لا المجاور والحاصل ان الواقع
 في الما على قسمين اما ان يستفي الما عنه اولاد الاول لا يحلوا
 اما ان يكون التغير به ليرا او كثيرا فان كان لم يضرب
 وان كان كثيرا ضرر وتفتت في الاوراق اذا تناقضت بنفسها

او تفتت وغيره والمالم الماي والتراب الطاهر والظهور وان طرعا
 فلا يضرب التغير بواحد من هذه الثلاثة والمجاور على قسمين اما ان
 تفتت من اطر الما بخلافه كالمشمس والذهب والعفوس
 والشمس في جمع الى القسم الاول فيضرب التغير به اذ اكثر والقسم
 الثاني لا تفتت منه شي كالعود والدهن ولو طبخت لان ذلك
 مجرد ترويح والنفس على قسمين اما ان يكون ممجبا او لا فان كان
 غير ممجس لم يوسر ما لم ينز كالمشمس التي لا يسلك منها وكالمشمس
 الذي لا يدركه بصير مبتدئ وتفتت النجاسة اذا كان قلسا
 ولو جارتها تفتت مجرد الوصول وان لم تفتت وان كان كفتيرا
 لم يفتت الا بتغير طبعه او لونه او ريحه فاحفظه فانه نفس
 ولو طبخت تفتت الباطن كالمشمس المشددة أي
 طبخت بمرقا وتحو كسرهما أي مطبخت بمرقا وفي راعلي
 الحلال قوله ولو طبخت بفتح التفتت المشددة او لم يفتت كسرهما
 لانه اذا لم يضرب المصنوع فلما في اولي صلب اخر زبد عن غير
 الصلب فانه بخلافه كالمشمس تفتت نزعان صلب وغيره فالاول
 مجاور والثاني بخلافه كالمشمس لانه فيه نوعا فيه دهنة
 فلا يخرج بالمافكون مجاورا ونوعا لا دهنة فيه فيكون بخلافه
 وعمل كلام من اطلق على ذلك لا مكان فصله هو مبني
 على فقر في المجاور بما يمكن فصله وقيل هو ما يميز في راي
 العين والمخالط ما لا يمكن فصله لاهالا ولا ما لا يخرج التراب
 لانه يمكن فصله بعد شوبه على الاول او ما لا يميز في راي
 العين قد خل التراب في الما لانه لا يميز في راي العين
 والحقيقة ان التراب لم حاله حاله الفنا وحاله كسوي

في حاله القايه محال لانه لا يمكن فصله وفي حالة رسوبه مجاور
 لانه يمكن فصله وفي عتق ما يشهد له من واعلم ان الذي قد يكون
 مجاورا للبداود واما كالتزاي او الله الاد واما كورق الاشجار
 في على الجلال لان بغيره مجرد كونه فهم انه ليس للزاي
 اللون وليس كذلك بل لو وجد له طعم او ريح كان كذلك قال
 وعبارة اطلق على المالح قوله كونه كونه قصته انه لو غير
 طعمها او ريحها فهو ليس كذلك اهـ تبين المتأخرين
 اراد به شيخ الاسلام ولم يصرف به ناديا اي متبعض اشار
 به الي ان المسميه المتبعض بالبحس جامع حرمه استعمال كل
 فيما فيه الشرع استعماله فيه والطفه اي المحل عليه اي على المتبعض
 هو استقاره مصرجه او لا قد حيث لم يكن لها واردا
 والا فلا يصح على ما ياتي في الفسلة آج نجاسة اي شخصه
 جامده او ما فيه قليله او كثيره غيرته او لم تغيره كما يالحس
 ويخرج النجاسة غير النجسة كالمسنة التي لا دم لها سائل
 تذكر بالبرهان قد ابل قتلته القم والدوق فالصوان حرقه
 اذ ماله ريح او طعم كذلك فزاحمه قال وقد يقال هو لاحتراجا
 لا يركبه الطرف ولو من منظر على الوجه ولو شك هل يركبه
 البصر ولا يتجه الفوق كما وافق عليه من وسم والمتراد
 بالبصر المتدافلوراي قوله دون غيره لم يضر دون
 القلتين ولو يلينها ما يع فان حكم الفسلة باقي ودون من
 الطروق التي لا تصرف فلا يكون مستدا عند جمهور البصريين
 واذا اصبحت ليس يثبت على الفهم الفهم عند الإختصاص ويجوز
 غيره رفقها بالابتداء نحو ومن دون ذلك يرفعها مستدا وما
 قبلها

قبلها خبر ذكره الرحاني ثلاثة ابطال من متى زاد النقص
 على رطلين مشرفا لاولي ان يقول ان يقول اكثر من رطلين لانه
 لا يضر نقص الرطلين وعبارة ثم رددوها اي والمادون
 القلتين بان تنقص عنهما اكثر من رطلين سواء تغيرا او لا
 هذا التميم من اطلاق المسم فيه وتقصيله في لاجتماعه
 الا في وهو قوله اذ ابلغ الما قلتين لم يحل الخبث
 انه باثنت يده المراد بالثبوت الصبر ورة اي فانه لا يري
 ابن صارت يده في نجاسته او طهارته او كان كثيرا
 . سواء كان في محل واحد او محال متفرقة مع الاتصال بحيث لا
 . حرك واحد منها تحركا عنيفا تحرك الاخر ولو لم يكن تحرك الاخر
 . عنيفا متوقفا في الاول فقط كما في عتق خلافا لحيث
 اشترط التحرك العنيف في المحرك وما يليه ومنه حياض
 بيوت الاطليه الكثرة اذا حرك واحد منها تحرك ما يجانسه فان
 ذلك كاف في دفع النجاسة ولا يتوقف على تحرك الكل
 بتحريك واحدها وعبارة حل ولا يري ان يكون محل واحد او
 محلين وسنما اتصال بحيث لو حرك الما في واحد التحرك الاخر
 تحركا قويا ولا فلا وعلى الثاني محل قول امام الحرمين
 لو كان الما في حفرتين في حفره قله وسنما اتصال
 فوقع في احده الحفرتين نجاسة فليست اري ان ما في
 الحفرة الاخرى دافعا للنجاسة اهـ وقوله لتحرك كما صرح به
 غيره ويرى من سمع على اي شجاع واعند شيخنا في
 انه راجع للاول فقط متى كان محلت لو حرك واحدها تحركا
 قويا تحرك الاخر ولو تحركا صغيفا كفي بان بلغ قلتين

اي من محض الما اهل الوكان قد كل باكثر من رطلين من مابع قبله
 قلتي هما ووقت فيه نجاسته فانه نجس ولو لم يتغير بالنجاسة
 لانه لم يبلغ قلتي من محض الما والراد يلقيها ولو احتمل
 بان شك في الكثرة اقول فنقد اي كله كما سئله
 اي تفريقه وقوع النجاسة كما افادته الفا فلو غاب عنه
 زمانا ثم وجدته متغيرا لم يحكم بنجاسته عالم يعلم بقول اهل
 الحيرة نسبة تغيره التمام د سبب النجاسة الاولى
 بانضال النجاسة ليجرح ذلك ما لو تغير نجاسة على الشط فان
 ذلك التغير يسير او مع ذلك لا يضراها ج ولو بال في البحر مثلا
 فارتفعت رغوته في طاهره كما افني به الوالد لانها تفضل لما
 اكثرت خلافا لما في الامكان ويمكن خل كلام القائل بنجاستها
 على حقيقة كونها من البول وان طرحت في البحر بغيره مثلا
 فوقيت منه قطم بسبب سقوطها على شيء لم تنجس به شيء
 او تغتبر بالخال او مجاور او ممتد لا يسيل دما
 كما خصه اي خبر الترمذي فان مجموع صدق ما دون
 القلتي فيمضيه لم يفرم اذا بلغ الما قلتي لم يحمل خبثا
 منه انه اذا لم يبلغها يقبل الخبث اي مجرد الملاقاة
 فالخال ان خبر الترمذي مخصوص بامر من فناء الما لا نجس
 شيء ما لم يتغير وما لم يتغير عنه قلتي فان تغتبر او تغتفر
 عنه قلتي نجس اهرم اذا بلغ الما قلتي وفي رواية
 اذا بلغ قلتي نقلال لم يحمل الخبث يعني بدفعه وسلا
 يقبله وقلال يخرج من قدر تحته وضمانه رطل
 بغدادي تقريبا على شرط الشيخين هما البخاري

ومسلم

ومسلم لان المراد ان في الحديث عند الاطلاق وفي فقه الشافعية
 الرازي والنووي وفي فقه الحنفية ابو يوسف ومحمد والمراد
 بشرط الرواية فمن اخذ عنه كما في الفقه العراقي وسروها
 بشرط الرواية عنه البخاري المعاصره والفقهاء اخذ عنه
 يعني انه لا يروي عن شيخ الا اذا عاصره ولا قاه وكذلك شيخه
 لا يروي عن شيخ الا اذا عاصره ولا قاه وكذلك شيخه لا يروي
 عنه بشرط الرواية عن مسلم المعاصره فقط ولا يشترط
 اللقي لمن روي عنه فمبوزل الرواية عن شيخ اذا عاصره ولم
 يلقه وكذا بقية أسأله لا يدفع النجس ولا يقبله على حد
 قوله فلان لا يحمل الظنم لا على حد قوله فلان لا يحمل الحجر
 لثقله والالم يكن للتقيد بالقلتي فايده ج رجه من بان
 حمل الما في لاهل الاحرام وقوله لم يكن للتقيد ان لان الما مطلقا
 لا يحمل الاحرام النجس هذا المعنى لانها لا تستنقز فوقه كما
 قدره شيخنا وفارق كثيرا لما كثير غيره اي من الما بان
 المفرومة من قول المص ما دفعه انه لم يبين حكم غير الما حتى
 يفرق بينه وبين الما ومحاب بان حكم غير الما من الما بان
 معلوم عند حمل الشرع اهو وعند ما كل لا نجس الما ملاقاة
 النجس الا بالتقيد وان كان قليلا واختاره كثير من الفقهاء
 كما قاله جرح واستدلوا بخبر الما لا نجس شيء الا ما غلب على لونه
 او طعمه او ريحه قاله شيخنا على ما راختر كثير من اصحابنا
 من هذه ما لك الما لا نجس الا بالتقيد وكانهم نظروا للتسويل
 على الما الناس والافا ليل صرح في التسويل كما تركت
 والاوليه ان يكون كثيرا الثاني هو القاعل والاول هو التقيد

ويصح العكس هو فانه نجس جاريا او ركبا على المتبر قال في
 الروض لو وضع كوة فيه ماء على نجس وجرح منه ما انقلبه
 لا يحكم بالنجس الا اذا قطع الخروج او براد وعبرة اح فرج
 لو وضع كوة فيه ماء وقد ثقت اسفله على نجس لم نجس ما فيه
 مادام الماء يخرج من ثقبه فان تلبس الماء صراها بان
 متعلق بفارق كثره اي كثر الماء اصحما الثاني مقيد
 نجسه اي في كونه نجسا ام لا فالمعتبر في النجس
 المتغير كنجاسته جامعة اي في الماء قوله جامعة ليس
 قيدا لا يحسن التساعد على الواضح عما بعده المذكور بقوله وقطر
 لكان مستغنيا عن راي لانه انما يترك على الطهارة
 فلو عرفت ان بقا التفرع لان هذه المسئلة مفردة على قول
 السابق والتفرع كنجاسة جامعة ولم يفرعها مع الماء
 لم تدخل في باطن الدلو او هو قل انفس الحكم اي بقدر
 اي فحكم على ما في باطن الدلو بالنجاسة دون ما انفصل
 عنه لان ما قبل لا يفرع به بخلافه نجاسته فيه فان قطر
 في الباقي من باطنه قطرة نجس او من ظاهرة او شك فلا
 وان ثلث في المبر بعد نزولها فالمان نجسان عيان فرج
 اعترف من دنية في كل منهما ما قليل او مانع في انا فوجه
 فيه فاره منه لا يدري من اهمال في اجتهاد فان طهرا من
 الاول فاحتدت المعرفة ولم تفصل بين الاعتزافين حكم
 نجاستهما وان طهرا من الثاني او من الاول واختلفت
 المعرفة واحتدت وعسلت بين الاعتزافين حكم نجاسته
 ما طهرا فيه اهو في الروض او التفرع يري قال في بعضهم

ويبر

ويعرف زوال بقدره التفرع بان يصح عليه ان لو كان
 بقدره حسا لزال بقدره وذلك بان يكون نجسه انا فبر ما
 متغير فزال بقدره شمس بعد مدة او باصبع عليه فبطلان هذا
 انصارا لبقدره اهو في الروض مرهوف ونمرف انصارا ل
 التفرع التفرع يري بقول اهل الخبر او با انفس الله ولو
 متحما او مستغلا لثقل تنكيرها لا نجسا كنول وقال لم ولو
 نجسا والمبر ربه النجس او غيره كقطر او سيل وقع فيه
 واليا في قلتان بان كان الا ان نجاسته قزال ان نجاسته
 ودخل البرق وقطر اهو في طهر لوزا ربه النجس
 وهو التفرع ولا يضر عود بقدره ان خلا عنه نجس جامدا
 يعني لوزا التفرع في عاد ولو فورا فان كانت النجاسته
 جامعة وهي فيه نجس وان كانت ما بعد او جامعة وقد
 ازيلت قبل التفرع لم ينجس هم ربه في قال في لوزا بقدره
 ما يظهر منه جميع ثم عاد بقدره لم يجب عليهم اعادة الصلاة
 التي فعلوها ولم يحكم نجاسته اندائهم ولا شياءهم لاحمال
 محلها بعد طهارتهم لان كل حادثة بقدرها قرب من اهو
 كسك اي نجاسته لها ربح او بر عفوان في نجاسته لها لون
 او جمل في نجاسته لها طعم لان كل صفة لا تتراخي فلو
 زال البرق بالخل او اللون بالمسك عاد طهر اقول
 فاستنزه هذا اذا احتمل ستر التفرع لما طرا ويستثنى
 هذا راجع للشمع الاول وهو مادونه القليل بان
 لا يسيل دما اي موضع جرحها ولو احملا لان لا يكون لها
 دم اصلا او لها دم لا يجري كالورع والذئب والخنفساء والذباب

كما في ثمرة عند شق عضونها ويكنى في ذلك جرح خدعة
فقط ومنه ان خرج بعض الافراد لا يوحده لجوار حسنه لما فيه
وجرح الكل لا يمكن الا ان يقال جرح البعض اذا كثر يحصل
به الظن وفيه انه يلزم التحس اذا شك الا ان يقال الظن
من وجود الدم في بعض الافراد ان التحس كذلك وبخالفه
الافراد التحس خلاف الظن والقالب ونحوه ان الاعراض عن
ذلك العمل بالطهارة حيث احتمل انما لا يسيل دمه لان
الطهارة في الاصل ولا تحس بان كرس على جرح الوجة الكبير
عن علم ثم كرسور والذبور الدور وعقرب وكالي
م ومثل هذه اجزاؤها اذا وقعت قشرة جلد في ما
فان كان بفعل فاعل حسنه والا فلا كما لا يخفى ولو نظار
على برهينه فالولد حكم الفار اخذ من قاعدة يتبع الفرع
احسن الاصلين رجسا وورع اي برص وقيل
ومثله السقه المعروف بصر وصفه بكر اول وثالثه
على الاوضح فلا تحس اي ميتة ما لا دم لها سائل فهو
راجع لاصل المسئلة طارح ولو هي لان الحيوان نصارا
في الجملة بخلاف طلع الدم والمراد ان لا يطرحها طارح ميتة
وتصل ميتة وان احسب في الاشياء اما اذا طرحتها حية او
احسب قتل وصولها اولتت فلا رضر وعامل محو بر هذه
المسئلة بطرافها انه يقال كما اتفقناه كلام الوجة منطوقا
ومرثوما انها ان طرحت حية لم يضر سوا كان نشأوها
منه ام لا وان وقع بها بنفسها لا يضر مطلقا حية او ميتة
ينبغي عنه ولو ليس المبي ولو غير مبي كالي لان

له

له اختيار في الجملة ولو تعدد الواقع من ذلك فاخرج لحدها
على راس عود مثلا فسقط منه بغير اختيار لم يخف وهل له
اخراج الباقي به الا وجه ضم لان ما على راس العود جزء من
الماء المحكوم بطهارته ولو وضع خرقه على انا وصفي بها هذا
الماء الذي وقفته فيه المستد بان صبيدها لم يضر لانه
يفتح الماء ومنه المستد متصل به ثم يتصفى منها الماء
ويتبقى هي منفردة لانه طرطرح المنة في الماء ومالا
نفتي له سائله اذا اعتدي بالدم كالحلم كالبساراي
الفراد التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لم يضر لحد الوقوع
فان مكث في الماء حتى انشق وخرج منه الدم احتمل ان
تحس لانه انما يغني عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يغني
عنه مطلقا وهو الا وجه كما يغني عما في بطنه من الدوش
اذا ذاب واختلط بالماء ولم يضر وكذلك ما على منفذه من
النجاسة ولو وجد ما لا يغني له سائلة في ما قليل وشك
في انها الفتية فيه ميتة او لا فيه نظر قال م ر يدم العفو
لانها نجسة لا يصار اليها الا بغيرين وقال بعضهم بالعفو عملا
بالاصل قال م ر سم وانظر لو اصابه شيء وشكه هل هو
محاذر كنه الطرف او ان الميتة مما يسيل دمه او لا ونحو العفو
فيها كما وافقه عليه م ر لان الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة
التحس ونافذ فيه م ر بان الاصل في النجاسة
التحس هذا محصل ما ذكر م ر وشوري وع ش وينبغي انه كما
يضر طلع الميتة بضر طلع الماء في جوارحها حية ميتة
لكن لو جهل كونه الميتة في الابل وطرح الماء فيه قتل

يحس فيه نظر لا يسعد ان لا يحس اذا كان الطرح الحاجة لكن
 تقنية ضرر الطرح بلا قصد الضرر ههنا واما اذا كانت في رتبة
 نحو القيد والاحتياج الي زيادة فالوجه انه لا يضر الف
 الزيادة في القيد وان علم انها فيه ولا تكلف اضره قبل
 التقا الزيادة لان ذلك مما شق اه سم علي في
 الاضرار قد تم الدليل العقلي لعمومه اذا وقع الزيادة في
 سمن ذبايا كثره حكمة واضطراره وعمره القالب ارفعون
 يوما وكله في النار ليس تقديس له بل ليعذب اهل النار به
 وهو اجمع الاشياحي انه يلقي نفسه في كل شيء ولو كان فيه
 هلاكه ولا جنة للذبايا لصفحة قتها ومن عجب امره ان
 رجبهم يقع على الثوب الابيض اسود وبالفلس وكثير ما يظهر
 من العقول ومما خلقه من ثائم من التوالد وهو من اكثر
 الطيور سقا سقا حاوره باقعي عامة اليوم على الانثى وحكي
 ان بعض الخلق سأل الشافعي لاي علة خلق الذبايا
 فقال له لو لم يخلق الذبايا لكانت الحق عليه ذبايا فقال الشافعي
 سألني ولم يكن عندي جواب فاستنطنت من البينة الحاصلة
 وعن مقاتل بن سليمان انه قال يوما سلوني عما روت عن العرش
 اضركم فقال له رجل امعا الذبايا في مقدمها ام موصرها فلم يرد
 ما يقول وفي تاريخ ابن الجاريسند انه صلى الله عليه وسلم
 كان لا يقع عليه حسده وثبايه ذبايا اصلا اه من حاشية العلم
 على الجامعة قال في امر الشافعي لمقاتلة الذبايا وادوات قوت
 فيه توهم المجاز في الاكتفاء بنفس بعضه فلا يلقي بنفسه الشايعين
 وان حصل الشفا بالجنح الاخر وهل يلقي باقفاسه بنفسه

فيه

فيه اجمالان والظم الاكتفا به وحمله جواز النفس واستحيابه اذ السم
 يقبل على الطن التقديره والاحرم لما فيه من اضاعة الما قال في
 والنفس خاص بالذبايا اما غيره فمحرمة غشم الله يودي الى الهلاك
 فان في احد جناحه الخ يوخذه من انه لو قطع احداهما لا عني
 وبلاول اذا قطعاه اقا لم يقض شوخنا قلت ويحتمل المطلقا
 ويكون المراد الجناح او اصله وعبارة عن علي م ر وعليه فلو
 قطع جناحه الايسر لا يذب عنه بالانتقا العلة بل قياس ما هو
 المعتمد من حرمة غشم غير الذبايا من جهة هذه الان لفوات
 العلة المتقنية للنفس وان تبقى بجناحه يكسر الهمة اكي
 يحمله وقاية اي يعقد عليه في الوقوع وقين بالذبايا في
 من حيث عدم التحس لان حبس النفس فانه حرام لفقد العلة
 ولانه يودي الى هلاكه فلا يفل عن شيء منه اقتضى امس
 يحسها اي يبرد من افراد جنسها لان التحس هو الحقيقة وهي
 لا توجه الا في عين افرادها وحمله اذا وجد التحس فاذ لم يوجد
 وبالحال هذه فالذي قاله اسم ان الحمد النفوق قال كما وافق عليه م
 لان الاصل الطهارة ولا يلزم من التجاسة التحس وقد قالوا في
 شروط الصلاة لو شك في كرم الدم لم يضراهم قال ع ثر علي م ر به
 نقله كلام سما قول وقد يتوقف فيه لان الاصل في التجاسة
 التحس وان لم يكن لازما وسقوطه يحذف لا يصار اليه الا بيقين
 ويؤيده قول الشافعي ولو شك هل وقع في حال الخلق او لا يحس اذ
 شرط المصوم تخفقه هو وكذا ان يقول لا يابيه فيه ما هنا لان
 ذكره بحقيقة ان المراقب محس ولا كذلك هنا فتأمل وفيه
 استغفر المحلي حكمه بالتجاسة في هذه المسئلة قال القزالي

معتد لا يشاهد بالبصر ما لم يطرح ويدل على ذلك التقليل
 بغير الاصرار وقتي هذا ان الهيئة لو كانت واحدة لما
 اوصفها فثبات منتهى الجسم لا يدرك طرفه انه لا ينفك عنه لانها
 بغير طرفها المتيقن والظن انه ليس كذلك وان المراد بالطرح
 بالنسبة لما لا يدركه الطرف الطرح من جهة من الكلف ولو وقع
 الزمان على رتم ثم طار ووقع على نحو ثوب احد العقوجزما
 لانا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلان نقول به في عالم
 بغيره الاول هو المراد نقول ان لا يشاهد بالبصر المتدرك
 من غير واسطة شمس اي مع فرض لونه مخالفا للون
 الواقع عليه قال فلو شاهدته قري البصر او مقدر له
 في الشمس دون الظل ولا يفسر قال من وقته بغيره العفو
 عما لا يدركه الطرف بما اذ لم يكن حيث يتجمع منه في دفعات
 يحسن وهو كما قال وصنفا في المجموع ذلك اية المفوعة
 بما يكون بحيث لو خالف لونه لكون اللون لم يزلته فان قيل
 كيف ينفور العلم بوجود الخاسية التي لا يدركها الطرف
 في الماقلنة يدركه نقول به ما اذا عطف الزمان على محس رطب
 لم يشاهد ما علق به من الخاسية فاذا وقع في ما قلنا او
 ما لم يحسن لشيء الاحتراز عنه وصورة ذلك بعضهم
 بان يراه قويه البصر دون مقدر له بعد فرضه مخالفا للون
 ما وقع عليه من الماء والماء وكذا غيره كما ان اهر ماوى
 على ما القا به تعلية على لغة شاهدة بالبصر لا يدرك
 التحسن بغيره الحق لا يخرج ما لو كان عدم الادراك
 لعدم مماثلته للون المحل كما قال الرشيدى وعبارة ق ر على

الحلال

الحلال قوله تعلية سواء وقع بنفس او بفعل فاعل ولو قصد
 بربيل الحلال قد مع الفصل في المشه وبهم فيه بما اذ لم
 يكن عن قصد سواهم وقوعه في محل او حال نعم لو كان
 اذا جمع صار كغيره فاما بغيره على المقدر كمنع
 او نقط متقدمة لكن تحت توجهه كانه قد راسر الا انه راسر
 الطرف وما بعده اذ لم ينفك سواها فاعل ما قبله اهر
 وما يعلق على عطفه على نقطة نول في هذا الا انه راسر
 وهو ما قال شيخنا من د وتعمل عطية على محس فيعبر ما يدرك
 البصر وغيره وبه قال بعضهم اهر في تصويره الزمان
 اشار بخلاف ان الزمان ليس قدرا والفرق اوجه
 فلا فرق هنا في الاشهاد بالبصر بين ان يكون من مغلط
 وغيره وقال من رتب شي وهو كذلك اهر عن رتب سكر
 صغيرا اذا سقط بنفسه او وضعه فيه لا عشا من غير
 غوكيت اما شمر نحو الخط فلا ينفك عن شيء منه من
 يكون وكذا الفضاض ينفك له عن كثره ايضا وتقدر القلة
 والكثرة بالمرية وعبارة عن قول كليل من شمر نحو اي من
 غير مغلط وعن قليل بزمان محس ولو من مغلط وقته
 من بغير المغلط وعدم رطوبة والاولى قرارة بالتصور لشيء
 رخاء المتحس كخط تحس فانه ينفك عن قليله كما قال
 زى لاندان قري بالاضافة لا التسمية وبه يعلق ما هي به
 البلوى في الشا ولوشف شيئا على العلم رطب على اللبس
 المحر من البخاخ لم يتحس وهو خط وخرج بالرخاخ البياض
 فظن انه لا ينفك عنه كما قاله المعاني وعار عن ان طهارة

هو اللب الحاصل من الشجرة الجنية وللب الحلة واللبي المستحسن
الخالي عن الدخان ونقله يعقوب عن ابن القادح جاسته انتهى
برأوى وكتبه اج ظاهره ولو كان النجاسه فعله او من
دخان مغلظ واطلاقه مذكور هنا فيمنع من الغلو مطلقا
كن في حرج المسئلة بما اذا لم يكن بفعله او من دخان
مغلظ اخر فيقول بما صرح به في حرج لان النجاسه تقدم على الاطلاق
وعبارة عن شئ على من ومن دخان نجس أي في الماء وعلمه
أي حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والنجس ومنه
الخبر بالنجس او المتنجس فلا يعنى عنده وأنه قل لانه هو
فعله لخرامه لوراء ذبابه على نجاسته فامسكها حتى الصفا
بيده او يؤيه الا ان يفرق بأن الخمر مما شرب الحاجة
اليه فيقتل القليل منه ولا كذلك الذبابه ونحو النجاسته
ظاهر وهو القضاء عندها بغير واسطة نارك كرج من الدبر
يعنى عن ذرق طير في الماء وان لم يكن من طيرة وعن بهر
موشاة وقع منها في لبن حين حلبها وعن حبة بعير
بكر اللحم وكذا غيره مما يجيز فلا نجس ما شرب منه ويعنى
عن روث الذباب وما تلقه الفيران في سوت الاخلية
وان اذكر الطرق خلافا للخط وعن جوزيت خلط نجس
فيه دور للاكل وعن الخمر المخبر بالنجاسته كما لسرجين
بأنه او شرده بما ياكله ولا نجس غسل الثوب منه لنحو
الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا تنجس ايضا وفيه نظر قاله في
الاستقلال صلاة حامله وخالفه شيخنا م ومنه وغار
وعن قليل عبار سرجين ولو من مغلظ وعبارة الشوبكي

على

على المني قوله وكبار سرجين عطفا على القليل يعنى انه لا يشترط
قلته وليس كذلك وكتبه ايضا قوله وكبار سرجين هل ولو طرح
وعتروا ولا يحذر الطاهر انه لا عقوبة وليس كذلك قاله شيخنا في
الافق حق القرآن كما لم يراي صفار الخيل او المراد هنا مقدار
النسبة وعن حيوان طاهر غير ادنى كخير وهره م ر وطم
انه المنفذ فيه فيخرج به نفقة اعضائه اذا كانت متحسنة فلا
يعنى عنها الهرة التي اكلت نجاسته وغابت اذ لو كانت نفقة
الاعضاء مثل المنفذ لم يحتج للتقيد بالقيمة المذكورة وقاله شيخنا
انه المنفذ ليس بقدر بل مثله بقية اعضائه كما صرح به
الطوفي وعليه يستدل ما ذكره في الهرة تأمل وعبارة
الشيء عبد البر قوله وحيوان متنجس المنفذ في عالم يتحلل منه
شئ أي بالنسبة لما فقط دون المانع حتى لو وقع في ماء نجس
على المتر كما يرشد اليه القليل وقد رجع الشيخ عن هذا وسوى
بين الماء والماء المشقة ويعنى عن ما نسبته المسلم من الكورة
التي تحل من روث نحو النقرة ويعنى عن فمى بالنسبة لشد
امه وغيره لتقبله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا
يلزم تطهير الفم كما قرره م راهم على حج اذا وقع في الماء خرج
المانع كما قال في وقضية كلام م ر الاطلاق وهو المعتمد كما
لقد م فرغ ما لم يمتد الفيران في سوت الاخلية يرجع في العرف
فما عده العرف قليلا على عنه وما لا فلكا ومجمل اذا لم يتغير احد
اوصاف الماء والا فلا تغزو اذا تسكن في القلة والنسبة
فلا يغزو لانه رخصه ولا يصار اليها الا بيقين ولا يحصل هذا
واذا تسكن انه من الفيران او من غيرهم فالاصل انما الفيران

والغيران بالهز كما في القاموس مستحراث بالاحجار قول
عن الدم الباقي على الصورة بعضهم بالدم الباقي على اللحم
الذي لم يختلط بشي كما لو زججت شاة وقطع لها وتقي عليه
ان من الدم خلا في ما لو اختلط بغيره كما يفعل في القدر التي
تخرج في المحل الجهد لزوجها الا ان من صب اطاعها لازالة الدم
عما فاته الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء الا ان من صب
وان قل لا اختلاطه باجنبيه وهو تصور حسن قال لقيه له
ولا فرق في عدم الصفوة ذكر بين المتبلي به كالجذارت وغيرهم
ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر انه عثر على م ر وقد
نقال هذا ما الذي يغفل به ضروريه فاما سبب عدم ضروره
ان ان يقال لما لم يتالفوا في ازالة الدم بالما الذي يغفل به
الحكم المذكور صار احسب اذ اتامل والقلتان عثمانيه
رطل والفول بينهما عثمانيه رطل هو الاصح ومقابلته لهما
الف رطل وقيل عثمانيه رطل وقول تقريرا في الاصح
ايضا ومقابلته ان احسب ايه عده فلا تقتصر تفهين شيء
كما في م ر فقول في الاصح يرجع الامر بين قال الارحاني في
حاشيته على التحرير وحكمه الاقتصار على السعداني في
غالب الكتب مع ان الحديث الوزن وزن مكه واكمل كلى
المدنيه لعله لكون النفذه وقع بها وفيها الفان لانها اما
لموحدة او مع ثم عين ثم مع ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم
ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم ثم
من البنا واليمين في اولها في الثلاثة التي اضرها وهي ال

المهمله

المهمله ومقدارها على ما في النوى بالمصري اربع مائه رطل
وسنته واربعه رطلا وثلاثة ارباع رطل اسباع رطل ومائتي
مايه وثلاثه ارباع رطل وثلاثه رطل فقلها نظرا اول من اقل
وهو الالف ثم روي اي بالهني المتقدم عن ابن
جريح اي الواسطه اذ الشافعي اخذ عن مسلم بن خالد الزنج
وهو عن ابن جريح عن عطائه رباح عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن ابيه عز وجل
تقريرا هريز ممول عن المضاق ايه والقلتان تقريرا عثمانيه
رطل اي مقدرتا بمعنى ما يقرب منها او رطلين كان وجه
اعتبار الرطلين فقط انها امر وسط بين ادنى خزانة القله
وهو الواحد واول مراتب الكثره وهو الثلاثه ايه شوري
قارسم لا يقال هذا يرجع الي التحديد لانا نقول هو عده يد عثر
التحديد المختلط فيه لم يضر ذكر اي النقص وهذا اول
قال بعضهم ولا يخالف بين القولين في المعنى اذ ما زاد على
الرطلين يظهر به التفاوت ودونها لا اهاج لضبط فيه
الاول فيه ايضا ضبط بالرطل او الرطلين وبالمساحه
يكسر الميم وهذا على المخرج اما على انها عثمانيه رطل او الف رطل
فتزيد المساحه على ما ذكر في قرة العين في مساحه القليله
لشوري وبالعرض في فاسده لو كان الوضع اليه راعين
ونضا وعرضه وعمره كذلك يتبادر الي الذهن انه اربع
قلال لانها ضعف مقدار الرطلين فيه وهو خطا والصواب
انه ستة عشر قله يعرف ذلك من ضرب القليلين بالطريق
المقدم فانك تجعل كلام الطول والعرض والبعث عشره اذ

ومثله وتضرب عشرة الطول في عشرة العرض والمائيل الحاصل
 في عشرة العمق يسع الف يسع كل واحد اربعة اوطال
 فالجمله اربعة الاف رطل تسبئة عشر قله فبذلك يبرلان كل الف
 اربع قلال وسكته عن المحيط وهو قدر ثلاثة امثال العرض ويسع
 مثله فلو فرضت دائرة عرضها بسيطة اذع كان محيطها اثنين
 وعشرين ذراعاً فسطح كل من العرض والمحيط والطول في العمق
 ارباعاً لوجودها في مقدار القلبيين في المربع فبذلك يبرلان عشرة
 والعرض اربعة والمحيط اثناعشر واربعة اسباع ثم يضرب نصف
 العرض وهو اثنان في نصف المحيط وهو ثمانية وستين تبلغ
 اثناعشر واربعة اسباع فبذلك في سطر العمق وهو عشرة
 تبلغ مائة وخمسة وعشرين ريقاً مع زيادة خمسة اسباع ربع
 وما حصل التقريب وهو صورة القلبيين في المثلث ان تكون الخفرة
 ثلاثة اركان ركن عرض وركنان طولاً والعرض وهو ما بين
 الركنان ذراعاً ونصف بذراع الا وهي ايضا والعمق ذراعاً
 له راع الا وهي كذلك فسطحها اذعاً فبذلك وتضرب الطول
 في العرض يحصل تسعة وثلاثون ناخذة ثلثها وعشرها تجد
 خمسة عشرة وتسعة اعشار تضرب في ثمانية الف فحصل
 مائة وخمسون من الخمسة عشر وثلاثة واربعون عشر
 من الستة اعشار منها اربعون باربعة صحفة والثمانية اعشار
 بواحد الا عشرين تضرب في المائة وعشرين يحصل مائة وعشرون
 الا عشرين وهذا من قواهم بقدر ما وقوله تسعة اعشار
 في الحقيقة ثلاثة اقسام تضربها هذا اللفظ فكون ارباع
 والمائيل التجاري او سكته عن المائيل وحكم الرائد منه ان تجس

بالملاقات

بالملاقاة وان كان كثيراً او المائيل التجاري فالجدة منه تجس بالملاقاة
 ايضا وان كثرة ولا تجس ما قبلها الا ان كان كثيراً او تجس ما بعده
 لم يورده على عملها الذي تجس بها وعلى هذا الوجه اثنان من اربع
 مثلاً من علو الى سفلى تجس مالا في الخامسة فقط في اربعة
 ولا تجس ما قبلها اي ان كان ليجل مرتفع ارتفاعاً كثيراً قال
 شحناج في حقه لو كانت الخامسة في اعتر القنارة التجارية
 في الزيت مثلاً وانقل الزيت بها تجس جميع ما في القنارة
 ولو جعل حابل بين الخامسة والزيت بعد الاتصال تجس
 ما وراء الحابل الذي لم يقبض الخامسة وبحله اذا كانت القنارة
 مستوية او قريبة من الاستواء بان كان فيها ارتفاع يسير
 فانه كان فيها ارتفاع وانخفاض كثيراً ولا تجس المرتفع
 بخبر الملاقاة المحض الخامسة ولو جعلنا حابلان المرتفع
 كان طاهراً وفي استثنى الاول وفي استثنى من
 الخامسة المقصود بها اذ هذا امر ايضا في قوله وليست في
 المقصود حديث القلبيين المراد بالمعروف ما فهمه من اللفظ وان كانت
 بطريق المنطوق بدليل ما بعده لكن العبارة في الما التجاري
 بالجرية نشرها والحاصل ان التجاري من الما ومن رطب غيره امياً
 ان يكون مستواً وقريباً من الاستواء او ان يكون مائلاً من مرتفع
 كما انصب من ابريق فلجاري من الثلث حد الان تجس منه الا
 للجن ما وعبرة واما في المستوي والقريب منه فغير الما تجس
 كله بالملاقاة ولا عبارة بالجرية وهي ما بين حافتي الزهر من
 الدفقات واما الما فعبارة منه بالجرية فانه كانت فلتين لم
 تجس في ولا غيرها وان كانت اقل فلي تجس وما قبلها من

Copying University

الحيات باق على ظهوره ولو انقلبه ما واما ما بهد هام نوكد كراي
 باق على ظهوره الا لحيته المنقلة بالمتخس فلها حكم الفسالة
 وهذا اذا كانت الفجاسة جارية مع المافان كانت واقفة في البحر
 فكل ما مر عليها تخس واما ما لم يمر عليها وهو الذي فوقها
 فهو باق على ظهوره وعبارة في قوله في الفجاسة في الجاري
 بالحيته نفس الامموج المافان الجريان متفاضلة حكمها وان
 انضلت في الخس لان كل جريه طائفة ما قبلها هارئة مما
 بعد هافا اذا كانت الجريه وهي الدفعة التي بين حافتي النهر
 في العرض دون قلتيان تحت بلا قاة الفجاسة حتى لو
 كانت مقلطة فلا بد من في تفردام لا المهروم حدث القلتين
 المار فانه لم يوصل فيه من الجاري والراكذ ويكون محل تلك
 الجريه من النهر خيسا ويظهر بالجريه بهد هام وتكون في حكم
 فسالة الفجاسة حتى لو كانت مقلطة فلا بد من سبع حبات
 عليها ومن الترتيب ايضا في غير الارض الترابية هذا في
 فجاسة تجري في المافان كانت حامده واقفة وذلك المحل
 تخس وكل جريه تدر بها تخس الى ان يجتمع قلتيان منه في
 موضع ويلغز به فقال لنا الف قلته غير متفر وهو تخس
 اي لانه ما دام لم يجتمع فهو تخس وان طال محل جري المياه
 والفرد ان كل جريه اقل من قلتيان اي بمقتضى الفصل
 للتموج والحقي ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسببه
 الهواء المتذبذب بان يكون غرض التموج بالري عند سكوت الهواء
 لانه تباوح ولا يرتفع حكما يعني انما لا تنفوي باقليمها ولا
 بما بهد هام بخلاف الراكذ فان بعضها يتوي بعضا بان

ليحا

يسعا ان هذا مسح القلتين من حيث هما اي يقطع النظر عن الجريه
 وسياق تقويره بقوله مسح القلتين ان هذا نظرا ول وقوله ثم
 يوجه المذموم لحيته نفسها هل تبلغ قلتيان باث بلغة الميزان
 الا في وهو المايه والخس والعشرون اوليان لم تعلقه كانت
 لم يكن العول ذراعا ورها في المربع وهذا نظريان مسح
 القلتين الى بيان لقوله بان يسعا اي القلتان واذا تأملت
 لم تجد في كلامه تكرار خلافا للقول قلته حكم لو قال فهو
 من الراكذ لكان اولي واسلم فتأمل وقوله فله حكم الراكذ
 فلا ينظر فيه للجريه بل ينظر لحيته هل تبلغ قلتيان لم يخس الا
 بالنظر في بيان ما يظهر بالذبا عداي وما لا يظهر
 في كلامه اكفا لان الفصل متفق لا موار رقيقة ما يظهر
 به باعه وما لا يظهر وما يستعمل من الالفة وما يشع وهذا بنا
 على السخنة التي وقعت للش من عدم ترحمة قول المص واليخوس
 استنوال ان الفصل وقد وجد في بعض نسخ المتن المحرر
 ترجمه بفصل وعليه فيكون هذا الفصل متفق الامر
 فقط وهو ما يظهر بالذبا عداي وما لا يظهر وما سببه ذكر الذبا عداي
 حقه المياه انه مظهر واما ما سببه ذكر الاولاني عقبها هو في
 كونها ظروفا للمياه وجميع الجلود في كلامه من مقابلة الجمع
 بالجمع لان لكل حيوان جلد بذاته في حياته اوقفه
 موته قل وفيه ان المشد لست جمعا الان يقال انها اسم
 جمع لقوله او يقال ان ال للجنس فنصدق بالتفرد
 المشد وكذا جلود الحي الذي يخس بالموت وانما قد بالمسته
 للقال فلوساخ جدره مع حياته ظهر ايضا بالذبا عداي اهم

فصل

وحاشا للناس ان يقولوا ان المتان لان جميع الموتى السالم
 ملحق بجميع القلة الاربعه المذكورة في الخلاصه والافصح
 فيها المطابقه كما في النظم المشهور فما هنا من غير الاحسن
 سلماتا كنه للكلود اولمسته والاول السبق في ظاهر
 وباطن خلافا لما لك في قوله يظهر طاهره دون باطنه فتكون
 الصلاة عليه لافيه وعن مالك لا يظهر جلود المتان اصلا
 وبه قال احمد في روايه وقال ابو حنيفة ان للكلود كلما تظهر
 بالديباغ الاجله الخنزير وقاله الزهري انه يشفع بجلود الميتة
 كلما من غير دباغ وحمل احاديث الدباغ على الاستحباب دون
 الوجوب وتوجيه باقي الاقوال مذكوره في الميزان بالديباغ
 يعني الله دباغ مما تدل له الفايده المذكوره في او بالقايه اي
 الجله وقوله كذلك اي بخورخ فلا يشترط فعل ولا قضية
 اي اهاب الاهداب بكسر الهمزة كتاب اسم للمجله قبل
 دفعه سمي به لانه اهدب للمخ اي يشفع به لحائه جسده
 كما قيل له السك لا مساكم ما وراه ومارايت وظهر بالفتح
 والفتح والفتح افوه واما المضارع فبالضم لا غير والباطن
 عالم بلاق الدباغ المحل للظهور وفي الخارج للتركيب والسراد
 بباطنه ما بطن وهو ما لو شق ظهر وباطنهما ظهر من
 وجهه به دليل قولهم اذا قلنا بظهوره طاهره فقط جازت
 الصلاة عليه لافيه فسيبه لذلك فقد راف من يغلط فيه في
 ما كونه الله في كالحل والقناعة وقوله اول
 كالدب والفران لم يفع اليه التثنية اي عن قرب اما لو
 عاد اليه به مدة طويلة فلا فير لان الانسيا الصلابة اذا ملكته

في

في المامدة طويلة ربما حصل لها العفونة والفساد عطف
 تغير او عام على خاص وقال في اعطف مراد في قال مراد والاول
 ان عاذا النتن ان قال خير ان ان لعناد الدبع صر والافلا
 لا نأخذ ما النتن ديفه تثاريا لما فلا يعني ان ينظر لطف
 التاثير به اه تما لفظ بالظا المثالة مقرر السنت
 والنحن ولومن مغلط لكن محرم التصريح به اذا وجد ما يقوم مقامه
 كدقيق الطيور هو بالذال المعجمة كما في في الروض والذاري
 ايضا كما في المختار قال فيه ذرق الطائر زرقا وبابه ضرب
 وتفسر وتعود لك كالمسح والمأجود بفتح الميم وبابه
 ضرور دخل اه مختار عادت اليه العفونة اي لانها كما بينه
 فيه فيجب غسله ولو سبعايته ان كان الدباغ محمورا
 بطنه في قوله واعلم انه لو اصابه قبل الدبع نجاسة مغلطه فغسله
 قبله سبعا احدهن بالشراب فلا بد من تطهيره بعد الدباغ ليس
 احدهن من ذواته لانه قبل الدبع لم يكن قابلا للتطهير واخذ منه
 اي من التقليل سم ان عظم الميتة اي وشعرها اذا اصابته غلظ
 لم يظهر بالشمس والبتريه فاذا اصاب شيئا من الطوبى نجس
 نجاسة مغلطه اي فبقطن له فانه قد خرج من نفسه اهرم ولكن
 نقل عن عيش انه يظهر من نجاسته المغلطه وهو افسى
 لذلك اي للنجس ما لم ينس من ذلك ما لو كان فيه نجس سد
 البصر كشمع لم يلاق الدبع ولا عمل حمله اي مجلد الميتة
 المدفوع ام حمله المذكي بغيره ديفه فيمور حمله عالم بصر
 المأجود من الميتة اتمها ونوشا مل لحله ها وان دبع وقول
 في اليس في الحديث الذي ذكره دليل له عواه اهل ليس بظاهر

لكن قال لهم ان يحرم الاكل الذي في الحديث قبل الدماغ
 ويحرم بالجلد الشعر عبارة م رويح بالجلد الشعر فلا يظهر به
 وان التي في اليد بعد وعنه الدايغ لانه لا يؤثر فيه لكن يعني عن
 قليله وان قال الشيخ انه يظهر تعاوان لم يؤثر بالدغ يعني
 عن قليله فهو يحسن سقوطه خلافا لمن قال يظهر تعاوان بالجلد
 كمن اخبر للفرقة فان القول يظهر به دون الحز للصورة
 اذ لو لا حكم طهارة لم يوجب طهارة خل اصله عن حرم ولا
 ضرورة الى طهارة الشعر لا مكان الرشد ولانه ينفع بالجلد
 لا من جهة الشعر اما الكثرة فلا يعني عنه اصلا على المقدم ولما
 السلي تعالى الله عن من الاصحاب طهارة الشعر وان
 كثر وقال هذا الاشك منه عندي وهذا الذي اعتقده وانني
 به اهرسم وبه قال الامام ابو حنيفة اه والخبر لا يخفى
 نفهم بان الخنزير لا يجلد له وتغمر في لحمه وعليه فذكره لبيان
 حكمه لو كان وقيل انه نوعان احدهما لحمه اهل حله اه في
 ابلغ لعل وجه الالفة انها تنفذ جميع اجزاء الشعر الحيوان
 الطهارة بخلاف الدغ اذ لا ينفذ الا الجلد فقط اه م د
 مع عنوان طهارة غير اذ تيمم وهذه ايراد في القول في عموم
 نفسه ياتي في حمله اه لما ذكرنا من قوله لانه حياة
 في افاده اه وقد رواه كذا سنها وحافرها وقد تشمل جميع ذلك
 العظم وقد يكون من عطف الجز على كله وكذا سنها وتنصها
 ان لم تصلح ومكانه لم تنبأ الوقوع وقال ابو حنيفة واه
 طهارة الشعر والصوف والوبر زاد ابو حنيفة فقال طهارة
 القرن والسن والعظم والريش اذ لا روي فيه وقال عاتق
 طهارة

٩٤
 بطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالمف
 او لا يؤكل كالكلب والخنزير وظلها الطلف اسم لما في الفم
 ونحوه كالنقد والظفر للظفر والحافر للفرس والبقل والحمار اه
 ع ث فيدخل في الميتة ما لا يؤكل اذا ذبح وذبحه حرام
 ولو لاجل جلده وكذا ذبح المأكول لا لاكله ولو لاخته جلده
 او لحمه للصيد به كما في عتقه من لسان الحيوان ان كان
 مأكولا لا لا يؤكل ذبحا الا لاكل فقط وغيره ما يؤكل لا يؤكل
 ذبحه مطلقا الا اذا انقض على جوارق قتلها اولدته اهراج وانظر
 اذ ذبح المأكول لاجل جلده هل يكون ميتة او لا نقل عن
 جم الثاني فالراجح وفي الميزان الشريفي مانعة قال الشافعي
 واصحابه الذكاة لا تنفذ شيئا مما لا يؤكل وقال ابو حنيفة
 وما لك انما تنفذ الا في الخنزير واذا ذبح عندها سبع او كلب طهر
 جلده وحله لكن اكله حرام عندنا حنيفة ومكره عند
 مالك ووجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه حنيفة فلا يؤثر فيه الذكاة
 طهارة ولا طهارة حكم ذبحه حكم موته خفف انقه قال القائل
 في عدم شيئا من صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الغنات
 ووجه الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد حرم التي
 الطاهر ليدت في يده او عقل ولحمه لا يؤكل وان قيل
 بطهارته نصير في البدن كما حرم ومن شك في الحبر ولو لم يكن
 الا انه يورثه اكله البلاده حتى لا يكاد يفهم قواها الامور
 فضلا عن بواطنها الكفى اهرج وفي المحرم للصبي
 اي اذ كان ما ذكاه صيدا وحشيا ما علم من كتاب الحج
 اما غير الوحي فلا يحرم ونحوه كالظفر ان كان

ظاهر فظاهر كان المناسب ان كانت ظاهرة اي ان كانت
 منه ظاهرة فالجزء المنفصل حال حياته ظاهر وان تجسمت
 وقد يقال ان المتبقي المتبقي من المضاف اليه ومن الجذر
 ثوب الثوبان وهو محسن خلاف المن افق بطهارة كالمرق
 كما في م ر وانظر لوانضال الجذر المذكور باصله وحلته للحياة
 هل يظهر ويوكل بعد التذكية او لا ونظم ما الواحي الله
 المنه ثم ذكرت ولا يظهر في هذا الالجل فكل الاول في التيامل
 شوبري الاله قد برز على الاول ما لو وصل عظمه بقطر
 بحس وحلته للحياة مع حكمهم عليه بكونه حيا معقوا عنه
 وعلى الثاني ما الواحيه الله بعد ثقب موته حيث لا تعود
 له زوجاته وامواله الا ان يفرق بان الوظم الموصول احب
 من الواصل اصالة وليس من اجزائه الاصلية بدليل عجز
 عوده له في الاخرة فلم تكن الوصل مقتضا لطهارة بخلاف
 جزل الحيوان فقد عادت لما لطهارة بعوده اليه اصله والظم عدم
 ايراد الثاني لانه كلامها حياة حقيقية مجردة فيقطع
 حكمها فالشأن ان شاء الله فنفط حكمها وهو الطهارة
 بالحياة الثانية هنا واما هناك فان روحانية واموال حرقها
 عليه بالموت فلا تنفذه الحياة شيئا فالمنفصل من الارض
 ومنه البسم التي فيها الولد طاهرة من الارض تحت من
 غيره الاستقراوصوف هذا بالنظر كلام الله مع الممن
 استثنى سقط لان فرض المسئلة في شعر المنه او وير
 الماكول ومثله لشم وبصه ومسكه وفارته بالهمز وتكون
 بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمز فقط كما في القاموس
 وحمل

٩٥
 وحمل طهارتها ان انفصل في حياتها ولو اضمحلا على الاوجه
 او بعد ذكائها والا فمى بحس وقول والا فمى بحس ان لم تنها
 للانفصال قالع ش قولي ولو اضمحلا لا يوجد منه انه لو راي فيه
 منه وفارعه عندها واخذ ان انفصل بها قبل موته حكم بطهارة
 وهو منحه لانها كانت ظاهرة قبل الموت فيستصحب طهارتها
 ولم يعال ما يردل الطهارة والما كان المسك طاهر اخر مسلم الطيب
 الطيب اليه ولو نشف اليه والشقة حرام للتقديس ومنه
 قاله في حمله على اذ لا يحتمل عاده انا في مشاعا الاثان
 انفذه الشقة فنفط المتاع عليه من عطف العام بعد الخاص
 ولو شككتا في اذكري الشعر والصوف والشعر والوبر
 وكذا العظم وان لم يكن في خرقه او رسل وعبارة ش م ر
 والشعر المحبوس في الفصالة هل هو في حال حياته الحيوان ام لا
 او كونه مأكولا او غير طاهر لان الاصل عدم التذكية
 مالم تكن في ظرف وعبارة م ر ولو وجد قطعة لحم في انا
 او خرقه ببلد لا يجوز منه قطا هره او مرصه مكشوفة فحس
 لعدم جريان العادة برمي اللحم الطاهر او في انا او خرقه
 والجورس بين المسلمين وليس المسلمون اغلب فكذلك ان غلب
 المسلمون قطا هره والشعر في الوضوء المياك بحس ومنه
 نظريف المتلخار وفي ق لاي قطع صرف الاله واني بذلك
 ليل انبوههم من قولهم فما سلف الاشعر الماكول انه طاهر بطلقا
 والوضوء في العين وكبرها كما في القاموس والشعر
 المنفصل ان هو مبني على الشقة التي وقفت له وهي الاشعر
 الادبي وفي اضري الادبي وهو الصواب لا في القاموس

ان ميتة الارمي نجس بخلاف شجرة لشول قول وعظم الميتة
 وشعرها نجس لعظم ميتة الارمي ولقد كرمنا بني آدم
 قال ابن عباس رضي الله عنهما بان جعلهم ياكلون بالاندي
 وغيرهم ياكل بغيره من الارض ولا نزل الغرزة لوطي النجاسة
 لما تاكل به وقيل بالنطق والتميز بالفرم وقيل باعتدال القامة
 وقيل بحسن الصورة وقيل بالرجال بالرجال والنساء بالنساء
 وقيل بتسلطهم على جميع ما في الارض وتسخيرهم وقيل
 بحسن تدبيرهم من الماشي والماذاهر وما وحيه فالمراد بنجاسة
 الاعتقاد فيه ان الاعتقاد امر معنوي وهو لا يتصف بنجاسة
 ولا طهارة وقد كان الجواب بان المراد بنجاسة الاعتقاد فساد
 في صفة النجاسة على ضرب من التلويح انه فيكون التقدير
 اما اعتقاد المشركين فاسد فيكون في الآية مضاف مقدر
 واستفاره به ترجمته حيث شبه الفاسد بالنجس بعد
 تشبيه الفاسد بالنجاسة عام وجوده اجتناب كل
 واستفاد النجس للفاسد وقوله او اجتنابهم كالنجس فيكون
 من باب التشبيه السليغ اي هم في وضوء الاجتناب كالنجس
 ففي الاولى يكون الموصوف بالنجس اعتقادهم وعلى
 الثاني ذواتهم وقال الشيخ س لا لانه لو نجس بالموت
 لكان نجس الفناء ولم يورثه كسائر الاعيان النجسة
 لانقال ولو كان طاهرا لم يورثه كسائر الاعيان
 الظاهرة لانا نقول قد عهدت الطاهر بدليل المحدث
 ولا كذلك الميتة النجاسة الا ان كان قد تقال هذه
 الاية في المشركين الاحياء والكلام هنا في الموتي من واجب

بان

بان الآية اذا دل ظاهرها على نجاسة الاحياء فيكون نجاسة الاموات
 بالاولى ونقل البيضاوي عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى
 اذا المشركون نجس ان المراد بنجاسة الابدان حقيقة فالكافر عند
 ابن عباس نجس حقيقة ولو في حال الحياة والكبد والطحال
 اي وان سمحوا وصاروا كالميتة ثم اعلم ان هولاء يولي
 به لشدة الاعتناء بغيره وقوة التوجه اليه والمخاطبة به
 كل واقف بما المراد به ما ليس حيوانا ولا اصل حيوان
 والجزء حيوانا ولا منفصل من حيوان فكل من هذا ان الفضل
 قسم ثلث فلو قال والاعيان اما اجسادا واما حيوانا واما
 فضلات ثم قسم الفضلات الى ما استحال الى فساد فهو نجس
 كالميتة وما لا يستحيل فظاهره كالفرد كان اولى ولو من
 بعض الوجوه فلا يرد ان الحجر لا يورث مستكر ما ع لوك
 عن لفظ ما ع لطائف الدليل انه من لان حقيقة المسكر
 ما فيه إزالة العقل وهو نجس ولو جامدا ولا يتجزئ به عن
 نحو الخشب لانه محذور لا مكره وهو طاهر ولو ما يفاق ل
 وقوله لطائف الدليل انه لان الدليل لم يقل فيه كل ما ع
 بل قاله فيه كل مسكر وهو يشمل جامدا وفي ثم م روقه
 صرح في المجموع بان البني والخشب طاهران مستكران هو
 وهو مخالف لقوله في المحرمات وعبارة حج ومثل الخشب
 والاشيون البني وجوزة الطيب وكثير الفندر وكثير
 الزعفران والمراد بالسكر الذي وقع في عبارة الشرع
 وغيره في نحو الخشب وما صانهاه مجرد نجس العقل
 فلا منافاة بينه وبين تميز غيره بأنها نجسة منوثة

خلافاً لمن وهم منه وما ذكرته في حوز الطيب من انها مكره
 بالعلم المذكور وانها حرام صريح به الامة المذاهب الثلاثة
 اي غير الخفي واقضاه كلام الخفي وفي المصاحح البين مثال
 فليس ثبات له فيه بخلط بالعقله ويورث الخيال وربما
 استراذ اشربه الانسان بعد ذوبه ويقال انه يورث النوم
 لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر الطم ان هذا
 المأهول دليل على حرمة الخمر وما الدليل على غاسته فقول
 تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر الى قوله رجس
 اي نجس وهذه الحديث لا يدل عليها لما مرى من انه
 خلف لما في المصاحح الا ما استشهد به الشارع اي حقيقة
 او حكما فصح قوله بعد والخمر والخمر مستثنى حكما وهذا
 على قرينة بالرفع عطفاً على التكليف ويصح تفسيده عطفاً على ما في
 قوله الا ما استشهد به الشارع وعليه فلا يحتاج الى تكلف
 وكنت قد علمت على قوله بعد والخمر هو عطف على الكلب
 من قوله السابق وهو الكلب فيقتضي انما استشهد به الشارع
 ايضا وقوله لا انما اسوا حالاً من الكلبة تفيد انما مقيس
 عليه ولم يرد فيه من الشارع اللهم الا ان يقال قوله الا
 ما استشهد به الشارع على الاصح مما استشهد به حقيقة او حكما
 ولو علمنا انه روي عن من قال يطهروا ربه حواطف
 ظهورا احكم قال النووي في شي مسلم الا شهره ضم
 الطاووق يقال يطهروا الفئان هكذا يخطري وقوله المحلى
 اي مطهروه ط في الفتح لان المطهر هو الاله ومحمّل للصفته
 بان يراد به العقل المطهر ههنا اولاهن وفي رواية

احدهن

لحداهن وعلى بالرواية الثالثة وهي احدهن لتساقط
 الاولين بتباركهما وتعمل الاولى على الاكل والثانية
 على الاجزاء والثالثة على احوال وفي رواية وعفروه الثانية
 بالزيادة يعني ان الزنا يصعب السابعة فهو طهر في حصة
 ثالثة في له وهو اي فيه وقوله الطيب الحيوانات
 اي غير الارضي ويحتمل انه الطيب الحيوانات ولو الارضي لانه
 قد يوجه في المفسر والابو حنيفة في الفاضل وقوله تكه اي
 راحة الفم لم يثبت قال في المختار لم يثبت الكلب اخبر لسانه
 من الفم والنفث لانه اسوا حالاً لا يشهد بعضهم
 على نجاسته الخنزير يقول تعالى او لحم خنزير فانه رجس
 بناء على رجوع الخبر للخنزير قال النووي وهو غير متعين بل
 محتمل رجوعه للمضاف وهو اللحم يعني ان لحمه نجس بعد موته
 ولا يدل على نجاسته في حياته وليس لنادل ولا واضح على
 نجاسته ودرع كل منهما على الاخر هو مستثنى ايضاً
 كما للخنزير باعتبار ان الفزع يشع ارضه اصله اربع غير
 دخل فيه التولد من كلب ذكر او انثى وادى كذا وهو
 كذلك ان كان على غير صورة الارضي فان كان على صورته
 ولو في النصف الاعلى فقط فهو طاهر في العبادات فصح
 ولو اصاب ما يدخل المساجد ويخالط الناس ولا نجس به
 لم يدر طوبى ولا نجس به المتما قليل ولا المتبع قال
 شيخنا وتولى الولايات كالتضاد ولائذ الكواخ وخالقها
 وله في النجس في الاتكحة والتربة والذخيرة والتوارث
 وهو في التربة ان خاف الفسق وقار شجارتين من امه

ثالثة

واولاده في رجلي القبر والمجلى ولو تولد ادمي بن شاة وخارفي
 مثلا فليزح عن الحلق في الترام الاحكام والكلب بن ادميين
 طاهر ولا يغير صورته كالسبح والادمي بن كلبين نجس
 قطعاً ويظهر انه نجس فيه ما مر عن شيخنا من اعطاه
 حكم الطاهر في العبادات اهـ وذكر بعضهم انه الادمي بن
 شاتين يعني منه ان يخطب ويوم الناس ويحور زعموا وحله
 وقياسه الى الادمي من حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم
 ان المتولد من سيرة وادمي له حكم الادمي اهـ ومقتضاه
 انه مكلف فانظره كالذي قبله اهـ وفي الحلل ولو تولد
 حيوان من السمك وعنده فستة نجس على قياسه ان الولد يتبع
 احسن اصله كما في الثوب يرقى فليس بالنجاسة كما ذكر في
 قاعدة يتبع الفرع اهـ وان الفضلات عطف على قواعد
 السابق الاعيان كدم تخفيف اللحم وتشديد بهما
 ولومن سمك قال في العبادات كل سمك يحل ولم يخرج ولم يخرج
 ما في حروفه فهو نجس وعلى هذا فالسبح كله نجس واما الدم
 الباقي على اللحم وعطافه من المذكاة نجس معفر عنه
 كما قال العلماين ومعلوم ان المعفو لا يبيح النجاسة فالدم
 من غير طهارته انه معفو عنه ثم مر وقوله فنجس معفو
 عنه صورة بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط
 له كما تقدم عن شيخنا ويشق من الدم المني اذا خرج
 على لونه كما افاده زكي ولو تحلب اي سال والطاهر
 ان الفاتر للحم لا يتوهم ان اصله طاهر فيكون طاهراً
 اي الدم المستقر اي السائل فيخرج الكبد والطحال

والله

والمراد بقوله المستقر اي باعتبار الاصل فلا يرد ما لو وجد
 الدم فانه لا يظهر لانه دم مستقر كذلك ان يقول كونه
 كذلك لا يقتضي نجاسته بهليل المني والمني الا ان يجاب
 بان المراد دم مستقر الي فساد لا الي صلاح اهـ ثم
 وفي نعم ما خرج من حب متصل بحب لوزيع فليس
 ومثله بعض حبث لوزيع من ذرة نجس لا نجس بخلاف
 لبن لم يتغير ولحم لم يستحل فهو نجس لان نشان المفسدة
 الاحالة قاله مر في ثوب ولو كان لحم طيب لم يجب شبع دونه
 من خروجه وان خرج بعينه قبل استحالته فيما نظر لان
 الباطن محل اي نشانه الاحالة اهـ فان تقاياه فان
 استحالة فلا تستسبح والجميع اهـ ثم ويجب شبع الدم من
 مخرج ما من نشانه عدم الاستحالة وان استحال الى الفطر
 كما قد مر فيحتاج في وان لم يتغير وان لم يخرج متغيراً
 ولو ما فوق الفلتان خلاخا لا يتغير حيث ادعى ان
 الماء من الفلتان يكون متنجساً لا نجساً يظهر بالمشاهدة
 قياساً على الحب وفرق بان تاتى السائل في الماء فوق
 تأثيره في غيره كما ذكره جـ لـ قال الفاتر للحم بالنسبة
 للذي سلق القلبين والرد بالنسبة لما لم يلقهما ولو انشلي
 شخص بالقي على غنقه في الثوب والدرن وان كثر دم الرغيب
 وكذا من اتى لسلات الما من فيه وهو ناعم ان غلبت
 نجاسته بان تحال من المعدة ويصرف ذلك بغيره قال في المجموع
 وسالت الاطباء في ذكر كونه من المعدة ومثله بالذوق
 ما لو ابتلي بهم لينة والماء بالانقلا بذكره انه لا يشر وجودة

حيث يقل خاوه عنه ويستثنى من القي على الخلل فهو ظاهر
لأنه قيل انه يخرج من فم الخلل وهو الأصح وقيل من ربرها
فهو مستثنى من الروث وقيل من ثديين صغيرين تحت
جناحيها فهو مستثنى من لبن مالا يؤكل ق ل وبرماوى
وهو الخارج من الحدة وهي المتخسف تحت الصدر وعبارة
ش التميمي وهو الخارج بعد وصوله الى المعدة فالج ليل الى
مخرج الحرق الباطن وهو الخارج عند شخام ر وقيل كل
عليه الخارج من الصدر من السقم فان الصدر مجاوز يخرج
الحاكي كثر ثم راي في ش الصان لحي وقولهم بطهارة اللغم
الخارج من الصدر صرح في ان الواصل الى الصدر وما فوقه
اذا عاد قل وموله للمعدة لا يكون غساة وعبارة الشوري
اما الخارج من الصدر والحلق وهو النخاعه وتقال النخاعة
والنار من الدفاع فظاهر لانه كالمخاط قال في ش التحرير
كالقول القائل ان تقول حيث كان القي مقتسما على
البول فالاولى تاخره عنه وجره بالاعطاف على دم
وكذا مره ق ل وما قلنا الصدر وهو ما يخرج به حاشية الفم
اذا حصل له مرض من الهياج فظاهر لانه من اللسان
اج والشبه الخارج به مع الولد طاهره وهما من جرم من
الام او من الولد ونزلت عليه اذا مات احدهما هل يجب
دفنها معه وتقي الصلاة عليها وغسلها وتكفنها وموارثها
فهو ظاهر رحاى ماني المارة واما نفس الحلة فتجب
ان كانت من ذكوى واما الرأى الذي المية
سنوراي قط بجري اي من الجربان يكون سمكة في صورة

القط

القط او عرق او كما هو عادة لاهل مصر من اخذ القط وضعه
في قصه ويدخنون عليه الى ان يهرق ويأخذون عرفه
بالمحارة ج في كما سمعت من كلام النوري وقوله هذا اي
بالزياد اي بانه يؤخذ من اي شئ كتن نعله او هذا
رايه لقوله او عرق سنوراي في قط لانه لا يؤكل ولا اول
ماكول عما وجدته من شفر وغره عن قليل شعره
العبرة بالقله بالنسبة للمأخوذ ان كان جامدا وبالنسبة للجمع
ان كان مائعا هو شمس واما المسك اي غير التركي لانه
التركي من دم يخرج من فيج القفال كالحوض فهو نجس كما
ذكره ق ل فهو طيب الطيب المناسب لسائقه ان يقول
واما المسك فظاهر لانه اطيب الطيب لان المقطر العطر على
الطياره ويمكن ان يقال انه يلزم من كونه اطيب الطيب
طهارته فاطف الملزوم واراد اللزوم وعبارة من والمسك
ظاهر خبر مسلم انه اطيب الطيب وفارته بالهمز وتركه
وقوله طاهره اذا انفصلت حال الحياة او من مذكاة دلو
احتمالا والافحسية كما فيها خرج نعيم الخا وتخفيف الرا
على الاضغى فيجوز تشبه يد هاج على مقابله سرة القسم
اي من نوع من الطما مقصود في رغن معن بنا حشيه
من اقصى بلاد الترك بسن بيت شيانتي فوق بيت
اولها مصنومه بينهما موحده مشدده بوزن سكر
كما في ش الشفا من قال انه نجس من طاهر مفيد
ولفظه اي برمييه من غير ان يتلفه حيوات
البحر والافحس لانه في وروث بالثلاثة وهو مطهر

على دم اي ولو من الجن فيما يظهر لخذ اما قاله حرم انهم مكلفون بما
كفنا به الاما علم الرض خلافة وكذا من طهر ما كولا وما انفس له
سائلة ولم يقل وغايط لانه اي الروث شامل للخارج من
الادوي وغيره خلافاً ذكر فانه خاص بالادوي لما روي
الحجاري في عبارة شيخ الاسلام في في النهج وروث كالبول
اهو قاله ش قاس الروث على البول بما في استحالة كل منهما في
الباطن لو روي الدليل في البول في قوله صلى الله عليه وسلم
حين بال الاعراب في المسجد صبروا عليه زنيا ولم يستدل
على نجاسة الروث بما ورد فيه عنه صلى الله عليه وسلم في باب
الاستنجاحين حرم له بحرين وروثه فاخذ الحجري وروث
الروث وقال هذا نجس اي والرجس النجس لانه ربما يقال
ان هذا دليل خاص وفي فضله شخصه فلا يصح ان يكون
دليلاً على حرم جميع الارواح قاله دليل على نجاسته بالقياس
على البول اولى لاجل هذه الابهام اهو فكانه الاولي للشيء هنا
ان يصح كشيء الاسلام وروثه وكانت روثه حرام
كما قاله في الفتح ولكن القطع عام وبول والخصاة التي
تخرج عقمه ان تيقن انعقادها منه فهي نجس والا فهي
مشكوكه دل نفسه الماعلي اي بعد زوال عينه
ومنه يسهل الدال المجرى اي مع تحققت البيا وتشديد يدها
وشبه في ذكر الروث نعم يعني عند من ابتلى به بالسنة
للجامع واقفي العلامة م ربحه جماع من تمتع ذكره قبل
غسله وتبقى شخصه نفس السلس واما المرأة اذا لم تستنج
او غسل فزجرها بحرم عليها تليين الزوج قبل غسله وكذا هو

لو

لو كان مستنجراً بالمجر فحرم عليه جامعها وحرم عليها التمسك ولا يقصد
بالامتناع ناشئة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقده
عذراً في جواز نفعه ان خاف الرنا انجه انه عذراً فيجموع الروث
سواء كان المستنجراً بالمجر البول والماء ويحب عليها التمسك في فيما اذا
كان الرجل مستنجراً بالمجر وهي بالماء ثم على م م م زيادة من
ق ر وقال ابن شرف لو فقد الماء جاز له الجماع بدون غسل الذكر
ما بين رقيق عبارة ش م م وهو ما اصغر رقيقاً ثم قال
وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتا ايضاً ونجساً وفي الصيف
اصفر رقيقاً وربطاً لا يحس بحج وجه وهو غلب منه في النساء
للرجال منه في الرجال حضروا عنه هيجهان اي في وض
يخرج بلا شهوة اي بلا لذة فلا ينافي قوله عنه تورانيا او بلا شهوة
قوته في قوته علي وهو انه كان كثير المدي فاستحسن ان
يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمه لمحل انتم منه فقال المقتاد
ان الروث اسألي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال م م م
فالفصل ذكره ثم يتوضا ا هم وروثه قال انه امر المقترة خاله
فقال يغسل ذكره ويتوضا وقوله يغسل ذكره اي ما اصابه من
القدح والاصح طهارة الخاي فهو مستثنى من الفضله
اصل حيوان الخ والماء باصله البدن الذي الفصل منه فلا بد
انه هو الاصل فكيف يكون فرعاً والحاصل انه اصل باعتبار الخلق
منه فرع باعتبار انفصال عنه اي البدن قاله ر وظم كلامهم هنا
انه لا شرط لطهارة التي كونه خارجاً من محل مقتاد بل مثله
ما قام مقامه مستنجماً اولاً وقد روي في ان لا بد في طهارة
التي من ثم وجد بهد الشيع فان يخرج قبلها فنجس وان وجد

فيه صفات التي لان هذه ليس شيئا لانه لا يمكن قبل التسع وتلك
 الصفات ليست صفات التي لانها انما تكون صفات اذا وجد في جهة
 الامكان والاصل في الخارج من البطن النجاسته اهو مثله في افع
 ولين ما لا يوكل بالي عطف على دم من قول كدم فهو من
 النجاسات والفرق بين مني وبين ما لا يوكل حيث حكم بظواهرها
 وبين لينة حيث حكم بنجاسته ان كلام من المني والسنة اصل
 حيوان طاهر بخلاف اللبن فانه مرياه والاصل اقوي من المني
 اهو ل غلبت الاذي اي والملك والحق على ما بحث فالحي
 شوري كلب الاثناك بفتح الهمزة فمناة فوقية اسم للاتي
 من احمير والذكر حمار ولا يقال انا له وليس له العلقه والمضغه من
 غير الغلط نجسه في الاصح ومنع كظمه بالاستسقاء اراه رخصات
 وعبارة قال قول ولين الاقانه وفارق المني والعلقه والمضغه
 لنظر الاصلها المتولد عنها لانه يستحيل فدان هذا
 يجري في لينة ما يوكل ويحاج بان الدليل في الحقيقة هو
 الفئاس وهذا التقليل بيان للجامع فكانه قال بجامع الاتحالة
 في البطن في كل وان كان الدم مستحسلا عنه الماء واللبن عن
 الدم اما لن ما يوكل ولو على لون الدم ان انفصل منه به
 تركته او انفصل من حياته ولو من ذكر كالشور او من ولدت
 غير ما كوله من من شاة اهو قال لينا خالصا اي من حمق
 الدم وقذارة الكرش وقوله سافيا اي لينة اهنيا سريلا لا يفسد
 به شارب وقوله تعالى في اول الآية يخرج من بين فرك ودم
 واخرج البراز عن ان عباس ان الدابة اذا اكملت العلف واستقر
 في كرشها طمختته فكان اسفله فركا واسطه لينا واعلاه

دما

دما والكدم مسلط عليه فيقسم الدم ويجريه في المروق وعري
 اللبن في الصرع ويسمى الفرك في الكرش وحده اهو فتح الباري
 على البخاري ان يكون منشأه اي مرياه اللبن الميته من
 الادميات والصغرة وان لم يحصل تشكك تسع سنين وهذا
 بخلاف المني اذ يخرج مما لا يمكن بلوغه حيث حكموا بنجاسته وذلك
 ان اللبن يصلح غذاء للولد والمني قبل ذلك لا يكون اصلا للولد
 ايج وعبارة مراما لبن ما يوكل لحمه كلبن الفرس وان ولدت
 بطلا فطاهر ولا فرق بين لبن البقرة والحمل والثور والحمل
 خلافا للبقيين وتصورات يكون له لبن بان يكون حيا
 او خلقه الله له اخلافا اي انرا اخرقا للقادة ولا فرق بين
 ان يكون على لون الدم او لانه وحده فيه خواص اللبن
 كظفره في اللبن اما ما اخذ من لبن صرع هيمه مشقة فانه
 نجس اتفاقا كما في المجموع اهو مع زياده للذي وفيها ما لا يحل
 هو مقابل قوله السائف وان الفضلات فيها ما يستعمل في
 باطن الحيوان وهو نجس والعلقه مشقة فالعلقه
 والمضغه مستثناة من الفضلات من الدم الاولي من
 المني واحسب بان كلام الله بالنظر لاصل المني لان اصله دم
 وعبارة ثور الروض لعلقه قال اهل الخبرة انها اصل ادمي
 والفققة دم غليظ استحال عن المني سمي ذلك لعلوقه
 بكل ما لامسه والمضغه قطعة لحم بقدر ما مضغ استحال
 عن العلقه ولم يبق اكلها من المذكاة ورطوبة الفرج
 اعلان رطوبة الفرج على ثلاثة اقسام طاهرة قطعا
 وهي الناستية مما ينظم روضه المراء عند فقودها على قدرها

وطاهرة على الاصح وهي ما يصل اليها ذكر المجامع ونجس وهي ما ورا
ذلك لكن هذه الاقسام في فرع الادوية لاني في فرع الهمية
لان الهمية ليس لها الا منفذ واحد للبول والجماع كان كسف
هذا مع قولهم رطوبة الفرج من حيوان طاهر طاهرة اقوم
وعباب بان محل الطهارة اذا كانت الفرج مفضولا ووقع
السؤال عما لا يلزمه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس
بذلك فيتنجس به ذكر المجامع اول الان ما في الباطن لا يتنجس
اقول انهم انما نجس كالجاسات التي في الباطن فانها محمولة
بجاستها ولكنها لا تنجس ما اصابها الا اذا اتصلت بالظاهر
ومع هذا فيسجد ان يعفى عن ذلك فلا يتنجس ذكر المجامع
مع كثر الانثلية وينبغي ان مثل ذلك ايضا ما لو ادخلت
اصبعها الفرج بالليل له بالانثلية وان لم يعم الانثلية
كالمجامع لكنها قد تحتاج اليه كان ارادت المياحة في تنظيف
المحل ويبنى ايضا انه لو طار ذكره وخرج عن العقد الا انه
لا يتنجس ما اصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي
لا يصل اليه ذكر المجامع المقدر لعدم امكان التمسك منه
فاشبه ما لو اصاب النائم سبيل النائم من فاه فانه يعفى
عنه المستقة الاحتراز عنه افادة عن من حيوان
طاهر راجع للعلقة والمضغة ورطوبة الفرج وقول طاهرة
خبر عن الثلاث فائدة للبحر غسل البضة والولد
اذا خرج من الفرج وطاهر ان محله اذا لم يكن معها رطوبة
نجس روعه وشعره عن الاشياء فهو مستثنى من
الاهالة الاستحالة والبقية بذلك ليس في محله اذ تقدم

منه

اذ تقدم منه المسك واللبن والبن والعلقة والمضغة وغير
ذلك الا ان يقال ان الكلام هنا كما يكون فيه صفة للانسان
فما ملق ل وقول علقه ومضغه فان اصلها المني والمني
اصلها دم بنفسها اي من غير صاحبة عن لها حية
تخلها سوا طريقت اولها التقيد بالطرح كلاقه لا مفهوم
له ومن العبد ما يخلل فيها من رطوبة شيء التي فيها وشرها
ما تلوث من الدن فوقها غير غلبتها بنفسها بان كانت
بجربك الدن مثلا اما ما كان بقليلها بنفسها فلا يضر ولا يضر
بزر شقه الاحتراز عنه ولا يصح شي عليها مما يتجر معها
ولو من غير جنسها لبيده وعسل وسكر ق ل وان تقلت
هذه الفاية للدرد على من قال انها لا يظلم بالخلل الناصبي
النقل القاعده ان من استعمل شيء قبل اوانه عوف بجربانه
وقال قار وهذا النقل مكر ومكر على المقدر بطرح اي لصاحبه
عن الفصل ليس بقدر وما نجس تشاك الختم وهذا
شروع في تطهير الجاسات الثلاث وما من صفة الموم
وهو مخصوص بالخافد بل قولهم ولو نجس ما يعفى عنه
تطهيره غسل اي يغسل النفسالة ولو اخطا كما افق
به التلقين فيما لو نجس تمام بمحكمة من انه اذا اخلل
فروا على غلبه سبعا مع التزيب ولو من نعال داخله
وبرد عليه اما ثقبنا الجاسات وشكنا في رافعهما والاصل
عنده وبحب الفصل حاله على من تصحح بالجاسات وفارق
غسل الزاني بان ما عصى به هذا باق مستحضر سبعا
ولو سبج جريبات او جريكة سبعا وحسب ذهاب المنا

وعوده مرتين وفارق عودها اليه وعودها في الصلاة
مرة واحدة نظر للعرف وتحذر من المشقة لانه اليد سبلي
تجربكم ما ولائكم انتم في الفقل في الصلاة لتبين
كون الفقل سبعا وبالنزاع بقدي ق ل ولو اجتمع ما
الفلاة السبع ثم ترشش منه شيء فالوجه ان
يقال ان كان الترتيب في الاواني السبع لم يحج الى ترتيب
لانه لا يحتاج اليه عند الانفراد فكذلك الاجتماع ويحب
عشله سبعا ولا احتياج اليه لانه مخلوط بما يحتاج اليه
وهو ما الاواني اهرها وكي وجق وعبارة من ولو
عش السبع بما ذكر في ما كثر ركد وبخره سبعا وتره
طهران لم يحركه فواحدة ويقارق ما عرف القياس
المحدث من تفقه بالترتيب بان الترتيب عقده تافه
والعده ذوات مقصودة فلا يقاس احداهما بالآخر
اطف احدها في سبعة احدها في اولى لان
ما لا يقل ان كان سبعا عشرة فادون بان كان جمع
قوله فالأكثر المطابقة وان كان فوق ذلك فالأكثر
الافراد وقد جاء على ذلك قول تعالى ان عدة الشهور
الايه فاورد في قوله منها الرجوعه لاني عشر وجمع
في قوله ولا تقلموا فمن الرجوعه للاربعه اهه نش
فلمر بتراب أي مصحوبه بتراب والمراد بتراب
ولو حكما لم يغسل ما لو غسل بنقطة طفل فانه مكفي
وكذا الطين الرطب لانه تراب بالقوة وبحري الرمل
القائمة الذي له عبارة بكنز الصالح في الرهاوي
قال

قال في شيء المأج والواجب من التراب ما كمل الما وصل بواسطته
الى اخر المحل رطبا وجافا وان بقيت الاوصاف فانه كان المحل
جافا ووضع التراب من وجابا الما او جوده كفي الترتيب انه
زال الاوصاف في الما المصاحبه للتأريه وكذا ان كانت
المحل رطبا ووضع التراب من وجابا الما والآن الاوصاف
وان وضعه وحده لم يكف لتجسس اهه في والخبر
كالجلب قد كمل على هذا ما تقدم في الاصول ان الذي اذا
خرج عن القياس لا يقاس عليه بل يقدر فيه على مؤثر الرض
وما اخرج فيه عنه فان القياس في إزالة النجاسة
الاكتفاء بالقياس والحرر شورى واجبه بان قوله
والخبر كالجلب أي في التقيس الترتيب عليه السبع لاني
السبع حتى يزوما ذكر في بول النور في والصي
أي الذكر قد ذكرنا ولم يتناول غير من التفتدي ثالث
وقيل معنى حولن راع فخرج بالتول بقية فضلاته
كالتي وبالصلى الاثنى والخمسة وبنابعد من بلغ حولن
مطلقا ومن تفقه في تغير المكنى للاصلاح فيشمل من
جميع ذلك قل رضى حولن ظرف لقوله بول صبي
أي بوله قبل الحولن وخرج به ما بعد ما وان لم يتناول
لكن للتفتدي بعد الحولن وعبارة ثم راما الرطاس
بعدهما في إزالة الطعام ووجه انه اذا كثر غلظه تعدد
وقوت على الاستحالة وربما كانت محتملة لمكانه فمكرهه
أي كرهته فالحولن اقرب منه أي في العمل وهذه
يقول من بول الاعراب الذي لا يشاؤون غير الذين

ثم رفلو شرب اللبن قبل الحولين ثم بالبعد هما قبل ان
ياكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضج او يجب فيه الفسل
لان لما تم الحولين فنزل منزلة اكل اللبن الذي يظهر الثاني
وكذا لو اكل غير اللبن للتغذي في بعض الايام ثم اعرض عن
ذلك وصار يتقوى من قبل اللبن فهل يقال لكل زمن حكمه
او يقال للفسل مطلقا لانه يصدق عليه انه اكل غير اللبن
للتغذي الذي يظهر الثاني ولو شك هل البول قبلها او
بعدهما قبل يلتقي بالرضع او لا بد من الفسل ثقل عن الشح
من لانه لا بد من غلبه لانه الرشد رخصه والرضع لا صار
اليها الا سابقا وفي غش على مرمما يخالفه حيث قال ينبغي
ان يلتقي فيه بالنضج لانه الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم
وعدم كونه البول بعدهما والحولان محمد بخلافهما في
حاشية الشيخ في غش في التحرير وهذا اعني قوله قبله مقص
حولين تنازع عند قوله بول وقوله لم تتناول قال التام
غير لبن تسمن ولو من لبن امه والظن ان مثل اللبن
السطه اي من امه وان كانت يحتمل لا يجب باكلها من
حلف لا ياكل اللبن وقوله لا تغذي طاهره ولو مرة واحدة
ولو قليلا وان لم يستغن عن اللبن في ذلك الوقت فانه
يفسل كما في غش وعبارة في رعل الحلال قوله لبن
ولو رايبا وفي منحة او اقطا ومن يغلف وان وجب تسنن
فيه لا سجنه وحسنه وقسطه الاقطا لبن امه فقط اه
فانهم يحتاجون الى اللبن الخالي من الاغذية لا ضرر كذا
القطر مطلقا ولو غير قسطه امه نفع بالمال المملو او

المجدة

المجدة بان يجر المحل بالماضي سلاك بعد الزالة او صافه من طعم
اولونه او زنج فلا بد من تحمضه او عصره حتى لا يبقى منه ما
قال وقال تسم لا يفسد ان فحلة مالم يخلط برطوبة في المحل مثلا
فالاوصاف الفسل ويوده انه لو وقعت قطرة منه في صا
قلبك ثم اصاب هذا الماشيا فان من بعد السدد انه يكفي
وزنه النضج اه بان لها صفراي ولم يبلغ خولين قبل ان
اسمه محمد بن يحيى الرماوي في حقه نفع الحاد كسرها اه
مختار وقوله ولم يفسد في به لان النضج قد يطلق على الفسل
الخفيف ان كانت الجاسة حكيمه هذا يقتضي ان هذا
المفصل خاص بالجاسة المتوسطة وليس كذلك بل جرى
في الكل تسيل المراد بالسيلان جريانه على تلك المحل
لانفضاله عنه قال بعد زوال عنها اي حرها قال
ولا يضر قالون ومعنى قوله لا يضر قالون او يرحل
ان المحل محكوم بظهارنه لانه يحسن معقونه فلو اصاب
به لا يضر ثم ز سطون الدم ولو من مقلظ عسر زواله
اي الاخذ اي بحيث لا يزول بالمبالغة بخولجت والقصد هو
في ذلك الارض والثوب والانا وسواها ليقال بالاحتكام لامر
بالخوف وعلم منه الفرق بين القسر والقدر اه فالقدر ان
لا يزول الا بالقطع والفسر ان لا يزول بالمبالغة بخولجت والفسر
فالظن ان القدر ان الزالة على عنه واذا قدر عليها اي الزالة
بعد ذلك وجبت ولا يلزمه إعادة ما صلا حال القدر على
المقد والريح او اللون اذا عرفت الزالة طهر المحل ولا يجب بعد
القدره وتجب الاستغناء على الزالة في جميع ذلك باشتان

Copyrighted material

او نحوه ان توقفت على ذلك والاستبحر كما في شمس وكفى في
 الفسفرة ثلاث مرات في اكثر من الاستفانة اهو ق ل
 والقصر بالهاد المله او الضاد وحاصل صور الغاشية ثمانية
 واربعون صورة في العين منها خمسة واربعون لانت
 الحاصل في الحبل اما العرق او اللون او الريح او الطعم فثلاثة
 اربع صور او ثمان منها مائة وفيه ست صور حاصل من
 الحزك واحد مع ما بعده او ثلاثة منها وفيه اربع صور
 او اجمع وهي صورة واحدة في هذه خمسة عشر صورة وكلها
 في الفلطة والخففة والمتوسطة بخمسة واربعين وفي الحكمة
 ثلاثة لانها اما فلط او مخففة او متوسطة في هذه ثمانية
 واربعون اهم وعلى التذرية فرع عسل وعسل تحس
 وان تلف وكان لجور عليه اهم د فان بقيا الحبل اي
 من نجاسته واحدة ان كان اي الما قليلا في كمال
 بعد من الاطبار في محل الاطبار اهو ق ل قال في الحاد م
 لوضع ثوبا في احائه وفيه دم مفعونه وصب الما عليه
 يتنجس بالحقاقة لان مخودم البر احيث لا يزول بالصبة
 فلا يد بعد زواله من صب ما ظهور قال وهذا مما يفضل
 عنه اكثر الناس وهو د ل علي ان القليل الوارد يتنجس
 ان لم يطهر المحل كما في الشوري وقال الشوري ايضا
 لو غسل ثوبا فيه دم براحتي فغسلت اذالة الكوي طهر وان
 بقي فيه دم براحتي وان غسل بقية اذالة دم البر احيث فلا
 يطهر الا اذا ازيلت قال لم يمسر زوال اللون او الريح والافاعي
 والفسانة طاهرة ولو لم يصور يتنجس او نجس وقد
 زالت

زالت عن الصبغ النجس ويعرف ذلك بصف الفال ولا بد ان لا يزيد
 وزن الثوب بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ فان زاد ضرر لان
 الزائد من النجاسة ولا يطهر بقا اللون لعسر زواله ثم روي
 بغيره انه لو استعمل المصنوع ما يمنع من انفسا الصبغ فما حرك
 به القادة من استعمال القاسمونه فطام الثوب كغسل الزمان
 ونحوه لم يطهر بالغسل للعلم ببقا النجاسة فيه اهو ق ل وفي
 في اهل الحلال ولا بد من صفاغ الح ثوب صبيغ يتنجس وكفى عند
 عاصم بن شمس في ماكثر اوصاف قليل عليه ذلك فتظهر
 هو وصفه طاهرة اي غير طهورة لا زالت النجاسة لانت
 ما انزل به الحث غير طهور ولو كان معنوا عند اهل
 بلا غير اي وبلا زيادة وزن بعد اعتبار ما تشربه المصنوع من
 الما اي اناي ونيفه اي من الكوي الطاهر قال وكفى في مما
 بالظن وكان عليه ان يقدرها بالعليلة لان هذه الشرط
 لا تغني الا اهو ق ل وعبارة المرح دعسالة قليلة منفصلة بلا
 تغير وزيادة وزن وقد طهر المحل طاهرة اهو وقد طهر
 المحل اي بان لم يبق به طعم ولا لون ولا ريح ولو في المملط
 اهو ق ل فزوع ثمانية احدها في تطهر المصنوع يتنجس
 ثانيا في تطهر الارض ثانيا في تطهر اللان بكسر الما زايها
 في تطهر السكن المسقى بمانس او الحلي المطبوخ بمانس
 خامسها في تطهر الرينة سادسها في الانتفاش تطهر محل
 النجاسة سابعها في تغسل تطهر الدفت وغيره من النجاسات
 غير الما ثامنها في تطهر الفم يطهر بالملح مصنوع قال
 وتطهر بالغسل مصنوع ومخضوبه يتنجس او نجس ان انفصل

الصبيغ وان بقي لونه المبرد وقوله المتخمس اي حيث كانت
 الصبيغ رطبا في الحمل فان جف الثوب المصبوغ بالمتخمس كلف
 منه الما عليه وان لم تصف عسا للثوب من ومجمله اذا لم تنفقت
 النجاسة والادوية كالمسحوق والمخاض ان المصبوغ بعد النجاسة
 كالمسحوق والمصبوغ بالمتخمس الذي تنفقت فيه النجاسة او لم
 تنفقت فيه وكان المصبوغ رطبا فانه يظهر اذا صفت الفسالة
 من الصبيغ واذا التمس بنجاسته لم تنفقت فيه كقائه لم يذهب
 فيه وكان المصبوغ جافا فانه يظهر بغيره بالمال وان لم تصف
 الفسالة كما قاله سم والظم ان مثله اذا التمس بالبول
 المتخمس به بعد جفافه يظهر بغيره بالمال ان صبغه لم يزل تراه
 عن بول او بياض الفصل اي المتخمس وقوله هذه
 اي المصبوغ وخبر ما اذا حبس كما يقع لنسب الارياك من صبيغ
 الثوب وحبس الصبيغ بخم وعشرة ولم يزد المصبوغ هذا
 عليه في الفسالة فيما مر ولا حكمة اليه هذا لان المعتبر
 صفا الفسالة الا ان كان للصبيغ حرم كما دل له ما بعده
 قيل ولا حاجة اليه هذا لانه اذا كانت الصبيغ مجرد ثوبه
 كما هو في المسيلة لا يزيد وزن الثوب بالصبيغ وتحت قوله
 ولم يزد الوزن صورته وهما اذا تساويا او نقص الوزن
 بعد الصبيغ لان الصبيغ ياكل من المصبوغ كما الشالان فخفف في
 الوزن بعد الصبيغ قبل الصبيغ بفتح الصاد الفقل وهو
 المراد هنا وبكرها ما يصبغ به من نيلة وغيرها على موط
 نحو بول اي بعد جفافه او تشربه بخمره او نحوها بحيث
 لا يبقى رطوبة تنفصل في كس ويدل عليه قول الشافعي اما اذا صبغ

قوله

على نفس اي عين فالمراد بالنفس هذا العين والذات
 بخلاف مجرد البول واللبن اي الطوب غير الموق وقوله
 وهو الطوب بقل صفة او بقدره فيه نظر لا يظهر قالنا
 يعني عنه في بنا المساجد وفرشها والمشي عليه ولو مع
 رطوبة والصلاة عليه ومثله او الى الخذف المحزون طرما
 بالروك والرواد فرع لتجنب الجبن مع مشه في الرقعة مثلا
 لم يظهر مشه بالفضل ويظهر الجنب حيث وصل الماء الى ما وصل
 اليه المش اهراق وقد سئل زني عن سوال صورية ما قولكم
 رضي الله عنكم في الجرر والازيار والاجاناث والقلل وغير ذلك
 كما ليراني والاصح مما يجهن بالسرجان هاربي سيرا وحكم
 بطيارة ما وضع فيها من مائع او ما دون القلتين ومحور استمال
 وفي الجنب الموق بالانفة المتخمس هاربي سيرا ويحكم بطيارة
 وكذا ما سئل منه من المشي على الموق الى الكسك هل لا يحرم
 كله ويحكم بطيارة ولا يجب المضيضة ولا غسل ما اصابه
 لان هذا مما انفهم به الموق وهل يجوز بيع الطوب المحزون
 بالذبل اذا حرق وبنا المساجد وفرش عمره بابه وزصلي
 عليه بالاحبال واذا اظلمت شي من بدن المصلي او ملطمت
 في شي من صلاته بقى صلاته اذ تونا ما حورق واحاب
 الخرق وهو الذي يوحذ من الطين ويضاق الى السرجين
 مما تمت به البلوى ايضا فيحكم بطيارة ويصح بيقه واطمته
 ولا يجب تطهير القدم منه وطياره ما وضع وزه من الماء
 القليل والماء يمان لان المضة تحل السمر وقد قال في
 رضي الله عنه اذا ضاق الاضراسع وتجنب الموق بالانفة

من المشقة مما عنت به البلوى ايضا فيكم بطهارة ويصح
 بهه وانظر ولا يحسن تطهير الفم منه واذا اصاب شيء منه
 ثوب الاكل او به ثوب يحسن للشفة والاجر المخرج بالسرير
 يحسن بهه وبنو الساجدين وفرش مرصها به وتصح
 الصلاة عليه حتى قال بعضهم يجوز بنا الكعبة به والمشي
 المنفصل من الحيض المول بالانفة المتفست طاهر لعدم
 البلوى به حتى لو اصاب شيء منه بدنا او ثوبا لم يحسن تطهيره
 والله اعلم والقول بطهارة ما ذكر من الاجر والجرر مثل
 مع تحققة النجاسة والناسب ان تكون خمسة مفقوا عنها
 وان خالط غيرها اي غير النجاسة الحامدة بان خالط
 نجاسة ما يوقه كالبول مما لم يجز اي الذي يحسن بالبول
 مثلا كما في الروض اما الرضا المجز ما يخاله كنجس
 الكفاية فلا يطهر الا بضم وثقف اليه رصب ما عليه
 ولو سقيت سكن اي بعد اتمامها بالذراح كفي غسلها
 اي ولا يحتاج الى شئ السكين واغلا اللحم بالماء اي ويطهر ان
 ظاهرا وباطنا والفرق بين السكن والذبح ان السكن
 تكسر الحاجز الى تناولها تخفف فيها قال في شئ الروض
 واشتكل الاكتفاء في ظاهر السكن بعدم الاكتفاء به في
 الاجر واحسن بان الانتفاع به من غير ولا يشترط
 له فلا حاجة الى التطهير ما ظهر من غير اصالها اليه
 بخلاف السكن اي انشأ الانتفاع بها الا بطلا سترها يحمل
 او نحوه تخفف فيها لثقة بالماء طهرا الذي يصف بكسر
 الذاي المعجمة ثم حمزه او تحسبه ساكنة ثم موحدة وهو

من

من الجاهل فلا يحسن بوصفه في نجس بوضعه في نجس الامع
 بطهارة قال ولو عقبه عظم اي من النجاسة اي وان
 لم يحسن وفي الدرر على من قال ان الثوب اذا كان رطبا
 وقع على محل منه نجاسة سرى الى باقي الثوب وهو
 ض والمقتر بعدم السريان شيئا ولو نجس ما يخالط
 شيء مما تقدم من الغلط والتحقف وغيرهما فنية تخصص
 له وان جرد بعد ذلك فصل انفقد سكره وليس انفقد حقا
 بخلاف عكسه كدقيقه عجن به ولو اناع فطهر بفصل
 بعد تجرده يدققة واما نحو السكر فان تحسن بعد تجرده
 طهر ظاهره بالفصل او بالقطر او حال المياحة لم يطهر
 مطلقا كالقفل كما تقدم عبارة سم وهو طهر ومن الجاهل
 الزيف فلا تحسن بوضعه في نحو طهر طهر حيث لا رطوبة
 ولا يظهر بالفصل مطلقا ومع الترتيب في النجاسة الخطية
 ما لم تنفست والا فيقذر تطهيره فلو كانت فيه ذرة لم
 تحسبه قال ابن القطان اي حيث لا رطوبة في لعل الحلال
 ولو دهنها هذه الفاية للدرر وعبارة في م ر وقيل يطهر
 الدهن بغسله كالثوب النجس بان يصب الماء عليه ويتكشفه
 ثم يحركه تحسبه ونحوها حيث يظن حصول الجمع ثم يترك
 ليعلم انهم تنفست اسفله فاذا طهره طهرا شدة ومحل الخلاف
 كما قاله في الكفاية اذا نجس بماء دهنية فيه كالبول
 والالم يطهر بالخل او بالصبغ او بالسلج ولا
 يسلج مقطوف على الصباغ فلا يذهب اي لا يسلج وجوبا
 ولا شرابا اي من غير الماء لان الماء يجرد ضرورة على

. التمهيد بمجمله ونصيرها مستقلا فيكون شاربيا المستعمل
 وهو عاشر الكراهة . انما ان او شاربيا او يوراحا كلا
 . فمقتضى اولها فمثل الاكل والشرب وهو حرام تنبيه جميع
 ما ذكر في هذا المحل سياحة في فصل الغاسية مع زيادة قوله
 ولا يجوز انما كان المال له من طرف شرع في بيان
 ما محل من الظروف وما لا محل فقال ولا يجوز والحق هنا
 عدتها البليغ من انكار وقال لا بد من انما من الصفات
 وهو المقتضى ولا حكمة ابداء به اي بالاحوال ان المقصود
 بالذات التنبيه على ما يحرم استعماله اذ الاصل في الاواني
 المحل وايضا لما كانت افراد الجائر لا تكاد تحصر قدم الحرام
 ليأتي بعد ذلك بعبارة عامة لا افراد الجائر كما قال في
 ولا يحرم كسر الدرهم والذات ان تؤخذ قيمتها وما يقع
 من كسر خوصه فضله منه غاشي ومنه حرام لما فيه من
 تفسيق المال وما من بها فتركوه ان لم يكن فيه شئ ولا
 فهو حرام . لذكره وغيره ولا يلحق ذلك بالجلي للشا
 حتى يحل لها لانه ليس من التزين الذي ابيح لها في شئ
 بالاجماع قدمه لانه اقوى ولعمري لان الحديث الذي
 بعده فيه القياس ومحل صفة الاستعمال اذا وجد غيره
 ولو باجرة فاحتمل عما يقتضي الفطرة كما في الانقابات
 بخلاف ما اذا لم يجد غيرها فانه يجوز ان يحتمل بعضها
 تقدم الفضل لانها اخف لجوارها في بعض المسائل كالحائض
 دون الذهب ونحو الطهارة من ان التفتد قطعاً ولو في
 بينه وبين الصلاة في المضمون حيث جرت في صحتها

خلاف

خلاف بان الوضوء وسيله ونقتصر فيها ما لا يقتضي المقاصد
 وبان المقتضى هنا الحق الله تعالى بشرح فيه ما لا يشايح في
 ذلك لانه حقه ادعى في آية الذهب جمع الزكوا والتم
 وهي ما يوضع فيه الشئ والاواني جمع الجمع وكثير من الناس
 ظن ان الآية مفردة واصل فيه الشرع من ثنتين ابدلت
 التمرة الثانية الطافصارانية عملاً بقول المصنف ومدا
 ابدلت ثانياً التمرين من كلمة ان يمكن كذا والتم
 فيهما ما جمع صحفه وقدم الشرب ككثرته بالنسبة للاكل
 وكان القياس في صحافهما اي الذهب والفضة واجبت عنه
 ثلاثة اجوبة الاول ان الضمير راجع للضاف وهو الله
 والاضافة على معنى من الثاني ان الضمير راجع للضميمة
 واما الذهب فمعلوم بالاولى كقول والذين يكثرون الذهب
 والفضة ولا يفتقرونها في سبيل الله الثالث ان الضمير
 راجع للافراد الكائنة من الذهب والفضة قال ع ش
 على من الضمير في ما دون القصة وهي من عطف الخاص
 على العام لان الآية تشمل الصنف وغيرها وعليه فليس
 التفتد بالاخراج غيرها بل لان الغالب في القاعدة الاكل
 في الصيغ دون الشرب وقوله تشمل الصنف وغيرها
 وعليه فليس التفتد والحاصل ان لهم جفته وقصده
 وصنفه ومكمله وصنفه يضم الصاد فالاول ما تشيع
 ما فوق العشرة والثانية ما تشيع العشرة والثالثة
 ما تشيع الخمسة والرابعة ما تشيع اثنين او ثلاثة وخامسة
 ما تشيع الواحد وكل من الخمسة يقال ليراهم كما هو عظم وقد

ذكر هذه الخمسة في المختار ويقاس غير الاكل والشرب عليهما
 من باقي وجوه الاستمالة ولو كان الاستمالة على غير وجه
 ما لوق كان كسبه على راسه اي طراس الانا واستعمل
 اسفله فيما يصلح له كما شمله اطلاقهم اهـ حج قال بعض
 مشايخنا ولا حاجة للقياس بالاجماع الدال على حرمة جميع
 الاستمالات وانما يحتاج للقياس من لم يذكر الاجماع واستدل
 بالحرمة فقط اهـ وفي الحديث ان الله انبت في ارضه وهي قلوب
 عباده الصالحين واحبا اليه النما واصفاها واصلا قال علي
 رضي الله عنه اصلها في الدنيا واصفاها في البقي وارتقا
 على السلمين اهـ ودخل في الاواني طيف الكثران وهو صنفه
 فيها ثقت الكثران والمخة الحرمه خلافا لصاحب الثا في حيث
 قال عوازه وقسم من عدم العوازه حرمة الاستمالة على انفق
 واخذ الاصره على الصنفه وعدم الفرم على الكسر كانه اللهو
 لانه اذا المنكر على الولي ليس بقدر فالاجنبى مثله
 او المراد به من تولي فعل ذلك ولو اجنبيا لم يمتط بهم
 الميم والعين الانا الذي يجعل فيه السقوط يفتح السنين
 وهو الروا فيصبا في الاتق وجميع اسماء الالات بكسر اولها
 كقط ومزوده ومفرفه ومفقه وتحوذ لك الاثلاثه
 في الفم وهن مسط ومجله ومسقط بنا على احدي اللتين
 في مسقط ومسقط من ضم الميم فهما والا ففهما الفة الطرية
 بكسر الميم في كل منهما واما مجله فهي بضم الميم لا فف
 من اتاها فف مسقط اي كائن من اتاها فف ولا فرق
 بين الاتا فف ومنه المجله والمجزة والمفقه والصندوق

وعطا

وعطا الكورم لشرع وفي السوا عن دق الذهب والفضه
 واحدها مفردين او مع الضامهما لغيرهما من الادوية هل
 يجوز ذلك من سائر الادوية ام لا يجوز لما قدم من اضاعة
 المال فاجبت عنه بقولي ان الظاهر ان يقال فثبت ان
 الحوازل لا يشك فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لا يحصل منه
 ذلك لم يضرهم في الاطعمة بان الحجارة ونحوها لا يحرق منها
 الا ما اضرب باليد او الفقل واما لتقليل الحرمة باضاعة
 المال فكذلك فممنوع لانه الاضاعة هنا محرم حيث لم تكن لغرض
 وما فيها فقد التداوي وصرحوا بحوازل التداوي بالولوى
 في الاحمال وغيره وربما زاد في قيمة على الذهب ع من على م
 ومن الاستمالة المحرم الاحتوا على المجرة او وسط الثوب
 عليها او شتم الخوص مع القرب منها حيث يور غطيا بها ويحرم
 تحميم الميت بها ايضا ومن الاستمالة المحرم ايضا اغذما الورق منها
 اي من الانية كاللحم لا يستعمله ولو لصب غيره او كان النقود في
 البروز فقط نفهم ان اخذ منه شيئا لم يتم وضع المائي يمينه
 واستعمله جاز اي مع حرمة الاخذ منه لانه استمالة حشيشه
 كذا قال بعضهم وقضية كلام م م في عدم الحرمة وما لا يمت
 شحنا الطرخي وقال ولا يور ما ذكر استمالة في هذه وذكر الحرمة
 على الصاب وحده حين لم يوجد من الاخر فقل وهذه حمله
 مبيحة قال في هذه الحيلة انما يمنع حرمة مباشرة الاستمالة
 من ان النقود اما حرمة استمالة بوضع مقروضة فيه وصحة
 اتخاذه فلا حيلة فيها فتأمل فانه مهم ويحرم المجلة والمزود
 والخلال والابرة والمفقه والمشط ونحوها من ذهب او

في النفدين مركبة من النفدين والخللا ولا فرق في حرمة
 ما تقدم من الخللا وغيرهما بين الخلوة وغيرها اذ الخللا
 موجوده نفقة تر الاطلاع عليه هو وحرم مقربه سقف
 البيت ومثله الكعبة والمساجد من الجدران والسقف
 ليس بقدر بل مثل نرين اي موضع منه ذهب او فضة
 فحرم والكسوة المعروفة حرام كسماها على الفضة وخرج
 بالتموله الخلية وهي قطع من النفقة يستخرج غيرها فقال
 شيخنا في علمها في غير الكعبة والمساجد دون غيرها
 كالصحن والكرسي وغيرها وفيه شيء من حرمة ما في الكعبة
 والمساجد وغيرها ايضا وهو الوجه في وعنه علي من
 وهل من الخلية ما يحفل من الذهب والفضة في سائر
 الكعبة او محض ما يحفل في بابها وجه لا ينفذ نظر
 والذي يظهر الاول انه وما اصل مسألة التوبة ان فعله
 حرام مطلقا حتى في حال الشا واما استعمال الموه فان كان
 لا يتخلل حرم حل للنساء في حلتهان خاصة وحرم في غير
 ذلك كما افاده اكثر مني على من ان حصل منه شيء بالرقن
 على النار ولو شك هل حصل منه شيء او لا فالذي نجه الحرمه
 ولا شك بالضم عند الشك لانه هذا اصنف به قبل حرقه
 الفل مطلقا واما الخاتم فقال شيخنا انه كالموه فان كان
 من ذهب وموه نفقة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على
 النار حل والا فلا وان كان فضة وموه به فانه حصل
 من ذلك شيء بالعرض على النار حرم والا فلا كما قوت
 فاري مقرب ولحمه ياقوته وجمعه يواقيت وهو اشرف

الاجار



الاجار ومن خواصه ان الختم به نفى الفقر ومثله المجان
 بفتح الميم برما وفيه ومن خواصه ايضا ان النار لا تؤثر فيه
 ولا تقيره وان من تختم به امن من الطامعون وتيسر
 له امور المعاشة ويقوي قلبه وتراه الناس ويسر له
 عليه فاضا الجوارح اله عتالي وعبارة شرم وعمل آلتا
 النفس في ذاته من غير النفدين كما قوت اي تحمل استعمال
 واتخاذ في الاظهر لعدم ورود ذي فيه ولا يتفاد ظهور
 معنى السرف فيه والخللا نفم كره استعماله واتخاذ
 احاد اذ كانت نفاسته عزمه كمالا يحكم الصنفه خط
 فلا يكره استعماله ولا اتخاذها طاف كسر البافغ
 اللام اي كسور ويجوز بلور بفتح الباء وطم اللام كما قال
 النووي في خبره والمتخذ اي وعمل استعمال المتخذ
 لم يرد فيه شيء في تحريم فلا ينافي انه يكره
 نفس الذات دون نفس الصنفه ودون المتخذ من
 طيب غير رفيع كصند ولا يظهر كونه اشارة
 الى انه موجود لكنه خفي وما نص من اذا نفقه
 في حاصله ان المصنف بالفضة ضمه كبره حرام عند
 الالهة الثلاثة وفيه تفصيل عند الشافعي وقال ابو
 حنيفة لا يحرم المصنف بالفضة مطلقا فالاول مشد
 والثاني مخفف ووجه الاول كما لا يتفق على ذلك
 الامه والورع الشاعدين الانا المصنف كالتباعد
 عنه الانا الكامل من الفضة ووجه الثاني الفقهاء
 مثل ذلك ذكره الشمراني في الميزان وقوله تفصيل عنه

الشافعي حاصل الصور انهما ان تكون كبيرة او صغيرة
 وكل منهما اما الزينة او الحاجة او بعضها الزينة وبعضها الحاجة
 فهي ستة صور صورتان محرمتان وهما الكبيرة كلها
 لزينة او بعضها الزينة وبعضها الحاجة لانه لما انتمى بالحاجة
 ولم يتميز عن الزينة صار المجموع كانه للزينة والثالثة لارادة
 فيها وهي الصغيرة للحاجة وتكره في الثلاثة الباقية وهي
 الصغيرة كلها للزينة او بعضها الزينة وبعضها الحاجة والكبيرة
 كلها الحاجة واصل الضمة ما يصلح به خلق الانا والمراد هنا
 الاعم وان استوعب غالب الانا فان لم يزل الزاد حرم
 الزائد فقط ان عده العرف كبر والافضل حكمه حبه
 كبيرة توسع التي تتعاملت المباح بنصب ضمة على المفعول
 المطلق اذا كثر ما يكون مصدرا هو الحدث الجاري على الفعل
 واما هذا فهو اسم عين لان الضمة هي الضمة التي اصلح بها
 الانا انعم د حرم استعماله سلت عن نفس الفعل
 الذي هو التضييب فله عزم مطلقا كالنحوه او يفرق
 بما تفرق من تقدم حرمة التوبة مطلقا بانه امانة
 ما واصل الثاني اقرب اهرس على محمدي على م
 بقدر الحاجة المراد بالحاجة قطع الاملا لا العجز عن غير
 الذهب والفضة لان العجز عن غيرهما يبيح استعمالهما اهو
 مرسوم قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم واشترى
 القدح بهذا القدح من مولات الضر من اشد ثمانا
 درهم وروي عن البخاري انه رآه بالبصرة وشربه
 قال وهو قدح جدي غريص صار يضم اليه النون

وهو

وهو الغالب من العود وهو عشب طيب الرائحة ويقال اصله
 من الابل ولونه يميل الى الصفرة وكان مستطابا ولا طوله اوفر
 منه عمقه كما ذكره الرازي والظ من قولك اي شدة
 عظم فضله ان الضمة كانت صغيرة ومعلوم انها طماح
 فنه صيرة الاباحه قال سيم ونون في هذا الاليل
 بانه لم يثبت انه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا
 القدح وهو مسلسل بالفضة وانما روي هذا القدح
 عنه اش ولم يكرهه اجماعا سكونا ويقن عليه الرازي
 ايضا هو وقول ما ذكر من سيم بقوله لم يثبت انه مرور
 بما ذكره الشافعي يقول قال ابن ابي شيبة رسول الله
 في هذا القدح والظ ان الاشارة عايدة الى الانا الضمة التي هو
 عليها واخر العودها اليه مع قطع النظر عن صفة خلاف الظ
 فلا يعول عليه فتأمل ونقل ابن سيرين انه كان في فيه حلقه
 من حديد فاراد ان يجعل مكانها حلقه من ذهب او فضة
 فقال لا يوجبه لافترس شيئا وصنف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتركها وكلها او بعضها الزينة فان كانت الحاجة ولا
 كراهة الحاجة وشمل الضمة للحاجة ما لو عمت جميع الانا
 وهو ذلك والقول بانها لا تشتمل ح منه ممنوع فلو اجمعت
 في الانا ضبان صار للزينة فان كان المجموع قدح ضمة كبر
 حرمت ومن الضمة مساقير القيقان والبص في مجري فها
 التفصيل اهاج وضمة موضع الاستعمال او كشفة الانا
 والظ ان القارة مقلوبة اي وضمة غير موضع الاستعمال
 كضمة موضع الاستعمال لان ضمة غير موضع الاستعمال
 هي التي يتوهم فيها جوارها كما يرد ذلك لتفصيل شيخنا

واقول لا قلب في العبارة لان موضع الاستعمال هو فيه حرمة نفسه
 مباشرة المستعمل لنفسه لغيره لعل على حذف مضاف اي
 كنهه غيره مرجع الصف والذكر المرف هو المعتمد والمراد به
 ما استقر في العقول وتلقته الطباع السليمة بالقول برواوي
 قال الجوهري وهو مكمل لان العرف لا يرجع اليه الا فيما نص عليه
 الشارع ولم يثبت قد تم لقوله صلى الله عليه وسلم من احب ارضامته
 فجع منه الى المرف لعدم تعدد الشارع له والشارع لم يبين الضمة
 بل ولم يبين عليها حتى يرجع فيها للمرف اجماعا وان كان يجب بورد
 اصل الضمة وهو تسلسل الفتح ولا قرارة عليه لانه لو ورد عنه
 اجماعا لكان او بالافراد عليه اجماعا في اطلاقه فان شك في كبرها
 هذا راجع لجميع الصور اي صور كبره واكرامه والاباحة
 فالاصل الاباحة اي اباحة الاناقل تفسيبه ولا شك ذلك باقي
 اللباس من انه لو شك في ثوبه فيه حرير وغيره ايها الكثر
 من القران حيث حرم اللبس ومن مصحف الحديث والآخرى
 في الاخرى لانا نقول ملائمة الثوب للدين اشد من ملائمة
 القصد له فاحسبتم بالاجتهاد هنا واما التعريف فالحكم مع
 الشك تفليسا لجانبة القصد كما في شمس وان الاصل في لابس
 الحرير ومن القران التحريم ولو شك في انها للزينة او للحاجة
 جازت مع الكراهة شمس على مروي ينبغي ان يكون هذا في غير
 الحرير المظفر به فانه شبه بالضمة قال حنف في فحة هذه اي صورة
 الشك صور لانه اذا شك في الكبر والصفرة نارة بعل كونها الزينة
 او صفها الزينة وبعدها الحاجة فيحكم بالكراهة فيما لان الشك لانا
 استقطب كراهة واما اذا علم كونها الحاجة فلا حرمة ولا كراهة وكذلك

وكذا

ولو اذا شك في الكبر والصفرة قسم هذه الصور لتقسيم صور الضمة
 وبالطاهر اي وحرم بالطاهر النجس اي غير الموطأ
 الموطأ فبحر استعمال مطلقا كما قيل اي ان محبة تفصح والافلا
 يحرم بل تذكره فقط قال مع الحفاظ ويكون الاستعمال مكرها
 مذكور في ثلاثة الاول في سحر الراعي في الانا في حرمه
 تفصيل الضمة والثاني في استعمال الراعي في الشرب ويلبوسهم
 وما يلي جلودهم ونحو ذلك والثالث في اواني مد من الحرير والفضة
 سحر الراعي وفي بعض الشئ والراعي والصواب سقوطها
 لان الراعي حرام مطلقا كضمة الذهب فبذلك تفصيل السابق
 اي تفصيل الضمة في حرم في الضمة مطلقا لا يحرم بها استعمال
 الدنيا او مثله في عدم الحرمة في العلم لا النازل من منزل الكسوة
 وان قصده الا ان قرب منه بحيث بعد مستحلا كما قلنا ثم نحن
 من ومثله في حاشية برواوي وقال عمر لا يحرم وان قصده
 بغيره على ان لا فيه اجماع من مزادة بفتح الهم والراي قرينة يزداد
 فيها من حله غيرها وتسمى ايضا السطحة والمخاد بها المظفر الذي
 يملأ فيه الماء الراوي والجمع الزاود لانه يتزود فيها الماء في
 تارض الاصل والقال لان الاصل طهارتها والقال نجاستها
 اشداي كراهة اشد اخفاي لعدم اعتواها على
 الحلة بخلاف اللبس والتضام اي الخار من القصد
 وهو القطع وقوله اللذين صفة للذين قبله والاصح الجواز
 اي ترجيح الاصل اخذ امامه في السواكر اي
 في حقيقته وحكم استعماله والاماكن التي يتأكد فيها المصير
 ثلاثة لاعتناءهم به بكل حال وكراهة للصائم بعد الزوال وقائه

خص

في ثلاثة احوال وزاد الشرح مسایل منها ذب كونه في عرض
الاسنان وتزويج النته وقوله باليمين في حين القسم
وفوائده والحاصل ان احكامه اربعة ثلاثة تارة يكون واجبا
كان توقف عليه زوال الغاسه او زح كربه في نحو خمسة
وتارة يكون حراما كما استلزاما لسواك غيره بقدر اذنه اي ولم
يعلم رضاء وتارة يكون مكرها وتارة مكرها حيث الكيفية
كما استلزامه طولها في غير اللسان وتارة يكون مذكرا وبما وهو
ما ذكره المصنف ولا يقتريه الا باحده لانه القاعدة ان ما كان
اصلة الذب لا يقتريه الا باحده وقد ذكر صاحب الفتاوى
الخبر في مذهب الحنفية فانه سئل هل يكره الاشتراك
في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين القوام يقولون
ثلاثة ليس فيه اشتراك المشط والميل والسواك ام لا اجاب
اما السواك غير غيره فقد صرح في الضم المصنوع في
في القدر ان لا يباس به باذن صاحبه ومثله المشط
والميل واجاب قول الناس بالكرهه قائما ذكر كراهته
نقوتهم الاشتراك في هذه الثلاثة لئلا يحصل التفرقة
باعتبار انهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهية بينهم
بسبب لانه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع الشريف
يوجب محظورية وعيارة الروض فلا يباس ان يستاك
غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذكر في الحديث الصحيح
فالتراحم للاصل لها ومناسبة ذكره عقب المساء
والداع ان الله في ازالة القدر وان كان اي القدر
ظاهرا وقد تم على الوضوء لانه من سنن الوضوء القلبية

الخارج

الخارج عند على القدر عند روعه حج محله بعد غسل
الكفين ولا يحتاج الى نية عند لانه نية الوضوء تشمل فكون
من سنن الاطعمة وذكره في الخبرين تنها السقي في
سنن الصلاة لما قيل انه فيها أكد للخلاف في وجوبها
فقوله عن داود انه واجب ولم ينقل الصلاة بتركه
وعنه استباح بن رايهويه انه واجب وتركه غير منطل
للصلاة لكن قال في شئ المذهب وهذا النقل عن السجاف
غير معروف ولا يصح عنه انه والسواك بطلان في الفقل
وعلى الالة وعلمنا معا يجوز تركه وتباينة وذكر بعضهم
انه من حقايق هذه الامة وفيه نظر يدل على حديث
هذا سواك وسواك الانبياء من قبل وفي الاوثر اسم تان
ان اول من استاك الخليل ابراهيم بقدر الزينة وهذا
لا ينافيه قول سواك وسواك الانبياء من قبل المعصني
شعور تكل في قيل ابراهيم هو لا مكان جملة على ان
الماد بالانبياء مجموعهم لكل واحد وبذلك يعلم ان السواك
ليس من خصوصيات هذه الامة بل من الشرائع القديمة
من سواك اي من مصادره وهو السواك لانه المصنف
المزيد شقة من المجد وهذا على وجه البصرين او من
الفقل نفسه عن المؤمنين لانه اشتغاف في غيره من الفقل
وجمع السواك سور فيهم السنن والواد كساب وكنت وقد
تسكن الواو مخففا لفة الذكر اي ولو في غير الغم كذلك
البابوع ومنه تشويك البكر وهو ذكر فرج الذكر به ازالة
نكارتها بخبر حتى يجتمع جماع الزوج بها لانه القوي اللطيف

اعم من المعنى الشرعي والله اني بطلق على ما يحتمل او متع
 او نحوه من كل خشن طاهر كما استاتي فتقول او نحوه مطلق
 على عود به ليل تملكه بقول ما شئت لان الاشياء ندر
 الفاسول واسمى بعود وقال بعضهم هو عود رقيقه
 بلاد الشام وهو بحر الاعظم من ارض الصابرة الثلاثة
 ونقشها الزيت والحر المحمدا في الاسنان للاولي في الغم
 لتعلم من لاسن له وما حولها المار به ما يقرب من
 فتعلم اللسان وتقى الحلق لذهاب التغير قد يقتضي
 هذا ان السمة تروق على اذهاب التغير وينا فيه قول جرح
 واقوله مرة الا ان كان التغير والاب من ازلته فيما انظر
 وحتم الاكتفاء به فيم ايضا لانها مخففة ويحتمل بان قوله
 لاذ هاه بيان لحكمة مشروعه ولا ياتي ان اصل السمة
 لا تروق على ذلك وعجاجة اطف وقوله مرة واحدة
 بالسمة لاصل السمة الا ان يكون لتغير بالغم او قتل
 الانسان فلا يه من ازلته ان اراد تمام السمة
 ونحوه محتمل عطفه على لاذ هاه وبغير تونية الظاهر
 ونحوه من غوابه السواك وقال بعضهم قوله ونحوه كالانعام
 للصلاة وحتم عطفه على التغير وبغير اذهاب السمة
 ونحوه وان كان السواك حتمه مستاكر ومستاكر به ومتاكر
 منه ومتاكر فيه وفيه استقلاله ونوعا واستعماله
 صوره ما يد على السواك يعني الاله وكان في كلام المصنف
 السواك يعني الفعل فبعد تقدير اعرابه ومعناه تأمل قوله
 قلت بل كلام الله مبين لاد من كلام المصنف اذ قوله واستعماله

(شاه)

اشارة لتغير السواك بالفعل فكانه قال ذلك واما الاعراب
 فلا تغير فيه اذ هو مبتدأ وخبر وتغير السواك بالاستعمال لا بد منه
 اذ الاستعمال انما يتحقق بالفعل لا بالاذان فالنوعان والاشياء
 العبادي والسواك يعني الاستعمال وهو على حذف مضاعف
 اي استعماله اذ قال شيخنا الاولي حذف قوله واستعمال صحيح
 بدونه التغير لان السواك شرعا سناه الاستعمال المتعمد
 فكانه قال واستعماله المودع مستحق وهذا لا غبار عليه وان اراد
 بالسواك الاله محتاج الى تقدير مضاعف اي واستعمال السواك لان
 الاحكام المتضاف للافعال لان موضوع الفقه افعال المكلفين
 فالاحكام متعلقة بالفعل اذ لا تكلف الا به كما في جميع العوام
 مستحبه اي بالسنة لنا واما بالسنة لم عليه الصلاة
 والسلام فكان واجبا عليه للحل التام لتلقي الوحي ووجوبه
 عليه صلى الله عليه وسلم بتسليمه لتلقي الوحي فبعد رتبته رتبة
 في المناوي علم المضايض فالضمة قال في الخادم وهل
 المراد بوجوبه في حقه بالسنة الى الصلاة المفروضة ام
 النافلة معا ام في جميع الاحوال المستحبة في حقنا وما هو
 اعم من ذلك لم يفرص قوله نفهم في ستن الى دار وعليه
 الصلاة والسلام امر بالسواك لكل صلاة وسباق الحديث
 بمصلحة المفروضة اه في كل حال اي وزمان
 مطلقا قلنا اراد به عموم الاوقات اي في اي وقت كانت
 والمناسبات لتمام المصنف في عموم الاحوال والاستشهاد على
 كلام المصنف فيقطع لان المستثنى من هذه الاحوال جميع حاله وهي
 ما عليه الشخص من خيرا وتشر وهذا القول في معنى

ليس من احوال الشخص والاشياء على كلام الشئ متصل وقد عان
عن المصنف في الكلام حذفاً دل عليه السياق والاصل في
كل حال وزمان الاذ ولعل الشئ اشار اليه بقول مطلقاً
اي في كل وقت ويشمل وقت الزوال الا بقدر الزوال
للمصنف اي ولو تفيد في الشئ ايام الرجال لان في ايامه
يوماً كسنة ويوماً كشهر ويوماً كجمعة فاعتبار الزوال فيه
تفديري اهراط في قال في الخصائص ولخص في حواشي السواك
بعد الزوال وهو صائم بغير كراهة وحض ما بعده
الزوال لان التفريق بينه يتم عن الصوم لخلو المعده
بمع ان تفريقه بغير الخلو كان محض تفريقه بغيره
كثوم لم يكره لزوال الكهي عن كبد اي وسط
يكره اي ان استاك بنفسه فان سوتك تكلف غير تفريق
اذنه حرم عليه على نظر ازالة دم الشئ فان ازالة
غيره حرم وان ازاله بنفسه كان جرحاً يقطع طوئه منه
فازاله بعد شئ مان كره قال بعضهم اواراه بعد موته بنفسه
كرامة وفيه نظر فانه ليس تكلفاً حتى يحكم عليه بالكره
ومحذ كراهة الا ازاله اذا ازاله بالسواك الشرعي لا باصبعه
فان قلت صرحوا بكراهة السواك بعد الزوال ولو صلاة
وحوها وقالوا بطله فيما اذا حصل تفريق الخلق في الفرق
قلت تفريق بان السواك نحو الصلاة من بان حلق المصحة
والتفريق بان دفع المفسد لان المضود ازالة التفريق
ودفع المفسد اهم من حلق المصالح فان قيل لاي شئ
كره الاستسباك بعد الزوال للصائم ولم يكره المفسد

116
في انها من احوال الخلو قبل اوجي كما صرحوا بذلك من باب الاستسباك
حيث قالوا والماء افضل لانه يزيل العين والانس ولا يترك كذا
وتحذره لعاب في في حاشية الجلال بانه انما يتركه المفسد
بعد الزوال لانها لا تزيل الريح بخلاف السواك قلت وفي هذا
الجواب شئ اذا ازالة حاصلة في كل الاثان يقال انها بالسواك
اقوى الهب عند الله اي اطلب من ربح المسك المطلوب
في يوم الجمعة والعيد في اي اكثر ثواباً من ربح المسك المطلوب
ولا يرد ان الشم مستحسنة عليه تعالى او مقبي كونه الهب
عند الله كناهه عليه تعالى ورضاه به وتلك فسرة
الخطايا والنفوس وعثرهما فلا تختص يوم القيام
وقاؤا لرب الصالح وقال الرب عبد السلام يخص به لنفسه
ذلك في رواية مسلم واجيب بان ذكر يوم القيام
لكنه محل الجزأ قاله ابن ابي شريف وحض المسك لانه
الهب طيب كما ورد في الحديث تفيح الخاه هو الاصح
لان الالف اربعة خلوق يضم الخا وخلق تفيح
وخلف تفيح الخا واللام وخلف تفيح الخا وسكون اللام
فالخلوق بالضم هو تفيح الفم والخلوق بتفيح الخا هو
كثير خلف الوعد والخلف بتفيح الخا واللام هو الريبة
المصلحة والخلف بتفيح الخا وسكون اللام ذرية السوء
قال تعالى فخلق من نورهم خلف اصاعوا الصلاة وتطلفت
الخلف ايضا على ما قاله الامام واما الثانية فتخص
الحديث اما لا الاولى فانه اذا كان اول ليلة من رمضان
نظر تعالى اليهم ومن نظر اليه لا يفد به آية واما الثانية
اي واما الثانية فما ذكره الشئ واما الثالثة فان الملازمة

تستغفرهم في كل يوم وليلة واما الراية فان الله تعالى
يا مريضته فيقول لينا استغفر وتزني لم يادى او شكت
ان استغفر من ثمة الله تعالى وادركا في واما الخامسة فانه
اذا كان احراما من رمضان غفر له جميعا فقال رجل
اهم ليلة القدر يا رسول الله فقال لا الم تزان العوال يهلون
فاذا رغو من اعمالهم وقوا الحورهم اهل حق رجلي للجلالة
فانهم ليسوا في ذلك فقلت بيا ربي هذه الحديث الذي على كراهة
الاستسكان بعد الزوال الاحاديث الدالة على طلب الاستسكان
لكل صلاة الشاملة لصلاة الظهر التي بعد الزوال فلم قدم
عليها واجب بانه قدم عليها لان فيه درع نفسه لان فيه ازالة
التعذر وتلك الاحاديث فيها جلب مصلحة ودرا القاسم تقدم
على جلب المصالح في قال فيهم وفيهم اثم لا يصحون كذلك
والسابع الزوال وقد دللنا على نصف الليل ومنه الى
الزوال صياح شوري فكرهت الزوال الدليل يقتضي ان
ازالته مكروهه حتى تغير السواك مع ان الكراهة خاصة بالسواك
واعترض بان الكراهة لا بد فيها من شيء خاص ولم يوجه
هنا واجب بان تاكد الطلب المبرور من قوله على طلب اتقائه
اي طلبا مؤكدا الخد من الاطسية قام تمام التهمة الخاص
وعبارة في والهدا والثلثة بالسواك الشرعي واما الزوال
بغيره فلا يكره اي وان كان المذكر يقتضي الكراهة مطلقا
وتوخذه من ذلك اي القليل وهو كذلك حيث
فالمتد كراهة من لشي السنة لتلا وتله الميسك لغير
لبيان الشيك بل في اثنا النهار لان كلامهما في حكم الصيام

لا مشاع

لا مشاع تناطه الفطرات لانه ليس بصائم حقيقة كذا
يعطى حكم الصائم في اخذها اي الكراهة
الما يهرج اي واما قبله في حال التبرع على ما كان من اثر
الطعام والشراب ليلا ويلزم من ذلك ان من المعنى الذي
ذكره ان يفر قوا من يات نصر او يتناول عطف
عام على خاص والراد تناول شام يقتضي التبرع
لا يجوز جماع ام لا الاولي ان يقول ومن لان بين
تقتضي العطف بالواو لانها لا تقتضي الاستعداد فذكره
للمواصلة لا تقتضي على الشك الثاني اي لان تغير الفهم
قبل الزوال بالصوم لا بالطعام لانه لم يتناول فقل
الزوال اي وبعد الحرف فتزول الكراهة بالافرون وتقود
بالحرف وهذا هو المقدر فذكره جميع النهار وكما تزول الكراهة
بالافرون نزول بالموت لطلات الصوم به لانه الا ان
ليس بصائم ولا يمسك اه طرقت وفي غش فدرع
ما ان الصائم هل يحرم على الفاسد ان يتخلو في سواك
قياس دمه الشبه بالحركة وقال بهم بعد الزوال طريق
لتغير سواك الكحل او النوم بعد الزوال او قبله باحل
انه لا يكره له السواك وهو كذلك معتد وعبارة
ثم رفعه ان تغيره بخوف استسكان لانه كما اذني
به الوالد اه في قول المصنوع عبارة م ر في الشق قاضيه
بالكراهة نظرا لا تقتضي وقوله انه لا يكره المناسب لم يكره
بحد ذاته انه لان لا يكره خزان الاولي ويجاب بانه اعادها
تاكيدا على شرب اي بالشرب المقدر لان شربها في

ان الشيطان يركب على الزاير ويستحب امساكه بيده الحي
 بان تحلق الخصر من تحت تحت والبصر والوسط
 والسبابه فوقه واجعل الابهام اسفل راسه كما رواه
 ابن مسعود ولا يقرب من السواك فان ذكر يورث الياس
 وان كان باليد اليمنى وان كان لا زالت القدر لاث اليد لا تبشر
 وبه يفرق بينه وبين الاستسار في الانف ويستحب ان
 يلعق ريقه اول ما يستاك وفي كل مره وقت وضعه في الفم
 وتخلل ان يحركه كثر لما قيل انه امان من الخنازير والبرص
 وكل واسوي الموت ولا يلع بعد ذلك شيئا لما قيل انه
 يورث الوسواس مره اخرى الشاي تسلب اللام جمع
 لثه تسلبها ايضا وهي قاحول الاسنان وعماقة قال
 هي اللحم المفروقة في الاسنان واصل لثه لثي خذفة
 لام الصلابة وعوض عنها التا واما الهالي فتزد لاجمع وهي
 قطعة لحم في اوقى سقف الحلق مشرفه على القلب
 تزوج عليه ولولاها لاصرف القلب شحنا قال النوروي
 ان اشار النوروي بذلك الى انه لا اصل له في السنة خصوصا
 وان كان داخل في عموم طلب الدعاء في عرض
 الانسان وكيفه ذلك ان تداحبه في الاطن فينوعه
 باستعمال السواك في الاسنان العليا والسفلى طهرا ونظا
 الى الوسط ثم الاستر كذلك وقوله في طول القم قصره
 مما علم الزاير انه يلزم من كون السواك في عرض الانسان
 ان يكون في طول القم في طول القم متعلق بالسواك
 بعد تقيده بعد قوله في عرض الانسان فالاول يعلق

به

به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد فلا يقال فيه
 تعلق حرفي جز واحد بما مل واحد بكل حرف اي طاهر
 وفالقلم وخطا فالج حيث قال يكني الخس ولو من نطق
 ورد بقوله عليه الصلاة والسلام السواك مطهرة للفم وهذه
 خمسة لكنه احاب بان المراد الطهارة اللغوية وليس
 كسرتين كما قاله الاخر في في ث قول المتن وقيل اول
 وفصل بفعل لكن حوز القاموس فيه فتح الخا وكسر
 الشين نزل القلم هو ما يترك على الانسان من الروح
 قال اوخرقة عطف على عود والاراك او لي حاصله ان
 الافضل الراك ثم جريد الخمل ثم الزيتون ثم ذو الريح الطيب
 ثم بقية الاعواد وكل واحد منها فيه خمسة مرتبة في الافضل
 ايضا هي الياس الذي بالماء ثم المدي ما الوردي ثم المدي
 بالريق ثم الرطب ثم الياس الفير الذي والجمع خمسة
 وعشرون من ضرب خمسة في خمسة وكل واحد من هذه
 الخمسة يرايه خمسة تقدم على ما بعده ومنهم يفهم له هذه
 الخمسة الخزقة واصبع الفير وروطها كن لا تخزي فربما
 ما عبد الرطب كما قال الشيخ انه يورث واعتمد سبحانه في ان
 الياس الفير الذي مقدم على الرطب لا بد اقوى في إزالة التغير
 ونظما بعضهم يقول
 الاكر جريد الخمل الزيتون رطب ريح فاني الاعواد كلها
 وكل مدي ما الوردي ريقه فذو اليسر له في البراكادروا عملا
 باصبعه قال الجوهرى الاصبع ذكر ونوت وتقال فيه
 اصبوه وهو تسليط المزة مع تسليط اليانها بعضهم يقول

بأصبع الشايع ميم الخلة وثلاث المزايا وارواصا
 فان كانت مفصلة وهي خشنه الخ والمعتد انه لا يجري
 الاستسكان بأصبعه المفصلة وان كانت خشنه غلقت
 البراجع ولا يصح غيره المفصلة بل يحرم بها ولو قلنا
 بالاجزاء في اسما على عرق الاستسكانه بجميع ازالة
 الغدر وفوضو حبة احترامه لان الاخر المفصلة من
 الارض يجب احترامها وليست احترامها وان اذن صاحبها
 اذ لا حقة له فيها باثنا ثمانية بالانفصال وان لم يجب
 دفنها فورا مادام صاحبها حيا فلم انه لا شك في التحريم
 بلا اذن صاحبها واما اصبع غيره المفصلة فيجزي السواك
 بها اذا كانت خشنه وكان صاحبها حيا لان ذلك من
 المساعدة والمعاونة والاجزاء المتصلة شأنها ووضعها
 العمل بها وقول بعضهم شرط اذن صاحب الاصبع هو
 شرط في الحل لا في الاجزاء بخلاف المفصلة من ذلك
 ولهذا يجري تشويز الميت بأصبع الفاسل وفارقت
 اصبعه المتصلة اصبع غيره كذا بان خرا الانشأت
 لا يسمع سواك انه قلت ويفارق اجزاء مفصلة عشرة
 هذا عدم احترامها في الاستسكان بخلاف الاستسكان وحرقته
 التحسيس على انه محرم ان يلتزم اخرا الاستسكانه
 عشرة وان حرم ثم رتب ثم حرم بالزام الاجزاء فاقوله
 ثم رجوعه اهـ من يمينه اي ويذهب الى
 الوسط ثم الى اليسر ويذهب اليه من كان تحت
 اي يختار اليد بالايمن يعني في الامور الشريفة بالانقطاع

اي

اي مدة دوام قدرته على تقويم اليدين لاعتدالهما والترك لمخوض ضرورة
 وعدم قدرته فلا كراهة في تقويم اليدين ولو فيما هو من باب
 الكمال او هو تأكيد للاختيار التمكن من التقويم عدم تركه كما
 هو المعروف في محبة وجوز بعضهم كون ما موصوله اهـ مناوي
 على السمايل والعمارة من زوف والتقدير الذي استطاعه
 التيامن في نسخة التمام في شانه مكنه من العلوم
 ان التمكن في امور غيره ولا يشرع لغيره فقول في شأنه
 انه ليس على قومه ففقد ما هو من باب التلزم فيه ليس
 الثوب والسر او مل والخف ودخول المسجد والصلاة على يدين
 الامام والاكل والشرب والاحتفال وتقليم الاظفار وقص
 الشارب وتصف الاطراف وحلق الداء والخروج من الخلا وغير
 ذلك مما في منهاه واما ما كان من باب الاهانة فبالسب
 كدخول الخلا والخروج من المسجد والانتحاط والاستسكان
 ودخول الثوب والسر او مل وغير ذلك واما ما ليس منها فبالسب
 على المعتمد موضع المتاع في ظهوره فبهم الطائي تطهره
 الشامل للاصغر والاكبر وهو يدل مما قبله من بعض من كل
 فبما بالشفة الايمن في الفسل وباليمنى من اليدين والرجلين
 في الرضوخان قدم اليسرى كره ووضوء صحيح واما اللغات
 والخذان فيطهران دفعة واحدة ونزع اليد اي شريحه
 الشد من الراس واللحم فيندب تقويم العائنه الايمن فربما
 ويكره شريح اللحية بعد العصر كما قال ابن الماد وتعلمه
 وفي رواية فله اي لمس النعل والادوية ان ذكره ذكر ليس
 الحصر بل ذكر امر متعلقا بالرأس ولم يتعلق بالقدم إشارة

الى رعاية التبعين من فرقة لقدمه مناوي في ثلاثة
 مواضع اي باسنة طاهنا والادني اكثر مما ذكره الاج
 اي لحوال بالمعنى الشامل للوقوفات كما مر بالتحليل
 بقدر بل مثلها اللون كصفرة الاسنان والظفر وانهم
 تقدره بالقدرون السن يذبه لتغير من لاسن له وهو
 كذلك كما مر اذ بين له الاستنساك بطلقا وتياكده عند
 ما تياكده لغيره ثم من السكون اي الطويل وفي الحجاج
 ارم عن القي امسك عن كسوم بضم الشا المثلية وفي
 بعض النسخ كسوم وكل ذي يح كربه انحطف عام على
 خاص اي ان تربي ما قبله بالمثلية وثانها عند القيام
 اي التقطه من النوم اي وان لم يتغير منه حتى يفاير
 ما تقدم قال قل وهذا وما قبله شاملا للصائم وغيره
 اي بركه وقبل الشروع الفصل الى الصلاة ولوق
 اشار بها بفعل خفيف لان الكف وان كان مطلوباً فيها لكن
 عاقبة طلب السواك لها وتداركه فربما الاثرى ان الكاف
 طلب دفع المار بها والتضعف شرط وسن الاستسكان
 لسيرة التلاوة والشكر فسكان السجدة وان استناك
 للقرأة وسناك لكل احرام وان والي بين المصلوات
 خلافا لبعضهم فائدة وقع السؤال عما لو نذر السواك
 لكل صلاة وقلتم بالوجوب هل يجب تقيم الاسنان
 واللسان او يكفي احد هما اثره دفعه اليه والي وقال
 لم ارجح ذلك شيئا ثم مال الي تقيم الاسنان ولم يظهر
 فيه ميل الي التان اهو لو ان اشقة على امي اذ

لا يخفى

لا يخفى ان هذا الحديث مما اشكل على المستتر من معنى لولا
 وهو امتناع الثاني لوجود الاول وحوالوا ليد لا كرسك
 امتنع الاكلام لوجود ليد اذ على هذا المعنى يصير معناه
 الحديث امتناع الامر وعدم وجوده لوجود الشقة التي لم
 توجه والامر وجه اي وجه ما يدرك عليه وهوان
 لتعيب الشارع في شيء يدرك على طلبة والحدث يدرك على
 الرقيب في ذلك وقد اشار اليه في الشقة الى الجواب بقوله
 اي امر احكام بسبل الرواية الاخرى ليرضت علم السواك
 فالمتبع الامر اجابا لا مطلق الامر ولا بد من مراجعة مصنف
 محذوف وهو مخافة ان اشق فالوجود مخافة الشقة لانفس
 المشقة والمعهوم الامر الاحكامي والشقة يراد بالخافة ان اشق
 لا مرئهم امر احكامي فالمتبع الامر فامتنع الامر اجابا لوجود
 مخافة المشقة والتقابل ان يقول مفاد الحديث تنزي امر الاحكام
 لمكان المشقة وليس من لازم ذكر ثبوت الطلبة الذي
 فما وجه الاستدلال به من الخبر عليه نعم الساق وقوة
 الكلام بقطر ذلك واعلم ان ما افاده من اتقا الامر عند
 كل وضوء من عدم السلب وان كان الظاهر من كمال
 ترى سلب العموم انه عمم عند كسر العين وفحما
 ومنها ثلاث لفات وهي طرف مكان وزمان تقول عنه
 السبل وعنه الخابط انه يؤول في تحريره اي امر احكام
 اورد عليه بحسب الظاهر انه لا علاقة لهذا التاويل لان
 الامر دال على الوجوب وهو الخط من غير تاويل فتصير
 التفسير لولا ان اشق على امي لا وجبت عليهم والله لم اشق

فلم ظم اوجب علمه فينبغي الدرب واجيب بان الدال على الروح
 من غير تأويل الماهية وصفة افعال تفوت تعالى لتنفق
 ذم وسعة من سعة وامامادة امر فلا بد على وجوب ولادة
 الا بالقرينة واحتياج الشرح حمد الله الى التاويل في شاطئ
 هو كرههم وفي رواية ذكرها مرفوعة لعرفته علمهم الخ
 قارع ش فان قلت هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال
 بالقرين والماسلح ما امر بتسليمه من الاحكام عن الله تعالى
 قلنا اجيب بان لا يحمل انه قد فعل الله ذلك بان خيره الله بين
 ان يامرهم امر اجاب او امر لب فاختر الله لهم وكانت
 صلى الله عليه وسلم روافعا ركنان سوكتا صري
 هذا ان السواك بعد ركعتين ركعة وفي رواية
 ركعة سوكتا بعد ركعتين ركعة ويلزم على كل منهما زيادة
 فضله على فضل الجماعة مع انها فرض كفاية وعبرة الرماوي
 استشكل بان صلاة الجماعة خمس او سبع وعشرين ركعة مع
 انها فرض كفاية والسواك سنة واجيب باجوبة منها ان
 السنة قد تفضل الفرض كما في الله الامم ورده ومنها
 ان هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة في الصحة ومنها انه يجوز
 على ما اذا صلى جماعة بسواك وعلى صلاة مفردة بلا سواك
 فهذه الصلاة افضل من تلك الخمس وثلاثين فيكون
 فيكون للسواك عشرة عشره والسواك والجماعة خمس
 وعشرون واجيب ايضا بان الدرجات المترتبة على صلاة
 الجماعة قد تعدل الواحدة منها اكثر من الركعات بسواك
 كما يتأكد مما اشار اليه ان تفيده المصنف بالمواعظ الثلاث غير

مراد

مراد وكان الوجه استقاط لفظ ثلاث لوضوئهم وفصل
 فلو استناك للوضوء المطلوب للفصل هل يستناك للفصل نظرا
 الى طلب كل منهما او لا فزيد من الاو كما قاله الاين الفصل
 لمزدلفة لمن افستل قال شمس المحقة الاول وفاقا للمردوخلاف
 لغيره كان عبد الحنف حش وقال بالشام من اهرح ومحل
 محل طلبه الذي هو الاكل الذي لا يحتاج معه الى نية بعد
 الشرع في غسل الكفين كالشبه والشمعة فلا يحتاج الى نية
 هذا وكلام الفذالي المذوق في كلام ان الصلاح بالنظر
 للاكل والفذالي بالنظر لاصل الشاهوم وقال شيخنا كلام ان
 الصلاح يوافق ما في شح وكلام الفذالي موافق لما في مر
 فلي كلام يحكم يكون من السنن الراحلة في شحول النية له
 وعلى كلام من يكون من السنن المنقذة من عليه الخارجة عنه
 لعدم شمول النية له وعلى هذا يكون الخلاف حقيقا غير ممكن
 الجواهر ولقد اذ قران اي يستناك قبل الاستفاضة والقدرة
 شاملة للسنة ومثل القدرة على ذكر قال حم ونه نه المذكور
 الشامل للشمعة مع انه على امر ذي بال الشامل للسواك
 يلزمه ووظا هو لا يحصى عنه الا يتبع من الشمعة له ويوجب
 بان يحصل ما في مما هو عدم التاهل كما ان النطق بها ان
 لانه لا يشاهل لذلك الا بالسواك شوي ونوم السنة هذا
 مكر رابع ما مرقاة المرد هذا الارادة تقوم وهناك لعدم النوم
 ولقد خول منزل ولو فتره وظم ولو خاليا وقدره محم فتر
 الخالي وفريق سنة ومن المستحب من السواك ان يقول
 ولو خاليا بان فلا يترك المجد اشرف وفيه جامع الصغير كان

على الله عليه وسلم اذا دخل بيته بدأ بالسواك قال المناوي
 لاجل السلام على اهله فان السلام اسم شريف فاستعمل السواك
 للامانة به او لم يطيب فيه لتقبل زوجهاته اهل بيته
 عند خروجه منه وعند الاعتصام لاي في الرضيق
 او نفوس ونحو الله اي السواك مطلقا لكن طم هذه الصبابة
 تفادى الرضيق ان السواك من على السواك عند الاعتصام
 لكن في بسط الانوار عدم التمسك بذلك فيحمل الاطلاق
 وفي السجدة فمجان ما بين التحريك وجملة اسرار
 قبل وقت الخوف مما بين التطيب للاجرام قبل الاجرام
 من فوائده السواك التي اوصلها بعضهم الى سبعة
 وسبعين خصله وهو على الفلك من الحشيشة التي
 ذكرها ما به وعشرين مضره منها سنان الزيادة
 عند الموت والقياد والله تعالى ومنها وساد العقل ولو
 احتج في الشئ فحصلت ان احدها ذكر الزيادة والآخر
 تسبها كالسواك واصل الحشيشة مثلا هل تفلح الاول
 او الشاشه فيه نظر ونقل المناوي تفلح الاول بحسنا
 اهرع شئ على من وسمن الانسان اي ثريد في بياضها
 اذا كانت بيضا ويطي الثوب فيه ان ابطاوه ذم فلا
 تنفي للنفوس وعلى هذا فالشئ مضمون ليزع الخاف
 فهو على تقدير الساع لا يقول وعد لا فاعرف جروفي
 بعض السخى يطي الشئ وهي طاهره ويصفي الخلقه
 قال بعض الخلف في سخة الخلقه وهي الصواب وكذا
 غيرهما وعبارة من ويصفي الخلقه قاله ش اي

لون

لون البدر في فائدة من فوائده السواك في الرضيق
 الختان وادامته تورث السفة والقنا ونسر الرزق وتطيب
 الفم ويسكن الصداع ويذهب جميع ما في الرأس من الازدي او
 البلغم وتقوي الاسنان ويحلي البصر ويريد في الحشوات
 ويفرح الملائكة ونصائح لوز وجهه وشيعة اذ يخرج للصلوة
 ويعطي الكتاب باليمين ويذهب الخدام وتبيح المال والاولاد
 ويوتى الانسان في قدره ويانه ملك الموت عند فرض حبه
 في صورة حسنة اذكره الزاهر وسن التحليل اي تحلل
 الانسان اي ازاله ما بينها بالخلال من اثر الطعام او غيره وهو
 امان من شوائبها في الوضوء في فقه وضه
 وسننه بالنظر لحكام المتن وزاد الشئ اربعة وهي حقيقة
 الرضو وبيان وقت وجوبه وبيان موجهه وبيان
 شروطه وحشده فالترجمة شاملة لامور ستة والوضو
 اسم مصدر سواك ففله ترضا او وضوا بضم الصاد
 لانه الاول مصدر الرضاه كما قال ابن مالك فقول فعاله
 لفلا قاله في وهو من الشراء القديمة ويد له هذا
 وضوي ووضوا الانبياء من قبلي والخامس هذه الامه الفرة
 والتحليل وانظر هل الفرة والتحليل علامه يوم القيامة
 من ترضا لفله اول ابل علامه خيرة هذه الامه عن
 غيرها وان لم يوجد منها وضوا الشئ الاسلام في شئ الخاي
 ان كان خاص من ترضا بالفعل ونقل عن ونقل عن الزليقي
 المالكي شارح البخاري انه قال هذه النقة علامه لهذه
 الامه طبرها عن غيرها ترضا ولا تشريفا عليه الصلاة

فصل

والسلام على قول شيخ الاسلام اذا وضاه الفاسل بعد مودته يقال
انه توضحا لفعل اوله لعل نظر ولا يورد فهم مخصوصا اذا قلنا
على سعة الفضل اجم وقد تم الوضوء على الفضل لانه كالحرف في اخر
التي هي عنهما لانه يدرعها وهو اي الوضوء من حيث مادته
اي هذه الحروف اعني حروفه الوضوء تارة تكون بفهم الواو
وتارة تكون بفهمها ولا يعم ان يقال وهو اي الوضوء على اسم
الالة لمخافة قوله بفهم الواو استعمل الماخذ مقصوده
تغير الفعل مع قطع النظر عن المعنى اللغوي والشرعي فليس
مكررا مع قوله الاري وامر في الشرع ان يستحشا ويقمها ولا
حضوره للوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فاعول
خرطور وسمور هو ش الذي توضحه اي يهدي للوضوء
لا كالحرف وهو اي لفظة الضيامن ظلمة الذنوب او كانه
حينئذ من الخلو من ظلمة الذنوب او من ظلمة الامر الاعتبار
الذي يقوم باعضائه لانه ظلمة تزدور بالوضوء ففده السن
كن تشابهه بعض اهل البصائر الذنوب اي المتفاهيم
لانها التي تكفر بها الوضوء افعال مخصوصة هذا التعريف
لا يشمل الترتيب فالاول ان يزيد في التعريف على وجه مخصوص
وهو الترتيب واجب بان قوله افعال مخصوصه اي ذاتا او
صفة وهي تقدم بعضها على بعض فدخل الترتيب في
وهو تقديري من المتقدم انه معقول المعنى لان الصلاة
ساجدة للرب تعالى فطلب الترتيب لاجلها وانما اعتصب
الكس بالمسح لانه غالبا ما كفي فيه يادني طهارة ونهضة
الاعضاء الاربعة وذلك لانها محل اكساب الخبايا اولاً

ادم

ادم مشي الى الشجر برجليه وتناول منها بيده واكل منها بيمينه ومن
رأسه ورقها والعقيدة افضل من معقول المعنى لانه
الاشارة فيه اشهد وعبارة مح في الفتاوى الحديثة سئل
هل العقيدة افضل او معقول المعنى فاجاب قضية كلام
الفذين عمدة السلام ان العقيدة افضل لانه لمحض الانقياد
غلاف ما ظهر من علمته فان ملاسه قد يفعله لاجل تحصيل
علمته وخفيه سر مع وجوب الصلوات الخمس لامة الاسر
قبل الهجرة بسنة وقبل تسعة عشر شهرا وفي مرجه
يكسر الحرف اي بسببه اوجه لوقال اقوال لكان اولى
لان الاقوال لفيز المجتهد والاوجه للمجته اجتهاد مذهبه
والمعتد ان موجب الحديث والانقطاع شرط لصحته والقيام
الى الصلاة لفورنته وعليه حمل كلام الشيخ القيام الى
الصلاة ولو علم ان دخل ما اذا دخل وقت الصلاة ولم يفعلها
ثانها هما اي الحديث والقيام لغوا الصلاة وشروط
مع ذلك الانقطاع فوجبه مجمعة امرين الحديث بشرط
الانقطاع والقيام الى الصلاة فشرطه اشاعشر
في السليم ويزيد السلس ثلاثه اخر فشرط وضوء
السلس خمسة عشر وكذا الفعل بالانتقادي يضاف
مخدوق اي وكذا شروط الفضل وبالذوق على انه مستند
خبره ما قبله وما مطلق مع ما عطف عليه خبر الاول
اي فشرط ما مطلق اي والفعل كذلك ما مطلق اي
عند عدم الاشياء ومعرفة انه مطلق ولو طنا هت
انما هو شرط عند الاشياء لا مطلقا فانه اذا لم يكن اشياء

كفى استحقاقه لا إطلاق ولا اشتراط ظنه اهتم دومراده
 بالمعرفة ما شمل الظن به ايل حيلة غايه وعدم الحائل كره
 حارها المانع فانه لا يمنع من الا للوضو وان لم ينه عليه وشوكة
 لو ازيلت لم يستتم عملها وغبار على عضو لا عرق منجم عليه وقول
 الفقهاء تراكم الوسخ على الوضوء لا يمنع صحة الوضوء ولا النقص
 بل يسهل ينفذ فرضه اذا صار خزانة الدين اذ لا مكان فصله
 عنه والمزاد يصير ورثه كالحل ان لا يتخلف في راي الفقيه ومنه
 وسخ تحت الاظفار قل اوثر لشفة وصوله وتشفيت
 متراكم ورمص في العين ومنه طوع عمر زواله فيبقى
 عنه على المعتمد في الكفة قار الا شوى فهو صحيح الوضوء
 والفعل وعلى ربه شيء لا يصف به لمع وصولها اليه
 بقدر على ازالته والتجف عليه الاعادة وصورة في التوجه
 الذي تزامن ربه وهو الفرق الذي يجر عليه فانه
 لا يضر بخلاف الذي يشتمل من الفبار كذا ذكره الفقهاء
 في فتاويه وهو حجة ولا يضر لوقن صانع وحنا ولا رهن
 لا يجرم كثر في ربه ويحوتها كالفصل لا يحول فله
 لغز عجم ومتمم وكفيل العبد ومن ذكر لو قال
 فتر كان اعجم بدوام التنداء حكما واسلام
 خبره شروط الفصل الذي هو عبارة كاملة فلا
 يرد على الذمته لتحمل الحليلها وقوله وتيمر يستثنى
 غير المحمرا اذا وضاه ولبه في الحج مثلا ويعرفه كصفة
 الوضوء بان لا يقصد برفق من ثقل شيء من وقد يقال
 هذا قد مر ايد على معرفته لانه ان كان قد عرفه اليقينية

من

من حيث الصورة اقوم وقال بعضهم الظن الماورها اليه
 الحاصلة من اجتماع الاركان لانه هبة التي صفتها فضيلة
 الوضوء استمالا لما في الوجه منها ليدني ثم الارساء ثم الدين
 لان لا يقصد بفرض سنة اذ هذا اريد على معرفة الكيفية وان
 كان لا بد منه ايضا فتفسير المهمة به في كلام بعضهم
 مراد وحاصله ان لا يدان بغير فرضه من سنة ويتقيدان
 فرضا وسنة وان لم يمتزجا عنهما عن الاضراء ويتقيدان
 افعالا كلها فرض هذا كله صحيح والمضربان يتقيدان
 فيه فرضا وسنة ويتقيدان الفرق سنة وهذا الفصل
 في حقه القائل اما القامى اما العالم فلا بد فيه من التميز
 وان يفصل في عدم شرطه نظرا لانه هو فرض لانه
 من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وعبرة من قوله
 وان يفصل مع المفصول ضربا رده مريانه بالركن اشبه
 وكذا قوله وتحقق المقتضى ان يمانه ليس شرطه بل عند
 الشك اي كما سيأتي في كلامه وكذا قوله وان يفصل مع
 المفصول ما هو مشيئة به رده ايضا يمانه بالركن اشبه
 وتحقق المقتضى اي في كونه شرطه نظر الحكم لصحة
 الوضوء حال الذكر وتبين بطلانه عند تبين انه كان محمرا
 لا يقتضى ان يصح التحقق عند الوضوء شرط فلو ايد بها
 هذا بان يقولوا ووجود المقتضى كان الشك وقوله فلو
 شك في آي فهو متيقن للطهارة وتساكن في الحرم ومن
 هو كذلك لا يلزم الوضوء فوضو به للاعتباط وسياحي
 وضوح هذه المسئلة في قوله ولو توضا انكارا

لم يصح اي اذ اتينا الله اذ كان محمد ثانيا في نفس الامر ومشيئة
الاصلي بالزيادة ويعرفه الاصلي من الزيادة بينهما بان يولد منهما
او يولد بواحد ثم يخلف له اخر بعد ولا رتبة فاوله به كل
منهما اصلي وما حدث بعد الولادة هو الزايد وقارة نشيئة
بالاصلي وقارة لا تضام وراجع وفي شئ على من ما نضه
ويكتفي بالله عند غسل جز من احدهما ان كانا اصلين
وعند غسل جز من كل واحد منهما ان اشبه الزايد بالاصلي
ويستلزم ان يكتفي في غسل وجهه في صورته بالواشئ
ما واحد عن لو غسل غسل لحد الوجهين لما تم غسل به
الثاني اكتفى به لانه ان كان الاصلي هو الاول فالثاني
باعثا لنفس الامر لا يجب غسله فلا يضر كون غسله مستقولا
وان كان الاصلي هو الثاني فغسل الاول لم يرفع حدثا
لا تضا الاضال عن المستور فاذا غسل به الثاني ارتفع
حدثه وتحيل عدم الاكتفاء بذلك لانه لما وجب غسل
تركه من الاصلي اجمعه وقد حيث ايجب اليه حشيه
تعيده لانه قد في الحفظ ويصح رجوعه للاستحسان ايضا
فانه لا يحتاج اليه اذ كان حدثا له اجمعا اذ لا استحسانه
وتبين الوضوء وكما بين الوضوء والصلاة ايضا وهذا
في سلسل الموال كالمذي اما سلس البر والواجب عليه
المواله بين افعال الوضوء وبين الصلاة لا بين الاستحسان
وبين الوضوء وفروض الوضوء ولو كان الوضوء
منذوبيا اي اركانه اذ الفرض والركن معني وان الفرض
هنا وفي الصلاة الاركان لعله لما امتنع تقديره افعال

الصلاة

الصلاة كانت كحقيقة واحدة مركبة من اجزا فاسبب خبرها
اركانها بخلاف الوضوء لانه كل فعل فذة لغسل وجهه الوجهة
مستقل بنفسه وبحوز تقديره افعاله ولا تركب فذة
الاي بعض احكام الجز بوجه ان بعض احكام الجز تحذف فذة الفرض
والواجب مع انه ليس كذلك بل الفرض مطلقا هنا بخلاف
الواجب فالاولى حذف بعض سنة اربعة بغير القرآن
والثاني بالسنة وهما السنة والرتب وعدتها سنة عندنا
خلافا لسادة الحنفية والمالكية ولم يعدوا لها ركنا مع
الزيادة ركنا في النية لانها غير خاص بالوجه بخلاف
الزيادة فانه خاص بالنية ولا يرد عليه النجاسة المعلقة لانه
غير مظهر فيها وحده بل اما شرط اقتراحه بالزيادة على ان
يعقبه قال انه لا يحسن عند الزايد ركنا لانه لا يوجب والفعل
عرض وكيف يكون الجسم خرا من الفرض ثم روافد
بان الركن استعماله لادائه فانه نعلقه الاحكام الماهو على
فعل المكلف بالاعيان خرفرض فان قلنا دلالة اما
كلية محكوم فيها على كل فرد فرد مطابقة وهو فاسد لانه
يقضي انقسام كل واحد الى ستة خروضها وقد قيل ان افراد
الجمع جموع فيجمع سنة ولا يكون يقال في الجواب ان القاعدة
اعليه او ان محل ذلك ما لم ينعقد قرينه على ارادة المجردة كما في
قولهم رجال البلد بحلول الصخرة الفقه ابي محمد غير لاهل
فرد فرد وكلام المصنفه من هذا القتل من ز طهارة
ضرورة اي فلا تقاس قرها عليها والاولى ان يراى بقوله ضرورة
ضرورة انه يحتاج للتعريفه بجعلنا الزايد ركنا تقوية لاهله

الضرورة وقد يقال كونها طهارة ضرورية او غير ضرورية
 لا دخل له في الركعة وعدمها فالاولى الفرق بان الماهيا
 كانت غير خاص بطهارة لم بعد ركعتي الخلق الشرايى لرفع حد
 اللام والله للتقوية اي شدة رفع حدث او ماني معنى ذلك
 كنية الطهارة عنه اول او لاجله والراد بالحدث هنا السب
 به قيل تقدير المضاف في قول اي رفع حكمه ولو اراد المفسر
 الاخرين لم يحج الى لغة يرمضان وايضا قوله كان بالروم
 يتم على ان المارة بالحدث هنا احد لسان لا الامر الاعتباري
 ولا النع المنزلة عليه فاذا قال لو شدة رفع الحدث فالمراد رفع
 حكمه وان لم يلاحظ النع ولو اراد بالحدث نفس السب من حيث
 ثابته لم يصح وضوءه لان الواقع لا يرتفع من راحة يالمني حاصل
 ما ذكره آله من صور النية سعة نية الرفع ونية الاستسكان
 ونية الطهارة عن الحدث ونية اذا فرض الوضوء ونية الوضوء
 فقط ونية اذا الوضوء ونية فرض الوضوء لانه الواقع وهو
 السب المنزلة عليه النع وذكر اي حكم كونه الصلاة
 او غيرها كالطواف كما اشار اليه بالكاف ولو كان الخف
 غائبا في رفع الحدث اشارة الى ان المسح رافع لا يصح فاني
 به تدفع انه كالتيميم لا يرفع لان القصص تعلقه
 للحدث اي وانما اكتفى بنية رفع الحدث لان العضد اي
 المصنوع من الوضوء وهو جواب عن سؤال مقدم لغة برة
 كيف صح الوضوء بهذه الشبهة انه ليس ذما يفرض له اي
 للوضوء وقال الشماخ في ما كانه اليهم ان الذي ينوي هو
 الوضوء ليس هو ان نية الرفع لا يكتفي دفع ذلك بهذا

النفيل

ير

النفيل ومحصله ان نية الرفع تشمل على المقصود من
 الوضوء فاذا نوى الرفع فقط نوى الوضوء من حيث المقصود منه
 فاذا نواه اي رفع الحدث وقوله من اي رفع الحكم فيه نظر
 اذ لا ياسب قول الله بعد كان بالخروج قوله يرضى للمقصود
 اي وهو رافع مانع الصلاة فقد يفرض المقصود وظم اليه
 لا يجب عليه ملاحظة استعمال الماني اعضا مخصوصة بخلاف
 ما لو قال نوي الوضوء او فرض الوضوء كان بالروم يتم
 مثله تشبيهه بما ياتي ليس فيه احق لو نوى ما لا يتاتي منه
 كنية رفع حدث الحدث في حق الرجل غا لطا فانه يصح
 واستكمل بان الفلظ نسبه عن شفه التفكير بورد وهذا
 ليس بمرود في حق الرجل واجب بما اذا كان ختن وانصح
 بالذكورة فاذا رفع حدث البول فشفق ذكره لحدث الخش
 حدث الغم الاضافه بياسته فالاول كما لفظ من الصوم
 الى الصلاة فان الصوم يستلزم حصة فقد القرض حله
 يكونه صوما وتغصا للكره من رمضان او ثله وقضا فاذا
 اخطا منه لم يضر ومنه الصلاة وقوله كاللفظ من الصوم
 فيه مسامحة لان الفلظ ليس مثالا لاول فالاول ان
 يقول كالصوم اذا غلط منه للصلاة وقوله كاللفظ في نفس
 الامام فان القدوة يقتدر القرض لها من غير نظر للتدري
 به فلا يقتدر بنفسه لكن لو عساه وخطا صرحه لا اشارة
 لربط صلاته بغير الامام ايضا في نفس الامام مصر
 مضاف لمفعول اي في انفس الامام الامام كان نوي
 الاثمة انريد فبان عجزوا كما لحدث اي في الحدث لان

الحق لا يجب التفرص في الاطلاق ولا تفصيلا بكونه حديث بول
 اولوم لانني توفى فرض الوضوء وفي تعيينه المأموم
 مضاف لمفعولة ايضا اي يقين الامام المأموم اي ولا يجب
 على الامام التفرص للمأمومين للاحكام والالتفصيل ولو عاين
 المأمومين وتبين خلاف ما عنده لا يضر وقوله حيث هي حيثية
 تقيد وقوله كما مام الجمعه بانه قال توفى اصلي بأهل سفه
 فبين انهم اهل حرام فانه يضر الغلط فيه ومثل الجمعه
 المعادة والمجمعة بالمطرح تقدم والمندور جماعتها ولكن في
 فداي مع محقة اما انما اي معها وقال ابو حنيفة اي
 كما لا يفتق هذه الوسائل بغيره كما لو وضو والفعل والحوادث
 من الشافعية ان تقدم بر الصفة أقرب الى نفي الداء من نفي
 الكمال لان ما التفت محتمل لا يفيد به شرعا فكان داءه معدوم
 بخلاف ما اتفق كمال فتقدم به شرعا فكان داءه موجودا
 في كل عمل من زياده وانظر لم ترك الاستدلال بالآية وهي
 قوله تعالى مخلصين له الدين ان اريد له علي وجوب النية
 والحديث اما عليه بالنقد تركا علمت في حق اخرى معين
 فامل ولم ترك الاستدلال بها لكونه ليست نصية وجوب
 النية وهو فرض بعض الاعمال عن اعتبار النية فيه اما
 بدليل اخر كما لفتقه والوقف فهو من باب تخصيص العموم
 أو استحالة ونحوها كما لفرقة ومعرفة الله تعالى لانها لو
 توقفت على النية مع ان النية قصد المومي بالقلب والاعتقاد
 الاما يعرف فيكون ان يكون الانسان عارفا بالله تعالى
 قبل معرفته له فيكون عارفا غير عارف به في حالة واحدة

وهذا

وهذا انتهى ان معرفة الله لا تكون فيها لان الثواب يتبع النية
 وقد صرح بذلك العراقي وانما لم يشترط النية في ازالة الخبث
 لانه من قبيل الشروع كما لفرقة انما من حيث اسقاط
 العقاب لا يحتاجها ومن حيث تحصل الثواب على التزكيات
 وكذا ازالة الخبث لا يحتاج فيه اليها من حيث الظاهر وعناها
 من حيث الثواب على امتثال امر الشاة واثرة ذكر الاعمال على
 ذكر الافعال لانه لفظ العمل اخص من لفظ الفعل لان الفعل
 ينسب للهيأيم والجماد ان كما ينسب الى ذوي القول بخلاف
 العمل لانه يقتدر فيه العضد حتى قال بعض الانا قلت
 لفظ العمل في الحيوان الا في قولهم القدر والاصل القواصل
 واما الصنف فترخص من العمل لانه لا يقال الاما كانت
 من الانسان بقصد واختيار بعد ذكره بخبر بالبيان
 جمع فيه تشديد اليها من نوي بمعنى قصد والاصل نويه
 قلت الواو اودعجت في الياء وتخيرها الفه من وياي
 اذا ابطا لانه يحتاج في تصحيحها الى نوع ابطا واليدل
 عن الضمير في سياستها فدل على اعتبار نية العمل فمن
 الصلاة وغيرها بفعله اي الشيء فان تراخي اي الفعل
 عنه اي المقصد كما قرره شيخنا والمراد بقوله مختبرا
 بفعله اي يادل بفعله او المراد بجمع افعاله كمن اقترانها
 بالاول حقيقة وما سواه حكما وفي قوله بفعله اضافة
 الشيء لنفسه لان المعايير للشيء وهو فعله ايضا وجب
 بان الفعل المضاف للمعنى المصداق والفعل المضاف اليه
 بالمعنى الحاصل بالمصدر واعتبار الاقتران في تقديره

النية مشكل لتحقيقه بدونه في الصور المبرهنة لا يكون هذا
 رسماً اعتز فيه لأمر عاين وان كان قوله حقيقته لا يناسب
 ذلك أو يلزم ان السابق في الصور ليس بنية بل هو عدم
 اكتفي به للضرورة وسر علي البهجة ش علي مع زيادة
 وحكمها الوجه ب اي غالباً والا فقد تكون مندوبة كما
 في غسل الميت ومحملها القلب فمرددين التلطف بها في جميع
 الابواب خروجاً من خلاف من اوجبه كما في ع ش علي م ر
 ليساعد اللسان القلب فايدة في الزرقاني علي المواهب
 مانعه وذكر بن العمار في كشف الاسرار ان القلب اذني
 يسمع بها كما في في الراس اذني وللقلب عينان كما ان للبدن
 عينان قاله الراغب وذكر الامام ابو بصير في نفعنا الله
 به في ش علي برده عند قوله كما لعينيك ان قلت القاهتا
 مانعه ويقال ان العينين لا يريان حتي ياتي ملك من الله
 فيمسح القلب بمحله فتبكي عيناه قلبه فيظهر ذلك في
 عيني راسه رتبها اي العبادات تكون للعرض تارة
 الخ لو قال تكون تارة فرضاً وتارة نغلاً كان احسن اقول
 اسلام النامي للتقرب فان كانت للتقريب محت في الكافر كنية
 الذميمة الفصل من الخيف كما مر وتبين ان كان هو
 النامي فلا يرد وضو الولي غير الماير في الخ يطوف به ولا
 الزوج في غسل الجنونة او اطلق بخلاف الطلاق فانها ان
 قصد التبرك او اطلق وقع او التعليق فلا اي فاختاروا
 في البابي او الوجه لو قال اول العبادات لكان لهم واولي
 وانما لم يوجبوا المقارنة بل لم يجوزوها كما ياتي في

الخ

الخ هذا يقتضي انه لو تكلموا وراعي طلوع الفجر وقارنه صحيح
 ذلك وليس مراد ابل لا بد من التقدير وبعبارة سم فان
 قلت هلا جوزوا المقارنة قلت لم يجوزوها لانها تفسيرها
 مظنة للخلاف للتأخير ما وجبوا التقدير للاحتياط اه
 كتلت بحسب الابواب ويأتي ان كنيتهما في الوضوء مستحضر
 غسل الاعضاء وقصد غسلها عند ماستة الاول غيرها في
 الثاني اولها استباحة الخ قد روي انه لا يريد من ان
 تكون ذلك المقنن الى الوضوء ما يصح ان يستحبه النامي
 فلا تع نية المرأة استباحة خطيبه الجملة وهذه مقتضى
 وضو اي فرد من الافراد ما يقتضي وضو في نفسه وان لم
 يقتضيه النامي فيصنع نية المرأة في استباحة من العنق
 ما لم يقصد الحاجة فعله لعدم افتقاره لهذا القيد ويصح
 الوضوء بهذا الصيغة اي الكلية ما ينبغي استباحة مقتضى
 اليه ولو ايمه ان علي الجلال كالصلاة الخ كان قال نويت
 استباحة الصلاة او من المصحف قال شيخنا الخ وظاهره انه
 لو قال نويت استباحة مقتضى وضو الخ وموجزاً ما لم يخطر
 بماله شيء من مفرداته وكون نيته تصديق بنية واحد
 منهم مما يقتضيه لا يضر لا مع ذلك تضمنه لنية رفع الحدث
 وسئل ذلك ما لو نوي بوضوءه ما لا يتاخي له قوله حال
 كالظوان وهو يصوم مثلاً او صلاة العيد في حوزة ما لم يقيد
 بان يقول في هذا الوقت والاملا يصح لتلاعبه ويؤخذ منه انه
 لو كان من المتفرضين بحيث يقيد رعي الوصول الي مكة في الوقت
 الذي عينه الصحة وهو ظهراً والوكان عاجلاً وقتاً النبي

ثم عرضت له القدرة بعد بيان ما رتبته فاما ما وقع باطلا لا يتقلب
لم يجمع المصادقية عند الاتيان بها وما وقع باطلا لا يتقلب
صحتها وشمل ايضا ما لو توي بدفع حدث بالنسبة للصلاة دون
غيرها فانه لا يجمع وضوءه قول واحد الا ان حدثه لا يتجرب اذا بقي
بعضه بغيره وهو المعتمد ثم ر غايه القصد اي المقصود
وذلك لانه تقدم ان رفع الحدث فيها تعرف للمقصود من نية الوضوء
ونية الاستباحة غاية نية الرفع ومنها يتبين ان نية المقصود
ففي المقام مقصود وغايته فنية الرفع منها تعرف للمقصود
والثانية نية الاستباحة او اذ فرض الوضوء تدخل السن
تبعاً وان كان المتوهم صبيلا ان المرأة بالوضوء والاب منه
والوضوء لا يبرهنه لمحو الصلاة ولو كان من العبي ومعلم اذا اراد
بالفرض ما ذكر او الوضوء على المكلف او اطلق فان اولا والفرق
عليه بمعنى انه مخاطب به فلا يقع نية لتلاعه لم رواه مجمع
يعني فرض الوضوء قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه لكون المراد
به فعل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة وشروط الشيء
يسمي فرضا وايضا هو باعتبار ما يطرأ الان في ان نأوي
رفع الحدث عن غسل الوجه يكفي منه ذلك مع ان حدثه لم يرفع
ذلك الوقت من الامور السابقة اي نية الاستباحة
وما عها من نية رفع الحدث وغيرها في الوضوء غير المجدد
المجدد اي وضوء الحدث اي اخذ احد كلامه بعد
اما المجدد في الطهارة في مقام الاحمار والاجل زيادة
التقريب في النية والقياست معتد اي على وضوء صاحب
المروزة لعنه فيه انه لا يجمع هذا الا بالسطر للنية الاولى

اما

اما الثانية وهي نية الاستباحة فانها لا تمنع في وضوء صاحب
الوضوء او الاستباحة او الطهارة عن الحدث فيقتصر على
نية الوضوء او فرض الوضوء ويريد في الوضوء من حيث هو قطع
الخط عنه او الفرض الصوري ولا تمنع ان ارادته فرض عليه فان
قصد بنية رفع الحدث او الاستباحة ما هو على صورة الرفع
او الجمع صحة نية مثل الوضوء المجدد وضوء الجنب اذا تجرأت
جائبة عن الحدث الاضطر كالفلاة المعادة اي من جهة انه
يتوهم فيها العزمية مع كونها غير فرض والجامع بينهما ان في
كل منهما نية ما ليس على التاوي لانه في المعادة نية الفرض
وليس عليه وفي الوضوء المجدد نية رفع الحدث او الاستباحة
ولا يجب عليه نية ما لانه لا حدث عليه ويستطيع الصلاة بدو
هذه النية والمناس للقياس على الصلاة المعادة في النية
ان يبيس نية الفرضية في الوضوء المجدد على الصلاة المعادة
في النية لان انه يقبض نية الرفع او الاستباحة لانهما غير
موجودين في المعادة اللهم الا ان يقال يلزم من نية الرفع
او الاستباحة نية الفرضية غير ان ذلك اي المقيس عليه
وهو الصلاة المعادة لعنه بهذا التقدير وقوله فلا يقاس عليه
اي فلا يصح قياس الاكتفا بنية الفرضية في المعادة لانهما فرق
القواعد لا يقاس وقوله قال بن العباد الخ هذا رد الكلام الا
سنوي كما في م ر وما رعه المحدث ان الاسم الاشارة في قوله
غير ان ذلك وليقع لقول الاستوي ومن قول بن العباد تأييد
لكلام الاستوي لعنه بسببها فقولهم ان قوله غير ان ذلك
الخ ليس من كلام الاستوي بل من كلام الشافعي عليه وليس

نية الرفع للحدث السابق اي لرفع النية المترتب على الحدث السابق
 برفع اليه بين مبطل وهو نية الرفع وغيره وهو نية الاستباحة
 اي فلا يضر هذه النية لتعليقه المانع على مقتضى الجواب بقوله
 ثم بقوله لتكون اليه فيما يستيجد اي فان نوي استباحة وض
 استباحة ومادونه او استباحة الصلاة والنقل وما في معناه او
 الوضوء او فرض الوضوء كذلك او استباحة من المصنف او حملها
 ما عدا الصلاة وانما ذكر دأيم الحدث هنا ان تقدم ذكره في قوله
 ومن دام حدثه لان ما تقدم في حكم نية وهو فيما يتيسر بينه
 كما ان التيسر كذلك على ما سيأتي حكمه من الطلوع العلوات
 ليس يقيد بل مثل الطواف وخطبة الجمعة مثلا الاضافة اليه
 الله المراد بالاضافة هنا النسبة ولو نوى الشاك الخ هذه
 المسئلة تقدمت عند قوله وتحقق مقتضى واعاد هذا الاجل
 التحليل والاجل ذكر نظيرتها بعد وموظف للشاك وقوله
 في حديثه منطلق بالشاك وقوله بعد وصورة اي المتحقق في متيقن
 للطهارة وشاك في الحدث فوضوه ليس واجبا عليه بل لو تركه
 وصلين اجزاه فيات محذور فلو لم يتبين هل يكون تحديدا
 او لا وكذا ادب ان يظهر اصل يكون تحديدا وهل يكون لا
 الذي نوصيه مستملا نظر التردد او لا حرر والظن انه يكون
 تحديدا وماه غير مستعمل بلا ضرورة اي بلا دوام ضرورة
 لان الضرورة انقطعت بتبين حدثه للتردد في النية
 لشك في الحدث كما لو قضي نية لا يحسن ان الكلام الشبه
 والشبه به له حالتان احدها ان يتحقق استقرار الصلاة
 في ذمته وشك هل تفادها او لا وتحقق الحدث وشك هل ظهر

اولا

اولا وفي هذه الحالة يجب القضاء الاولي وفي الثانية واذا انكشف
 الحال بانها كانت عليه وان لم يكن متطهر الم يؤثر ذلك والحالة الثانية
 ان يشك هل وجبت عليه الصلاة ام لم يكالو فاهم به مانع كجنون او جنون
 انقطع ثم شك هل ذلك الانقطاع قبل خروج الوقت فوجب الصلاة
 او بعد وعلم حين فصل احتياطاً ثم انقطع الانقطاع قبل خروج الوقت
 فلا يجزى به ومثل هذا ما لو شك في الطهارة بنقطة صدورها منه
 بعد شك هذا حدث او لا فتوضا احتياطاً ثم انقطع له الحدث فان
 الطهارة لا يكفيه فقد ذكره الشارح في الطهارة واقتصر في التوبة
 به وهو الصلاة على الثانية شاك في انها عليه الخ اي بسبب
 انه كان جنونا مثلاً وشك هل انقطع جنونه قبل الوقت فتجب
 ام بعده فلا تجزى للضرورة فيه انه لا ضرورة اليه مع استحباب
 الطهارة بالوضوء الاصل وقال اج قولاً في تجزى للضرورة اي بان
 كان حدثاً في نفس الامر فان كان متوضياً فصلاة بالاول اشحبا
 لدلان الثاني والحالة هذه لم يرفع حدثاً وقال بعضهم قوله للضرورة
 انظر اي ضرورة في ذلك مع ان الله الصلاة بالوضوء الاول الا ان
 يقال المراد بها الحاجة وهي الاحتياط باعتبار بدله ما في وجه
 وجوب مضمون مطلق اي وضوا واجبا بل لو نوي الخ هذه
 مشتاة من عدم تعليق النية او من التردد فيها قل ومن
 نوي بوضوء تبردا الخ ولو طرأت نية التبرد الخ التعليل في ثنا
 الوضوء فان كان متذكراً للنية صح والا فلا بخلاف نية الاعتراف
 اذا طرأت بعد غسل الوجه فانها لا تكون صادقة الله على المعتد
 فانما لصيانة المأخذ الا استعماله هو نوي الصلاة ورفع
 الفهم كما لو لاحظ حال كبرية الاحرام ما يجب التوضوء ولا خلاف

مع ذلك دفع الغريم عنه فملاحظته لذلك لا تنفع مع النية المتبررة
 فعل ففتح الغائب باب دخل كما في المختار وقول بعضهم انه من بان نصر
 فالحال ففتح المنفعل لأن فعل الالف قياس مصدر ففعل ملاحظا لقول
 الخلاصة وفعل اللازم مثل فعد له ففعل باطلا كند أو نلزمه
 اعادته اي اعاد ما قار في تلك النية الصارفة وما بعده بان يبر
 نية معتبرة من بيان الوضوء المعتبرة عند إعادة غسل ما ذكره
 قال بخلاف نية الاعتراف ان اطراف على نية الوضوء فاما لا تنفع وان
 لم يستحضر معها نية الوضوء لاها الاصلاح الما دون استيقاق
 الطهارة اي ان كان في اثنا الطهارة اما اذا كان في ابتداءها لا تنفع من
 اصلها تنبيه هذا اي ما ذكر في مسألة الشريك وقد اختار
 الفزالي هو يشهد ببل الزاي المجهدة بنسبة الى الفزالي لان والده
 كان يكثر من غزل الصوف وقال النووي انه بتحقيق الذي
 نسبة الى عزالة قديم من قديم طوشي له ارجح ملحوظا قال الحافظ
 حج واما اذا مرى العبادة وحال طهارة مما يغير الخلاص فقد نقل
 ابو جعفر بن جرير الطبري عن حماد بن عمار السلق ان الاعتراف
 بالابتداء فان كان في ابتداءه كان ملحوظا لم يضر ما عرفت لم يضر بعد ذلك
 من اعجاب وغيره اما هو لانه محيط للشواهد مطلقا للحدود القديس
 انا اعني الشريك عن الشريك من عمل لا عمل اشركه في غيري فانما منه
 بري وهو الذي اشرك والمراد بالقصد الذي يبري فذل نية التبرؤ
 والتعلق وكذا ذلك واختار بن عبد السلام هنا من كلامه
 الذركشي فقول الاي اه اي من كلام الذركشي وقصينه انه جاز
 على راسي بن عبد السلام لكك الوفا بين كلامي ما بين عبد السلام
 جازم والذركشي غير جازم بل مستظهر وكلام الفزالي هو الظاهر وهو
 القيد

١٣٥
 المعتد كما اعتد بهم في ثم بل اعتد بعضهم حصول الشواهد في التساوي
 ايهم اهقل وقال في الاوجه ان قصد العبادة ولو لم يلوا قنامل
 او غيره كان مان وليس لنا صورة يبطل اياها الوضوء بغير الحد الا
 هذا وجب ويخط الشواهد بها مش ثم للروضه يصور غير الخي ثم بما اذا
 لم يزل بين افعال الوضوء ايم الحد وبما اريد نحو المستحاضة في اثناء
 الوضوء فقط جرب المم فيما سبق تبعا للبحث الاستوي على ان الردة قد
 تبطل وهو نحو المستحاضة وهو المعتد وقال ايعم ويجري التعليل
 المذكور في غير الوضوء والصلاة للصوم والحد بالحد في لفظ في التفرير
 الاخير ان الردة تحبط ثوبا لمضي مطلقا اه لان اي الوضوء
 مواد لغيره وهو الصلاة بخلاف الصلاة فانها مقصورة لذاتها
 التفضيل اي انقطع باختياره فلا ثواب له او بغير اختياره
 اثبت ويكفي لاني شجدهم في الوضوء قال قل والكلام فيما يتوقف على النية
 كفضل الوجه بخلاف الادكار وكونها خيتاب عليها مطلقا اي
 سواء الوضوء والصلاة ام ر والصلاة اي والصوم اي التيمم
 اي وكذا وضوء صاحب الضرورة وحوسم ويستأنف كل من التيمم و
 صاحب الضرورة اذا ساد بلا سلام بخلاف ما بعده ولو نوي قطع الوضوء
 الخ وفارقي عدم بطلان الصوم لانه من المترك وعدم بطلان الشكل
 لانه شديد العلق ولذلك لا يخرج فيه بفساده ويصح من غير المبرور خلا في
 الصلاة قال مع زيادة وعبارة ثم ر ولو نوي قطع وضوءه انقطعت
 نية فبعيد ما للباقي وجبت بطل في اثناءه يحدث او غيره اثبت على
 ماضي ان بطل بغير اختياره والا فلا ويجري ذلك في الصلاة والصوم
 قال في شرح عليه وهل من قطعها ما لو عزم على الحرك ولم يوجد منه
 غير نظر وقياس ما مر جوابه في الصلاة من انه لو عزم عليها ان ياتي

ببطل العمل الكثير لم يبطل الا بالشرع فيه انما لا تنقطع هذا
العدم المذكور فلا يحتاج لاعادة ما غسله بعدم الغرض اه ما يند
له وضو اي كان نوي الوضوء لقراءة القرآن ونحوها ياتي قضاءه لا ياتي
بالوضوء الا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث
لان هذا علمها بما لا يتوقف على وضوء فربما يفي ان ربطها بالقراءة
ونحوها من كل ما يندب له الوضوء صيرها معلقة عليه والتعلق
بما لا يتوقف على الوضوء يبطله كقراءة القرآن او الحديث كان قال
نويت استحابة قراءة القرآن او الحديث فان ذلك لا يصح اه مبطل
او الحديث هو وان كان الوضوء منه كالتقرب لفتح لا ثواب في محو
القراءة والسماع للحديث بل لا بد مما يحصل ذلك من قصد حفظ الفظة
وتعلم احكامه وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاتصال
السند على ما نقله ابن العماد عن الشيخ بن اسحاق في شئ اللهم ورد
به على من قال بحصول الثواب مطلقا لان الثواب لا يخلو عن فائدة ولو
لم تكن الا عود بركته صلى الله عليه وسلم على القاري والمستمع كانه
كان ذلك كافيا وما استظهره حجج يوافقه اطلاق الشروك فيه
كما ذكره عن علي بن مرقوق قوله لا نيا بعبادة الصلاة على النبي في نظر
لانه دعاء من الله بالرحمة ينبغي ان يكفي معتمدا في الفتاوى
اي فتاوى شيخه الـ ولم ارض بقدرتها اي من المصنفين و
ذكره عن التوفيل هو المعتمد وهو ان نوي ما يندب له
الوضوء وحده لم يصح اربع ما يتوقف على الوضوء في وقوعه
ثلاث نوي الخ بان قال هذا اللفظ وهو هذا قول نوي
الوضوء لا يصلي به ولا اصلي به بخلاف ما لو قال لا يصلي به الظاهر
ولا اصلي به المصروف فانه يصح ولم ان يصلي به ما من الصلوات

بخلاف

بخلاف ما لو نوي رفع حدثه بالنسبة للصلاة دون غيرها فانه لا يصح
وضوءه فولا واحد كما قاله السقوي لان حدثه لا يتجزى اذا بقي بعضه
بقي كله هذا المعتمد ثم وكذا فرغ فان كان نجس اي
نجاسة غير معفو عنها بالاحاييل الثانية او الثالثة اي في مئة
او اعتقاده لاني الواقع بل هذا هو الاولي لعدم التطهير بالوضوء اذا لا
يقال ثانية ولا ثالثة حتى تاتي الاولي او يقال ثانية وثالثة بحسب
الصورة وان كانت هي الاولي في نفس الامر بنية التقليل اي
يقصد انها ثانية او ثالثة فتكون نافذة لا يقصد انها مائة لانه لا يخلو
عن ذلك وفي ترميم الوجه فالمراد بالنية المعنى النفوس وهو
الغضه استبان له اي للاطراف اي بانه نوا او غسل فاعاد
الوضوء والمثل الذي عليه وجهه انه في المسان نادى رفع
الحدث بخلافه في التجريد وتسمية هذا الوضوء مجرد تجاوز لعدم
تمام الاول لبقا للممة التي بينها لا نيا في تجديد الوضوء
ويجبه اي من حيث الاعتماد لانه اذا غسل شيئا
قبل الشية خرج عليه وعنه يعني مع او غسل الى اخر
اي ولو شفا رجا عن حد الوجه او باطن شفا رجا عن رجليه
في حد الوجه بخلاف جوانب الياض فلا يكفي قرن النية بها وان
وجب غسلها شفا رجا فانها في حاشية قل من ان لا يكفي
قرنها باطن الشفر الشفاء وفي شئ علي م ربي حوا
اقرانه الشية يغسل شفا الوجه قل غسل بشرة لانه
غسله لا بد له وفاقا لم راي وعنه فلو قطع الشفر قبل
غسل الوجه لا يحتاج لتجديده الشية لخرام من السفلة المذكورة
اه قال العلامة الشوري على التجريد وانما التقي في النية

بفعل جز عن الوجه ولم يكن بمقارنتها بعض التكبير فقدم رلات
 الأول سمين على الخلاف الثاني فان البعض لا يسمي تكبيره
 اي مسطور الوان في المتن على طائفة كان اولى لانه انما
 تقترن بالفعل وهو الفعل لانها فقه التي تقترن بالفعل ولا تقترن
 بالمسطور فتره شخشا من اجزاء الوجه اي ما يسمي وجهها
 فيخرج عنه ما لو اقرنت بها لا يتم الواجب الابه عيش
 باول القرص ولو جيرة فيؤيد عندها كان عمة الجراحه
 وجهه اما اذا عمت الوجه والجبيرة لمحل السنة عند غسل
 اليدين وباني ذلك في بقية الاعضاء وح يفتريهم بالفعل
 مبري على القالب او مرادهم ما يشمله اوبدله وهو المسح
 قار في والفي القرص المحسن اي باول الفروض ولو عذر
 بذلك كان اولى ولا بما قبله اي ولم يغسل من الوجه
 شي بقدرية ما تقدم هذا اي عدم الاكتفاء بما قبل الوجه
 قبل غسل شي من الوجه بان عقل عمتها ولم يستعملها
 بالفعل فنقله فان بقيت اي بقاء بان كان مستحضرا
 لها بالفعل وهو الاستحضار الذي يقيم الدال اي القلم فلا بد
 من استحضار استحضارها من اليد لغسل الكفين اي اذا توى
 عندهم الي غسل شي من الوجه ويبد هذا اي في الاستحضار
 لكنه بان لا يسم فراعته بنية قطع او قطع كرا ووجهها لتنظيف
 وشه اذا توضا على السجدة في موضع ثم انقل قبل غسل
 رجله فسلها بقية التنظف فانه صار في فلابد ان يستحضر
 بنية الوضوء المزمع استحضارها الي غسل الرجلين وجودها
 عنده لم يحصل له ثوابا لم حصول التيمم سقط الطل
 وذلك انه لم ينو الا حصول الثواب وفيه نظره وعبارة الى حوفي

لم

لم يحصل له ثوابا بخلاف من نوى صوم ثقل قبل الزوال حيث يمان
 من اوله لان الصوم حمله ولحقه لا يتحقق واما الوضوء
 فانما يتفاضله ولو اقرنت به الوضوء لما قبله لان
 ما قبله مصوريا اذ لم يغسل مع الموضوء شي من الوجه وهذا
 مصوريا اذ الغسل وقول اجزاء اي الاقران المزمع من اقرنت
 قاله في الوضوء اجزاء كان واحدا سواء غسل بنية الوجه
 الحاصل ان هذا الوجه صور بقدر الوجه فقط وقدر الموضوء
 فقط بقدرها معا اطلق فاليه يكتفى بها في الجمع وسنة الموضوء
 تقوى في الجمع وكذا سنة الاستنشاق لتقدم بعض غسل وجهه
 عليها وتقدم ما على غسل الوجه شرط لحصولها وحيث اعاد
 ذلك الحرة في الثلاثة الاخيرة لوجود المصارف والاطلاق
 كما صار في دون الاولى وهذا حاصل ثم عندم روع شي خلافا
 للمواشي كما قرره شيخنا في وفيه ان هذا الخبر لا يقدر به
 في الثلاثة الاخيرة بدليل وجوب اعادته بها فمقتضاها
 حصول سنة الوضوء والصورة اية فرق السنة المتقدمة ما قبل
 الوجه فلم يمتنع ان من توضا واستنشق على الكسبية
 المأوكة مستحضرا لشيء فاته سنة ما ان غسل فمما مرها
 جزا من الوجه ووج فلا يحصل الا ان غل عن السنة
 عندهما او فرق السنة بان توى الموضوء مثلا وحدها
 لو توى سنة الوضوء وادخل الماء في محله من الاثوبه
 حتى لا يغسل معها شي من الوجه وخارج يسد غسل
 الجزا بقدر الموضوء او الاستنشاق فقط وان قصده
 الوجه فقط ومهما اطلق فلا اعادة اهو وكون النية

المعتمد

يكتفي بها عند قصد المضمضة فقط او الاطلاق فتكفي لانها جسيمة
تفترق بفصل الوجه وكذا فان سنه المضمضة عند قصدها
مكمل تامل ام لا بان نوي المضمضة او الاستنشاق او
نواها بوجه او اطلق لكن المضمضة لا تستلزم الشق
الثاني وهو ام لا اي بالنظر لاصورة الاخرية لوجود الصارف
اي خفيفة او عكسا فدخلت صورة الاطلاق في الشق
الاول وهو ما اذا قصد الوجه وكذا في الشق الثاني وعبرة
سم فرع حيث اجزاء النية فانت المضمضة بحلي فمالم
وفي الحزم وتشدده بالام الذكرى يضم الدال اي القلب
لان الذكر يضم الدال العلم اي حضورها في القلب بان
يستمر ولا يخطأ لها كما علم مما مر اي اول البيان عند ذكر
الشروط اي في قوله وعدم الصارف وبعد عنه بدوام
النية وله اي المتوضي ولو دأب الحذر وان لم يحل له
تفريق افعاله وقاعدة تفريق النية عدم استوائ
الما بادخال اليد من غير نية الاغتراف قل نية رفعه
اي له تفريق النية بتباين صورها التقية من كان يقول
لنيت الوضوء مثلا عن غسل الوجه واستلحة الصلاة
او رفع الحذر عنه واما النية الشبه عند السنون كسج
الاذنين فمنها لو شتمت الاذنين من سنة الوضوء وتفرقت
النية لا تخفى بالحذر ولا بالطمأنينة منه بل ياتي في جميع
البيان المتفرقة في المحر وطم ان التفريق ياتي في الفصل
الاول لم ينظر وانه لو كان اليد بمنزلة عضو واحد
فينوي رفعه بآلة راسه فقط ثم شقه الايمن ثم

الايسر

الايسر ثم اسفله وانظر على قياسه هل يجوز ان يفرق النية
على عضو واحد بان ينوي حدثا رفع كفه ثم ساعده حرره
اقول والاقرب الصفة كما نقله اطف عن ش ولا فرق في
حوار تفريقا بين ان يضم اليها نحو نية نرد ولا بين ان يبقى
غير ذلك الوضوء بان ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث
عنه لا غيره اولا والاوجه انه نوي عند غسل وجهه رفع
الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما
كفاة ذلك ولم يحتمل للنية عند رفع راسه وغسل رجله
نية عند يده الا ان كنية عند وجهه كما في ش م قال
عليه واختلف فيما لو نوي عند كل عضو رفع الحدث واطلق
فهل يصح ويكون كل نية موكدة لما قلها او لا يصح لان كل نية
تقطع الشك السابق عليها كما لو نوي الصلاة في اثناها بان نوي
صلاة الظهر بعد ان صل ركعة منه مثلا فانه قالها وقد
يتمح المول وتفرق بان الصلاة اشف بدليل انه يصح تفريق
نيتها بخلاف الوضوء وتفرق ايضا بان الصلاة تكونها هسية
واحدة اذا نوي قطعها بطلت من اصلها والوضوء اذا نوي
قطعه بطلت نية دون ما مضى منه فلا يطل هو رفع
الحدث عنه الظرف اعني قوله عنه فيد فلو لم يقل عنه لم يكن
من التفريق لشمول النية لما بعده لانه يجوز تفريق افعال
او فضاة هذه العلة انه لا يصح من صاحبة الضرورة تفريق
النية وليس كذلك لانه تفريق النية لا يفي الموالاة بين افعال
اه قال الراسي هذا قاض بالسلم اما السلس فليس له ذلك
لوجوب الموالاة في حقه واما تفريق النية فلا فرق فيه بين

السليم وغيره او صهرها الا وان طال امر بله اعضا
الوضوء خاصة وفائدة الخلاف يظهر في الامكان فلو طهره انه
لا حدث نظيره مثلاً فان قلنا الحرك الامفرة يحل جميع البدن
حتى او بعض الوضوء فقط لم يثبت في علمه بل لم يثبت
واما ما منع عليه ان ليس المصنف بذلك الوضوء لان بشرط
المس الطهارة الكاملة فانه يحل الوجه الذي يتناول
لواشئ بالكل وغير ما غسل الوجه لم يضر في بعض شيوخنا
ومثل الحمل السران دون غيره كالحمل في الشفة في الاحتراز
عنه قلنا قضية تنبيه التراب بالكل ان اعتبار عدم الضرر
فيه مقيد بالاشكول في ذلك ما استغنى في المياه ان التراب
لا يضر مطلقاً الا اذا صار الماسح طيناً او راجحاً والتراب
اي اذا كان على الوجه وغیرهما عند غسله كل زاده لدفع
نوره الاكتفاء بفعل البعض المحتمل كلام المصنف هذا ولا يخفى
ان لفظ كل من الفاظ التاكيد وان يوكده ما تجزئ بنفسه
كالجس او معاملته كالمعد في نحو استترت العبد كلة وما
هنا من الثاني اذ غنى عن غسلوا وجوهكم الى من قوله
نقال يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا
الاية على سبعة اصول كلها معنى طهارة الوضوء والفعل
ومطهرات الماء والشراب وحق ان المسح والفعل وموجبان
الحرك والجنبه ومجان الرض والسفر وكما ثبت في الفايط
والملازمة وكما ثبت في ظهور الدنوب والاحكام الثمة شوبري
واستشكل كيف صح الاستدلال بها مع انها نزلت بالهدية وهو
اي الوضوء شرع بآله واجيب بانها نزلت مفردة بما علمه جيل

للنبي

النبي صلى الله عليه وسلم صيغة الاسراكية فلا اشكال
والمراد بالفعل الانفسال ولو قيل غيره بلا اذن او سقوطه
في نحو شران كان ذكر اللبنة فيما خلاف ما لو كان بفعله كترضه
للطرد ومشيه في الماء فلا يشترط فيه ذلك اي ذكر الشدة كقيا
بالاولى اهزي ام نفسه اي غير فعل التوضي وهو صارق
بهورتين بان كان بفعل غيره او بفعل بعد تترفعه اصلا
كان ذكر عليه المطر وقوله وكذا الحكم اي المراد بالفصل
الانقار في سائر اى بانها وفيدان باقيا شاملا للاس فاما
ان يراد بالفعل ما ثبت المسح ونحو المراد بالمسح في الدرس
الافتتاح فتأمل طولا ليمتدحوا عن المضائق والاصل
وحده طول الوجه في مثله قوله عرضا ما من منابت
او المنابت جمع منبت بكسر الموحدة وفحما كما في المصباح
وفي القاموس منبت كجلس موضعه اي الشان شاد والقباه
تقدرا هي لانه من ثبت يثبت بالضم وما كان كذلك فصره
على وزن مفعول بالفتح كما ذكره في علم من المراد بقوله
ما من منابت اي ما من شانه ان ثبت عليه الشعر المذكر
فلهذا استغنى الشان عن زيادة يعقهم غالبا لان محلها اذا
اريدت لانت بالفضل للاختلاف الناس فيه خلاف ما اذا
اريد ما من شانه فانه لا يختلف شعر نسكون العين
فجمع على شعور كفلس وفلوس ونحوها في جمع على اشعار
كسب وآساب وهو مذكر الواحدة شعره وانما جمع الشعر
لشعرها لا جمع الجنس بالمردف معاوية على النجاشي ونحوه
بالجمع عطف على منابت اي وهو ما بين راسه وما تحت الي اخره

قال لنتي دخل في الوجه اما لو قال عاين منات شعر راسه
 والمنتهى اي وينتهى بدون تحت الافاد وان المنتهى خارج وليس
 مراد بالمراد بغيره عرضا بابس اذ منتهى اذن بغير الدال
 وبحول اسكانه لخصفا وكذا كل ما كان على فعل تفهم اوله وثانيه
 وبحول اسكانه ثانيا كعنف وكس ورسى سميت بذلك من الازن
 بفتح الهمزة والدال وهو الاستمتاع وبصغيرها اذ ينه وهي
 مؤنثة كما في اشارات ابن الملقن قال ارج ولولا خيرة اذناه عن
 محلهما او تقدمت لاجب غسل الوجه اليها في الاولى ويجب
 غسلها في الثانية ويفرق بين هذا وما قالوه في المرفقين
 والكعب والخشفه حيث انا طر الحكم بها ولو خرجت عن غير
 الاعتدال بان الموقودها غسل ما يقع به المواضع فاناطوا
 الحكم به ولم يلقوا الخلافا واما المرفقان والكعبان والخشفه
 فان الحكم متعلق بكل منها فاعتبرها ارج لان الوجه قليل
 ليجري الوجه ما ذكر وعبارة شرح المخرج لان الواحدة لما خوذ
 منها الوجه اي الذي هي سبب في السمية بذلك لان في الاشتقاق
 المعنوي فلاحاجة لما اشبع به بعضهم هنا على الخلال
 داخل الالف والقلم اي الدخول اصالته وهو الفرجة في القم
 والالف وباطن العين وقوله وان انفتح اي فانه لا يجب
 غسل ذلك المذكور بل ولا يستحب غسل باطن العين على ان
 لفهم مخرج بمرأته لضرره ان توهل الضرر ومقتضاها
 الحرمة ان تحققت الضرر بلاوي وان انفتح الاول ان يقول
 وان انفتح ليشمل الالف اي وكان يريد اوارثة بالسنة للالف
 او يقول وانفتح اي المذكور من الثلاثة وفي بعض النسخ
 انفتح

انفتح وهي ظاهرة لكن كان عليه ان يريد اوارثة بالسنة
 للالف على هذه النسخة وعلى النسخة التي قبلها وان انفتح احاب
 عن الشبان لم يقل انفتح اي الالف والقلم والعين لان الالف
 مفتوح ابدا فقط كما قاله بعضهم ولا يشك ذلك اي عدم
 وجوب غسل محل الانفتاح الشفة وما فيها فكان بدلا قد
 يقال مطلق الالف باطن الالف والقلم والعين بدلا عن ظاهرها
 ايضا مع انه يمكن غسله ولم يوجبوه فقدم ايجابهم لفسله
 قبل الازالة مع امكانه بدلا على عدم وجوبه بعدها ما في
 العين الماق لفة في الموق وهو هزة ساكنة وبحول التخفيف وقيل
 الموق الموقر والماق بالالف المقدم وقال الازن يهري اجمع اهل
 اللفة ان الموق والماق لفتان بمعنى الموقر وهو ما يلي الصدع
 ارج وقال الجوهري موق العين مرقها مما يلي الالف والمخاط
 طرفها مما يلي الازن وهو تفتح اللام وكسرها مصدري في الخط
 ارج مرقوص ما يقع من اهل الاعقاد في الشعر فقد نفى
 بمعنى عنه ومثله من انشئ بخطوة لصق باصول شعر حتى منع
 وصول الماء اليها ولم تكن زائلة والذي يتجه وجوب حلقه
 حيث لا مثله والا فمعنى عنه الضرورة خلافا للشع الاسلام
 حيث قال الشيخ عنه اهرج مما رماص الذي في المصباح
 والمخارج والقاموس الدرهم بالتحريك اي بالالف وفي مجمع
 في الموق ونهاية الاول ان يقول وبما بين منابت شعر
 راسه الى وهو مطرف على قوله بظاهر الاصطلاح اي خرج عن
 الصلح فالمراد بخرج الصلح من حيث هو الصلح اي خرج عن
 الوجه والفتا هو مقصود كونه لسان معنى الفم لفة

ق لا يفتقرض عليه بان القفالين محل غسله هنا واما
معنى الترمي شرعا هو الشعر الذي على الجهة خاصة كما قدمه
الشعر والقفال ذكره يوشا وجمعه اقفا واقفه واقفه وفي
بضم القاف وتشد يديا وكسر الهمزة يوشا بالفتح
بفتح الهمزة اي بالترجمة المذكورة فيما ياتي والفتح
بضم ذلك قال الشاعر اقلني على النور وارعي لمن رعي ولا تجرمي
مما صاب واوجعا ولا تكمي ان فرق الدهر شيئا اعم القفال والوجه
ليس بانزعجا كبلادة ضد الذك والجن ضد الجماعة التي هي
القدام على الخاف كما انفرد اي قوله وتحت منتهى الخبيث قال في
المعجزة تحت لي دخل منتهى الخبيث اه واما موضع التحريف
من الحذف وهو الازالة والعامية تبدل الالف الفاء
معجمة الشعر النابت المجازي للاذن اي لبعضها في الصرع والعارض
او ما يشبه الامر في الماشي والعارض ما يخط عن الاذن
الى او المتخسف من عظم الخبيث وقال عجز هو اي الفداء ما ينبت
على العظم النابت فوق العارض والاشراق اي الاكابر
الاصوص اولاد فاطمة فالمراد بالاشراق من له وجاهه وان
لم يكن شريفا على راس الاذن وراسها هو اصلها الذي يعلوه
بما من مستورا بالترقيع منها وهو فوق الوتر قرب منه ليس
بشعره ويسمى فاصل اللحن المتخسف فالحن الذي فوقه هذا
الحنضة هو المسح برأس الاذن كما قاله في شعره وعارة اج
والسيف شيوخنا المراد برأس الاذن الحن المجازي له على الفداء
قد سامن الوتر وليس المراد به اعلى الاذن من جهة الرأس
لانه ليس مما ذي الاربعة وهذا غير مألوف في موضع التحريف

علي

على هذا التاويل من الوجه لانه الرأس كما لا يخفى على من تدبر
ذلك بل ذلك يدرك الخط على الاذن كان موضع التحريف من الرأس
قطعا اه وعلى كلامها يكون بعض التحريف من الوجه ونوع
هذا الخط انظر لمعرف اي التقدير مع ان المناسب ان
يقال ويجعل هذا الخط الذي الى جانب الوجه اي من الماصف
للنزع الزرعان بفتح الهمزة ويجوز اسكانها والفتح اوضح
كما قاله في الاسلام في الروض وهو اي الناصب وذكره
مراعاة للبحر وهو قوله مقدم ويجوز ان يفتح ايضا والذكر ههنا
اولي لان الاول مراعاة للبحر من اعلى الجنب حال من مقدم
والصدغان عطف على قوله والنزعان اي ومن الرأس
ايضا الصدغان وتوقف فيه سم باعتبار ان قاطب الخط عن الاذن
من الوجه وبعض الصنع من خط عن فاذنهما قطعا فكون من
الوجه لانه الرأس قال المرحوم في الاربعة الصنع ما بين العينين
والاذن اه وهما فوق الاربعة اي ولا فناء للاذن ويجوز ان
لها المطلق الفوقية لانها تشمل وسط الرأس وقوله في غلظة
اي مع غلظة في معنى مع وجب غسل جرح من الرأس
الا اذا سقط الوجه قال في شعره ولو سقط غسل الوجه مثلا لم
يجب غسله لان ما لا يتم الواجب الاله لانه اذا سقط
الشعر سقط التاويل اه ومن الوجه الباسن اجملة من
ومن الالف بالجمع وهو يفتح الحن وسكون الالف
المعلم القطع والمراد ما يشرقه السكون بالقطع اما كانت
مستوية بالالف ولا ياتي قول السابق ويخرج بظاهره
الالف والهم والفين وان انفتح بفتح او شدة او لا فرق

بين باطن الفم والالتهاب اذا قطع سائرهما ولو اتخذ له انفا من ذهب
 والنجس وجب غسله كما افقي به الوالد لانه وجب غسل ما ظهر من
 انفه بالقطع ولو نفع الغدر هنا والالتهاب المذكور في حقه كالاصل
 من رء وهل تكني النية عنده ام لا قال لا ولا في كل وبالشافعي
 من رء وقول من رء وجب غسله اي يجب غسل جميعه خلافا
 لمجرح القائل بوجوب غسل ما في محل الالتهام لانه لا يدرى
 ما زاد وعبارة في اعلل الجلال وجب غسله نحو انفة من منفذ
 النجم لانه صار له حكم الوجه وتكفي النية عنده ولا يتقص
 لسه لانه ليس من الشرة وان اعطى حكمها هو ويجب
 غسل كل هذه التي ذكره توطئة لما بعده والادوية مستفاد
 من قوله الثامن غسل الوجه لانه هذه اجزا الوجه في
 وقوله كل هذه هو فمهمها وسكون الدال وبقيهما
 وفمهما معا ثم قال الاستوى وهو جميع اللسان جمع
 مفردة هديه وجمع الجمع اهداب وهو الشعر النابت
 على اسفار الفكين والاشعار جمع شعر يفتح الشين
 وسكون الفاء تفتح الفين اما بفتح الشين فخرق الفرم
 اقول ليس مما بل هو اسم جنس جمع يفرق بينه وبين
 واحد بالتاء النابت على احقان العين خبر به الثالث
 في العين فلا يجب غسله وان طال جدا في وعذار
 وهو اول ما ينبت للامرء غالبا وسال وهو ما طال من
 الشارب اعم من وشارب الظم انه اراد به ما شمل
 السالين بكسر السين وهذا قد رخصها في الشارب
 فلما لم يذكرها لمرقاته الى المناسب ان تقول للملاقاة

لما

لما عند الشرب اذا الشارب ملا في الفم ولما اي يجب غسل
 ذلك اي المذكور وهو شاعتر وقوله ظاهره وباطنه اي ووا
 كان من رجل او امرأة ظاهرا وباطنا وان كنف ظاهره
 وان خرج عن حد الوجه وليس مراد بل هو محمول على ما اذا
 لم يخرج عن حده بدليل قوله من وما حصل ذلك ان شقور
 الوجه ان لم يخرج عن حده وكانت نادية الكشافه كاليد
 والشارب والنفقة وحية المرأة والخني يجب غسلها
 ظاهرا وباطنا خفية او كنفه فان خرجت عن حده وكانت
 كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط سواء كانت من ذكر او
 انثى او خني وجب غسل ظاهرها وباطنها او غير ذلك
 الكشافه وهي لحمة الذكر وعارضها فان خفت بان ترى
 البثرة من تحتها في مجلس الخاطبة وجب غسل ظاهرها
 وباطنها مطلقا وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط
 مطلقا فان خفت بعضها وكثفت بعضها فكل حكم ان لم
 فانه لم يمتزبان لم يكن اذادها بالفضل كان كان الكشف
 متفرقا بين احز الخفيف وجب غسل الجميع وقوله ليقيم
 في هذا المقام ما يخالفه عاتق فلحذره وبه يعلم
 ما في كلام الله من الاسهام وباطنا وهو ما الى الصبر
 من اللينة وما بين الشعر والحاصل ان لحمة الذكر عارضة
 وما خرج عن حد الوجه ولو من امرأة وخني ان كنف
 وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله
 مطلقا اي ظاهرا وباطنا ولو كنفها هذا هو المقرر في شعور
 الوجه فاعلمه في فالحق بالقالب اي وهو الشعر

الحق والحق متباينه حجة ان خفت لا تمسك ص د
وكانت الحجة اكثر عليه كشيء اي كثرة الشمر حيث لم لا
صدره اي ما يقابل به مع قصرة مع قصرة وانيسا ط اذا كان
ياخذ منها ما زاد على القصصه وربما كان ياخذ من اطرافها
ايضا والاولى اي الكثرة بغير ما في القدر بالكمية من
الشاعة التي لا تليق به صلى الله عليه وسلم واجيب بان
الكثرة في اللغة معناها الغلبة بالشمر ولا يفترض في
الشيء بغيره بالكمية والحاصل انه لم يكن كوسجنا وهو
الذي لحته على ذقنه لا على عارضيه ولا خفيف الحجة غير
نازلة الى صدره وقال اللسان في روي ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من سعاد المرحقة عارضيه ويروي حجة ومناه
انها لا تكون طوبى له فوق الطول وقال عليه السلام ما طال
حياة انسان قط الا ونقص من عقله مقدار ما طال من
لحيته ومنه قول الشاعر اذا كرت للفخيل حجة قطالت
وصارت الى سرله فتصان عقل الفتي عند
فقدار ما طال من لحيته ذكره ملا علي قاري على الشفا
وفي السيرة الحلبية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
اللبية وكان سرها باطا وكان له صلى الله عليه وسلم
مشط من العاج وقيل شي يتخذ من ظفر السحفا
الجريه وهي الرسة وقيل لعظم الفيل عاج ايضا اي ليس
مراد هنا وكان له مقراض اي مقصود يقص به اطراف
شاربه وفي الحكاية عن زيد بن ارقم رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم ياخذ من شاربه

فليس

فليس منا وكان صلى الله عليه وسلم ياخذ بالمقراض من عرض
لحيته وطولها وهذا لا ينافي ما جاء في روي باعفا لحيته وقص
شاربه وقال من القطر قص الاظفار والشارب وحلق
العانة اه فكل حكم المراد بالتميزان سهل افراد كل
بالعسل اه في عن القدر المجازي للاذن اي اول الخنثى
من عظم الخنثى اه واعلم ان التوفيل المذكور قد علمنا
علمت المعنى في ذكر ما تقدم عن ع شى وغيره اما الخارج
المراد به وجهه ان يلقى بنفسه الى عنبره ارساله
كان يلقى شعر الذقن الى الشفة او الى الخلق او يلقى
لها جب الى جهة الداس فقلبه اذا وصل شعر الذقن الى السرة
لا يقال له خارج كما قرره شيخنا سم غسل ظاهرها
المناسب ان يقول ظاهره والراد بالظاهر كما في الجواهر
وسم وجه الشعر الاعلى من الطبقة العليا وبالباطن ما بين
الطبقات وما يلي الصفة كما قرره شيخنا مطلقا اي ولو من
الخنثى والعارض سوا في ذلك الذكر والانثى والخنثى
من لم وجهان اي تحقيق هذه المسئلة ان يقال من خلف
له وجهان تارة يكونان اصليين والمراد بالهما ان يزل
الولد بهما فانه يحب غسلهما ان يتساويا في جميع الخواص
فان زاد احد همتان الاخر فالعبرة به وتارة يكون احدهما
اصليا والاخر ايدا والمراد به ما شئت به انفصال الولد
وعلى هذا اما ان تميز الزائد عن الاصل او يشبه به والمميز
اما ان يكون مساويا للاصل ام لا فان ساءت وحسب
عسلها وان لم يساوت فالاصلي فقط يجب غسله كما قرره

شخاف قال الغزالي ومثل هذه الاشكال المسيلة لا ينبغي تحقيق
 النشاط فيها ولا الاشتغال بها لانه ليس وقوعها حدا فاقا
 وقت حادته بحيث غلبا المشتغل بمثل هذه المسئلة كمن
 او قد تمورا في بلدة جردية لا يسكن فيها احد فتسلك من غير
 فيه مسامتا شاملا للاصل والمشيبة والزام القدر
 المشبه وعبارة اج قوله مسامتا اي على شئنه ومحاذاة
 فلو كان احدهما من قبله والاخر من جهة دبره وجب على
 الاول ان يكون فاقا للحواس والثامن منه ذلك والفامل
 هو الواجب غسله قاله م ر والاولى طه طه كلامه على ما اذا
 استويا عملا او كان الذي من جهة القتل هو الفامل او اكثر عملا
 اما لو كان القتل الفامل او اكثر الاكثر عملا الذي من جهة الدبر فهو
 المعول عليه للاولاي ولو رايا منيذا وجب عليه غسلها
 اي اذا كانا اصلين وكفى قرن الشدة باحد هاج اولهما اصليا
 والآخر زائلا واشتبه نفيه مع نقص الاصل من كفته
 الكف تذكرها قليلك والتأنيث هو اكثر كما قاله ش وان
 ذلك لان حقيقة اليد من روي الاصابع الى الشك فدفق قوة
 من كفته اى وعطف الذراعين على الكتفين من عطف الشك
 على الخران الذراع من الرفقة الى الطرف الاصابع كما في المصباح
 مع المرفقين نفيه انهما ليسا من البدن وهو كذلك كمن
 بالنظر لما يراد هنا وان كانت اليد تطلق اطلاقا قربا على
 ما هو من الاصابع للشك او قد مرهما ان فقرا اي حلقه
 والماء باعتبار الله ان نظرا الى من تساوى به وحلقه وخلقه
 يد من فقرة مرفقة قال الرضائي على الغزالي لوفقة الكتب والمرفق

اعتبر

اعتبر قدره من غالب امثاله بخلاف ما اذا وجد في غيرهما
 لفناد كان الاصفى المرفقة المشكبة والكعب الركبة وهو المقدر كما في
 الحشفة خلافا لجمع متاضرين اعتبارا وقدره من غالب الناس ومثله
 اج توضيح على ان المراد اراد الوضوء ويحتمل ان هذا يحمل عليه
 ما بعده في قول تعالى وكمن قرية اهلكناها فاجها باسنا
 بيانا حيث قالوا اردنا اهلها فاسمع الوضوء اخبري
 واسأل الوضوء في الواو مبدئي وقيل الوضوء ضم الواو والمراد
 به غسل الوجه فقط يدل قول ثم غسل يده ثم غسل يده ثم غسل
 باسبغها تمام غسله ثم غسل يده اليمنى في تحتها استاء
 ثم وهي اولى فيكون بيانا لقوله فاسمع الوضوء حتى اشرع
 يعني شرع اي غسل اول اليدين قل اليه اضم اي والله
 في قراءة الحديث انه يقينية ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يتوضا اذاج وايدكم الاردي جمع اليد التي هي
 الخارجة والايادي جمع اليد التي هي تتحركه الشمة هذا هو
 الصحيح وقد اخرجها عوام العلماء بالغة من اصلها فاستعملوا
 الايدي في جمع اليد الخارجة وتجدد اكثر الناس بكت لصاحبه
 الملو تفضل الايدي الكريمة او الكرام وهو جن والصواب
 الايدي الكريمة قال ابن الصلاح الصفدي شوي وفي
 القنري على المطول ما يخالف هذا ويضد الايدي جمع الايدي
 جمع اليد وهي الخارجة المفرومة تستعمل في التذم بما را
 مرسل من فضل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلة
 او الصورة على المتصور وهو النوع كما صرح به الشيخ في
 البياك وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الخارجة

يجمع على الايدي وجمع على النعمه على الاداي يرد عليه انت
اعلى يد يدي وما كان على فعل لا يجمع على افعال
الى الحرافق ذكر الحرافق بلفظ الجمع والكسبي بلفظ التثنية
لان مقابلة الجمع بالجمع بنفسه اقتسام الاحاد على الاحاد
ولكل مرفقة فصحت التسمية ولو قيل الكسبات لفهم منه
ان الواجب لكل رجل كعب واحد فذكر الكسبي بلفظ التثنية
لساوي الكسبي لذكر رجل فاذى قيل بعد ان يرمى ولا يجب
الاغسل به واحدة ورجل واحدة قلته صدق عنه فقل النبي
صلى الله عليه وسلم واجماع الامم روي حاشية في الروض
واجاب بعضهم بان مكان واحد من واحد وهو هذا اليه
فتثنيه بلفظ الجمع وكل يد مرفقة واحد فذلك جمع ومنه قوله
فقد صفيت قلوبكم ولم يقل قلوبكم الى حفصة وعما يشبهه
وما كان اثنين من واحد فتثنيه بلفظ التثنية فلما قال الى
الكسبي علم ان لكل رجل كعبين طرحي والمراد بالثني
الكعبان والواحد الرجل والي معنى مع هذا الجواب
عما يقال الاية لا تدل على دخول المرفقين لان المعنى بالاشمل
الفاية فاجابه بان محله حيث امكن لم تكن الى معنى مع
وقيل النبي صلى الله عليه وسلم واجماع قريته ذاته
على دخول الفاية ههنا في المعنى وقدم الش في الاستدلال
الحديث لانه ايسر وانص على التصود ولضعفه الاجماع لان
الاجماع لا يدل له من مستند واخر الاية للاحتياج فيها
الى جعل الى معنى مع من يضاري الى الله اي مع الله
اي من يعينني على نصر دين الله الي قوتكم اي يزيكم

قوة

قوة بالمال والولد مع قوتكم وهذه الاية في حق قوم هود
حيث قال لهم ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه
يرسل السماء عليكم مدرارا الخ وكانوا يحطوا المطر ثلاث سنين
وعقبة نسا وهن ثلاثين سنة اذا امزلكم يا صراي ما قد
به وقوله فاتوا منه اي من الامر يعني الما موريه فيجبه
عنه عظم راسه العضد هذا تفريع على ان المرافق اسم لجمع
العضدين والابرة الداخلة بينهما اخرج لرب عضد باقي
عضدة العضد ما بين المرفقة الى الكتف وفيه خمس لفات
وزان رجل وبضعتين في لفة الحمار وقدرت الجفن في قوله وما
كنت متخذ المضلين عضدا ومثال كبد في لفة اسد ومثال
فليس في لفدتكم وبكر والخامسة مثال قتل قال ابو زيد
اهل نهمه يوثقون العضد وينوايتهم يذكرونه والجمع اعضد
واعضاد مثله اقلس وافلاس هو مصباح عس فان قلت
هذا سقط غسل هذا القدر ولم يندب مثل سقوط الرواق
نصا للفرض بخوجينون قلته لان سقوطها ثم وحده والتابع
اولي بذلك وهذا فيه سقوط المتنوع لغيره فحين نقا التابع
مما قطع على العبادة ما امكن كما مر في الموضع على راس المحرم
ان لم يكن بها شعر ولان التابع ثم شرع تكلمة لنقص المتنوع
اي ترك سنه او فعل مكروه فاذا لم يكن متنوع فلا تكلمة
غلا فيه ههنا ليس تكلمة المتنوع لانه كما عمل يا لشا هدية
اي قبل القطع فتبين ان يكون مطلقا لنفسه او ثم الروض
فاثبة قال من ركب شي من الاعضاء كاليه والعينه والاذن
فهو يوثق بخلاف الالف والقلب ويحزها اي كالبطن فانه و

في الخركب بطن اخيك اه بالمالا حاجة اليه فالاولى حذره
 كسابقه ولا حقه عن حدهما ويجب غسل شعر الوجه
 غسل عظم ورفع بكشط ما فوقه وموضع شوكه بقي مفتوحا
 ولا يصح الوضوء بقاها بحيث لو ازيلت لم ينفخ موضعها لان
 محلها في عظم الظاهر فيجب غسله والاصح الوضوء بقاها
 وان كلف له ربه اي الشعر اكشف اي وان خرج عن
 حدهما الضا وقدم في الوجه ان الكيف الخارج عن حده
 الوجه يلتقي بفصل ظاهره من كل احد فيحتاج للفرق بينه
 وبين ما هنا والفرق بينهما ان غسل ظفره
 حش لسان ضم الظام سكون الفا وضها وكسرهما مع سكون
 الفا وكسرهما واظفورك كصنور والذي قد يري به في القرآن
 ضم الظا والفا فقط لانه لا يلزم ما جاز لفظة ان محور قراءة
 عملا بقول الشاطبي والقياس في القراءة مدخل وغسل
 باطن لثني اي بعد اخراجها فلا يدخل نحو شرك في
 محوره فان ظهر بعضها وجبت قلعه وغسل باحثة لكن
 محله اذا كان بحيث لو وقع بقي مفتوحا بخلاف ما اذا كان
 يلتصق بغيره فلوها وهذا ما لم يفرق في اللحم والا فان قارت اي
 صارت من اللحم فلا تؤثر في صحة الوضوء واما الصلاة فلا تقع
 بها ان كانت قد اختلطت بدم كثير فانه يعني عند لقائه
 هذا هو المعتبر والا وجب غسل ما ظهر هي مركبة من ان
 الشرطه ولا ينافيه المحذوف مدخولها وليست حرف استثناء
 كما قيل واللام تجمع مع الواو والفاء حقه ولم يكن للظاهرها ما
 انهما مشي ثم الدوض في ساير الاعضاء اي باقية المراد به
 الرجلان

الرجلان اذا ذكر شجاعه لا ياتي في الوجه والراس زايده اي
 يتميز اخذ من قوله بعد فان لم يتميز الزايده ان ثبت
 الى سواهما ثبت ام لا لنباتها في محل الفرض وضارته كالسلفه
 التي في محل الفرض وسلعه السلفه بكسر السين للخبر
 البارز من البدن اما بالفتح فاسم لما يباع كما قال ابن حجر
 وقال الرصالي السلفه بكسر السين المهملة تظهر بين الجلد
 والعظم اذا غمرت باليد لانه ومبه وهما من الحصة ونشأها
 الي المصحة كما في المختار ولهذا اشار بعضهم بقوله
 سلفه المتاع سلفه الجسد كل بكسر السين هكذا ورد
 اما التي بالفتح فهي الشجعة عبارة المصباح فاسلك بعد
 وان ثبت الى والفرض انما يتميز له من قوله فان لم يتميز
 فهو محل الفرض كان ثبت في العصب وهو ما فوق الرقبتين
 وتدل للذراع ملحا في منها محله اي محل الفرض والمجازي
 هو المراد بالمسامية في كلامهم فالتفصيل بين المسامية وعذرة
 فيما لم يثبت محل الفرض كانت كالسلفه فيجب غسلها مطلقا
 بخلاف تلك التي اطلقتم ان الزايده لو طالت فجاوزت اصابعها
 اصابع الاصلية اتجه وجوب غسل الزايده على الاصلية قال
 ويحمل عدمه انهم شمول ذلك لما لم يثبت في محل الفرض
 لكنه ذكر او لا وجوب غسل ما حاذي البدن من يد زايده
 نبت فوق محل الفرض فتأمل لوقوع اسم اليد
 عليه اعترض به عن فحالة العضد اذ لم يصل تغلفها الى محل
 الفرض وكانت محاذية له كما سأل بخلاف من اجازي
 اي من جهة العلو واما ما لم يجاز من جهة السفلى كانت

طالت الزاوية فجاءت اصابع الاصابع ففتح وجوب
 غسل الزاوية على الاصابع كما في مرقا المفهوم في تقييد كذا قوله
 شيخنا فان لم يتبين هذه سألته بقدر ما ينبغي الموضوع فوج
 قوله بان مكانه الى سوا الخرجات الى هذه التيمم فارقته ما قبلها
 والا فالحكم في السليتين واحد وهو وجوب غسل الجميع على الدر
 اي التكر وان تددت جلدة العضد منه بان انكشفت ولم
 يساع كسطها الى محل الفرض بدليل ما ياتي لكم بلطفه بالتدلي
 وقوله او قلصت اي انكشفت جلدة الذراع ولم يبلغ كسطها
 الى العضد وان بلطفه بالتدلي الى العضد فيجب غسل الخارج
 ايضا وحل عدم غسل المتدلي محل الفرض في الاول وجوب
 غسل الخارج عنه في الثانية ما لم يصل الصفاق والا وجب
 في الاول ولم يجب في الثانية كما اشار اليه بعد ولو انكشفت
 اذ لانه راجع لثاين السليتين فقط شيخنا لا المجازي والفرق
 ويفرق بينه وبين اليد الزاوية النابتة بفرض الفرض حيث
 يحل يجب غسل المجازي بشاركتها لليد في الاسم لان اسم
 اليد اذا احتزبه عن اليد الزاوية النابتة في العضد المجازي
 محل الفرض كما تقدم او قلصت اي تقلصت كما عبر به في
 ثم الروضة اي انكشفت خلافا للحنم بان تقلصت اي انكشفت
 واستمرت في الذراع ولما كان في العبارة عمود قال لا يراها
 منه تقلصا اذ كان قلت لما اعتبروا هذا المنقذ اليه التقلع
 وفي الشجرة الحلية والحريمه المحل الذي منه التقلع قلت
 لان الحداد لم يوصف الاحترام وعمره وهما من الامور
 الدائنة فاعتبر محلها الاصلي دون الطاري وما هنا وليس

الحداد

الحداد الاعلى ما هو في الفرض فظروا اليه مع قطع النظر عن اصله
 لانه الفصل هنا وعمره من الامور الفرضية فاسب النظر فيها
 للفوارض دون الاصول هو اعيان وادعى من هذا ان يقال القيم
 هناك باحترام المكان وعمره فاتبع وهنا محل الفرض فاتبع
 فيجب غسلها الى اي غسل جميعها ولو لم يجز الفرض ولو
 النقصت الى عبارة ميم واوانكشفت من ساعده والنقص
 راسها بعمره مع تخافي باقها وجب غسل مجازي الفرض منها
 ظاهرا وباطنا ودون ما فوقه لانه في غير محل الفرض فلا ينظر
 لاصله بناء على ان العبرة بما اليه الكشط لا بما منه ذلك ويؤخذ
 من تقديرهم بالمجاز ان الزاوية لو نبتت في غير محل الفرض
 بعد قطع الاصابع لم يجب غسل شيء منها لانها المجازات حية
 وتحتل خلافا بناء على سقوط المجازات لما كان قوة اي بالقوة
 تقديرها وهو اقرب معتمدا ومرد من احدهما اي والتجيب
 بالآخر متعلق بالنقص وقوله وان سترته اي وحرف
 من ازالها فهو ضرر وقوله ولا يجب قطرها ان لزم علم
 بمذونهم فلو غسله اي ظاهرها قل لزمه غسل
 ما ظهر من تحتها لانه لم تكن النجاسة على المنجى فراجع
 في لاي لانها اذا النجاسة فقد اتي بواصرها فاذا انفكت صار كما لو
 ازال الشعر الذي اتقى بفصل ظاهره عن الشرة وهو لا يجب
 غسل ما ظهر فكذلك هنا فقطعة به اذا نظر ولم يكن له
 يد وغسل وجهه ثم مسح راسه ثم انقلعت رجله
 ثم نبتت له يد قبل تمام طهره هل يجب غسلها واماها
 لانه سقط طرا غسلها لحدادها وقد رآه اول الفوائد على غيرها

منه نظر واقول قصيدة قول الله ففعلت وجوب غسلها الجمل
القطع بعد تمام الوضوء لا يقال له وضوء الا بعد تمامه ومحتمل
ان يقال المراد بالوضوء طهر ذلك الوضوء بان قطع بعد تطهيره
فالنيامل اج وعبارة اطف ونسبي انه اذا لم يكن له يد حال
شروعه في الوضوء ثم نبت له يد فان نبت بعد غسل الوجه
وقبل مسح الرأس وجب غسلها لوجودها قبل الانتقال عن محل
فرضها اما لو نبت بعد تمام الطهارة لوجودها بعد تمامها وبقي
مالو نبت بعد مسح الرأس وقبل غسل الرجلين ومثل يهود
الي طهارتها بعد مسح رأسه لوجودها قبل تمام الطهارة
اولا لوجودها بعد الانتقال عن محلها محتمل نظرا واحتمال
حرره اه قلت يؤخذ من قوله اما لو نبت الي انه لا يهود الطهارة
طاعل به بقوله لوجودها بعد تمامها فانظر قلا صرحا في ذلك
وقوله اولاه اعلمه عن ش وس ل خلا قال ولو با حرة مثل
فاضله عن ديه وعن كفائة مومنه يومه ولياته وكنت
الميداني عليه قوله فاضله عن ديه اه واعاد اي عند وجود
احرة من يوصيه وقوله لنه ذكر اي المقدس ومي يوصيه
الرأس اي فان تقدر مع الاصل والافلاصلي ان علم والافاكل
اه بما يسمى الي بالصور يراي وهو ذكر المسح بما يسمى
مسحا ولو كسوف بشرة رأسه اي ولو كان ذلك البعض مما
وجب غسله مع الوجه من باب والائتم الواجب الابه وهو واجب
فيكفي مسح لانه من الرأس وان سقط لم يغسل مع الوجه لان
غسله اولا كان ليتحقق به غسل الوجه لا لكونه قد ضم منه
وضوء الوضوء وبما جاء عن توقف الشوري قال في خطبه
وكو طهبت البشرة بالمسح عن حد الرأس كساحة نبت وضرب

بالمسح

بالمسح عنه دليل اطلاقهم في البشرة وتبينهم الشوريين خروجه
بالمسح عنه فاليراجع راجعنا فوجدناه كذلك وعبارة اطف وظاهر
تعيينه بالمشغرا خارج السلفه فظاهره اجزا المسح عليها وان
طالت وخرجت عن حد الوجه لانها من مسح بشرة الرأس ولا
يكفي المسح على شعر السلفه المذكورة في هذه الحالة كخروجها عن
حد الرأس اه ثم راي في ع ش على م راي ان ياتي تفصيل الشعر
المذكور فيما لو خلق له سلفه برأسه ونبت اه في حد
الرأس متعلق بقوله او بعض شعره والمراد في هذه حاله مسحه
قلا يضار الله بالخلف بيده كقطع اليد بعد غسلها والاضرب
عن الحد بطوله بعد المسح ايضا ومثله جلده نبت قلا يكفي
المسح على ما خرج عن حد الرأس فيها كما في قال والراس
ذكر كمثل ما لم تكن من اعضا الاشياء من الاثف والقلب بخلاف
ما لو شح كما لم يد والفين والاذن فانه نبت بان لا يخرج
بالمسح عنه ولو نبت برأيا كان معقوصا ربي محمد اجبت لومر
محل المسح منه يخرج عن الرأس كما ذكره الله من جهة
نزول اي من جانب علي المعتمد هو شوري اطف فلو خرج
به اي المسح عنه اي عن حد الرأس فيها اي من جهة نزول
لم تكف ان مسح على القدر الخارج لانه لا يسمى رأسه سا
ويكفي على بقية الدخلة اه قال واستحو اير وسكهم فان
قلت صفة الامر مسح الرأس والوجه في التيم ولحده فيها لا
اوجبتهم التيم ايضا قلنا المسح ثم يد للضرورة وهذا اصل
واحترازنا بالضرورة عن مسح الخنثي فانه حوز الحاجة في
التميم وقوله قلنا المسح به ثم يد فاعطى حكمه عليه

انه يكون جزءا لقاعدة ان الما اذا دخلت على متقد تكون
للمقدمة ومن هذا دخلت على متقد في قوله واسمها بوجه
واجب بانه صدقنا عن الخذ بالقاعدة ان المسيح يدرك
الوجه في التيمم عن غسله فاعطى حكمه مبدل وهو التيمم
ولشبه التيمم في التيمم في السنة الطهارة وقوله فانه يجوز
للحاجة اي بعد تسليمه انه يدرك وقيل انه اصل واجب
انما بان الشارع ناظر لحفظ الاموال وفي تيمم الخش
نقص له وحاصل ذلك كافي في الروض انه انما وجب
التيمم في التيمم لشبه ذلك بالسنة ولا بد فاعتبر
حكمه مبدل ومسيح الرأس اصل فاعتبر بفضه صدق وجوبه
في الخش الاجماع ولان التيمم يفسده مع ان مسحه معني
على التحفيف لوازحه القدح على الفصل بخلاف التيمم
قال شيخنا فان قيل ما الفرق بين ما يجوز للحاجة حيث لم
يجب استنابا وما يجوز للضرورة حيث وجب بل كانت
مقتضى الظاهر العكس اوجب بان ما يجوز للحاجة فيحتاج
من وجوب التيمم مجرد الحاجة وروي مسلم كرات
تقول انها واقعة حال تطرق اليها احتمال انها للضرورة
فيكون مسيح الناصية اذ قد رويها والتكامل فيها للضرورة
ولا يحسن ذلك في غيرها من اية ثبوت الاكتفاء بالوضوء
مطلقا وقد يقال ان الراوي فهم تكرار ذلك في وقعه
منه صلى الله عليه وسلم فاطلقه فاحذ بمقتضى اطلاقه
وكانه قال كان توضع يدي على العمامة متكررا حتى لو
كانت هذه عادة والقربى على ذلك كون الراوي ذكره في

بيان

بيان وضوئه صلى الله عليه وسلم برواي وعلى عمامته قال
عش ولومسح على العمامة او خرق قق على راسه فوصل البلبل
للرأس فالوجه ان فيه تفصيل الموقوف بل يتعين وقال الفلا
عج كفي مطلقا وصدق لا بخلاف الموقوف ويترك بنيه وبين
الموقوف بان ثم صارف وهو مماثلة غير المسح عليه له
فاحتج بقصد ميمر ولا كذلك هنا والتمني بسبح البوص
اي يقض كان ايمر لو كان غير الناصية فيما ذكر اي في
الحديث لانه اذا كان الواجب غسلها جميعا لا اكتفى صلى الله عليه
ولم يسبح الناصية فقط ولا بالمسح على العمامة فاحذر ليلنا
على مسح البوص من فقه صلى الله عليه وسلم ولم يقل تعد
اخذت من تحت القليل اي اذ لم يقل الخ وا وقوله والاكتفاء
اي لمسح الناصية كما فعل صلى الله عليه وسلم وقوله وجوب
الاستيعاب اي القائل به الاصحاب ما كان واحدا وقوله بالرفع
هو رأي الامام اليه حنيفة وقوله او كثر هو رأي الامام احمد بن
حنبل لمعني انه قولهم وقد سالت بعض الخبايا عن ذلك
فقالوا هذا وجوب التيمم كنهه ما كان ويخبرون ان
مسح الرأس عندهم فرض لا واجب وانه يفرق عندهم
بين الفرض والواجب بان الاول لا يسقط عمدا ولا جهلا ولا
سهوا ولا وان الثاني يسقط سهوا او جهلا وهي الشهور
فيه انه تقدم ان الناصية مقدم الرأس من اعلا الخيش
فكف ضررها هنا بالشهر الذي بين النزعين المهم الان
يقال ان هذه الاطلاق مجاز والعلاقة الحالية للانصاف
اي المشوب بتيمم فقيد تيمم البيت بالطواق واستيعابه

انما نقول اولاً اننا نعلم الدور فان قيل لو غسل الخد على
اهل السلسلة وعامله ان مسح الرأس اتقى لمسح الشعر
او البشرة واشترط في غير الفل شعره وبكره
بفتح الهمزة كما في المصباح وقوله وعلى عطف تفسيد
فان قيل هذا لا اتقى ان هذا وارد على قوله او بعض شعره
وقوله لما ذكرنا ان بعض الشعر وفيه انه لا يتقدم لقوله
في الدين لميل حتى قيل عليه وفي بعض الشعر كما مر بالكتاب
وهي ظاهرة ويكنى بمسح بعض الرأس اشارة بقوله يكنى
المساوي للجواز الذي يقربه غيره الي في كل من استجاب
وكبراهته فهو مباح اي من حيث زيادته على واجب المسح
واحد ما صدق انه الواجب المحي من حيث اشتماله على
حصول البلل المحصل المقصود لانه مسح وزيادته صواب
ان نقول حصول المقصود من المسح فيه اذ ليس المسح حراً
من الفل قل والمقصود من المسح وهو وصول البلل
وقوله اذ ليس المسح الي بل هو ضد الفل فكيف حصل
مع زيادة واجب بان مراده بقوله لانه مسح وزيادته
انه يحصل المقصود من المسح من وصول البلل للرأس لانه
نقال له مسح وغسل اهر اي وهو مباح حصل في ضمنه
ذلك الواجب والحقبة المسح غير حقيقة الفل اذ هو
السلاكة دون المسح وبه يقرر وتقال لنا مباح قام مقام
الواجب ولو قطر بخفيف الماء استعمل مقتديا كما هنا
ولا زوا وان لم ينو الفاية للدخول على القول بانه لا بد من
النية لما مر من حصول المقصود الذي هو وصول البلل

اليه

اليه لا بد وان بشرط ان يكون فيهما طوته كما مر اي
في قوله ولو توضأ فقطعت يده الى باجماع من يعتد باجماعه
اشارته لك للدخول على الشيعة المحققين على انه يكفي مسح الرجلين
من غير غسل استدل الا بظاهر الآية على قراءة الجر واجماعهم
على ذلك غير معتد به لانه مخالف للمفهوم ولقوله صلى الله
عليه وسلم اشار الي هذا محج في التحفة مع الكسبي ولو
كان في غير موضعهما المتبادر فصل عبارة المختار المفضل
يوزن المجلس واحد مفاصل الاعضاء والفصل يوزن الموضع
اللسان اهر بجمه وفيه ٤ ش والساق بالهمز وتركه ما بين
القدم والركبة وهو موثق على الثبوت ويجمع على اسوف
وسيقان وسوق سميت بذلك لسوقها اليه اهر بما وى
لما روي في دليل على ثبوت الكسبي في الفطن ان النابض
من الجانبين اي خلافا لمن قال ان الكعب هو الفطن الذي على
ظهر القدم وليس قوله لما روي في دليل لقوله فتر كل
رجل كعبان حتى يرد عليه ان الدليل لا يدل على ذلك لان
الاصاق لا يكون الا بالبارز المرتفع فالاصاق لا يكون الا
من جهة واما الجهة الاخرى فلا ينافي فيها الاصاق
لفظ اي في الاول ومعنى ايضا كما هو ظ وقوله ومعنى في
الثاني اي ولفظ ايضا لان حره للحواري بفتح مقبرة
على اخر من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحواري في كلام
الاحتشاك وهو ان يخرج من كل ما انشئت نظم في الاخر
والمراد باللفظ وجوب الفل على كلام المرحوم في الاول
يراد بالمعنى التقديري لانه مقابل اللفظ ولا يكون في كلامه

اشتراك لا يطفئ لفظا على الوجود بل يكون مطوفا على الوجه ولا
 لكان مطوفا على الوجود لان الواو لا تترك في اللفظ
 دون المعنى بل تترك في اللفظ والمعنى كمن لما كانت السخنة
 ظاهرة في الاول بقدره في الثاني غايروا بينهما قال في السلام
 في في الجمع وكور عطف قدرة الجرح على الوجود وعمل المسح على
 مسح الخلف او على الفل المعنى الذي سمي به القرن مسحا
 وعبر به في الاول على طلب الاقتران في التوسط لانهما قطبة
 الاسراف لتسلها بالصب عليها وتعمل الباطن هذا للاصاق
 لا المتعوض والحاصل على ذلك الجمع بين الفرائض والاحتمار
 الصحيحة الظاهرة في ايجاب الفصل او فرضي الجرح على
 الجوار تكسر الجيم ومنها والسر او هي مختار وحركة الجوار
 لبيت اعراسه فتكون حركة الاعراب وهي الفتحة مقدرة على قدرة
 الجرح وزعم بعضهم انه يتبع الجرح في الابد على الجوار بناه على ما شرط
 هذا الزعم ان يكون بغير حرف عطف نحو هذا جرح صبه حرك
 وهذا باطنا والمقدرة في العربية خلاف زعمه مادل
 الى وهو ان اليمين مع اوبى قيمة على معناها ودل على دخول
 الغاية الاتباع والاحكام اهوم ر كسبح بفتح اليم ويعوض
 تسكتها وحنا تسير الحامل المله وتشد يد النون وبالمه
 والصرف ومثل ما ذكر الجرح والتسليم بخلاف مجرد اللوث
 والحاصل ان كل ما منع من وصول اليها الى الموضوع لا عذر
 شرعي من الاقلا الجوني مقصود الى جوتن قريه
 من قري العجم وهو ابو امام اكرم من ان لم يصل الى
 ما في الشوق الى اللحم فان ذلك العمل لا يجب عتله ولا

يفر

لفرها وصل اليها هم دو عبارة في ش اي حيث كان فيما يجب
 غسله من الشق وهي طاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم
 بباطن الجرح فلا يجب ازالته ولو كان يرى وانظر الفرق
 بين هذا وبين ما تقدم في مسئلة الشوكة الان يقال
 الان هذا ما تقدم به البلوي في توسع وعمل اي كلام
 الجوني اي ما فهم منه من انه لا يجب ازالة ان وصل الى
 اللحم على حكم اي طيفه ابد واجاب الله بن ابي شائل
 للوضوء وان ورد في الحج اذ العبرة بعموم اللفظ وهو ما ابد الله
 به لا بخصوص السب فهو من قاعدة ترك الاستفصال في
 وقيل الاحوال ينزل فنزل المهرم في المقال ولا يعارضها قاعدة
 وقيل الاحوال اذا تفرق اليها الاحتمال كساها ثوب
 الاحمال وسقط بها الاستدلال لان الاول يجوز على القول به
 والثاني على التفليه وقرر بعض مشايخنا ما فيه انه ان
 الحديث الخالد على البداة بفصل الوجه واما الترتيب قبا
 بعده فلم يستفد منه ومن ثم قال المالكية والخنفية بعدم
 وجوب الترتيب اخذ من المطف بالواو لانها لا ترتب ولكن
 ان يجعل قوله ابدوا على الاشد الحقيقي كفعل الوجه والاذا في
 كاليدين على مسح الداس ومشي الراش على غسل الرجلين
 بيان للوضوء الاول لواجبات الوضوء لان ما ذكره
 يقتضي ان الترتيب لا يجب في الوضوء المندوب فلو استوفى
 بأربعة غسلوا اعضاءه ولو وقع ذلك بغير اذنه حيث نوى
 كما ذكره كن يرد عليه ان من مات او عتقت وعليه حجة
 الاسلام وغيرها كندس وفتح الباب عنه في سنة هـ قالوا

بالاجزاء وان كان بان الشرط ان لا يستعمل على وجه الاستعمال غيرها وذلك
 بصدق بالنية ولا كذلك الوضوء وهذا يعني في قوله فلو استغفرت
 انما استغفرت على وجه الترتيب حصل له غسل الوجه فقط
 وقد التوضا بنفس الترتيب فان اعاده اربع مرات حصل له تمام
 الوضوء لم يضر في كل مرة ولو اغتسل الخ لو قال النفس
 او ما د على قوله اغتسل بالنفس ان كان اولى وعبارة عن المهرج ولو
 النفس عند اجزائه قال الطحاوي ان الانفاس لا بد منه فلا
 يكفي الاغتسال به وله لكن الحق القوي ما لو قد تحت ميزاب
 وانصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المقدر
 وارضاءه في ثلث الميايا هو وهذا يحجب عن ان هنا حيث
 عبر قوله اغتسل الخ ولو شهد اربع غسل اي بعد عن
 غسل الاعضاء الى الغسل بالانفاس عند اربع والظم رجوعه
 للنية فانه مقابل قوله بغير غاطا فيا ملزم وعبارة
 عنهم قوله ولو شهد اي ولو كان اغتساله بالنفس متبعا
 وان كان المقابله بما يفرض ولا يصح رجوعه لنية رفع
 الحدث او نحوه اذ لا يلزم التعميم بالنية الشاملة للكل
 او لا ياتي الغلط في رفع الحدث لان الفرض ان يحدثا
 اصغر واجب بان الواو المحال في قوله ولو شهدا
 ولا بد ان تكون النية عند محاسنه اما الوجه وقابها واستعملها
 عند غسل الوجه والمراد بالانفاس الترتيب في الماء بديل
 قوله ثم تمم الانفاس ولا فرق بين ان يكون الما قليلا
 او كثيرا خلافا لابن المقري في الكثرة فانه لا يشترط فيه
 النية عند محاسنه اما الوجه اذا النفس فيه عنده ركب
 فحصل

وحاصل ذلك انها تصح مطلقا وان لم يكن غايته لسرد
 على القول الضعيف الفصل بين ان يكتف قد الترتيب فيص
 اولا فلا وهناك قول ثالث وهو انه لا يصح بالنفس مطلقا اهم
 لانه لا يكفي لرفع اعلا الحدثين اعترض هذا القليل بانه
 يرد عليه ما اذا غسل اسافله قبل اعاليه فانه يكفي للغسل
 ولا يكفي للوضوء يحصل له الوجه فقط فالعلة هي الثانية
 من ان لا يقدّر الترتيب وتقدّر الترتيب ربما يفيد انه لا بد من
 وجود هذه المحطات الخفيفة وليس كذلك لانه ان كان الادمج
 فرضه وتقدّره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانفسا
 اشتراط الترتيب في هذه الحالة فلا فائدة في التقدير والحال
 انهم مصرحون بانه لا يشترط في هذا الترتيب الحقيقي لوجه
 والقوي لا يشترط ذلك اهو لـ فانه قلت ما الفرق بين
 هذا وبين ما لو وضع النفس بالجماسة الكلية في الماء
 الزاكن حيث لا يقدّر رجحان الماء على سبيل لا بد من
 تحريكها سبعا قلته بل يفرق بينهما بان الترتيب صفة تامة
 واما العدد فهو ذوات ويفتقر في الصفة التامة لا يفتقر
 في الذوات المقصورة اهو شـ واجب عطف بالسوا
 لافادة انه لا فرق بين الترتيب والمعمد فيها اهو قل
 وانه لم يوه بل وان نواه في الأكثر متعلق باندرج
 فلو اغتسل اي من الجنائز نوضا الاولى ان يقول
 غسل باقي الاعضاء فانه لا يفرق بين تأخير غسل الجنين
 ونفسه ثم من ان القاص واسمه احمد ومن ابوه
 بالقاص لانه كان يقضي الاخبار على الناس كما ذكره

ابن خلكان وفي بعض النسخ القاص وكل صحيح غير خال عندي لان
 ما روي عليه غنله وهو الباقي تقع مرتبة عبارة بعضهم لوجوب
 فيما يقع عليه بقي عليه الفسلة واقل ابن القاص نظري ان قيل
 اليد او الرجلين عن الوضوء الداخل في غلبهما عن الحيانة وقد
 تقدم على غسل الوجه مثلا ويد اليه ما بعده في الاعضاء الاربعة
 فتأمل في لـ وهو انكار صحيح الاول في قرأته بالاضافة ويكون
 المعنى وهو انكار قول صحيح لان القاص ويكون لا اعتراض عليه
 وذلك لانه لما كان غسل اليدين او الرجلين اولاد اخر او في
 الوسط كان خاليا عن الترتيب وان غسل عضوا بعد عضو
 هو شيئا عزري وفيه هذا فكان المناسب ان يقول بغير
 ولو غسل الى الحب بدنه بالنون قيل القدر اي من
 الوضوء او بعد الفداء لم يؤثر حاصله انه ان شك في النية ان
 هل نوى الوضوء ولم يتوطلقا اي قبل الفداء او بعده
 ولو في أثناء الصلاة الا ان شك بعد الصلاة اي في نية الوضوء
 الذي صلى به فلا يؤثر بالانه شك في شرطها بعد ها هو
 لا يؤثر على الرجح وتنتج عليه استثناء صلاة اخرى بهذا
 الوضوء عشرة اشياء بعد المقصود والاستثناءات
 شتان وبعد تحليل النية والاصابع سنة واحدة وان
 كانت متعلقاتها مختلفة غير مصروف والمائة له من
 الصرف الف الثاني المردود جمع شئ الرجح انه اسم
 جمع شئ كطرف اسم جمع لطرفة وهي شجر الابل لا جمع له
 والرجح في اصله كطرفه ان اصله شئ اعلى وزن حمرا
 فقلت ههنا الاولى وهي التي كانت في المفرد وهي لا علم

الي

الى موضع الفاكهة اجتماع ههنا الف فوطنه لفظا
 ففتت من الصرف لالف الثانية المردودة وقد نظم بعضهم
 الخلاف في وزنها فقال
 في وزن اشياء الفوم اقوال قال الكسائي ان الوزن افعال
 وقال يحيى بن جعفر اللام في اذا افعا وذا وفي القولين اشكال
 وسيبويه يقول القلب صيرها لفظا فافهم فذا عصيل ما قالوا
 والمشتاب الخفاجي
 اشياء افعا في وزنها وقد قبلوا لآمالها وهي قبل القلب شيا
 وقيل افعال لم تصرف بلا سبب منهم وهذه الوجه الرد اي
 او اشياء وخفف اللام من ثقل وشئ اصل شئ وهي ا
 واصل اسمها كسل كسا فاصرفه خما ولا تفرد كاسما
 وحفظه قبل الذي على الالف حنطت شيا وغابت عنك اشيا
 لم يصر صوابه ان يقول والسنن لا تنصرف فاذكره المص
 ولعل ما ذكره الكسبي قد علم اذ كيف يقال بعدم الاخصار
 مع ذكر العدة فتأمل في لـ واجيب بان الهمزة لما كان لا مفهوم
 كان ما ذكره غير حاصر للسنن وعبارة قد قوله لم يقيد المصدر
 الحقيقي بل صورته كما تقدم في الخطبة من قول وعصر الحصال
 وهذا التقدير ينفذ ما اعترف به على ان التسمية او اللغو
 ولو ما من صوب وبين القعود قبلها والتسمية صار علم على اسم الله
 الرحمن الرحيم والاف التسمية مصدر يسمي تسمية فلا يفرق
 على المص في التقدير بالتسمية قاله رويتم كذا في الازدعي قوله
 تحريم الحرم اي لانه كالتزنا والبراء ولا يرد انها شئ لمن تروضاها
 بقوله كما مره وهي سنة عين في نحو الوضوء ولو جازة خلاف

بخلاف الأكل والجماع فسنة كفاية ولا تحصل من واحد جالس
 لا للاكل بل لشيء آخر كالخروج عن عبدة الدعاء للوليمة ولا يكفي من
 احد جماعة حضر كل طعامه ليأكل منه وحده وفعل بخلاف
 ما لم حضر والياكلوا على الشاعة ووقع ان كل واحد من كل جماعة
 اتفاقا وانظر ما لو جلسوا لياكلوا واكلوا وسموا ثم انهم قاموا
 وجلسوا ثم هل تطلب من الاضحية او كفى ما حصل من الاولين
 وانظر ايضا ما لو كان ياكل بغيرهم ويقوم ويجلس مكانه لغير
 والجموع لا يخالوا مكانه حرره وكنت تحت خطه ما نصه
 والارضية في الاول الطلب من الآخرين لا تقطع حكم الاولين
 لانهم في الثاني الطلب ممن جلس لان الطلب انما سقط
 بقول البعض ممن كان مع ذلك البعض مع قوله ما امر به قال
 شؤبي في اول الوضوء اول سنن الوضوء القولية الداخلية
 فيه وله سنة قوله خارجة عنه اي متاخر عنه وهي
 الذكر المشهور عقبه وليس لسنة قوله متقدمة عليه
 خارجة عنه اي متاخر عنه وهي الذكر المشهور واول
 سنن الوضوء العقلية الخارجية حتى عنه السواك على القول بان
 عمله قبل غسل الكفين والخارجة المتأخر عنه استقبل
 الفيلته حالة قراءة الذكر المشهور عقبه فالحاصل ان السنن
 العقلية لها ثلاثة احوال متقدمة عليه ومتأخر عنه
 ودخلة فيه وعرض غسل الكفين واستقبال القبلة عند الذكر
 الذي في آخره والقولية لها حالتان فقط وقال شيخنا
 في الحاصل ان اول سنن الوضوء العقلية الخارجية عنه
 السواك وانما كان السواك خارجا لانه الوضوء استمالا لما
 والواك

١٥١
 والسواك ليس استمالا لما واول سننه العقلية الداخلية هو غسل
 الكفين واول سننه القولية التسمية ولم يقل اول سننه القولية
 الاستقذار لانه ليس متصوفا بالذات بخلاف التسمية فسننه
 كانت اول السنن القولية فان قلت لم يقل ان اول سنن الوضوء
 العقلية الخارجية هو السواك ولم يقلوا ان اولها استقبال القبلة
 او الجلوس على مكان عال مع انها متقدمة على السواك ايضا
 انظر جوابا شافيا عن ابن عباس عباره القلب الديني سيدي
 عبد الوهاب الشافعي في كتابه بستان الواعظين عن جابر
 ابن عبد الله رضي الله عنه قال عطف الناس يوم الحديبية
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه ركوة فتوضأ منها
 واقتل الناس عذره وقالوا ليس عندنا الا ما في ركوتك فوضع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يده المباركة في الركوة فجعل
 الماء يفيض من بين اصابعه مثل الفون فشرى بواحدة وضوا
 قالكم كنتم قالوا كفا خمسة عشر مائة ولو كفا مائة الف
 كفا فاقال العلامة شمس الدين الباقفي في سيرته قال
 ابو قتادة بن ربعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الحين اذ لحقهم عطش كما دانه لقطع اعناق الرجال
 والخيول والركاب فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بركوة فيها ماء فوضع اصابعه فيها فبغ الماء من بين اصابعه
 فاستسقى الناس وفاض الماء حتى رووا خيلهم وركابهم
 اي اللهم وكانت في العسكرا في عشرين الف بعدوا في عشر
 الف من الخيل والناس ثلاثون الفا وعمل ان يكون هذا
 العدد في غزوة اخرى غير الذي ذكره الله تعالى

اي للعبه الذي لم يطلب او يقال هل مع احد منكم ما يحسن طلبه
 منه قليل فانه قد ما يقال كيف نقول لهم مع احد منكم ما
 يحسن طلبه منه هل مع احد منكم ما رعد على الله
 عليه ولم انا فان نادى الله تعالى فزايته الما المعتمد
 انه ايجاد معدوم لا تكسر بوجوده وينع الماس بين اصابعه
 صلى الله عليه وسلم ابلغ من شع الماس الحركي لانه شوهه
 ببقه من بعض الاجار اذا وضع على نار بخلاف ببقه من بين
 لحم ودم فبعض القار اذ هو في نصف او محمول
 اي على الكامل كما في خبر لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد
 اي كامله على الاسلام على التقليل اي لا يحمل اعطا
 الاسلام وقوله وتغنى اية النعم المرتبة عليه اي ثرائه
 كعصمة دمه وماله ودخول الجنة هذات الشاطين اي
 وساوسهم وعن الشافعي لا ذهاب الوسواس من سوا كان
 في وضوء وغیره ان يضع الشخص يده اليمنى على صدره
 من جهة اليسار الذي منه القلب ويقول سبحان الملك القدوس
 الخلاق الفعّال سبع مرات ثم يقول ان يشاء يهكم
 وبان بخلاف جديد وما ذكر على الله عز وجل كقول
 مثل خمسة امثلة لكن منها ما هو عبارة فقط وهو العلاء
 والتسمي ومنها ما هو محتمل للعبادة والعبادة اي تارة
 يكون عبادة وتارة يكون عادة وهو العسل والذبح وكما
 وريحان يقول كسم الله كما سيذكره الله في الدنيا
 والا فضل تكمل على الصالح وعن بعض العلماء ان الفضل
 اذا سمى الله عند الذبح قالت البيهقي الخاف وذكر انها
 ستطيب

ستطيب الذبح اي تده طيبا حسنا مع ذكر الله وما ذكره العلماء سيدي
 علي الاصول في شتم خمر البخاري بقوله ولا يريد الذبح الرحمن الرحيم
 لان في الذبح تقديسا وقطعا والرحمن الرحيم اسمان رقيقان ولا
 قطع لرقعة ولا عذاب مع الرحمة لا يوافق ما ذكرناه من الاصح
 في المذهب وهو موافقة لمذهبه ولقول عندنا وجماع اي اول
 وتكره في اثنائه لان الكلام في جملة الجماع مكروه لان المناسب
 فيه السكون اي في غير ما يتلف بالجماع اما ما يتلف به وهو
 ما يتوقف عليه التمكن من الراء كان يقول لها تقديمي او تأخري
 فلا يكون مكروها وما الفتح بالعين والنون واحتمل ليس مما
 يتلف بالجماع كما قاله غفر عن روي الشخان لو ان احدكم
 اذا اراد ان يالحه اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان
 وجنب الشيطان ما رزقنا فانه ان قدر بينهما ولد في ذلك
 لم يضره الشيطان ايدا وفي الجامع من حديث ابي هريرة
 اذا جامع احدكم فلا ينظر الى الفرج فانه يورث اليهن ولا
 يكره الكلام فانه يورث الحزن اهرق لعمري على الضاوي
 وتكره محرم اي والعمد انها محرم في الحرام وكذا يقال في المكروه
 والنظر لو اكل مفعوبا هل هو مثل الوضوء مفعوبا
 او المحرم فيه ذاته والظم الاول وح وضوء المحرم الذي يحرم
 التسمية عنده ان يشرب حرا او ياكل منه لفرصة والفرق
 بينه وبين اكل المصون ان المصون امر عارض على كل المأكول
 الذي هو الاصل بخلاف هذا هو قال في علم روي المباحات
 التي لا شرف فيها كقل متاع من مكان الى آخر وقصة ما ذكرنا
 مباحة لانه ليس محرما ولا مكروها ولا ذابا فيقوي الوضوء

اي باي كيفية من مميزات النية السابقة حتى يتم رفع الحدث
 ولا يتقدم في ذلك ان السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لان السنن
 هي محل عبادته تدبر في شئها على سبيل التعمية واعتمد ذلك من
 واقول نية رفع الحدث معناها مقصده رفعه لمجموع اعمال الوضوء
 وهو رفع بلا شبهة اه سم بان يقرن النية من بان ضرب
 ويضربهم بضم الراء وكسر هاء واشارته الى حمل نية الوضوء
 على النية القلبية فلا اشكال في كون النية مع التعمية وانما
 الاشكال لو اردت النية القطعية وقولته ثم تلتقط الارتفاع
 على التصور فهو مرفوع وقوله لان التلقظ هو تليق لقوله
 ثم تلتقط او اي بها في اثنائه اي الوضوء وهو جمع
 شي بكسر الشاء وسكون النون كحل واحال بخلاف الجماع اذا
 ذكرها في اوله لا ياتي بها في اثنائه لان الكلام فيه مذكوره
 وفيا من ما تقدم في الخلافا دخله ولم يبقود قبله انه
 يتعود بقلبه ولا مانع ان الله تعالى خصه فذكر في هذا
 ومثله دعا الجيب من الشيطان وقال الجماع شي
 لا ياتي بها لان الكلام حال الجماع اشد كراهه من الكلام
 في الحلال لا يجرى فيه خلاف هل هو محتمل بقضا الحاجة
 او لا نعم برماوي وقوله اي بها اي بصفة اقرب وهي
 التي ذكرها بقوله فتقول انوع شي اوله واضح قال ابو
 اليضا الجيب المصنف في اهل الظرفه والتقدير عند اوله وعنده
 اخر في ذوق عنه واقام المضاف اليه مقامه ومحور المعنى
 في ترفي اوله وفي اخره والمبالا في ما عدا الاول
 فيجعل الوسط قاله من ظم انه لا يحصل التسمية في الاية اذا
 اتي

الى هذه الزيادة فالقول اي حين تذكر بسم الله اي اهل منبرها
 باسمه تعالى في اول الاكل ولغزه والترك باسم الله في اول الاكل
 مع انه لم يذكر الا في الوسط غير مستند بطريق الاشارة ان كانت
 الاخبارية لا يصح بعد فراغ الوضوء انظر هل هو غسل الرجلين
 او الذكر الذي بعده سم على المخرج قال شيخنا يعني الثاني لانه من
 متعلقاته ويتردد وسوسنة الشيطان عن الذكر الذي طلب الوضوء
 لكن بها رضى ما قاله شيخنا ما اذني به من رضى سيل عن ذلك
 فاجاب بقوله المراد بالفراغ من افعاله اهلهم الان يحمل
 قوله من افعاله اي ومتعلقاته وهو بعيد فالنظام
 وعبارة من قوله بعد فراغ الوضوء انظر الى المار به غسل الرجلين
 اه واعتمده في دفع شي علم ران المراد به الذكر المشهور لان
 المقصود البركة على جميع ما فعله ومنه الذكر وانظر لو علم على
 ان ياتي بأشهر وطال الفصل بين الفراغ والتشهد فهل بين
 الاثبات بالسنية في اي ان تركها في اول الوضوء فيه نظر
 والا قرب انما انما لا بين لانه فخرج من افعاله ويحتمل ان
 ياتي بها ما لم يطل زمن بعده مرضا عن الشهد اقروفت
 اللطف بان لم يفت منه شي ولا من متعلقاته من الذكر الا ان
 بعده من قول الشهد ان لا اله الا الله الذوالدعاء والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة انا انزلناه في ليلة القدر
 وسياي انه يطلب تثليث ذلك كله فان لم تذكرها الا بعد
 شراعه فيما ذكر او قبل الفراغ منه انه بها لان المقصود من
 الاثبات عود البركة على جميع ما فعله من الذكر ولا ياتي في هذا
 ما سياتي في كلام المصنف والذكر المشهور عقبه المقضي ان

الشهادة وما بها است منه كماله العقبه على الغزاة من افعاله
 وما يتعلق به من السنن كما قد مره لتفيايا الشيطان
 ما كلفه وهل هو حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الانا فحور
 وقوعه خارجا كما في ستم من والثانية عقل الكفنين
 اي كما غسل الكفين كما يد عليه قوله اول والمراد باول الوضوء
 اول غسل الكفين قال في شئ المني فالمراد بتعميم التسمية عليهما
 ثم لهما على الغزاة منه الي كونه اتبع بضم الكاف
 ويقال له الكاع هو العظيم الذي في مضعل الكف مما يلي الابهام
 اما الذي يلي الخصر فكرسوع واما البوع فهو العظيم الذي يلي
 الابهام كل رجل ونظم ذلك بعضهم بقوله وعظم لي الابهام كوع
 وما يلي بخصه الكر سوع والسع ما وسط وعظم لي الابهام
 رجل ملقب ببوع فخذ من العلم واحد من الفلظ اهورى
 فان شك في طهر البعض تعلق بحكمه سم قال مخرج
 بقوله في طهرهما من تيقن نجاستهما فانه يحرم عليهما
 والفرق بين هذه وبين كراهة البول في الماء القليل حصول
 نجس ما كان طاهرا من بنية يارخاها المذكور بخلاف البول
 احكم اضافة الي صير النجاسين اشارة الى ان هذا
 احكم خاص بهم ولا يشاؤا النبي صلى الله عليه وسلم لان عيشه
 تنام ولا ينام قلبه كما قد مره شتخا ج ق حتى يسلمها ثلاثا
 وانما امر النبي صلى الله عليه وسلم امر بالفصل ثلاثا قبل الغسل
 وان كانت اليد تطهر بالماء لانه اجتمع على اليد عبادان احدهما
 الفصل من توهم النجاسة والاخرى الفصل قبل الغسل
 لاجل الوضوء فانه سنة من سنن الوضوء وان تجتمعا طهرا
 يده



يده والفصلة المشاهدة لطلب الرضا فان شئت الفصل من تحت او من
 رسالة ابن الهادي في سنة الاعتراف فرب لو ترد في نجاسته مخففة
 هاء يكتفي فيها بالرش ثلاث مرات اولاد من غسلها ثلاثا فنه نظر
 والاوجه الشاخي وان كان الرش فيها كافيا لطريق الاصال كما قاله
 ع ش على م واستوجه سم الاول قال ج ومقتضى كلامهم عدم
 الاكتفاء هذه الفلوات الثلاث هي المطلوبة للوضوء وقد شرط
 السلان في كل عضو طلب غسله وجوبا في الوجوب وبدا في
 المذوب نعم يظهر ما قاله سم فيما اذا اراد غير الوضوء كما دخل
 يديه في خرومايع فتامل اوقال جرح في شئ الارشاد ولو تيقن
 النجاسة وشك في مخففة او متوسطة او منقظة فما السدي
 يلخذه به الذي يخبره انه لا يجوز تغديرها مخففة لان
 الراس فيها رخصة وهي لا بد من تحقق نجاسة سببا
 وج فدل بخلاف متوسطة لان الاصل عدم الزيادة التي يفتقرها
 الفلظ او منقظة لانه لا يحوط كل محتمل والذي يخبره الاول
 اي مما اعلى الاغلب اذ الاغلب في الاعيان النجاسة ان يكون
 من قسم المتوسطة فيكتفي فيها واحدة كالمخففة فانه
 لا يري ان يائنه يده اي صارت سواء كان النوم لملا او نارا
 فقلها وقعت على نجاسته من جراحة او محل استخاء جرح
 رطوبتها من نحو عرق ومغزومه ان من علم طهارتها لم يلف
 شي عليها ووجدتها كذلك لم يكره له الغسل نعم ليس البتة
 ولا النوم فدايل المدا على عدم تيقن طهارتها فشميل الرد
 فيه ويؤمر التمارق بالمعاقط وغيره يعني عند سماع احواله
 صلى الله عليه وسلم تلقيها بالقبول ودفع القوام الرديه

عن نفسه كن وقع لمن شك في هذا وكان من اليهود قاصص
 وبيده في مبره فاسلم قسما الله الخفظ من ذلك اهرحاني
 وقال النوراني ايضا ومن هذا المعنى ما وجد في زماننا
 وتواترت الاخبار به ان رجلا كان يسي الاعتقاد في اهل
 الخرج جارجل من عنده صالح ومعه مسواك فلخذه وادخله
 وهو مسترزا اعطاك شكك هذا المسواك فلخذه وادخله
 في دبره اي دبر نفسه استحقاقا له فبقى مدة ثم ولد
 ذلك الرجل الذي استدخل السواك خيرا قريب الشبه
 بالسواك ففصله ثم مات الرجل حال الاوله يومين من
 غلظ مطلق الثوم اي الذي تزد دمه واشار
 بذلك الى ان الحديث دخله التحصيص اي بالثوم الذي معه
 وقوله بعد واذا كان هذا الاشتار به الى انه استخط
 منه معني عمه فقد دخله الغم والتحصيل الاينسما
 ثلاثا اي اذا كان الشك في نجاسته غير مقلطه فان كان
 الشك فيها فلا يخرج من الكراهة الاينسما سيما احدها
 بتراب ظهور هي المدويه اول الوضوء فقيته اليه
 لا يستحب زياده على الثلاث بل هي كافية للنجاسة المشكوك
 وسنة الرضوء وقضية ما ياتي في الفصل عن الرافعي من
 انه لا يلقي للحرج والتحسين غسله واحده انه يستحب
 هنا ستة غسلات وان كفت الثلاث في اصل السنة اللهم
 الا ان يقال الاكفيا بالثلاث هتلمن حيث الطهارة
 لا من حيث كراهة الغسل قبل الطهارة ثلاثا اوجع في
 م م الاينسما ثلاثا اي اذا كان الشك في نجاسته

غير

غير مقلطه فان كان الشك فيها فلا يخرج من الكراهة الاينسما
 سيما احدها بتراب ظهور لان الشارع اذا عساه حكما
 الحكم هنا كراهة الغسل والقاية قوله حتى يغسلها ثلاثا
 وقوله فاما يخرج الى قد يقال هذا واضح حيث لم يغسلها
 قد علمه بما قد تقضى الاكفيا بمره واحده اي وهو قوله فانه لا يرد
 الى الدار على اقلها نجاسة اليد وهذا الاظهار يزول بمره واجب بان
 لو علمنا ذلك المتقضى لزوم عليه استسباط مئتين من الرضوء بقدر
 عليه بالاطار الا ان استسباط الاكفيا بمره سطل قوله حتى يغسلها
 ثلاثا اوجع في وفيه انهم نظروا التعليل في صورة الشك في
 نجاسته مقلطه حتى حكموا بان الكراهة لا تزول الا بسبع مئة
 الترتيب قبل ادخال الكفين الا اننا قد استبطوا من الرضوء
 ابطله اللهم الا ان يقال كما كان في ذلك الاستسباط استسفا
 ماغيا به الشارع مع زيادة فيما احتسب فلم يرتب عليه
 ابطاله هذا الاستسباط وعور عليه وبذلك يعلم ترجيح
 الرضوء ثلاثا في النجاسة المخففة كما ذكره ستم خلافا لما
 ذكره ع في من غسلها ثلاثا لانه لا يلزم عليه استسباط
 معني من الرضوء بطله بالمره ولم يوجد احتساط في
 الفصل ثلاثا عن الرضوء ثلاثا لتساوي الفصل والرضوء في
 ازالة المخففة فحرر لكن رأت في بعض الحواشي في باب
 النجاسته من الفصل مرتين بعد الرضوء في المخففة
 الا ان هذا في النجاسته المخففة واما المشكوك فيها فلا يتوقف
 الخروج من عمدة الكراهة منها على الفصل بل يكفي الرضوء
 ثلاثا في الخروج منها كما ذكره ستم اهو من ع ط ج ق

يخرج بالبناء للمجهول وفي بعض العبارات فانما يخرج المكلف بالبناء
لتفاعل وقوله باستيعابها بالفاعل وفي بعض الروايات باستيعابها
بالمعنى والمبنى واحد برماوي ومن هذا أخذ أي من قولنا
ان الشايع اذا غلب الخ ويشمل المايع في ذلك أي كراهة
الغنم قبل غلبها ثلاثا عند الشك في ظهورها بغير قوت
نظيف او كسفة ثم يرفع الثوب مثلا بمجموعة ما ثم تلتف
بيده الما النازلة وقوله ومخوذك كالحمة الكبيرة امر
والمضغمة والاستنشاق وقد مت المضغمة على الاستنشاق
لشرف منافع الغم فانه مدخل الطعام والشراب اللذين
بهما قوام الحياة وهو محل الاذكار الواجبة والمنه وتبه
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستنشاق افضل من
المضغمة لان ابائنا قالوا يوجبونه والمضغمة مجمع على
نهيها أي عنه ثا وقال الخصاله يوجبها وما اختلف فيه عندنا
افضل ما اجمع على نهي عنه ثا وكذا ما قوى دليله فخرج
لو خلف له فان هل تشتب المضغمة فيها وهل المطلوب
مضغمتها جميعا على الاستنشاق الوجه نعم فيها ان كانا
اصليين او اصلي وزايد واشتبه وسامت هو الى الخيوم
أي اوقى الالتهب أي مستحق العقوبة للاعتداد
بالجمع ولو قدم المضغمة على غسل الكفين حصلت دونه
وان أي به بعد ها ولو قدم الاستنشاق على المضغمة
حصل هو دونه المضغمة وان أي بها بعد على المقدم كما
في زي على تقدم السرى على النهي مراده بالنهي
المخالفة فانه اذا قدم اليسرى على اليمين حسبنا جميعا وهذا

إذا

اذا قدم المضغمة على الكفين حسب المضغمة فقط
فوجب المراد بالوجوب هنا التام كد والمراد به في قوله
كاليد والوجه الوجوب الحقيقي وهو من استمال المشترك
في نفسه هو شغف فانه في اقتراض المحم وعبارة قوله
كاليد والوجه ليس هذا التمثيل صحيحا فانه اذا قدم
اليدين على الوجه الماحسب الوجه وهنا على العكس
كما لا يخفى حسب أي المضغمة دون الاستنشاق
أي اذا اقتصر على ما فعل لان المضغمة والماله هذه في
مرتكزها فلا يضر مقارنة غيرها لها فان الاستنشاق
بعد ذلك حصل بل قال بعض مشايخنا بميلهما في
الحالة المذكورة وقال سم في في الكتابين فيما اذا وقع
حصل الاستنشاق وفائدة المضغمة وتقتضي في من وافقة
الشم اهاج انه الموضع وهو المضغمة والمراد بالموضع
الفعل لا في الرتبة بحسب أي والمقدم ملقى فيقده
في موضعه والمعتمد ان المحسوس هو المقدم وهو الاستنشاق
كما لا يتقو ذهن اليد عاقتنا فان التقو يحصل
دون الاقتناع وقد فرق أي على القولين بقوات اسم
الاقتناع هنا كما قال البرماوي عن الصائيم وكذا الملق
به كالمسك لذكر النية على الوجه شورى ان يبلغ
الما يبلغ بفتح المشاة التخييه فوجده ساكنه فلام مقصورة
واخره على معية من بلغ التلاية والمافاعله ويصح ان
يكون من الرباعي وهو ما يبلغ مبلغ والفاعل هو أي التخييه
والما منقول فاما الاصلية فله اليسرى أي التساويه

لأن العبد يكون فيها الماذا جمع ان يصعد نحو ربه يصعد
 ايضا فتح اليها وسكون الصناد وتخفيف الهملة والمافاقل
 كما في سائر ومنه اليه يصعد الكلم الطيب الاله للاعربة
 عبارة في الخبر خير مستلم ما منكم من احد يتخفى عن شتم
 يستحق فيستأثر الاضرت خطايا وجهه وخياشيمه
 فلا يستغنى بان يحاورنا وفي الالف وقوله فيصير ارب
 ليلا يصير فالفا التقليل وانظر حكمه اج سقوطا بضم
 السين اي ادخال الماخ اقصي الالف فتره شحنا ونفجها
 ووايضا في الالف اهوه صاع لا استنشاق ظاهرة
 فوات سنة الاستنشاق لو فقل ذلك وقد يقال بعد
 الفوات كما قال الوغسل راسه يدل مسحها انه حصل المقصود
 وزياده اهو طوعي وعبارة جمع لاستنشاق كما ولا
 اما الصائم وكذا المحقق به كالمسك لتكرار النية على الواجهة
 اواج من الانزال انه مفطر من كل منها واما الوضوء
 فالافطار به فمختلف فالمنقول به يدخول بعض الحشفة
 والفاعل لا بد من دخول جميعها ففي مفهوم الانزال تفصيل
 وجم فلا اعتراض على من قيد ذلك اهو طوعي بخلاف
 المباعدة فيما ذكر فانها مطلوبة في الجملة اي لفرا الصائم
 ثم يستنشق منها ثلاثا جعل هذه مئة كفيات الوصل
 اما هو بالنظر للفرقة اهو ش كفيات بل ثلاثه
 والثانية ان يتخفى من بواحدة ويستنشق باخرى
 وهكذا في سائر كفيات واضعها اي في الثواب
 فتح الادي والفين سجدة وسجدة وسجدة

الراس

الراس اي بالنسبة لما زاد على ما يقع عليه اسم المسح
 لان مسح ما يقع عليه الاسم فرض للاتباع اي للاسراء
 لان الاتباع فقلنا وهو لا يكون ربيلا وقولنا وحروجا
 من خلاف من اوجبه اي وهو الامام مالك والامام
 احمد بن حنبل في اظهر الروايتين عنده اضفوا بالاضاد
 المحمودة لربا لفظا المشالة صار استعماله
 في الابد منه وهو مسح اليه من الواجب ومعلوم ان
 تردد ما المرقع الاول في سائر الطهارات لا يحصل به
 تثليث لاستعماله بخلاف الثاني لانه تاويلي ليس
 قال في المختار التافه الحقيير اليسير وبابه طرب واقترن
 بانه لا حاجه اليه مع قوله ولذلك واعاده لاجل التوضيح
 وان كان مستغنى عنه بالنسبة الى ما لا يغايب
 ولذلك لو تحرك المتحرك في المائلا ثلاث مرات حصل له التثليث
 لتوقف الحكم باستعماله على انضاله في ذلك ارب
 مسح كل الرأس بخلاف ما لا يمكن اي تحريه
 كغير الزكاة فيه نظرا كما قالوه في تحريه ففرا الاضحية
 انه تحري من سبعة فالاولى ان يقال ان يقرأ الزكاة
 قبل انه اصل وقيل هو بدل عن التثابة فلا تقاس
 عليه فتأمل الفرق لواجب بانه لا يمكن تحريه في
 الزكاة وفلسوه بضم السين وهي عرقه بحشه
 نقطن توضع فوق الرأس وقيل المحو كمال المسح
 علمنا بشرط من احداهما ان لا يكون على العمامة تحريم
 برأعي من نجاسة مفعولها الثاني ان لا يمسح من

العامة ما حاذى القدر المسوح من الرأس كما قال الشيخ غيره
 الثالث ان لا يقع يده عن راسه في الرأفة الاولى فلو فرضها
 ثم ردها صار الماسنولا الرابع ان لا يكون عما صيا باليس
 لذاته كان لسرها محرم لا لفه بخلافه افاض كفا صلب
 الخامس ان يده اليسرى يوضع الرأس اخذ من قوله وكله
 على عمامته حتى لو كان على العامة طلسان كفى المسح
 عليه ولا ينافي تحريك حيث لم يكن المسح على الاعلى
 اذا كانا قريبين لانه لا بد من واجبه ولا كذلك هنا ولو
 كانت العامة مسروقة او مفصولة كفى المسح عليها
 كالحق المروق او الموضوب لان تحريم المسح كها رضى
 وهو كونه ملكا للفرقة ح ف واما اشتراط بعضهم
 ان لا يسح من العامة ما قابل الخرم من الرأس فليس
 المراد حقيقة الاشتراط ولما المراد انه لا يشترط
 في تارئة السنة لانه متى مسح كماله كماله مراه
 ومسح جميع الاذنين يعم الى الرقعة من اسكانها
 قال في الروض وثم لا مسح الرقعة امان الفل موضوع
 والفل يعم الفل هو الطوق الذي يجعل في الفلق
 وهو المراد هنا على فرض صحته وبالكسب مناه الحق
 واثرا بن عمر من ترضاه مسح عنقه وفي الفل يوم
 القيامة على معروف اواج طاهرهما اي وهو
 ما بال الرأس وما بينهما وهو ما بالي الوجه لان الاذن
 كانت مطبوعة كالتيم كالبيضة فلهذا كان ما بالي الوجه
 هو الباطن لانه كان مستورا قال العلامة الشوبري

تيم

تيم الاذنين شرط كمال السنة متى لم يمسح اليه فلو حصل
 اصل السنة او لا عليها فيه نظر ولعل الاوجه الاول كذا في شرح
 الروض القريب بما حذواي غير ذلك الرأس او لم يمسح
 لكل من الاذنين والاصحابين فان الصالح من الاذن كالحق
 والالف من الوجه من لـ وبأخذ الصالحين كيف هذا
 مع انه الصالحين داخلان في الكيفية الالة قريبا ويمكن
 ان المراد انه بعد الكيفية بل سبأ بشيه ويدخلها في صلاته
 فهذا اما غير ما الاذنين او انه المراد انه يأخذ الصالحين
 ان لم يسحهما مع الاذنين وهي كيفية اخرى غير التي ذكرها
 الشيخ وقوله وكيفية المسح اي مسح الاذنين مع الصالحين
 افادة شحنا ما حذواي غير ما الاذنين واستكمل بانه
 طهره فاجيب بان المراد الاكل لا اصل السنة فانه حصل
 على الاذنين ان يدخل مسحه اي لاسرها والمسح هي
 التي بينة الاضرام والوسطى سميت بذلك لانها شار بها عند
 الشيخ اي التزوية وتسمى السبابة لانه تشار بها عند
 السبب ايضا والمخاضة ويسمى الشاهد ايضا لانه تشار
 بها عند الشهادة كما في الرماوي فائدة كمانت سبأ التي هي
 الله عليه ولم اطول من الوسطى والوسطى اطول من القصير
 والقصير اطول من الخضر اه ديري ثم يلصق كفته
 الخ لیس هذا من تيمت مسحا بل هو سنة مستقلة كما
 اشار اليه بقوله استظهر ارونين عليها ثلاثا مع الوجه
 لما قبل انهما منه وسحهما مع الرأس لما قبل انهما منه وثلاثا
 استقلالا وثلاثا استظهارا فلهذا ما فهم ان تيمت عشرة

ولو هو ان قهر على مكي بعض الاذنين حصل اصل السنة قال
 استظهار اي طلب الظهور المسمى اهدش والسماع
 مبنيا خبره قوله بكسر الصاد الى على شجة وهو خرق بالواو
 واما على شجة وهو خرق بلا واو قال خبر هو قوله هو خرق
 الاذن ونا خبر مكي الاذنين عن الراس مستحق فلو
 قدم لم يحصل واعلم ان استحيان مسمى غير مقيد باستحيانه
 مسمى الراس ومن ذهب الى ذلك متمسكا بذكر ذلك عقبه
 مسمى كلها فقد وهم مري مال راسه وصورة بانه
 بل اصابعه ليس راسه ففن له ان يسبحه ببعض
 الاصابع وتركها بعضها للاذنين فيكفي لانه ما جديد
 خبر ذلك التبراي مثل صوت خرب الكوثر وقال
 بعضهم ولا مانع من حمله على الحقيقة فلا حاجة لجمله
 على حذف مضاف وكيف ذلك اي الادخال اي على اي
 حالة يكون مع السد او بدونه لان كيف للاحوال
 ادخلي اصبعك بفتح الهمزة وكسر الخاء وقول وسري
 اي اذنك بان تنالني في ادخال اصبعك فرما وهو
 مخفف شينا اذ عبارة الخضايع وشرها للمناوي
 وخض بالكوثر اي بغيره قال تعالى انا اعطيناك الكوثر
 وخبر الي نعم وغيره او تبت الكوثر اتيه عدد الحجوم
 بخوم السما زاد ابو عبد الله النيسابوري وابن سرافته
 بالخوض معطوف على قوله بالكوثر قلت لكن يرد
 ما ورد عن سمرق بن حبيب مرفوعا ان لكل شي حوض
 وانهم يشبهون ايهم اكثر وادوا ان الرحو ان الكوثر

اكثرهم

اكثرهم وادوا رواه الترمذي وروي ابن ابي الدنيا بسند صحيح
 عن الحسن مرسلا ان لكل شي حوضا وهو قائم على حوضه
 بعبده عصايد عوامن عرقه من امته الا وانهم يشبهون
 ايهم اكثر تبعا واي لا رحو ان الكوثر ايهم تبعا وفي حديث
 في حضايبه وان حوضه اعرض الحضان اي حضان
 الانبياء اكثرها وادوا قال القزطي وقول المكري المبروف
 نابين الواسطي لكل شي حوض الاصل الحاف ان حوضه صرح
 ناقته لم اقف على ما يدل عليه او شربه له اه ففلم من هذه
 الاحاديث صرحا ان الحوض ليس من الخضايع المجرية و
 فالمخض شينا الكوثر الذي تصب ماوه في حوضه فانه
 لم ينقل نظيره لغيره وان حوضه اكثر الحضان واكثر وادوا
 وان من شرب منه لم يظا بغيره اذ قال القاسبي الصحيح
 ان الحوض قبل الميزان وقال الفذالي في الكشف حكى عن
 بعضهم ان الحوض بعد الصراط وهو خلط والصواب انه قبله
 لان الناس يخرجون من قنورهم عطا شفا فاستنقته
 وغالغ القزطي فقال ظاهرا من شرب منه لم يظا ان
 الشرب منه بعد الحساب والنجاة عن النار والحوال
 يوم القيامة لان من وصل الى موضع فيه المصطفى
 صلى الله عليه وسلم ولم يشرب منه كيف يقود للحساب
 او تدوق تكال الفذاب فالقول به او هن من السرائر
 وقال في ذكرته ذهب صاحب القوت وغيره الى ان
 الحوض يكون بعد الصراط وعكس اخر ون والصحيح ان
 له حوضين احدهما في الموقف قبل الصراط والاخر

الجنة من ما بين كوثرا قال رحمه الله نظر لان الكوثر
 نهر داخل الجنة كما في حديث رواه الحاكم عن ابن الكوثر
 نهر اعطاه الله في الجنة نهر ابيه مسك السمن من اللبن
 واعلى من الفسل تدره طيرا عنقا مثل اعناق الخور
 اطرافهم منها وهذا النهر هو الذي رصب في الحوض فهو
 مادة الحوض كما جاء في البخاري ولذا سمي الحوض
 كوثرا لان ما منه وروحه ان الى الدنيا عن ابن
 عباس مرفوعا في قوله تعالى انا اعطيتكم الكوثر هو
 نهر في الجنة عمقه سبعون الف فرسخ ماؤه اشهد
 بياضا من اللبن واخضر من الفسل شاطئاه من اللؤلؤ
 واليزججه والياقوت حوض الله به نسيه قبل الانبياء
 وما ذكر في عمقه فربما خالف ما اخرجوه ان ابن عمر
 ابن عباس مرفوعا باسناد حسن عن سمائل انه قال
 في حديثه ان ابن عباس لما اناها الجنة التي لخدم وقال لا
 كنا نخرج على ارضها متمسكين لانفسهم هاهنا ولا
 هاهنا واجيب بان المراد انها ليست في لخدم وكلها اول
 وبجاري الانهار التي في الارض بل ساحة على وجه
 الارض مع عظمها وارتفاع حائاتها فلا يشاء في ما ذكر
 في عمقها قال القاسم الحوض على ظاهره عن اهل
 السنة وحديثه متواتر فيمن الايمان وتدر والبعث
 في تكفير منكره وقوله وهو مخمق نسيه المتخلف
 نسيه الناهي الحوض الذي يحيط الجنة النار فيه ما
 من الكوثر والاقل كل بي حوض

ان

ان هذه المناهري حوضه صلى الله عليه وسلم الذي هو خارج الجنة
 الذي وقع الخلاف في انه بين الجنة والنار او قبل النار فذكره
 في الكوثر الذي هو في الجنة في غير محله مع انه ليس في الجنة لها
 اهمية في واجيب بان ما الحوض في ما الكوثر لان له منزلة
 متصلا بالكوثر رصب في الحوض فمن شرب من الحوض فقد
 شرب بالضرورة من الكوثر فقوله فمن شرب منه اي من
 لها الصوب منه في الحوض او يقال اراد بالشرب لا ريب وهو
 دخول الجنة وهو لا يطالب بعد تلك الشربة اجماع قال في المذهب
 المراد بالكوثر الحوض وعبارته قال عليه الصلاة والسلام
 انه روت ما الكوثر قلنا الله ورسوله اعلم قال هو نهر
 وعديته ري وهو حوض ترد عليه امي النبي محمد وخم
 السماء قال المتطالع يطلع على الحوض كوثرا لانه قد منه
 ويؤخذ من هذا ان الحوض بعد الصراط لانه لو كان قبل
 الصراط لحلت النار بينه وبين الماء الذي رصب فيه من
 الكوثر واورد عليه ان الحوض اذا كان عند الجنة لم يحكي
 الى الشرب منه واجيب بانهم يحسون هناك لا قبل
 الظالم التي بينهم حتى يخالوا منها وهي السمن بل وقف
 المصاضة أي يسامح بعضهم بعضا وقتل الحوض ان
 حوض قبل الصراط وحوض بعده اخر الحوض
 للمص وتخليل الحوض كما في الاحرم على القدر خلافا
 لمنه قال الخليل برفق مروي في رقة سن القصة والاشفاق
 للصائم وان كان قد يودي للوضوء والجوف وان القليل
 اخرب كسب الشجر او سمع ش من شجر عظم عام في

خاص بالاصابع اي من اليد اليمنى من اسفله
 الاولى من اسفله اذ مرجه الضمير موقوت وهي الحية قل
 واقول بعد الاولى التذكير اذ مرجه الضمير مذكور وهو الشعر
 بل الظاهر المتبادر اذ هو الجرح والمراد بقوله من اسفله اي على
 الاضطرار ومحصله باي كيفية كانت وكذا يقال في تحليل
 الاصابع كما قال القائل امرتني اي امرتني من الحية
 غير الرجل الاولى من غير حية الرجل لان ما ذكره لا يشك
 غير الحية والعارضين من الشعر الكثيف الداخل في حية
 الوجه ولون الرجل وهو المعتد هو رايي ض والذري
 اعتمدته من رايي عدم التحليل للمرء اذ هو الجرح وبعد ذلك
 هل يكون التحليل مكررها او صراقة ثانية تفصيل وهو انه
 ان ادي الي ساقط شعره حرم ولزمته فدية والاكره
 ومن السابقة انما قال ذلك اشارة الى ان المص
 عند تحليل الحية والاصابع واحد فلا اعتراض عليه في
 قول عشرة اشيا رسم جعلها اثنين لكنه عدم المص منه
 والاستساق ولعلنا نقابل وما صنعنا اولى
 اصابع جميع اصابع وفيه عشرة لفان كسر الهمزة وفيها وفتحها
 مع فتح الباء ومنها وكسرها والباشرة اصبعه وافصمها
 كسرة الهمزة مع فتح الباء كما في الفري ونظم ذكر يفهم
 بامبع ثلثا مع ميم الملة وثلث الهمزة ايضا واراد ميموعا
 لخبر فقط بفتح اللام وكسر القاف وسكون التناة
 التي تحتها فمها طامهله ومبدنه بفتح الصاد وكسر الباء
 ويموز اسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها المعص الصغاري
 ونلفظ

ونلفظ للخبر اسبع الوضو وظلل الاصابع اه واسباع الوضو
 الاثنان به تاها لهند وبائه واصرح منه رواية الترمذي ورواها
 عن ابن عباس اذ انقضت فحلل بين اصابع يديك ورجليك
 اه وصاحي معز ياره بالتشكيك اي الاكل فيه ذلك ولا
 ينافيه كراهة التشكيك لان محلها قمين بالمسجد ينظر الصلاة
 وكنت ايضا قوله بالتشكيك اي باي كيفية وقع سواء جعل
 بطن البطن ام بطن الظهر لكن الاولى فيما يظهر في تحليل
 اليد اليمنى ان يحفل بطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفي
 تحليل اليد اليسرى بالقلب من جوار من فحل القعدة
 على صورة المادة في التشكيك اه والمراد بالمسجد
 محل الصلاة ولو قد سرت تقام فيها الحجة او غيرها كما في
 اج . سيدا تحضر الرجل اي الاكل فيه ذلك سوي يري
 فيكون التحليل بخضر من خضر الى خضر اي فيكون
 التحليل بخضريه اليسرى وابدأ بخضر رجله اليمنى
 ويحتمل خضر رجله اليسرى او اليمنى من او مرادة
 عند فقد اليسرى لم تحضر اليمنى اي ان لزم عليها محذور
 شيمم قال الاسنوي اخذ وفي كونه لم يشر صوابه نظر
 ثم اذ قولهم والطهارة ثلاثا ثلاثا وقول التبعث وثلاث
 الكل بعد ذكر التحليل وغيره صريح في ثلثيه وسائر
 عباداتهم كذلك اه قل وقال اي عتمان الخ واي
 الش بذلك للاشارة الى ان الاستدلال على ثلثيه التحليل
 انما هو بفعل النية حتى لا يصح عليه ولم لا بفعل عجميات
 رضي الله عنه لان فعل المعاني لا يستدل به لقول

اما ما الشافعي كفا اخذ بقول من لو عاصركي وحاجتي للحجة
 كما ليدن والرجلين الكاف استقصاياه بالنظر للسلام
 اما نحو الاقطع فالكاف للتمثيل ولو عكس الترتيب او ظهرها
 معاكروا والرجلين دخل في ذلك ولو كان لا يسحق
 فيما يظهر خلافا لما قال فيهما ما من كان يحب التباين
 هذا أهم من المدلول فالأولي دليل خاص بالوضوء وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأتم فابعدوا بينكم امرأتي
 ودخول المسجد أي تقدم العمي من دخول المسجدة
 ويخبر عنه دخول الأخرى وعلى قياسه تقدم اليسار عنه
 في وجهه فائدة وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع
 مكس مثلا ويحتمل تقدم العمي دخولا والسري في حالات
 حرمة ذاته فتقدم على الاستفاد العارفين ولو أراد أن يدخل
 من ركن إلى مكان قبل أنه ركن أو شريف فسنى على الشريف
 أهيم على البعده قلت في ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد
 فهل تقدم اليسار لموضع قضاءها أو يتخير لما ذكر من الحرمته
 الذاتية فيه نظر والأقرب الثاني لأن حرمة ذاته مع شئ
 على ركن والتباس في ضده يتبع منه المجموع وتضمنات
 ما لا تكرر فيه ولا حسنة يكون باليسار وهو الأرجح أنه ركن
 وأعلم أنه ذكر ثمانية عشر مثالا لما هو من باب التكرار
 ومثل لضده خمسة أمثلة وضدها هو من باب التكرار
 ما لا تكرر فيه ولا أهانة وما فيه أهانة وما ذكره الشرح
 من أمثلة الضد الذي فيه أهانة ومثاله لا تكرر فيه ولا
 أهانة كوضع متاع واخذه مثلا كره عكسه أي تقدم

اليسري

اليسري في اطلب فيه تقدم العمي كان غسل يده اليسرى قبل
 اليمنى فلو غسلها معاكروا فيما يظهر كما مر وهل يكره التخنق في
 خوضه يد فيما يظهر دفعة واحدة قياسا على ذلك أو يفرق بوقوع
 الامر بالشئ مع النبي من تركه ولا تترك المعية هنا كحل محتمل
 والاوجه الثاني هو شورى اما ما من غشها الاولي ان
 تقول يظهرها به غسلها بما عبر به في الشئ فلا فلا ليس
 تقدم اليمنى ولورثت اليسر فيما ذكره في يكره فيه نظر وقد
 ذكر في في الفروض انه يكره هو مرحوم وفيه الشورى انه لا يكره
 فيها الضمير راجع إلى ما في قوله اما ما من الذي باعتبار اليمنى
 لانها واقعة على الوضوء وكان الاولي ان تقول منها الا ان
 يقال كلامه على حذف ومضاف أي في غسلها اقر شئنا
 علمه ليس فيه احية لو كان سليما ولم يتأن لم الا بالترتيب كان
 اراد غسل كفيه بالصب من ابريق فتقدمت مع اليسرى اكرم
 ذلك اية المسئلة المذكورة والطهارة ثلاثا ثلاثا أي تسليط
 الطهارة ولو قال والتسليط لكان لغرض واحد قال ويمكن ان
 يقال الخافد بالطهارة للاتفاق عليها فقه قال رسم العبادة
 التي عدم استحسان تكرار غير الطهارة وثلاثا ثلاثا من صونان
 على الحال كما يخلو بابا باقا قال الشوري وسيل شئنا
 عما لو تكرر الوضوء مرتين هل يصح قياسا على اقرار يوم الجمعة
 بمرم ام لا فاجاب لا ينفقه نذكر لانه من عند الفصول
 والمنسوخ ولو لم يكن سلس على الاوجه في لان اتيانه بالتسليط
 لا ينافي الموالاة الفروض والمندوب هنا صحت
 بجميع ما قبلها والمفروض بان كان لا ينفذ الما الا بالتحليل

النفل الى محله ومثله في الحمة ما لو اخذ غرفة كبيرة بيده بحيث
 تزيد على غسل وجهه مثلا ينزل باقيا على غير ملبوس لان هذه
 غير ماذون فيها ايضا وانما الاذن في ذكر ما لم يعضوه فقط
 ويحرم ايضا ترويدا لرواة مثلا ويل القراقيش والاستنجاء في
 المنيب الموقوفة كنيضة الجامع الازهر وان لم يعلم شرط الوقف
 فراجع للاصل وهو ان الأصل ان المنيب للوضوء والمفطس
 للفصل ويؤتى الاخيه للاستنجاء نعم ان دعت ضرورة للتخا
 بها بان لم يكن بسوته الاخيه فاجاز ومنه صريح قاضي في
 الجامع الازهر بان القرب من حارة النكر فقد ذكر الشافعي
 انه عمم الاستنجاء به حتى غسل فرق الخوض منه فصرح
 لو كان معه ما يكفي بيض التين هل يغسل منها ما اراد ويقدم
 الاول فالاول او يغسل ما هو اخف بالتطيف كما اذا كان في قبة
 او نفعه ادى والاوجه ان يقال يقدم ما الخلف في وجوبه ثم
 ما اهي على طلبه ثم ما قوي دليله فالحرر وتقي ما لو كان معه
 ما يكفي ثلثي عضو واحد ونفقة الاعضاء مرة مرة في غسل
 يخص به الوجه او يفضله مرتبة واليدان كذلك محل تردد
 والذي يظهر ترجيح تكرير غسل الوجه واليدان للمحافظة
 على تكرير الفل في اعضا متقدمة بخلاف التكرير في عضو
 واحد في التحفة مراده به ثم التنسبه للنووي المسح
 بالتحفة كما قاله المرحوم ولو قلت لم يغسل فلو قلت
 تنسبه ولا يغسل لانه ائلفه في عرض الثلث وكذا لا يغسل
 ائلفه بلا عرض وان ائلفه لم يغسل بحقه ما لم يغسل
 كما يصرح به قوله الا في التيمم بذكر قول المحم ولو ذهب

له

له ما الى وان ائلفه بعده لغرض كره وتنظيف ثوب فلا قضا ايضا
 وكذا الفير عرض في الاظهر لانه فاقد للمحال التيمم لكنه انما في
 الشق الاخير ايمعش على م ر وادرك الجماعة بان لا يسلم
 الامام ويخرج به اذ ركع بعض الركعات او تكبيرة الاحرام قال
 وعبارة حج وقد شدد تركه بان خاف فترت جماعة لم يبرح
 عندها وسأيراد به ما لم يقل الخالف بوجوده المسح
 صبح الرأس والاقدام على الجماعة لقد دعينا بقدر
 لتكمل التثنية والثلث نعم اسند راك على المقعد
 وقبل تمام الوضوء لومع بعض راسه ثلاثا أي في محل
 واحد واما الوضوء بعض راسه ثلاثا في محال متقدم
 فنقل عن الشهاب م ر انه يحصل به التثنية وردة ولد
 الشمس م م والرد ظاهر ذلك اي للاقتصار على مسح
 بعض الرأس ثلاثا ولا بد تمام الوضوء عطف على قوله
 قبل تمام الوضوء فلو تروضا مرة اي اقصر في تحريك عضو
 مرة على لم يحصل التثنية بل هو مكرره لجدي الوضوء
 قبل فقل صلاة أي تزيها لا تحريا خلافا لغيره وعلاكمه
 بانه تباطى عبادة فاستدرد وروى م ر بان العضة فيه النظا
 فليس كما قال بعضهم لم يحرم نظر اللقول بحصول التثنية به
 والمراد بالصلاة والركعة واحدة اذ اقصر عليها لا سجدة
 تلاوة او شكر ليدم كونهما صلاة وكذا الطواف وكذا الخطبة جمع
 كما في م م وان افهم كلام الامام خلافا وهو حصول
 التثنية يحصل بذلك أي ينظر ذلك أي فيحرم المقعد
 قبل تمام الوضوء اهم وهذا يتبني ان قوله فان قيل

قد مر الخ واد على قوله ولا بعد تمام الموضوع ولو توضح مرة الى اخره
 زيد له لك عبارة من حيث قال ولو توضح مرة ثم كذلك لم
 تحصل فضيلة الثلث كما قال الشيخ المفضل والاشتمال بان
 الوجه واليد الخ اجيب بان الفم الى وقت في علمهم انه
 لو غسل اليمن من يديه او رجله مرة ثم السرى كذلك وهذا
 في الثالثة حصلت فضيلة الثلث لان الدين كوضو واحد
 كما هو صريح به في كلامهم ومن ثم لم يحجب الترتيب بينهما
 وكذلك الرجلان بل اولى مما تقر في الموضع والاشتمال في
 لا تغافل عما اشبه بصورة خلاف الفم والالف اه فلو غسل
 يديه فيهما كثيرا كد وحركهما حصل الثلث عند القافي حين
 والبغوي واقفي الشيخ بخالفهما رعاية لصورة العدد الا انهما
 قبل الانفصال عن المحل لا يشترط حكمه اي العدد فلا يحصل
 العدد به من وقوله واقفي الشيخ اشار الى تفصيله
 وبما خذ الشاكر اي في العدد باليقين واعترض بان ذلك
 ربما يزيد رابعه وهي بدعه وترك سنة اسهل من اقتحام
 بدعه واجيب بانها لما تكون بدعه اذا علم انها رابعة
 في الموضع اي في الثلث المفروض وقوله وجوبا لا يخفى
 ان الفصل المفروض لا يقدح فيه واداة غسل الخجاسة
 الملاحظة هذا بعد مرحوس ويمكن ان تصور بانها اذا نزلت
 الثلث اه مسداتي بين الاعضاء وكذا بين الفضلات
 وكذا في اخر كل عضو اه ق ل مع اعتدال اليوان بالمد
 اه سم للرياح التي تهب وتترها الفن وبالمقصر حصل
 النفس الي قال بليق شرعا وقد يطلق على ميل الفن

المجود

المجود كعبه الاماليا والصالحين وقد اجتمع الهوان في قوله
 القابل جمع الهوام الهواني مهدي فتكاملت في اصلي ناراب
 ففقدت بالمرود عن نيل المنا وقدن بالمقصود في اكفان
 اه ومنزاج الشخص نفسه ومنزاج الشخص ما تركب منه هو
 الطبايع الاربعة السوداء والصفراء والبلغم والدم فهو مركب من
 هذه الاربعة اي مشتمل عليها لكن يقلب عليه واحدة منها
 والافتح اي الموالاة ومراده بالوجوب ما يشمل الشرط بغير
 نية ذكر صاحب المذموم والاعتبار بالفضيلة الاخيرة
 اي سبها وبين الموضوع التي يغسل بها فلا تقدر اول
 الفضلات مع الموضوع الذي يغسل بها وتعتبر ايضا الموالاة
 كقول الشكسب الفري على الكتاب والاعتبار بالفضيلة الضم
 لان الاعتبار بها انما هو بالنسبة لما سبها وبين الموضوع الذي
 يغسل به ها كما تقر وحق فلا وجه لاعتراضه ق ل على
 عبارة سم فلا وجه ترك الاستحسان ولو كان المعنى كافرا
 خلافا للمذركشي سم على حجر ع ش على م ر يسلي ان لا يكون
 من ذلك الموضوع من الخفية لانه معدة للاستعمال منها على غير
 فلسس المقود من س من الموضوع ما مجرد الترفه بل يرتق
 على الموضوع ما الخروج من خلاف من منه الموضوع من القافي
 الصفرة ونظافة ما بها في الغالب عن غيرها اه ق ل
 على م ر وتبديده كغيره ترك الاستحسان جري على الغالب
 فانه لو اعادته غيره مع قدرته وهو ساكن متكن من غيره
 كان كغيرها ومن ثم عبر بعضهم بالاعانة هذا اذا كانت
 لغيرة كالصيرورة في استنجر الطين اي صار مجرا فلا يصح

على ما ذكره افاده الشوري وسيذكره الله بالصواب انظر لم وقد
بذلك وهلا تركه لترك الاستغناء في غسل الاعضاء فانه سنة
ايضا واجاب شيخنا في بانه الماخوذ بذلك النظر للمعوم لانه
الغالب ان ترك السنة يكون خلاف الاولى ولو اطلق في الاستغناء
لتوهم ان الاستغناء في الغسل خلاف الاولى مع انها مكروهه
فدفع ذلك بالتقيد ولو اطلق ايضا لاقضى ان الاستغناء في
احضار الماء خلاف الاولى وتركها سنة مع انها وتركها باسكان
اه ولذا قال بعضهم خرج الاستغناء في غسل الاعضاء بلا
عذر فذكره والاستغناء في احضار الماء فلا بأس بها اي
مباحة فان استعان في الصب فالاولى ان يقف الصاب عن
يسار المتوضي لانه امكن واحسن ادبا لانه اي الترك
الاكثر الخاي والافقه وقع فيه عهد الوداع انه صلى الله عليه
ولم يصبه عليه غيره ولا ياتفرع من التغم وليس من
الترفة المني عنه في العبادة عند ول من الماء الملح الى الفذ
على المعتد بترماوي على وجهه اي الشقة به اما
اذا كان ذلك اي المذكور من الاستغناء لعذر ركض او قصه
بر انقلع العين لم تكن خلاف الاولى فيما نظهر اجماع
فلا يكون اي ما ذكر من الاستغناء اجزئ مثل اي فاضلة
عن مونة مونة من نفقة وغيره يومه وملكته فان
لم يجد هاصلي واعاد امره حرمي فشرط في ذلك كلها
شروط في وجوب ركاة الفطر على المعتد كما في حاشية م
على التحرير لا طلب الاعانة اي لا ترك طلب الاعانة
فالسبب والتاسيت للطلب بل زائد بان فهو خلاف
الاولى

الاولى مستمدة من التشيف الله سبحانه في تشيف قل كانت
الاولى ان يعبر بتشيف على زينة ضرب لان فعله تشيف بكسر
الشين على الاكثر عند اهل اللغة في ان البقير به يقتضي ان
المستون ترك المبالغة فيه وليس مراد او احب بان التشيف
احدا لما عرقه ونحوها كما في القاموس وعبارة ثم مر وتكرر
بالتشيف لا يقتضي ان المستون تركه انما هو المبالغة فيه
خلا فان توجهه اذ هو كما في القاموس اخذ لما عرقه اهو قال
شيخنا م د في حاشية التحرير ومجمله اي ترك التشيف في غير
الميت اما الميت فيسبب تشيفه عقب غسله لانه تركه يسرق
الي لا كفته لينديل بكسر الميم وتفتح وسين بذلك لانه
يندل اي يزيل الكوخ وغيره وفي السيرة الحلبية وكان له
صلى الله عليه ولم يرقه اذ اتوا صليح بها هذا وفي سفر
السفاده لم يكن يشف اعضاه بعد الوضوء لينديل ولا تشف
وان احضر والة شيئا من ذلك بعده والحديث المروي عن
عائشة رضي الله عنها كانت له ثاذه تشف بها بعد الوضوء
معاذ رضي الله عنه في معناه كلاهما فان وفاء تشيف الاعضاء
من الوضوء يصح فيه حديث وجعل اي شرع وقوله
يقول اي يفعل هكذا مقول يقول اي يفعل كذا الفعل
وقوله ينفضه يفتح الياء وسكونه النون وفتح الفاء والصاد
بدل من اسم الإشارة على انه تفسر له وفعله النبي بيانا للمجاز
فالامم وخلاف الاولى كمر انظر وجه كونه عذرا في ترك
التشيف وربما يصور ما اذا كان شحيصا فيصير بالركوب
في زمن الحر او يصور ما اذا كان الماحارا والزمان عذرا

والبقير

او القلاق نجاسته اي خوف القلاقها واذا شفق الخ
ونيف السري قبل العبد لانه يزيل اثر العباد فينبغي البقاء فيه
بالسري يسبق اثارها على الاشراف وطرف ثوبه عام فيشمل
طرف الكرم يورث القتر اي الغنى او زيارته لمن هو فقير
وفي الحديث لا يرد القدر الا الدعاء ولا يزيد في العبد الا البروات
الرجل ليحرم الرزق بالذنب فيسبب قسوت هذه الحديث ان اربكان
الذنب سمى لحيات الرزق حفر صا الكذب وكثرة توجب الفقر
وكذلك النوم عريانا اذ لم يستترش والاكل جشعا والربا
بسقاط المائدة وحرق قشر البصل وقشر الثوم وكس البيت
بالليل وترك القمامة في البيت والمشي امام المشايخ ونداء
الوالدين باسمهما وعلل اليدين بالطين والتهنؤن بالصلاة
وحياطة الثوب على بدنه واسراع الخروج من المسجد والشكر
بالذهاب الى الاوقاف والطوبى بالرجوع وترك غسل الاواني
وشرا كسر العز من فقر السواك واطفال السراج بالنفسي
والكتابة بالقلم المقود والاستحسان لمشط مكسور
وترك الدعاء للوالدين والتميم قاعد السرور قايما والجل
والتقار والاشراف تقديم النية اي سنة سنين
الوضوء ونية الوضوء ويحضر من توجبه مثلا
يقو انبوت مثلا ليل يفته سنة المضض والاشفاق
سرا اي محض لسمع نفسه وذكر الفهم الدال
المحبة اي استحضارا فهو منه وبواما حكما بان لا يصر فيها
منارف كنية التردد فواجب فائدة الذكر باللسان منه
الاذعان وذال مكسورة وبالقلب ضد الشياك وذال

مضمومة

مضمومة قال الكافي ذلك اي اعضا الوضوء اي غير افاضة
الماعلها استظهارا ووضوحا من خلاف من اوجهه ويل كلمة
عذاب وهلاك مرفوع على الابتداء والسوء كونها بمعنى الدعاء كما في
سلام عليكم وخبره قوله للاعقاب قال النووي معناه ويل
لامحباب الاعقاب المقصرون في غسلها فتكون الوجه الذي
وقيل اراد ان الثقب يختص بالعتاب لانه محل الجناية اي القدم
كقطع يد السارق فهو دليل على ان الجسد يفتد وهو مذنب
اهل السنة ومن البيان اي الولد هنا النار او يعني في
كما في في البخاري باعلا الوجه تكون اشرف وتكون محل
السجود في الروض وايضا لا يجرار الماس هو مروي
ماه اي وان صب من الصبر في بفتح الميم اضع من ضمها
من انه يبد بالرافقة اي وبالكعبه اذا صب عليه غيره
هذا هو الوجه المعتمد ويلحق بالوصف عليه غيره ما لو رخصا
من نحو الخنفيه فانه يبد بالرافقة في اليد والكعب في القدم
اهم ان يقصد في الماء الاقصاد هو التوسط في الشئ
فالمدية ان لا يفرق في الماء وان لا تكثره قال في المختار
الاقتضاء والتوسط بين الرف والتقتد فذكره السرف
وكره التقتد ايضا لانه قد لا يفهم كما قد مر شيئا ان
لا يتكلم بالامانة وانظر هل تسوء السلام على المستغل
بالوضوء ويحب عليه الرد او لا قال شيئا والعق العتق
الذي عليه المحققون انه شرع السلام عليه ويحب عليه
غلاف المستغل بالمثل وفرق بينه وبين التوضي بان
من شأنه انه قد يكتف منه ما ينجي من الاطلاق عليه

فلا يلقى مخاطبة في شئ وإن لا يلطم بكسر الطاء كما في شئ الروض
 واللام خلاف الأولى موقه ويقال ما قام بالهز فيهما وتبدل
 في الأولى واو وفي الثانية الفاء هاج الملاحظ بفتح اللام أما
 كسرهما فهو مصدر لا حظ أي الملاحظة وما الحسن قوله فيهم
 ثم الرخاوي بالمحاذ البواتر وصاد فوادي بالخذود النواضر
 ومحل سن غسلهما أي محل سن تمهد غسلها والافضلها
 واحد وقوله والافضلها أي فترده غسلها كما قرره شيخنا
 روض بالتحريك كما مر كالفضول أي مكاسر للجلد أو
 طياته الناشئة عن السمن ومنها أن يحركه الحذر ومنها
 أيضا أن يقدم السليم الاستحالة وصوبه ومنها السرب
 من فضل وصوبه في الارشاد أي ومنها أيضا دعا الاعضا
 وإن قال الثوري في متن المنهاج وحذفت دعا الاعضا
 لأنه لا اصل له قال حم في شئ أي للأصل له في الاحاديث
 الصحيحة بل ورد من طرق ضعيفة وهي محل براف
 مثله أي فسحق عنه لأنه منع بشدة احاديثه وهي أن
 يقول عند غسل الوجه اللهم بفضي وصي يوم تسبق
 وجهه ويستود وجهه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني
 كتابي بيمينى وحياسني حيا بالسير وعند غسل اليسرى
 اللهم لا تقطع كتابي بشمالى ولا منى وراظهرى وعند
 مسح الرأس اللهم حرمني قفري وشري على النار وعند
 غسل الرجلين اللهم تبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه
 الاقدام وعند مسح الاذن اللهم اعملني من الذهب
 يستعملون القول فيتمون احسنه زادتم رقبيل ما ذكر

ان

ان تقول عند غسل كفيه اللهم احفظ ردي عن معصك
 كلها وعند المضمضة اللهم اعني على ذكرك وشكرك وعند
 الاستنشاق اللهم ارحمني راحة الجنة ان لم يتوقا
 الرشاش فلا يتوضا في موضع يرجع اليه رشاش كذا
 شرح الروض بعد فراغ الوضوء عقبه بحث لا يطول
 شيئا فصل عرفانها يظهر شوري على التحريم رافعا
 يديه أي ويصره وأوحوا أي كن في ظلمة وذلك لأن السما
 قيلة الدعاء الطالب لشي تسقط كفيه لا تحده والراعي
 طالب ولأن هواجس القياد في خزانة تحت العرش فالدين
 مديده حاجته الشتران ويقدم الذكر الشهيرة
 على اجابة المودن وبعد قراعه منه بحسب المودن وان
 فرغ من الاذان فتحة له ابواب الجنة الثمانية
 وهي باب الصدقة وباب الصلاة وباب الصوم ويقال
 له الريان وباب الجهاد وباب المحاضن القبط والعاقين
 عن الناس وباب الراحين وباب من لا حسان علمهم
 وباب التوبة وقد قيل ان باب التوبة زائد على ابواب
 الجنة كما قاله الامام ابو عبد الله الترمذي في تواريد
 الاصول وعمل الله تعالى للجنة بابا زائدا وهو باب محمد
 صلى الله عليه وسلم وهو باب الرحمة وباب التوبة فهو
 من خلقه الله تعالى مفتوح لا يفلق فاذا طلعت
 الشمس من مغربها انقلب ولم يفتح الى يوم القيامة
 وسائر ابواب الجنة مضمومة على اعمال البر قال قاتلما باب
 التوبة من الجنة الزائد على الابواب فليس هو باب

عمل وانما هو بان الرحمة العظمى وانما هي الثمانية تكرر له
والا فلو انما تصف بضعين فاكتر فالظم انه يتخير او يقال قد
في الباب الذي لا شيء صفته اكثر هو عبد البرية في زياده وقال
الرحماني وهل هذه النية في وقت خاص او في اوقات مخصوصه
وقابل هذا الذكر فليس قبل تفتح الجميع في ان واحد بحيث
يظن كل واحد انها انما تفتح لاحده في كل ذلك نظرو هذه
ترويات عن ربها الغم والافالوا به الايات به من غير حجب
لخبر الموصوم وقد ازمى ابوابها الي ثمانية عشر دخل السور
وافضلها جنته عدن وهي من سكنة من يعارضه رواية
اسأل الله الفردوس الاعلى الاعلى فانه افضل الجنات
واعلاها هو الجنة في السما السابعة لما ورد ان سقفها
عرش الرحمن من التوابي اي من التوبة والراحات
عن العيون وليس فيه دعا صرخا ولا زوايا باكتار ووقع منه
بل بانه اذا وقع منه ذلك المهم التوبة منه وان كثر تعلما
للامه كما ورد وقوله واضعني من المطهرين اي بالاخلاص
عن تعات الذنوب السابقة وعن التلويح بالسيئات
اللاحقة او من المطهرين من الاخلاق الذميمة فيكون فيه
اشاره الى ان طهارة الاعضا الظاهرة لما كانت بيد ناظرنا
واما طهارة الاعضا الساطنة فاما هي سر فانه تطهرنا
بفضلك اهللا على قاري على المسحاة وقيل قول من المطهرين
اي المتزهدين من الذنوب رواه الشيخ مذي اي زاد
قول الامم اعلمني الذي في فضل الشيخ زاد الشيخ مذي بل لاها
وهو غير ما رأيت لانه يقتضي ان قوله سبحانه الذي زياده

الترمذي

الترمذي الى اولى كذلك وانما هو بان الرحمة العظمى
اي شجنا ولام التهم صريح فيها سبحانه انما اسم مصدق
منه بلفظ محذوف وهو بان تفرقه اسمك اي انزله على
عالم لا يلقى بك اتم مقام فله ليدل على التزوية البليغ فهو
علم للتبجح بين التزوية ولا يستعمل الا في الله ومضافا فانه
تكرره ثم اضاف لان العلم لا يضاف ولا يشي الا اذا قصده
رحماني اللهم اصله يا الله خذ فخر النذر وعوض عنه
اليوم ولا يحج سهما الاشد وذا وهو علم منادي تسمى على الضم
الذي على الماء والواو عا طفه حله فطيه على مثلها اي اسمك
سبحانك وسبحك محمدك او زلانه والكلام حله واحد رحاني
والباقي بحمدك للامنة اي تزيهك بل تسبحك اي بالشا
عليك استغفر ظاهرة ولوصيا لا تصور منه ذنب
اي اطلب منك المغفرة وهي ستر الذنب من غير صاحبه
غيرته والالفاظ قريبة المعنى وكذا حجت في اية وان تعيقوا
وتصغروا وتغفروا والايه وقول ولذا حجت ان حجة الاية
تقارب معناها الى حال التباين باللفظ اذ هو تسمية صرفة
لن عند الاطلاق وتقتضيه وايضا ذكر وان العفو محو اثر الذنب
بالكلمة والمغفرة ستره مع بقاءه وعدم الملاحظة به كما
ذكره البولاق في اخرها حاشية الشنوري والتوب السك
اي وان لم يكن تلبسا لانه خبر مقصوده الا ان اي سالك
ان توب على وان المراد ان تصويره التائب الخاطيء الدليل
فلا يقبل لانه قد كان في احوال رحاني وبالحق في وجهه وحده
وخرج لك سمعي ما يوافق ذلك كتمه اي هذا اللفظ لشي

ثوابه قال ع ش وسعد ذلك بتعدد الوضوء لانه الفضل لا يحرج عليه
فاذا قالها ثلاثا عقب الوضوء كنت ثلاث مرات وما ذكر علي الله بغير
في رقي يفتح الرا هو الحلة الذي يلبس فيه وتكسر الدار في افنة
قليلة وقد ابا بعضهم في قول تعالى في رقي منشور كما في المص
اي لم تطرق اليه اي تصون صاحبه من تعاطي بعضه بان
يرتد والسياد بالله تعالى والافقة تشران جميع الاعمال تطرق
اليها الا يطال بالردة او شورى وقال شيخنا لم تطرق اليه كما
تمن عدم بطلان ثوابه وفيه شري بانؤمن قاله لا يرتد وانه
موت على الايمان ونسبته ان يكر ثلاثا ويقرأ انا ازلناه
ثلاثا وبنه مقي لاجابة الموت لانه لمادة فرع منها فرع لما ورد
قرا في الوضوء انا ازلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من
الصديق ومن قراها مرتين كتب في ديوان الثواب ومن قراها
ثلاثا حشره الله بمحشر الانبياء وسن بعد قراءة السورة المذكورة
اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي
ولا تشني بارؤيتي عني اهو ع ش علي مر عقب الفراغ
من الوضوء ولو محمدا والمراد بالعقب فيما يظهر ان لا يطول
الوقت بحيث لا تشيب الصلاة اليه عرفا وبحسب بعض المتأخرين
استداد وقتها ما بقي الوضوء وحمل قولهم عقبه على سن المباح
لان الوقت مختصر في ذلك وفيه نظر والاقرب ما قلناه
وفي ع ش علم ر وفل تفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها
كما تحته بعضهم او بالحدث كما جرى عليه بعضهم او بطول
البطل عرقا احمالا او غيرها قالوا كما ان علمه قول المص
في روضه وبسبب ان يوضا ان يصلي عقبه اهو ويقرأ

بعد الفاتحة في الاولى ولواهم اذ ظلموا انفسهم الى حيا وفي
الثانية ومن يمل سوا او يظلم نفسه الى حيا ومثله الفصل للشم
كما في شم من يبعه اذ امة الوضوء لما قد ورد في الحديث
القدسي يا موي اذ اصابتك مصيبة وانفتحت على غير وضوء فلا
تلومن الا تفكر ولقول عليه الصلاة والسلام رم على الطهارة
يوسع عليك الذرق ذكره سيدي مصطفى الكري في الوضوء
الحلية في طريق الخلوة وسن لقطة القرآن حمله ما ذكر
من المواضع التي بين فيها الوضوء ثلاثه وثلاثون قال في متن
العباد وهو سنة في اربعين محلا وفي غيرها ياتي بشدة
من ثبات الوضوء ولا يكفي نية السبب عنها ان يوضو
لقراءة القرآن بخلاف الاقوال المستوفى بها في تناساها
والفرق ان معظم مقصودها النظافة ومقصود هذه العبادة
ذكره الرحاني واذ انقضت سجود ثلاثة او شكرها زلزال
صلي به الفرض ولو توضع بنية قراءة القرآن واللبس في المسجد
لم يحترق ان يصلي به الفرض والفرق ان الطهارة لا تشترط
للقراءة بخلاف سجود الثلاثة فان من شرط صحته الطهارة
فلذا حاز ان يصلي به الفرض كما في عيون المسائل
ولقراءة علم شرعي هو التقدير والنفقة والحدث واما غير ذلك
فلا يطلب له ذلك ولو لم يي لكون على طهارة فربما قضت
روحه وقوله او تظنه اي عند اشيقا ظله لما قيل ان الشيطان
يغيب على قفا راس النائم ثلاث عقدة وقولهم لا طهارة
فاذا اقام ولم يذكر الله تعالى ولم يوضا بالشرط في آذنه
فاذا ذكر الله تعالى اخلت عقدة فاذا توضع اخلت فانسيته

فأدلى على الخلق الثالثه ايم ر وقوله لما قيل انه الشيطان الى اخره
هو حديث مذكور في البخاري من عمل ميت اي من ارادة عمله
اوله قسمة اي اذا س كل منهما غير ماله اما اذا مس
مثل مال بين الكف والاصابع ولا مانع هناك من ثوب محرمة
وتحوا فينبغي لانه كان موافقا له فقد مس فرجه وان
كان مخالفا انقبض وضوه باللمسه وان كان الحاسن الماس
مكلامه تنقبض وضوه الالبس القليل اما من نفسه او غيره انقبض
والضابط ان يبين من كل خلاف انه تنقبض كس الميت اي اذا كان الميت
ذكر او الميت ذكر او انثى والميت انثى ومن الامر والحق والمنفعة
فوق العدة وبيع الرهنة وكالبلوغ بالنسب والحق ودفع اللصوق عنه
توهم الا انه مال فراه لم يندمل والردة وعند الغيب ولو لاله
خبر ان الغيب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار
ولما نطق النار بالما فاذ غضب احدكم فالتبوضا هو قال الراعي
والغيب فور ان دم القلب عند ارادة الانتقام وسبه هجوم وانكره
النفس من هود ونها او مثلها والمراد بالوضو اي في جميع
هذه المواضع لا اللغو الذي هو مجرد غسل اليدين
ولا يندب للمسس ثوب حلة ما ذكره احد عشر موضعا هو
في الاستسحاض اي واداب قاضي الحاجز
ولا يندب خللا لانه ترجم في وادع له كما قاله شيخنا م ر وفيما
قاله نظر لانه لما يكون اذا كانت التربة الرخوة والزيادة لواحدة
وما هنا من كذبه اذا الرخوة للثوب والزيادة للثوب وهي الاداب
فائدة قال الشيخ عباس رضي الله عنهما شرع الاستسحاض
لوطي الحور العين وغسل اليدين الى الكوعين للاكل من

مواد

فصل

مواد الجنة والمضضة لكلام رب العالمين والاستسحاض لرواح
الجنة وغسل الوجه للنظر في وجهه الكريم وغسل اليدين
الى المرفقين للمساورة ومع الداس للتأخر والاكمل وهو
سني يوضع فوق الوامه التي هي المتاع كما اشارت في الارش
لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين للمشي في الجنة هو
وجيع ما ذكر في هذا الفصل من الادب ان يجوز على الاستسحاض
الاكثر والاستسحاض والاستسحاض في غير مفرد وثوب
السائر فواحيان وكذا الاستسحاض شروطه وهو من خصاها
كما في سم وظم انه لا فرق بين ثوبه بالما او بالخر وبقا رضى
ما نقله طب ان الحصوصية بالخر لا بالما وقال الشوري انه
بالما من الشرايع القديمة وبالخر من خصوصياتنا وما
ورد من ان الاعراب كانت تستسحض بالاجار كان من غير
شرع بل كان من ازالة الخباثة عنه وشرع مع الوضوء
ليلة الاسرا وقيل اول البعث وهو بالخر رخصه كما يأت
واما جاز للمعاصي سفرة لا يزم توسفوا فيه ما لم يتوسفوا
في غيره من الرخص وهو طهارة مستقلة اي قلنس
من ازالة الخباثة ونسبالي في كلامه انه مزا اي في
قوله ازالة الخباثة وعليه المتأخرون وان اراد ان ازالة
ليست على طريق ازالة الا لانه يكفي فيه الجاهد من مسلم
واركان الاستسحاض اربعة مستسحض ومستسحض به ومستسحض
منه ومستسحض فيه واخيرة المص ومن قدمه عليه
كالمناج نظر الى تفيد تده يده على الوضوء حتى متى
ذكر مع قيام المانع اي عن الصلاة وهو الخباثة

بخلاف التيمم فإنه مباح ولا تحمل الإباحة مع المانع وهو
 الظاهر معتمد وما في حاشيته من غلط يتبعه قول وعبارة
 قوله وهو الظاهر معتمد من اتباعه خلافة وإطلاعه المراد به
 المتأخرين في كلام الشافعي ليس هذا والذي في كلامهم من أنه
 يفتن في حقه تقدم الاستحباب على وضوئه كما قال الشافعي
 فكان أقوى فهو من تيمم التقليل قلنا نعم إن الاستحباب
 لا يجوز تأخيره عن التيمم ولا عن وضوئه ضرورة
 طلبه الخافضين أن السنين والتمسك بالطلب ويصح أن يكون
 زائداً بيني وأشار إليه بقوله وهو مأخوذ من يجوز أي من
 مصدره وهو يجوز والظن أن من يباحه وهو طلب التيمم
 بالمدى السلافة من المضاردياً وأخري وقد يقصر كما
 في المصباح وهذا معناه لغة وأما شرحاً وهو أن الخارج
 من الفرع عن الفروع بما أوجرت شرطه الذي وأول النوع أي أن
 أحد النوعين مجزئ وحده ولو مع تسرا الأخرى ليست أو
 للتخفيف لأن الجرح جائز إذا قطعتا بفتح التاء على الأثر
 في المشرى إذا دونت المشرى أي فإنه يضم التاء إلى
 المفتي إذا كسبت أي فقلنا تفسره فضم ناك فنه ضم مفتق
 وان تكن بأو أي ما تفسره فتفتح التاء فيه غير مختلف
 أي غير مختلف فيه في فتح اللام وعلى كسرهما يعني أن
 الفتح لا يختلف ويحذف التاء بعد إذا إذا كان الفاعل
 فيها المنفرد بقوله وأما إذا كان أقول فتضم التاء لكن المشهور
 تفيد بقوله قبل إذا ومن ثم قال الجرح بفتح التاء على الأثر
 لأن المستحب يقطع الأولي أن يقول بغيره فكان لا

لأن

لأن القطع لا يكون إلا في ذي الاجزاء التي فيها شدة اتصالها
 هنا يشبهه بالقطع الحقيقي كما قرره شيخنا فكان قاضي
 الحاجة يطلب أي لعله إنما عبر به لأن قاضي الحاجة قد
 لا يلاحظ بأخراج الأذى طيب نفسه أو لأن الطيب من العطر
 ما لم يريحه طيبه وقاضي الحاجة لا يطلب طيب نفسه بالعطر
 وفي المصباح الاستطابة الاستحباب يقال استطاب وأطاب
 أطابة لأن المستحب يطلب نفسه بأزالة الخش عن المخرج
 وتطالفة الثلاثة وهي الاستحباب والاستطابة والاستحباب
 واجب خير قوله والاستحباب أي بالفعل وهو الأثر
 فقوله الشافعي قوله استغفاله خبره في قوله فبقدره لقوله
 واجب مستند بأن يقال وهو واجب ويصح أن يقال المتن
 على حاله وقد روي الاستغفار مستنداً بحذف أي
 والاستحباب وزنه استغفار والمراد بقوله واجب في حق
 غير النبي صلى الله عليه وسلم وكذا بقية الإشباع الأصح
 لطهارة فضلائهم وفي حاشية الرحمان على التحرير تيسره
 فضلائه طاهره على المعتمد واستحابة صلى الله عليه
 وسلم منها مباينة في الطهارة لأجل الشروع والتزكية
 عنها الفذارتها وتقديره الإحكام الخمسة الأول الوجوب وهو
 من كل خارج ملوث الثاني الاستحباب وهو من دونه
 وهو ملوث الثالث الكراهة وهو من الرابع الحرام
 وهو بالمطهر المحترم الخامس الإباحة وهو الأصل وتوقف
 على كون الأصل فيه الإباحة وقال وانظرها وجهه
 وما صورته إلا أنه يراد أنه مباح قبل دخول الوقت وجوبه

ليس على الفور بل عند اعادة نحو الصلاة او خوف الانتشار ايم اشار
 الخاسية اي وان كان مجزئ من الجاعل لان هذا وان لم يكن من
 القبح الذي هو استئثار الخاسية في يده لغيره لان الله لم يحف
 به كما في آ. وقال بعضهم الاستئثار واجب فوراً عند القيام
 الى الصلاة فوراً حقيقة او حكماً بان دخل وقتها ولم يرد
 فعلها في اول وقتها والحاصل انه يدعوله الوقت واجب
 الاستئثار وجوباً موسعاً بسعة الوقت ونضيقاً بصفة
 كبقية الشروط ولو اقصى الحال تاخير الاستئثار الخفيف
 بول في يده حتى لا يصبه حاراً هو رسم على محرم وظن انه
 لا فرق بين ان يحده ما يخفف الحمل به او لا من كل خارج
 ملوث وان كان قد راى اذليه الاطباء وصفوا الخرف وكفى
 فيه الجحروا ان لم يزل شيئاً وقول ملوث اي خارج من
 الفرج ولو قليلاً يفتن عنه بعد الجحروا لانه يفتن في الدوام
 قالوا يفتن في الاذن ويكفي فيه الجحروا ان لم يزل عنه شيئاً
 وقد يقال ما فائدة اللهم الا ان يقال نظم امرار المومنين
 على راس الاقرب احوالهم ويستثنى من المملوك الذي
 ولو نادى الفايه بغيره ان النادر فيه خلاف وليس كذلك
 والمال الخلاق هل يكفي فيه الجحروا لا نعم يكفي على المقدم
 فالفايه للرد بالنظر الجحروا للقيم بالنظر لما ازال قبل
 انه معقول لا حله واعترض بان الفاعل لم يتجدد لان
 فاعل الازالة الشخص وفاعل الوجود ان استئثار الجحروا
 ان يقال الفاعل الجحروا بالمعنى والتاويل والتعقيد
 ويستثنى الشخص وجوباً ازالة او يقال انه على لغة

من

من الاستئثار الاتحاد في الفاعل وفيه انه يلزم عليه تقليل
 التي بنفس لان الاستئثار ازالة ايضا فكلالة والتجرب الازالة
 لا حله الازالة واجبة بان من تقليل التمام الخاص بالتمام
 لان الاستئثار ازالة خاصة وقوله ازالة للخاسية تمام
 لكل نجاسة واجاب ح. فبان ان جرد الاستئثار عن معنى
 ازالة الخاسية اي انه بمعنى استئثار الماء والجحروا محل
 الخارج وبعد هذا كله فبيد انه قاصر على استئثار الماء لا سائل
 الاستئثار بالجحروا لا ينضيق كما ياتي قلل فيه خفاً والبعد
 ازالة الخاسية او تنضيقها بالخذاءة فتمامه واجب
 بان المعنى ازالة لعن الخاسية واثريها او صلبها فقط
 بل عنه الحاجة اليه اي اذ الزم تفريقاً بالخاسية او عنه
 التمام للصلاة او ضيق الوقت او قضا الحاجة اليه
 لا مآذيه وعلم انه لا يجد لما في الوقت وقد دخل في
 عليه فوراً الاستئثار قبل الجفاف بخلاف ما اذا قضى
 حاجته قبل الوقت او ما في منها الحاجة اليه
 لانه من الجحروا شرعي حقيقة عند الفقهاء لان المراد به قسمة
 كل جامد طاهر فالجحروا غير متحرك كما في المذبح الا ان يرد
 بالجحروا حقيقة الاصلية ق. ل. ثم سئل ثم هذا الجحروا
 الشريف اي من غير اعتبار الملة ع. ش. بالماء ولو من
 ما زفره ومجزي اجماعاً والمقدار انه خلاف الاول ومشي
 في الاعمال على التفرع مع الاضواء وكذا يتفقون من
 استئثار في الاستئثار ويشنعون التشيع المبلغ على من يفعل
 ذلك متصورهم هذا اقره بغيرها وليكن به ما تبع من بين

اقصا ما عليه صلى الله عليه وسلم وما الكوثرا هو وقضته كما هو
 المقدر بل قد يجب بالبحس ان لم يكلفه الله الا ما هو حق في المعنى
 اية العلة في قوله لان العلة تنزول الى العلم الى ان يهتد
 لعدم اشتراط الطهارة والاكتفائه وبالثلاث واسم ان صهر
 الثبات وبهذا متعلق بالخبر حجارة الذهب والفضة
 خرج بالحجارة المطوعة او المهي من الاستحباب فيجوز وتحري
 ومثل غير المهي المراهم والذين انهم المضروبة فانها لم تطلع
 للاستحباب بل لتفادله بها فيجوز الاستحبابها على ما لم
 ما اقصاه كلامه صلى الله عليه وسلم وحجارة الحرم والمراد
 بالحرم غير المسجد اما هو فيجوز الاستحباب بحجارة المسجلة
 عنه مع الطل ان ما لم تبع وحكم بحدتها في حكم والاحرام
 الاستحبابها بغير كبر من حجارة ارض منصوص على
 اهلها كما قرئ في الما واستظهر بعضهم عدم الكراهة لانه
 استحال في القذرا هو في الاستظهار الشوري الكراهة في
 حجارة الحرم ان وجد غيرها وفي سم على اني شعاع
 وفي احرام الاستحباب بالحجر الاسود نظر ان هو قول والذي
 ينبغي الحرم به عن اجزائه لانه لا يثبت للحرم الا من
 حيث انه فيه والافليس هو من حجارة الحرم بوجه وله
 شرف لا يثبت في غيره بل احرامه احدى من احرام
 ما كتب عليه اسم صالح من صلحا المومنان وتقل عن
 ذي بال من ما يوافق هو ويحري الاستحباب في لانه
 صلى الله عليه وسلم اي غير يوكفه اما هو فلا يجوز
 الاستحباب ولا يحري لانه لا يقال له ما مطلق بنا على

الراجح

الراجح من طهارة ما في ش على من ان يقصر
 فيه اي الاستحباب لانه صلى الله عليه وسلم الى ذكر
 الحديث الاول والبيان الحواز والثاني للوجوب والثالث لعدم
 حواز الغرض عن الثلاث كما قاله العلامة قال وقال
 شيخنا المشاوي انا جيب بين هذه الاحاديث لان الاول
 يحتمل انه مخصوص به لانه المعنى ان فقله دليل على جواز
 لانه حوزة بالقول وقوله وامر به الي اخره اي به لانه
 عام لنا وله الا انه لا يفيهم منه عدم الاجزاء بل من
 ثلاثة احوال لان المدد لا مفهوم له فلهذا في الثالث
 حوزة اي شرعه ولا ينافي انه واجب حيث فقله
 لانه فقله في التقليل بقوله الباطني في وهو متعلق
 بامر ولا يلزم تعلقت حرفي جزمي واحد بفاعل واحد
 لانها مختلفان وفي شرح السعد على البردة تخصص
 هذه القاعده بما اذا لم يصح ان الثاني من الاول فان صح
 فلا امتناع في تركه ولو يقطع النظر عن كون الثاني
 لمعني في او يقال ان الاول تعلقت به وهو مطلق والثاني
 وهو مقيد امران عند في المعنى قول بان يعم شرطان كون
 الشرط ثلاثة باطراف فخر فان لم تكون في الثانية
 فتكون هي والثالثة بطرف واحد لانه انما خفف الخامسة
 فلا يؤثر فيه الاستحباب بخلاف الما ويكون التراب راس
 اعلمة حكمة في عن سلمان اي الفارس قل له من
 انكره باسلمان قال اي الاسلام وفي الحديث ان العدة لشتاق
 الي سلمان وقال صلى الله عليه وسلم في حق سلمان من اهل

بحرقه كما قاله في هذه الخلاف العظيم فانه لا يحرق وان
 حرق ودخل في العظم السن والطفر والقرن فانه لا يصح
 الاستنجاء بشي من اياها والنجاسة بالسن اللحم حرق
 هل الفالب لتشمع السن وخبرة قال نعم وبحرق خرق
 العظم بخلاف حرق الخبز لانه صناع مال وبحرق القبا
 الخبز او العظم للكلاب وان لم يضر عليه تحبس لان الراس
 لم ينقصه تحبس ولو حصل بفعله بل لو قصده لا يضر لانه
 محل معرفة التحبس اذا لم تكن حاجه وهذا حاجه
 اي حاجه وهي ازالة ضرورة الكلاب وانما اراد بها
 ومثل ذلك في الجوار القاطن في شوارع الطبع للرواه وان
 ادعى الي تحبسها والعظم للمره وان كانت الارض التي يرعى عليها
 تحبس ايج ش على من للمه عن الاستنجاء بالعظم
 ظاهره ولو غير مذي وسفي تحبسه بالخذ في اخذ من
 قوله اخوانكم ساعط انهم مكلفون بما كلفنا به تفصلا
 الامور والنص بان تنسأ به ع ش على من زاد اخوانكم
 وهل نفس العظم هو المعلوم لهم او يعود لهم ما كان
 عليه ويأكلونه معه الظاهر الثاني اي من الجن
 اي المؤمنين منهم وقد ثبت في الصحيح انهم سألوا النبي
 صلى الله عليه وسلم الزاد فقال لكل عظم ذكر اسم الله عليه
 نفع في بياض كرم او فربما كان نفعاً وكل يعرف علف له وانهم
 زاد ان قبيد السلام ان يعرفوه وحضراً او تنسأ الكفة
 له وانهم وكفارهم يأكلون عظم الله قال بعضهم وفي الحديث
 فيخرج بان الجن يأكلون وبه يتردد على من قال زعم

انهم تيفذونه بالشئ وعن وهب بن منبه ان خواص الجن لا يأكلون
 ولا يربون ولا يتناكحون اهو بما وري وهذا هو المقيد ولان
 الاستنجاء بالجر حفه في كونه من الرخص نظراً لثبوتها في غير
 الحكم الي سبوله لاجل عدمه وهذا لا عذر في الاستنجاء بالجر
 اذ يجوز ولو مع وجود الماء ولا يسهول ايضا لان التبر من وجوب
 الي وجوب وعمل النفس الي الاستنجاء بالجر الا ان يكون مراده
 بالرخص مطلق السهول الذي هو معناه لفر كالحديث
 قال في التبريد الحشيش ما ينس من الكلا ولا يقال للبرط
 حشيش بل كلاً بناء على ثبوت الريافه اي وعدمه ينس
 عليه الاجزاء لانه يقع النجس اي لا ينس اي في الجملة
 يعني بالنظر الى الكثرة والقليل والوارد والمواكع عطف
 خاص فيها تفصيل الخ قال في في الروض تغلق عن المجموع
 واما الثمار والمواكع فتها ما يוכל رطبا لا يابس كما ان النقطين
 فيجوز به يابس اذا كان منزلاً لا رطبا ومنها ما يוכל رطبا
 ويابساً وهو اقوام احد هاهما كقول الظاهر والباطن
 كالسن والنفاج والسفرجل فلا يجوز رطبه ولا يابسه
 والثاني ما كوله ظاهره دون باطنه كالخوخ والشمش
 وكل ذي نوى فلا يجوز رطبا هذه ويجوز تنواه الفضل
 والثالث ماله قشر وما كوله في حرقه فلا يجوز رطبه
 واما قشره فان كان لا يוכל رطبا ولا يابساً كما ان المات
 حاز الاستنجاء به سواء كان حية فيه او لا فان كان حياً
 يكل رطبا ويابساً كما لم يحرق في حاله فان كان رطبا
 فقط كالجوز والباقي لا يجازي بابساً لا رطبا ومن المحرم

جزاءه ولو مهد الحية ولو منفصلا وجزءه وان ولو من نحو
 صوف وشعر متصلا ومنه شعر القنفذ فيجوز به منفصلا
 من مذكي اوحى والا فلا هذه اراته التفصيل بخط الصداق
 م د وفي حاشية الاح التردد في شعر القنفذ هل يلحق
 بالشعر او العظم وعبارة الرحمان ولا يشري الاستحسان
 بحوان او جزية المتصل او المتصل بحى نفهم حوز الاستحسان
 بالحري لقد رتبه على عصمة نفسه وتركها ولا ياتى كى عليه
 اسم معظم او مشوخ لم يعلم تبدليه وعزم على غير
 عالم متبحر مطالعة التوراة ان علم تبدلها او شذوذ فيه
 ومن المحترم ايضا كى علم محترم كقطع وطب خليا عن
 بمزور كما لو حود من اليوم كالان يلقبها فرض كفايه
 لعموم نفسها وليس المحروق لاحترام له انه خلافا للمسكى
 اه ح اسم معظم كاسم شى كى كى تقصدا اسمه او اطلق
 خلافا ما لو كى تقصدا غيره ولا يلحق نعوم الملائكة عوام
 الشروان كانوا افضل منهم لان عوام الملائكة منصوبون
 وقد يوجه في المفعول والا يوجه في الفاضل فانها
 تنفع في العلوم الشرعية اما منقعة الطب فيها فانه
 يرجع للطبيب في الامراض اذ الخبر المرض بان الما بصره
 بينهم واما منقعة الفروض فانه يعلم به عن القرآن
 ليس شعر لان الشعر كلام موزون متقن عن قصد
 وما وجه من الايات موزون فليس مقصودا بالشعر
 مشتمل عليها اي على الفلسفة فلا اي فلا يحرم
 الاستحسان به وعلى هذا التفصيل اي على احد
 شفى

شفى هذا التفصيل مطاقا اي سواء الفصل ام لا وظل
 سواء انقطعت شفته عنه ام لا وهو كك وبفارق المس حيث
 جواز ان انقطعت شفته له بلفظ الاستحسان دون المس
 انه وعلى قياسه كسوة الكفنة الان يفرق بان المصحف
 اشده حرمة اهرج وشرط الاستحسان الخاصصل
 ما ذكره من الشروط خمسة ونذكر سادسا وهو ان لا ينقطع
 الخارج وحكمه كما في ثم المخرج ان المتقطع يتبين فيه الما
 والمتصل بما على المتقطع عزى فيه الحجر والفاضل ان الش
 ذكر الحجر شروطا من حيث استياله وهما شروطان قدما
 في قوله وحيث في الاستحسان بالحجر اهران وشروطا في المحل
 من حيث الخارج وهي ما ذكرها هنا وشروطا من حيث
 ما يستعمل فيه وهو ان يكون جامدا طاهرا قاطعا غير
 محتمل ان لا يحف بغير الحشم وفحما النفس لاحتية
 اليه مع قوله الخارج اذ لا يكون الا حيا اهرج ش
 نفهم لو بالثاني ان يؤخذ من ان السلسلة مقصورة ط اذا
 كان الثاني من جنس الاول فلو بالوجه ثم خرج منه
 دم او قيح فانه شفى الما اهرج ويقتل الدم في ذلك
 البورى والمذبة يقيم نفقة البورى والدم الخارج عقب
 البول فيبقى الحجر ويقتل من تتر برزى خلافا ما ذكره
 في الحاشية والمعتدان البورى والمذبة كالبول وهو
 الذي اعتمد به شى انه والذي اخفى به فرفق الما
 اذا اختلف النفس اهرج ووصل اليه ما وصل اليه
 الاول اي وان راد على محل الاول اهرج فالشرط عدم

نقصان الثاني عن الاول وان لا يتصل اي في الاتصال واما
 قبل الاستقرار فلا ضرر بالاتصال الا اذا جاز الفهم والحشفة كما
 قرره شيخنا في قوله في الفري ولم يذكر القطع ولعلنا اراد
 بالانفصال ما شمله ولم ير ان يدر ما هو وما هو صواب لان مفهوم
 الانفصال الاستقرار ثم السيلان فيقطع اولاد القطع ان يكون بين
 اجزاء الخارج قطع ابتداء هو وان لا يطرأ الطر وليس يقيد
 بل لو كان الاصل موجودا قبله كان الحكم كذلك برأوي
 محسنا كان اي مطلقا او طارضا او طارضا هل مثل ذلك بدل المحل
 فيما اذا استعمل بالمقام وفي حاجته ايضا قبل حفاقة ثم
 اراد الاستعمال بالخارج المتامل سمع على ثم وثيقة اطلاقا
 يقين الما اذ لم يتسنى الا الفرق اخرج فقوله ان الذي يعرف
 المحل قبله متناه لوقا الاصل لكانه اولي ق لاي وان كان
 مرادة بالمقادير الاصل متدري استنادا عارضا والا كفي
 منه المحرقة في ثبت جميع الاحكام انه كان له في القطر
 اي يخرج منها البول ولا في البول في خرج بقوله وان
 لا يتصل عن المحل اذا لم يناسب تعريفه عليه بيقينه
 اما اذ لم يتبين دخولها فيخرجها الجرح وتليها الكبر
 محرم اي محله وجه الفالب اذا وصل البول الى يقينا
 واما اذ لم يتبين ذلك لاجزاء الجرح ويخرجه ومخضه
 وقيل لا يخرج لعدم الفائدة لانه لا بد من غسلها فلا يحتاج
 الى الاستحباب الجرح وروى ما ذكره في قوله وفائدة انه
 فيمن انقطع شائق بالبحر المحذوف محذوف اي حشا او شوا
 لمؤمر من او سفر ولو ندر في هذا مكررا مع قوله
 السابق

السابق ولو نادر كدم وروى الان يقال اي به هنا لوطه
 لغزله اي النادر المح من الالبين بقية الهمة تشبه السه
 اما النادر اي اما الاجزاء في النادر وعبارة غيره اما
 النادر فيكرر ويكرر البحث عنه فالحقه بالفالب وهي
 لمصر من عبارة الشئ اي فالحقه بالنادر الاعم الاصل
 فلان انقسام الخارج اي نوع الخارج والا فالنوع يخرج
 لا يتكرر لانه لا يمكن عوده حتى يحصل التكرار
 ويكرر البحث عنه اي الخارج هل هو نادر او لا فانط
 حكمه بالخارج اي يخرج من الخارج اي يخرج من الخارج مطلقا
 والا لولي ان يقول بالخارج فليفسر الاحتراز عند اي
 الانتشار وهو ما يرق البطون اي ما في البطون
 فهو مجاز من اطلاق المحل واردة في الخارج ومن رق
 بطنه اذ رق الثلاثي لانه والمنقري منه ريق وهو
 ارق ولان ذلك اي الخارج تنفذ ضبطه اي حفظه
 عن الانتشار او ما يقوم مقامها في الحشفة وفي
 نسخة اي ما يقوم مقامها وهي عن طهره اذ لم يتم
 مقام الصفة شيء ويمكن ان يقال يقوم مقامها حوائث
 الثقب الذي اقيم مقام المسدود مع الاتصال فان
 تقطع ثقبين في المنفصل الماء وان لم يحاذر صفة ولا
 حشفة فان تقطع وجاؤا بان صار بعضه باطن
 الالية او في الحشفة وبعضه خارجا فكل حكمه وفي
 شمر انه يعني عن محاذر الصفة والحشفة فيمن اتى
 به دلائل شرط ان يفقد الماء اهم من الدلائل

University

المقصود والمراد ان التباين هو قوله او تحقيرها اي بالمحس
 والوجه في الاستحسان بطلان على طنه اي استحقاقها الى ان
 بطلان على طنه ان كان المناسب ان يقول استحقاقه من
 اما ثقل على الطن زواله اذ عيارته فيها اهم قار وعيارته
 ظهور الحشونة بعد النعومة ولا يتصور فيه ثلث وان
 ذكر شحانم رفرأعه وعبارة مرقية اما الاستحسان بالما
 فيسن فيه الثلث كسائر الجاسات كما اتى به الولد
 رحمه الله اه قال عرس ومناه انه اذا استعمل ما حقه قلب
 على طنه زوال الجاسية في العلة الواحدة فيسن ان
 ياتي ثمانية وثلاثة اه ولا يضرهم ربحا بده فاره
 اذ اردت ان لا يظهر للجاسية ربح في يدك فلما بالها قتل
 الاستحسان اه وفي وان حكما على رده بالجاسية اي فلا
 تضع صلاته قبل غسلها وتنقص ما اصابها مع الرطوبة
 ان علم ولا قاتلها العين على الجاسية بخلاف ما لو شك هل
 الاصابة بوضع الجاسية او غيره لانا نحس بالشك اه
 عرس على من لان لم تحققت اذ قال ربح الان شيئا من
 الملاقي المحل فانه دليل على جاسية ما قلت وهو استفاد
 من التليل وهو قوله لانا لان نحس بالشك واما التليل
 الثاني وهو قوله ولان هذا المحل خفيف فيه فنقص
 عدم تحس المحل سواء منها من الملاقي ام لا قال ربح
 والملاقي بمخالفة اي فلا فرق بين ان يشها من الملاقي
 او لا للعلة الثانية اه ام وقال شيخنا القزويني مقتضى
 العلة الاولى حكم بجاسية الموضوع حيث تحققت ان

الريح

الريح من المحل البلاقي للجاسية وليس كذلك بل يحكم بطهارة
 الموضوع وان تحققت ذلك فالقول عليه العلة الثانية وهي
 قوله ولان المحل انما يستصعب غلبة الطن زوال الجاسية
 وكلام مح هو الظاهر لان الحكم بظهوره المحل بعد تيقن ان ربح
 الجاسية في المحل الملاقي للبرهانية خفف في هذا
 المحل يؤخذ منه انه لو توقفت الآلة الراححة على انسان
 او غيره لم يجب وهو ظم للعلة المذكورة عرس على من
 المستحب فيه حذف الفاعل في غير المواضع التي يحوز
 حذفه فيها واجب بانه بدل من الفاعل المستحق الفعل
 بدل كل من كل ولا استحسان من غير ما ذكرنا من غير
 الخارج الملوثة مرحومي كما قبل به اي بظهوره اي لا يتم
 قالوا اذا اصاب رخاان الجاسية بخلافه فانه يتحس
 واجب بانه قياس مع الفارق لانه رخاان الجاسية تحس
 والريح طاهر وعبارة ربح ويكره من الريح الان خرج والمحل
 رطب اي فلا يكره اه واما استحسان الاستحسان من خروج الدو
 والبعد الخاليتين عن الرطوبة خروجها عن الخلاف لانها
 مظنة لخروج الرطوبة اه اطلق والظن كلام الجرجاني
 اي الكبراهة مطلقا وهو المعتمد اللهم طهر قلبي من
 النفاق بمثل ان المراد نفاق الاعتقاد الفاسد كما عقاد
 المنزلة فيكون المراد ادم تطهيره منه او نفاق المحل
 فيكون المراد قطع اصوله من القوة الثورية والفضية
 او شيئا من ذلك ويحتمل ان لو قدم هذا على الاستحسان
 لوافقه الموضوع الطبع وتولية خالف ذلك اهما ما بالواجب

Copy ng ersity

قال اي لانه غالب هذا مردوب ويجب على الولي منع مولده
 مما يحرم ويترك منه مما كره قال ويؤخذ من هذا صفة سرا
 التة المولود الصغير فقول ويحب اي المكلف وفي غيره
 وكلام المتن محتمل لكل من وجوب الاحتساب ونهيه لانه مرفوض
 في غير العبد ليل قول وفي الصحرى ذلك لانه اذا كان يباخر
 والحالة هذه فالاحتساب موجود وان كان نهيا للاحتساب
 واجب وكلام المتن لا ياتي بهذا وليس قول نهيا بخصوص للندب
 باخر في الصورين بل هو بيان وتفصيل للمراد منه فبسته
 نقول نهيا ونقول بحرمانه في قاضي الحاجة قال بعضهم اي
 مريد قضاءها هو الاول في عمل القاضي على القاضي بالفعل
 وعلى مريد قضاها لان بعض المتن الا انه خاص بالقاضي
 بالفعل استقبالا للقبلة اي عن الكعبة بقيا او طها
 قال في الخادم من المهم بيان المراد بالقبلة هنا هل هو
 المعنى او الجهة فيحتمل المعنى لانه المراد حيث اطلق في غير
 هذا الباب فيحتمل الجهة لقوله ولكن شرقوا وعزبوا هو فعل
 المتجه اليها ثم رأت شيخنا مرقاله ثم اعتمد الادلة شر على
 من ذلك اي لقضا الحاجة مع سائر قال شيخنا
 م د حريص لسترا الموده ونها لخدم وكلام المتن يوافق
 ولو كفاه دون ثلث ذراع في او احتاج الى زيادة وجبت
 وبعبارة ثم روي شرط في عرض الساتر ان يعم جميع ما فوق
 به سوا في ذلك القائم والحال هو مرتفع اي في حقه
 الجالس وعلل الاحتجاج بانه ذلك لسترا من سترته الى موضع
 قدميه صيانة للقبلة وانه كانت القودة تنهيه للركبة

دل نداء الامم راجع لجميع ما قبله فيما لا يستقبل
 والاستدبار راجع اليه حين اذ كان البناء غير مضمرة الساتر
 خلافا لاولي وهو المتعمد وفي الصحرى وتختلف في علته ذلك
 فقول لان الصحرى لا تخلو عن مصل من ملك او من او
 الش في جاد فبصر على فرجه فبنا ذى وقال النووي
 ان جهة القبلة مفضلة فوجب صانها في الصحرى وخص
 في البيات والاصل في ذلك اي المذكور من الجواز والحرم
 فلا تستقبلوا المراد بالاستقبال والاستدبار ان يستقبل
 او يستدبر القبلة يعني الخارج لا بالمصدر رخي لو استدبر
 القبلة وبال او استقبلها وشي ذكره لغير جهتها وبال في لا
 حرمه اي في خلاف الذي ولا يستدبروها لا يعني ان
 المراد باستدبارها كشف دبره الى جهتها حال خروجه
 الخارج منه بان يعمل ظهره اليها كما شفا له به حال خروجه
 الخارج وانه اذا استقبل او استدبر من جهتها لا يستدبر
 ايضا عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الغرض مكشوف الى
 تلك الجهة حال الخروجه لان كشف الغرض الى تلك الجهة ليس
 من استقبالات القبلة ولا من استدبارها خلافا لما يتوهمه
 كثير من الطلبة افوشوري سول ولا غايط على الف
 والشرايين اي لا تستقبلوها سول ولا تستدبروها
 بغايط لان الاستقبال يحل الش في حال الوجه والاستدبار
 يحل الش في جهته دبره ولكن شرقوا وعزبوا فان قلت
 ان شرقوا استقبلنا وان عزبوا استدبرنا قلت هذا
 محمول على اهل المدينة ومن داناهم فانهم اذا شرقوا لم

يستقبلوا واذا عروا لم يستدبروا هو في قضا حلقته في
 بيت حفصة اي في غير الموضع السائر كما قال المصنف
 مستدبر الكعبة هذا هو محل الدليل فرائد قلات بعض
 تمام ان فان قلت هذا الحديث ظاهر في السج ففقد في الحوار
 مطلقا قلت هذا ما توجه به بعضهم ورد بانه محمول على انه رآه
 في بناء او نحوه اي رآه في الموضع لقضا الحاجة ومحمول انه رآه
 في غير الموضع السائر لبيان الحوار لان ذلك هو الموضع
 حال صلى الله عليه وسلم لما لقته في السائر قال في الايمان
 ودعوى ان تلك من خصائصه لا ينفك عنها لانه المضاف
 لا ينفك بالاحتمال فحملوا الخبر الاول اي وهو قول اذا سمع
 اذ اي واصلوا الخبر الثاني وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 الشامل لاستقباله اذ رآه جابر واستدبره بآية النبي
 فقله في بيت حفصة على غير الموضع السائر وهو رآه كان
 خلاف الاول لكن فقله لبيان الحوار كما اشار اليه قوله
 كما ضل على الله عليه وسلم ببيان الحوار اه بخلاف السائر
 المذكور وهو السائر مع السائر غير المذكور اي في
 قوله ويحرم ان في السائر مع الموضع لقضا الحاجة وفي الصحاح
 بدون السائر وغير ذلك المذكور تحت موزان ان يكون
 مع مطلقا وان يكون غير مع السائر لكن قوله ان يكون
 اما الموضع فيقضي ان خاص به صورة واحدة وهي الشاة
 ومن ثم اذ في غير المحل مع الصحاح اي ومع السائر
 م اما الموضع فيقضي قوله اذا كان في غير الموضع
 فهو ضارف وشر شوش واعلم ان الخلافة تارة يبعد عن الموضع

بالموضع

بالموضع وتارة يبدون عنه بما وى الحن فالاعداد يحصل باحد
 شيئين بالتمسك بالتمسك كسوت الاطراف وان لم تقن فيها
 الحاجة بالفضل ويتقيا الحاجة بالفضل مع العزم على الفقد
 وان يحصل بتسوية المحل ولا خلاف الاول اي ولا هو
 خلاف الاول في موضع مستدبر محذوف ويصح نفسه على انه
 خبر لكون محذوفه واما كونه بمولالا فلا يصح لانه مفرقة
 بالامنافه وهي المناقل في الشكوك عمل القول لخالصة
 عمل ان احصل للا في نكره ان فانهما لا يحرمان الضرورة
 اي حيث غلب على طنه تجس بالخارج والاراعي القبل
 اهوى واذا انفادفه ان قال شيئا لا يحل ان هذا
 التقارض لا تصور وان ذكره جمع من الفضلاء والعلماء
 واقول يمكن تصويره بان يكون لا يمكن حين من غيرهما
 كان يكون المحل مستطلا لجهة القبلة كما الحمد فلا بد من
 الامور الحسنة فاما ان يستعمل واما ان يستدبر وكان
 الجوار اقل من ثلث ذراع ولا يمكن الانحراف الي غيرهما
 وتقرب ذلك او يمينه ما قاله سم انه لو قضى الحاجة
 لم يجبه السائر الا من جهة القبلة فقط اه اجم وعرض اشكل
 على بعض متفهم الطلبة قولهم لو هب الريح على من
 القبلة وشمالها حال الاستقبال والاستدبار فلو تقارض
 الاستقبال والاستدبار قدم الاستدبار فتوهم ان
 المراد بقولهم جاز الاستقبال والاستدبار التخيير
 بينهما مع امكانهما وان المراد تبعا فيهما انه لم يكتف
 لهما فلا معنى لتقريب الاستدبار وهو خطأ واضح بل

معنى قولهم جاز الاستقبال والاستثناء بدارانه بخوار المكان منهما
 فان امكانه هو معنى تقارضا وهذا واضح لكن الزمان احيى
 الى القرطبة لذلك سيجلي حجج يقين الاستثناء بدارانه الاستقبال
 الحشر وذلك اي التقييد بالحالة المذكورة وقوله منتف في
 الثلاث وعمل ذلك ونحوه من الاداء ما لم يطلبه الخارج او يضره
 كتمه والا فلا يخرج ويحجب عنهم الفرض كما لو احتاج الى الاستحسان
 مع كشف العورة عنه فغير من ذكر وقد ضاق الوقت فانه
 يجب عليه الاستحسان والحالة هذه ولا يخالف ما اتي به وال
 شيخنا في من خاف فوت الحق لم يفعل ما تقدم انه يجب
 عليه ان يفعل ذلك بل يجوز له لان الحق لا يلا ولا يترك
 الوقت قاله في قوله تعالى من ربي وسبغني ان كشفها والحالة
 ما ذكر مستحق لان غايتها ان هذا غرض فحسب للترك والاصل
 في الاعتذار انما سقطت للامم فقط وتحمل الشقة معها
 اولي وادضا فقد قالوا الوعلم من قودر عدم رد السلام سنة السلام
 علمهم وان التواضا هنا كذلك اهوكم وفرد وتحت اعاده
 المصداقون ما عاينوا اشارة الى مفارقة الحكم الاول وهو
 احتساب الاستقبال والاستثناء بدارانه الثاني وهو
 احتساب البول في الراكة وما عايناه في ان الاول يصدق
 بالوجوب والتايط وهو اولي بالكرامه في الما الراكة
 سواء كان قليلا او كثيرا الا ان يستخرج منه لا عاينه الا في
 محال ونكره في الليل مطلقا جازيا كان او راكة اسو
 استعمل الامم في التفضل اما هو في فضل الجاه في ال
 نهار او حاصله نكره في السيل مطلقا وكذا في النهار الا

في الراكة المستحضر والجاري الكثير في يد انما اذا البول فيه
 لئلا لا يتباع ولان دخول الحشر عن منه لئلا لا يتبع
 البول في البيت وتعليله بان الملاكة لا تدخل بيتا فيه بول
 منتف كما لا تدخل بيتا فيه وكلب او حية او صورة لا يعارض
 ذلك لاظهار ان مراد بالاستفاد طول المثلث وهو غير لازم من
 الانتفاء او الذي خاص بالنهار ورخص فيه لم لا تأمل ط
 وان كان الما قليلا مستند ولكن نكره في الليل اي البول في
 الكثير الجاري لما روي ان الما ما وي الحشر ويستحب ان يحرم
 فيه مطلقا جازيا او راكة او قول لان فيه اتلا فاعليه وعلي
 غيره يؤخذ منه ان محله اذا كان مباحا او حلو كاله
 ما تقدم من التعليل اي امكان طهره بالكثرة فهو كالاستحسان
 مخرقه اي في انه يمكن تطهيرها بعد تجر با فلا يرد ان الاستحسان
 ملحق بخلاف البول في الما قليلا جازيا سيما بان هذا الاستقبال
 لو قال بان هذا كتر في الكان صوابا في الاول ما قاله
 لانه ليس هناك تفرقا بين الجاه بل استواء اذا كان الماله
 او مباحا او مسلم او موقوف ولو كان مسجرا كما نقله في
 في الما خلافا لما نقله سم في المحل المستحضر وصورة
 الوقوف ان يقف السان خمسة مثلا لئلا يفسد ربهما نحو صير
 او فسقته او يرافقه دخل فيه ما وه اليهود والمجند تبصا
 والا فالما لا يقتل الرقف فقه انه رشدي علي م نردع ش
 ويحرم ايضا الاستحسان في حيا موقوف او ملكور وسبغني ان
 يحرم المصاق والمخاط فيه لانه يؤذي الناس لا يستعملهم
 ذلك على علي المهي اوله وتبين للطهارة فم ان يحرم ولو

كثيرا لا يقال انفسه بغيره وعبارة اخرى ولو كان مستعرا بحيث
لا يتقاضي الانفس بحال لاحالها ولا ما لامع قضا الحاجة ثم لكان
قال نعم في محله في الحالة المذكورة نظر ولو عاقته نفس المالك
دون غيره فالوجه اعتباره بغيره احيى بما تقدم من
انه يدفع النجس عن نفسه ولا مكان طهر القليل منه بالثمرة
وقوله يدفع النجس اي باعتبار حب اي بالنظر لما اكثر وعبارة
الطلاوة وشمل كلامه لها القرب فلا يحرم وان كان ربوا
وفارق الطعام بان لمع امكان طهره قوة دفع النجاسة ولو
في الحلة او باعتبار حب اي بالنظر لما اكثر فلهذا ان المسألة
القليل لا يدفع النجس اي لانه لا ينجس بمقتضى النجس المراد
بالنجس ما اتصل باليد الثمر السابقة غا الساعادة نعم ولا فرق
بين الثمر المملوك وغيرها والظاهر من حيث النفس اما من حيث
دخول ملك الغير فحرام ان لم يرض او بقبول رضاه والمراد بالثمرة
ما انفقه الانتفاع به بأكمله او غيره كشم وريح ولو نحو وساق
مما تقاضى الانفس الانتفاع به بغيره كشم وريح وهذا في شجرة
في ملكه او ارض مباحة او مملوكة واذن مالكها او علم رضاه
والاحرم فلو كانت له والثمره لغرضه عدم الحرمة شوري
وبكره من جهة الثمر وعبارة اخرى على الجلال ويشفي ان يملك الكراهة
اذا كانت الثمرة له والارض له او كانتا مباحين واما اذا كانت
الثمره له دون الارض فان كان له قضا الحاجة فيها بان كان
المالك يرضى بذلك فالكراهة من جهة الثمر وان لم يخاف ان يحرقة
الارض وان لم يكره له ولحد منها فان كان له قضا الحاجة
فالكراهة للثمره ايضا قال العبادي وسقي الشجر بالمال النجس

كالبول

كالبول لحد من العلة فراجع اهـ الثمرة اي التي من شأنها ان
تتروا لوني غير وقت الثمر فلا يشترط ان تكون مثمرة بالفعل
وعبارة اخرى على الجلال والمراد بما شربا من شأنه ذلك وان لم
يلغ او انه لا يثار عادة كالوردي الصغير غير متيقن يشفي
ان يزداد ولا يظنون اهـ سم بين البول والغائط لكن الكراهة
في الغائط اشده منها في البول خلا لما اشار اليه في ان الصغير
لان البول يظهر بالماء ويخافه بالشمس والريح في قول بخلاف
الغائط فانه لا يظهر مكانه الا بعد القيل ولا يظهر صب الماء عليه
ويمكن ان يقال انها في الغائط اخف من حيث انه يرى فيحتب
ويحمل ذلك ما لم يعلم بظهوره قبل الثمرة بخوسيل والا فلا كراهة
مرئي في في الطريق اي والحال انه مباح اما المسبل والموقوف
وملكه الغير فيحرم عليه قضا الحاجة فيه السلوك وان لم
يكسر طارقه طم ولو زلق احد في الغائط في الطريق وتلف
فلا ضمان على الفاعل وان عطاءه يتراب او نحو ذلك لم يحدث
في التلف فلا وما فعله جاز له في شئ على من والفرق بينه
وبين ما قالوه من الضمان بالغائط فلو كانت تفسد الطبخ في
الطريق ان الاصل انه وجود الغائط في الطريق انا هو
عن ضرورة قامت بفعله بخلاف القائلين ان اذ
الغناوى والعشاوى ومثله في شئ على من وسيل
العلامة ترى على القفوط في الطريق فهل يجب عليه ان
يفطه بتراب مثلام لا فواجب بانه لا يظنه بل يتقيه
بحاله لاحت اهـ اتقوا اللعين اي احسنوا فضل
اللعائن اي اتقوا تخلي اللعائن والواد ما تخلي اللعائن

قال تعالى الذي اذا نهض على حذف مضاف والمجمل ان في هذا
اللفظ مجاز بالحرف اي فعل اللعائن ومجازا عقليا من باب
الاستناد الى السكينة لا غير المحذورة لانها مملوءة بالاعتقان
لكن لما نسبنا الى اللعن نسبة اللعن الهمافا لمجاز العقلي في
لفظ اللعائن والمجاز بالحرف في انقوا اللعائن وهو على حذف
مضاف اي فعل اللعائن كما تقدم وابشارا الى المجاز
العقلي بقوله نسبنا ذلك الى وابشارا الى المجاز بالحرف بقوله
والتنبيه اخذ رواه الذي ينحلي الى الذي يطلع على الفرد
وغيرة فهو مطابق لما قبله ويدل على ذلك قوله وخصتم
كما في خاصنا امرهم وقارعه شئ كان لفظ اللعائن
يحملان لطابقه قول السائل وما اللعائن والجواب ان او
معنى الواو اولى ظاهرا او المستوي وفي رواية في مجازهم
فكون شامل للموضع الشمس في الشتاء اذا صلب اللعائن
اي اصل الشاخي فلا يشاء ان اصل الاول المعنوي
المذكور نسبة لبيد قل ولا تدين بل يجوز ان يكون
لفظ اللعن لكن ما ذكره هو المتبادر من البراءة من
الملائكة فهو موضع مجازا كراهته مقدم وسعي حرمته
من وقيل صدم اي اوله وهذه الخلاف من جهة اللفظ
والا فلا يشترط عليه حكم مبدئي ما يترتب من اظهر منه
وان لم يكن اعلاه فهو اعظم منه اما الطريقة الميمية
قول المستور في الظل محله اذ لم يكن موضع الظل والشمس
محلا للمصيبة كقصة المكس والافلاك اربعة اج
اجتماعهم اي لم يوجد في مباح اما الحرام فلا يكره بل لو قيل

بديه

بديه تنفر الهم لم يبعد وقد يجب ان لزم عليه دفع مصيبة ولا
يكره في الاجتماع لكرهه ان شقته ذلك او طنه وسعى في الشك
الكرهية نظر الى ان الاعل في الاجتماع الا باقية اهو ترماوي
فهم الثلاثة اي او فخم ما بل او صرف المص عليه اهو
وفي في الهجة فتح الثلاثة اضع من منها وشبه قوله اليق
ملحصول محضه في الحال وهو موضع نظر والظلم في مسكن
المزيرة في الشامل وغيره انهم قتلوا سبعين من عباده رضي الله
عنه لما بال ربه ومثله الفايط ينبغي تحريم ذلك نعم ان حل
على فتن الا بالله اوبه ولم يكن مما يندب فله لم يبعد تحريمه
بحرمة حاله في الحاجة ليس قبة فالمقدمة الكراهية مطلقا
لمجرد الدخول ولو لم يفرقنا ما كان دخل لوضع ابريق مثلا او
لسراع او طارده لغيره وفي شئ سمع المبادي على المتن ما يوافق
كلام الش وهو مرجوح كما علمت اهو اي يكره له ذلك اي الكلام
وقوله بل قد يجب اذا خله وقوع محذور مخترع كما عني يقع في
خوبير وقد بين ان رجحت مصلحة على السكون كان محذورة
نفسه بعد قرة وخشي من مبالغة الشيطان بذه وسرها
فيمن ان تكلم بالامر بالا عطا وقد سارع الحاجة لم تترجح الصفة
فيها ولا يحرم في حال ولو تفران خلافا للاذرع حيث قال
تجمله الا لضرورة وهل من الكلام ما ياتي به قاصد الحاجة
من السق في عند طرق باب الخلا من الغير ليعلم هل فيه احد
ام لاشه نظر والا قرب ان مثل هذه الاسم كلاما وبقدره
في الحاجة وهي دفع دخول من طرق الباب عليه لظنة
خلو المحل اذ سعى على من وهو وان كان على الجموع اذ اتي

قوله

الذي هو كشف العورة لان المجموع لصدق الكل كالعضد
وقوله فيض موجباته وهو المحدث من هذا الحديث
وعبارة قد قوله وان كان عين المجموع الى جواب عما قاله
الحديث في حرمه الكلام لكن قد يقال ما الدليل على كراهة
فقط فلو قطع من باب ضرب ونقير وانما امر العاطي
بالجرح اذ حصل له من النفقة بخروج ما اعتقده اي احتج
في دماغه من الاخرة صبرانه تعالى بقلبه اي وثبات
عليه وقولهم الذكر القلب لا توان فيه تمحور على ما يطلق
غفوصه وهذا مطلوب منه بحضرة ع ش على م ر قار
نظم يوحى من هذا صحت ما ذهب اليه السادة الصوفية
من حوال الذكر بالقلب والثواب عليه بل هو افضل من
ذكر اللسان لمخوضه من الرياء ولولم يكن فيه ثواب لما اضر
السادة الفقهاء بالجره في المواضع المكروه فيه ذكر اللسان
وهو الحلق الذي شئ اعتقاده وفيه ان ما قاله الفقهاء
الما هو في الموضع الذي يكره فيه ذكر اللسان فان الثمان
حج في الفتاوى والحديث يقول الذكر القلب لا فضيلة فيه
من حيث كونه ذكر ان قد تليظه وانما فيه فضيلة من
حيث استغفاره لمشاءه من تنزيه الله وحلاله بقلبه
وتهذا يجمع بين قول النووي في مسلم ذكر اللسان في
حضور القلب افضل من ذكر القلب وبين قولهم لا توان
فيه في ثبوت عنه الثواب اذ من حيث لفظه ومن الثبوت
فيه ثواب اذ من حيث حضوره بقلبه فاما على ذكر قائله
مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المقدور وغيره ولا

يجز

يجز لسانه ظاهر كلامه انه لو حرك لسانه وان لم يسمع نفسه
كان مسمعا عنه قال ابن عبد الحق وليس كذلك قلت ويمكن
الجواب بان تحريك اللسان اذا اطلق انصرف الى ما سمع لفظه
لا اثر له حتى لا تحت به من حلفه لا يكلم ولا يحركه من
الصلاة لكرهه لا يمين قارة ولا ذكر الى غير ذلك من الاحكام
ومثله في جميع ع ش على م ر فتكره معتد وقوله
الاذرع عن صنف الى فتحة اي بلا حاجه ولا يثبت
هو من بان قدح كافي القاموس ولا يستقبل الشمس
اي عند طلوعها او غروبها هكذا افهم لان هذه الحالة
التي يمكن فيها الاستقبال بخلاف ما اذا صارت في وسط
السماء فانه لا يمكن استقبالها الا اذا نام على قفاه
وحي سول على نفسه هكذا افهم وكذا التحليل لا هو محروقه
سول ولا غايط اي يفسرهما لا يصدر او ظهره وهذا هو
المعتمد معتد للاصل للكرهية اي تكراهية الاستقبال
بسم المقدس المراد من بيت المقدس وهو على حذف
مضاف حكم استقبال الرحمن والمعتد ان استقبال بيت
المقدس واستدباره لما ذكره بركوه بلا سائر ايام مع السائر
فلا كراهية فان اراد الحكم المذكور في المتن فهو معتد
وان اراد حكمه الذي ذكره الذي هو المعتد كان صنيفا
اهم ان يبعد عن الناس اي ولو في البول ان كانت
شما غيرة وقال النووي ع وفي معنى الانقاد في المصرا
اتخاذ الكف في البيوت وارجا الستور والاستتار ويحس
صحة او راحلة في المصرا ونقصناه انه لا يبين الابعاد في

المعد وهو ما نقل عن الخليلي ومشي عليه في عيب وماله في
شبهانه لا يستحق ما لما من فعله ما فيه مع عدم الابداد واطلق
في الامراء فتأمل كلامه الاظليه المعده بان يدخل ابعد لها
من الحاضرين ان سهل وبه صدق في التحفة وقال الشيخ
انه في غائبة المتناهي والاتجاه هو طرادى سن لهم
الابصار عنه كذلك الى حيث لا يسمع الخبايا عنده
صوتهم ولا يستقر عن اعيانهم لم يرفع الا لا يخفى انه هذا
ناشي عن قولهم اتحاد السترة عن القبلة والسترة عن
اعين الناس وليس كذلك اذ المدار هنا على ما يستلزم القوره
عن لم ير عليه سوا وجه فيه سائر القبلة او لا فلعل
الشيء في ما ذكره صاحب الروض وحي فذكر ان كان تسقيف
المكان وعدمه غير مستقيم فتأمل وافهم ق ل قال
العلامة اج واعترضه ظاهره فقد قال من رتب شي
ماضيه نعم ان كان محلا مسقف او يمكن تسقيفه كفي
السترة نحو جدار وان شاعدهما اكثر من ثلاثة اذ راع
ولا يكفي مثل ذلك في القبلة وبهم توهم اتحاد الموضع
فاحتمل هو يلزم بقا عيني ادم اي انه يحضر امكنة
الاستحجاب ويرصدها بالاذى والفساد لانها مواضع يحرم
فيها ذكر الله تعالى وتكشف قرا القوراة فامر بسترها
او مرسومي فحيث اقتتل الامر وفعل السترة عن
الشيطان وادبته والمقاعد جمع مقعد اسم مكان اي يلزم
في مواضع فتوربي ادم التي تكشفها عوراتهم اي توكس
له حتى ينظر الى فرجه ليعرفها هو مثلا كبره او صغيرا او
يحدته

يحدته ليعرفها الفحشا ونحو ذلك احواف من فعل الى اشارة
الى ان هذا الادب مندوب لا واجب ووجهه عدم تحقق نظر
عورته او اخا ذيله ومثله سلعته فوق عورته وشعره
كذلك كحجته ولولم يتسربله ستر الا بارخا ذيله لم يكلف السترة
به ان ادى الى تجسس لان تجسس ثوبه مشقة عليه والشرط
يسقط بالقدرا هج ش على م من اوسيان لا يمكن تسقيفه
بستان كفى اي الساعين السائر اذ لم يكن ثم اذ اي بان
كان هناك من يجوز له نظره عورته او لم يكن ثم لاحدا اصله
لانها سالية بصدق في الموضوع فاذ في ما يقال الا فصران
يقول اذ كان ثم من يفيض بصره اي الله قاصر على صورة
واحدة والحاصل ان هذا الشيء صادق في صور ثلاثة اذ لم يكن
لحد احلا او كان ولا يفيض بصره او لا يفيض لكن يجوز له النظر
فالسيرة في الاحوال الثلاثة مندوب فمن تجسس عليه
نظرها ومثل من يحرم نظره الصبي اذ كان يحكي القورة
فمحرم شفا عنه اهو عن وعليه يحمل اي على هذا
التوصل يحمل اذ يقول يجوز كشف الخاي اذ لم يكن ثم من
لا يفيض بصره اذ وقوله اما يحرق الناس الخاي اذ كانوا
يحرم نظره ولا يفيضون فالحمل في الشقين ويمكن ان
يكون ايضا في تقديره بالموازاة ان يحمل على خلاف الاول
المفهوم من كون الاستئثار في هذه الحالة مستحبا
في الخلوة بل مما يله والمراد بهما الساتر المسقف
او الذي يمكن تسقيفه شيئا والاولى ان يقال المراد
بهما ليس يحرق الناس ولو صحرا بل ينزل تقابلته

يقوله اصاحفة الناس الخ وعاشقواي مخالطة اما جعفر
الناس اي الذين يحرم عليهم النظر ولا يقضون الصارهم وهذا
هو محل الخل فيجوز كشفها ووجود غرض البصر لا يمنع الحرمة
عليه خلافا لمن توهمه حر ولا يجوز قايما مثله الفايط المايح
وان لم يكن لها شئ من المعنى انه اذا تكبره وقت صوته
والخاص كان الاصل انه ان كان يبول ويتغوط ما بها
كره له استقباليها اي الى الخ واستدبارها او يبول فقط
كره له استقباليها او يتغوط ما بها فقط كره له استدبارها
كما فهم ذلك من القليل يخوف عود الرشاش عليه بخلاف
استدبارها عند التغوط بغير ما به فانه لا تكبره على الاوجه
خلافا لمن قال تكبره لما فيه من عود الريح الكريمة عليه لان
ذلك لا يقتضي اكبرها هم د وعبارة ثم مر وروى في
اي محل هبها وقت هبها كما اقتضاه كلام المجموع
بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الفارط المايح لئلا
ليلا تشرش ذلك بعد شروعه في البول اي او
الفايط المايح وقوله فترفع عليه الرشاش اي من
وعبارة ثم المايح ليلا يصبه رشاش من الخارج اي بولا
او غايها رقبيا وهذا اول من اقتضاه الحلال المحلى
على الاول كما في هنا صلب يقيم الصاد المملة وسكون
اللام ويحذف في الصاد بل اقتصر عليه في ش الفيا
صلب ينجح فسكون ورج فيه الوحيان فلا يصدق
اي من قال كان عارقه على الله عليه ولم يبول قايما
فلا يصدق خلافا في ما في الصحيحين انه صلى الله عليه
ولم

وسلم الي سباطة قوم فبال قايما والسالم كالكفاية لفظا
ومعني وعبارة بغيرهم ويكره ان يبول قايما من غير عز لها
روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ما كنت قايما منذ اسلمت
ولا يكره ذلك للفقهاء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
الى سباطة قوم فبال قايما الفذر وقد روي من وجه
غير قوي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله
عليه وسلم بال قايما من جرح كان بها بضمزة ساكنة
وبعد ها با موحدة مفتوحة ثم صاد مفتحة مكسورة وهو
باطن الركنه وفي الحديث ثلاثة اوجه احدها ان يبول الله
صلى الله عليه وسلم فقله من منفه من القعود والثاني
انه استشفى من مرض وهو وجع الصلب جريا على عادة
العرب كما قاله الشافعي والفرج يكتفي بالبول قايما
والثالث انه لم يتمكن من القعود في ذلك المكان كثره الخ
فكانه بال قايما من علواي اسفل في الشايب ثقيه
بل الصنف ما لا يولي جف لما قيل ان بوله في الحمامة
الصنف قايما اخر من شرب الدوا عشر مرات ولا يقل
لخلاها في اساره وبين له ان يحس ما عليه من بقطر
فيكره شربها ان يحمل في الخلا ما كت عليه اسم فقطع من اسم
بني او ملك وشمل المظلم اسم نفسه كان نقتل اسم وكان
مقطر على خاتم وشفي الحاق الحلات المستفزة لمحل
فصا الخلة في استحباب التحية ما ذكر كالصاغه ومحل
المكب وغرقها الجريان العلة فيها وهي كون من الحلات
القدرة فلو دخل به ولو عمدا غيبه نذرا ينجو ضم كفه

عليه وجبه على من في يساره فانه قد اسلم معظم ثمره عشر
الاستحقاق الحقة تحسم كما قاله الاستوى وفيه كما في ثم
وسيل انضاع الوخلق على يساره صورة علال ونحوها
من اسم معظم هل يستحب باليمن او باليسار فالحان بانه
يخرج من تحت له بحال الاسم بخماسة والا فاليمين هو اقول
ولو خلق ذلك في الكفين مفاد هل يكلف له فرق ام لا فيه
نظر والا فرب عدم تكلف ذلك ثم ينبغي ان المراد من قول
م ربنا اليمن انه يسره له ذلك الا ان يحب لاث في وجوب عليه
مشقة في الخلق ثم عليه الظم وجوب الاستحقاق حشيد
باليمن صيانة لاسم الله الذي في اليسار عن مخالطة
الخماسة ويقتضي قضا الحاجة يساره سواء في التوراة
او الفايظ خلافا لبعضهم لكن هذا في حق القاعدة اما انقام
فيخرج برهما ويقتضي علم ما على المقتضى خلافا للفقار ومثل
التوراة في ذلك ذكر الفايظ المانع بخلاف الجامد فانه يقتضي
على يساره وهذا عمل ان لم يخش الشخص اهربا وحب
لان ذلك اسهل لخروج الخارج هذه القلة قاصرة على حال
خروج الخارج وعبارة في التوراة ويقتضي يساره ناصبا لانه
بان يقع اصابعها على الارض ويرفع باقها لان ذلك اسهل
لخروج الخارج ولانه المناسب هنا هو قار شجنان قوله
لان ذلك اسهل لقلوبه وان يقتضي يساره وقوله ولانه
المناسب ان جعله لقوله ناصبا لانه وبسببه فهم اول
من اسئل قال في المختار اسئل الله ارحمة والحمد لله
فهم ان كان في الاخلاية هو مفكوس كره ذلك فيها كما

يكوه

يكوه في مهب الريح كما هو قضية تعليلهم فالمدار على خوف
عقوب الشايش وعدة ثم روي في الغسل تنقي السين
اي محل اغتساله في لاي ان كان ملوكا له او صلحا والاحرم
فان عاتد اي اكثر وقاله في جميع والوسواس يكسر
الواو والمصدر وليس المراد به الشيطان الذي هو بفتح الواو قال
في المختار وسوسته اليه نفسه وسوسته ووسواسا
يكسر الواو واما الوسواس بالفتح فهو الاسم مثل الزلزلة
بحروفه والمناسيب هنا قرأته يكسر لا في لانه المراد منه
المصدر وعنه قرأته يكوه عند قوله ان يخرج عند قبول
الاشيا بل ربما يكون ذلك كقرا ان قصدها لهم ويحرم على
القرآن في الجاذبة الميت ولو غيرتي وانه قد لم وكذا اي
عزم التوراة في ان في المسجود وانه امن التلوث بخلاف نحو
القصة للعفو عن حسن الذم في افايده قال في محجب
بعضهم محل دخول السجدة لسبب يده على ذكره لانه يخرج
منه سواء السلس وغيره واقره سم ومراد في بال دخول
ما مثل الملك ومثل المستبري بالاولى المشي بالجار
وقوله يده على ذكره اي سواء كان مع خوفه على ذكره
ام لا عني على م روي عزم القا القل صيا في المسجود
وكذا هي لانه لموت ويهيئ خماسة ومنه القا القل يقتض
ويحويه بالمسجود وفيه القل ومحل ذكره اذا القا رعا
لموت فيه القل فان كان محجب بمحل له تفويت من
الحرم عزم والا فلا والختص ذلك بالقائه في المسجود
واختار العلامة البرسي في القا القل صيا انه لا يحرم

حيث ظن انه لا يرد في احد الا ان التعذيب غير محقق ونقل ابن العمام
في احكام الساجدين كتب المالك انه يحرم القاءه في السجدة
ومما خلاص الرغوة والفرق ان الرغوة يعيش بمثل الشراب
روته فمن طرحه حيا تقرب اليه بالمجوع وهو لا يحرم ويحرم
على الرجل ان يلقي ثيابه وقبلا قبل قتل قتلته وامما قبله في
السجدة بشرط ان لا تلوثة ارضه في ان كان يكون على نحو شقفة
والاولي ان لا يقتل فيه ورفعه قد حرام بروايه وسن
ان يستبرئ من البول قال شيخنا م... وكذا من الفايطة
عش على م... وانظر بماذا يحصل فاليه لم ارضه شاقا
ما في الامة ان يضع اليد على مكره الفايطة ويحمله عليه
لخبر ما فيه من الفضائل ان كانت وقد يؤخذ ذلك من قول
جرح في حلة الصور المحصلة لا تبرا دمي ذكر وانني بحسام
الفروق سره اه عند انقطاعه اي بعده وتذكر
بالشاة قال في في الروضة وكيفية النثر ان يسجد بسراه
من دبره الى راس ذكره ويهد به بالطف ليخرج ما بقي ان كان
ويكون ذلك بالاهام والمسحة لانه يمكن بهما من الاتحاط
بالذكر وتضع المراه اصابع يديه على اليد على عاتقها
ان لا يشتم اي في اخضا المتقدمة من العصر والتحكيم
لقول صلى الله عليه وسلم ان علة للوجوب المنفي وقوله
لان الظلم علة لغير الوجوب فان عاتق اي ضم
ويكره حواذ اي لغير حاذق فلا بد للسلس وان يحسب
في حقه مع الوضوء وبسبب قلة قوله ويكره حواذ اي
يحرم ان بقي بعضه خارجا لانه يبطل الصلاة وقويح ان
احتاج

احتاج اليه كما في السلس به الشرط واطال الملت اي بلا حيز
لما روي اخا اي ولما قيل انه يورث البواسير في رفاية من
ادام نظره الى ما يخرج منه ابتلى بصفرة الوجه ومن قفل على ما يخرج
منه ابتلى بصفرة الاسنان ومن لم يخط عند قضا الحاجة ابتلى بالفقر
ومن اكثر من التلصص ابتلى بالوسوس ومن اكثر من السلام خشي عليه
من الجان اه بر راوي على النهج وقال عليه الصلاة والسلام لا ينجس
على البول والفايط فان منه يكونه الباسور ومثل الصاغة الخاط
كما في اللع الصغير عند وصوله الى مكان قضا الحاجة حاشه
وهو محل جلوسه في الفضل محل دخوله للذكابيه وان بعد
محل الجلوسه كد هلير حول وان كان دخوله لغير قضا الحاجة
فاذا غفل عن ذلك حتى دخل قاله بقلبه ولا عاتق ان الله
نقل محضه كما اذا لم يظنه فلو كان اطروشا فلا عاتق ان
اسد تعالى يرميه اه وهذا ذكر الله بقلبه ولو دخل الى المثل لا يظن
لنقض حاجته الطفل لسم الله اللهم الى اعوذ بك من الخبيث والنجس
او يقول انه تقوى بك وفي ظني ان الفاسل لليت بقوله بعد
العقل ما يقول المنسل ويقول اللهم اجعله من التوابين
الذوا عطفنا وايه الخ فالراجح ان الفاسل في عتق البيت ومن
ذلك ارادة ام الطفل وضع الطفل لقضا حاجته ومنه جلا
على ما سوله بالعصية في عرفة ش على م... باسم الله
تكتب بالالف بعد الباقي الرسم في هذا المجل والمأخذ من
لسم الله الرحمن الرحيم كثره تكررها وكذا لفظ الله تكتب
بالالف فان اضيف اليه الرحمن الرحيم حذف لما ذكر
ويشبه ان لا يقصد به القرآن فان قتلته وقيل يحرم

ولا يريد الرحمن الرحيم اقصر الى الوارد لانه المحل ليس محل الذكر
وانما قدعت السجدة هنا على الاستفادته بخلاف القراءة لان
المقود هناك للقراءة والسجدة من القرآن فقدم المقود عليها بخلاف
ما نحن فيه فان التسمية للتعرف عن اعيان الجن والمقود من شربهم
لا ارتباطا لاحدهما بالآخر في المجموع عن جمع لا يحصل تاديه
السنة والابتداء الاستفادته عن السجدة ويحتمل مثلهم في
تلخيص الخبر من سوال المفردة اوشم من زيادة الهم الى اقود
ك من الحشة قال ابن الورد هذا الذكر يدل على ان ليس بحس
العين كما اشترى واستدل به صلى الله عليه وسلم امسك
اللسان في الصلاة ولم يقطر بها ولو كان غايها امسك بها
ولكن يحسن الفعل من حيث الطبع سم على محم غفرانك
منسوب لمجذوف وجوبا اذ هو يدل من اللفظ بالفعل اي
اغفر او على انه مفعول به اي اشرك ويصح الرفع اي المطلوب
غفرانك وتبين ان تكرار غفرانك وما بعده تلاثا كما في الدعاء
عقب الوضوء وهذا اللفظ اعني قوله غفرانك بقول الخليل
ولو دخل بغير قصدا الحاجة فمما ياسب واما الحمد لله الذي
هو خاص بخاصة الخلق كما قاله البر ماوي وعش على من
وعبارة قولك غفرانك الحمد هو هذا بالتسمية لقاضي
الخالقة واما غيره فيقول ما ياسب قال في شيء النجوس
سواله المفقود عند انصرافه ترك ذكر الله في تلك الحالة
او خوفه من نقصه في شكر نعم الله تعالى التي انعم عليه
فاطمه ثم هضمه ثم سهل فخرجته فان قيل ترك الذكر
على الخلا ما موريه فلا حكمة في الاستغفار من تركه لاجل

انه سببه من قبله فالامر بالاستغفار لما سببه اذ اذن
لذته اي لذة اصله اي المأكول وكذا يحايله ومن الآداب ما قال
الحمد الطيرى تفهما ان لا ياكل ولا يشرب ومما ان لا يترك لانه
يورث الشيطان في الروض مع زيادته فاسرة روي عن ابن
قمر رضي الله عنهما ان ابن ادم اقلطس لتوفى حاجته سواد
تغوط جاءه ملك وقام على راسه وقال له يا ابن ادم انظر
الي المنة التي اكلتها كيف تغيرت عن حالها صحتك فانظري
عافيتك وما نور اليه حالك في القراء من الشئ جيد السلام
اللقائي على الجارية
في بيان ما ينبغي به
الوضوء اي في بيان الاسباب التي ينبغي بها الوضوء واقفه
على الاسباب اي ينبغي بها مدة الوضوء وهو على حد من صفات
والافا الوضوء لا ينبغي تلك الاسباب وانما ينبغي بالفرق من
افعاله وهذه الامتيازات ينبغي بها المدة التي مكث فيها متوضئا
كما علمت قال العلامة ابي وتبين ان اولي من يتعامل مع الله
رفق الله من اصله ويلزم عليه بطلان العبادة الواقفة بحالة
وهو يهمل لرفقه من اصله ويحذف عن المتن من ان سراره
بالناقض الناقض في عرق الشرع وهو ما ينقض الشئ من
وقته لا من اصله ونفسه الناقض بانه ما نقض الشئ من
اصله تنسیر لغوي واما منشاء الشرع فهو نقض الشئ من
وقته فرفقة فقط وهو مراد المص لا انه فقه من اهل الشرع
اهو واعتدلت في التفسير بما ينبغي به الوضوء انك
بالماء ولزم ان عدم الطهارة اصل في الحساب والطفه الذي
لم يسبق له طهارة لا يقال في حديثه انتم طهارة ولجأت

فصل

بان المراد من شأنه ذلك المذموم وذكره عقب الموضوع لان
 نظر عليه فيطلبه وبعضهم قد رده لانه استدل لان الانسان
 يولد محمداً واولاد المتوفى يولد في رفع الحديث كما هو في جماع المعرفة
 ما يوجب ولرفع توهم انه لا يسمى محمداً لان المكان عقب
 طهارة ق ل والذي يتقنه الموضوع مستد اشياء من النقص
 بهما من خصصيان هذه الامة فيه نظر لان الموضوع لا يتصل
 بالاحتمال لان مفهوم قول المنهاج ان اي مفهوم الصفه
 المذكوره في كلام المنهاج وهو قوله يمكن قال ق ل لو قال ان
 الثاني هنا من افراد الثالث الذي هو زوال العقل وانما اقره
 لمكان الشرط فيه لمكان البطل هو المقين اذا ما ذكره لا يفهم
 اسقاط عق ل لانهم يمكن متفهمه مفهومه ان توهم
 غير الممكن ناقض من غيرها اربعة يستثنى من الثاني وهو زوال
 العقل اي الشعور ثم الممكن فلا نقض به والمفهوم اخذ مفهوم
 هذه المستثنى بعده ناقضا اخر حيث قال الثاني النوم على غير
 هيئه الممكن اي فتقضى واستعمل الثالث وهو زوال العقل
 في حقيقته لا مطلق زوال الشعور الصادق بالنوم
 وعلمه النقض انصوابه ان يقول واخصاصه النقض بها
 غير مقول المعنى او يقيني اذا ثبتا علة عند مقول غير
 مقول فتأمل وحاصله الاعتراض على الثاني بان فيه تناقضه
 وقد يقال ان فيه اشاره الى انه غير مقول المعنى لمصلحة
 في الواقع وان لم تطلع عليها غير مقول المعنى فيه اظهر
 في حمل الاضمار لان المعنى هو العلم وكان الاول حذف قوله
 المعنى كما فعل مرفي في قد يقاس عليها غيرها اي نفع

اخر فلا يرد على الحجة سادس كل من الامر دون ان قيل على
 جزئياتها كما قال سوا على النوم الحيون والاعمال جامع الفلست
 على العقل فلا نقض بالبلوغ بالسن انما حاصل الفروع
 التي مر عليها الثانية الثانية الاولى من المقابيل ما قول ق ل
 من ذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه والخامس والسادس
 مقابلهما من ذهب الى حقيقته رحمه الله واما السابع والثامن
 فلم يعلم المقابيل فيما من مذهبنا ولا مذهب غيرنا فالصحيح
 وقول الثاني الاية في تقليل الثامن على الاصح يقتضي ان وثقه
 خلافاً من مذهبنا والثالث نفعنا الله تعالى به قطعاً فالشأن
 ولا يلحق الامر بالحق اي لا نقض به ولكنه حرام
 وان لم يكن بشبهة كما هو في كلام الروضة م ر حيث قال
 وخرج بالنظر المس اي للامر د فحرم وان حل اي النظر
 لانه الحثي وغير محتاج اليه ولا ياكل لحم الخنزير واليه
 ذكره امانه او التي ع ش في المذهب في الاية فهو
 المعتمد ولذلك لا يصح اضافة رفع الحديث الى شيء منها اتفاقاً
 ق ل الاخر اي النقض من جهة الدليل اي هو
 ما روي مسلم عن جابر انه سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم التوضا من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضا وان
 شئت فلا تتوضا قال التوضا من لحوم الابل قال نعم
 توضا من لحوم الابل وعن ابى راسل صلى الله عليه وسلم
 عن الموضوع من لحوم الابل فامر به اهرم د اقرت ما يترجى
 اليه اروج واستزوج واستراح كل بعينه اي فالمعنى هنا
 واقرب ما يثبت ربيعه من الجواب عن المذهب اي اقرب

ما لا ريب فيه ويستفاد عليه في عدم النقص به قول الخلفاء
 فمن ذلك ان في عدم النقص قول الخلفاء الرافضين
 اي لعدم النقص في قول القول عند وفي اي جنوا عا
 والاجماع مقدم على تلك الاحاديث لاحتمال نسخها اولها
 مخرجه على سبب ثبوت في مر وقوله وما يصف اي من كلام
 الش لا بقول الخلفاء الراشدين اي لما علمت انه عند وفي واما
 ضر من اكل لحم حذور في التوضا فتسوخ بارواه جابر ان
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يصبر منه لفظ واما حذر منه
 اعراض وحكي ذلك جابر عنه فلا عدم اصلا وهذا كلام
 وحيد وان اعترضه احواله مع انه لا فرق اي بين اللحم
 والشحم والسنام قاله رورج ذلك بانها لا تسمي
 لحما كما في الاطيان فلهذا نظر الرضا واجبه بانه يعمم عدم
 النقص بالكلية مع سقوط الشحم الطهر والحب الذي حكم
 العلماء في الامان بشمول اللحم له ولا بالنقص في
 الصلاة خلافا للحنفية وعبارة الكثرة وبطله فقيمة مقل
 بالغ صلاة كاملة حتى لا تكون نقصا في الحنارة واحتر
 به عن غير المصلين ويقول بالغ عن غير النافع لانها ليست
 بحايه في حقها وسوا في ذلك العهد والسيات خلافا لما في
 مطلقا هو والاما اخضع النفس بها اي بالصلاة
 اي ان قلنا ان التهمة ناقصة ساوت الترافض والناقصة
 لا تخفى بالصلاة هذا تقرير كلامه وبه يذهب قول قل
 لا يحمل لينة المحلة للمنافاة احواله الا في استقام اللام من
 لما لان ان الشرطية لا يقرن جوارها باللام والمادة في لوفه

خطا

191
 خطا حصل المؤلف من غير قصد وانهم جلا وان الشرطية على لو
 وان الشرطية هتامة غمة في لا وان اصلها وان ولا بالحاجة
 الخارجة من غير الفرج خلافا للحنفية وعبارة الكثرة وشروطه
 كل خارج بحسب مبادئ المتوضي سواء كان على وجه الاعتقاد
 اوله كن خلافا لما كن في غير المقاد وسواء كان من السيلين
 اوله كن خلافا لما كن في غير المقاد وسواء كان من السيلين
 اوله كن خلافا لما كن في غير السيلين فترعه ثم رماه
 باخر ثم ثبالت ثم رجع وجحد ودمع عري وعلم به النبي
 صلى الله عليه وسلم الحديث ولا يقرن بان فيه افلا لاكثره
 لاحتمال عدم تواليها في الحديث اشكالان فتأمل وفي اي
 استمر في صلاته فلقلة ما اصابه من اي وان دمر
 الشجر من نفسه يعني عنده وان كان نفع فله على ما بالي
 في شروط الصلاة ٤ ش قال في روي في حمل الدم على القليل
 مع القصر كانه يحرك بعد كسر فان خرج منه شي بعد
 الوضوء ومعه بطل الوضوء شفايه روح فطلانه بعد
 خروج ذلك شفايه منسوب الى ذلك الخارج الذي كان
 متفرا عنه لاجل الضرورة وقد ثبالت وهو لم يخرج عن
 النواقض المذكور قل لان حريته لم يتغير اي رخصا
 عاما والآخر تفور وفقا مقيدا فكيف يصح الشفا اي
 فثبت الحديث للخارج لا للكشف احوال تسبب الى ان اريد
 بالصحة الحديث البس واما ان اريد به المنع المتع على اريانه
 فلا شك ان شفا حديثه لا لانه بالشفا من الصلاة
 ونحوها فتأمل ضابطه فان ابن القاسم لا يطرط الطمارة

بطهارة الاثني المستأمنه واللسان اذا شفا الى فان الشفا طهارة
 من البول والدم وغيره عند الاستنوي بقوله لنا طهارة لا تبطل
 بوجود الحدث وتبطل بعد مروه هي طهارة دايمة الحدث منا وي
 لان نزعه يوجب غسل الرجلين فقط على الاصح اى
 ولو كان ناقضا لوجب الوضوء كما عدا ما خرج من احد
 السيلين اى خروج ما خرج من احد السيلين فان الناقض
 الخروج في الخارج كما في في الروض وعبارة في الخارج خروج غير
 منه المتوضي لا حاجة اليه او المراد لو كان متوضيا وخرج
 بالحق الميت قل قال شيخنا الما قبله بالتوضي لان الكلام
 في الخارج الناقض للتوضي وذلك لا يتصور الا في المتوضي
 واما الخارج من الحدث فليس بناقض لانه يحصل للجارية
 ولو من مجزئ الولد يقيم في الفصل او احد ذكرين بول
 بها قال في في الروض وظن ان الحكم في الحقيقة متوط
 بالاصالة لا بالبول حتى لو كانا اصلين وبول باحدهما
 وبطال بالآخر نقض كل منهما او كان احدهما اصليا والاخر زائدا
 ونيز نقض الاصل فقط وان كان بول بهما وينقض البول
 من الزايد اذا كانا على سنة الاصل وكذا اذا اشبه وعما
 في ش على تر فائدة لو خرج خلف فرحان اصليات
 نقض بالخارج من كل منهما او اصلين وزايد وان شئت فلا نقض
 بخارج من احدهما الشك ولا نقض الا بالخارج منهما معا فلو
 استباحدهما وانقي نقض تحت المدة فلا نقض بالخارج منها
 لانه استبداد الاصل لا يتحقق الا باستبدادها معا ونقض
 الخارج من الفرج الذي لم يسد لانه ان كان اصليا فالنقض

به ظاهره وان كان زائدا فهو بمنزلة الثقة المتفقه به ان زاد
 الاصل فالنقض به متحقق سواء كان اصليا او زائدا بخلاف
 الثقة اعم منه سور باحدهما ونقض بالآخر وسور
 هما فانما الى الشخص ذكر كان او انثى قل
 ادعاه لو قال قل او حاضة لكان الباقى لا لان يقال
 الصبر ليجب الى الشخص كما ذكر هو هو اما المكل وهو
 من التثنية والسا والرجال من ذكر وانثى فان فقد احدهما
 فهو انثى له قل من فرضه لا من احدهما ولم يشه على الشخص
 الخارج من اليد لا يدعي ويستغفر من صبيحة ان الكلام في
 الختن الذي له التثنية ولو غير يقبل به كان اوضح اذ ليس
 في الحقيقة الا فرج واحد ونسمة الا فرج احدهما سوخته
 القريبة غش او من دير المتوضي او عطف على من قبل
 سواء كان بخارج عينا او رجا تنقض ان اليد ليس عينا عرفت
 وان كان عينا في الواقع وقول ام رجا هو براسه لانه لا يكون
 الا طاهرا فقوله طاهر الى قوله قليلا يقيم في العين ويحصل
 بما ذكره التثنية وتكون صورة لانه قوله طاهر ام تحسا
 حافا ام رجا فانه صور اربع وقوله معتاد ام بارد الفصل
 ام لا صور اربع ايضا فنقض في الاربعة في الاربعة عسل ستة
 عشر ثم تصنيف اليها البرج الذي هو قسم براسه كما عرفت
 بقدر سبعة عشر وقوله قليلا ام كثر صور ثمان نقض بالسبعة
 عشر فاما عسل اربعة وثلاثون صورة وقوله طوعا ام كرها
 صور ثمان ايضا فنقض في الاربعة والثلاثون عسل ثمانية
 وستون صورة طاهر او منه البرج على الزايد لانه من خارج

الخاسر بغير واسطة تارة ويضعه على ان البخار الخارج
 من الكنية طاهر وكذا الذي يخرج من اليد كالحشا لانه لم يتحقق
 انه من عن الخاسر لولا ان يكون الراحه التوحده منه
 الجوارح الخاسر لانه من غير ان تلتصق العلة والمضغ اذا
 اخبر القوايل بانها ليست اصل ادي لم يجب الفصل من الغايها بل
 الوضو فقه كما انه يتعين النقص خروج بعض الولد لخرجه عن حقيقة
 التي لحقيقة اخرى ومسمى الولادة لم نوعه حتى يجب الفصل
 كما فاقه حصة وان علم ان لا رطوبة معها كما هو قضية اطلاقهم
 وان قال في المطلب الظاهر ان الاستغاض بنحو الحصة انما هو لاجل
 لطوية يصحها اجب لكونه مثله ما لوري بل لا على الفعل ولم يحتل
 كونه من خارج خلافا لمن وهم فيه اخرج ومن المفاد المذبي والودي
 كما قاله قل ام نادر الدم ومنه خروج ما يخرج باحد السيلين
 من الاخر كان خرج البول من دبره والغايط من قبله كدم ومنه
 الدم الخارج من الباسور وهو داخل الدبر وخرج او زاد خروجه
 انفصل ام لا في غير ذلك لم ينفصل ولا تنقض به احتمال انفصال جميعه
 فواجب الفصل لا الوضو والمفصل النقص خروج بعض الولد المتفصل كما قاله
 م ر اوجاه منكم من الغايط اعترض بان نظم الآية يقتضي ان كلا
 من الموضع والسفر حدث ولا قابل واجاب ان هري بان اوفي قوله اوجاه
 معنى الواو وهي الحال والتقدير يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة
 فغسلوا وجوهكم لئلا تكون منكم من الغايط اعترض بان نظم الآية يقتضي ان كلا
 من الموضع والسفر حدث ولا قابل واجاب ان هري بان اوفي قوله اوجاه
 معنى الواو وهي الحال والتقدير يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة
 فغسلوا وجوهكم لئلا تكون منكم من الغايط اعترض بان نظم الآية يقتضي ان كلا
 من الموضع والسفر حدث ولا قابل واجاب ان هري بان اوفي قوله اوجاه
 معنى الواو وهي الحال والتقدير يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة
 فغسلوا وجوهكم لئلا تكون منكم من الغايط اعترض بان نظم الآية يقتضي ان كلا

بكل من البول والغايط وحقيقة العرفية الفضلة الغليظة الخارجة
 من الدبر فتأمل المطمين بكسر الحنة وفيها واسطة المطمين
 فيه فخر في الخارج فان اتصل الضمير واسكن والاول اوي كما قرره في
 وفي اطيع المطمين اي المتحقق من الدم الثاني فيها من غايط
 ينفذ اذا قل سمي الخارج من الدبر باسمه مجاز العلاقة الجارية
 كما لروية فانها جاز الاصل اسم للبعير سمي طرف الها باسمها مجازا
 لما ذكرتم صار لفظ الغايط حقيقة عرفية في الخارج من الدبر باسمه
 مجاز العلاقة الجارية كما لروية فانها جاز الاصل اسم للبعير سمي طرف الها
 باسمها مجازا كما ذكرتم صار لفظ الرواية كذلك في الجار الذي هو
 الطرف المذكور تنقضي فيه الحاجة من تحت معنى الغايط
 المراد من الاشارة الفقرة الاولى التي هي الذي هو المتحقق وتضمن
 اي يخرج والمادة بالخلقة ما يحتاج الى خروجه المتضرر بقاية
 ونقطة التغير بالمضارع في تنقضي انه لا يشترط في التسمية
 بذلك الاسماء تنقضي فيه الحاجة بالفعل لكن هل يكفي ملازمة
 لقنائه اولاده من أعداده له فيه نظير ما وى سمين
 باسمه الخارج اي وهو مجاز ثم صار حقيقة عرفية الخارج
 اي من الدبر والقيل الا انه غير مشهور ثم نقله السوطي
 وحكمة اشهراره في الخارج من الدبر دون القيل انه جرت عادة
 العرب ان الشخص اذا اراد البول يولي في اي مكان واذا اراد
 الفضلة المحضوصه به هب الى محل يتواري فيه عن الناس
 قاله في ومنها اي الصحيحين اشتكى هذا في
 حظ المؤلف والذي في شرح الروض شيكي بدون الفة اوله وبدون
 تاجه الشين فلف المؤلف ذكره بالمعنى قال شيخ الاسلام في

البخاري شكى بالناس الفاعل الذي هو عبد الله بن زيد وحسينه
 فالذي منقول وبالناس المفعول فالذي ناسب فاعل وحسينه
 فالفاعل محمول اذ هو ولفظ الحديث كما في مختصر البخاري
 عن عمار بن ميمون عن عمه انه شكى الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الرجل الذي يغفل اليه انه رأى الشيء بعد الشيء في
 الصلاة فقال لا تستقل او لا تصرف حتى يسمع صوتا او يحرك رجا
 اه فقول عمار ان الضمير للشان وان يكون عمار على غمته
 وقول شكى بالناس الفاعل والمفعول والرجل بالناس المفعول
 وبالرفع ناسب فاعل فعل الاول ضميرائه على الموعظ والشان
 هو الشان ويحتمل ان شكى للفاعل ورفع الرجل على انه فاعل
 وضميرائه الشان اي ان تكلم والشان شكى الرجل الا ان الشان
 هو الرجل وهذه الواجهة لعدم العلم بالشان والاشارة وقوله
 الذي يغفل اليه اي يوهن اليه اي يوهن في واهمه وقوله انه
 يحرك الشيء يفتح التا الفوقية واسر الصاف وفي رواية لا تستقل
 وقوله او لا تصرف شكى من الراوي وهو علي بن عبد الله
 المدني شيخ البخاري وقيل عبد الله بن زيد أحد رجال هذا
 الحديث عند البخاري لانه الرواة عنه زوده عن سفيان
 بلطف لا تصرف من غيره شك والافاظ الثلاثة لمن وجد
 وهو عدم الخروج من الصلاة والعقل مجزوم على الزم وهو
 الرفع على ان لا نافية وقوله حتى يسمع اي من الدير وهو
 الضراط وقوله او يحرك رجا اي شدة وهو الفسار والمراد انه
 لا يخرج من الصلاة الا اذا تحقق الحدث الذي اي حال
 الذي اداه جعل شكى مبنيا للمفعول بحمد الله اي يوهن

خروج

خروج يري من دبره لما قيل ان الشيطان يأتي الى دبر المصلي
 ويحذبه شعره فيحصل صوت خفيف ليطلق عليه علامة توعظه
 انه احذثه اهوقار او بعد رجاء اي شدة بدليل ما بعده
 بعد ان يغفل فيه ليس بقيد بل مثله ما لو دخل من الفم
 وخبر من الفرج خبري على الغالب يقتضي ان الرجل اكثر من
 السافنة تأمل فانه الشان اكثر اذ المرأة كان الاولى ان
 يعبرك في السلام بقوله اذ للشان اذ لان الرجل كذلك فله الشان
 في القبل واحد للنول ومنه يخرج الذي والودي وقيل لهما
 يخرج مستقل كما نقل علم التشرع وعليه ففي القبل وحده
 ثلاث مخارج وهذا ينافي قوله والتعديرا بالسيلين خبري على الغالب
 الا ان يقال لما كانت البخاري التي في الذكر مخرج واحد ومخرج من
 الاثنى هو مدخل الذكر ومخرج الولد والمخروج على التحدير
 وفيه ما فيه فائدة ذكر علم التشرع ان في الذكر ثلاث
 بخاري مجري للمني ومجري للنول والودي ومجري سريهما للذي
 ولانه لو خلق للرجل ذكران اي اصلان بخلاف الزائد
 فانه لا نقص بالخارج منه اي حيث علم انه من زائد ومنه انه
 لو خلق لذكران وكان ليمن ياحدهما ويسول بالارض فامني به هو
 الزائد وما يسول به هو الاصل اما لو كان احدهما زائدا والاخر
 اصليا واشتبهما فقياس ما ياتي عن ش الروض من ان الظلمات
 النقص منوط بها لا ياحدهما انه هنا النقص بالخروج منهما
 لا من احدهما وبعبارة اخرى هنا ما تحقق زيادته او احتملت
 حكمه من جهة المدة فهو سري على من ويستثنى
 من ذلك اي من خروج ما خرج من احد السيلين

خروج من الشخص خرج بالماء الولد ولو علقه ومضغه فينقض
 الوضوء ايجابه الغسل مطلقا وقال شيخنا لا ينقض لو كانت
 جافة كالماء ولو وجب وطوبى لها عقبه قبل الغسل وتطير به لو كانت
 صلبة وتنقض به العدة وفي ذلك بعض الاحكام فراجع
 واما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم
 جميعه قال شيخنا ولا تقيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل
 يجب الغسل بكل عضو لا يفتقاره من غيرها ودفع بانه غير محقق وقال
 في طائفة من الغسل والوضوء في كل جزء وحاصل المعتمد ان الولادة
 بلا بلك والقاء الملقحة كخروج المني فلا ينقض خلاف خروج عضو
 منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال الشيخ واذا قلنا بعدم
 النقص بخروج بعض الولد استتار باقية فهل تصح الصلاة
 لان الملقح لم اتصال المستر منه بخباثة او لا كما في مسيل الخ
 فيه نظر وما لشيخنا الاول وهو محجة هو شوبري الخارج
 منه اولاً فخرج به منه الذي لا يوجب الغسل بحال استدخله
 ثم خرج فينقض كما في كل مكان امي لمجرد نظرا واحكام
 او فكر ومثله ما لو اخرج في بيته فامني او اخرج مع ستر ذكره
 بحرقة او اخرج في ذكر فلا ينقض وضوءه بذلك ومن
 فوايد عدم النقص بالماء صحة صلاة المقتل بدون وضوء
 قطعا كما اذناه كلام ابن الرقعة ولو قلنا بالنقص لكان فيها
 بدون وضوء خلاف لان عندنا قول بعدم اندراج الاصغر في
 الاكر وبنية الشبه بوضوءه قبل الغسل ولو نقص بوضوء به
 دفع حديث مخصوصه اي مخصوص من كونه مشيا وقول
 يبرمه اي يبرم كونه خارجا كزنا المحض فانه اوجب

اعظم

اعظم الامرين وهو الذبح بخصوص كونه زنا محض ولم يوجب
 ادونها وهو الحد والتفريق يبرم كونه زنا محض لا اوجه عليه
 انه الشيء الواحد قد يوجب الامرين بل اكثر كالحجاء في وضوء
 يوجب اعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا
 وادونها وهو القضا يبرم كونه ذنبا وادونها وهو
 التفريق يبرم كونه معصية وقد يجاب بان القاعدة مقيدة
 بما اذا كان من جنس واحد كالظن والحد وهذا ليس كذلك
 ولا يرد ان الكفارة تكون بالصوم لانه الواجب فيها الصلوة
 الفتن فتأمل قال شيخنا في المنظر هو شوبري في رفع
 على م رقلت على انه قد بلغ ان الكفارة اعظم من القضا بل
 قد يدعى ان القضا اعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الاضرا
 فلا تنوجه السؤال من مسيلة واجيب بان هذا نادرا
 وانما اوجبه اي الادون الذي هو الوضوء وقول المحض والفق
 اي اذ امر عليه وقوله لانها بينان صحة الوضوء اذ اظهر
 علمها وقوله لانها معاناه فليس لنا صورة يجامع فيها الوضوء
 المحقق فلا ترد المحيرة كما قدم شيخنا الفزري الا انه
 بينان صحة الوضوء اي الواجب والمسيح لغير الصلاة فلا يرد
 الرضوخها عند الامم مثلا بانه غير مبني وانما المقصود منه
 الشكافه وحاصله انها سطلان الوضوء اذ امر عليه بدليل
 انه لا يصح اذ اظهر علمها قلنا جامعانه فنه تغزيب الشيء
 على نفسه اي لانها اذا كان بينان صحة الوضوء اني يجامعها
 له والاول ان يقول لعدم قايده بقاياه مهماته وقال
 شيخنا القضا اي دظ ان قوله فلا جامعانه مطلقا اي في اي

صورة من الصور وهذا الاعتبار ليس فيه تفرع التي على نفس
 اه في صور سلس التي منومة انه لا جامع في
 غير هذه الصور كما لو نزل من غير السلس وهو متوصفا
 مع انه يصح لانه وصنوع حثابة وهو يصح معها لانه
 سنة الفسل منها وقال الرشدي انما قصر الصور عليه
 كونه محل وفاق خلاف في السلم فانه محل النزاع ولا
 يحصل به الالتزام والافلحكم ولحداه وقرر مشاخصا
 في صورة سلس التي ليس بقدر لفقد الفلحة اي لاله
 اوجب اعظم الاخرين نعم لو ولدن لك استدراك على
 قول ان نزول التي توجب الفسل ولا يتحقق الوضوف فقد
 لما اذ لم يصير التي حيوانا حافا والاوجب الفسل وشققت
 الوضوف ايضا وهو ظ والمفخر انه لو استحال حيوانا اوجب
 الفسل فقط انتقن وصنوها اي مع لحاجه الفسل
 وتقدر به لو كانت صالحة اتفاقا وقال شيخنا في الاستقن
 وصنوها ولزوجها وطوها عقبة قبل غسلها في وعبار
 م ولو القته ولدا حافا اوجب عليها الفسل ولا يتحقق وضو
 كما اذني به الوالد وهو وان القعه من منها وسيد لكن
 استحال الى الحيوانه فلا يلزم ان يعطى الى سائر الحيوانه
 سائر احكامه اه قولك ولد حافا اي او مضطرب حافا كما
 في عيش ولما خروجه من الولد اذ وقال شيخنا في
 شققت الوضوف فقط ولا يلزمها الفسل الا اذا تم قرحه
 وقيل يلزمها الفسل فقط اه في لانه لا يتحمل ان يكون
 من منها فقط في هذا القليل نظرا لانه ما من جرح من

الولد

الولد الوضوف من مشعا وعبارة م ولو القته لعنه ولد
 كذا انتقن وصنوها ولا يغفل عنها اه اي فان القته باقته وليس
 الثاني للولد بين وحوى الفسل وقدم بطلان الوضوف
 واما لو خرجت تلك الاجزاء متفاضلة بحيث لا ينسب بعضها
 الي بعضها فان خروج كل منهما ناقص ويحب الفسل بالآخر
 لتام الفضاله ولو خرج ناقصا عضوا فضاغا رضاه كانت
 انتقنت به وتحلفت عن خروج وجه ترقف الفسل على فرجها
 لان من الولاده لا يتوقف عليها فاضا من من مشعا
 اي فيجب الفسل وقوله او من منيه اي فيجب عليها الوضوف
 ولو اسند اي اسند ارضا كما لو خذ من ثوبهم
 بالاسند اذ وج يعطى الثوب ثلاثة احكام انتقن بالخروج منه
 وجواز وطى الزوجه فيه وعدم انتقن بثوبه فمكنا له
 حله وج في وان لم يلح كماله عليه قوله بعد ولا بالابلاخ
 فيه لانه لو كان المراد بالاسند اذ الالتحام لم يثبت الايلاج
 فيه وانفتح مخرج ارا دبه الجنس فيتمثل المقد
 وهي من السرة الى الصدر عبارة م والمعه مستقر
 الهقام من المكان المنخفض تحت الصدر الى السرة اه
 وهي اولى من عبارة الش لان اول الانسان راسه قنامل
 والمراد بها هنا السرة اي وما حاذها من يدن وهو
 محار علاقته المجاوره وشمل المخرج المنفتح ما لو بقدر من
 ايام او خلف اه في الخارج منه اي من الاصل او فوقها
 بلى ما لو انفتح واحتملها واضر فوقها والوجه ان الفرة بما
 تحتها ولو انفتح اشان تحتها وهو منه فترتقن خارج كل

من مطلقا ولا الا ان يكون احدهما اسفل من الاخر
 الى الاصل من الاخر من المقتضية نظريه على مجرد قول ولا
 بعد ان يقال يتقضى الخارج من كل منهما ان لا يمتزجا
 الاصلين وهو مقتضى ما تقدم عن حواشي الهجة فانه
 اطلق في الثقب فمثل المتخاضيه وما ينفذ فوق بعض
 ع ش على م ر والاصل من ذلك ان ادعا عارضيا
 فلا يتقضى الخارج منه وعلى هذا اذا لم يمكن ان لا يخرج
 منه الخارج وكان متوضيا وكدت مرة من الرفاه لا ليس
 فيها فرجا ولا امرأة احسية فانه لا يتقضى بذلك على هذا
 ينفذ ويقال لنا شئ من تلك نحويتين سنة ياكل ويشرب
 ويخرج منه الخارج ويضام ولم يتقضى وضوءه وصورته
 ما ذكره الشئ بقوله وان التفت في السرة او فوقها والاصل
 مستند استدعا عارضيا او غيرهما والاصل متفتح ولا يتقضى
 الخارج منه اخرج من وانظر وجه التفتيح بالتحسين للتفتيح
 مع ان الخارج منه لا يتقضى والاصل مستند فالاولى حذفه
 ولا غيره كالحذر باللاح في اي حواره ولفظ
 ويقال لنا زوج دهي وطيا حازا ولم يجب عليه الفل الا ان
 ولا يحرم النظر اليه الا في اسقاط قوله ولا يحرم ان
 لانه انما يتقضى على مقابل الاظهر وهو ان المتفتح فوق
 السرة يتقضى لخارج منه وقد تبع الشئ في ذلك ما في شئ
 المتك الساع شجرة الحكم في شئ المتناع لان عارضة التفتيح
 على الاقوال الصغيفة ولنا قول من قال بان الثقب اذا كان
 فوق المعدة وكان الاستدعا عارضيا يتقضى فلا تثبت اليقينة

الاحكام

الاحكام الثلاثة للاصل كما قدر في ثانيا فصرح لو خلق انسان
 بلا دبر ولم يفتح له دبر فهل يتقضى وضوءه بنومه غير ممكن
 لان نفس النوم ناقض اولالاته المتناقض النوم لانه
 منظمة لخروج شئ استغنى عن شئ الثاني فراجع
 مطلقا اي في جميع البدن ويتقضى اليه جميع احكام الاصل
 من النظر بالابلاخ فيه وجوب الحدية وضوءه النظر اليه
 وجوب ستره من الاجانب وفي الصلاة ولو في الجبهة
 وتبطل بكشفه قل وعجالة ل ولو كان في جهته وقبلا
 بوجوب ستره هل يجب كشفه عند الجوار ولا فيسجد
 عليه مستورا لانه لا يجوز الجوار مع الحائل بقدره كالحائض
 يستغنى ان لا يصانها الا قرب الثاني وخير بالمفتح
 اي بالخروج منه لصح الحمل في قوله ما لو ان فانه لا يتقضى
 بذلك خلافا لوجوبه عليه ينبغي ان لا يتقضى محرر النفس
 والحال انه ضروري وكذا ريقه ويلقم نزل من الدماغ
 او يخرج من الصدر بخروج لعدم خروج ذلك من المعدة
 في فائدة وجه خط الناصر الطلاوي رحمه الله ان اول
 ما خلق الله من الانسان الفرج وقال هذه اما اني عندك
 فلا تقصوها الا في حقها رواه ابن ابي الدنيا في كتاب الورع
 عن ابن عمر مرفوعا النوم انما افزده عن وقال الفصل
 للنفس عليه والمخالفته حكمه لما عده من التواقض حيث
 كانت له حاله حاله تقضى وحاله عدمه ع ش بزيادة
 وهو استرخاء اعصاب الدماغ عبارة عنه وحقيقته
 النوم ري اي مسبب به لصيغة تصدق من الحكم الى الدماغ

فقال في برودة نيتنا عنها سكون الجوارح والاعمال النوم كمن
 رجا اعظم ولولا الايشنة لونه بخلافه وعبارة ايج قوله
 وهو استرخا اعصاب الدماغ اية تيفطى القلب بسبب ذلك
 وهم معني قول يفهم النوم رجا لطيفة تالفة من قلة الدماغ
 فيعطى القلب فان لم يصل الى القلب بل عطيت العين
 فقط كان نفاسا ومنه علامات النوم الرويا ومن علامات
 النفاس سماء ملام الحاضرين وان لم يفهم قلوبا روي
 وشك هل نام او يقظ انتقص هو متفقد بالرفع
 فاعل التمكن وفي بعض النسخ المكن تفقده بالنصب
 مفعول والفاعل ضمير النوصي وقول الش اي السيد يعني
 الثاني ولا يصح مع الاول كما لا يخفى واليه مثنى الية بالتا
 لكن سمي محذوف التاعنه التسمية قنامل وكما السر هو
 تشبه بليغ اي التقطه كباط الدبر قال في النهاية واصله
 ستة يوزن قرص وحيد استاه كافر من مخذفت الهاء عوض
 عنها الهزرة فقل استه فان ردت الهاء هي لامها مخذفت
 العين التي هي التا اخذت الهزرة التي هي باعوضا عن الهاء
 فقل ستة وفي الحديث استهارة بالثلاثة حيث شبه السه
 بغير قرته مثلا والثبات الوكا تحصيل واستعمال العين في
 التقطه كناية او مجاز مرسل علاقته التلازم لانه يلزم
 من انقضاء القطر والمعنى في الحديث
 اما اذا نام وهو تمكن ان يفهم لو اخبره عدة التواتر او مفعول
 بخروج شيء من النوصي بخلافه في الموصوم اذا اخر
 بعدم الخروج في غير الممكن فانه لا يمنع النقص بالنوم لانه

النوم

النوم على هذه الحالة فاقف لهم لوامره سيدنا عيسى بعد نزول
 بصلاته في هذه الحالة اغتسل امره اي لانه حكيه لا يتقيد
 فيه هبة لانه المذاهبة قد يطلب لانه اخبرها ومع الرض اتي
 لاضهاد الغرض عيسى مع وجود كلامه لان كلامه نص في الحق آج
 ابن شرف وقال رحمه الله ولو نام غير متمكن وقال له بني قثم
 فضل وجب عليه الوضوء والصلاة فلو قال له ثم فعل ثم وضوء
 وجب عليه ترك مذهب واطاعته في فعله بغير وضوء اذا قدره
 شيخنا البائلي المرويه بهذا المعنى ونوع فيه قصصهم ولم يرجع لمن
 تاريخه والتهمة عليه ولو تحقق او روي فان احتمل التمكن
 لم يتوقف والا فلا وهذا حاصل الراجح ثم وشو يري
 لانه نادر قضية العلة انه لو اعتاده نقص سمي
 وقال ابن شرف تقلا عن من لا يقص وان اعتاده لا يثا
 شأنه الندور ولما قال ابن شرف وحيد وهو لنا تحقيقا
 الطهارة وشككتنا في رافرها والاصل عدم الرفع اهاج وفي
 اطف قضية البقير بالندم ان من تكرر خروج البرح
 من قبله شقوص وضوء بنومه من غير تمكن انه قصور
 وهو غير مراد فقد نقل بعضهم عن بعضهم م رعد الموقل
 بنومه من غير تمكن اقول وهو متحد على معنى انه اذا
 نام غير متمكن لا يقص لاحتمال عدم خروج شيء من قبله
 ولا نظر لا اعتبار بخروجه لان الفادة قد تختلف خصوصا
 والاصل بها الطهارة فان تخلف خروج البرح من القفل
 اتقوا وضوءه فقد صرح امامنا في الام بان خروج البرح
 من القفل ناقص واجمع عليه الصحاب اهر ولقولاته

عطف على قوله لا من حتى تخفف رؤسهم اي يقرب خففان
 رؤسهم اذ لو خفف رؤسهم الارض حقيقة اي وصلت اليها
 اولفع الالمان فجعل اي حدثت اشي وقوله جمان الالمان
 اي حدثت اشي والحدث الالمان نقض الوضوء بالنوم
 وان لا فرق انما الظن انه بكر الحيرة عطف على قوله قد دخل لانه
 لو ذكره لفيحتمل ان كان المعنى ودخل انه لا فرق ان لا معنى له
 الا ان تقرر فعل والتقدير وظهر انه لا فرق ان لا معنى له
 احدي التي نام يمكن او سقط احدي ذراع على الارض
 له ان حاله ان كان شالت احدي اليه على الارض او وصل
 ذراع الى الارض قبل ان شاله استوفى او بعده او معه
 او شر فيه تقديره وان نام او نائم او ناعس او في انه يمكن
 او لا وان ما خطر بالمرء او حدثت نفس فلا يجوز
 قوله نعم ان كان بين مفقده ومقره تخاف نقص ولو سدر
 النجاس في شيء لا يتوقف ومن خصا يصلي الله
 عليه ولم انه لا يتوقف وضوءه بنومه مضطجعا لا خيار
 الصحيح انه صلى الله عليه ولم نام حتى نسي عظم
 بالعين او لمخ المجهة ثم صلى ولم يتوضأ وقال ان عني
 تنامان ولا ينام قلبي ومثله سائر الانبياء لان قلوبهم
 دائمة التقطع لا تغتر بها غفلة ولا تنطق الهامشانه
 نوم تنفها من اشراق الانوار الالهية الموحدة لنفسه
 المطالبه اليه فان قل هذا تخالف الحق الصحيح
 انه نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس
 فاجيب بان طلوع الشمس من وظايف العين وهي نايه
 والحدث

والحدث منه وظايف القلب كما في ش والحواس بان له نوريات
 نوم تنام لها عينه وقلبه ونومه تنام في عينه دون قلبه
 قال الذكري فاستد الخافقة قوله عليه الصلاة والسلام تنام
 عيننا ولا تنام قلوبنا واجاب بعضهم باحتمال انه تعالى منه
 له راحة الشمس لم تب عليه احكام المعنى بعد النوم ذوال
 العقل كان الاول للشان ان يقول اي القلب عليه كما قال سم
 قالع ش هذا جواب عما قاله السكر والاعمال لا يزول العقل
 والماطر لان العقل هو القوة الفدريه وانما يلزمها الخون
 ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالعقل التمييز وهو فيه
 وهو وجهه فقه ذكر وان العقل يطلق على التمييز وهو الذي
 هنا ويفرق بانه صفة تميزها بين الحسن والقبح وهذا يزيل
 الاعمال وتطلق على الفدريه ويفرق بانه صفة عزيرية
 يسمها العلم بالضروريات عند سلامة الالات اي الحواس
 الخمس وهذا لا يلزمه الا الحنون وهو مطلقا والاشعور
 من القلب نعم ان كان مع قوة اي حركة الاعضاء لا طرب
 فهو الحنون اذ مع طرب فهو السكر او مع قنور الاعضاء فهو
 الالمان او مع استرخا الناصب فهو النوم ويعرف النوم بانه رخ
 لطيفة تاتي من الدفاع الى القلب فتفطن العين فان لم تقبل
 الى القلب فهو النفس ولا تقفن به - الفدريه وبحل
 القلب على الراح ذوال وعوده عند فتح الروح فاخته في
 الزايدة لسوء الاربعين وعليه مدار التكليف وقيل هو نور في
 القلب يدرك به العالم والاطلاق عليها كما ان يكونها الخريف
 والشي قد يعرف بثمرته قالع في ش الهاج وهو يعني القلب

العقل الفردي افضل من العلم لانه منعم واسه ولان العقل يجري
 منه مجري النور من الشمس والروية من العين ومن عكس الاد
 عن حيث استلزامه له وانه تعالى يوصف به لا بالعقل ويريد
 وينفص وهو في الانسان والجن والملك كذلك في النوع الانساني
 اكل وما حسن قول بعضهم
 علم العليم وقيل العاقل لصفاء من ذا الذي منهما قد اضر الشرفا
 فالعلم قالنا قد حوت غايته والعقل قالنا الكون في عرفا
 فافصح العلم افضل وقاله باينا الله في تنزيله انصف
 فابقن العقل ان العلم سده فقبل العقل راس العلم والصفوا
 وكان الشيخ محي الدين الكافجي يقول العلم افضل باعتبار كونه
 منبع العلم واصلا له وحاصله ان فضيلة العلم بالذات وفضيلة
 العقل بالوسيلة الى العلم وروى ابن عبد الله ان الله تعالى لما اهل
 ادم الى الارض اتاه جبريل فقال ان الله تعالى احضرك ثلاث
 خصال تختار واحدة منها وتختار عن اثنين فقال وما هن
 فقال الحيا والدين والعقل فقال اخترت العقل فقال جبريل للحيا
 والدين ارتفعما فقد اختار فيكما فقال لا ترتفع فقال اعصمهما
 قال الا ولكن امرنا ان لا نفارق العقل قال الشوبري وهما العقل
 من قبل الاعراض او من قبل الجواهر اوله ولا الهوان هو
 عند غلبة السنة قايم بالقلب متصل بالادماغ ويزيد وينقص
 وعند حكمها جوهر مجرد عن المادة فمقارن لها في العقل
 كتما ولو كان ذلك لولي حالة النكر فينقص طهارة عند اخلافا
 لا لكونه وجوز النوروي وقوع الاغما للانبيا وقدره يحافظ على
 بغير الهويل لانه من الامراض وعلمه فلا يتفهم به الوضو

قال

قال السبكي وليس كما غا غيرهم لعدم استلزامه على بواهم لانها
 اذا عصمت من الاخف وهو النور في هذا اولي وعلى هذا
 لا ينقص به طهارتهم واعتدله شغنا البالي رحا
 لعزاه اي مع تحديق الاعضا وكان بحيث لو ينه لم ينه
 بخلاف النوم فانه يستمر مع استرخا في اعصاب الدماغ
 او مع كونه اذ انبه انتبه فافترقا وسكتة عن السكر لانه
 لا يخلو عن واحد من الثلاثة كما قال في علم من كلامه
 اي من قوله زوال العقل الذي الاولي التي لانه نفت اول
 ويحاج عن ذلك بان اويل لما اضيف الى السكر الكسامة
 التذكرة فلعاد الصبر ايضا عليه مذكرا ليس الرجل اي تقينا
 اعترضه ق لانه لو قال كغيره التقا شري رجل وامرأة
 كان اولى لانه ليس اما مضاف لفاعل او مفعول علي كل
 لا يميل الاخر وهو الملموس مع انه لو لم يعتار العقد وليس
 كذلك وحاصله انه لم يبين ان اللبس ينقص وهو اللبس
 او الملموس وهما بخلاف الالتقاء فانه لما كان مشتركا بين
 المتلاقيين ينقص نقضهما معا فكان ينبغي للعقد والشا ان
 يزيد والملموس كلاما لا فائدة اشتراكهما في النقص ولما كان
 غرضه بان المراد باللمس حصول الشرة وهو التقا الشريتين
 وان كان بلا قصد واعلم ان اللبس ناقض لشروط خمسة
 لصدورها ان يكون بين مختلفين ذكورة وانوثة تانها ان يكون
 بالشرة دون الشفر والسة والتفريقا لهما ان يكون دون
 حائل رابعهما ان يبلغ كل منهما حد شهوة وقلوبه المحرمة
 وحمل كون اللبس ناقضا في عقد غيره صلى الله عليه وسلم

قال في الحضايع والخص بان علي بن ابي طالب لم لا يتقن وضو
بالمس في احد الوجهين بل يعني بذلك الطهر وهو الاصح عند المؤلف
نفع البعض الشافعية بخبرهم راي داود والناسي عن عاتق
رضي الله عنه ما قاله كان يقبل يرفع من ارجله وفي رواية يرفع
نساياه ثم يعني ولا يتوضأ ونقصته اخذ ابو حنيفة فقال
لا وضوء من المس ولا من الماشية الا ان تحت بان يحسدوا
متعاقبتين متماشي الفرج والاصح عند الشافعي ان لمس غير
المحارم ناقض للوضوء مطلقا وحرم به النووي في الروضة
وغربها واجيب عن الحديث بان خصوصية او مشي
لانه قبل نزول قوله تعالى اولام تم النساء الا في خيفة ان
يقول الفصل عدم الخصوصية وعدم السخ حين شئت والحديث
صالح للاحتجاج قال ابن عبد الحنف لا اعلم للحديث علة توجب تركه
او فرغ لو تولد شخص بين ادمي ومهيمة لم ينتقض مسه ولو
كان على صورة الادمي او سم على الترخ فخرج جلد الرجل او
المرأة اذا سبخ وحش وهو المسمن بالنوا يتقن لانه لا سمن
ذكر انما ذكره الشيخ عبد البر الاجم ووقع السؤال عما لو تقورق
صورة ادمي رجل امرأة هل يتقن او لا فاجب عنه بان
الظن في الاول عدم التقن للقطع بان عيبه لم يثقل وانما الخلع
من صورة الي صورة مع بغا صفة الذكورة واما الشيخ فالتقن
بمعامل لقربة تبدل العين مع انه قد يقال فيه عدم التقن
ايضا لاحتمال تبدل الصفة دون العين ع ش علم ر كما ترى
به قراءة سيفية لحزرة والناسي في النساء المارة فقطع الفا
للتفليل وهو علة للعلة وقوله قدل هو الشبهة لانه

خلاف

الظن لانه ليس فيه توافق القرائن اذ المس لا يتقن بالجماع
اي بل هو شاقل للجماع ولفظه لان المس هو الجنس بالنسبة
وبغيرها وحمله على الاعم اولى من حمله على خصوص الجماع
لان القراءة الثانية تدل على ذلك الحمل بخلاف حمله الاخص
ليس له قراءة اخرى تؤيده فتقول اذ المس اي الذي قرى
به لا يتقن بالجماع اية فتكون الملاصقة غير محتصة
بالجماع لاجل توافق القرائن في العين فتأمل وكان الاولى
ان يقول اذ الملاصقة حتى يطهر الرد على الخصم الذي هو
ابو حنيفة لانه لا ينكر كون المس لا يتقن بالجماع المست
لنس من باب ضرورة ونظر والفرق في ذلك بين ان يكون
شهوة اذ اعترض بان بين الانضاف الى المقعد والوطف با و
لا يتقن التقدير واجيب بان في كلامه كفا فتقول بين ان
يكون شهوة اي وبغيرها وقوله او كراه اي وبغيره وهكذا
او خصا صلي ان سرف بفتح الخ المجمة وكسر الململة
شوها اي قبيحة او كفرة يتقن اي لان المس
لعرض نزول بالاستلام ويحذر ذلك عن المحرم فانها لا تحل
له في وقت اصلا والمس الجنس باليد اي والحق بها
غيرها ولا يبعد ان يكون صار حقيقة عرفية في الجمع قال
والعين فيه اي في التقن به انه مظنة ثورات
الشهوة اي بحسب اصله وانما استفتى قال ومثله ان هذا
لا يحتاج اليه الا لو كان المراد بالمس الجنس باليد فقط كما هو
كلام الشافعي يعارضه ما تقدم في قوله لمس الرجل شهوة الخ
فبين كلاميه مضاربه واجيب بان المس الجنس باليد وبغير

وقيل الجس بالبدن والحقق غيرها كما في قوله المرح وقد جرى
 في المتن على الأول وجرى في الشئ ثانياً على الثالث فإنه
 متحقق بغير الكلف ثانياً لأنه لا بد في الجسم من اختلاف الجنس
 بخلاف الشئ يحصل ليس في نفسه ثانياً أن الفرق الميان
 يتحقق مسته بخلاف الوضوء الميان رابعاً أنه يتحقق
 وضوء اللامس والملموس بخلاف المس فإنه إنما يتحقق
 وضوء الماس خامساً أنه يتحقق ليس في المحرم ولا
 يتحقق ليس بها سادساً اشتراط الكدر في المس دون المس
 ظاهر الجلد يخرج به السن والظفر والشعر الأظفار
 وليس المراد اخراج باطن الجلد مع اتصاله وفي بقاها
 أي البقرة اللحم أي وإن كسح كباياتي والله عطف
 جز على كل أذ الشئ بغير علم الأسنان أذ هي ما على الشئ
 وما حولها فقطع شئ وقال بعضهم هي اللحم الذي نبت عليه
 الأسنان فقطع على لحم الأسنان عطف مرادف
 أو باطن العنق هذا هو الذي اعتمد به من وقال رحمه الله لا
 لأنه ليس مظنة للشهوة والمول عليه ما قاله من وأما
 العظم إذا وضع فيقوض على المعتمد اعتباراً بأصله وهو
 ما كان عليه من البقرة خلافاً لبعض المتأخرين مرجوح
 مع زياده نعم لو كثر الفسخ استدل على قول حابل
 أي لأن الفسخ إذا كان من الفرق يصير جزءاً من البدن
 لا يمنع الإحساس بخلاف ما إذا كان من الفبا فإنه حرم
 شق فصل يمنع فافترقا وسقط قول في الفسخ من الفبا
 فتولاهم بالنقض في الفسخ من الفرق دون الفبا في

مستقيم

مستقيم بل إن ما رجا لا في كل منهما لأنقض والآنقض
 وكما يعرف بالأول في النقض ما يوت من جلد الإنسان
 بحيث لا يحس ألمه ولا يثرب بخلافه من جلد غيره لأنه جرح منه
 حقيقة فهو كالبدن الشلاء وسيا إلى أنها تنقض في شئ على من
 والن بالرق عطفاً على فاعل خرج وبالجز عطفاً على
 ما إذا كان من غير روي الوضوء كما ذكره في في العباية أي
 خروجا من القول بالنقض بها والمرآن أن ولو التذات
 بالمس وكان عادتها الصالح على من علم من الإنسان
 أو لم لو اتضح الخشبي ما يتقضي النقض عمل به ووجبت
 الإعادة عليه وعلى من لامسه والخشبي الفد للتأنيث
 فيكون غير مصروف والضمير العايد إليه يجوز أن يوك
 مذكورة وأنه انقضت أو شئ لأن مدلوله شئها صفة كذا
 والمراد بالرجل الذكر أي لا خصوص السالحي كما هو
 أحد إطلاقيه ولا الذكر مطلقاً كما هو إطلاقه الآخر
 على صحة مناجاتهم والمعتد عند شئنا من حواء النكاح نقض
 الوضوء للأدنى والحيث قسم أن كان الحي على صورة الهندسة
 فلا نقض ليس كما قال الله شئنا في قوله من المعتد صحة
 مناجاتهم ويتقضي الوضوء ليسهم إذا تحققت الذكورة أو الأنوثة
 ولو على غير صورة الأدنى حتى لو صورت على صورة كلبه نقض
 لمسها ولا مانع من ذلك لأنها بالصور لم يخرج عن حقيقتها
 وبحوزة وطورها وإن تصورته في صورة كلبه مثلاً إذا
 علم أنها زوجته على المعتد كما قاله فيهم وإذا قلنا بصحة نكاح
 الجن هل يحرمها على ملازمة المسكن أو لا وهل له مشها من

. الشك في غير صورة الامم عند القدرة عليه لانه قد جعل
 النذر اولها وهل يتعد عليها فيما يتعلق بشروط صحة النكاح
 من امر ولها وخلوها من المانع وهل يجوز قبول ذلك من
 قاضيه وهل اذا ارادها في صورة غير التي بالفرافادعت انها
 هي فهل يتعد عليها ويجزى دليها اولها وهل يكلف الاثبات بما
 بالثبوت من قدرهم توترهم كالقلم وخيره اذا امكن الاثبات بغير
 اول الاصح بغير في الجمع اعمد فيها شدة الروض ولو
 مستحقة الاثبات حيوانا اقربا وصحاح وهل يتقضى لمساكنه
 نظر وسياتي في الاطمة ذكر اختلاف فيما لو صح حواش
 ما كور غير ما كور او بالعكس هل يفيظ لما كان فيحل لظنه في
 الاول دون الثاني اولها صار اليه فيلكن الحكم ويجهل يخرج
 ما هنا على ما هناك فان اعتبرنا ما كان حصل النقض
 والا فلا وعلى الثاني فيمضي من المسخ والتطور بان المتطور
 لم يخرج عن حقيقته بخلافه المسوخ وكذا يقال فيما لو
 مستحقة حجرا ومحملة ان يحزم بغير النقض ولو صح تصنها
 حرام مع بقا الحياة والاحساس في النصف الاخر فتجبه
 النقص ليس النصف الباقي واما النصف المسوخ فان قلنا
 فيما لو مستحقة كلها حجرا بالنقص لمساكنها فانقص بالنقص
 يجري هنا بالاولي او بعده فمحملة الفرق بان النصف
 الجري بعد من اخراها تنها الثاني ويحتمل ان يجعل النصف
 بمنزلة الظفر فالجرا هو قسمها صلبة انه اذا امتح حادا
 فلا تقضى وان امتح حيوانا مع بقا الادراك تقضى وانما
 الادراك فلا تقضى ولا يتقضى ليس محرم ولو افعال

فلو

قد شك هل بينه وبين امرأة رضاع محرم جازلة تكاها
 ولا يتقضى ووقولنا لها وذكر شيخنا انه لا تقضى بينه نكاحها
 بلعان خلافا للطفيلي والمحرمة من حرم تكاها على التام
 بسبب مباح لمثها فخرج بالاولى اخت الزوج وبالثاني امر
 الموطوءة بشبه وشقتها لانها وان حرمتا على التام لكن بسبب
 لا تصف بايلعه ولا غيرها وبالثالث ارجح التي صلى الله
 عليه ولم لان حرمة تكاها من الحرمتا على الله عليه وسلم
 اي لا حرمتين في ذلك واعلم ان زوجات بنينا يحرم على
 سائر الامم حتى على النساء وان لم يدخل من علي القيد لانهن
 بالقدس من امهات المؤمنين لقوله تعالى وازواجهن
 ولقوله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا
 ازواجه من بعده اريد اما اماوه فان لم يطاهن لم يحرم
 على غيره والاخر من امار زوجات بان النساء فانهن
 يحرم على الامم فوط ويحل تكاها من النساء بخلافه شيخنا
 في ومثله في الاوطى فائدة ذكر الشيخ عز الدين في
 قواعد انه نفقة ارجح صلى الله عليه وسلم كانت واجبة
 عليه بعد موته لان زوجيته لم تنقطع ولم يجز له نكاح
 غيره لئلا زوجيته فلم تنقطع نفقته من موته وفيه نظر
 اه ولو شك في المحرمية كان تحقق ان امرأة ارضقته
 ولكن لم يعلم هل ارضقته رضعة او اكثر لم يحرم عليه لان
 الاصل عدم المحرم فلو نكحها هل يقول بعدم التقضى فقال
 المحرمية وتبطل الاحكام او بالنقص فلا يقضى عدم
 ثبوت المحرمية في شهر الاول كما لو تزوج بمجهر فاستحلها

ابوه على المقدر فيها فتقول بعضهم بالنقض والافتقار عدم
 المحرمية لا يقول عليه وظن كلامهم ان الحكم لا يكون اي عدم
 النقض وان اختلطت او وعمله ما لم يكن عدد اكثر من عدد
 محاربه والا استقصى كما هو ظن كلامهم لتحقيق اسمه عشر
 محرم غير محمورات ليس بقصد النسبة لعدم النقض بل
 وان كانوا محمورات لا ينتقض وضوءه بل بها وقد رتب ذلك بالنسبة
 للاستدراك الافي لانه لا يجوز ان يتزوج واحدة منهن الا
 اذا كن غير محمورات انتقض وضوءه بل بها لان
 الحكم لا يتوقف اي وان قلنا بان ليس بالانتقض بل هو عليه
 بتوقف الحكم حيث حل له تكاثرها ولا ينتقض وضوءه بل بها
 مع ان مقتضى حل خاصها النقض بل بها كالاجنبية ولا
 يتوقف الحكم حينئذ وان قال بعض المتأخرين هو شيء
 الشهاب م ر عدم النقض بمقدار ويتوقف وضوءه
 بل بها ض ومحل ذلك ما لم يطلقها فان طلقها لمحل له بعد
 ذلك لا يبرحها ان كانت رجعية ولا يتجدد عقد ان كانت
 بائنا لان شرط التزوج علم العمل بقيت لما تقدم اي من
 ان الحكم لا يتوقف وقد عرفت صفة ولا يتوقف صغير
 اي لمسه وقوله ولا صغيره او خلافا للامام داود الظاهري
 القائل بنقض الطهارة بلمس الصغيرة التي لا تشرى قال
 العلامة الشمراني في كتابه الميزان وقد اطلعني الله تعالى
 من طريق الامام علي عليه السلام لقول الامام داود الظاهري
 رمي الله عليه بنقض الطهارة بلمس الصغيرة التي لا تشرى
 وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء على الاطفال في قوله

تعالى

تعالى في قصة طرغوث ليدخ ابناهم ويسقي نساءهم
 ومعلوم ان فرعون لما كان يسقي الانثى عقب ولادتها
 فلما اطلق تعالى اسم النساء على الانثى عقب ولادتها في قصة
 السج فذلك يكون الحكم في قوله تعالى اولامتن النساء
 بالنسبة على حد سواء وهو استنباط حسن لم احده لغير
 فانه لم يجد علة النقض الا بوثبة من حيث هي من قطع
 النظر عن كونها تشرى ولا تشرى فحق عليه يا اخي كلما
 تطلع له من كلام الآية على دليل صريح في الكتاب والله
 واياك ان ترد كلام احد من الامة او تضعفه بزمك فان فهم
 شكك اذا قرن بينهم احد من الامة المجتهدين كان كالسب
 والله اعلم هو كما تقدمت الاشارة اليه في التمثيل
 بالجنون الشوها ولا شعروا به ثبت على الفرح قال الميزان
 الشمراني وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بالقول
 المروج الا ان احوط في الدين من القول الاربع كالقول
 بنقض الطهارة عند الشافعية بلمس الصغيرة والشهر
 والظفر فان هذا القول وان كان عندهم صغيفاً فهو
 احوط في الدين فكان الرضوخ منه اولي الحق ولا شعروا
 به التي به توطئة للتعليل الذي بعده والا فهو قد تقدم
 وضميرهم الظاهر وسكون الفا وصفها وكسرهما مع
 اسكانه الفا وكسرهما واظفورا كصغور وجمع على اطفال
 واظافه فانه الاطفال حلت من نور كانت تحت حال ادم
 الحري في الجنة فلما اكل من الشجرة تظاير عنه لباس الجنة
 وبقيت علة النور فانقضت من وسطها وتقلصت

وانفقته علي روس اصابعه فضات ظفرا فكان اذا نظر الي
اظافيره يكي وصار عادة في اولاده اذا بهج الفتح علي احد هم
ينظر الي اظافيره يدي او رجله سكن عنه فهو ماوي
وعظم هذا علي طريقة قاربهما حج والمتمدان العظم اذا وضع
نقش لما قالهم في الوضوء البان اي عالم يتصف بجملة
الدم ويخشي من فصله عنه ورثتم وانما تحل الحياة خلافا
لحجر ح اي حيث قد حلول الحياة فيه وتبعه في الاعتبار
بما انقل به لا بما افضل عنه فاذا انقل ذراع امرأة حل
صار حكم الرجل وعكسه بعكسه والمتمدان العظم والمان
مفي النصف وحلته الحياة نقض والا فلا خلاف في حيث
لم يشترط حلول الحياة وانما في الاتصال بحجارة الدم والا ووافق
لهم وحج والشيخ في شجنا وعبارة في قول الوضوء المان
غير الفرج اي لانه لا يقال لذلك الوضوء عضو ذكر او انثى
لمجرد وقوع البصر عليه غير الفرج الا في حذفه كما
حذفه غيره لانه متضمن ما قاله انه لو لم يكن الفرج يغير
بطن الكف انقض وضوه مع انه ليس كذلك لانه لا يطلق
عليه اسم امرأة نعم تنقض الوضوء بغير الكف
من مسمى الفرج وهذا ليس مراد ايضا ويدل لذلك قول
م رقتا عن غيره انه لو لم يكن نصف الادنى الاستفصال
لانقض لانه لا يسمى امرأة اهمرد نصفان اي سواء كان
ذلك بشقه او بقطع من الوسط والذي يظهر بحمل حظه
لكلام الناس في وهو النظم وحمل رجوعه له ولما قيل
لانه حيث كان المراد علي انطلاق الاسم لا يقيده بكونه نفسا

او

او اكثر تاخذ ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة وان شق
نصفين طولاً لم ينفق واحده منهما الزوال الاسم عن كل منهما
اج وتقدم انه يتقضي الوضوء بغير الميت واعاده
للحالة قوله ووقع للنودي في روس المسائل هو اسم
لقناري النودي وهو اخر النفاضة اعترض بان
مستفني عنه بقوله والخامس واجيب بانه الي به لدفع
توهم ان بعد قوله ومن حلقه دبره سادس اي فلا يبعد
سادس لانه من عطف الخاص علي العام ومن فزع
الادبي التقدير ان ليس الشكل او الواضع فزع الواضح
ليسم في الاول ويخص في الثاني فهو مصدر مضاف
لمفعوله والظن ان المراد بالماسه فلا يشترط بقل من
الجانبين او بعدهما حتي لو وضع زيد ذكره في كف عمرو
يغير بقل من عمرو ولا اختيار انقض وضوه عمرو
ولا ينافيه قوله الاي ليتك حرمه غيره لان المراد غالبا
او ان المراد انها كانت في س ل والاطف وشمل اطلاقه
السقط وهو ظ وان لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الش
انه سئل عن ذلك هل ينقض اولاده حاد فاجاب بانه
ينقض ولم يعلقه وعلمه بعضهم بشمول الاسم له وقد يقال
يعدم النقص لتعلقهم النقص ليس فزع الادبي وهذا
لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال له اصل ادبي اتحاده
في ش علي من والمتمدان فزع السقط لا ينقض نفسه
الا اذا نفخ فيه الروح لانه فيقال له ادبي وسمى الفرج
فجاء الاستدلال لان فيه ثبته متفوحه ذكر كان او

التي بخلاف الخنزير ففي اصل المسألة أربعة لهو إلا أن الماس
 والمسوس هما أن يكونا واضحين أو متشككين أو الماس واضحا
 والمسوس مشكلا أو بالعكس فاما الواضحان فكلهما واضح
 ولما الخشيان فلا يتقصن وضوئيهما مسددا للفرجين
 فقط لاحتمال توافقهما ذكورة أن مس الذئ الشاة والنوشة
 أن مس التي الرجال بخلاف ما إذا مس الفرجين جميعا
 فإنهما أن كانا ذكرين فقد مس التي الذكور أو أنثيين فقد
 مس التي النساء أو مختلفين فالاختلاف لا يؤثر في المس
 فلا يشترط في هذه وهي ما لمس الفرجين جميعا أن
 لا يكون شيئا محرمة ولا صفر واما إذا كان الماس واضحا
 والمسوس خفي فشرط النقض وضوئيهما أن ليس من
 الخنزير مثلهما إلى بشرط عدم المحرمية والصفر فإن كان
 الماس ذكر أو أنثى وضوئه لمس التي الرجال من الخنزير
 وإن كان أنثى فمس التي الشاة من لأن المسوس أن كانت
 في الأول ذكر أو أنثى أو أنثى حصل النقض بالمس بالشرط
 المذكور وفي الثاني أن كان التي فواضح وإن كان ذكر
 فالنقض بالمس واما إذا كان الماس خفي والمسوس
 واضحا فالنقض ظ لا لأن كان ذكر أو فالنقض بالمس
 أو أنثى فالنقض بهما أن كان المس باطن الكف بخلاف
 ما إذا كان ظهرهما فلا نقض لاحتمال توافقهما ولا من هنا
 إذا كان الواضح ذكر أو مثله يقال فيما إذا كان أنثى لأن
 الخنزير أن كان التي فالنقض بالمس أو ذكر أو فالنقض
 بهما واما لو مس أحد متشككين فخير صاحب من صاحبه
 ذكره

ذكره فإنه يتقصن وضوئيهما لا يبينه لأنهما أن كانا ذكرين أنقض
 الماس الذكر أو الأنثيين فلما س الفرج أو مختلفين فكلهما بالمس
 إلا أن ههنا غير متيقن وقاعدة الانتعاض بأحد ههنا لا يبينه أنه
 لو اقتدي بأحد ههنا امرأة لا تقتدي بالأخر لتقنه للبط لأن
 وذلك لا يقتضي لأحد ههنا بالآخر فيرجح الأدري والجنى كالادري
 إذا كان على صورة الأدري كما مر أو وضوئيهما أي تحت يمين
 ذكر أو فرجا كما يأتي نعم لو شك هل هو من رجل أو خنزير
 قل من مس فرجه أن قلت لم قدم على الحديث الذي
 بعده مع أنه الذي بعده الحق في المقص من حيث أن
 الأفضل هو الجنس بطن الكف بخلاف المس قلت كأنه كثر
 مخرجه وأيضا فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب
 وأيضا قللت في وأيضا فإن الذي بعده كالتغير له حيث
 عبر فيه بالأفضا وهو الماد بالمس والتغير يكون متأخر اسم
 ستر فيج السنين أن أريد به المصدر وكسر ههنا أن
 أريد به السائر والمراد به ههنا الثاني وعطف الحجاب من
 عطف العام على الخاص لشمول الحجاب نحو القزاز فأنصطب
 وليس بسائر وعبارة قد قول ستر ولا حجاب عطف تغير
 أو يقال المراد بالستر ما ستر وان لم يمنع الرويه كالزجاج
 وبالحجاب ما ستر وينع فهو يخص من الستر فيكون من
 عطف الخاص على العام والأفضا لغة المس وحي يكون
 قوله في الحديث بعده تأكيد على عدم الصبر فينه كما قدره
 شيخنا بل قوله بعده قيد مما يعلم من المختار وعبارة قد
 قوله والأفضا أي المهرود وهو الأفضا باليد لا مطلقا

الاذني لا يختص بباطن الكف قال في الترتيب وحقيقته
 الاذني الا انها وافقني الى امراته باشرها او جامعها لفة
 المس بطن الكف وحقيقته اطلاق المس في بقية الاخبار
 واعتبره القنوي بان المس وان كان مطلقا الا انه عام
 لانه شامل للمس بطن الكف وعبرها لانه صلة الموصول
 الذي هو من صفة النجوم والافضل فرد من افراد الباطن
 وذكر فرد من افراد العام بحكم العام لا يخصه كما هو
 القاعدة الاصولية فلا يصح ان تكون الرواية الاولى ثم
 اجاب فقال الاقرب ادعاء يخصه عن غيره من مفهوم
 خبر الاذني لان قوله اذا افقني احدكم بيده او فم ان غير
 الاذني لا يكون تافضا فناخذ هذا المفهوم ونخصه به
 عموم قوله من مس او يقال هذا من باب المطلق والمقتدر
 لان المس مطلق فتفيد خبر الاذني كما اشار اليه بعض
 من مسين ذكر ان في رواية من مس ذكره واما
 خبر عدم النقص وهو انه صلى الله عليه وسلم سئل عن
 الرجل ليس ذكره في الصلاة فقال هل هو الاصفى
 منك والمرد بطن الكف الراحه قال مر في
 الصاب لو خلق بلا كف لم يفرقه رها من الذراع والاشياء
 ما ياتي من انه لو خلق بلا مرفق او كف قدر لان التقدير
 ثم من وري بخلافه هنا لان المدار على ما هو مظنه فهو
 وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة الى التقدير اذ هو
 على ما هو ولو خلق له اصبع في وسط كف فان ساقه بطن
 الباطن دون الظم وان لم يسامته فهو كالسلفه فيقضي
 ظاهرها

ظاهرها وباطنها واذا كان في ظهره لا يستعقن مطلقا
 سواء ساعدت او لا عند رمع ش وفي باب الوضوء من الفتاوى
 الفقهاء للعلامة جرح سئل عما لو انقلب بواطن اصابعه
 الى ظهر الكف فهل العبرة بما ساعدت بطن الكف او بالباطن
 وان ساعدت ظهر اليد فاجاب بقوله جرح بعضهم ان
 لا ينعقن باظها لانه ظهر الكف ولا ظاهرها لان العبرة
 بالباطن وقال الشوري ينعقن الباطن نظر الاصله
 انقضى الوضوء للمس بها اي بباطنها ان كانت تحت
 بباطن الكف او بحجب الاصابع ونخرج الى والمراد
 بخرج اي على النقد لو اسقط لكان صوتا لان جميع
 الملتقي ينعقن اذا كان متصلا اما محلا اذا قطع ففقه خلافه
 والذي قاله ا ج الذي لا يحصى عنه نقلا عن م الرض
 ايضا يقول على المنفذ ليس بقيد الا لا يخرج سلطان المراد
 الملتقي الشفرتين جميع الشفرتين من اولهما الى اخرها هو اي
 ظهرا وباطنا والمراد بباطنها ما يظهر منها عند القعود
 لوضا حاجتها ونطبق عند القيام وبالظاهر ما عدا
 ذلك وحسبنا فتكون اضافة ملتقي الشفرتين من اضافة
 الصفة للموصوف اي الشفرتان الملتقيتان وهذا قول توقف
 سم ونصه واعلم ان الملتقي له ظم وهو الملتقي وباطن
 وهو الملتقي بضمه على بعض قول النقص بالضم بالمس
 نعم الامر من او ينعقن بالاول وهو على الاختصاص فهل
 من الاول ما يظهر بالاسترخاء الواحد في الاسترخاضه نظره
 فلا ينعقن ليس الاثنان تفريق على كلام الموقن فيه

وعلى من يقول بالنقض يسرها من المالكه وهو عروه
 وهو مخالف للثبوت عندهم فان الثبوت عندهم موافق للذهاب
 ولا بالعائنه الى العائنه محل الشجر والشجر بقا الى
 شجرة كذا قيل وسيا في عن الرضا في الاعمال المستونه
 ان العائنه اسم الشجر الذي فوقه الذكر وحول وحول قبل
 الانثى وهو الثبوت للموافق لما في عبارة الفتها من حلق
 العائنه ومن نبات العائنه فانهم على الجديد اعلم القوم
 فلا ينقض لانه لا يمتد بسبه ثم مر والحد به ما قاله
 الشافعي بصرو القوم ما قاله قبل وهو لها اسم الاما
 اي من داخل الفرج فليس ناقضا و ينقض بعض
 الذكر المباني محله اذا كان هذا البعض يطلق عليه اسم الذكر
 والا فلا ينقض فسقط اعتراض قل يقول صوابه استقام
 بعض اهو ثم قال وذكر القلفه لا حاجه اليه لانها مع
 الاتصال تنقض ومع الانفصال لا تنقض ذكرنا تمام
 الاما قطع في المختار وهو في الذكر سمي حلقه وفي الانثى
 نظرا اهو فلا ينقض كل منهما بعد قطعه اما حاله اتصاله
 فقامر في ثبوت ما يقطع في خضائه المراه ولو بارز حال
 اتصاله اما محله اذا قطع فالذي نقله مرفي في الصاب
 وسمي على الكتاب انه لا ينقض لكن في حواشي الدرر للشهاب
 النقض قال بفضه شوضي ولا محصل عنه اهو اقول قلت
 ما في حواشي الدرر ليس بمتعمد لانه محل النظر اذا قطع يكون
 داخل الفرج كما صرح به اللغويون وغيرهم ومن صرح
 بذلك الشهاب في ثبوت الصاب حيث قال وانقضه في باب الفل

ان

ان القطوع جلده رقيقه فانه كثر في الذكر بين الشفرين وها
 كحطان به ولحمه البور والحض وفي حاشية الشهاب في اعلى
 الحلى ما ينقض ما نقله عن شيخنا م ران محل النظر بعد قطعه
 فاقض لم يثبت منه وان وجد في بعض نسخ اهو ثم ران
 في كتاب خلق الانسان للمحقق السوطي للنظر بالنظر على
 الشفرين وفي الصباح لحمه بين شفرى المراه وهي التي تقطع في
 المختار اهو ويستفاد من مجموع النسخ امر بخلاف في سمي
 النظر لفتة وعليه فيقول القول بالنقض على الاول وهو مجمع
 على الشفرين فيمكن حمل القول بالنقض فتأمل فانه حدير
 بالاعتقاد اذ لا يقع عليه اسم الذكر فيقض ان الحشفة اذا
 قطعت لا ينقض بها اذ سمي ذكر ومن لم يذكر ان اي اصلها
 ويعرف على الذكر بالبول قالوا كان لم ذكر ان سوليا حدها وجب
 الفصل باللاحه ولا يتعلق بالآخر حكم فان بالهما على السوا
 فهما اصلان كما قال مرفي في ثبوت النسخ بكم منهما
 الظم ان تقول نقض مسهما لازاما اي بقيا او احتمالا
 فالزائد ان لم يسامتا لا ينقض به ولو اشتهت بالاصل
 اذا لم يكن مسامتا ولا ينقض بالشكوك في اصلته سمي
 والابان كان زائدا مسامتا للعامل فنقض ودخل في
 كلامه النقض بالشكوك في اصلته وانه قال شيخنا
 لكن كلام سمي لا ينقض به لانه قياس الباب وهو الوجه
 قل ومن لم كان اي اصلها ان اخذ من كلامه بعد
 والحاصل انه نقض الجميع الا زائدا بقيا ليس على سمي
 الاصل كذا قال شيخنا ايضا وفي الشكوك ما تقدم قل

لازايده ولو احتمالا فاذا لم يكن هناك مسامحة بين الاصلية
والزايده لا تقص بالزايده ولو كان مشكوكا في اصلها
على معصية اي ذراعين على معصية الذي في شئ من العبرة
بالمسامحة وعدمها لا بالمعصية وعدمها خلافا لما قاله
م م وكانت على سميت الاصلية قصته عدم التقص بها
ان لم تسامت وهو كذلك اذ العبرة بالمسامحة لا بليل النيان
حتى لو ثبتت على معصية اخرى وسامحة حصل التقص بها
اهم م محل الحب لو قال ومحل الفرج لو كان اعم
واولي والمراد بالمحل في الذكر ما حاذي قصته الي داخل
وفي الفرج ما حاذي الشفرين من الجانبين وفي الدبر
ما حاذي المقطوع من دابر الخلق ق ل وعبرة المني ومن
فرج ارضي او محل قطعه قارج ل شامل لفرج المرأة والدبر
وقيد في الموضع محل القطع بالذكر وقال شيخنا الفريزي
ان محل القطع خاص بالذكر كما يؤخذ من قول المنيح
ومحل الحب فلا يقصن محل الدبر ومحل فرج المرأة على المعتمد
كما يؤخذ من قول الشيخ والمراد بفرج المرأة الناقص من الشفرين
شفرها لان هذه المرأة غير موجودة في محل القطع هو
وقول كما يؤخذ منه ان الكلام في محال القطع فلا يحسن
ان يكون ذلك دليلا اذ لا يتم ذلك الا في حال وجوده
وحاصل المعتمد من هذه المسئلة ان محل قطع الفرج
يقصن منه مطلقا اي سواء كان دبرا او قبل من ذكر او
انثى كما جاع عليه الحواشي وما قاله الفريزي تبع فيه الحلال
والذكر الاصل هو متعصن لا يشيظ وعكسه وقول

وباليد

وباليد الشلا الشلل يطلان العمل فهو يسير في العضو قال ر ي
العضو الا شل حين وقبل ميت اه قلت وقابت الخلاق تظهر فيما اذا
لما كوله هل يوكل اي العضو الا شل ولا رهاقي وشمل قوله وباليد الشلا
ما لم تقطعت وصارت معلقة بجلدة كما قاله ج ل في ق ل علي الجلال قوله
وباليد الشلا خرج بها التطوعة وان تعلقت ببعض جلدتها الا ان
كانت الجلدة كبيرة بحيث يمنع انعضا لها فراجعه وخرج بها اليد من نحو
نقد فلا تقص عينا ايضاه وما يبينها اي بين الاصابع وهي النقر
التي يبينها خاصته وقوله وحدها اي جوانبها اي ما عدا احرف الخنصر
والسبابة والابهام اي لان حروف هذه داخلية في حرف الكف وقول الشوري
المراد حرف الخنصر والسبابة وضم اليهما ح ل حرف الابهام او فالمراد
جوانبها المتوسطة بينهما ومن لم يذكر حرفها اراد بها يبينها النقر والحو
او قال ق ل قوله وما يبينها وما يستتر من جوانبها عند ضمها وحرفها
وهو ما يستتر الذي هو جانب السبابة والخنصر وجانب الابهام
وحرف الكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره وهو من
عطف العام ثم رأيت في ح ل ما نصه قوله وما يبينها اي الاصابع وهو
ما يستتر عند ضمها اي بوضع الاحصاء من النقر وقوله وحرفها
اي حرف الاصابع وهو حرف الخنصر وحرف السبابة وحرف الابهام
وقوله وحرف الراحة وهو من اصل الخنصر الي راس الترميم منه
اي اصل الابهام الي اصل السبابة وحرف الكف لو قال وحرف
الراحة لكان اولي والتعليل بخروجها عن سمت الكف غير مستقيم فقال
ق ل مع تمامه يسير فيه فصور بالنظر الي بطن الابهام ق ل
ق ل ر قيد باليسير لبطلان الناقص من راس الاصابع وقول
الراخين بدر البيه لكان اولي فخرج البصمجة ومنها الطيور يست

بذلك لعدم نطقها وسوا الاصلية والعارضة كالسج وماتنظروا من
 لبن كما مر ما لا ينبغي ان يحرمة وطب زوجه للمسوحة حيوانا لانه
 كالطلاق كما قاله في العدد وهو وجيه اهمل وتقدم جوار طه
 الجنسية على غير المسوحة ولعل الفرق بينهما لا يجزى بامكان عدم القو
 في المسوحة ولم يتصرف في الحكم كناية الخلاف فيه وعبارة الملهي
 لا فرق في بهيمة ام لا ينقص منه في الجديد اذ لا حرمة لها في ذلك
 والعديم وحكاه جمع جديد انه ينقص كقوله الاديب والدقيق في
 الشئ الصغير حكى الخلاف في قبلها وقطع في برها بعدم التقصير
 لقوله في الروضة بان الاصحاب اطلقوا الخلاف في زوج البهيمة
 فلم يخصوا به القتل والبهيمة كل ذات اربع من دواب البر والنجس
 وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة والجمع البهائم على شئ على م ر مع
 زيادة وتكرير النظر اليه استحباب الاصل في ذكر من
 وزوج هذه القاعدة خمس مسائل لو شك هل طلق بها او لا الاصل
 عدم الطلاق لو شك هل تزوج امرأة او لا الاصل عدم الوضو
 من نام وابنته او كان متبعا فانبتته ما يلا وشك هل الميراث
 الصوم او عند النكاح حمل على انه عند الانتباه لان الاصل عدم
 النقص من ر وقوله خمس مسائل لانه يقطع النظر عن قوله
 او شك هل ماواه روبا او حديث نفس او حمل الى اما بالنظر
 لم يزيد على الخمسة ويعبر عن هذه القاعدة بعبارة ثلاث
 وهي التي ذكرها الشئ فعلق مخرج التكم وما بعده على الاستحباب
 من عطف اللازم على اللزوم وقد اجمع الناس المناسب فقد
 لا تليق لما قبله والمداد بالناس على الشافعية انه لا يرفع
 يقين انه لا يرفع حكم ذلك من جواز الصلاة مثلا ام لا يرفع عليه
 ذلك

ذلك الحكم وليس المراد باليقين حقايقه اذ مع ظن الضد اليقين اللهم
 الا انه يقال انه يقين باعتبار ما كان او يقدر مضى اي لا يرفع
 استحسان يقين اذ في حكمه شامل للوضو والغسل والتيمم
 كما ان قوله احدث شامل للاكثر اذ هو غيره سواء اعتاد
 تحديد الطهر ام لا وتثبت عادة التحديد مرة كما افق به الشهاب
 م ر وتاخر عليه ولده وشك في رافعه وهو تاخر الحدث
 عنه وقوله والاصل عدمه اي عدم الرفع اي عدم تاخر
 الحدث عنه الطهر وهذا يعارض بالمثل فيقال وتيقن الحدث
 وشك في رافعه وهو تاخر الطهر والاصل عدمه في المرح
 واحب بان الطهر الذي يتيقنه تحقق رافعه للحدث قطعا
 اما لما قبل الخبر وما بعده وكذلك الحدث فقد يجهل جاشبه وايضا
 انه احب حديثه بغير يقين والاخر محتمل وقوعه فكل
 الطهارة فيكون مرفوعا ايضا وبها فيكون ناقضا لها فهي
 متيقنه وشك في ناقضها والاصل عدمه حل ان اعتاد
 التحديد لان اعتياد التحديد يغير كون الطهارة المثابة
 تقوية للادوية لانه يتيقن الحدث وشك في رافعه وهو
 تاخر الطهر عنه وقوله والاصل عدمه في المرح واحب بان
 المرح اعتياد التحديد مقتضى كون الطهارة بعد الطهارة
 من تحلق ما اذا لم يمتد اي التحديد بان لم يوجد ذلك
 منه اصلا فلا باخذه اي بالضد وهو الحدث بل يخذ
 بالمثل وهو الطهر كما ذكر فان لم يمتد كذا هذه مقابيل
 لمخدوف تقديره هذا لان ذكر ما قبلها فان لم يمتد كذا هذا

مقابل لمخدوف تفرغ هذا ان تذكر ما قبله ما فان لم تذكر
لزمه الوضو لان ما قبل الخبر يطل بقياسا وما بعده متعارض
ولا بد من ظهور معلوم او مظنون اهزي الاحتمالين اي الظاهر
طرح والاي وانه لم يقيد بجدي فابدية قال القاضي
لا يرفع اليقين بالشك الا في اربع مسائل احدها الشك في
خروج وقت الجمع فصولون ظهر الثانيه الشك في بقاء مدة
المسح ففصل الثالثه الشك في وصول مقدره في الرابعه
الشك في ائنه الاثام فيتم ايضا فالعضم لان هذه رخصه
لا بد فيها من اليقين وحق فكل رخصه كذلك ولا يخفى بل
بالذكر ان ثم مال وانته قال في الروض ولو
ثالث احدي السه اي النائم المتكئ قيل استباهه
ولو كان مستقرا انتقض وضوه وان لم تقع يده على الارض
لمضي لحظه وهو نائم غير متكئ او زالت مع استباهه او
بعد المفهوم بالاولى او في ان زوالها بعد استباهه اولا
او في انه ممكن مقدره اولى او في انه نام او نفس
تفتح العين فلا نقض لان الاصل الطهارة اهو مرعوى
خاطئة قال الشافعي على المهاج قال القاضي حين سئل الفقه
على اربع قواعد اليقين لا يزال بالشك والضرب بال
والعادة محكمه والمشتقة تحلب التيسير قال بعضهم والامور
لغايدها ونظما بعضهم فقال
عش مقدره قواعد هذه الشافعي بها تكون خبرا
ضرر بالعادة قد حكمت وكذا المشتقة تحلب التيسير

وانك

فصل

والشك لا ترفع به مستقنا والنية اخلص ان قصدت امورا
ايها اسبقه اي الميل او الانشاء
في موجب الفعل هو كسر اللحم ما يقتضيه من جنابة وولادة
وخوها وبفتحها ما يشب على الفعل من استباحته ما كان
مستغائله كالصلاة وخوها م رعبارة في الموجب
كسر اللحم هو السب كالحنابة وبفتحها السب وهو تفهم
البدن بالما هذه امسب عن الحديث وما قاله م د مستب
عن الفصل وتقدم موجب الفصل على ما بعده من باب
تقديم السب على المسب والنكتة في ذلك مع العكس في
موجب الوضو حيث اخره عن الوضو ان الفعل لا يجب الا
بتقدم سبه كالانزال ويحول الحشفه مثلا بخلاف الوضو
فانه يطلب وان لم يوجد سبه وهو الحديث كالفعل اذا خرج
من بطن امه ولم يخرج منه شيء واراد وليه ان يطوف
به فانه يتوقف على الوضو لانه غير محدث كسبه في حكمه
سلان المأفنه ان الفعل اسم للفعل والاسلان
صفه لما اللهم الان يكون السلان يعني الاسالة او اشار
الي انه لا شرط للفعل على الشيء اي سواء كان يدنا او غيره
وقوله مطلقا اي سواء كان شبه ام لا والفتح اشهر ارك
وافصح اي لغة واما عند الفقهاء الفهم اشهر كما شبه عليه
بقوله ولكن انما الفهم غلط كما في الجموع وهذا في
غير غسل الثوب اما فيه ففقه الفقهاء بالفتح وعبارة بعضهم
قول اشهر اي وافصح لان الفتح هو المصدر القياسي قال
في الخلاصة فخر قياسي مصدر المعدي من ذي ثلاث كدر

واما الاثر شرعا فهو الصم اذا ريد به السلان على البدن
 لستم عن غسل نحو الجباة الخجاسة مع الشدة ولو متدو
 فتمل غسل الميت ما يغسل به الرأس اي ما هي لذلك
 وليس المراد ان ذلك يسمى بالغسل دائما والرأس كيت قيدا
 وعبارة في قوله ما يغسل به الرأس لوقا ايضا في الى ما
 الغسل كان صوابا فامل في قوله وحظي بفتح الخا وكرها
 ما يغسل به الرأس امر مختار ونقل عن كتب ائمة الكعبة ان الخطي
 هو ثوب الخنزير وقيل هو نوع من انواع الطين اهدق في
 ستة اشياء اي كل واحد منها وعدها في النهج واصلة خمسة
 جعل الجنابة بصورتها شيا واحدا وعدها في الروضة اربعة
 بحيلة النفاس دم حقيق مجتمعا واعتقر في الرأقي الحصر المستفاد
 من هذه الصيغة ليتحقق جميع البدن او بعضها مع الاشياء
 ولما كان غنة السكى يمنع ان ذلك موجب للغسل بل لا ينافي
 الجباة حتى لو قرع كسطط حله حصل الفرض قال وسير شين
 ان لا يقبل على البدن في غسل الخجاسة اصلا هو سمى في الرأقي
 اقول والا وحي ان يقال وجه عدم وروده لان الحمل في الغسل
 بالمعنى الشرعي وهو استئصال الماء في البدن بنية وهذه الس
 منه وكان الغسل معروفا في الجاهلية فانهم كانوا يغتسلون
 من الجنابة ومن ثم ذكر الدمي ان الحكمة في عدم بيان
 الغسل في اية الرضوكون الفل من الجنابة كان معلوما
 قبل الاسلام بنية من دين ابراهيم واسماعيل وهو من الشاة
 القدسية ولذلك قال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فلستم
 محتاجوا الى توبه واما رفع الحد الاضغر فلما لم يكن

مروفا

معروف عندكم قبل الاسلام بالكييفية المعروفة قل نقل وان كنتم
 محدثين فتوضوا بل قال فاعسلوا الآية قال البرهاوي وما قيل ان
 كان يجب سبع ثم يسع لم يشبه ما يدل عليه في حديث اوائل او نقل صغير
 انه واقول ليجال ذلك ما في النور الوهاج في الاسرار والواج للعلامه
 سيد يحيى علي الاحمدي في انه وقع التحفيف في كل من الغسل للجنابة
 وغسل الثوب فقد اخرج ابو ادود والبيهقي عن ابى عمر قال
 كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة تسع مرات فلم يزل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يسال حتى جعل الصلاة خمسا وغسل الجنابة
 مرة وغسل الثوب مرة فاهو وصل غسل غير الجنابة من الميف وبخه
 كذلك وكذا من الغسل من البول كما هو الظاهر لا وهو كذلك بالاولي
 والظاهر ان السؤال في تحفيف الغسل لم يكن لبلية الاسلام بحرقه
 تشترك الرجال والنساء يعني ان يجب الغسل على كل منهما بالكل
 واحد يعني ما يعلم مما ياتي ان المراد بالرجال والنساء مطلقا الذكور
 والاناث ولعن ابن اهدق لوقال ع ش قوله تشترك فيها الرجال
 والنساء اي يكونان محللا لها وكان مقتضى الظن تشترك الرجال
 والنساء لان المراد النسبة للعامة لا للمعروضة والعارضة هو
 الثلاثة والمعروضة الرجال والنساء وهي اي الثلاثة فتفسير
 التمس بالصيغ يقول اي الاولي غير مستقيم قل اي التمس الختامين
 اي ختان الرجل وختان المرأة اي تخاثر بينهما وهذا كما يعمد لازم
 التماسي من دخول حشوة الرجل سم بادخال البالتصويد
 والمراد بالافعال الدخول وحاصل ان التمس الختامين حقيقة
 الشرعية المماذات وحقيقة اللعوبة الانضمام كما يوجد من قوله
 التمس بعد وليس المراد انضمامها وليس المراد هذا المعنى الحقيقي

وهو دخول الحشفة من بين الكناية هنا وهو ان النكاح الذي يلزم منه
عرفا وغالبا دخول الحشفة فالمراد هنا لادم المعنى الحقيقي اي لازمه
العربي او لا يشترط في الكناية ان يكون اللزوم عقليا بل ولو كان عرفيا
كما هنا فذلك كانت البالتصغير المعنى المراد او كان الذكر مثل
او مبان او كذا الفرج حيث بقي اسمها اهدق ويجب الفصل على المنقول
في الاول وعلى الفاعل في الثاني او قدرها من مقطوعها اي كلالا او
بعضا فاذا قطعت حشفة كلها او قطع بعضها بقدر له حشفة المنقولة
سواء كانت كبيرة او صغيرة قال الشوفي وهذا ظاهر اذا علم
ذلك فان لم يعلم قدرها من مقطوعها فليدفع عن مقتضى مقتضى
او يكون كمن لم يخلو له حشفة فيعتبر فيها قدر الغالب من امار
ذلك الرجل او يجهل فانه لم يظهر له شيء مما لا يحيط كل محتمل
والاقرب الاحتمال واما اذا اخطى لم ذكر من غير حشفة اعتبر له
حشفة من عادته فانه لم يقدر له حشفة بالنسبة فاما كانت الحشفة
الغير ذكر ربح ذكره جعلنا حشفة هذا ربح ذكره ولو دخل الرجل
كله فراجا فالدعي مال اليه شيئا عده وجوب الفصل فراجعه قوله
وعبارته اج مسيلة لو دخل رجل يجهلته في فرجة هل يجب عليه
الفصل نظر الي ان الحشفة دخلت تابعة لا تفك في المسيلة في
الكتب المتداولة وتقل عن ذي الناي وقال شيخنا بالاول اه قال
بعضهم بتعيين الفصل ولا يجب منه فالاول هو المعتمد وبه قال
عني علي درر من مقطوعها لو قال من فاقدها لك ان فصل
لشوله الذي لا حشفة له اصلا من الاردم وغيره لكن الشافعي يقول
ذلك لانه سياتي بدرك حكمه ما ليس له حشفة في قوله ولو اوجح الي
وجا الفرج يعلق على القلب والدبر لان كل واحد منهما في

مستحق

مستحق فالفرج مأخوذ من الانفراج وهو الانفتاح وكثير استعمال عرفا
في القتل من امرأة قيد به لاجل ذكر الحثان وسياتي ذكر غيرها
قوله ولو ميتة ولا حناية على الميتة فلا يعاد عليها لا بقطع
التكليف بالموت ولا حناية على الواطي لها ولا يبركن بنفسه عبادته
وجهه ويحب به الكفارة في رمضان كوطي الهيمة اه قال وعنه
الحشفة اذا اتى الهيمة ولم ينزل فلا غسل عليه وعليه غسل
الته ان كانت متوضعا وان انزل فغسله القتل ولا يحسد الكفارة
عليه ان كان صا يات في رمضان ولا يخفى بحكمه عند ثاقبي الجمع
او كان على الذكر خرقه ولو كانت كشفه بل ولو كانت
في قصبة كما اتى به بعضهم وكان الاول تقدم هذا عنه
قوله او غير منتشر اي وان لم ينزل ليس هذه حشفة
الحكمة من الحديث ويدل له الاتيان بآي في بعض النسخ هذا
وفي ثمة الروض انها من الحديث لانه قال عقب قوله فقه
وجوب الفصل رواه الشيخان وفي رواية لمسلم وان لم يترك
شيئا واما الاحتمال الثاني على اعتبار الانزال فتوضعه
اي من حيث الحصر لان حيث حكم كما قاله د وقوله اي من
حيث الحصري من حيث احتمل في الحصر الذي هو النفي وهو
قولنا ولا يجب بغير الماء واما بالنظر لشق الاشياء وهو جوب
الفصل من وضوء الماء ليس بتوضيح فقه فاما مدد بلا على
انزال المني فيما سياتي واما ابن عباس ففصل الحصر ايضا فاما
اي نسب بالنسبة للاختلاف فعلى القول بعدم الشيخي يصح ان
يستدل بالحديث على وجوب الفصل بالانزال ولو من غير اختلاف
وعلى قول ابن عباس يستدل به على وجوب الفصل بالاختلاف

فقط واجاب ابن عباس اي على القول بعدم التسخين وحاصل جوابه
 ان الصراط في النسبة للاختلاف حري على الفالب ويرتكب
 الصراط لله تعالى مثل هذا كالمحدث في سنة ولو
 سئل ولوم عليه كافي المجموع في اوقاي دبراي دبر رجل
 مثلا ولو دبر نفسه ويجري عليه صيغ احكام اجماع كما قال في
 وهذا ما يدل على ان قوله فيما تقدم من امره ليس حري
 وعبارة تعظمه وشمل احواله في دبر نفسه بل هذا المثل لا يمتثل
 طبعا واما التواطع فقد اخففت طبعهم عن حيز الاعتدال على
 القول بوجوب الحد فدل على محبة عليه حدان باعتبار كونه فاعلا
 ومفعولا ولا قياسا على تدخل الحد وديفها في بعض احواله
 من حبس واحد الاقرب الثاني برأوي بل يتجاوزها وهو
 كتابه عن لاسم البخاري من دخول الحشفة كما تقدم فمن سمع
 في ثخن صوابه في ثخن اي القطع قال اي وتكون في
 يعني الماي بالثخن اي القطع ولو ادخل الحوي الى ان لو
 كان ذكر الذكر مباحا ففيل لا فرق بين ان يوجه من جهة الحشفة
 او من جهة الاخرى لكن ينبغي ان الحشفة متى وجدت فالحد
 بها ولو من الذكر المباح واعتمدهم راضا واما لوقطع الفرج وتقي
 اسمه راو له فيه هل يحب الفيل قياسا على نقص الموضوع
 او يفرق في الفرق اذ لا يسمي مما عاينهم قال في محمل ان على الفيل
 وانه توقفه على ما يسمي مما عاينهم كفي في مسمى الا لاخ في فخر
 وقد وجد ويحرم في ل فقال قوله فرجا ولو مباحا نصت في
 اسمه ولا في على صلح الفرج المباح من رجل او امرأته
 لما توجه بعض الطلبة الفتن الغرم القيم الادراك وقيل في

الدهر

الدهر في ذكر هذا هو اما الوشق الذكر بضمه فلا يدخل كناية به ما يقال
 احدهما ولو مع اكثر الذكر كما في م قال سم فلوا دخل مجموع في الحشفة
 من الذكر المشقوت فيقول ان يوتركا دخالا من الذكر الاول وهل يتفق
 ذلك بكونه في محل واحد او شمل ما لو ادخل شقائي الفيل وشقائي الذكر
 يسلمى انه كذلك لكن لو ادخل الشقائي على الترتيب فيسبى ان لا يدخل
 لان كل شق منهما لا يصح عليه ادخال الحشفة وفي حيز الشجيرة عن
 الاخر وتسمى ما الوشق وادخل احده شقته ثم افرجه وادخل الشق الاخر
 على التوافق قال الشيخ حماد ان الفاعل في محبة الفيل فرجا واما
 المنقول فان ادخل المحل فالفيل والا فلا ومن الاتحاد ما لو ادخل احدهما
 في الفيل والاخر في الذكر فخرج لو كان الذكر كلمة بصورة الحشفة فلا يتوقف
 بوجوب الفيل على ادخال احده بل تعدد كما هو الظاهر وان تحزن
 من اسفله بصورة تحزن الحشفة فيسبى انه لا بد من ادخال الجميع فاردة
 لو ادخل ذكر في ذكر اخر هل يحب عليه الفيل ام لا قال في رتبة تحت
 الفيل على كل منهما على المقتدر او غيره شمل الاربع الذي لا حشفة
 له وينبغي اتحاد الثاني عبارة ترى وفي ما لو خلق بلا حشفة بضم
 قدر المعتدلة بعالمه افعال وكذا في ذكر الهمة بضمه قد يكون نسبة
 اليه كسنة معتدلة ذكر الادوية اليه في انظر ويحب صبي ولو غير
 مير قال الجوهري احب الرجل ويحب بالضم هو يفتي هذا ان اعتدت
 المضارع من احب كان مثل اكرم يكرم وان اعتدته من احب كان مثل
 مشرق شرف او مرقومي ويحب علما الفيل بعد الكمال بالرفع
 في حيز الصبي والافاق في حيزه المحنون انه لم يفسد قلبه بفسادها
 او غيرها اهو قال وهو دافع في غلبها بنفسها لا يستعاض عنها بغيرها
 واما بغيرها بصورة ان لم يفسد لها الولي في ذكرنا له بغيره بخلق

غير السج ولا يصح اذا لم يبرورة عليه فليعلم انه استمر بعد الفعل
 في السج لم ينجح في كل كفاه ذكر لان حياته ارتفعت وفيه نظر
 لانها طهارة ضرورية مرسومة من محرابي ولا يجب اعادتها
 بل في خلاف ما اذا غسله ولم يمسح بيده فلا يفسد اذا استمر حتى
 لانها طهارة ضرورية كما مر انفا وايلاخ الخشخشي اي في دير ذكر
 او قبل ان يمسح عليه قوله بالترج من دبره نحو قوله لا اله الا الله
 في الفصل اي في ايجابه فلا يبا في انه يخرج من الوضوء والفصل
 كما ياتي والحاصل ان الخشخشي اذا يكون موحا او موحا فيه واذا
 كان موحا فيه فاما ان يكون في دبره ذكر او انثى او خشي الرجل
 انثى او خشي هذه صحت صور واذا كان موحا فيه فاما ان
 يكون ذلك الموح واضحا او خشي وتارة يوح ذلك الخشخشي الموح
 فيه في واضحا اخر وتارة في نفس الرجل الموح هذه اربع
 صور هي كان موحا فقط لا شيء عليه الا انه وحي في دير ذكر
 ولا مانع من النقص او اوح في دير خشي وكان ذلك الخشخشي
 اوح في مثله في هذه بين الصور بين الخشخشي الموح بكسر
 اللام في الديرين الوضوء والفصل وكذلك الموح في دبرها
 بخلاف ما لو اوح فقط في دير خشي او في مثله فلا شيء عليه ويجب
 الوضوء على الموح في دبره بالترج منه ومن كان الخشخشي موحا في
 مثله فلا شيء عليها الا انها احلان ما لم يمسح الخشخشي الذي
 اوح فيه في واضحا اخر فانه يجب يقينا وعدم الواقع بالترج
 فان اوح في الرجل الموح اجنب كل منهما وقد نظرت ذلك
 ليس بل حفظ فقلت
 وبين غسل ووضوء خشي اذا لا يطير ذكر
 او

او دبر خشي موح ذكره في قبل الموح فاقه سره
 وموح في دبره ستقفن تجارح منه الوضوء
 وذكر اخبره ان خشي فعل دبره خارج منه حصل
 مجرد الايلاخ في خشي جري من مثله فاعليه شيء
 كما ذكر في اذا ما رجل يقبل خشي قد اتاه يا فل
 فان انثى خشي لفرج امرأة او دبره فاحضه بلخانة
 وموح في دبره او فرج قد يقضوا منه الوضوء الخارج
 وان انثى خشي الموح رجل قد حصلت حقا خجانية لكل
 اهم ذكر بايلاجه في دير ذكر اي واما الذكر في انثى خشي
 وكذا اخبر في سياي ما فيه لا مانع من النقص بلست
 اي بان لم يكن هناك محرمة ولم يكن على الذكر خجل والام
 خشي او في دير خشي الشك في ان يمانع الموح واما
 الموح فانه في غير انساب الفصل وعرفة ونقص وضوء
 بالترج منه فتأمل لانه اما جنب تنقير ذكر او انثى
 وذكر في الاخر او ذكرته والنوثة الاخرى وغير جنب تنقير
 انوثتهما فاما في الصور بين لانه اوح في الديرين
 وذكر في الاخر في الشائبة لان الاخر اوح في مثله
 تنقير انوثته فاما اي المس في الاول والشرع
 منه في الشائبة لما سأل اي من القليل الممل
 به هناك وفي نسخة كما سأل في وهو طم وكذا
 الذكر اي لان خشي اما ذكر او انثى تنقير الذكر يكون
 اي الذكر حضا وتنقير الانوثة يكون مجرد خارج الخشخشي
 ان التحير انما هو بين الفصل وعرفة واما الوضوء

فعبارة واحدة الالهة احث بالترغ منه فان عبارة الشئ غير ظاهره
 وقوله لا مانع من النقص الخ لاولي حذفه لانه لو كان هناك
 مانع كان النقص بالترغ منه فتأمل على كلام الشئ يكون النقص
 بالليس وعبارة ثم وقوله ولا مانع من النقص للحاجة اليه
 هذا الاستعاضة وصوبه بالترغ منه بخلافه فيا تقدم فانه
 بالملازمة فيحتاج الى هذا القيد هناك لانه اما اللاحق
 انه هذه المحترق قوله ويرخصني الخ ففهم الصورة الثانية تحت
 صورتان وتقدم صورتان فتلخص ان صور الخئي اربعة
 فتأمل فتأمل فلا يوجب عليه شيئا على الموضع لا سيما في الصورة
 وتقدم وتقدم ان تحذف الموضع في الثانية قل وعبارة
 المرحوم واما الموضع في قوله فلا يوجب عليه لا سيما في ذكره فاحفظ
 في واقع اي في وبر ذكره وانتي ادق ويرخصني خلاف الاخر
 اي الواضح ان اما اذا الموضع الخئي في الرجل الموضع الى اخره
 محترق قوله من قوله في واقع اخر فان كلامه لم يوجب اي لانه
 اذا كان الخئي انتي فقد اوجبه وان كان ذكره فقد اوجبه في
 الذكر ومن اوجبه حاصل كلامه انما اذا فقد الذكر
 انه يجب الفصل بالاصلي وبالزايه المسامحة له وسكت عن
 المشية ونظير توقف الفصل على ابلح الجميع قل في
 نقض الطهارة اي الكاملة وهي الفصل ان لم يكن ان
 المدار على الاصله او المسامحة فقط في وجوب الفصل
 لا بالبول وعدمه على المتقدم خلافا للشئ فان كان على
 سننه الخ حاصل ما ذكره المؤلف انه ان بال واحد ما يعلق
 الحكم به فقط حيث لم يسامته الاخر فان سامت بملت

به

به ايض وكذا ان بال بهما وان لم يسامتا اولي بول واحد منهما فان كان
 له ثقبه وكان الاصل اذ عارضها الخ اولي بول واحد منهما فان كان
 له ثقبه ببول منها او كان الاصل اذ عارضها الاولي وكان كما
 في ثم الروضه وعليها فهو في الاخر اي خروج المني اي
 ولو على صورة الدم لكثرة الجماع وكثرة فيكون طاهرا موصفا
 للفصل فقبل خروجه وان منعه يسلط مثلا لا يجب الفصل
 بل ولا يبع ولو قطع الذكر وجهه المني قبل بيرة لم يجب الفصل
 الا ان يبرز من الباقي المتصل شي وفان في الحكم البلوغ لوجود
 العلم فيه قاله قل وفي الاج ولو قطع الذكر والمني فيه لكان لم يركب
 من الفصل بشي فلا غسل كما قاله الاستوى كالباري و
 وتأخير ما وفي الفتاوى قاله سم وفيه نظير لا يفصله عن
 اليد وان كان مستترا في الجزء المتصل فلا ينجس الا وجوب
 الفصل لكن يقال ان انفصاله عن اليد تابع لانفصال الذكر
 ان وقول المحرم كلف لم يخرج من المتصل شي في بعض النسخ
 المتصل وهذه النسخة هي الطلاوة وقد نقلت عن علي م ر
 ان لم يبارئني اي يعني الشخص اشار به الى ان في بعض
 للمعد اما البكر الخ فالجاصل انه لا بد من خروجه الى ملاحظه
 البدن او الى ما يظهر من الثيب عند جلوسها على قدميها
 انما الما من الما هذا الحديث يستدل به على وجوب الفصل
 بالانزال في جميع الصور على القول بان مستوخ لما علمت
 مما تقدم انه انما هو مستوخ باعتبار معنومه لا باعتبار
 منطوقه واما على قولين عباس يستدل به على بعض المني
 كما لا يخفى عن ام سلمة واسمها عند وهو زوج النبي صلى

الله عليه وسلم اهل بيت علي بن ابي طالب بكسر الميم وسكون اللام والحا
 الممثلة والدرة اس واسمها سريله اورميلة وقيل غير ذلك قال ابن
 الاثير ويقال لها القيصا بالعين المعجمة او الربيضا الشهباء بكسر
 الهمزة لا يستحي من الحق يكتمل ان لا يامر ان القتل يستحي
 من الحق ولا يمنع من ذكره امتناع المستحي فكذلك انا وانما قدمت
 ذلك على سواها للاشارة الى ان المسبوح امر مستحي منه فهو نوع
 برأيه استهلاكه عند اهل البيت شوري والظن ان المراد بالحق
 هذا السؤال على الحكم الشرعي وقالت له ايضاً للمراة ما فقال لها
 ترتب يدرك باي شيء شبيه الولد امه فعبه اشارة الى ان الولد
 متفق من بين الرجل وبين المراة هل على المراة من غسل يمين
 العين وفي رواية يمتحها وهما مصدران عند اكثر اهل اللغة
 وقال اخذوا بالضم الاسم وبالفتح الاسم المصدر وحرق الى
 زابدها في القسطاطي اذا هب احملته اي راق في مثلها
 السهنا تجامع اذا راق اي حبب راق الماي المني اذا استعلق
 فاذا اظرفية وجعل رواية المني شرط للفعل بدل علي انها اذا لم
 تر المالا غسل عليها فابينة قال سيدي احمد ذوق الاحتلام
 بصورة محرمة طقوبة مجلبة وبغير صورة نفقة وبصورة شرعية
 كراهة وقد نظم ذلك فقال

من جنى بصورة شرعية فانه كرامة مريضة
 وان يكن بصورة قدح فهو اذن عقوبة تعول
 اولاً بصورة فذلك نفقة حكاها ذوق عليه الرحمة

وذكرنا ان يني عن اثبات الزوجة بعد الاحتلام فانه يروى
 الخوف في الولد اما الخنثى الشكل عبا المصبل في حرف الخاء

والثوب

والثوب خنث خنث خنث خنث من باب ثقه اذا كان فيه لين
 وكسر وتعدي بالتصنيف فيقال خنثه غيره اذا جعله كذلك
 واسم الفاعل خنث بالسوق واليفض الالفه خنث الرجل كلامه
 بالثقل اذا شبهه بكلام النساء والرخاوة فالرجل خنث
 بالسور والخنث الذي خلق له فرج الرجل وفرج المراه والجمع
 خنثاء مثل كمان وخنثي مثل صبي وحبالي اهو وخنثي الخنثي
 المشكل اي الملتبس سمن ذلك لانه لما تقاربت فيه علامتا
 الرجال وعلامتا النساء التباس امره فسمي مشكلاً قال صاحب
 النسخة من الشافعية في اول الزكاة يقال ليس في شيء من الحيوانات
 خنث الا لادم والابل قال النووي في تهذيبه ويكون في القمر
 حاتي جماعة اتفقهم في يوم عرفة سنة اربع وسبعين وستمانه
 وقال انه عندهم بقرة خنثى ليس لها ذبح الخنثى الاثنى ولا ذكر الثور
 وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه البول وسالوا عن حيوان
 القنص به فقلت لهم انه ذكر وانثى وكلها بخير وليس فيها
 نقص اللحم وافسرهم فيه اه فان امثلي عنهما واما اذا امثلي
 من احداهما فلا يجب عليه الفضل ولو مستحكما وقلنا ان المني
 اذا خرج من غير طريقه المعتاد وكان مستحكما وجب الفضل
 مفروض فيما اذا كان الاصل مستحدا واما اذا كان مستحفا فلا
 يجب الفضل وهذا في صورة الخنثى متفق فثامل مستحكما
 بصيغة اسم الفاعل وهو الخارج للعلته فان خرج لاجل علة
 كخرجه كانه غير مستحكم والحاصل انه ان خرج من طريقه
 المعتاد وجب الفضل وان لم يخرج والافش شرط الاستحكام
 وفرض المسئلة ان توجد فيه بعض خواصه وان كانت

على لون الدم الخالص فان لم يوجد شيء من خواصه فليس بي
 كما عرفت وخرج من تحت الصلب او من نفس الصلب
 فالصلب هنا كالمعدة مع صوابه لكن كقوة المعدة اذ الخارج من
 نفس الصلب يوجب الفضل لانه معون المني من له والصلب من
 الرقية الى مشري الظهر والشووي كان خرج لرفل الادبي
 بان خرج كما عتبر به من ر لانه تصوير لغير المستحكم والا فخر
 له غيره برقان جمع دفعه بالعين مع فتور الذكر الحاجة
 اليه قل او خرج عطف على الفاتة رطبا هو وجافا
 حالان من المني وان لم يلند اوتيه ثق هذا وعلى الحنفية
 فان منهم ان خروج المني لا يوجب الفضل الا يقيد بين كما في
 المنزلة وعبارته وقصة الفضل عند خروج من في طاهر
 الدم وسوا في ذلك حالة النوم واليقظة ولكن يقيد بينهما
 التدفق والاحترار وهو وعند الشافعي م وجه كيف ما كانت
 يوجب الفضل في جامعها القبيحة بالجماع مكره على القالب
 حتى لو قضت وطرها لم يبي استدخلته كان الحكم كذلك ثم
 فلا تقيد الفضل اي بان لم يكن لها شهوة اصغر او كانت ولم تقضها
 كنافية وهذا اعني قوله فان لم يكن لها شهوة اكل ولا حاجة
 اليه لانه عين السقي منه الا ان يقال انه يفرغ بل علم
 للوضع ولم تقض اي شهوة كنافية اي او مكرهه
 قال في البهجة

وبعد كل وطها ان لقطت ما تنبهيته شهوة وقضت
 ولا تنبهيته او رافده او اكرهته ومن شفا فاقده
 اي عاده الشفا وهي الرضيه الميتة بفتح الهمزة وهنزة
 مكسورة

مكسورة وبعد هاتون مستدرة اي المقين فان فقدت
 الصفات لوقال الخواص اما ان اولي اذ صفاته كونه ايض
 او اصغر او خيرا وهذه لا تدخل لها في المرفوعة في الخارج
 اي في الما الخارج فلا غسل اي مطلوب لانه يحرم
 فانه يحرم اي لانه تقاطع عبادة فاسده وهذا حيث لم يشك
 اما اذا شك في مسكته الخبير الا انه تخبرني بالشيء
 لا بالاجتهاد واذا اشرت لنفسه واحدا من هاتين ان يرجع
 عما اختاره سوا فعله او لم يفعل ولا يفعله ما صلاها ثم
 ان تبين ان غير ما اختاره بعد ان صلى صلوات وجب
 عليه اعاده الصلوات التي فعلها فان تبين بعد ذلك انه
 هو الذي اختاره لا يجب عليه اعادة الفعل في صورة
 خبره بالنية على المعتمد بمقابلته انه محتاط ففعل
 ونفس ما اصابه منه كما افادة بخنا فان فعله مسما
 لغسل فان لم يغسل والحالة هذه لم يرتب عليه الحكم
 من حرمة الملك في المسجد والقراءة وغير ذلك لانا لا نحرم
 بالشك ولم يرد من قال بوجوب الاحتياط بفعل تقضي
 الحديث اي الاكره والاصغر لا يوجب عليه غسل ما اصابه
 لان الاصل طهارته كما افتم به الوالد رحمه تعالى ثم
 يرى منه يقينا فلو اختار كونه منسا فغسل ثم اختار بعد
 ذلك كونه وديا انعكس الحكم من ج فغسله ولا بعد ما صلاها
 وكذا لو اختار ان يكون وديا فغسله وتوضا وصلى مرة
 ثم اختار كونه منسا وجب الغسل ولا يجب اعادة ما صلاها
 كما رجح سم وان قال بحرف فيه اتمالات اجم وعبارة قوله

الرجوع عن الاختيار الاول الى الاخر ولا يفيد ما فعله بالاول
ولا مفارضة من البراءة وقوله له اي للاصل وقوله من ظن
منى الى هذه محترق قول ولا مفارضة فلم يأخذ محترق ولم يعلم
احترق من محمول القضية في ما كثير فتقرر ان الاصل هنا
وهو الظاهر عارضه عارض وهو قول القسمة او عز نرى
وقوله اي وفعل مقتضاه من اعتدال او وضو وما
يترتب عليه من صلاة وغيرها فان لم يفعله الصواب
انقطاع هذه الجملة لان له الرجوع عن الاول وان فصل
مقتضاه وتفيد ما فعله بالاول فلا يلزمه اعادة صلاة
صلاها به مثلاً واذا اغتسل فبين له انه متى فقال
العلامة سم لا يلزمه اعادة الفصل لانه ملزم به عن
اختياره اي جازم بالنية لرفع الحدث الاكبر فليس كوضو
الاختيار فانه متبرع وقال شيخنا وغيره يلزمه وضو
الاختيار لو اذ الاختار كونه منياً واغتسل وصلى
ثم احتج له بالحالية ودي قول يلزمه اعادة ما صلاه
بين ان صلاته وقعت معجاسته غير معقولة فان
هذه الحالة ويلزمه غسل ما اصابه من ثوبه او بدنه في
المدة الماضية لتحقق الخاسنة يا تحيلا الحال اول الامر
وجوب غسله قبل تبين الحال فيه نظر والاقر بالاول
فيا ساع على ما الوضو بنجاسة لا يعلمها ثم انكشف له الحال
ولو استعملت البراءة الى هذه من الوجه الاول كان
ذكرها بعد الشك في مقتوعا بقى اسمة لزمها
الفصل خرج به بالفصل غيره من الامكام فقد فصل

الاسنوي

الاسنوي عن البغوي انه لا يثبت بالمعقود احصان والتحليل
ولا مهر ولا حد ولا عذر ولا مضاهرة ولا ابطال الاحرام وتفاوت
الفصل بانه اوسع يا بما من انقله حجر في الابعاب وما وقع
في فتاوي الشهاب من مما يخالفه ممنوع ولا شيء على صاحب
الذكر الهبان كما هو معلوم على الحشفة خيران اي كان
وداير على الحشفة حبش وحدث وظم كلام المناع معتد
الا بالثلث والربع اي ربع العجين وطم الخلل وطاويين
البيضا جافا وان لم يحصل تدفق له ويوبه انما الشاهد
في تفسير الامام بالمداف فانه يقتضي تساوي الذكر
والانثى الدافقة اي فان هذا يدل على ان الربع والثلث
ليس خيرا لوراي في فراشه اي من تصور انزاله كابين
سبع سنين ومني او جينا عليه الفصل حتمنا بلوغه
كما قاله الزركشي اجم ولو نظم هذا من لانه اذا كان بطاهر
احتمل انه من غيره ولا بد فلا يصح قوله فيما بعد لا يحتمل انه
من غيره وعبارة من وعلم بما قدرناه صحة ما فيه الماوردي
المسئلة به فيما اذا راي النبي في باطن الثوب فان رآه في ظاهره
فلا غسل لاحتمال انه اصابه من غيره اي غير ذلك النائم
في وقت لحد او في هذه الحالة كان مر عليه طاهر وهو
نائم اه لا يحتمل انه من غيره بان نام وحده او مع من
لا تصور انزاله كالمسحوق وقوله لزمه الفصل اي وان لم
تذكر احتمالا وان احتمل كونه من لحد او من نحو وطواط
والموت قال في شئ الروح الموت عدم الحياة تمام شأنه
الحياة وقيل عرض بقاء الحياة فيكون مجردا بقوله تعالى

Copyrighted material

خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والدم مقد ر فيكون
التقابل بين الحياة والموت تقابل الدم والملكه وعلى الثاني
تقابل النضاد والثاني فذهب اهل السنة فيقولون الالبه
على ظاهرها من عندنا ويل قال الاطاف وانما وجب غسل
الميت تطييفا وكراما لانه لا يتنجس بالموت غير شئ من افعول عليه
الصلاة والسلام ثم لا يغسلوه ثم فان كل جرح يفوق مسكا يوم القيا
فان قيل لم كان يغسل في الصائم اطيب عند الله من ريح المسك ودم
الشهيد رجه كريح المسك ما فيه من الخاطرة القطمة بالنفس وندر
الروح احب بانه انما كان اثر الصوم اطيب من اثر الجهاد لان اثر الصوم
لحد كان الاسلام المشار اليه بقوله في الاسلام على عيش الحري وبان الجهاد
فرض كفاية والصوم فرض عين فهو افضل من فرض الكفاية لما روي
احد في السنة انه عليه الصلاة والسلام قال ربي ان تنفقه على اهلك
وربي ان تنفقه في سبيل الله افضل مما الذي تنفقه على اهلك ولا
الصوم لا يطاع عليه احد الا الله تعالى بخلاف الجهاد فانه وان كان فيه مخاض
بالنفس لكن قد يطاع عليه فكان اثر الصوم اطيب المحرم لم يعرف
اسمه وقصته فاحبه اي رفته فكسرت عنقه فقوله الشرح
الوقف كسر الفتح تفسير مراد اجم وهي اي الاولى الاولى
ان تقول اي الثلاثة كما تقدم لقوله تعالى فاعتزلوا النساء
في الحيض الاولى لاية ويسألونك عن المحضه اي كما عبر به في
في المتاح لان وجه الاستدلال في بقية الآية ووجه الدلالة من
هذه الاية ان المراد يلزم ما حكم الخليل من الوطي ولا يجوز ذلك
الا بالفصل وما لا يتم الواجب الالبه فهو واجب في مع زنا به
في الحيض الحيض مصدر ميمي يصالح للزمان والمكان كان

لا يصح

لا يصح اعتبارها هنا لانه لو كان المعنى فاعتزلوا النساء في مكان
الحيض لا يقتضي وجوبه اعتزالهن حتى في حال طهرهن لو جوب
الاعتزال عن مكان الحيض وهو الطهر او كان المعنى في زمان
الحيض لم ياتيوهم وجوب اعتزالهن في جميع اوقات لان الحيض
عما بين السرة والركبة ولو قلنا ان المراد زمان الحيض لم يتجنا
الي ان نقول زمانه فالحاصل من ذلك ما ذكره الله بقوله
اي الحيض وتحمل الفاسديه وقال الرشيد في قوله اي الحيض
الدائفة ان يقول اي زمن الحيض لان المعنى عليه ويدل له انه
سميائه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الادمى ولو كان المراد
بالحيض الحيض لمكان المقام فلا حرج وما ذكره كغيره من التغير
بالحيض يجوز الى تقدير مضاف وهو لم يظن من والناس
ان قبله لا حجة اليه مع الولادة لانه يستغنى بها عنه لان
نقول لا يلزم لانها اذا اغتسلت من الولادة ثم طهر الدم قبل
حسنة عشر يوما فهذا الدم يجب له الفل ولا يغني عنه ما تقدم
شوري لانه دم حيض مخفي هو طم فين لم تحض وهي
حامل اقارح فيجوز ان يكون الخارج منها حال الحمل الموضع
لا التل وقصته هذا التقليل ان النساء لو نزلن رفع حدث
الحيض كفت النسبه ولو عمدا وهو كذلك اهو ع ش وقدر
مع خروج كل منهما وانقطاعه القيام الى الصلاة الحق ان
القيام للصلاة شرط لفورية الفصل للاصل وجوبه قال
ابن الهادي وجب على الزاني الفصل من الجنابة فورا ومنه
نظر وان واقفه عليه الزكوى لانه ضا المعصية بالفرد
من الزنا ويفرق بينه وبين من عصي بالجناسه ليقا العيان

بها ما بقيت فوجه الزنا فوراً شورى الولاده اي انفصال
 جميع الولد قال اسم الوجه في المخرج بقضه وكان النصف
 داخل والبعض خارجاً هل يقع الصلاة معه نظراً الى انه لم
 يتحقق اتصاله بجسمه قولهم بطهارة بطونة الفرج او لا يصح
 محل نظراهما والظن الثاني لا يقبله بجس فخرج سيل من رعا
 لوعنه وجعل كلباً كلب رجل فخرج من فرجه صوان صغير
 في صورة الكلب مما يقع كثيراً من هذا الحيوان عيسى نظراً
 لصورته وهل يجب الفسل نظراً لكونه ولادة فأجاب بقوله
 الذي يظهر انه غير محسب لانه لم يتولد من ما الكلب نفم
 منه محسبه ولا كلام وان لا يجب معه غسل لانه الولادة
 المتعقبة للفسل من الولادة المتأداة بدليل انه لو خرج
 بخود ودون الخوف لم يجب الفسل بسببه مع انه حيوان
 تولد من الخوف وخرج منه قال التامل سمع علي حمر وتملت
 الولاده ولادة احد ثومين فحب بها الفسل ونصح قبل ولادة
 الاخرى حيث لم تزد ما معتبراً وهو الظن لانها ولادة تامه
 والدم المقتدر هو المسوق محض قبله واذا ولدت اخر وجب
 عليها الفسل وهكذا قال الشوتري فيما كتبه على المخرج ولو ولدته
 من غير طريقه المعتاد فالذي يظهر وجوب الفسل اخذ
 مما قالوه من ثبوت امته الولد به ومما عثته الشيخ من في الوفا
 ان ولدت فانت طالق فالقنة من غير طريقه المعتاد حيث
 يقع بالحرر وقد يجبه عدم وجوب الفسل لان علته خروج الحي
 ولا عبرة بموجه من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الاصل وقد
 يفرق بينه وبين ما رواه ما قاله في المخرج وقوله ويفرق بينه

(ي)

اي بين عدم وجوب الفسل وبين ثبوت امته الولد ووقوع الطلاق
 وصورة الفرق ان امته الولد منوطه بالولادة وقد حصلت
 ولو من غير طريقه المعتاد ووجوب الفسل بخروج الحي من طريقه
 ولم يوجد قلت وقد يرد الفرق ويقال بوجوب الفسل بانها
 وجبه هذا للولادة لا لخروج الحي بقية الذي ذكره فالولادة غير
 خروج الحي والفسل يجب بكل ما اذا كان الخارج من غير
 محل كما ذكر والولادة لا تستد اذ المقصود بخروج الولد
 اي محل التامل ذكر ذلك م دو عبادة الاطف وسفي ان ياتي
 منه ما تقدم في الفسل في الشداد الفرج اي بين الاصل
 والعارض فان كان الاستداد اصلياً قيل لها ولاده وكانت
 موجبة للفسل والا فلا لان خروج الولد من جبرها مثلاً مع
 انفتاح فرجها لا يسمى ولاده وتملت الولادة له ما كانت
 الولد علي غير صورة الادمي حيث علم انه اصل ادمي هو وقد
 وقع السؤال عن ولادة مريم لعيسى الصلاة والسلام هل هي
 من الطريق المعتاد وعبارته وولادة عيسى من المحل المعتاد
 ولا من الله المحل واعاده كما كان وما وقع في بعض التفسير
 من انها ولدت من جبرها لا على طريق الولادة المعتادة
 فلا يقول عليه ولا يصح ذكره انه بحر وفه وانما ذكرت
 ذلك لانه قل من منه عليه فاحفظه واختلف العلماء في مدة
 حمل مريم بعيسى فقيل تسعة اشهر وقيل ثمانية وقيل ستة
 وقيل ساعة وقيل ثلاث ساعات وهو الصحيح وصح ابن
 رجب في فوائد المشرقين والمغربين بان خلق لوقته
 وساعة عنه الراهنة وصنعت عند الزوال وهي بنت عشر

سنة وكان تحت حاضنت قلبه حضانة وقيل كانت سنة عشرة
سنة وقيل ثلاث عشرة ويذكر وجهاً كثيراً في الله عليه وسلم
في الجنة كما نقل عن الإمام المالكى ولو علقه أو مضغه أى
أخبر القوايل بأنها أصل آدمى ولو واحد منهن على المعتقد كما
أخذه سبحانه في وتعلق بالعلقة أحكام ثلاثة وجوب
الفصل وأعطى الصافية وتسمية الخارج مقرباً نفاساً وتزويد
المضغة على العلقه بأنها تنفخ بها الهرة ويحصل بها
الاستدلال وأصله الولد وإذا ولدته الصافية ولد أحافاً فإنها
تقطر على المقعد كما ذكره الشيخ وممن وألحقه أن العلقه
والضغنة من نحو الولادة لأنها لا يزالان الولادة إنما انطلقت
حقيقة على السام ولو بلا بيل للرد على من قال إنها حيضه
لأنه يجب الفصل مستمكاً بقوله عليه الصلاة والسلام إنما الما
من الما واكل ما تكون الولادة بلا بيل في نسب الأكراد وبرواوى
لأنه أى الولد المهروم من الولادة لأن نفس الولادة متى
شغقت وكذا يقال فيما بعده وقوله لا يخلو عن بيل والبيل
هو بقية النخى الذي انفقد منه الولد فإنه سقى منه بقية
في الكيس الذي ينزل منه الولد وقوله فاقم أى الولد
وقوله مقامه أى البيل ولأنه لا يخلو عن بيل قالوا
قال اسم سبيل التام في قولهم لأنها لا تخلو عنه ما ليس
وما هذا إلا أثر له في وجوب الفصل إما هو دم فإن أرادوا
ما يخرج من الولد كما صرحوا به أو ما يخرج عقبه الولادة
فهذا موجب آخر غير الولادة لأنه إما نفاس كما هو القالب
أو حيض كما خارج عقب أول توأمين والكلام ليس اللفظ

الإيجاب

الإيجاب لمجرد الولادة ثم رأيت بعضهم حمل البيل على بقية النخى
التي في مضربة الولد معه لقول أهل الخبرة أنه لا يخلو عنه
مضاحته والمراد منها لأن من شأن انفقاد الولد حصولها
تحت أى من سنة لهذا الفصل لأنه لما ذكر سبب الحنانية
وهو النقا الحنانية ناسب أن يذكر حكمها وكان الأول عدم
ذكر الحانض والنفسا وتأخير الكلام عليها عند كلامهم فيما يأتى
لأنها وإن حرم بها النشأت الأخرى المذكورة هنا حرم بها
أشياء أخرى غير هذه كالأوطى والطلاق وقوله بالحديث
الأصغر قد يقال فيه حواله على مجهول إلا أن يقال سيأتى بصرح
المصباح بحرمه فيه قيل كتاب الصلاة فكانه معالوم وإنما ذكر
هذه التهمة هنا تنقلاً للمباح والمخرج والأصغر صرح المصباح بذلك
فيما يأتى المكث وأقله قدر الطهائنه على التمسك خلافاً لما قال
لابدان يزيد على قدر الطهائنه أسلم أى بالغ إما الصبي
فمحرله المكث جنباً كالقراءة لكن يجب على وليه منه مرة
ذلك أيضاً بالسجد ولو شافياً وحبب قسمة فوراً وحبب
لداخله الحق ولا يصح الاعتكاف فيه على المعتقدى وقيل
يشترط للمحرم تحققة المسجدة أو يكفى بالقراءة فيه أتم إلا أن
والأقرب إلى كلامهم الأول وعليه فالاستفصاة كافية ما لم
يعلم أصله كما لمساجد المحدثه حتى ثم روى ذلك المساجد
المحدثه مساجد بحر نولاق ومصر القديه فان وقولها غير صحيح
لكونها في حرم البحر الهوى ومثل المسجدة رحمة وهواه وتبع
بحراره وإن كان كله في هوا الشارب أو محرماً ومثله
أصلها فيه وإن جلس على فرعها الخارج عنه وقد لو كان أصلها

خارجا عنه وفرعها فيه ومكث على فرعها في هرايه بخلاف ما لو
وقفت على فرع شجرة اصلها خارج عن الارض عرفان وفرعها في
هواها لان هواها لا يسمى عرفات برأوي ولا يفي الوقوف الا اذا
كان الاصل فيها والفرع في هواها من او التردد فيمختلف
المور كما ياتي ومنه ان يدخل لاحد حاجة ويدخل من الباب
الاخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع والاخرمة عليه ومثله
ما لو كان خارجا ولا يمكنه الفصل الا في الحمام لشدة برد او نحوه
ولا تسر له اخذ الاخرة الا منه كخزانة او نحوها وليجبه
من يات واما له من يثق به فيتمس ويدخل ومكث بقدر قضا
حاجته ولا حرمة عليه وهذه شجرة عظيمة وتاريخ بعضهم في ذلك
ومذهب الامام احمد جواز المكث للحب في المسجد بالوضوء ولو
لغير عذر ويجب في الوضوء عنده المضمضة والاستنشاق ومسح
جميع الداس والركن والمولاة فواجبات الوضوء عنده عسره
فركبهم ويجوز النوم فيه لغير الحب ولو لمع اعزب لكن مع
السلامة تفهم ان صيق على الصلوات وشوش عليهم حرم وحرم
ادخال النجاسة فيه الان كانت تبغله للضرورة وكذا الوارف
في انا ونحوه والحجامة والعصاة فيه خلاف الاولى لانها كره
حرمته ولا يحرم اخذ الريح فيه لكن الاولى اجتناب اقوال صلى الله
عليه وسلم ان الملايكة تأتي في ما ياتاري منه ينو ادم اهرقوا وي
ولا جنبا حال من الواو في لا تقربوا الصلاة لان الحب يقع
على الواحد والمتفرع كما فرزه شيخنا لا تقربوا مواضع الصلاة
هذا المضاف لا يحتاج اليه الا بالنظر لقوله ولا جنبا واما السكران
فانه ممنوع من الصلاة نفسها الا من مواضعها والا في حال الصلاة

في

في الآية على حقيقتها ومجازها وهو الواضع كما افاده شيخنا
وتظايره اي في تقية يضاف في قوله وصلوات اي موضع
صلوات العوراي المروية بان كان له بابان فدخل من
احدهما وخرج من الاخر بخلاف ما اذا كان له باب واحد
فتمسك كما قال ابن المار ولوع غير شية الاقامة فيه لم يحرم المور
اذا حرمه اذ ايج لعصاة المعصية للمرور ولو دخل على عزم
انه متى وصل للباب الاخر رجع قبل مجاوريته لم يحرم لانه شية
التردد ولو لم يجد ما الا فيه جاز له المكث بقدر حاجته ويتم
لذلك كما قاله الراوي ومن الصور السابح في ترفقه اوراكن
دابة شية ترفقه او على سرير يتر عليه يحل ما بين اومع
عقلا والعقلا متاخر وك لا السيرة مشيرون اليهم وحشية
فهم ما كثر اهاج قال سيدي علي ايج المالك في فتاويه الزهرات
الوردية سئل عن يزقزم هل هي من المسجد الحرام وهل
المور فيها كالمور في المسجد الحرام ام لا فاجاب ليست زقزم من
المسجد قال المور فيها اذ هي بها ليس بول في المسجد والحسب المكث
في ذلك اهو وهو كلام وجيد لان يزقزم زقزمة على انشا
المسجد الحرام فليست داخله في وقفته فلم يكن لها حكمه
وكذلك الكعبة ليست من لسا الملايكة لها قبل ادم فان قلت
كيف يزقزم مكث الحب فيها انه لا يمكن الوصول اليها
الا بدخول المسجد الحرام فانها في وسطه مقابلة للكعبة من
جهة الشرفية قلت بصور ذلك من نام في حريم البير فحلت
له جنبا فيمور له المكث او من جبر المسجد الحرام لفتل من
ما عزم فانه لا حرمة فيه تماذكه الشيقول وخبر بالمكث

والرد والردحان لم يكن غرض كره ظاهرة في كل منه
 الحائض والحائض وهو مسلم في الاول انما حصة التلويح واماني
 الثاني وهو خلاف الاول على المقدم لا مكرهه فانه يمكن ان يكون
 ليس له ولو غير جنب وقول مسجد الحاجة مع اذن مسلم بالغ
 او جلوس قاض فيه للحكم او معة للاقتراح وهذا بالنسبة
 للممكن اما هو فمحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب
 بالوقوف خطاب عطف ومثل ذلك القراء اي يمكن من ان
 روى اسلامه وان كانا محرم عليه مع الجنابة لانه مخاطب
 بوقوف الشريعة فان قيل كان مقتضى المناظرة ان يقول
 فلا يحرم عليه الملك اجيب بان فيما تقدم شيئا معة راحة
 محترمة والتقدم بروك مسلم فمحرم عليه ولا يمكن منه
 واما الكافر فمكن منه وان كان محرم عليه من جهة اصر
 وكذا بقية الاشياء دخول اي ملكة في المسجد اي جواره
 لكنه قد لا يقع منه صلى الله عليه وسلم فلا يحرم عليه الملك
 فلو ملك هو وزوجته في المسجد لعذر لم يحذر لم يحاذرها
 وكذا لا يجوز له ولها ما رأت في من محبة عليه ان يقيم
 ويحب عليه ايضا ان يحمله بفعل ما يمكن غسله من ثوبه
 اذ النور لا يستقط بالعبور برماوي قال شيخنا الفاضل
 وما يقع للشخص في بعض الاحيان من انه يتيام عند ثوبا
 او اولاد مره ويحلم ويغشي على نفسه من الوقوع في عرضه
 اذ الغسل فانه لا يغسل وهذا عذر مبيح للتيمم لانه اشق
 من الخوف على اخذ الماء لكن يغسل من ثوبه ما يمكن غسله
 ثم يتيمم ويصلي ويقضي لان هذه مثل التيمم للرداه

لأنه

للحجر الذي اعتمدت ثمنها الجوارق او عماره من تيمم خا لا تبارك المسجد
 وهو الداخل في وقفه محرم وهذا التيمم لا يسطر الاجناب فيه
 اخرى اهو مع زياده وثانيها محرم على من ذكر قراءة القرآن بالنطق
 المناسب وثانيها قراءة القرآن قراءة قرآن اي شرط ان يسمع
 نفسه وهو مسلم غير شئ وهل التيمم بالمسلم لا يخرج الكافر
 فلا يحرم عليه ويكون هذه من الفروع التي لم يكلف بها الجهاد
 فثبته والمقدم عدم التيمم بالمسلم رحمان وقارح من علم
 انه صلى الله عليه وسلم لم يفرقه في القراء وعليه ففرق بينه
 وبين جواز الملك له في المسجد بان قراءة القرآن يمكن التخلص
 من مرها بعدم وقفه القرآن فكان للتحريم منه وجه ولا ذلك
 المسجد لان مر منه ذاته فلا ينفك تحريم الملك فيه حال فاعتقد
 له توسعة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يكون قوله مسلم غير شئ
 ليسا بقصد من اهو وفي حاشيته ان شرف وقراءة قرآن اي من
 مسلم بالغ اما الكافر المرجو اسلامه قلنا تملكه من القراءة
 لان المس لان مر منه اكد اهو فان لم يرج اسلامه منع ولا شرط
 في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاعاد لانه ينهي عن
 منك وهو لا يخص بالامام كما في ع ش علي مر قال الشيخ
 خ ص وشمل قوله قراءة قرآن ما لو قد انه لا يصحاح بها فيحرم
 قدرها لانه نقصد القرآن للاحتجاج ذكره في المجموع

فمنه الطبقة هنا وبعضهم
 اشارة الاخرى مثل طبقة جماعة ثلاثه لصدره
 في الحديث والصلوة والبراهه تلك ثلاثه بلا زيادة
 ونظم بعضهم من البسيط

اشارة الحرس بحري مثل نظيرهم الا الصلاة شهادة وحسنهم
فاذا اشار بكلام من حلف لا يكلمه لا يحنث واشارته بالكلام
في صلاته لا تنطلم واشارته بالشهادة لا تقبل لا يقرأ هو
تسليم المزمع على النبي وبغيرها على الخبر المراد به النبي هذا اذا لم
تسلم الرواية والاثنين انبأ بها وقراءة ما استخف الى ضم
محتمل قوله وقراءة القرآن وقوله لازما الى الاجراء وما عطف عليه
وقاؤه الطهورين اي الغيب الصلاة اي المفروضة فقط
لا يشترط ان يصل النوافل والضابط انه لا يقرأ الا واجبا ولو خارج
الصلاة ومنه ما لو نذر ان يقرأه رأمصيا من القرآن في
وقت معين واحبب وفقد الطهورين فانه يجب عليه ان
يقرأ ما نذر في ذلك الوقت بقصد القرآن ويثاب عليه ثواب
الواجب كما في الاجم والمتمتع عليه انما هو التنقل بالقرأة كما
في الارشاد فهو كفا قد الطهورين حيث اوجبه عليه صلاة
الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقرأة المندورة هناك كالحاجة
ثم وقد يفرق بان الصلاة انما وجبت لحرقه الوقت ومن ثم
يجب اعادة نوا والتدليس له وقت شرفه اصابته حتى يراعى
تتم في عشرين على مائة وسامع قرأة الحبيب ثياب وانه حرمت
القرأة لانه سامع للقرأة ولا ياتي في ذلك للحرمة على القارئ
وانظر هل يصيد القرأة المندورة اذا وجدها او لا الظاهر ومثل
قرأة الفاتحة بدلها القرائي لمن يحتمل عجزها وابعاد
نفسه للقرأة واللام يصح صلاته وكذا قرأة اية في خطبة الجمع
كما قرأه في خطبة العشاء ويكفي لانه صراط الربا ونحوه في النواحي
يجب عليه الصلاة ويجب عليه ان يوقعها خارج المسجد

قوله

ولان نوطا الحائض اي ولا يجوز ان نوطا الحائض اذا فقت
الطهورين واي التي به دفعا لما يقال ان المرأة يجب عليها ان تكون
زوجه كما يجب عليها ان تصلي لحرقه الوقت اذا فقت الطهورين
فقال ولان نوطا الحائض والفرق بين الصلوة والتكليف ان الصلاة
لحرقه الوقت بخلاف التكليف اذ ليس له وقت محدود اذكار
القرآن انما هو سوا وجد نظمة في القرآن امر لا على العمدة للتصديق
بان كان بقصد الذكر او اطلق كوا عظم وحمل انواعه تسعة
الا انما القرآن تسعة افرق فخذها يست قد اذكر بل اذكر
حلالا حراما يحكم متشابهة بشير نذر بقصد عظة مثل
وهذان البتة ان قيل انهما ليسوا بوطي والمراد بالاحرف هذه الانواع
التسعة سبحانه عبارة المناوي على التمثيل لما كان نسخ
الرواية لثامن جلال النعم التي لا يفيد عليها غيره تعاقب
ناسية على المناسبة ان نثره عن انكر حيث قال سبحانه
الذي سخر لنا هذا وقيل هو نثره له عن الاستنوا للعتيق
على فكان كالمناوي على الدابة وما كان له مفردين مطبقين لولا
تسخيره ولما كان ركوب الدابة من اسباب التلف فقد ينقل
عنها فذلك ذكر الانقلاب الي رب الارباب فقال انا الي ربي
لمنقلبون راجعون الي الدار الاخر فشفق لمن اتصل به نسب
من اسباب الموت ان يكون حاملا له على التوبة والاقبال
على الله في ركوبه ومسيره اهو وقد لا يذنب لا يكون قرائنا
اي لا تخرم قرائته مع وجود الصارف الا بالهقد اي ولو مع قصد
غيره قال الاطراف وهل يشترط في قصد الذكر بالقرأة ولا حظ
الذكر في جميع القرأة قياسا على تكبير الانقلابات او يكفي قصد

الذكر في الاول وان غفل عنه في الاثنان نظر والاقر
 الثاني ويترك بان الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذكر
 في كل تكبيرة سفل لها الترتيب بالسلام الاجنبي بخلاف القراءة
 وعند فقه الذكركم الممن فيه لان اللفاظ لم يخرج عن
 القرائن والخاص اي وبين الحائض والنفساء انقطاع
 منهما غسل الفرج وما بعده في احكام الفسل من
 فرائض ومن فني في الجنابة او حلة ما ذكره الش
 من النيات للجب عند رايقة منها بقي مع الغلط والباقي
 يصح مع الورد وحلة ما ذكره من النيات للخاص سبعة عشر
 ولعله منها بقي مع الغلط والباقي يصح مع الورد فتأمل
 اي رفع حكمها الظاهر لا يحتاج لهذا لان الجنابة لا تطلق الا
 على الامر الاحتيازي ولا تطلق على السب كرفع المني وقه فيصح
 نية رفع الجنابة بمعنى الحقيقي لها وهو الامر الاحتيازي ولا
 تطلق على السب كرفع المني وقه فيصح نية رفع الجنابة كما الذي
 يقدم مجمع البدن لمنع فتحة الصلاة حيث لا مخرج وعبارة
 قول اي رفع حكم ذلك اذا نوى الغسل رفع الحدث او رفع الجنابة
 بان قال نويت رفع الحدث او نويت رفع الجنابة كان المراد من ذلك
 رفع حكم الحدث ورفع حكم الجنابة لا رفع نفس الحدث ولا رفع نفس
 الجنابة لان الحدث هنا والجنابة محمول كل منهما عند الاطلاق
 على نفس الموجبات الفسل وهي لا ترتفع وانما يرتفع حكمها فكان
 قول الغسل نويت رفع الحدث او نويت رفع الجنابة المراد منه
 رفع حكمها وان لم يلاحظ هذا المعنى حتى لو اراد بالحدث او بالجنابة
 نفس السب الموجب للفسل من حيث ذاته لم يصح وانما كانت
 رفع

فصل

رفع حكم الحدث هو المراد لان المقصد من الغسل رفع ما عدا الصلاة
 وخوها اي المني المني على وجود ذلك السب الموجب للغسل فاذا
 نوى رفع الحدث او رفع الجنابة فقد تعرض للمقصد اي المقصود
 من الغسل وهو رفع ما عدا الصلاة وخوها الذي هو حكم الحدث
 وحكم الجنابة الذي نواه كما تقدم نظر ذلك في الوصو او فاذا
 اراد بالوجه الامر الاحتيازي فللمعاجة لنية بزيادة
 لان الامر الاحتيازي يرتفع بالغسل ان كانت حائض اي
 بعد انقطاع عيضا او لنوط اي او الغسل لنوطا ظاهرة
 ولو كان الوطى محرما وهو كذلك ثم روعبارة في الروض
 او الغسل من الخوض او الغسل لنوطا او الغسل بالوضوء
 عطف على رفع او عكسه بان نوى رفع حدث الخوض اي وان
 كانت نواه لا تصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث
 الخوض غلطا كما اعتمد مر وقضية تقليلهم او قضية هذا
 التقليل امر خاص وهو انه يصح ان تنوي الخوض اذا كان عليها
 نفاس وبالعكس وعبارة ثم رفع يرتفع الخوض نية النفاس
 وعكسه مع الورد كما يدل عليه تقليلهم بحاج الغسل في النفاس
 بكونه دم حرم مجتمعه ونصريحهم بان اسم النفاس من اسم
 الخوض اه فقل في السلام هل حلة فالنفقة وقضية تقليلهم
 بحاج الغسل ان نصريحهم بان النفاس من اسم الخوض الى اخر
 ويكون بالجر معطوفا على تقليلهم فلا بد من هذا الاجل قوله
 انه يصح نية لحدتها بالاضر وان فقد المعنى الشرعي وخالف
 في ذلك حج وقار وقال بعضهم الصحة حينه فقد المعنى الشرعي
 لا للتلاعب واقره ع ش وذكر الطبري لا وقع في المني انه لا يضر

وانه قد مر المعنى الشرعي وتخالفة في ذلك بحجج ثم انه حصل من
قوله بنية واحدة بالآخر صورتيان من صور البنية فتأمل
بجميع صفته لرفع وجه الجوارح فلو نوى الاكبر كان ما كبر
وهو افضل فالصور ثلاثة ان ينوي رفع اليد او الحدة الاكبر
او عن جميع البدن لم ترتفع جنابته طم ان حدة الاصغر
يرتفع وهو كذلك اي او غلط او اطل على الناحية او غلط من
الاكبر اليه اي الاصغر بان طم ان حدة لرفع الاكبر عن اعضا
الوضوء غير الرأس لان غسله وقع بدلا عن مسمى الذي هو
اصالة قال الشيخ سم ولما قيل ان يقول ان كان الغرض ان لا يغسل
عليه كما قد تقدم من التصور فانه نفي واضح وان كان الغرض
اعم بان كان عليه اصغر واكثر فهو ممكن لانه اذا نواه اي الاصغر
فقد نوى ما عليه فالقياس ارتفاعه دون شيء من الجنابة
سواء انواه عمدا او غلطا بل لا يتحقق غلط حتى كما لا يتلأعم
تتحقق تلاعب لانه نوى شيئا معينا هو عليه اذ لا مانع ولا تقصير
فما عداه لان نيته لا تضاح له ولا تتضمنه بل تصرف اليد فتأمل
وقرر شيئا قوله او غلط او نسيانا او انه حدة الاصغر
والا فالغلط بمعنى سبق اللسان من الاصغر لا اثر له لان
العبرة بالمعنوي في القلب وبعبارة اخرى قوله او غلط اي جهلا
بان اعتقد ان نية رفع الحد الاصغر عن الاعضاء الاربعة تكفي
عن نية رفع الحد الاكبر عن جميع الاعضاء بان اعتقد انه يلزم
من نية رفع هذا الحد الاكبر عن بقية الاعضاء نية اي الفصل
فالضريح عائد الى الفصل المذكور في قوله لانه غسلها واجبه في
الاكبر لان لو صلح ان الاصل فيه الفصل والمشي وخضه
فعله

فتمسكه غير منه وبخلاف باطن الحية فانه يشد غسله والمذ
يقع عن الواجب بدليل ما مر من انما اللمعة في المرة
الثانية او الثالثة ثم الروض قال رحمه الله اي من نية غسل
باطن الحية بوضوء ارتفاع جنابه محل الغزاة والتجمل الا ان
يفرق بان غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك الغزاة والتجمل
اهاج وكون الفصل غير منه وبمع تسليم انه الاصل فنية نظر
وهو لا يفي عن الفصل قال رحمه الله ولانه غسل الرأس في
الوضوء غير مطلوب وهل يرتفع الحد الاصغر عن راسه
لانسانه بنية مقبولة في الوضوء قال رحمه الله اي الوالد رحمه الله
بارتفاعه احدا من مفهوم قوله ان جنابته لا ترتفع عن
راسه اهاج فانه اي غسل باطن الحية الكسفة وقوله يكتفي
اي عن الاكبر اي مع ان الفصل ليس واحدا في الاصغر فكان
القياس انه لا يكفي عن الاكبر كما لا يكون عند الفصل النايب
عن المسح شيئا لان غسل الوجه اي الذي الفصل معه
باطن الحية هو الاصل فضع الفصل اي واما غسل الرأس
فهو بدلا عنه معها وقررت بين الاصل والبدل لا يقتصر في الاصل
ولا يقتصر في البدل فاذا غسله اي مع باطن الحية ولو صلح
على المرأة غسل خض الخدع لو حلقه المرأة الحائض ان لا تغسل
من الجنابة وكان على احد خض الجنابة ونوت رفع حد الخض
وقلنا بان يد باح حد الجنابة هل تحت لانها توضع لرفع ما عليها من
الاحداث في الجملة ام لا لانها لا تنال الا فخلاصا الى الثاني اقول لان
حد الجنابة يرتفع منها وان اشبهه او ينوي استباحة

هو عطف على فينوي رفا في ما يتوقف سائر المحذوفات
 ونحوهما ما يتوقف كماله اي كنية الفعل ليوم العية وهو
 تصوير لشيء ما لا يقتصر الى الفعل وكذا الطهارة للصلاة
 فيه انها تصدق بالوضوء واجب بان قرينة حاله تخصص
 كما ان تخصيص الحدث بالاكراهية عبارة الاطفاء قوله والطهارة
 للصلاة او الفسل لها فيما يظهر من وانظر هل مثل الطهر عن
 الحياية او عن الخوف وعن النفاس والظلم ان كذا هو
 وتقدم الفرق وهو ان الفعل يكون عبادة وعادة بخلاف
 الوضوء فانه لا يكون الا عبادة وهذا هو الفرق المروي وان كان
 الذي قدمه انه يكون عن حدث وعن حبس اهمل في
 له اي يترك في رفع الحياية عن كونه محل الاستحباب
 اذا نوي رفع الحياية عنهما اما الحدث الاصغر فهو باق على كونه
 بعد ذكر اي بعد رفع حدث الوجه بنية معتبرة من نية الوضوء
 لتقدمه لا لندرج في فانه حياية اليد ارتفعت ثم طهر الحدث
 الاصغر عليها بالسبب اي فالشرط ان لا يقدم غسل كفنه على
 الوجه فلو اخره بالخطبة عن غسل جميع الاعضاء ونوي
 كفي فاصل م د وقال شيخنا القشماوي وهذه السلسلة من
 بالة دقيقة ودقيقة الدقيقة بقا الحدث الاكره عن المحل والبدن
 معا واطلق فانه نوي رفع الحياية عن المحل فقط فلا
 يحتاج الى نية رفع حدث اصغر عنها لان الحياية لم ترتفع عنها
 فهذا محلص له من غسل يده ثانيا هو بعد فراغه منه اي
 من الاستحباب قد يظن بانه تصرفا لثبالي ووالدين

كروا

كروا والتفعلون عن اسلمتكم ازالة الخجاسة اي زوال
 الخجاسة ولو معتوا عنها اذا الفعل ليس شرطا على المصالح
 عند الدافعي لا يبين حل كلام المص على ذلك وان كان هو
 المتبادر بل يصح حمله على المعتد عند النوي بان يراد ازالة
 الخجاسة في تمام البدن ولو بفيلة واحدة كفي لهما غلله
 ولعله والمراد بهما في الحكمة الاولى من الثلاثة المطلوبة
 وفي الفلظ السابقة مع التراب ولا يغني بالنية الا كذا
 قال شيخنا وان توقف فيه الشيخ وفي الفيلة منزلة اوطى
 على المخرج فقوله وفي الفيلة معطوف على قوله وفي الحكمة
 حكما او عينا وكان ما الفيلة الواحدة يرتلها ويصل
 الى المحل بشرط اي الما اي بان لا تغفر اما الهراج بزيادة
 ويرفعها الماحلة مستأنفة لبيان انه المرة الواحدة تكفي
 لهما فيما اذا كان التحس حكما واما الخجاسة العينية ففرت
 تفصيل اشار له بقوله فان كان التحس حكم هذه الفيلة
 اي فيمكن غسلها بالنجاسة بين الحدث اي على محل
 الخجاسة ولو كسره وارتفع عما عداه وقياسه انه لا يرتفع في
 المقلظة الا بالسابقة مع الترتيب وبه يقرر ويقال حبس
 النفس في ما ظهور الف مرة بنية رفع الحياية وليس ببدنه
 ما يغوصي ولم يطهر طيه فلا يرتفع القايه محذوف اي فلا
 يرتفع بها اي في السابقة اتصال المراد به ما شمل الوصول
 ولو بغير فعل فاعل فانه قلنا لم وجه نفهم البدن بالفعل
 من جزوع النبي مع انه دون البول والغائط في القدس
 يتعين فالجواب ان نفهم البدن بجمعه وجزاؤه الجماع من غير

خروجه ليس هو للفرد وإنما هو لما فيه من اللذة التي تترك في جميع
 البدن حتى غيبته وتسمية ذكره وبالنظر إليه فلا تتركه فلهذا أمرنا
 الشارع بأجر الماعلى سطح البدن كله بحسب سريان اللذة
 جنونه كان فزعاً عن البول والغايظ فهو أقوى لذه من أصله
 فلهذا أمرنا بأجر الماعلى النفس للبدن من ضعفه وقصوره أو
 موته فيقوم أحدنا بعد الغسل ينأجي ربه ببدن حي فلهذا
 لم يسه الماعلى فهو الماعلى المأثراً والمأثراً على الميت أو كبدت
 السكران أو الممن عليه ولا يكاد يحضر ذلك الحمل مع ربه في صلاة
 أبداً وأذا لم يحضر معه فكان لم يصل إذا الصلاة لا تقبل إلا بجمع
 البدن كما أنها لا تقبل خارج حضرة الله تعالى أبداً وسبق سدى
 على الخواص رحمه الله يقول إنما وجب تعميم البدن بخروج المني
 لأن الغلبة فيه عن الذكر من الغلبة في البول والغايظ
 ولذلك قال الإمام أبو حنيفة تنقض الطهارة بالمهقمة
 في الصلاة لأنها لا تنقض إلا من شئ من غافل عن شهود ينظر
 ربه إليه في صلاته وذلك مطلق عند أهل السنة وحل تعميم
 البدن عن الحائض والنفس إذا انقطع دمها فإما ذلك لزيادة
 القدر الحاصل بالحض والنفس كجاءه عرقه مثلاً وأنتشر
 دمها وقد سمن الله تعالى دم الحوض أذني وأبطل صلاة
 الحائض والنفس مع وجوده بعد انقطاعه حتى تغسل أثر ذلك
 الدم فقط أو بعد تعميم بدنها أو تيمم وقد حوّل الأعمام أبو حنيفة
 وطى الحائض والنفس إذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط
 ولعل ذلك في حق من اشتدت حاجته إلى الوطى وخاف
 عن الوقوع فيما لا ينبغي المؤذره الشغل في الميراثه وروى

أن

أن جماعة من علماء اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا يا محمد
 إننا لما ذابنا الله تعالى بالغسل من نجاسته ولم يابره من البول
 والغايظ وهما قد زمن النطفة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم أن آدم عليه السلام لما أكل حبات من الشجرة وتحولت
 سريراً في عروقه وشعره وبشرته فإذا جامع الإنسان
 نزل المني من أصل كل شعرة فافترقه الله تعالى على علي أمي
 تترك لما أفهم علم من اللذة التي يعبرها منه أي من المني والوالدة
 صدفه يا محمد كذا المعظم وإن تغافلنا وجب غسل الكشف
 هناك وانه الوضوء لقللة الشفة هناك الدم تكرر في كل صلاة
 بخلاف الوضوء فإنه يتكرر كل يوم وربما يتكرر كل وقت فيحذف فيه
 أهواج كذا يعني عن باطن الشعر كذا أعلم أن ما تنقذ بنفسه
 يعني حتى عن كثره وأما ما تنقذ بفعله فقال رحمه الله لا ينبغي عند صلا
 وقال رحمه الله عن قليله ويعني أيضاً ما تحت طبعه عسر واليسر
 أو حصلته له بالبدن مثله ولا يحتاج إلى تيمم من غسله فلا قال ما
 في شئ الروض وغيره وفي الإطاف ما ينقض والمراد أنه لا يجب غسل
 باطن عقده أن تنقذ بنفسه وإن كثر وطم وإن قصر صاخبه
 بأن لم ينقذه به هذه أو نحوه وهو وطم لعدم تكلفه به هذه أما
 إذا تنقذ بفعله فلا يبعد عدم المفعول عنه وطم وإن قل وهو وطم
 لعدم تكلفه به هذه أما إذا تنقذ بفعله فلا يبعد عدم المفعول عنه
 وطم وإن قل وهو وطم لتقدمه بفعله وإن وقع في بعض الكواكب
 المفعول عن قليله قال رحمه الله لو بقي من أطراف شعره مثلاً شئ
 ولو لم يبقه إلا غسل ثم انزله بقص أو شق مثلاً لم يكف مثلاً
 يد من غسل مرضوها وعبارة عن علي م رفلو غسل أصول شعره

(مكة جامع المصطفى)

دونه اطرافه بقيت الجنبات فيها وارتفعت عن اصولها فلو حلق
شعره الاثني اوقص منه ما يزيد على ما لم يفعله صحت صلاته
وليجب غسل ما ظهر بالقطع بخلاف ما لو لم يقبل الاصول او غسل
ثم قص من اطراف ما يتصل به المفسول لا زياده فيجب عليه
غسل ما ظهر بالحلقة او القص لتعاقبها بغيره يقدم وضوءها اليه
احدا السرة اي ظاهرها حتى الاظفار اشار بذلك الى ان
مراد المصنف بالسرة ما يشمل الاظفار بخلاف تقصن الوضوء الكثيرة
اعم من الناقص في الوضوء ومن فزع المرأة ولو بكر او نوق
بنيه هذا حيث عد من الظم وبين داخل الفم حيث عد من الباطن
بان باطن الفم ليس لمعاليه يظهر فيها تارة ويستتر فيها
اخرى وما يظهر من فزع المرأة يظهر في الوضوء على قدرها
وليستتر فيها الوقت او قدرت على غير هذه الحالة فكان كما بين
الاصابع وهو من الطاهر فقدت منه فوجب غسلها واما ما بين
الاصابع بخلاف داخل الفم وما تحت القلفة من الاظفار
لانها مستحقة الازالة ولذا الوازر ان الانسان لم يضمها فاحتاجها
كالظم لوجوب ازالتهما في حرمه الوضوء وخالف في ذلك الحنفية
والقلقة يضم القاف واسكان اللام ويضمهما ما تقطعه الخات
من ذكر الفلام ويقال لها غرل بمجة مضومة ورأسا كنه ش
الروض ومحل وجوب غسل ما تحت القلفة ان تسرله ذلك وان
وجب ازالتهما وان تغد ذلك كفا قد اظهره ولا يشتم خلافا لم
ما لا يصل عليه عند من وقال في غسل ويضم بدلا عن محل القلفة
ويصل عليه تسفه قبل غسله او شوكه لوقفة بقي لها عود
اج جدي يضم الجيم وفتح الدال ويضمها اتفق بان صار

باطنه

باطنه متقنا افله او انفا وكذا الواخذ رجلا او يده من
خشب قال وجب عليه غسله اي ان التخم كالأصليين
اي في وجوب غسلهما لا في تقصن الوضوء بل ذلك ولا تكفي
النية عندهم اجماع زياده من س ل وقال من تركني اهر
ولا يجب في الغسل مضمة اي خلافا للمحنفة واستدلوا بفعله
صلي الله عليه وسلم لهما ولادليل فيه على الوجوب قال من رلان
الفعل المجرر لا يدل على الوجوب الا ان كانه بيان المحل تعلق به
الوجوب وليس الامر هناك كذلك اي بل الثاني عنه صلي الله عليه
وسلم الغسل للعلى وجهه البيان لشي بل ليس اي سنة مستقلة
وان كانا موجودين في الوضوء المثنون للغسل ولم يقصن الوضوء
عنهما لان لنا قولا بوجوب كلهما كما في حجر والحاصل ان المضمة
والاستنشااق مطلوبان للغسل زياده على الوضوء المثل علمها
ونكرها مكروه كترك الوضوء وسنة اي الغسل فيه تقدير
المثنى لانه جعل قوله كثره الذي قد مر خبرا عن قوله وسنة
وجعل خمسة خبرا مستدحا وفي والثم يرتكب مثل هذه كثيرا
وجاب بان هذا حرام مطلق لا محل اعراب واعتراض بان الاعراب
وهو تغييرا واضرا للكم لم يغير لان الرق على حاله
التسمية ونقصه بها الذكر مقدور وبالنسبة الى القلبية
والا فتعذر بان يجمع بين التسمية والتسمية اللطيفة معا وقد تقدم في
الوضوء بان اكملها اي وهو ليسم الله الرحمن الرحيم واقلها التسمي
وقيل نكرة التسمية لانها قران اهرسم نقلا عن الجواهر ان
له الذكر بعد هاء الوضوء وما تقليه من الكراهة ض وما ذكره
من التعليل بقوله لانها قران فيه اي ان كان تقصني التعليل

الحرمة فافهم
 البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة الا يجليه
 اضرهما عن الفضل ثم روي هذا مقابل قول الله كما لا تضام
 وسوا اقدم الوضوء كله او اغتسل ثم اراد ان يتوضأ ففضل
 يتوي بالوضوء الفريضة لانه لم يتوضأ قبله او يتوي به السنة
 لان وضوءه اندرج في الفضل الجواب انه ان اراد الخروج من
 الخلاف توي به الفريضة والا توي به السنة فيقول توي
 سنة الوضوء للفضل وكذا يقول اذا قدمه ان تجردت عن سنة
 عن الحدث والافنية معتبرة اهان شرف توي سنة
 الفضل اي بان يقول توي الوضوء سنة الفضل او الوضوء
 المستنون للفضل او يقول توي الوضوء سنة الفضل ولا يكفي ان
 يقول توي الطهارة سنة الفضل او ادا الطهارة سنة الفضل
 والماء هونية رفع النجس والاستباحة وهذا محله اذا
 قدمه على الفضل اما اذا اخره فان اراد الخروج من الخلاف
 توي رفع الحدث والا توي سنة الفضل كما قاله زكري وفاسدة
 بقا الوضوء مع الحدث الا كرمحة الصلاة بعد رفع الحدث بنية واحدة
 من غير خلاف في ش والالتوي رفع الحدث الاصغر طاهره
 وان اخر الوضوء عن الفضل وهو كذلك حرجا من خلاف
 من اوجبه وهو القائل بعدم الابداح قال سم ولا يصرف صحة
 وضوئية هذه السنة اعتقاد زواله اي زوال الوضوء بالفضل
 نظرا لرعاية القائل بعدم زواله فيكون مراعاة الخلاف محرم
 لهذه السنة وان لم يقله المخالف ويؤيد ذلك ما ذكره بعض الأصحاب
 انه ليس لفائدة الظهورين التيمم على نحو مخير حرجا من

خلاف

خلاف من جوزهم ولا يصح حمل هذا على تقليد القائل بالجواز
 لانه مع تقليده لا يكون الخروج من الخلاف في شيء بل لا يصح
 القول بحسنه بالشيء لانه ما دام مقلدا انك القائل لترعه
 التيمم المذخور توي رفع الحدث او غيره من بيئات الوضوء
 ولو احدث بعد الوضوء وقبل الفضل لا تندب له اعادة تيمم على المهر
 عند من لان هذا الوضوء لا يبطله الحدث وانما سطله جماع
 وبه يفرق فقال لنا وضوء لا يبطله الحدث وقنط السوطي ذلك
 قل للفقير والمعيد ولكل ذي باع سديد ما قلت في متوضي
 فاجاب الامر السيد لا يفتنون وضوءه مما تقوم او تريد
 ووضوءه لم تنقص الا بيلاج جديد ونظم الجواب بقرينة
 ياسيد المفسر السيد يا واحد العصر الفريد هذا الوضوء هو الذي
 للفضل عن كاتفه وهو الذي لم تنقص الا بيلاج جديد
 وخالف حجم في ذلك وهو ظم القليل اعني الخروج من الخلاف
 وان قلنا بانه ثم خرجا من خلاف اذ اي فلا يحل الخروج
 من خلاف الا بشية رفع الحدث وان اخره عن الفضل وكلام
 النووي كالصريح في هذا هو سم في المتن من اوجبه
 اي الوضوء او المضمضة والاستنشاق اي اللتان هما
 سنتان مستقلتان للفضل غير اللتان في الوضوء الذي هو
 لم سنة الفناء والحاصل ان المضمضة والاستنشاق سنتان
 في الفضل كما في الوضوء وعند مالك كذلك وعند اصهر واحسان
 فهما وعند اي حسيه فرضان في الفضل سنتان في الوضوء
 كما في ش التيمم للمعنى وسن لادن بتدارك ذلك ظم ولو
 بعد الفداء وهو كذلك ولا تقوت سنن الفضل بالفداء منه



خلاف الوضوء اعتبار الترتيب في افعال الوضوء بخلاف الفصل
 اليد وغير اليد مثلها ولو نحو عود في الاماكن الضيقة كطيأت السرة
 وقال المزني هنا بوجوبه مطلقا كما كان وقال غيره اي غير المزني
 هو واجب في الارز فقط والارز بالزاي والباء الواحدة المشددة
 كثير الشفر والاصح ندبه مطلقا في كل مرة من الثلاث
 اي المطلوبة شرعا وان لم يتقدم لها ذكر تكن كأنه المناسب
 ان تذكر قبل هذا سن الثلاث الذي ذكره بعده ما وصلت اليه
 به ليس قدرا فيستغن عن بقية يده مخافة او نحوها اخذ من
 التقليل فلو لم يقل على ما امكنه لكان أولى قال لا لان من
 اوجبه في جميع يده واذا كان كذلك فلا يخفى جعل قوله ورو
 ان علة له او شيئا في وقر شيئا ان قوله ما وصلت اليه يده
 احدي طريقتين في مذهبه المالكية فلا يجب عليه استغاثته
 في غير ما خرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سمعون
 وهي المنيعة عندهم فكلامهم الصحيح ومن اعترض عليه
 نظر للطريقة الاخرى التي هي على خليل وهي غير متممة
 عندهم من بدنه تشبه الاجسام والاحياء وسوا الجسم
 والجسد جميع الشجوه والاجسام اعم من الابدان لان البدن
 من الجسد ما سوى الرأس والاطراف وقيل البدن اعالي الجسد
 دون اسافل هو شوري وخروجا من خلاف من اوجبه
 وهو الامام مالك وهو القائل بوجوب امرار اليد على البدن
 في غسل الخباية وقال الطهه الثلاثة ان ذلك مستحب ووجه
 الاول المباني في الفاشن البدن من الضيق والحاصل من
 سر يان لده عزوج النبي وفجاء ووجه الثاني الكفاية

الما على سطح البدن فانه يحى بالطيب كلما مر عليه من البدن
 اهذكره الشفراني في الزانة ويشهد معاطفه هذه لانه
 من شئ المتن بل سنة مستقلة فكان الاولى تلخيص ذلك
 ونذكره في السنة التي زادها كالايط يسكون البيا
 وطبقات البطن يسكون الطاوكرها اي العظيم البدن شئ
 الهبة وهي اعم اي يكسر الطاوكر لانه عليها اعم من ان تكون
 الطبقات في البطن او في غيرها والطبقات هي الطيات
 من ما وتقع الازن عليه ترفق عبارة غيره ويصل راسه
 عند غسل اذنيه لئلا يدخل فيها الماء فطرها او يقطر به لو
 كان صاميا وقفينه انه لا يتيقن عليه فقله فيجوز له الانكس
 وصبي الما على راسه وان امكن الامانة وعلمه قبل اذا وصل
 منه شئ الى الصماخين بسبب الانكسار مع امكان الامانة بطل
 صومه كما افاده قولهم يتأكد من ان ذلك مكروه في حق اولاد
 لانه تولد من ما دون فيه نظرو قياس الفطر لو وصل صا
 المضضة اذا بالغ الفطر كن ذكر بعضهم ان عمل الفطر اذا كان من
 عادته وصول الما الى باطن اذنه لو انفس وذكر بان تكر منه
 فلا يشبه لمرة واحدة وهو من طم ولا فرق بين الفصل الواجب
 والمندوب لا شتر اكرها في الطيب بخلاف الوصول من غسل
 تبردا وتنظيف فضرر لم يولد من عاموريه الي معاطفه
 الازن وذكر الصبر باعتبار العضو والا فالازن مؤنثه وقال
 بعضهم الي معاطفه اي الرجل فالضبر عايد على فاعل يتعهد امر
 وروايه مرادف وهي غسل العضو والمراد بالعضو
 هنا الجزء من البدن لان بدن الحنب كعضو واحد ظهر او بطنها

اي مقدا وموضا فيقدم شقة الايمن مقدمه ثم موضع ثم اليسر
 كذلك وهذه خلاف غسل اليدين فانه يقدم مقدم اليمين ثم
 اليسر ثم الوجه كذلك لشقة عن يمينه فلو غسل هنا ما يات
 ثم كان انما باصل السنة فيما يظهر بالنظر لمقدم شقة الايمن
 دون موضع لتأخر عن مقدم اليسر وهو مذكور ثم
 كان يجب التيامن اي يختار اليد بالايمن وكيفية ذلك
 اي كيفية الفصل على الوجه الاكمل وكان الاول ان يقول
 وبكيفية ذلك ان يسمي الله تعالى اولاه ثم يزيل ما على جسده
 من قذر كمن ثم يتعمده معاطفة بيه راسه بخلاف ما ذكره
 ليس هو الكيفية الكاملة ما ذكره وقلم كلام بعض الخواشي
 ان قوله وبكيفية ذلك راجع للتشليل وليس كذلك واوهم في
 ذلك عبارة الشرح لم يحصر السنن في محل واحد فكانت
 الالسن ان يحصرها في محل واحد كما فعل م ر وغيره هنا
 وقضيه انه لو صب الماء على راسه وسائر بدنه مرة ثانية
 كذلك او دونه لتحصل له فضيلة التشليل وليس كذلك بل
 تجعل خلاف تكرير الوضوء لان بدن المفضل كوضوء واحد م ر
 واجيب عن بيان قوله لا تحصل له فضيلة التشليل اي الكمال
 اي لا يحصل له المحل فضيلة التشليل فلا ياتي انه يحصل له
 اصل السنة ما ذكره في المعاطف ثم يقبل راسه اي
 بالصبي حلة ولبده فلا يطلب فيه تيامن نعم سنن ذلك
 لمخواف قطع الاثبات لدا الاضحية وفي التحليل فيجعل شعر
 الجبهة اليمنى اولاً وبذلك شقة اليسر الشنن اي حشم
 والشق نصف الشئ من اوي على الشمال ثم اليسر
 كذلك

كذلك اي المقدم ثم الوجه وصريح كلام القمير كرفع انه غسل اليدين ثلاثاً
 ثم شقة الايمن من مقدم ثلاثاً ثم من موضع ثلاثاً ثم مقدمه
 اليسر ثلاثاً ثم موضع ثلاثاً فلا ينتقل الى شقة عن يمينه
 ما قبله ولعل ذلك احد كفياته والا فلو غسل كل واحد مرة
 ثم تعاد الفصل ثانية كذلك حصل التشليل لغة من مسلمة
 التقاس كما مر واستفيد مما ذكر انه لا يتوقفاً شلت واحد اي
 من المفضل على ما قبله وفارق الموضوعين الترتيب اي في
 الفصل اهرم وفيه وظم ما ذكره الش هنا بواقفة ما في ثم الروض
 من ان هذه الكيفية هي كمال السنة واما الكيفية التي تحصل اصل
 السنة فهي ان يغسل راسه ثلاثاً ثم شقة الايمن ثلاثاً
 ثم اليسر كذلك اهـ شجها وينقل قدميه اي لا يجلس شلت باطن
 قدميه بان يفرقهما بعد ان كانا مضامين مع بقائه في مكانه
 او يسفل فيه اي في حال تقاسمه ولا يحتاج الى انفصال
 جلسته اي في الصورتين السنين في الدائر وقوله ولا راسه اي في
 الاضحية منها وقوله كما في السبع اي في الكيفية التي الثانية
 بل سبع تحت الماء وقوله فانه حركة اي للتشليل من راحة الصورة
 الثانية ولا يبين تحديده الفصل بل كبره قياساً على ما لو
 حدد وضوءه قبل ان يغسل به صلاة ما يحتاج ان تكون غير مشروع
 انه ع ش على خم بخلاف الرضوى لان موجب الرضوى
 اغلب وقوعا واحمال عدم الشمرية اقرب فيكون الاحتياط
 فيه انه ثم الروض اذا صلى باليد صلاة ما ولو ركعة او صلاة
 حارة لا غيرة كذلك سجدة تلاوة او سكر ليدم كونهما صلاة وكذا
 الطواف وان كان متلفاً بالصلاة وكذا خطبة الجمعة فلو لم يصل

به كان مكرها ويصح وقيل حرام والظاهر في المأكل والمشرب
 من حرم وقوله صلاة ما هي ولو سنة الوضوء وفي كلام الاستاذ
 أبي الحسن المكي عن سنة الوضوء فيما يظهر لي لا يلزم التسلسل
 الا اذا قلنا السنة للوضوء المجزئ كما هو ظن حديث بلال اه وقوله
 لا يلزم التسلسل احب عن ذلك بان هذا مقصود السجدة
 قلبه قطعه بترك سنة الوضوء وقوله كان مكرها اي تنزهها
 لا يخرجها بطل ما بعد مطلقا فالجواب وعمل الخبر بانها تعاطى عبادة
 فاسدة وزده من بان المقصد منه النظافة فليس كما قال
 في الايمان وقد يقال قياس ما ياتي من حرمة إعادة الصلاة
 لاني جماعته لحرمة هذا الان بحاج بان غاية تجديده انه كالغسل
 الراقية وهي مكرهه فان قلت قياس قولهم يحرم التلبس
 بعبادة فاسدة حرمة حرمة الدابة قلت المقصد من التجديد
 والدابة مزيد النظافة وهذه الدابة في مقصود الوضوء كانت
 موكدا وان لم يكن عبادة اخرى مفارقة حتى يحرم التلبس بها
 على ان هذا ليس من تعاطى العبادة الفاسدة في شيء لما
 تقر ان الصلاة بالاول شرط لتدب الثاني لحواله
 ويفرق بينه وبين الصلاة بانه وسلة مشي فيه بخلاف
 الصلاة فانها متصودة بالذات ففي تكرارها اختراع عبادة
 لم ترد شوبري وعبارة ثم من كان له رد بالاول صلاة كره
 التجديد نعم ان عارضه فضيله اول الوقت قدمت على
 التجديد لانها اولي منه كما اذني به الوالد قال ع ش ويصح
 ان المراد بالصلاة الصلاة الكاملة ولو احرم بها ثم فسدت
 لم يسبب له التجديد اه ولو توضأ الجنب للاكل او الشرب مثلا

ثم

ثم اراد الغسل في الحال فهل يسبب الوضوء للغسل او لا اكفيا
 بوضوءه الاكل كما لو اغتسل للحرام من مكان قريب من
 مكة فانه يكتفي به عن غسل دخولها لاحتوائه لخصه بالمعص
 فيه نظر ولا يبعد الثاني اعني الاكفيا في طرف ولا يرد
 كان الا لو سكت عن هذه كانت اولى لان الغسل كان كذلك
 اهق لكن شيخ من اصحاب لم يبقة لاصل بخلاف الوضوء
 فان المنوع وجوبه لكل صلاة واصل الطلب باق او يناس
 الاستحالة على المعتد خلافا لـ قال في تحريض واستثنى
 الزكشي المستحاضة ايضا فقال ينبغي لها ان لا تستعمل لانه
 يتنجس بخروج الدم فيجب غسله فلا ينبغي له فائده ولا يخلها
 الفرج اي الحمل الذي ينجس غسله فطلب للصائمة لانه غير موطر
 في رعي المحرم وهو مخالف لقوله الصائم فلا تستعمل شيئا من
 ذلك اهرم بعد غسلها اي المرأة وقوله وهو اي الغسل
 وقوله بالاثري في قوله اثر الدم معرب وهو لفظ استعماله
 العرب في معنى وضوءه في غير لغتهم وليس في القرآن علي
 ما قاله الاكثر وان كان في متن جمع الجوامع وقيل وقع في القرآن
 مثل فسطاس واجابوا عنه ذلك بان نحو ذلك مما توافق
 فيه اللسان قائل الطب المروق وهو اقل الطيب
 واحبه اليه صلى الله عليه وسلم كالمسحط والاطفار نوعان
 من الطيب والاطفار رشي من الطيب اسود على تسكن طفر
 الانسنة ولا يحد من لفظه فان لم تحط طيبا الرطب
 كما السنة لا اصلها شوبري كفي الما اي ما الغسل في
 دفع الرائحة لا عن السنة سحره وقيل ما اضر غير ما الغسل

وعبارة ق اعلى بحلال فاما كافي اي ما الفصل في دفع الكراهة
او الحز في حقول السنة وتقدم على بعد الطين نوى الرب ثم
مطلق النوى ثم ما يدري طيب ثم الملح والمجدة شغل اي
لين لها ذلك كما يوحى من من خلاف لما في ح علي المريح عبارة
من رويته الاثني عشر المحرم والمجدة خض او نفاس ولو غلبه
او بكر او مجوز او تفتت اثني عشر فخرها او خشي حكم بانوثته
اشه اي الدم مسكا فطبا المحل لا السرعة القلوب فكله تركه
اما المحرم فجميع عليها الطيب مطلقا وكذا المجدة لكن تن لها
تطيب المحل بقليل فسط واغفار ولولم تجد سوي الماء
كفي في دفع الكراهة عن السنة خلاف الاستوي وعلى انه لا يند
تطيب ما اصابه دم الحوض من بقية دنها وهو كذلك اما
الصائم فلا يستعمل شيئا من ذلك ويشمل بقية ياتر الدم
المستحاضة مع حريان دمها هو وفي الاج على فتحه الجاري
ماضه ثم فقلها الطيب على الوجه المذكور مندوب لا واجب
وهو يطلب لزوان الزوج او مطلقا انظر فان قلنا انه يقيد في
طلب مطلقا وان قلنا انه مطلق فباتك العله فصل اما ذلك
لاجل الزوج لان دم الحوض ثنت وتسمى الامام المتواليه على ذلك
المحل فيكسب منه راحة فربما يتأذى منها الزوج فيكون ذلك
سببا لفقدان سرهما وقل ان المحل لمجدة من الدم رخيوات
الطيب يصلح ذلك منه فقل هذا يند ب كذا الزوج وتسمى الكلام
في غيرها ونظيره والله اعلم ان كان ذلك يحرك شهوة
تجاع منها فلا تفعل وان كان لا يحرك عندها فحسن ان تفعل
لان الطيب من السنة كسما المنفعة تلحقه اه ان لا يقع

يفتح

يفتح اوله منه يا قال تعالى ثم لم يفتوكم شيئا وقاسوا وان اختلف
الفاعل عليها فتقول ما وضوح في لفظ ما الذي على انه
فاعل نقص والنقص على انه مفعوله وهذه اولى لان نصته
النقص الى المقتل اولى قال الشيخ من لفظ كلامه ان المستحب
عدم النقص لا الاقتصار على انه والصاع وغير احرون بانه
يندب الممد والصاع وقبضته انه يندب الاقتصار عليها قال في ط
وهذا هو الظاهر لان الرفق محبوب آه وعبارة شجناهم دفعهم
انه الزيادة لا باس بها عالم تيلف حد الاسراف رطل وثلاث
بقد آدي وهو بالمصريه رطل تقريبا اي ع ش على م
عن سفينه بوزنه مدينه وهو مولى رسول الله صلى الله عليه
وسلم واسمه نهران وقيل عيسى فسفينه لقبه لانه كان يحمل
الشيء الثقيل فلقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفينه
اه وتكره ان يقتل في الماء الراكد لاختلاف القلوب
ظهور ذلك الماعن الروض معناه جارية وعبارة
ثم الروض او بغير معناه بزيادة الماء ويبقى ان يكون
ذلك اي المذكور من الكراهة او يستخذه اي يحلق القان
اذ يداليه سايل اجزائه ففقه نظر لان الذي سرد
اليه ما مات عليه لا يجمع اقطار التي قلمها في عمرة ولا شعره
لك ذلك فراجع اه قال اي لانها الورود اليه جميعا بالشهوة
خلقة من طولها وعبارة م رايد اليه سايل اجزائه اي
الاصلية فقط كاليه المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر
فانه يعود اليه منفصلا عن بدنك لتلتصق اي توحده عن
امر بان لا يزيله حال الجنابة او نحوها اه وفي الخاف

محمد بن علي واحد منهم يكون على ما مات عليه ثم عند دخول الجنة
 يصرون طولا وفي الحديث الصحيح في سنة اهل الجنة انهم على
 صورة ادم وطول كل واحد منهم ستون ذراعا في عرض سبعة
 اذرع ابا ثلاث وثلاثين سنة وانهم مردود فان قلت فثم
 يد في الرجال من النساء قلت على الرجال اكليل وعلى النساء
 خمر كالمقنعة فشرع وفي السؤال عما لو قطع عمره مسلم ثم
 ارثه ومات مرتة اهل ينود له يوم القيامة وتعد ولو انفصلت
 حاله الاسلام وفيما لو قطع من كما فريتم اسلم ومات مسلما
 ينل ينود له يده وتنعيم فيما لو قطعت في الكفر وتعد فيما لو
 قطعت قبل الردة لا يشار بقديب اليه المقطوعة في الاسلام
 وتنعيم اليه المقطوعة في الكفر تقديب للاول وقد قطعت
 متصفه بالاسلام وتنعيم للشايب وقد قطعت في الكفر
 لاننا نقول المقطوعة في الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها
 بارتداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت بالمواخذه لها بما
 صدر منها بالاسلام صاحبها لقوله تعالى دل للذين كفروا ان
 يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف ذكره ع ش علي م م ومن اغتسل
 اخذ ولو طلب منه اغتسال بجمعة كعبه وكسوف واستسقا
 وصحة ونوى احد هل حصل الجمع مساواتها لنويه وقباسا
 على ما لو اجتمع عليه اسباب اغتسال واجبه ونوى احدها لان
 متى الظهارة على التخلل في لواء الماد حصول غير النوى سقوط
 طلبة حصر عليها حاصله ان يقال اما ان يكونا واجبتين
 شرعا او عند وبي ذلك او يكونا واجبتين جمليا واحدا جمليا
 والاخر شرعا واحدهما شرعا والاخر شرعا وبذلك فالاول

بقيته

بقية يكتفي لهما فيه واحده والثاني بتسميه لانه لكل منهما
 من شية والثالث هو كلام الله الذي اشار اليه بقوله ومن
 اغتسل بجمعة اخذ وجهه وجوب النية في الواجب جملا
 انه لما كان النذر اسبابه مختلفا اشترط الله لكل منهما
 وجهه وجوبه النية لهما فيما اذا كان احدهما واجبا شرعا
 والاخر ان نية احدهما لا تقضي الاخر بخلاف الواجبين شرعا
 فان المتع واحد اي الممنوع من احدهما كالصلاة والصوم وقراءة
 القرآن ممنوع من الاخر وجهه فيما لو طلب منه اغتسال واستسقا
 كعبه وكسوف وصحة واستسقا ونوى احدهما من ابيه
 يحصل الجمع مساواتها لنويه ولان معنى الظهارة على النوى
 اطراف قال في البحر والكل ان يغتسل بجمعة ثم للجمعة ا هو
 ع ش علي م م فان قيل لو نوى في هذا واراد علي قوله او
 نوى احد هل حصل فقط اشكال البقية القدرية لقمة
 قليلة وكان الاول ان يقول شغل لانه فعله ففعل شغل
 قال تعالى شغلنا اموالنا والجمع اشغال وشغله من باب قطعه
 فهو شغل ولا تغل اشغل لانه لغة رديه ع ش وليس
 الفضل هنا اي في شغل غسل الجمعة فترضان اي واكثر
 وكذا قوله مسغان وقم ان المراد حصول غير النوى سقوط
 طلبه فلا يحصل له ثواب الجمع الا اذا نواه تحلافا لجمعة
 فانه يحصل له ثوابها اذا نواهها او اطلق على التسمية
 كفاه الغسل لاحدهما ليس هذا تكرار مع قوله فيما سبق
 ولو اجتمع على المرأة الا ان ذكر في النية وهذا في الغسل
 وايضا هذا اعم ولا يصح التشريك اي في الغسل لاني النية

اذ في الكلام انه نوى احد الغريبتين او السنتين فيكون المراد
بالشريك هو المسلم منه وان لم يقصده احد الاخر الذي لم
يقصده ابو حنيفة من عبارة من رتبها في حلقه نحو الظاهر
سنة اي فانها لا يقع نيته بالتشديد فيه بشر ان مبني
الظهارات على التداخل اذا كانت من نوع واحد ولو اختلفت
الظهارات في الوضوء او اجنب واحد بها اي بان وطى
بلا حائل يباح للرجال دخول الحمام واول من اتخذ
سيدنا سليمان لما اراد ان يتزوج بلفظين لانه كان بها شهر
فمنع من بائنا الجن فقالوا لا تخاف لك بحيلة حتى تكون كالغضه
البيضاء صنفوا له الحمام لينهب الشفره في النور وصغروا
له ايضا القراز والصابون والطاحون ونظفوا بدهنهم فقال
همام طاحون قزاز نورة صابون صنع الجن هذا قالت
ولم يكن في زمن نبينا صلى الله عليه وسلم حمامات لاشاخر ذلك
وقال استغنى عليكم ابواب يقال لها الحمامات فلانة خلوها الى
البحر وقيل كانت موجودة في زمنه ولم يدخلها فابردة
اذ ادخل انسان الحمام وعرف على راسه سبع طاسات من الماء
الحار من من الدوخه واذا شرب حش حرقان من الماء الحار
امن من وجع القلب كما ذكره المصري على الازهرية
لعنه ملكاه اي الحافظان اما النساء فذكره لمن اي مع عدم
ظهور من عورتين لاجل وقال شيخنا في ان دخول
النساء الحمام في هذه الا زمان حرام لانه تحقق منهن كشف
عورتين وعدم سترهن حتى في الطريق وان لم يحرم على
الزوج ان يباين لزوجته في الذهاب اليه ويشفي

ان

ان يكون الخائف كالنساء لعل صورته مع الست وعدم الخلوه
في الحمام كراهته بقول الحمام الالف فان الاختلاف
بالخفي حرام لا سيما لاختلافها او بصورته خولا حتى كل خفي
وحده او ان الخافي محارم كما هو اهمه واراد اي الحمام
اي اربا داخله وتو على حذف مضاف وان يسمى لدخول
وان يكت في كل بيت من بيوت زنا الطيفاء دخولاً وقرجا
وان يقتل عند ضرر وجهه معتد الى البرودة اقرب لانه
يشبه اليد غالباً هو قال في الاعمال
المستونة انظر لم غير عبارة المص ولم يقل في الاقتالات مع
ان كلامهما مجموع قوله ولعله طلبا للاختصار المستونة الاولى
المستونات لان جمع القلة لا لا يقل الاضاح من الطائفة
قال بعضهم وجه كثر لما لا يقل الاضاح الاقرب منه يا فحل
وغیره فالاضاح الطائفة نحو هيات واقربان لائقه
واستعمل هنا جمع القلة في الكثرة سبعة عشر اي بعد
عسل الطواق عسلين كما ياتي في اليه اوفد عسل رضى انما
في المومنين الاولين عسلين نظر السجيل فاندفع ما يقال انها
سنة عتق فقط وبن الوضوء لكل من هذه الاعمال
فانه فائت لم يقصن تما في ثم من من يريه حضورها
وان حرم حضوره كما مرارة بغير ان حليلها قال عث والامر
ظم بالسنة المكلف وموط بولي غيره لكن العبرة بآرادة الولي
الحضور والصبي اوها والاقرن النظر الى حضور الولي واردة
احضار الصبي وان لم تحب عليه الحقة كسده وامرارة
اذا جال الصبي انظم قوله اذا جال بالقتل ان القتل يقب المحي

فصل

وليس كذلك وإنما التبعة براد الراد احدكم وقع ذلك صريحا
عند مسلم في رواية اللث عن نافع ولقظ اذ الراد احدكم ان ياتي
الحمة وفي حديث ابي هريرة من اغتسل يوم الحمة ثم را
وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل وذكر المجي في قوله اذا جاء
لحكم الحمة للقال والا فالحكم لجأوري الجامع ومن هو مقيم
والجني في عطف الغيم في الجامع حصل بان نهيها صلاة الحمة
كما قاله الباقى ضاع وفي قوله بعدكم تغلبت للذكر على الموت
بليل آخر ان حبان من ابي الحمة من الرجال والنساء الغسل
ولج البهقي اذ ابي بالحمة الثاني لشموس الفصل
لن وحب عليه ولمن يجب عليه ولاجل قوله فيه ومن لم
يأتها اذ الاول مخصوص بالرجال وفيه امر فاحتاج الثاني
الانسان بالحمة الثاني ليس ان الامر ليس للوجوب
وروي غسل الحمة واجب وعند غسل يوم الحمة فرض
وبه قالت الظاهرية وصرف هذا في المذكور في الاحاديث
الثلاث وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما
قاله السامعي في شعب الايمان والقاضي حبان في كتاب الحج
ان ما يشرع لسبب عارض كان واجبا كالغسل من الجنابة
والحرص والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستقبل كان
مستحبا كما عتسما الحج واستثنى السامعي من الثاني الغسل من
غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعما والاسلام ثم
من توصاه ولو غفر عن الماتيم نهيها عن الحدث ونهيها
عن الغسل وهل يكفي عنهما واحد منهما كالمقتل او لا بد من كليهما
في نظرهم قال في ظاهر الاول في الفصل فيها ابي
فبالسنة

فبالسنة اي باحوثه من الاقتصار على الوضوء اخذ اي عمل
ونعت الحصة الوضوء الضمير في رعا عايد على معلوم بالقرينة
والبا متلفه بقدر والمراد بالسنة الطريقة الشرعية لا
الوضوء واجب فالغسل اي مع الوضوء افضل من الاقتصار
على الوضوء فانه في ما يقال كيف يكون الغسل المندوب افضل من
الوضوء الواجب ويندب لصائم حتى يفطر اترك الغسل كما قاله
الريماوي من الغفر الصارق وقيل وقته من نصف الليل
ويشترى تجاوس الخيط على المندوب قال في لوالصوان لغير آراء
صلواتها تسلاهم الامام ولا يطله طروحة ولو اكر ولا تن
اعادته عند طروحة واذكر كما يصح به عبارة المجموع خلافا لما في
العباية قال السويدي واعتمدت في سن اعادته ثم راجع في
الساعة الاولى انظر ما المراد بالرواح هل هو الخروج من المنزل
الي المسجد حتى لو طال المضي من المنزل الي المسجد بزمان كثير
يصدق عليه الرواح اولاده من دخول المسجد لان الرواح اسم
للذهاب الي المسجد محل نظر والا قرب الثاني كما يستار من
قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة اخذ فان الظاهر
ان الملائكة يقيمون بباب المسجد ما وصل اليهم ونقل عن زي
ما يوافقهم نعم الشيء له ثواب اخر رايه على ما يكتل في
مقابلته دخول المسجد قبل غيمه في علي م في الحديث بالرض
اي اقد الحديث وتحمه فكا خافق بدنه ومن راجع في ان اعد
الثانية فكا تا قرب بقدره ومن راجع في الساعة الثالثة
فكا تا قرب كذا اقرن ومن راجع في الساعة الرابعة فكا تا
قرب دجاجة ومن راجع في الساعة الخامسة فكا تا قرب بيته

فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر في الخطبة اى
طورا الصف ذلم يكتبوا احدا وهو لا يغني الحفظه وظنهم كتابتي
حاضري الجمعة واستماع الخطبة وروي السني في الخامسة
كالذي روي عن صفورا وفي السابعة بغيره من جاتي اول
ساعة من جاتي اخرها مشتركة في تحصيل النية
مثلا كن ردة الاول اكل من ردة الاخر وبنه المتوسط
ثم الماي قال جل وفيه ان ما بين الفجر والورد في كثير من
الشيا لا يبلغ ست ساعات واجاب عنه في اصل الروضة
بان ليس المراد من الساعات الفلكية التي هي من الاربع
والعشرين معة اذ اليوم والسيلة التي كل واحد خمسة عشر
درجة بل ترتيب درجات الساعات على من يلزم في الفضيلة
فلا يخلو حال في يوم الشتاء والصيف حتى لو حضروا اكلهم
في الساعة الاولى كان الاول افضل من الثاني والثاني افضل
من الثالث وهكذا هو قول السلي ست ساعات مثله في شهر
قالهم ولي فيه نظر اذ قل ايام الشتاء ما يدومون ودرجة
وهي عشر ساعات فلكه وامتد اليوم على الراجح هنا من الفجر
فما بين الفجر والورد يبلغ ست ساعات في اقل ايام الشتاء قائل
اه من ذهابه يعني الذي قال تعالى وانا على ذهابه
لقادرون لانه يقع في الفهم من اتقا الراحة الكريمة
اي في اصل طلبه فلا ياتي طلب التيمم بدس عبد العجز عن الماء
وقال شيخنا هذا القليل خاص بالفصل فيتميم ان التيمم لا يبي
قربه من ذهابه الا ان يقال انه مقبى على القتل ثم راي
سم ذكر ما فيه وانظر لو نيم بدلا عن غسل الجمعة هل يكون

تقريبه

تقريبه من ذهابه افضل ايضا افضل الظم نعم لانه مختلف
في وجوبه ولتقدي اثره الى الفجر وهو في الراحة الكريمة
ولزيد الاهتمام به في هذا اليوم الفاضل عن بقية ايام
الاسبوع ومن ثم انفردت الجمعة على سائر المكتوبات اخص
بخلاف التكبير فان تعقبا قاصدا على الكبر وقت جواز من الفجر
عند اي حنيفة والشافعي واحد وقال مالك لا يصح الفصل
الا عند الرواح اليها ونقل الرمادي على الفري عن الحنفية ان
فيه قول بالوجوب عند الامام الى حنيفة ونقل عن الجاهل مع
الكبرية صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا ولو كانا يدان
اهاتي اغتسلوا للجمعة ولو بلغ من مل الكاس فادشا رواه انظر
لوتقارب من الكور والتيمم وقم التيمم لان اليد يطبق على اليد
من كل وجه لكن يدعي ان الفصل المتأخر لانه قيل بوجوبه
واما التيمم ففي سنة خلاف فضلا عن الاتفاق على سنة
فيقتل اي الجنابة ويوصى بالحدث الاصغر في كلامه اكفها
اذ هو تفرغ على كل من الحدث والجنابة ويكره تركه قال
العلامة الشافعي في المهور اخذ علينا المهور ان لانتها ونترك
السنة الشرعية ونقول الامر سهل كما علم طائفة من الموهين
كفصل الجمعة مثلا والتطيب والثرين لدخول المسجد الصلاة
على النفل فقد كان يربي على الخوام رصدا لانه يقول ان لكل
سنة من السنة درجة في الجنة فلا يشارك في تلك الدرجة الا فعل
تلك السنة اه وعمل القيدن وتوحيافن ونفسا وقوله
ويدخل وقمر ما نصف الليل اى ويخرج بفروى سمس يومه
لانه اليوم ولا ينظر الى خروج وقت صلاته بالزوال لان غسله

ليس للصلاة لان اهل السواد المراد بهم اهل القرى والبادي
الذين ليس معول الله اسماء ذلك لانهم لا يسمعون نداء الكونهم
اهل قرى او كون محليهم يري سواد امن بعد ما فيه من الخضرة
وهذا التقليل يبين ان من لم يلحقهم شقة كالقاطنين في بلاد
الهدن لا يدخل وقت علمهم للبعد من نصف الليل لان تكلم
بهم مع غلته وجود او عدم ما وقع انه ليس كذلك واجيب بان
هذه احكام الشريعة لا علم الحكم كما قال المواقف الرمل في الطواف
في فلا يرى كما قد روي شيخنا الفزري عند الخروج لها
وساكنة انها بارادة فعلها ان يصل تنقدا وباحتمال من يغلب
فعله ان يصل جماعة ويخرج الوقت بفعلها في كل كلام في
هنا انه يدخل في الخروج لها وان لم يجمع غالب الناس ويحب
بان المراد بارادة الخروج وقت الاجتماع في العادة م
عسل صلاة الخوف ويدخل وقتها باول وقت التغير ويخرج
بالاخلاق اول اي التغير المفهوم من الخسوف والنسوف
وقوله فيهما اي الشمس والقمر وقيل غير ذلك هو عكس
ما قبله م ولا يتعين ذلك بل من جملة الفركوفان والخوفان
من غسل الميت ولو عصى به كان غسله شريفا وامراة
اجسدة لها باطلاقهم وكذا يطلب لغسل الجرح وما ذكره من ان
الغسل سنة ولو عصى به مطلقا هو ما اعتمدته في خلافه
لما قال الثوري من ان ان كان الميت المعصية لاهل البيت ان الهوى
عند لانه في التمسك لم يند باله او لعارض تغسل الاغصنة
لن له ولغيره تغسل الميت في على الغالب والاقلون في
الميت المخرج من غلته ولو شرعا سن الغسل ان قدر عليه

والا

والا قال بينهم وقال الرحاني فان لم يسه له الوضوء وبقيت
غسل غاسل الميت اما بالاعراض او بطول الفصل قال بعضهم
وقال بعض مشايخنا ان الاقرب انه لا يقون بطول الفصل وفي
ع ش علي مر والظم ان الغسل المستوفى لا يقضي لانها ان كانت
لوقت فقد فات اوله فقد زال وهو ظم في غسل الخسوف
ومخوه اما غسل غاسل الميت والجنون والاعمال فلا يظهر فيها الغسل
بل الظم طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل
من الجنون والاعمال انما لان الغسل في غيبته ان عرفت له جنازة بعد
تحويله فاعتل منها احتمال فواته وانما راجع في غسل الجنابة
لحق الشوري ولو غسل عوي فقد نقل المتأول عن ابن
المقنف ان الاوحد طلب غسل واحد من المقدر لان الغسل
المتدوية تتدخل وان توفي بعضها له ولو قدر الفاسل سن
لكل منهم حيث يباشر وظلم الغسل بخلاف المعاونين جبا واما
او مخوه وظلانه لا فرق بين ان يباشر كل جميعه او بعضه
كده قتله ظم ايضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن للوجود منه الا
التفوق المصنوع المذكور وعسلوه وهو قريب مما قاله ش علي
م ر واصل طلبه لانه ضعف بين الفاسل بخلافه حسب حال
عن الروح وسوا كان الميت مسلما ام لا لم لو قال ولو كان الميت
كافرا كان له صر واولي لان بعض المتأول انما يستمر ميتة
الكافر بعد الموت كما نقله شيخنا م ر في حاشيته على التحرير
ومن جملة اي او مسه كما سذكره والماد بقوله ومن جملة اي اراد
جملة تكون على طهارة الاولى بقا الجمل على حاله فالشوضا
اي قوت قبل جملة وبعده وانما المذهب في وهو قول مرجح

للشافعي ايضا ما قيل بوجوب غسل الجفون في غسلتيكم ومثل
 وليس يستنصت غيرنا وقول غلزي واجبه الكافراي ذكرنا
 كان اواني اذ اسلم اي حكم باسلامه وانما اولناه بذلك
 لشمل الصغير التابع لاحد اصوله او لسايبه كما جئت به في الفباي
 في ثلث المجلد وعبارة العلامة الثوري وبظريانه لوت صغير
 لاحد اصوله ولو اني في السلام امره بالفضل ان كان مبرا وعلمه
 ان كان غير مبرر وكذا لو منع سايبه الكامل اذ له ولاية عليه
 كما اصل وان كان غير كامل لاولي له ففي من ما مر او يغسل بقدر
 ويحتمل انه الامام او سايبه فالملكون كما في امر من لاولي له بالصلاة
 ومثرب علم ما قال الشيخ وسيل له ايضا ان ال شعير جمع به من راسه او
 غيره لغيره داود الف عتك شعير الكفراها اللاحقة ذكرنا وكون
 بعد الفضل اول اي ان كان محدثا اكر ليقض الشوم منه وهو
 طاهر من نجاسة او نحوها فان لم يكن محدثا اكر ففضل
 الفضل اول ليزيل ماوه دس ان الشعير وباتقير جمع بين
 كلامين للتأخير كما في فرض وقد اصل الله عليه ولم
 هو في قوة التقليل فالمعنى والامر صلى الله عليه ولم فيس
 ابن عاصم كما عبر به في ثلث المجلد وعبارة والمراد امره بالفضل
 الذي لاجل الاسلام لجلهم الامر على الذب له بفضل الجناية
 لانه معاوم لاحاجة الامر به يسقط ما قيل ان قيسا كان له
 اولاد ويزعم ان يكون حشا فالامر انما كان بفضل الخشاب
 لا بفضل الاسلام كما ذكره قال في حاشيته على التحرير
 هذا انه لم يرض ان يظلم كلامه ان من عرض له ذكرا كفاه غسل
 الجناية عن غسل الاسلام قال قول وغيره وليس كذلك بل يوجب

منه

منه غسلان غسل عن الجناية وغسل للاسلام او نحوهما قال السمع
 وكان الفارق بين الفضل والصلاة حيث سقطت عنه دونها
 قلة الشقة فيه لعدم بقده اهو قد علم اي من قول الكافر
 اذ اسلم تكفر من قال الخ هذا في حق من لا ينج عليه اما هو
 فلا وجب عليه قطع الصلاة اذ كان محرما بها اذ اسأله ان يلقنه
 المبركة فاستأجره انقاذ الفريضة بل هذا اعظم لان فيه انقاذ
 من الخاوة في النار كما قدره شيخنا العلامة الفريزي واما اذا
 جاء شخص ليتوب فامر به بالتخير فاشترى عليه ان التوبة
 من الذنب واجبه في الحال والمقني عليه وان تكررا لاغما والظن
 انه لا فرق بين من بقده وغيره وفي حاشية ع من علي م
 ويبقى ان يتحقق به السكران لانه قد يطلق عليه محاربا هو
 ويقتد الاثم انما انما الانبأ اما هو فانه وان جاز علمه وفي
 لا شق من طهارتهم فلا يسن منه الفضل وقال رحمه انه كان صلى الله
 عليه ولم يسن عليه في مرض موته ثم يغسل وهذه الاسل
 على نبيه لاظهار ان يكون لسان المواراه ولم يتحقق الاضطرر
 في بركة عدم بركة الفضل للمخون عند تحقق الأثرال ووجه
 ما تقدم في غسل الكافرا اذ اسلم فطلب منه غسلان
 قل من جن قل معناها التي لان القليل كالمعدوم والتقدير
 ما استحسن من الاشياء وانزل اي غالتا فتوب وانزل يعطوف
 على مقدمه فاندفع ما يقال للناس ان يقول قل من جن ولم
 ينزل الا وانزل فان قل هلا كان ولما عمل بالخطية
 كما لو ضوب بالشوم الذي هو مخطئة لخروج الريح فوجب الفضل
 ان لم يعلم عدم خروج الريح بانها لا علامه على خروج الريح

بخلافه الذي يشاهده في أي من شأنه ذلك فلا يرد أنه الحيوان قد
 يطول زمنه في الأرض ومن بين الفسل بعد الاقاقة من التوم لكثرة
 تكاثره فحفظ فيه المشقة بخلاف الحيوان والاعمال عنه الاحرام
 أي عند ارادته أوهما ومطلقا فان فقدت المائتة مع الحيوان
 والناس ايضا لان النظافة اذا كانت بقية العبادة
 ولدخول مكة أي ولدخول الكعبة ايضا هو شؤني قال الرشيد
 علي م ربه قوله ولدخول مكة أي اذا لم يفتل لدخول الحرم من
 محل قريب من مكة انما ياتي يقع فيه أي قد يقع فيه
 ما لو احرم المكي أو ليس بقدر بل مثله اذا اعتل نحو حجة أو
 كسوف أو عید أو الضابط ان كل غسلين قرب احدهما من الأرض
 لا يندب الثاني ما لم يحصل ليدنه تغير ريح والاذن كالشتم
 خلع به ما اذا احرم من الحيسة أو الحوانه ففتل لدخول
 مكة وقيل الزوال عطف على قوله بمرح كن تقريره الياء
 وشأن الفسل للوقوف به في يوم العيد على طريقة
 صفيقة وعليها يدخل وقتها بالفزوق قال وهو أي الوقوف
 بل ذلك الوقوف بالمشعر الحرام وهو في لصلواته قال
 ق لولول حلال كلام المص عليه لوافق الرابع اما قوله هذا
 الحلال الثاني اذ كلام المص في البيت وهذا في الوقوف فما صفة
 التي أولى احواج ويدخل وقتها هذا الفسل بنصف الليل سم
 ولرمي اجمالا بالثلاث اذ سن ثلاثه انما لم يحل في يومين
 والافق لانه والحقه دخوله بالحق فسل الجمعة لا بدخول وقتها
 وهو الزوال سم قال ل وقتها تحت والاولي دخوله بالزوال
 لانه مكي ببقية اليوم بل وبقية ايام الترتيب بخلاف الجمعة فلا

اهم وقوله والاولي دخوله بالزوال من وعبارة الرمي ويندب
 الفسل لرمي اجمالا بالثلاث على يوم والافضل كون الفسل بعد
 الزوال ويدخل وقتها بالحق هو قال الطي والاحاسيت فجار
 هار لان ارم كان يرمي بالنس فيحذر من بين يديه والاحجار
 الاسراع ذكره السوطي في الفلك المشحون اكثافا بفسل
 الفيد أي ان رماها يومه وقوله ولان وقتها متسع أي فيحذر
 فقله في ايام الترتيب ويكتفى بالفسل فيها للرعي عن الفسل
 لها أي لجمرة العقبة وقوله بخلاف رعي أي فان فيه علة
 واحدة وهي الثانية فقط قال شيخنا م د ويؤخذ منه أي من
 قوله اكثافا بفسل الفيد انه لم يفتل للفيد ولا للوقوف
 بل لطلعه ندب الفسل لرمي جمرة العقبة وهو كذلك والسادس
 عشر ان هذا جواز عما يقال ان الفضل لا يطابق الاحمال
 وهو قوله اول ليلة عشر ثم عشرة عشر فحل الشطراف
 اثنين للمطابقة ويجاب ايضا بان عمل الطواف على اصله
 واحد وان السابعة عشر الفسل لدخول مدينة رسول الله صل
 الله عليه وسلم كما هو في بعض النسخ قلت ويمكن ان
 يحال ايضا بان يعمل غسل الحمار غسلين لليومين الاولين
 نظر للتعميل أي كن عمل التفرقة اليوم الثالث كما هو القالب
 وعده للرعي غسلين يؤخذ من قول الله اواج هذا ما رمي
 عليه النوى من نبع الكثر أي من الاصحاب وفي بعض
 النسخ للكثير والظم انه تحريف وقوله وحاصل أي حاصل كلام
 النوى حيث قال وزاد في القيم فان هذا المهم ان الحديث
 عدم الاستحباب وهو المتي وهذا هو القدر أي عدم

الاستقبال وجهه استباح وقتها فلا يلزم اجتماع الناحيتين
 لها في وقت واحد حتى يطلب التنظيف لها فتمد التوجيه التول
 الجديد اما طواف النعم فلا يسند له عليها اية على القدح من الجديد
 اكتفا بنسب دخول مكة فانه بينه باذبيبه ابيه عند دخولها
 من الجامعة اي والعصدي بعدهما والاقرن ثوب الفيل
 من الجامعة والعصدي وان لم يتغير بدنه لانهما من طنة التقدير وقول
 م ر ق ر ل ن لا م ق ر م ل م ش ومن الخروج من الحرم الى الحرم
 اي وكذا الدخول فيه لداخله الفيل كما نص عليه الشافعي
 للامثلة المذكورة في السابق ومعناه اذا دخله فوقه استحب له ان
 لا يخرج منه حتى يقتل كما قال الشيخ في حاشية الرحمان
 على التحريم وبين الفيل عنه دخول الحرم للتنظيف من الاعراق
 الحاملة بسببه وبين الفيل ايضا عند ارادة الخروج منه
 بعد الفيل الاول فها غلان ويشفي ان يكون عند ارادة الخروج
 بما بين الحارة والروية بل الى البرودة اقرب لانه كما بين
 فيقول على ملاقة الهوى بعد ضم وجهه لا يضره السار شيئا
 زمن الشتاء فانه ربما اوقع في مرض مخوف وافتى الشهاب
 في كونه اما المستل به ياردا صرفا قال لانه هو الذي يشر
 البدن حرره وقد ذكرنا فيما تقدم شامة اداء الحرام
 ونها من اما الخارج قبل الفرق والصيتم واذا خرج استعقر
 الله تعالى وصلى ركعتين ينوي بهما الخروج منه وكبره
 دخوله قبل الفرق والعتان لانه وقت انتار الشاطين
 وهو ما واهما غالبا كما تقدم وكبره ايضا صلب الها للبار وعلى
 الداس لداخله وشربه عقبه وفيه لا ذكر غيره لمباح منه

بدنه

بدنه وللانتكاف وان تكرر كان ان طار منه عرفا وحل
 وقت وصح غسله يارادته او بعد شتمه اهو ل ولتلى
 ليلة من رمضان مفتر بين عصرهما غداي جملة صلاة
 التراويح والعترة ان يكتل ليلة من رمضان وان لم يصدر
 صلاة التراويح كما قدم شيخنا اما الفصل للصلوات الخمس
 فير مستحب كما افني به الوالد رحمه الله لشدة الجرح والمشة
 فيه اهمر ولد دخول الحرم اي حرم مكة وحرم المدينة
 وحرم كل منهما اوسع من بلدته كما هو معلوم وفيه راعى
 التحريم قوله ولد دخول المدينة اي لا دخول حرمها فاعتمد
 عدم المدن لدخول حرم المدينة فالحمد وفيد على الش
 قوله ولد دخول المدينة بعد دخولها في الحرم وقيل عند ارادة
 دخولها الى حلق العانة وكذا حلق الداس وثقف الا
 وقص الشارح ر وكان الاقرب ان يقول ولا زالت العانة
 لتدل الا انها غير الحلق كما قاله الملا منقزل وعبادة الرحمان
 وحلق العانة اي ازالها ولو لم يفر الحلق والافضل للذكر
 الحلق ولغيره الشق وقالوا في عتبة انه يصفى الشهوة
 والحلق يفرها وعكس المالكية وقالوا لان تنقها يدحم
 الفرج وقال ابن العربي منهم من يفرق بين الشاة وغيرها
 اعاني فشق وعثرها فحلق والعانة اسم للشعر التي
 فوق الذكر وحول وحول قبل الاثنى والغالب ما يرا قبل
 حشره من رماله وبين الفيل للمقبرة فيه فراع الفقه
 كما في السنج ولما نوع الصبي بالسن الطر وحرم ولله
 لا حرم البيوعه بالانزال قبل والارز بالصبي بالمعنى الشامل

Copyrsity

للصبي كما قالوا ان ذلك من اسرار اللقمة وان بلوقه بالاحتلام
 فطلب منه غسلان واجب ومنه ربه قال من يجامع الخمر
 او مباح كما حثه في الايمان قال لان الاجتماع على معصية لا حرمته
 له انه وطم ان الميع فيما اذا كانت المجمع عليه مقصية لذاته فيخرج
 ما اذا كان طاعة في نفسه كمنور عواشاة للجمعة فانه مكروه
 عند الامن وحرام مع عدمه او مع عدم اذن الزوج فيحمل انت
 تعالى باستحباب الغسل لان الميع خارج فطلب منه حيث طاعة
 الاجتماع لما فيه من مراعاة مصلحة الفرد وهو الذي يقرب
 ويحتمل عدم الاستحباب لانها منبهة عن المحذور فلا توهم
 بانه من توالي المحذور لم يفي عنه قال الشيخ وهو الذي يتجه
 الاله وواقعة شئنا لكن الاقرب الاول لانه مجتمع مباح ودفع
 التغير لمصلحة المصالحها وما غلب به ممنوع ويرد عليه طلب
 التسمية بانفصوب وحقه فالتيا مل شورى ثم غسل
 غاسل المت ثم بعده ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه
 اي باتفاق من الحديث ثم ما كثرت اخباره الصحيحة ثم
 ما نفي نفقه او كثرة وكذا يقال في مسنونين ضعف دليلهما
 فقدم ما نفقه اكثر شورى قال العلامة الشيخ خضر ومن قواه
 معرفة الاكث تفضيه فيما لو اوصى بالاولى الناس به وهذا
 هو المعتبر فانه شورى الخيانة وان كان صيا نظر الحكمة
 الاصلية وهو احتمال الانزال واحتمال ان يوطى فان لم يزوج ذلك
 لم يصح غسله وان كان يجوز تركه فلو ثبت بعد الغسل انه
 انزل لم يحزه الغسل السابق على العقد وفيه انه كيف شورى
 رفع الخيانة مع انه عليه مندوب حتى لو تركه بالكلية لم يترتب
 عليه ما يترتب على الجنب احيى بانه الماتوي ذلك احتياطا

لان

لان الجنون فطنة خروجه الى ويقتصر عدم حرمه بالنسبة للصبي وحق
 كما في شرم وكيفية وقع الخيانة فيما اظهر اني رفعها بكل شية تصالح
 لرفع الحد الاكبر وهل يرتفع الحد الاصغر مع غسله للاخاقة
 من الجنون بشية رفع الخيانة دام لالائه سنة وجباية غير محقة
 اني لم ريدم ارتفاع حدته الاصغر مع هذا الغسل ويؤيده
 حملنا على ما الغسل في الحالة المذكورة بعدم الاستحباب فانه
 ينويه السبب كغيره اي وهو الوجه الوجه وقول شيخنا م ينوي
 رفع الخيانة غير مستقيم فاما ملكه هكذا قال في روافد شيخنا
 الطبراني العلامة م كلام م م وصف كلام الشيخ والغند ان
 الصبي لا ينوي السبيل ينوي رفع كجابه لانه لا يراه اوله فيه
 وعبارة اي فانه شورى التوبة قال غالب مشايخنا اعتمد خلافة
 فسقط بين البالغ وغيره في شية رفع الخيانة اه قلت قد
 يقال ان شرم ليس صريحا فيما نسبوه اليه من المخالفه
 لا مكان حمل عبارته على استترة التوبة في طلب الغسل
 من البالغ وغيره اذ احب اذ اعني عليه بل هو المتبادر من
 عبارته التوبة في الشية وفي عبارته في ذلك وشمل الصبي
 والبالغ اه اي في سن الغسل لهما وان اختلفت بينهما افا
 ذلك شئنا محقق عصر وهو مكانه من الدقة نعم ان ورد
 عنه نص صريح بانسب اليه عولنا عليه
 في المسح على الخفين اي في حكمه وشروطه وعدته ومطلابه
 وكيفيته فاشار الاول بقوله سحائر والثاني بقوله ثلاثه
 شرائط والثالث بقوله ليس المقدم والذاني بقوله وبطل
 ان ولما من بقوله وبين مسج ان وهو عهده في المقدم ولو

Copy ng Srsity

للمقيم ومن خصا من هذه الامة واعترف كونه رخصه بانها
 تكون لغزو ويصح المصلي ما وان كان قادرا على غسل الرجلين
 واجيب بان الرخصة هنا مبنيا على اللقوي وهو مطلق السهل
 وهو رفع اليد عن الرجلين كغيره من الراس
 ولانه يجوز ان يجمع به بين قراطين ولو لم يرفع امتنع
 ذلك كما في التيمم وكان ذكره عقب الوضوء السبب لانه جاز
 منه ولعل المصلي ان يركع مسحا كالتيمم فخصه اليه وقدمه
 عليه لكونه بالهاتين ارقوي من التيمم وشرح في السنة
 التاسعة من الهجرة كما في بعض شروح النهاية وقد ينافي
 قول بعضهم ان قراءة وارحلكم بالحرفان نزول قول تعالى
 وارحلكم سابقا على ذلك اي على السنة التاسعة والاربعين
 والاربعين المتعلقة بالسفر ثمانية اربعة خاصة بالطويل
 وهي مسحة الغف ثلاثة ايام والقصر ونحوه وقطر رمضان
 واربعة عامه وهي اكل الشدة والناقلة على الرجلين وترك
 الجمعة واستقاط الصلاة بالتيمم وماوي وقد ظهر انهم فقال
 مختص بالطويل من اسفار اربعة ايام بلانكار
 قصر اجمع ثم قطر بالدره وسبح خفيجا اذ بالند
 وبالوضوء مبنية على كذا ترك جمعة قد ثبتنا
 بلبه نقل كما نسرد فدي ثلاثة دون نكر
 وبانكار اذ افعه ستمح قد جاز في فقهه
 وكذا اكل الشدة وأشار بذلك الى ان في عدا استقاط الصلاة
 بالتيمم من رخصه السفر ينهي لانه لا يخص بالسفر بل قد
 يكون في الحضر ايضا كما ذكره عن ابي بكره هذا التيمم

واسمه

واسمه نفع بالفام صفر نفع بن الحارث بن كثره نفعتين
 من ذلك ثلاثة تدل من حصن الطائف الى النبي صلى الله
 عليه وسلم بركه فانه كان اسلم وعجز عن الخروج من الطائف
 ولم يكن خروجه الهكدا وكان من فضل الصحابة وبكره
 بفتح الكاف وسكونها كما في شرح مختصر البخاري واقصر
 نصهم على السكون ويجمع على بكر بفتحها كما يؤخذ من البخاري
 قال فيه وبكرة البكر ما يستحق علمها وحدها بكر وهو من
 شواذ الجمع لان فكله لا يجمع على فكله الا في اي كلمات
 مثل حلقه وحلق وصحاه وصا وبكره وبكر ويجمع على بكران
 ايضا اهو وجه القياسى بكار عملا بقول الخلاصة
 فكل فعال فقال لهما او بكرة مثل تمر وتمر انه
 بكسر الهمزة شويدي ثلاثة ايام على حذف مصاف
 اي مسحة ثلاثة ايام فحذف المضاف واتم المضاف اليه
 مقامه فانصبته انصابه وقول ان يسبح اي مسحة وتوكل
 من الاول ويجوز ان يكون بدل الاستمال من ثلاثة فان قلنا
 ان بدل الاستمال يحتاج الى ضمير ولا يجر هذا الا ان يفسر
 محذوفات قد يره ان يسبح على ما قرأ او يقال انه لا يحتاج الى
 ضمير على طرفه ان ما كان في الكافه ومثله بدل البعض
 من الكل قال قوبا وكون ذي استمال او بعض صحت لمضى
 اولى ولكن لا يجب ولا يجوز ان يكون ثلاثة معولا لمسح
 لانه معول صيغة المضي لا يفهم عليه ولا يصح ان
 يكون ثلاثة ايام طرفا لا رخص لقصار الفتي لان الظروف
 تكون حاصلا في جميع اجزا الظروف كما اذا قلت سافرت

سويوم اهنس مثالا والترخصه الواقع من النبي صلى الله عليه
 وسلم ليس مظهروفا في جميع الثلاثة لها ايام وانما وقع في
 حرمها وهو وقت تكلمه صلى الله عليه وسلم كما هو ظم وفي
 الحديث نخرج بان مسج الحنف رخصه حتى في المقيم
 جائز اية القدول عن الفصل الى المسج جائز فلا ينافي وجوب
 المسج اذا حصل بدلا بمعنى انه كان عن الفصل لا حقيقة
 الدلية في اي مزيل صورتي ولا ينافي انه من الواجب
 المخير لان الواجب المخير لا يقع بين اصل وبدل حقيقي
 على لايه خرج غير لايه فالواجب عليه الفصل عينا
 م د الفصل او المسج في كلام بعضهم ما يشهد بان
 من الواجب المخير وجري عليه بعضهم والمختار انه ليس منه
 لان شرط الواجب المخير ان لا يكون بين شيئين احدهما
 والاخر بطل وفي الايات البينات ما حاصله ان الواجب
 المخير لا يكون بين الرخصه وغيرها اهم د رعيه من
 السدائ اعراضا عما حان به أي لفرة النفس منه
 وعدم طلب النفس له أي لا من حيث سببها الى التي
 صلى الله عليه وسلم وان كان كفرا وقا لزمي اي لا يثارة
 الفصل عليه لا من حيث كونه افضل منه سواء وجهه
 كراهته لما فيه من عدم النظافة مثالا لا نفهم ان الرعيه
 اعم من الكراهة والحاصل انه ان الفصل من حيث
 نظافته لا من حيث كونه افضل شرعا وقال شيخنا المراد
 بالسنة هنا الطريقه وهي في الحقيق اي لم تالفه
 لعدم النظيف فيه بل الفت الفصل للنظافه او تكا

اي

اي او ترك المسج شكافي دليل جواره لغو معارض كاسه
 الموضوع الدال على الفصل في معارضه دليل المسج فشك
 هل دليل المسج متقدم فيكون مشروخا بدليل الفصل او لا
 وهل احدهما ارفع من الاخر والتعارض لا يظهر الا في حنف
 من اهل المرجع كالنودي لاني حنف غيره لوجوب عمله
 بقول امامه من غير بحث عن الدليل اي لم يظهر في
 اليه بان خيلت لنفسه القاصره شدة في الدليل او خاف
 فوته بجماعه اية كلا او بعضا وظم وان توقف الشار عليه
 ولكن ينبغي ان يحل المسج في هذه الصوره ع ش وفي المسجل
 ان لم يرفع جماعته غيرها والا كان الفصل افضل ومحل اذا
 لم تكن جماعه الجمع والاوجب السراج او عرفه اي او فون
 عرفه وانظر ما صورته لما ياتي ان المحرم ينبغي عليه المحط
 ولعل صورته ان يلزم لغيره داهاج على المالح او بصوت
 لما اذا كان وقت المسج جلا لا وفراد الا حرام اذا وصل عرفه
 ووصلها بقوت لو استقل بالفصل وعبارة الاطراف قوله او
 خاف فون عرفه بان كان لو استقل بفصل قدمه فانه
 الوقوف بعرفه اه والمعتمد ان خاف فون عرفه وانقاد
 السير اوضاق الوقت ولو استقل بالفصل خرج الوقت
 او قل ان يرفع الامام راسه من الركوع الثاني في الجمعه
 او تقين عليه الصلاة على ميت خيف ان يحاره لو عقل وجب
 المسج في جميع كمافي الرماوي على المالح او انقاد اي او
 فون انقاد فهو بالمرح ولو تعارض عليه فون عرفه وانقاد
 عرفه وجب تقديم الكفر لاني فيه انقاد روح كما ذكره

المماوي ومثله في الاطراف ثم قال ويشفي نفسه في مسيلة
 الاسير بصفة الوقت كما هو ظم بحيث انه لو فتح انفسه الاسير
 اما عند اشباع الوقت فلا يوجب عليه الفسل ولا المسح بل
 الواجب عليه انقاذ الاسير او نحو ذلك كضيق وقت
 الصلاة عن الفسل او ضيق الماعنه فتكون الصور سبعا
 بل تركه تركه ما كان المتبادر من قوله فالحق افضل
 ان مقابل المسح وهو الفسل خلاف الاولى اضرب عنه
 وقال بل تركه تركه وتحقق بالفسل في الاولى اي
 والثانية والثالثة وعبارة شراح بل تركه تركه في
 الثلاثة الاولى وجب المسح فيما بعدها ازالة الخجاسة
 كان دمت رجله في الخف فاراد ان يسح عليه بدلت عن
 غسلها وقوله والفسل بان احب مثلاً واراد ان يسح يدا
 غسل رجله ولو مندوباً فان قلت لم يقل ولو مندوب
 لشمل الخجاسة المفروضة اذ تدب ازالته قلت ما كانت
 الخجاسة الاصل فيها في ازالته الوجوب وانما عفي عن بعضها
 سهلاً على العباد ولا كذلك الفسل فان اصله يكون
 واحداً ويكون مندوباً قال ذلك اهوم وقال بعضهم الظهر
 في قوله ولو مندوباً راجع للقسمة وتأويله بكل منهما
 واعلم ان المسح يقتضيه الاحكام التي هي الفسل عن
 الفسل لا اليه فالجواز هو الاصل عن القدره على كل من
 المسح والفسل وقد يجب فيما اذا كان معه ما يكفي للمسح وهو
 لا يسح الخف على طهارة ولا يلقى للفسل وقد يجزى مع عدم الاطراف
 بانه كان لا يسهل مما روي الاجزاء في الخف المفروب وقد يثبت

اذا

اذا شك في جواز اي في دليله وقد يكره فيما اذا كان ضيقاً
 لا يتسع عن قرب فكما تكرر الصلاة به يكره لسهو
 مع غسل الاخرى فلا يجوز اي لان القاعده ان الشارع اذا
 حذر بكلفاً بين شيئين لا يجوز ان يترك حظه ثالث
 اذ يجب التعميم فلا يجوز الاقتصار على الناس المصححة
 ويقال ان القليل كما المنعقدة فقولهم اوجب التعميم عن القليل
 وغسلها والسرا الخف كما لصحة فمسيح به ذلك عليه ولا
 حاجة للتعميم اهوم د في كمال الصحة اي في وجوب التطهير
 كما ان الصحة لا يصح الباس بها الا بعد طهرها بما فذلك
 هذه لا يصح الباس بها الا بعد الطهر عنها بالتعميم فوجب التعميم
 عن القليل كما ذكره ثلاثة شرائط فان قيل كانت
 المناسبة ان يقول ثلاث من غيرنا لان شرائط جمع شرط
 فهو مؤنث فيكون معدوده من ثلاثة الى عشرة من غيرنا
 واجاب سم بانه المراد بالشرائط هنا الشروط جمع شرط فشرائط
 مدكم تاويل وان كان مؤنثاً لفظاً مريد المسح اعترضه
 ق لانه فيه حذف الفاعل من المتن قال لو نفي للمفعول
 ولو كان اللبس نايب فاعل كان اولى لشمول ما لو البسها
 غيره له اذ لا شرط كون اللبس بفعله او يمكن الخواص
 بتأنيده في حذف فاداة التفسير فتكون من قبل الفاعل
 المضمي لا المحذوف اهو وقال بعضهم ان قوله مريد من الظهر
 المستتر اهو بهما الاطهارة ولو بالتعميم المضمي لا الفقار لما
 بان تعمم لمؤمر من كبرية ثم تكلف الشقة بعد ان احدث
 ونقصاً ومنع على الخف مع كون المايفر وهو حرام اهو ع

هـ واما اذا كان التعميم لغير المضافات المسح لا يصير ولا يوجد
طهر بعد كمال الطهارة لطلانها بروية الماهية أي تمام
فسر التمام بالتمام لدفع توهم ارادة كملان الطهارة
وهي المفردة وان كانا ثلثين والركب اي ويستمر الطهر الى ان
يستند القدم في محله وهذا القيد يؤخذ من قول الله لا يطأ
ولو انما اللبس بعد غسلها الذي فلو لبسها هو نفع الملام
وكسر الباليان الماضي في الامور المحسوسة بكسر الباليان
واما المضارع فبفتحها قاله في اللبس علم ما للسنون
ونظم ذلك بعضهم فقال بعين مضارع في لبس يؤثب
اي وقع وفي الماضي بكسر وفي خلط الامور اي يعكس
لغير ما خذه بغير عسر الان تنزع الاولى من موضع القدم
كان الاخر ان تقول الان تنزع الاولى كذلك ثم يدخلها كما غير
به في شالها ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا يد
لصحة المسح من تنزع الاولى وعودها واما لو لبس اليمنى
قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى
فلا يكلف تنزع خف اليسرى لو وقع بعد كمال الطهارة ثم
قال العلامة زكي فان قلت هلا التقي باستدامته اللبس لانه
كالابتداء كما سياتي في الايمان قلت انما يكون كالابتداء اذا كان
الابتداء صحيحا وهذا ليس كذلك لقوة شرطه وهو كونه
بعد كمال الطهارة ولو غلب ما في ساق الخفين هذه
المسئلة وارده على مفهوم قوله ان شئنا والمسئلة الثانية وارده
على منطوقه اذ يصدق ان ابتداء اللبس بعد كمال الطهارة
وقد ذكرنا في الجزي المسح لتقفن الوضوء قبل استقراء

في

في ساق الخفين خرج به ما لو غلب ما في قدم الخف فانه لا يخرج
ولو ابتداء اللبس بعد غسلها الذي يشير الى بيان الارادة
من الابتداء الواقع في كلام المصنف لانه ظاهر كلامه
الاجزاء والحالة هذه انه في ثلثين الفري قبل وصولها
خرج ما لو كان بعد الوصول او معه ولكن توجهه بالمقارنة
بان نزل وصولها محل القدم مع الحدث فنزل الوضوء
المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجهه في الهوامش خلافه
من غير عزو وقد توقف فيه في شئ لم يخرج المسح بضم
الياء واسكان الحاء اي لم يصح نظرا لاصل عدم اللبس وفارق
ما لو كان لللبس الخف بشرطه ثم ارادها من مقدمها الى ساق
الخف ولم يظهر من محل الفرض شي قالوا لا يبطل المسح لا يستحقها
الاصل وهو اللبس الصحيح فكل من انهم نظروا في كل مسألة
لاعبارها بالاجاز لان حقيقة الطهارة قالوا في هذا
السؤال ناسي عن اتحاد معنى الطهارة والطهر وهو محتمل
قلت هما متلازمان ان لم يكونا متحدين ولكن كان الاسباب
للشئ ان يقول لان حقيقة الطهارة للسلام المتك
اولا خيال توهم الذي دفع التوهم المحتمل اي التي محتملة
العبادة ولو قال دفع توهم ان كان اوضح وحيث انما بان
انه ذكر ذلك استشارة لرد قول المزمع انه اذا غسل رجلا
فادخلها الخف ثم غسل الاخرى كذلك وادخلها فان لم
يصح في هذه الحالة مع لبسه للأولى قبل كمال الطهارة
هذا وكان الاولى حذف او فقولنا تأكيد الاظهار اي لدفع
توهم ارادة البصق لان التاكيد انما يأتي لدفع الجاز

اي الخفاف التغير بها جري على القالب والاف القياس فيما
لو خلق له اريد من بطيخ لانه لا بد في اجزا السبع من لبس
خف لكل واحدة مما تحت غلها في الوضوء على التصيل
اللبس ثم والسبع عليه والسائق الى الفهم فيما لو كان له في
جانب قدمه على ساق انه لا يكفي جمع كل قدمين في خف
نعم ان الكعبه انصفا تحت كفاية ذلك هو سم
من القدمين هكذا في شئ المتن ومن فيه بيان اي محل
عسل القرض هو القدمان لكنه يتكرر من قول الله وهو
القدم بكسبه الخ ولذا اربا في عدة شئ من ان اسقاط
لفظ من القدمين فتا قلم واجب بانه لما كان
بيان محل عسل القرض بالقدمين فيه قصور لانه لا يشمل
الكعبين بين اليه القول وهو ان فلا تكرار اعمل
وهو القدم بكسبه بيان لقوله محل عسل القرض واصافة
عسل القرض للبيان وقوله من ساير السوات متعلق بالبين
واعتمد شئنا الخمس ج في انه لا بد ان يكون سائر
وقوبا عند اللبس فاذا كان غير سائر عند اللبس ثم صار
سائر بعده لم يكف بخلاف طهارة الخف فلا يشترط حوها
عند اللبس هو واعتبر في ذلك وفي الحديث لانه اول المدة
اهو فان كان وقت اللبس متنجسا وطهر قبل الحدث كفي
وعبارة م ر والمختص كالمختص كما في المجموع خلافا لاث
المقري ومن تبعه في انه نصح ويستفيد به من المصحف
ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اهتكم وفيه وقوله والمختص
كالجس اي في عدم صحة السج قبل غسله خلافا لابن المقري

اي

اي فانه يصح عنده المسح به وجود القياسه فاللبس صحاح
باتفاق والنزاع انما هو في صحة المسح وعدمه كما هو صريح
عبارة م ر وان كان جعل طاهرا في عبارة المصحف ح الا
يقضي عدم صحة اللبس وليس مراد اقال الرشيد
قوله فلا يكفي نجس في قوله والمختص كالنجس اي لا يكفي
المسح عليها كما هو صريح كلامه فليست الطهارة مشروطا
لللبس ولو تخرقت الطهارة والظاهرة ليس اولى بها
ع بش على م ر الشقاق كالزجاج والبلور لو فرضت باع
المشي عليها قاله من ومن نظائر المسح روية المسح من
ور الزجاج وهي لا يكفي لانه المطلوب في الضرر وهو
لا يحصل بها اذ التي من ور الزجاج يرقى غالبا على خلاف
ما هو عليه م ر مع نفوذ الماء اي بنفسه ولو كانت
مشتملا ومنع الشئ نفوذ الماء لا يكفي المسح عليه والمراد
بمنع نفوذه عن قرب لوصف عليه وقال في المجموع
اي في الفرق بين الخف وسائر الصوف وقد حصل
اي بالشفاف مسوح لو اسقطه واقترع على
ما لا ينفع نفوذ الماء من محل الخش وانما عفي عن وصول
الحاقن محله لسرا الاحتراز عنه لوصف اشاريه
الي ان المراد بالماء الذي ينع الخف نفوذه بالصب اي
وقته الصب فلا يضر نفوذه بعد عدة خلافا للولي التواتر
حيث قال والذي اقر في عليه ينجي ووالذي انما لا بد
ما المسح ورد ان ادنى شئ ينجي ما المسح وفيه شئ
علم بذلك ان القبره بما القبل لا بما المسح لانه لا ينفذ

كما صرح به الامام وغيره وتبعه بر نفوذها فالعبارة بها مع الالهام
 المسيح فقط كما قاله جماعة اهـ لعدم صفاقة اي قوته
 لان الغالب على القول ولا يخفى بتوحيه المثل بقوله لعدم
 صفاقة وهو عليه للمثل بعلته علي قول الشيخان الشبان رقيق
 لله كرامه للامام الشافعي رضي الله عنه انها تمنع النفوذ
 اي بذاتها لا بواسطة نحو شي كزفة وما يمنع نفوذ الما الخوخ القيل
 فلو جعل خف منه كفي المسيح عليه فاسدة وقع السؤال عما لو كان
 له خف قوي وهو اسفل الكعبين لكن حفظ عليه السراويل
 الخوخ المانع من الما اهل كفي المسيح او لا نظرا لصورة الخف
 قيل وصله بالسراويل فاقبت حوز المسيح فانه الاله لا يس
 خف شرعي سائر لجل الكعبين او لا يتقاع عن خف ملتب
 من قطع جلود خط بعضها يمشي وان صفرن القطع اواج
 مما يمكن تتابع المشي اذ المراد بالامكان هنا السهولة لا ضد الاقتناع
 والالتواء الصنف وغيره مما لا يسهل فيه التتابع فانه يمكن المشي
 فيه وبعبارة قل قول مما يمكن اي سهل وان لم يوجد المشي
 بالفعل والملاذ الارض التي يقلب المشي في مثلها الا نحو شبهه
 الوعد علم ما اي فيهما كما في بعض النسخ والوجد اعتبار
 القوة من الحدث بعد اليبس لان به دخول وقت المسيح حتي
 لو امكن نزول المقيم فيه يوما وليلة من وقت اليبس لامن
 وقت الحدث لم يكف قل مرسى والترحال لعل المراد
 به المشي والشد في فضا الحاجة لا الشئ في قطع المسافة
 ولو كان لا يسب مقعدا اي عاجزا والاقرب الي كلام
 الاكثرين معتمد التردد فيما في علي الانفراد من غير اعانة

بغير

بغيره كمداس الخ قل وانما اعترف في المقيم حاجات السفر
 لان حاجات الاقامة مع لا تؤثر في الخفاف الضعيفة خلافا
 للمعادني وايضا لان حاجات المقيم لا تنضب بخلاف حاجات
 المسافر اذ قد يملك المقيم طول نهاره في فضا حوائجه بخلاف
 المسافر فان حوائجه مضبوطة افادة شيخنا العزيزية مع زيادة
 قال سم ولواردا المسافر سيج مدة المقيم وكان يمكن تتابع المشي
 عليه حدة ما فقط كفي وبعبارة قل علي لجل الكعبين والفتن حاجات
 المسافر الفالية في الارض الغالية يوما وليلة للمقيم وثلاث
 ايام بليا ليا المسافر خلافا لما في اعتبار في المقيم حاجات الاقامة
 والاعتبار في القوة باول المدة لا عند كل مسعى ولو قوي علي دوام
 مدة المسافر وقوة مدة المقيم او قدرها فله المسح بقدر قوته
 اهـ او ليخبر به راسه اي بان جعلت راسه اي اعلاه من نحو
 حديد كما قدرة شيخنا او ضعفه قال في المصباح الضعف يفتح
 الضاد لغة بفتح تيم وفيها لغة قدش خلاق القوة والصحة
 فالمضموم مصدر ضعف مثل قريب قريبا والمفتوح مصدر ضعف
 عن باب قتل ومنهم من جعل المفتوح في الراي والمضموم في
 الجسد وهو ضعيف والجمع ضعفا وصفات ايضا وجا ضعفه
 وضعف كجوربه الصوفية وهو يفتح كجيم والواو الساكنة
 والراء المفتوحة ما ليس مع التفتي النفل كخفاف القضاة رحاني
 وفي ش الروض وهو الذي ليس مع الكعب اي البابوح ومنه
 خفاف الفقهاء والقضاة وهو المعروف بالزاهر والتميز من
 جلي بضعف عطف علي صورة الصوفية عطف عام علي خاص
 او لفرط سفته بفتح السين والعين المهملة وقته قوله

تعالى لينفك دواسعة من سمته برواوى الا ان يكون
الضيق يتبع اى او يضيف المتبع ايضا عن قرب كان غسله
في الماء مثل شى عن قرب متعلق يتبع كى المسيح
عليه هذا اعلم من الاستشاق كانه الاوى حذفا وياتى به
مفردا بان يقول فيكى المسيح عليه ان يكونا طاهرين
اي حالة اللبس بالشرط السابقة خلافا لغيرهم قل
وعبارة سم على المتقن والظاهر ان طهارتهم غير مشترطة
في صحة لابسهما حتى لو كانهما نجاسة لا يفتى بخارجا ل
اللبس ثم انهما قتل المسيح اخرا فم سمته صحة لابسهما
اللبس كالمحمد من جلد المسنة اذ ادفع حال لبيسه هو وقوله
قل المسيح ظم وان احدث قبل غسله لكن في حجم ما يفيد اشتراط
الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر فاحفظ ولا تأخذ بغيره
الا اذا لم نزل بقول الهاج ومثله في سم على م وما نقله
الشرط واعتبر في وجودها قبل الحدث وان فقدت عنه
اللبس هو شورى من علة معينة اى مما يستتبعه
لا يحوسبك وادنى وان حرم فيه ويفرق بينه وبين عدم
صحة الاستنجاء بان الاستنجاء اعظم من اللبس اه
وفائدة السج وان لم ينحصر فيها اى الصلاة اى فلا يفرق
بعد اطراد القليل ولان الخف يدل عن الرجل قصة
هذه القصة عدم صحة مع الخف اذا كان على الرجل حال
من عرج او حبة اطرافها او سيج لمع وصول الماء اليها
لا يظن من الحدث مع وجود ما ذكر والمقدمة صحة المسح
على الخف مع وجود الحائل زي وسم واج وثقله في
على

على م عن سم على المخرج ثم قال وعليه فمكن الفرق بين
الحائل ونجاسة الرجل بان النجاسة منافية للصلاة التي
هي المقص بالوضوء ولا كذلك الحائل هنا هي وعبارة الرحا في
ولو كان في الرجل جس لا يفي عند وشوكه طاهرة او حتى
الاظهار ان السج هو وهو وضوء بالظن للنجاسة وعبارة غير
الثلاث الخف يدل الرجل وهي لا تقبل في الوضوء ما لم تزل
نجاستها فكذلك لها وهي اظهر واخصر وهي لا تظهر عن الحدث
فاعطى الخف حكم الرجل والمنحس كالنفس اى ما لم يفسد
قل تحدث لان الصلاة علة للمنجس ومن فلا تكرار في سلام
السم كالمسح لها فذاته قال اولا وغيرها نابع لها ولم يأت
بالكاف ولعل العبارة الثانية اولى بالنجاسة عليه فان
مسح رجل النجاسة لم يفي عنها وقوله ما الظاهر اذا اصاب
النجاسة المفعول عن المضر عليه اذا هي انما لا يضره ان
صحة مسحه وان سال عنها فم عن النجاسة المفعول الخف
لم يبعد عوار المسيح عليها قاله م فار شجنا في ولا تكلف
المسح بمسحه بل له المسح بيده وظم ولو بالقبض الا ان
وعبارة شجنا م وحيث قلنا بالجواز هل يقيد على اقل
مجرى او بفعل المطلوب قال شجنا كل محتمل والا قرب الثاني
وتن مالم تمت النجاسة المفعول عنها الهامة هل يجوز التمسك
عليها بالخف اذا غتمت اولا ويفرق قال شجنا ايضا الا وجهه
الثاني ويفرق بانه في الخف ضروري لعدم النجاسة فلا
يحد عن المسح ولا كذلك الهامة فان مسحها ليس نفوسا
لذاته بل تأييد المسح من الارساء ضروري وهو فرق جلي

اه وهذه اغفلة مما تقدم مما اذا من شرط التكليف على العمامة
ان لا يكون عليها نجاسة معفو عنها اه وقوله يبل له المسح بيده
اذ في تكليفه نحو الحرقه مشقة فخصه بمسح تكرار الطهارة
ولانه قوله من ما موربه ولا يكلف غسل يده بعد المسح بها لما
فيه من المشتقة ايضا ويغني عنها بالنسبة للصلاة ومسح ثوبه
وجده لا بالنسبة للماء والماء القليل الا ان قياس النوعين
اصلاح نحو فلية زيتها متنجس بالمسح واخراج طهارته
تنجس ببعضها نجاسة معفو عنها المعفو عنها اي بالنسبة للماء
والماء القليل فله الاطراف عن شئ يستخرج من ولو من
فلله والحق ليس يقيد بل يجري المعفو عنها في نحو القرب والدوا
والد لا يجوز في شئ من الخبز مثلا لان شجره كالابر وعبارة شجر
ولو خبز حقه يستخرج من رطوبته اه او رطوبة الخبز فلم
ظاهره بفعله دون محل الخبز ويقين عنه فلا يحكم بتنجس
رجله المثله ويصل فيه الفراش والنوافل لعموم الملو به
اه ظهر بالفصل في المقلظ سيما احدها ان بالتراب
الظهور ويصل فيه الفرض والتفل ولكن الاصول تركه هوري
ولو عاصيا باقامة كفد امره كيد به بالسفر فاقام
ولما كانت الإقامة ليست سببا للمسح مع المصيان بها
وهو عاص بسفرة اي ابتدائها فشم الماصي بالسفر
في السفر كان انشا طاعته ثم قلبه معصية فتقهر حشده
على يوم وليله فان عصى به كما لهما نزع عالا وكذا كل
سفر شقة فيه القهر وان لم يكن عاصيا كاليوم
يستحب بالمسح وغاية ما يستحب في هذه المدة جمع صلوات

ان

انه جمع بالمطر والافست صلوات كان احث يوم الاحد مثالا بعد
الزوال فتوضا ومسح ويصل الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشا
ثم الصبح ثم الظهر بقية اليوم والليلته ثم في حال صلاة الظهر
امطرك السما جمع العصر مع الظهر جمع تقدم هذه سبعه فان لم
يجع فهي ستة وقوله ويسبح المسافر ثلاثة ايام اخر وغايته
ما يستحب من الصلوات في هذه المدة سبعة عشر ان جمع
بالسفر جمع تقدم والافست عشر والمثال كالاول كماله
فيقول كان احث يوم الاحد بعد الزوال فيطهر ويسبح
ويصل الظهر وبقية صلوات يوم الاحد وهي اربعة ثم
الاثنين والثلاث عشرة ثم يسبح يوم الاربعاء وظهرها
ثم جمع عصرها مع الظهر جمع تقدم كانت ستة عشر فعمل هذا
في كل من المقيم والمسافر في الصلوات الوداء اما المقصيان
فلا يحصر لهما واجمع بالمطر بالنسبة للمقيم وبالسفر بالنسبة
للمسافر وهو جمع تقدم في كل منهما كما هو ظم ما يستحب
بالوضوء الكامل ثلاثة ايام وليا لهن اي ولو
ذهابا وايابا فانه ينقطع سفره بوصف مقصده يقال
في تصوير ذلك بان يسافر الى عنبر محل اقامته واذا وصل
ولم يوافقته لم ينقطع السفر فانه يترخص ذهابا وايابا
مدة الثلاثة احواج وصورة بعقبت ايضا ما يد من سفر
لفر وطنه الخلق والمراد بليا لهن ان قد اشار
الى ان القصر بقوله كالحديث وليا لهن تغلب لشمع ما لو
احث وقت الفجر اهرم وعبارة الشكوت في قول والمراد
بليا لهن ان يجزاه عن اعتراض وهو ان ليلة اليوم

هي السابقة عليه لا يتأخر عنه والمسا فربيع ثلاثة ايام وثلاث ليال
 مطلقا كما يجب المقيم يوما و ليلة كذلك ولا يؤخذ ذلك من التقدير
 بلياليهن الا على ثقة بوقوع ابتداء المدة عند الغروب ووقت
 ما اذا كان عند الحز فلا يجب سوى ثلاثة ايام و ليلتين فقط
 لان الليلة الثالثة لليوم الرابع لسبقها عليه فاحاطت بان
 المراد ما ذكره وفارق الخيارات ان المتبايعين لا يستفيدان
 الليلة المذكورة بان المعنى يقتضي لاسبب موجود في الليلة
 الرابعة بخلاف المعنى يقتضي لتخياري وهو الترويح فانه
 لا يلزم استمراره الي تلك الليلة بل الفالح حصول قبلها
 فلا ضرورة الى ادخالها وظم وان نص عليها فالبحر
 ام لا يلى لم يسبق اليوم الاول ليلته بان تأخرته عنه
 وتسميتها ليلة لانضالها به والا فمى ليلة اليوم الذي بعدها
 لان الليل سابق النهار فالاضافة لا دني ولا تسمى فلو
 احدث كان الاول بما في المخرج عدم التفرع لانه لم يقع م
 ما يتفرع عليه وما الحنف به الظن ومن الحنف به لان
 ما اصله منوها لما لا يعقل تسميه ان المراد من هذا
 التسمية ان دأبم الحدث الثاني باح له المسح لغرض واحد تسميه
 كطهارة التيمم اي كتيمم التيمم فان قيل لا حاجة لذكر
 هذه المسئلة حينئذ لانه لم يسح سميا نفسه عن الفصل
 مدة المقيم قلنا بل ذلك فآيد وهي القلم بان له المسح
 في الجملة وانه نفسه عن الفصل بالنسبة للنوافل وان لم يكن
 ذكر استمراره في الآية المذكورة فتأمل شمل اطلاق قوله
 في المسح والمدة اما الاول فظم واما الثاني فلانه يسح
 تلك

تلك المدة لله للنوافل بان ترك الغرض كالمستحاضى
 غير متكرره اما المتكرره فان اغتسلت ولبست الخف مسحت
 للنوافل فقط لا انها تقتل لكل فرض فيحوز له المسح على
 الخف ويشترط في حقه ان يكون مما يمكن منه التردد نحو الخف
 سفر وظم و ليلة للمقيم وثلاثة للمسافر سفر وقصر وان كانت
 معه دالتس لكل فرض لانه لو ترك مسح للنوافل استوفى المدة
 تكملها كما صرح به مح كلف اذا سته راكبا على عا شمل الاطلاق
 المذكور فيه مثل دأبم الحدث الوضوء المصنوع اليه التيمم
 ليخرج عن وجه التيمم لا لغة المابل لغرض بان تكلف
 الثاني غسل اعضائه غير الوضوء وان حرم عليه لان الغرض
 انه يفرم اذ لو لم يضره لطل تيممه لمعول التيمم وهذا يصدق
 عليه انه مسح على خف ملبوس على تيمم محض ففرقنا ما
 اخرج لاي فصوره المسئلة ان الطهر الذي ليس عليه الخف هو
 التيمم لانه هو الذي يستسج به فرضا ونوافل او نوافل فقط
 ثم بعد ليس الخف على التيمم تكلف التيمم ونوا و مسح على
 الخف فان رضوه هذا يستسج به فرضا ونوافل فقط ان كان
 صلى به فرضا وقد يقال لا فائدة في اسب الخف على التيمم
 لانه لا يسح عليه الا ان يقال اسم لرفع برء مثلا او لم يستسج
 عليه في المستقبل اذا شقي ونوا او اذا تكلف المشقة ونوا
 امر شتمنا لانه محبة المراد بالحدث هذا الشئ اي بمنوع
 بالمشتمل فكانه الاول فهو كما يد اليه تعليل بقوله
 فان طهره انما اللهم الانه يقال استعمل كان في الامر المحقق
 لم يفرم الحدث ان كان المراد بالحدث الخف كما ان في الحديث

رفعا عاما وان كان المراد به الامر الاختياري كان المعنى
 لا يرفع الحديث اصلا لا رفعا عاما ولا خاصا شائنا اما حديث
 الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهارة بالشبهة للفعل
 فقط كما هو معلوم فتلخص من ان حديثه غير الدائم كحديثه الدائم
 في انه لا يستلزم به الا فرضا فقط بطل طهارة طاهره
 حتى بالشبهة للفعل اي فستأنف طهارة ومسح ولا يندفع
 الحذف الا اذا صلي فرضا واراد ان يصلي لظرو والحاصل
 ان تلحق الدخول في الصلاة لا يصلحها بغير حديثه غير
 الدائم فيبطل طهره بالكلمه فياي فيه ما صرفها لولا حديث
 عند حديثه الدائم هو شئنا العشاء وي من حين حديث
 حتى من اسم الزمان بحرف اضافته الى الجملة وعجز فيه
 في الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء راجح وبالعكس
 فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فظن ما مبني
 والثاني اذا كان المضاف اليه جملة اسمية او فعلية فظن ما
 مبني كما هنا قال ابن مالك واحترضا متلوق قبل سنا
 وقبل فعل مبني او مضى امر ب ومن بنا فلن يفتدا
 اي لن يفلط فان اضيق لمعرب وجب اعرابه كما في حل
 الش لان وقت جواز المسح اي الدافع للحديث فلا ينافي
 جواز التمديد والمسح قبل الحديث قل سخل تلكه
 اي بانقضنا الزمن الذي حدث فيه بعد استحقاق الحقن
 ولم يسبح ان بان نزل الصلاة في المرة بعد ركعتين
 او غيره وهو كذلك هذا من والفتحة ان المسند
 بحسب من ابتد اما ذكر لان شأنها ان تقع باختياره
 بخلاف

بخلاف خروج خارج كالبول والغائط والريح ومثله الخوف
 والاعمال فان المدة بحسب من احزه لان شأنه ان لا يقع
 باختياره وطم ولو كان مبني بالحالة بخلاف الغائط او دم
 فالحاصل ان اول المدة من اخر الحديث كان بغير اختياره كلفون
 والاعمال والبول والغائط والريح لان من شأنها ان لا يكون
 اوله ان كان باختياره كاللمس والسن والنوم كما ذكره
 والشعر فبين وجب عليه الاستبراء كمن اغتاض في القطع
 المرفوعة حيث الزمونه بذلك حتى يفلت على الطين انقطاعها
 هل بحسب المدة من الانقطاع الاول ولا بحسب المدة
 اللاحقة تمام الاستبراء قال في المدة بالانقطاع الاول
 فبحسب الاستبراء من المدة وتبي ما لو تقارن اللبس وخروج
 اخر وخ هل بحسب المدة من ابتداء الاول او من ابتداء الثاني
 فيه نظر والافرن الاول لانه لو انقضت بحسب من ابتداء
 قبل استيفاء المدة المقتم فضر على ذكر لوافق قولهم انتم
 مع مقتم فلو لم يقم الا بعد استيفاء المدة المقتم كان اقام
 بعد يومين مثلا فانه يفتد صر عليها ولو قال الم لم يكمل
 مدة سفر كما في المهاج كان اولي لشمولها ما لو اقام بقية
 استيفاء المدة المقتم تنفيا للمضراي في الصورتين
 اي ابتداء النسبة للصورة الاولى وانها بالشبهة للشائبة
 وقوله كما مر في قوله قبل استيفاء المدة المقتم
 ان اقام قبل مدة اي الحضر ومثل ذلك اي لان المعنى
 بالسفر ثم اقام عليه حكم الاقامة ومثله ايضا بالومسح
 في سفر طاعة ثم عفي له بخلاف ما لو عفي في السفر

قالت يسمي مسافر ولا ينفي وقت الصلاة اذا كان احدث
التي للسفر وقت الظهر مثلاً ودخل وقت العصر وهو لم يصل
الظهر ثم انه توضأ ومسح سرفاً انه يسح مساح مسافر فان
قلت هو في هذه الحالة عام لان اخر الصلاة عن وقتها
والعامي ليسح الاسح مقيم قلت قد اجاب الش عن هذا
بقوله وعصياناً انا هو بالتأخير الخ والمضرا انا هو
العصيان بالسفر كما افاده شحنا وهذا اعني قوله ولا ينفي
وقت الصلاة للرد على القول الاضال قابل اذا مضى وقت
الصلاة حضر اي سح في بقيه عصياناً فكيف المسح
على الفصوب وكذا الرجل المصوب ايضا كما لو قطع شح من
رجل غيره عضياً واصطفا بوضوئته وحلها الحياة فانه له
ان يسح عليها ويحتمل عدم التقيد بحلول الحياة فانه له
ان يسح عليها ويحتمل عدم التقيد بالتقي بانضال ما وصل
بحث يمكن المسح عليه لخواجه لتزلية في هذه الحالة فترج
الرجل الاصلية عن ش الضيق اي القوى للرجل
واستظهر في الالقاء تخريجه من نقد على الآلة ايضا لانه
بالاشية اشبه برأس الحاي وبغرض انه على وهو عا لب
انما يأتي من مبال فلا تحوز للرفق كما في حال الخال وزنه
ما يماثقال افوطه نقول الش ليس بقدر والوكات
اللاس للتحف بحر ما فلو ايج له ليس تحف لحد كبر رجال
له المسح فيما يطهرق له وجهه اي الاستشنان والفرق
بينه اي بين تحف المحرم لسانه قوله وبين الفصوب
وقوله والفرق هو وجه الظهور واستشني غيره اي

غير

عند صاحب الباب والظمانه كالصوب اي في كل المسح عليه
كما اعتمدت من لا يقال هلا قبل بدم الصبة هناك ما منعوا
صحة الاستشنان لانا نقول المشرق هنا ليس وهو لا يحرم
من حيث كونه لسبا وهذا المسح وقصده من حيث كونه
مسحا على الفرع ولا يحري المسح على جرم موق وامر بلغة
الفرس جرم موق فغيره القرن وقالوا جرم موق وهو قاسم من
وهو خفف فوق خفف فهو اسم للاعلى ان كان فوق
قوي هو قوته الحكم وهو قوله ولا يحري المسح وحاصل
مسئلة الموق ان الخفف اما ان يكونا قوين او ضعيفين
او الاعلى قوي والاسفل ضعيف او بالعكس فان كانتا
ضعيفتين فلا يصح المسح على كل منهما وان كان الاعلى قويا
فهو الخفف والاسفل كاللغاية وان كانتا قوين او كانت
الاسفل قويا فقط فففيه الفصل المذكور في الش كما ترجم
شحنا في وم ر والا اي بان كان الاعلى متقيفا ايضا
فلا يحري المسح عليه كما لا يحري المسح على الاسفل ولخاط
احدهما في الاخر كان كحف واحد كظاهرة وبطائه ق ر
الان يصل الواستشنان من قوله ولا يحري المسح على جرم موق
او لا يقصد مسح شي منهما اي وقصده اصل المسح كما يرشد
اليه التليل اجم لانه فقد اسقاط المسح في بوجه منه
انه لا بد من الخفف من فقد المسح وهو كذلك رقي
لا يقصد مسح الموق اي او يقصد واحد لا يشبه بما قاله
ع ش اي فلا يمكن لصديق بالاعلى فالصور فحة يحري المسح
في لانه ولا يحري في الشين وعبارة الشوري لا يقصد

الجزء فوق فقط ومنه ما لو قصد هذا أو هذا أي لصدها لا بعينه
أي بقصد هذه المفهوم فانه يحترق على ما يجتهد طب وارتضاؤه
سبحنازي ولو شك هل متخ الاستقل أو الال على نقران كانت
بعد معهما أي الخفن جميعا عند يسبح فلا يكلف اعادته لان
الترك بعد فراق الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسح واحد
اعادة مسحها لان الشك قبل فراق الوضوء يؤثر في كل
من لو لم يخاف على جنته أي واحدا من المسح اخذ من
العلية اعني قوله لانه مكسوس أي وذلك ان اخذ من الصحيح
شيا حتى لو غسل ما تحته ثم وضعها فانه يتبع المسح على
الخف المكسوس عليها لانه مخاطب بسبعها عند الطهر الثاني
فلو لم يحس بمسحها بان لم يأتها من الصحيح شيا حتى لو
غسل ما تحته ثم وضعها فانه يتبع المسح على الخف المكسوس
عليها لانه مخاطب بسبعها عند الطهر الثاني فلو لم يحس بمسحها
بان لم يأتها من الصحيح شيئا لم يتبع المسح على الخف
المكسوس عليها ارجح نقلا عن م ر وزي وقارعة عن علي م
قوله فوق مسح أي ما من شأنه ان يسح فتمهل
مالو كانت الحبرة لا تحس معها لعدم اخذها شيئا من
الصحيح كما قال الثماني م ر فلا يخف بحوض المسح على
الخف مطلقا على الغرض كما قال الغزيري لم يحترق المسح
عليه ثم وان ادخل يده فمسح الحبرة أيضا وهو طم فالحق
ثم لان مسح الحبرة عموم من جنس ما تحته من الصحيح
فكانه غسل رجله وبمسح الخف الاخرى وقد تقدم عن
اجزائه اذ مسح كالمسح على العامة فانه لا يحترق على

مسح

مسح يرضى الرأس الواجب لانها مكسوس فوق مسح وعبارة
البر ماوي قوله كالمسح على العامة تؤخذ منه جواز المسح عليه
لو تحمل المشقة وغسل رجله ثم مسح الحبرة ثم مسح الخف
لا سيما ما ذكره وبه قال العلامة زكي شهابي العلامة سمع عن ابي
الثرثياب م ر بخلاف ما قرره شيخنا ع ن م ر الي اخره ساقه
أي الشخص واحد هو المكسوس لان من مكان وضعه على
الانصباب كالانسان فاوله من اعلى كالرأس في الانسان
واخره من الاسفل فاخر الساق اسفله وهو المكسوس
للاعلاه واوله اعلاه وهو ما يلي الركبة فما اخذه في
وزي من هذه العبارة من أنه سنة في مسح الخف
الجميل ليس في محله ومثل ذلك فهم بان صهر ساقه
للخف والذي اعتمد م ر عدم سنن الجميل في مسح الخف
وعليه يحمل قول الروضة حملته على ذلك لانه
ظم الاباحه وتكرره تكراره وغسل الخف على م ر
بانه يفسد وقصدت انه لو كان من محو صرده كزجاج
انه لا يكره وهو كذلك م ر وفي قوله غسل الخف
اظهار في محله الاضمار للاضمار فان قلت النقص فيه
استلاف مال فلهذا عدم التكرار والغسل قلت ليس
النقص بمقتضى ولو سلم فقد يقال لما كان هناك فرق اذا
العبادة كان مقتضاها لم يحرم مسح مسح الرأس الخ
فقدت الاكتفاء بمسح الشجر اذا كان على الخف وبه قال
جمهم والمعتد عدم الاجزاء فقد قال م ر في شواو كان عليه
شجر لم يلف المسح عليه جزما بخلاف الرأس فان الشجر

من سماه اذا لامه اسم لما اس وعلا وهو على الشفيع بخلاف
شهر الحنف فلا يسمى حنفا هو بضم يني ان ياله فقه تفصيل
الموقف وما قاله من انه عمده زي اج ويحده الاكتفاء بسمي
ازرار وعمره وخطم المجازي لظاهر الاعلى بظاهر على
الحنف هل المراد ما هو ظاهر بالاصالة او ما هو ظم الات
بان انقلب عليه فعمل اعلاها اسفلها بحرر سوبري
لا باسفلها وباطنه لو سمي باطنه ففقه القام من مواضع الخضر
الي ظاهره فلا يبعد ان يحكى ان قصد الظاهر او الباطن
او اطلق بخلاف ما اذا قصد الباطن فقط في ش على من
وعقده بفتح العين وكسر القاف ويحوى اسكانها مع فتح
العين وكسرهما موخر الجمل وهي مؤنثة وجميعها اعتقان
الحنف من ويطلق حكم المسح كذا في قوله والثالثة انقضاء المدة
المسح المعطى وهو غيب وكذا في قوله والثالثة انقضاء المدة
وحكم المسح هو جوازها وصحة الصلاة واجيب بان بعضهم
حور بقدر اعراب المتن مطلقا سواء كان المتن والشرح
لاثنين او كواحد كما في التقريب ثلاثه اي بولص منها
اولها فانه المعطى على الضمير المحفوض من غير
اعادة الخافض جريا على مذهبه ان مالك حيث قال
وليس غدي لزمها ان او شي عطف عام على خاص
الا انه لا يكون باو وقوله في حفرها اليه المقم والمسافر
مما استتر به اي بالحنف فليس لاحدهما اي المقم
والمسافر ان يصلح حتى لو كان في صلاة بطلت وان كانت
واقفا في ما وقصد غنلها ولا يد في غنلها من ثمة من

بيان

بيان الوصل المقننه في الحالين اي حال السفر والاقامة
وقيل حال الخلع وانقضاء المدة وهو الظم من حنائه خرج
ذلك نذر الفصل المندون فلا يقطع المدة اذا غل الرجلين
في داخل الحنف وكذا الفصل المندون ق و قوله للحنف
وسلك به مسلك واحب الشرع مفعلاه محرم تركه لاثبات
الصحة توقف عليه كما لو نذر ان يصل الظهر في جماعة
وضلا هنا مفردا فانه محرم عليه مع صحة الصلاة في
كما افقهاه كلام الدافني يعتمد الخ صقوان هو ان غنان
رضي الله عنه غزي مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى
عشرة فزوه وروي عنه غية الله من معود وجماعة من
التابعين اهو تهذيب الاسماء واللغات اهو مريض كان
يامرنا هذه في الرواية كما قال يحيى بن شرف بخالفنا ما في
شج المحرر من قد قرنا بالمعنى الماضي اهاج او سفر هو
شك من الراوى والمعنى فيها واحد فان ستر اجمع ساخر
يعنى مسافر كركب وركب وقيل اسم جمع له اهو غي ش
الامن حنائه استثنى من النفي لامن يامرنا فكل من المستثنى
والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه بامرنا
فيكون الاثبات الذي دل عليه الاستثناء مطلوبا وما مور
به وظهر ذلك قوله تعالى امران لا يفقد والاياه او يروى
ولان ذلك اي المذكور من بحنائه وما في معناها هو
مطوف على قوله بخبر صفوان في وفي هذا التقليل شي
لان المدعى ان من لزمه غسل لا يبيح للمخلة الاقفرة
حتى لو غسل رجلية عن الجبابة في الحنف ولعله بعد

ذلك حدثا أصغر لا يصح أن يسجد عنه وليس المذهب أنه من لم يرد
 غسل لا يسجد على الخف بدلا عن غسلهما عن الجنابة حيث لا يجوز
 ولا يصح وقوله تكبيرة أي ميمها عن الجنابة حيث يجوز
 ويصح مع أن الجنابة لا تكبر تكبيرة الحدث الأصغر وقد جاز فيها
 المسح على تكبيرة دون المسح على الخف مع أن كلامهما مع
 على سائر موضوعه على ظهر كذا في غلط المؤلف والمناسبات
 موضوع لا بد منه لسائر وهو مذكور وقد عاب بأنه غير
 موضوع باعتبار تأويل السائر بالجنابة تأمل
 ومن شبهه غفلة هذا التكرار مع قوله ويظهر المسح أو وما
 رتب عليه معلوم مما قبله ففصل في رد الظم أنه لا تكرار
 لأن قوله لزمه غسل قدميه أي بشية رفع الحدث عنهما
 وذلك لم يستفد مما تقدم وقيل يقضيهم إليه به توطئة لقوله
 لزمه غسل قدميه أي بشية رفع حدثه عنهما على المعتد
 أي لأنه حدث جديد لم تشمل الشبهة السابقة فلا حاجة
 إلى غسل قدميه أي إذا وجد شيء من الثلاث السابقة
 وهو يظهر القتل كأن غسل رجله وليس الخف ثم فسد
 الخف وظهر شيء من الرجل أو انقضت المدة وهو بذلك
 الظاهر فلا حاجة غسل قدميه أو ما وفي قوله وانقضت المدة
 نظر لأنه على تصويره لم تدخل المدة فكيف يقال انقضت المدة
 وهو يظهر ذلك القتل وعجالة التوتري قوله وحارج
 يظهر المسح أي بالنسبة للأول وما لا يقتضي المدة فلا تصور
 وهو يظهر القتل لأن التدها من الحدث هو واجب بما تقدم
 بحجاسة إلى الظم من نجاسة فلهذا الباقي عن أو جعل

بدل

بدلا مما قبله وإن لم يكن أو فعلم بما ذكره المصنوع ما زاده
 الشان المسح يطل بأحد ريقه شيئا وما صرح في الروضة
 ولو بقي أي المعتد أن صلاته لا تنقضي هذه أعني ما إذا
 ثبت أن لم يبق من المدة ما يسع ركعة فقط وأصرم بأكبر ولا
 يصح الاقتداء به مع العالم بحاله وأما إذا انقضت طهران حدث
 غابا كرجل ومثله كل مصلح وإن لم يكن من نواقض
 الوضوء كما تكساف عورته فإن صلاته تنقضي ويصح الاقتداء
 به في هذه الصورة فقط لأنه ربما لا يظهر كما تقدم فيم
 وقوله المعتد أي وفارق بين هذه وبين ما لو كانت عورته
 تنكشف في ركوعه حيث قالوا بانقضاء الصلاة وإن طرا
 المصلح بأنه في مسئلة الخف يقطع بالطلان فيها أي لا يمكن
 تدارك الصحة فيها ومسئلة العورة لا يقطع فيها بالطلان
 لا مكان تدارك الصحة فيها شيئا قبل ركوعه نفسه
 لو كان لا يسجد الخف في نظر نطق بذكر منه قد ما يصح
 لم فعله انقضى أو أو انقضت طهران حدث أي سواء
 كان لا يسجد الخف أولا قال في الأحياء أي ما ذكره في الخف
 يحري في لبس النفل والعرض والراويل وغيرها
 حتى تنقضها وبسبب هذا الحدث أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أراد أن يلبس خفا فحاطا برأيه وأرتفع به فشققت
 منه صوته فقار من كان يرمى أي في التحريم
 أسبابه وكيفية الترتيب ولعمامة ومطلات لأنه ذكر
 جميع ذلك والمراد بالكيفية الأركان وأصرم عن الموضوع
 فالنظر إلى أنه يدل على ما أصرم عن مسح الخف نظرا

وفصل

نظر الى ان المسيح علي الخلف وان كان بعض طهاره لكن يتباح به
صلوات متقدرة وليست بحرية رفع الحرج بخلاف التيمم فانه
يتباح به فرض وتوافق او توافق فقط ومن قدومه علي سعي
الخفين نظر الى انه طهاره مستقلة والمسيح علي الخلف
بعض طهاره اطف علي التيمم وقد مر علي التجاسد لعدم صحته
سما نظر التيمم فلا تاكي حاصلة الا فقال الما صفيه
التي ذكرها اربعة والاولان من ماصدرهما تيمما ومصدر
الثالث تيمما ومصدر الرابع تيمما وامتنع بوزن صوته
اهكذا قاله م دوني المختار امة من باب رد وامنه تيمما
وتامم اذا فقهه هو وهو ينفذ به بالتشديد وقال بغيره
قول وامنه تشديد التيمم لا تخفيفها كما في المختار والمهم
وغيرها واما امهنة تخففا فتناه صوته ام راسه وهي
الجلدة التي تجمع الدماء ومنه قوله تعالى اني وقول تيممكم
لما فقت اولي النهي ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب تنفقون
حال من الواو في ولا تيمموا ايصال التراب اي منه
وترتيبه وان مراده بالشرط ما لا بد منه فتشمل الركن
وتعتبر بايصال اولي من تيممه في التيمم ربيح الوجه
والثمن لان هذا شر بخلاف عبارته فذ من سنة بنت
عبارة ج ل وفذ من سنة اربع من الهمة وكل سنة ثمان
اهم وفذ وهو رخصه علي الاصح اي مطلقا سواء كان
الفتحة او شرعا لا اله الا الله في حكم التيمم اليه السهل
لقد مر مع قيام السبل الحكم الاصل وقيل عزيمته وله جزم
الشيخ ابو حامد قار والرحمة انما هي استقام القضا قارم
وصلا

وجعلوا من فرائد خلاف التيمم شراب مقصور فلي الشاخص
يصح وعلي الاول فله وجوه ان اي والراجح منهما الصحيح وقيل
ان كان الفقه حيا ففرضه والا ففرضه وهذا الثالث
هو الا وفق باياتي من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة
ان فقه الماحضات وطلان تيممه قبلها ان فقهه شرعا كان
تيمم لمومرض اذ غش اطق واصموا علي انه مخفوق الوجه
واليدن وادى القطب الشرابي في كتابه الميزان في الجفيا
في عدم صحة الركن في التيمم فقال لا تكتة تيمم الركن في
الوضوء الاشارة اليه في مسج الكرم وعما من الاطلاق الكسر
وفي التيمم لماسج وجهه بالتراب كان فله شدة ولا تزد
مسج التيمم رشا وان كنته مرضي جمع مريض فالوقت
خلاصه فلي لوصف كفتل ورضه او اي بان تخفتم من
استعمال الماخذ والقرينة لغيره ان عكس الاضي بالحرص
عملت لنا اي معاشرة التيمم من كان قلنا من الاتيمم اتم
لهم الصلاة الا في السبع والكنائس هذا فيفعال اقامتهم اما
المسافرون فيصلون في اي محل كان بديل فضة ساره لما
اخذها الملك حين لم يوافقها نرضات وصلت ع من
وفي رواية جعلت لي الارض قاربهم واكد الاول دون
الشاخص للاشارة اليه كما كانت عليه الا هم السالفه من
قصر حجة صلاحهم علي مكان من كالبسع والكنائس
فانهم السلفنا بان صحت صلاحنا في اي محل قال
انكره في قد كان عمن يسبح في الارض وتصلي حين ادركته
الصلاة فكانه قال جعلت لي الارض مستجرا وطهورا

وحملت لفرى مسجد ولم تجعل له طهورا وان الكلام في الامم
 لا في السامرية او الاليز كما صرح بذلك في حاشية المراجع
 للفيض وتزيتها طهورا اي تراها مطهر وانظر هذا الامم
 السابقة لما كان الواحد منهم نفقة الماهل صلى كفا في
 الطهورين وبنيه ولا يبعد ولا يصلي اصلاحا حتى يجد الما في حبه
 اهم دو قال بعض شراح الرسالة الفخرانية كان من مضى من
 الامم الماصلون بالوصوفى مواضع المنة وهما وسموها سعا
 وكنايس وقوامع فمن غاب عنهم من مواضع صلاحهم حتى ان
 صلى في غيره ومن بقا في الارض حتى يعود اليه ثم يعطى كل
 ما فاتته وكذا اذا عدم المالم يصل حتى تحده لم يقض ما فاتته
 وحضرت اليهود برفع الما التجاري الحديث دون غيره بقوله الرقابي
 قال في حاشية كواب ونظائر في دليل التخصيص التميم
 بالراب وبها تنقد كل رواية لم يذكر فيها وتفهوم عدم محتمة
 بغير الزايل وما قيل ان لفظ الزينة لا يفهم له وانه ذكر في زمن
 افراد العام بحكمه فلا يخصه ولذلك حذر الامام مالك وما
 انقل بالارض كالشجر والزرع وابو حنيفة وصاحبه ابو احمد
 باهو من جنس الارض كالزيتون والامام احمد وابو يوسف
 صاحب ابى حنيفة بالاعتبار فيه كالحجر الصلب احب عقبة بانه
 ليس من جنس العام بل من باب المطلق والمفرد كما في تشييد
 الرقعة واطلاقها في الكفارة وبان الاسم الشريف والتميز على اعتبار
 المذموم بقوله تعالى فاصبحوا بوجوهكم وانه حكمه مشددا لا يفرق
 من من الا السبعة من نحو سحت الركن من الذهب وهما
 العيار والغالب ان لا اعتبار لغير الزايل فحين وجعل من لا يبدأ

خلاف

خلاف الحق والحق احق من المراءاة بقول الحق وهو مدي
 السبل وقوله حكم العام وهو قوله جعلت لنا الارض كلها
 مسجدا وطهورا كما في رواية وشرايط الدعوى شرايط
 محتمة واعترف بان ما ذكره المص ليس فندا لا شرط واحدة
 وهو دخول الوقت والقبول اسباب بدليل قوله الباء الثالث
 ويحاج بان غلبه الاقل على الاكثر والاطلق على الجمع شرايط
 والحاصل انها في الحقيقة شيان وهو الوقت وتسيب وهو
 القدر الذي هو الفقة للما وهذه السبل اسباب ثلاثة
 جمع شرايط بغير شروط كذا في اكثر النسخ وفي بعضها
 ابدل شيئا بخصاله فالقبول بالحق في كل من السبل
 ستة بناء على تغييره الاغوازي بالاحتياج فيكون شرطا مستقلا
 وجعله سببا من ثمة الثالث وهو الطلب يتا على تعديده ببقية الما
 فراجع ومبارقة قوله والمعد وفي خلاصة شريفة والجواب عنه
 ان قوله والذين يعطون على قوله ضم اشيا قلبي هو ضم
 المحم ثلاثة اسباب وعدها في الروضة سبعة ونظما بدورها
 ياسا الى اسباب جعل تميم هي سبعة سماعتها ارتاج
 فقه وخوف حلقه اصلا لم يرض ثقت حيدة وحراج
 شعرا راديه لانه عالما من فقه الما والفقه اما
 حى او شرعى وشي والافراد الاولى ان يقول والمفاقه
 انما كان له قوله سوا كان سائر الام لا ان يفتن عدم الما
 ولو غير عدل اي في الحال الذي يجب عليه منه ولو كان عدل
 روايته اقام اخذارة الطن ومعه ومنه انه لو في تردد لا يكون
 بغيره اليقين والظن خلافه وان خبر العدل المجردة من ذلك

التي يخرج به والوجه في نفسه ظن غير مستند لشي فلا اثر
له كما ذكره اطلق ومن الفقهاء الشرعي خوف غرق لمن في
سفينة وقاض نوبة مزدحمين على نحو سبعة وخمسون
وتختلف عن بقية وعلم ذي النوبة من مزدحمين على نحو سبعة
سنة العورة او محل صلاة بها لا تسمى اليه النوبة الا بعد الوقت
صلى فيها في الوقت بلا اعاده ولا يلزمه النوبة عن محله
الى محل ليس فيه ما اصله يكون فاقد له حساري بلا
طلب بفتح اللام ويجوز استكانها والفتح اقصاها اذ لا غاية
فيه اي في الطلب وفقده في السفر اي وتغيته فقده
بالسفر حتى على الغالب ان لا يتيقن العدم هذا صادق
يتيقن الوجود وليس مراد اقله عقبه بما بعده فيجب
عليه طلبة في الوقت له والضرر من الشراب فلا طلب
شكاً منه لم يصح وان صادفته فارقا ولا يحسب الطلب قبله
وان علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن
شيخنا من وان اوهه كلامه في فارق السعي الى الجمعة حيث
طلب قبل الوقت بانه وسيله بخلافها وبانها مضائق الى اليوم
واذا مضى الوقت ظهر الطلب وتيمم صلى نعم لو طلب قبل
الوقت للطمع او فاستكمل وخبر بالطلب الاذن منه قبل الوقت
فمخبراه ولو بدأ ذنبه اي الثقة فخرج الفاسق لانه
لا يثبت بقوله وخبر غير الماذون له اذا طلبه له وفي حقه
رأي بدأ ذنبه الثقة اي ولو واحد اعز جمع فلو يثبت النارون
ثقة بطلبه لهم كفي الله من رعله بان لما ورجل الشجر
مسكنه من حجارة مدرا وشهدا ووبر وتجمع في الكثرة على

حار

رجال وفي القلة على ارجاء اي بان تقيس ذنبه ثم اطلاق
الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة او مجاز فيه نظر
المقارن الى كلامهم انه حقيقة وان الطلب مشترك بين
التفتيش والسؤال وخبرهما مما يعني به في تحصيل مساره
وبدل على ذلك ما نقله شيخ الاسلام في حاشية البهاوي
عن الطيبي عند قوله تعالى في سورة المائدة قد سألنا
قوم من قبلكم من ان الطلب والسؤال والاستسقاء قالوا
والاستسقاء الفاظ متقاربه وانها مترتبة فالطلب اعلمها
قال لانه يشمل الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص
بالطلب من الغير الى اخر ما بين به ومعلوم ان الطلب
من النفس ليس الا عبارة عن التأمل في الشيء لنظم
المراد منه فهو البحث والتفتيش في الرجل عن الماهر
ع من ورقته تشلت الراسموا نذكر لا تضاق بفهم
بعض المستوين اليه اي عادة لكل قافلة نفاس
كبرها اوجهم والمذ بكثرة مستوين اليه اتحادهم منزلا وحلا
ونستوعبهم اي مادام الوقت فتعازي ولما كانت
هذا صارتا باستشعار جميع احدهم وزادوا وليس مراد
دفعه نقول كان ينادي في اي فلس الى بالاستشعار
سؤال كل واحد على حدة بل كفي تراه جميعهم كما سئله بقوله
من معه ما يجوز به اي او من تبعة قبيح بينهما لانه قد
لا يسهو ويستغفروا لوقته صر على من يجوز به سكنت من لا يسهو
محانا او على اطلاق الله اسكنت من نطق انما به ولا ينبغي
لنه ثم مر اطلق مع زياده يجوز به ولا بد ان يقول

واولها الثمن ثم ليس الرقب بينه وبين ما قبله ولها
 فثم للثمن الزكري فقط وعبارة الزكري قوله ثم ان لم يجد
 الماشية الى ان لا تسهل الى النظر بعد ما ذكر من التفصيل
 والطلب وانه لان الاستلزام انهم عبارته ان ذلك
 شرط ولم يقل به احد هو بل يصح ان يقدم النظر والشرط
 الا في طلب من رطله ورفقه نظري من غير شي
 محم حول الجميع وان كان على صورة الماشية لان الماشية التكنة
 وهو مع حول على غير قياس على الحد الا في محم الفوت
 وحسن موضع الحفظ اي وجوبا ان عكس على طنه وهو
 الما وتوقف ثمن النقص عليه بما وى ان كان مستوقد
 القول نظر حواله فهو مرتبط به فالجمله التي بين ما ستر منه
 وعبارة متن البرج نظر حواله ان كان مستوقد وهذه اي
 وطه تردد بان تصعد على كحل او ثمر للوهده وتقرها
 انه لو لم يحط بشي من اكمات الابع اذ اصعد نحو كحل وجعل عليه
 ان يتردد وليس في كل جهة من اكمات الابع الى حد الفوت
 وفيه بعد لان هذا ربما يزيد على حد البعد ويحتمل انه يتردد
 وليس في مجموعها اليحد الفوت لانه كل جهته بل بان يمشي في
 كل جهة من اكمات الابع نحو ثلاثة اذ في فاقل بحث بحث
 حد الفوت وان لم يكن مجموع الذي يمشي في اكمات الابع يبلغ
 حد الفوت خلا فالمراد على ان المراد الا حاط على حد الفوت
 وان لم يمش اصلا فتكون الى حد فوت متعلق بخلاف
 تقديره ونظر الى حد فوت كما في شخا ان من ان
 حاصل ان يامن امنا مطلقا لانه هنا يجوز الما لا مستيقنه

كما ياتي وقوله مع ما ياتي وهو النفس والوضوء الزائد على ما يجب
 بذله للما وللانقطاع من الرفقة وحزوع الوقت وعقابة التورني
 من جملة ما ياتي امن الوقت ومحل اشتراطه فمن لا يشرقة
 القضا لعا من يلزمه القضا فلا شرط فيه امن الوقت وهذا
 هو المعتمد من ثلث طويل هو واعتمد اي في حد الفوت
 فشرط فيه الامن على الوقت مطلقا اخضا صا اي محمها
 وقوله وما لا ياتي له او لغيره محم في الاولي استقاط
 هذا القيد لان الامن هنا على الاختصاص شرط فالمراد
 وان قل اولى وما الجاب به في غير ظم بل محم في دعوى
 ولاجل هذا اسمه حد الفوت اي حد امنه الفوت او المراد
 غاية الفوت وسكت عن العلم بالما في هذه الجملة لانه
 لا يجوز التيمم معه وان خرج الوقت كما في ثم والمراد
 تقول الى حد الاي مع اعتد الاسماعهم ومع اعتد الصوت
 والله هذا الحد من اخر رفقة المشي الى الامن اخر
 القافل مطلقا لان القافل قد تسع حد بحيث تلخذ
 قد فرسخ او اكثر فلو اعتد الحد من اخرها لزمه مشقة شديدة
 وربما تزيد على حد القرن اوسم وفي الصباح اغاثه اغاثه
 ضرة وهو من شدة الفوت اسم منه اي اسم مصدر يعني
 الاغاثه فالاضافة في كلامه من اضافة الصفه لموصوف
 اي يلحقه منه رفقة المستفاد بها هو كان لم يجد
 اي بعد البحث المذكور اطاق لظن فقده اي الظن المستند
 للطلب فلا ينافي انه قيل ذلك يجوز للفقده فلا جاز
 التيمم وعبارة الاطراف لظن فقده ان لم يجدت سبب

Copying University

يحمل معه وجودها ان يعلم ما الى السافر والراد
بالعلم ما يحمل عليه الظن اي ولو غير عدل رواه بل او
فاسق وقع في القلب صدقه ولا عبرة بغير العلم في هذا
الحذر وخرج بالسافر الحاضر فطلبه وان خرج الوقت كما
قال الطفا وهذا فوق حد الفوق اي باعتبار الفاية
والافلح ودالثلاثة مستبكر في المبدأ ونسب حد
الفرق وقد روه بنصف فسخ وقد رصف الفسخ يسير
الانفال المقدر لحد عشر درجة وربع درجة وذلك
لان مسافة القصر يوم وليلة وقد رها ثلثا ليلته وتكون
دو بعد مسافة القصر ستة عشر فرسخا فان اقسمتها عليها
باعتبار الدرج خمس كل قدر في اثنين وعشرين درجة ونصف
ع شئ على م قال شيخنا واخصر من ذلك انه بقول
مقدار اليوم والليل اربعة وعشرون ساعة فاذا قسمها
على ستة عشر فرسخا حصل كل فرسخ ساعة ونصف
فان كان فوق ذلك ولو بخطوه فهو حد البعد فيجب
طلبه منه لانه اذا سمي الله لسفله الشوك فانه يني
اولي كما قال حج والمراد بالطلب هنا غير المراد به فحاشا
فهو هناك التماسه وهنا فقهه كما في الشورى
وما يجب بذل الخاي وكان الما الاصل له والافضل اعف
الفرق بعد عن العلم او شوري على الظير فاما اوضح
منصوبان على التمييز المحول عن المضاف اي لمن ما هوارة
او اوضح الما من نفس الجوان للفقر وثقوتها
يا من عليه من نفس وعضو وما لان يكون محذرا والالم
بوثر

بوثر الخوف عليه زي وعضو نفس العلم وكسرهما اي له
اولفده وانقطاع عن رفقة وان لم يستوحش لشكره
وفارق اجمعه فانه يعتبر في حوار الخلف لها الايجاش
عن الرفقة اذا سافر وابتعد الفخر بانها لا بد ان يراى وان
كان الجمعه معقده والماهنا وسيله وقوله لا بد ان يراى
مع القدر في عليها والاب لها الظهر والمقعد انها فرق مستقل
لانها خامسة يومها اي محسوبة من اكنة وليس الظهر
بلا عنها بل يفتي عنها وهذو في وقت اي كله فلو كان
يذكر ركة في الوقت وجب عليه ان ياتيها استظهره في
اج ومحل حيث لا يلزمه الفضا بان كان المحل الذي هو
يطلب فيه الفقه او يستوى الامران والاوجب ان ياتيها
ولو خرج الوقت لان الامن على الوقت انما يعتبر في الفقه عن
الفضا شوري فشرع لو خاف بورد الما ونحوه من تسليته
في حال كونه يعلم وعود خطا مكان لو ذهب له لا يرجع
منه الا وقد خرج الوقت استظهره من ان يجب عليه فقه
الخط والتسحين وان خرج الوقت ولا يجوز له التمسك
وسيا في ما يوحده منه ذلك في التمسك ان واحد
المال سفي فانه وان خرج الوقت وخرج بالتسكين الشريد
فلا يجب انتظاره ولعل الفرق بينهما ان الشريد ليس
في نفسه ولا اختيار له فانه مخلوق للتسكين بما في شئ
قال شيخنا في وهو الذي تلقينا خلافا في موضع
اخر من الشريعة بين الشريد والتسكين او فانه
لو كان في سفينته وخاف غرقا لو اخذ الما من البحر فم

ولا إعادة عليه او عبدا له ناعلا عن من وتقدم مثله عن ربي
وقوله ولا إعادة اليه وان قصر الفوت السفر قال ربي على
الموت ومحل عدم الاعادة اذ كان الذي صلى فيه ذلك التيمم
مما لا يزيل منه وجود الماء قطع النظر عما في السفينة ما لو
غلب وجود الماء فيه بقطع عما ذكر وجب القضاء هو بالمعنى
وقوله بقطع النظر ان يمكن الاحتراز به عما لو كان الغالب في
ذلك المكان وجود الماء في جميع السعة وانفعة احتياجه في
الذوال الى السفينة في وقت من وقت الطهارة بالماء ما سبق
فيمح فيه القضاء بخلاف ما لو كان المحل يغلب فيه الفقد في
غالب السعة لكن اتفق وجوده من سعة مثلاً في بعض ايام
السنة فانه في هذه الحال اذا انفرد عليه استعمال الماء لا يثبت
عليه شيء عليه من خلافه من معه ما اذا هي حقيقة
او حكمي بان يعلم وجوده في حد القرب كما سبق وبعبارة اطف
قوله بخلاف من معه ما اي يحصل عنده وظم ولو فوق حد القوت وهو
الوجه لان معه ما قلنا يصح التيمم بخلاف من يحصل ولا يمتد بان
يامن في البحر شوي الى الانه ينبغي ان المراد بكونه ان يكون قادرا على
محصلة من حد القوت لامت فوقه ولا يشترط حضوره معه
قال بعضهم انه وحاصله ان المراد بثلاثة حد القوت يجب فيه
الطلب بشرط الامن حتى على الاختصاص والماء الذي يجب
ناله لما طهرته مع ما ياتي وحد القرب يجب طلبه فيه ان امن
على غير الاختصاص والماء الذي يجب ناله لما طهرته
وحده بعد الاجب فيه الطلب مطلقاً فانه لا تيمم لانه
واحد لما اي ولا يكون خروج الوقت مجوزاً للفرد الى

التيمم

التيمم اطف لانه واحد لما اي بالفعل فلا يثبت ان الاول ايضا
واحد لما كن بالقوة انه عزري هذا اي في حد القرب
وقوله لامت على الاختصاص اي ان كان غير محتاج اليه فانت
كان محتاجا اليه اعتبار الامن عليه كما في ع ش ولا هو المال
الذي يجب ناله وكذا لا يشترط الامن على مال الغير الذي لا يجب
الذب عنه اما لو وجبه الذب عنه كودبته ومرهون اشترط
الامن عليه ايضا الحاله الدابعة قال الشيخان بعد هذه المرات
هذه في المسافر اما المقيم فلا يجوز له التيمم وان خاف فوت
الوقت لو سعى الى الملائكة لانه من الواضاه وفيه نصيح بالتمتع
تيممه ووجوب السعي الى الماء وان كان فوق حد القرب كلف
يسعى ان محله ما لم يجد عبيد الى الماسفر والام يلزمه السعي اليه
اخذ امن قولهم فمن اقام بدارته لا ما بها انه لا يلزمه ان يقال
عنا فوق ذلك اي وان قل نعم كما يذهب من اطلاقهم
ولعله غير مراد بل الظاهر ان مثل هذا لا يوجب حد القرب فان
السافر اذا علم مثل ذلك لا يتيمم من الذهاب اليه وانما يتيمم اذا
بعدته المسافة عرفا ع ش فلو تيقنه آخر الوقت المناسب
فلو تيقنه اذ هذا لا يتفرع على ما قلناه بل مسائل اخر متعلقة
بالبيان والمراد بقوله فلو تيقنه بوضو اليه او بوصول الماء اليه
والمراد تيقنه في محل يجب عليه تحصيله منه وهو حد القوت
او القرب في هذا التيمم لقوله في حد القوت فان لم يجد ما تيمم
ولقوله بحال الشاشر ان تعلم ما باعتبار من تيممه وهو انه
اذ لم يامن على ما ذكره شري في محله ما لم يتيقنه آخر الوقت ولو
اقرن التيمم او التيمم بفضيلة الحلقه وسئل عن صورة

في اولي مطلقا اخذ الوقت بان يبقى منه ما يسع الصلاة
 كلها وطهرها وصورة المسئلة ان يكون الحمل يقلب فيه فقد
 اما او يستوي الامران والاوجب القاطر وان خرج الوقت
 اوجع وهذا كله ان اراد الاقصر على صلاة واحدة
 فانه صلاحها بالتيمم اول الوقت ثم اعادها اضرع مع الماخو
 الفايه في احراز الفضيلة وتوابع الصلاة بالتيمم لا يسكن
 اعادتها بالوصف ماله فمن لا يرجو الما بعد بقدرته سياق
 كلامهم واعترف بان الفرض الاول ولم تشملها فضيلة الوضوء
 واحس بان الثانية لما كانت عين الاولى كانت حايمة لغيرها
 والفرض بين من يرجو وبينه من لا يرجو حوا ان تقاطع
 الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد منه نفسه فذهب الاعادة
 بخلاف تقاطعها مع عدم رجاء الماء اصلا فلا نقص فيه فلم يطلب
 له اعاده ولخص التحمل افضلية التاخير مشروطة
 بأربعة شروط ان يتقنه الما في الوقت بحيث يسع الطهر
 والصلاة وانه يكون الحمل يقلب فيه التقه او يستوي الامران
 وان لم يرد الاقصر على صلاة واحدة وان لا يتغير
 التيمم بتجوعها فانتظاره افضل والاحب وان تقنه
 في منزله على القدر عند رجاء الماء في الرجاء ابلغ
 منها اي من الصلاة بالتيمم اول اي اكثر ثوابا لان تاخير
 الصلاة الى اخر الوقت جائز مع القدر في علمه اداها اوله
 ولا يجوز التيمم مع القدر على وضوء البعد وان تقنه اي
 وجود الماء عند تنازعته ظن وتيقن بسبب ظهور
 بروه الاول ان يقول كبلي يرو كما عبر في النهي لانه

للعذر

محذوره لا سبب له كما قال الله او كان يعبر من يد ربي ويكون
 بيانا للمحذوف فاعمل وقوله يطى هو بفتح الهمزة وضمها فيهما
 فائدة تقول بر تثليث الراء بفتحها وضمها ومفتوح
 الهمزة اضع وهو مصدر مفتوح الراء ايضا واما المضموم
 للمضموم والمكسور شوري ويطى البر هو طول رعدة والمراد
 به قدر وقت صلاة وقال بعضهم اقله ذلك وقال بعضهم
 اقله وقت المغرب كما قال برقاوي او زيادة الماي على
 وجه لا يحتمل عادة بخلاف البر فلا اثر له اخرج في
 عضو بضم اوله وكسره وهو ظم ان لم تحتم قطعه في الرقة
 او المحاذية بخلاف ما استحقه قطعه فودا الرجل المنوع عنه
 للعدس الخاف من الفرس على الالة لاص ان الالة خاصة
 والفر عام اخرج مع تقرر ان كسره او سواده
 او دخول الخول هذا مع رطوبة في البدن والاحتشاش
 هو هذا مع بوسه فيه وثقرة اي ثقبه وحمه
 تزيد كالسلة وظم وان صغر كل من الحمه والثقبه والامانغ
 من شمس شتالان مجرد وحدهما في العضو يورث
 شيا وكسره مجرد لا يبيح التيمم بل ان كان فاحشا اتيمم
 او سيرا فلا فرق بين الممنوع بفتح الهمزة اوله مع كسره
 ثانياه وحكى كسرها مع سكوت الهمزة وهي اخذ منه
 المروءة بفتح الهمزة وفتحها وهي صفة يمدح المتخلف بها
 وهي التخلف بخلاف امثاله وهي الان اما قليله جدا
 او معدومه قال بعضه القاضل مرة على المروءة وهي كسره
 فقلت على من تنقب الفتاة فقالت كيف لا ابكي واهلي

دون خلق الله تعالى
 كسفه عتكا المروءة هو ما يبدوا عند المنة في الباطن
 وهو ما بعد الظن المذكور وتوقف افعه حسنا تنفع فيهما
 ذلك نفعنا فاحشا لان حقه الله تعالى مقدم على حقه
 السيد بديلة قبلها بترك الصلاة اهول عدل في الرواية
 وهو الماسم البالغ الفاضل الذي لم يترك كبره ولم يصري على
 صفه ولو كان عبدا وامراه ولا يلقى التجربه وكذا في العيش
 كما سبى رايه ويكفي معرفة نفعه ان كان عارفا ويكفي تصدق
 غير العدل كالفاسق والكافر اذا وقع في قلبه صدقه
 فالمدار على المصدق لا العداة ولو يقيم ولي بدون ذلك
 لزوم الاتحاد وان وجد الجسد به ذلك واجده بجواره قبلها
 ولا يحتاج في اخبار الجسد الى كل وضوء مثلا ما لم يحتمل فيه
 عدم الضرر فيجب سوائه فلو تقارض طيبانه فاكتر
 قدم للاولف فان يشا وانشا قطوا كما في الاضار تنجس
 الماسم على المحرم فليس له الاستقلال ذلك ان لم يكن
 طيبا وان خرب نفسه لا اختلاف المزاج بالان منته
 وهذا يريد من اكتفى بالتجربه بحج وفارق المضطر حيث يستقل
 باكل الميتة اي من توقف على قول طبيب لاجل وقائه
 النفس عن التلف بانه اما تلف به حقه الله تعالى
 يقول الوقت للتطهر به دليل عدم جواز بيعه بخلاف
 الطعام فانه ليس لاكلة للمضطر وقتة بعين بل المصار
 على الاضطرار في قياس مع الفارق فانه دفع قيا
 الاسوي عليه اه ان شرف لعيش حيوان محترم
 ولو

ولودفيا او مستامنا او معا هذا او ههنا فخرج المرشد وبارك
 الصلاة والحج والخير ولا يحوز عرق الماء الزم وبحسب بعضهم
 حواصير في غير المحرم ان لقتاب اليد كان يكون بخار دمه
 ولم يستغن عنه وقوله محترم المراد بالمحترم ما يحرم قتله
 وغير المحترم ما لا يحرم قتله كرتة وراة محض وبارك صلاة
 قال شيخنا لو كان غير المحترم هو الذي معه الماء وهو محتاج
 الى شربه فهل يكون كفارة من غير المحترم من في انه يستولى
 في الشهادة وان مات عطشا او تشربه وتشم لانه عتبر
 ما مورثا شربة قتل نفسه المجد الثاني ثم من والكلمات
 ثلاثة اقسام عقور هذا الخلاف في عدم احترامه والثاني
 محترم بلا خلاف وهو ما لا ينع منه ولا ضرر وقد تناقضا
 فيه كلام النووي والمعتد عنه شيخنا ما رانه محترم محرم
 قتله اه خضر وفيه في ان نعم كواحتياحه الزاني المحض
 لعيش نفسه شربة لان نفسه محترمة عليه خلافا لغير
 محترم وان لم يعلم به صاحبه الماء ولا يشتم لعيش
 عاص بسفوره حتى يتوب وقوله حيوان وان لم يكن معه
 ومثل الماء الاكل فقد ذكر في الروضة في الاطعمة ان لم
 دبح شاة الفدر التي لا يحتاج اليها لطلبه المحترم المحتاج
 للاطعام وعلى المالك نذر اهول في المستقل فله
 ان يذخره بله يجب عليه ويحرم الوضوء به سوا اظن
 وجوده في هذه ام لا حيث لم يمتنع وعبارة بعضهم
 وان ربي الماني عده قلو وصلوا الى الماء وفضلت منهم
 فضله من الماء الذي معهم للشرب هل يجب عليهم

القضا ولا ينظر ان قتر واعط انفسهم واسرعوا السير ولم يقع ذلك
لم ينفصل شيء نقصوا والابان ساروا على القاه ولم يفتروا
قضا اي الصلاة الا بعده بناء على ما نقل عن مـ لكن قال قل
والوجه الوجيه ان يقضى كل صلاة لانه يصدق عليه انه
يتم لها مع وجود ما هذا اذا كان الما مشركا بينهم والاقض
صاحب الما فقط اهدم د صونا للروح غلته يكون احتياج
سبب الخوف وتقضى هذا لانه لا بد من خوف تلف النفس والوضو
وهو مخالف لقوله الاله والقطر المبيح للتميم بغير الخوف
اي ان هذا العزم من تلف النفس وحجاب قوله صونا
للروح او غيرها عن التلف اي مثلا اهدم د او غيرها
كالوضوء والتنفع فتميم مع وجوده اي الما وسكت
عن ازاله النجاسة وعبارة غيره وحرم تطهيره الذي هو
شامل للاستغابة فيتميم الحـ وهو طـ واما ازاله النجاسة
عن البدن او الثوب التوقف عليها صحة الصلاة فالظن انها
محرم ايضا في حاله وبعد اهدم د ولا يخلف الطهر به بل
بحرم التطهر بالما وان قل ان علم الوطن وجود محرم محتاج
الى في القافلة وان كـ وحرجت عن الصلوة في وكـ
يجهلون فيتميمون ان التطهر بالما قد به وهو غلط في
مـ لغيره انه مفهوم انه يكلف الطهر به ثم صعد بشره
للدابة فحبه ذلك لانها لا تقاface بخلاف الدابة
من صبي او مجنون لان هؤلاء لا يعرفون الاستيقاظ بخلاف
غيرهم قال قل ويقدر في العطش المبيح للتميم عافى الرحمن
من غير الطيب المسلم وقال بعضهم هذا اوضح ان وجه

الطيب

الطيب حلوا والا فليس من محاسن الشريعة منه من الشره
حين يوجب الطيب حق مخصوصا في مقابلة مثلا فالنظر حكمه
واليرجع ويطهر بالمحرم غيره الا ان يكون الغرض هو ملك الما
لانا نأمره بتقل نفسه ولا يحل له قتلها ثم ان كان اهداه يزول
بالنوب كرك الصلاة بشرطه وهو امر الامام به الم يبعد ان يكون
كالعاصي بسفوره فلا يكون احق به الا ان كان في اللطف ان هذا
التعظيم بغيره المحرم فخرج محتاج الما للطهارة والثوب للستر
فليس له ذكر بله يتيمم ويصلي عاريا من ذاكره ايمعوا العطاران
فان كان ما كان الما عطشا تام به بل بضمه مقاتله كما في
ثم مـ بخلاف المالك غير العطاران فلا ضمان على قاتله اذا
كان عطشا تاما وكلف عطش ادمى بعد محرم بلزمه مؤثره كما
في الامداد شويدي سـ اي واما به ونـ فلا يجوز
دخول وقت الصلاة فالاعده وماك وقال ابو حنيفة
يصح قبل دخول الوقت لانه طهارة مطلقه والمراد بتولي دخول
الوقت ولو طهرا فنزل الشك الا في وشترط العلم بالوقت اي في وقت
اهم ديزياده قبل وقت فلو نقل الزمان قبله وسـ به الوجه
بعده لم يصح اذا لم يوجد منه تحدد به شئ نقل قبل المسح والارجح
كما لو خذ مما ذكره فيما ذكره بين النقل والمسح ولو شك هل
نقل قبل الوقت او قبله يصح وان صادف انه نقل عند دخول
تاخير الصلاة عن التيمم في الوقت اكثر من قدر الحصة فيصلي به
بحسب ما في الصلاة عن التيمم في الوقت اكثر من قدر الحصة
فصل به وان خرد الوقت بخلاف طهر ايم الحد للحد دعه
بخلاف التيمم لداي للوقت وقوله فيه ايم في وقت وقوله

ولو قبل الزمان شرط أي الوقت ولو تيمم بعد الزوال صح وقبله فلا
 أو الجملة قبل الخطبة كان لأن وقتها دخله بالزوال وتقدم
 الخطبة أي ما هو شرط لصحة فعلها ومثل ذلك ما لو تيمم الخطبة
 أو غيره قبل تمام العهد الذي تنقذ به الجملة للصحح السلطاني
 كما في المختار له مع كون التيمم أي أشار إلى أن العهد مركب
 وهي لم توجد في الوضوء لأنها طهارة فوجه وقوله والأي وان
 لم يكن عدم صحة التيمم قبل إزالة النجاسة تكون زوالها شرطاً
 في الصلاة لما صحح التيمم أي قبلها أصله لأنه لما توقف على إزالة
 النجاسة عن البدن خاصة للتحريم بها مع ضعفه بخلاف
 ما إذا كانت على الثوب أو المكان فلا تنقض وأعلم أنه لا يصح التيمم
 قبل إزالة النجاسة سواء تيمم ما توقف صحته على إزالة النجاسة
 كالصلاة أم لا لكن معتمد على المعتمد خلافاً لمن قال يصح التيمم
 لما لا يتوقف على إزالة النجاسة قبل زوالها وبعبارة أن شترق
 على التعرير قبله وتقدم إزالة النجاسة أي غير المفوعة عنها
 ما لم تكن في أعضاء التيمم والأوجوب إزالة النجاسة أيضاً ولا
 فرق في وجوب إزالة النجاسة بين المسافر والمقيم وذلك لأن
 التيمم للإباحة ولا إباحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت
 هذا هو المعتمد في الروضة فيه الاستحالة فلا مانعاً منها ولو لم
 يجد ما يستسحب به أو نزل النجاسة لم يتيمم بل هو كفاية الطهرين
 خلافاً لمحمد ووقتة المذنب فاشبه المعصية وقت الطهر إذا أراد جمع
 التيمم والصلوة وقت المغرب كذلك فلو لم يصل حتى دخل وقت
 العصر أو الفجر وجب عليه التيمم لطلبه لئلا يتيمة لولا أن لنا
 استباح ما يوصف بزواجرها تيمم وقتاً وقد كان هذا الوصف

فبطل

فبطل تيممه كما عرف فلا يصح أن يصلي به لئلا يضاخلف ما لو
 تيمم لغاية فلم يصلها حتى مضى وقتها حاضراً فلم يصل
 الحاضر بتيممه ويغفر به ويقال لنا شخص صلى صلاة تيمم
 نرى به استباحة غير ما قبل وقتها الحقيقي بخلاف هذه
 الصورة وبعبارة شعبة البهية في التنوير ويمكن الفرق بأن
 مدة استباح ما نوي فاستباح غيره بدلاً وهذا لم يستبح
 ما نوي على الصفة التي نوي فلم يستبح غيره أهو قال وأما
 لو أراد الجمع تأخيراً فاشبه للطهرين وقتاً فإنه يصح خلاف تيممه
 فيه للمعصية هذه كحال لأنه لم يتيمم في وقت قدّم
 بأنقض الغل أي الواجب أي أو يدب وهو التيمم وإن لم يكن
 وبعبارة فيقال لنا شخص يتوقف تيممه على طهر غيره
 إذا أراد الصلاة أو هو فيه لم يصحح التيمم فيه أي لا يصح أن
 يتيمم للنقل المطلق وقت الكراهة فيه أن يصلي فيه وقد قبله
 بهذه السنة فيعذر ما لو تيمم فيه لم يصلي بعده وقد أوافق
 لا يقال يلزم عليه التيمم قبل دخول الوقت لأن النقل المطلق
 لا وقت له ويشترط أي أو طهره به ليل قوله فلو تيمم شكاً
 أي طلب المأكل أن طلبه المأكل لا يحل إلا بشرط ثلاثه أن
 لا يتيقن عدم وجوده وأن يكون تيممه للفقير لا للربح
 وأنه لا يحتاج المأكل للعطش من بعد دخول الوقت فلو
 طلب قبل دخول الوقت لم يعول على ذلك الطلب نعم أن
 حصل به تنقذ العهد كان ما قننا تيمم وقت طاشية في ولو
 طلبه شكاً فيه لم يصح وإن صادف الوقت نعم يحوز
 تيمم الزدني في الطلب قبل الوقت إن قال فيه أو أطلق

وفي ثم من نعم الاقرب الاكتفا في حالة الاطلاق بطلبه
في الوقت كما لو وكل المحرم حلالا لغيره له الشك والطلاق
فقد له بعد القتل اتم ثم قال فيه ولو طلب قبل الوقت
لغاية اونا فله فدخل الوقت عقبه طلبه تمنع لصاحبه
الوقت بذلك الطلب كما قال الفقهاء في فتاويه ويؤخذ منه
ان طلبه لو طس نعم او صواب محترم كذلك وقد عجب الطلب
قبل الوقت كما في الخادم اوتي اوله يكون القاطلة عظيمة
لا يمكن استيعابها الا اذا بدأ اول الوقت او قبله فجاء عليه
تعمل الطلب في اظهرها لانه لا يشك ان الشك في وقت
تعد استغاله هذه الشروط متى عنه الاول وهو قول وجود
الشرط في وقت في عده شرطين معا بعد وكما في عده
الطلب والاعواز شرطين بل الاعواز من تحت الطلب فان عده
الطلب لا يرتب عليه عواز التيمم اذ قد عده المايعة فلا يقع
التيمم بل المايعة على الطلب عواز التيمم اذ المايعة او وجوده
واختصاص الميعة وهو المايعة عوازه بعد الطلب فعا شرط واحد
بل الحقيقة ان الطلب ليس شرطا مستقلا فانه محقق لغده
اما الداخل قوله فقد استغاله اي العجز عن استعماله
حسا او شرعا ورجوع وقت الصلاة والشراب الطهور هكذا
حقيقه سم في فقرات الميعة وفي كلام المتن سند فيه
مسامحة قالوا وصفاية محله اذا علم انها مسلية
الشربة اما اذا علم انها مسلية للارتفاع مطلقا استعملها في
الطهارة فان شكك في الفرق والفرق والفرق والفرق
اما المسبل من محله الى محراز الا اذا علم او قاتل فيه

علي

علي ان مسئلة يسبح ذكر كما لو اباح لغيره طعاما ليعمله للحوم
لغيره من الحية منه ولا صرفه لغيره الكحل الا اذا علم عني منه
ذلك فان شكك حكم الفرق والقريب ومنه التقدير الشرعي
ما لو كان معه ما وديعا وعضيا او دهنيا ومنه الشك في
التردد في عمل الطن غالب الصبار في الموجد له مصرفا لا يعلم
فيها حال الواقعة والغالب قصرها على الشرب ثم قد تقوم
قريبه على ان الشرب منها خاص بواضعها فيشع ثقلها للشرب
منها في السون وتخص به من اخذه لمجرد حيازته له
وان لم تملكه في شئ على من بعد الطلب اي بعد حصوله
منه قال ليطم او لو اسقطه لكانه اولى لان اعتنا به
لشبهه كذلك كما سيأتي وهو ما لا ساج قد لا يشتمل
المأكول وغيره ومنه السطح وقد تقدم ما فيه
الشراب اسم جنس افرادي وقيل جمع ولعدة تراه ومن
قوله الخلاف ما اذا قال لزم مصرة انه طالق بعد الشراب
فعلى الاول طلقه وعلى الثاني ثلاثه وانما اعترض
الطهارة بالما والشراب لان الله خلق آدم من ماء وقال
السيوطي في الفلك المشعرون لان اصل آدم عليه السلام
من الشراب واصلك من الماء وانما اوسع في الارض
وهوذا خا مكر بالظهور ما لا تشك رقيقة انها قال ان
لست لك عذر واسم الشراب يقع على جميع انواع الارض
وذكر بعضهم انها ستون نوعا وان الله خلق آدم من
ستون نوعا في اذنه اولاده على الكون والوان وصور مختلفة
واما الرمل فهو اسم جنس جوي يرق بينه وبين ولده

بالقاف اذا قال لزوجه انه طالق بعد الدخول طلقت
 بلا تافولا ولحد الله حتى ما يداوي به كالطهر الارمني
 كسر المزة وفجها مع فتح اليم فيها نسبة الى ارضيه كسر
 المزة وتجنيف الياسية بله من بلاد الروم فانه الناس
 يملكون به في زمن الكنة توصف على الكنة وما في محل
 حتى اي معنى النوع الذي يداوي به وكذلك الجمع السنج
 اذا صله على وما اخرجته الارض من مدر وان لقتل
 لباها كطين عمن نحو قل حتى تفيد رجة او طعمه اولونه
 وكان له قمار كما قاله ولودقه كبحر حتى صار له غبار
 لم يكف التيميم والفرق بينه وبين الرجل ط لانه من جنس
 التراب غلاق مخرج الرجل عن سن والراد بالطاهر
 الطهور اي وان اخذ من طهر كلب لم يعلم اتصاله مع قوته
 ترطب بعد هاسم فلا يجوز بالمسكن كتراب مقدرة
 علم بنشرها وان وقع عليها المطر لانه لا يظهر ذلك للاختلاط
 بعد بالموت الذي لا يبرئ لا يظهر ذلك للاختلاط
 عذوه او شكر فيه فصح التيميم به بذكر اهتد لان الاصل
 طهارته سم ولا بالمستعمل اي في نحو حدث او حدث
 بان استعمل في غلط وكون التراب لا يرفع الحدث فلا يصح
 نياثره الاستعمال بخلاف الماء يرد بان السب في الاستعمال ليس
 هو مضمون رفع الحدث بل قال المانع من نحو الصلاة
 بل ان ما السب مستعمل به انه لا يرفع الحدث تافاستويا
 قال في جموع وعادة في سب ولا اثره مستعمل على الصحة لانه
 ادي به فرض وعباده وكان مستمولا كما الذي تروا به

الستحاضه

الستحاضه والثاني يحوسه لانه لا يرفع الحدث فلا يثاثر بالاستعمال
 ورد بان المني من الصلاة انقل الى التراب لانه باح المحذور قال
 عمن ان تراب السابعة طاهر فترطه ولا يصح التيميم به وهو
 المنداه وفي حاشية الرضا في قال شيخنا وليس فيه حجر
 الاستحاضه اذا غسله ودقه فصح التيميم به لان وصف
 المني زال بالفضل فليس هو كالتراب المستعمل في الغسالة
 المقلط فلا يصح التيميم به وان طهره لان وصف الاستحاضه
 لا يروى بالفضل او تناسله من اي من الوضوء اي بعد
 ان من شدة الوضوء المسح فلا بد من ملاحظة هذا
 القيد بدليل اخذ مختار في قول اصا ما تناسله
 حالة التيميم المراد بها ما استعمل في التيميم سواء تناسله
 الاستعمال او غيره وقال حمير وقول حالة التيميم احراز
 عمالقة الريح على وجهه ترابا فاحذه بخبره ثم اعاده
 الى وجهه فانه يكتفي بعبارة الاطراف قول حالة التيميم
 هو متعلق بكل من قول ما بقي بوضوء او تناسله
 بدليل قول وبرقة من حصر المستعمل الذي لان مقام
 البيان يفيد وجوبه سقط ما قبل الحصر فيه بناء على
 ان ما موصول فان جعلت نكرة موصوفة فلا هو
 وهو كذلك اي حدث لم يتناثر المني مما ذكره
 ولا يقدر بخلاف تمامي لما قاله شيخنا في
 الاصح فان قيل كان القياس ان لا يصح قياسا على
 ما اذا رفع به عن العقوبة في الوضوء بان المني لا يصح
 مستملا لما تقدم من انه لما دام مترد على الوضوء

لا يشك له حكم الاستيصال وان الفصل صار مستوعلا واجاب
عن اياته لما كان محتاجا لرفع اليد لينظر هل عليها تراب او لا
افتقر بخلاف ما افادته غير محتاج اليه فيه لقوة الماء وعيانه
الاطراف قول صحيح على الاصح ظاهره ولو وصفها على غير محل المسح
فيعد رقي ذلك كما انفرد فيه المتفادف لان التراب لا يحكم عليه
بالاستيصال الا اذا انفصل عن اليد الماسحة والمسوحة صنفان
المحرق منه اي ما لم يخرج عن حقيقة الانبات قوله
الانبات فان خرج منها لم يخرج عن حقيقة الانبات قوله
بما من غير خالصه والاصغر منه الطفل المعروف
اذا دق وصار له غبار وفيه ما شبهه ق ل على التحريك
ما فيه الطفل لا يكفي في التيمم كما في فتاوى مصر ويكفي
التيمم به كما ذكره في شرح المنابع هو وكل من القليل
صحيح اذا حمل كلامه على ما اذا كان مستحرا لا يشارك
وكلامه على ما اذا دق وصار له غبار اذ اذع النوره
وهي الخريفيل الطفيح والزرنيخ بكسر الزاي هو
مخرووف منه ابيض واحمر واصفر وسحابة الخريف
الخريف ما اتخذ من الحن والشوي وضار فحارا واحده
خريفه شمسم فانما الظم اي اختلط به لم يخرجهم
اوله على الاشبه لا فادته عدم الصحة ق ل وعلى الصنط
الاخر يقال الاصل في المجران لا يصح وان قل الخلف
هذه الفايه للدرد لا يلصق بفتح الصاد في المضارع
وكسر هاء الماضي ويقال له بالصاد والزاي والسيف
وهو من باب علم وقوله لا يلصق اي الرمل بالفضو بان

يصل

يصل التراب للفضو من غير لصوق رمل عليه سواء كان خشنا
او ناعما وفي فتاوى النووي انه لو سحق الرمل وصار له
غبار اجزا اي بان صار كله بالسحق غبارا او بقي منه خشن
لا يلصق لصق الغبار بالفضو ذكره الاطوق فانه يجوز التيمم
به قال ق ل عباره غير مستقيمة فامل وبيانه ان التيمم في
الحقيقة اما هو بفبار الرمل لانه مكان الاول ان يقول
اما الرمل المشتمل على غبار فيجوز التيمم بفبار التراب
حسن له فتم له قول المص تراب ويؤخذ من كلامه تركه فيكون
وهو الرمل من طبقات الارض من تراب يتبع لنا الرمل تراب
واما حديث ابي خنيس انه صلى الله عليه وسلم اقبل الى حدار
شيء بوجهه ويديه فحول على حدار عليه غبار لان حدارهم
من الطين فالظن حصول الغبار منها ولو وجد ما
يؤشروا في فروع عشرة الى قوله ويشترط قصد التراب
الا وكان الاول تقديم قوله ويشترط قصد التراب الى وكان
الاولى تقديم قوله ويشترط قصد التراب الى قال العلامة
ع ل ولو وجد ما يكفي بعض اعضائه وترايا كافيا لوجهه
ويديه ينبغي تقديم التراب لانه طهارة كاملة وتكون
الحال الذي حاله وشبهه سبع فيهي التيمم في جوده
فان قلت ما قاله في مخالفة لقولهم من وجه فاصلحا
للمسح وجب تيممه على التراب ولو لم يكن الاجرام من
الوجه قلت لا مخالفة لا يمكن تصوير ما قاله بما اذا لم
يكن الماء التراب في ملكه بل له ما يباعا وليس به
تمسك لعدما فيقدم شرعا التراب هو التراب على الماء

وجب استعماله لو كان معه ما لا يفي به وتزاد لا يفي به
 وجب عليه استعمال كل منهما ويجب عليه القضا مطلقا نقضا
 اليد والمدرع ش مرتبا اي بين العضو واما الترتيب
 بين استعمال الماء والتزاد فسيأتي في قوله ويكون التيمم كذا
 ان كان اي الحدث غيره اي غير الاصفربا ان كان كبر
 او متوسطا قاله في شح الرحمة وقطع القوى وغيره باستحسان
 تقديم اعضا الوضوء والراس ثم الشفت الايمن ثم الشفلة
 من يفسل يده اي كواحد الماء الذي يفي به فجمع يده فانه
 لا يجب عليه ترتيب الخبز اذا امرتكم يا امر المراد بالامر
 المأمور وقوله فاقوامه اي من ذكر المأمور والمأمور يجب
 شرائه رقبته في الكفارة لانه ليس رقبته وبعض الماء
 ما هو مناوي في الخمر ويكون استعماله قبل التيمم
 فلا يندم التيمم لئلا يتيمم ومعه ما طاهر يفي به
 اما ما لا يصلح للفعل اي والواجب له حدثه اصفرا لانه الذي
 يتوهم فيه كفاية التزاد والبرذ بعض وهو الراس اما
 من واجبه الفعل وهو حدث والحدث الاكبر فوجده الله الشاي
 والبرذ كالفهم قطع اذا دخل لم ياتي دفع حدثه لانه
 لا مسح فيه فالاصح القطع او بمقابلته وجوب المسح
 به بعد تيممه عن الوجه واليدين ثم يتيمم عن الرجلين
 عزيرتي لا يجب مسح الراس به اي اذا لم يفسل ما قبله
 والاوجب استعماله وان ذاب وجب استعماله وان خرج
 الوقت عزيرتي اذا لم يكن هذا في الحدث الاصفرا
 تقديم مسح الراس قضيته انه لو وجد ما يكفي وجهه

ويديه

ويديه يمين المسح بالشاي والبرذ وليخبره التيمم عن
 الراس وهو كذا بل يستعمله في الراس ويقيم عن
 الرجلين ومن به نجاسته قال في هذه الحاجة اليه
 وهو ضررها اي لانه ليس مما نحن فيه وجوابه انه ذكر
 نفسه توطئة للصورة الثانية وهو ما لا يحتاج الى الازالة
 حيث حدث وكان لا يكفي الا احدها فانه صرفه للمسح
 ويتيمم عن الحدث ويجب شرا الماء في الوقت ومثله
 شرا الالة واستحجارها وكذا التزاد اي ولو جعل يده
 فيه القضا فيا يظهر من يمين مثله راجع الماء والتزاد
 ولا يجب شراؤه لزيادة حيل ذلك وان قلت نعم ان يفي
 منه الاجل لزيادة الاقعة لذلك الاجل وكان عند الي
 ومول محلا يكون غنيا فيه وجب الشرا وقوله وان قلت
 وانما سوي بالفين اليسير في نحو الكيل بالبيع او الشرا
 لانه ما هنالك بدل متونة من حقوق الله تعالى المشه
 على المسامحة ع ش على المخرج وهذا ظاهر في المال الذي
 التزاد لانه لا بد له وعبارته على من قوله وان قلت
 الزيادة ولو بان يتفان بمثله عادة لان الماء لا يتسرا
 فلا يودي الى الاخلال بقصود الشارع من الاثبات
 بالظهر بخلاف نظره في تصرف الوكيل بان وكله بشرا
 معين فوجه الوكيل يباع باكثر من ثمن مثله مباينتان
 به فله شراؤه لان الوكيل لو منع من شراؤه لودي الى
 الاخلال بقصود الوكيل اذا لا بد لماعينه الوكيل بخلاف
 الما فان يديه وهو التزاد يقوم مقامه فلا اخلاف

بقصد الشارع وبين له شراؤه اذا اراد على من ملكه وهو
 قادر على ذلك في تلك الحالة اي حاله الشرا
 في الرخص التي فيها التاميم لدين عليه ولو موقعا لا يحل
 قبل وصوله اليه وطنه او بعه ولا مال له فيه والا وجب
 شراؤه فيما يظهر ولا فرق بين احتياجه كذا في حال
 او لا ان يكون الدين لله تعالى او لادنى ولا يبين ان يتعلق
 بنفسه او بغيره ماله يقين رهنا على دين محترم سوا
 كان ادنى او غيره ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا او
 مالا ولا بين نفسه وغيره من رقيقته ورفقته وروحه
 سوا فيه الكفار والمسلمون ثم روي عن المحترم عليه السلام
 به وكذا ما لا يفتق منه ولا ضرر على المعتمد بخروج نحو الحكم
 الفقور لم يجبه عليه الشرا مقتضاه انه يجوز له وليس
 كذلك فقوله لم يجبه اي ولم يجز حتى المسكن اي اللاتق
 به فلو كان مائتا مسكن غير لائق به وجب بعه وايداله
 بلائق وشترى من الذي ايد الما قيا ساعلى زكاة الفطر
 قال شيخنا القزويني ومثله القادري مما سبق لفقته حيوان
 محترم والمسكن والتخادم والستره ولو وهب له ما احتج المراد
 بالهبة وما معها ما يعم الفطور والسوال فيجب عليه اعارة
 الما واجارته كذلك قال في قوله وفيما قال اخر بطر ان شرط
 المعار ان يتفق به مع بقاعه وكذا الموصى اللهم الا ان يصور
 ما اذا قال له الموصى الموصى تو ضا به داعي في فيجب عليه
 ذلك ولا بعد فيه وعبارة نعم والحاصل ان الما يجب فيه
 امره الشرا والاعارة والاعارة والهبة والقرض وفي الآلات

الثلاثة

الثلاثة الاول فقط واما الثمن فلا يجب فيه شيء من ذكره
 وقد يقال ما المانع من ان يجب فيه الاقراض وقد يقال فيه
 منه ايضا وشترى فصد الثمن اشارة الى ان هذا
 شرط لا ركن والموصى عليه ان الثمن ركن وان قصده ركن
 ونقله ركن فالاركان تسعة على المعتمد وسرور والاركان
 خمسة ان يكون طاهرا طهورا ناشفا له غبار لم يخلط بغيره
 ومعنى قصده الثمن قصده عزيمة على الوضوء كما يوجد من
 مرفقنا مل فزده اي لتتحقق وصوله اليه وصيه فلا
 يقال ان هذا فيه نقل وخرج ما لو اخذه من الوضوء
 واعاده فانه يكتفى به وان قصده بوقوفه بخلاف
 ما لو نذر بطريق الطهر اليها او اصابه اتفاقا من غير
 برور له فانفسلت اعضاؤه لان الما مورية فيه الفصل
 واسمه مطلق ولو ينفق قصده بخلاف التهم كما قال في
 والفايه للرد على السباكي القائل بانه يكتفى في هذه الحالة
 اه لا يتفق القصد اي المقدر وهو المقارن للنقل
 وعبارة م د قوله لا يتفق القصد الاولي ان يقول لا يتفق
 النقل لان المفقود في هذه الصورة النقل لا القصد
 وعبارة م د مجرد القصد المذكور عند كاف وعبارة في المرح
 لانه لم يقصد الشرا واما الثمن اي لما قصد البيع هو فضيته
 انه لو قصد الشرا بوقوفه في مهب المرح كفى وليس كذلك
 بل لا بد من تحريك وجهه لتتحقق نقل الثمن كما صرح به
 م د باذنه ولو كان الما دون صبا او كافرا او حائضا
 او نفسا حية لا يقصد اما اذا لم ياذن فلا يصح لا يتفق قصده

ولو علم قراحت مثلا فاشارة اليه ونويه صج وكانت اشارته
اليه بمنزلة اذنه فمقول قله وان لم ياذن لذلك الغير اخذه قاله
فلو نويه الاذن ونقل الماذونه فاجب ^{لحدها بعد اخذ}
التراب ونقل المسح لم يضركا ذكر العاقبة ^{في قفاويه}
وهو المقدم اما الاذن فلانه غير ناقل وكما المادون فلا يضر
متهم وكذا لا يضر حده كما في الحالة المذكورة وقول لم يضركا
عش ولا يحتاج حينه اليه يدبر خلاف ما لو نقل بنفسه
واحد فانه يحتاج بعد ذلك اليه يدبرية ولا يشترط
عذر ولكن من غير هذا مكرره كما في الاستفائه في
الوضوء لا قاعة فقل ما ذونه الخطا هذا التقليل كما
قاله في اشتراط التيمم ان قال حر لا يشترط واطلاقه
في الله الشك بغيره ^{ويجب عليه ان ياذن كغيره}
جمع فرضيه يعني مفروضه هنا اي في هذا الفصل
وعدها في الروضة مقصد سبعة وظهرها بفهم فقال
تراب ونقل ثم مقصد وثية ومعي لوجه ثم انه مرتبا
فالترتيب هو السابغ والاولي ما في المنهاج من
والمعتمد ما في الروضة من انها سبعة فالترايب وقصده
ونقله كل واحد منها ركن ^{لحسن عد الماركتا اجيب}
عنه بانه عد التراب وكفا لكون التيمم طهارة ضعيفة
فداخل في احب عنه بانه وان كان لا يفي بالمقصد
الا انه لا يكتفي بالذوق لان دلالة الالتزام لا تكفي في مثل
هذا الركن الاول وهو الذي اسقطه المقصد سلك هذه
الطريقة في الاركان لانه قدم ان الاولي ما في المنهاج

من

من زيارة النقل على ما في المتن نقل التراب الى السرد
به وجود النية والتراب على اليد مثلا قبل ماستها للوجه
سواء كان مع ضرب او لا في لم كيف عدل عن قول المنهاج
لم يحزلان محل الاجزاء من وان قري قول المنهاج لم يحز
يضم اليها التيمم وسكون الجيم وكسر الذاي ساوي قوله
لم كيف ^{وانما صرحوا بالمقصد جواب عما يقال ان المقصد}
دخل في النقل فيكون عفتا عنه مع ان الاحتياج
صرحوا بالمقصد مع النقل وهذا يعني قوله وانما صرحوا
انهم موخر من تقديم فكان من حقدان بذكر عفت قوله
رعاية لفظ الالة للاحتياج الصارفة اليه على كلامه
المقرون بالنية من المقرون بها ما لوضوئيه وشرها
من غير تيمم نوي قبل ماسته التراب وجهه فانه يكفي
لان هذا النقل كما لو لم ينقل انما الاسن هذا الحد قاله
الاسنوي ولو كانت نية عليه ونوي عند غسل وجهه
رفع الحد احتلج اليه اخره عند التيمم بدلا عن اليد
لانه لم يمه في السنة الاولى او نوي الاستساحة فلا اهر
سم ^{من ضمنه لشيء مستلزم له وليس المراد به الضمن}
المنطقي وفيه ان المخاطبات ليكتفي فيها بدلالة الالتزام
بل لانه فيها من الدلالة المطابقة روى ^{رعاية لفظ الالة}
فانها اتمره بالتيمم وهو المقصد والنقل طريقة في المنهج
او من عتق ورواه اليد وسحر في بل ينبغي الاكتفا
انضافا للنقل من بعض الوضوءات تنفذ الاخر سم
اذ الكلام اذ علته لقوله اي نية استباحة الصلاة ونحوها

فهو علة التيمم فإن أكبر بالنصب خبر بان على انه من اخوان
 كان كما ذكره السوطي لان موضعها يقع في الجيم متقناها
 واحد وهو مسح الوجه واليدين بالتراب ولو اجنب في سفر
 المقام للقال انه يفرغ على الشق الاول وهو قوله طائنان
 حديثه اصغر فبان ان كان الاول ان يقول فلو اجنب الخ
 كما عير به غيره وذكر هذه المسئلة السوطي ملفزا فقال
 اليس عجبا ان شحنا مسافرا الى عنبر عريان يتباح الى الرخص
 اذا ما نوى للصلاة اعادها ولا يمسح بمسح الذي بالارخص
 والحواب لقد كان هذا الجناية ناسيا صلى مرارا بالوضوء في بعض
 كذا مرارا بالتيمم يا فتى عليك بكتب العلم يا خرم من يخص
 قضا التي فيها نوصا واجبة وليس بمسح الذي بالارخص
 لان مقام الفصل تام يتيمم خلاف وضوئها كرفاقية تخص
 لاسر وهو ان موجب الاصغر هو موجب الاكبر قلنا
 اغني عنه وهو علة المحذوف في تقديره دون الصلاة بالتيمم
 ولا يكفي نية رفع حدث اذ هو شامل لما لو كان مع
 التيمم مثل بعض الاعضا وان قال بعضهم انه يرفع
 م لان التيمم لا يرفع اي ولا يطرئ بل يسجد والمراد
 لا يرفع رفا عاما فلو نوى رفا خاصا بفرض ونوافل اظا
 وقبارة م نعم لو نوى بالحدث المني من الصلاة ويرفعه
 رفا خاصا بالنسبة لفرض ونوافل حار كما هو ظم لانه
 نوي الواقع لانه في معنى الاستباحة وان لم يلاحظها
 او التيمم المفروض لم يرفع بماله بغيره نحو الصلاة
 وعالم يرد الفرض البدني فان نوى فرض التيمم للصلاة

او التيمم المفروض للصلاة او نحوها او نوى الفرض البدني فانه
 يقع تيمم لا يصلي به الفرض او نوى التيمم بدلا عن غسل تكبيرة
 صحي لكن لا يستحق به شيئا اذا اغتسل للحجبة مسلسلة
 عليه حدثان اصغر واكبر فان نواها ارتقعا او احدهما مصنا
 له ارتفع دون الاخر والذي في كلام الرافعي يفيد انه ان
 نوى رفع الحدث الاكبر ارتفع الاصغر وان لم ينو في نية بل
 وان نفاه بسم بخلاف التيمم اي فلا ينسج تحت يديه
 بل يكرهه من فلو عزبت قبل المسح لم يكتف من قال
 الاسنوي والمجته المصنف والقيس بالاستدانة جري
 على الفالب بل لو لم ينو الا عند الادة مسح الوجه اجزا ذلك
 ولا ينافيه قولهم يجب قدرها بالثقل لان المراد بالثقل
 النقل المتبدية وهو النقل من اليدين الى الوجه وقد
 اقرنت التبدية اوسر والا فلا لقله مضمورا بالثقل
 الثانية ما في الاولى فلا يفرغ عنه انه يفرغ الى تحذره
 الشية قبل مجاسة الوجه وعبارة في قوله نوى اي
 ولم ينو رفع يديه عنها وقيل مسح وجهه والاكتفى به
 واما ما ساج الا وقوله له اي الشخص وقوله بنية اي التيمم
 فان نوى استباحة فرض اذ حاصله ان يبد الفرض
 ببيع الكل ونية النقل او الصلاة او صلاة كجازه او خطبة
 بحجته شي ما عدا الفرض العيني ونية غير هذه الثلاثة
 مما يحتاج للتيمم ببيع ما عدا الصلاة من نحو مسح الصف
 وصلته وسجدة التلاوة والشكر والمكث في المسجدة
 وقراءة القرآن ولو كانت فرضا عينيا كقلم الفاتحة

فستحبه لان الخ في رتبة واحدة حتى لو احدى هي منها
كان له فعل البقية شوري والمعتد انه اذا تمت الخطبة
جمعة ولم يخطب حاز له ان يقبل به الجمعة لان الخطبة بمثابة
ركعتين فاستتمت الفروض الخمسة اهواء من ويستغ الجمع
من الجمعة وخطبتا التيمم واحدة مطلقا اي سواء التيمم
للجمعة او للخطبة وان كانت في خطبة الجمعة فرض كتابه
لان الخطبة تدل عن ركعتين كما قبل والقابل بالصحة
لا يقطع عن النظر في وفيه صلى الله عليه وسلم التيمم في ركعة
صلاة الظهر صلاها بذلك التيمم كما في ثم من او فرضا
فقط في محله اذا اضافة للصلاة اما التيمم ففرضا واطلق
كان نوى استباحته فرض ولم يرد على ذلك فانه يستباح
ما عدا الصلاة لتتبدله على اقل درجات الفرض وهو
تمكن لكليل وعمل نحو المصحف لمن قد عرفه وخاف عليه
من اخذه كافر او سم وهذا هو الاحوط فلا يقال ان السون
يكون للتيمم وهذه اذا نكر الفرض كما ذكر اما لو عرفه كان
نوى استباحة الفرض فانه يحمل على فرض الصلاة لان ال
لكمال فله النقل معه وان نوى فعله فان نوى عدم
استباحته لم يصح التيمم هو ل او نوى الصلاة واطلق
اذا كان قبل المفرد المجلي بالبعد العموم فلما اذا قال لو لم
استباحة الصلاة لم يكن له ان يصل الفرض والنقل اجيب
بان عدم صلاته الفرض هذه النية للاجساد في العبادة
بما ان من صلى به النقل وكذا صلاة الجنازة لانها تشبه
النقل في جواز تركها وعبارة المخرج وشي او نوى نقلا والصلاة

فانه

فانه غير فرض عين من النوافل وفروض الكفایات وغيرها
كس المصحف الخ ولا يصل به الفرض اي غير الكفای
اما في الاولى اي نية النقل فلات الفرض اصلا اي للنقل
اي اصله في التكليف والشروع اي لولا كلف بالفرض لم
يكلف بالنقل ومن ثم لم يكلف الصبي بالنقل لانها تكليفه
بالفرض شوري قال الرعاوي والمراد ان الخطاب وقع
اولا بالفرض ليلد الاسرار وانما التيمم بها النبي بعد وجاها
ان الفرض من الصلاة والطواف والوقوف قربية اولى
وان نقلها وصلاته الجنازة مرتبة ثالثة وان ما عدا ذلك
ولو فند ورام مرتبة ثالثة ولم في كل مرتبة استباحة ما فيها
وما دونها تشبه يكفي في ذكر التيمم واحد وكذا الصبي
وخذ ذكره ل وقال الشيخ الباكي نقله عن مشايخه لو
تدراك ركعة وحده عشر تيممات لو تحوّل السلام من كل ركعتين
فليس يكتف بصلاة واحدة من هذه لجهة ولو نذر الصبي
او لو تركها تيمم واحد حيث لم نذر السلام من عدة فممن
فان نذره وحده التيمم بعده وفيه فتاوى م وما وافقه
خلافا لغيره ان السبيل حاز له فعل البقية ولو مكررا
صلاة الجنازة وان نقشت حر كالتيمم للنقل اي
فلا يصل به الفرض الصبي مع الوعد اي جنب الصاوة
بالواحد والمنفرد كما في الوضوء حتى تم مسترسلا اي
وهو الطهارة العليا ولا شرط لتيقن وصول التيمم
الي صبي لغير الوضوء بل يكفي غلبة الطهر فاصحوا
ان قلت ان الباء اذا دخلت على متقد تكون التيمم

كما تقدم في قوله بروسكم قلت نعم وما كان مع الوجه
 لا عن غسله واليد يطى حكم اليد منه خالفنا
 هذه القاعدة المتقدمة من ذلك فأيدهم ذكر الأيدي
 من باب تقديم الدليل على المدلول للآية يرجع لقوله
 سيح اليدين وقوله لأن الله تعالى يرجع لقوله مع الرفقين
 وقصده به الرد على القسم القائل بأن الواجب مسح
 الكفين وعلى هذا سقوط العاطف قبل قوله لأن الله تعالى
 فتأمل وقوله لأن الله تعالى علمه للعلة وهو بيان الوجه
 دلالة الآية على مسح اليدين مع الرفقين مع أنها إنما دللت
 على مسح اليدين فقط فبين بقوله لأن الله تعالى الخائب
 المراد اليدين مع الرفقين أو تفارحهما المطلق هنا على المقدر
 في الوضوء وهذا جوابه عن جوابه الثاني على ما ذكرنا في
 من الصفة والترتيب والمراد بالصفة التيمم لما مر من
 الاستماع وقوله به وأما بالله به ولا فرق في ذلك أي في
 وجوب الترتيب أو وضوءه فيه نظر قلعل الرابع أنه
 لا يثبت التيمم إلا عن تحديده الوضوء كمن في شيء من مكان
 عبارة التي أي من يذهب التيمم إلا عن تحديده الوضوء
 وقم وإن فقد فيه ذلك مرارا كان في وضوءه وحضرته
 صلوات وأما لو كان يجهل عن حديث فلا يطلب منه تحديده
 التيمم ولعل الفرق بين بقا وضوءه وبقائه على تيممه
 حيث طلب منه تحديده التيمم مع بقا الوضوء ولم يطلب مع بقا
 التيمم من الحديث أنه فتأمل عن الوضوء المطلوب فأعطي
 حكمه من قبله لكل صلاة مع بقا الطهارة وأما التيمم فليس

الحديث

الحديث وهو تكرار لما قبله مستقلا وهو رخصه طلب تحفيضا
 فلا ينكرها الوضوء شي على مسه وقوله قلعل الرابع الخ
 من أو غير ذلك كالتيمم ليس المصحف أو الكتاب في
 المسجد فأن قيل الخ وأرد على قوله ولا فرق في ذلك
 الخ فأنشبه الوضوء أي أشبه التيمم الوضوء في مطلق
 بقدره أعضاء كل منهما فلا أوجب الترتيب فيه إلى منتهى
 الشعراي وإن طلعت الزلزلة كحجة المرأة وضرب به مائة
 الاطفا فوجب اتصال التراب التيمم كالموضوء في فرق
 منه وبين عدم وجوب اتصال التراب إلى منتهى الشعر
 الخفيف بأن الاطفا مطلقا لا لآلة بخلاف الشعر
 الخفيف شوربي وقال ع ثمن ظاهره ولو حصة امرأة
 لكن طه قوله أنه يجب اتصال التراب لما حجة الاطفا
 لأنه مأمور بالتراب أنه يجب في حجة المرأة لأنها مأمورة
 بالتراب والبرائح ليجب اتصاله ولو في حجة المرأة للمعسر
 أه ولا يجب الترتيب في نقل التراب أو فقد تقيده لقوله
 المضم والترتيب قبل الثاني المراد بالترتيب في المسح الثاني
 النقل وقوله في نقل التراب أي تحويله ومع بمسحه
 راجع لكل من الصورين قبله ومراده أن لم يوصف ترتبه
 بين التقلتين من الأرض وعدم الترتيب في الثانية
 بالنسبة للعكس وقوله أو عكس هو محل الشاهد
 وشروط فضله التراب عن الذي اعتمدته مرارة لا شرط
 أو بطلان معطوف على قوله من كبحراني لم
 من كماله وقوله ذكره القفال أي وجزم به في القبال

ولكن الذي في ثم مرارة عور في صورتين اهـ
 اي وان امكن تصويره بحرفة وصورته ان يضع المرقع الذي علق
 بها الرب على الوجه واليد دفقة واحدة ثم يرتب ترتيبها
 على الوجه واليد وهذه الصورة صدق عليه فيها التبريم
 بصرية واحدة مع الترتيب ولكن لم يصح التبريم لعدم تقدير
 الضرب منه على هذا التفسير في حواشي مح ولا حلاصة
 لما اطار به بعضهم من النقص والقياس وتكره الزيادة عليها
 الخاصة ومحل وجوب المترين اذا حصل الاستيفات
 بما فان لم يحصل الاكثر من ذلك بقيت الزيادة كما هو ظاهر اهـ
 التبريم ضربان ولا يثبت ان يكون صفة للوجه
 وصرته لليدين فلو مع بوقية واحدة وجهه وبقيتها
 الاخرى الاخرى اليدين او على كفي قـ صفة للوجه
 وصرته لليدين جرى على القالب كفي والتقدير الضرب
 جرى على القالب بل اكثر من ذلك اي ثمانية اركان ومحلين
 التسمية والنقل كما انه في الموضوعين غسل البدن والمضغمة
 اهـ فخر اقول وهو ليقصد ان التسمية لا تتجوز مقارنتها للنقل
 بخلاف ما مر من استحسان مقارنتها لفعل الكف في الموضوع
 وقياس ما ذكره هنا في التبريم ان يقال مثلك في النقل
 فن التسمية لم يتم السوا قبل استكمالها وعلى قياس
 الموضوعين مقارنته التسمية لفعل الكف ينبغي ان يقال
 هنا اول النقل فيكون السوا قبل النقل والتسمية في
 علم وليس بدلالة كمن عطفه قياسا على الموضوعين
 صرح به مـ في تناوبية نقله عن اليقيني اهـ كما هو
 استفاد

استفاد

استفاد منه طلب الغرة والتحمل في التبريم وهو كذلك قال وفي
 هذه الاستفادة نظرا لانه قاس على الموضوعين التسمية
 له وكذا قوله يرخد اخذ منه نظر لذلك ويؤخذ من قوله كما هو
 انه يريد على التسمية الاستفادة والتجربة كما قال الفزاري
 في الموضوعين بان لا يلزم بالترتيب بان يقول قبل ذلك ينبغي
 استحباب الشهادتين بعده ومثله انما التسمية ثلاثا كطرها
 عقب الموضوعين قـ ولو لمحمد حديثا كراي اذا قصد
 الذكر بها او اطلق اما اذا قصد القرآن ولو مع الذكر فحرام
 كما مر وقال في المجموع ان الحب يقتصر على اقل التسمية والراي
 انه ياتي بالاكل وتبريم اليدين وسن ان ياتي به على
 كيفية الشهيرة وهي ان يضع يده على اصابع السرى سوحي
 الاربعة تحت اطراف انامل اليدين بحيث لا يخرج انامل اليمنى
 عن مسحة السرى ولا مسحة اليمنى عن انامل السرى
 ولها على ظهر كفة اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه
 الى حرق الذراع وارتفع اليه المرفق ثم يدبر يده كفه
 الى بطن الذراع فيبرها عليه رافعا راسه فاذا بلغ الكوع
 اقراها السرى على ظهر ارجام اليمنى ثم بفعل بالسرى
 كذلك ثم يمسح لحيته بالراحتين بالارض والداخل تحت
 لان فرطها حصل بصرها بعد قـ وجهه وعاز من
 ذراعه شرها ليدم انفصاله به مخلصا اذ لا يمكن من
 الذراع بكونها فصا كقول المامن من الموضوعين بضم
 لانه البدن كوضو واحد قال في المجموع ثم من
 والموازية هذا محله في اليك اما صاحب الضرورة فيجب

الموالاة في طهره كما سنده الشئ بتغيره اي الشرب ما
 وتجه الموالاة اي وجب ايضا في وضوء التيمم وتيممه وغسله
 اذا ضاقت وقته الغرض به يقسمها الى المذكور في المتن وهو
 الموالاة بين الوجه واليدين والمذكور في الشئ وهو الموالاة بين
 التيمم والصلاة وتختص الضار اي بتقصيره او بغيره اليد
 اذا كان كثيرا وامام في الشرب عن اعضا التيمم فالاجب
 كما في الاسم ان لا يفعل حتى يفرغ من الصلاة شئ من
 او ما يقدم مقامها اي الكفين من خرقه او نحوها وحيد
 الشبهة للتخفيف وجنس الكفين فالقاييم مقام التخفيف
 الشئ ومقام الكفين اخذت اهل في اول الصورتين اي في
 اول كل من الصورتين اما في الاولى فلزيادة اشارة الفأر
 واما في الثانية فليست في الوصل لما بين الاصابع من
 الشرب عن التيمم بما على الكف اهم زيادة وتخلل اصابعه
 اي اذا فرق في الثانية والابان لم يفرق فيهما او فرق في الاولى
 فانه يجب في هاتين الصورتين عبارة في الشرب وسن نزع
 حاشية في الاولى ليكون مع الوجه جميع البدن ويحب نزع في
 الثانية لوصول الشرب الى محله ولا يكتفى بحركة بخلافه
 في الطهر بالمالان الشرب لا يدخل تحت بخلاف الما في ايجاب
 نزعها لما هو عند التيمم لا عند النقل فهو وفرد ولا
 كفي تحكي اي انه لم يصل وقول في ايجاب الشرب ان قال من
 في شئ والحاجة ليس بقيد بل لا يصل الشرب لما تحت لائه
 لا يتأخر في الا بالبرز حتى لو حصل الغرض تحركه او لم يتحرك
 الي واحد منهما كقوله في كما انه لو كان متيقنا بجنبه يعلم عدم

وصور

وصول الماء الى ما تحت في الطهر به الا بتحركه او نزع وجب
 باخذ صار قال الامراء قنونه وسقط فرضه الما تحت وما بين
 الاصابع حين منزهة قالوا فان قبل قد صار الشرب مستمرا
 فكيف يسميه الذي عين ولا يجوز نقل الماء الذي اغتسلت
 به يدي اليدين الى الاخرى فالجواب بوجهين احدهما ان
 اليدين كوضوء واحد قلعتهم بالاستقبال الا بالانفصال
 والماتصل غلاف الشرب الثاني ان التيمم يحتاج الى ذلك
 اذا لم يكن مع الذراع كمن يابل يغفر الي كف الاخرى فصار
 نقل الماء من بعض الوضوء الى بعضه ذكره كذا في المجموع
 قال الاسنوكي والجواب الاول يقتضي ان انتقال الماء
 من يدي اليدين الى الاخرى مع الاتصال لا يصدر مستمرا
 شئ السقيج والذي سطل التيمم اي يده في به اهم
 من اوجهه اي عند رفع اليد ثلاثة الاول
 والثالث جاربان في التيمم لفقة الماء ولفه واصا
 الثالث خاصة لمن يتيمم لفقة الماء ما انظر الوضوء
 اي ان كان التيمم عن حدث اصفر ما لو كان التيمم
 عن حدث اخر فانه لا يسطر بالحدث الاصفر ويلهه
 ويقال لنا رجل متيمم بال وتغوط ونام غير متيمم
 وليس ومس وجن واعلم عليه ولم سطل تيممه
 وصورته ما ذكر روي الما ليس الرأ زوطة الصبر
 بل الرأ العلم قد دخل الايمن واليسار الما قليل وان لم
 يكن لطهارته ولو غتت يده وجهه ويده وراسه
 ورجلاه سليتان وفقه الما ويقيم تيمما واحدا ثم راي

الما بطل تيممه بالنسبة الى رجله لان تيممه عن الفقد الما
 وقد ورد عليه ولا يبطل بالنسبة لبقيّة الاعضاء لان تيممه
 عنها للعلّة وهي باقية اذ بطلت بعض الطهارة لا يقتضي
 بطلان كلها سواء كانت بالما او بالان او شورى الطهور
 لا يلحق بقية الطهور اذ روي انما مره مطلقا كذا
 قيل ويرد بان قوله الا ان لم تقتض بقية التقية لذلك
 في غير وقت الصلاة اي وقت التلبس بها اي قبل
 المصطف بالامن اكر ولا فرق بين الفرض والتفل في الصلاة
 وان كانت سقط بالتيمم اجم وان ضاق الوقت اي ضمن
 تلزمه الاعادة م اي اذا كان في حد القرب لانه اذا لم تلزمه
 الاعادة لشرط الامن على الوقت كما تقدم وفي سمي ما هو
 صريح في بطلان التيمم بروية الما مطلقا اي سواء كان ممن
 تلزمه الاعادة ام لا الما ان كان في حد القرب ثم ان
 هذا في غايته الشك الذي هو الزواجر اي العلم كما قال
 المم خلافاً للتوهم فانه شرط الامن على الوقت وكذا
 شرط الامن على ضيق الوقت بحيث لو تضرع بغير الوقت
 لا يتعايب في التيقن في والمناسبات ان نفس الضيق
 بما اذا تضرع بغير من الوقت ما يبرها حجج اي ستم
 جميع بحسب الحال م رواه كما حكم اي اضاف لا ينافي
 قوله في داود وفي حجج ورواه وهي طاهرة وكذا
 تيمم الما قبل الاية والرشا اي شرط الامن على الوقت
 ولو كان الجمل بطل فيه وجود الما وشرط ان يكون في
 حد القرب نظر للعلّة وهي قول الوجوب عليه اذ لا يجب

طلبه

عليه اذا تضرع فيه في حد القرب والرشا كسر الراء هو الجمل الذي استقى
 به فقطعة على اللاح عطفه خاص على عام قاله ش علي ثم تيمم
 ومنه اي التوهم والتوهم زوال المانع ليس كان توهمهم
 زوال السبب في بطل توهمه تيممه لوجوب البحث عن ذلك
 بخلاف توهمهم زوال المانع الشرعي كتوهمهم الشفاء لا يبطل
 التيمم روي سراب اي ما لم يتقن عند روية التيمم
 انه سراب والا فلا بطلان فصرح لوقال واحد جميع متينين
 احتكم هذا الما ورواه كتم وهو يكتفي واحد فقط بطل
 تيمم الكل قاله في الجواهر والظن عدم توقف البطلان
 على التوهم فصرح نام تيمم بتمكنا ومريه فالحال
 توهمه ولم ينته حتى وصل الى الما الى محل لا يلزم طلبه
 هل يبطل تيممه لتضرعه او لا لعدم علمه باختار م عدم
 البطلان لعدم علمه كالوكان هناك برخصه ولا قضا
 عليه وقد يقال بالبطلان وبغيره بتقصير النائم بخلاف
 التيمم المغمى اقوام وخبر م بالاول ويرويه حديث ليس
 في النوم تفريط فصرح هذا خبر توهم فاقد الطهورين
 التراب في الصلاة يبطلها كما لو توهم التيمم الماخارج الصلاة
 حيث يبطل تيمم طهارة القضا وانما الطهارة مطلقا
 ونقصانها في الصلاة حتى قبل انهاء صلاة شرعية
 او لا فيه نظر وما لم يزل البطلان قال الا ان يوجد نفل
 بخلافه اوسم ع ش علي الما حج غامه مطبقه تيمم اي بعد
 القوت فادونه فيما يظهر قاله حج فلو سمي قايلا في هذه
 فروع عن غير تضرع على ما قبله فكان الاولى تأخيرها وذكرها

بعد قوله والمنايط له وجود المانع كما فعل في في الرض فانه سحرته
عليه فتأمل عندي لغايب ما لي وهو يعلم غيبته وعدم
رضاه فان كان يعلم حضوره او لم يعلم من حاله فيا بطل تيممه
لوجوب السوال عنه ومثله ما لو قال عندي من ثمن خمر ما
فانه يطل تيممه لوجوب البحث عن صاحبه المانع كما في كونه
وهو يري الخمر فيكون مائلا لانه يقال له ثمن عنده
ويحتمل ان يكون الخمر لغيره فعنده لاشئ للخمر فيكون غير مانع
والضابط انه اذا تقدم المانع لم يطل التيمم بخلاف ناسه كعدي
ما للشافعي ثم ر لقارئة المانع لعل المراد بالمقارنة عدم
التأخر فصدق بالتقدم اي وبطل تيممه اي هي
ليست تفسيرية والمنايح يعني ايضا اي وبطل التيمم ايضا
اي كما وجب السوال بطل التيمم كما قرره الشيخ عبده والجمهور
انها للفصل بين كلامين فيكون الكلام الذي بعده هاهنا القابل
لما قبلها فلا يظهر منها معنى ايضا عندي ما ورد وكذا
عندي ما نحن او مستعمل قبل الشروع فيها اي التكبيرة
والمعنى كالقبلي يمنع من استعماله وشمل المانع من استعمال
الما مالوكا في سقنة وخاف عرفا لخصه المانع من التيمم
ولا بعد وقد نظم بعضهم كما قال محمد ويصح ان يقر ذلك
بقولنا رجل سلم الاعضاء عن عرفا للمنايط وتيمم ولا
اعادة عليه ومورنه ما لو كان في سقنة وخاف عرفا
واخذ المانع الجسيم والبعيد وقد نظم بعضهم ذلك فقال
وبارجل الما ليس تفاق قد سلم لوضو من ميعه تيمم
تيمم لا يقضي صلاة وهذه لغري حقاني كتاب مخم

اجاب

اجاب كانه ضمن الشطر الاخر في السوال
لقد كان هذا في السفينة راكبا وخاف سقوط الوضوء فافهم
يعني ولا توقف وهذا جائز ليري جزا في كتاب منظم
كمطش. الغ شرعي وقوله وسبق مانع صي لان وجوده
اقصر عليه لان التوهم كعدمه بالاول فان وجد في صلاة
اخذة مختار قول المتن المانع غير وقت الصلاة والمراد وحده
ولو في حد القرب وان مناق الوقت ولا ينافي هذا ما تقدم
في وجوب الطلب في حد القرب من انه لا شرط من خروج الوقت
لان ذلك يفرض فيما سقط فرضه بالتيمم بخلاف ما لا يسقط
فرضه بالتيمم فيجب الطلب وان خرج الوقت مرحومي وخرج بوجوه
توهمه اي في الصلاة ولا تطل به الصلاة مطلقا وسطر غيرها
كقراءة وطواف ووضوء وانظر لوراي المانع في الصلاة وشكك
هل هذا المحل بما قبله في الفقه او الوجود قبل تطل ليزدده
ام لا لاننا تحققنا الانقضاء وكنا في المطلق كالمحتمل والظن عدم
الاطلاق للعللة المذكورة قبله وفي ق آ على كلال وجوب المضا
ان قارنه شكك التحريم وظم بطلانها والحاصل ان روية الما وتوهمه
والقدح على ثمنه وروا القلة تارة تكون مع حائل وتارة تكون
بالحائل واذا كانت مع حائل فتارة تقدم عملة وتارة يتاخر
وتارة تقارن هذه ستة عشر صورة حاصلة من ضرب اربعة في
اربعة وعلى كل حال ان يكون قبل الصلاة او فيها وهي تسقط بالتيمم
ام لا فالجمله ثمانية واربعون صورة فان تقدم على الحائل او
قارن فلا بطلان مطلقا واما اذا كان بالحائل او حائل متاخر
فتارة يكون ذلك قبل اللبس بالصلاة وتارة يكون بعد اللبس

فان كان قبل التمس بها بطول طلقا وان كان بعد التمس بها لم يطل
 في التمس مطلقا واماني غيره فينظر ان كانت الصلاة تسقط
 فرضها بالتيمم لم يطل والابطال لطلان التيمم لا يسقط قضاؤها
 اي فطرها والمراد بالعصا الادوات لحدتها يطلع على الاخر فانه في
 ما نقل ان هذا لا يقال له قضا في الاصطلاح بان صلى الله عليه وسلم
 ذكر ان العبرة بمحل الصلاة لمحل التيمم والعبرة ايضا من الصلاة
 فقط لا جميع العامس والعبرة ايضا بمحلها لم يطل تيممه وبطلان
 سلامه وان علم ان المائل كما ياتي وليس له بعد السلام ان يدخل
 نفسه في الصلاة لسجود السجدة لغيره لانه في ذلك لا يملكها كما
 افاده شيوخنا في لانه شرع في المقام ان قلنا هذا التقليل
 ياتي في الصلاة التي لا تسقط بالتيمم وتقدم ان التيمم يطل بوجوه
 فيها قد اشار في التيمم اليه الجواب بقوله في التقليل لئلا
 بالمصود ولا مانع من اتمامه اي بخلاف الصورة التامة فيها
 مانع من اتمام الصلاة وهو وجوب الاعادة قرره شيخنا كما لو
 وجد المكفر الرقبة بعد النزوح في الصوم اي فانه اذا وجد الرقبة
 بعد شروعه في الصوم لا يطل الصوم لكن الا فضل لم قطع الصوم
 واعتاقها في الصوم الا طعام فانه اذا قدر على غيره بعد
 الشروع فيه لا يجب العود اليه غيره لكن الا فضل لم ذلك
 وهل يقع الصوم فرضا او نفلا اذا عد الى الاعتاق وقد نظر
 والاقترب الثاني وان كان نوي به الغرض وبقي ما لو قطع
 تنبيه الكفر هل يمس عليه الفتق حيث وجد الرقبة امر
 يستأنف فيه نظرة الاقرب الاول لا يقطع لئلا يفسد
 اي حين يطل التيمم لكنه مانع من ابتداء التيمم

اي

اي لا من دواعه وليست في الدوام ما لا يتغير في الاستد
 فلا بد من هذه التيمم ولا فرق في ذلك اي في البطلان
 في المسئلة الاولى وعدم البطلان في المسئلة الثانية
 وصلاة جنازة اي فيسقط طهرها في محل يملك فيه الفقر
 والنفل هذا يتقضى ان النفل يتعلق به القضا وعدمه في
 بعد ولعل المراد انه يسقط بالتيمم بان كانت محل يملك فيه
 الفقد او يستوي الامران ثم نوي الاقامة صريح في ان
 نية الاقامة بعد روية الما وليس قبله نية الاقامة بعد
 روية الما كذلك في الوجه سمى وظن ان نية الاقامة تضر
 هنا سواء كان مستقلا ام لا ولا يفرق منه وبين ما ياتي
 في قطع السفر حيث اشترطوا فيه الانتقال لسعة ما
 السفر عن بان التيمم اذا المهر جاز وان لم يكن ضروره
 وهذا لا يثبت الا من ضروره فانه في سعي يطله اهراج
 عند روية الما اي في الرويه وبالاولي نية الاتمام بعد الرويه
 اهراج وتخلص ان الاقامة بالنفل ونية الاقامة ونية
 الاتمام ان كانت بعد روية الما او بعد اطلت التيمم وان كانت
 قبل روية الما فلا تطلت تفيض الحكم الاقامة في الاول
 اي انه اصح وقلنا بالطلان الحكم الاقامة اي وهو الاتمام
 والاتمام كاف في صلاة اخرى وقوله في الحدوه انه المراد بالحدوه
 ما يملح المقارنه وان كان الحدوه طاهره في غير المقارنه
 فيها وفي النشأه اي فالاولى سلة بعلة والنشأه
 سلة بعلة واحدة كوجود الما في حري على القات
 والافضل الحاضر في حديث اي ولقد من الصحيح بالان

منه كاستمسك وقطع الصلاة فرضا كانت او لم تكن
وان كانت في جماعة نفوت بالقطيع وقال من لا يقطعها
وعبارته ومحل قطعه ما لم يكن في الاولى فضله خلعت
عنها الثانية فان كان في الاولى فضله كذلك بان كانت
جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فانما بها الجماعة
افضل ومحل كون قطوعها افضل فيما اذا وجد المأبذ لم يلزم قوله
لن يوضو ويصلي اما اذا حوزة فيها فلا يقطعها اذ لا معنى ليل
بحرم عليه قطوعها من رهاطه وعبارته ثم رقتني استوا
قطوعها وقلم بانفلا كما قاله اخلافا لما قاله مرجوح من ان
الافضل قبلها بانفلا ذكره م وما قاله الرجح هو المقدم وعنده
شجاعة في ان قطوعها افضل من قبلها بانفلا وهذا اعني
قوله وقطع الصلاة الخ مرتبط بقوله وان اسقط التتميم
فصاها لم يطل تيممه فكانت الاولى ذلك ذكره عقبه فهو
موضع من تقدم كما يؤخذ من في المراج الا اذا ضاق وقت
الفرضه اي بان كان اوص توضعها وقطعها خارجا رجه سر
على المراج فيقال له وما لم راي ان المراج ضيق الوقت عن
وقوعها اذا هو حتى لو كان اذا قطوعها وتوضا ذكر ركعة
في الوقت قطوعها سم وعش ورجح عنه وما الى الاول
قال المول عليه ما ذكره من والشخص سر ولو تيمم ميت اخر
حاصله انه لو تيمم الميت وكانت المحل بقلب فيه الفقد او
ليستوى الامران ووجد المأفان كانت في اثنا الصلاة
او بعد ها فلا يجب عليه غسله ولا إعادة الصلاة وان كان
قبل الصلاة بطل التيمم وغسل وصلي عليه واذا كان

المحل

المحل بقلب فيه وجود المأفان في اثنا الصلاة او
قبلها او بعدها فان كان قبل الدفن وجب القلب والصلاة
او بعد الدفن فلا يجب بشئ وغسله انه تغفر وتجاء إعادة
الصلاة على قسمين بالوضوء وقوله بالوضوء ليس بغيره لان
الكلام في تيمم الميت لا في تيمم المصلي عليه ثم طرأ في قوله
بالوضوء لكون المأفان لم تغفر بشئ غير وضوء
عليه والمقترنه متى دفن لا يشئ مطلقا بل يصلي عليه
على امر كما قال بعضهم وصلي عليه الظاهر استعمل صلى
فيما شمل الشروع في الصلاة ليعلم قوله سواء كان في اثنا
الصلاة او لا سواء كان في الوجود وعمل ان لا يجب
بحول على السفر وما قاله اي النفوس اي ما قاله اولاهن
وجوب إعادة الفضل والصلاة في السفر والحضر والمراد
في محل بقلب فيه وجود الماء والراد بالسفر لازمه انفسا
وهو غلبة فقد الماء شئ من ذكر اي من غسله والصلاة
عليه ففلم ان صلاة لحنازه هذا اقل من قوله ولا فرق
في ذلك بين صلاة الفرض والركعة ومن كلام السنوي وما بعده
علم من قوله ولو تيمم ميت اخر وعبارته في ان لو راي المأفان
هذا راجع للميت فلو ذكره قبل مسيلة الميت لكانت انفسا
او وعبارته بعضهم قوله ففلم اي من قوله وما قاله
عمله في الحضر او فقوله وان تيمم الميت كتيمم الحي في
انه اذا تيمم في الحضر رجع في إعادة المأفان الاعادة اذا كان
المحل بقلب فيه الفقد او ليستوى الامران كما هو مضموم
من كلامهم وتعب بالحضر والسفر لان الفالب في الاول

وجودها وفي الثاني عدمه وكان مقتضاها اي التقليل
وقوله لكن خالفنا في هذا المقضي ويسلم الثاني
وليس له ان يسجد لله بعد سلامه ولو ناسيا وان
قصر الفصل لبطالان تنبيه باللام اوجم واقتره في قوله
م ر يسجد واقتره بالياء بر وجب النزاع اي ان
علم ولو باعلامها لم ولم يكذبها فان كذبها لم يجب عليه النزاع
لم يجب عليه النزاع ولا يجب عليه اعلامها بالما ان راعى
ولو راي الما في التا فراه هذا محذور قوله في التا
صلاة ليعاد ارتباط بعضها ببعض وان كان ما انتهى
اليه يحرم الوقف عليه لانه مفروض عن الولا مستمر
حين يحرم الوقف كن اجنب عند ما يحرم الوقف عليه
للتحرر عليه الوقف على ذلك بل يجب وكذا الطواف فلو
تفريقه قال حج في ث الميان وقد يؤخذ من التقليل
انه لو راه في التا عطية للجمعة انها اذ لا يجوز تقريها هو
حل الذي لم يتوقف ان بان اطلق في تنبيه وهو يدل
من الذي الاول وفي نسخة التي فيكون صفة للصلاة
والها نسخة وفي تنبيه فيها اي بقوله قد را وقوله
ركعتين معقول بجوارز وعبارة المجمع وش والمتفرق الواحد
لما في صلاة ان نوى قد را المدة والاقلا بجوارز ركعتين
وخير بالواحد لما المحذور له فله ان يصلي ما شا
قبل قيامه هذا يقتضي انه اذا رآه بعد ركوعه
لغيره انما كان قارن الصلاة المراد بقوله قبل قيامه
قبل تسليمها بان لم يصل الي محل تجزي فيه القراءة

فان

فان نوى ركعة هذه محذور قوله الذي لم يتوقف
قوله او بعد ما على قوله ركعة يقتضي ان الواحد لا يقال
عده وهو لم يقتض الحسان وتكرره في ما حاصله
ان طريقة الفقهاء اطلاق الفد على قائلها الواحد
فراعه ولا يزيد عليه فهم انه محذور النقص بالنية
وهو كذلك ولو راي الما في التا الطواف بطل تنبيه
اي مطلقا ولا يتأخر في التوصل به ان يكون المحل بقلب
فيه وجود الما اوقفه بدليل قوله لا يشأ على انه محذور
تفريقه في كتاب الحج الرده ولو صورة كما لو اوقفه من
الصبي والمناظر التيمم بالردة لانه لا يستباحه وهي
مستقيمة من الرده بخلاف الوضوء وضوء السليمة
وكذا غسله لما وضوء وغسل صاحب الضرورة فكالمتم
في سلطان بالردة على المعتز اهوي وصاحب الجائر
اي الجائر او اللام للجنس فيه صدق بالواحد والمنفرد
اي الجائر جمع جدير وهي ففعله يعني فاعله لانها
تجبر فان الحقها التاكيد وققره لان فضلا اذا كان
بمعنى فاعله للحقة التا واما اذا كان بمعنى مفعول فانه
يشترط فيه المذكر والموت كبحر وقيل قال في الخلاصة
ومن ففعل ففعل انما هو موقوفه غايها التاكيد
وسمي جديرة تفاولا بانها جدير وشعرها اي بقا
الشعر عليها ففعلها تاي فاعله شدة وقوله بلفظ الجح
علة لقوله حيث عسر رزقها فان لم يخف وجب النزاع

ونظير ان يحل ان امكن غسل الجرح او اخذت بعض الصبي
 او كانت محل التيمم وامكن مسح العليل بالتراب والافلا
 فائدة في وجوب الشروع اهل السرا والشتوق اي وكذا
 الشقوق في تنزيل ما يدخل فيها من الدهن من ذلك الجرح
 حين يحب المسح على ظاهره بالماء المنيح ما قطر فيها من
 وصول الماء اليها اذ الاحتياج الى تقطير شي اي وقطر
 بالفعل اذ لا يلزم من الاحتياج الى التقطير التقطير بالفعل
 اي فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحت حبرة وما
 قطر في الشقوق اي ان اخذ من الصبي شئ
 وجب مسح كل ما اى تحبده وما الحق بها مما لم ينج ان اخذت
 من الصبي شئ ما ياتي ولا يكن من مسحها قال
 محم كان قياسه انه لا يجب مسح الزايد على ما اخذت
 من الصبي لما تقر ان مسحها الماء هو تدبيره لا عن
 عمل الجرح لان يد التيمم لا غير فوجب مسح كل ما مشكل
 الا ان يجاب بان تحبده ذلك لما شئت اعرضوا عنه
 ووجبوا الكل احتياطاً ويجب مسح السائر ولو كان
 به دم لانه يعفى عن ما الطهارة ومسح يد على الخذة من
 الصبي ومن ثم لو لم ياخذ شئ او اخذ شئاً وغسله
 لم يجب مسح على الممسح كافي الشقوق وعقارة قال
 ويقف عن الدم الذي عليه وان اختلط بالماء في قضاها
 لانه ضروري وتوقف مسح المسح عليه ولو سقطت
 حبرته في الصلاة بطلت صلاته سواء كان يرى ام لا
 كما نقل الحنف مخالف ما لو رفع السائر لتوهم البيرة

فبان

فبان خلافة فانه لا يسل تحبده ما في محرم خلاف
 الشراي او علم منه ان الحبره لو عمت اعضا التيمم سقط
 التيمم اذ لا معنى لتيمم بالتراب فيصلي كفاً قد الطهورين
 وتفيد فالحق ممد وان كانت في محله كمن ليس سم
 فلا يؤثر من وراحيل خلاف المافاة يؤخر عن ورايه
 نحو مسح الخف م لا يترع الحنايه وعدم نزول الحنايه
 تعفى عن عدم التقدير فده خلاف الحنف فيما اي عدم
 ورود النافية وعدم النزول الحنايه لا بد ورد فيه التا
 ويحب حنيفة الشروع الحنايه ونحوه كايض ونفا وقان
 ولادة شئ شئ اي قبل الفل او قبله او في اثنايه
 وهو الاول اوله لنزيل الماء اثر الشراي قال وقت غسل
 عليه ولم تعد التيمم على المسح والفل وهو اول ما
 ذكر قال وتشرط في السائر لم يكن ما ذكر وهو
 الاعتداد بالمسح مع عدم اعادة الصلاة في اخذت بقدر
 الاستسار ووضعها على طهر وغسل الصبي وتيمم عن
 الجرح ومسح على الحبرة شرطه ولا اعادة عليه وهذا
 التقدير اندفع ما ينقضي هناج وقال في الاول بشرط
 لوجوب مسح السائر ان ياخذ من الصبي شئاً ثم بشرط
 لوجوب القضاء ان لا ياخذ من الصبي الا ما لا بد منه
 للاستسار كمن ليس الكلام الا في القضاء وعدمه
 وقوله ليعفى ما ذكر في المسح وفيد نظراً لان المسح كاف
 وان اخذت من الصبي زائداً على قدر الاستسار
 غاية الامر انه يجب القضاء للمناسيب ان يقول

وشروط في السائر ليكن ما ذكر مقدم عن محله وحيت
 قد مر في قولنا ليكن ما ذكر أي مع عدم وجوب العادة
 فيصير كلامه فتأمل ان لا يأخذ ان لو قال ان ياخذ
 من الصبي شيئا كان أولى بل هو الصواب
 والتقدير بما لا يدق منه ليس في محله لانه انما يقدر لعدم
 العادة كما يأتي في قوله ياخذ من الممكن لا يلحقه ذكر القضي
 بل هو صير للثامر لانه الممكن ليس بقولا للتشكيك اهو
 بزيادة وجوبه عايد ليحي وتيسل وتيسر بدليل الدليل
 خلافا لكلامه فتأمل في قوله لا روي ابو داود او غيره
 الحديث دليل للثلاثة الذي في التيمم والسعي والفعل
 ثم يستعي بمعنى الواو وظل الحديث انه يسعي عليها مطلقا
 اي اخذت عن الصبي شيئا لم تأخذ به ان المصير
 بدائه لا يسعي عليها الا اذا اخذت وحيث بان الخطايات
 الواقعة في الكتاب والسنة متبينة على الغالب والقال
 الاخذ كما قرره شيخنا الفريزي ما تحت اطرافه ان اثر
 وقضية ذكر اي قوله ثم وسعي كل السائر ان
 لا يجب الاولة لم يجب لطائف جواب لو شرطها في المضي
 والمضد اي وعمل الفقد وعصا نذكر للصوق
 فيقال فيجب مسحا بالمايد لا بما اخذت من حيث كان
 بقية الاستسار والاقتضاء ان وضع على طهر كما ساق
 وقول لما بين ان يعلم ان ما بين العنان صحيح كمن
 اذا خاف من غسله بماء وتيمم في التيمم عنه وغيره
 الحبان فانه وضع على سائر فمجد بالماز قول ولما بين

نذاري وهناك سائر ما سائر عليه شيئا سنة الحقوق المتساوية
 ان يقول من العصابة نذاري الحقوق مسحة اي الحقوق
 وتيسر عن هذا الدم ويفرق بينه وبين دم حلق الراس
 اذا احتلط باجنبي وهو ما الخلق الثاني بان هذا ما طهارة
 فاعتنق بخلاف ذلك لمصلحة الواجب وهو مع الحقوق
 والاضافه فيه وفيما بعده بيانها وقوله على وفي مفردة
 الحرام وهو نفس المحل ويرد عليه ان در الفاسد مقدم
 على جلب المصالح واجيب بانه خولف هنا اعتبار طهارة
 مع ان حنن الدم مفتوحة واذ التيمم اي روي السائر
 به دليل ما بعده الفرض متعلق بقوله تيمم الاولة عبارة
 التيمم ومن تيمم لفرض اخر ولم يحدث لم يدر عتلا ولا مسحا
 لم يدر الحنية وخوفه كحاض والمحدث نذاري ابتداء
 الذي قبل هذه الامور الثلاثة بعد ان حدث لا انما حدث
 بعد فعل هذه الثلاثة اذ هذه الصورة مفروضة فيما اذا لم
 يحدث بعد ما فاقامل وفضلها عن كعب وان كان تحكما
 واحد العلم لما فيه من الخلاف لان اكثر اشرا ما يراعى من
 التيمم وهو يحكي الخلاف ما بعد عليه وكذا ما قبله
 كما يؤخذ من عبارة الشيخ لانها شاملة للجب والمحدث
 وانما قوله ان نذكر لانه هو الذي يتوهم وجوب اعادة ربه
 مراعاة للترتيب لا بناءا كانت الفلز في يده وتيمم لغيره
 ولم يحدثه ربا يتوهم انه يهدم في التيمم وعمل الرجلين
 مراعاة للترتيب والمناجبة التيمم من وجه الظاهر
 موضع الضرر ويغنيه تيمم واحد وان كان في الاصل فمجد

كما اذا كان في وجهه حله وفي يديه وفي رجله فمعت راسه
 فانه يجب عليه ان يتم ان فاذا اراد فرضا اتم تمام واحد
 لان وجوب التردد او الامراة للشيء والترتيب الان ساقط
 فاحفظهم من خلاف من شيء لمعة ان فانه يشكها ويعد غسل
 ماسها وهذا من شرط بقوة فلا يحتاج الى اعادة غسل ما بقه
 عليه واذا اتم وجوب ان يصير في جوار استعماله وفيه
 وان حصل به ضرر وليس كذلك هذا مع جواز الماء المفهوم من
 لفظ وجوب قول الاتي وجب التيمم وبعبارة المخرج واذا اتم
 استعمال الماء في صرم فلو اسقط لفظ الوضوء لكان اوله كما
 قال في لو انظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بطلان القراءة
 الر والقياس ان من سماه هو صريح قوله من حيث قال ويصح
 ان يري به تحريمه عند غلبة حصول المذوور بالطريق الشامل
 بطي الر وجب التيمم عند قول المخرج وجب التيمم وبعبارة
 من المباح كانه قال من رقي وعرف التيمم بالالف والسلام
 اشارة للمرد على من ذهب الى انه يبرأ من التيمم في المثل
 كان اي موضع العلة في حديثه عن ابن العاصم عبارة من
 لما روي عنه انه قال احتلت في ليلة باردة في غزوة ذات
 السلاسل فاشفقني اي خفت ان اغتسل فاهلك فيميت
 وصليت باصحاى الصبح فذكر واذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عمر وصليت باصحاى وانما جنب فافضته بالذي مني
 من الاغتسال وقلت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا انفسكم
 انه امر كان بكم عينا ففعلت صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا
 هو قال حج قولني الله عليه وسلم لم يرد وصليت صريح في

تقرره

تقرره على امسته فان قيل يلزم الاعداء اشكل بان من
 تلزمه الاعداء لا تصح امامته لعدم لزومها اشكل بان
 التيمم للبر والتزمه الاعداء وقد عاب بانها خافيه صفة
 صلاته وانما صحت صلاتهم خلفه في واقفة حال محتمل
 انهم لم يعلموا بوجوب الاعداء حال الاغتسال فجاز اتمهم
 لذلك وهم فلا اشكال اصله ولم يامر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم باعادة الصلاة لانه يعلم ان ابن العاصم يوفى حكمه
 او انما اضرا الامر اليه وجوبه للمال فانما خير السالك
 لوقت الحاجة جازر وتوضا وضوه للصلاة وكانت
 جنباً وتيمم للبر وصلى اماماً قال البرهاني واشار الى ان
 هذا الحديث لا يستدل به على ما ذكره الرباعي الذي ذكره
 البيهقي وهو ان هناك تيمماً ايضا والا فظم الحديث انه لا يثبت
 احدا اصله فكيف يستدل به اهو وهذا التيمم للبر والى والى
 كالمخرج والمخرج المتفق من وتلطف بالناس للفاعل
 او المفعول اي يتوقف وكذا قوله الاتي ويتأمل والمراد
 انه يتلطف وهو بان ادي ترك التلطف الى دخول الماء
 الى الجرحه وقد اخرج الطيب بضرر الماء الشئ وصل اليها كما
 ذكره في متن فان تضرع عتله وامكنه من الماء لا
 افاضته وجب بخلاف ما اذا لم يكن الا مسح بالماء والخب
 لان المسح لا يقوم مقام الغسل وقوله وجب اي لقول
 الشافعي رقي الله عن امسه ما لا افاضته ولا يركب
 مسحه بالماء وقد اخرج الشافعي قال في حكم ما هو خطأ
 وعرف في عبارة الامام السابقة وفارق الانفس المسح

الجبره عنه لان سجدته عن غسله وما هنا اصل ولا يكتفى بالسج
عنه لان الغسل اقوى فان تغذراي غسل الصحيح ولا يجب
نزع ما ترخيف من نزعته والا وجب النزع خلافا للامة الثلاثة
قال ولو جرح عضو المجد بالثنية واصدله عضو
المجد حذفت النون للاضافه واللام للتخفيف والالف للثنية
الساكنة على النسيابة عن الفاعل جرح اي ما تقدم اذا
كانت العلة في عضو واحد وهما فيما اذا كانت في عضوين
فهما اي في بعضهما الا في كلهما والا وجب التيمم واحد
كما ياتي فيجب تيمم هذا اذا كانت العلة في بعض كل
سهما او عنهما وكانا غير متواليين كالوجه والرجل اما اذا
عنهما وكانا متواليين فيلزم تيمم واحد لمقتضى العليل
كالوجه واليدين او الرجلين واليدين وكذا لو عمت الوجه
وبعض اليدين والحاصل انه متى وجب الترتيب فقد التيمم
والا فلا وكل من اليدين والرجلين او فلو كانت العلة في
وجهه ويديه تيمم عن الوجه قبل الانتقال اليدين ثم تيمم
عن يديه قبل الانتقال لسج الراس اقول ويستحب ان
يجعل كل واحدة كفوا او فان قيل اذا كانت العلة في وجهه
ويديه وغسل صحيح الوجه او لا جاز تيممهما فلا يكتفي تيمم
واحد ممن عمت احدى اعضاءه فالجواب ان التيمم هنا في
طهرت الترتيب فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد حصل
طهر الوجه واليدين في حاله واحدة وهو متين بخلاف
التيمم عن الاعضاء كلها سقط الترتيب بسقوط الغسل
زني وشبهه ثم فاربعه ولا بد لكل واحد منها من

نية

نية مستقلة على التيمم لان كل واحد منها طهارة مستقلة
لا تكرير لما قبله قاله شمس عليم من الراد بقول الشارح فان رعت
اي في الطهارة الاولى فلو صلى فزعا ولم يجد ماء ولا دابة
كفاه تيمم واحد لسقوط الترتيب بسقوط الغسل
اي غسل الصحيح فان كان حذفت احدى كفاه تيمم واحد
وان تقدم محال اعلاه ونقدت للبيان ان الترتيب في طهره
سهم حادث في تيمم تيمم كثيرا استغنى بالجمعة التي توضع في
الذراع مثلا بعد التيمم وحدها انه ان قام غيرها مقامها في
مداواة الجرح لم يفي عنها فلا تقوى الصلاة مع حملها وان لم
يقم غيرها مقامها سقطت الصلاة معها ولا يصح انتقامها
في المحل ما دامت الحاجة داعية اليها وبعد انتهت الحاجة
يجب نزعها فان تكررها تركها بلا عذر حذر ولا تقوى صلاتها
عش في شروط الصلاة على م ان كان وصفا على طهر
اي كامل من الحدثين كالخف للطهر الا وهو وحده وقول
المع على طهر اي ولم يسهل نزعها وكانت في غير اعضا التيمم
ولم تأخذ زياده على قدر الاستسكان فعدم الاعادة تقتدر
بقعود الرعية فان وضعت على حدث وجبت الاعادة
الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت في غير اعضا التيمم
ولم تأخذ من الصحيح شيئا والحاصل ان الجبره ان كانت
في اعضا التيمم وجبت الاعادة مطلقا وان كانت في غيرها
فان لم تأخذ من الصحيح شيئا فلا اعادة مطلقا وان اخذت
زياده على قدر الاستسكان وجبت الاعادة مطلقا وان اخذت
ملا بد منه للاستسكان فان وصفا على طهر ولم يسهل نزعها

فلا قضاء والابان وضعا على حدث او سهل النزح وجب القضاء
اه شوبري ونظم ذلك بعضهم فقال
فلا نقد والسند قد العلة او قد الاستسكان في الطهارة
وان يرد عن قدره قاعد ومطلقا وهو بوجه اوله
لانه اي السج على الجيرة وقال بعضهم لانه اي عدم
الاعادة اوله اي على محل التيمم اي في الوجه واليد
لفضان البدل وهو التيمم لان التراب لا يبر على جميع
العضو لوجود السائر المانع من وصوله وقوله والبدل
اي وهو الطهر بالما تقضى انه لا فرق اي في عدم
وجوب الاعادة بين كون الجيرة في اعضا التيمم اي اوقت
غيرها وهذا الاطلاق من والفتن القصيل فقوله وما
في الروضة اوجه معقول لما ذكرنا من نقص البدل والبدل
منه وان وضعا على حدث مفروما من من اعضا
الطهارة لو قال من اعضا البدل او من اجزاء البدل لكان اولي
وحبه نزعا الى اي ان اخذت من الصحيح شيئا وكان
باعضا التيمم وان لم تأخذ وكانت المناسبة ان يقول
وجبت الاعادة لانه اي سج الجيرة المعلوم من
المقام لفوات شرط الوضوء بالاضافة البيانية اثبتت
فيها ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص
وصي كماله حديث وكذا يجب القضاء ان اكلته النزح
اي لعدم صحة المسح اي لان واجبه الفصل وحشية فوجب
النقض لعدم صحة الصلاة وفي تسميته قضيا يحتاج لان
الاولي لم يفرغ كما قدم شيئا قال في دونه كلام في صحة
التيمم

التيمم في هذه الحالة وجوب القضاء فساد فتمه حيث
وجب النزح وكان وضعا على طهر ليس بقيد لانه لو
وضعا على حدث وجب القضاء ايضا بالاولي نظر الفقهاء
علم منه الاكفا ذلك في المنة ولا يتوقف على تحقق
كونه للشرب قال ضرر واما الصبار في المسئلة للشرب
فالوضوء منها حرام لقصر الواقف لها على الشرب والاشغال
فيجوز منها الوضوء وغيرها وان شك فيها احتسب الوضوء
منها قاله الفقيه عبد اللام وقال غيره بفرق بين الخاسر
والصبر فانه ظاهر الحال في الجوارح الاقتصار على
الشرب بخلاف الصبار ولا وجه تحكيم الفقه في مثل
ذلك ويختلف باختلاف الحال وفيه اي سمي
ولو نسي الماء ليس قبله بل مثله اصلا لحيته اما وبيان
الاشغال واصلا لها واعلم ان المسائل التي ذكرها في
عدم الاعادة متمه ومناسبة لقول المتن في الجيرة ولا
اعادة وما فيه الاعادة فهو استطراد او اضلة فداي
سبب في ضياعه فيه وفي المختار واضلة اضاعه واهلكه
فالرائد ان كنت ضللت بقبري اذ اذهب منك وضللت
المسجد والدار اذ لم تفرق موصوفهما وكذا امر شي فتم
لا تهدي لم تقابل هذا بقرار حله في قولك اما الواضحة حله
بالضبط على المفعولة بعد امكان الطلب فتعني
اذ لم ينع في الطلبة بالاولي قل كلفه قصر في
الوقوف احتضره بما لو ادعى له ما في رجل من غرقه
او ورثه ولم يشفره فانه لا اعادة عليه اذ التيمم بعد

الطلب وان الما موجود معه لعدم تعصيره شيئا وقوله لكنه
 قصر فيه انه لم يقصر وعادة في المنع لوجودها حقيقة او
 حكما معه ونسبته في احواله حتى ينسب واضله الى تعصيره
 وقوله او حكما فيما اذا نسب منه آوالتة كما لو نسب سائر
 الصورة اي فعله عريانا ثم تذكرها وهذا مستثنى من حديث
 ربه عن النبي الخطا والشبان كما استثنى منه عزامه
 المتلف اهو د وفي الثانية اي والشخص في الثانية
 عزها دراي ذو عذر تادروا العذر لنا راد او وقع لا بدوم
 وجه العادة بخلاف العذر العام اذا وقع دام فلا عاده
 بانه محتم الرقعة هو بضم الهم وقع الخ المجر ولده
 الما المفتوحة قال شيئا ومحتم الرقعة اي خيا مريم
 والغيام ليس هذا لان الحكم عام فيه وفيه ان محتم لمع
 الخيام لم يحكم في الصباح ولا في المختار ولا في القاموس
 اوسع من محتم يؤخذ منه انه لو استع محتم كما في
 محتم بعض الامر كان محتم الرقعة اي فلا قضا عليه
 والموا عليه في الامتناع وعدم الامتناع بالفعل لا الشان
 كما يؤخذ منه ثم ر لا ضلال بان تاه عنها فزوع
 هي خمسة الاول اطلاق الما الثاني التصرف فيه سبع اوهية
 الثالث ضرورة به الدية تعارض حاصه القطان وها
 الست والمالزكة الست الخامس الايص وهذه الفروع مناس
 لتمام الش والماتن المتقدم من جهة الكلام على الاعادة تارة
 وعدم الاعادة تارة اخرى كوالف الما في الوقتة هذا
 هو الفرع الاول وصورة ستة لانه اما ان يكلف الما في الوقت

او

اوبده او قبله وعلى كل امان يكون لفرقة اوليات كانت
 عشا ولا اعادة في الصور الستة ويصحي في ثلاث منها
 وهي ما اذا ائلفه في الوقت اوبده او قبله عشا
 في الوقت ليس بقيد بل مثله ما اذا كان بعد الوقت كما
 في دم وقوله لفرقة اي ديموي اوديني ومثل الاول
 بمثلين وهما التبرد والتلف ومثل الثاني بمثل واحد
 وهو تحجر الجهد اي بان اشتبه عليه مان ظهور وغيره
 وتحجر الجهد اي في الما فلم يدر الظهور من غيره فالتلف
 الماين لمحة نتمه حيلة لعدم وجود عامه للفرق
 ويصورها اذا كان عدم التبرد والتلف ضرة فقدمها
 عليه لانه له بدل وهو النهم تامل وقوله اوبده اي عشا
 ايضا والحاصل انه متى كان عشا عصى سوا كان في الوقت
 اوبده فقول اوبده معطوف على قوله في الوقت الواقع بعد
 قوله عشا والمراد بالوقت الوقت الاداي كما فعل كل ذلك
 من ثم من اوبده اي لفرقة وجه اما اذا ائلفه
 قبل الوقت اي لفرقة اصل بل عشا وهذا محتم قوله
 او ائلفه عشا في الوقت اوبده ويدل على انه لفرقة قوله
 وان كان نصي الما مري لانه تيمم وهو فاقه الما
 وارباعه نحو حاصله انه ان تصرف فيه قبل الوقت
 فلا محذور وان تصرف فيه بعد الوقت لا احتياج فذلك
 او لا احتياج فلا يصح تصرفه ولا تيمم مادام قادر على
 استرداده وهو باق فان تلف وتيمم بعد تلفه صح تيمم
 ولا قضا وان عجز عن تيمم ونقص الصلاة التي فوته

اي الما في وقتها لان بيعة نفوس له ولو كان معه خمسة
ارطال مما لا يحتاج منها للطهارة قدس رطلان فقط فباع
لخمسته هل ياتي فيه قول لا تقرب فيه في الاحتياج اليه
ويطلب فيما يحتاج اليه ولا يصح في الجمع قال بعضهم بالثاني
نظرا الي ان ما الطهارة لا يفسد وقال شيخنا بالاول
لان ما الطهارة يفسد اجماعا كعظمي مثال للشي
وهو الحاجة عن تسليمه انه المعتبر في الصحة
القدرة على التسليم وان لم توجه القدرة على التسليم وقد
يجاب بان ان وجهه الذي هذه القوة على الغالب لان الغالب
ان من عجز عن التسليم يكون محمولا عن تسليمه والعجز
هنا شرعي لا حسي لانه وجهه التسليم وهذا الحق
بفساده للظهر لان من لم يمتنع كفارة لا يمتنع لها اعيان
ماله والديون لا تنقلب بالاعيان بل تنقلب بالثمن فلهذا
اقول لعل هذا في حال الحياة اما بعد الموت فتقلب بها الى
بالاعيان لئلا يمتنع قولهم من مات وعليه دين تعلق بتركته
ثم هو من قائل فارق اي عدم الصحة هنا وعليه
ان يستردده عطف على قول السابق لا يصح بيعه ولا هبته
بغير شرط به فلا يصح ثمنه هذا صريح في وجوب قضا
الصلاة مطلقا اي سواء التي قوته في وقتها وما بعد ذلك
هو صريح عدم صحة التيمم ووجوب الاسترداد وظم التلافرق
بين ان يكفي لوضوء واحدة فقط او اكثر ووجه وجوده معه
عند كل تيمم ما ذكر عليه وكان في وجه القرب فان
كان بعد التيمم ولا قضا فان عجز عن استرداده

ولما

ولما لا يحال انه باق بدليل ما ياتي من قوله ولو تلف الخ
قل دعول وقتها اي وقت ما سواها كان باعه
في وقت الظهر مثلا وعجز عن استرداده في عشرة اوقاف
مثلا بعد الظهر الذي باعه فيه فانه يتيمم لهذه الظهر
وتحت عليه اعمادته لان لا فقه اما الذي يقين عليه الظهر
به اما العصر الذي بعده او المغرب مثلا فتيمم ولا يقضها
ما دام عاجزا عن الاسترداد ولا يقضي تلك
الصلاة الا ان القضا يكون خارج الوقت مع انه ليس
مراد الان المراد انه يوديها في الوقت الا ان يجاب
بان مراده بالقضا معناه عند النفوس وهو الاداء
ولو تلف الما في هذا محمولا عنده فلهذا قوله وعليه
ان يسترده نقده هذا اذا كان باقا وكان الاول ان يقول
فلو تلف الخ بقا التيمم ووجه التقدير ما في بقاء
الشيء وهي اظهر او كان يقول قالوا تلف الما في ولو قال
ولو تلف الما في البلية او الواهب بدليل قوله لا وكذا
لو تلف غريمي ولما سئله قوله ثم تيمم وصلي اهرم ذلك
هذا لانه سب قوله ونفخ الما المشتري اذ لا معنى لزمان
المشتري لما احتسب كان المتلف هو البلية كما لا يخفى والظاهر
انه بصفة المنقول ويكون المتلف غير الباع كما قالوا فيهم
لما سلف اي لا تيمم وهو فاقدها ونفخ الما
المشتري اي ضمان الموقوف لانه الموقوف بالشر الفاسد
يضمن ضمان الموقوف اي ما قصي القسم في التقوم وبالمثل
في المثلي فيضمنه هذا بالمثل لان الما مثلي ومحل ضمانات

University

المشتري اذا كان المثلث غير البك والاصار اخذ الحقه
 ولو مربعا اي على ما هذا هو الفرع الثالث وبعد عنه
 بان صار فوقه احد القرب السابق لما عر اي لانه تسمى
 وهو فاق للما اذ لا يجب عليه ان يرجع ويطلب الما من المحل
 نفسه ولو عطفوا بكسر الطاء والجمع ليس قدرا لا يملكه
 حاصلا لانه وقع القدم لمحل لا قيمة للمافيه وحسن قيمته
 محل الشرب او لمحل لم فيه فيه وجهه مثله لانه مثلي هو ق
 اي ان لم يكن لتعلقه الى محل المثلث كما رضى ليجاز مونة والا
 صنفه بقيته لمحل المثلث كما في م ر في بان القصب وجرم
 يعطشهم ما لو احتاجوه للطهارة ولو للصلاة على ذلك المثلث
 فالتب مقدم عليهم فان فضل عن كفايته شيء وجهه حقه
 للوارث ويضمون فان ظهر وابه المدا وضموه للوارث
 هو شوري ولو كان مثليا اي والمحال انه مثلي
 فالوارث والمحال ولو وصله بترية بفتح الباء الثانية لانه
 الى البر وهو ما قابل البحر ثم رجعوا مسطوف على قوله
 كانوا بربه وقوله اذ لوردوا الماعلة لقوله لا يملكه او
 لقوله ضمونه بفتح الهمزة الى وطنهم ليس قيدا فالمراد رجعوا
 الى محل لاقية المتأخره عزم اي ان ربه والمناسب
 عزموا ومحل ذلك قال لم يكن لتعلقه مونه والاعزم القيمة
 لمحل الانلاف كما قال المصنف ولو اوصي الى هذا فاحس
 الفروع ونظم بعضهم ما فيه بقوله
 اوصي لاولي الناس بالما قدما عطا ان ثم من قد علمها
 بلية ذواتها سنة فالتبسا فهاض فجب لانه ي

فحدث

فحدث فان كفي هذا قوط قدم على السولنظن من غلط
 وقوله يصرق اي دفع لان ذكر اي العسل وعبارة مرر
 ثم مينة وان احتاجه الحي لظهره للصلاة عليه اما ما اوقفت
 صد لانه عليه بان لم يوجد غيره كما افاده الوالد رحمه الله
 خلا فالسوء المتأخر ان تحت المثلث نياكه لعدم امکان
 تذكيره مع كونه خائفة امره بخلاف الصلاة عليه لانه تذكيره
 على ضم اهرم وفيه تذكيره ان هذا بقوله لان ذلك الغرض القلة
 وقوله متاكة اي بالشيء مثل الحي فضل الحي فلا يباح انه
 واجب فان عان اثنان اي مر بابل ما بعده
 بقلية الظن متعلق بقوله الا فضل والتا للشيء وقوله
 كونه متعلق بقوله لا فضليته وقوله لان الجرم راجع لقوله
 لقلية الظن لانه الفرق القطع بالمون وقوله ويجوز ذلك
 اي كماله والذكور فان استويا اي في الشرف
 ولا يشترط قول الوارث اي لفظا واما قوله يعني وهو
 عدم الرد فانه لشرط ثم المتحس بعد الميت اي سوا ذوا
 النجاسة المعلقة وغيرها خلا فالسوء المتأخر ان
 مانع النجاسة شيء واحد بخلاف تقدم نحو حاض على جنب
 اذ مانع الحوض رآه على مانع الحياة اهمر فان احصا
 اي الحايضة والنفسا وكانه الموافق للبيعة لحيثما كانتا
 وقد تانا التايش وقوله قدم افضلها يرفع افضلها
 وفضلها على القول بالاصح وما لم يرفع افضلها يرفع
 عن ذي موقفة لم ان كفي اي وكذا لو فقد الحايض افر
 الحايض او الميت من كيفية قدم وكذا لو كفي لحد الميتين

دون الآخر ولو كان الآخر النية لا يكون افضل كما هو القياس على
 مسألة الخلاف اهـ وتبين القدر المذكور سواء كان عزوه حسيا
 او شرعيا وهذا الشرع في البحث الخامس من مباحث التيميم
 وهو ختامها لكل فريضة عيشية ولو من ذرة من الصلوات
 او الاطوفه ولو عسيا كما سيذكره الله بقوله تعالى اذا قمتم
 الي الصلوة وجه الدلالة ان قوله اذا قمتم في حكم الذكر في حذر
 الشرط فتم واليقي اذا وجد منكم قيام وهذا يصيد في كل قيام
 لمصلحة هو عزري عن ابن عمر وهو لا يقول ذلك من قبل
 رايه بل لابد من توقفه على الله عليه وسلم في ذكره
 في التيميم لكل فرض فرض الطواف والطواف كما للصلاة
 فاذا نوى استحالة طواف الاقضية او الوداع صلى به فرضا
 اي ان لم يطف واذا نوى استحالة نفل طواف صلى به نفلا
 بين طواف الطواف اقامة رودة او طواف نحر وعمره
 وسبب صلاة الجمعة وكذا غيرها من الفروض **فرض**
 لو تيمم للخطبة وخطب ولم يصل محل الخطبة ثم استقل محل اخر
 هل كان خطب منه بذكر التيميم والتيميم له ان يخطب ان زاد على
 الاربعين في المحل الثاني وان كان من الاربعين في الاول
 اجم والمعمد كما قاله جل انه يشيع ان يخطب في المحل الاخير
 بالتيميم الذي فعل به الخطبة الاولى مطلقا كما يحتاج في المنا
 جميع بين الخطبتين تيميم واحد في الاولى والثانية التي يمدحون
 الخطبتين مع انها فرضان لكنهما في حكم شيء واحد لثلاثتهما
 فلما كانا مثلاً صلى ما راها الى الواحد فكيف لهما تيميم واحد
 بل الظاهر استناع افراد كل واحد منهما تيميم لعدم وروده اهـ

اذ قيل في الاول ان يقول كنه قبله انها قايمة مقام ركعتين
 وعبارة م لا يوجد للثبات بان اهـ الا ان يجعل خبران مخدوق
 تقديره قد التيميم بقرائن الاعيان ويجعل اذ علم له ان الخطبة
 كما تفنده عبارة من وتبين ان الخطبة وان كانت فرض كفاية
 قد التيميم بقرائن الاعيان لما قيل واليقي لا يودي بتيميمه
 غير فرض ان وجه ذلك انهم لم يتواصلا به بالقرائن حتى لم
 يجوزوها من تعود ويؤخذ من ذلك ان الميم والمجنون
 لو اتمها صلواته واراد الصبي والمجنون قضا ما فاتهما بعد
 البلوغ والفاقة قضاء نية الافاقة والبلوغ غلبا بالسنة فيما
 وجب عليها التيميم لكل فرض مع وقوعه نفلا لهما للعدلة السابقة
 اهـ من قبل **في النية** اي عند شتم ريق والمعمد
 ان الصبي لا يجب عليه نية الفرضية واما قوله وغيرها فتبين
 اي عند النية كالتيميم لان سلاته وان وقعت نفلا لا يصح فعلها
 من قعود تأمل نعم استدرار على قول كماله الخ اذا بلغ
 اذا شرع فيها بعد البلوغ فالويل في انشاها لغيره لان فرضها
 طارئة اتمها وعبارة جـ ولو تيمم الصبي للفرض ثم بلغ لم
 يصل به الفرض لان سلاته قبل بلوغه نفل فلا يصح وقوعه
 عن الفرض وهذا فارق دمج في الاصلية مع المعادة وخرج
 ما ذكره في تيميم الفريضة بالصلاة والطواف المفروض وخطبة
 الجمعة سرار آية مع انه كثر من التمكن فرض عليها اذا لم يكن
 بها مانع وجمود اي التمكن حيث لم يتيقن ليرحل بين فرض
 عبارة من وصفت مع فرض الخ وهي الصلوات لان بين الاضنا في
 الاستعداد اهـ ويشترط تيميم الصلاة على العليل كما هو

لانه يمكن العمل قبل الصلاة من كل لحيمة بالصلاة وان لم
 يبطل بالسنة للتمكن لانه التمكن وان تكر بعد شيئا واحدا وعينه
 السليمة كما هو مذهبهم انما نوت استباحة فرض الصلاة اما لو نوت
 استباحة تمكن العمل فذلك مزارا ولا يقبل به فرضا ولا نفلا
 اهـ ثم قال مـ ويحوز للرجل جماعة اهله وان علم عدم المسا
 وقته الصلاة فيتميمه ويصلي من غير اعادة اهـ اقول وهو علم
 حيث كان مستحيين بالماء والالم يحوز جماعة بالماء فيمنع المصحح
 بالجماعة حركا ولما ترتب عليه من بطلان نيته اذا علم انه لم
 يجد مافي وقت الصلاة الا انه قد عرف في باب الفصل انه لا يكلف
 غسل الذكر منه المذي لانه ربما فتر شئونه عن جماعة يريده
 وتقدم انه يعني عنه بالسنة للجماعة لا لما اصاب به من ماء او
 ثوبه وعليه ولو علم انه لا يجد ما يغسل به ما اصاب منه من ماء او
 الجماع فينبغي من منتهى اذ كان الجماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا
 يحرم لعدم مخاطبة بالصلاة الا ان وهو لا يكلف تحصيل شروط
 الصلاة قبل دخول وقتها او اطفـ والندري للصلاة والظوف
 دون غيرها فانه لا يكون كفرض العين فلو نـ سجدة التلاوة
 مثلا وسجدة الشكر وتلاوة سورة والكت في السجدة كان
 لجميع المصليين فيهم واحدا هو ارجح ولو نـ السجدة او الوتر احدي
 عشرة او الضحى ثمان ركعات الكافي لكل منهما فيهم واحدا
 لانما استتمه صلاة واحدة مندورة وان علم من كل ركعتين
 اواط في محل في الوتر والضحي ان لم يند من السلام من كل
 ركعتين والاربع من الضحى لكل ركعتين كما قال الشيخ في وقتهم
 ان يجز في التراويح المندورة عشر تسليمات وهو النقص

لان

لان كل ركعتين في صلاة مستقلة بخلافه الاول ان يقول
 كتمكين حائض انقطع حيضها اذ لانه التمكن هو السبقين عليها
 ويدل ذلك قوله واراد الزوجة وطاها وهذا مثال للحو وشبه انه
 تقدم قريبا الان يقال اعاده لا جعل للمصلي المذكور ان يجمع ذلك
 اي التكميم وما بعده اية والغرض انه يتيمم للفريضة والمسا
 يقين القيام فيها هذا واراد على قوله قتي كالنفل قوامها
 بكسر القاف وفتحها والكسر افعي اي لا تقوم ولا توجد الا به
 يجمع بفتح اوله من محي ان قلت في الفزان الفزي لمحي الله
 ما يشاء بالواو قلت نعم في بعض لغاتنا في الصحاح في لغة
 بحوة بموحا ومجسده بها ما شأن من النوافل اي والخاص بها
 لانه النوافل احول منها في حكم صلاة واحدة لا تشرى
 انه اذا احرم ركعة له ان يجعلها ما يدر ركعة بالنسبة وبالعكس
 في النفل المطلق مـ داي اذا نوى اكثر من ركعة ان يترخص على
 ركعة بالسنة لان الله اهل انقل يقتضي ان انها ها فرض وليس
 كذلك فكان الاول ان يقول لانها طر انقل وانما الواجب
 فيها الا تمام كالحج النفل هو قال قل كل كلها نفل وان حرم
 عليه الحرام منها لانه فرضه الاول اي والثانية نفل اي
 فقد جمع في تيممه بين فرضين وناقله فان قلت اذا صلى او لا واحد
 واراد ان يصعد وقلتم انها ناقله هل يكفي في نية التيمم ان يولي
 استباحة الصلاة او لا به من نية استباحة فرض الصلاة قلت
 قال الشافعي لا به من نية الفريضة بحاكة للصورة الاولى هو
 ارجح الا شيان هما ومن اي فالنيم للفرض لا للنفل ولعل الذي
 ان يقول لان الاول وان كان الاتيان بها فرضا في واقعته

تلا في الصلاة قلب وهذا في قوله لان الاول في جواب عما يقال
اذ وقت صلاة الاولى نافله كان متم النفل فلا يصح ان يصلي
به فزنا فاجاب بقوله لان الاول في اجيب بان هذا في
الفرض الذي اعاده بتيمم واحد وعبارة من بان هذه الخ قال
العلامة قال في هذا الجواب علم مما قبله فلا حاجة اليه وقوله هذا
الجواب في ليس كذلك فان ما قبله جواب اخر عن سؤال اخر وجعل
السؤال انه صححت اعادة الصلاة بهذا التيمم مع ان الاول في وقت
نفل والثانية هي الفرض ولا يصح صلاة الفرض بالتيمم للنفل
وعاين الجواب ان الاول وان وقت نفل فالبيان بها فرض
اي وجب بالتيمم لفرض لا لنفل فصحة صلاة الفرض وهي الثانية
واما هذا الجواب فعن السؤال الذي ذكره في النكاح من جواب
السؤال وعامل هذا السؤال الثاني انه اذا كان كل منهما اي من
الاول والثانية فرضا فكيف جمع بينهما بتيمم واحد وقد اجاب
عن ذلك بقوله اجيب في ومن نسي احدي الخ في وهذا عن
فروع قوله فلا يصح بتيمم غيره فرض اي في نفس الامر
وان ادعي به فروضه عديده ظاهرا ترصلا لذلك الفرض
لان الفرض واحد ومنه يوحى ان من يصلي بحقة بالتيمم
لوزمه اعادة الظهر صلاها بذلك التيمم الاول كما في الخ
او في مختلفين اي في الاسم وان توافقا بعد الظهر وعصر
وقوله صلى كل منهن اي الخس بتيمم اي يصلي الخس بتيمم
سواء كان من يوم او يومين وان يصلي الخس مرتين بتيمم
وبتيممين وهذه طريقتان القاص بالشك لا شك في
يقص القصص وقوله او يصلي اربعا في هذه طريقة ابن الحداد

واستحسنها

واستحسنها الاصحاب ولعل وجدا الاستحسان انها ادق من الطريقة
الاولى لعدم اعادة الصلاة الصلوات فيها بخلاف طريقة ابن القاسم
فان فيها الاعادة في كامل فيرايين ووجدا اراه بيقين
ان المستعين اما الظهر والصبح او احدهما مع احد الثلاث الاخر
وهما من الثلاث وعلى كل تقدير صلى كل منهما بتيمم وفي الثلاث
صلوات بتيمم ثلاث تيممات وتصلى بكل منها ثلاثا لان ما فيها
ان يتيمم بعد النسي ويصلي بكل تيمم عدة غير النسي بزيادة
مع زيادة صلاة ويترك المبدوء بها في كل مرة فيصلي الظهر والعصر
والغروب بتيمم والعصر والغروب والعشاء بتيمم ثلث والمغرب
والعشاء والصبح باخر والضابط في مسألة الخ ان يتيمم بغير
النسي ويصلي بعد ما يبلى بعد مغرب النسي في نفس واسقاط
الحاصل منه وذكره من صلاة ما تقدم في مسائلنا وهي مسائل
علائق لغروب اثنين في ضمن محضره تزيدي ذلك اثنين ثم
تقرهما في نفسه يحصل البعد وتسقط هذا الحاصل من تلك
لكل من هي اشترى بغير ثمانية وهي عدد ما يصلي اهرم
وهما الماء والشراب لو قدم لفظ الماء والشراب على الطهورين
لكان اولى لان منعه يقتضي انهما طهوران مطلقا مع انهما
قد يكونا مستولين او متماثلين وعبارة من في المخرج وعلى فاقه
الماء والشراب الطهورين ان يصلي اي عنديا سه منهما وكوفي
اول الوقت وهي صلاة حقيقة بحيث يرا من خلف لا يصلي
ويطهر ما يبطل غيرها وعدم قطرها بل من ثم تطل بوجهه
الماء والشراب في محل يجب طهرهما منه وان كان لا يسقط منه
القضاء على المتقدم الفرض اي الصلاة المفروضة الموقفة

ولو بالنسبة في وقت معين وله الشبهة الاول وغيره من الهند ويات
منها الا نحو السورة المحب ويجب عليه قصد القراءة في القاعة
ولا يجوز الهند ويات فيها السجدة الثلاثة ولو في صحيح الجمعة ويجوز
السرور الا بها الامامة فيما ودخل في الفرض للجمعة قبل زعمه
وان وجب اعادةها ظهر او لا يتم به القدر في احدى الحلال
لحكمة الوقت الحقيقي فلا يجوز قصا فائته تذكرها وان فاتت
بغير عذر اهقار وعجالة ثم رومن لم يجد ما ولا تراجعا للكون
في موضع ليسا فيه او وجدها ومنع من استعملها ما مانع
من نحو عطش في الماء او نراوة في النيران وما عانقة من
وصول الفبار للوضوء لم يكن يخففه بخوار الزعمه في
الجديد ان يفي الفرض الادا ويعيد ولو صحفة في الاظهر
لكنه لا يحسن من الارضين لتقصه لحكمة الوقت وصلاته
متصفة بالصحة فمثل ما سئل به عندها من بقية الصلوات
ولو سبق الحرك كما هو قصه كلامهم خلافا لفضل المتأخرين
ولا شرط الصحة صلواته شيق الوقت بل الثانية عليه الصلاة
ما دام يرجو الحد الظهورين والثاني يجب عليه الصلاة
لا اعادة لا ينادي وطيفة الوقت والمأخوذ القضاء باصر
خبره ولم يثبت فيه شي اما فا قد السدة فله النقل لعدم
لزوم الاعادة له كما تم الحديث ونحوه من سقط فرضه
بالصلاة مع وجود المتأخر وسراوه بالاعادة هنا العشا
اه باخفا روقول لم يكن يخففه اي فان امكنه وجب
ومنه يؤخذ انه لو كان بقصره في يديه فمثل وجهه
ثم الادا اليتيم عن جراحه اليدين انه يكلف شيق الوجه

واليد

واليد قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع يده صار
كالتراب المندى الماخوذ من الارض فلا يقع التيمم به فتنه
له فانه دقيق وشي ان محل تكليفه شيق الوجه فالتيمم
في صلب الرك فأن وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب
من الهواء فلا يكلف شيقه لو صول التراب اليه جميع هذا الوجه
في حالته المذكورة اهقار ثم على م ر ويعيده مرارة
بالاعادة ما لم يخل الوقت واعلم ان كل موضع وجبت فيه الاعادة
فان الفرض هو المعادة وعلله اكمهوه وقيل كل منهما فرض
وهو الاقعة وقيل الاولى وقيل احدهما الاقعة وقابسة
لخلاف تظهري في سائر منهما ما اذا اراد ان يصلي القاعة
يتيمم الاقعة فان كان الفرض الاولى او كلاهما مع ذلك ولا
فلا اهر برماوي وانما يعيد في هذا ان وجد مخارج الوقت
اما اذا وجد التراب في الوقت اعادة مطلقا اي سواء كانت
تسقط به او لا واذا لم تسقط به وجب عليه اعادةها ايضا
في محل تسقط به فتأمل ويخرج بالفرض النقل فلا
يقبل سوا الوقت وغيره ومثله صلاة الحائز ولا يجوز
وان لقيت عليه بان لم يكن غيره فيدقن الميت بلا صلاة
ومثله قراءة الجنب القرآن بقصده ومثله بالمسجد وتكلم
الحليل فلا يجوز شي منها قال محل لله رفقه صواته
يقبل فيه وحود الماء وفقهه في وقت التحريم للصلاة
على المعتمد خلافا لبعض ضيقة الطلبة الذين يصورون
تخلية الوجوه ثمانية اشهر مثلا في السنة وتخلية الفقه
باربعة مثلا على المعتمد لو كان الما تيمم اربعة عشر شهرا

في الوادي ومثل السنين فقد في شهر فاذا تيمم شخص في ذلك
 الشهر صلى به فيه القضا عليه وكذا لو كان يوم فقط بقلب فيه
 فقد الحاق في اكثر السنين ولو كان المأوى هو حودا في السنة تمامها
 الا ذلك اليوم فلا قضاء على التيمم فيه فالصوم بالوقت الذي
 صلى فيه بالتيمم فان كانه بقلب فيه وجود المأوى بالنسبة لاكثر
 اوقات السنة وجب القضاء وان عليه الفقد واستوى الامران
 فلا قضاء مبرم وقد روي عننا الفريدي والغفنا وروى الغفنا وروى
 وعبارة الشوري في سقوط الصلاة بالتيمم لمجملها دون محل
 التيمم على الاوجه حتى لو تيمم بوضع بقلب فيه وجود المأوى
 وصلى بوضع بقلب فيه عدم فلا قضاء ولو انكس انكس الحكم
 والبرق في محلها بجل حكمها لا يدر فيه ذلك بان غلب فيه
 الفقد واستوى الامران فقولنا بجل بغيره فقد اى
 يقل منه فقد بان كان القالب الوجود وكذا في الاستواء
 تدخل في هذه فاندفع ما للقرار هنا والحاصل ان ندق فقد
 المأوى صورة واحدة وهي غلته ووجوده واما قولنا لا يندرس
 فقد فيه صورتان غلته الفقد واستوى الامرين وقول بخلافه
 اى التيمم وهذا يقتضي ان العبارة بجل التيمم وهو قول مجيد
 واعتمد من ان العبارة بجل الصلاة وتيممها ايضا ولو شك هل
 المأل الذي صلى فيه تسقط به الصلاة او لا لم يجب اعمادها
 في رعي المأل وتيمم الفقد انه هو صريح في صحة تيممه وهو
 كذلك في الفقد بخلافه انما هو مرض وعطش فلا يصح حقه
 يتوب فلا يصح في روعبارة في قوله في سفر منسوبة
 متعلق بكل من فقد وجرح وطم استواءهما وليس كذلك قال

تيممه

تيممه للفقد صحاح مع وجوب الاعادة والمخرج بالحل حكم وقته
 وفي الاطراف ما تفسه قلب وجرح من لان محل صحة تيممه
 في سفر المعصية ان فقد المأوى اما اذا فقد شرعا نحو
 مرضه وجرحه وعطشه فلا يصح تيممه حتى يتوب انه وقته
 من في لان عدم القضاء رخصة بقضاءه ان فاقه المأوى
 شرعا العاصي بسفره يصح تيممه ويجب عليه القضاء وليس
 كذلك بل لا يصح تيممه مادام عاصيا بسفره بخلاف الفاقه
 حيا العاصي فيقضي تيممه ويلزمه القضاء مطلقا من غير
 تفصيل في المكان والفرق بينهما ان التيمم للفقد الحسي
 غير ملزم للشرع في حصره كالتيمم في السفر والشرع في حصره
 ضابطا للرخصة منطبق علمها قال الفقهاء في الاصول
 فلا ينافي بسفر المعصية تيممه متى قدره الشخص في القضاء
 بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على فعل اى وجود
 شيء نظري في ذلك الشيء فانه كان تقاضيه في نفسه حراما
 امتنع معه فعل الرخصة والا فلا وهذا يظهر الفرق بين
 المعصية بالسفر والمعصية فيه فالفقد الاثني والمأوى
 والمسافر للمأل ونحوه عاصي بالسفر فالسفر نفسه
 معصية والرخصة منوطة به اى معروفه به ومعلقه
 ومرتب عليه ترتيب السبب على السبب فلا يباح له الرخص
 ومن سافر سفرا مباحا فثرب الحرف في سفره فهو عاصي
 اى مرتكب المعصية في السفر المباح فنفس السفر ليست
 معصية ولا المأوى فتباح فيه الرخصة لانها منوطة بالسفر
 وهو في نفسه مباح ولهذا جاز المسح على المصوب بخلاف

خفي المحرم لان الرخصة منوطه باليس وهو المحرم معصيته
 وفي المصوب ليس معصية لذاته اي تكونه لجنابك للاستقلال
 على حقه الفم ولهذا الترتيب ليس له نذر الموصي بخلاف المحرم
 اهو من الاشياء السوطي اهو شوربي فقول الرخص لا تقاطع
 بالمعاصي اي لا يكون سبها المحرم لها معصية خاصة
 التخم بخلاف الرضوخ في سبع وعشرين صورة لا تحت تجلده
 ولا تسن ثلثيته ولا يجب الاصل الي اصول الشهد الخفيف ولا
 يستحق تجليله ولا يصح الاحتجاج ولا يصح قبل الاستسحا
 ولا قبل دخول الوقت ولا النقل المطلق في وقت الكراهة اذا
 اراد ان يصلي فيه ولا لمن على يده نجاسة الا بعد زوالها على
 النقص ولا يترك الحدث ويختص بالوجه واليدن ولا يجمع
 به بين فرضين كخطبة الجمعة وصلاتها ونجاسته كما نقل
 ولا يصلي الفريضة ثم ياتي بالنافلة وبعد المصلي في محل النقل
 فيه وجود الماء اذا صلى بالنهم صلاة قرائي الا ان اثارها
 بطلت ان كانت لا تسقط فربها بالنهم وبعد العاصي
 بالسفر لفقد الماء ولا يصح من العاصي سفره اذا كانت
 حامدة ما يختص بالمطرش ويقال له ان تبت استيمته والا
 فلا كما لو اراد ان ياكل المسنة فلا ياكل منها قبل التوبة ولا يصح
 يطهارة على الحنفين اذا كان لفقد الماء ويجب عند تحليل الاصابع
 ان لم يفر قبلها الا الفرون ويجب نقادة بحسب نقدا لا وقتا
 المرفوض المحرم وعده في الرضوخ اذا نهي منها ما فضل وبين
 نقداه بحسب نقدا الاعضا المستوتة ايضا كالكفين والخصم
 والاستسقاء اذا كان لمجلها علة تمنع من الما فيتم سبدا

عن

عن غسل الكفين المسنون اذا كان يما علة واذا دخل وقت
 غسل اليدين تشيم ثيما طحا للعلية التي في الكفين وسطل
 بالده وبروثة الماء حائل مع القدح على استماله وتوهم الماء
 ويوجدان ثمة وبان سيج شحها بقول عندي ما هو من
 حاشية التهاب من على شة الروضة في ازالته
 النجاسة اي في حكم ازالته النجاسة وسياتي ان حكمها
 الوجود سواء كانت مغلظة او متوسطة او مخففة وان اختلفت
 الكيفية وان كان المبرأوا بالنجاسة عينية او حكمية وليس
 المراد بها الاعيان حتى تكون قاصرة على النجاسة العينية
 وكان الاولى ان يقول في بيان النجاسة وارائها الا ان
 نقار المقص الازالة وما لها تاي لها كما قدرة كخا عزري
 وقاله دانا انصر على الازالة لانه يلزم فيها صلات
 النجاسة قالوا بالهالة وازالها بالماء من خصوصيات
 فكانت قبلنا تنقطع من غير الحيوان اهو وقد صرح بذلك
 الحارث عند قوله تعالى يتناولونهم على اصرا كما علمت
 على الذين من قبلنا يعني اليهود فتناء لاثرة وعلينا
 كما شهد ذلك على اليهود من قبلنا وذكر ان الله تعالى امرهم
 باداء اموالهم ركاه ومن اصاب ثوبه منهم نجاسة قطرها
 ومن اصاب ذنبا اصبح وذنبه مكتوب على يانه ويخود ذلك
 من الانتقال فسال المؤمنون ربه ان يرفع عنهم ذلك
 وقبل حاجبه الله تعالى وهاهم عشرة وخفف عنهم فضله
 وترويه فقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
 وما في بعض القباراة من قطع عروقهم يحمل على جلده

فصل

Copyrighted material

القرعة التي كانت على احد هم او على اخرهم ولعل حاصه فيرجل
الجموعهم كما ان قولهم بطلهم ولم تقالي تكليف العبد بما
لا يطيق قال شيخنا في اذ بعد كل البعد ان يجب عليهم قطع ما عجزوا
الحاجة عنه فمما كل حاجة هو لم يتغيره لوجوب اذا التمس
هل هو فوراً او هو مع دخول الوقت او اذ عجز الصلاة فهي على
التراضي مع القدر ولو من مطلق ان لم يصر كان تضييعها بالغير
حاجة ومنه القدر في يوم الاضحية وما فعله العوام من تركه في
الباب به وهو حرام والالتزام واجبة كما فيه من التضييع بالجماع
لغير حاجة وخبر بنير الحاجة من بار ولم يجد شيئاً فله شئف
ذكره بيده ومسكه بها ومن يندرج الاضحية ويخونها مما يحتاج اليه
مما يحتاج اليه ولا يتوقف على شئ فان قلت ما الفرق بين طهارة
الحديث والخبر حيث احتاج الاول الى البينة دون الثالث
قلت الفرق ان الاول فعل وهو يتوقف عليها وهذه تركه كترك
غوازلنا وانما يتوقف الصوم عليها وان كان تركها للحاقرة فيقال
لكونه المضممة كف النفس وقبح الشهوة ومخالفة الهوى اه
رحاله وبعبارة ابن شرف والالتزام اجبه على الفور ان عصى
بغيره بان تضييعها بخلاف ما اذا عصى بسبب الخيانة فانه
لا يجب عليه الفل فوراً وقرق به ما بان ما عصى به في الخامسة
اثر باق ولا كذلك الخيانة اه وكان عليه ان يقدمها على التيمم
كما في شيخنا في السلام في النهج لان الزنا شرط لصحة التيمم
والشرط مقدم على الشرط طبعاً فحقه ان يقدم وضوءاً
ويجانب بانه لما اختار هذا واقرها عن التيمم لانه يترك

عن

عن الوضوء والفعل فقدم للمناسبة بخلافها والنجاسة على اربعة
اقسام قسم لا يغني عنه في الثوب دون الماء وقسم بالمكن
فالاول معروف والثاني ما لا يدركه الطهارة فعفى عنه في الثوب
والثالث قليل البصر يعفى عنه في الثوب دون الماء وقرق
الدوياني بهما بوجهين احدهما ان الماء لم يكن صوته بخلاف
الثوب الثاني ان غسل الثوب كل ساعة يقطع مخلق الماء
فانه يطهر بالمكثرة والابع المسئلة لادم لها سائل
يعفى عنها في الماء دون الثوب وكذلك زيل الغر ان يعفى عنه
في الماء الذي في بيوت الاقلية دون الثوب حتى لو سلى
حاملها لم يقطع صلاته ولو قشرة فله وفي التيمم يعفى عنه
في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق واصاب الثوب
اي في الحمل المجازي للتيمم على عنه في الاصح دون الماء
فكس منه الطهارة ان كان عليه نجاسة ووقع في الماء
لم يحسم على الاصح ولو صلى في الصلاة لم ينجس ذكره ابن شرف
على التيمم مستند بطيخ اخذ قال الشهاب في الخامسة
لها اطلاقان تطلق على الحرم وعلى الوضوء القاييم بالمحل المانع
من صحة الصلاة حيث لا يوضع من وشمول تقريف الش
لهذا البعد الا ان يكون التقريف الذي ذكره الش من
استعمال المشترك في مفسده فقولهم مستند رأي اعم من
ان يكون جبراً او وصفاً لصحة الصلاة ان قلت
هذا حكم من احكام الخامسة وادخل الاحكام في التقريف
لوجبه الدور لان الحكم على الش فرع عن صورة تكون
موقوفة عليها وهي موقوفة عليه لكونه جبراً من غير ما يجب

بانه رسم والرسم لا يضريه ذلك اه شفا واعتبار الاستعداد
 هنا بياض اعتبار عدمه في اللغة المذكورة في شروض وعينه
 بقوله كل عين حرم تناولها الى قوله لا حرمها ولا الاستعداد
 اه رسم واجبت بان المعنى ان حرمه تناولها لا يكونها مستفاده
 بل الحاشية التي في ابلغ من الاستعداد وهذه الايات في كونها
 مستفاده اه في حيث لا مخرج من الفقه للدخال
 في حظر المستبح بالحر فانه يقع عنه ان لا يستباح وتصح
 اما حرمته ومع ذلك يحكم على هذا الاثر بالتجسس الان غفي عنه
 ويدخل في الحاشية المستفاد من الاثر فانه وان حل محكم عليها
 بالتجسس لكنه ان في له التناول للضرورة وعرفها بعضهم
 وهو النووي على ما قيل بانها كل عين حرم تناولها على الاطلاق
 حالة الاختيار مع سهول التمييز للحرمها ولا الاستعداد اه
 ولا ضررها في دين او عقل فخرج بالاطلاق ما يباح قطعه
 كوضع النباتات السممية فانه قليلها يباح بلا ضرر ومكان
 الاختيار بحال الضرورة فيباح فيها تناول المسنة وبهولة
 التمييز ودون الفاكهة وبحولها فباح تناوله معها وان سهل
 تمييزه خلافا لوضع المتأخرين نظر الى شانه عسر التمييز
 ولا تجسس فيه ولا يجب عليه غسله وقياس ذلك انه ما جاز
 بالسرحين وبحوله لا يتجسس الفم بالكله ولا يجب غسله منه
 اذ لا يلزم من الحاشية التجسس وهذا الضيق والذي قبله
 وهما قول بحال الاختيار مع سهول التمييز للدخال في الاخراج
 ومع فقول وخرج بحال الاختيار اي خرج عن الاعتبار
 في تأثير الحرمة فلا منافاة وخرج بلا حرمتها لاجل الادمي فانه

وان

وان حرمتنا ولم مطلقا اي كثر وقتل من نفسه او غيره في حال
 الاختيار ان ذلك لا الحاشية بل حرمة اية احترامه ولا بد حله
 عليه كحرمه فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه اذ الحرمة
 تنشأ من ملاحظة الاوصاف الذاتية او العرضية ومعلوم
 ان الاولى لازمة للتجسس من حيث هو فالحرمة الثانية ثابتة
 للحرم فكان طاهر اجمالا ومباحا في شئ استمر الحرمة في
 الاستحسان ما مردون الحرمة العرضية بسبب الامان وبحوله
 كقصد الذمة فلم تثبت له ولهذا لم يحرم ولم يعظم فلهذا جاز
 اخرا الحلال على بصغته وخرج بلا استعدادها ما حرم تناوله
 لما تقدم بل الاستعداد به بخاطري وغيرهما من المستفاد
 بنا على حرمة طهرها وهو الاصح وبلا ضررها في دين او عقل
 ما ضر العقل كالاخون والزعفران او البذر كالسميات
 والشراب وسائر اجزاء الارض وان كان قليلا بالنسبة لمن ضره
 ذلك ولو شك في شئ هل هو ضار او لا يبقى الحل لان الاصل
 عدم التهم روع شئ ملك خرج بالمبايع الذي فظاهر
 والمجامد قفزة تكون نجسا كالفاط الحامدة والعمرو قد يكون
 طاهرا العين كالحصا والدلا والسفن في مزوم ملك فلو فصل
 فلا يضر منه به وروثه وكانت روثه حار كما قال الحافظ
 يستحق بها اية الثلاثه وروثه شئ بعد ان ردها
 يحتمل انه حرم له بحجراته او كان احد الحجرين له طرفان
 هذا ركن ولم يقل هذه ركن اشارة الى محض هذه
 الروثه ولو قال هذه ركن لروثه ان قد لا تشمل غيرها
 اهم دو عبارة بعضهم هذا اي روع هذا قيل ما اشهد من بنية

الارواح انه ولم يسته لقيته المالح بذلك بل قاسن الروث على
البول بجامع استحقاق كل منهما في الباطن لورود الدليل في البول
في قول علي عليه السلام ولم حين بال الاعراب في المسجد صبا
عليه زويا قال بعض حواشي لم يستدل علي بن جاسية
الروث بما ورد فيه عنه صلى الله عليه وسلم في باب الاستحاضة
حين جمعه لم يجزئ الى لانه ربما يقال ان هذا دليل خاص
ففي نفسه شخصه فلا يصلح ان تكون دليلا على عموم جميع
الارواح فالدليل على نجاسته بالقياس على البول او لا
لاجل هذا لا يرام انه وقد علت الجواب عن ذلك تمام
وقوله عطف على الاحاديث من عطف الخاص على العام
في حديث الثوريين الذين يذهب ما فيها قال النبي وما يقربان
من كبراي من شيء كبره عند الناس اما الحديث اي صاحب
البرن اي واما الاخر فكان يشي بالمهمة وفيه به اي
بالبول الذي في الحديث وهو بول الادمي واما امره صلى الله
عليه وسلم واد على قوله وفيه به والقرنين ضم العين الميملة
وقد في الالهة ثم نون ثم تحتين جمع عمر في نسبة الى
لبن من ليم يقال لها العرين وذكر انهم انوا الهينة فاستوفوا
فكر هذا الاقامه بها المرفه فيها فامرهم صلى الله عليه وسلم
لشرب ابوال ابل فشربوها فشفيوا من امراضهم فقتلوا
الرعاة واستافوا الابل وذهبوا بها فارسل صلى الله عليه وسلم
بهم فحين هم دخل بهم مثل ما فاولوا بالرعاة من التمثيل
وزماهم بالشر وهو ارض ذات حجارة سود والنداء
بالبحس ولو صرفا ما لم يكن حرا قليلا يحوسه بالصرف منه كما

سندكم

سندكم يجوز على الخزي الصرف اما المترجحه بغيرها
فيجوز القداء في باب شرط كما قال ابي وهو ان النسبة
المطرية منه والمذي منه اخبره ما وقوله وهو
بالبحر حلة مفترضة اسف عبارة حج اصفر غابا له
وقيل ان من تخين في الشتاء واصفر رقيق في الصيف
تخين اي غالبا وفي كل من المذي والودي ست لفات
اهمال الدار ساكنه مع تخفيف الباء وكسوره مع تخفيف الباء
وتشديد هاء واجام الدار مع الثلاثة وحاصل ما يقال
في ذكر انه يعني عنه لمن ابتلى به بالنسبة للجماع وانتي من
بحرمة جماع من تخس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه
بغير السلس او واما المراه اذ المستنج او تغسل فترجها
بحرم عليها تليين الروث قبل غسله وكذا هو لو كان مستنجرا
بالجر فبحرم عليه جماعها وبحرم عليها مكثه ولا نصير بالامتناع
ناشئة وعليه فلو فقد الما امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد
عذر راي حوازه نعم ان خاف الزنا لانه انه عذر فيجوز
الوطء سواء كان المستنج بالرجل او المرأة وبحم عليها
التكليف فيما اذا كان الرجل مستنجرا بالرجل او المرأة
عش وقار تخين اي غالبا باسقاط ما في الاوط
كما قال في لانه يقول يد ما في اي لا يرام الجمع في السخا والودي
بين كل ما وما يعان لفظ ما لا يجمع مع ما يعان هو وقال
نعمهم المراد بالاسقاط التكرار عدم الايقان به اصلا
هذه النصوص اي الماخوذة مما تقدم في قوله وكل
ما يخرج من السيل في بحس من النبي صلى الله عليه وسلم

ومثله سائر الانبياء ترفعا لقامهم ومع ذلك يجوز الاستغفار بها اذا
 وجدت فيها شروط الحج على المعتمد بخلاف البول والنجس اكلها
 اية اذا استغذرها والابان كان للترك فلا يحرم كما وقع لابي
 الزبير من شربه دم النبي صلى الله عليه وسلم فابرة قال العباس
 عياض في الشفا وقد حكى بعض المتبعين باخباره وشمايله
 صلى الله عليه وسلم انه كان اذا اراد ان يتفوط الشقة الارض
 فاشلف غايظه وبول وفاحته لذلك رايحه طيبة صلى الله عليه
 وسلم قال العلامة ملا علي قاري في شئ بعد ذكر هذا ذكره البيهقي
 عن عايه وقال انه موضوع ثم نقل عن البيهقي انه موضوع من
 موضوعات الحسن بن علوان قال العلامة صاحب وقد وقع لواعظ
 ذكر صفات النبي صلى الله عليه وسلم في حلة ما قال لمن نظمهم
 ان بول صلى الله عليه وسلم لم يخرج من صلاتكم اهو وهو صحيح
 ويوجه باور منها ان هذا الواعظ يحتمل انه من ارباب الكلف
 وقد اطلع الله تعالى على رايح صلاتهم او يقال ان بول
 صلى الله عليه وسلم يستثنى به من نواقح وصلااتهم غير محققة
 القول فممن الاعتبارين صابر بول خيرا ويحتمل ان الاعم
 باعتبار الشبهة فبول من حيث الشبهة اليه صلى الله عليه وسلم
 خيرا من صلاتهم من حيث شربها اليها هو ايج لان برك
 الحبيبة وهي جارية النبي صلى الله عليه وسلم ورثها من ابيه عبد
 الله واسمها ام الحسن لان تلج اي تدخل لان البول في الدور
 اي ولو كان نجسا لنهاها عن ذلك وامرها بفعلها لانه
 لا يترك صلى الله عليه وسلم احد على خطا وهذا وجه الالزام
 كما قرره شيخنا عزيري لان ابا حبيب هو صاحب صلى الله
 عليه

عليه وسلم . عدل ابي عبد الله ورواه ولو عهد الامارة والا
 تحت صورته اخبرنا بانها منقذة من البول غير البول او
 شك في ذلك لان الاصل الطهارة الا اني فظاهر ولو
 على لون الدم ان يخرج من طريقه اما اذا خرج من غير
 طريقه على لون الدم فيكون نجسا وقال الامام ابو حنيفة
 وما لك بجماسة النبي من الاذى وقال الشافعي واصله
 انه طاهر زاد الشافعي وكذا مني كل حيوان طاهر واما
 حكم التنزه عنه فيجب غسله عند ما كثر رطبا ويترك
 يا بسا كما ورد ووجه الاول كونه يخرج مع الفضلة عن
 الله تعالى فلا يكاد الشك فيه ذكر انه بين يديه استغفار
 بل تقم حسنة الغفلة تنفع اليوم الذرة ومعلوم ان
 الذرة النفسانية تترك كل عمل مكره عليه ومن هنا
 امرنا الشارع بالفعل من خروج النبي لئلا يترك
 الغاشا للدين الذي ضرر وضيع من شدة النجاس عن
 الله تعالى وكل ما يجب عن الله من تركه عند الاكابر
 بخلاف الاصاغر فكل الامور حنيفة وما لك خاص
 بالاكابر من العلماء والصلحاء وكلام الشافعي واصله
 خاص بمكرم المساءين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه
 وسلم تارة وتركه ارضي تشريفا للاكابر والاصاغر فافهم
 شعرا في الميزان وتجب النبي من المستغفر بالاحجار
 ولهذا حرم حمل المستغفر المذكور ان يجمع زوجته لانه
 الموعود بالنسبة لنفسه فقط اما مني الاذى الذي
 يمكن بلوغه بان استكمل سبع شقيرة اي تحديديته

بعدم

امان لم يكن بلوغه بان راه دون التسع فنجس لان ليس
بينه والفرق في طهارة من الارض بين من لم يمسح والممسح
والخمس بشرط تحقق كونه منيا اهاج واما اللبن فظاهر
مطلقا سواء كان من ذكر او انثى ولو ثبت يوم والفرق
بين اللبن والماء ان المعقم من اللبن النقي وهو يحصل
بما قبله البلوغ وما بعده والمعقم من الماء الانقفا وهو
لا يحصل الا بالبلوغ فادارة اللبن او من كل من غسل الخل
كما صرح به السبكي والحم او ضل منه كما اعلمه ابن ابي
خلفا فالوالد شوبري وقوله والحم انه اي لقوله صلى الله
عليه وسلم سيد اهل الدنيا والاخرة اللهم اجمع بين
الصغير للسوطي والقلب فزجه عند كفه وفي الاحياء
للغذاء ما حصلته ان مداومة اكله اربعين يوما تورد
فسوة القلب وتركه فربا يورث سؤل الخلف وقد نظم ذكره
على الاصول في قوله

واكل لحم اربعين على الولا يقى فواد من السرور الذي حصل
وبورث سؤل الخلف تركها وخوف حرام ذابا لاصا لقتل
اه تحك المني اي يغيرها او المختلط من منها مصافق لانه
كان موصوما من الاحتلام بناء على انه من الشيطان
فانه فيما يقال ان هذا لا يدل على طهارة من الارض لان
فضلاته صلى الله عليه وسلم طاهرة وفيه الحضاية
وما احتلامه في خط لانه من تلاعب الشيطان ولا سلطان
له على الاشياء وذكر ابن سبع من حضاية انه كما
انه كان لا يتطهر لانه من عمل الشيطان اهو مناوي

متفق

متفق عليه اي بين الشك في غسل المني اي غسل مصلبه
وقوله لاخبار الصحة منه اي في الغسل والبعض ولو
من القمل وبضعة الصسات وهو بالاضاد المعتمد الا من الخل
فهو بالظالم المثل اهق ال ولو من غير ما كولا كرامة وغراب
ويحذرك والبعض الغالبه عن الرطوبة طاهرة وبزر
القدر لو قال ومنه بزر القدر لو قال ومنه بزر القدر كان خبا
والا وجه حمل هذه اي القول بخا سريا على ما اذا
لم يستحل حيوانا اي لم تصالح للخلف بان فسدت وقوله
والاولاي وحمل الاول وهو قول القول بطهارة على خلاف
اي على ما اذا صالحت للخلف وعبارة ثم من ولو استحال
البعض وما د صالح للخلف فطاهرة والا فلا هو وقوله
منه اخبره اراد به الخاسه ثم ان في قصره كلام المتن
على الخاسه المتوسطة نظرا لان الاستئناس معيار العموم
وقد قال فيما الى الاول الصبي اي فلا يجب غسله بل
يكفي الصفح فنه الان تكون مراده باعتبار الواقع لا بدول
القباره وعندنا انه سبأ في كلامه بيان غسل الغلظ
ويرد بان ما ياتي تفصيل لما اجمل هنا من غسل
جميع الاوال الا ان قلنا الاوال والارواح اعيان خمسة
هي لا تغسل قلت القبر نيك على حذف مضاف
تفديره وغسل مصان خيم الاوال الخ واحب اي قولا
ان يغسل بالتفصيل كانه يقطع الخلف شي منها انه لا
حاجة عز وجا من المعصية والاكافه اصابه فلا قصد
ولو يغسلها كما اذنها اطلاقهم خلافا للزكشي او من

مؤقتة او وطن مستقيمة ولو حال حريان الدم وليس ثوبا
متجسا وعرق فيه فصد ارادة نحو الصلاة او الطواف بحسب
الفصل اوسم وغيره بشمل القيد الادبي كمن اطلق
الدون على عذرة بطريق القلب اراد به الخجاسة
المتوسطة اي فذكر الابوال والاروات مثال ولذا عطف اسم
عليها قوله وكل بحسب غير معنوعه قال بقدره قوله ولا على
عن شيء من الخجاسات اي وامره عطف على حديث
من قوله حديث كانت الصلاة اي بصب ذنوب اي مظروف
ذنوب الاعرابي اسمه ذو الخوصرة القيمي لا اله الا
لانه كان الخوارج رئيسا كما في القاموس وهو
اي الامر بفصل البول حجة الوجوه واما قوله حديث كانت
الصلاة اي فحتمل ان يكون محمولا على الذنوب كقول جف
اي بحسب لوقعه لم ينفصل منه شيء برواوي ولم يذكر
له ضيق من لون او طعم او ريح سواء كان عدم الادراك
لحفا اثرها بالحف كقول جف ولا انزله ولا ريح ولا ذهب
وصفه او لا يكون المحل صقيلا لا ثبت عليه الخجاسة
كالرق والسيف اوسم ر كفي جري الماء عليها وان لم
يكن يفعل فاعل كطير مرة ويترجم من كلام ابن الحاجب
في شيء الكافيه ان انصباب موه في مثل قولنا صرته
موه على الظرف ويحوز ان يكون على المقبول المطلق هو
اطرف بحسب ان كانت صفاتها اي بعد ان كانت حقا
وان كانت الصفات بحسب يقلب على طهر زوالها ولا يحسب عليه
اختيارها بالشئ والبصم ونحوهما ولا على الامم ومن نفسه

رعد

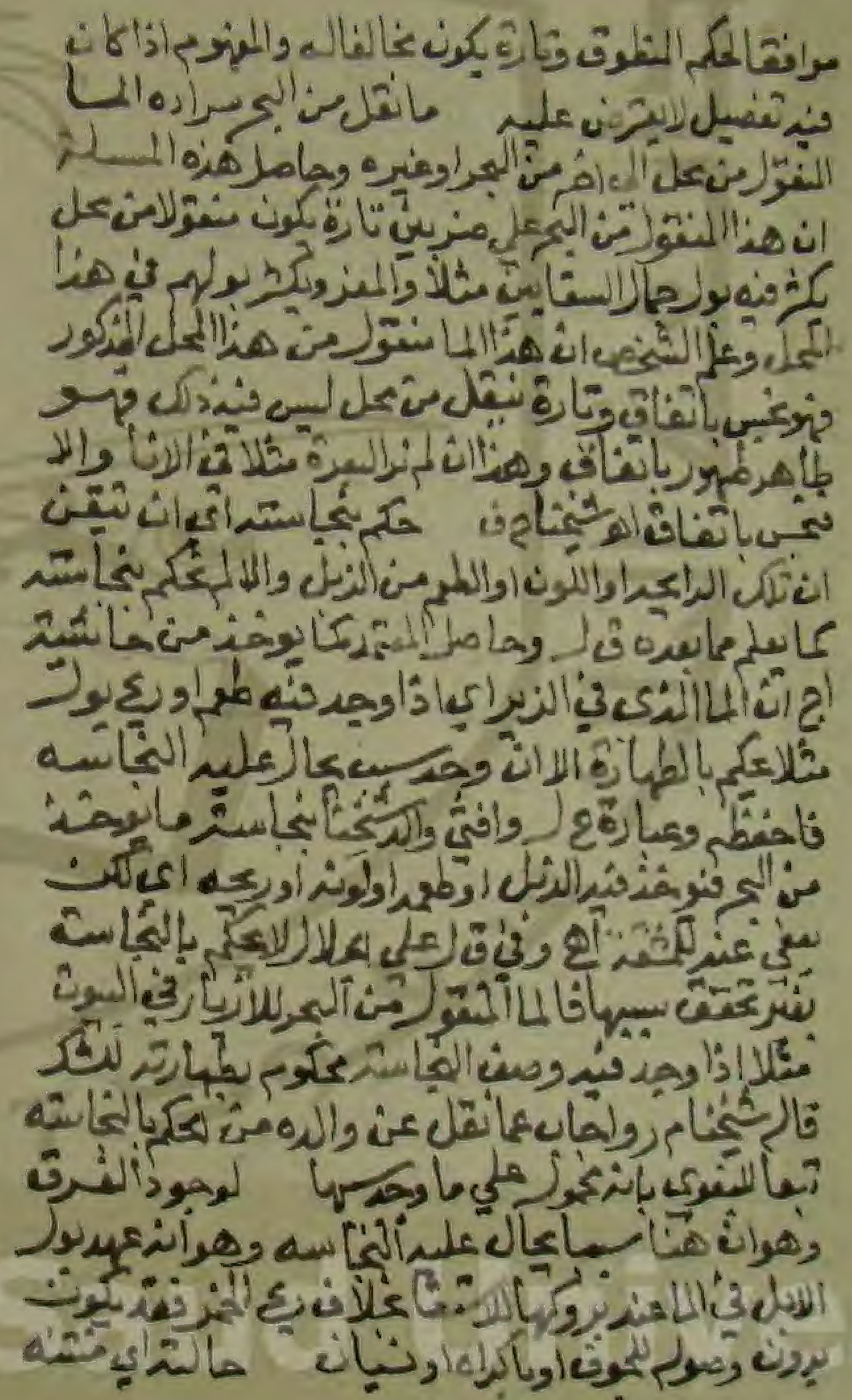
رعد انه يسال بصير اهل زالت الاوصاف اولها في قول
قال ع شرقي صر واورال شمه اوسم خلقه اولها رعد
لم يلزمه سوال غيره ان يقيم او ينظر له الاما عسر زواله
وضابط العسر فرضه ثلاث مرات مع الاستعانة بالاشه
اهوق لوالفرض هو الحت باطراف الاصابع وهو بالضاد
الحجة او بالصاد المهملة من لون كونه الدم اوريح
كيزك الخرج بحث لا نزول بالمبالغة بخولجت والقزم ولو
من مقلقة سوا في ذلك الثوب والارض والانا وقوله
بل يظهر المحل اي طهر حقيقيا لانه بحسب معنونه
حتى لو اصابه بلل لم يتنجس اذ لا ينجس معن العنسل الا
الطهارة والاثرا الهائي مما يشق الاحتراز عنه وظاهر
اطلاقه انه لا فرق بين المقلقة ومحوها وغيرهما فلو
عسر ان زالة محرم مقلط او ريح طهر وهو كذا خلافا
للركن في مخاضه والمالم يصف عن قليل دمه لروية
ان زالة جرحه اوسم ريح موه واطف وخرج ما سهل
زواله فلا يظهر من بقائه لئلا يثبت على بقا العن ومما صل
صور الخجاسة ثمانية واربعون صورة وكلها في المقلقة
والخففة والمتوسطة بخسة واربعين وفي الخمسة ثلاثة
لانها اما مقلط او مخففة او متوسطة فبذلك ثمانية
واربعون اوسم د على التحرير فثبت ان زالتها مطلقا
اي سوال عسر اوسم يفسر ومعنى الوجوه فيما اذا عسر
انه اذا عسر له بعد ذكر ان زالتها وجب عليه العلاج واما
المحل في هذه الحالة فيبقى عنده ان تفرقة الانا للفرق

ويصل به ولا يجنب عليه الا عاده بعد ذلك ولا يقطع المحل
 كما خذره شيخنا في وقوله ويصلي به طم انه لا خرف
 بين كون النجاسة في البدن او في الثوب وجب تركه ولا
 تصح الصلاة فيه بل يصلي به وله ولي عاريا اذ لم يجد
 غيره ولا يجنب الا عاده لقوة دلالة النجاسة لان اذ لم يجد
 عني غيرها ما دام البذر وجب ان النجاسة عند القدرة ولا
 تجب اعاده ما صلاه معها وكذا يقال في الطهارة
 وعمل ذوق محل النجاسة اذ اغلب على الظن زوال طعمها
 لما حقه مناوى وسيل من رضى الله عنه عن صباغ يصنع
 الغزل بالفتوة ودم الميراث بعد ذلك يغسله غسل
 جيد حتى يصفوا ماوه ويبقى الحمر في الفرك فهو كالحال
 لفته يعني عن لون عرس والاولا فاجاب نعم يعني عن
 لون عرس والاه بقا الطم وتقدم في الاول ان البرج
 فيها حوازل الذوق وان محل منع اذا تحققت وجودها فيها
 بريد ذوقه وانحصر فيه ثم سقانا دفع ما يقال كيف
 يعرف بقا الطم مع صفة ذوق النجاسة في محل واحد
 اى ومن نجاسة واحدة ولا تجب الاستغانة في
 زوال اثر اى من الطم او اللون او البرج اوها بغيرها
 من خصوصيات او اشياء الا ان تغيب اى الاستغانة
 بان توقفت ازالته ذكر على ما ذكره والتوقف بحسب ظن
 المظهر ان كان له حرم والاسما الخضراء فان قلت حيث اوصى
 الاستغانة في زوال اثرها توقفت زوالها عليه فقام محل
 قولهم يعني عن اللون والبرج دون الطم مع استواء الكل
 في

في وجوب ازالته الاثرون ان توقفت على غيرهما فالجواب انه
 يجب الاستغانة بما ذكر في الجمع ثم ان لم يزل ذلك ويبقى
 اللون او البرج يحكم ما بالطهارة وان بقيامها او بقى الطم
 وحده عني عنه فقط ان تغذر لانه يصير طاهرا ويترك
 على ذكرنا اذ قلنا بالعفو وجبت اهمه د وشرط ان لا
 شرط ان لا يكون حرم النجاسة موجودا في محل الثوب
 والا فتبين المالح وجوده على المحل وهذا بيان لكيفية
 الفصل وقوله على المحل متعلق بورد وورده بقوله
 وشرط وورد ما ان قلنا على الاصح وقوله ولا يشرط
 الوضوء على الاصح وعبارة في روى شرط وورد ما
 على محلها ان كان قليلا لا يصرف في الاصح فيها كذا سيجى
 فيما يمكن عصم ثم وجب من خلاف من اوجه فترجى
 لو كان ثوب خردم براغيث ووضع في الماء يغسله صب
 عليه الماء والحال ان دم البرغيث له حرم فلا يطره ذكر الثوب
 لانه المانحس بوضعه على عين النجاسة بل لا بد من ازالته
 عين الدم ثم صب ما عليه ثم هو وهذا اذا اريد تطهير
 الثوب من دم البرغيث ولا يضر بقا اللون ان عرس زواله
 ايا اذا اريد تطهير من الوسخ ولا يضر وضع الماء عليه ولو
 بقي لون الدم تنويره على وجهها وعبارة عن شق قدع
 اذا غسل ثوبا خردم براغيث لا يجب تطهيره من الاوساخ
 فلا يضر ويصح الماء عليه ولو يجب له بقى ثوبا الدم فيه
 ويبقى فيها اصابه من هذا الدم واما اذا قصد غسل
 النجاسة التي هي دم البرغيث فلا بد من ازالته اثر الدم

الا اذا عسر فيني عن التوبة لان كثرة ذكوه للايضاح والافوض
 معلوم مما قبله على الحمل كما تاسست كل موضع فيه ولو اعمد
 واحتمت مع الماء ولو معقوا عنها ولان قال في وافي بعضهم بطهارة
 ما صب على بول في اجانته محمول على بول لا حرم له وقوله وادبر
 عليه فيظهر كونه قال شيخنا في ولا بد من ورود الماء على اعلاه الى
 اسفله ولو صرنا في اسفله ثم ادرها حواليه لم يكن هو عبارة
 الشهاب في في المياه بعد كلام وقد مر فيها وية يعلم ان قوله
 ان التليل يتجسس بلاقاة الخباسة وقوله ان الانا يطهر حال
 بادارة المالح جوازه اي ولو بعد ان مكث فيه مدة قيل الادارة
 على ما حرم به غير واحد اخذ من كلامهم اي لانه ارادة مع
 تحسب باللاقاة فلا يضر تاخير الادارة عنها بحمله في واد على
 حكمه او عيشه اذ الجمع او صافها بخلاف ما اذا ورد على
 عيشة بقي بقض او صافها كقطعة دم او ما شئت ولم يسلها
 هو والفسالة القليلة ولو لصوع مستحسن او غير وقد
 زالت عن الصبغ النجس ويعرف ذلك بصفاء الفسالة
 ولا بد ان لا يزيد وزن التوبة بعد الفسل على وزنه قبل
 الصبغ فان زاد ضرر لانه الزايد من النجاسة ولا يضر ريقا التوب
 لفسر زواله ثم من وهذا يفيد انه لو استعمل للصبغ ما منع
 من انقضاء الصبغ مما جرت به العادة من استعمالها لسموئيه
 فطامها للتوبة كقشر الرمان ونحوه لم يطهر بالفسل للقليلها
 النجاسة فيه وهو ظن ان اشتراط زوالها بان وقعت فلا يضر
 استعماله في شئ وفي قول علي بحمله ولا بد من صفته
 عشالة ثوب صبغ نجسه ويكنى غير ما صبغ في شئ في ما
 كثير

كثيرا وسب ما قليل عليه ذلك فظهر هو وصيغته اهـ وبلا
 زيادة وزن هو في الفسالة القليلة ولا يضر في الكثيرة الا ان
 قال ما يشربه المحل اي يلقه من الوسخ الطاهر قال
 في ويكنى فيها بالطن وقوله وقد طهر المحل بان لم يكن به طعم
 ولا لوث ولا ريح على ما تقدم ولوق في الفلطة حل طاهره
 اي غير مطهرة لانها لم تلحظ لان ما ازيل به الخبث غير
 ظهور ولو كان مفعولا عنه حل لان المنفصل بعضه ان
 هذا التليل يطين ان يلزم من طهارة احداهما طهارة الاخر
 ومن نجاسته احداهما نجاسته الاخر وهو ظن في الروض وذكر
 قال ما حاصله انه لا يلزم من نجاسته الفسالة نجاسته المحل
 ولعل الاول من فرضه فيما اذا كان الفسل في خواجانه والثاني
 فيما اذا كان الفسل بالصب والفسول من يديه لاقى خواجانه
 شيخنا وقد مر من طهره اي البقل وقوله ثانيا طهره
 اي المنفصل وقوله فطاهره ايضا اي ان طهر المحل وقوله
 فيجب اي والمحل نجس اذا هما متلازمان متى حكم بطهارة
 حكم بطهارة الفسالة وميتي حكم بنجاسة الفسالة
 ولو زيادة الوزن حكم بنجاسته المحل كما قرره شيخنا
 ولكن ليس اي فيما يمكن عصره فخرج نحو الانية خروجا
 من الخلاف اي الى حنفية ولم يضر ولم يزد الوزن
 ينقد برانفسالها واعلم ان طهر الفسالة سئلزم طهر المحل
 وانه العكس كما ان رالنه الاوصاف وكانت الفسالة متفردة
 او زاد وزنها فطاهره يرد عليه ان حكم المفهوم موافق
 حكم المفروق واجيب بان المفهوم فيه تفصيل تارة يكون



وهذه السلسلة أي مسلسلة إلى النقول من البحر بالصفة المذكورة
مما تقدم به المأوى فيه إشارة للمفوضات أي ينبغي عن
المأله كورد وظم وإن ثبوت أن تلك الأوصاف من الريل ما لم تكن
عين الريل موجوده كما قرره شيخنا نقلا عن عائش وعصاة
ثم روالا وجه خلاف ما قاله البيهقي لأن الأصل طهارة الماء
وعدم ونفع الجحاسة فيه فالحكم فيه ذلك بخاسته المالحكم بها
بالشك إلا أي في الشك الأول أي البول فيه أول الصبي
أي الذكر المحقق فيه ثبات والذي لم يأكل الطعام فيه ثالث
وقيل في حولين فيه رابع والمراد ببول الصبي الغالب ولا
بأنه احتلظ بما تم تطاير من ذلك شيء فلا بد من غسله كما نقل
عن الطوسي وفي المأوى ولو مختلطا باجنبي أو كان متطابرا
من ثوب أمه وخرج بالبول غيره كفي وغائط وذهب لطهارة
بول الصبي أصح من خيل وإحراق وإبوتور من آتينا وحل عن
مالك وأما حكايته عن الشافعي فباطلة رحمان الطعام
المراد به غير اللبن حتى المائل سيمله لفظ الطعام وعبارة أصل
الروضه لم يطعم ولم يترب سوي اللبن أهو قال سم وقضيه
كلامهم أنه لا فرق بين أمه وغيرها خلا فاللذرع في اللبن
الشاة ونحوها ولابن اللبن النجس والطاهر خلا فاللذرع
أه وقول النجس وكومن مقلظ وإن وجب لتسبع منه
لاسمته وجبته أهو قاله رومن الطعام لثمن ولو
من لبن أمه والمعتد أن اللبن الخالي من اللغز لا يضر وكذا
الوشط ولو قشطه غير أمه أهو في أي للتفدي بانه
لما حل الطعام أصلا أو لم لا للتفدي بل للأصل

قل رضي حولي اية او مده فالمصية ملحقه بالقلبية اه قال ابن شرف
 فلا يضر غور زيادة يومين اه والمعتد الصبر لان الحولين يغذي يديه
 هلا ليه كما ذكره ع ش علي م ر ونقل مثله عن ق ل وما في ا ج
 من قوله فلا يضر نقص يوم او يومين سهو وحسب من التفصا له
 فلا يحسب زمن احتشاشه اي صبر ورته جينا في يمين امه
 فلا بد من انتضاله كله ولو خرج البصر وقد هكذا سنين
 والظرف اعني قول قيل متعلق بقوله بول ولم يوكل اي على
 سبيل الشائع اي بول كان قبل رضي حولي قلوبا في كلهما
 بعدهما لم يكن الضحك ولولم ياكل شيا ولو اصابه بول صبي وشك
 هل هو قبل الحولين او بعده فهل يفتي بالرش او لا بد من الفصل
 اعتمد الشيخ س ل الثاني وعلله بان الرش رخصه والرخصة
 لا يصار اليها الا سقيا وفيها كسبية ش علي م ر خلافة وعبارته
 ولو شك هل البول قبلهما او بعدهما اوان البول مما بعدهما او
 قبلهما فينبغي ان يكتفى بالرضح لان الاصل عدم بلوغ الحولين
 وعدم كون البول بعدهما بان يرش عليه ولا يضر طراوة
 محله بل رطوبة تنفصل منه وتكفي الزالة الارصاف مع الرش
 قال وبراوي وسن ثلثه على الاوجه كافي الشولري
 وتحقق بالسيلان بان يفارق الما موضع اصابته
 سم فاحلisse وهو احد صبيه وقع منهم ذلك نظيرهم بعضهم
 بقوله قد بالقي ع النبي اطفالا حتى حين من الذر بالوا
 كذا سليمان بن عاصم وان ام قس حاتي كشتام
 في حجره الخبر بالكر مقدم الثوب وبالقفا التبرية وفي المصباح
 انه هناك بالكر والفقي وقوله ولم يفصله ذكره بعد الضحك لانه

قد يطلق على النسل الخفيف ع ش قد هي اي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقوله قد فهم اي بعد عصر او جفائه والفا لا تترك
 علي الفورية هناك ل وقد سبقهما اي بين التكرار المحقق
 وغيره وسوي الاما عان ابو حنيفة وما لك بينهما في وجوب
 النسل من بولهما وان لم ياكل اطعاما اخرهما في بابت
 الابتناف الخ يعني انه الرجال والنساء بالفون عمل الصبيان
 بخلاف الانثى فاختارها غالبا الا الاثنا وبان بول ارق
 لان بول الذكر من ما ولجين وبولهما من لحم ودم لان حولا خلقا
 من صلح ادم القرير وقيل لما كان لوع الفلام باع طاهر
 وهو المني وبلوغها باع ذلك ويحسب كذلك وهو الحصى
 جاز ان يفرق في حكم البول ونظر بعضهم في الفرق الثاني
 بان المخلوق من تراب هو ادم ومن صلح في خوا واما مني
 بعدهما فالكل مخلوق من النطفة ومقتضايه من الحصى فكيف
 يقال يرجع الى الامم واجبه بانه لو غلط في كل منهما اصله
 فلا يلحق بفتح المشاة النخبة وسكون اللام وفتح
 الصاد المهملة من لصف لصف كعلم علم برماوي سفوف
 بالفتح وعبارة المختار وكلها لو غلط غير مضمون فهو سفوف
 بفتح السين ع ش علي م ر واما ايضا نوا الفحل وهو السائل
 لاصلاح وانفصل به التقدي كافي سم وق ل
 كالطعام ووجهه انه اذ اكبر غلظة معدته وقوته على الاحمال
 وبما كانت تحت احوال مكرهه فالحولان اقرب مر ذفيه ولهذا
 يفسل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللبن سم م
 فلو شرب اللبن هو قبل الحولين تشبه بال بعدهما قبل ان ياكل

غير اللبن فهل يكفي فيه النضح او يجب فيه الغسل لان استام
 العلوي نازل منزلة اكل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتده
 شيخنا الهندى وانه لو اكل غير اللبن المتعدي في بعض الاعام
 ثم اعرض عن ذلك وصار يقيناً على اللبن فهل يقال لكل نقص
 حكمه او يقال بغل مطلقاً لانه اكل غير اللبن المتعدي السدي
 يظهر الثاني وتقدم ما في صورة ان كفاهم من ازالة
 او صافى اي ولو بالنضح المتكبر ولها الحزم ولا بد من ازالة قيل
 ذلك كقيمة الجاسات فيه اشارة الى ان الدليل القياسي
 ولم يستدل بالحديث لانه يحمل لانه قوله وعن ما قد مضى
 يحمل ان يكون ذلك مع ازالة الاوصاف او قبلها وبذلك
 اخذ الزركشي بغيره ولم يشترط زوال الاوصاف كما افاده شيخنا
 العزيزي الاستدلال بالحدس بدون شيء وبالرضاء على
 الاستشابة من الدم حاصل مسائل الدم والقيح بالنظر
 للعفو وعدمه انها ثلاثة استام الاول بالايضغ عنه مطلقاً
 اي قليلاً او كثيراً وهو المخلوط وما يقدره في تخمخه وما اختلط
 باجنبي على ما ياتي والثاني ما يعنى عنه قليلاً دون كثره
 وهو الدم الاجنبى والمخى الاجنبى اذا لم يكن من مغلط
 ولم ينفذ في تخمخه والثالث الدم والقيح غير الاجنبى
 كدم الماميل والعروق والبشرات وموضع القصد في الخلاصة
 بعد سده بنحو قطعه فيعنى عن كثره كما يعنى عن قليله
 دون كثره واما ما يقع كثره من ان الانسان قد تنفخ راسه
 الدم بالثقل قبل ان ياتي المدة فند مع صلاية الحمل ثم انتهى
 مدته بعد فيخرج من الحمل المتفخي دم كثير ونحوه في

فهل

فهل يعنى من ذلك ولا يكونه بفعله لتأخر خروجه عن وقت
 الفتح اولاً لان خروجه مرتين على الفتح السابق منه نظر
 والا قرب الثاني كما ذكره في مثل علي م في شروط الصلاة
 وقوله او يحاوزه محله قال سم الصباري المراد محله محل خروجه
 وما انتشر اليه ما يقبل اليه التفاضل كمن الركبة الى قصته
 الرجل فيعنى عنه خ اذا الاتي ثوبه مثلاً في هذه الحالة
 لانه جنس الدم فيه يقلل الشيء بنفسه لان المد عن
 العفو عن القليل وحجابه بانه المتطور ليس جنس الدم الجنس
 يصدق بالقليل واكثر فضارته الدعوى كفضاضه والدليل
 عام فلا يلزم عليه تقليل الشيء بنفسه كما قال شيخنا
 تطرق اي يجر اليه ومثله الصديد وهو ما رفق
 مختلط بدم قبل ان تفلط الحدة وعبارة في ل ومثله اي
 الدم اليسر الصديد وما الجروح ونحو القروح والتناطات
 وكذا لو اخذ دماً اجنبياً اي يكون ذلك بفعله بقدياً
 وخرج به دم البشرات ونحوها فيعنى عنه قليلاً بفعله
 كما يعنى عنه مطلقاً بغير فعله وفي ش م ولو لم ينجس
 بدم اجنبى عتالم يصف عن شيء منه لا يتكاثر بدمه ما فلا
 يناسبه العفو كما افق به الوالد ويعنى عن دم الاجنبى
 وان كثر ما لم يكن بفعله نعم لا يعنى عن حمل ثوبه فيه دم
 براعت كثر ولا يعنى عن اقترانه في الصلاة ولا عنه
 مطلقاً في نحو ما وما قليل ووشم الذباب اي في
 ومنه قليل يور كخاش ينجم الى المجهى والمنظوم
 بعضهم العفو عن كثره ايضا فالقليل ليس قدياً ولا كذا

ليس قديرا بل بقية الطور كذلك كما في قول وعن روث
تتبعني لغادة عن انه يعني عن الكثير وفي ش الروض
خلافة والسبح المصحة ليس فيها لغادة عن فيكون ملها
على ما ذكره وعبارة بعضهم قول عن روث اي القليل
شدد وفيما بعده وقيل بالعفو عن الكثير ايضا ثم
تجاءم من التي في ل ومثلها القول اي من حيث انه
ليس لها دم في نفسها ولم يصر حوايا بها المتحكة كالغني فالدم
باحث اي غير الدم المعفو عنه وقد اتفرق في هذا بعضهم
حيث الغني الشافعي وقيل له ما ذكره الحكم الذي يستغفر
تجبر على عته ولو خالطه عن والعقوبات تصيب
واذا طرأ به الخاسر طاهر لا يغفوا اهل الذكاء تجبوا
احاب بعضهم

حيث اذ حيتنا وسالتنا مستغفرا من حيث لا تستغفر
المعفو في جن عراه مثله من حيث لا مطلقا فاستوعبوا
والشي ليس بمان عن امثاله لكنه للاجنبي يحث
واكر قد اطلقت ما قد تروا وهو المعنى وقسم ذكر الاحب
قيل ولو دم نفس صوابه ان يقول ولو من نفس
اي ولو كان الاجنبى من نفس كطوبى المناقذ وهذا
ما قاله الخيام رده خالفه ع وقال يعني عن قليل وما اليه
شجنا لان ضروري قيل نعم يعني عن ما الطهارة
اى اي سوا كانه واجب او مندوبه كما في حاشية شجنا
م د رجب النطق والشر فلا يلحقان بالطهارة وقيل
يلحقان والثاني على غير ذلك كما نطق او تبرر كما تعلم
ما

٢٠٩
مما راي من قول مختلط باجنبي ما الطهارة اي يلحق
بها في العفو المتقدم قال او حيلة على جردوا عطف
على ما تساقط اي ويلحق ما الطهارة حيلة على جردوا
اي فلا يضر اختلاطه بالدم وبعد ذلك ان كان ذلك اليواسيا
في فحة وخرق الدم كان من قبل ما خرج بفعله فيعفى عن
القليل فقط ويلحق ايضا بالطهارة ما الطهارة كالورق لان
الطيب مقصود شرها خفوصا في الاوقات التي هو مطلق
كالقيدن والحيه بل هو اولى بالمعفو من كثير مما ذكره خلافا
لش اقر رشيد في علي م ر وما يعني عنه ايضا ما لم يصر
وجهه المثل بطرفه ولو كان معه غيره اهرق ش على ور
ولو من الخاسته المظلمة شمل ذلك الدم وصرح به
قيل لكن قد بعضهم بغير دمه وعبارة م شمله
ما ذكره اي في قول الا اليسير منها اي من الشئان
وما لا نفس له الخية ليل ما بعده والش غير اعزابه
فعله مطروفا على اليسير فهو من جملة الشئان فيكون
المعفو عنه ثلاثة وقول النفس له سائلة صفة كما
اوصلت لها والمراد بالنفس الدم اي لانه له وسمن
نفسا لان به قوام النفس وحاصل هذه المسئلة انها
ان كانت او نشأت فيما نشأت منه او وصلت الى المانع
مثلا حية وان طرحت نفصه مبرها فنه ثم ماتت
فيه لم تنفس وانها اذا وقعت ميتة بنفسها او برى اوصلت
اليه ميتة ميت مبر قصده الحسنة اتفاقا وانها اذا طرحت
غير ميتا او ميتا لا يقصد وقدرها فيه فوقع في الميت

عندنا ومخالفة شيخنا وغيره نعم يعني عن تصفية ما هي فيه
بمخوضه وعن وقوعها عند نزاعها بامسح او عود وان
تكرر اقول وبقي ما لو طرحت ميتة ثم احيت ثم ماتت
هل تجس ام لا وفيه نظر والاقر به الاول وظم ولو بلدا
فقد وعبارة سم علي محم طاهره ولو كان الطرح سهوا
وبقي ايضا ما لو طرحت حية ثم ماتت ثم احيت هل
تجس ام لا الظم الثاني كما قال بعض الشيوخ وهو وجهه
متعين لانهم صرحوا انها لا تنظر الا بطرحها ميتة ووصولها
ميتة عن الذي ابي عن الميتة التي ولو غير بل كان
اولي عند شقة متعلق بسائله الذي فيه ما
ليس قيدا بشرط ان زيادة الضاح بعد قوله وفيه لان
ظم من غير طرح ولما تجاري في ذكره فيه نظر لانه مضمون
فيما اذا وقع وهو حي وكلامنا فيما اذا وقع وهو ميت
يقتضي اي يستعين فان غيرته ان هو محترق قوله
يعتبرونها وهو قيد في الاخرة فقط شيخنا وهو
كذلك من بالنسبة لغير الاخرة ويعتمد بالنسبة للاخيرة
قال سم لو طرحها طارح حية فمات قبل وصولها المباح
او ميتة فحييت قبل وصولها لم يضر في الحالين افتاده
الطبل اوى وان كان في بعض نسخ الكتاب اي المقتن
ان هذه كالا استدراك على السلسلة الاخره وهي قوله او
فقد طرحها فيه ان هو غايه لها فكانه قال وهو
كذلك اي بالنسبة للسلسلة الاخره وان كان في بعض
نسخ الكتاب التفضل اي في هذا التفضل من والمقتن

عدم

عدم المقتن فقصه التي بقوله وان كان في الاعتراض على
السلسلة التي فيها وماتت فيه والتقوية للسلسلة الاخره
فكانه يقول للحكم ما ذكرته في السلسلة الاخره من عدم
الضرر وان كان كلام المقتن على هذه السلسلة يقتضي الضرر
لان مفهوم قوله وقع انها اذا طرحت وهي حية وماتت
حيه انها تجس مع انه ليس كذلك فطاهره انها اذا
طرحت الناس ان يقول وفيه لان الطرح يكون بفعل
فاعل فلا يفصل فمخرج بين ان تقع بنفسها او لا فتجس
فبفعل ان فيه نظر لان كلامه مفروض فيما اذا وقع بنفسه
فليس ياتي التفضل فلو قال ومفهوم قوله وقع انه لو
طرحها طارح ضار ذلك ان اولى هذا مرادك وهذا
التفضل الذي اقتضيه الشيخ من لانه حيث كانت
حيه فلا فرق بين ان تقع بنفسها او بطرح طارح فلا يتم
للم الاعتراض على هذه السلسلة الاخره التقدير واما
اذا جعلنا الضم في قوله فيفضل فيها اي في مفهوم الحية
وهي الميتة ويقال ان طرحت الميتة ضرر وان وقعت
بنفسها لم يضر فلا يتم للم موضوعه من الاعتراض على
تلك السلسلة اولا اي مع ان المقتن انها اذا طرحت حية
لا يضر مطلقا الا ان غيرن ثم اعلم ان مقتضى الإشارة
الى ان غايه ما ذكره هنا مكرر فلا تفعل اقول
فيما د وحيوانه كان ينبغي ان يزيد وعمرهما كفضلان الحيوان
فان لم يرد ليس حيوانا ولا اصل حيوان ولا يخرج من حيوان
ثم يقول واما فضلان الحيوان فان استعالت الى فساد

في نفسه والافطاهره مدوحا بان مراده بالجماد والروح
 فيه فدخلت الفضلات لكنه يشمل الميت فيقال
 له جماد الان يقال المراد به ما خلا عن الروح اصلا ولو
 في الماضي هو ولو من بعض الوجوه ان اي كالحرف انه
 واف لم يترك يستغني به في النامثلا بالطهارة في الكلام
 رضاف محذوف اي بزي الطهارة وهو الطاهر وفي بعض
 النسخ بالطاهر وهي ظاهرة لا تحتاج الى تقدير وهو
 السكر المباح قال العلامة قار لو سكت عن لفظ مباح لكان
 اولي لان ذاك الطهر المطهر بحسب سوا كان ما بها او جامدا
 او وفيه ان عبارة اي عبارة في لشمس الخشيش والكشك
 مع انها طاهرة في الاول عبارة الش ولا يرد على قول مباح
 الحرة الجامدة نظر الاصلها كما في عبارة احو وضاع
 وهو السكر المباح اي اصلا فلا يرد المحرم المنفقه هي
 فانها جامدة وفيه بحسب والخشيش النذارة فانها طاهرة
 لانه المحرم المنفقه ما يبع في الاصل بخلاف الخشيش المذابة
 اي فانها جامدة في الاصل وهي طاهرة اي ان لم يصبها
 شدة مطربة هو وقد سئل الوالد رحمه الله عن الكشك
 هل هو نجس اذا سكر كالنوط وهل يكون حفاقة كالخلل
 في الخمر فيطهر او يكون كالخمر المنفقه فلا يطهر فاجاب
 بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا
 لكان طاهرا لانه ليس بآل هو ويؤخذ منه ان النوط
 نجس وهو كذلك اذ لو نظر الى عودها فكل اسكارها نور
 على ذلك التمر والبزيب ونحوها من الجمادات فانها نجسة

حار

حال اسكارها مع ان اصلها جامد وهذه اطمحلي وفي حار ارضه
 والحاصل ان ما فيه شدة مطربة نجس سواء كان جامدا
 او ما بها فالكشك الجامد لو كان فيه صا فيه شدة مطربة
 كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطربة وهو جامد ان
 كان مسكرا قبل جوده كان نجسا كالخمر المنفقه والا فهو
 طاهر كالخشك وما لا شدة فيه غير نجس ما بها او جامدا
 فاسقاط ما عتق ان اريد بالسكر ما فيه شدة مطربة
 لا للفقهاء للعقل هو لما مر في لشمس الخشيش
 الا ما استثناه الشارع اي حقيقة كالطه او حكايا كالحرس
 فانه لم يستثنه الشارع حقيقة وانما هو مقيس على الطه
 كله طاهر لفظ كل ذكر لغيره القاكه او الالف واللام
 لا تتفرق كما قدره شيخنا الفريسي الا الطه فاسد
 نقل شيخنا عن بعض ان كل الكلاب نجسة الا طه اهل
 الكف ثم توقف في معنى طهارته هل اوجده الله طه
 طاهرا او سلبه او صاف الخاسته اهر حائنه ولو سئل
 للدواعي القول الصريح القائل بطهارته اطف وقد سئل
 العلامة عجم السيجي ما الحكمة في نجس الكلب فاجاب الحكمة
 في نجس الكلب السيرة ما كان يقاتله اهل الجاهلية من القبايح
 كوكلة الكلاب وزيادة الغزاة ومخالطة مع ما فيها من الدنائة
 والخسة المانقة لروى الرواية واريان القول من معاشره
 ومخالطة من مخالطة طهورا في طهره وهو مستد
 خبره قول انه يفسد قال النووي في مستل طهور الاوصاف
 فيه منها ما وثق بالحق ان الفئات الهوان على المذبح

ولو ادعى ان كل من كان له كونه المتولد من الكلب وعنده
 محسب ان لم يكن له اصلية ادعى او كان قبل عن صورته الا دعي
 ولو في نسخة الاصل فيقول فقال شيخنا من هو ظاهر ويطبق
 احكام الادمين مطلقا قاعدة يتبع الفرع احسن اصلية
 في الخمسة اقلية والتسك بظ الكتاب والسنن اول من
 القاعدة وعلى القول بخاسته يطبق حكم الظاهر في الظاهر لان
 والعبادات والولايات وغيرها الا في عدم حل ويحسبه
 وماله وارثه وقتل قائله وسفدته من الولايات ايضا
 ولم كلامه هنا انه يطبق حكم الجس مطلقا وليس مراد اقل
 وهذا اي قول ولو ادعى ما غايه في الفرع صريح كلامه ان الجس
 وهو من وبه قال في المعتبر عندهم رايه طاهر فيدخل المسمى
 وليس الناس ولو رطبوا وبومهم ولا يحل مناجته رجلا
 كان او امرأة لان في احد اصلية ما لا يحل مناجته ولو لمثله
 ويقتل بالحر لا عكس ويترى ويروي امره لا يعتقته اهاج
 وزكي ولو كان له احد فمضى على صورة الادمي دون الاخر فقد
 استظهر في انه طاهر العين تخلصا لصورة الادمي والادمي
 المتولد بين كلبين حسن والكلب بين ادميين طاهر ولا يضر
 تقييد الصورة في نجاسة او طهارة وفي رساله الى ما وحي
 في المتولد بين ادمي وخمره ما يضره واما متولد بين ادميين
 على صورة نحو الكلب طاهر اتفاقا واذا كان سقطا ويقتل
 فهل يكلف امره لا قال بعض مشايخنا يكلف لانه التكليف
 مناطه اي متعلق العقل وهو موجود في ادميينه طاهر
 واما متولد بين كلبين مثلا فيجب اتفاقا واذا كان على صورة

الادمي

الادمي ويطبق ويحكم فهل يكلف نظر الصورة قال شيخنا
 الشهاب قل القياس التكليف لما تقدم واما متولد بين
 شابين مثلا وهو على صورة الادمي فظاهر وجوبه
 في كل واحد من ذلك صريحنا واما ما والقياس ان يجب
 في قتلته قيمته وقيمته خمسة لان مقتله اصلية كذلك
 ويكلف اذا كان عاقلا وذلك قاله السمس في طائفة السرى
 لنا خطيب يود يدعي ويؤكد قال شيخنا الورع من وانه
 لا يطبق حكم الادمي في شيء من الاحكام الا في الحياة والحي
 الممات واذا صار خطيا وقيل والى بالجلد ان المتوطى
 بالقتل ثم مات فهل يكون يوم القيامة تراجعا نظرا لاصله
 او يدخل الجنة نظر بالقتل بانه مناط التكليف فالنوات
 والعقاب عليه واذا كان على صورة المذقة هل يقتضيه لسه
 او لا صريح اعترض من النفس واما متولد بين سكر وعنده
 هل يكون مقتله حكمه قد يقال نعم على قياس ان المتولد
 يتبع احسن اصلية في النجاسة فالتيما مل ستم قال محمد قال بعضهم
 ولو وطئ ادمية بهيمة فولد لها الادمي ملكا لها وهو نفس
 وعلى قائله قيمته ولا يوطئ نظر لاصلية ومقتله خمسة
 قياسا على ما تقدم عن ستم في المتولد بين السكر وعنده
 واما المتولد بين خمر وفي وادميته وكان على صورة ادمية
 ادعي حكمه ان ملكا لصلح الخمر وفي ثم ان كانت امه
 حرة فهو حر تعاوانا كانت رقيقه فهو ملك لها الياس
 ومعه ذلك يسقى ليعزى في الكفارة ثمما لاصلية
 كما لا يعزى في المتولد بين ما يعزى في الاخرية وغيرها

فيه دليله هذا اولى منه بعدم الاجزاء لانها اسمها الادنى
عنه وان كان على صورته ولا يفتقر الى مخالفة فانه دقيق
قال شيخنا النور عجل الله فرجه ولو في الكتب ادعى
فيمنع استصحابه نجاسته لانا لا نظهر ما كان نجس القطن
بالشك ولو في الادنى كلبا فهو على طهارته استصحابا
للاصل في المسئلة تفليسا للنجاسة اي على الطهارة
وقوله لتولده منها علمه للعلل لكن تولده منها المحرمة
لا تقتضي النجاسة الابغمية قوله والقدر يتبع
من تحت العلة فالواو الحال لتولده منها اي من
النجاسة اي من ذي النجاسة فكان مثلها ولا يتقضى
بالدود المتولد منها لانها لم تنبع من خلق من نفسها ولما
تولد فيها كدود الخلل بل يتولد عنه والحزبه البقرية
الخارجية من البقر نجس لخلقها من النجاسة ولو ارتفع
حدى من كلبه او خنزيره فثبت نجس من لبنها اسم
نجس على الاصح في النجس واشرفهما اي الاشرف
منهما وكذا يقال فيما بعده وقد نظم هذه القاعدة بقوله
يتبع القدر في استنباط اياه ولازم في الرق والحربة
والزكاة الاخف والدين الاعلى والذي اشبه فيعجزا ودينه
واحد الاصلين رجسا ونجسا وتكاحا والاكل والاضحية
وقوله ولازم بلام مكسورة فمعه مضموم فمعه مضموم
مكسورة لانه الظاهر من الخفيف والتقدير وهو تابع
لام وقوله في الرق شرطان لا يظن الواطن في حال
وطيه انها حرة فخرج ما اذا ظن انها زوجة الحرة

او

او غير جارية امه فان ولدها حرة وقوله والذي اشبه فيعجزا
فاذا قتل المحرم صيدا اعتولد بينه وبينه وحشي ونجاسة لانه
بينه وقوله ودينه يشبه بالياء المتولد بين كتابي وموسى
دينه دينه كتابي وقوله واحسن الاصلين رجسا كالمتولد
بين حبة وشاة فهو نجس ويستثنى منه الادنى الذي تولد
بين ادنى وكلية فانه لما هو عند روثه ونجاسته بين كتابي
ومحرم لا يحل ذبحه ولا تكاحه ان كان انثى كما يؤخذ من قوله
وتكاحا وقوله والاكل يفهم اللحم المأكول قال تعالى تولى كلها
كل حين باذن ربها وهو من صون عطفها على قوله رجسا
فالمتولد بين مأكول وغير مأكول لا يحل اكله والاضحية تشبه
اليافا المتولد بين ما يحرق في الاضحية وما لا يحرق فيها
وليعاب البدر كالمتولد بين صيد بري وحشي مأكول
 وغيره فاذا قتل المحرم وجب تركه من المأكول كالمتولد
بين حمار وحشي وحمار اهلي وقوله الجزية وتقرر الجزية
فان كان ابوة بقربا فجزية بان كان له كتاب او شهادة
كتاب اقره هو بها الضار الاول لا يرد لان المرأة لا جزية
عليها واضنها في النجاسة هو هذه هو الحق هنا
فتأمل والمهرم اية في ذبح الصيد البري الوحشي المأكول
لا مطلقا فلو ذبح شاة فلا يحرم من ذبوحه ولو صال
على المحرم صيد بري مأكول وقوله فلا يكون مسته
وتلفظ ويقال لنا نعم يترك صيده فانه نوع المحرم بصيد
المحرم الوحشي مسته مالم يصل عليه والاحل وحشي
المأكول اذا ذبح وتقدم ان ذبحه حرام وان لم يسل

اسد الاعظم اي اذا لم يتصرف في لاف ادغوا الزرع والجذر العسكر
 ومكتوب على جناحه عند الله الاعظم الموحدة منها تتعبد
 وتسعون بنضه ولوقت لنا المايه لاكلنا الدنيا فاما
 وفي رواية انا الله لا اله الا انا رب الخراد ورازقها بعثها
 رزق القوم اي ياكلونه وبلا على اخرين وقال عمر اول
 هلاك هذه الامه من الخراء اهل من الدميري والاميه
 الادمي ومثل الجن والملائكة بنا على انهما اجسام ولها ميتة
 واما على القول بانها اشباح نورانية تقدم طاهره
 فانها طاهره اي على الاظهر كما قاله المحامي ومقابلين الميت
 نجس وبه قال الامام مالك والبرصيفه وعليه يستدل الابن
 قال بعضهم والشهد وهل يظهر بالفصل على هذه القول
 قال ابو حنيفة والنفوس انه يظهر ومقتضى هذا المذهب
 خلاف كما في قول علي الجلال ولقد ذكرنا في ادم قال
 ابن عباس رضي الله عنهما بان جهنم ياكلون بالايدي
 وغيرهم ياكل بنفسيه من الارض وقيل بالفضل وقيل
 بالنطق والتميز والفهم وقيل باعتد القاعه وقيل بحسن
 الصور وقيل بالصل بالبحا والنساء بالذوايب وقيل
 بتسلطهم على جميع ما في الارض وتسخيره لهم وقيل بحسن
 تسميهم امر العاش اهر ماوي فالمراد بخاشه العقاد
 انه فالعني انما اعتقاد المشركين كالحجاس في وجوب الاحتساب
 فلي الله حذق مضاف على هذا وتسميه بليغ ويحتمل
 ان فيها استعاره بقرينه بان شبه الفاسد بالنجس
 واستفير النجس للفاسد بجامع وجوب الاحتساب في كل

فالعني

فالعني انما اعتقاد المشركين فاسد قال ع ش قد يقال الاية وارده
 في المشركين الاية بليغ قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام
 والحرام هنا في الاموات اهلهم والايه قد تكون غير وارده
 الا ان يقال انما كانت النجاسة ثابتة لهم في حياتهم ولا يلزم
 منه بقوتها اهلهم بعد موتهم لقول مالك في الخبيث نجاسة
 الادمي بعد موته فخرى على الفالب لان الفالب من اهل
 النبي صلى الله عليه وسلم عتد ذكر الامكان انه لا يذكر الا
 المسلمين وان كان الكفار يشاءونهم في الحكم كما قرره
 شيخنا العثماني لكان نجس العين اي ولو كانت
 نجس العين لما امر بفصله لكنه امر بفصله فلا يكون نجس
 العين لان استثنائهم التالى يبيح مقتضى المقدم
 فهذا الشاهد الى قياس استثنائهم فخذ قته فيه الاستثانة
 والتميز وكذا يقال في قوله فان قيل ولو كانت طاهره
 وهذه السوار وارده من طرق العتبه وهو معارض
 بالمثل من طرق الشافعية وهو قولهم لو كان نجس
 العين لم يوصف له كما قال الشيخ ويصل الاقاليس
 قيد وانما ذكره للتبرك بالحديث وانما يجب عقل الانا
 اذا اريد استوال في غير نحو نقل المارطفا تاراج ومثل
 الفصل الانفال بغير فصل في فزاد المص ان يكون
 انفاله ولو اهل الاما افق به السلق في التخي عام
 بخلاف من انه اذا اهل مرور الماعلة مع الترخيم
 من انفاله لخلبه طهر وله اذ كرا ل ذلك بقوله في ايات
 فابره انما ليفيقا ذكر وكل جامد اي نجس العين

فلو بالكلية على عظم مشقة نحوها وفصل سبعا احداها ان
 لم يظهر اي من هذه النجاسة المقلقة حتى لو اصابه ثوبا
 رطبا مثلا بعد ذلك فلا يد من تسببه سم ارج وقال الشيخ
 الاسلام يظهر من النجاسة الكلية فلا يسبغ بعد ذلك
 ما اصابه واما المايح فان كان غير ما تقدم فظهر
 من سائر النجاسات وان كان ما امكن تطهيره بالمكان
 ولا يحتاج لتزويده ان كانت نجاسة مقلقة وعبارة النجاس
 وهو اشبه ولو نجس ما يبع اي بشي مما تقدم منه المقلط
 والمخفف وغيرهما وان حجه بعد ذلك كمال التقدير
 اوله التقدير حيث انظر بظهوره بخلاف حكمه كدقيق
 نجس به ولو اصابه فظهر بالفضل واما نحو السكر فان نجس
 عند صوره فظهر بالفضل او بالكثر او بالانبياء لم يظهر
 مطلقا بالفضل كما انقيدت عبارة سم وهو طم ولو
 مضى بنوع المم مضمون معنى المكان اي مكان
 غيره وذكر المكان من غير او غيره والفايد للرد بالشبهة
 للصد والقيم بالشبهة الغير اذ الخلاق الماهوي الصيد
 لانه قيل بحجته تنويره ولا يظهر بالفضل وقيل بقي غيره
 غسله مرة واحدة فغير حتمية اقواله والخامس غسله
 سبعا تنزاه كما حكاهم رقي في باب الصيد
 من ولوغ وهو ان يدخل لسانه في المايح ويجعله
 والشرب اعم منه قتل ولوغ شربه ولا حكم به
 وكذا ملاقاته الاي قال ولوغ ليس قتل ان لم يشرب
 واخر ما ذكره نجس اذا غلب المايح لا بخلاف ما لو قبضه

بيده

بيده على نحو رجل السكب داخل الما قبضا شديدا بحيث لم يبق
 بيده وبينه ما فلا ينجس الا النجس وقد يترجم من عدم
 النجس لما سته داخل الما صحت صلاته وهو خطأ لا
 ملاقات النجاسة مبطل وان لم ينجس كما لو وقف على نجس
 جاف سم شوري من اجزاء كل منهما اي من السكب
 والخنزير ويقاس الفرع اي مع توسط رطوبة سمع
 مران ولو سمع حرايت او تحريك سم حركات في الماء الزاكر
 وحسب ذهاب العقو وعوده مران وفارق عدد رها
 العقو وعوده في الصلاة مرة واحدة نظر للفرق وتحذر
 من الشبهة ولانه اغترض من العقل في الصلاة والغسل
 سبعا وبالتراب بقية كما قاله في له وعبارة مبرور
 عن المتخصص بما ذكر في ما كثر كمر راكع وحركه سبعا
 ونزبه طمروا ان لم يحركه فلو اصابه وبما رقي ما رقي
 النجاس المحرك من تدوير الشرب بان الشرب صفة
 ثابتة والعدد ذوات متصودة فلا يقاس احدهما بالآخر
 احواف احدهما لم يقل احدهما وان كان صعبا
 لانه ما ذكره اوله لانه ما لا يقوله ان كان سبعا عشرة
 فما دون فالأكثر المطابقة وان كان فوق ذلك فالأكثر
 الاثراد وقد جاء على ذلك قوله تعالى ان عدة الشهور
 الاية فاخذ في قوله منها الرجوعه لاثني عشر رجع في
 قوله فلا تظلموا فمن الرجوعه للاربعه كما ذكره غير على
 بنزاع اي مصحوة شرب والراود شران ولو حكما
 ليدخل ما لو غسل بقطعة طين او طفل فانه ينجس وكذا

الطين الرطب لانه تراب بالقوة ويجري الرمل الناعم الذي له
 عيار ركيه صالحا في السراويلي اوقبل وصفهما وهو
 الاول خروجا من خلاف من قال بالوجوب بان يوضعا
 ولو مرتين بان يوضع الا الما على التراب مطلقا ويطبق الشراء اولاً
 بعد زوال الجرم والاوصاف قال شيخنا في الحاصل ان كان
 وضع التراب على جرم الخجاسة لم يكن مطلقا وان زالت
 الاوصاف ووضع التراب كفي مطلقا سواء جرم بالما او لا
 وسواء كان المحل رطبا او جافا وان بقيت الاوصاف فان كان
 المحل جافا ووضع التراب فمروجا بالما او وجده كفي ان زالت
 الاوصاف بالما المصاحبة للترتيب وكذا ان كان المحل رطبا
 ووضع التراب موزجا بالما وزالت الاوصاف وان وضعه
 وحده لم يكن كفي لتخصيصه باق على ظهوره اية استا ولا
 هو اذا اقتصر بالخجاسة تسمى ولا يظهر الا في المرة السابقة
 وعيارة سمي وكان مرادهم بكون الظهور الوارد باقيا على
 ظهوره انه يكتفي بظهوره ما حال الورود والافلا في قطعا
 لا يكتفي انما الظاهر الرطوبة تسمى بل الما في كل غسله
 ما عدا السابقة تسمى ملاقات المحل لتفاحجاسته ولا يضر
 ذلك في ظهر المحل عند السابقة الشائمة بالتراب
 منصوب على الظرفه اي عفره بالتراب في ثامنه فكان
 التراب ثامنه فحمله ما ذكره الشيخ في روايته وروايتي
 مسلم ورواية للترمذي ورواية لابي داود وذكر روايته
 لابي داود ولتقدم رواية مسلم الاولى ولم تقصص على
 رواية ابي داود لان رواية مسلم اصح ثم لما تقارنت

روايتي

رواية مسلم من حيث عمل التراب تساقطا واكتفى بواحدة من
 السبع وذكر رواية للترمذي سندا ودليلا على ان الروايات
 محمولة على الشك من الرواية السابقة بالتراب ومع ذلك
 لتسمية ثامنه جبا من الاول ايج ولو اخصت غرلة الخجاسة
 الجلية في الماخاضة التي ان الى شريف بان الا بالذي صحت فيه
 الغرلة ان يغسل ستمالها شربا وخالف ستم وقال ان كان
 الترتيب في اوله السبع لم يجز المذلة ما الاولى وكل ما
 بعده الا يحد للترتيب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع
 واعند شيخنا كلام ابن ابي شريف لانها صار تبجاسته فتقله
 فلا بد من علمها سيفا ولترتيبها من واعده في ولو
 اصابته من عناء الكلب شيئا فحمله حكم الشغل
 عنه فان كان بعد لترتيب غسله قد روي من السبع
 ولم يترتب والا فقد روي في الترتيب في مرة وثلاث
 روايتي مسلم تفارض فتساقطان في الحاجة اليه
 لان الاولى بمعنى الواحدة وتقدم في الاخر ان يكون
 والاخرى كذلك فاما مترا دقان فارق في المصاحبة ما لم يصبه
 والاو لا يكون بمعنى الواحد والاو بمعنى الواحد
 وتقدم في الاخر ان يكون بمعنى الواحد والاخرى بمعنى
 الواحدة فتقول عليه الصلاة والسلام في ولوع الكلبة
 نيل سبها في رواية اولاهن وفي رواية اخرهن وفي
 رواية اخرهن الكل المناظر مترادفة على معنى واحد
 والحاجة الى التاويل فتمسك لهذه الحقيقة واستغنى
 كما قيل من التاويلات فانما اذا عرضت على كلام العرب

ينقلها الذوق السليم واما قوله وعفروه الثامنة فانها
 عند التراب ثامنة باعتبار مقابلة لما فيساقطان
 في تعيين محله اي فيلحق به تاكل واحده وهو صريح الحديث
 الذي ذكره عليه انه لا تقاينه لا مكان الجمع حمل رواية احمد ان
 اولاهن على الاكل واخرهن على الاجزاء واحدهن على الجوار
 ثم التبع واخ بالطمع المراد به التراب واصله ميل وانبع فيه
 دقايق الخبيث اخرج من فقهه اي في الحديث المتقدم والنهاية
 على الدلوع لانه المقسم عليه والحق به ما سواه ان قيل
 هذه اذ لم يكرر ما تقدم في قوله وكذا اطلاق شي من
 اجزاء كل منهما احب بانه لا يكرر لانهما ههنا في مقام
 الاستدلال وما تقدم في بيان الدعوى قد مر ولان لما فيه
 المناسب عند الواد وقوله واذا نلت الاكل فاذا انقضا
 المتبوع وعبارة المحاي وقيل على الدلوع غير كونه وعرفه
 لانه اذا وجب ما ذكر في فقه مع انه احب ما فيه بل هو
 احب الحيوان تكية لكثرة ما يلحق في غيره اولى هو قال
 في اعلية يشير بقوله لانه اذا وجب اولى ان القياس
 من حيث الحكم بالنجاسة واذا ثبت لزوم القتل سيما بالان
 اذ لا فرق بين قتلاته فسقط ما فيه لاقباس في التقيد ان
 لان كونه القتل سيما او يقيد وايضا الشيء اذا اخرج من
 القياس لا بالناس عليه ويستعمل القتل بالنجاسة المطلقة
 خارج عن القياس وما ملل الحيوان ان القياس في النجاسة
 التي عليه التسع لاق التسع والراد باللفظ ما اخرج من
 ريقه اهر اذ لم يزل النجاسة اي غير النجاسة في بعض التسع

اشار

اشار اليه الى تفهيد الحق كانه قبل والنكس المرة الاولى
 منما الانه روالا كفن والمراد بالحق هنا ما قابل الحكمة
 فيحمل الحرم والوصف بخلاف الحق الذي لا يصح الترتيب منما
 فانما الحرم كما ذكره الشوري وقيل بالست ردا على القائل
 بانها الخمس ستا فيحتاج الى واحدة والا فالتست تست بقيد
 لحم محرمة ومثله القطع الذي يوكل مع اللحم ع من
 لحم تسع حمل الاستحالة ولو خرج غير مستحيل لان من
 شأنه الاستحالة ويحب التسع من خروج القطع وانما استجار
 لان عاشائه عدم الاستحالة مما قد مر في يحتاج في مثله
 السهر فانه يحب التسع البدر منه بخلاف ما لو تقابا به الى اللحم
 فانه يحب عليه تسع منه في الترتيب في واج قال في كس
 لا يحب التسع من لبن اذا استحال وهو حرام مستدا
 خبره قوله لا يفي بما يتيقن انه وحده عند داخله كلب في الاض
 صغره حرام لان لجل بعد التكرار صفان وداخله بالنصب
 على الظاهر اي في داخله اي غسل يفسد او يفسد غيره لم
 من ذلك كونه من قوله منه وفي من سقط قوله منه
 واسم الاشارة الى القوط والحصر وقوله صاية شي من اضاف
 المصير لفاعله لم يحكم بنجاسته اي كونه مكسبا لداخله
 واما البلاط فهو متنجس بنجاسته على سبيل البره صحيح
 حكما لعدم النجاسة لداخله لا صلاطه بارتد واما هو
 في حد ذاته فينجس فهو كغير البره وتوهم في لانه البلاط
 يظهر في اي حقه مضى المرة المذكورة وقال بطرطضا على
 الت الاول ان يقول حكم بظهارته رقياسه على سبيل البره

لا يستقيم فتأمل قول ودفعناج بان قياسه على المبره من حيث
عدم تحس ما يهيبه من ثما ولو حكمنا على الفهم بالنجاسه
كما امرهنا والذي يحرر كما يؤخذ من حاشيته الموضوح ان
نفسه الما لم يفهم المبره المذكوره صحيح من كل وجه فالك
ان الحكم لا يحسن داخله حيث احتمل طهارته وهو يحسن
في نفسه فقول الله ليحكم بنجاسته اي يكونه محسنا لقلبه
فتأمل اهمد وتبين التراب راجع لقول المص بترايه في كل
جمايئ نوصي الطهور اشار بذلك الى انه لا يدخل القيان
هنا اي فلا يكفي الصابون والاشنان وبحوث ذلك لانه ليس من
نوعي الطهور اي فلا يصح قياسه هنا واما ما تقدم في الريح
يع انه نفس في كل شيء حقيقه فانه لم يذكر فيه هذه
العلة وهو قوله جمايئ نوصي الطهور فتأمل كاشنان
نظم المبره وكسر هالفه مصباح وهو الفاسول
ولا يكفي تراب نجس المراد بالنجس هنا المتنجس وعبارة من
المتنجس ولا يكفي تراب نجس في الامح فيفهم منها ان علوه
من المتنجس والمستعمل يكفي وقد علمت انه ليس كاف قال
مرفي في ومقابل الاصح انه اي النجس يكفي كافي كالمباغ
بشي نجس هو في حد ذاته في الروض اوضح كالمبا
اهلكن ليكل على قوله اوحيت قول التراب شرط في المظلمه
لاشطره هو مرصومي ولا يحبه ترتيب ارض ترابيه
هل ينال ما في شئ وشمل التراب المستعمل والمتنجس
كما قاله اذ لا معنى لترتيب التراب قد تعال لمعني
وهو الجمع بين الطهرين الماء والتراب الطهور مقفود ههنا

لان

لان التراب الذي في الارض الترابيه متنجس وتقدر انه لا يكفي افاده
شحننا وهذا جئت منه ولكم مسلم لم يجب ترتيبه قياسا
بهذا من والمعتد عند الشك من الترتيب وعبارة شمر ولو اصاب
شي من الارض الترابيه ثوبا قبل تمام السبع اشترط في طهره
ترتيبه ولا يكون تنفالا لا تنفالا العلة فيها وهو انه لا معنى
لترتيب التراب وايضا فلا يستشنا بغير العوم ولم يشنوا
من ترتيب النجاسه القلظم الا الارض الترابيه كذا ائتي به
الوالد وهو الممول عليه اه لو اصاب اي اصابه حقيقه
اما اذا كانت الاصابه قويه بحيث منع سريان المايين كما بين
حقيقه حكم بنجاسته الموضع كذا قررره وفيه نظرفا نذا
كان المالحا لا فلا اصابه فتأمل قول اذا منع سريان المايين
التماسكين فيكون المانع حائل بشر ما فيكم بالنجس في
ومثله ما لولا في بدنه شيئا من الكلب في ما كثر بخلاف ما لو
امسكه يده ومحا مل عليه بحيث لم يصر بيته وبين يده
الا محدد البلك فانه يحسن في شئ على م ر وقرر الشيخ الحلي في
انه لو وضع اصبعه مثلا بين اسنان الكلب ولم يدر عليه بقدر
ذلك رطوبه ليحكم عليه بالنجس ولو ادخل اي الكلب
راسه اي ولم يتحقق اصابته للمناق ر رطوبته اي رطوبه
فيه ونفيل اي الانا وهو ليس بقدر كما تقدم وقرر
الفيل ليس بقدر بل المراد الانفقال ولو يغير فقل ولا قصد
اه من سائر اي من اجلا اصابه شي من سائر الكلب هو
المخففه لا يخفى مما مران واجبا الدش ولكم في هذا
هنا لا يلزم اه في الان يرا بالفل هنا ما قيل الكره

أي فقله الفصل على النفع والاطلاق على الحال غسلا وفي بعض
 الشئ والثلاثة بالتالي وعليه فخرج جريانه على خلاف
 القياس حذف المفعول جاز تذكر المفعول وثانيته
 لعين الخامسة أي بالمعنى الشامل للوصف لا استصحاب
 ذلك لأجله لقوله والثلاث أفضل وإشارته بك إلى أن هذا
 الحكم مأخوذ بالقياس الأولي وشمل ذلك أي شملت
 المظلم الذي في كلامه ما ورد عليه لأنه فسر سابقا يعني باقي
 وبه طرح المظلم إذ وأجبه التسع ففي الشئ نظر فأت
 عبارة المتن أيضا مخرجه للمظلم لقوله والثلاث أفضل ،
 فإنها لا تكون فيما واجبه التسع فاعلم لأن المخرجه لا يكبر أي إن
 الشئ بالحق تكبيره فلا يزداد عليه كما أن الشئ إذا صفر مرة
 لا يصفر أخرى وهذا نظير قوله الشئ إذا انتهى فما ينشأ في التعليل
 لا يقبل التعليل كالإيمان في التسامد وكقول العبد وشبهه
 لا تقبل شيئا لأنه لا يملكه وإن غلط في الخطأ كما أن الصفر
 لا يصفر وذلك كقول الصبي فأنه صفر مرة كانت واجبه النفع فقط
 فلا يصفر مرة أخرى بأنه يكون واجبه شيئا آخر أقل من النفع
 وأدنى منه كالسبح كما قرره في الجوهري قد علم مما تقدم في
 قوله وعمل جميع الأفعال والأرواق واجبه فقط ولم يقل بغيره
 وهذا من باب التروك لأن العقد من علمها بعد ها عنه
 وتكررها فالمراد بالباب القسم وكذلك قال في ما بعده مطلقا
 أي سوا عي بالنفس أم لا والعاصي بالجناية بآب
 مائة زنا لأن الذي عصى به هنا متبكر به إذ التصح
 موجود وقوله الناكى عنه الجناية انقطع هنا وقد يقال إن

الفعل

الفعل في النفس انقطع وإذا الموجد أثره كالجناية فاجبه قوله
 الاستوى عثران المقدم عند الفرق فالسابع أي وجوبا
 ولا يشترط أي غير ما لا يشترط في غسل الجناية
 في حد الظاهر الباطن من تحلف بحرم الهمة والها
 دون الحالهجة والمهمل ذي وإذا تحلفت الجيرة لما ذكر
 روال الخامسة بالفعل ذكر زوالها بغيره فقال وإذا تحلفت
 أي وسند ذكر الشئ أن الحكم بالتألفه فليمة وأما مؤنثه بلات
 علي الأفقي عصرت أي عصرا أصلها لأن الحرم لا تقصر
 وهذا الشافعي أولي أي تدخول صورة الإطلاق وهذا
 بالنسبة للمسلم أمان الشافعي من مطلقا ولا يراق ما لم
 يظهرها لأن حلة الخامسة أي والدليل على ظهر الجيرة
 إذا تحلفت بنفسها الإجماع ولم يستدل على ذلك بمؤنث قوله
 صلى الله عليه وسلم لا في جواب من قال له اتخذ الحرم خلا
 قال لا لأن مفهومه إذا لم تقا في تكون طاهرة إذا تحلفت بنفسها
 لأن جوابه صلى الله عليه وسلم بقوله لا يخرج على جواب
 السؤال الذي سأل له بعض الصحابة والجواب أن يخرج على
 سؤال لا يكون له مفهوم كما قاله العلامة الشنوبري والخبر
 هذا اللفظ وخيله هذا إذا الكلام إلا في نجاستها لا في
 حرمتها قال بالاحتراز ذلك عن محسب مسایل الروافد
 والثانية ذكرهما في قوله وأما أصله يصير محل مغالب أو
 مساوي والثالثة مذكورة في التمهيد منه أي من الدين
 وقوله وتشرع يحل أن يكون الضمير في راجع القول ما فوقها
 ويحتمل أن يكون راجعاً للدين وقوله منها أي من الحرم وقوله

للصورة على لفظه ويظهر وكذا يظهر ان نقلت الى فضله
 كذا ما فيه من الخلاف فقد قيل انها لا تظهر بالتحلل الثاني
 عن النقل على القاعدة ان من استعمل شي قبل اوانه عوقب
 بحرمانه وهذا النقل قبل حرام وقتل مكرهه والمعمد
 الكراهه وفي الصور ان تحصل هو ط الدوام عما كانت عليه
 اولاً والآن بحث لا يقال لها بوضع الدن النجس بسبب اليه
 وكذا لو نقلت من دن الى اخر خلاف مسئلة وضع المصدر
 بوضع دن المحل الثاني المختار ان الخل لا يظهر لانه ما هنا دوام
 وذكر انما يقتضي الدوام ما لا يقتضي في الابتداء
 لزوال الشدة على لفظه يظهر خلفتها اي خلفت
 الشدة واذا غللت بطرح شي فيها اي وليس من العن فيها
 يظهر الدوام المتولد من المصدر فلا يضر اخذ ما قالوه في الو
 تخمر ما في احواف الحيات ثم تحلل حيث قالوا انها رتبه
 وحاصلها قط من النفس عند المصدر من النوي وان
 الاحتراز من ذلك اسهل من الاحتراز عن الدوام في شي
 على مرر وذكره ثم يقول فهم لو عهروا النفس اي لا
 يرد اي لا يملكه ليشي وروى ما ذكر فليست اللام في
 قوله لئلا يعلق المحل الايراد كما قد تنوهم بل هي علة
 في الايراد واما عنه في شي بان المراد بالخرق لا ازمه
 وهو السقوط والباقي قول المصنف بطرح معنى من لا سببه لانه
 في ينفذ وقهر الحكم على عين توثر التحلل عادة او غير وقت
 لم يضر اي ان لم تحلل منها شي ولم يبط الجزة بغيرها والا
 فلا يظهر في لفظه الفقه وهو قوله لتنجس الطريق فيها

الى فينجها بعد انقلابها الى احوالها الاولى فيوجودها
 فاعمل بل بفعل فاعل كقولها المتقدم فلو غير المتع
 بان زيد عليه تخمر او يبيد او يسكر او غسل او نحوها كما
 قاله قال فالخمر ليس قيداً وليس فيه غليل بمصاحبة عين
 لان الغسل ونحوه ينجس اهرم د قال شيخنا الفريزي ولا
 يقال ان الشدة فيه ما وهو تضرر مصاحبة الخمر لانه
 ذاك عمله في الابتداء وهذا في الدوام ويقتضي الدوام
 ما لا يقتضي في الابتداء وعبارة من لا وطم كلامهم انه لا فرق
 في المصدر بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه
 غسل او سكر او اخذه من نحو عين وروان او غيره
 ستظهر بانقلابه خلا وبه حزم ان العاد وليس فيه
 تحلل بمصاحبة عين لان نفس العسل او البراد ونحوها
 ينجس كما رواه ابو داود وكذا السكر فلم يصح للخمر عين
 اخرى طهرت اي فقد الفقه ولو بعد جفافه
 قياساً على ما لو بال ثم حلف البول ثم بال ثانياً وعم
 ماعه الاول فانه ينجس المحركين المعتمد كلام البقوي
 ويترك بين هذه وباب الاستنجاء بان محل خفيف
 فاغتفر واقعته بخلافها كما قد رده شيخنا الفريزي
 فتميز ليس قيد النجس المصدر بوصفه في الدن النجس
 على كل حال اهـ ويؤخذ من الاقصر ان عليها اي على
 الخمر لا يظهر بالتحلل من وقوله وقال البقوي يظهر
 معتمد ولو جعل مع نحو يس طيباً ونقص ثم من وصارت
 راحته كراحتها ففهم ان يقال ان كان الطيب اولاً من

ابو الفريزي
 م

الرقيب فمن والا فلا لان الاصل والظم عدم التجزؤ ولا عبرة
 بالراجحة في محتمل خلافة وهو الاوجه هو شمس رأي تكون
 الطيب طاهر مطلقا الفواج لان المامن ضرورية
 اي فلا يحكم بتجيب كالدن خلافا للقول الاول وذلك
 اي للظهور انه لو باع ظل متعرفان صحة بيع ظل المتجر
 يد على طهارته لانه لو كان نجسا لما صح بيعه
 مقلوب اي قليل وقوله غالب اي كثير لان الاصل
 والظم عدم التجزؤ وتيقن التجزؤ واما المساوي
 فيسفي الحاقه انما اعتمد في في خلافة وهو انه ان
 اخبر الفارق بانه لو بقي تجل لم يضر ولا يضر كافتريه
 شيخنا الجوهرى وعبارة من دقوله فيسفي الحاقه بالفال
 اي ان اخبر به عدلان يعرفان ما بين التجزؤ وعدمه
 او عدل واحد فيا يظهر اما اذا لم يوجد خبر او وجد
 وشكه فالوجه اذارة الحكم على الفال في امر
 الجزه مؤنثه اي تاشيا مضمونا كزبيب قليل المراد
 كونها مؤنثه الحاق علامته التاشيت بها بل عود الضمار
 المؤنثه عليها واسناد الافعال الا فقال المؤنثه اليها
 وعبارة في الحاوي الصغير لان الملك فاسدة
 الجز مؤنثه على الافق ومذكره على صنف سميت ذلك
 لتجزؤها الفقل اي تقطعها اليه اولها تجزؤ اي تقطع
 لعل يقع فيها شي نفسه ها اولها تجزؤ فاختبرت
 اي تفرقت اوجم وفيه المتفق يضم اليه وفيه الفان
 وفيه التاشيد وفيه وبين اي سيد راسه

بطين

بطين اذا غسلت ليس بقدر بل يجوز استئصالها قبل
 الفصل اذا كانت جافة في غير مائع وما قليل
 يجب اراقها اي فوراً ثم من في الخوض
 والنفاس والاستعاذه حكمه تاخير هذا الفصل
 عما قبله لكونه عاقبة مخاضا بالنساء وما قبله من الوضوء
 والفصل والميم والالة الحاسية وما سبقها مستتر
 بين الرجال والنساء فهو اشرف اج اي فهو من ذكر الخاضع
 بعد الفاض فان قلت لم اخزه عن الفصل مع انه من اسبابه
 فكان المناسب ذكره قبله عند موجباته اجيب بانه
 اخزه لظهور الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان من غير الرتبة
 قبل اول من حاض امنا حوا لما كسرت شجرة الخطه
 واد منها قال الله وعزلي وجلالي لادميك كما ادميت
 هذه الشجرة من رقبلي وكان يوم الثلاثاء ومن قال ان
 اول من حاض بسا بن اسرائيل فمزاده انه اول من ظهر
 منهن وما ادمت الشجرة عاقبة الله سائما باخر ص
 والولادة والنفاس وفراق انهما واما الزوج بالاحنى
 وبان الزوج يحجر عليها وتزوج عليها ثلاثا وثلاث تطلقان
 وعصمتها بيد غيرها والعدة ونقص ميراثها وعدم
 طلب صلاة صفة وعبد وجنابة وعدم جها الامومحرم او
 زوج وعدم الجهاد وعدم صلاحيتها التولية القضاء والشكاح
 وملازمة المنك في هذه مائة عشر وزاد بعضهم الاصل
 على زوجها قال الله تعالى يا داود ان الرب المعبود اعامل
 الله ربه باخف الجود وقوله وعدم طلب صلاة جمعة

فصل

الخافكان هذا عقوبة معانته تخفيف علمه لأن حرمن
 عن ثوابه وفي الحديث القدك جوابا عما يقال كيف تفاق
 ندامتها فعملها في الحوض الذي في حقايقها وأحكامها
 وقد ذكرنا الحل إلا أنه لم نكلم على أحكام الاستحاضة فكل ما عليها
 تكمل الفائدة وكان الأولى أن يتراد وما يتعلق بذلك
 والذي يخرج من الفرج في تقديره لفظه الذي يفيد إعران
 المتن وهو مذهب لكن الخطب سهل كذا قيل وفيه أن الإعران
 وهو تغيير أو آخر الحكم لم يتغير وإنما تغير نوع المعربات على
 ما ذكره ففاعل يخرج من مستند ما يدل على الموصول
 أي قبل الإعران أي الذي تحت مجرى البول وهو مجرى
 الولد والمثني ومقتضى الذكر قل مما يتعلق به الأحكام
 حوان عن سؤال حاصله أن ما يخرج من الفرج من الدماء
 لا يخرج من الثلاثة بل هناك غير هالك دم الصغيره والاسية
 فأجاب بأن المراد الدماء التي تتعلق بها الأحكام وهي
 الثلاثة وبعد ذلك يفرض على الث وثقال حاضر أذكر بالأحكام
 التي يفرضها عن دم الصغيره والاسية أن أردت أحكام
 الحوض أي الأحكام المحرمة بالحوض فهي منقبة أيضا عن
 دم الاستحاضة التي في المتن فكان المتن يسقط أيضا
 وإن أردت أحكام الاستحاضة فهي ليست منقبة عن دم
 الصغيره والاسية بل ثابته لهما كما هي ثابته لدم
 الاستحاضة فكان الأولى حذف قوله مما يتعلق به
 الأحكام وحذف قوله وإما دم الصغيره والآية التي
 معبارة بفقهم قوله مما يتعلق به الأحكام هذا قيد

بيان

بيان الواقع ولا يصح الاحتراز به عن الاحتياط لا يحد
 ما عم كالبول ولا يمنع صلاة ولا وضوءا فينقلب بها حكم وهو
 حكم منقوب الصلاة والصوم من الدماء بخلاف ما يقال
 أن الذي يخرج من الفرج لا يخرج من الثلاثة بل يخرج منه
 البول والغائط والمثني والودي فأجاب بأن المراد الذي
 يخرج من الدماء هو منقوب أضافي دم الاستحاضة فلا يتعلق به
 حكم قد شكل على عموم قوله أن استقراستين الياسين أو
 حتى لو خرجت من الفرج من كونه محتملا للأعاف
 ومما بعد سنه أدير الحكم عليه أي على هذا الدم ليشين أنه
 حوض ويمكن عمل كلام الفاعل على من لم يبلغ دمها أقل الحوض
 أو جاوز أكثره أقل الحوض أو جاوز أكثره أي يورس من الياسين
 أو هم د والاصح هذا مقابل قوله فلا يتعلق بها حكم
 فالحوض لم يقل فدم الحوض أشار به إلى أنه كما بين
 دم الحوض تسمى حوضا سم لفظه السلائق ومنه الحوض
 الحوض المائي سلائق فيه والواو والياء فيها قيات
 أي يات أحدهما بالآخر إذا سالا أي ماؤه وم
 حيلة أي سلائق دم حيلة ليكون بين المعنى اللغوي والشرعي
 مناسبة ثم أن كان تعريف آخر غير ما في المتن فهو غير
 مانع لشموله النفاس وإن كان من تمام تعريف المتن
 فنفي عنه قوله على سبيل الصحة وأيضا منه الواو
 في قوله وهو الآن يقال الضهر في قوله وهو راجع لدم
 الحيلة أهو يامل ومبارة أع قول الفاعل على سبيل الصحة م
 الضاح إذا قوله حيلة يعني عنه أهو والأضافة في دم حيلة

بيان

من اضافة السبب الى السبب اي دم سبب ونالني عين
 الطبعه المرأة اي ملقة تسع سنين ولوحا ملاكها
 سيالي في قوله والظهران دم الحامل حين قالوا ويص
 خروج الدم من الحامل صنف الولد فاض الدم ويخرج
 ثم ان الضعف لا يكون غالبا الا في الاشفاق من التورم
 فان الولد يقوي في الفرد ولذلك كان من ولد لسبعة
 اشهر سبي ومن ولد ثمانية اشهر لا يسبي والله اعلم
 ذكره الشفرا في الميزان قايمة قال مجاهد اذا حاضت
 المرأة في حملها كان ذلك نقصا في ولدها فان تلدت على
 التسعة كان ذلك نقصا ما لم ينعن او شبر حتى اي من
 اقصى رحمها والرحم ملدة داخل الفرج يدخل فيها الحن
 ثم تكمل عليه فلا يقبل منيا غيره ولهذا جرت عادة الله
 للخلق ولدا من ما بين والمراد بقوله من اقصى رحم المرأة
 والرحم دعا الولد وهو حليده وهي معلقة بمصر على صورة
 الحرة المقلوبة فبابه الضيق من جهة الفرج وواسعه
 من اعلاه ويسمي بامر الال واداهو ^{في سبل المص}
 ولذا كان عدمه عسافي الامة فتزوجه ولم يكن عسافي
 الحق فلا تزوجه اذا عقد عليها فوجدت لا تخص لانه ليس من
 عيون النكاح ولا يلزم من كونه عسافي الميع ان يكون عسافي
 في النكاح لان عيوب الميع غير محصورة وعيوب النكاح
 محصورة في اوقات معلومة بان تبلغ تسن الحرس
 وان لا يجاوز الثم ولا ينقص عن اقله هو والاصل في
 الحصة اي في وجوده وبعض احكامه فالايه دللت
 على

على امرني اي في قوله قل هو اذي وقوله فاعزلوا والحاش
 والى على الاول وسيا لوزك عن المحيض والخطاب للتي
 صلى الله عليه وسلم والسايه له هو اسير بن حنظلة وبنو
 ابن بشر كما قال المصيري وقيل السايه عنه هو الصالح
 رضي الله عنه وقوله اي الخيض اي عن حكمه وانافره
 بالحرس ليصح قوله بعد اذ لان الحرس عصبه من مطلق
 على عمل الحرس وعلى زمانه وعلى الدم والمحل والرقان
 لا يصفان بل لا ذي وانما تصف به الدم فلهذا ذكره
 وسبب تفرق هذه الاية ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة
 اخرجوها من البيوت ولم يسكنوها ولم يوطئوها فالت
 الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فتزلت الاية
 فقال صلى الله عليه وسلم امسكوا كل شي الا السكج برما وتي
 فلا يحرق عليها حضور المحضر ولا يكره استعمال ما سبته
 بطبخ او غيره ولا فطها له ولا غسل الثياب وفي بعض
 التفاسير كانت النصارى يجمعون الحائض والرهود
 يجمعون تحت الطها ويقتلون في كل شي فانزل الله القصد
 اي التوسط بين الامرين وهو تحريم الجاع وجواز
 الخاطه كشيء الله اي قد مر الله على نبات ادم ولو
 حكما فتدخل حوالا لانها بمنزلة نبتة من حيث انها خلقت
 من مئله الاسريان سلاصه من عترتا لم وخلقت منه
 ولهذا كان كل انسان ناقصا ضلعا من جهة يساره
 فاصلاصه جهة اليمين ثمانية عشر واصلاصه جهة اليسار
 سبعة عشر والشر المفسرين يقولون انها خاضعة خلقه بعد

وهو الجنة في والمراد بنبات آدم غاليه فلا ينفى في عدم
 الحزن في بعض من كسدت فاطمة بنته صلى الله عليه وسلم
 وذلك وصفته بالزهراء وحكمة عمر قوت رضى عنها بالعبارة
 وروي انما ولدته وقت عزوب الشفقة وطهرت من
 النفاس واعتلت وصلة الشافي وقتها ولذا قيل ان اول
 النفاس لحظم وانما لم تحض لان اصل خلقها كان من تفاح
 الجنة لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الجنة ليلة الميراث
 فلما اراد الخروج اعطاه رضوان تفاحه من تفاح الجنة
 كان يحيا الطيب من المسك والين من الزبد واحلى من العسل
 فلما اكملها رسول الله صلى الله عليه وسلم تقوى بها وتفرقت
 النور في جميع اعضائه فجامع جميعه رضى الله عنها فراح
 منها ريح المسك من تفاح الجنة وكان لها نور رضى عنها
 رضى الله عنها حتى روي عن عائشة رضى الله عنها انها قالت
 كنت اسلك المسلك اية او دخل الجنة في سم الخياط في ليلة ظلم
 من نور وجهه فاطمة رضى الله عنها فلذلك سميت بالزهراء
 ذكره في تحفة المسائل وهو مثل نبات آدم الجنة قال الخياط
 لقد انا مشهور من المقتدر من جحمت عينه كمن خرجت
 مقلته او عظمته واسمه عمرو بن بحر بن محبوب ابو عثمان من
 اهل البصر قيل وهو حجازي الشيرازي وقال الشيرازي ليس هو حجازي
 لان حجازي من اولياء الله وكان من التابعين وما حكى عنه
 كذا والذي يحضره في المراد بجزء غير الشيرازي وروى عنه
 من غير اعتبار رضى عنها ولا غيره فهو حجازي لفتوحه
 قال العلامة فيهم ولا اثر لخص غير النساء في شيء من الاحكام

حتى

حتى لو علق الطلاق على شيء منها لم يقع الا ان اراد مجرد خروج
 الدم منها اذ لا وقت له معن في شيء منها الا في النساء وقد
 اشار الى هذا بعض من نظمها من الطويل بقوله
 ثمانية في جنسها الحيض يشك ولكن في غير النساء لا يوقف
 لسا وخفائش وضع وازن وباقية مع ورنع وحجر وكلمة
 وزاد بعضهم على ذلك نبات وردان والعدوه وراوا المفاوي كخده
 وزاد غيره السمك والخفائش فيهم الخاف تشديد الفا
 لهما واى لهذه الاربعة وايخرج الدم منها لانه لو حيز فيها
 لضرها ونوبل على سلامتها بها والمجر بكسر الخاء يكون
 الجيم وراوا لجنسها اهلها ولم عشرة اسماء على ما ذكر
 هنا والافقه ذكر بعضهم له خمسة عشر اسما نظمها بعضهم بقوله
 للحيض عشرة اسماء وخصها حين محض من محضات انبار
 طهر عكر كبر مع ارضي عكر دس دس نفاس خرا عصار
 وضحك ومنه وامرأة قاهرة فضحكت فشره بعضهم
 بحاضنة قارم ولا كراهة في تسميتها شيء منها اي لانه
 غالب هذه الاسماء ما حوته عن الكتاب الفذر والاحارث
 ونفاس ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة انك
 تفتحي النون وكسر الفا وسكوت السين اي حضنت لانه لم
 تلد ولونها سودا وورد عليه سوار وهو ان اللون
 لا يخصص في السواد فاحاب بان المراد اللون الاقوى لا يكون
 الاسود اقوى غالبا وقد يكون غير اقوى واحاب سمي
 اللون الاسود والخاص لان الصور لالوان الدماء وصفاتها
 الف واربعة وعشرون صورة وذكر لان الالوان خمسة

وهي اسود واحمر واسفر واصفر واكدر والصفات اربعة
اما نحن او ضيق اوها او مجرد عنها فاذا ضربت صفات
الاول في صفات الثاني ثم الحاصل في صفات الثالث
وهكذا بلغت ما ذكره فان استوى دمان قدم السابق
كما اسود ونحن واحمر نحن منتن فادى حدى الصفاتين
تجبر صفته والاضري نقابل الاضري فستويان وكما حمر
منتن او نحن مع اسود مجرد فهما مستويان شورى
اسود اي ذو سواد وهو نفسه محترم لذاع او المعنى صفته
انه اسود محترم لذاع اهو سم وقوله ايه ذو سواد اذا فقه
به لان اللون لا يوصف بكونه اسود والما يوصف به الدم
واللون يوصف بالسواد واما قوله محترم اذ هو وصف للدم
للاولون كما اشار اليه سم بقوله وهو نفسه محترم اذ
معجم وعين مبهمة ويقال لذوات السموم لدم ليهمة بجملة وقد
نظم ذلك ايج فقال

ولذاع لذي سم باهما الاول وفي النار بالاهم الثاني فاعرفا
والاعجام في كل ولاهما فيها من المهل المتروك حقا بلا خفا
وقوله الثاني اي مع اعجام الاول وقوله في كل اي اعجام
الحرفين واهما هما في ذي سم والنار مهمل فقياسا سبق
في الاحداث ان يكون اذ هذاظم اذ كانا اصلين اما اذا كان
احدهما اصليا والاخر زائدا وتعرفان المبره بياخرج من الاصل
قياسا على ما ذكر في باب الاحداث ومقتضى ما ذكره فتاكرانه
لو كان اصلي وزائدا واشتبه انه لا بد من الخروج من كل منهما
حتى يحكم بالحسين واليظهر فيا لو كان احدهما اصليا والاخر زائدا

ماشا

ماشا ومقتضى ما ذكر هناك انهما ينزلان الاصلين اي فيكون
من احدهما قنامل شيخنا الفزري والمعتد ان المبره بالاصل
للاثر الماسمت اي بعد فراغ الرحم انما من ذلك لان
كلام المتن يشمل الدم الخارج بعد الولد الاول فمقتضاه انه
يحيى نفاسا مع انه لا يحيى نفاسا ان كان قبله حيض
بانه حاضنة قبل الولد ولم يرد المجموع على خمسة عشر يوما
كان حيضا والا كان دم خارج من الحمل اي ولو علققت
او مضغه وهذا لا سيما ولاده الان يقال انهما في حكمها
وقوله ان بعد فراغ الرحم من الحمل اشارة الى ان الولد
لست بقيد وتعلق بالطلق ثلاثة احكام يستنبط الدم
الخارج عقبها نفاسا ووجود الفل وتغطرها الصابرة
وتزيد عليها المصنف بامر من انقضا العدة وثبوت الاستيلاء
ان كان لها صورة آدمي وقوله المصنف عقب الولادة ليس نظم
لان الشرط ان يكون قبل مضي خمسة عشر يوما من الولادة
والا فلا نفاس لها فاذا رأت قبل الخمسة عشر يوما فابده
اي ابتداء احكامه من روية الدم ومن النفا قبل روية
لانفاس فيه لكنه محسوب من الستين كما قال الملقني
قالق ولم ار من حقيقته قال في فلا تثبت الاحكام من المقتضى
حين خروج الدم قلت وقضيت حل التمتع قبل نزول الدم
وهو كذلك فقد قاله رولو ولدت ولدا حيا جاز وطها
قبل غلها اذ هو كالحنايه اواج لا يخرج عقب نفسه
اولاده من النفقة اي الدم يقال في فقله نفقة المبراة
بضم النون وفيمها مع كسر الفاء هما والضم اوصى وفيه فقل

الحضة أي إذا كان يعني حاض نفست بفتح النون وكسر الفا
 لا غير ذكره في في المهدى فلسا حاض من محله عالم يصل
 حاض مستقر على الطلق والاكاف كل من الخارج مع الطلق
 أو الولادة حاض أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق
 خرج الولد إلى أن انقل الخارج بالنفاس بعد تمام الولادة
 كان جميعه حاضا وإن لم ينقل بالنفاس بالحض بدون
 فاصل بينهما بخلاف ما لو جاء وزد النفاس تسعين فإنه
 يكون استخاضة ولا يعمل ما بعد التسعين حضا من هذا
 بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا تأخر النفاس دون
 ما إذا تقدم عشرين على مائة ومائة أن لا يكون متراخيا
 عما قبله وضابطه أن لا يكون بعد خمسة عشر يوما
 والاستخاضة هو الدم هذا التعريف المتخذ فيه المعنى
 اللغوي والشرعي وعبارته دم رقيق والاستخاضة هو
 لغة السلان وشرعا الدم الذي من أديم الرحم وهو
 مستقر الولد ومن الطرق التي يفرق بها المراهقون
 الخارج دم حاض أو استخاضة أن تأخذ من قام ما ذكر
 ما سورة وتصورها في فرجها فإن دخل الدم فيها فهو حاض
 وإن ظهر على جوانبها فهو استخاضة وهذه علامة طهنية
 فقط لا قطعية والدم يوجد لنا استخاضة مختلعة عشرين
 على مائة سواء خرج أثره من الرحم أو شاملا لما أتراه الموضع
 والأيام وقبل أن يستخاض هي التي يجاوزها أكثر الحاضين
 ويتردد عليها فدم الأيسر والصغير تسعين دم شاد لا يتغير
 أحواله وحضه المأدودى بما إذا خرج أثره من مائة

نقال

نقال دم شاد وكذا حاضته دايما هي بيان
 حكمها الإجمالي وقوله فلا تتبع الخ بيان لحكمها التفصيلي
 للفرق ورقه وحول وطوها وإن كان دمها جاريا في من
 يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه ثم روي
 وجعل فتشغل المستخاضة فرجها ثم من عبارة في
 المني فيجب أن تغسل مستخاضة فرجها فتغسله بخوضه
 فتغسله بأن تشده بعد حشوه بذلك بخوضه فتغسله
 الطريقين تخرج لحدتها ما بدا والآخرى وإنها وترطها
 بخوضه تشدها وسطها كما تكبر بشرطها التي الحشو والعصب
 أي شرط وضربها بأن احتاجها ولم تتأذ بها ولم تكن في
 الحشو صالحة والأفضل حب بل يحبس على الصابة ترك الحشو
 نهرا ولو خرج الدم بعد القصب لكثير ثم لم يضر أو لم يقصرها
 فيه من أحواله وقوله فتغسل مستخاضة أي إن أرادته والد
 استغسلت الأجزاء على جوارها في الناس وهو الأصح
 فتغسله بالفضل جري على الفالفة من ويجب في الحشو
 أن يكون دافعا عن محل الاستخاضة لا يراعى لئلا يضر جاعلا
 لمقتل الحش وقوله ولم تتأذ بها قال رحمه في في الباب
 ويحج أن يكفي في التأذي بالحقان وإن لم يحصل منه
 شيء وقوله ولم تكن في الحشو صالحة وإنما جازعها على
 صحة الصوم عكس ما قبلوه فمن استلح بعض شرط
 قبل الحش وطالع الحش وطرفه خارج حيث عاقلوا
 على الصلوات بوضوء نزع مع كراهة أو يؤمر أن الاستخاضة
 عليه من منة فانظر وأما قولوا عينا الصلاة لتغسل

عليها قضا الصوم لا يجوز هذا الاستقراء بالكلمة
 فإن الحشو تحس وهي جامعة له بخلافه هناك زي ورده
 قال على الحلال ونصه بتبليبه علم بما ذكر ان صلاة الصلوة
 مع ترك الحشو صحيحة كصومها فإعادة الصوم انما حصلت
 بترك الحشو وبذلك علم سقوط استكمالها هنا بسبب الخط
 الاتية في الصوم التي فيها لزوم بطلان أحدهما وهي ما لو
 ابتاع خطا قبل الغر فاصبح صائبا وطرفه خارج حيث
 أعاد فيها الصلاة بنسخه لم يحتمل الا الصوم بغيره وبطلانها فلا
 حاجة للمواصلة عما بان الاستحاضة علمه من عند أولها بقدر
 مرقضا الصوم فامل وتوضعا ونسبته وعبارة المخرج
 فتظهر تبادرا بالصلاة اي الفرض اما النقل فلا يجب
 المبادر به لحوار نقله بعد عروج وقت الفرض زي
 لمصلحة الصلاة وعلم من مصلحة الصلاة النافلة ولو
 مطلقه وان طار من ذلك او لا حرر قلت وفي الارباع
 ولها التاخر للدائنة القليلة كما اقتضاه كلام الروضة
 تعلم منه ان فعلها للنقل المطلق مخرج وانتظار
 صاعقة لعل المراد بان يصل به الجماعة وطه كلامهم وان طار
 واستغرق غالب الوقت وان عدم عليها ذلك ولا يخفى
 ان هذا واضح بالنسبة للسنة والاخرى في القبلة
 دون غيرها فالمراد من قوله تعالى في اي حيث عذب
 في التاخر لغيره ولم يظهر لنا سعة الوقت ولا يصدق فيها لينة
 في الاضطرار او طلب الكثرة والايان علمت صنف الوقت
 فلا يجوز لها التاخر والقياس 2 امتناع صلاتها لانه لا يظهر

وقيد

وقيد الاطراف للجماعة بالمطلوبه والا كقيد ابا امام فاستف
 وحديث غيره ففرض التاخر لها هو وتخصر سيرة واجابة مؤ
 اما الاذانة فليس لها لم يصر وان خرج الوقت لغيره
 الصلاة ككل وشرب وضوها اوليها ويجب الوضوء لكل
 فرض الخ ولها ان تسفل ما شئت بوصوفي الوقت ان تؤذان
 للفرض ولا تسفل خارجا ان كان غير رائية ذلك الفرض اما
 رائية ذلك الفرض فتصليها ولو خارج الوقت وبه جمع م بين
 كلام الشيخين المتناقضين في ذلك كلامهم ويفرق بينهما
 وبين التاخر لتجدد دعائها اهرسكم من ل وكذا يجب لكل
 فرض تجدده العصابة اي وان لم تزل عن محلها ولم يطرأ الدم
 على حوائرها ومحل وجوب تجددها عند تلوثها بالابتنى عنه
 فان لم تلوث او تلوثت بما لا يقضي عنه اقلية فالواجب فيها
 يظهر بتجدد رباطها لكل فرض لا تغيرها بالكلمة التي من ل
 وما يتعلق بها من غسل او شوي او حشو قياسا
 على تجدده الوضوي اعادة الوضوء الواجبة عليها ويجب
 الوضوء اما في الثانية فظم للعادة واما في الاولى فلا
 الظاهر من القطاعة عدم عوده فلو عاد عن قرن تبين
 عدم وجوب الاعادة علمها بما في التهج وعبارة ونجبة
 طهر ان القطع ومباينة او في فيه لان عاد فترتبا
 وقال في ل حاصله انه ان وسع زمن القطاعة الوضوء
 والصلاة وجب الوضوء ومما معه والا فلا ولا عبادة بعبادة
 ولا عذرهما رخصا فذكر دفعها لما ورد على المتن من
 ان فيه الاخبار بالترتيب عن الجسد وهو الدم لان الفصل

التفصيل بعض ما يضاف اليه وقوله اي مقدر اليه ذلك لانه
 ما لو رايتنا يوم اول ليلة فانه يقترب بلوغ مثله من اليوم
 الذي بعده او الليلة التي بعدها لنشترط في اقله الحضي
 ان يتصل وصاوه بحسبه كوصفته القطنة لتلوثت آج
 وهو منسوب على التميز المحول عن المضاف اي اقل رضى يوم
 الخ وانما ان ذكر التميز على تفيد المضاف لما فيه من
 الاختصار لان قدره بين المتماثلين وان اخبر البيان
 من المتن فقال اي اقل زمنه بعد وقل ادي الى طول
 فما ذكره لخصر وادى الى من وفردان الفصل من المتماثلين
 هنا لا يضر لان الفاصل ليس باجبي بل هو اخصر واظهر
 بما صنفه الشئ اي مقدار اشارت اليه ان وجود
 اليوم واللييلة لغناهما اللغوي غير مراد واستقطا
 لفظ من لا وزادها في السلام فقال اي قدرهما مترصلا
 قال جـ هو فيه في تحققة الاقل فقط ان لا تصور
 الاقل فقط الا اذا رأت اربع وعشرين ساعة على الاتصال
 وما لو رايتنا متفرقة في ايام لا يكون اقل فقط ولا ينافي
 هذا قول شيخنا ان وما منقطعا لبعض كل منهما عن يوم
 واذا جمع بلغ يوما وليلة على الاتصال فيكون كما في احوال
 حصول اقل الحضي لان الاقل له صورتان اقل فقط واقل
 مع غيره اما اقل مع الفالب او مع الاكثر ارجح له واكثر
 اي زمتا كما في الشئ وان لم يتصل اليه في اشارة
 التفصيل لهما اشارة الى قراءة الفصل بفوقتين او بحوز
 بحسبه ففوقيه او التفدير على هذا وان لم يتصل بجمعة

الروا

الروا على حذف مضاف اي وكان وقتها المجموع
 اربعة وعشرون ساعة كما قال جـ ويقال لهذا اقل
 الحضي لانه قدر يوم وليلة واكثر لانه وجه في خمسة عشر
 يوما والمراد بالذوق السوا تفيد من الساعات على الايام
 او اخره لكان اولى بما ذكر ولو طوى الشئ يوما وليلة اظهر
 قدر الماضى من الساعات عشرين اقل للاستقرا
 الاضايط الشئ مما ذكر لغة ولا شرعا فراجع فيه الى المتعارف
 بالاستقرا والمراد بالاستقرا الناقص وهو دليل على
 ضيقه الظن وان لم يكن ثم تتبع لاكثر الجرسات بل يقتضي
 تتبع البوص وان لم يكن اكثر ما هنا هذا ما الخط عليه
 كلام سم في البيان الستات وفيه شئ على من يقلل عن
 غيره ما مضى قالوا ان ما الاضايط لم في اللغة ولا الشرع
 يحل على العرف وهذا يقتضي تقدم اللغة على العرف بخالفه
 قول الاصوليين ان اللفظ يحل اولاه على الشرع ثم العرف
 ثم اللغة او يمكن الجواب بان العرف تقدم على اللغة
 في بيان مدلول اللفظ وما هنا ليس بمدلول بل بيان
 الضابط للطرقات هو القاعدة وبحوز ان اهل
 الاصول لم يفتروا له اي للضايط ولو اخبر الشئ قول
 للاستقرا عن ذكر الفالب لكان اولى كما في شئ المرح
 ست او سبع اي وان لم يتصل فلو اخر هذا الى هذا لكان
 اولى لخيرتي داود فدان هذا الحديث لا يدل على ان
 ما ذكره غالب الحنفية خصوص على القول بانها مستحاضة مقلده
 فدون لها اذ ترا وقد يقال قوله سيقان نص من يد على ان

ما ذكره القائل الحمد هي اخذ زيب بنت جحش تزوج النبي عليه
 الصلاة والسلام ارجح واسمها امير بنت عبد المطلب عم النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في المص وكانت مقبلة غير مبرزة اهو
 اي وكانت عذاريا مختلفة ضارة ستر وبارك الله في ذلك
 سنة كوسم اي لانها نزلت للعارة وكانت مستحاضة كما رواه
 الترمذي تخفي بفتح الخاء وتشديد الهمزة المفتوحة في علم
 النبي ايام وسبعة اي وتطهر في بقية الشهر كما رواه عليه قول
 الذي كمل في السوا ويظهر كما في المص حذفت كما قدم مر
 والمراد بعلم الله معلوم اي في العلم الله واوفي قول اوسم
 للتوضيح لا التحدير كما تحض السواي غاليين كما قال الله
 والناس يقولون ويظهر ان يفسط بفتح الشا وتسرا كما يكون
 اليك في عشرين مائة من سنة او سبعة اي ومن بقية
 الشهر المندر لان التقدير تحض في سنة او سبعة وتطهر في بقية
 الشهر او حضر امسدا محذوق اي وذكر مائة من علم من
 اي الترمذي راجع لقول تحض في وقوله ولصكامة تقير
 فالمراد بما محرم له واخر القروض اي اي وكلمة على دم
 هذه المراه بالفساد اولى من علمه حضا خا رهاقا للاجماع
 اه قال وشيئ على ذلك قال لزوجته ان حضنت فانت
 طالع فانه يقع بحر وطرد الدم اي يحكم بوقوعه ثم ان استمر يوما
 ولبله فاكثر استمر حكم بالوقوع وانه انقطع قبل يوم ولبله
 بان عدمه فلو كانت قبل يوم ولبله فمحل لتزويج الطلاق
 الحكم به ولم يتحقق خلافه ولا نظر في الفصحة منه نظرا هو
 سم قلت والذي ياتي في باب الطلاق اسم تارة وبعبارة

لو

لو غلبت بالخضن وقع لجر دروية الدم حتى لو كانت قدامه
 يوم وليلة تجري عليها أحكام الطلاق كما اذقناه كلامهم
 وانه افضل كونه دم قسدا ارجح بالمستحاضة وهي سعة
 اقسام مبرزة وغيرها وكل منهما اما مستباه او مقبلة وكل
 منهما مبرزة او غير مبرزة والمقبلة الغير المبرزة اما ذكر
 للقدرة والوقت او تاسيد لهما او فاسيد لاجلها ذكره للآخر
 لان بحث الاولين اي الشافعي ومن بعده التمس في ارجح
 قول فالصنيف استحاضه اي وان طال فلو رأت يوما
 وليلة وما السواد ثم احمر مسترا ستهن كثر فان الصنيف
 كله ظهر لان اكثر الظاهر لاجل زي وقور والقوي حريق
 اي مع صنف او بقا تجلله كان راية يوما وليلة سواد
 ثم كذلك حرة او ثقات سواد وهكذا الى خمسة عشر
 ثم اطبقت الحرة اهزي وبعبارة الاطرق قوله والقوي
 حرق اي وان اختلف كان راية خمسة سواد او حرة حرة
 وخمسة شقرة ثم اطبقت الصفرة فاقبل الصفرة حرق
 لانها اقوى مما بعد ها انه وقوله ان لم يقص او هو يوم وليلة
 ولا نقص الصنيف قال في الخاير لا يحتاج له للاستفنا
 عنه بالنسبة لانه القوي اذ لم يزد على خمسة عشر لزم ان
 لا نقص الصنيف عما ورده الحجة الطرية بان ذكر الخاير لم
 اذ كان له وسلائين يحتاج له في الجملة اه شوبري
 وقوله في الجملة اي فيما اذا كان دورها اقل من ثلاثين فتكون
 القوي خمسة عشر والصنيف اربعة عشر فتكون فاقوله
 شرطا وفي شرط راب وهو ان يكون الصنيف متوليا بخلاف

والوراث يوم ما اسود ويطهر او يوم ما احمر وهكذا الى اخر الشهر
 في واقعه شرط ما ذكر وسياتي بيان حكمها ثم المخرج وهو
 ان حضيها يوم وليلة ومحل النزول الثالث اعني قول ولا تقص
 الصنفين على ان استمر الدم فلا يرد ما اذا رأت يوما وليلة
 اسود او سدا وسعد اسود ثم اربع عشر احمر ثم انقطع
 الدم فان حضيها فهو الغزي والصنفين مبرم مع نقصه عن
 خمسة عشر كما شبه عليه زي او فقدت بفتح القاف من باب
 ضرب قالوا ان فقدت صواع الكراهاج فحضيها يوم وليلة اي
 من كل شهر ان عرفت وقت الله الدم والاشجيرة في المخرج قال
 في لسان سقوط الصلاة عنها في هذه القصة اعني اليوم والليلة
 متيقن وفي اعاده مشكوك فيه فلا يترك التيقن الا في مثل
 او اماره ظاهرة من بين او عارضة كنها في الدور الاول فلهذا
 يعبر الدم اكثر فتفصل وتقص في عبادة ما زاد على اليوم والليلة
 وفي الدور الثاني تفصل بحجره في يوم وليلة ان استمر على
 فقد شرط المذكور في روم ر تسع وعشرون الملحقة الثا
 منه المعداد لان المعداد مائة وفي اي وهو يوم او تقريبا للماء
 لانه احمر تغلب الثابت في اسماء القدر اذا اراد ان ذكره
 قوله تعالى يبرئ من الفسهن اربعه اشهر وعشر كما ذكره
 البرماوتي والمناص على ذكره على من قال ان طهرها اقل
 الطهر والغالبه وخطا في ما زاد على يوم وليلة ولم يقل
 بقية الشهر ان لا يحضر لانه لو قال او ذكر لثوهر ان المراد
 بالشهر الهلالي الصادق بسبعة وعشرين فيكون تقسيمه
 ثمانية وعشرون واعلم ان الشهر في المطلق في كلام الفقهاء

قالوا

فالمراد به الهلالي الا في ثلاثة مواضع في الميزه الفارقة شرط
 وفي الميزه وفي الحمل بالنظر لقله وغالبه فان الشهر
 في هذه المواضع عدي اعني ثلاثين كما افاده بخلافه
 قدرا ووقتا اي وانصرفت سن الياس او زاد دورها على
 ستين يوما كان لم تحض في كل سنة الا عشرين يوما في
 الحضن وباتي في الشهر برماوي ونسبت العادة هي تكرر
 الشئ على نوع واحد في الماوي لكن هذا التقريب
 لا يتحقق على قولنا ونسبت العادة بمره فليقل ستمائة الفها
 مثل هذه العادة مجرد اصطلاح والافق في اللغة ما يقتضي مثل
 ما قال البرماوي في المصم والعادة معروفة سميت لذلك لان
 صاحبها ياوزها اي يرضع مرة بعد مرة احر مرة لانها في
 مقابلها الاثنا عشر شهرا بمره ان لم تحض في حاضته في
 شهر حضة ثم استقضت ردت الى الحض فان اختلفت
 ففي الشهر انها ان اتمطت ولم تنس انتظامها لم تنس الا
 بمرتين كان حاضته في شهر ثلاثين وفي ثمانية عشر وفي
 ثلثة سبعة وفي اربع ثلثة وفي الخامس خم وفي
 السادس ستم استقضت في السابع فحضر على هذا
 الانتظام بان تحض حضيها في السابع ثلاثا وفي الثامن
 خم وفي التاسع سبع وهكذا ولم تحض فيهما الى الحضر
 والعادة فان تحض فيهما على التميز والعادة احر فلو كانت
 بما ذكرها من اول الشهر ونسبت عشرين فمرات عشرة اسود
 من اول الشهر ونسبت احر حكم بان حضيها العشرة لا يحضر
 الا في منها اما اذا تحض فيهما اقل الطهر كان ران بعده

حشرها عشرين صفيها ثم حشمت قويا ففقد الهادة عنده للعاده
 والقوي حشرها آخره المنع اي لانه سب ما ظهر كما علم
 ظهوره المراد بظهوره مشاهدة ما يد له عليه فان نسبت
 عاده لها فلا وقتا هذه سبب متغيره بخلاف مطلقا واما الذكره
 لا حشرها فستبين متغيره بخلاف سببها وقوله متغيره وسببها
 محيرة لانها على كل حال لا تحيرت في امرها وعلى الثاني حيرة الفقيه
 في امرها ان قريب بكسر الهمزة او غيرهما الفقيهان قرينة في حقها
 وهذه قبله وبين احكامها في الكتب وهي غير متغيرة بحكمها عليه
 فكما بين وتبين وجوب نفقتها على الزوج وان منع من
 الوطء ولا خيار له في فسخ النكاح لانه دعيها مشقة وعجزها ان
 لم تكن حاملا لثلاثة اشهر في العالم ر في احكامها السابقة
 كتمنع وقراءة في غير صلاة اي كتمنع تمنع وقراءة لان المنع والقراءة
 ليسا حكما ففهم عليها القراءة وانضافت نسيان القراءة لتمكنها
 من اجرائه على قلبها اما في الصلاة فحازة مطلقا اي فاحقة
 وغيرها ولو جمع القرآن لان حشرها غير محقة في كل وقت بخلاف
 فاقد الطهورين في روقه والمراد بالتمنع المباشرة بما يست
 السرة والركبة والحاصل انها كل ما يقع في المنع والقراءة والركبة
 في المسجد ومس المصحف وكما طاهر في الطلاق والصلاة
 والصوم والاعتكاف والطواف ومحل عوار دخولها المسجد اذا
 كان لعبادة متوقفة على دخولها كالطواف والاعتكاف ولو
 من دون ذلك واذا جرت القراءة على قلبها فثبت على ذلك بقدرها
 كما قرره في الخارج في قال في منعه فلو لم ينف في دفع النسيان
 اجراه على قلبها ولم ينفق لها قرآنه في الصلاة لما منع قام بها

كما شتغالها بعنف متنفها من ظهور الاملاء والنافلة حازها
 الفلاة وعجزها القراءة للتعليم لان نقل القرآن عن روض اللغات
 وسبب عجزها من المصحف وحملها ان توقف قرآنه عليها واذا قلنا
 عجزها القراءة خوف النسيان قبل حشرها ان توقفها ان توقفها
 الذكر وانطلق لمصالح النفس من دفع النسيان مع ذلك فثبت
 الظم ان لا يجب عليها ذكر بل يجوز لها قصد القراءة لانه حذرنا
 عن محقة والعذر قائم بها فلا يمنع من قصد القراءة المحصل
 الثواب ثم ان كانت قرائتها مشروعة سنة للسامع لها محمود
 الملاوة والا فلا كما في ع شرعهم وقوله السابق كانت
 الادلة لان سبل قوله السابق باللاحقة لانه احكامها
 سببا في قوله ويجرم بالحمض وقد يقال ان هذه المسألة
 سبب في منعه الممنوع لا محال فكل من يبرعها بالحمض وان يفت
 سن المانع خلاف المانع الى المانع لتنفذ لست بخلاف ما لا يفرق
 لنية كقراءة القرآن خارج الصلاة كصلاة اي ولو مندورة
 وصلاة جنازة وتكفي منها وسيقطبها الغرض ولو حضر غيرها
 من متطهر كامل بخلاف العلامة في طاهر بها وجه وقال في
 الصلاة ولو ادل الوقت او وسطه ومات الخاوي تحت الصبحان
 من نفي اضره شاذ متروك لما منع من التحريم ولا يلزمها الاضمار
 على أقل واجب بل يجوز لها الاثنان لانه الصلاة التامة عليها
 خلا لما في العتبات وتصل خارج المسجد لكن لها دخول المسجد
 لانها قد لا تخطئ الامانة لانها لا تخطئ كالمطواف والاعتكاف
 ومحل دخولها المسجد لان امنته تلو شذوذها في الجواز في القول به
 من امنه التلوثة لعدم حشرها وخلاف نية المسجد ولا

بحولها الدخول لغيرها الا اذا دخلت لغرض غيرهما كما لا عتكاف وشي
ان مثل ذلك ما لو ارادته فقل الحقه ونقد عليها الا قد اجاز
الطبيعي فحوز لها دخول لغرضها ولا يرد على ذلك ان الحقه
ليست فرضا عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كونه الصلاه
التي تدخل لغيرها فرضا بل لدخولها للطواف والاعتكاف
المندوبين فلهذا طقه عن عتق وانما طلب منها الفصل المذكور
لان من مهماته الدين فلا وجه لحرمانها منه وتقتل لكل
فرض ولو صلاة جنازة بخلاف ما تقدم في التيمم حيث جمع
بين الفرض وصلاة الجنازة بتيمم واحد وقرئ بان التيمم
يترك للمانع عما فيه انه يخصص عن اذ فرضين بخلاف المختاره
فانها في كل وقت تحتل الحضره والطهر كتمان كان الفصل
بالصوب ولان من الرئيس بين اعضا الوضوء لا تخال ان واحدا
الوضوء وتوحي نية مشتركة بين الوضوء والفعل كنية رفع اليدين
م عزيريه قال لا كفاؤهم بالفعل صريح في اندراج صورها
فيه وهو كذا لان كان فعلها بعد الانقطاع في الوقت فهو
منه بوجوه قطعا والادنى وضوء صورة الفصل فقول بعضهم
بعدم اندراجها في غسلها لانه لا احتياط غير مستلزم ويروى
انها قولهم انها لو لم يتركها لان جهل حداثتها
كالغالب هو والمراد بقولهم وتقتل لكل فرض اي في وقته
كما صرح به شيخ الاسلام في التمهيد قال سمعته وفيه بحث لانه الفصل
لاختلال الانقطاع واختلال التيمم في كل فرض فلهذا قبل الفصل
بالوقت واجاب عن من بان اختلال الانقطاع بعدة فلم يفت
واما اختلال الانقطاع بعد الفصل اذا وقع في الوقت فلا حيلة في

دفعه

دفعه ومنهم من قول في وقتها اذا غسلت لغرضه وادان
ان يقتل بمحاضره بعد دخول وقتها قضاء ذلك عليها وهو كذا
ويقره بها وبين التيمم من ان اذا التيمم لغايته تم رحله الوقت
على نه الحاضره بان التيمم لم يطرا عليه بعد تيممه وان لم يطرا
بخلاف السجاده كذا ذكره الاطراف ان جهل ان الحاقه عليه منه
كفته الفروض لم يلزمها الفصل في كل يوم وليلة الا عند الفروض
وتقتل به للفرض وتلزمها باقي الفرائض لا اختلال الانقطاع
فيه ان الفرض انما عتلت الانقطاع عند الفروض فلم يغير الا ان
واحيى ما شجره من الاختلال لغير عاداتها كذا ان الناس
التي بالظن لا بالاختلال اهـ ونصوم رمضان اي وجوبا
وكذا صوم كل فرض ولو تركه يوما وليلة صوم الفطر بالاولى
من صلاته ولا يلزمها الفدان ان فطرته لرضاع لا تحاقب كونها
حايضا وتقدروا مكان في كلامه ان يمنع الصرف كما هو المحفوظ
وقد انه لا يمنع من الصرف الا اذا اراد به روقه ان سدها
وهذا لم يرد به ذلك بل المراد به رمضان في كلامه كما هو
المحفوظ وقد انه لا يمنع من الصرف الا اذا اراد به روقه
وهذا لم يرد به ذلك بل المراد به رمضان من غير كونه
ان يقال التامع لرمضان من الصرف العينة والزيادة والعينه
باقية وان اراد به من اي سنة فهو معرفه ان الاله الراد منه
ما بين شقائه وشوالم من جميع السنين فكونه على حسن
ثم شغلهم ربح زياده من ما وكم لا اختلال ان تكون
طاهرا في جميعه ثم شغلهم ربح زياده من ما وكم لا اختلال
رمضان قد لا يكون كاولاد لو قال كاملين كما في التمساح

كان مستغنياً لاجل قوله فيحصل لها من كل اربعة عشر لاف
 الفاقص يحصل لها من ثلثة عشر فقط فتأمل في عبارة
 فالكما في رمضان فقد لغز من حصول الاربعة عشر للفق
 اليومين فان كان رمضان ناقصا حصل لها من ثلثة عشر
 والعشرون من كل حال سنة عشر يوماً اه ان لم تقبدي
 قبل المحرم وعبارته في الشهر ان لم تقبدي الانقطاع ليليات
 اعتادته نهاراً او شكت لاجل ان تحذف الشهر الحرام ونظر الدم
 في يومه ويقطع في اخر نفسه سنة عشر يوماً من كل من
 الشهرين اه لم يبق عليها شيء اي لان رمضان ان كان
 تاماً فقد حصل لها من كل خمسة عشر وان كان ناقصاً فاربعة
 عشر من رمضان وخمسة عشر من الاضراء هو ما وى
 من ثمانية عشر في ثلثة بالالف ان كان فيها ثمانية
 كما هنا فان لم تكن فيها ثمانية كان المعدود من ثمانية
 اثني بالالف ثمانية عشر في عشرة في الف والالف لاف
 نحو ثمان عشرة قال ابن قتيبة في اواب الكاتب سم على
 الشهر ويا فيه المصم اذا امتثلت الثمانية من ثلثة
 الباقية من ثمانية الفاضل واخره اعراب المنقول تقول
 جاية ثمانية سنة وثمانية مائة ورايت ثمانية سنة يظهر
 الفتح على الباقية اذا لم تصف قلنت عندي من المسماتان
 وصررت من ثمان ورايت ثمانية واذا اتفق في المركب
 تحثرت يكون منها الباقية والفتح افعي يقال عندي
 من ثمانية عشر امرأة وتحذف الباقية لانه يسرط
 في النون فان كان المعدود مذكراً قلت عندي ثمانية عشر

الثاني

الثاني فلم يفرق في ثبوت الالف من ثبوت الباقية وقد
 يقال اما في الالف كلام ابن قتيبة في حذف الالف خطا
 ولا يلزم منه حذفها في اللفظ وكلام الصباغ اما هو فاما
 ينطق به فيها من الحروف اه في شيء على من في صلات
 لان الحذف ان طرأ في الاول منها فحذفها من ثلثة
 السابعة عشر في يومان الاضراء وان طرأ في الثانية
 مع الطرأ في الاول والاخر او في الثالثة مع الاولى
 او في اثنا الساتين عشر مع الثانية والثالثة انهما اول
 الاربعة عشر التي هي اقل الطهر مع اليوم الملقف من الاول
 والسادس عشر من انقطاع الحذف وطوره بها فاذا
 طرأ في اثنا الاول تنقطع اخره في اثنا الساتين عشر
 ولم يبق الاول لان العرض ان الحذف طرأ في الثانية او
 في السابعة عشر مع الساتين عشر والثالثة او في الثانية
 عشر مع اللذان قلته في المخرج بزيادة فان ذكرته الوقت
 انما ماله ذكره الوقت كما ان تقول كان عندي بقية اول
 الشهر فهو وليلة منه حصة بقتين ونصفه الثالث
 طهر بقتين وما بين ذلك يحتمل الحذف والطهر والانقطاع
 في المخرج اي لفصل منه كمثل فرض والذكره للمقدركا تقول
 كان عندي خمسة في العشر الاول من الشهر لا اعلم ابتداءها
 واعلم ان في اليوم الاول طاهر فالساتين حصة بقتين
 والاول طهر بقتين كما لعشر الاضراء والثاني الى اخر
 الجاس يحتمل للحذف والطهر اي فتوصال كل فرض ولا
 تقبل والسابع الى اخر العاشر يحتمل لها وللانقطاع لانه

لمر الحوض في الثاني فنقطع في السابع وان طرف الثالث
 انقطع في الثامن وان طرف الرابع انقطع في التاسع
 وان طرف الخامس ينقطع في العاشر فنفسل لكل فرض
 فيها لانها لا تفصل الا عند احمال الانقطاع والاضرابات
 دم الحامل حصن وهو قول مالك والشافعي في ارجح قولهما
 انها حصن وقال ابو حنيفة واحمد ان الحامل لا تحصى وما نواه
 من الدم فهو دم فساد وقاية للخلاف انها على الاثر لا تقوم
 ولا تلزمها الصلاة وعلى الثاني يصوم وتصلى والنقا
 سنة وما اقل الحوض اى قدر قلنا اذ لا يصور هذا اقله مع
 التقاق لمراده الاقل في ضمن الاثر من يوم وليلة لانه
 ينسب الاتصال في اليوم والليلة فلا يصور النقا والحاصل
 ان في قوله والمقايين وما اقل الحوض اى سماحه لما عرفت
 انه الاقل شروط فيه الاتصال فلا يصور ان يكون فيه نقا
 فكان الاولى ان يقول والمقايين وما اكثر الحوض اى عياله
 الى لما عرفت ان الاكثر والمقايين لا يشترط فيهما الاتصال فيصور
 فيهما المقايين دمه وان لا يحاوت اى لا يحاوت المقايين
 مع الحوض الذي معه خمسة عشر بالنقا وحده لانه اذ لا يحاوت
 خمسة عشر يكون استفاضه لا مضيا وقيل ان النقا طهر
 وعليه فقومه وتصلى فيه ولا تقضى فيه تكرره
 اللفظ بالقاف والطا المهملة كالضر وتقال في فطره لقط
 كضراهم و اقل النفاس مجده اى شرط ان يكون قبل تمام
 خمسة عشر يوما والا فهو حصن اى دفعه عنهم الدار
 اريد به المدفوع ونفيم ان اريد المرق من الرفعات كما قرره

شيئا

شيئا لكن المناسب هذا الاول لان الكلام هنا في النفاس
 الذي هو الدم لا في وجهه لخطه وهو المناسب لما بعده
 وهو قوله واكثر ستون يوما الخ لان الكل زمن خلاف قوله
 المتن مجدي وقد لا يناسب لانها ذات وما بعد هاربات
 قال العلامة قل وانما عدل عن هذا الاسب لان ما ذكره تعتبر
 حقيقة النفاس التي هي الدم لا زمنه كما قال في الاقلية
 كتاب لابن دقيق العيد واذا الفشار عطلت يعني النوق
 الحوامل اليه اى عليها عشرة اشهر من حملها واحدة ثمانية عشر
 عطلت تركت هلا بلائع وقد كانوا ملازمين لاذنابها ولم يكن
 ما لا يجبه اليهم منها لما جهاها من اهل القمامة انها رت
 وقول طاجا هم حيلة لقوله عطلت واكثر ستون الاولى تاخر
 عن القالب اعتمد شيئا الخ ان اوله من روث الدم لا من
 الولادة قال واللازم ان يكون اخر روث الدم من الولادة اى
 دون خمسة عشر يوما كان زمن النقا نفاسا فيجب عليه
 ترك الصلاة وقد صح في المجموع انه يصح عليها عقب ولادتها
 اى الخالية عن الدماء ومقتضاها انها تصلى في روث كلام
 البلقيني انه الستين اى والاربعين من الولادة ورزمن
 النقا لا نفاس فمنه وان كان محسوبا منهما اى بعد الاحكام
 اى فصلها قضنا الصلوات الفاسية فيه قال ولم ارض
 حقيق هذه اى فالاحكام تشبه من روث الدم والصد
 من الولادة وسيا في الخ قال عجم في شى الهان راد على
 البلقيني صواب النقا من الستين اى والاربعين
 من الولادة ورزمن النقا غير حيلة نفاسا فيه تدفع خلاف

جعل الله النفاس من الدم اهرج وفتق في حجاب ومن زمن
 النفا من الستين عدم وجوب النفا انما يفتق في بعض مدة
 النفاس هو وعند الخنفه ان اكثره اربعون يوما ذكره في الكنز
 بالوجود اي استقرا ما وجد من نفاس النفا النفاس
 قال عن امرئ في وجه النبي كنيث بانها سلة ابن
 ابي نعيم سليم كانت قبل النبي عند ابي سلمة عبد الله بن
 عبد الأسد فجلس اية ثم وم فقبل بعد حذو
 الولد لا يفتق ان منه خلافا اذا نزل الدم عقب الولد
 به انه لم يفتق عليه واما الخلاف في قوله واوله فيها
 فاحضر وجهه الخ فكان الاول في قوله فقبل ثم يقول
 واختلف في اوله فيها اذا نزل الدم عن حذو الولد فقبل من
 الولادة وقيل من نزول الدم لانه لم يذكر لقوله فقبل ثم مقابلا
 وايضا قد قيل ان اوله الطهر فيقرب بظاهر الدم عن نزول الولد
 فتفتق ان او النفاس من حذو الولد فيها في قوله فاوله
 والملتقى بكسر القاف كما في القاموس شبه الي بلفظه ضم الوحدة
 وسكون المشاة التمنية بعد هاتون فزبه بصراها
 لكن صرح المصنف فزمن النفا نفاس من حيث المهر ولا من حيث
 الحكم ومن النفا نفاس في اي من حيث الحكم والاعتماد
 من حيث رويد الدم ولم ارجح حقيق هذا من كلام الملقين
 ومقتضى هذا اي قول الملقين اي قوله ومن النفا نفاس
 فيه انه يلزم ما اعتمد هذا شيئا من وجوه وطى رؤسها لها
 واعتمد فيهما من الصوم وخالفه في الاولين وهو الوجه الوجه
 خصوصاً مع سلامته من يفتق من الحكم في روالها ملك الاقوال

ثلاثة

ثلاثة ابتدأه من الولادة عند او حكما الثاني ابتدأه من الخروج
 من حيث احكام النفاس واما المهر فمستوفى من الولادة وهذه
 الاقوال فيها اذا ناضر وجهه من الولد وكان سريها نفا واما اذا
 خرج الدم عقب الولد فلا خلاف فيه ويبنى على الاقوال انية
 على الاول بحرم التمتع بها في زمن النفا ويجب عليها قضاء الصلوات
 في مدة النفا وكذا على الثالث في هذه المدة اي مدة
 النفا ومقتضى قول الثوري اخذ هذا من وجابه عن ذكر ان
 الحكم بالطلاق يكون الولادة مغلقة خروج الدم وعدم جريان
 الاحكام لعدم تحققه تامل مرحوس وهذا هو المقتضى عند
 المؤلف والذي اعتمد من رجواز الوطى لا غسل لان هذا حكمه
 حكم الجناية اهرج كل جنب أي كالمراة للجنب لانه يستوي فيه
 المنكر والمذنب محلا ذرات الدم الغرض والمعتد ان الولادة
 مغلقة للصوم مطلقا وبعبارة اخرى هذا المحل لا محل له لانت
 الولادة مغلقة لذاتها اهرج قال في باب الصوم ولو ولد في
 ولم يزد ما نظر صومها كما صح في المجموع والتمسك ولا فرق بين
 انه تراه قبل سنه عشر يوما او لا فالمعتد بطلاق الصوم
 بالولد الخاف سوا كان لها نفاس ام لا من ادى ابو
 سريل او وهذه لا تظهر الا في من تحضن اكثر الحنف ومقتضى اكثر
 النفاس وبالنسبة لرها لا تظهر اهرج قال يوفى العلماء ابو سريل
 هذا كان من كان الشافعية وكان في زمن امام الحرمين وكان
 يناظره فكان اذا طلع لمناظرته ليس يحضن زوجته
 فاتفق له ذات يوم انه كان وكما حاله معروا من غير
 برعدة وعليه مقتضى زوجته فكله السلطان في ذلك فقال له

ابو سهل ما كوله لهما بعد ولا فقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ركب كذلك وامالين فيه زوجتي فلم يدر من عند
 غيره فزاوره الملك في شيء من بيت المال فلم يوافق وتذكره
 قلت وهذه سمعة التوكلين وسيم الصالحين اهاج ان المنى
 ملك في الرحم اربعين يوما لا تغبر واصل ذلك ما الرجل اذا
 لا في ما المرأة في الجماع واد الله ان خلق منه حسنا هيا
 اسباب ذلك لان في رحم المرأة قوتين قوة انسياط عنه
 وورودها الرجل حتى يشتر في حسيدها وقوة انقباض بحيث
 لا يسيل من فرجها مع كونه منكوسا وفي مني الرجل قوة
 الغفل وفي مني المرأة قوة الانفصال وقوة الاقتراح يصير
 من الرجل كما لا يغفد للنس وقيل في كل منهما قوة فكل وانفصال
 كل الاور في الرجل لا ائذله في الولد الا في عقده وانه انما
 يكون من دم الحوض ويرده حديث ان الله تعالى خلق عظام
 الحنين ومضاجرة من مني الرجل وقوله ومضاجرة اي عظامه
 وشحمه ووجه من مني المرأة ثم ان كان في الاربعين الاولى
 لا يختلط ما الرجل بما المرأة بل يكونا متجاورين لا يفر أحدهما
 الاخر وفي الاربعين الثانية يختلط ماها بالآخر وفي
 الاربعين الثالثة تصور اعضا الجنين امر شديدا ويثبت
 للعلقة من احكام الولادة وجوهر الفسل وفطر الصالحين
 وتسمى عبقها نفاسا ويثبت للعلقة النفس العمد وحصول
 الاستمرار لم يقولوا في صورته خفيه وجب فيها مع ذكره
 وتبين ما اقبل الولد ويحول اكلها من الحيوان المأكول عند
 شئها من رذلة في الولد تفقد في دم الحوض ولصنف

في

في او ما تشكل من الجنين فقل قلبه لانه الاسياح وقيل
 الدماغ لانه مجمع الحواس وجمع منها بان او ما تشكل منه من
 الباطن القلب ومن الظاهر الدماغ وقيل او ما تشكل منه
 السرة وقيل الكبد لان منه النوايطون اولاد ورجح بعضهم
 وفي ايجاده على هذا الترتيب المحب وانقاله من طور الى طور
 مع قدرته تعالى في ايجاده كما لا كسائر المخلوقات في
 طوره عين فوالله الاولي انه لو خلقه دفعة واحدة
 لشق على الامر لكونها لم تكن مفقادة ذلك وربما لم تطفه
 خفي او لا تطفه لنضادها مدة ثم علقه به وهلم جرا الى
 الولادة ولذا قال الخطابي الحكيم في تأخير حمل اربعين يوما
 ان مضاده الرحم اذ لو خلقه دفعة لشق على الامر وربما
 تطفه على الثانية اطوار قدرته تعالى وتعلمه لعبادة
 الثاني في امورهم الثالثة اعلام الانسان بان حصول
 اكمل المني له تدريجي نظير حصول الكمال الظاهر اه
 شبر حقيقي مع زياده فان قلنا ان فم الولد لا ينفتح اصلا
 مادام في بطن امه يدلل ان المشيمة منطوية له كفة وكيف يقال
 انه ينفذه الا ان يقال تفذي من البره لانها مفتوحة
 قاله ش ولجنة البهايم يحوز ان تفذي به يردم الحصف
 لا تقاير في حق من اه والمثمة الخارج من الولد طاهره
 وهل هي جزء من الام او من الولد ويترتب عليها امان لها
 بحسب دفعها منه ونفع الصلاة عليها وعشرها وليكنها وموارها
 فيه نظرا له رجا في فائدة رآيت خط الارزق في رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان تكله امرأته ذكر فانه يضع

بيه على بطنها في اوج الخلق ونقول باسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم اني اسمع ما في بطنها مما اذ لم يولد لي ذكر فانه يولد
 ذكر ان شاء الله تعالى محرابا وقد جربناه كثيرا الفير
 فصدق والحج على صحة ذلك وقيل ان المراه اذ لم يولد
 وهي غايه وان شئت رجليها اليمنى ذكر وان شئت رجليها
 اليسرى انثى قال الخليل الرازي حريث ذلك ثلاث مرات
 حتى قادت لوضع الحمل كيت في انحره لخرج بها الولد من
 بطن صنفه الي سقر هذه الدنيا اخرج بقدره الله الذي
 جعل في قرار عين الي قدره لو لم يولد لنا هذه القدر على
 على هذا امر السورة ونزل من القرآن ما هو شفا ورحمة
 للمؤمنين وللمؤمنين يا وشر للنفس او يرض على وجهها محراب
 والما يجتمع في المرة التي قبلها هذه الحكمة مبني على
 كون الحامل لا يتنفس وهي اربعة اشهر والاربعة اشهر
 لا تخلو عن حيزين وطهر فحيز في كل شهر واكثر الحيز
 خمسة عشر يوما الى اخر ما ذكره ما من الاربعة عشر يوما
 حيز وهي اربعة الحيز واحد الاكثر اى الطهر لا يقبل
 كونه بين حيزتين ثم راجع القيدون قوله وهو كونه
 بين حيزتين فانه يجوز ان يكون اقل من ذلك وكذا بين
 نفاسين وصورتها ان بطنها بعد الولادة وهي نفسا
 فكل ان قلنا ان النفاس لا يمنع المولود وسبب النفاس
 مرة يكون الحيز اقل من ثلثه ثم ينقطع دون خمسة عشر يوما
 قلنا ما قبل النفاس هو واول من يخرج من اوفال
 الحائط في فم الباربي هو قد ذكر الشافعي انه راي حبة بنت
 لصري

احدى وعشرين سنة وانها عاصية لا شكما لشع ووضعت
 بنتا لا شكما لشع ووضعت بنتا مثل ذلك ثم روي قريه
 هو بالرفع صفة لثني وبالجر صفة لسنين وبالضمة لثاني
 من المضاعف في السد وهو من الجائر لا المتبع والسنة القريه
 ثلثايه واربعه وخمسون يوما وخمسون يوما وسدسها
 غلاف العدييه فانها ثلثايه وستون يوما لا تقرب
 يوما ولا تزيد يوما الا ترى قال عبد البر لم يفرق العلماء بين
 السنة والقام وعملوها بمعنى قال ابن جوالقي وهو
 غلط اذ السنة من اى وقت عديته الى مثله والقام لا يكون
 الا شتا وصيفا ونحوه في الزمان وقال الراغب استوال
 السنة في الجوال الذي فيه الشدة واللين والقام لما فيه من
 الرخا والصف وهذا نظير النكته في قول تعالى الف سنة
 الاحم من علما غثا خفيا عبرا المستثنى عن القام وعن المستثنى
 منه بالسنة ذكره السيوطي في الايقان هو للوجود
 اى للاستقرار عبره للتقوى واشاره الى انه لا معنى
 واحدا هم لان ما ورد في الاو مخدفة لانه
 يقتض ان زمن الحيز يرجع فيه للفرد كالحيز والحيز
 وليس كذلك بل مرجعه الاستقرار من الاعم كالقيد
 اى قصه السبع وقصته ان المراد بالوجود هنا الفرق
 واسبب ذلك وانما المراد بالوجود هنا الاستقرار والسبع
 عن الامام الشافعي رضي الله عنه فاعلم ان شئيه
 عليه من الحمل فاعلم والحريه عز المالك
 السرقه فانه يرجع فيه للفرد بالاسبع حيزا

وطهر مكان رآته وقد بقي من السنة التاسعة خمسة عشر
 يوما فاقبل ولولا ان الدم كان رآته وقد بقي من التسع
 ثمانية عشر يوما وامنه الدم الى ان بقي من الشهر عشرة ايام
 مثلا هاجم فكون الدم اسفرا ثمانية ايام الثلاثة الاولى
 منها دم فساد لا ينفذ من امكان الحيض والنفاس الاخير
 حين لا ينفذ من امكان وكان رآته الدم عشرين يوما
 بقية من السنة التاسعة فالحسنة الاولى دم فساد
 لانها قبل زمن الامكان وكان الاولى ان تقول فلوران
 الدم بقا التقرن بشرطه المارة اي لا يتوقف عن يوم
 وليلة ولا يحاوز خمسة عشر فراده بالحق مافوق الواحد
 ولا حد لا كثر واما قال سن تحض فيه المرأة
 عشرين سنة ويدل على ذلك ما ذكره في باب الخمار من
 انه لو اشترى جارية فوجدها لم تحض فان كان سنها
 دون العشرين لم يشك لخمار والابان كان عشرين فاكثر
 فله الخمار وغالبه بان وجوده في رايه هو الغالب ربي
 واقل زمن الحمل ذكره الخليل هنا استطردك رجل صدق
 اي صا دق او ذا صديق او هو نفس الصدقة مبالغة عبارة
 عن راي السيد ذكر ان مالك رضي الله عنه مكث في بطن
 امه سنتين وكذا الفخاري ابن ابراهيم القاسبي مكث في
 بطن امه سنتين وفي الحاضرات للحلال الاستوطى ان
 مالك مكث في بطن امه ثلاث سنين وتحرم الحيض
 ومثله النفاس وسياتي ان حكما واحدا الا في ثلاثة
 اشياء وهي ان الحيض ينقطع بما يلوح والصدقة ويستط
 باقلة الصلاة بخلاق النفاس ثم انما اشياء اي بعد

من

من المصنف وعلم واحد اما اذا كان كل منهما واحدا
 كانت سنة وهذا بحسب ما ذكره والاذا الذي يحرم بالحيض
 اكثر من ذلك فن ذلك طلاقا وطهرها بالمال او بالشحم
 قبل انقطاع الدم في غسل الرحم ففقدت الايام مرموما
 يحرم على اي الحيض الطهارة عن الحيض بقصد الطهارة
 مع علمها بالحيض لتلا عنها فان كانت المقص النظافة كما حال
 لم يستمع ولا يحرم على الحيض والنفاس حضور الحيض في المقعد
 خلافا لما في العياك والروض وعلاء بنضرة بامتناع
 ملائكة الرحمة من الحيض وعنده يسيرها الصلاة البتة
 ودواما وتقد الصلاة منها ومن الحب والمحرمة كبرية
 واستقلاله كفر بخلاف من المصنف وعلمه رقية رقت
 محل الكفر بالاستقلال اذا كان الحيض محمولا عليه معلوما
 من الدين بالضرورة كخروج البول والغائط والاكمل
 ومن فلا كما صرحوا به في باب الرواح اي ذات
 المس والمسن لا ينقضان عند الخفي فزنا ومنه
 الخمار اي وصريح ذلك للحلال المحل في ان عليه ثوبا
 لا يلائمها الصلاة عرفا وان ذلك لا يثبت فيها من حلف
 لا يلهي ورد على الشعبي والطبري القائلين بغيره ان الحيض
 لا ينادع وهو لا يتوقف على طهارة اي وكذا سجدة
 التلاوة فصل من خلتها كقوله ليس بمصلاة حقيقة وسكت
 عن سجدة السجدة كقوله ليس في هذه الصلاة هذا والمراد
 الحيض وعدم النفاس ثم قال للنووي في المجموع
 وما يفعل عوام الفقراء وشبههم من سجود بين يدي

المشايخ حرام بالاجزاء ولو بطهارة وتوجهه الى القلب وقوله
 انه اذا توافقت وتقدم وكسر نفس وهو خطأ فاحش فكيف
 يقترب الى الله بما حرمه وربما اغتر بهم بقوله تعالى
 ورفعه اليه على المرمى وجرؤا له سبحانه والاية من قوله
 او هو ولي بالركوع ولعله كان غير حرام في شريقه وقال
 ابن الصلاح هذا السجود من عظام الذنوب ويحتمل ان يكون
 كفرا ومثله بلذخ حد الركوع عند الامراة لانه ليس من ذلك
 تفعل اعتبارا الاوليا وتواستهم بقصد التبرك كما اذني به
 شيخنا سيدي محمد التوري في تفسر الفتوى شرحه وتقدم
 الكراهة وان حرم بها ج تداق في الخطية خلافا لمن
 زعم الحرام بل بالامر بنعيمه العبادي فحمله مكفرا
 ويشهد عليه ذلك كثرة وفقد رده السبلي اشهر في كان
 شفا الاستقام فراه الله جزا وحسنه رحمة وانما
 قال ويحيى الخ ولم يحمله كفرا حقيقة لان مجرد السجود بين
 يدي المشايخ لا يوجب تعظيما الشئ تعظيما الله عز وجل
 بحيث يكون معبودا والفرق انما يكون اذا قصد ذلك امر
 كما في قوله تعالى والصوم ابتداء وهو طم ودوام
 ليعني ملاحظة الصوم فالشرط ان لا يلاحظ انها صائم
 ولا يعبه عليها بغير رقة دم الحرام تناول يفطر عن شئ
 ويحرم الصوم اجماعا وخبر السيد اذا حاضت المرأة لم يقبل
 ولم تقم والوجه ان عدم التقادير منها معتدل المعنى
 خلافا لارام لان خروج الدم مضاف والصوم مضاف
 ايضا لوامر بالصوم لا يجمع عليها مضافا والشارع
 ناظر

ناظر الى اعتبار الادان والاشياء على التكرار ما لم تقصد وقت الشارع
 والاقتناء هو اوج والمناصب في الفرق سوا ذلك المرفوض انها
 لا تشاء على التزم على العقل لو كانت طاهرة بخلاف المرفوض
 فانه يثبت على عذمة على فعل النوافل لو كان صحيحا وقوله
 السيد اذا حاضت المرأة استغفر ما لم يركع وهو جواب سوال
 من قالت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم الشايات قصات
 عقل ودين اما نقصان العقل فشاهاه واما نقصان
 الدين فثبت وحده تفعل السيد اذا حاضت المرأة الخ وقوله
 ناقصان عقل المراد بالعقل الاله لان دين المرأة نصف
 ودين الرجل وقيل ان المراد بالعقل تحمل الدين عن الجاني
 واعتد من بان التحمل نصف ايضا لانه موجود وناقص
 وبعضهم ضله على العقل الفردي والظن انه المناسبت للمقام
 لان المقام مقام الدم للشايات وقوله ودين انظر وجه كون
 ترك الصلاة والصوم في حال الحيض نقصا من الدين
 مع ان التزم واجب عليها وشاء قلبه من حيث انها
 انية بواجب الا ان يقال انهن ناقصات دين دين بالنسبة
 للرجال من حيث ان هذا الدين لا يقيد وله فيه فاطمة
 عليهم هذا الاعتبار ويجب فضا صوم الفرض بخلاف
 الصلاة وتسميته فضا مع انه لم يفسد افلا فقتض
 في الوقت لان الفضا با مرجه لانا هو انظر الصورة
 وقوله خارج الوقت كما قاله غيري ولا يرد انه الفضا
 ما سيف افلا فقتض في الوقت وقضية هذا ان
 لا يمين فضا حقيقة امر اي الحيض من كلام الش

والنوي بالجر عطف على ابن الصلاح والنوي نقل من
 البضاوي ويدل على ذلك قول الآي له وفيها شيء مرد
 قوله والنوي أي ونقل النوي وهو غير ظم بل الظاهر
 كما أنه بالجر كما قرره شيخنا العثماني عن البضاوي هو
 غير المقرر لأنه أبو بكر محمد بن أحمد بن العباس وابن أبي الواسم
 المفسر ناصر الدين وهو متأخر عن الشيخين بخلاف البضاوي
 المذكور فإنه متقدم عليهم ما هو مدر وعن ابن الصلاح
 عبارة في الروض وعن ابن الصباغ وهي أظهر والعجالي
 يفتي في نسبة إلى عمل العمل التي يحركها الرواب وله بعض
 احداؤه كان نقلها فكتب إليه وأما العجالي بالكسر والسكون
 فنسبه إلى عجلان بزوايل ونسبه إليه جماعة أهله
 أنه مكرهه معتد وقرئ بها وبين المحنون والممن عليه
 بأن استقامت الصلاة عنها عزيمة وعجزا رخصه والمراد
 بالفرصة معناها الشرح لأنه حكم الصلاة فيحق الحائض
 تفير من صفوته وهو وجوب الفعل إلى سهوله وهو
 وجوب التذكر لأنها ما موزونه في زمن الحوض ومثلها
 النفس فكل من الحوض والنفس الذي هو عذر في التذكر
 مانع من الفعل كونه ما موزونه تترك الصلاة في زمنها
 والمراد بالرخصة في حق المحنون معناها التقيوي وهو
 السهولة والخفة لأنه ليس مخاطبا بترك الصلاة في زمن
 جنونه حين يقال أنه أدى ما أمر به من التذكر فلذا
 وجب عليه قضا ما فاتة في زمن رزائه دونها ولا يصح
 أن يراد بالرخصة في حق المحنون معناها التفرقة

وهو

وهو السهولة والخفة لأنه ليس مخاطبا بترك الصلاة في
 زمن جنونه حين يقال أنه أدى ما أمر به من التذكر فلذا
 وجب عليه قضا ما فاتة في زمن رزائه دونها ولا يصح
 في حق المحنون معناها الاصطلاح وهو الحكم المتقدر
 إليه السهولة لغيره قيام السبب للحكم الاصطلاح لأن الحكم من
 خطاب السكف وهو متعلق بفعل المكلف والمحنون ليس
 مكلفا حين يتعلق به الحكم كذا الشارح ابن عبد الحق اه
 اطفأ ولا وجه عدم التحريم وقوله ولا يؤخر أي ولا يقع
 وقوله شدي في عدم التحريم وقوله والتقليل المذكور أي قوله
 ولأن القضاء محله الخ والا وجه عدم الاتفاق هذه طريقة
 تتبع فيها الشيخ جبر والمفتي عندهم رايها يتفق مع الكراهة وتبين
 عليها أنواب النافذة وليس لها أن تتجه بتسيم واحد منها وبين
 فرض اطفأ وقال ع ش أنها لا تثاب عليها كونه ما موزونه عنها
 لذاتها والممن عنه لذاته لأنواب فيه وعبارته على مر
 وتجهها مع فرضه احذر بتسيم واحد والفرق بينهما وبين
 الشافعية لا يتفق منه إذا سلم وقضاها أنه مخاطبة
 بفعل الصلاة في كفره بأن سلم ويأتي بها قبلما سلم سقط
 عنه القضاء الاضمار بغير أن ما سلف فاذا قضاها كانت
 مراعاة الشرع فلم يفتي ولا ذلك للعائض خاها سقطت عنها
 في زمن الحوض عزيمة والقضاء بمرحدر فلم يثبت
 فلم يكن في قضائها ما يشبه المراعاة لعدم ورود شيء
 عن الشارع وبأنها أهلا للصلاة في الجملة والركن عنها
 المحنون والقياس عدم الثواب عليها أنه فقد امتثل بركام

في ذلك فقال مرة بالثواب ومرة بغيره والوجه
 والوجهين لا يجتمعان في من جهة واحدة لها هذا بخلاف
 الصلاة في الارض الموضوعة قال وقراءة القرآن وعن
 مالك يجوز لها قراءة القرآن وعن الطحاوي يباح لها ما دون
 الآية كما نقل في شيء الكثير من كتب الحنفية هذا وكذا في سائر
 الاثواب الا في الجنة والصلاة والتهجد والمناجاة هذه الاثواب محل
 التوهم ولو تضمنت اية صادق بالحق الواحد وهو كذلك
 لكن صورته في امره ان يقصد به القرآن فياثم وان اقتصر
 عليه لانه نوى مصيته وتنتزع فيها ما يحرم من هذه الجهة
 لامن حيث انه ليس بقرآن كما في حاشيته ثم روي الروض
 وعبارة الشوكري قوله ولو تضمنت اية اي ولو حرفا بنية
 كونه من القرآن كما انني اتيان عليه اذا قرأه غير حبيب كذلك
 كنت اذا قرأته عاتق عن ان يضم اليه منه ما يصدره
 حلة مفيدة بخلاف ما اذا لم يضم اليه فان الظاهر ان لا يتيان
 في ذلك وان نوى بذلك الحرف اية من القرآن ويحتمل
 انه من الشبهات لما اني اياهم هنا وعلى الاول يفرق
 بانه محتاط بتظيم القرآن مع الجارية المتأقية له
 ما لا يجتاط به من حيث الثواب احرى وعده حروف
 القرآن ثلاثا في حرف وثلاثة وعشرون الف حرف
 وستماية حرف واحد وسبعون حرفا وذكر بعضهم ان
 احرف القرآن في اللوح كل حرف منها بقدر رجل قاف
 وان تحت كل حرف منها مائة لا يحيط بها الا اناس كمال
 ونصفه وفيه الثوب من ثواب في الحق والكاف من

النصف

النصف الثاني وقيل ان النصف بالحق والكاف من تكرار
 وقيل القام من قوله والتلطف وعدايات سنة الاف وحماية
 اية وقيل سنة الاف وما يتان واربع ايات سواء قصده
 مع ذلك آي القراءة عندها ام لا هذه العبارة لا تحسن الا لو
 قال اولاً يقصد قرآن ثم يفهم ويقول سواء قصد مع القراءة
 عندها ام لا مع انه لم يقل له متابعات اي مقربات
 والفرق بين المتابعة والمشااهدة ان المتابعة هي ان يحتمل
 السند ان في واحد كان يقال في ذلك حديثا ابراهيم عن ابي
 عن احمد وثنا عن مثالا عن حسن عن احمد فالسند ان
 اجتماع شخص واحد وهو احمد في المثال واما المشاهدة
 فهو نقد الرواية مع عدم اجتماع السند ان كان يقال حديثا
 ابراهيم مثالا عن محمد عن احمد وحديثا احمد عن محمد عن
 خليل مثالا فالرواية نقدت مع عدم اجتماع السند في واحد
 وهو معني قوله له متابعات وشواهد بخلاف منقعه
 فتأمل اجماع القرآن هذا خرج بقوله قراءة وكذا قوله
 ونظر في المعنى وقوله وقراءة ما تحت الخ هذا خرج
 بقوله قرآن وقوله وتخريك لسانه خرج بقوله باللفظ
 وقوله لانها اي هذه الحجة وهمس اي القراءة سرا
 لانها السنة بقراءة قرآن لانه القراءة انما تحصل باسما
 نفسه واعلم انه لا يتيان على الذكر الا ان اسمع نفسه
 وانظر الفرق بينه وبين ما تقدم في الواحدة المستحاض
 القرآن على قلبها فتشابه في ذلك قوله الان يقال ان
 معذرة كما تقدم له وامر حديثها وفائدة الطهورين بقراءة

الفاحة اي نقصه القرآن لانه لا يسقط عنه الالفة
شأننا لا يجوز له الخاضعة هذا انه بعد الذكر لانه عاظم
شرعا هو شأننا الفري كغيرها اي كما لا يجوز له
قراءة غير الفاحة اتفاقا لكن على طريقة الراقى هل يصل
ويقف ساكنا بغير الفاحة او يقرأ بقدرتها بقدرتها
من الذكر ام كيف يصح وتقدم قرينة بعد الذكر
خارج الصلاة بنص خارج وان لم يكن طرفا فهو مذهب
بشرع الخافض والمفني اما في خارج الصلاة ولا يصح ان يكون
طرف مكان لانه طرف المكان لا يكون الا بها وبها
ممن لا يجرى قلنا قلنا ان مذهب بشرع الخافض
مطلقا اي لا يخرج الصلاة ولا داخلها وفيه ان الغرض
اخراج الصلاة فكيف هذا التهم والاولى ان يكون قوله
مطلقا راجعا الى المصحف مطلقا فقط وانظر لولم يحفظ
الفاحة واحتاج الى المصحف لقراءة الفاحة في الصلاة
هل يجوز له ان لا يظلم الجواز واما فاقدا لما في الحضر وكذا
في السفر الذي يفعله فيه فقد لما او يستوي الامران اي
شأن ذلك بالاولى فيه التشبه بالادنى على الاعلى
لا التقيد وقوله بالاولى راجع للسفر وانما ذكر ذلك الحضر
لان محل التوهم فربما يقال انه المتهم المذكور في هذه العبارة
فهو كفاية الطهورين في الفرق فاجابه بان هذا منطوقه دون
ذاك وهذا اي يحرم قراءة القرآن في حق الشخص الم
ويصح من القراءة ايضا قوله اما الكافر فلا يمنع من مقابل
لهذا المقدر والافكان المناسب للمقابل ان يقول فلا

يحرم

يحرم عليه كمن لما كانت احرم حاصله لم يقل ذلك اما
الكافر اي اما الشخص الكافر فتشمل الكافرة وقضية
الطلاق هنا وتبينه فيما يبره اليه لا فرق بين كونه يرضى
اسلامه او لا وكلام غيره فيمنه في تبينه اي فلا يمنع
اي لا يقدح له اذا قرأ وان كان يحرم عليه بغيره ان يقاوم
عليه في الاخر اذ هو مخاطب بفروع الشريعة وقم انه لا يمنع
ولو بعد ان لا يرضى اسلامه بدليل اطلاقه له ونفسه معاقبه
وبدليل التعليل كمن قد يرضى عن ما لا يكون معاقبا
ويرضى اسلامه ايج تشبه الى هذا التشبه لم يزل
قوله بحد حرمه القراءة اذا كانت نقصا للقرآن او نقصا
القرآن والذكر والا فلا يحرم تحله الى كلامه في الحائض
والنفاس وحول غيرهما مما استطرادي تأمل قل
كوا عظمى ما ضد ترغيب او ترهيب واخاره اي
عن الاجم السابقة واحكامها ما تنقله فهل
المكلف وما يجري به لسانه بلا قصد بان يفسد
لسانه المراه وان اطلق فلا يلزم الا يحرم اذا قصد
الزكوة فقط فاله بورا بغيره محله في تشين وتحريم في
تشين واما الوقصد واحدا لا يقصد فيه خلاف والمقصد
احد لان الواحد لا يراد به ما راد بالقرآن فيحرم لصدقه
لا يكون قرانا اذ اي لا يكون قرانا يحرم قرانه عنه
وجوب الصلوات الا بالقصد والاولى قرانه مطلقا او المعنى
لا يظن حكم القران الا بالقصد ويجوز ما لم يكن في صلاة
كانه اوجب وفقا لظهوره وصلى في وقت بلا طهر وقرا

الفاخرة فلا يشترط قصد القران بل يكون قول العبد الاملاق المحزون
الصلاة عليه فلا يصارف في حفظه واحذر خلافة كما ذكره ابن
شرف على التحرير وظاهره ان ذكره في ما ذكره النووي في
صورة الاطلاق من عدم التحريم كالآيتين منه مسامحة اذا لم يذكر
هنا من كل بعض ايه كما استدل ذكر هذا راجع لقوله وهو
مؤكد من المصحف حتى حواشيه وما بين سطوره والوق
الساكن بينه وبين جلد في اوله وآخره المتصل به وتحريم
المن ولو جابل ولو كان تحتها حنف بعد ما سأل عرفا لانه
يحل بالمقطوع لكن الفتح غريبه اي واصله الصم قال في
المختار والمصحف بضم الميم وكرها واصله الصم لانها خوذ
من اصحفه اي جمعت فيه المصحف والمصحف الكتاب والجمع صحف
وصحائف اهرج وفراي لانه مجموع فيه اكتب وهل يجوز
تصفده بان يقال انه مصحف فيه نظر والا فرب عدم
احرمه لان التثنية راتما هو من حيث الخط لا من حيث كونه
كلام الله كما في التمازي لا لانه الا المطبوعون
هو خير يعني النبي ويحوز بقاؤه على خيريته وتقول لا خلف
في خبره تعالى اذ تراءى له مسامحة وعار والمطهرون
بني المطهرون كما في شمس وانشاءه اليه ان الله من
يعرض له الحديث ثم المطهرون هو موجود مطهرا وهم
الملائكة كما ذهب اليه بعضهم اذ يلزم على ذكره في صورته
الملائكة وهو خلاف الواقع والمشاهد ارجح وفي حاشية خضر
على التحرير قول خير يعني النبي والالزم الخلف في كلامه تعالى
لان غير المطهريه فان قلت بل هو باق على اصله والله

بالقران

بالقران اللوح المحفوظ وبالمطهرون الملائكة قلت الوصف بالنزل
عقب الآية ظاهري المصحف الذي عندنا والنهي لا يثبت
لوجهه للملائكة لانهم كلهم مطهرون فلا يصح فيهم التحريم
والاثبات انه ولو كان التثنية لكان اولي لان في وصفه الشريك
رد اعلى من يقول المراد اللوح المحفوظ وقال الجلال المطهرون
الذين طهروا انفسهم من الاحداث مسجله واعمالهم
الذي هو فيه فان اعدله وكان لا يقابله عادة كصندوق
وحزيب وعلاقه حرم مسبه عادام فيه والافلا يحرم
من ظرف المصحف الا بشرط ان يكون فيه وان يكون
معدله وحده اي عادة فلا يحرم من الخزانة التي فيها
المصحف وان اعدته له لان هذا الاعتدال ليس عادة كما
في قول ابن شرف وكذا ذكره وغيره عليه فحرم منه
ما حاذاه وقال نزي يحرم من جميعه وعبارة في مرر
وفهم كلامهم انه لا فرق فيما اعدله بين كونه في حقه او لا وان
لم يعد مثله عادة وهو قريب ولهذا ايه وكونه كل خير
منه وقوله لان الاستنجاء الخفي يرد بان الاخير لا اثر لها
في ذلك اذ لا سبب لشرقة الاستنجاء به الا حرامه بنسبة
المصحف وذكره في حرمه السنن اوسع ولم ينقل اي
الذكرش كان خفي جلد كتاب قال في شرطه وان كانت
مكتوبا عليه لا يمس الا المطهرون وقوله جلد كتاب اي حده
اما جعل المصحف في كتاب في جلد واحد فحكمه في الخلق
حكم المصحف مع المتاع فيحيي فيه تفصيله امام من كماله
فيحرم من السائر في المصحف دون ما عداه كما اتي به

الشباب من روضه الاقطاع ان يحمل جلد كتاب وجده وليس من
انقطاع ما لو جلد المصحف جلد جديد وترك القدر ثم جرد
وقفته تفصيله في الجلد بين الانقطاع وعدة ركوتة عن
الورق الذي جرد منه مطلقا متصلا او متفصلا ولو هو امس
المقصود كمن في سم على سم انه استقر تفصيل جردت
الجلد في الورق قاله في في ق لعل الجلي ولو قطعنا
الورق من جرد منه مطلقا وقال بغيره جرد في تفصيل
الجلد وهل يجوز مع الجلد النقص لكاف لان قصد بعد قطع
نسبته عند فقه نظر انه واما م ر الى الجوار سم على في جرد
ولم يتمكن من الطهارة ولو بالتيه في اي ولا من ابدعه
مساما بل يجب اخذه في اي حيث اذخاف عليه ما ذكر
فان خاف عليه ضياع اجاز حمله ولا يجب ولو حار ففوط
كما في ثم ر وعند تقاضى القايه في قاذورة ووقوعه في
يد كما في قدم الثاني لان اخذه عن محقق الاهاية
خلافا لالكفا المذكور اهاج وفيه اشكال الى ان بل للاشكال
للابطال فلا يفر من ذلك في الشغل من بعض صور الجواز
الى بعض صور الوضوء لانه في الفرق والفرق فيه التلاف
بالكبر خلافا في الصانع فان عند ما فيه قال في على الجلال
ويؤثره لجلد ان تعين طهارة الخوصية ويجوز توسيده
كتب العلم خوف الضياع اهو وخرج بالمصحف غيره كورا
ان نعم بكرة ان علم عدم التبدل والا فلا كراهه وان تحققها
جاز الاستحباب باليد فقط ان خلافا من اسم معظم حاي
فلا يحرم اي مسه وحمله في متاع اي بشرط ان

لا يهد

يهد ما ساء الظرف فيه ليت يقيد او في معنى مع ولو مع
الامتنعة من والحاصل ان السيلة رباغية فخره وحده
حرام وما عداها لا حرمه كما في ثم ر خلافا لطل وعنده
في المعية وعبارة م والا يصح حمل حمله في امتنعة ان لم
يكن مقصودا بالحمل وحده بان قصد الامتنعة فقط او لم
يقتضه شيئا او قصد هما بخلاف ما اذا قصد فقط
كما لو قصد الجنب القراءة وغيرها راجع لقوله حرم وهو معتد
في المعين عليه دون القيس وفيه ق بينهما بان المتاع حرم
يشبع بخلاف القراءة فخرج يحمل حمله المصحف لانه غير
حامل له عرفا ولو حمل مصحفا مع كتاب في جلد واحد فحكمه
حكم المصحف في المتاع في التفصيل واما مس الجلد في حرم
مس السائر للمصحف دون ما عداه كما اتي به الوالد
رصد الله كمن فيه اي الشخص المحمول للطلاوي بغير
مخوف لا يشيب اليه حملا في حرم حمل الصغير الذي هو
حامل للمصحف وخالف في ثم الاشهاد كلام م ر وقال لانه
يجري بنية تفصيل المتاع مع المصحف ولو وضع نحو حمله تحت
المصحف وجربا به فلا يبعد انه في معنى الحمل فيجوز فيه
تفصيل الحمل في الامتنعة بخلاف ما لو دفعها به بلا قصد
عليه لانه ليس حملا ولا في معناه اهاج وفي ق لعل التبرير
قوله في متاع اي وان لم يصلح للاتباع خلافا لطل ومحمل عدم
الحرم مالم يكن مع الحمل مس والاحرم المس لانه يحرم ولو
يجازيل حيث يهد ما ساء الظرف ومن المتاع كتاب جلد مع
المصحف في حمله واحد في حرم مس جهة المصحف وغيره

حاذاه من لسانه عند انطباقه فان كان مفتوحا من جهة
 المصحف حرم كله او من جهة غيره حل كله وقال بعضهم يحرم
 منه ما يجازي المصحف اذا طبق لا يجازي بالقوة كما قال
 شيخنا في قوله ماوى وانظر وجعل المصحف بين كتابين
 وجعل لثلاثة حله واحد وانظر ان ياتي التفصيل الذي
 في المتاع اي بالنسبة للحمل واما المسح حرم مس ما حاذاه ولو
 جعل بين المصحف كتابان بان جعل بعض المصحف من جهة وبعض
 المصحف من جهة اخرى فيبقى تحت مطلقا ولا يتوقف على قصد
 اه في تفسيره كما كانت القران في خلال التقدير ومعه
 كان كتب القران في وسط الورقة والتقدير هو سوا
 ما تتركه الفاظ صواته موقوف لان اللفاظ اعراض لا يكون لها
 واحسب بان المدة واللفاظ وهو محروف كما قرره شيخنا
 القشيري في تفسيره اذ كان التقدير اكثر اي يقينا في صورة
 الشكر محرم والمعه بالكرم في محروف الكرمه بالكرم القشيري
 في القران وبكم الخط في التقدير قال شيخنا ونقله عن
 شيخنا مروي في نسخة وبين قديما في تدبير الفاعل بان
 المدار على القدرة وهي انما ترتبط بالنفط دون الكرم وهذا
 على المحول وهو انما يرتبط بالحق والكتوبه وقال العلامة
 العباري المهرم بالنفط مطلقا قال في معناه وعبارة
 مروي الا وجهان المعبر بالقله والكرم باعتبار المحروف
 لا الكلمات وانه المعبر في الكرم وجهه ما في المسح بحاله منعه
 وفي اكل بالجمع انه ولو كتب بها من مصحفه تقديره ان
 كالتقدير الممازج لا لهم اطلقوا التقدير ولم يفرقوا بين الممازج

وغیره

٢٤٦
 وغيره على ما اعتمد من خلاف المن قال الجعدي وقال انه مصحف
 والمتمم الاول ولو وضع يده على قران وتغير فهو كالحمل اوطاف
 هل وان قصد القران وحده فظاهر اطلاقهم نعم وانظر
 الفرق على هذا بينه وبين حله في امتنع حيث حرم مع قصد
 القران وحده ولعل الفرق بتمييزه عن المتاع باعده اي المصحف
 منه اي المتاع بخلاف التقديره وبين الحل المناسب ان
 يقول بين استواء الحرم وغيره حيث حل لان الفرق بين
 الاستوائين مطلقا اي سوا قصد التقدير او القران وقال
 في اي لا يحرم من حروف القران في التقدير ولا من حروف
 التقدير ولاهما معا وقال شيخنا مروي اذا وضع يده على شيء
 حرم اذا لم يكن التقدير اكثر اهو وكلام الشيخ صنف على هذا
 مروي وهذه العبارة غير محرره والذي ذكره مروي اذا وضع
 يده على شيء من القران حرم وان كان التقدير اكثر
 او نذر فاي او عبور ان خافه التلوث والا فلا حرمه
 لكن يكره ولا حرجا اذا عترض بان الكلام في المحرض
 واجب بان مقتضى الجنبه لكن كان يشق ذلك ان
 ذكره لكن كان يقول وقتن بالجنابة المحرض وحسب حال
 من الواو في لا تقربوا لان الجنب يقع على الواحد والستور
 لان جنبا مطوق على وانتم سكارى والمعطوف على الحال
 حال اي لا تقربوا مواضع الصلاة هذا التقدير لا يحتاج
 اليه الا في قوله ولا جنبا لان المعنى ولا تقربوا الصلاة جنبا
 يحتاج الى تقدير المواضع واما بالنسبة الى السكارى فلا
 يحتاج للتقدير لان السكارى لا يمتنعون من دخول مواضع

الصلاة وانما ينفونه من نفس الصلاة فالصلاة مستقلة في
 حقها وبما كان لها كرامة شتى وقال الشرف المناوي في
 المختصر حرم الاستاذ للطلبة في ثوب الوسيط بحرم الملك في المسجد
 على السكران واستشفاه من حواره الحديث حديثا اخر ورواه
 قول الرافعي في الامتكاك السكران ممنوع من المسجد لقوله
 تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى اي مواضع الصلاة
 بل في مواضعها اي الموهود كما ذكره والارادي الى
 ان لها من يحرم عليها الملك في سائر بقاع الارض لا في
 قول لا تقربوا الصلاة عام شامل لجميع بقاع الارض اي
 في يوم عام مخصوص بالمساجد يؤخذ تخصيصه بالمساجد
 من الحديث وهو قول علي بن ابي طالب واما لاجل المسجدين
 الحاضرين والذين لان الحديث بسبب الكنائس ونظيره
 اي في بقعة المضاف وقوله لهدمت صوامع في مبيد الرهبان
 والبيع كنائس النصارى والصلوات كنائس اليهود كافي
 بالان وقال الخازن لهدمت صوامع اي معابد الرهبان المجرة
 في الصحرا وبيع وهي معابد النصارى في جميع البلد وقتل
 الصوامع للصائمين والبيع النصارى وصلوات يعني كنائس اليهود
 وسموها بالصلوات وسماسجدها يعني مساجد المسلمين
 يذكر فيها اسم الله كثير اي في المساجد ومعنى الآية
 ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض اي بلجها اذ لم يرد
 في شريعة كل ذي مكان صلواتهم لهدم في زمن موسى الكناني
 وفي زمن عيسى البع والصوامع وفي زمن محمد صلى الله عليه
 وسلم المساجد اذ المتخلف للحايض لم يثب اي ولو باليوم

اي

اي وكبره لها دخول مع امنها بخلاف كبره فان مروره فيه خلاف
 الاول ودخل في المسجد هو ما وما النقل به من نحو روشن
 وعرض شجرة اصلها خارجة لا كبره قال رافعي بل عكسه كذلك
 ومرعته لا حرمه ويكنى في كونه مسجد اظنه ولو بالاجتهاد
 وليس من علاماته وجود المنبر والتزويق والمنارة
 والشراف ونحوها قال شيخنا في وثبت المسجد
 بالعلم بانه موقوف للصلاة وبالاستفاضة ومعناها ان
 تكبر من صلاة الناس فيه من غير ذكره ومجمله اذ لم يعلل
 والا كان كان بقراءة مصر ولا يثبت بها وفي بعض النسخ
 على التي يرفو مسجد وهو ما وقف للصلاة وتحقق ذلك
 اوطن بكون استفاضة او كونه محصورا ولو شاعا وجب
 قسمه فورا ويقع فيه الحية لا التمسك في على المعتمد نعم نقل
 محمد بن السبكي انما اذا راي صورة مسجد صلى فيه من غير
 منار عكنا بوقفة انه وقول ولو شاعا اي في ارض
 بعضها مملوك وان قل غير المملوك فيا يظن ويقارق الموقف
 السابق في التفسير مع ان حرمه القرآن انه من حرمة المسجد
 بان المسجد لما ابرهت في كل من اضر تلك الارض التي وقع
 فيها الملك كان يصدق حكمه انه ماكت في مسجد شائع
 بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير مبني فيه بل مبني
 عنه فلم يصدق عليه انه من مصحف شافع وايضا
 فاختلاف المسجدين بالملك لا يخرج عن كونه مسجد
 مسجدا ولا كذلك المصحف اذ اختلف بالتفسير فانه
 يخرج عنه عن كونه سمي مصحفا ان زاد عليه التفسير

كما في غير ذلك من ثلوثه بالمثل كما في ثلثه المثلث والمباقي
 بالمثلث خوف من قرانه بالثوب اذ لا يصح الاثوث على الملوك
 بل متى لو كان حرم وان لم يلوث ومثلها كذا في غايته حتى
 ثلوثه بها كسلس بول او قدي او حتى اصبه في حرم عليه
 المرسوم فيه فان اصبه جائز ولا يكره بخلاف المباحين فانه
 يكره لها الفلظ حتى يراي ان لم تكن حاجبه تقرب طريق والا فلا
 كراهة الا رسم مع زياده فابدية قال رحمه الله في بعض حل
 دخول المسجد المستبري بده على ذكره في ما يخرج منه سواء
 السلس وغيره او واقعه سم ومراد جرح بالداخلين
 الملك ومثل المستبري بالاولى المستحب بالاجاز وقول
 به على ذكره اي سواء كان مع تحذرة غلي ذكره امر لا يكره
 قلي مرر وخرج بالمسجد كظم عدم امره مع ضيق التلوث
 ويحبه وفاقا لم ران المراد لا يحرم من حيث كونه ملوكا
 للفر ولم ياذن له المالك ولا ضمن رضاه سم والربط
 الثور ومثله الخائفاه وقول وعوذك اي كالحجاء
 التي يشته لذلك في المجرأه وكذا ما وقف اى
 التحريم الملك والى دوفيا وقف بعضه مسجد اهذه اما اتمه
 الشوهوض والمعتد عنه غيره ما قاله الاستو في المذكور من انه
 له حكم المسجد في ذلك وفي التحنه وان قل مقدار المسجد
 قال الجاقه بالمسجد والحال انه يكن قسمه والا فلا يصح
 وقفه في ذلك في التحريم وهو المقتد ويجوز ذلك
 حرمه الوطي فيه وكذا صحت الصلاة لما هو مري فلا يصح
 والطواف اي بالبيت فانه لا يكون الا في المسجد فان

قلت

قلت اذا كان دخول المسجد اما في الطواف اولى في الخلقه في ذكره
 قلت ليليتوهم انه لما خاز لها الوقوف مع انه اقوى اركان
 الحج فلا يجوز لها الطواف اولى اهو من في اكثر القنن
 فرضه وهو طواف الافاضه وواجبه وهو طواف اوتاع
 ونفله كطواف القدوم سواء كان في ضمن تكرار لا يصح للنفل
 اما الفرض ولا يكون الا في مسكر واما الواجب فلا الا في
 الشكر فالمراد بالمايين تصدي حتى يقطع حيطها ثم تطهر فيطوف
 فان خافه الخلف من الدفقه ضربت معهم الى محل لا يثبت
 هو حاله ثم تتخلل كالحج مري ثم تخلف مع الشكر واداءات
 اليه فله ولمع مدة مدبرة طافت بلا طواف اهو ثم روع ش
 الطواف صلاة اي صلاة فهو من بان التشبه المبلغ
 وفي بعض الشيخ الطواف بمنزلة الصلاة اي في السر والطمأنه
 وليس المراد ان كل ما يطلها يطله مع انه من مسطلا
 وليس بمنزلة انما في اقتناء عصا الخفيه بل هو جاز
 قال رحمه الله ومثله سجدة التلاوة والشكر ويخالفه من فهمها
 وقرق بينهما بانه فعل واحد يقع قطع بخلاف الطواف
 صماني قال لطف وينبغي ان ياتي فيه مستحبا لان من نحو
 وضع يده على صدره لانه بلغ في الخشوع ومكر وهاتين
 كظم الشكر والشان وان كانت الحكم من السجود مع الاتيان
 هنا الا ان الله قد اطلق في الكلام دينه ان الله اطلق في
 الكلام ايضا كالاكل والشرب في الحكمة في تحصيل الكلام
 الان يقال خصه لاصل ما يفعله وقال في ش على من اطلقه
 خصه لان الكلام كان مباحا في الصلاة ثم حرم اهو وعبار

بعضهم قوله الان الله احل هذا استباح الحلال فقط يقتضي
حرمته عنده كالاكل والشرب والكوب والاستسقاء بالليل
الاستسقاء مفسد اليوم مع انه لا يحرم ذلك اي الاكل وما
بعده وقد يحال بان غير الحلال مفسد عليه او يقال ان
هذا الاستسقاء كان لغايته وهو انهم كانوا يسكرون
بالحلال الفحيح حالة الطواف والاستسقاء اذا كان لسكرته
لا يجوز لمجرد الاستسقاء في كامل الرطب ولو يحال
حينما يشرب ويحل المنع اذا لم يخف الزنا فان خافه
جاز ان يقتل طريقا به فقه ما قاله من ربي ينبغي حرمه
لان تركك اخف الفقدتين وقياس حل الاستسقاء في عدم
الرطب لانه المراه حل في الجملة ولانه حرمة لعار من وهو
مجاوزه للنجاسة وكونه يورث عليه موته للنجاسة واجسام
الولد ليس امرا محققا بخلاف الاستسقاء فانه حرام لذاته
ويحتمل بحسب الظن خلافه اه ع ش قاله البر ماوى وهو
الاقرب لان الرطب في العوض مفسد متفق على انه كسب منه
بخلاف الاستسقاء فان فيه خلاف اه لان الامام احمد قال في حوائض
منه هجانا الشهوة وعنده الشافعي صفيده قال النسائي في
شئ من موقوفه الانكحة لابن العماد فزع الاستسقاء بالليل حرام
وعنه ابن كح انه توقف فيه في القديم والمذهب الجرم
بجديده وفي الجديده نال فيه فلهون وفي الحديث ان اقواما
ياقون يوم القيامة ايدهم حبالى ذكر ذلك الثوري في نفسه
وعين الامام احمد في رواية عنه انه باع عنه كاهن ويجوز ان
يسمي بيده ويبيد زوجته وجاير كما يستحق سبها بجسدها

ذكره

ذكره المولى اه ع ش وقى من الود والعال بين وطى
توجته في دبرها وبين الزنا اهل بقدر الوطى في الدبر او
الزنا الاقرب ان لم وطى في الدبر لان الاستسقاء بها في الجملة
والاحد عليه في ذلك بخلاف الزنا وطى ما لو طاف من عليه وطى
في الدبر والاستسقاء بيده نفس لدفع الزنا والاقرب ايضا حل
ذلك لان الاستسقاء بها في الجملة وينبغي كفر من اعتقد حل الوطى
في الدبر لان جميع على تحريمه معلوم من الدين بالضرورة
والفقيه انه يقدم الاستسقاء به على وطى زوجته في دبرها
قال السيد السبابة وما يحرم الوطى في الجملة يحرم في الدبر
ايضا سواء ذكر في العوض او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم
تلكون من الى المرأة في دبرها وعن ابن هزيمة قسن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله الى رجل جامع
امراة في دبرها وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من الى حائضا وامراة في دبرها او كاهنا فصد
فقد كفر بالزنا على محرم وانما المرأة في دبرها من الفطام
قال البرقي في الصغير والكبير ايضا واذا وطى امرأته
او امرته في دبرها فالنكاح باطل وانما واحدة القزير ومثل
في وجوب الحد قولان كوطى الاخت المملوك والمذنب لا حد
بوطى الاخت المملوك لقوله الملك لكن لو قد فقه قاذف حد
عليه لسقوط الاحصان بل واحده القزير فان المحصن
هو المملوك المكلف العقيب عن وطى بجمته ولو كان امرته
من اللعين ذكره فانزل قال القاضي حلال في اول قتاده
ليكره لانه في معنى القزير وقول تعالى لا تؤمنوا بغيركم فاستوا

منكم الى ستم قال بعض المفسرين مستقبلا في مستند بركات
 في مذبحين واثق الحفنة والذبح فشرع الغزل من عنده
 وهو ان جامع الزواجر فاذا قارب الانزال شزع فانزل خارج
 الفرج والا وفي تركه في الاطلاق واطلق صاحب المذهب
 كراهية ولا خلاف في جواز في السرية صيانة للملك ولا
 يحرم في المزيج على المذهب سواء العرق والامة بالاذن وغيره
 وقيل يبرادون وقيل يحرم في الجرة وما المستوليه فاذا لم
 بالجواز لانها غير السجدة في القران ولها الاقسام ولو بعد
 انقطاعه هذا يجري في جميع ما قبله غير الصوم فلو ذكر فيه
 لكان اولي قرا وقد قال في هذه الدرر على حنيفة
 القائل بجواز بعد الانقطاع وقيل القيل وطوها في
 الفرج كغيره ايجاز لنزول الدم ويكفر مستحله اي قبل
 الانقطاع بخلافه بعد الانقطاع فلا يكفر مستحله حنيفة
 للخلاف فيه وكذا لا يكفر ان كان الوطى بعد عشرة ايام لانه
 غير محرم على صفة في لان اكثر الحيض عند اي حنيفة عشرة
 ايام فالدم الذي يذيد عليها عند حيض واعتبر من كفره
 مع انه غير معلوم من الدين بالضرورة وعبارة سم في
 الكتاب كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم
 ارادوا ان يكون محمدا انه معلوم من الدين بالضرورة ولا
 يخلو من وقفة فان كثر من الصاحبة مجهولة اصبا
 اعتقاد على بعد الانقطاع وقيل الفصل او مع صفرة في الدم
 او كرم فلا كفر به بالخلاف سم في لانه قيل انها ليست
 حيفا وقوله ولا يخلو من وقفة قال شيخنا الجوهري

لكن

ينظر لسبله الوكيل فما ذكرك ان كان من شأن اهلها انهم
 صار معلوما بالظن ورق كشم العلماء بالمصرف فكون استحقاقا
 كذا والابان كان سبلا الارياق التي لم يكن بها على اطلاقها
 باستحقاقه بخلاف الناسي لف وتشرع لان الناسي
 خرج بالعامة والمجاهل خرج بالعام والمكره خرج بالمختار
 اي فلا صفة عليهم اصلا ان السراحيق والي عفا وسامح ومحج
 قضاة من قبل وقول عن امي اي امه اريانة فاب
 قلته اذا كانت الخطا والنسيان منجما وزعموا بهذه الامة فما
 تكبر في الامور الدعائية قوله تعالى لا تؤلفوا بها ولا تهاجروا
 السطوي الى الجواب عن ذلك بقوله لا تؤلفوا بها ولا تهاجروا
 نسيان او قطا من نسيان او قوله مبالات او بالنسيان ان لا تستمع
 المواخذه بها عقلا فان الذنوب كالعدم فكما ان تهاولها
 يودي الى الهلاك وان كان خطا فتعاقب الذنوب لا يصح
 ان يوصي الى العقاب وان لم يكن عزيزه لكنه تعالى وعنه
 النجا ورحمة رحمة وفضل لا يجر ان يدعو الانسان به ثم
 واعنه اذ بالامنة فيه ويورد ذلك من قوله رفع عن امي
 الخ او يحرم رفع وقوله ما آتني فرب هذا الان المواخذه انما
 هي بالمعصية والنسيان والخطا لا يجر من ان هو وقوله ان
 اي النسيان وهي عدم المواخذه بها في اول الدم لو قال
 في اقباله لكان اولي لانه في قوله وتعاين به ارباره
 وقوته عطف تغير وكلمة فيه قرب عهد به بالجماع وفي
 الثاني بعد عهد والظن عكمة تخصصه بالذبح اراكم
 بسفال او في القيام مقامه اهله في زوجه وشبهه ان

غير الزوج مقيس على الزوج فالنصفه قد أو تتركه رتبك الوطى
 ويقاس النفاذ على العرض قال في المجموع وبين النصفه
 بدنيا أو نصفه لمن ترك الحقة وجره نفهم في كل موضع
 قال وقال في وقوله أو نصفه أي أن تركها يهزم ولا فرق
 في الواطى بين الزوج وغيره أي أنه كالوطى بالملك والذي
 لأن علمه صفة في طهر من الذنبا كقصره شيئا الفيزي
 خلا لما قال المصنف والوطى بعد انقطاع الدم هذا مكره
 لأنه تقدم عقب كلامه الآن يقال ذكره فيما تقدم من حيث
 كرهه وذكره هنا من حيث النصفه قد لأنه ووطى محرم أي لا
 كرهه مستفاد من ثبوت ذكر الوطى ومثله اللواط وأما
 به عن الوطى المحرم لأنه وهو الوطى في نهار رمضان فإنه
 موجب للكفارة بشرطه للآدمي أي لا تقدر وفي
 استحالة لا يدام الأولي هي الصواب قال تعالى هو آدمي
 كما للواط ووطى الجوسية فلا كفارة عنها بوطى أي فلا
 نصفه بدنيا ولا نصفه وليس المراد أنه لا كفارة عليه في نهار
 رمضان بوطى بل عليه الكفارة الفطن وأنه ووطى يهتكم كما يأتي
 ولم يكن صدقها بانه لم يرض عنه غيرها فمن يكن حرم
 المحرم منه وإن كذبها فلا وانحلفه وإن لم يكذبها ولم
 نصفه قها فلا وجه له وطى للشكر ثم الرض فخرج له
 وافقها على المحرم فادعت بقاءه وعدم انقطاعه فالقول
 قول الآدمي لا يرضى به مرسى على الجاهل وهو وإن خالف
 عادتها هو من قال في النهاية وفيه في الحديث لعنه الله
 الغايصة والمقصود الغايصة التي لا تعلم زوجها لها فيه
 بجبرها

لجبرها فيما معها وهي حايض والمقصود التي لا تكون أيضا
 فكل من علي زوجها وتقول أي حايض مرسى وراج ولا يكره
 حكمها وكانت اليهود إذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم ياكلوها
 في السوء والنصارى يستحبون كل شيء حتى الوطى فحلت
 هذه الشريعة من الإفراط الواقع من اليهود والتقريب الواقع
 من النصارى ومن البيع ترك موأمة الصبيان لتوهم
 غاشتها وإن غلبت على الفطن عدم سلاطتها من الغاسه وقد
 أجاز الحلحاق فيما على ذكر محر في ش الصبان فراجع والثاني
 الاستماع أو وقت بعض السمع والاحتجاج بالباشرة بوطى أو غير
 ذكره بعد الوطى من ذكر القام بعد تحاض وبين الاستماع والباشرة
 الموم والخبر عن الوطى تحتها في مباشرة شهوة ونقد
 الأول في النظر شهوة والثاني في لمس بلا شهوة والتحرر
 منوط بالباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو شهوة
 أذ ليس هو أعظم من تغلبها في وضعا شهوة م د وفي
 كونه النظر شهوة استمعا نظرا على والنسخة التي فيها
 المباشرة أولى كما يدل ذلك قول الشافعي وبالمباشرة
 الاستمعا بالنظر شهوة أي قال سمع لو خلقت الزرة في محل
 على من محلها الفالك أو الركب أسفل من محلها الفالك
 فالوجه اعتبارهما دون محلها الفالك ولو لم يخلو لم يشره
 أو كره فيه بالنظر الفالك فاعتزلوا النساء قبله
 وبما يذكر عن المحقق قال هو آدمي المراد به آدمي للوليد
 فإن ووطى المراد في تحريمه يدرى الخدم في الولد وحكي
 أنه جلا أنه أمر الله بسلام أسود فتقاه عنه فترافعا إلى

عمر بن الخطاب رضي الله عنه فظهر اليه فقال له هل وجدت ما ذهبت
 حاضرا فقال نعم فالحق به وقال ان الله سواد وجه ابنيكم
 عقوبتكم كما هو مشايه في المحض ان كان المراد به من
 المحض فيقضي في هذا ما بين السرة والركبة وليس
 مرادا ولا شمل حال الانقطاع وقبل الفصل وان كان المراد
 به مكانه وهو الفرج فغيره قصر فلهما كانت الاية عينا
 ظاهرة الدلالة على المقصود بالحدوث كما قدمه شيخنا
 العثماني وخصه بفرقة وهو غير ما بين السرة
 والركبة عدم الحديث الاخر الشامل لجميع البدن قال
 والقياس ان قسما للذكر كما عرفت في من الروض
 ثلاثا اعتراضا اولها ان من دخل الرجل لما بين سرتيها
 وركبتيها لاجل الاذى وهو المحض وهذا اي الاذى ليس محررا
 في الدخول بخلافها ان شتمت به ولو في ما بين سرتيها وركبتيها
 بغير ما بين سرتيها وركبتيها الثالث ما ذكره في الاصول ان
 قول والقياس اي قياسا على الرجل وقوله ونحوه اي
 المس كالتنظير لثبوت قوله من الاستتاعات بيان لقوله ونحوه
 والنحو بالقياس على المس يدل بيانه بقوله من
 الاستتاعات والله بالذكر قتل الرجل والصواب فيه ان
 ما في عموم عبارة الاستتاعات فيها خطأ الصواب ما بين
 السرة والركبة باليد وهو غير صحيح اعم داي لانه لا يحرم
 ويحرم عليه تكبيرها من لسان الاول ويحرم عليها المس
 لما بين سرتيها وركبتيها في جميع بدنه لان ما بينه من مسه
 ينفيها ان لم يمس به لما ذكره في الاية ان يقال يلزم من حرمة

التمكن عليها من مشيها لزم ان كان له ان كان بعد مرضي
 عادتها واحتمل به عاذا انقطع قبل مرضي من العادة بان
 كانت ذاته تقطع كانت كانت بشر يومها ولتقطع يومها فانه لا اعتبار
 به ان يقع عليها سقوط الصلاة اي فيلزم ما قلناه وقفاها
 ولو غير هذه العبارة لكان ان كان تقوى وجعلها
 الصلاة والصوم ولا حاجة لقوله لزم ان كان تقوى وقد
 يقال بل يحتاج اليه لانه اراد بمر من امكانه فله عاداتها
 بخلاف ما لو انقطع قبل مرضي عادتها فله مما حرم
 اي سواها من مذكوراتي هذا الكتاب امر لا فلا بد ان لا يقدم
 حرمة الطلاق والظهار حين يستشرا لان حرمة الطلاق
 الى ان للمحض جهتين جهة خصوصية كونه محضا وعموم
 كونه حدثا وحرمة الصوم من الحشمة الاولى وقدرت
 فتأمل وقد لا يرتبط بقوله بلخصه اي ان المحض
 بخامس الذي هو سبب الشئ وغير الطلاق اي لا يحرّم
 في المحض والقياس بشرط كونها موطوءة كقوله بقرابطقة
 بل اعوض منها مخرجين وغير الطهر وهو الفصل او التيمم
 المذكوران قبله وج فتخل العبارة لان يقال لمحل قبل
 الطهر غير الطهر او لمحل قبل الفصل او التيمم غير الفصل
 او التيمم ولا يخفى ما في ذلك من التناقض لا التيمم قبل نفسه
 وقد تنوع ما في هذه العبارة ما في المخرج قال وتحتاج
 بان الطهر الاول خاص وهو الذي قبله من الحيض والثاني
 عام كالصوم وعمل الجمعة والعيد اي في كل ما ذكر قبل
 الطهر الاول الطهر مردود لانه انما استشاة من محرم ما حرم

انه وقد جاء بان المرح بالظهر الاول الثاني من الصدر وهو النظم
 والثاني المعني المصدر وهو الفقل اما ما عدا الاستماع
 كالصلاة والطواف وقراءة القرآن لزمه تعالى اي انفراد بمعرفة
 ذلك او سائلة ليل يودي الى النواكل الابد ضاه وعند كنفه
 تمنع المحي وان علم يا ذنوبها اذا وحيه بحرمه لان حقوق الزوج
 لا تحب في الزوجين اهو حق وممن فللزوج ان يطاهاقت
 كما قاله تحف عوده اي الدم فان خافه عوده استحب
 له التوقف في الوحي احتياطاً به من مروي وعلم على الحجب
 ذكر كان او اني او غني وذكر ما يحرم على الحجب وما يحرم على
 المحرم هنا استطراري لا شغل المحرمات قل الحجب بان الفل
 والحرمان على المحرم بان النوازل وقوله حجة انشاؤهم ما كثر
 لا بد من الله ان يقال مفهوم الفدر لا يفية تحصر
 او انه لما كان متعلقاً بالحق والجمال وهو المحقق واحد هما
 واحد اهو ر الصلاة محل محرمه لغير حاجة فلا بد من حش
 ان نطق به ونيابي باقوا الهام من غير شية ولا حكمة عليه رحاني
 قار شجنا الفئري وواقع للشيء في يوم الاحياء من اية
 بنام عند ساء اولادهم ويحلهم ويحل على نفس من الوقوع
 في عرصه اذا غفل فانه لا يقتل وهذا عند مبيع التميم
 لا بد انشق من اخوف على اخذ المال لكن فصل من رقة
 ما حكمة عليه ثم يتبعه ويصل ونفسه لان هذه مثل التميم
 للرد وقيل الصلاة خطبة الحجة وسجدة القلاوة والشكر
 اي في م ولوداغل الصلاة كان قد افا قد الطهور في سجدة
 هذا الفاحدة بعد الفاحدة فيمنع عليه السجود كما يمنع
 عليه

عليه سجود السجدة وتتم الصلاة وتحتها كبره يكفر بحله
 في الحجة المجمع عليه لا كس وليس كما مر واعلم ان السجدة
 بخطبة الحجة الركعة النخلة لا المسح فيها حتى لو اتي بالركعة
 المذكورة وهو مستطير واحث بعدها وكوفضاً عن قريب
 بحيث لا يفوت الولا المشروط مني فيما يظهر قال الشوري
 على كمال التمسك في وهو التمسك في الفضل والنقل
 والاول ان يقول على الوجه المتقدم لا تلبس المرح بلعكم
 اكرم من صرح المتقن بها وقلة القرآن اي لم يغير
 على ما ياتي في له وتقدم عن ش من منة القراء على التي حال
 كناية ونفسه وقراءة قرآن ولو نسي كما شمله اطلاقهم وبوده
 ما ذكره في في الباب من الحديث الذي يضره روي القري
 وقال ابن قتيبة وصح ان حبان وتحاكم على قال
 كان على الله عليه ولم يوضي حليته فقيل القراء ولم
 يكن تحب ورواها قال يحرم من القرآن شيء ليس بحايه اهو
 وعليه فيقول منه ومن حوا الملك له في السجدة بان
 فداء القرآن مكان التحل من من مناهيهم فضاء القرآن
 وكان للتحريم منه وجه ولا كذلك المسح لان من منة دافعه
 فلا يفكر بحرم الملك منه بحال فاعترف به بوقد عليه على اية
 عليه ولم وقوله ليس كناية بنصب الحايه على انما حبر
 ليس واسمها صبر يعود على الشيء الذي لم يسل اي بالنع
 غير النبي مرادة الجني فاذا لا الشياكة كذا على ان
 هذا العلم في شريقا ولا يعلم حتمه فيما قبله وما ذكره

من الاحكام هنا مكره ما تقدم كله او غلبه قال قارح
ويحصل الحكة بزيادة على الطائفة هو المعنى انه يكفي فيه اقل
مجرى في الطائفة في المسجد ومنه رخصته والرجعة
السابعة المنبسطه لحياته عن القادران واليترو
فيه المضر ان يدخل لاخذ حاجته ويخرج من الباب الذي دخل
من دون وقوف خلاف ما لو دخل يريد الخروج من الاخر ثم
عن الرجوع فله ان يرجع اليه البور وهو الخور
من باب واخر من اخر فهو حايث لكنه لم يرض كقول طه
خلاف الاولى بخلاف عبور الحائض مع امن الملوئيت
فكره لسلطه ثوبا كافر فانه يكره لم يكره فلا حرم
عليه مع انه المناسبه للاخر ان لم يمسح عليه لكونه مكفرا
بفروع الشريعة وبعبارة قوله فانه يكره المناسبه ان يقول
فلا حرم عليه المثلث الا ان يقال فيما تقدم من مقدر هذه
مختصة والتقدير يكره لم يمسح عليه ولا يمكن منه واما
الساكن فمكن منه وان كان محرم عليه امر لانه لا يفسد حرمته
والما حرم بتلك الطعام لا يستعمل في رمضان لانه يفتقد
وجوه الصوم والخطا في يقين وقته وكبره تنزيها السؤال
في المسجد دون اعطال بل فيه فائدة هذا هو المنقول
والذي دلل عليه الاجازة تسمى عن السوي رحا في رخصه
عليه من الان يكون خلع فلا بد من شرطين للحاجة
والاخذ على المصداق في شدة خلافها في حاشية قال ابن
الاسف باجرها فان دخل من غير ان والحاجة عند
ودخولها

ودخولها ما كنتم ذلك اي التي يقيدون فيها لكل وشي اي
وتعلم حجاب ولغة فلا يجوز سمي سلم تطف ولو فاسقا
بمخلاف الاذن في دخول الدار فكل اذن الصبي اذا اذن له اياه
تفطما المسجد الان يكون كونه موقفا اي فلا يشترط
الاذن من المسلم وبعبارة الرحمان على المذنبين وبالمسلم الكافر
اي ان يدخل الحائض باذن مسلم بالغ عاقل او عاقل او حلو من قاض
او مغي في غير محرمات كونه موقفا مكنه بكونه مخاطبا بالندوة او
ويخرج بالمسجد فتور الاشياء فلا يجوز له الاذن في دخولها
مطلقا تفطما اليها سواء كانت بالمسجد ام لا وهو المسجد كان
طارفيه والملاذبه ما فرفرا في السما السابعة وما تحتها الى
الارض السابعة نعم ان كان فرقته او تحتها علوا وسفلا
قل وفيه لم يتجاوز اي لم يتجاوز المسجد محله فلا يشمل
ما فوقه وما تحته الا بعد زواله وان اعيد هو لا فافتره
اج ومقتضى قول الا بعد زواله ان اذا ازيل حكمه بالمسجد به
لذلك ان يواظبه فكل من حكم عليه ما عدا ذلك الميزان الان يقال
ذاكر المساجد وقد رآه في طرفه اي او طرفه ثوبه
دخول المسجد اي مكنه فيه حيا كن لم يقع منه وتقدر
عليه الخروج اي غير عليه لحد ما بعده قال او على ما به
وانه قل كذا في شدة ولو لم يجد الحنف الما مثل الما مشه
فيما تقرر يسمي ويدخل وفائدة التيمم تجوز الدخول اي
المثلث ولو لم يمسح على قدميه فكل الدخول مع ايضا وبعبارة
قولهم اي بنية استباحة بدخل المسجد وان كان كذلك
لا حاجة له بنية صلاة لانه من قيل المرتبة الثانية واما على

قول الصفوة فالسبح بالعين الفصل فله الصلاة به ولا يصح
 وجود الما في السجدة لأنه ليس محل للاغتسال فيه فوجود
 الما فيه كالقدم وإذا تم كان في الصلاة في السجدة والصلاة خارج
 المسجد والابان كان يشق عليه ذلك كان لمجدنا فوق
 به ولا من يناوله الما من المسجد وقوله اغتسل فيه أي يغتسل
 الكثرة في تيمم الحاجة فان لم يكن مكث جاز وطهارة
 ولا يكفي التيمم أي بالعين الفصل ولا يغتسل فيه أي لأن
 وجود الما في السجدة من شرع من استعمل الغسل لما
 يلزم عليه من مكث فيه حال غسله والحاصل أن الصفوة قال
 أنه يكفي التيمم ويدخل السجدة لصلاة مثلا ولا يغتسل فيه
 لأنه ليس محل للاغتسال ووجود الما فيه كالقدم لكنه صنف
 حوازي الدخول أي بعد التيمم كما أشار إليه في المسألة
 للاستيقظة أي الشرب وقال في الغسل فيه أو الشرب وفي
 شيخنا في صفوهاج لأنه قال في بعض الشيخ للاستيقظة
 بأشياء التا وهو خطأ يذكر بادي تأمله هو وأعله لأنها طلب
 التي على هذا الفصل أي الأول وهو قول وجده تراجا
 تيمم ودخل ولا فلا يدخل لما يلزم عليه من مكث جنباً في
 السجدة وفيما شتم المرافة الفصل الشافعي أي بأن يقال
 إذا تيمم ودخل إن أمكنه نقل الما وشربه خارج المسجد فيقول
 ولا شربه في المسجد ومكث بقدمه والأول الصنف لأن الفصل
 الثاني المشار إليه فيما سبق بقوله واغترب وفيه إن لم
 يشق عليه الغسل ليقول أنه هنا وهو متصل في المكث
 لا في الدخول فمامل غايبة قال الإمام أحمد بن حنبل أن

للحن

الحن أن يكث في المسجد لكن شرط أن يتوضأ ولو كان الفصل
 يكتله من غير شقة أهو ش علي مرر أنه اصحاب الصفوة
 زهاد من اصحابه فقر أعز باع أعز يا وون مسجدة في الله
 عليه وسلم وكان أبو هريرة عريه وكان الناس يعافونهم
 لفقرهم فاقطع لهم علي الله عليه وسلم قطعة من آخر مسجدة
 ومكثوا فيها وضلت عليهم وكانوا يقولون ويكثرون فكلوا
 فاذا كثروا الصفوة أربما به وإذا قتلوا ليقوا سبقت وكان
 المنافقون يكرهونهم حتى اجتمع منهم جماعة ولما أتوا النبي
 الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله لينا يومنا في جلوس المسجدة
 ولهم يومنا وإرادوا أضرهم من المذلة فبذل في شأنهم على
 النبي صلى الله عليه وسلم قوله ولا تظروا الذين ينفرون
 بهم بالفتنة والعشي أي قوله فتكون من الظالمات
 وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف عليهم وقال
 أشروا يا أهل القصة من كان من امتع علي لتكم كان من
 رفقائي في الجنة ففهم أشار الله أنهم رفقاه فيها من
 باب أولى حرمة النوم في أي وقت التضييق فقد
 ويحب في تنبيهه ويندب تنبيهه من نام في غير الصف الأول
 وإمام المصليين أو متش امام الصفوف أو يحضر رقاهم
 وحرمة الرقعة فيه ولولفه شبابة وحرمة النظافة ولو
 بالذم لما فيه من قطع حقه وأيضاً غير ذلك على المحلا
 فمهم أمثال الخلة ولو جافة وحرمة تذييره ولو بالطاهر
 كانا إلى المستعمل فيه خلاف الوضوء فيه وإن وقع فيه ما و
 لعدم تذييره وعدم أهائته وما طرح القول في المسجد فان كان

متاخر من لغاسته وان كان حيا فذلك لتعديبه بالجوع
 بخلاف العيون خافه ياكل التراب والشجر المستويين القل
 والبعوض في جوارده مما في الارض التراب في المسجد
 مح اوفا وجبه عنده وعند ممره وما طرح الاشيا الجافه
 كقشر وعثره فكلوه لا غير لانه تفتيش لا تقدر ذكره
 في كل ممره وقرع الحلاقه في اه والحق اخرج
 الريشه فاحراج الريشه فيه خلاف الاول كما ذكره الثوري
 وهذه عندنا ما يشر الشافعيه خلافه من قال بالوقه كالساده
 المالكيه وقوله تناذي ما يثا اذ في فيه سواء ادم هذا يد
 على اثبات حاسته الشم لهم ومقدتها له كمن صده
 عنها الجهر من والصلام في غير الحفظ فانهم للبقا قون العبد
 الي اكل اي بالسنيه كقشر افراجه واوسط بالسنيه للالكه
 والاصفر كذا قيل وفيه نظر لان الاصفر اكثر افرادا وايضا كحمايه
 فوجد في النساء طيس الحيف الذي هو الاكبر اكثر افرادا فالصو
 ان الماخ بالاكبر الاغلف والمرا دبالا ووسط المتوسط بين الاكبر
 والاصفر وصنفه في بفتح الصاد وفيها وتقال بالين
 والزاى فنفدت لغات ومثل كرس وضع عليه زي اي فحرم
 من جمع الكرسى شرط ان يكون عليه المصحف على الكعبه خلافا
 لسم وقره هذا في الكرسى الصغر المصحف اما الكرسى الكبير
 الذي يقيه عليه القاري فلا يحرم الامس النقتين الساتتين
 للمصحف وهو فيهما الاشد كالمندوق ومن المندوق كما هو في
 بيت الربيع المرفوف في حرم اذا كانت اعز الربيع او بعضها
 فيه واما الخشب العايل بغيره فلا يحرم مسه كما اخي به شيخنا

واقره

واقره اهو مد علي التحريم منه ادم بفتح الهمزة والدال اي جلد
 ولا بد ان يكونا مدين للمصحف اي وجده وظم كلامهم انه لا فرق
 فيما اعد له بين كونه علي حجر او لا وهو قريب من قولهم اعد له
 اي عرف بالخبر نحو الخزانة لانها لما كانا مدين لربها
 فتكون حرمه من الخيط والصندوق ثابته بطريق القياس علي
 المبدع كما اشار اليه في تمامه عزيري والفلاقي في اللانقه
 لا يطويله جده اي فلا يحرم من الزايد حيث كان طولها معرطا
 لم يحرم مسها ان لم يكن ماسا للمصحف لدرسه اي ولا
 علي حدار فحرم مسه وتعلمه مثل يحرم من الموضع الخالي من
 القار كما في التوض فيه نظرا لبقه انه لا يحرم مسه
 كلوه ويحرم من جميعه وكذا علاقته ولا يحرم محوه بريقه
 ولو بالريقه عليه لانه ليس اهانه ولا يحرم بخوم رجله في
 جهة المصحف وقال الزركشي بالحمق في وعباره سم في شالتي
 اختلف مشايخنا في محلول القران بالمصباح كما اشرت به
 العاده في المكاتب فاطلق بعضهم حرمه ذكره صريح ابن الواد
 وبعضهم حرمه وفضل بعضهم بينه ان يصفه علي اللوح فحرم
 وان يصفه علي خرقة ثم يحويه بها فحل قال مج ولوح حمله مرفوعه
 لم يحرم لقلته الامتنان او ولو قيل بالحرمة في جعله مرفوعة
 لم بعد وقول الشك كلوه يؤخذ منه انه لا بد ان يكون مما يثبت
 عليه عادة حتى لو كتبه علي عمود او باب قد ان اللوح لم يحرم
 من الكتابه اي الخالي منه عن القران وفيه القليل الخالي
 عنه بآله يكن حرم القران كما ذكره مد علي التحريم
 وهي ورقه اي مثلا فالاوراق كذلك حتي عند قيمه عرفا

وان كثر المكتوب فيها حرفا بل نقل عن الشرح ايج وعلى ما نقل
عن الشرح فتكون من في قولهم شي من القرآن لا يتبع من غير ان
كونها المتبعة اظهر في العرف للترك والعم في قصد الدرا
والترك بحال التباينة دون ما بعدها وقصد الكاتب لنقل اوليهم
منزعا والرافعه او مستصفا ولوقصد التمهيد بالدراسة
غير الحكم من الحكم الى الحل وعلى ولو شك هل قصد التمهيد فلا
يحرر والدرا في قولهم قال حج بالا لولا نظر الى تعارض الاحتمالين
سبغى اصل الحكم قال شيخنا والذي نفهم من كلامهم الحكم فقد
قالوا لو شك في التفسير هل هو التفسير او لا التفسير اذ هي الاصل ولا
يصار للحل الا بعد ايج ملخصا وهل يجوز تباينة التباين للكفار
او لا يجوز قيل انه لا يجوز لانهم لم يظهروه وقيل يجوز كما تباينها
لهم ان علمهم لم يظهرونها وفي شيء من وجوه مدلول الى جهة المصنف
وصنفه تحت يد كافر ومثله التباين وان كانوا يظهرونها اذ ليس
هو تفتيمنا وبين القيام له وتقبله ويجوز منه بالسنة
والظفر ايضا حاله الحديث بخلاف السنة المتبعة من الذهب
او الفضة فلا جرم عند الناس بها وعبارة الرحمان في حجة التهمة
ولولا كافر نفهم في اسم ما يقتضي منها بال وعبارته ويجزم من ذلك
ما فيه وان ينبغي المنع من التهمة لانها لم تنقص عن آثار السلف
بل تزيد ولا يؤيد ارسال عليه السلام الكتب لهم مع اشتغالها
على القرآن لان ذلك كان عنه ليعتد التالف وقد اعز الله
السلام فيمنع وان قصدناه انتم قال شيخنا الجوهرى نقلا
عن شيخنا كثر في كاتبة التمهيد ان يكون في طهاره وان
يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها

وان

وان الفضة كتابا بزاوية وان تلفظ بها كات وان يحفظها عن
الاخبار بل وعن شرط بعد التباين ونظر ما لا يعقله وان يحفظها
عن الشمس وان يكون قاصدا وجدا في كتابها وان لا يحفظها
وان لا يفسد حررها وان لا ينقطعها وان لا تفسد بها وان لا يفسد
بالخبره وان يحفظها بشرط التمهيد وهو ان لا يكتبها في القصر
وبشرط الجوده وهو ان يكون صاها قار بعظم
ولا تعد بعد عصر اليوم والصوم احوط عند القوم
والشباب بالجمع على التمهيد الى نقل تكسرها وفتح الراء
التمهيد وسكون القاف ممتدة من الحرف للعلمية والعجم وهو ملك
الروم واول من صرح بذلك في القاموس انه المصنف
منها المسند الى المصنف الحوزة من وهو كجابه والمصاد
الحوزة من القرآن اذا جعل عليها اسمها الشئ من التعليل
فقط وقيل ثمة اي حرقه مشعده لانها تحفظ وقول او نحوه قوله
والكروه وصقل على يد من غير شي صحتها ويجل للمحدث قول
ورق المصنف بقوله الحوزة او كانت الورقة قاصده وصغر حجمها
به او كانت مضطجعة خلافا لابن الاثير ومن تبعه من قال
سم بخلاف ما لو لم يكن عليه يد وقيل بها لانه مشهور اليه
ومن قبل به فكان الحكم اجزائه وهذا التعليل يقتضي رقة
المس ما زاد من كبر على يد وهو غير بعيد اقواله وتكرره
ان قال ابن الجواد وحرم التمسك بما كتب عليه من احوالهم بان
جعل خلف ظهره اما ان كان فوق ملأه قال شيخنا لا يجوز التمسك
بالحديث المكتوب فيه فراجعه وليس الثوب ولو قيل لكانه
خلقا بلبنة قرطاس اخاي ورقدي صا لم يصفه بخش

تذهب حروفه قال ولم يحرم الله العبد نفعه الا في هذه الوجوه
 وكل الطعام كالرقيق الكون عليه وهذه العني قوله وكل الطعام
 مستأخر كدرب الماء وكذا اصراف الدنيا في الدنيا فليس فيه نفع مال
 بلا غرض ولا احرار وعلى هذا يحمل ما في الحديث من منع مرق كفت
 الكفار لما فيها من اسم الله تعالى ولما فيه من نفع المال
 وقوله اصراف خشب اي مثله فالورق كذلك وحرمه وطى ذلك
 قوله وعليه يحمل تحريق عثمان اي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من وجد ورقة فيها السجدة وعونها للحملها في شق والغرم
 لانها قد تسقط فتوطأ وطريقه ان ينسبها بالمال او يحرقها بالنار
 صيانة لاسم الله تعالى عن تعريضه للاهانة في الارض واذا
 لشر الفضل ولم يحسن وتقع الفكاك على الارض ونواويل ولا
 فالتحريق اولى ولا يجوز ترك الورق لما فيه من تقطيع الحروف
 وتلفيق الكل وفي ذلك اذ دل بالكتوب اولى بحسن والنظر
 ان تحبب لفقه ويحسب بالبحس مثل ثمانية المصحف وهو كذلك
 لا يطاهر من متنجس اي لا يحرم منه بوضو طاهر من بدت
 متنجس كذلك فاذ اتخن كذا الاصفا منه من هذا
 الاصفا المصحف وهو طاهر من الحدث حاله او صناع اي يفر
 الحلة الحرق والتلف كخذ سارق مسلم فانه دفع العزم من ثبات
 بخلافه صناع اي عليه كتب علمي محترم فانفقنا عليه
 سرقة او غيرها جازت توبته والافلا جاز ان يتوبه اي
 بعمله وسأله اي محرم فابده وقع السؤال في الدرر والواقف
 الى ما كور وكان لا يصل اليه الا في نفعه تحت رجله ولم يحرمه
 الا المصحف هل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة ام لا

فاجيب

فاجيب منه بان الظاهر ان ذلك بان حفظ الروح مقدم
 ولو من غير الادنى على غيره ومن ثم لم يشرف في سفينة فيها
 مصحف وحصول على الفرق واحتيج الى القاحل هما التعلق
 السفينة القاحل المصحف حفظ الروح التي في السفينة لا يقال
 وضع المصحف في هذا امتهان لانا نقول فكل ذلك للصنعة
 مانع من كونه امتهانا الا ترى انه يجوز السجود للمصحف
 والوقوف بصورة المشرى عند الخوف على الروح بل قد يقال
 انه لو توقف القاد الروح على ذلك وجب وصعد وترجى
 انه لو وجد القوت بعد كل شيء ولم يصل اليه الا في المصحف
 له جاز له الوقوف على شئ من المصحف ولو مقلطه ان وجهه
 على رقبته كما في هذه الشئ على امره وليد كسبه وانضاحه
 اي يتبين من وفه واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف
 بالقياس على تقبيل الحجر الأسود وفي العالم الصالح والوالد
 اذ من المعلوم انه افضل منهم قال الدميري ومقدسي
 كراهة اخذ الفار من وقار في يجوز اخذ الفار منه وذكر
 الصادي ان من استغارك كتابا فوجد فيه عظام خرافة
 الاباء قاله او مصحفا وجب وقبلة البليسي وغيره اي انه
 قد لم يحز بالملوك اما الوقوف فهو من اصلاحة وفي حاشية
 الرضائي وقع السؤال في رجل كتب مصحفا ودفعه لفقير
 ليحرقه واذا اراد ان يقلم فيه شئ ولا يصلح ما للحرق فاجاب
 بما فيه الحرج الى الهادي الصواب يجب اصلاحه فور الاعلام
 الناهي فور اصلاحه لان ترك الغوريه فيه تقدير الخطا
 وهو متنجس كتبه محمد بن احمد التوبركي في رايه

لأن الألفاظ المحفوظة الكاعل في القرآن لا يحرم عليه وسن
في حق الرد فقط ولا يجب لأنه ليس بقضية والظن وجوب
الرد قياسا على وجوب فتح الصبي أن رأينا في بعضه
لأن وجوبه لا يتوقف على العصيان وعبارة أطفأ نارا
عش فرع ذكر الهادي وغيره أنه لو استعار كتابا ورأى
فيه خطأ وكان مملوكا لم يصحف لا يصلح فيه شيئا مطلقا
الآن ظن من مالكة به وأنه يجب إصلاح المصحف لكن
أن لم نقصم خطم فتمت لردائنا وعليه فيجب أن يرد فلو
يصلح حيث كان خطم مناسباً وعلينا خطمنا كحاجة المردوع
اليه ولم يحمه شقة في سوانه وإن الوقف يجب إصلاحه
نقن الخطأ وكان خطم مستصحا سو المصحف وغيره وأنه
متى ترد في عين لفظ أو في حكم لا يصلح شيئا وما اعتد من
كتابة لعلم كذا الماحوز في ملك المكتبات أو خرج بقوله
وإن الوقف يجب إصلاحه كتابة الحوائج هو أمثلة ولا يحرم
وإن احتج البيهقي من تغير الكتاب عن أصله ولا ينظر
لزيادة قيمة بقوله العلة المذكورة أنه وفيه جت بقليله
بقوله لما فيه من الشقة تغير الكتاب منوع ونقط
وتسليم أي صيانة له من الخن والتحريف وتغير كتاباته
القرآن بغير الفرسه خلاف قرائه بغير الفرسه فتمتغ وهذه
بحر كتابته بالرجل في كتابته قد تغيرت كتابته باليه
أمر لا فيه نظر والافترق المشع لأنه لا يقصد ذلك إلا بخبر
الفراسه الآن بحال اللواتي على ما إذا اضطرر لغيره وأخضر
في استابه وكتابة القرآن بما ذكر وفأية كتابته بغير الوصية

اي وحرم مسه وحمله والحالة ما ذكره لأن سمياتها وودها إذا
هو القرآن لأنه لو قيل إن كتبه بالهندي انطق بأكسنة نطق
بلفظ القرآن نقله الاطراف من ع ش وفيه على من نقله عن سم
على محقق فرع أفني شجنا من رعدا كتابة القرآن
بالقلم الهندي وقياسه حوازه بخوانه في انضاف فرع من الوجه
حوازه قطع قروق القرآن في القراء في العلم بالحاجة إلى
ذكره من مسه وكذا حمله بالاولى والفرق بينهما وبين
القراء وجود الامتياز فيهما والاستلحاق في القراء
وتكره القراء بغير متحقق وتكره القراء قضا الحزج الربح
لامع نحو سن أو سن لأنه غير مستفاد عادة أو سن
وقيل بحر القراء بغير متحقق بحام أي في عام
والأكرهه هذا شاعل لما نقله السائل في الطرف
ومل الاعتناء فيها التوصل المذكور أي فان التي فيها
كرهه والأفلا كراهة إذ ليس القصد اهانة القرآن والاحرم
بل وبما كان كفر ولا يجب بيع المصحف ولا بيع الصبي
لكن من المكت في المسجد ولا من قراءة القرآن ولو غطاه
وفارق منع من المصحف لغير حله بقليل بان باب المكت
والقراء أو من كاس في الكافرا في الحاجة بقليل الإضاح
ببائيه أي الحاجة في قلم أو ما هو وسيله ذلك كحمله للمكت
والاعتناء به للعلم بغيره منه قال شيخنا في ولو كان حافظا
عن ظهر قلب لم يل بيده أي البيع التعلق بالبر
ولو لم يكن أولئك من أضر ولو لم يكن في غير خلافه لأن
العامة في حرم عليه فحله إذا لم يثابته نقله منه فإن تاني

قلعه منه لم يبعد تمكنه اذا رأى فيه الولى او ناسه بحيث تمكنه
 من امنه انه سمع وقوله لم يبعد تمكنه اي وان لم يبعد عليه
 ملكه في المسجد جنباً وعلى هذا يحمل قول النووي بحوره
 للولى تمكن الصبي من الكلب والفتاه ولو مع الحب لكانت
 على المعتمد اهـ بان ورد الشرع به اي بالذكر وقوله فيه اي
 في المجلد وهو افضل اي قاله كرافض اي الاشتغال
 بالذكر المخصوص بوقت معين او محل معين افضل من الاشتغال
 بالقراءة في ذلك الوقت فالفاضلة بين الاشتغالين لا بين
 القراءة والذكر لان القراءة افضل منه مثلاً الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم طلت ليلة الجمعة اهـ بها اي بالقراءة
 واعلم ان للاذكار المطلوبة في محال مخصوصة افضل من غيرها
 فيه انما بالاولى مما ذكر ولو بقارض خاصاً كالنكس
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة
 روي الاقل وقوم عاقدتهم التكية في هذه اقول
 ان نفوذ قال في شىء القباب وظم انه سنة عين فلا يكتفى
 بنفوذ واحد من جماعة عن اخر وفارق التسمية عند الاكل
 بان المضد ثم حصول الركة ومنع الشيطان وهو حاصل
 بتسمية واحدة وهذا المقصد اعظم القارى واحتجابه
 بالله من شر الشيطان وهو غير حاصل كذلك كالفصل
 بين الركعتان بان تكون بين القرائتين فدر ركة باركانها
 وسننها والا فلا يطلب نفوذ ثان وان يجلس المراد
 بالجاوس ما عدا الاضطجاع فشمع القياس فان القراءة
 في القيام افضل تعظيماً له اهـ وان يستعمل القبلة

وان

وان يبكي اي يتباكى عند القراءة وهو من صفة الصالحين
 قال ويخزون للاذقان يكونون ويريدهم خشوعاً وطريقهم في
 حصوله ان ينامل ما يقرا من الرند والوعيد والمواثيق
 والبرود ثم تفكر في تعظيمه فيها فان لم يحضر حزن وبكاء فليس
 على فقه ذلك فانه من المصائب قال في الاذكار وينيب التباكي
 لمن لا يقدر على البكاء في الروض والقراءة نظراً في المصحف
 افضل منها عن ظهر قلب اي لا يجمع القراءة والنظر في المصحف
 وهو عبادة اخري قال في الروض وشي وبندب اصفا الله
 طاروي الشيطان عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم اقرأ على القرآن فقلت يا رسول الله اقرأ عليك وعليك
 انزل قال اني احب ان اسمعه من غيري فقرأت عليه سورة
 الشاخي جئت الى هذه الآية فكيف اذا جئنا من كل امه
 بشهيد وجئنا بك على هولاء شهداء قال حسبك الان فالتفت
 اليه فاذا عيناها تدرفان اهـ مرحوم قال الشهداني اخذ
 علينا اليهود اذ كانوا تلاوة قرآن او قراءة حديث او كما تكلم
 احداً من الاوليا والعلماء فلا تقطع ذكر الكلام لكلام من هو
 دونهم الا بعد ان نأخذ لجأزه يقولنا دستور يا الله او
 دستور يا رسول الله او دستور يا سيدي فلان في كلام
 فلان فننقطع على ذكر امثله الحضور مع الله تعالى وكما
 المرافقة وكذلك اذا كنا في صلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او ذكر او دعاء ثم حصل له نفاس ان تكلم بما كنا فيه لان
 من الادب ان لا يضر الله عز وجل الا اذا اجتمع حوائسنا
 ولم تخلف عن التوجه منا شفرة واحدة فاعلم ذلك

وغير المني قرك ماور السبعه اعتمده الشيخ من ابوا
عمر وبالرفق مستد اخذ وف وبالجر لا من السبقه ونافع
الاولي تعميم نافع لان قراته قراة اهل الجنة في الجنة كما قال
عفي وابن كثير اسمع عبد الله وابن عامر اسمع عبد الله
والكاسي اسمع علي من السبع الاولي او من السبع
قلا لان لكل واحد من القرار واليات مرتبطا بالاولي
وذلك كضبط ادم وكلمات في ضلوق ادم من ربه كلمات او
رفعها قالهم ووقول كضبط ادم وكلمات مثال المنفى ونصب
ادم من القراءه التي فيها نصب ادم ورفع كلمات ونصب كلمات
من القراءه المشهوره فخصها بملف من القرائين وكذلك
رفعها فرفع ادم في القراءه المشهوره ورفع كلمات من القراءه
الثانيه وقرر شيخنا ما نصبه قوله مرتبطا بالاولي والا فلا
يحوز حوازا مستوي الطرفين اي فيكره بكنس الاك
ومثله عكس الكلمات او عكس الحروف بل اولي لانه يربط
المجازه ونزله حكمه الترتيب اهرش الروض لانه اهل التلخيص
ولان التلخيص يقع متفرقا بلا علم بان لم يرفع معني الفاظ
او معني كلمات او معني تراكيبه ويخوذلك قال ونسياه
ارشي منه كبره ان كان بعد البلوغ وان حفظ قبله قال
وضابطه ان يتفهم عما كان يقروه ولو نظرا في المصحف ولو كان
بعد من عرف به واشتغال بالصنعة رحاني والدعا به اي
تدبره ونشأه موم يوم ختمه كما قال المناوي بضم الميم
كما نقل عن السيوطي ويحوز وضع المصحف في رفق خزانة

ودفع

ودفع نحو ترجميل في رف اعلى منه ومحرم وضع المصحف
علي الارض بل لابد من رفقه عرفا ولو قليلا كذا الخطا في
مد وحضوره اي الختم اي حضور مجلسه خاتم
تعليم القرآن فرض كفايه بان يحفظ على ظهر قلب وهارث يرم
في كل فاحته تعلم واحد اولاد من صبي بحيث يظهر حفظه
اولاد في كل بلد عن ذلك محل نظر قال الشيخ سيدي ان يكون
كما القاهني والتي قال الرحاني ولا يكفي في الاقل وقت بل يجب
انه لا يزيد ما بين كل منقبتين على مرحلتين وفي كل مسافه
عده وقت قاض وحافظ القرآن وافتي بعض المتأخرين بان
الاشتغال بحفظ افضل من الاشتغال بغيره الكفايه من ساير
العلوم دون فرض العين منها وحصه تعليم القرآن للمضي
في ماله ومحل ذلك حيث كان في تعليم القرآن او غيره من
الاحكام مصلحه فلو كانت المصلحه في تعليم صنفه تنفق
على نفسه منها مع احتياجه لذلك وعدم تيسر النفقة له
اذا اشتغل بالقرآن فلا يحوز لوليه شقله به ولا شغل العلم
بل يشعله بما يفور عليه منه مصلحه وان كان ذكيا وظهر
عليه علامه الغايه نعم ما لا يد منه لمعته عبادا ترجى
تعليمه له ولو لم يلد او احم القلم في ماله كما امراته كان
له مال والا فتي مال ولديه ولو كانت الاثني كما افاده
علم رولخرج البرار عن معاذ بن جبل رضي الله عنه انه
قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم ان ابنته التي
تقرأ القرآن عليه خيمه من نور يهدي بها اهل السما
كما يهدي بالكوكب ادرمي في لبح البحار وفي الارض

التقوا فاذا مات صاحب القرآن رفعت تلك الخعة فنظر
 الملائكة من السماء ولا يرون ذلك النور قبل فاه الملائكة
 من سما الى سما فيصلي على روحه ثم تستغفر له الى يوم
 يبعث وما من رجل يهمل كتاب الله ثم يصلي ساعة من ليل
 او نهار الا اوصت به تلك الليلة الماضية الليلة المستقبلة
 ان يترتبه لساعته وان تكون عليه خفيفة فاذا مات
 جاء القرآن في صورة حسنة جميلة فوقف عند راسه
 فيدبر في كتابه فيكون القرآن على صدره دون الكف
 فاذا وضع في قبره وسوي عليه وتبرقت عنه اصحابه
 اتاه منكر ونكير فجلسا به في قبره فيحكي القرآن حتى
 يكون بينه وبينهما فيقولان له اليك عنه اي تحي عنه
 حتى نسأله فيقول لا ورب الكعبة انه لصاحي وخلي
 فان كنتم امرئيا بشي فامر شيئا امرتيا ودعاني مكانتي
 فاني لست افارقه حتى ادخله كنه وفي هذه الفترة كفايته
 ووردان درج لكنه بعد ايات القرآن وانه يقال لصاحبه
 اقرأ وارثا وارثا فارق منزلة عند ارباب يقرأها ولم
 يرد في ساير الكتب مثله ذلك ويخرج من هذا حصته وهو انه
 لا يقرأ في الجنة الا كتابا به النبي ولا يكلم في الجنة الا لسانه كما ذكره
 صاحب الفنا

تتم الصلاة

اي بيان خفيتهما وعندها وحكما وهي من خصائص هذه
 الامة من حيث جمع الخصال والكيفية الذوق وهي افضل عبادات
 البدن الظاهر ففضلها افضل العبادات وتفضلها افضل
 النوافل وافضلها الحجة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم غيرها

ثم

ثم غيرها ثم العشاء ثم الطهر ثم القرب وبعد هذا الموع
 ثم يحج ثم الزكاة ثم ياتي كما ياتي قبل وعادة الرحا
 وافضل العبادات بعد الايمان طلب العلم الهدي واهله
 ما يحتاج الخلف حاله ثم الصلاة ثم الصوم وسائر
 الشريعة فزنت بواسطه الوصل الى الصلاة فانه من
 الله لشيء وفي شئ المنفعة لئلا يترك الصلاة ما قبله
 به بشرط اليه ومعرفة المسود والقرب ما تقرب به
 بشرط معرفة التقرب اليه والطاعة غيرهما لانها تسأل
 الامر والشي قال والطاعة تعجده بدو زما في النظر المودي
 الى معرفة الله اذ معرفته انما تحصل بالنظر والقرب
 توجه بدو العباد في القرب التي لا تحتاج الى شيء كالقرب
 والوقوف هو فظهر ان بين الثلاث تباينا بحسب المقسوم
 واما بحسب التحقيق فبين الطاعة وكل من العبادات
 والقرب عموم مطلق وكل ما يصدق عليه انه عبادة
 او قربته يصدق عليه انه طاعة ولا عكس والطاعة
 اعم الثلاث والعبادة اجزئها والقرب اعم من العبادات
 واخص من الطاعة فهي اوسطها هو وهي اسم مفسر
 واما المصدر فهي الصلوة والفرع اصلها او يدليه الجمع
 على جلوات قلنت الفالوجود المتقن ورسمت واورا
 تحفيا وهي فالحودة من صلوات اليهود بالنار اذ
 عطفة لا نقط اذ اعضا المصلي او الصلوات وهما عرفان في
 جانب الخاصة بخسبان عننا نحن المصلي واعلم ان الصلاة
 والزكاة والحياة اذ لم نصفه تكتب بالواو على الاظهر اتباعا

المؤمن ومن العلماء من كتبها بالالف اما اذا اضيفت والحق
كتابتها بالالف سواء اضيفت اليها ظاهرا او مضمرا قاله
ابن الملقن وهي لغة الدعا بخير وتطلق ايضا لغة علي
ما مراد بالكتاب وهو انما من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن غيرها تضرع ودعا قال النووي وهذا معنى
شرعي ايضا وقوله استغفار اية طلب المغفرة وان لم
كن بلفظ اغفر كارجح واعف تشبه وقع الصلاة لموضع
الوضوء من صلاة الملائكة على النبي وصلاة الادميين ايهما
افضل فلجاب بقوله صلاة الادميين عليه افضل من صلاة
الملائكة عليه صلى الله عليه وسلم وتوريد هذا الجواب
ما نقله الشهاب في موضع نقاشه بقوله ومنها ان طاعات
البشر اكمل من طاعات الملائكة لانه تعالى كلهم بها مع
وجود مواريقها فانه منهم وخارجة عنهم ولا يمكن فصل
الشيء مع شقة ووجود اصناف عنه يبلغ من الحاجة
والادعائ من حقله مع عدم ذلك اذ لا امتحان فيه بوجهها
ولسقتها اذ فعل بمعنى اللام او بابقه على معناه التضمن
الصلاة معنى الباطن فتقول لتضمن اجواب ثا فان الاول ان
تقول اوليها اذ اقوال وافعال والاقوال الواجبة
خمسة تكبير الاطرام وقراءة الفاتحة والشهاد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والتمسك الاولى والافعال الواجبة
ثلاثة الشهاد والتمسك والركوع والاعتناء بالسجود والجلوس
بين السجود والجلوس والتشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والتسليم الاولى والتسليم والملاذ بالاقوال والمثل

٣٦٣
الفعل النظم فدخلت الشبه كما قاله العلامة سيم
بشوائط هذا ليس من ليقية اجزا التفريق اذ الماهية تتحقق في
الذات دونها كما انها توجد في الخارج دونها كمن في محراب
غير مستقبل هو في شغل الفري فتدخل صلاة الخبازة
الاولى وتدخل بالواو وقوله لانه قولهم علة لقوله فتدخل
وقوله مثل الواجب الى والافعال الواجبة في صلاة الخبازة
هي القيامات عند تكبيره لان القيام عند كل تكبيرة فتدخل
منزلة في فعل مستقيل وقوله لم لقولهم انما علة للثبات
المذكور في قوله غير التكبير والتسليم اي والشي قد يفتق بما
ليس منه وحاصل كلامه ان ان التقريف مقدر بانها خارج
جامع لخروج صلاة الاخرى وغير مانع من دخول سجود التلاوة
والشكر مع انها ليس من انواع الصلاة وحاصل الجواب ان
صلاة الاخرى لا ترد لانه في سجود التلاوة والشكر
خارجتان بلفظ افعال اذ كل منهما فعل واحد مفتوح بالتكبير
مختتم بالتسليم هكذا الجواب الثاني لان المواد واعترض
بان سجدة التلاوة والشكر ليسا بفلا واحدا لاشتمالهما
على الشية والرف من السجود ويجاب بان المراد افعال
مخصوصة كالركوع والسجود وعبارة في فتدخل صلاة
الخبازة اي بقوله في الفالب اذ لا افعال فيها وكذا صلاة
الرفين وقد يقال للحاجة لقوله في الفالب لان صلاة
الاخرى فيها ليس من الاقوال وهو الاشارة الى ما
وشفتة اليها لكن هذا لخاص من عرض خرسه
واما صلاة الخبازة والقيامات فيها افعال وصلاة

المرضى فيها اجرا لا مكان على قلبه فيها فقل القلب على الب
اعتبار الغالب يدخل سجدة التلاوة والكرفا المراد اقوال
واقفال ولو عكرا والقرف باعتبار وضع الصلاة شرعا فلا
يضره ومن مانع كرس ومرض بخلاف سجدة التلاوة
والشكر تنزيهه على كون الاقوال والافعال للغالب مما
ينجب منه فان ذكر تيقن ادخالها بالاحرامها وكانت
الصواب استقاط قول بخلاف ذلك وكان مراده ان صلاة
الاحرام لما كانت فيها افعال متقدمة وصلاة الجنازة فيها
اقوال متقدمة كفي في ادخالها بالنظر للغالب وسجدة التلاوة
والشكر لما كان قولا واحدا عرفا خرجا بصفة الجهر لان كلا
من التكبير المفزونه به الشئ والتسليم خارج بقول مفتحة
بالتكبير او بقى فقل واحد فلا تدخل في الاقوال
والافعال وعبارة في قول بخلاف سجدة الخيل هان
هذه العبارة من الخلل والتناقض من وجوه شتى
والوجه ان يقال المراد من الافعال والاقوال الواجبة
فقط غفيرة او كما فتدخل صلاة الجنازة وعكس ذلك
السجدة بانها بالحرف وفي دخول صلاة الجنازة نظر
لان الكلام في الصلاة ذاته الركوع والسجود ولا ترد
لان قولهم الصواب ان يقول وقولهم اقوال الخ
فيجعله فائدة لانه لانهم ركوبه عليه ما قبله لانه اذا كان
علته لتكبر بخلاف الذي ادعى ادخالها بالاحرامها ويرد
بان محط العلة والمقصود منها هو قول غير التكبير والتسليم
اذ المقصود انهما لا يسميان الا على فعل واحد بعد احتسب

البيان

التكبير والتسليم منها فلم يدخل في القرف وان كان فعله
لقله فتدخل صلاة الجنازة مع كونه كان التبارك على هذا
ان يقول وتدخل صلاة بواو الاستيفاء غير التكبير
صفة للواجب وهذا مبني على ما كان مفتحة الشئ
او تختمها به ليس مده ويلزم عليه اخراج التسليم للعبادة
وهو فاسد المزمع لا توافقهم على ان التسليم من اركان العبادة
والتسليم من اركان الصلاة العبادة والتسليم من اركان
الصلاة ولا يجوز ان يكون ركن الشئ خارجا عن حقيقة
وهو غير متفق له وسميت اي الاقوال والافعال وقول
ذلك اي بالصلاة لاسم الجهر الذي يدل عليه ان الجهر الذي
يلطف على الخلل لانه ان يكون له مزيه كاطلاق الرقية
على العبد في قول تعالى فتقرير مؤلفه والدعا هنا هسية
واجيب بان شئنا انما الذي في الفاتحة اعني قوله اهدنا
الصراط المستقيم على اسم الخلل موافق استقاط لفظ
اسم مع ان لفظ الخلل لا يدخل عليه لام القرف في العوض
قوله وقميجاب يانه من اضافة الصفة للموصوف
اي الصلاة المسمى كذا في بعضهم وهو فاسد وكذا قولهم
انه من الاضافة البياضة او سميانه اريد بالاسم المسمى
مع وافضل عطف على ما قبله وفي موضع
التي الصلاة الخ وهي اول لفظا في قوله حشر من غير
احتياج الى حمل اللام في الصلاة للتسليم اي الفسحة
اي المطلوب من كل شئ من تسخير فروع الكفاية
لشدة اعتنا الشارع به لفعله حصوله من كل مكلف

في الآيات وانه زعم الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني واما ما
 ورد في ان فرض الكفاية افضل من فرض المصل لانها بقاء
 المصطفى به المكاني في الخروج من عبادة جميع المحققين عن الآيات
 القائم به فخطاها والمقدم الاول لان الذي عليه الجسم سور
 امشوزي في نيل يوم وليلة ولو قدر ان قيل انما الجار
 وصيحة طلوع الشمس من مغربها وحكمة اختصا من الجن
 هذه الآيات بقيد لا يقبل منها وكذا خصوصية ذلك
 منها ومخرج عددها من كون سبع عشرة درجة وابدى بوضوح
 لذلك حكما منها تذكر الانسان بها نشأته اذ ولدته لطلوع
 الشمس ونشوة كادتها وشبابه ثم خوفها عند الاستواء
 وبهرتة كملها وشيخوختة كقرنها من الغروب وموت
 كبر وهازل بعضهم وقتا جسمه كالحياق اثرها وهو مفيد
 الشفقة الاخر فوصفت المشايخ تذكر ذلك كما ان كماله
 في البطن وتسميه المخرج كطلوع الميز الذي هو مقدمه
 لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبه الصبح حينئذ
 لذلك ومنها حكمة كون الصبح ركعتين تقاسل الشوق
 والمصرين اي الظهر والعصر رها توخر النشاط عندهما
 بمائات الاسباب والمغرب ثلاثا لانها وتو النهار ولم
 تكن واحدة ولم يجر لانها تتو بصغير يترا من السند
 وهو القطع والحكمة العا بالبحر من لتخير نقص الليل
 عن النهار اذ فيه فوضا وفي النهار ثلاثة تكون التقى
 على المرفق اقوم ومنها حكمة كون عددها سبع عشرة ركعة
 اذ ساعة التقطه سبع وسبع عشرة منها النهار اثناعشر

ساعة

ساعة ومثل ثلاث ساعات اول الليل وساعتين اخر فكل ركعة
 تفرذ ثوب ساعة للروي بن حبان في صحبه من حيث
 عبد الله بن فروخ الله صلى الله عليه وسلم قال ان العبد اذا قام
 بركعة في ركعة فوضعت على راسه او على عاتقه فكل ركعة
 وتجد تشاقت عنه او شتم من حسن ولا بد الحمد لانها
 خاص يومها وارايد بعضهم لها مردود بقوله كل يوم من ان
 الاخبار يوجب الخس وقع قبله فيضها وحين فرضت
 لم تجع مع الظهر قال ع ل وقد تجب في اليوم والليله اكثر من
 الف صلاة فقد ثبت في الحديث الصحيح ان بعض ايام الجار
 كسنة وهو اولها وثالثها تشبه وثالثها الجمعة وسائر النبي
 عن ذلك اليوم هل يكفيها فيه صلاة يوم وليلة فقال لا
 اقدر والله قد مر والامر في السور الاول بالتقدير ويقاس به
 الاخير ان بان بغير رقة اوقات الصلاة ويصلي وهو جاز
 في سائر الاحكام كما في ايام الاعياد وصوم رمضان فحصل
 الوتر والناوي ويسير في المقربة والفتا والصبي ومواقف الحج
 ويوم عرفه واما من وكذا العدة في يقال ان امرأ مات
 زوجها ولست بحامل والموت وانقضت عدها من طلوع
 الشمس اليه الرول وحري ذلك في الوفاة الشمس عنه قوم
 مدة قال الشافعي في الميزان فان قال قائل فليذكر في
 الصلاة عندنا في اليوم والليله من مرات قال الحوا كان
 ذكر من رحمه الله تعالى الله ذكر ذنبا عند طهارتها وحصل
 لنا الرضى والشر في كل ارض فباين ربه لم يذكر ذلك طه
 الخلق التواضع من باب المعاصي والفقلا تدين على صلاة وصلاة

فتبين له انما يستفاد من مخالقاته على حسب مقام
 ذلك المظهر من المصلي كما انه اذا قال اذكار الوضوء الوارده
 بفقره ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة
 فنقوله ذنوبه الخاصة بالصلاة فانه كل ما هو شرع
 انما شرع كفارة افضل وفي الصدقة مما يستحق الله تعالى
 فكون ذلك في مقابلته كفارة له كما يعرف ذلك اهل
 الكشف فلو كشف العبد لراى ذنوبه تساقطت
 وشمالا وفيه كلام ينبغي الوقوف عليه قال في السيرة
 قال بعضهم ويحكم في جعل الصلوات في اليوم واليلة خمس
 ان الحواس لما كانت خمسة والحواس تقع بواسطتها المعاصي
 كانت كذلك لتكون حاجتها لما يقع في اليوم واليلة من المعاصي
 اى بسبب تلك الحواس وقد اشار الى ذلك صلى الله عليه وسلم
 بقوله اذ انتم لو كان بعبادكم نهر فيسيل عنه في اليوم
 واليلة خمس مرات اكان ذلك يعني من رزق اى وسخه
 شي قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس بمحو الله من
 الخطايا قبل وجهه مائة وثلاث وربع لواقعة لخطية
 الملايكة كما انها جعلت الحجة للشخص بظهورها الى الله تعالى
 اهـ معلوم من الدين ان اي علمها من الدين صار كالظهور
 وهو ما لا يتوقف على نظر واستدلال او مرادية ما لا يحمل
 العامة والخاصة ولا يرد ما يقال ان الضرورية خاص بالمحرك
 باحدى الحواس كما قرره شيخنا المشاوي والمراد بقوله
 معلوم من الدين بالضرورة اى الشهادة التي يقرها من
 الضرورية لانها ضرورية في نفسها لان الضرورية بالانبياء

الى

الى نظر واستدلال وهي لم تثبت الا بالادلة من الدين
 اى من ادلة الدين والاصل فيها اى في فرضها وعددها
 وكانت مشروعة بين اثنين في كل الحسنة ثم زيد في الظاهر الثاني
 ثم في العصر كذلك ثم في المغرب والحدود ثم في العشاء الثاني
 ثم بقيت الصبح على مشروعة قبل انما تفعل غالبيا في وقت
 الكسل واخصها بعبادة الاوقات بقية على المفيد كما
 تقدم اى حافظوا هذه الخاطبة لا تؤخذ من الريب وفيه
 ايضا ان السنين ليست واجبة فلا تؤخذ من الامر الذي هو
 الوجوب فكان الاولى ان يقول اى اتواها من رواجبه عن
 المولايان المحافظة مستفاد من الاقامة لفظة فقد قال في
 المصباح اقام الصلاة ادم فعلها ومن المعلوم ان الروايات تلزم
 المحافظة ولهذا قال الله تعالى وعن الثاني بانه الامر يستعمل
 في عطفك الطفل فيحمل الواجبة والمندوبة وقوله تعالى ان
 الصلاة انما اتى باللاته الثاني لاجل بيان الوقت واقصر
 على ذكرها بين الايتين مع قولها بانه لا شرها واما الخيار
 فذكرها ثلاثا كما سيأتي لانه يحتاج اليها اى محبة رغبة
 وعناية الجلال كما يكتب اي مفروضا مكتوبا مقدر وفيها
 فلا توضع عنه فرض الله على اهل وفي رواية على وعلى
 النبي والمراد امة الدعوة وهم الاثنى والعين لان الفقهاء
 مخاطبون بفروع الشريعة على المفيد بانه قول نقاح
 ما سلك في سفر قالوا لم نذكر من الصلوات الاية والمراد
 الصلوات من امة الدعوة وقد ورد ان الملايكة لم يعطوا
 فضيلة قراءة القرآن ولذا يحصى على السماع من

الاسم فان قراءة القرآن كرامه كرامه الله بها الا ان غرضها
لقد ان المؤمنين من الجن بقوله الا ان يحملوا عن ظهر
قلوبهم او لا يجمعون عشرين صلاة اي في كل وقت عشر
صلواته وكانت كل صلاة ركعتين وقوله فلم ازل اراجع اي
بارشاد من قوله عليه السلام والمراجعة سبع مرات وفي
كلها يرى ربه يقيني راسد على الاصح او فان قلت لم تتم
يا عروة ابراهيم بالرجوع لربه في شأن ذلك مع انه مر عليه
قتل موسى احيى بانه خليل الرحمن والخليل شانه
التسليم وموتى عليه السلام والكلام شانه الكلام والحكمة في
وقوع الصلاة ليلة الاراءة كما قد من طاهر وباطنا حنة
عش من عاز من غير الايمان والحكمة ومن شأن الصلاة
ان تقدم بها الظهر ناسية ذلك ان تعرض في تلك الحالة
والتي شره في الملا الاعلى ويصل من سلفه من الاشيا
والملايكه والنبياحي ربه ومن ثم كان المصل يباحي ربه
جل وعلا وقد وقع السؤال عن عبادته صلى الله عليه
ولم قبل فرض الصلاة ما هي وفي اي مكان كان يقيد بشيعة
ابراهيم عليه السلام او لا وما كانت شريفة قبل ذلك وما من
عليه من الصلاة فلم يسلط الا ان هل كان بعد نزول القرآن
ام لا وهل كان يقرأ في عبادته اذ انت كونه كان يصل قبل
ذلك ام لا واحاب شقنا بان لم يقيد بشيعة من الانبياء
مطلقا وعبادته قبل البعثة كانت شراقة السنة في غارة
عوا بالمرتب في الا ان الله تعالى وكريم من يرضى عنه
الضيقات ثم به البعثة كان عليه ركعتان بالفداء وركعتان

بالعشي

بالعشي كما قيل ولم يشب ما كان يقروه فيها والركعتان اللتان صلاهما
بالانبياء في بيت المقدس كانتا مما عليه ولم يشب ما قرأه فيها ثم رأت
في نزلة القرآن ان قرأها سورة الاخلاص اهر ماوتي وقوله
سورة الاخلاص اي زياده على الفاتحة لما ورد من انها من اوابل
ما نزل من القرآن وقالوا لاهدي في اسباب النزول ولم يحفظ
في الاسلام صلاة بغير الحمد لله رب العالمين اه حتى جعلها
عنا اي حتى في حقه صلى الله عليه وسلم في ش خلاف السيوطي
فالعمدان اتمن صلاة تسخت في حقنا وفي حقه صلى الله
عليه وسلم ولكن كان صلى الله عليه وسلم يفعلها على وجه
التقليد وهذا لما على ثبوت الشيخ قبل تبليغ المشيوع للامة
وقوله لا يسمي تسنن احشيد بل تخفف قال في حق الباري
وفرضه او لا ركعتين الا القرب فلم يزل يصلي ما كان شيرا
او اربعين يوما ثم امر بالزيادة الا في الصبح والفرق اه يقول
عن ح لانه قال حتى القرب فرض ركعتين ثم زيد ركعة كما
تقدم وضبط السيوطي في الخصايع الصغرى الصلوات
التي كان يصليها صلى الله عليه وسلم قبلت ماية ركعة كل يوم وليلة
اي وهي مقدار خمسين صلاة وقال شيخنا في الذي نقلناه
واعتمده بعض الروا ان اتمن لم تسخ في حقه صلى الله
عليه وسلم وان كان يفعلها على سبيل الوجوب لما في ع ش
خلاف المعتمد ومثل ع ش البرماوتي ولم يراجع بعد ذلك
اشارة الي انه لو راجعه بعد ذلك لخط عنه الحسن وذلك
يؤدي الي رفع ما فرض عليه فان قيل هو في علم الله في
الازل حسن في الحكمة في جعلها ليلة الاخر اصبحت ثم نسخها

في المسمى والجواب انه اذا فرضنا فيها اسمائه وتعالى حسين مع
عليه في الزمان انما هي لظهور شرف النبي صلى الله عليه وسلم
بقبول شفاعته في التحفيف واجب بغير ذلك اهم وعلى الخبر
وقوله لا يعرفني في الحديث الثاني لان الاول ذكر فيه
العدد وهو لا يفسد الاصل لان هذا واما هذا الحديث الثاني فيفيد
البحر ولما كان رد ما يتوهم من نسخ العدد في القضية ايضا
انما بالحديث الثالث في قوله وقوله لما بعثته اليه الميت
ان قال لا حاجة لقالا لانه يعني عما قوله لا يعرفني لان لا
مقول القول قال في الاخرى ما في هذا الاستشنان من الاستسار
لان قول هل علي غيرها استوفى من الواجب فقوله لكان
في جوابه وقوله الان تطوع لا يصح استشناؤه من غير الواجب
لكونه ايضا غير واجب كمنه يد اقل ان الفعل يلزم بالشروع
وبه اخذ بعض الامم وحيث بان الاستشنان منقطع وقيل الان
تطوع بالنذر بان تنذرنا قلنا كما لو تذر واما وجوبه فوارد
على قول المصنف من لم تدخل في كلامه لانه لم يذكرها
واما ذكر الظن فقوله لا حاجة للاستدراك لانها قضية
يومها اتفاقا لا يفيد الجواب عن الاستدلال من بين الخسائر بالظهور
ومعناه ورواه عليه الجماعة فلا يخفى الجواب عن الاستدراك
الشم لا يورث من انتمى على ضم تنزيل البدل بنزل المبدل منه
كما مر في الحديث بقوله فمن الله على امي ليلة الاسراء
وقيل سنة اشهر الداعي انما هي باثنا عشر شهرا سنة
ونصف قالوا الصحيح ان ليلة الاسراء ليلة عشرين في شعبان
ولم يقين الليلة هي ليلة جمعة او حنين او غير ذلك صرح

في المسند الشريف للرافعي والمسند للامام الشافعي وهو عليه ان
فحمان واسم الرافي عبد الكريم وقوله واوردني آية عبد الكريم
والشأن كانت صلاة يونس قال السيوطي الثاني في الاحاد
الصحيحة ان المشاخصية لهذه الامة لم يصلها احد قبل
هذه الامة وقال اسم الاصح ان الثامن من خصوصياتنا ولا
يباني ما ذكره قول جليل في خبره بعد صلاة الحسن هذا وقت
الانبياء من قبلك لا تخاف لان المراد انه وقتهم على الاحمال والله
افضل كل من ذكر منهم بوقت كما ذكره جليل وقد جري معهم ما ذكر
في اخفاص كل من صلى من الحسن في بيتين من بحر الطويل
لادم صبح والعشائين وظهر له اوود وعصر اخله
ومفون يفتون كذا في مسند لبيد كرم فاشكرن لفضله
وعبد الكريم هو اسم الرافي والحاصل ان الصبح لادم من غير
خلاف فيها والظهير اوود وقيل لابراهيم والوضر سليمان
وقيل ليونس وقيل للفزير والمغرب ليعسى وقيل كانت لداود
وقيل ليعقوب والثالث المسمى وقيل ليونس وحفت بها هذه
الامة وهو الاصح وقد بدأ بحال من قوله اول صلاة
ظهرت او معطوف على كانت فالمراد بالظهور معللة بعلية مركبة
على الاول ومعللة بعلتين على الثاني وتقد بر الصارح
وبد المص بالظهور لانها اول صلاة ظهرت والحال ان اسد لها
اول ان الله يدبرها وقوله ان الله ايضا يدبر الصبح في قوله
وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس والان يخاف بان هذه تزل
اول البيان الاوقات لداود اي عند زوال النجم والبر لوك
اليل اي صلاة كذا ذكره الشافعي هنا وفيما ياتي وفيه ضافة

الشئ الى نفسه لان الظاهر اسم للصلاة وكذا ما في ما ياتي بدليل
 قوله وتسميته اذ ويدل على قول المصنف وقتها اذ قلوسكت عن هذا
 التفسير لان اولي الالاف يقال هو تغير بالافصح والاضافة
 بياضه او من اضافة التسمية الى الاسم وقال بعضهم لما كان
 الظاهر بطلان في اللفظ على وقت الدوار فشرع بقوله اي صلاته
 سميت اذ هذا على انها مجاز مرسل علاقته بالحالة وقبل
 ان التسمية بالوضع والواقع هو اسد على المختار وكذا يقال في
 باقي الصلوات ظهر ان اي في الاسلام فلا ياتي ما تقدم
 ان صلاة الظهر كانت لداود فلم لم يبد اي الشئ او جبريل
 لا المصنف كاد عليه الجواب الاول انه حصل التصريح بهذه
 العبارة فثبت ان التصريح بما ذكر قد ورد وعبارة مرواها
 بها وان كانت اول صلاة حضرت الصبح لانه ان يكون حصل
 التصريح الباب الاول النكاح المواقف جمع موقان اصل
 موقان من الوقف وهو لغة مطلق الزمن وامطلاحا جز من
 الزمن محد ودال الطرفين والظاهر ان المواقف لانها اهم شروطها لان
 بدخولها يجب اذ لم لا بدخولها اسمان صير الشان ولا بد
 العزم على فعلها ان اظهرها عن اول وهذا غير المقدم القام عند
 البلوغ انه يفعل جميع الواجبات ويترك جميع المحرمات قال وهو
 واجب على كل مكلف تحب الصلاة اي وهو ما موسما
 الى ان يمتعي ما يوسع فان اراد ناضها الى اثنا وقتها لزمه العزم
 على فعلها على الصبح في المجموع والتحقيق وعبارة م
 المختار وجب الصلاة باول الوقت وهو ما موسما وعندها انه
 لا ياتى بتأخيرها اي ان عزم في اوله على فعلها فيه ولو مان
 قبل

قبل فعلها وقد بقي من وقتها ما يوسع والمجوع ولكنه ياتى بالموت
 بهذا التمكن من فعله ولم يفعله لان تأخير وقته غير معلوم
 قابيح له تأخيرها بشرط ان لا يبادر الموت فان يادره كان
 مقصرا بخلاف آخر وقت الصلاة فانه معلوم فان غلب على
 ظنه انه يموت في اثنا الوقت كان لزمه قود فطال به وفي
 الدم باستيفائه فامر به الامام بقتله بقتل الصلاة في
 اوله فيعصى بتأخيرها عنه لان الوقت نصف بطنه وقياسه
 فامر به ابن الصلاة وغيره ان الشكر كالظن وهو تقضية كلام
 التحقيق وغيره ثم لم يكن لولم يات في اشائه كان عفى
 عنه وفي الدم لا يصير بفعلها في باقي الوقت فيه قضاء نظرا
 الى انه فعلها في القدر لم شرعها وجب وجها تفوت
 اي اداوها وعشيا عطف على حين لتسبون وقوله
 ولم المرحلة اعتراضه بين المعطوف والمعطوف عليه
 اراد حين لتسبون اذ هو المشهور وبضمهم عكس في السا
 والعشى فقالا اراد حين تسبون البصر وعشيا المغرب والعشا
 قال قل وهو الانشيب هذا وكان الاول ان يقول اراد
 بالسيح حين تسبون صلاة المغرب والعشا وكذا تقدم في
 الباقي فالآخ بالتسبح الصلاة في كلام الله مستأحبه
 لان التسبح بطلان على الصلاة لانه كما في القاموس ولا يصح
 ان يكون من اطلاق الخبر على الكل لان التسبح هية من
 وشرط اطلاق الخبر على الكل ان يكون الخبر مذكرا على غيره
 والاولى الاستدلال بقوله تعالى في غير ذلك قبل طلوع
 الشمس وقبل المغرب ومنه التسلي فنجح كذا هو في

اني جبريل ابي صار اعماله فان قلت ان جبريل لا يوصف به كونه
 ولا بانوته فكيف صحته اما من النبي صلى الله عليه وسلم اجيب
 بان شرط الامام عدم الانوته لا خصوص الزكوة فان قلت
 يريد الخشي فانه الانوته مصدومه فله مع انه لا يصح اعماله
 للرجل وانه شرط عدم الانوته تقيضا والخشي مصدومه
 فيه اطلاقا ويمكن وجودها فيه قال لم يرد ولا ينافي انه
 افضل من جبريل عليهم الصلاة والسلام اعمالا لانه لا مانع
 من ان يوم الموضع الفاضل وذكر في اعلى المحل ان هذه
 الصلاة كانت ركوع على السبحة المعروفة خلافا لما قال لانها
 كانت بلا ركوع واني اخبر جبريل بعد الابه لانها لم تكن
 اول الاوقات ولا اخرها بل اشارت انها وقول مرتين وانظر
 هل كان مستترا عند النبي لما صلى المراتين او كان يفارقه
 ويأتيه بعده دخول وقت الصلاة الظاهر الثاني راجع
 عند النبي اي الكعبة اي عند المحل المعروف حتى لا ينفذ قريبا
 من البان حيث زالت الشمس اي عقب زوال الشمس
 وكان في اي الظلم قد راى اى سدر النفل
 وذلك قد عرف من اصبع اقل ولعل ذلك غير الوقت الذي
 يعدم فيه الظلم لانه لا يدخل وقت الظهر تحرك قل ولو
 لسرا حين كان ظله اي عقبه اي دخل وقت
 افطاره الفا قد ذكر لان الشاقد ذلك لان الصوم اذ
 ذكر يفرضها هاج لانه فرض في السنة الثانية من الهجرة
 اي وكانت ذلك الوقت معلوما كما قال الثوري
 فلما كان الله استكمل بان اول الفبا لصبي قلت قد

يقول

يقول فلما كان الفبا لصبي الشائبة به ليل امني جبريل عند
 النبي مرتين فلا ينافي ان اول الفبا لصبي والره كناية عن فعل
 الخير مشددا بالظهور وخاتما بالصبي الي ثلث الليل اي موزع
 الى ثلث الليل او ان الى المعنى عند ولا حذف فاستفهم
 انه كتمل ان يريد فزع من الصلاة فدخل عقب فراغه منها
 في الاسفار اي الاضائة عزري اي فاسفر معطوف على
 مقدر وهو فزع والظم عور اظهر على جبريل ومعنى اسفر
 دخل في السفر بفتح السين والفاء وهو نيا من النهار ويحتمل
 عوده على الصبي اي فاسفر الصبي في وقت صلاته ويوافق
 رواية الترمذي على الصبي حين اسفرت الارض وقت
 الانبياء اي على الاحمال وان اختص كل منهم بوقت والالف
 واللام للمحسن لانه لا يستغرق اجموعا الشورى هذا وقت
 الاشياء اي مجموعهم اي هذه اوقات الاشياء فمفرد
 مضاف فيهم قال السيوطي صحته الاحداث انه لم يصل
 المشاهدة قبل هذه الامة فيمكن حمل قوله وقت الانبياء
 على اكثر الاوقات او يبقى على ظاهره ويكون بوس صلاتها
 دون امته اهر والوقت احوالي في غير المشرق لان وقتها
 لم يختلف في المراتين قول ما بين هذين الوقتين اي ما بين
 ملاصقة اول الاول مما قبله وملاصقة اخر الثاني مما
 بعده وهما من التقدير الذي توقفت عليه الكلام عليه
 خصوصاً في وقت الفزع اي على الحلال وهذا صواب
 بما يقال هذه المباركة تخرج نفس الوقتين كما استخرج
 يعني ان وقت الفزع من الظهر ثالي يوم هو وقت

الشروع في البصر اول يوم فلا يطابق المدعي وهو عدم اشتراكها
في وقت قال ق لوقال كما شرع في العصر قبل ذلك كانت
مستقيما هو واجب بانه لما لم يكن شيئا واسطه اشتد بينهما
الاتصال حتى صار اخر اولهما كما كان وقت اولهما اول ثانيا
لان عبارة هذا الامام شفي الاعتناء بتوضيحها ما امكن ثم
ثانيا ان قال سم على الحقيقة ما المانع من حمله على ظم لانه حمل كونه
ظلا على مثله ليخرج به وقت الظهور اذ لا بد من قدر ظل الاستواء
ايضا وهو قدر سبع الظرف في الناقص الا ان ثفا الصين كانت
ظله مثله غير ظل الاستواء لانه اهم د على التحرير
وبدله اي لما قال الشافعي تنعم جواب لما في قولهم
ولما صدر الاكثر ونحو اي وقت زوالها هذا بيان لمحور
الاخبار وذلك لان الزوال ليس وقتا يعني يدخل او يفيد
وقت الزوال ليس من الوقت خلا فالاعتناء بكلام المص ق ل
وعبارة المخرج وش وقت ظهر بين زوال وقتي زوال وزيادة
مصدر ظل التي مثله غير ظل الاستواء وهو اي الزوال
اليه اي الوسط الي جهة المغرب متعلق بميل واعلم ان رجعا
في حديث مرفوع انها اذا طلعت من مفرها شترالي وسطها
ثم ترجع بعد ذلك تطلع من الشرق كما دنها وبه تعلم انه يدخل
وقت الظهور وهو ما لانه من زوالها ووقت العصر اذا صار
ظل كل شيء مثله والمغرب يفر بها وفي هذا الحديث ان ليلة
طلوعها مرة مفرها تطلع بعد ثلاثة ليال كثر ذلك لان في
الايام مفرها الايام ما على الناس في بلده فضا المحسن
لان الزايد لميلان فيقدر ان يوم وليلة وواحد المحسن

اه

اهو شمس بل في الظلم والافق قال صلى ان حركة الفلك في
المنطق بالحق المحركة حتمية عام ق ز على كمال وفي ش الجاهي
للعطلاي قال ابوطالب في القوت والروا ثلاثة رؤا لافله
الا الله عز وجل وزوال ثقله لثلاثة القزبون وزوال ثقله الناس
قال وحان حديث ان صلى الله عليه وسلم سار صلى هل
زال الشمس قال لا نعم ما معني لا نعم قال يا رسول الله
قطعت الشمس بين قولي لا نعم مسيرة ضمنية عامه
وقوله بين قولي لا نعم فمخزق الماطف والمغطوف اي بين
قولي لا وقولي نعم تقوله تعالى لا تفرق بين احب من
رسله اي من احد واحد لان بين لا تضاف الا الى متعدد
والظل احر وجوده بخلافه الله لنع البرك وعنده وهو
ليس عدم الشمس كما قد يتوهم بدليل ما ورد ان الحق ظلا
ممدود امع انه لا شمس بها والى لفض من الظل لا تختص
بما بعد الزوال اهم وعلى التحرير وذلك لزيادة اي
الميل في الظلم وذلك بتصور اي وجود الظل بعد
عدم وجود اهاق ل في اطول ايام السنة فيه يحوس
وانما هو في مكة قبله شني وعشرين يوما وبعد ذلك
ق ل فائدة ذكر السوطي لظل الاستواء في الاقليم المصري
اقاما مرتبة على الشهور القطبية كدورها لا تختلف في قول
معه في قول الشرحي حله اظهره صا ايدوي فبه
اشاعره فاكل حرفي شهر من الشهور القطبية قال والارض
الطاولها تستعق من المرد والا ولمن ما ذكره طول لثا سنة
حرفه بعده وهو سنة اقام وهذه البقية فيراد للقلعة على

وقت العصر فلو شرع تقرب على قلبه في الظاهر مثل
 ظهور الزوال او معه بعد ظل الزوال صوابه الاستواء وكذا
 قول الجمهور عند الزوال وبعد ذلك فيه تسخير لان الاستواء
 معنى من المعاني لا ظل له بل الظل انما هو للشيء عنده فتكون
 الاضافه لادنى ملايه لانه لما كان موجودا عنده ساعته
 نسبت اليه اليد وعلى التحريم او شاخصه كعود مستقيم
 القائم في الخط لا حاجه اليه قال سندا فترام
 ونصف اي غير ظل الاستواء الى اضمري اخر الوقت وابتدؤه
 منه اول الوقت لامن اضمري وقت الفضله على الرابع مثل
 ربه المعتد ان وقت الفضله بقدر استنضاله باطله لتلك
 الصلاة وفعلها وفعل ستمها اهاج ووقت الضمير وقت
 الحواز الى ان يغني ما فيها ووقت اختيار اي الوقت الذي
 يختار عدم التأخر عنه شرعا مناوي ولها وقت ضرورة
 ومع فني قول الاثرين والقاضي في تسخير وجه التسامح اهم
 ادخلوا وقت الضرورة والحرم في وقت الحواز والاختيار
 ووقت حرمه اي وقت حرم التأخير اليه فالاضافه
 لادنى ملايه وعبارة م وعلى التحريم قول ووقت حرمه فوزع
 فيه فان الحرم التأخر اليه لا يقع عليه ويرد بان هذا لا يقع
 شتمه وقت حرمه ذلك الاعتبار وعبارة شتم روي باب
 بان مرادهم بوقت الحرمه من حيث التأخر لامن حيث الصلاة
 وتطهر بحركتي في وقت انكراهه ايضا قال سمي على الهجته وكان
 هذا المنان ما فيه فقط معنى الاضافه وهو تعلق ما بين
 المضاف والمضاف اليه ولا يضاف في ثبوت هذا التعلق هنا

فان

فان الحرمه وصفه للتأخر اليه فيسه بينه وبين الحرمه ولا يسميه
 لانه وقت ثبوت الحرمه عند التأخر اليه اه فلهما ستمه
 اقول وان وقف اذ بان وقع منها ركعتي في الوقت فربما
 على ذلك الصلاة في السفر كما اذا سافر وقد اذكر من الوقت
 ركعة فانه يصح ان يقهرها لانها مودة فان لم تكن مودة
 بان اذكر من الوقت لاسع ركعة فلا يصح قصرها لانها قايمة
 حصر كما شهد على ذلك جرجي في القبان قال م وعلى التحريم
 وفي الانوار لو اذكر اخر الوقت بحيث لو ادى الغرضية يستمرها
 بقوته الوقت ولو اقرض على الركاه لنع في الوقت فالأفضل
 ان يتم التين اه وحاصله ان كان الباقي يسع جميع اركانها
 ولا يسع مع ذلك ستمها فيجوز الاثنان بالثمن وان لزم اخراج
 بعضها عن الوقت لانه هذا من باب المد بل الافضل الاثنان
 بالثمن لانها مطلوبة فيها ولا يجوز في الاثنان بها والاعمال
 منه لان غاية الامران يخرج بعضها وهو جائز بالمد قال م
 لانقال كونه من باب المد شكلي لان المد ليس بملوب وهذا
 مطلوب لانا نقول هو شبه المد من جهة دون اخرى فلهذه
 بالمد جاز ولكونه فيه يحافظه على سنن الصلاة كان افضل
 قال وهذا بخلاف ما اذا كان الباقي من الوقت لاسع جميع
 اركانها فلا يجوز الاثنان بالثمن ويجب الاقتصار على الواحان
 سمي على التحريم ولو شرع في صلاة من الصلوات الخمس وقد
 بقي من الوقت ما يسعها ردد بالتطويل في القراءة وغيرها من
 تكرار سكوت فيما يظهر حتى خرج الوقت جاز بلا عرق ولا
 كراهه لكنه خلاف الاولى وان لم يوقع في الوقت ركعتي

خلافا للاستدري ومن تبعه كائنه المرقى في روضه ومحل ذكر في
 غير الحق له الحمد فتمت تطويلها الى ما قبله وقربا للاختلاف
 والفرق بينها وبين غيرها توقف صحتها على وقوع جبرها
 في وقتها بخلاف غيرها كونه ان وقع ركعة اي في صورة الحمد
 الجائز كانت ادا والا كانت فصلا لا ثم منه ويخلص من ذكر ان
 الحمد هو التطويل بغير النية بل هو تطويل الفزاة زيادة على
 ما تحصل به التنية او الذكر او بالسكون في ركعة طويلة
 ويجري ان اي وقت الضرورة ووقت الحرمة والحاصل ان
 الاوقات منها ما هو مشترك بين الصلوات الخمس وهو الفضيلة
 والاختيار والجواز بلا كراهة والحرمة والضرورة واما وقت
 الكراهة فخاص بما عدا الظهر وانظر حكمته ووقت الفجر
 خاص بما عدا الصبح لانها لا تجمع اصلا والمغربان وقت الفضيلة
 والاختيار والجواز في جميع تدخل باول الوقت وتخرج منها قبله
 الا في المغرب فانها محترمة فيه دخولا وخروجا والا في الظهر
 فان وقت الجواز والاختيار يتحدان خروجا ايضا وحمله
 اوقات الصلوات اما اثنان وثلاثون وقتا او ثلاثة وثلاثون
 وقتا اذا اعتدنا من يوم وقت الفضيلة والاختيار في المغرب
 كما نقل عن الطوسي لعاصرتنا اي مقارنتها بوقت الفجر
 كما نقل وفيه نظر لانه الشهور ان المعاصرة هي التقاربه للفجر
 ولو قلنا لتناقض ضوء الشمس من لحيته يعني لتبشيرها بتناقص
 الفسالة من الشوب بالمصر حتى تنفي أي الفسالة لكأن
 اوضح كما قال في الحق وهي الصلاة الوسطى وهذا قول من
 اقوال كثيرة لانها بين الزمانية واليلية فهي افضل الصلوات

والدليل

والدليل على انها الوسطى ما صح من قول علي عليه السلام
 شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر فاما
 حبسنا الشمس من ان تستأجج في الصلاة عليه ولم يصرفها
 يوم الحندق حين شغلونا عن صلاة العصر حتى غابت
 الشمس فردها الله عليه كما رواه الطحاوي وغيره والثانية
 صيغة الاسرار حيث انظر المبراني في يومه من مع شروق
 الشمس اه اي صلواته تفضل في ساقه والحقه وذكر
 المبراني بعضها مراعاة للفظ الوقت وكون معناه الزمان
 وان في بعضها نظر لكون الوقت بمعنى الخط ولا ضرورة اليه
 لان هذه الفاظ صارت في الشرع اسما لهذه الصلوات والحمد
 يوم كلام شارح المبراني ويمكن رجوع ذلك الى عقل
 الاضافة للبيان اوسع الزيادة اي وقت الزيادة على كل
 المثل للشيء بعد كل الاستوان كان اخذ مما قبله سم وعبرة
 التسمية للاختلاف لذكرها لانها مساوية لغيرها المتى لان
 الكلام المتى يصدق بانه زيادة ايضا لان عبارة التسمية
 اصح في الادب بخلاف عبارة المتى فربما يتوهم ان الزيادة
 لا بد ان تكون كثيرة شيئا وهي من وقت العصر حتى
 وعليه ولا يقيح الحق في هذه الوقت لخرج وقت الظهر على
 القول الثاني يعني الحق في اي ان امكن انقائها في هذا
 السر وعلى الثالث لا يقيح ايضا ذلك وكذلك نية العصر
 على الاول يصح لدخول وقتها وعلى الاخرين لا يصح لعدم
 دخول وقتها فذلك منسوخ كما قال في وقت الاختيار
 اي الذي يختار ان لا يضر عنه بل هو اي قول الثاني مجا

في محمول على وقت الاختيار اي بالنسبة للعصر والعشا
 والصبح وعلى وقت الحواز في الظهر اذ لا يبين ما بين ما اختار
 كما لا يخفى الى غروب الشمس فيه شيء حيث ارسل وقت
 الحوزة والصنوبر في وقت الحواز فقد ادرى المصراي مودة
 وروي انه الى شمس او يرفع به ما قد ينوهم من قولها
 قل ادركوا العصر اسماء الوقت الى ما بها هذا الغروب
 او دفع توهم انه ادرك دون ركعة حتى الوقت فوض على بقائه
 الى الغروب شوي بلا كراهة اي الى الاصفرار وهما
 الى الغروب في المي ووقت كراهة اي الى الغروب بحيث
 يبقى من الوقت ما لا يجرى وانه قلنا انها اذ اي بان ادرك
 منها ركعة فالوقت في الوقت وزاد بعضهم ثامنا في وزاد بعضهم
 ايضا وقتا سقاه في جميع الصلوات يمين وقت ادراك
 وهو ولو طرأ المانع كما في من والجنون بعد ادراك زمن الوقت
 يسع تلك الصلاة فانها بالتردد ولكن هذا اي صنف
 والاصح انها اذا كانت قبل الشروع فيها اهوم والقرن هو
 لغة زمان الغروب لانه اسم زمان واخرها الصلاة المفروضة
 التي تفعل عقبه اهوم اي صلاتها هذا بل على ان الغروب
 اسم لزمن الغروب بدليل تقدم المضاف وقوله بعد سميت
 ذلك اذ يدرك على ان المفرن اسم للصلاة فغير متناقض ولا يصح
 بانه لما كان المفرن لغة زمن الغروب فسرته بالمعنى المار بها
 وهو الصلاة بقوله اي صلاتها وانه يكون الاضافة بياضه
 في قول صلاتها وقوله بعد سميت اذ بانه لوجه التسمية فلا
 منافاة تامل وكذا يقال في غيره مما ياتي من الاوقات

اي



اي لا اختيار فيه اي لا اختيار فيه زائد على قول الفضيلة
 لان هذا الوقت وقت فضله وهو مقدم وقت الاختيار
 فهو مرادف له هنا كما ياتي ويقال له ايضا وقت حواز لا
 كراهة وهذا اولي مما في الحواز كما قدم شيخنا الشماوي
 كما في الحديث المار به اجمع لقوله ولقد بيغروب
 اذ فيه تغير اعران المن وحله على ذكره بعد تحقيق كلام المتن
 لانه يتبين انه وقتها غروب الشمس مع انه بعده والمراد
 الغروب الكامل الذي لا يعود بعده غروب الشمس ولو
 تاخرت عن وقتها المنياد كرامة لبعضه الاوليا فان عادت
 بعد الغروب عاد الوقت ووجب إعادة الغروب ان كانت
 صلاحها ووجب على من افطر في الصوم الاضمار والقضايين
 انه افطر بها او من لم يكن صلى العصر صلحها اذ او هلا يا ثم
 بالتأخير الى الغروب الاول او يتبين عدم امه الظم الثاني
 ويشهد له فقد سيدنا على رضي الله تعالى عنه في غائب الشمس
 فله ان يوقظه ففاته صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم انه كان في طاعتك وعطاة
 رسولك فرددنا عليه فرحبت الشمس حتى صلى على العصر
 وعلى فقال رجل لصوم بصلاة العصر فسمعا غرقت الشمس
 ثم طلعت قال رجل ولو غرقت الشمس لم تقرب فيه وجهه
 عليه إعادة الفرية كما اتي به والشيخنا لفظها
 عقب الغروب فهو مجاز من الملاقاة كما في المحل
 على الحال وقد يقال هذا توجيه للتسمية ثم وال
 الشك في هذا فاقم بهار او فيه بيا فلاحه زوال

السَّعَاءُ مِنْ رُؤْيَى الْجِبَالِ وَإِلَى الْخِيَامِ وَأَمَّا الصَّغَارَى فَيَكْفَى قُرْبَا
تَكَامُلِ سَقُوطِ الْفَرَضِ وَإِنْ فِي السَّعَاءِ وَهَيْدَةً عَلَى الْقَوْلِ
الْجَدِيدِ لَمْ يَنْقَلِ يُلْزَمُ عَلَى الْجَدِيدِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ التَّقْدِيمُ أَيْ
تَقْدِيمُ الشَّاقِ بِمَا شَرَطَ صِحَّتَهُ وَقَوَى الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِ
الْمُنْتَوَعَةِ وَقَدْ حَضَرَ وَقْتُهَا فَمَا ذَكَرْنَا نَقُولُ يَقْدِرُ لِرُؤْمِ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقْتَ لِسَبْعِ الصَّلَاتَيْنِ لَا سِمَاءَ فِي حَالِهِ تَقْدِيمُ
الشَّرَاطِ عَلَى الْوَقْتِ وَاسْتِحْجَازُهَا فَإِنْ قُرِئَ صُنْعُهُ غِنَمًا
لَا شِقَاقَ لَهُ بِالْأَسْيَابِ أَمْتَعَتْ الْجَمْعَ أَهْمُ رَأْيِهِ مِنْ حَوْصِ
لِقَدَارِ مَا يُوزَنُ لَوْ قَالَ بِقَدَارِ الْأَذَانِ لَكُنَّا أَوْلَى لِأَنَّ
وَقْتَهُ يَتَّبِعُ فِي حَقِّ الْأَنْثَى تَذَاكُلَ بَعْضِهِمْ قُلْتُمْ لَا أَوَّلِيهِ
كُنْ لَا يَنْبَغِي قَوْلُهُ بَعْدَ وَقْتِهِ إِذَا الْمُنَاسِبُ لَهُ أَنْ يُقَالَ
وَنَقَامُ وَهُوَ السَّجْدُ بِوَقْتِ الْفَضْلَةِ أَيْ بِالسَّبِيَةِ إِلَى
الْمُزْنِ غَضَبُهُ لِاتِّخَاذِهَا كَمَا مَرَّ وَلَا يَخْتَلِفُ أَنْ قَوْلُ جَبْرِيلَ
وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذِهِ الْوَقْتَيْنِ لَا يَصِحُّ فَرِيقًا لَوْ تَقَدَّرَ
تَوْجِيهِهُ وَهُوَ مَحَلُّ التَّوَلَّى أَيْ بَيْنَ الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ
فِيهِ أَيْ فِي خَبَرِ جَبْرِيلَ بِالْوَسْطِ الْمَعْتَدِ أَيْ
بِقَالِ النَّاسِ وَهُوَ الرَّايِجُ قَوْلُ كَذَا أَطْلَقَ الرَّافِعِيُّ
أَيْ تَلْجَمُورٌ وَهُوَ الْمَعْتَدُ بِخِلَافِ الْمَقْفُولِ فِي اعْتِبَارِ
فَقُلْ نَفْسُهُ لَهَا لَزْمٌ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِلَافِ وَقْتِهِ بِاخْتِلَافِ
النَّاسِ وَلَا يُنْظَرُ فِي بَقِيَّةِ الْوَقْتِ أَهْمُ رَأْيِهِ مِنْ حَوْصِ أَذْيَلِهِمْ
عَلَيْهِ خُرُوجُ الْوَقْتِ فِي حَقِّ شَيْءٍ مِنْ دُونِ آخِرٍ وَهَذَا غَيْرُ
مَعْرُودٍ وَكَانَ حَلُّ كَلَامِ الْكُتُبِ فِيهِ الْأَسْتَوِيُّ وَقَدْ تَقَدَّرَ
مِنْهُ الذِّكْرُ بِأَنَّهُ وَجْهٌ آخَرُ مَعَارِيرُهُ فَكَيْفَ يَجْعَلُ عَلَيْهِ أَهْمُ

ش

شُ الْعِبَادِ لَمْ يُولَمْ بِرَيْتُمْ هَذَا الْجَمْلُ لَا يَتَعَلَّقُ بِكَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَرَدَّ
كَلَامُ الْقَفَّالِ وَلَا يُقَالُ لَوْ عَلَيَّ عَشَائِكُمْ بِكسر العين وَقَفْتُمْ
أَيْ بَأَن تَعَدُّوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالْعَيْنُ لَا تَشْتَعِلُ فِي عَشَائِكُمْ
بَلْ الشُّبُوهَا الشُّبُوحُ الشَّرْعِي أَهْمُ دَقِيقَتِهِ الْأَوَّلَى عَلَى كَسْرِهَا
وَالْقَبِيرُ الثَّانِي عَلَى فَحْمَتِهَا وَازَالَةِ الْحَشَةِ أَيْ مِنْ بَدَنِهِ وَتَوْبِهِ
وَمَكَانَتِهِ وَالْمَقْبَرُ مَا تَقَعَتْ أَصَابَتُهُ مِنَ الْخَبَرِ غَالِبًا وَاللَّوْزُ
أَنَّ الْخَبَرَ الْفَلْظُ قَدْ لَا يُؤَلِّقُ لَوْ تَدَاوَجَتْ أَوْ طَرَفَتْ اللَّيْحَتُ
وَقُرْصُ وَاسْتِمَانَةٌ بِخَوَاشِنَ وَرَبَابٍ اسْتَفْرَقَ ذَلِكَ وَقْتُ
الْمُزْنِ عَلَى الْقَدِيمِ قَالَ الْأَسْتَوِيُّ لَتَنَاقُلَ الْقَدِيمُ لِأَنَّ
الْمُرَادَ بِالشَّيْبِ الْمَلُوسِ فَشَبَّهَ مَا ذَكَرَ عِلْقَ الْقَوْلِ
أَيْ بِالْقَدِيمِ فِيهِ أَيْ فِي الْقَدِيمِ رَوَاهُ تَيْمُزْجُولُ عَنْ
أَسْمَاءَ أَيْ وَلَانِ رَوَاهُ أَكْثَرُ أَسْنَادِهَا صَحِيحٌ وَقْتُ فَضْلَةٍ
أَوَّلِ الْوَقْتِ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا وَقْتُ حَوَالِ الْكَرَاهَةِ فَالثَّلَاثَةُ
مَشْرُوكَةٌ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَسَيَأْتِي لِمَا رَفَعَتْ أَوَاقَاتُ فَالْمَجْمُوعُ
سَبْعَةٌ قَالَ جَمْعُ فِي الْخَفَةِ تَسْبِيهِ الْمُرَادُ بِوَقْتِ الْفَضْلَةِ مَا يُرِيدُ
بِهِ التَّوَابُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ وَبِوَقْتِ الْإِخْتِيَارِ مَا فَهِمْتُ أَنْ
دُونَ ذَلِكَ مِنْ تِلْكَ الْحَشَةِ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَذَكَرْ تَضَايُرَ هَاتُوَقْدِ
مَرْحُوبًا بِاتِّخَاذِهَا فِي وَقْتِ الْمُزْنِ وَفِي قَوْلِهِمْ فِي حَوَالِ الْمَصْرِ
وَقْتُ اخْتِيَارِهَا مِنْ مَصْرِ الظِّلِّ مِثْلَهُ إِلَى الْمَخْلُوسِ وَفَضْلَتُهَا
أَوَّلِ الْوَقْتِ قُلْتُمْ الْإِخْتِيَارُ لِمَا أَطْلَقَ أَنْ أَطْلَقَ تَرَادُفُ فِي
وَقْتُ الْفَضْلَةِ وَأَطْلَقَ بِخَالِفِهِ رَوَاهُ الْأَكْبَرُ الْمَشَارِقُ فَلَا يَتَأَنَّى فِي
مَالِ يَقْبِ الشَّقِيقِ فِيهِ تَسَاهُلٌ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ وَقْتُ
الْمُزْنِ وَالْمُزْنُ وَكَرَاهَتُهُ وَلَهَا أَيْضًا وَقْتُ مُضَرَّةٍ

فكون لها سبعة اوقات لها سبعة اوقات في حديثه امي حبل
حيث قال فيه والمشاهدين غاب الشفق الاصفر والابيض
اي فلا يتوقف دخول الوقت على غيبوتها لكن يتوقف
تأخيرها الزوالها من رجاء من خلاف من اوجبه ثلثه
قد يشاهد غروب الشفق الاحمر قبل غيبوت الوقت الذي
وقته الموقوف فيها وهو عشرون درجة قبل الفجرة
بما قد روي او بالشاهد وقاعدة البان وكذا الاحاديث
تقتضي ترجيح الثاني والاجماع العقلي يردح الاول
وكذا يقال فيما لو مضى ما قدره ولم يبق الا حراهم في
الموادج والمتمندان الفجرة بالشفقة لا بالدرج ولا بهل نقول
واعلم ان الموافقة تختلف باختلاف البلدان ارتفاعا
فقد يكون زوال الشمس في بلد طلوعها بلباخ وعصرا
باخر وعقرا بالبحر وعشا باخرهم وعلى التحرير
ولهذا لم ينعى القرض له اي للاحر لا يفتب قها شفقهم
اي ولا شفق لهم اي بقدرونه اي بقدر وقت
مفرهم مفرهم ودخول وقت عشاهم فبقول بقدر وقت
مخروف كما قرر شيخنا الشاوي قد رما يفتب
وظم اعتبار من ذلك الزمن وان تاخر عن طلوع شمسهم
وقياسه ان وقت صبحهم يحصل بضي زمن طلوع فيمخر
اقد ببلد الهم اهو منا وية على التحرير باقره البلاد
الهم بتي ما لو استوي في المغرب الهم ببلدان ثم كان التقق
يقتب في احدها الاخرى قبل بقدر الاول او الثاني منه
تظروا الاقرب الثاني ليلا يودي الي فعل العشا قبل

دخول

دخول وقتها على احدها او على م اعتمد من ليل
هو لا بالسته الى مثاله اذا كان من لا يفتب شفقهم او من
لا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وشفقهم يفتب
بقدره في عشرون فاذا نسب عشرون الى ثمانين كانت
ربما فبقدر من لا يفتب شفقهم مضى ربع ليلهم وهو في
مثالنا خمس ربع دخل وقت العشا ذكره ايج قال رح على
المخرج محل اعتبار السبة اذا كان اعتبارا يفتب شفق وقت
الملا والهم لا يودي الي طلوع المخر عندهم والاقلا تقدر
السبة بل يصبرون بقدر ما مضى ليلهم على الاطلاق
ولو عدم وقت العشا كان طلع المخر لما عرفت وجب
قضاؤها على الوجه من اختلاف منه بين المتأخرين زي
ولو لم يسع اي الليل عندهم صلاة المغرب واكل الصائم
بان كان بين الفروج وطلوع الفجر من لا يسع الا قرب
المغرب واكل الصائم ثم اكله لانه يفرض عليه وجب
لانه المفطر واجب قرار من الوصال فبقدم الهم مرز
على التحرير فاذا تقدم الليل في بعض البلاد بان كان
يطلع المخر عقب غيبوت الشمس وجب قضا المفطر
والعشا قال رح وتفرضاه ان لا صور عليهم لانه على
التقدير والاخذ بالسته لا يكون صلاة المفطر
والعشا بعد الفجر قضا اهو في وكون اكل الصائم وجب
قرار من الوصال المحرم يصبرون عن فعل العشا
الي ثلث الليل اي الي ثلث الليل الاول
اي الصادق وسمي صادقا لانه تفيد عن الصبح

وبقيته قال في حاله وفي سبب الاول كما ذاب الله بكذب عن الغلابة
 يعني ثم يسود ويذهب والثاني صادق لانه يصدق عن الصبح
 وبسببه اذ وقد ورد في الخبر كذب علي ما لا يقبل
 وهو صدق الله وكذب بطن اخيك لها او عهد من عهد
 عهده الشفا بشره الفصل مرآي حين سالم وقابل
 يا رسول الله ان بطن اخي وجعه فامرته بان يشرب الفصل
 فشربه ولم يحصل له شفا فقال يا رسول الله لم يحصل له
 شفا فقال ما تقدم له ما تقدم قابرة قوله صلى الله عليه
 وسلم وكذب بطن اخيك في الخطاي وغيره اهل الحجاز يلقون
 الكذب في موضع الخطا فقال كذب سمعك اي زكفتم ترك
 حقيقة ما قيل له فمضى كذب بطنه اي لم يصلح لقول
 الشفا بل زكفتم وقال الامام فخر الدين الرازي لعله
 صلى الله عليه وسلم علم بنور الوحي ان ذلك العمل سيظهر
 نفقه بعد ذلك فلما لم يظهر نفقة في الحال مع كونه عليه
 السلام كان عالما بانه سيظهر نفقة بعد ذلك جارا بحري
 الكذب فلذا اطلق عليه هذا اللفظ كما في متن المواقف
 ليس في النوم تغريط في السبب اي ليس بسبب
 النوم تغريط اي ان نام قبل دخول الوقت فانه لا يحرم
 وان علم انه يستغرق الوقت ولو جمعه قبل الروا عني
 المقدم كما قاله روعش وكذا ان نام بعد دخول الوقت
 وقبل الصلاة ان وثق بتقطينه والصلاة قبل خروجه
 الوقت مع اكرامه فان علم انه يستغرق الوقت حرم ان
 يا ثم المئين اثم ترك الصلاة واثم النوم فانه استغنى عن

خلاف

خلاف طنه صلى في الوقت لم يحصل اثم ترك الصلاة واما الاثم
 الذي حصل بسبب النوم فلا يرتفع الا بالاستغفار ويجب ان يطاق
 من نام قبل الوقت ان لم يخش منه من الينا الصلاة في الوقت
 كما قال في ل ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه
 على الفعل وازال الشهوة فلا حرمه فيه مطلقا ولا كراهة ثم
 انما التغريط على من لم يصل فوعده على معانه اذا بقي
 بلى لانه في تهميم الظلم خذوا اي اثم التغريط هو صفة
 اطف دليل وهو قول عليه السلام وقت الصبح ما لم تطلع
 الشمس فتبقى اي وقت الفشا وتول على مقتضاه وهو
 استمرار وقتها الي وقت الاخرى هو المنتشر اي من جهة
 المشرق فقط معترضا اي تعرض الافق وهو حال
 موكره وذلك لانه المنتشر هو المعترض يعلوه بالواو
 من باب سمي السمو اسما واما على يدلي من باب رضي يرضي
 فهو في المشرق وهو غير مناسب هنا كذا الرضا
 يرجع لقول مستطلا كما يشترط اليه ثم يقيقه اي في
 بعض الاوقات وقد نزل بالصادق في ل وما أحسن
 قول ابن الوردي وكاذب الفرج يبه وا قبل صادق
 واول الفيت فطرهم نسك ومثل ذلك وجد العاشق هو
 بالمزج يبه واو بالادقات يلمت اهو دمرى قلها
 سبعة اوقات لم تقدم في كلام المص الاثلاثه فكان
 الاولى الاثنان بالواو لا لفا التقريع وهو في الصاد
 وكسرهما ظم اسنوا اللين مع ان اكثر لفظة قلها
 وعبارة بعضهم وحكي كرها سميت به من اطلاق

195

Copy ng ersity

المحل على الحال وهو الصلاة مجازا ولها خمسة اسماء الصبح والضحى
 والبرد والوسطى على قولين والقدارة على جميع بيضاء وحرمة
 اما البيضاء فهو الغد الصادق واما الحرة فمن شفق الشمس
 قبل طلوعها ومعلوم ان الغد يتبدل في طلوع الشمس ففقدت
 الذي يجمع بيضاء وحرمة مذكور في بعضهم ان قول الشافعي بيضاء
 وحرمة منه نظير لان الغد لما يجمع ذلك بعد من في زمن كثير
 من وقتها تنقضي انما تؤخر لذكر عن اول وقتها وليس كذلك
 وانما يفعل في اول الوقت والوقت بيضاء لا حرمة فيه فلو قال
 لانها تفعل عقب الغد والوقت بيضاء من في الشيء الذي فيه
 بيضاء يقال صبح كان اولي الحديث جيل اي بالسنة للمرة
 الاولى علقه على الوقت اي فيه بالوقت ان فله
 فيه يدل على التقدير به كما ذكره شيخنا العثماني في الخبر
 جيل السانف آتى بالسنة للمرة الثانية والمراد بطلوعها
 هنا احقر زنه عما سيأتي في صلاة الكسوف من انه لو ظهر
 بعدها صلى للساق فلم يلحقوا ما لم يظهر باظهره
 الحاقا بما لم يظهر باظهره فكانها كلها طلعت بخلاف غروبها
 فانه لا بد من سقوط جميع الفرض فاذا غاب البعض الحاق
 ما لم يظهر باظهره فكانها لم تغرب اهوى قلها ستة
 اوقات الاولى التقدير بالواو على قياس ما هو وليس لها
 وقت الفرض لانها لا تجمع ما قبلها ولا مع ما بعدها
 وهي نهار راي شرعا وليست على القول بان اول النهار
 من طلوع الشمس ولذا كملت فيها الجهر ابدأ وليس فيها
 ذكره الله دليلها ادعاء في في ذلك في انما نازية

قوله

اذ لا قنوت له سوى على ان المراد بالقائمتين في الايد من
 ياتي بقنوته الصبح وليس كذلك وانما المراد به الصلاة والظاهر
 مطلقا فراجع في راي وقوموا اليه مطعون ثم سلم
 والصلاة الوسطى بالجر اي كسب حافظوا على الصلوات
 والصلاة الوسطى بالجر وصلاة العصر بالجر انما وهذه الكلم
 قرأه عند عايشة بدليل قولها سمعنا من رسول الله الا انها
 من القراءة الشاذة عند غيرها ولذا لم تقرأ عند غيرها
 ثم اذكره الله بالعطف كما لخصنا في وصي كلام السيوطي في
 الاتفاق عدم العطف ونسبة قال ابو عبيد القاسم من القراءة
 الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبين معانيها كقراءة عايشة
 وحفصة والصلاة الوسطى صلاة العصر اهـ ولعلمها
 روايات كثر على حذف الواو تكون نصا في ان الوسطى هي
 العصر اهـ ورايت في بعض كتب القراءة الشاذة قول والصلاة
 الوسطى بقرا بالتيب حلا على موضع الصلاة او على تقدير
 واخفظوا الصلاة الوسطى سمعنا اي هذه الامة المشتملة
 على صلاة العصر وهذا كان قبل تحرير المصاحف كما قاله
 الجمهور اذ العطف يقتضي التقاير اي فيفيدان صلاة
 العصر تقاير للوسطى كذا هذا لا يدل على ان الوسطى هي
 الصبح والله ذكره دليلا على كونها الصبح فلم يستفد منه
 لاحتمال انها غيرهما وعبرة في قوله اذ العطف ان وقت
 يد بمعلم عطف متلفر ولا يحد بخالف ما بعده ولا يقال
 فيه قولان عبارة مذكورة ولا يقال في المسئلة قولان فقوله
 فيه اي في مذهبه وفيه نظرفاته قد عكس فيه القولان

Copy ng ersity

في مسائل كثيرة ويكره ستمة الفريضة عشا وان قدمت
بالاولى الامع القلب خلافا لشيخ الاسلام في اقراره في العباد
ولا يكره ان يقال لها عشاء اه وهذا هو التقلب وما ورد
من تسميتها بذلك بيان للجواز او عظامه لمن لا يعرفها الا
به كما قاله في شيء عظم لما فيه من الشجاعة والاستحسان
من حيث اضافة الصلاة للعبة التي هي ذهابهم بخلاف
الابل في هذا الوقت فربما تزعم ان الصلاة لهذا المعنى
نقض في الام على انه يستحب اية فالسنة خلافه الاولى
والاولى الكراهة هو الظن ويكره النوم في محل
الكراهة اذا وثق من نفسه تنظيره في الوقت والاحرم
وغير المشا مشلها والاحرم النوم قبل الوقت وان ظلم عدم
استيقاظه فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها
بل وان حضره عدم فعلها في وقتها كما اذا نام قبل دخول
وقت الجمعة قاصدا انزلها فلا يحرم اي وان قلنا بوجوب
السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار
لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها انزل ما يمكنه
فيه السعي منزلة وقت الجمعة لانه لو لم يقدر لادى الى
عدم طهارة قلبه والنوم لما لم يكن مستلزما لتفويت الجمعة اعتبار
لمنته اي النوم خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول
الوقت لكن في سعي على نحو ان خرمه النوم قبل الجمعة هو
قياس وجوب السعي قبل الوقت حرم عليه النوم الموقوف
لذلك السعي الواجب في سعي على م م قبل صلاة العشاء
ومثلها بقية الصلوات وانما خففت ذلك لانها محل النوم

قول

ويكره الحديث بعد فعلها الا اذا سجد بها تقديرا مع الغيب فلا
يكره الا بعد دخول وقتها الاصل ومضي وقت الفريضة منها غالبا
شورى عن حج واقره شيخنا في قال سم وفارق الكراهة
فيما اذا جمع العصر مع الظهر تقديرا حيث كرهت الصلاة بعده
وان لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لا اجل كره الحديث
بعدها منقود وكراهة الصلاة بعد العصر منوط بفعلها
وقد وجد كما هو واضح في وان لم يكره الحديث قبل الفعل
لان الوقت باعث على تركه بطلب الفعل منه كما في قول
علي الحلال والحق بالحديث نحو الخطا ولم يكره سائر المبرر
ومثل الخياطة اكتابة ويشترط ان لا تكون للفريضة او لم يفتغ
به كما صرح به في والراد بالحديث المباح في غيره هذا الوقت
اما الكراهة ثم هو هنا اشبه كراهة وكذا المحرم الا
في خدائي والا المسافر فلا يكره له الحديث بعدها مطلقا
سواء كان السفر طويلا ام لا وسواء كان في خير او حاجة
السفر في سعي م م وانياس صنف اي غير فاسق
اما هو فمحرم اتياسه لانه يحرم الجلوس مع الفاسق
اهزي وذكر في في ش الا يقين ان الاوجه عدم اكره
ويوجه قولهم بحرم اتياسهم بالجلوس نومهم على غير
هذه الحالة وظن قولهم في الله عليه وسلم من كان يومئذ
بالله واليوم الاخر فالكره صنفه تشمل الفاسق ويحمل
اكره ردعا وزجر وقد قيد م م وفي سعي على م م سن اتياس
الصنف يكون غير فاسق اما هو فلا يسن اتياسه
وهو المعتمد وانظر في اتياسه حرام ردعا وزجرا او مكره

اخلاقه الاولى لانه غير انسانيه صادقه بذلك وفي عكس
عظم رايه انسانيه لكونه فاسقا حراما وكذا انه لم يلاحظ في
انسانه شيئا واما انسانيه لكونه شيخا او معلما فيجوز ان يراه
شيخا جافا عند زفافها ليس قدرا ولذا عطف عليه قوله
ومحاذاته الرجل اهل عطف عام على خاص فالاولي جند في
قوله وزوجه لانه ما بعده نفى عنه وعبارة الطرف قوله
ومحاذاته الرجل اهل عطف للملاطفة اي واو كانت فاسقه
والطاف في محاذاته الامل في شمل وقت الزفاف وغيره اذ
ملاطفة الزوجة مطلوبة مطلقا زفت او لا خلافا لمن قد يراه
بوقت الزفاف لنفسه متوهمة وهي خوف فوته الصبح
لانقال در المفاسد مقدم على جلب المصالح اكثار اليه بقوله
الاي خير لانا نقول بحمل ذلك اذ كانت المنة تحمقه
عامه ليله اي اكثره وقوله عن بني اسرائيل اي عن
عبادهم وزجهم ليجل ذكر العباد على الخلق باخلاصهم
ذكر الرجال فقال انفع قد يد من الرجل وهو
المنطية او الخلق لكثرة خلطه الباطل للحق وهو شر من
بني آدم وموجود الاله واسم صاف ابن صياد وكنته
ابن يوسف وهو يودي كما نقله في علم رعت
المناري وفي الاطراف ان اسمه عبد الله يخرج اخر الزمان
يسلمى اسم عبادته به ويقدم على اشياء تهين العقول
وتحقير الالبان فيقرها بعض القباد وثبت الله من
سبقت له القادة قال السطامي والرجال رجل قصير
كهل براق الشايب مهيدي اليهود ويتصورونه كانيستظر
المؤمنون

المؤمنون المهيدي وتقل عن كعب الاحبار انه رجل عريض
الصدر مطووس العين يدعي الربوبية مع رجل من خزرج
من لحناس النواكر واريان الملاهي جميعا فيقول لبي
يدم بالصور والعبادة فلا سمعه احد الا شقة الاسن عظمته
تعالى قال ومنه ما رآته في وجهه تهب ريح كريخ فمور عباد
وسمعون صبيحة عظمه وذكر عنه نزل الامري بالمعروف
والنهي عن المنكر وكثرة الزنا وسفك الدماء وكون العلما
الى الظلم والشر والى ابواب الملوك ويخرج من ناحية
الشرق من قرية تسمى سرايا دين وقرب منه الفوران
ومع ثبوتها وان تكون حروجا اذا غلا السمو ويخرج
على حار وثينا والاسحاب بيده ويخوض البحر الى كفه
وتستظل في اذن حماره خلف كثره ويكفي في الارض
الربعين يوما ثم تطلع الشمس يوما جارا يوما صفرا ثم
يصل اليه المهيدي اليه بكرة فيلقاه ويقتل من اصحابه
ثلاثين الفا فيزجر الرجال ثم يسطع عيسى الى الارض فتعلم
بما من خضر فقتله بسيف لانه على فرس وبيده حربة
فيأتي اليه فتنطق به ما يقتله هو وقار حماره حروجا
الرجال من قبل الشرق فيزجر وفي رواية انه يخرج من
حراسان وفي اخرى انه يخرج من امريان واما الذي
يدعيه فانه يخرج اولاً فيدعي الناس الى الاحياء
والصلوات ثم يدعي الالهية كما اخرجها الطائي قال
قلت يباي من وجه من فراساته او اصبهان ما اخرجها
ابونعيم من طريق كعب الاحبار ان الرجال تلمه امه

بقوم من ارض مصر قلت للاستاذ ان يولد فيها ثم رجل الى
المشرق وينشأ فيها ثم يخرج وقال السطامي في كتاب الجفر
الاكبر قال ابو بكر الصديق يخرج البجالي من العراق وخراسان
يخرج معه اصحاب القند وشعبه عشة عشر الفا من مساكنهم
ويخرج من اصفهان وخراسان سبعون الفا ولبس الرجال
بالخرية فيقول لها اخرجه كنوزك تستبقي كنوزها كيف اسب
الخل ومعه حنظل ونازقنا ربه حنظل وحنظل ونازقنا ربه حنظل
ونازه ربه حنظل ومعه جبل من حنظل وهو جبل البصر الذي
يقال له سنام ومعه نهر من مائتين امن به اطهر وقاه
والاقتله وقال انار يكرهه وقال عياض وما ذكر في ذلك من
الاجاريت حجة لاهل السنة في حجة وجود الرجال وانه رجل
معين استلهم الله به عباده ويقدم على اشكالها الميت
الذي يقتله وظهر الحضب والانوار في الجنة والنار والقاء
كنوز لا تحصى وامره السما في طر والارض فثبت ثم يهلك
امره وتقتل عيسى وقد خالف في خروجه نفع الخواص
والمعتزلة والجمعيه فانكروا وجوده وردوا الاحاديث
الصححة وما زعموه ترويه الاخبار المعتبرة للقطع وقال ان
البرقي شأن الرجال في ذاته عظيم والاحاديث الواردة
فيه اعظم وقد انتهى الخذلان من الاتوفيق عند اليان
قال ابن باطل كذا في المناوي على الخصايع مع زياده وروي
انه اذا كان في اخر الزمان تخرج امراء من البر فينقلوا
الى بلادهم في قسرها فلا ياتوا احد الا كفر فبكت النساء
اعواما بعد ذلك فبيد الله عنهم القيث ويتوالي القتل ثم

باني

باني من السما رخان عظيم يقتل اهل الارض فيسبوا الناس في
الجهنم العظيم اذ يخرج عليهم الرجال لعنه الله بعد قطط اعور
العين التي كان عينه طافية مكتوب بين عينيه كافر
يقر اذ ذلك كل موطن ويرد في ان رجلا كان في الزمن الخالي
كان في سفينة مع قوم قامت بهم الى جزيرة فوجد فيها الرجال
وهو مجنون في دبر عظيم قد اخل في موضع تحت الارض وهو
باب سلسل تقية وقد وكل به رجل عظيم الخلق بيده عود
من حديد اذا اراد ان يخرج من ربه فساكن وجعل بين يديه
ثياب عظيم بهم كلمة كلما تنفس فلما دخل ذلك الرجل
وراه فزع منه فصاح به الرجال وسال من اين هو فخره
فسال عن الزمن وما حاله وما حال حال اهل بيته لم
ذلك ما فلما ذكر ان محمدا صلى الله عليه وسلم بعثت نفسه
وهم بالخروج وكان قد تقاطع طول ما وصف له من اهل
فجاء الموكل به فضر به ذلك اليهود وقال له اهدا فليس
هذا وانكر اذا اراد الله انجاز وعده وانها زحكة وبثم
انقضا الدنيا اذن له بالخروج فيخرج عند شدة الجوع
ومعه قصعة نظن الناس ان فيها طعاما لشدة ما بهم
من الجوع والتبلا تستقيم اليهود وتقود وراه نهر من
ما يدعى الربوبية وتقتل رجلا ثم يحسبه باذن اليه
نفاق فقتل ورد انه يقتل الخضر بالسيف تصفان في
الجوارس ثم ماتم بحسبه ويقول له ألم تر ددي احيات
فقول له ما اردت الا لك سالك وقد بقا في رضى الله
عليه ولم لا تخر ذلك ويفعل معه ذلك ثلاث مرات

اي مجيبه وتقبله ويحببه وتقبله زيادة على الحق الاول كل ذلك
 فتنه وبلايين فتنه ذلك يفتنه به الناس ويرتد عن
 الاسلام الى دينه دين اليهوديه ويروي ان الرجال الفقه الله
 يحرق الارض كلها سهرها ووعرها وقفرها وعمرها في ثلاثه
 ايام الاصرم مكة وعمره المدينه فانه لا يدخلها فان اراد الله
 هلاكه وهلاك من معه دفع الى ناصبه دمشق فبينما الناس
 يخرجون خوفا من فده وهه اذ نزل عليهم من السماء عيسى بن
 مريم فقيم الصلاة في مسجدها الاعظم فيملها فاذا هم الرجال
 يدخلونها يعرف الناس عيسى بن مريم عليه السلام ويحتمون اليه
 فيخرجهم الى الرجال فاذا راي الرجال عيسى بن مريم ذاب
 كما يذوب الرصاص ويتصاعر اعظمته وقرمته عيسى عليه
 السلام بالحمة فيقتله ويقتل من معه من اليهود ويقتلون
 قتلا عظيما ويروي ان المسلم يطلب اليهودي فيقتله ويحرقه
 شجرة فيناريه الحجر والشجر يادى الله هلم هذا عدو الله
 يستنبرك فاقتله فاذا هلك الرجال يحكم عيسى عليه السلام
 في الارض وتزوج ويكون له الولد ويح البيت وتفرس الناس
 الاشجار وتخرج الارض بركتها وتطيب الدنيا لاهلها وتكثر
 الارزاق ويصعب الامن ويقبض على ذلك اربعين سنة
 وهو مقام عيسى عليه السلام في الارض وعن عبيد الله بن
 عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تنزل ان
 مريم فتزوج وتولد له وليك حميا واربعين سنة وتلد
 علي بن ابي طالب واقول انا وعيسى من قرى واحدة بين ابي بكر
 وعمر ونبي الله صلى الله عليه وسلم امرأة من القرى بعد ما يقتل
 الرجال

الرجال وتلد له بنتا فتزوج ثم يكون صلى الله عليه وسلم
 بعد ما يبعث سنين ذكروه ابو اليثيم المرقندي وخالفه كوفي
 في هذا وانه يولد له ولدان يسمي احدهما احمد والاخر موسى ولفل
 الحكمه في ستمهما بذلك كونه يفتن بهما بين موسى ومحمد
 صلى الله عليه وسلم ونحو ان من صليح الدنيا في زمن عيسى
 عليه السلام ان العيساني يلعون بالحيات في الارقة والافرقه
 وان الرب يرعي مع الغنم فلا يوردوا فاذا توفي عيسى عليه
 السلام رجع الناس الى كفرهم وطغيانهم وضلالتهم وعصيانهم
 حتى تطلع الشمس من مغربها فلا تقبل لاحد عند ذلك توبه
 وهو معنى قوله عز وجل يوم ياتي بعض ايات ربك لا يرفع
 نفسا ايمانها الا لله اقدروا نعم الله اليكم والذكر وقوله
 قد هم اي من ايامكم تنبيه اعلم ان وجوب اخذ هذا
 النسبه تشمل على ذوق سنة الاولى في وجوب الصلاة بدخول
 الوقت والتأخير في ذوق الاسراء بشرطه والثالث في ضابط
 وقوع الصلاة ادا ووقوعها قضاء والباقي في الاجتهاد في الوقت
 جواز ان قد رعى اليقين وجوبا ان لم يقره والخامس في
 قضا الصلوات هل هو قوري او لا والسادس في الاوقات
 المكروهة كراهة تحريم وهذا السادس سيال في المتن
 فذكره هنا من تكرار لزمه الفهم في فعلها اي ولو
 سنة الاسراء لان سنة التأخير عارض فلم يرفع حكم الوجوب
 الاصل وهو توقفه جواز التأخير على الفهم هو من
 فانه عارضها مع الفهم على ذلك ومات الخاي والفرض
 انه لم يظن موثقه فيه بهذا الفقه والاوجه الفقه حالا

لان الصلاة الاولى ان يقال لان الصلاة يوجد فيها
 الاثم في الحياة بخروج وقتها ولائذ ذلك الي قولها ثم فيه بالموت
 لزم عدم الاثم اصلا فقامل في لاي فيفوت معنى الوجوب
 فقد قصر باخر اجبه اي فيفوت عاصيا والعصيان من السنة
 التي مات فيها الامن وقت استطاعه وتزني على ذلك فساد
 القصد المشترك فيه العمد له اذا فعله حال عصيانه وكذا
 الشهادة يتبين بطلانها والافضل ان يصلها اول وقتها
 ولا ينع تحصل فضيلة الوقت لو اشتغل او له باسبابها
 من طهارة واذان وسنة وكل لقم وتقدم سنة لانه
 بل لو اخرجت بعد ذلك وان لم يجز اليه ثم احرم بها حصل
 فضيلة اوله ولا تكلف السرعة على خلاف العادة ولو فعل
 مع ذلك شغلا خفيفا او في كلام قصير او خرج حدثا لا يفسد
 او حصل ما او نحو ما ينفي ايضا ثم روي لو اشتغل
 لو هذا مصدره وما دخلت عليه في تاويل مصدر فاعل
 قوله ينيه ومثلها في انها مصدرية قوله تعالى ودعوا لربهم
 ولو عشار دأ على من قال الافضل تاخيرها الى ثلث
 الليل واما خبر الاموي كان صلى الله عليه وسلم ان
 يوضأ الفضا فجاوبه ان يجعلها هو الذي واطب عليه ولا يرد
 ايضا خبر اسفر ويا لغير فانه اعظم للاجر لانه عارض
 بالاحاديث الدالة على فضيلة اول الوقت وان المراد بالاسفار
 ظمور الخبر الذي به يعلم طلوعه فالتاخير اليه افضل من
 يجعله عند ظن طلوعه وروي عن ابن عمر مرفوعا الصلاة
 في اول الوقت رضوان الله وفي اخره عفو الله قال الشافعي

لان

لان رضوان الله يكون للمحسن وعفوه يكون للمعسر وقرئ بين
 المحسن والمعسر وتيدب للامام الحرم على اول الوقت لكن بعد
 قد راجع الناس وفعلهم لاسبابها عادة وبعد ها يصلي بين
 حضر وان قل لان الاصح ان الجماعة القليلة اول افضل
 من الكثيرة اضر ولا ينتظر ولو نحو شرف وعلم فان اشترط
 كونه كافي في شئ على من نعم بين تاخير الظهر وهو
 المسمى بالابراد اشار بهذا الي ان يحمل استحباب الصلاة اول
 الوقت ما لم يعارضه عارض فان عارضه عارض كابراد
 التأخير افضل قالهم وذكروا في نحو ان يني صورة مزايا
 التأخير لمن يرضى الجار وليساخر سائر وقت الاولى وللوقت
 يعرفه بوضو المقرب وان كان نازلا وقتها الجموعا في الفضا
 بترد لقمه ولين يتقن وجود الماء والستره او فجا عه نعم
 الافضل كما اختاره النووي ان يصلي مرتين مرة اول
 الوقت منفردا ثم في الجماعة والضابطان كل ما ترجحت
 مصلحة ففعله ولو اضر فانت تقدم الصلاة وان كل كمال
 الجماعة اقرب بالتأخر وحلي عنه التقدم يكون التأخير
 منه افضل وقد نظم نفهم الصور المألوفة فيها تأخير الصلاة
 يوضأ الظهر لحر عندنا اعني اذا اشتد ورحي يني
 واطم المقرب للزلفه الحمد بالفرد من عرفه
 وان كان من اواني الاولى اخرها الجمع وهو اوجب
 واطم الذي يدافع الحرق ولطعام قبل ففعله ما حدثت
 ان ياتي تائقا كالمزح فليخرج الوقت ما ياحم
 او ستره بين جماعة تري او قد تم على القيام لحررا

بحث كل الغرض في الوقت يقع وذكر تقطع ترجيه انقطع
 في آخر الوقت ويوم القدر الى البقعة مثل ما في الصوم
 ولا شغل بالخوض عن عرف يقته ودفع صايل بحق
 عن نفسه وماله وميت خفف النجاء لذي القطنة
 ما ورد من قول صلى الله عليه وسلم ان اردوا الظهيرة فان شدة
 الحر من طي جهنم تنبع الفأوسكون اليها التمتية اي ههنا
 ليس تنفسها فان ذلك لم يستد خيرا الصلاة في الحر دون
 الزرع انما من جهنم احبب بان الله انما يكون سلطانة
 غالبا بعد الصبح ولا يروى الا بعد طلوع الشمس فلا وضعت
 الصلاة الى ذلك لزم حر وصها عن وقتها بخلاف ذلك
 ذكر في الحر وقت وأشار الى بقوله نعم الى ان محل
 استحباب الصلاة اول الوقت ما لم يقارن به معارض فان
 عارضه كابراد فالناخير افضل ولا يجاوز به نصف الوقت
 وقال سم فرغ سال سائل هل يستد خيرا الصلاة في
 شدة الحر الى ان يخف البرد السالب للمخوف قياسا على
 ما ورد في الحر اوله فان لم يمانه لاس لان الابراد في
 الحر خصه فلا يقاس عليه ويخرج بالظهر اذا نهاد الجمعة
 كما قال قل فالظهر قيد اول وفي شدة الحر فانه ثابت
 الى ان يصير للظلمة ظل الى ان لم يوجد ظل بان لا يكون
 المحل فيه شي الى ان يظل قبل سن الابراد في محل ينكسر فيه شدة
 الحر ولا يستلزم عدم الظل قال سم يستلزم للعلامة المذكورة انه
 لا لانه وان لم يوجد فيها ظل لم يمت فيه طالع الجماعة
 تنكسر فيه شدة الحر ببلد حار فيه ثالث كالحجاز

قال

قال سم ويؤخذ منه انه البلد لو خالفته قطرها في اصل وضعها
 بان كان شأنه الحرارة دليلا او شأنها اي البلد البرودة
 كذلك كالتأنيف بالنسبة لقطر الحجاز وعكسه لم يعتبر القطر
 هنا بل ذلك البلد الذي هو فيها وهذا الجمع بين من غير بلد
 ومن غير قطر فالاول في بلد خالفته وضع القطر والثاني
 في بلد لم يخالفه اهوج وفيه وعبارة في ربله حار لا تعد
 كسر ولا بارد كالشام ومحل اعتبار البلد ان خالفته وضع
 القطر والاقا المعبره بالقطر خلافا لمحل ويعتبر ايضا حرارة
 الزمن اه اصل جماعة اي مطلقا وكذا فردي بسجده
 فالجماعة ليست بغيره بالنسبة للسجدة كما قرع شيخنا
 في لاند بين الابراد لمفرد بريد الصلاة في المسجده
 على المقبره مشقة المراد بها ما تذهب الخشوع او كماله
 لتأثره بالشمس ايج وعينه يكون صلاحهم مع هذا التاخر
 افضل من صلاة الواحد منهم جماعة في بيته حل وهل
 يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من الصليين حتى
 لو كان بعضهم مريضا او شيخا يزل وخشوعه لمجسه في
 اول الوقت ولو من قرب يستحب له الابراد او القبره
 يقال الناس فلا يفتن لمن ذكر فيه نظر ولا يفتن
 الثاني ثم رأت محم صرح به في شرحه وعبارة قال
 بحيث يحصل لهم مشقة لا تخمل غالب القالب الناس
 وقيل للشخص نفسه اه وامام محل الجماعة القميين
 لم يقال لهم والحاصل ان القنود سنة فالظهر قيد اول
 وفي شدة الحر قيد ثان وبيلد حار قيد ثالث لمصل

جماعة رابع يصلي خامس يا تونه سادس ومحل سن الابرار
 في غير ايام الرجال اعلاه فلا يسن الابرار فيها لانه لا يرضى
 فيها زوال الحر في وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقا الوقت
 المقدر كما نقل عن ذي معلاله بانقضا الظل وقد يجب
 اخراج الصلاة عن وقتها كما اذا خفف الفجار الميت او قوت
 الحج او قوت انقاذ الاسير او الفريقين لو شرع فيها ومن
 وقع انحرافه ان من احرم بصلاة في وقتها بقدر يسع
 جميعها فانه فله الاتيان منه وباتيا وان خرج الوقت لانه
 من المالحايز ونوحيه فيها الادانم ان وقع منها ركعة في
 الوقت فهي اداء ولا تقض مع عدم الاثم عليه لكنه بخلاف
 الاول وان كان الوقت لا يسع جميع فرائضها وجب الاقتصار
 على واحدا ثم ان وقع منها ركعة في الوقت فهي اداء ولا
 تقض مع الاثم فيها ونوى الادانم ان كان الوقت يسع ركعة
 فالتزام الادوية نية القضاء ولو ادرى اخر الوقت بحيث لو
 ادركه الفريضة بسننها يفتى الوقت ولو ادرى على الاركان
 ادركها في الوقت فالافضل ان يتم السنن والتفسيح
 الى الاقتصار على الواجبات اصله لانه في المفاسد مقدم
 على جلب المصالح وهذا غير المالحايز لان المرفوع اذا احرم
 وتبقى ما يسرها بسننها فالاصوال ثلاثة تارة تبقى من
 الوقت ما يسرها بسننها وتارة تبقى ما يسع واجباتها
 فقط وتارة تبقى ما لا يسع وليياتها فامل من يسع
 زياده ركعة بان يحصلها جميعا سجدتها بان يشرع
 قبل خروج الوقت وان لم يصل الى حد كانت قضا تجزي فيه

القراه

القراه فلو قارنه الشا خروج الوقت وان لم يصل الى حد كان
 قضا كما يؤخذ من مسئلة الزحمة في الجوز وسن على ذلك
 ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلا قضا او ادا
 اج وعش على من قال كل ادا نعم الحمد لا بد من اداها
 جبرها فيه او حرمان ومن جهل الوقت ان كان المناسب
 ذكره في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا ان
 يقال مناسبه هنا لانه كما قال والافضل ان يصلها
 اول وقتها اذا تيقنه ناسبه ان يذكر هنا للموعظ اي
 لعلمه وخوفه بحسن في مكان مظلم اجتهد اي ان يخرج
 ثقة عن علم والامتنع علم الاجتهاد واذا كان عدل وحق
 المسلم البالغ غير الفاسق عارف بالمواعيت في محوكلها
 عن علم ولم تقلبه في عيتم لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت
 م رالم يعلم ان اذانه عن غير علم والا فلا يقلبه لاني
 المحو لاني العلم كفاية مودة في مصرفاتهم مقلد وث
 والمزاور والمناكب المقترعة بان كانت ببلد كبير او مكان كثير
 طارقه فترك المخرج عن علم فتمتنع منها الاجتهاد فلو وضع
 المزول فاسق لم يقول اعلمها كما قال سنن ومحل عدم
 التحويل مالم يطالع عليها غير الفاسق وتقرها والافضل
 عليها لانه الملاءمة تنفذ بر غير الفاسق والحاصل ان عزابت
 الوقت ثلاث الاول الملاءمة بمعرفة نفس او ثقة الشاخب
 الاجتهاد والثالث التقلية ونظم بعضهم ذلك فقال
 قدم نفسك على الوقت واعهدا من بعد فام قل فيه مجتهدا
 والمزول لانه وسيت الابرار ان صدقا اخبار عدل يعني العلم فاعهدا

يخورد بالاسباب والنفوس اجبر بسبب غور و ج
فتمثل هذه العلامات دلائل كمال شأني في الا والى بقية
اذا وجه شيامن هذه العلامات اجتهد وهل قبل الوقت
اولا وهل استعمل في قرأته اولاً ونقده باجتهد فساعده
وقيل للآية اي صحو الورد انه للاجتهاد في صلي لمجرد الفراغ
من ذلك والورد ما كان بخو قرأة اذ ذكر او صلاة على
الشيء على الله عليه ولم ير ماويه وقال في لفظه
لفظ نحو مستدرك لان ما دخل تحت من الورد وكلام
الشرع الى رده لان الورد ما كان بخو ذكر او قرأة ونحو
ما كان بخو صناعته ومنه سماع صوتك ديك مجرب وجماع
من لم تعلم عبد الله ومن لم يعلم ان اذانه او خبره عن
علم وسماع اذانه ثقة عارف في الفهم لكنه في هذه
تقليده وروي الطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم
كان له ديك ابين وكانت الصحابة يتسافرون معهم
الديك ليقروهم اوقات الصلاة وليس له ان ياتي يصلي لمجرد
سماع صوته الديك ونحوه بل المراد انه يحفل ذكر علامته
تجدها كانت ينامل في خطاه التي تفلها هل اسرع فيها
عن عادته اولاً وهل اذنه الديك قبل عادته بان كان ثم
علامه يعرف بها وقته اذانه المعتاد دخل وعش وقد ذكر ان
ادم قد استقل بامر معيشته عن الصلاة لكنه لا يعرف
الاوراق فاعطاه الله ديكاً وجاحه من الجنة اما الديك
فكان ابيض افرق اصفر الرجلين وكان قد في كالشور
الفيهم فكان يضرب بجناحه في اوقات الصلاة يرحمك

الله

الله فكان ادم يقوم الي وضوئه وصلاته قال الله تعالى
احب الطيور الي الله الديك واحب الطيور الي الله الديك
الطاووس فاكثروا في يتوكل من الديك فان الشيطان
لا يدخل بيتا فيه ديك ايقن قال وحيث ان الله تعالى ديكاً
اذا سيج في السماء اذ ينادي مناد من قبل الجبار ان
السامعون ابنه الكعون ابنه الساخه وانه ان المستغفر
ابن الموحه وانه قال فاو راسي ديك فلك من الملائكة
في السماء على صورة الديك له ريش وزغب ابين وهو
تحت ابواب الجنة ورحله في الارضين الغلى وجناحه
مشوكة فاذا سمع النداء يضرب بجناحه ثم يقول في
صوته سبحان من خلق الرحمة التي وسعته كل شيء قال
فاذا سمعته ديك الارض يستحي هذه الملك سحبة في الارض
وهو رب الشياطين ويطل كبدهم فمن كان مؤمناً بالله
واليوم الاخر فلا يشتم الديك اقل وجه فاختار ادم
من الطيور الديك والحمام ومن الملائكة الغنم والبق
قال واخذ ادم في عمارة الارض وغرس الاشجار حتى غرس
جميع ما على وجه الارض من انواع الفواكه وكان ادم يأكل
من ثمرات الارض ونباتها واول ثقلته زرعها الهندباء
ومن الرياحين الحنظل والاشجار كذا ذكره الكفوري المالك
في قساويه وروي انه الله ديكاً ابين جناحه مشوكة
بالريجة والياقوتة واللؤلؤ وجناحها بالمشرق وجناحها
بالمغرب راسه وفي لفظ غنقه تحت العرش وقوائمه
في الهوى وفي رواية ورحله في تخوم الارض يؤذن

في كل موضع تلك المصعد أهل السموات والأرض والقلوب
 الأرض والجن ففقد ذلك تجيبه ويذكر الأرض فإذا في يوم القيامة
 قال الله عنهم جناحيك وعفن موتك فيعلم أهل السموات والأرض
 الأقليات أن الساعة قد آتت وفي رواية إذا كان من الليل
 صاح سبعون قدوس وروي يقول في شيعته كل ليلة سبحان
 الملك القدوس ربنا الرحمن لا اله الا هو وقد اشهد ان لا اله الا
 هو عند اذان صلاة العرش وأنه يقول في صليته يا غافلون
 اذكروا الله وقال الخليل السيوطي في كتاب العباد في اخبار
 الملائكة لله ملكا في السماء السادسة فقال له الملك فاذا سمع
 في السماء سمعت الملك يقول سبحان السبعون القدوس تدرجت
 الملك الذي لا اله الا هو فما قالها مكرور او مرفق الاكف
 الله همه الله فان علم ولو باخبار عدل مقبول الرواية عن
 مشاهدة من وقف قبل وقتها اي وبفضها ولو تكلمه
 الخدم وما فعله في له فلا مطلقا ان لم يكن عليه وقت من
 جنسها والادوية عنه ارجو اما اذا لم يتبين الحال او يتبين انها
 في الوقت او بعده فلا اعاده اعادتها اي ان كان العلم في
 وقتها او قبل دخول فان كان العلم بعد خروج الوقت قضا
 في الاظهر وعقابل الاظهر لا يصح اعتبارها في نطقه والوقت
 بعد الوقت قضا لا اثم فيه ويصار في فتح الدال الملهمة وكذا
 بغايت ان فات بلا عذر فيحمل لراة الذمة ان فات بلا
 عذر ما لم يلزم عليه فوان الترتيب كان فات الظاهر بعد
 والظاهر بلا عذر فيبدا بالظاهر ثم بالاولى خلافا لما
 قال قياس قولهم ما ترجح قضا ما فات بغير عذر قول

ان

ان لم تجبه البداهة به وان فات الترتيب المجهول وعورض بان خلا في
 الترتيب خلافا في المصحة ومراعاة اولها من مراعاة الثاني التي
 تقع الصلاة به ومنها وهي المبادر به كل وشتم رومن غير العذر ان
 تفوته الصلاة في مرضه فيجب عليه قضاؤها فوراً بان يفتل
 جميع الزمن لقضاها ما عدا ما يضطر اليه من اكل وشرب وقونه
 بموته بل يحرم فعل التطوع ما دامته في ذمته فوجب المبادر
 ولو على عاصفة ان استع وقها بل لا يجوز كما هو علم ان عليه
 فواته بغير عذر ان يصرف فيها لغير قضاها كما لا تطوع بها
 ما يضطر اليه لغير نوم او مونة او لفعل واجبه مضيق حتى
 فواته او يحفظه قال ع ش ومثله في التفضل المذكور في
 القراءة بعد بلوغه لصيقه به فصرف في الزمن المتقدم في حفظ
 الا ما استثنى ويكفي في صحة توفيقه العذر على الحفظ مع
 الشرع فيه او اطاق بعد زمن العذر ما لو استيقظ
 من نومه وقد بقي منه وقت العذر من مالا يسع الا الوضوء
 او بعضه فلا يجب قضاؤها فورا كما افتى به زى
 كنوم ونسيان اي عذر فيه اما اذا لم يفسد فيه كان نشأ
 عن لعب شطرنج فانه يجب المبادر للقضا شورى اي
 لان لعب الشطرنج مكروه وفي ماله دخل الوقت وعذر
 على الفقل تشاغله في مطالعة او صنفه او نحوها حتى
 خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك او لا فيه نظر
 والاقرب الثاني لان هذا نسيان لم يتبين ان يعصم منه
 كما قاله ع ش يعلم من وبين ترتيب الفاي اي فيقوى
 الصبح قبل الظهور وهكذا من وجب من خلاف من اوجبه

واطلق الاصحاب ترتيب الفوائت فاتفقوا فيه لافرق بين ان
 تفوت كلها بعد او عمد وهو المعتبر كما تقدم عن ذلك
 على الحاضرة التي لا يخاف فوتها اي فوت جميعها بان
 يقدر قضا فان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان
 الوقت يقين لها وثقل ولا يصح الاقرى قضا ويستحب
 تقديم الفائتة ان امكنه ادراك ركعة من الحاضرة
 لانها لم تفت وفي حرم في الكفاية واقضاه كلام
 المحرر والتحقيق والروضة واخفى به الوالد رحمه الله تعالى
 المخرج من خلاف وجوب الترتيب اذ هو خلاف في الصحة
 كما في خلافا للاستوى حيث قال ان فيه نظرا لما فيه من
 اخراج بعضها عن وقتها وهو متبع والحوار ان محل محرم
 لخراج بعضها عن وقتها في غير هذه الصورة ولو شرع في
 الحاضرة ثم تذكر الفائتة وهو فيها وجب اتمام الحاضرة
 صاقي وقتها او اتبع ثم يقضى الفائتة ذنبا لاداء عاده
 الحاضرة ولو دخل في الفائتة معتقدا سقاة الوقت فيان
 منيقه وجب قطع الفائتة وقتها ثقلها والشرع في الحاضر
 ومن فاتته الفاء لا يقضى الوقت حتى يقضها على الوجه
 ومن عليه فوائت لا يفرق عددها قال الفقهاء يقضى
 ما تحقق وهو الاصح ولو شك بعد خروج وقت الفريضة
 هل فعلها او لا لم يضر قضا وهما كما لو شك في الشبهة ولو
 بعد خروج وقتها بخلاف ما لو شك بعد وقتها هل الصلاة
 عليه او لا فانه لا يلزمه شي كما اوضح ذلك في باب
 شتم وخرق حج بينهما وبين ما قبلها بان شك في اللزوم

مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم والاصل
 عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتفقد اللزوم والشك
 في المسقط والاصل عدمه اهـ واذا قلنا بعدم اللزوم اذا تبرع
 بصلاتها هل تقع نقل شيخنا عن سبب انها لا تنفقه قال
 لانها عبادة غير مطلوبة ايج التي لا يخاف فوتها بان لم
 منها ركعة في الوقت في ل وكرة كحسيني هذا في كلام
 المم ذكره هنا تكرار كما مر كراهة تحريم ولا تنفقه لونه
 انقاع الصلاة في الوقت المذكور ولا يفر تلك الصلاة لانها
 وان اشترت مراعاة الشرع ومعاذته لو نوحدها حقيقة ما
 بخلاف ما اذا قيل له قد افطارك فقال لا اقل رغبة عن
 الشبهة حيث كفه لوجود مراعاة الشرع ومعاذته بذلك
 حقيقة فانه في هذا الفرق الاشكال كما يحققه محقق في
 فان قلت ما الفرق بين المكروه كراهة تحريم وبين الحرام
 مع ان كلاهما لا ينفذ الاثم اجيب عن ذلك بان المكروه
 كراهة تحريم ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام
 ما ثبت بدليل قطعي او اجماع او قياس او لوي او مساوي
 كما ذكره شيخنا العزيزي وانما لم تنفقه الصلاة المتعلقة
 بالزمان بخلاف المتعلقة بالمكان كما الصلاة في الحمام بها
 الاصل لان نطق الصلاة بالزمان اشد من نطقها بالمكان
 لاخذها من الزمان وهو الواقع فيه بخلاف المكان
 في غير حرم مكة اما هو فلا كراهة فيه في جميع
 الاوقات والمراد بحرم مكة المسجد وخبره فلا ذكره
 الصلاة فيه مطلقا على الصحيح لكن الاولى ترك الفصل

خرد جان خلاف ماكه و اي عنيته كذا قاله الشيخ في شئ المباح
 والشئ في شئ الروض الا يوم الجمعة ولو لم يكن يحضرها وعند
 طلوعها أي سوا صلي الصبح أولا وبعد الصبح اذ أي عنيته
 عن القضا وبعد صلاة العصر اذ اولاد ان تكون مغيبة
 عن القضا والالم بحرم الشغل وعبارة في حق علي التفسير
 والمجته كما قال ابن العباد ان المراد بالفعل الفعل المغيث
 عن القضا لا مطلق الفعل حتى يدخل فيه صلاة فاقدر
 الطهورين وصلاة التيمم لفقد الماء موضع لا يسقط عنه
 الغرض بالتيمم أي فلو اراد ان يصلي بعد ما انقضى الطلوع
 هل يسمع عليه ذلك او لا والمقدم لا اهوم د عن تناقض
 عنها أي الصلاة بان كان متوقفا على الفاقية او مقارنا كملاة
 السوق في مقارنه بالنظر للروام وانه كان الله اوها غير
 مقارن كما قرره شيخنا العثماني في خلاف ما اذا تلخر السبب
 كصلاة الاستحارة والاحرام كفايته فرض او نفل
 لم تدخل اليه الي السجدة وسجدة شكر في التتميل بها
 مسامحة لانها ليست صلاة لكن سوغ ذلك كونها ملحقة
 بها كما قرره شيخنا فحين يجب عليه الصلاة
 انما هي في شروط من يجب عليه ومن لا يجب الا بالانطواء
 والشائعي بالمفهوم الاسلام ولو فيما مضى فيدخل المراد
 لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقته وتجازة وجوزة
 بضمهم وهذا لا يظهر الا في غير مسلم ثم اعبر المخرج لانه
 عليه اسم فاعلم وهو حقيقته في التامس بالاسلام محار
 في غيره بخلاف لفظ الاسلام فانه يعنى الجميع أي الاسلام

في

في الماضي والحال والاستقبال ويوجه في التامس الشئ عنيته
 قوله والعقل وهو حد التكليف قال بهم وهو أي ما ذكر من
 مجموع الثلاثة المذكورة او الاخير ان منها ولا يريد على الاول
 ان الصحيح مخاطبة الكفار بفردة الشريعة لانه المراد التكليف
 التفت عليه والذي يظهر اثره في الدنيا بشوق المطالبة
 فيها وقوله حد التكليف أي ضابط ومدايرة فانه ثابت
 في زمن الحضر ايضا بالسنة لما لا يتوقف على الطهارة من
 القبادات كالفعل للاحرام ولدخول مكة فان قلت لم يجعل
 الاسلام شرط الوجود ولم يجعل شرط الصحة مع ان
 المصحة متوقفة عليه ايضا احب بان الصحة متأخرة
 عن الوجود لانها تنزع عنه فلما كان الوجود مقدما
 جعل الاسلام شرطه فخرج لنا شخص مسلم بالغ
 عاقل قادر لا يومر بالصلاة اذ اتركها وصورتها ان يشبه
 صغيره مسلم وكافر ثم يلفا واستمر الاستنباه
 فانه المسلم منهما بالغ عاقل لا يومر بها لان لم يه عنه
 اهم رسم أي اذ اختلف ابن المسلم بين الكافر بغيره
 موت اليوم بما فلا يومرانه وجوبا ولا ضمان ولو بعد البلوغ
 وسيجب امرها ونقاي صلاة المسلم منهما فلو اسلم او
 احدهما بعد البلوغ لا يجب عليه القضا لما فاقته من البلوغ
 الى الاسلام لعدم تحققة اسلامه قبله وبعني ان سن لهما
 القضا ولو ما قاصلي علمهما بتطبيق السنة سواء ما تأمعا او
 برزنا أي فيما اذا اسلم احدهما ولم يعلم بحضرة وفقر بينهما
 وبين صفاتهما اليك حيث قلنا بعدم الصلاة عليهما

لا يقال ان يكون السابح لهم كافرا يتحقق اسلام احدهما وذلك
 بوجوب الصلاة عليه فلو لم يتبين اشبه ما لو خلت مسلم
 كما ذكرنا اهـ شـ عـ وجوب مطالبة من اضافة
 المستحب اليه السابح اي وجوب انشا عنة المطالبة اي
 من اذ لو طالبه لزم تحقق عهده ان كان موثقا وابطال
 الحرية ان كان ملتزما بها وانما الطلب عليه من جهة
 النشأة اذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للفقهاء عليها هو
 عـ شـ لعدم صحتها منه برد عليه المجنون والسكران
 المتقدمان فانما لا يقع منهما مع وجوبها عليهما كما قاله
 الشوريكي ويؤخذ من الفلذ انه لا فرق بين الذي ولا
 كنه الجري بطلب بالاسلام ويلزم كونه وطاعا عظاما
 بفردعة من الصلاة وغيرها فيصح ان يقال مخاطبة
 بها خطاب مطالبة باعتبار اللزوم المذكور وغير مخاطبة
 بما ذكرنا لانه ما دام على كفره لا يطالب الا بالاسلام اوجم
 والمفتد ان الجري كالذي يطالب بالاسلام او بالحرية
 كما قال شيخنا في وقال ايضا قوله لعدم صحتها منه اي مع
 تلبس ما لا يطلب منه رفقته مخصوصه ومع عدم قصد
 التعليل عليه فان الكافر الاصلي لا يطلب برفع المانع
 وهو الكفر بخصوصه وانما يطالب بالاسلام او ساد
 الجزية ولو كان حريسا فلا يرد على التعليل الراد والمحدث
 لان المطالب بان برفع المانع مخصوصه بطلب الاول
 بالاسلام بخصوصه والثاني بالطهارة وكذا لا يرد على التعليل
 المجنون المتقدم والسكران لفقد التعليل عليها بخلاف

الكافر

الكافر الاصلي لا يجب عليه القضا اذا اسلم ترغيبا اليه في الاسلام
 فلا تقيد بتعليل عليه ولا يناسبه كنه تجب عليه
 الاول ان يقول ويخت بالواو اذ لا وجه للاستدراك
 بعد قول وجوب مطالبة قائل كنه تجب عليه وجوب
 عقاب اي وجوب ان يترتب عليه العقاب والحاصل ان
 الاسلام يترتب عليه امور ثلاثة الادب الصلاة والمطالبة
 منا والفقان في الاخره على تركها فاذا التقي الاسلام
 اصالة التقي الاولان وبقي الثالث فلا تجب عليه مجنون
 عالم يتعد تحونه سم والاولى انما المجنون على اطلاق
 لان الكلام في عدم وجوب الادا وهو لا يجب عليه ولو تفقد
 واما وجوبه القضا فيجب على المتقدم وليس الكلام فيه
 لما ذكرنا وهو عدم تكليفه ولو خلقه الله اصم غرس
 فهو غير مكلف كمن لم يخلق الدعوه ثم روي عنه من
 خلقه الله من ناطقا لان النطق بحده لا يكون طريقا
 لمعرفة الاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع ثم شـ
 ويؤخذ من هذا شرطان للوجوب وهما ان يكون مسلم
 الحواس وبلغت الدعوه فلو وجدت عواصمه بعد عده
 فمحل يجب عليه قضا تلك المدة وكذلك من لم يخلق
 الدعوه اذا بلغت قال سم تجب على الثاني دون الاول
 اهـ قال بعضه شيئا والفرق فيه وجوب الاهلية
 فبين لم يخلق الدعوه دون الاخر اقول قلت هذا الفرق
 فيه انه اذا من لم يخلق الدعوه ليس كافرا ولا في حكمه
 والاخر من مسلم فليكن يلزم غير المسلم اهـ جـ وورق قال

من لم تبلغ الدعوة لم يكفر ولا في حكمه بل في حكم مسلم
نشأ بعد من العلماء من اهل في الجملة كما في شئ على م
والكلام في الاخر من الاصل اما الطاري فان كان قبل التميز
مكلا لا محلي وان كان بعد التميز ولو قبل البلوغ وعرف حكمه
تعلق به الوجوب احوال وسكن المم ان قد يقال
لا يكون تركه له في باب الحيض بقوله يحرم بالحض
الصلاة وذكر فيما ياتي انه شرط لصحة الصلاة طهارة
الاعضا فيلزم من ذلك ان التقاض الحيض والنفس
شرط للوجوب وكان حكمه هنا عدم التصريح به هنا
سراعاة قوله وهو وجه التكليف فانه ثابت في زمن الحيض
ايضا بالنسبة لما لا يتوقف على الطهارة من العبادات
وقول المحقق قد يقال ان رد بانه لم يعلم من المتقدم ولا مما
سياك الالتمس واما الوجوب فلم يعلم منهما
ولا قضا على الكافر اي لا يطلب منه فلو قضاها لا تنفعه
على المعتمد خلافا للشئ وسيم من ذب القضا له مرد وعبرة
ري ولا قضا على الكافر اي لا وجوبا ولا ذبا فلو خالف
وقضى فالذي يظهر عدم الانقضاء فيجزم عليه القضا
خلافا للصبي والمجنون فانه يصح منهما قضا الصلوات
الواقعة في ايام الصبا الكاسية بعد التميز والجنون
بل يندب لهما القضا هوذا المناوي على بعض اصحاب
وهل يشاب الكافر على الصبا التي قبل الاسلام
قال النووي انه لا يعملية المحققون بل على علم الاجماع
انه اذا قبل قرينة كصدقه وصلته ثم أسلم آتت عليها
وقال

وقال رحمه الله ان القول بعلقه على اسلامه فانه اسلم الله
والا فلا هو وسيل الشئ من هل يشاب الكافر على القرن
التي لا تحتاج الى نية كالصدقة والهدية والهبة فلجان
ينعم بخفض الله عند القضا في الاخرة اي عند غير
الكفر كما خفف عن ابي لهب في كل يوم اثنين بسبب كبره
بولادة النبي صلى الله عليه وسلم واعتاقه ثوبه حين
نشرته بولادته عليه الصلاة والسلام نعم المرتد
لا حاجة له بعد نفسه الكافر الاصل لان لم يدخل اي لان
الرفق الكافر للعهد الذكر والمقدم هو الكافر الاصل كما
حكمة الادبي اي فانه لا سقط بالجور بعد الاقرار
قضى ايام الجنون بحله مالم يعلم احد اصول حال
جنونه والادبكم باسلامها هو سيم تفلطا عليه وهذا
بخلاف من كسر رجله تقديا وعلما قاعد الاقضاء عليه
لانها معصيته بانها كبيرة ولا تبيانه بالبدن حاله الفجر
من الروض اي لا تقضى بعد التضرع الكبير ثم جئن
اي لا يقدر واعلم ان القسمة العقلية تقضى سببه
وتلايين صوره من ضرب الجنون والاعما والتسكير
في نفسها وضرب السعة الحاصلة في الوقوع في الردة
والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر الحاصلة
اشين التقدي وعنده فالحلم ما ذكر فالواقع في
الردة يجب فيه القضا مطلقا والواقع في غيرها يجب
فيه القضا مودة التقدي به فقط هو قرة قسمة
سبحنا هو روق من ضرب الجنون الى اي ما كان طرا

الجنون على مثله او على سكر او غما فنده ثلاث او طرا سكر على سكر
 او على غما او على جنون فنده ثلاث او طرا غما على مثله او على سكر
 او جنون او سكر اي تعد بالانه المراد عند الاطلاق
 لم تقص من الحزن والنفاس وان طرا فها جنون لينا سب
 قوله وما وقع في الآلة لا تحسن المناقاة بينهما الا بهذا التمام
 قال في رد قوله لم تقص من الحزن والنفاس بيني انها لا تقص
 من الحزن والنفاس ولو وقع في الردة وهذا ينفذ ويقال
 لما مرته لا تقص الصلاة من الردة مع بلوغه وعقله
 عزيزه والفرقة لا فرق فيها بين العاصي والطائع
 وحضه اي والرخص لانها طالع العاصي لان العاصي
 ليس من اهلها نسب فيه الي السهو اي لان استحقاق
 حكم الرد على من الجنون عارضه كون الحائض مكلف بالترك
 فالقيل سب الردة من منه مانع فالجرح من مانع والردة
 مقصنة فيقلب المانع واجاب بان المراد بالحائض
 في كلام المجموع من بلغت سن الحضانة لا من تزول عليها الحضانة
 ورد بان حاضا اسم فاعل حقيقة في المتكلم بالفقل
 اج ولا فضا على الفقل انهم سبب قضاء ما فاتته من
 التميز فقط دون ما قبله فلا ينفق كما اشار اليه الش
 بقوله ولو قضاها فاته بعد التميز فلو فعله كان حراما
 ولا ينفق خلافا لجملة الصوفية فقوله الش ولا يقضا الي
 وجوبها وعلم قضائه كاداية من تعين القيام فيه جميع
 فرضه بشيخ واحد وعمر وجوب ثمة الفرقة عند
 ديامرة اليه لفتادها اذا بلغ بعد استكمال السبع

سنتين

سنين اي بعد استكمال السبع اي والصبي اذا طاعة اليه لان
 الصبي يتحمل الصبي كما قال اج وجعله من غرايب النفقة
 واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها الخ والضرب القصد
 لانه عقوبة والعشر من احتمال الملوغ بالاحتمال مع كونه
 ح تقوى وختمه في اهو حجر قال الصبي في فتح الميم وختمها
 نسبت اليه من بلوغه صغيره بعقوبة العجم وقال اللطيف في فتح
 الميم حقا ذكره في المصباح انه في اثباتها المراد بالاش
 ما بعد التساقت قصدا باول العاشرة ووجهه انه متى قص
 ح من بلوغه عليه انه في اثباتها ونسبها وحده
 اي بعد تعلمه كيفية الاستحاضة والافضل تعليمه لا مفرقة له به
 فكيف يعرفه والامر والضرب واجب اني وجوبها عينا
 اي على الولي اي عند الانفراد ومثله الامر كما في الروم
 وخم وقد مر ثلاث ضربات فلو حصل ذلك من غير الولي كمن
 وفيه البراءة والامر والضارب اصول الذكور والانا على
 سبيل فرض الكفاية وبه علم ايضا الامر لا الضرب الا باذن
 الولي ومثله الزوج في زوجه قال النووي وشرع الظاهرة
 كالصوم لمن اطاقه ونحو السواك كالصلاة في الامر والضرب
 وحكمة ذلك التزم على المباداة فلا يتركها ان شاء الله تعالى
 ولا يحا ومن الضارب ثلاثا وكذا المعلمين لان لا يحا ولا فلا
 لقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد اس المعلم اياك وان يضرب
 فوق الثلاث فانك ان تضرب فوق الثلاث من عندك تبسه
 فقيه الاولاد اذا ضربهم الضرب المعتاد فانه يضمن ما تلف به
 بخلاف ما اذا استأجره ابنة وضربها الضرب المعتاد فانه لا يضمن

ما تلت به والفرق بينهما ان الاول يحصل التايب فيها بالكلام بخلاف
 في الثانية وايضا الاول مشروط فيما سلمته الفاقته بخلاف
 الثانية انه يجوزها كالموقوف عليه وكالعين الذي يراي
 منه لا يمتد الى منزل اهله او سيده فانه يا مروه كالمودع والمقبر
 وقال في الروضة الخ كان الاول في تقديم ذكره على قوله
 يا مروه الولي لان تعليم الظهارة والشرع سابق على الامر
 بحجب في الاباء والامهات اي وان علوا وطم ثبوت ما ذكر
 للامهات ولو مع وجود الاباء وهو كذلك فقد قال في رسم ولا يبعد
 ثبوت هذا الولايه الخاصه للامهات اي مع وجود الاباء فهو
 فرض كفايه وتكفي الحدة مع وجود الاباء وتقدم احد الزوجين
 من حيث الذنب على غير الابوين ولا يضر ان الاباء ان يكونوا
 الولي وموتة تعليم لفرقة او نقل فيما بينهم ثم اياهم ثم امهاتهم
 ثم بيت المال ثم اغنيا المسلمين والصغيرة ذوات الزوج والابوين
 تعليمها على ابوين فان عدم ما ذال الزوج احق اي يذن اي يكون
 مقدما على بقية الاولياء وروحة الصغير لا يتوجه عليها فرض
 تعليم كما قال في رسم وقوله والامهات انما وجبت لهن لانها
 ولاية تاريس الاولاد حال حل تعليم اولادهم انما بعد
 سبع وعشرين عليها بعد عشر ويومر بالصوم ان اطاقه كما
 يومر بالصلاة الحج والشرع اي الاحكام المشروعة
 المأمور بها كالسواك والبراءة قال في ما هو من باب
 التكرمة وغير ذلك كما قدره شيخنا فهو عطف عام على
 خاصة قال في في المنهاج بحجب على الابوين كفاية تعليم ابوين
 ذكر كان او اني ان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي ودفن

بالحديث

بالهدية ولا يبدان يكره من او صافه صلى الله عليه وسلم
 الظاهرة المتميزة ولو توجه فيجب بيان النبوة والرسالة وان
 محمد الذي هو من قرش واسم ابيه كذا واهله كذا وبعث كذا
 ودفن كذا في حبر وان الله ارسله الى الخلق كافة وتبين
 ايضا ذكر لونه ليعلم بان من زعم كونه اسود كفر
 والمراد بتعليم اللؤل ان لا يزعم انه اسود فكفر لان الشرع
 في محبة الاسلام حضور من كونه ابيض وكذا في جميع
 ما انكاره كفر كما مر فتأمل اه كلامه اوجه من الثاني
 معتمدا اي وتنفق نفلا عندهم بخلاف الشئ والاعمال
 انما لا يجب عليها بل يستحب على المعتمد هذه الاسبان اي
 العبا والكفر والجنون والاعما والخرص والنقاس وخنث
 اطلاق الاسبان على الموانع تجوز ولعل علاقة الحمار الصلبة
 فان المانع منها السبع ثمن ويكون العبا مانعا من الفعل
 فيه نظر وانما هو سبب لعدم الوجوب كما قال الدميري
 فكان الاول في الشئ ان يقول ولو زالت الامور او الاشياء
 المانعة اي وعبارة المانع ولو زالت الموانع وبقي قدر حرق
 وخلا منها ومن قدر الطهر والصلاة لزمته مع فرض قبلها
 ان صلح كحجر معها وخلا قدره ايضا قال الشئ هذا ان غلبت
 ذلك من الموانع قدر المودة فان خلا قدرها وقدر الطهر
 فقط بقيت اربع ذلك قدر ما يسع التي قبلها بقيت
 وقد بقيت من الوقفة وهذا هو المسمى بوقفة الصلوة
 وجبة الصلاة اي صاعنة الوقت ونحاصل ان اذكر من
 وقت العصر قدر ما يسع تكبير الاحرام واستجر النقاس

المغرب بقدر ما سيع المغرب وطهرها وجبت ونحو العصر اذا صلى
 بقدر ما سيع ايضا واما لو اذرك ركعة آخر العصر مثلاً ففاد المانع بعد ما سيع
 المغرب وجبت فقط بعد ان تقدمها لكونها صاحبة الوقت وما وصل
 للعصر لا يكتفى ذكره الموقوف في قضاويه سواء شرع في العصر
 قبل المفترقة أم لا خلافاً لابن العماد وهذا هو المعتبر ولو اذرك من
 وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً
 وجبت العصر فقط ولو سيع المغرب قدر ركعتين كما ان المقيم به
 قدر ما سيع المغرب والظهر او ركعتين للمساافر فيقتضيه وقت المغرب
 والعصر لانها المستوعبة والظهر لا يتم الا بها كما انما تاتي به وبما تطهر
 ذلك في ادراك تكبيرة آخر وقت العشاء ثم خلا من الموانع قدر
 يسع تسع ركعات للمقيم او سبع للمساافر فيجب الصلوات الثلاث
 وهي المغرب والعشاء والصبح او ست لزم للمقيم المصباح والعشاء
 فقط او خمس فاقل لم يلزمه سوى الصبح ولو اذرك ثلاثاً
 من وقت العشاء لم تجب هي ولا المغرب على الوجه الهوي
 ففي الضرورة اولى لانها فوق القدس قدر الطهارة
 اي طهارة واحدة في قدر السلام وبعد الصلوات في حق
 صاحب الضرورة وانتم كنتم قد اعتبروا وقت الطهارة
 وسكنوا عن وقت السجود والاضداد في القبلة ونحو ذلك
 ولعله لشدة احتياج الصلاة الى الطهارة دون غيرها
 والصلاة قال الاستوى والستر والامهات ان شرقي وقال قال
 قوله والصلاة اي لصاحب الوقت وما يجمع قبلها والعداة ولم
 اذكر ركعة آخر العصر مثلاً وخلى من الموانع ما يسعها وطهرها
 ففاد المانع به ان اذكر منه وقت المغرب ما يسعها اي المغرب
 فيقتضين

فيقتضين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكتفى للعصر ولا فرق بين ان
 يشرع في العصر او لا على المعتبر اذ هو ركعتين ان العصر لم
 تجب عليه كركعتين في صلاة المسافر هذه افعال القول الخف
 ما يجزئ لا يقتضي لان الحاضر لا يبدان يدركها نامة باخف
 ما يجزئ بحيث لا يطول سنها شيئاً بالسنة هو قدير
 لا أغلب والاقلوا من نزل التي من قصة الكهنة من
 الخروج كان الحكم كذلك في حكمكم بلوغه عند مررج
 وقال في قتل ابد من يروى وجب عليه انما بها وان لم
 يكن نوي الفريضة على طريقة شيخنا من ونظر انه ثاب على
 ما فعله منها قبل بلوغه ثواب النفل اه في كقائه
 يجب عليه امساك بقية النهار ولا يجب عليه قضاءه كما
 قدره شيخنا كصوم مريض اي من حيث لزوم الامام
 لامن كل وجه لان صوم المريض كله فرض اذ شرع فيه
 وهو كامل بخلاف الصلاة المذكورة فان اولها نفل اذ شرع
 فيها وهو غير كامل ولو حاضرت الى هذا اشرع في
 وقت يسمي وقت الادراك وهو ما اذا طرات الموانع في
 الوقت بعد دخوله فان كان طرورها بعد ان اذرك قدر
 الصلاة لزمته والا فلا والموانع التي يمكن طرورها خمسة
 ماعدا الكفر الاصل والصبا وهذا اعني قوله ولو حاضرت
 ان عكس ما قبله ولا ياتي هنا طرات بقية الموانع كالصبا
 والكفر المحض واعلم ان الموانع الوجوب الكفر الاصل والصبا
 والجنون والاعمال السكر والخمارة والنفاس واما الرذة
 فلا تمنع الوجوب لان الامر بتجيب عليه وجوب مطالبه

وهذه الموانع كما تمنع الوجوب تتبع الصحة الا لصا فانه يمنع الوجوب
لكن لا يمنع الصحة ان ادرك منه ذكر اي الحائض والنفساء
والحنون والممن عليه قبل الفرض اي قبل عرض
الموانع ولا يشترط ادراكه من طهره يصح تقديمه كوضو السلام
كما قاله في وعيارة المصحح ولو طرأ ملك في الوقت وادرك
وقت الصلاة وطهر لا يقدم للفرض مع فرض قبلها ان صلح
لجمع معها وادرك قبله فان قلت ان الفرض طرأ والمانع بعد
النصر مثلا فيكون سالما من الموانع وقت الطهر فلا حاجة
لادراكه قد مر من وقت العصر قلت بصور ذلك بما اذا وجد
مانع وقت الطهر كحنون ثم زال وقت العصر والا اي
وان لم يدرك ما ذكر بان استغرق المكلف جميع الوقت ارج
السنون اي السنون فيها الجماعة لا يضار عنها بقوله
حسن بدليل افراد التايعة للفرائض سبعة عشر وبه كقول
الاي والنواقيل الموكدة ثلاثة صلاة الليل والضحى والارواح
وقوله السنون فيها الجماعة فلذا اصح الاخبار عننا بحسن وحال
ان مطلق الصلوات السنونية ثلاثة اقسام ما تطلب فيه
الجماعة والتايعة للفرائض وصلاة الليل والسنون
والمسح والنفل الخ وقتل السنون ما فعله علي عليه
وسلم وواطى عليه والمستحب ما فعله ولم يواطى عليه
والنفل ما يشبه الانسان من قلة نفسه قال القاضي
حسن وسكت عن المرجح فيه لشمول كلامنا هذا حامل
ما في الروض الفاظ مترادفة اي معانيها واحد
وهو الزايد على الفرائض فيكون الظاهر في قوله وهو الجماعة

لهذا

لهذا المقدور وكان ان المعنى وهو اي المذكور من هذه الالفاظ
عبادات الدين فبذلك يخرج عبادات القلب فانها
افضل قال سم طاهرة وان قل تكسر ساعته مع صلاة الف
ركعة وعبادات القلب كما لايمان والمجهر والموتة والموتة كل
والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ومحبة رسوله
والنوبة وافضلها الايمان اوضح من بعد الاسلام ان
لما استغنى بعد الايمان وهي طاهرة لا تدل على قلب وهو
افضل من عمل الدين واما شجرة بعد الاسلام فقربا نظر
لان الصلاة من حكمة اركان الاسلام وقد جعلها بعد الاسلام
في الفضل فيلزم عليه كون الشيء بعد نفسه وقبلها ويجاب
بان المراد به الاحسان فارجع للادوية وجاب ايضا بان مراد
بالاسلام مخصوص بالنطق بالشهادتين افضل من الصلاة
لان جعلها بعده مع انها افضل منه وجاب بان المراد
النطق بهما من الكافر لا من المسلم وذلك افضل من الصلاة
لانه يترتب عليه النجاة من الخلود في النار فتعده بمحقق
ولا كذلك الصلاة لعدم تحقق نفعها لاحمال عدم قولها
بالاصوم فانه في هذا اشكال بان الاعمال كلها لله
وجاب بان غير الصوم يمكن فيه الشقص من الاخلاص
وعنده فينسب لابن ادم بخلاف الصوم لا يمكن فيه الريا
فانه خفي فاضيف لله واعترض بانه يمكن الريا بالصوم
بان يقول انا صائم وبعض الشبهة مثلا ويجاب بان
ذلك ريب بالقول والاضمار لانفس الصوم اجزي عن
اوله لانه من جزئه يجزي قال تعالى وضرهم بما صبروا

وتطوعها افضل التطوع لا يراد عليه طلب العلم وحفظ القرآن
حيث قالوا انهما افضل من صلاة التطوع اهـ سمي لانهما من
فروض الكفايات اهـ في اج وقوله وحفظ القرآن المراد ما زاد
على الفاتحة واثني بعض المتأخرين بان الاشتغال بحفظه
افضل من الاشتغال بفرض الكفاية من سائر العلوم
دون فرض الفهم منها والمراد بحفظ القرآن على ظهر قلب
وهو شرط في كل ناحية نعلم واحدا ولابد من صحة
حيث يظهر ذلك اولاد في كل بلد من ذلك محل نظر فالنظم
ينبغي ان يكون كالمقاضي والمفاتيح كما ذكره ابن شرف على
الحرث وتقدم الكلام على ذلك العبدان اي صلاتهما
فيه حرق مضاف او ان استعمل العيد في صلاة كما في عرس
ورتبها اذ هو صريح في ان مرتبة العيد واحد
وكذا الكسوفان وليس كذلك بل صلاة الاضحية افضل من
صلاة الفطر وصلاة كسوف الشمس افضل من صلاة خوف
الحرق لوجوب عن النبي بان قوله ورتبها اي على سبيل
الاحمال وهو ان افضل العيدان ثم الكسوفان ثم الاضحية
اما على سبيل التفضل فالمراتب خمس فالافضل صلاة
عيد الفصح ثم رتبها بالثمن خلا لما يقتضيه من غيرهما
في مرتبة واحدة ثم صلاة عيد الفطر ثم صلاة كسوف
الشمس في افضل من صلاة كسوف القمر ثم صلاة
الاشقياء كما سببه عليه السلام في ابيات لانه
جماعة فيه اي بل تن فرادى فلو قال وقسم بين فرادى
لكان احسن لما توجه عبارة من ابا حنيفة صلاتها فرادى

اهـ التامة للفران اي في المشرعية فيعمل القبلة
والسعيه وهي صفة كاشفة لنفسه التي بالرواية
وبالنظر للمتن وحده لكون صفة تخصصه قال الرحمان
ومشروعية النقل متاخر عن الفرض بعد الحج وعبارته
خضر وهل شرعت رواية الفرض ليلة الاسراء او تركها
ذكرها افا دشجنام الثاني اهـ والحكمة فيها اخاي في
حقنا اما في حقه الانبياء في كثر الاجر والثواب وظم
كلامها لا تقوم مقام الفرض وفي كلام النووي ان كل
سبعين ركعة من النقل تقوم مقام ركعة من الفرض
لزيادة فضله عليه ذلك المقدار وفيما سببه الرحمان
شرع النقل لتكمل الفرض اهـ وفيه وصية بواظفة صلى الله
عليه وسلم كانت فرضا على من انما تقع كذلك فثبتان عليها
ثواب الفرض لانها فرض اصله لانها هو المحرم ولا تقص
في صلاته عن محرم بالنوافل فذلك من خصائصه على
الامة لا الانبياء اهـ كما في المناوي على المصنفين
سبعة عشر ركعة وفي نسخة تسعة عشر ركعة ثم المشاة
وهي اقرب الي جعل الثلاثة بعد سنة الفاشمها وعلى
كل كلامه غير مستقيم لانه لم يقم على الموكد وهو عشرة
ولم يستوف الموكد وعنده وهو اثنا عشر وعشرون ركعة
غير التورق لوقوله سبعة عشر ركعة ثلاثه واربعة سنة
المشاهدا وكانه الاو في سبع عشرة لاجل السجدة على غير
القياس والعمر عليه وقد تكرر الركعة بالامر بالطلوع
ركعتا الفجر وله في سببها عشر كفيان سنة الصبح سنة

سنة الفجر سنة الرد سنة الوسطى على القول بانها الوسطى سنة
 الفداء وان كان حذف السنة ونصفه فنقول ركعتي الصبح ركعتي
 الفجر ركعتي الرد ركعتي الوسطى ركعتي الفداء ركعتي الظهر وبقراءة
 الركعة الاولى قولوا امنا بالله الى اخره الفداء والم شرح
 وقوله يا ايها الكافرون وفي الركعة الثانية الحمد لله قل امنا
 بالله الى اخرها والم تركيف والاخلاص ولا ياتي في هذا طلب
 التحسين لان ذلك وارد والتطويل انتهى عنه انما هو في
 ما ورد في قوله على من روى ان يفصل بينهما وبين الفجر
 بضعه ولا افضل كونه على الايمن فان لم يفصل فمحدث
 عند ثبوت اما الذي يروي فيكونه او يقول قال من روى في ذلك
 في الموضوعة وفي الواضحة سنة الصبح غايها هو طم يوتر
 بواحدة فمن اشار بذلك الى افرادها بالاحرام لان ما قبلها
 ليس من الوتر كما توهم بعضهم وعبارة قد يكون بوتر
 بواحدة اي بالمعنى القوي والاقال الثلاث وتر كما اشار
 الى وجوب تأخر الواحدة اذ اقبل او الى فصلها عن الشين
 لضراعتها وصل الثلاث لطلانها عند الفصال ومقتضى
 عند غيره سم وهو جواب عما قال قول وثلاث بعد سنة
 الفاء يوتر الخ يعني ان السنتين قبل الواحدة ليسا من
 الوتر ولا سنة الفاء وفي بعض النسخ وثلاثة بعد الفاء عليها
 لا اشكال في الصواب في ذلك ما يدرك على التام
 المبرر ولو قال الواضحة صلى الله عليه وسلم عليها كان
 اولها اقول صلى الله عليه وسلم في الركعتين
 اي فعلت مثل فعله والا وهو صلى الله عليه وسلم لم يفعل
 هذه

هذه الرواية جامعة ومجمل انما اقدارها صلى الله عليه وسلم
 والاعمال من ذلك وان لم يطلب من ركعتين قبل الظهر
 وانظر هل القبلة افضل ام البعدية انما هي من رتبة البعدية
 افضل لان القبلة كالمقدمة وذلك تأييد للمؤمن حقيقة
 والتاء شرف شرف شجوة ايضا فاعتنا الشارع بها
 اكثر ولا يصح فعلها قبل فعل الفجر فاعتد الشارع بها
 وقتا شرعا يحضها ويقتضي كلام البجته وغيرها انما
 سواها صرح سم على البجته فراجعه وتريد ركعتين
 بعدها فيركع المصنوع اقبل على ركعتين قبل الظهر
 ولا تترو ولا تحطم التاكيد فتصرف في السنة عند
 الاطلاق في الاحرام بركعتين ويجوز الارتفاع القبلة مثلا
 باحرام واحد لو اضر القبلة عن الفجر جاز ان يحرم
 بالثانية باحرام واحد في ركعتي في بعض النسخ كنية
 الجمعة غلبة ظن وقوعها ومع الشك في شين ليه
 محال وتريد سم في انها كالحجيم هلي كالحجيم شرطها الف
 فلا تصح بعد ضم وجه ولا ولا تصح اولها في نظر اوصافي
 الظم انها لا تصح كالحجيم من حافظ الظم ان المدا
 في المحافظ على اغلب الاحوال كما قدم شيخنا الفريزي
 وقوله صلى الله عليه وسلم النار اي منه من دعواه ش
 واربعة قبل العصر رفع اربع عطف على قول ان يزيد
 اي وعبر الوكيد اربع قبل العصر في رحم الله اقرأ
 هو دعا الى ذلك ومجمل ان يكون احضار وهو لا يخلف
 قبل القرب وتقدم عليها الجائز المؤذن ويوترها

ان اقيمة المغرب ايجق لاي اذ السرع الامام بالفرض عقب
الاذان ومثل رائحة المغرب غير هاشين تاخرها بعد صلاة
المؤذن ومنه يعلم ان ما حرت به القادة في كثير من المساجد
من المبادعة صلاة الفجر عند شروع المؤذن في الاذان
المغرب لاجابة المؤذن ولعمله الرابطة قبل الفجر مما
لا ينبغي بل هو مكره كما قاله علي بن ابي طالب ان كبار
الصالحين اي المتقدمين منهم واكثر من كاي بكر وعمر رضي
الله عنهما يتدرون اي يسرعون الي السوارى اى
الاعمره ليجعلوها ستره اذا اذن المغرب اي يؤذن
المغرب ثم يركع ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين
قبلها اربعاً وبعد اربعاً اي اذ كانت تضي عن الظهر
والافينوى سنة الظهر العبدية بعد فعل الظهر والاعدية
للمجدة كما يؤخذ من م ر اي ويصلى في سنة الظهر العبدية
والظلم انه اي المذكور من الصلاة قبلها اربعاً واما
ما يذهبها فقد امر ما صلى الله عليه وسلم في خبر مسلم خلافاً
لما تقدمه عبارة الشيخ من رجوع الميز للاعرين الذي لا
له جماعة الوتر اي في غير رمضان وان اوله ركعتيه
اي حيث قال وثلاثة بعد العشاء واحدة منهن تجعل اثنين
سنة العشاء واحدة للوتر وهذا على هذه النسخة واما
نسخة وثلاثة بعد سنة العشاء فلا يظهر ويكون معنى يوتر
بواحدة منهن على ما يورد واحدة منهن فيكون الوتر عشاء
اللفظي وهو الاقرار بالحدث ان الله وترجى الوتر اي والا
فاللثة وثلاثة او ثمانية او ثمانية او ثمانية وروى نوري

الوتر

الوتر وتخير في غيرها بين لفظة الصلاة وبين وعقدته الوتر وسنته
وهي اوله او ركعتين من الوتر على الاصح ففي الفصل الرابع
ومباركة الرحمان نوري بكل السنة صلاة الليل او عقدته الوتر
سنته وهي اوله او ركعتيه منه ويقول في ليلة الاخير من الوتر
للهنا بعض حقيقة كما ضافة سنة للوتر بما يراه والوتر على ما عدا
الاخير وترك الاخير من الوتره اي على ما الي به ثواب قوله
من الوتر لانه يطلق على مجموع الاحد عشر ومثله من اي بعض
القرايح كما في حاشيته م وعلى التحرير ولا كراهة في الاقتصار
عليها بل هو خلاف الاول ولو نوي واطلق غير حاشية الش
بين ثلاثة او خمس وهكذا واعتمد في الاقتصار في ثلاث لانه
ادنى الكمال وخرق بين ما هشا والكسوف بان ما هشا
لخلاف في الزان فيجعل على ادنى الكمال وما في الكسوف لثقل
الصفة فسوى فيه حتى يتخير بين اوله وادنى الكمال وهو
كونه يركع عن قصيرين وسن على الكمال ولو صلى ثلاثاً
ثم اذا تكمل الاحد عشره او جعله عشاء مثلاً لم
ذلك اولاً لانه لما صلى ركعة الوتر صلى الواقع بعد هالن من
الوتر كل تحمل والا وراقرن وتعلمك الثاني ممنوع اه محمد
وقوله والا وراقرن الذي اعتمد من خلافه وعلمه بالحدث
لا ويران في ليلة حرق خلافاً لما في الكفاية على م م في
الكفاية على خلاف الاول فلا تصنف فلا تقع الزيادة
عليها فيطأ الاحرام المثل على ذلك الزيادة فاذا احرم
ثلاثة عشر وكان عامداً لما بطل الجمع وان كان ناسياً
انما عدا في ثقل مطلقاً وان احرم بر كعتين زياده على

صار

الاصل في صلاة ان يكون عامدا عالما بالوقت انقلا مطلقا افضل
 من الوصل بشبهة اي لزيادة الافعال فيه وعبارة من والوصل
 بشبهة افضل منه بشبهة من كافي الحقيقة فربا بينه وبين المغرب
 والشمس عن شبيه الوتر بالمغرب اه فانه قلت هذا ظم اذا صلى
 ثلاث ركعات فاذا صلى عن ركعة مثلاً ففي الشبهة المذكورة قلت
 المراد الشبهة من حيث ان فيه تشبهاً في الجملة فلا ينافي انه
 يصلية حشاً او سبغاً مثلاً اهم وعلى التمسك بمحل افضلية
 الفصل على الوصل ان ساواه عدد الخلاف ما اذا اراد الوصل
 على الفضل فانه افضل ايج قال في الامعان والوجه انه لو
 لم يسبح الوقت الاثلاثه موصولة بما ان افضل من ثلاثه فهو
 لانه في قضا النوافل خلافاً وبان ثوابه الاول اكثر من ثواب
 القضاء اه قال رسم ولو اصرع بالجمع وادرك ركعة في الوقت
 ينبغي انه يضرب الالة صار صلاة واحدة اهم ولا يقال بل الوصل
 افضل مراعاة الخلاف اليه حقيقه لانا نقول لراعاة الخلاف شرط
 منها ان لا توقع مراعاته في خلاف اخر لان من العلماء وهو
 الامام مالك رضي الله عنه وهو من لا يحرم الوصل اهم على
 التحرير وقوله مراعاة الخلاف اليه حقيقه اي حيث ادعى الوقت
 وليس في الوصل عند ذلك اي اذا اصرع به دفعة واحدة
 اما لو اراد ان يصل احد عشر مثلاً واراد تأخير ثلاثه مثلاً
 محرم من دفعة واحدة واحرم بالثالثة قبلها باحرام واحد
 حازله الشبهة بين كل ركعة من اوابع او اكثر فقد زاد في الوصل
 عليه تشبه من لانه محرم به دفعة واحدة اه زكي انكم
 اي زادكم على ما استعملكم به من الصلوات او اتفقكم من غير

يكون

يكون الميم جمع اصري الابل الحرف فهو من اضافة الصفة للوصف
 وحذفها لانها اشرف احوال العرب عندهم والمراد التصديق بها
 واما لضم الميم فهو جمع حارق لا وقد يقران تشبه امور
 الاخرة انما هو للتقريب الي الاضمار والا فذكر من الاخرة
 غير من الارض باسرها وانشأها منها الوصل في ح ف
 فجعلوا لكم من العشا اي من صلاة العشا فقول
 مضاف وعبارة بعضهم وكما يقتدر دخول العشا يقتدر صلاتها
 اي داخل العشا على الوقت حتى لو خرج وقتها واراد فعله
 قضا قبل فعلها كان متسماً كما افادة الوالد لان الفصل على
 الاداهم وعبارة مرد قوله من العشا الى طلوع الفجر اي
 بينهما ولو جهرنا عن العشا مع المغرب فقد يباحثان صلاة
 وان لم يفعل سبغها ولكن الافضل تأخيرها على سنة العشا
 اهم وقوله اي المدايني ولو جهرنا فلو صار مقياً بعد
 العشا قبل فعل الوتر قبل مجزله فقله ج اولاً من تأخر
 اليه كما ذكره الشوري على النهج وان صلى العشا واستمر
 فبان بطلان عشا به بان تذكر ركعة منها بعد فعله لصح
 زكوه وكان نافلة اهر ومن غير المحققين اجعلوا
 اخر صلاتكم بالليل ونراكم ولو كان ما فعله اخر الليل اقل
 مما فعله اوله او كان بفعله اول الليل في جماعة دون اخر
 الليل وعلى ذلك مشايخ سلطان ونازع في ذكره ثم كن علم
 السمع مع الشيخ من رتبها كما قرع شيخنا الفزري اجعلوا
 اخر صلاتكم انما قالوا لكونها في محل ان يكون مقفولة وان
 يكون مقفولة لان جعل تقدي الي مقفولة اي على ما قيل

لجعلوا بافعالهم والى مفعولين بتاويله بصير وقاله الشنوبري
وفيه انه يلزم على كونه مفعولا فيه ظرفية التي في لفظ لان الوتر
هو اخر صلاة الليل فالاول اولى مشهورة اي شهدها الملايكه
اي تحضرها اي ملايكه الليل والنهار ولا يرد ان كل صلاة شهدها
الملايكه وذلك افضل اية تاخيرها افضل اي جميعه فالافضل
تاخيرها كله وان صلى بعضه اول الليل في جماعة وكان لا يدركها
اخر الليل ولهذا اذني الوالد رحمه الله حين صلى بعض وتر
رمضان جماعة ويكلمه بكلمة بعد تحمده بانه الافضل تاخيرها
كله فقد قالوا ان من لم يجد لم يوتر مع الجماعة بل لم يوتره
الى الليل ولهذا اذني الوالد رحمه الله تعالى فان اراد الصلاة
معه على تأخره مطلقا ووتر اخر الليل ثم روعيا بعضهم
وذكر اى الشهود افضل وهو من تمام الحديث كما في مسأله
قال شيخنا لم يندب له اعادة اي لم يشرع الاعاده فلا يجوز
كما ذكره شيخنا وقال في قضية حراز الاعاده وليس كذلك
فكان من حق الشان بقول لم تطلب اعادته والاصل في
العباده انها اذا لم تطلب لم تقم قاله رفاه اعاده بنية الوتر
علمه اعلمنا حرم ذلك ولم ينفذ كما اذني به الوالد رحمه الله
تعالى لحذر لاوترانه في ليلة وهو فرض بعينه النبي وحقيقة النبي
المحرم ولان مطلق النبي يقتضي خفاء النبي عنه ان رجع الى
عنه او خبره او لا رحمه الله تعالى هذا راجع الى كونه وقرا والفتا
على الراوي في الوتر على احدى عشرة نفسم ان اعاده فاسيا او
جاهلا وفيه فلا مطلقا ولا يكره التكرار بعد الوتر بل يفتي ان
يوضع عنه قليلا هو عبارة المهرج ومن تاخير عن صلاة

ليل

ليل ولا يفاد ولو وتر رمضان ولو في جماعة وان كان صلاها او لا
فرادي فهو مستثنى من ان النفل الذي شرع فيه الجماعة تسن
اعادته جماعة كما ذكره شيخنا لا وتران في ليلة اي اذا اما اذا
كان احدهما ادا والاخر قضا فلا يمنع بل يندب وتجاري على القواعد
العربية لا وتران الا ان يقال انه على لفتن يلزم المثنى الا ان في
جميع الاحوال فيكون مباحا على فتحة مقدرة على اللف في محل
نقيب كالمصور وما المانع من جعلها عاملة عمل ليس والنظم
انه لا مانع لان الفرق بين لا العامة عمل ان والعامة عمل ليس
انما هو في الفرد لا في المثنى والجمع والنوافل المؤكدة في بعض
النسخ وثلاث نوافل مؤكدة ان بعد الروايات اي غير الروايات
صلاة الليل الاضافه على معنى في اي صلاة في الليل
لكن اولى وجه الاوليه ان صلاة الليل شاملة للمحتمل
وغيره مع انه المؤكد انما هو التجدد ايج ولعل ان لا يظهر
دليل على التاكيد وانما يدل على مطلق الطلب وكذا ما بعده
ومن الليل فبقده قال بعضهم بالانظر فيه اي فبقده فيه وفي
التفريق فبقده اي صلى اي بالقران اي اقراه في صلاة التكرار
ناقله ان اي زايدة على الصلوات الخمس كما في الجلال فنافله
منه لرصوف محمد وفي دافع مفعولا بفتح وهو فريضة
لان الرقعة كان واصبا في صدر الاسلام قال المناوي في شرح
الحضاض واخص نوحون التجدد اي صلاة الليل وان قلت
لان الله تعالى امر بقيام اكثر الليل يقول في الليل الا قليلا
فظهر الظاهر اني والظاهر ثلاثه هن فريضة وكم سنة او شهر
والسواك وقيام الليل هذا ما صحح الرازي وتلقاه النووي

من اجتهاده ثم قال يحكي الشيخ ابو حامد ان الشافعي رضي الله عنه
نص على ان قيام الليل كان واجبا في اول الاسلام عليه وعلى
امتة ثم نسخ عنه بما في سورة المزمل وعن امتة بالصلوات
الحسن وهو الاصح او الصحيح وفي مسلم عن عائشة ما يدل عليه
اه كلام النووي وصح انه لم يكن عزى في قيام الليل على
ونيرة واحدة هذا والذي عليه اكثر اصحاب الشافعي انه لم
ينسخ لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به فافلتة لك اي عبادة
زايدة على فرائضك لان الامر للوجوب وفي مصناه زيا دحض الله
لك لان تقويع غيره يكفر ذنبه وتطوعه خالص له لكونه لا ذنب
له فجميع تطوعه لمحض زيادة الدرجات والقرب واما قولهم
اي اسالك الجنة وما قرب اليها من قول وعمل فليس لامته
كما لو قيل اي في زمن قليل وما زايده وما محبوب
يناسون وهو ظن كان اي كانوا يابون في زمن قليل من
الليل اي ويصلون اليه كما في الجلال وهو لغة رفع النوم
اي ازالته وقول بالتكليف اي بالثقة صلاة التطوع هذه
بيان اصله والافهمي هل يفرض ولو قضا او نذر او فضل
موقفة لذلك ولو سنة الفسا او الوتر حيث كان بعد فعل
الفا وبعد نوم ولو كان التور في وقت الفجر فالتطوع
ليس بيقين بل ويتلخص ان بين الوتر والتهجد مجموعا
وخصوصا وصياحتان فيما لو فضل الوتر بعد فعل
الفا والنوم وتقدر الوتر فيما لو فضل قبل النوم
وتقدر التهجد فيما لو فضل قبل النوم بعد نوم ما هو
بمعرفة السجرات فيمالك السجرات يقوم على الصوم

سنة ذلك

كذلك يوم القتل يومين على قيام الليل استغنوا بالصلوات
على قيام الليل ثمة وبالسجود على صيام النهار وبالتمتع
والزنيب على برد الشتاء ان الحقيقة هو ابو القاسم الجنيبي
شيخ اهل الحقيقة والطريقه وكان شيخا واساذه في
خاله الري السقطي توفي الجنيبي سنة سبع وسبعين ومائتين
وتوفي خاله الري سنة سبع وخمسين ومائتين والري
لقه الحيار وكان الري لم يزل يعرف الكوفة ففشا السر
احسن طائفة الاطاعت وغايبه وفيتك وقد ت
الراد بها ذهبت من حيث عدم النفع بها قال في المصنف قد ينفذ
من باب ثقب ثقب نفاذ في النقط واهل المذاهب اشارة
ما دل عليه الصارفة بطريق التزوم من المعاني الحقيقة التي كانت
تسير بها في الجواب كانت تقول لم قال يا سيدي ما شفا
الغنن فيقول هو ان يصير داوها واهلها ويشير بقوله
داوها الى الصبر الفعالة المراد بها الافاظ التي كانت
يمط بها الناس اهاج العلوم اي علوم الحقوق الدالة
على الله تعالى اي التي كانت تقيد هال اتباعه في بعضهم نقل
بعد كلامه بل النصوص ان تصفوا بالاكبر وتبع الحق والعراة
والدنيا وان تركها شفا الله بكينا على ذنوبك طول الدهر
مخزوننا ونفذت اي ذهبت تلك الرسوم المراد بها
الكثرة المشتهة على تلك العلوم ويكره قيام الليل بغير
اي سهر شوي وروى بعبادة ولا فرق بين كل الليل او
بعضه كما هو ظن كلامه في صريح من الروايات تقول تصبر اي
شأن ذلك وان لم يصبر لفعل كما قال في اي ان كان

كل السبل وبالفعل ان كان بعض الليل فترق بين قيام الليل فبكره
مطلقا اي وان لم يصروا في شانه الصبر فربما يفوت به مصالح
الربا فيفرا استدراكا وهذا فارق عدم كراهة صوم الدهران كان
لا يصير لانه يستدرك بالليل ما فات به بالربا وقيام بعض فبكره
ان صرنا بالفعل كما يؤخذ من غير وغيره المأخوذ منها في قوله
بما بعد النبي وقوله وافطر بقطع الهزء الى اخره تحتمه وارواح
عليك حقا ولزورك عليك حقا والمراد بالزور الزائر لانه حقه
الضيف مطلوب فقد كان رسول الله في معنى العلم
احيي الليل اي صلاة والمراد لصاها كله كما في بعض الروايات
وبكره تخصيص اذا فهم لفظ تخصيص عدم كراهة لصاها
معمدة لما قبلها وما بعد لها نظرا ما ذكره في صومها وهو
كذلك وان قال الاذرع فيه وقفه قل والهي عنها فبكره
وقيل لم يحكم هي ان في تبارها وظانفها كالتكبر والفصل
وقراءة الكريف والصلاة على النبي فيا سهر ريتا بضعف عنها
كن هذه لا تناسب ما ذكره من انه اذا فهم الربا لئلا الت
استغنى الكراهة بقيام صلاة اي لا تذكر ومنه الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ويرشد اليه قوله لانه مطلوب
فيها لما ورد ان علي الله عليه وسلم سمع الصلاة عليه باذنه
في ليلة الجمعة وبومها وسلفه الملك الذي اعطاه اسم سماع
الصبا في غيرهما في وهذا لم يشك كما انه عليه السلام
الجوزي والمعتد به لا يسمع باذنه الا اذا كان الوجه قريبا
للفرق في ذلك بين الحق وغيرها هو طوي والاشارة
صلاة الفصح بغير الضاد والاداء في الصلاة المفقوعة
في

في وقت الفصح وهو اول النهار والعصى اسم لاول النهار مشفقا
هذه الصلاة لذلك الوقت لانه وقتا فوقت صلاة الفصح الفصح
الاول من النهار لانه وقتها يخرج بالربا قال القسطلاني والظم
انما صلاة الصلاة الى الفصح بمعنى في صلاة الليل وصلاة
النهار كما ذكره المناوي على السمايل قال لم يسمت باسم وقت
فصلها وهي صلاة الاشراف بركتين بعد ارتفاع الشمس وما ينبغي
على ذلك انما افلنا انها غير ما تحصل بركتين فقط ولا اعتد
بالمد الذي لصلاة الفصح وايضا تكون بضي وقت شروق
الشمس وارتفاعها ولا تسعد للزوال وكما في السوطي في
مقدمة لانه يخصص صلاة الفصح ان الافضل ان يقرأ الايات
في الركعة الاولى منها بعد الفاتحة سورة والشمس بنهاها وخب
الثامنة الفاتحة وسورة الفصح للناسه ولما ورد في ذكر رتبة
على ذكر سجدة الذي ذهب اليهم واعتد به ان يقرأ في الركعة
الاولى الكافرون والثانية الاخلاص وتفعل ذلك في كل
ركعتين منها ولا يفتل قال الفضل ذلك لان السورة الاولى
تقرأ مع القرآن والثانية ثلث القرآن هو عليه هذا الجمع
بين القولين اولى بان يقرأ في الاولى سورة والشمس والكافرون
وثمة الثانية والفصح والاخلص ثم في باقي الركعات يتصور
على الكافرون والاخلص اي وهذا هو المعتد لوراد
على الثمانية لم يفتل الا حرام التمل على الزيادة ان كان عامدا
علما والافقة تلام مطلقا لافضلها ثمانية قال محمد ومسا
ذكر من ان الثمانية افضل من اثنا عشر لا ياتي قاعدة ان العمل
القليل افضل الكثير في سورة كالتصريف انه افضل من الاتمام

ان بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في قصر وما اشهر من ان
 الخن يؤدون اولادهم على الضحى لاصل له بل في تحرق اولاد
 الشياطين وصلاة الضحى واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم
 قال في الخصائص وشرحها اخبرني المصطفى صلى الله عليه وسلم
 بوجود صلاة الضحى علمه على المذهب المخصوص عند الشافعي
 وهو راجع اليه عند من يبع الزمان ليقرر في كل يوم منه
 صلاة والحمد للصلوة صلاة الضحى حين لم تكن الفضايلة
 وهو ولد الناقة الصفر الذي لم يستكمل سنة بفتح الميم
 ينكر من شدة الحر في خفافها وزعم بعضهم انه من الطلوع
 وتن ان تؤخر الى الارتفاع كالسحر وهذا زعم من بل باطل
 اهمد وقوله وهذا اي ان وقتها من الطلوع وسن تأخيرها الى
 الارتفاع زعم من بلها الواجب تأخيرها الى الارتفاع صلاة
 التراويح سميت بما اشتملت عليه من الراحة كما سذكر في
 من قام رمضان اي من صلى تراويحه لان عمره هو
 صريح في انها لم تقم في خلافة عمر الى كبر في قال بعضهم
 ولذلك قال علي قياحق عمر بنو الله قم كما نور مساجدنا وورد
 انه عليه السلام خرج ليالي من رمضان فصلاها وصلوها
 معه ثم تاخر وصلي في سنة باقية الشهر وقال خشي ان تفرض
 عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها في النهي وقوله ليالي اي ليلة
 الثالث والعشرين والخامس والعشرون والستين
 وكان يصلي بهم وكان يصلي بهم في كل ليلة ثمان ركعات
 عفيفا عنهم احوال وقوله خشي ان تفرض عليكم لايافيه
 ما في قصة فرض الصلاة ليلة المربع الدار على انه لا يفرض عليهم

من

من الصلوات غير الصلوات الخمس كما هو ظن من القصة ولا ينافي
 انه يفرض عليهم في السنة غير الخمس وقال في خشيته ان
 تفرض عليهم جماعة كما ذكره اكثر اهل العلم قالوا وانما قال ذلك
 مع تقدير انه لم يفرض عليهم غير خمس لانه في زمن التشريع
 ورجل بعدك فرض اجزاء جماعة بعد ذلك فلا يراد ولا اشكال
 اهو وقد قيل ان الله تعالى موصفا لحوال المرشدين ليس بخصه
 الله وهو من النور وخير ملائكة لا يعلم عددهم الا الله تعالى
 بعينه وانه الله تعالى عبادة لا يفترقون ساعة فاذ كان ليالي
 رمضان استاذنوا ربهم عز وجل ان ينزلوا الى الارض ويخطفوا
 مع امته محمد صلى الله عليه وسلم صلاة التراويح فكل من سهرهم
 او مسوه سفر سفارة لا يفتي بعدها اياها سعي عمر رضي
 الله عنه هذا قال الخن لحق بهذا الفضل والاصح جميع الناس
 على صلاة التراويح في شهر رمضان وكان ذلك سنة اربعة عشر
 من الهجرة وما قبل ذلك لم تقم جماعة من حين شرعت
 التراويح الامرة وشرعت في السنة الثامنة من الهجرة لمضي
 احدى وعشرين ليلة من رمضان فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ثمان
 ركعات الى ثلث الليل وكان ذلك ليلة ثلاث وعشرين ثم
 خرج ليلة عشرين وعشرين فصلي بهم ثمان ركعات الى نصف
 الليل ثم خرج ليلة سبعة وعشرين فصلي بهم ثمان ركعات
 الى قرب العجرا ثم اتفطروا ليلة ثمان وعشرين فلم يخرج
 لهم وقال لهم صعبا خشي ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها
 والمالم يخرج لهم ثواليا شفقة عليهم فان قلنا اجموعوا على
 ان التراويح عشرون ركعة والوارد من فقهاء صلى الله عليه

، وسلم ثمان ركعات قبله بحسب ما هم كانوا يقيمون المشرقي في
 يومهم به ليلة ان الصبح اذا انطلقوا الى منازلهم سبع لهم
 ان تركوا الزيادة والمناظر حتى الله عليه ولم على الثمان
 في صلاة بهم ولم يصل بهم المشرقي تخفيفا عليهم احوال
 الرجال من الناس ابن ابي عثمة بحاملة مفتوحة
 ومثلثة ساكنة ومبم مفتوحة وهما ساكنة كذا ضبط القائل
 في البخاري فهو مثل منده وما جده وسيد ويزديه وحو
 ذلك بما ذكره اي يستريحون اي من الصلاة واهل مكة
 يطوفون كما ياتي لانه الرواية اخاي وكما مع بينهما انها
 كالرواية من حيث توفرها في فعل العشاء اي التراويح وقول على
 فعل العشاء والرواية البعيدة متوقفة على فعل العشرة قال
 بعضهم صواب حذف اللام من لانه كانت عبادة غيره
 فضوعت او فسدان التصفيف ان زاد على التي مثله فقص
 انه التراويح عشر ركعات لانه اذا زيد على المشرقيات المؤكدة
 مثلها صارت عشرين عشرة مرات في المؤكدة من الرواية
 والعشرة الاخرى هي التراويح الواجب بان المراد بالتصفيف
 هناك ان زاد على التي مثلكا في شي على من فقول فضوعت
 اي زيد عليها مثلا هاهو ولا هاهو المديدة اخاي باجتهاد
 ممن كان فيها في ذلك الوقت من كبارها وعلمائها واهل
 المدينة صلوا سنا وثلاثين في اخر الفضة الاولى والا في اول
 المحرم كما قال رحمه فلهما سنا وثلاثين ومع ذلك فالافضل
 الا في سار على عشرين وفي مديحة الخبر واذا صلوا هاهو كذلك
 قبل ثيابون عليها ثواب المشرقي كيرهم او ثيابون على
 المشرقي

المشرقي ثواب التراويح وعلى الستة عشر ثواب الفل المخلص
 فيه نظر والاقرب انهم ثيابون على المشرقي صلاة التراويح
 وعلى الستة عشر ثواب الفل المطلق لانها اولى في منه
 اهل يطوفون واهل الم تطف اهل المدينة بالقر الشرف
 لانه مكره سبعة الشواط الاولي ان يقول سبعاً
 لانه يكره ستمية الطواف شوطاً والمراد باهل المدينة من
 بها حين فعل التراويح وان لم يكن متوطناً ولا مقماً ومن
 فعلها خارجها حيث حوز له قصر الصلاة لم بعد ان تكون
 له الزيادة على المشرقي ان كان من متوطناً او المقمّن رو
 عنهم هذا ما الخط عليه كلامي يعني ان المتوطن او
 او المقمّن بالمدينة اذا طهر فيفعل لا يصرف في الصلاة له
 ان اضل التراويح سنا وثلاثين والعبارة في ذلك محل الإدا
 فلو فاته في المدينة قضائها ولو في غيرها سنا وثلاثين
 بخلاف ما لو فاته في غيرها فانه يقصر بعشرين ولو
 بالمدينة هذا ما نقل عن شيخنا الشيخ النوراني واقروه
 مشايخنا احوال اسبوع اي طواف واما قبله اسبوع
 لانه في كل طوفه يكرر سبع مرات بالقران في جميع
 الشهر بان يقرأ في كل ليلة جز في كل ركعة عشر مرت
 في كل من تكرر ركعة من الاقرضار على قراءة سورة
 الرحمن او نحوها تسن صلاة العشاء فيتوقف على فعل
 العشاء كما ان الوتر كذلك ولو فاته عبادته غير ذلك
 وظم ولو كان في السفر وحصلت اقامته في وقت المغرب
 لكن نقل السيوطي عن الزركشي انه قال ينبغي تخصيص

الحوائج اذا لم تحصل اقامه فان حصلت اقامته بعد فعل
 المشاء في وجه وقت الفرض وجب تأخير التراويح الي وقت
 الغسل والوقوف ويحتمل خلافه اهـ قال شيخنا وشيخي ان
 تكون الرائيه والوتر كذا علي هذا فله فعلها عقب دخول
 الوقف ولا يوقف علي وجهه قد رزمن فعل المشاء كما هو
 اطلاقهم اهـ واج لو تدين بطلان المشاء وقع ما صلاها نفلا
 مطلقا بل ينوي ركعتين من التراويح او ينوي سنة التراويح
 باضافة الاغم للاختصاص او يباشر لم تصح وتقع له نفلا مطلقا
 اذا شي او عمل كالوزاد علي الفرض المذكور التي قبله
 الفرض الصواب استقامت هذه الفرض لان وقت المتأخر دخل
 كذلك وفعله الفرض شرط في جواز فعلها وانما امتنع فعلها
 قبله الفرض لعدم وجود شرطها وهو فعل الفرض ويصح
 بذلك قوله ويخرج وقت النوعين ولو اراد في كلامه بالوقت
 الاول وقت الفعل وبالثاني الوقت الزماني لكان صحيحا
 لكنه يلزم عليه السكوت عن الوقت الزماني في الاول
 فتأمل قل لم يلزم بصل الفرض حتي يخرج وقته فان سنته
 البعدية لم يدخل وقتها والحال انه قد خرج اي علي كلام
 الشافعي ولهذا يفرق بين الناصلة يخرج وقتها ولم يدخل اجاب
 يخرج وقت ادائها ولم يدخل وقت فعلها الوقت اي سوا
 فيه الجماعة امر لا قالت بخلافه بل يخفف به العهد لمن اعتاده
 اهـ قل بحجة المسجد قال الزركشي كان في العهد وهذه
 الاضافه غير حقيقية اذا المراد بحجة رب المسجد فطما اليه
 لا ينفقه فهو علي حذف مضاف اي بحجة رب المسجد فلو قصده

سنة

سنة البقعة لم يصح لانه البقعة من حيث هي بقعة لا تقصر
 بالعبادة شرعا وانما يقصد انقاع العبادة لله تعالى اهـ وان
 بل لو قصده استحقاقها لذلك لكانها كفر وشتم ذلك المساجد
 المتلاصقة فتطلب التحية لكل واحد لانه هذا المسجد وشمل
 المشاء اي ما يقصده مسجد ويقصده غير مسجد وبغيره وان
 قل البعض الذي جعل مسجد بخلاف الاعتقاد فيه فلا
 يصح والفرق ان جنس الصلاة لا يوقف علي مسجد بخلاف
 الاعتقاد قال الرضائي قلنا الظاهر ان لا يشترط في طلب التحية
 تحفة المسجد بل المراد في غلبة الظن فتطلب لما هو بصوره
 كالرواية في القري اهـ وعبارة شمس وخرج بالمسجد
 الرباط ومضى المسجد وما بين في ارض مستأجرة على صورة
 المسجد واذن ناسه في الصلاة وعبارة قال وشمل المسجد
 المتين والمطون ولو بالاضهاد وليس من علامات المنارة
 ولا الشرافات ولا المنبر ولا الخوذ لك وخرج به المدارس
 والرباطات وما في الاراضي المحتلة وما في سواحل الانهار
 وما في الاراضي الموقوفة والسبلة كساحل الغزاة لفرن
 الرقة مثلا نعم ان فرنين بحولاط واجر في ارض مستأجرة
 ووقفه مسجد اعي ووقفه دخلت فيه التحية والسنية المعلق
 مسجد من غير شك والارباب ونقطة احكام المساجد من
 محبة التحية فيها وغيرها لما هو معلوم كذا من الأيام ان
 حكم احكام هذه الوقف ولزوجه برفع الخلاف الواقع بين
 الامة الاعلام وقع فاستثنى بعض مشايخنا بالكرها ما
 نفاها مني علي حدتها وانها وصفت بغير حق وقد علمت انها

لم نوضح النقص وان مسجد ترمي صان محققه لا نرا فيها وقد عرفت
عما كذا اقرع فيها من كونها لا تقطع حكم المسجد تبعاً للنقص
وهو الشيخ منقور الطرحي واظن والله اعلم انه لو اطلع على صورة
وقفه الواقف لرجع عما قاله ووافقه على ما دللناه اهـ ذكره
الشيخ البرقي في رسالته تحفة المرشد واطال الكلام وذكر فيها
صورة الوقف فانظرها ان شئت وتعلم داخله من هو
في هواله من تحته او فوقه ولو محمولاً او لا كما هو المحرف
وانظر هل يشترط ملاخطة كونها الرب المسجد او كفي الإطلاق
والذي استغفره شيخنا الشافعي قال في البحر ولا بد ان يقع فيه
البناء ودواما ولو كان في سفينة في المسجد فيثبته التحية
ثم خرج منه باختباره قل ان يتم فلا تنزع او كانت
خارجة ثم نوي ركعتين مثلاً ثم دخلت المسجد فلا يصح
اهـ وعلى التحرير قال في والبراد بالمسجد غير المسجد
الحرام اما هو فيسند في منه بالطواف الذي هو تحية البيت
وقد يقال لنا مسجد يستحب له دخله ترك تحيته وكنت ايضا
اما المسجد الحرام فان كان داخله يريد الطواف فالسنة
الطواف وهو تحية البيت فان صلى ركعتين خلف الطواف
حصلت تحية المسجد وان صلاهما داخل البيت فوقف فيه
بان البيت ليس من اجز المسجد لكون وقفته لم تشمل
لنقدم تباية على وقفته المسجد وعدم ملكه لحد في تحية
البيت الطواف فلو صلى قربة الطواف التحية انعقدت صلاته
لانها سنة في الجملة وان لم يرد داخله الطواف على تحية المسجد
اهـ وقوله لكون وقفته لم تشمل يوحى منه الجواب

عما

عما تقدم من وقوع السؤال عن البيت الحرام هل وقف بصفته
او هو وقف لا يتوقف على وقفه احد لان الله امر سائره
الملاكه فالاسيا الى اخر ما تقدم فافهم وهي ركعتان اي
اقلها ذلك فتقوز الزيادة عليها باحرام واحد قرا وقضاه
على ركعتين لانه الافضل فان سلم اليك ركعتين لم تنفقه
الا من جاهل فتفقد له نفلا مطلقا لعل داخل اي ولو
مستكف بان خرج منه ثم عاد سوا قلنا اعتكأ فرباقي ام لا
لوجود الدخول منه فقد شمله كلامهم خلافا لان الواجب شوري
ولو كان خروجه لا يقطع اعتكأ فم دعي التحرير فخرج
لو صلى ثم دخل المسجد فوجد الامام صلى تحت التوبة كراهة
التحية ان كان قد صلى منفردا او الا فلا هو عبد الله وتحصل
بفرض اي يحصل فضلها سواء نويت مع ذلك ام لا نعم ان فان
فضلها وان سقط الطلب قال في حصول فضلها وان لم
تتوكل على الله قربة صلى الله عليه ولم انما الاعمال بالنيات
والمالك امر ما نوي الان فقال هذه من جملة عمله من
حيث انها تابعة ودخله فنية فكانها نويت تحية اهوراي
بالبضاح والحاصل انه اذا نواها حصل التوبة على المقعد
على قربة عبارة التحرير ولو على قربة فنية لرد على محول القول
الصفحة القابل بانها لا تنسب للدخول عنه قربة بالنية وتقوم
بجلوسه اي ولو للشرب عند كذا في ثم روى ذلك في الفوات
في الفتاوى له بما اذا الصف مقعد بالارض او طار الاصل
اما اذا جلس للشرب على سائره ولم يصطف مقعد بالارض
فلم يطل الفصل فله فعلها تنبيهه اذا ندر سنة الوضوء وكنت

المسجود السجود هل يكفيه ركعتان ينوي بهما التذرين والظلم لا يكفيه
 لأن كل واحدة صارت قدرا واحدة فترى إذا اعتقل من عليه
 الحديث من غير وضوء قلنا بالاندراج هل له صلاة ركعتين
 غير سنة الفسل عن الوضوء ولا قدم فعله وهل تثاب
 على الوضوء ما لم يجد نفسه كالخيمة أو رحا في وقوفه الجلوسه
 أي تمكنا المستوفرا الخ جل الانه ليس سربا أو جمل
 وتقفون بطول الوقوف ولو سربا أو جمل بخلاف ما إذا
 قصر الرجل الوقوف فانها لا تقفون ظ ولو عمدا وفي هذه
 يحصل الفرق بينه وبين الجلوس فانها تقفون به عمدا ولو قصر
 والمراد بالطول قدر ما يدقلى ركعتين على غير وجهه وبكره
 دخول المسجود بلا طهارة كما ذكره في النسخا ويذكر لمن لم
 يأت بالتحية الحديثة أو غيره كان لم يردّها وإن لم يكن مسطورا
 أو استقل بشي آخر ان يقول اربع مرات سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والسرار زاد بعضهم والحوار والقوة الا بالله
 اعلى العظم فانها تقدر ركعتين في الفصل فتدفع الكراهة
 بذلك أو قال ع ش وينبغي ان يحمل الاكفائية ذلك حيث لم يتيسر
 له الوضوء في المسجود قبل طول الفصل والا فلا تحصل تقصيره
 ترك الرضوخ نسره أو قال الشيخ رخص وفي فوائدها المقعد
 والمضطجع والمستلقي كلام حاصل ان ان قصد الاعراض فأنه
 والا فان طال الفصل فأنه والابان لم يقصد الاعراض ولم
 يدل الفصل بذلك فلا تقفون بذلك كما افق به بعض
 المتأخرين هو الشهاب م ر خلافا للشهاب حم حيث قال لا تقفون
 بطول الوقوف ولو اصرع بها قايما ثم اراد القعود لا لما بها
 قال الأوجه

قال الأوجه الجواز ولو اصرع بها حال ساقا الأوجه كما افاده الولد
 الجواز حيث جلس لياقي بها اذ ليس لها اقله بحسب المحرم
 بها قايما وحديثها صريح بخبر الثالب ولا تقفون على سب
 قصير شيئا أو وضوءا وإن جرى بعض المتأخرين على خلافه
 ثم م ر ولا تقفون صلاة الختان وسجود التلاوة والشكر
 وإذا انفارض سجود التلاوة والتحية قدر السجود لأنه أفضل
 للاختلاف في وجوبه والحاصل انها تقفون بالجلوس القول
 وبالوقوف كذلك مطلقا م ر والجلوس المقصود عمدا
 انع المراد بتحية هذه المذكورات تقطعها فتحة لقها
 المسلم بالسلام ويحرم بدازمي بالسلام فان بان دفعا
 استحب له استرداد سلامه بان يقول له استرحمت
 سلامه أو رد على سلامي وطع عبارة ابن القري وضوب
 ذكر خلافا لما قاله الرافعي من الكتاب وان تبعه النووي
 في الاذكار فان سلم الرافعي على مسلم قال له وجوبا وعليك
 لأنه الموضع مجرد الرد عليه فقط لا السلام لخبر الفقيهين
 اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم وروى البخاري
 حم اذا سلم عليكم اليهود فامنا بقوله السلام عليكم والام
 الموت فقولوا وعليكم قال الخطاي وكان سفيان يروي عليكم
 بحذف الواو وهو الصواب لأنه اذا اخذها صار قولهم
 مردودا عليهم واذا ذكرها وقع الاشتراك فيه والردحول
 فيما قالوه قال الزركشي ومنه نظر اذا المعنى ونحن ندعوا عليكم
 بما دعونكم به عليكم على انا اذا خربا اليام بالموت في كل
 اشكال لا اشتراك الخلف فيه ويجب استناده ولو قبله

لو كان مع مسلم ويحرم بدوه بحجة غير السلام بل يحرم بكل
كلام اشهر تعظيم لآية التحية فوما يؤمنون بالله واليوم الآخر
يوادون عن تحاد الله ورسوله الآية ومن التعظيم خطاب بلفظ
يا معلم كما صرح به سيدي علي الاحول ووقام عن جليسين له
فسلم وجب الرواقين دخل داره سلم نيا على اهله
او موضع اخر الما فالفيل نيا السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين ويستعين الله قبل دخول وسطر السلام ابتدا
ورد السجدة له وانما الرد كانا الى الجاه بالقبول فان
شك في سماعه زاد في الرد فان كان عنده نيام خفف
صوته بحيث لا يوقظهم والقاري كغيره في استحباب السلام
وجوب الرد باللفظ على خلاف فيه وجب الجمع بين اللفظ
والاشارة على من رد على اسم وتحريم الاشارة للخص من
ابتداء ورد وتسليم عليه والاحتياط واستدراك كتاب او
رسول وبلغ لزم الرد والاشارة من الناطقة باللفظ
خلاف الاولى ولا يجب لها رد والجمع بينها وبين اللفظ اولى
وصفته رد اعلمكم السلام او علمكم السلام للتواحد ايضا
كالجمع فان عكس حار وان سلم كل على الآخر مع التزم كل منهما
الرد او مريضا في الثاني سلامه رد او نريد ان يسلم الركبي
على الكسبي والمساكن على الواقف والصغير على الكبير والقليل
على الكثير في حال التلاقي فلو عكس لم يكره وتسلم الوارد
مطلقا على من رد عليه كما في رد الرد لم يكره واذا لم يكن
رجل فسلم عليه لحدتها فقال علمكم السلام وقصد الرد
على من سلم والابتداء على من لم يسلم كفي ولو ردت امرأة على

رجل

رجل اجزا ان شرع السلام عليها بان كانت محجورا او محجورا للعلم والافلا
او من لم يسلم من لم يسلم يسقط خلاف نظيره في الحجاز ثلاث
العقد ثم الرعا وهو من اقرب الاجابة والمقصد من السلام الامان
والامان من العبي ورسول جماعة متفقون على واحد فقالوا عليكم
السلام وقصد الرد على عبيهم اخره وسقط عنه فرض الحيث خلاف
ما اذا لم يقصد الرد عليهم جميعا فانه ثابت فان اطلق هل كفي ولا
الصحيح انه يكفي ذلك وقصود وجوب رد السلام مع طول
الفصل وهو ما اوارسل الي غايه في الرد ان يسلم عليه ان
اي السلام او الرسول عليه بصفة كلامه بان يقول الله ثلاث يقول
كلمة السلام عليكم اي ولو بعد مدة طويلة بان شئ ذلك ثم تذكره
لانه امان فيجب عليه ادائها ويجب على السام عليه الرد عليه
ولا يكره على جميع نسوة ولا على محجورة لا نقا الفتنه بل يندب
الابتداء من على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك ويحرم من
الشاة ابتداء ورد او يكره ان عليها من الاجنبي ابتداء ورد
والختم مع الختم محرم على كل من ابتداء ورد احتياطا ولو
قال السلام على سيدي فالذي قاله الجوهرى وجوب الرد والرد
قال الشيخ الاسلام عدم الوجوب لان هذه ليست بصفة شرعية
واو قال السلام على من اتبع الهدى لم يجب الرد لانها ليست من الصنع
الشرعية ايضا واما قوله تعالى والسلام على من اتبع الهدى فمستو
خاص بالمرسلان الى المسلمين والنفار فشرع اوارسل السلام
مع غيره الى اخره فان قال سلم لي على فلان فقال الرسول لفلان
فلان يقول السلام عليك او السلام عليك من فلان وجب الرد
وكذا لو قال السلام على فلان فبلغه عني فقال الرسول نبي يسلم

عليك رجبه الرد وحاصله انه لا يدل في الاعتقاد به وجوب
الرد من صفة من المرسل او الرسول بخلاف ما اذا لم توجد من وجبه
كان قال المرسل سلم لي علي ولا في فقال لانه زيد سلم عليك
فلا اعتد اذ به ولا بجه الرد كذا نقله من رعين والدرة واعتد به
سم على المخرج قال النوري في الاذكار واذا امر على ولعدا واكثر عليه
على طهه انه اذا سلم لا رد عليه اما بالنكر المبرور عليه واما الالهاله
الما والاسلام واما الفتر ذلك فيسفي ان يسلم ولا يترك له الما الطن
فان السلام مامورية والذي امر به ان يسلم ولم يورم بان يصل
الرد مع ان المبرور عليه قد يخطى الطن فيه ويرد واما قوله
من لا يفتيق عنده ان سلام الما رسيب لم يورم الا ان
حق المبرور عليه في نوبها بالظاهر وبقاوه بيته فان الما مورا
الشريعة لا تسقط عن المامورة بها بتل هذه الخيالات ولو
نظرنا الى هذه الخيالات الفاسدة كذا انكار الما كرمي من فقله جالا
كونه شك او غلب على هذا الخيال انه لا يبرحم نقول ما فاف
انكار فاعليه ونقول نقينا له فيكون سببا لثمة اذا لم يفلح
عنه ولا شك اننا لا نترك الا انكاره مثل هذه او نظاير هذا كذا
معروفة ويستحب لمن سلم على انسان واسمعه سلامه ونوجه
عليه الرد بشرطه فله ان يحمله من ذلك فقول امانه من حق
في رد السلام او جعلته في حرامه ويخوذك وتلقظ هذا فافاته
سقوطه حقه هذا الادعيه ويستحب لمن سلم على انسان فليرد عليه ان
يقول له عبارة لطيفة رد السلام واجب فتسفي انه ان ترد على تسفي
عند الغرض وقد اطا النوري السلام على ذلك في الاذكار ما يستحق
الوقوف عليه فانظر ان شئت واعلم انه الموضع التي لا رجبه رد

السلام

السلام فيها عزرون كما ذكره السوطي نظاير ما قال
رد السلام واجب الاعلى من في صلاة او باكل شغلا
او في قراه كذا في الاربعه او ذكر او في خطبة اذ يلبسه
او في تقضاها خذ الانسان او في اقامته او الزدات
او حاجا ونا عس او ناييم وحاله اجماع والتجاسم
او سلم الطفل او السكران او شانه خشيها افتات
او كان في الحمام او يحنونا هذه مجموعها عشر ونا
فاسدة الاذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل السلام هل سن
السلام ويحب الرد على المشتبه بها اولافه نظر والثاني غير
بعد اذ يشق عليه الرد مشقة شريرة لتقوية الثواب الرب
عليها واحتمال ان لا يكون له رد بالرد في الواقع هو ستم على
قال النوري ونسب المعاشة عند التلافي سوانه الحامر وبقا
والقادم من سفره للاحدثة الواردة في نظرها والحد عليها
واما ما اعتاده الناس من الصلحة بعد صلاة الصبح والظهر
فلا اصل لتخصيصه لكن لا بأس به قال في شئ السابيع وذكر
ابوطالب المكي في كتابه النجيات انه سلام اليهود كان بالاكف
والاصابع والاكسره بالسجود للملك وتسلل الارض والقدس
طرح اليه على الارض اماما الملك والخيش عقد الدين على الصفة
مع السكنى والروم بكشف الداس وتنكسها والنوبة الاله
نمعه مع جعل يديه على راسه ووجهه ووجهه بالاله بالدها
بالاصبع ويحتمل ملك التمامه بوضع اليد على كف الخفافا
بالرفعها ووجهها مولا وخيعة العرب بالسلام وهو افضل

القيات وهو تحية الملائكة بينهم وتحية اهل الجنة قال
 تعالى وتحييتهم فيها سلام ان يحيي بعضهم بعضا انتم
 هذه التهمة تشمل على خمسة عشر نوعا من النوافل صلاة
 السجود اضعفت اليه لا تشملها عليه كثيرا ولانه المقص منها قال
 السجود ولا شك في اشتراط التحيين فيها وان كانت ليست
 ذات وقت ولا سبب وثان مرة كل يوم فاشترط والاحتمال
 والا فحينئذ لا يذره في اليوم وما تقرر من ان سببها هو المقدم
 قال الله الصلح وهدى بها حسن وكذا النودي في الترتيب
 وهو المقدم وهو ايضاً ركعتان بنية صلاة السجود ولو في
 الوقت المذكور فيما يظهر في شكري وفيه قال الرضائي وهو
 محتمل ان ليس ذات وقت ولا سبب وبعبارة قد عد على الخبر قوله
 وصلاة شبابه اي في غير وقت انكر هذه لانها من النفل المطلقة
 انه يكون بصلية وهو الاثنان زيارا وتسلتين وهو الاثنان
 ليلا كما في الاحكام الحرة صلاة الليل مثنى ومثنى والنهار
 لم تقم سبحان الله زاد في الاحياء والاحوال ولا قوة الا بالله
 على العظيم بعد التحريم وقبل القراءة هذه رواه ابن مسعود
 والذي عليه مشايخنا انه لا يسجد قبل القراءة وان الخمسة عشر المذكورة
 بعد القراءة وقبل الركوع وان الشرة المذكورة بعد السجود الثالث قبل
 القيام فجلسه الاستراحة او قبل التشهد قال في هذه رواية
 ابن عباس وقوله بعد السجود خذ ان قال رحمه الله فلو ترك تسبيح الركوع
 لم يعد اليه بعد اعتداله ولا يقوله في الاعتدال لانه بطول السجود وهو ركع
 فغيره وانما يقوله في السجود وبعد القراءة الفاتحة اي وهذا
 للسورة ان قراها والاولي فيها او ايل سور التيسع المناسبة فيقرأ

الحديد

الحديد والحشر والصف والجمعة والثاني المناسبة شهرتها
 في الاسم فان لم يفعل فتسورة الزلزلة والعاذرات والهاشم
 والاعطاف قال في يوم روى الخبر بهذه عن وسعوت
 تسبيح لوسمي بيا جبريا السجود وسجد لم يسجد في السجود
 او فاتة التسبيح في موضع لم يباركه ولا يجبر بالسجود وفان
 كونها صلاة التسبيح واذا شك في عدد قرات التسبيح اخذ
 باليقين وتقدم ذكر كل ركعة على تسبيحه قال في قوله لم يسجد في
 السجود اي في سجود السجود اي تسبيح صلاة التسبيح وقوله لم
 يباركه فيه نظرا لانه تقدم تباركه فيما بعده تعالى والذي تقدم
 فهو قوله ولو ترك عشرة الركوع امتنع العود لها وفعلها في
 الاعتدال بل في السجود ثم قال ايضا ومن لم يسجد في تسبيح ركعتين
 العود له وتباركه فيما بعده تسبيح الركوع تباركه في
 الاعتدال لانه ركع نصير فلا يقول على عاود وتقفها في
 السجود للاستحباب بطولته اه قال رحمه الله وكبر عند انذار جلسته
 الاستراحة دون القيام منها حاشي في روى الخبر صلاة
 الاواسين اي التواضع من اب بالحمد اذا رجع عن الذنب بالتوبة
 الي التوبة من الذنب قال في المعنى شذبه الحصر على التوبة اذا
 اذا اذنب عشرون ركعة اي غايتها ذلك وقيل ست
 ركعات بدليل الحديث الا في منود دليل لها على بعض التفاسير
 بين المغرب والمشاقة فثبت انه لا يصح فعلها قبل فعل
 المغرب ولو جهر بها تاحضرا ونظرا ان يكون بعد فعل الفاتحة اذا
 جهر بها في المذنب فغدا هو شكري وتكون خروج وقت المغرب
 فتقوله في نه بالاج الحديث الترتيب في هذه الايات المذمومة

من صلى ست ركعات هذا ليس دليل على ما قبله وهو قول وأهلها
ركعتان ولذلك لم يذكر الله دليل على كونها عشرين ركعة وعبارة
مروصلة الإحدى عشر وهي عشرين بعد المغرب والعشاء ورويت
سأولها وركتين فيها أقبلها انزلت وهي أحسن من عبارة
الله هنا لغيرها بأن كلام من أقبلها وأوسطها ثابت بالدليل
والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كان الأولى لك أن يأتي
برواية الركعتين تمام فضل غيره وركعتا الإحرام أي الإفضال
ذلك فلو صلى أكثر من ذلك كان حرام واحد فليحسب ما أكثر من إمام
مع العزم والعلم وكذا يقال في كل ما بعده ومثل ذلك سنته
الوضوء والخيم والاختار وقدر الإحرام أي قبله حيث تنسب إليه
عرفا فتكون ركعتا الإحرام في غير وقت الكراهة كما هي م على
التحرير وقول والهوا في بقية وركعتا الوضوء أي عقبه فلو
وقبل طول الفصل أو الأعراف وهذا أقبلها والافضل ما حصل
به التحسين من ركعتين فأكثر ومع فدية وقيل سوانت أم لا
المحسين دخلت الجنة فرائد بلا لافها فقلت له لم يستقني الجنة
فقال لا أعرف شيئا إلا ما أحدثت وصلا الأصلية عقبه ركعتين
أخرج من م على التحريم وفيه أيضا سنة وضوء أي غسل وتسمي
ولو في الأوقات المذكورة ولو توضأ خارج المسجد ثم دخله
في الحال فهل يطلب منه أفراد كل من التيمم وسنة الوضوء عن
الأخرى ولا تفوت الوضوء بالتميم مطلقا أو شرط قصر
الفصل أو لا يطلب الأفراد بل المطلوب ركعتان يؤتيهما كلاهما
فيه نظر فالأرجح سم والآخر أوجه لأنه متى استغسل بأحدهما
كان مفرضا عن الآخر فيكون تاما لشوهرى وركعتا الاختار

سميت

سميت يا يطلب بعد هاهنا من خير الأمور مثلا فيحرم بها بسببه
صلاة الاستخارة لأنها السبب أهو لا وادهم قول ركننا الاختار
أنها لا تحصل بركعة ولا سجدة ثلاثة ولا صلاة حنيفة ومحمد
استقبان في غير وقت الكراهة لأن سببها متأخر وفي الترتيب
خير من سفارة ابن آدم كثرة استخارة الله تعالى ورضاء
بإرضى الله له ومن شقاوته ترك استخارة الله وتخطيها في
الله والاختار تكون في غير الواجب والسجدة فلا استخارة في
فصلها والحرام والمكروه فلا استخارة في تركها فليحسب تركها
المباح أو المستحب إذا تقارن فيه أمران إيهما يترك به أو يحرم
عليه والخفة الواجب التحريم كما كان موسعا كما ج في هذا
العام ويكون في العظم والحقير ويحرم في المكروه والحرام
لأن الأصل في العبادة إذا لم تطلب بطلانها كما قال الشوهرى
وركننا الحاجب أي عند الله أو عند مخلوق وهي قبلها تحصل
بالفرض والنفل وركعتا التوبة أي عن الذنب ولو صغير
كما هو ظن ثم يستغفر الله عنها والراد بقول وركعتا التوبة
أي من يريد هادوا على حدة عضاف كما قاله قل على التحريم
ويؤخذ منه أن الصلاة هذه تكون قبل التوبة ومن أيضا
ركعتان بعد هاهنا ذكره عر أنه من إن أدنى ذنبا وثابت عنه
أن يصلي عقب توبته ركعتين شكرا على حصولها وطلبها لم يزل
ودواما قلدهم على التحريم وعبارة الفناء الصلاة قبل
التوبة دليل قول يستغفر الله وأضاف أن الصلاة وسبب
لقول التوبة والوسيلة مقدم على التوبة فأنزع ما قاله
المبارزة من التوبة واجبة فكيف يقدم الصلاة عليها وحاصل

الحواشي ان الصلاة لما كانت وسيلة للتوبة كان المصلي شارعا فيها الى
 قلت فلما حصل ان صلاة التوبة ركعتان قلها اما الركعتان
 اللذان بعد هذان سنة فلا يقال لها صلاة التوبة ووافية
 التوبة انها حيث صحت كفرت الذنب قطعوا في الكفر وطنا في
 غيره ولو كبرية نعم الصغيرة يكفرها غير التوبة من فعل نحو
 وهن وهي واجبة ولو من صغيرة ومن تأخرها اي التوبة
 فتأخير التوبة يجب فيه التوبة وهي من افضل الطاعات
 ولا يجب تجديدها عند ذكر الذنب وتشرط كونها قبل الفجرة
 وقبل طلوع الشمس من مفرها وجوبها ان كانها من الذم والترك
 والفجر على ان لا يعود وان لم ينصو منه كن قطع ذكره اوله
 وزاد الحق الا في الخروج عنه وما احسن ما قال بعضهم
 يادري الى التوبة في وقتها فالمرهون بما قد جناه
 وانزل الفرصة ان امكن ما قالوا كرم سوى من جناه
 وعند مروره بارض عبارة من ولين دخل ارضا لم يعبه
 الله فيها وعبارة الله تعالى هو عقب الخروج من الحمام اي
 يصلها في المسجد او في اي مكان كان كراهة الصلاة في الحمام
 في المسجد لعل التقيته بالسجدة لانه الافضل لا التحصيل
 ويكتفي بما عن ركعتي دخول ام ثم من سفره ظم ولو
 قصيرا فدا صحت عند القتل بحقه او غيره اذ ين لكل
 منها هذا نعم من المدين وهو حائر ومن البع المزمومة
 اي في ذمها خصوص من المني المذكور في ذكر الوقت والاخر من
 افراد الصلوات المطلوبة مطلقا وهي تنفذ لاما في من
 انقضاءها لانها من النفل المطلق وصلاة الرغائب جمع

رغيبه

رغبته تصح اي جمع محبة اي مرغوب فيها اي محبوبة
 وافضل العتق الذي لا تنزع الجماعة فيه الوتر اي الخلاف في
 وجوبه وقضيته ان ركعة وتره من ركعتي الفجر وهو كذا
 اذ لا مانع من جعل القليل افضل من الكثير كما في حكم
 وقول الخلاف في وجوبه اي لان الخفيفة ذهبوا الى وجوبه
 الوتر لما رواه احمد وابوداود وحاكم عن يريه مرفوعا الوتر
 حق فمن لم يوتر فليس منا فلو اقول حق على الوجوه لان
 الحق يجب لمعنى التوبة والوجوه وحمل الشافعية على التوبة
 اي هو ثابت في السنة والشرع وهما افضل من ركعتين
 في خوف الليل اي واما قول علي الله عليه ولم افضل الصلاة
 بعد الفريضة صلاة الليل فحمل على النفل المطلق منه بالليل
 افضل منه بالنهار قال من والبراد بالافضل تنضيل حسن
 على حسن ولا مانع من ان الله تعالى ينزل عدة اقل لا على
 عدد كثير وعلى هذا تكون سنة الظهر افضل من الصلاة الكثيره
 في الليل وهو كذلك وحاصل الفضل ان يقول افضل النفل
 صلاة عبد الاضحية ثم الفطر ثم كسوف الشمس ثم حنوف الفجر
 ثم الاستسقاء ثم الوتر ثم ركعتي الفجر ثم بقية الروايات الموكدة
 ثم الروايات غير الموكدة ثم التراويح ثم الفجر ثم ركعتي الطواف
 ثم التيمم ثم الاحرام وقيل الثلاثة سواء وهو المعتبر في سنة
 الرضوخ ثم النفل المطلق في الليل ثم في النهار ثم باقي الروايات
 الفرائض ط استواء سنة الظهر القليلة والعبودية وذكر صريح
 سمعته في فتاويه من يظهر تفضيل العبادة لان القليل
 كالمقدم وتلك تاييده للفرض حقيقة والتابع يشرف بشرط

Copyrsity

متبوعه احواح نعم تفضل رائحة الفرائض اي ولو غير مؤكده لانه
 عليه السلام والحب عليها اي على حبسها الصادق بالموكده منها دون
 التراويح فانه صلاتها ثلاثه ليال اقوم فيه انه صلى بها وهو كان
 ركعتين ثلاثه ليال جماعه وصلى باخرها في بيته وتكبير الفطر
 اي الرسل اذ ليس لهذه الفطر تكبير مقيد اما تكبير الاصح
 المقيد فهو افضل من الرسل فيهما لانه التلويح يشرقه يشرقه
 يشرقه متبوعه ثم التراويح فانه قلت قال رحمه الله انها فرض
 كفاية والاختلاف في الوجوه يدل على التاكيد والافضل ان
 قلت اذا ذكرنا ذلك في الاختلاف في الوجوه المذهب كالاحتلاف
 في كون العبدية فرض كفاية ووجوه ركعتين للطواف والتراويح
 لم يحفظ فيها ذلك في مذهبنا على ان موجبات ركعة في غاية
 الضعف فلا بد على ما ذكره والا فليست وتفضل الوتر ليس لرعاية
 الى حنيفه فوط لما ورد من قول صلى الله عليه وسلم الوتر حقة
 على كل مسلم وصرفه عن الوجوه عند ناعة لضارها قول
 صلى الله عليه وسلم لمن قال لا اله الا الله ان تطوع والاقعة
 اي الوجوه ثلاث اذ هو لا يجزئ اي حنيفه اكثر منها اه
 انما مع زياده خير موضوع اي خبري وضعه الشارع
 للمنفعة به وهذا على اضافة خبر ما بعده وهي اول من تنويه
 لان الاضافة تعين ان يكون قوله خبرا فقل تفضل فيكون فيه
 تفضل الصلاة على ما عداها بخلاف الوصفه فلا تعين ذلك
 وفيه ان افضلية الصلاة على ما عداها لم تدع هذا وان كانت
 حاصلة ويلزم على المتن فوات الترغيب فيها الذي ذكره
 بقوله استكثر او اقل وعبارة ثم روي الخبر بقوله الصلاة خير

موضوع

موضوع هو بالاضافة لا الوصفه لا فائدة الترغيب فيها اي خبر
 شي طلب من العباد ان الطلوع على سبيل السنية فلا يعارض
 قول الامام الشافعي رضي الله عنه طلب العلم افضل من صلاة
 النافلة لانه فرض كفاية اه فاذن في فرق ركعة فرق
 صفة لمخدوف اي عدا او قد راخوق اي تويح الزيادة على
 ركعة سوا عين قدر الاول والاقبال انه سيقول واذا توي قد
 فله الزيادة لانا نقول ذلك من حيث الزيادة والنقص كما
 قرره شيخنا او اخر كل نسخة او اخر او كل ركعتين وهي الامة
 وعبارة المذهب تشهد باخر او وكل ركعتين اه وقول تشهد
 اخرا وهو افضل ما بعده وعبارة ثم رفاة احرم باكثر من
 ركعة فله تشهد في كل ركعتين وكل ثلاث وكل اربع وهكذا
 فنقول المذهب اكثر اي فكل اكثر سوالا واثار والاشغال ولا
 يشترط تساوي الاعداد فقل كل تشهد فله ان يصلي كل
 ركعتين ويتشهد ثم ثلاثا ويتشهد ثم اربعاً وهكذا اه
 فلا تشهد في كل ركعة المراد انه لا يرفع ركعة غير الاخر
 بين تشهد بقية الشخام ر وهذا مبطل في العقل والقرآن
 وخالفه حج في الفرض في لاي اذ لم يطل حليته الاستلزام
 وقرن شهما فقال ويفرق بين الفرض والقول بان
 كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لحدان ما لم يهد بها
 بخلاف القول اه وقد علمت انه المقيد المنع مطلقا حتى في الفرض
 اي وقوله فلا تشهد في كل ركعة اي الله وقصد اقل وتوك
 ركعة تشهد ثم عن ان ياتي بركعة ثالثة فايها تشهد
 ثم عن ان ياتي بركعة رابعة وهكذا فله ذلك واذا توي

قد لا يركب في كثر ولا يهوى في الركعة ولا يكره الاقصر
 عليها قال فله الزيادة عليه اي والاشيان ينويه افضل شوري
 والنقص عنه ويشترط فيه الخروج حينئذ عند اللام على المقدر
 وليس لنامور ووجب فيها نية الخروج من الصلاة على المقدر
 الا هذه ان نوى اية الزيادة والنقص ولا يفسد محله
 وهذا محله في غير متعين كقوله ما وقد وجد في اشاعة
 نوله اما هو فلا يزيد على ما نواه لان الزيادة كافتتاح صلاة
 اخرى حل والزيادة زاد او نقص بلائذ عند اطلت صلاة
 ان صار الى القيام اقره منه الى القعود في مسألة الزيادة
 او جلس ونشأ وسلم في مسألة النقص وقوله وهو
 فنه كرا وحلا فسلم له وقوله ان صار الى القيام اقره
 وقال البرماوي ينظر بشروعه في القيام قات فام لرايد
 او صار الى القيام اقره او مساويا فداي وجوبا ولا تكفيه
 نية الزيادة خالصة قياحه اي وتيسر للسر اخر صلاة لان نية
 قياحه مبطل وان لم يشأ الزيادة فقد وشهد ثم يسجد للسر
 وسلم ثم ر ثم قام اي او فعله من مقود برماوي
 ثم اخره ثم ما هو باخر وهو بالاي نصف الاخر افضل
 من نصفه الاول ان تسمى فتبين اي نصفين وكذا القسم
 الاثنا وارباعا على ثمة انه يقوم ثلثا واجد اوريا واحدا
 وقيام الباقي فالاولى ان يحفل ما يقوم باخرا وايفضل من
 ذلك اي النصف الثاني الشمس الرابع والخامس اذا قسم
 اسداسا لما في حل وقال الشوري اي من الوسط والاخر في
 المسيلتين وعبارة م د قوله من ذلك الاشارة ليقوموا

لشمار

لا شمار السدسين المذكورين على بعض الوجوه والآخر وقوله
 السدس الرابع والخامس قيام السدس السادس فليكن استطلاعا
 الصبح ولقوله صلى الله عليه وسلم أحب الصلاة الى الله تعالى صلاة
 داود كان قيام نصف الليل الاول ويقوم ثلثه وقيام سبعة وكان
 يصوم يوما ويفطر يوما رواه الثخاني اع بين سنة الفجر ولو قضا
 واذا صلى الصبح اثنا عشر مرة في سنة الفجر هذه لا تضاعف سنها وانما
 يضاعف به ركعتي الفجر اربع فان لم يضاعف فضل بسلام غير دينوي
 فان لم يفضل بسلام اتفق على محله من محل السجدة باضطحا
 على يمينه اي اولى به واليمين افضل وحكمة ذكره كصفة القمر
 اول النهار ليكون باعثة على اعمال الاخر اول ظهور الفجر في اول
 النهار قال ويقول في حال اضطحا مع الهم رب جبريل ومسايل
 واسرايل وعزرايل ورب محمد صلى الله عليه وسلم اخبرني من النار ثلاثا
 وان قرأت في اول ركعتي الفجر او قال الفجر في ثوب في اول
 ركعتي الفجر الم تشرع وفي الثانية الم تركيف لان ذكره في ذكر اليوم
 وذكر فضل من صلاهما بالم والم لم يصح في ذلك اليوم الم رحا ف
 قال الفراتي في كتاب وسائل الحاجات لمضاعفة عدد واحد من
 الصالحين من ارباب القلوب ان من قرأ في ركعتي الفجر الم تشرع في
 الم تركيف وقدرت عنه بدليل عدد ولم يحفل بهم عليه سبلا
 قال الفراتي وهذا صحيح تجرب بلا شك فانه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال رايته الله في المنام مرارا فقلت له يا رب الله اخاف زوال الاجان
 فامرني بهذا الدعاء يا حي يا قيوم يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام
 وهو هذا يا حي يا قيوم يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام
 يا الله لا اله الا انت اسألك ان تحي قلبي بغير معرفتك يا الله

يا الله يا ارحم الراحمين وذكر الشيخ عبد الوهاب الشواشي في كتابه
المسمى بالله لاله على الله عز وجل عن سيدنا ابي العباس الخضر
عن ابينا عليه وعلى سائر الانبياء والصلوات والسلام انه قال سالت
اربعة وعشرين الف من عن اسم الله تعالى يا من العبد به من
سلب الامانة فلم يجبي احد منهم حتى اجتمعت بمحمد صلى الله عليه
ولم تسالته عن ذلك فقال اسال ارحم الراحمين السلام فقال عن
ذلك فقال حتى اسال رب الفرة عن ذلك فقال رب الفرة عن
ذلك فقال الرب عز وجل من واطب على قراءة اية الكرسي ومن
الرسول الى اخر المودة وشهد انه الى قوله الاسلام وقول اللهم
مالك الملك الى قوله بفرحنا وسورة الاخلاص والمودعة
والفاحة عقب كل صلاة امن من سلب اللسان هو وتقل
عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال ان رب الفرة
في المنام تسفد وتسفد من امره فقلت في نفسي ان الله تمام
المائة لا سالته بم نحو اخلاني من عذاب يوم القيامة
قال فزايته فقلت يا رب عز جارك وجل ثناورك وبعدت
اسماورك بم نحو اعيانك يوم القيامة من عذابك فقال كانه
من قال بالفداء والعش سيجان الابد في سيجان
الواحد الاحد سيجان الفرد الصمد سيجان من فوق السحاب
عمر سيجان من تحت الارض على ما حده سيجان من خلق الخلق
ولدها هم عدد سيجان من قسم الرزق ولم ينس احد سيجان
الذي لم يخذ صليته ولا ولد سيجان الذي لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا احد من عندي ذكر صاحب مجمع الاحياء
والذي فيه اضافة سيجان للفظ الجلال في الجملة الاولى
وفي

وفي الثانية والارابعة وفيها سيجان الذي لم يلد له وعند السحر
هو سيجان الليل الاخير قال علي المحامي وقال الشوبري هو ما بين
البحرين لم يتقرض الممسحة الثلاثة اي لانه يحد ما يتعلق
بالصلوات والسيحان الستة صلاة وذكرها النسب من ذكرها
مع سجود السجود المصلح يذكرها على وجه الاستقلال كما
سيأتي اهوق له والاشارة في قول السجدة الثلاثة من اضافة
السبب اليه ويحبه على الصلي شيها بالقلب اذا كان ماموما
شوبري وتذكره اي ما لم يتقرض المصلح تس سيجان
ثلاثة اي عندنا معاشر السافرة وواجبه عند الثلاثة
عند الامام ابي حنيفة ولا تفوت عنه من ضمن الزمن دليل
نبيه خير مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ ابن آدم
السجدة فسجد اعتزل الشيطان بكبي يقول يا وليتي امران
ادم يا سجود خضع لخلقه الجنة وامرت يا سجود فقصيت
فلي النار وخبر الله تعالى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
عليها القرآن فاذا امر بالسجدة شرو سجدة وسجدة فامع رواه
ابوداود والمحاكم ثم روي لنا على عدم الوجوه ان زيد
تات رضي الله عنه قد روي النبي صلى الله عليه وسلم سورة
والجم فلم يسجد رواه الشيخان وصح عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه انه صرخ بعد وجوبه على المنبر وهذا منه في هذا
الوطن العظيم دليل على عدم الوجوه واما دقة تعالى من لم
يسجد يقول واذا قرأه يعلم القرآن لا يسجدون قوار وفي
انكار زيد لما قيل ذلك وما بعده وانما قالوا يسجدون الثلاثة
ولم يقولوا يسجدوا القراء لان الثلاثة اخص من القراء

لأن التلاوة لا تكون في كلمة واحدة والقرأة تكون فيها وفي غيرها
تقول فلان قرأ السين ولا تقول تلى اسمه لأن أصل التلاوة من
تلاوة تلى التي يتلوها أذنبه فإذا لم تكن الكلمة تنبع احتمال استعمال
فيها التلاوة وتستعمل فيها القرأة لأن القرأة اسم الجنس وهذا
الفعل والذي يظهر عدم كونه من أفعال مشروعية سجود التلاوة
لأنه ليس معلوما من الدين بالضرورة أي بقرعة العام والخاص
وإن كان مجعلا عليه كما ذكره المحرك على الشيخ خليل القاري وسامع
ولا فرق في القاري أي الذي يستعمل السامع القرأة من أن يكون
كافرا ولو حشا معاندا لأنه مكلف بالندوة ولا ينفذ منه ذكر
م رسم أولئك الوجوه أو قرأه من يدي مرسى لفساد ولا
تقال أنه لم يقصده التلاوة فلا يسجد لها لأننا نقول بل قصده تلاوها
لتفقد معناها للقرأة حيث مسلم بالعلم والكرام وساه ونايم
ولا قرأة في جنازة أو في العريضة ولا في نحو ركوع لعدم مشروعيةها
ثم من والمراد بالمشروعية أن لا تكون محرومة ولا كفرية ولذا أنها
وإن تكون مقصودة ويخرج بقوله مشروعية القرأة المحمودة والمكرهه
فالله في قرأة المسامح كحب كما قال الثوري وقد قال غيره
لعارض وهو الخاتمة لأنها لا تقرأ إلا في الصلاة فإما في قيامته
بالقاري كان تحريمها للثبوت والثبات لئلا تقرأ في غير الصلاة
المصلي في غير القيام ويخرج بقوله مقصودة قرأة السكرا
والعاجي بشرط أن لا يكون ابتداء لعن الفاتحة كما في
من قصد السماع ونقال له يستمع قرأة بناء على قاري
وسامع الجمع أنه السجدة أي من شخص واحد فجملة الركوع
ستة إن تكون القرأة مشروعة مقصودة واحدة في غير صلاة

الجنازة

الجنازة لجميع الأتية وان تكون بدلا عن الفاتحة هذه عامر فانه كان
مصلحا لا بد أن لا يقصد بقرأة السجود في غير صبيحة الجمعة بالم تقرأ
فإن كان مأمورا بشرط أن لا يسجد إلا لسجود أمارة وفيه عدم
على التجديد بشرط أن لا يقصد المصلي بقرأة السجود والآخر
وبطلت به الصلاة أي غير صحيح الجمع أمارة فلا وإن كانت
غير آية سجدة عندهم وعقد م زعمهم البطالة بآية السجدة
مشروعة أي ولو من صبيحة عيد وإن كان جليا أو امرأة
أو جفرا أجنبي لأنه قرأتها مشروعة في الجملة أو كان خطبا
امتنع على غيره من غير كلفة أو أسفله ولم يطل الفصل
ولا يجوز سجود سامعة لما فيه من الاعتراض عن الخطبة أي
نقله ذلك فلا يرد أن يقال ما المانع من أن يسجدون مع
سجوده أو كان مصلحا بأن قرأ في قيام وسجد للقرأة في السوق
ولحام والخللا وإن كانت مكرهة لئلا يقرأها أحد الخارج
كما قاله في ولا ترد قرأة الركوع ونحوه حيث لا يطلب لها سجود
بما أنها مكرهة لأن نحو الركوع لما طلع فيه ذكر مخصوص فإذن
القرأة بهذا الاعتبار غير مشروعة وأنظر لو قرأ الميت هل هو
كقرأة النائم لا يسجد لها ولا فالجراح وعبارة في غير ذلك
وقد السوال في الدين عما لو قرأ الميت أنه يسجد كرامة فهل
يسجد السامع له أم لا قال ويمكن الجواب بأن الظاهر الأول لأن
كرامات الأولياء لا تنقطع بغيرهم فلا مانع أن يقرأ الميت قرأة
حسنه يلقه بها في ترفع السامع السجود وإن لم يكن الميت مكلفا
أدب من المترك ذلك فليس الميت كالسالم والحداد ونحوهما
وأما الوصية وقرأه سجدة فينتهي أن يقال إن كان المسبح

الحاصل تدرج صفة سجد السامع لقراءة آيات الله لان المسوخ كما ذكر
 ارض حقيقته وان كان تدرج ذاته فلا لا تدرجها احوان كالسدره
 المعكونه فتوافق للتميز واما جاد وكل منها الاسجد لقراءته
 هو وذاكرها المستمع اقوى من تاركها السامع والمستمع هو من
 قصد السامع والسامع هو من يسع سوا قصده السامع اوله يقصد
 فكل مستمع سامع من غير عكس قال م والاروجه والاروجه
 في قاري وسامع او مستمع لها قبل صلاة التيمم انه سجد ثم يطأها
 لانه جلوس فصد له من فلا تقوته به فان اراد الاقتصار
 على احد هما السجود او الضل للاختلاف في وجوبه قلت والظ
 انه ياتي هنا ما مر في التيمم من سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله والله اكبر اربع مرات ان كان القاري غير متطهر اراه
 رحمان وفيه اربع عشرة سجده وقد نظها بعضهم فقال
 فايده في سور السجود نظها كالمدر في العقود
 في الانفاق سجده والا سجدة التنزيل ثم اقرا
 والحمد لله ثم التيمم ثم الخجل ويرمى فرفان ثم التيمم
 في الخجل ثم في الاعراف وسجده في فصله تواتر
 اي شكل المدة واعلم ان ثم في النظم الشريف الاخباري فط
 تسبه ان قيل لم اختصت هذه الاربعة عشرة بالسجود عند
 مع ذكر السجود فالامر به له صلى الله عليه وسلم في آياته اخبر
 كما خرج في وهل اليه قلنا لان تلك فيها سجده التيمم
 الساجد من صرخاؤه غيرهم تلوحا او عكس فتخرج لنا السجود
 ح لنظم المداخ تارة والسجده من الهم احركه واما ما عداها
 فليس فيه ذكر بل امره صلى الله عليه وسلم بسجود غير هذه وهذا
 لا يدخل لتافيه فلم يطلب منا سجود عندة فقام له سجدتها
 يتفهم

يتفهم لك ذلك واما تيلون آيات الله انا الليل وهم السجود وث
 فهو ما ليس نحن فيه لانه مجرد ذكر فضيلته لمن آمن من الغسل
 الكتاب حقيقته اي تقوم في الطائفه محضه وكلامنا في صريح
 هام نحن يريد على الفرق المذكور كلالا لظلمه واسجد واقرب
 فانه يسجد لها مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم فقام
 سجده تايح الادري عند قول ان الله يفعل ما يشاء والثانية عنده
 قول وافعلوا الخير لعلكم تفلحون وفي الاعراف امرها والبر
 او يقول بالهد والاصال والفعل عند قول وافعلوا ما يأمرون
 وقبل سبيلكم وفي الاسراء عند قول ويريدهم خسوعا وسريما
 عند قول رب العرش العظيم والتميزيل وسجودا سجده ربه
 وهم الاستبصار وفي فصله عند قول ان كنتم اياه تفتنون
 والاعرافها والاشفاق لا يسجدون وقيل اخرها وفي ص
 واناب وقيل ما باب هو عاني على التحرير وعبارة من علمه بحال
 السجرات معروفه نعم الاصح ان اخر آياتها في الخجل يومرون
 وفي التيمم العظيم وفي فصله يسامون وفي الانفاق لا تسجد
 اه والبقية للاختلاف فيها والمناقضه اوله على سجده في الخجل
 الي حقيقته في الثامنة واما قدم الفصل على ما بعده مع انه
 مقدم عليه في القرآن للرد على الامام ما ذكر القائل بان الفصل
 لا سجده فيه ليس منها سجده من قراءته به بالاسكان
 وبالفتح وبالكسر بل لاثنين وبه مع التثوين واذا كنت في
 السجده تكبى م فاوحدا واما في غيره فهم من يكسرها كك
 ومنهم من يكسرها باعتبار سجده ثلاثه امر في التوضوء
 بل هي سجده شكر اي فينوي بها سجودا ككبر على توبه

داود عليه السلام لان داود عليه السلام سجد لها شكريا على
 قول توبته اي من خلافا الاول الذي ارتكبه وعذابه ان
 وزيره انما مات ترويح بروحته لكن قول توبته داود من النعم
 المستمرة فاعلم السجود لها مستشفي من مجرد النعم وفيد نظرا لان
 القول وجوبه ان لم يكن تامل بلطف نعم ولا يصح بقية التلاوة
 وان تعلقته بها ما روي عن ابن عباس انه قال من استمن من
 عزائم السجود اي ليس من مكراته اعمه فله ولو فراهها خفي
 وسجدها في الصلاة بخير الشافعي المقتضي بدين الفارقة
 والانتظار فان تأخر تطلعت صلاته لكن سجود الامام لها ولو
 اعتقاد انزل منزلة السجود في السجود في غير
 صلاته كما قال ابن شريف وتفضلت بها عتد بكمالها والانتظار
 ايضا ولا ينافي انه الفهره باعتقاد المأخوذ لان محله في الابرار
 المأموم جلت في الصلاة كما فيهم وعبارة السجود في
 سورة من عند قوله تعالى وقلن داود انما قضاه اشليياه
 بالذنب او امتحناه بالحكمه هل تنبه بها فاستغفر ربه
 له تنبه وحررا كما اي ساجدا على ستمه الركوع سجود الان منه وه
 اوخر للسجود كما كانا احرر من ركعتي الاستغفار واناب اي
 رجع الى الله بالتوبه واقصى ما في هذه القصة الاشعار بابته
 عليه السلام ودان يكون له ما لغيره وكان له امثاله
 فنبه الله بهذه القصة فاستغفر واناب عنه وما روي ان
 نضره وقع على امرأة فشقها وسعى حتى نزل وجها وولدت منه
 سلمان ان معي فامله غلبت مخطوبته او استتريه عن
 زوجته وكان ذلك مقننا رافيا بينهم وقد واسبى الانصار

والمهاجرين

والمهاجرين بهذا المعنى وما قبله انه اسبى اوريا الى الجهاد صرايا
 وامرانه بغيره القبال عتبه قبل فقتلها وتواخر اولئك قال علي
 رضي الله عنه من حدة بحديث داود عليه السلام علي ما روية
 القضا من جلدته عاتيه وسنين جلده قاله روي واما خص
 داود ذلك مع وقوع نظيره لادم وايوب وغيرهما لانه لم يحركه
 غيره انه لم يما ارتكبه من الخزي والبكا حتى نبه من دموعه
 القسب والقلق المزيج بالقية فوزي بامر هذه الامه بعرفه
 قدره وعاقربه وانما انعم عليه بقدره يستوجب دوام الشكر
 من العالم الى قيام الساعة اقو وقول لانه لم يحركه غيره
 وايضا فانه لم يرو عن غيره انه سجد لتوبته هو تسن في
 غير الصلاة اي وعزم بها وتطل في الاصح وان انعم بقصد
 الشكر بقصد التلاوة كما هو ظم لانه اذا خضع المظل وغيره
 غلب المظل كما قال الرعالي وقصته هذا انه لرقصا
 التلاوة وحرها لا تطل صلاته وليس مراد فان قصد التلاوة
 انما يكون ما في البطلان حيث كان من السجود الشروعة
 وهو هنا ليس مشروعيا وكل من قصد التلاوة والشكر
 مطلقا قاله تسن وتكمل اطلاقه اي قوله تسن في غير الصلاة
 الطواف والمحاقة بالصلاة انما هو في بعض احكامها ومحل
 المودة والبطلان انما هو في حق العالم العام فانه كان ناسيا
 او عاهلا فلا وسجد للرب ثم قاله فان تخلف عن اعانه
 اي قاصدا عدم السجود بطلته بهوي الامام والافيه الامام
 راسد من السجود او شورى بطلت اي انه لم يزل الفارقة
 ويكره المضي الى اي ويؤي سجد التلاوة عتيا من غير

تليظ ولا يكسر لان شية الصلاة لم تشملها وفرض السلسلة اذا قرأ
 لا تقصد السجود اما الوقوف في الصلاة اي سجدة او سورتها بقصد
 السجود في غير المثل في صبح الجعة بطلت صلاته على المقوم
 ان كان علميا بالحرمان اما صبح الجعة فلا يقصد الم السجود
 حرمان اي بكثرة الخوف من الشدة فالاركان اربعة فان غدت
 الطمانينة في السجود ركنا فحتم وان عد النفوذ للسلام ركنا
 فهي ستة ومثل القعود الاضطرار كما في م ر و ك قاله عن
 الشدة ليغزوها في التحريم لا يهاك من معه وسجود وشدة بان
 نقول فيه زياره على الذكر والتسبيح الذي في سجود الصلاة
 اللهم اكث لي عندك ما احب ارفع بها عني وزرا واجعلها لي
 عندك ذخرا وتقبليها مني كما تقبلها من عبدك داود قال قال
 وظم انه يقول ذلك في كل سجدة من السجرات والذي يؤخذ
 من الدجاني انه هذا الدعاء خاص بسجدة من وهو الناس
 الظاهر وعبارته قول سجدة من بعد ذلك وبين فيها ذكرها
 الشروع في الصلاة اللهم اكث لي واما غيرهما فيقول فيها
 في الصلاة وخارجها سجد وعني الذي خافه ولو سجد
 بقصد الشكر والتلاوة لا يضيقه قال لم بها متوسط
 بين سجدة محض التلاوة وسجدة الشكر وسلام اي
 يقبلون من كماله م ر وقال قال وسكت عن الخلو
 قبل السلام واعلم لا يقول بوجوبه كج واعتمد شيخنا م
 وجوبه بعد امدن الخلو او الاضطرار وشأنها
 سجدة فبعد ما يقدر في سجود الصلاة كالمطهر
 والستر والاستقبال وتذكر عزك كالم وضع الجهد لكشفه

يتجامل

يتجامل على غير ما يتحرك بحركته ووضع جزم باطن الكفين والقدمين
 ومن الركبتين وغير ذلك وكذا دخول وقتها وهو في حق القاري
 وسامعه اتمام التماس ولا يجوز قبل اتمام حركتها او سماع ذلك
 التفافا في صفة وان لا يطول فضل عرفانها وبين قراءة الآية
 فان طال لم يسجد وان كان مقدرا بالتأخير لا تها من لوازم
 الغزاة ولا تدخله للتفاتها بالعلقها بسبب عارض كالسوف
 فان بطلت اليها وان كان محدثا وظهر عن قريب ثم رجعت
 عدم دخول سجدة التمام لم يكن السجود واجبا بان نفي تقدم قال
 سم لوند سجود التلاوة وطال الفصل بين القراءة والسجود
 هل تفوت ويأثم او يجب قضاؤها على الفور ووافقهم
 عليه انه يجب قضاؤه ويظهر ما لو نسي صلاة الكسوف يجب
 قضاؤها اتماما وعبارته في الاي تفوت بطول الفصل عرفا
 ولو سجد او صلا والاعراض ولا تقضى وتكرر تنكر الله
 سوا في الصلاة وخارجها وسوا الخد المجلس او الركعة او لا ولم
 ان يسجد في كل مرة او يكرر السجود وح اذ اسجد وقصد السجود
 عن الكل احرازه وكذا ان اطلق فان قصد كل سجدة مرة حار
 سوا في اول شرط ان لا يطول الفصل بين المصنوعة وسجودها
 قال وعبارته على الخبر بقلوبكم لا تكرر الاية سجد لكل مرة عقها
 فان لضر السجود فان لم اطل امته فنية الفصل ويسجد لغيره
 بعده ان شاء وكيفية سجدة واحدة عنه ان يقصده او اطلق
 فان قصد بقصده فان نفضه ليعوم بقية ظاهرة من حيث
 لا يحسن فيخرج باليعوم المنة المستمرة كالمأففة والاسلام
 والقناع عن الناس فلا يسجد لها وبالظاهرة وهي ما لها وقع

مالا فقه له كنهه وبعده لوتس فيها كبر بعد التجارة فالمراد
بمجموع النعمة وجودها في وقت لم يتحقق وجودها فيه وان كان
متوقفا عليها سواء كانت النعمة له او لوالديه او لاهله او لصدوق
اولئك نعم النعمة به كماله او لغوهم المثلين كما لم يرد عند الخط
لان حذف المول يوزن بالعموم بخلاف ما اذا كانت خاصة ببلد
اجنب عنه فلا يسجد لها وتفسيرنا الظاهر هو ما يليها وقع اولى
فما قاله من حيث قال وفيه في المجموع نقلا عن الاصحاب
يكونها ظاهريتين ليخرج الباطن من كالمعرفة وسائر المساوي
فلا يسجد لهما وهو في غاية ذلك المخرج واعتقد في في حاشيته
السجود لهما الا انهما من اجل التعميم وذكر ان المراد بالظاهر هرتين ان
يكون لهما وقع لا مقابل الباطن فيهم اوانه دفاع نعمة
مقطوف على مدحوا في يوم فلا بد من الهجوم فيها ايضا كما في
كلام الخنفه وشي الهجة وعبارة عبد السر قول اوانه دفاع نعمة عنه
او عن عموم المسلمين سواء كان يتوقف امره الا ان حذف المتعلق
يوزن بالعموم وانظر لو اضيفت هذه التعديلات لشخص واحد
في ان واحد من كنهه سجدة واحدة او شقة شقة دهائه
نظر والا فرب الاثنا سجدة واحدة لم يزل اصل الشدة واما
كما لها فلا يحصل الا بالقدرة فاليراجع بالي اها طق اورو
مسلي او عاص اي وان كان الرأي كذلك نعم ان اخذنا نفعها
وضعة ومحل لم يسجد احد من الرواية الاخر والمراد بالرواية ولو
من بعد وان لم يرد مختصا معه عرفا كما شمل الخلافهم والمراد
بالرواية ايضا ما شمل العلم به ليس يدخل الاعين اذا سمع صوته
ومن في ظلمة مثلا وشمل المبشلي ولو غدا دعي قال الرضا في

ولما

ولما يسجد للعلم شئى غير بلايه او مثله كنهه اعظم ان كانت
للمعا فاة من بلايه فانه كان لزجزة بان حصل من احد سجدة
وان كان مثل بلايه وقيد سم به سجود الفاسق لمثله
بما اذا اراد ربحه لا المعافاة من بلايه لانه ليس كذلك قال غيره
ولو هجت النعمة عند روية المبشلي والعامي كفاه سجود واحدة
كنظيرة من سجود التلاوة والمقر بخلافه قاله في في حاشيته
الحريري والمقد انه يلغى سجود واحد اذا فقدت الاسباب
او فاسق ومدة الكافر ولا يشترط في المعصية ان تكون
كبيرة فالفاسق ليس بقيد بل مثله العامي وان لم يكن فاسقا
كركب الصغيرة من غير اصرار فالمقد استجاب السجود مطلقا
سواء اعلن بتسليمه ام لا فسق ام لم يفسق كما قاله الرضا في
ويظهرها اي السجدة ان لم يحف ضرره اي ان اغنى نفسا
وما لا وعرضا والاخفاها وبقية ما يستدل به لعله يتوب
فان لم يتجأه لم يصح سجدة ولا سجود لرواية لا المبشلي لئلا
يباري بالظاهر رغم ان كان غير مفيد ويكسرة في سرقة او غلو
في زنا ولم يعلم بتوبته اظهرها له والافسرها وهي سجدة
التلاوة وتكون بطور الفصل والاعراض ولورقة قصير ولا يرضى
ان فالتة ولورقة وزر وتكرر تكرار السبب ولو من شخص وجدة
كعاص فسجد كما رآه ولم يجمع اسباب في سجدة واحدة فلا يصح
وفارق الظاهر فانها مشتملة على الذل لخل قال في روج
ويسن ان يقول بعد هذا الحمد لله الذي عافاني مما ابتلي به
ونقصني على كثير من عبادك بفضل لا قال النووي وعلني ان
يكون سرا وفيه وره انه اذا قال ذلك عافاه الله من ذلك

البلاطون رحمه الله كما قاله محمد وقد كان السلف يفرحون بالمصائب
 نظرا الى ثوابها فينبغي للعبد ان يفرح بالمرض كما يفرح بالصحة
 وشكر الله تعالى في ايام البلا والايام الرخا مما قضى الله لعبدا
 الا وكان له الخيرة فيه والشكر لله نعم الموعودة لا يتحققها
 وصيد النعم المتقودة لقول تعالى لمن شكر ثم لازيدنكم وادع
 الله الى بعض ايساره انزلت بيدي بلادي فغافل فاطلته
 بالاحباب فكأنني فقلت عبيدي كيف ارحمك من شيء به ارحمك
 ولذا قيل واذا بليت بعسرة فاصبر لها صبرا للبرام فان ذلك
 احزم لا تشكون الى المصارف انما تشكون الى الذي لا رحمة
 ولمسافر فقلها اي ما شيا اورا كما تسجد اي اوركوع
 من غير حب اي من الاسباب المذكورة وغيرها وهي
 سجدة التلاوة والشكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والسر حرر اي ولو كانت السجدة بعد الصلاة ومثل
 السجدة ركوع منفرد وغيره ففرحهم التقرب به الى الله من
 السجود الذي هل ينفع ما ينفع اتفقهم من الاحتيا الى حد الركوع
 او ما زاد عليه بحيث يقرب السجود او لا فيه نظروا لا بعد او قبله
 عن شئ حرره واما تفسير اعتنا بالمشايخ فتدبر لا بأس به
 او قد رده الله تعالى اي لانها سجد من غير حب ما يقرب من كفر
 اي اذا قصد تعظيمه كقظم الله تعالى اوقار
 في شروط الصلاة اي شروط اداها لان الشرط على قسمين الاول
 شروط وجوب وهي الارض والسموات في قول شرط وجوب
 الصلاة الاسلام والبلوة والفقير والغلو من الحيض والتفاس
 والثاني شروط ادا وهي شروط صحة المباشرة وكان الاولى ان

فصل

سب

يعبر عنه المص وهو الشرط لان الشرط اجمع شرطه الا ان
 يقال انه انما يشترطه انه مراد المص هو شئ على الفري واركائها
 وسننها اعترض بان المص سيجرح كل امر ما يفصل مستقل
 فلهذا الفصل خاص بالشرط فكان الاول الاقتصار على
 والمراد بالصلاة هنا مطلق الصلاة اعم من ان يكون فريضا او
 نفلا عكس ما سبق في قول فصل وشرط وجوب الصلاة
 الخ فان المراد بها هناك الصلوات الخمس وتقدم كذا نظير في قول
 والذي يوجب الفل وفول بعد ذلك وفرا من الفصل فان
 المراد بالفصل الاول الواجب فقط وبالشاي ما هو اعم بان
 الشرط الاول الشرط ما قارن كل مقدر سواء كان طهر
 والستر فانهما يقدران للركوع وغيره والركعة ما اعترضه
 الا بهذا الوجه كالقيام والركوع وغيرها قال ان الرفعة وهذا
 يخرج النجاسة للقلبة في كونه شرط لان مقتدر في القطار
 والمقودع ان الشهور ان شرط وجوبه بان التوجه اليها
 حاصل في غيرها ايضا عرفا ان يقال هل المصالح لانه توجه
 اليها لا محقق غنا مع انه التوجه اليها بعض التوجه حقيقة
 وذلك كاف اعم وعلى التحرير هو الذي تقدم على الصلاة
 المراد بالتقدم عدم التأخر والافال شرط المقارن حتى لو وجد
 الستر مثلا عفا بالاول التكس كمن يخرج من تعريف الشرط
 اذ اي التعريف الذي تضمنه الفرق بين الشرط والركن
 التزك لا ينافي من قبل الموانع فليست شروط اي بنا
 على ان الشرط بشرط في ان يكون امرا وجوديا وهو الصحيح
 بخلاف المانع اذ هو من قبيل الاعداء بل من قبيل صوابه

بل متعلقا بها وهي المتعلق اليه كالكلام ونحوه فانه المراد
 بالمتعلقان المهورات مسئلة فان ترك الكلام ونحوه ليس هو
 المطلق بل المطل الكلام ونحوه وقيل انها شروط اي تجوز
 بان يراد بالشرط ما يتوقف الشيء عليه وجودا وعدمه
 وشبهه اي انه قد عني عن بقية النجاسات وعن وقوعها
 عليه اذا انما حاله الا وعن كشف غورة سترها حاله ونحو
 ذلك مع ان الطهارة والسمن من الشروط اتفاقا
 فاسيا اسناد الشبان الى الكلام يجوز لان ناسبا صفة للمكمل
 لا للكلام وكان الاظهر ان يقول ان الكلام مع الشبان اهم
 ولو كان تركه من الشروط لصرفه نظرفان الذي من
 الشروط ترك الكلام السبر عما لان المتاع هو الكلام السبر عما
 والشرط كحياته الحياة صفة تقبح لمن قامت به ان تصف
 بالادراك فهي غير الحيوانية فهي تشبه الشرط بهالة كالا
 خارج عن الماهية كشعره اي الذي يترن به كشعر
 المحتج فخرج نحو شعر الفانة والابط جمع شرط صواب جمع
 شرطه لان شرط جمع شروط على القول بالاختصاص ويقولون
 نحو كذا الى ان قال كذلك يطرد في فعل اسما مطلقا قال لان
 جمع شرائط تامل لان شرائط جمع شرائط لان فعله جمع
 على ففانك ككدره وكرايم لغة العلامة وطلق لغة ايضا
 على تعلقه بامر بامر كل منهما في المستقبل فقد علق الرابع
 هنا صفة الصلاة على وجود شرائطها فحانه تقول اذا وصفت
 الشروط صفة الصلاة كما لو علق الاشياء بطلاقه ووصفته
 على دخول الدار ويعبر عنه ايضا بالزام الشيء والزامه
 والالزام

والالزام من جهة الشارط والا لزام من جهة الشرط عليه
 فالشايخ الرضا المكلف اذا اراد الدخول في الصلاة ان يكون
 متطهرا اي ما يلزم من عدمه كاي خارج عن الماهية
 يلزم من عدمه لعدمه فلا يقال ان هذا التقريف يشمل
 الترتب فخرج بالفتنة الاولى المنة فانه لا يلزم من عدمه شي وبالثاني
 السب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث اعني قولنا
 لذاته اقتران الشرط بالسب كوجود الحول الذي هو شرط
 لوجود الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجود
 او بالماله كالدن على القول بانه مانع لوجوده للزوم الوجود
 في الاول والعدم في الثاني لكن لو عود السبب والمانع لا الذات
 الشرط وهذا التقريف للشرط من حيث هو واما شرط الصلاة
 خاصته فهو ما يتوقف عليه نجاست الطهارة ما ذكره المصنف
 لذاته بلغة الثلاث فلا يرد على الاول فاذا لم يرد
 ولا على الثاني ما اذا اضاف الوقت واللعن الثالث المانع لمحصل
 النجاسته كما في قوله والمقدر من الشروط يتامل ما فيه
 فانه يقتضي ان غير النجس من الشروط لا يقدر للصحة والحوان
 ان من بيانه اي والمقدر لصحة الصلاة الذي هو الشرط
 من النجس والحصر اضافي والتقدير لا من زوم له فلا يقال ان هناك
 غير النجس قبل الدخول فيها اي استمرارها فيها كما هو
 واعتبار القلبية لتحقيق القارئة ولو امكن المفاضلة
 كفت كسرة الفتنة عليه مقارنته لاول التكبيرة لانه يتبين
 تمامها دخول في الصلاة عن اولها ولو فازت بها النجاستة
 وارلية قبل تمامها لم يضر خلاف ما ذكره بعض المشوئين

الى العلم قولا والمخاض ان المراد بقول قبل الرخول فيما انت
 لا يخرج من الرخول اعم من ان تنقذ او تقارن بحسب التبع
 جز من الصلاة من غير الشروط فان سقطت الحدة التقييد
 بالسبق للدخول على القول القديم القابل بانه لا يتصل صلاته
 بل يظهر من قرب وبني على صلاته لغزوه وان كان حديثه
 اكر فلو لم يجد الحديث بطلت قطعا وقوله وبني على صلاته عليه
 فله يجب عليه ان يرجع الى الموضع الذي كان يصلي فيه او
 يجب عليه ان يصلي موضع الوضوء والاقال بعضهم يجب عليه
 الصلاة موضع الوضوء ما لم يكن اما عا لا لما لا يتقبل ذلك
 للضرورة ومحل كون بني ما لم يتكلم ولعله في تلك الوضوء
 ان ينوي بقلبه بطلت صلاته اي ولو فاقه الطهرون
 فسطل صلاته اذا سقطت الحديث كما هو ظم كلام الصحابة
 خلافا لابي حنيفة ابي ابي وهو يجب القضاء فور او على
 التام في قياس من نام قبل الوقت واستغرق نوم الوقت
 عدم وجوب الفورية وقد يفرق بينهما مما لا يتوقف على
 الوضوء ولو قال على الطهر كان اعم والظن عدم الرأى الذي
 من حيث القول كما يشعر به اول العبارة فلا ينافي انه ثبات
 من حيث كونه ذكرا هو قد يقال محل حمل القراءة على كجابه
 لا القديم مناسبتة ثباته على الذكر وهو الذي لخطا عليه
 كلام عن علي بن ابي طالب يعني اي وعودي فليس المراد بالامر
 العشاري الامر القديم الذي يقدره العقل بل امر
 وعودي بذكر العقل بالحق منزه المحسوس بل
 قيل ان اهل البصائر تشاهد ظاهرة قل تبقيضه

المراد

المراد به التبع في اجز الفرض فيكون غير ما بعده وطهارة
 النفس اي والطهارة من النجس فالمناسبة ان يقول ومن النجس
 عطف على الحدث ويكون المراد بالاعضا اجزا البدن اعم من ان
 تكون اعضا اولاد وحل الشئ على ما صنفه قصد التقييد بالنجس يكون
 في ثوبه او بدنه او مكانه لكن عليه يلزم التكرار لانه سياتي
 طهارة الثوب والمكان ثوبه لباس طاهر والوقوف على مكان
 طاهر فلا رجة لما صنفه فالاول انما المنزلة على طاهر كما قرره
 شيخنا عتي دخل الفقه بالحق عطف على بدنه حتى ان حصى
 عاطفه او هو مجرور بها على انها حرف جر اعمد وفيه نظر لان
 حتى المجارة تكون بمعنى الى بقوله تعالى حتى مطلع الفجر وهو ظاهر
 هنا او مكان سياق في كل المص وقال في ذكر الثوب والمكان
 هنا مستدرك وشيأ بك فطهر اي على القول بان معناها الطهارة
 على النفس وانما يتم الاستدلال به للطهارة في البدن بطريق
 القياس بدليل ان لا يخفى ان هذا الدليل هو صورة السيلة
 فحده مصادره لانخذ بقض الدعوى بالدليل ولو قال
 بدليل انما لا عين الرضا كانت من غير دم الشهاد
 بما تقدم لكاه اولي وقد تجاب بانه استدلال على وجوب
 غسل راحل العين فلا مصادرة تأمل اعمد وفيه وجوب
 غسل العين من حملة الدم لانه غسل داخله الاثمة من
 يري الصلاة ولا كنه من صلى بالفعل بالاولى فتقول في ثوب
 من يري الصلاة ليس قدرا لزمه لعله وبني ان محل
 ذلك حيث كانت من صحت الصلاة عنده وعلينا بذلك
 والا فلا محذور كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده بالطلان

مدد ش على كماله ما كماله على وعلى يدته او ثوبه غايظ
 فانه يلزمنا اعلامه بخلاف ما لو انما روت ما اكل لحمه فلا
 يلزمنا اعلامه ذلك لا يتوقف على العصيان اي عصيان
 الشخص المأمور وهذا جواب عما يقال ان الذي على توبه
 نجاسة بخلافه لم عليها فلا يكون عاصيا ولما بان الامر
 بالمعروف لا يتوقف على هذه الاحوال كما لو انما يصا ومثله
 محذور بالاولى واستثنى من المكان هو مثل المكان القدس
 فيبقى عنه بالشروط المعتبرة في المكان وعبارة ش م ويستثنى
 من المكان ما لو انما روت ذوق الطهور فانه يعني عنه في
 الارض وكذا القدس فيما يظهر لشبهة الاحتراز عنه وان لم يكن
 مسجدا فيما يظهر بشرط ان لا يشهد الش عليه كما هو قيد العقوبة
 في المطلب قال الزركشي وهو قيد متعين وان لا يكون رطبا او
 رجله فمثله كما افاده الوالد رحمه الله ومع ذلك لا يكلف
 عتري غير محله او بالحرف وظلم كلامهم انه لا يعني عنه مع الرطوبة
 ولو لم يجد معه لافته ولا طريقا غيره كالشاة في مطهرة
 المسجدة ونقل عن ابن عبد الحق العقرو وهو قد ثبت المشقة
 في ش والحاصل انه يعني عن ذوق الطهور شروط ثلاثة ان
 لا يشهد اساسه وان لا يكون رطوبته من احد الجانبين وان
 يشق الاحتراز عنه واما عمومه المحل فليس بشرط كما صرح
 به ج ل على النهج والمراد به هو عند من شرطه مشقة
 الاحتراز عنه لثقله واستثناؤه الى ان ذلك هو المراد
 بالعموم في قول بعضهم بشرط العقوبة بلوى به فقد قال
 م ر في فتاويه المراد به بلوى كثرته في ذلك المحل المعص
 عادة

عادة بحيث لو كلفناه الدور عنه الى غيره لا يركب الى الجرح اواج
 اما اذا لم يشهد المش عليه صورة بعضهم ما اذا صلى في طلة او
 ليل وصورة م ر في الفتاوى بالشى كيف اتفق فان قلت ان
 اريد الش خارج الصلاة فهو حال الجفاف من الجانبين فلا يحس
 وليس الصلاة فيه وان اريد المش في الصلاة فليس فيها مش قلت
 لعل المراد بالشى وضع الرجل كما ذكره شيخنا م ر واج وتقل عن
 ابن عبد الحق انه يعني عن ذوق الطهور الواقع في من الفاسد
 اذا كان واخجلت عنه قياسا على طين الشارع المتكسر لكن
 بشرط ان لا يشهد المش على ش من عين النجاسة الطاهرة
 قال ج م وهو الاقرب لشبهة الاحتراز عن ذلك وتقل معنى
 عمومه ان لا يكون هناك محل خال اصلا وهناك محل خال بكن
 الوصول اليه لشبهة تنبيه المذكر فيه فروعا ثمانية متعلقة
 بهذا الشرط اكثر بيان كانه النقص اقل او مساويا من ذكره من
 البيان الامر من واسم الاشارة راجع لا يفرق توب يصل فيه
 لو اكراه من ذكره في نفسه اكثر الامر من اللذين هما احرة
 الثوب وحينئذ اما ان يقول ومنه من ان يركب ابر واحد فمن
 كلام الاستوى انه ينظر بين احرة الثوب وبين الماء الذي
 يشترطه لفصل النجاسة مع احرة الفاسل ونظرهما اكثر
 وبخفه وتبايل بينهما وبين نقص ثمة الثوب بالقطع ولو
 كان نقص ثمة الثوب غنم واحرة الثوب ثلاثة وثلاثين الماء
 مع احرة الفاسل اي على هذه الحال لا يوجب القطع الا ان
 نقص الثمة زاد على اكثر الامر من كما فرغ شيخنا وان نقص
 عن اكثر الامر من او ساوي وجب القطع مع ابر غنم

اي الثوب عند كل حلة اي بان احتج في غسله الى مبالغة
 كنه بانه كناية الخامسة عشره بخلاف ما اذا كانت حكمة
 فانها لا يخرج للفصل ولا حاجة لاحد الفصل ولو انشبه
 الى ذكره من هذا الى الشرط الثاني سنة خروج الاول مسيلة
 الاشياء الثاني في كيفية تطهير ما يحس الثالث انه يتبع
 صلاة فانه على متصل بحس الرابع تفصيل الوصل الخامس
 في المغفرة من الاستحجار وما عدا الاحتراز عنه الى السادس
 لو صلى بحس لم يعلم في او بين اي صيق عرفا كما سئل
 والاقله الصلاة في الواقع من مائة من غير احتياط الى ان يتبع
 قدر المحس في له وقد يقال مرادك بشتا طهرا وبستان
 متبعا عليه كما هو طهرا كراهة فلا فرق بين الواسع والضيق
 فانه محتمل ما في المياه لكل فرض اي حيث انقص طهره
 الذي فعله بالاحتياط اما اذا بقي طهره ولو شرا فلا احتياط
 كما يعلم من الحوان انهم ركبنا الطهارة اي بالاحتياط فيها
 لو انشبه لغيرها فليس له الجمع بينهما لان الواجب ما يت
 باخر ولم ينقص طهارته اي ليس في ذلك من تحريم الاحتياط
 بالاحتياط خرج ما لو هم وغسل احداهما فليس له الجمع بينهما
 لان الواجب عليه الاحتياط ولم يفعل في شغل من غير
 اعادة اي لما صلاه في الثاني اذ لا يلزم من ذلك نقص
 احتياطه عليه لقوله كما لا يخفى اعادة الاولى وجهه ان اشار
 الى من الصلاة به محكوم بغيرها من غير اعادة فلم ينقص
 بطله فلهذا عمل الثاني بخلاف المياه اذا تضرعت بالاحتياط
 بالثاني بل يتلف المائتين ويستم ولا يبيعه وانما لم يعمل بالثاني
 لانه

لانه

لانه ان غسل ما اصابه الاول والثاني فقد نقص الاحتياط الاول
 اي اثاره الباقية بالاحتياط الثاني وهما طمان مستأويان
 فيكون تحكما وان لم يغسل ما اصابه الاول والثاني لزم ان يغسل
 ما احتاط به فلهذا عمل بالثاني وعلم ان الم يغسل ما احتاط
 الاول باطاهر يقين والافعال الثاني لانه لم ينقص الاحتياط
 الاول بالاحتياط الثاني بل ينقصه باطاهر يقين بخلاف الثاني
 اي فانه فيها لا يعمل بالثاني اي ولا بالاول بل يسمي بقدره
 لتقصير بقدره اذ ان القلاءه اذ يرخض منه وجوه القضا
 فيراو يد صريح الش في الصوم وحج ايضا فما اذ لم يد والبهلال
 فافطروا ثم بين انه من رمضان وغالوه تنصيرهم بعد
 الروية في شغل في التعليل بالنقص في الموضوعات مثل
 لبدهم ما في وسعهم تامل مدان اي تحس احداهما كافي
 ولا يبيد الاول اي ولا الثالث ولو تحس هو نفع
 الجسم وهم وجهها وكسرها وانما خبر بان محل خبر بان الخامسة
 فذكره فيها استطراد في ذلك قوله ولو غسل بعض تحس الى
 لفتح الصلاة فيد اي او بعد ليتم البدن والفقه ان الواسع
 ما زاد على قدر بدن الصلوة والصنف ما كان بقدر بدنه
 لم يجب عليه لكن ليس به ر فلهذا عمل في الثاني الى ان يسعى
 قد بالخاسنة كافي الروض والاحسن في صنف ذلك ان
 المذكور من الواسع والصنف فانه في ذلك ما يقال الاول ان
 بقوله في صنفها والمراد بالعرف عرف في حلة الشرع
 بما وره وهو جزء ما غسله ولا طهره اي حيث غسله
 بالصبي في غير انما هو غسله بالصبي في الاثنا فلا يطهره

لانه

دفعته واحدة لانه اذا وضع لفضه وصب وصيت عليه الما صار فوق
 الماء وهو مجاور للفسول واراد على ما قيل فيصير في ويؤخذ من
 قليله انه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الارض واخره
 عنه الما حتى اجتمع في الارض ولم يصل الي ما فوق الفسول من الما
 ظهر الثوب ظهر ثقل ذلك سمع عن الشيخين في م ر والافقار
 المجاورين والمجاورين وهو الخبز الاخير مما تسله او للحلة
 اذا كانت الخافضة مخففة ولو نجس بعض الثوب واشتبه فصل
 بصفه في باقية طهر كله وان لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة
 البض الذي عمل اوله حتى يري المجاوره مما عطل اوله
 في ش عليه بزيادة نحو قاض كشاً يند او نحوها ثم الما
 ومراده بالشاد الرابطة طرف متصل بنجس سواء كان اتصاله
 به على وجه الربط به ام لا وسواء كان النجس يتحرك بحركة ام لا
 وخبر بقوله متصل بنجس ما لو كان الطرف الاخر متصل بالشيء ظاهر
 وذلك الظاهر متصل بالنجس ففصل وتقال ان كان النجس يتحرك
 بمجره الصلي واتصل الطرف الاخر بالصل به على وجه الربط فوان لم
 يتحرك جرحه او كان الاتصال لا على وجه الربط لم يضر فقال ذلك اذا
 ربط خيلا بطرق كلب او بوقد سفينة فيها نجاسته وكانت تتحركه
 فان الصلاة تبطل واما اذا كان الجبل مرميا على طرق الكلب من غير
 ربط او على حرف الطاهر فانه لا يضر وقد اشار في المرح للمفهوم
 بقوله ولو كان طرفه متصلا بساجور كلب او كس كلامه في احوال
 لعدم افادته للفضل المذكور هكذا استفد من ثم ر شوتري
 بزيادة ولان في صلاة الاخذ لزام الدابة ان كان بها نجاسته
 ولو على غير محرمها واذا وضعت نجاسته رطبه بطلت صلاته وكذا

رعا

جاء لم تفارقها الا برعاوي وان لم يتحرك بحركة وبعبارة ايج
 وفارق صحة سجوده على ما لم يتحرك بحركة بان احتساب النجاسته
 شرع للتقويم وهذا بناء فيه والمطلوب في السجود الاستعداد على
 غيره وهو حاصل بذلك ولا يضر جعل طرفه تحت رجله
 اي وان تحرك بحركة لعدم علمه اما لو جعله فوق ظهره عليه
 فانه يصير وهذا مفهوم قوله نحو قاض وللنجس يجازي
 ولا يضر نجس يجازي شيامن بدنه او ملبوسه من غير
 من اقدم ملاقاة له فصار كما لو صلى على بساط طرفه نجس
 فتصح صلاته في البيعة فلو عرق قدمه فالنصف البساط الذي
 طرفه نجس او لغروش على ارض متنجس باطن قدمه وصار
 متعلقا به عدم ملاله فتبطل صلاته ان لم يغسله عند حال اتي
 به الشهاب من ثم نكره الصلاة مع مجازاة النجس كاستيقا ريقه
 او نجس ولو عسى ليجل نجس على وتجاوفا عن النجس قد ما كنت
 ولا يجوز له وضع يديه بالارض بل ينجس بالسجود الى غير ذلك عليه
 لاقا النجس ثم يديه قائم في الجموع ثم ر شرع لتعلقه بالمصلي
 صبي او غيره لم يعلم نجاسته متفذه لم تبطل صلاته لان هذا حيا
 تقارن شد الاصل والفالب اذا الاصل الطهارة والفالب النجاسته
 وصرح بقوله لم يعلم نجاسته متفذه ما لو علم ثم غابت الهرة او الطفل
 مثلا لم يملكه في غير متفذه ما هو باق على نجاسته فتبطل صلاته متعلقا
 بالمصلي ولا يحكم بنجاسته ما اصاب متفذه ما الهرة اذا اكلت قارة ثم غابت
 غيبة يملك ظهرها وقد قال النجاسته مشققة والظهر مشكور فانه
 متفذه نجاسته ما اصابته فيها ولو وصل غطري المكلف وحال
 سيلة الجرة ان فعله مختار مع فقد الطاهر الصالح لم يجب نزعه وان

لم يخف من ربه وان فعله فكره لم يجب نزعها وان فعل به حال عدم تكليفه
كصفره لم يجب نزعها وان لم يخف من ربه وحشا ونزعها لم تقع ملامته
ولا طهارته فادام العظم الحي مكسورا لم يستلجده وحشا لم يجب
نزعها حتى صلاته وطهارته ولم ينس المأثور في العظم ولو
قبل اكتماله بالدم والجلد ولا الرطب اذا اقامه سم وهذا يستثنى من
طهارة البدن فانه قال ويستثنى من ذلك ما لو وصل عظمه
خلعته بان لم يجد وقت الوصول طهارة فموجب طلب الطهارة في التيمم
قال من عظم ولو غلط في ذلك لا يصلح للوضوء في اي وقت ارادته
حتى لو وصل غير ذلك كان هذا الصلح واسرع الى العزم بجزء الوصل
خلاف السبكي وقدم عظم الخضر على العظم لانه في العظم اغلظ
وهذا يخالف ما تقدم في الطهارة في قياس الخضر على العظم حيث قالوا في
ترجيحه القياس لانه اسوا حال الامتداد لا يحل امتناؤه بحال وايضا
فان الخضر لم يغسل احد حوائطه بخلاف العظم فيه قول لبعض المالكية
بالحوار ويقدم غير المغلظ ولو كان يطهى البر على المغلظ ولو كان سرفه
ويقدم المغلظ على الادمي برعاوية وحل من غير الادمي فان لم يغسل
الا عظم الادمي قدم عظم الخضر على عظم الادمي ثم الذي ثم السلم وحيث
عليه نزعها ان امن اذى ولو اكلت في الحاء ولا مبالاة بالمد في الحاء ان لم يخف
منه في الحاء صرنا بسم التيمم ونطيل صلاته معه لحلمه نجاسة في غير
معدن الا صرنا في بغيرها هو قن الرضوى ولم يثبت فيه ما
حرم نزعها لانه لا ينقض ولا يترك منه وقيل تنزع منه لئلا يلحق اسرع
النجاسة ورد بان القايه هو الاجزاء الاصليه التي تتركب من نطفة
في الوشم وهو غير الابرة في الجلد حتى يخرج الدم ثم يترك عليه
عوضه ليحضر او يترك في الهواء ففيه التفصيل المذكور وهو انه

اكثر

اذا فعله مكلف مختار عال بالتحريم بالاجلعة وقد علم ان الله اراد
لزمته والا فلا فاذ فعل به في صفره او فعله مكرها او جاهلا
بالتحريم او غافلة وفاق من ان الله محذو رتيم فلا نزع الا التيمم
صلاته وامامته فكم من ذكر ان من فعل الوشم برضاه في حال تكليفه
ولم يخف من الله محذو رتيم فلا نزع الا التيمم وصحة صلاته
وامامته وعلم من ذكر ان من فعل الوشم برضاه في حال تكليفه
ولم يخف من الله محذو رتيم منع ارتفاع الحرث عن محله لتجسس
والاعذر في بقائه مطلقا وحيث لم يفسد فيه ولا قاما قلنا
او ما يعا او رطبا تجسس كذا افي به الوالد ثم ما رسم ولا يتعد
غرض من وشتم جاهلا بالتحريم اذا كان ممن يمتني عليه ذلك وفاقا
لرأيه ولا عذر للكافر على التيمم فلو وشتم باختياره ثم
اسلم فالظم وجوب ان الله لتقديره وهو مكلف اهو سم واج
وفي ع شرع لم ير خلافة ونفسه فشرع وقع السوار من زهي
استعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو اليه ثم اسلم فهل
يجبه عليه ان الله الوشم بعد الاسلام حيث لا ضرر عليه في
ان الله امر لاكن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكلف
ان الله بعد البلوغ لعدم تقديره في الاصل ونقص عنه في حقه
وحقه غيره ولا يخفى ما قلنا من اقامة محال الوشم له الى غير
ذلك من الاحكام والظم العقول عدم اعتقاده صرنا في
الاصل فلا تقديري منه حال الفعل وان كان في اطرافه فروع
الشريعة غير مبررة وعن من محل استجاره في حذر
مضاف والتقديري عن ان محل استجاره اذ وعامة التحريم
وعن ان استجاره في الصلاة زاد لجلال المحلي في شئ المنهاج

وحضه وقضته انه لو كان مسافرا عاصيا لم يقف عنه
 وهو كذلك قاله عليه السلام في الصلاة اي لا تجب ما
 وتجب ثوبه لاقاه مع رطوبة وعذو ذلك قال وقال في ريفي
 عما يلاقيه من الثوب في القيام والقعود وقيل البدن
 ولو تركوب او جلوس ووافق على ذكره ماوى وهو مصر به
 في التجرد وعواشيته ونهض وعق من انراستجا وان عرق
 فتكون به غير محلة وان جاوز البدن الى الثوب على الاصح
 ما لم يجاوز والا وجب غسل المحامس قاله وعلى التجرد ثم ان
 جاوز محل الانظار وجب غسل ما بين اليدين او محمول على التسلل
 مع التقطع في حقه متعلق يعني قاله وحل مستحرام في صلاة
 بطلته اذا اجاعته الى حمله فيها فلو قس من في فصل او في ثوبه
 بطلت صلاته ومثله كل من به نجاسة ثم دونه الخلق والوقوف
 المستحجر بالمصلي او المصلي بالمستحجر فانه يتطهر صلاته ووجه
 البطلان فيهما انصال المصلي بما هو متصل بالنجاسة ويؤخذ
 من ان المستحجر بالما اذا مسك مصليا مستحجرا بطلان صلاة
 المستحجر انصالاته بوض بدينه فصل بيد المستحجر بالما وبه
 ميقلة بيد المصلي المستحجر بالما فقصده عليه انه متصل
 لمصلح ينجس وهو ثوبه لا ضرورة لانصاله به لا يقال يلزم
 عليه ان اذا امسك ثوب نفسه بطلت صلاته لانا نقول
 انصال الشاب بضروريه ومثلهما السجادة ونحوها لتزليها
 منزلة الشاب قاله اطفاه نقلا عن عمن قال الرشدي هو في
 غاية السقوط اذ هو مبالغه اذ لا يخاف ان معنى كون الطاهر
 الفصل بالمصلي فصل لا ينجس غير معفو عنه انما غير معفو عنه
 بالانسية

بالانسية وهذا الجنس معفو عنه بالنسبة اليه فلا ينظر لكونه غير
 معفو عنه بالنسبة اليه الذي هو شأن منشأ التوهم وفي حجر
 ولو غير زانية مثلا ليدنه او انقرضت ففانته او وصلت له لم قليل
 لم يضرا ولو تركته او حرق لم يضر الصلاة لانصالها ينجس اهل
 قاله عليه وسلم لم يجل عدم الصحة حيث كان طرفها بانها ظاهرا
 اهل قول ومما قد به قد يؤخذ من قوله ففانته وقوله لم يضر
 الى يعني ان محلة اذ لم يتحقق من ثوبها ضرر ابيح التمسك وان
 محله انما اذا عثر بها لم يضر من اما اذا عثر بها عتبا فبطلان لانه
 يترتب اليه في النجاسة عدا وهو ضرر قارح شئ في ضرر ولو
 وقع الطاهر اليه في غلبه نجاسته في ما قليل او ملك لم ينجس على
 الاصح لغير ضرره عينه بخلاف المستحجر فانه ينجسه ويحرق عليه
 ذلك لما فيه من النجاسة بالنجاسة ويؤخذ منه انه لو جامع
 زوجته في هذه الحالة انه يحرم عليه ما ذكرناه لا يلزمها
 تركه كما آتت به الوالد وان خالف في ذكره من الشافعي
 ثم قال في محله اذ لم يلزم على استمال المافور والافلا
 يحرم ويحجب عليها تلك الشئ ينجس ثوبا اي وليست عين
 النجاسة متميزة وما الشارع مثل طهه لغير الاحتراز عنه
 اي اذا وصل اليه ذكر من الشارع بنفسه وخرج به ما لو
 تلصق كلب بكتف الشارع وانفرض على انسان وما لو رشي
 السفل على الارض البتة او رشه على ظهر كلب فطهر منه شئ
 على شئ من لم يصف عنه خلافا لمن يراه في لانه لو قتل
 بالحقوق كما ذكره لا يضر في انه لو وصل اليه ثوب نفسه
 وغيره لم يضر ولا يضر له والراد بالشارع محله المروء

وان لم يكن شارباً للمخلات الذي عنت به البلوي باختلاطها بالنجاسة
كدهن الجاهل وما حور النساء في مما لا يقاد تطهيره اذا لم يكن لها ما حصر
العادة بحفظه وتطهيره اذا اصابته نجاسة لم يقف عنه بل متى يقف
نجاسته وجهه الاضطرار عنه ولا يعني عن شيء منه ومنه محساة
النسائي في التثنية ولا يعني بخالفته وضابط المعقوفين لا يشب
الي سقطه او كونه او كونه محفوظاً اقول وشمل النجاسة الملقاة
حقاً بوصاف في المواضع التي يكثر فيها الكلاب ويخرج بالطن عن النجاسة
اذا نكتت في الطرف فلا يعني عنها عالم بقا على ما مال اليه الزركشي
واذا مشى في الشارع الذي به طين مستقر النجاسة واصابه وشي
في مكان اخر وثبت منه على عنقه في المكان الثاني اذا كانت
غير مسجد والا فلا يعني عنه لان المسجد يصان عن النجاسة وتقع
ثبوت المسجد ما يعني في حق الامن ما لا يعني عنه في حقيقة
البصير وتختلف المعقوفة وقتاً اي نظروا ثبوت ثوبه وبه
في زمن الشتاء واستمر الى الصيف ونزل يعني عنه نظراً الى الزمن
الواقع فيه ولا نظر الى زوال المشقة فيه نظراً الى كلامهم عدم
المعقوفة مقيمة بالزمن اهـ بابي اما اذا بقي الى الشتاء الثاني
فمنعني عنه نظر الزمن طويلاً وعن دم مخبر اعني جمع برغوث
بالفم والفتح قليل وقاله طامراً طاهر روي احمد والزار
والبخاري في الادب عن النبي صلى الله عليه وسلم سمع
رجلاً يسير برغوثاً فقال لا تشبهه فانما انظر نبياً الصلاة الفخر ودم
البرغيث رشحاً من انفسه ثم لم يجدوا له دماً في نفسه
ذكره الامام وغيره فالاضافة في دم البرغيث للملابس والمراد بقوله
عن دم مخبر اعني اي يعني عناء في ملبوسه ولو لم يوطئه بدنه

من

من عرقه ونحو ما وضو وغسل مطلوب وما تساقط من المحال شره
او من الطعام حال كونه او يضاف في ثوبه او غير ذلك مما يشك
الاختلاف عنه ولا يكلف تنشيف اليد لغسله خلافاً لابن القادري
كله بالنسبة الى الصلاة وما الحف بها من الصلاة وسجدة الصلاة
والشكر والمكة في المسجد اي موضع المكت فيه مع عمله دم البرغيث وان
كان دخول النجاسة في المسجد اما وليس المصحف وعلمه مع طهر
مستد به لا يخرب او ما قيل في قوله وقع الملوث بعد ذلك في ما
او ما قيل بحسبه ان كان عامداً عالماً وفي معنى البرغيث كل
ما لا ينسب له سائلة ويخرج دم البرغيث حله ما فلا يعني عنه
مد كمل ويعني عن دم قله لخلط حله هاوكة الواختلط
ومها دم قلة اخرى الشعة بخلاف ما لو اختلط حله قلة دم
قلة اخرى فلا يعني عنه كما ذكره ابو ماوي كان قبل واحدة
في الحمل الذي قتل فيه الاولى واختلط دم الاولى ببقية
الثانية فلا يعني عنه ولو وجد شخص بعد صلاة قتل قلة في
طن عاقته او في عزر خياط ثوبه لا إعادة عليه على المعقوفة وان
علم انه كان موجوداً حال الصلاة لانه ليس مكلفاً بالتفتيش
كما افاده شيخنا في الفريزي لم يلزم اي الدمين اي دم البرغيث
البرغيث وما عطف عليه خلافاً لمن فهم تحضنه محلهما بدم
النفث والحجامة ثم ردوا الى محلهما هو ما قبلت سلاتها اليه
اي عادة ومحاذاة من الثوب لكن رجوع القند لم الرغث
لا يظهر محترقاً ولا ولي الله راحه للدمين اي دم الدمامل
ونحوها ودم القصد والحج كما قرأ في شجاعتها والبراد لم يلزم
ما قبلت السيلان اليد عادة ومحاذاة من الثوب وان جاور

عنى عن المجاوز ان قل فان كثر المجاوز فقياس ما تقدم في الاستحسان
ان اصل المجاوز غير المجاوز وجب غسل الجميع وان تقطع او انقطع
عنه وجب غسل المجاوز فقط كما افاده شيخنا لعدم البلوى بذلك
ومما عرفت به البلوى حصول دم الرغيش في ضربة يضرها بعض الناس
تحت غمامته ميانة لها من دم الرغيش فيبقى عنه وان كثر فيها كما
قال العلامة ان تسرف ومنه يوحى ان ما تحلل في خياطه الثوب
من نحو الصبان وهو يضره البول يبقى عنه وان فرضت حياته
نظم موته وهو طم للدم الابتلا به مع مشقة فتح الخياط لآخره
وبه صرح ع ش على م سرفا حفظ لان كثر اي محو دم الرغيش
ودم الدمايل كما فصر في ش المرح على ذلك وان كانت عبادته
تتمل دم الفصد والحمامه وقول بفعله ولو باكره عليه ويسقى
ان يكون قتل غيره برضاها كفعله وفيه انه يشك في دم الفصد
والجرح واذا كثر اي وان كان يقبل ما ذلته ان لم يجاوز محله ويكون
مستثنى من عدم العفو عن الدم الكثر اذا كان بفعله او بفعل
ما ذلته الحاجة الى ذلك شيخنا فسر اذا اختلط دم الخلافة بدم
الراس قال ش في يفي عنه والمعتد عدم العفو لان محله عدم
العفو على ما اذا اختلط بدم التنظيف به الخلافة فانه لا يفي
عنه فسر عن النقي عن ثوبه عند النوم في حق اهمل
البارية ونحوها من يقناه عند النوم اما اهل القرى والامصار
والذين لا يقناه دونه فلا يسن في حقهم وجع فلو نام في الثوب
وكثر الدم فيه فانه يفي عنه بطلان وان استتر بقرقه او بالخرقة
من لا يقناه النوم فيه اذا كثر الدم فانه لا يفي عنه كما لو لبس
لبس حلة اخرج من قال المناوي يمكن محله محل العفو حيث لم

يختلط

يختلط باجنبي وحيث كان في ملبوس لم يهرأ صا ليله والا كان قتل
قلا فاصابه منه دم او جل ثوب فيه دم غوبر اعيش او صل عليه
لم يفي الا عن القليل اهو والحاصل انه يفي عن دم نحو البراغيش
وان كثر ونفا حش وان استتر بقرقه او ثوبه بالنسبة للصلاة بشرط
ثلاثه ان لا يكون ثوبه وان لا يختلط باجنبي غير ضروري وان
يكون ذلك في ملبوس يحتاج اليه ولو لم يجز ولو كان عنده غير
خاليا من ذلك ولا تكلف ليله لان الشارع لما عفا عما فيه من
الدم صار كالمأهر فانه اختلط بالاجنبي غير ضروري لم يفي
عن شيء منه وان كان بفعله عفى عن قليله وكذا ان كان
في غير الملبوس المذكور قال م ر في ش ولو شك في شيء قليل
هنا امر كثر فله حكم القليل لان الاصل في هذه الحاسات
العفو الا اذا اتقنا الكثرة اعم وعلى الحرر مع زيادة من ع ش
وعن قليل دم في جميع قائل كسرته وسررق قال الدم في
وحاصل ما في الدما انه يفي عن قليلها ولو من اجنبي غير محظ
وكثرها من نفس مالم يكن بفعله او بجاوز محله فيفي عن
قليلها فقط م ر في ش قال في محل العفو عن القليل اذا كانت
بقوله لغرض كصرا له مل بها لو فعله عشا كانت لطمه نفسه دم
اجنبي عشا لم يفي عن شيء منه لانه كما به محروا فلا يناسب العفو
كما اقي به الوالد رحمه الله ثم قال محل العفو عن سائر ما تقدم
مما يفي عنه مالم يختلط باجنبي فانه يختلط به ولو من نفسه
كل خارج من عينه او لثته او انفه او قبله او دبره لم يفي عن شيء
منه م ر وكما لم فيما ذكر في الفصل السابق
ومستغنى وهو البقا يفي التي تطلع في البدن وقول لدرج

وقد جاء ما لا يقدح في ما خرج وما بعده وعلى تقدير الذي لا يقدح في
 ولا يقدح في تحصيل ما يقدح في حال التمسك بها وقوله او على قبل
 الشرع فيها وقوله ثم ذكرنا به صلاته وأشار الى ذلك ان
 قوله فيما تقدم وطهارة النفس اي في تفنن الامر لا في اعتقاده
 فقط وقوله على لا حاجة اليه بعد قوله على وجبت الاعادة
 لتنزيهه عن تكرار التطهير في الصورة الثانية ولان الطهارة واجب
 فلا تستط بالجهل في الصورة الاولى والآء بالاعادة ما شمل
 القضاء كما اذا تذكر بعد خروج الوقت وفي اطلاق الاعادة على
 ما بعد الوقت فليس اي غلب الاعادة على التقضا وشماها اعادة
 فالاعادة فعل العبادة ثانيا في الوقت وظن ان الاعادة في
 الصور من اعني هذه وما بعده مما على التراخي ويؤيده ما لو شئ
 السنة في الصوم في وجوب القضاء فيه على التراخي لان الشيات
 يقع كبرا كما نقله الاطراف عن ع ش ولومان قبل المذكر فالصواب
 من الله ان لا يواخذه لرفع عنه هذه الامة الخطا والسيئات
 بخلاف ما اي صلاة وقوله الفصل حدوته اي براجحه او بحجة
 او استنوا الامر بربما وى اي ولا يجب اعادتها لكن سنن كما قاله
 في المجموع وفارق ما ذكره فمن قلته صلوات حيث قالوا
 يجب عليه ان يرضى ما زاد على ما يقنع فقله وسواء اتفق تركه
 او شك فيخالف مسألة التكره هنا واصل الفرق ان ذكر التكره
 في اصل الفعل وهذا شك في شرطه فكان احق كما قرره المجتهد
 والثاني ستر الصورة مصدر ومضاف للفعل بعد حذف
 الفاعل اي انه ستر المصلح عورته والصوره لفظة الفقهاء
 والمشي المستفاد به ومنه كلمة عور لا اي فيجبه ويمن بها
 القدر

القدر والآن لم يبق ظهروه برما وى عن النبوة اي من السن وحيث
 ولكل واذا كان الثوب ينع من رويته الخ عن ع ش وقد يؤيد عدم
 رويته الملك مع عدم الثوب وقصة خديجة روى الله عنها حديث
 القصة الخارج عن راسها التخيير خارجا عن كل لما كان ياتي النبي صلى الله
 عليه وسلم اول المبعث هل هو ملك او لا فان الملك لا يرى المراه
 الا بعينه مع عدم الستور وقد اشار الى ذلك صاحب التمهيد بقوله
 فاما طهارة عما الخا ليدري اهو الرضى ام هو الاغما
 فاختار عن كثرة الراي جرحه في ما عاده اذا عيه الفط
 ومخرج يتدبر عن النبوة الرجاء فلا يكفي فخرج لو طار ذكره او
 ثبتت سلعة اسلمها في الصورة او طار ستور العانة وجاز الركبتين
 وجب ستر ما خرج عن حصص الركبتين لانه مما بين السرة والركبة
 ومثله الاثنان ولو كان خاليا في ظلمة عبارة غيره ولو
 كان خاليا وفي ظلمة يابى ادم مخدوا زنتكر اي يافروع
 ادم الشامل للمذكر والانثى وذكر المذكر في قوله يابى لشرههم
 وفي الآية مجازان الاول اطلاق الزينة على الشان تسمية المحل
 وهو الثياب باسم الخا لرسد وهو الزينة والثاني اطلاق
 السجدة على الصلاة تسمية الخا ل وهو الصلاة باسم المحل وهو المسجد
 واطلق الله تعالى على زينة والزينة عرض قائم بالثياب تزينها اي
 الثياب تزين بها ولذا قال الامام نطا وعزاه لعظم العلماء ان في
 حسن ثيابكم ما استطعت فانهما زين الرجال بها تقربوا بكرم
 ودرع النفس في الثياب تراصها فاسد بكم ما يستر وتكتم
 لمزيد ثوبكم لا تضرركم بعد ما تحبب الاله وسقى ما يحرم
 وزييت ثوبكم لا يزيدكم رفقة عند الاله والله عبيد محرم

فخرج في السؤال في الرد على ما تقدم عليه القيام والستر
بان كان مستعجلا في كشفه عند قيامه وعند قعوده هل يقدم
الاول او الثاني فيه نظر والجواب ان الظن مراعاة الستر ونقل
عنه فتاوى التي من ان اذا تقارض عليه القيام والاستقبال
قدم الاستقبال لانه في الستر لم يسقط في الصلاة بحال
مع التقدم عليه بخلاف القيام فانه يسقط في النافلة مع
التقدم وهذا مثله فان الستر لا يسقط مع القدرة عليه بحال
بخلاف القيام في علم من وما قاله في علم من الاستقبال يسقط
انضاف النافلة في السفر مع التقدم بخلاف ما نقله من ذلك في الخبر
وتقدم في رد لو تقارض عليه القيام والستر بان كان بحيث لو صلى
قال ما انكشف بعض عورتهم وكان بحيث لو صلى قلنا ان مكنته
ستر ذلك فيسفي مراعاة القيام ودون الستر المراد به اي التلويح
من الزينة والستر وقال بعضهم كان حقه ان يقول بها اي من
الزينة والستر ثم قال في المصاييح اللباس المأمور به في
الصلاة له صفتان صفة لضر وصفة كمال فصفة الاضرار
كونه مستور العورة والصفة الكمال انه كونه مستورا متزينا في
لحمه الذي واكمل نفسه هو في غير الطريق من ابن عمر رفته
الارتداء ليس العرب والالتفات ليس اهل الايمان يعني ان الارتداء
وهو وضع الرداء على الكتفين ليسه العرب توارثوها عن اباهم
في الجاهلية لانهم كلهم يلبسون الازار والرداء بعون ما حله
والالتفات وهو عطفة الرأس واكثر الوجه ليست اهل الايمان
لانهم لما علاهم من العمام من راسهم ما يحلهم اضطروا الى مزينة
الستر فزادوا ان الالتفات استر لستره ما فيه الحياء وهو الوجه
والرأس

والرأس لان الحياء من عمل الروح وسلطان الروح في الرأس ولهذا
قال الصدوق اني لا ادخل الخلاء فاتق مع حياء من الله تعالى
فكانوا في الاعمال التي فيها حشمة يعلوهم الحياء كما يعلوهم قبح
غيرها وكان الالتفات ليسه بنو اسرائيل ورثوه عن اباهم
وهذه الامم ايدت باليقين المناقذ لحجب القلوب من تقصير
من الحياء العلم بان الله يراه علم يقين لا علم يقين هو مشاوي
على الحضاض ويجب ستر العورة المراد من ذلك انه يحرم
كشفها حتى في الخلوة واذ كان كذلك ينبغي قوله في ما ياتي ولا
يجب سترها عن نفسه ويحجب بان مقني ما ياتي انه محزله
يظهرها مع الكراهة لكن من طريقه لا يكتفي باحتمال الحياء
تسببه ستر العورة من خصوصياتنا وكانت بنو اسرائيل
يقتلون عذرة يظهر بعضهم الى بعض اي كونه كان حائرا
في شرعهم والاداء اقرهم موسى على ذلك اي بلاكراهة ايضا
وليس من الغرض بحال الجماعة لان السببه ان يكون
مستترين قاله عن علي م ر ورواه الرضا وحمل بحال
الجماع من الحاجة ونفسه ومن الغرض كما هو ظم غرض الجماعة
وسن الستر عنده لا يقتضي حرمة كما لا يخفى والا لكان
الستر واجبا خلافا لما في تعاشية ويلزمه ان يقول
مثله في تقاضا حاجته البشر والاقارب ولا بد على حوار
كشفها لادنى غرض تعلمهم زعموا النفي عن الصلاة فان
الله تعالى تركه المستور متادنا وغيرة تارك الادب لان محل
الاستشارة الى ترك الادب عند استفا الغرض والغبار عطف
خاص على عام وغيره اي غير الكس كان كان هناك عيار

من هو والله تعالى اعلم ان يستحي منه فلم انزل عليه
مقلبه وفي رواية اخرى ان بعض حديثنا ونقطه الله اعلم
ان يستحي منه فان قيل ما فائدة السر في الخلوة مع ان
الله تعالى لا يحب من تصم شيئا احب بان الله تعالى
يرى عبده المستتر متاديا دون غيره اهش الله على
المناجاة ولا يحب ستر عورتها الى السر في الذكر وما بين
السرة والركبة المرأة حرة اوامة وقول على نفس اي في
غير الصلاة اما في غيرها فلو راي عورة نكس في صلاته
بطلت فلي هذا يكون الطريق ما وافق به الواقف رحمه الله
تعالى ثم وعارة الرجل تنسب العورة التي تحت ثوبها
في الخلوة السوئات فقط من الرجل وما بين السرة والركبة
من المرأة عن نفسه ومثل نفسه حليته بل كبره نظره
اليها من غير حاجته ولو للرجل وعاصم ما يتلفه بالافورة
ان يقال هي للرجال في الخلوة السوئاتان ولقرص من الشيء
وحشي فيها ويحضر محرم ما بين السرة والركبة وعورتها
الصلاة ويحضر الرجال الاجانب ما بين السرة والركبة ويحضر
النساء جميع بدنهن وشعرهن وعورة الخ في الصلاة ما عدا
الوجه والفتن ويحضر الاجانب جميع بدنهن وقال الرافعي
بحسب النظر من الاجنب لو جهر بها وكفها عن غير شهوة
وكذا مذهب المالكية اما الامامية في الرجل في الصلاة
ما بين السرة والركبة كما ذكره فيهم اجماع الجليل الشافعي واذا
رفع ثوبه لعل النوازع عطف على شيء قبله ولم يذكر ارواياه
المذكورة من غير صرف العطف عبدة او لغيره اي مثلا
قوله

٤٣٢
والعورة اي عورة الاحد المذكور في الحديث وهو السيد
والمراد به فيه الذكر فذلك احتياج الشافعي الى قياس الامامية عليه بقوله
ومثل الذكر المفقول والعورة ما بين السرة والركبة من لفظ
الحديث لانه المقصود من اللفظ فلو لم يكن من الحديث لما ثبت الحكم
وتخصص من العورة في قوله والعورة ما بين السرة والركبة الا ان
في الحديث الاجل قوله الشافعي ومثل الذكر واللفظ العورة عام
يشمل الرجل وغيره والاشية العورة خرجت عنه بدليل اخر ولذا
اعيدت العورة لفظها ويكرن القياس غير محتاج اليه ولذا اكدت
الشافعي على قوله الشافعي وقين بالرجل انما نصه لاحاجته اليه لان
لفظ العورة عام يشمل الرجل وغيره والاشية العورة خرجت عنه
بدليل اخر والاشية هذه العام بالسنة للرجل والامامية على حالها
بحر وفه بجامع ان راس كل منهما انما في ان مثل الرأس الصد
مثلا فانه غير عورة منها فلما داخل من الرأس واجيب بانه المناجعة
الجامع الراس لان الجامع يشترط فيه ان يكون متفقا عليه وكون
الرأس منها غير عورة متفق عليه اي عندنا وعند الحنفية بخلاف
ما عداها فثبت خلافه واعتراض بان هذا ليس علمه الحكمي حتى
يحيى عليه جامعا واجيب بانه من قياس الشيء في الجملة كقياس
البقال على الخيل في عدم وجوب الركعة بجامع الشبه الصوري
لان قياس القادة والاصناف بوجوب اقتناعه يقع به الحضم
وهو الخفر لانه بقوله الامامية كالخبرة في الصلاة الا ان
فقط قوله قياسا على الرجل هذا الجامع الذي سئل او لا
فليس من العورة على الامامية لكن يجب سترها من
باب ما لا ينجم الواجب الالبه فهو واجب موضع الذي يقطع

اي موضع الجوز الذي يقطع وعادة ممد والسره محل السر الذي يقطع
 من المولود فالسره يقطع والسره محل وجهها سرور وسراير
 اه مرصل بوزن منبج راي محل وصل الفخذ بالساق
 ركبته في يده وهو مخالف للادى وعرفوباه هما الفطمان
 البارزتان في وسط رجله وعورة المرأة في الصلاة اما
 عورتها خارج الصلاة بالسنة للنظر الاجنبى اليها في جميع
 مواضع الوجه والكف واللو عند من الفتنة ولو رقيقة محرم
 على الاجنبى ان ينظر اليه شيء من بدنها ولو قلامه طفر منقلا
 منها والعورة بوقت النظر وان انفصل منها ذلك حالة الزوجية
 على الراعي وعورتها بالسنة لما رماها ومثلها في الخلو ما بين السرة
 والركبة فكل من الرجل والمرأة ثلاث عورات ولها عورة رابعة
 وهي ما عدا ما بينه واعند النساء وذلك عند النساء الكافرات
 ووجهه اقل الحكمة ما راته منها الكافر واعتقد ما بينه واعند المسلمة
 لا غنا عنها للشفة ذلك غالبا وكذلك الرجل له ثلاث عورات وعورة
 في الصلاة وقد تعدت وهي ايضا عورته عند الرجال ومحارمة من النساء
 وعورة النظر وهي جميع بدنه بالسنة للاجسبه وعورة الخلو السوان
 فقط على المعتزلي وظن ان كفى كماله فلو علم الرجل ان المرأة تنظر
 اليه حرم عليه تلبسها بشيء من بدنه حتى يحجب عليه اذ علم ذلك منها
 ستر جميع بدنه عنها حتى الوجه والكفين كذا اقول به شحنا ربه واشد
 المسئلة في الجامع الا انه فاضل عموه في ذلك اشهد المنازعة وقالوا
 سبنا كذا الحديث فلم نجد فيها ان الصباية كانوا اليهم يرفع فيلقت
 المسئلة التي هم رفاق في بافتي به الشيخ في فطلة المنازعة
 اه اقول على التبع غير الوجه والفتن دخل في غير باطن القدمين

فيجب

فيجب سترها ولو بالارمن حالة القيام الا ما ظهر منها فيه انه يصح
 التلعين ولا يظهره يشتهن الا ما ظهر منها وهو يحصل حاصل واجبت
 بان معنى الا ما ظهر منها اي الا ما غلب ظهوره وقوله لان الخلعة
 تدعو الى ابرارها قد يقال الحاجة تدعو الى ابرارها في غير الصلاة
 تقضي الخواص وهي منقودة فيها رقا الخلعة اليه في لاي لاي
 الخنثى الرقيق لا يختلف حاله بالذكورة والانوثة لم تقم صلاته
 وعليه حجة القضاء وان بان ذلك كحال الصلاة ولان الاصل
 شغل دمه بما فلا سرا الا سقي من القطع به اي بالذكورة من
 العتة ويمكن الجمع ان في هذا الجمع نظرا ذاصل الخلاف في قوله
 فان اقصر الخنثى على ستر ما بين سرتة وركبته فقط والنفري
 لم يذكر انه دخل مستورا كالمسلم حين نقول لا والادخل مستورا
 كالمسلم اذا ذكره لم يقل هذه الصارفة فتأمل قال في وصفه
 شيخنا هذا الجمع واعتد البطلان مطلقا واسماعه نحن مع الذك
 جمع والجمع اول من التصفية اه والمعتد كلامهم من بين الصبارين
 هما ان اقصر الخنثى على ستر ما بين سرتة وركبته لم تقع صلاته ومقامها
 ان اقصر الخنثى كالمسلم على ستر ما بين سرتة وركبته صحت صلاته فتأمل
 الاول على ما اذا كان الاقصر في السنة والثانية على ما اذا كان في
 الاشارة لوقال الاش بين القولين كان اولي نظرا ما قالوه في الجملة
 خالفهم رقا قال البطلان هنا مطلقا وخرق بين الجمع وما هنا بان
 الشك هنا في شرط راجع لغيره وهو تمام المدة فالتعنين عليه
 معتد والمعتد من ويقترضه لا يقتضيه الذي ايجد واعتد به في
 على من تلقاه اذ قال ايجد تلقياه بقوله وانما هو من تلقاه
 شايخنا عن شيخهم النوراني ينع اذ كر لول الشرة اي لقد

الصبر مدة كافي نظايه كذا نقل بالدر من فتاوى الشافعي
 على م ر فلا يضرب وانه حديد البصر وكذا اذا ارها في الشمس والظل
 في وقت الصلاة لونه ليعيه الاكتفاء ببيع اللون وان لم يبيع المحرم
 كالسراويل الضيقة كسنة مكروه للماء ومثلها الخنثي وخلافه المروي
 للرجل قال العميرة ودينه وجه بطلان الصلاة اه وطم انه في الرجل
 ويحتمل المرأة وعليه فكان الظن انكراهه في الرجل ويحتمل المرأة خروجا
 من الخلاف الا ان يقال ان هذا القول يشاذ وليس كل خلاف
 يراعي اطراف ولو تبين اي ولو سترها بطن كما صاف ومكان
 انه متى قدم على اتمام الركوع والجمود في اتمام غير مشقة
 لا تخيل عادة وجب عليه ذلك وفي الشط وحسب اي لشرائط
 لا ياتي ثلاث خطوات متواليه فان كان هناك مشقة خبرين
 ان يصلي على الشط عاريا او في المائتم يخرج الى الشط واما
 صلاة الجنازة وصلاة الايا فلها في فيما هذا التفصيل سم
 ولوروي اي كانت تحت ثوب من طوقه مثلا لسقته بطلت
 عنه مكان الروية في ركوعه وسجوده وان لم تد الفقل كما لو كان
 ذلك مفترجا تحت لو ركع يزفع عن بعض الموزة فتسل اذا لم
 تتدركه بالستر قبل ولا يضرب وثرها من اسفل كان صلي في
 قلوب وثمة من يرق عورته من ثوبه من طوقه تنصية
 او كذا لانه من الاهلي اهاج وله ستر بغيرها بده والفرق
 بين ما هنا وعدم صفة ستر لاس المحرم بيده فلم يستر والستر
 باليد في الاحرام فلم يوجها الفدية ان الما رثم على ما فيه ثوبه
 ولا لثوبه في الساتر بده وما هنا ما ستر الشرة وهو ما قبل
 باليد وقوله وله ستر بغيرها بل عليه اذا كان في ساتر عورته

خرق



خرق ولم يجد ما يستره غير يده كما هو ظم في شافعي فان لم يكن عنده
 شيء أصلا يستر به لا يحس عليه وضع يده على احد سوتيه بلا من
 ناقض كما اعتده ستم وعش وحين حمل قول الشافعي على هذه الحالة
 خلاف القول حيث قال وله ستر بغيرها اي من غير السوتين او
 من ما يستره ناقض واذا تقارض عليه السجود والستر بده فتدل
 بدم السجود لا تترك والستر بشرط وقيل تقدم الترتيب في الشجين
 عليه بخلاف السجود لان الرافي بقول بغيره وجوب وضع يده
 في السجود لان الواجب عنده وضع الجبهة فقط وعبارة قد روى
 الخبر واذا تقارض السجود والستر تقدم السجود على المعتمد في عليه
 وضع يده وشكر الستر لان الشارع اوجب عليه وضع النصف السفلي
 حضار عاظم من السجود والستر لا يحس الا عند الفدية ولم في تلك
 الحالة اتمام الركوع والسجود اي ياتي باذكارها بعد قول الشافعي
 فيما سبق فان عجز عن ذلك صلى عاريا واتم ركوعه وسجوده اه وبلغها
 من قال في شافعي وخض لم يستر من السجود واما سترها
 بغيرها فبغير قطع اطراف قدم اي الشخص ذكر مكانه او غيره
 ولو وجد ستره لم يستر بغيره قبله ولا ستره بغيره وجب عليه
 ستره بغيره كما قرره شيخنا البخشى تبعا لغيره وانظر لو وجد كافي
 القبل وزاد قدس القلبي الى ستره بغيره هل يجب القطع في شحنا
 ينبغي ان يقال ان نقص القطع عن امر ما يستر به الدبر لا يجب
 والا وجب قياسا على الثوب الذي تحس بغيره اهاج لانه
 متوجه به القبله نفسه هذا القليل لغيره خاص ذكره بالصلاة
 وليس مراد بل يجب ستر القبل مطلقا فقه علوا بغيره اجري
 وهي قولهم ولا تترك الدبر مستورا بالايدين غالبا قال في قضية

الفيل الاول اخذ من ذلك بالصلاة والثاني عدمه وهو
 الاوجه اهاج ان كان هناك رجل ويخرج عن الخنثى او الفريدين
 كما يقضيه قوله غير فقط بعد انه لم يجد نحو الطين ولهم انه
 لم يجد لو وجد لم يصل في الحرير وبه اجاب م رساله عنه في
 كما وافق عليه من جواز الصلاة في الحرير وهو نحو الطين
 اذا اخذ برؤيته وشحنه فاليراجع كل ذلك والحرر سم على الجمع
 اقول ويشق ان نحو الطين الخشيش والورق حيث اخل ببرؤيته
 من حيث عليه ذلك اولاً فيه نظر والظن الاول وان يكون في
 هذه الحال لا يخل بالبرؤيه اذ هي على م رزقه السترة اي في
 الصلاة مطلقاً وعند الاجانب عند فقده غير ولو خبثا او طباقت
 ولا يلزم قطع اي ان تقص ولو سبى في الاوجه م رسم
 اج وجب عليها ان تستر راسها اي قد رامت عن افعال
 سبطه فان مضت منه او لمز على ثن اوله والسترة افعال
 سبطه بطلت صلاتها اهاج للرجل وكذا المرأة لا يحضر احب
 قال فالنوع فيه تفصيل احسن ثيابه وان تقص وتشم
 وقطع ليس ويرتدي وتترس او تقترن فكل واحدة مستقلة
 قال القميري وفي تاريخ اصحابنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ان الارض تستغفر للمصلي بالبرؤيل اهاج في ثوب منوره
 اي ظاهره ولو اغمى او قف ظلمة او كانت الصورة خلف ظهره
 او ملاقيه للارض بحيث لا يراها اذا صلى عليه تباعد عما فيه
 صورة النبي غباغش على م روقوله فيه صورة اي مثلاً
 والماء ما فيه من كافي قال في مثل ما فيه خطوط
 قال الجوهري التمام ما كان على الفم من الثياب والثمام
 ما كان

ما كان على الارض اهاج هو في فلاحه لها رفع الثياب اي بشرط
 ان تكون غير ما مكشوفه عند المجدد وعجز عما ظهر به فلو
 قدر على ما ظهر به ولكن لم يأت غسله الا بخروج الوقت وجب
 وصلى بعد الوقت ولا يصل عارياً في الوقت كما حكى الطبري الاتفاق
 على ذلك سم صلى عارياً اي الفرائض والسنن ع ش على م
 اي عند صف الوقت او الياس عادة من حصول سائر مقتدرتها
 بغير وقول عارياً واتم الركان ولو اضطرر للسنن ما قدر غسله
 لتجوشه حراً وبرد صلى اي عند صف الوقت او الياس كما ذكر
 فيما يظهر فيه واعاد رسم في في الغاية وعبارته في صلاة فاق
 الظهورين ولا يشرط لصحة صلاته صف الوقت بل انما يتبع
 عليه الصلاة ما دام يدعو احد الظهورين كما قال الاذرع وهو
 ظم دافيه به الوالد سم ولا يعرف من يباح له فرض دون
 نقل الا من عدم الماء والسنن او عدم السترة او كان عليه خاسته
 وعجز عن ان ينه اذكره في الروضة وما ذكره في عدم السترة
 من على انه يلزمه الاعادة والاصح انها لا يلزمه فيه اهاج
 له النقل ايضا كما خط شيخنا العلامة الشنقلا اهاج في ولا
 اعادة عليه اي قدر لانه هذا عند زيارته وان وقع لا دوم
 هنيهة اي الثوب اما لو كان السائر طيناً وجب قول كما في من
 الروض وذكره م ر على التحريم لقوله نعم عليه قول نحو الطين
 مما لا بد منه فيه اهاج بل صلى عارياً ولو اصابه ما وخصاً كما في
 فتاوى م ر ولو عارة اي ولو عار شخص الثوب لم يرد
 الصلاة لزمه قول وظهر وجوب سوال العارية بقبولها اهاج
 قال فهو كما في التيمم فان كان واحداً للثمن فامراً

عن مرسلة وموئنه يومه وليلة لزمه بقوله والا فلا وهذا
احسن مما قاله ممد لان الفدية ان البائع غير يريد الصلاة
والشترى يريد بها كماله قال الوقوف على مكان طاهر
الوقوف ليس بقدر بل مثله القعود كما ياتي بلاقي بعض
يدنه غايته خرق بالملا في غيره فانه يصرفهم بتغير الزاوة
تجاسسه فارقه لاطالا ورطبه والقي ما وقعت عليه حال امن
غير محل ولو في مسجد نعم ان اثره على القاء بها تحس المسجد
والسبع الوقت وجب القاءها خارجا ونظير صلاة وان
ضاق الوقت القاءها في المسجد وكل صلاة نعم فصل المسجد
بعد ذلك اهر برساوي العلم بدخول الوقت المراد بالعلم
ما شمل الظن ولو بالاخرى قال ولا يخفى ان الوقت اهم شروط
الصلاة فكان الانسب لعله على بقية الشروط لان بدخول
نحو الصلاة وبخرجة نفوته كما قاله في خبره وري وعدم
ثقة اذ حمله فعليه ما صوبه حاله ببقية برقد فان وجد
ثقة بخبر عن علم ولو عدل رواية او سمع اذانه في صبحا واذان
ما ذونه اي الثقة بان اذن بان اذن المتفاتي الثقة لمودن ولو
مسما صا مونا في ذلك اوري عزولة وصرفها عارف ثقة لانه
كالمؤمن علم وقتها مكان محرم واقوى من ما يثبت الابرار المورق
لعارف ولا يخفى مع وجود شئ مما ذكره ارجح بقاءه في كل على
الحلال اخذ بضم لا تتور الاجتهاد مع بيت الابرار المروق
ولا مع الزوال التي وطعها الهار فون اواقردها في كل وقتها
نكاح محرم فلو اخذ في بيان خلافه وقعت الصلاة
فلا مطلقا ومعه ما لم يكن عليه شئ من جسر ما فانها تقوم مقامه

وان

وان عن صلاة قاله في شئ عند قول الحق والاصح ان يصح فيه
الادابية المضاهية جهل بالالفهم ونحوه فقل نقا وقرنا
فناها اذ اقبلت حروجه اذ استعمل المضاهية الادا وعكسه
قال نقا فاذا قضت مناسككم اي اذ ينويها ولو نوي الادا
عن القضاء وعكسه عام اعمال لم تقع لتلاعبه نعم ان فقد ذلك
مضاه الفعوى لم يضر ولا بشرط ان يقرض للوقت كالنوم اذ
لا يحل النوم من الشرط فلو عين الوقت وخطا مع في الادان
الوقت المتعين للفعل بالشرع في خطاوه فيه وكذا في القضاء
كما تنصه كلامه في التيمم وهو المتدور في الفتا وانه
للبا رقية ان يخطا كان في موضع مدة عشرين سنة تراه له
المحرف في صلى الصبح ثم تبين لخطاوه فما زاحج عليه فله ان
بانه لا حجة عليه الا قضاء صلاة واحدة لان صلاة كل يوم
تكون دما عن صلاة اليوم الذي قبله وما افني به البارز
افني به الوالد وان نزع فيه فطاهرة سواء قصد فرض ذلك
الوقت الذي ظن بدخوله ام لا وهو كذلك كما نقله الشيخ عبد
الرحمن ارجح حاشيته على من من شكه طعنه خلافا على
جم لما في فتاوى من قال ويصرح به اي بالظن المذكور قوله
من روي ان الوالد ايضا من من عليه ظهر يوم الاربعاء فقط
ففي ظهر النوى به فضا ظهر يوم الخميس فله ان عليه لانه
عن عم احب نفسه وخطا فيه او لا كما في الزمان والحجارة فله ان
بانه يقع على علمه بما ذكر كما اقرضاه كلام الشيخين وان خالف
فيه بضم بورد ومنه السكاب التي لم تثبت صحة قال
وحوذ كذا معطوف على قوله بورد لا على الا مثله اذ

الخياطة وما بعد هذا من الورق دكر بحمل او حوان اخر عرب
 سم قال له منى في حياة الحوان وهو اتي اليك ابله الطبع
 لم يالف زوجه واحدة ولا حنولة على فراجه واذا سقط من حائط
 اتول ولم يمتد الي دار اهله ومن حفص الجحيد معرفة الوقت
 فتسقط صاحبه على اسواطالت او فصرن حتى ان بعض العلماء
 اقبى حوان لا تخمد قلبه في اوقات الصلاة وتنفطه ليل وروية
 الملائكة قال عليه السلام اذا استغنى صباح الديكة فاسالوا الله من
 فضله فانها تزي ملكا وتكرها في الدار يا روي انه عليه السلام
 كان يقبض في التبت وعزته على اناثه فاذا راي معها ريكاعره
 قاتلة قبل الاشد يدان قرب من الملك وقديا تلف الي الديكان
 من الصفر لكن لا لنفسه احد هما حفر الاخر ومن قتل قاتله وقد
 راي ذلك مرارا وعثوه على ما فلو راي حبة الثرة بها وسوته
 سها فلا يولد واحدة على ارض بل التيقنة الرفعة الفاسقة
 والصفرة السمينه الطرية عنده سواكن هذا من بلاهة طبعه
 فلان الشيطان لا يدخل بيتا فيه دكر خصوصا الايض الا فرق
 لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليك الا فرق حسي
 وحسب حسي خبير بل حرس بشه وشنة عشر بيتا من صرانة
 وفي رواية انه عليه السلام كان له دكر ابيض وقال الخافض زعم
 اهل المخزبة ان من دبح دك ابيض لم يزل يملك اي عصابة ماله
 وروي ان له دك ابيض جناحه بالزبرجيد واليوافيت واللول
 جناح بالشرق وضاع بالمغرب راسه وفي لفظ حقيقة تحت الفرس
 وقوامه في الهواء وفي رواية وحيلة في تحريم الارض
 يوزن في كل بحر فيسبح كل صيحه اهل السموات والارض الا
 والقلبين

الثقلين الا بشئ وللحن ففرد ذلك بتخيه ويزك الارض فاذا في يوم
 القيامة قال الله لهم جناحك وصوتك فقام اهل السموات
 والارض الا الثقلين ان الساعة قد اقربت وفي رواية اذ كان من
 الليل سبعون قدوس وروي يقول في سحر على ليلة سبعين الملك
 القدوس وسري الرحمن لا اله الا هو وفي حديث اخر قال عليه السلام
 قال الله اذن لي ان احرك عن دكر رحله في الارض وثيقه
 شيت تحت العرش يقول سبحانك يا اعظم شأنك وروى
 الفذلي عن ميمون بن مهران قال يلقي ان تحت العرش ملك
 في صوتك دكر فاذا مضى ثلث الليل الاول ضرب جناحه
 وقال للعلم القائلون واذا مضى نصف الليل قال اللهم المصلوات
 واذا طلع الفجر قال اللهم الفاتون وعلمهم اذ رزقهم وروي القلي
 ان الذي صلى الله عليه ولم قال ثلاث اصوات يحم الله صوت
 الديك وصوت القاري وصوت المستغفرين بالاسحار وروي احمد
 وابوداود وابن ماجه عن زيه بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا استبوا الديك فانه يوقظ للمصلاة
 استأذنه فيه وفي لفظ فانه يدعو الى الصلاة قال الامام
 الحسن قوله صلى الله عليه وسلم يدعو الى الصلاة فانه دليل
 ان تكلم ما استغنى منه لا ينبغي ان ينسب بل حقه ان يكرمه
 وشكره وتلق بالاحسان وليس معنى دعا الديك الى الصلاة انه
 يقول بمررت قد حققة الصلاة وقد خان الصلاة بل معناه
 انه العادة قد حركت اليه يصرخ صراخات متتالية عند طلوع
 الفجر وعند الزوال فطرق الله تعالى عليها فذكر الناس صلواته
 الصلاة واليعون لهم انه يصليوا بصر اخذ من غير دلالة سواء

الامن جرب منه ما لا يخفى ضرورة كونه اشارة والله اعلم
 ويروي ان الله تعالى خلق ملائكة الفريسة وله اربعة اوجه
 بين الوجة والوجة الف عام الاول ينظر به الى الجنة ويقول
 طوبى لمن دخلك والثاني ينظر به الى النار ويقول ويل لمن
 دخلك والثالث ينظر به الى العرش ويقول سبحانك ما اعظمك
 والرابع ينظر به ساجدا ويقول سبحان ربى الاعلى وله خمس
 حركات في اليوم والليل عند اوقات الصلاة فقال له اسكن
 فنزلت بك اسكن وقد جا وقت فريضة علي محمد صلى الله
 عليه وسلم فيقال له اسكن فقد غفر لك من ثوابك من امه
 محمد صلى الله عليه وسلم وفيلقول الله تعالى يوم القيامة يا محمد
 انا وشيعتي على عبادي المراسم والتمسعت النوافل فاليان
 عليك فمك الشفاعة ومسا الرحمة واذا صلى المؤمن صلاة وقبلها
 الله منه خلق اسم من صلواته صوره في الملكوت تكسر وتكسر
 الى يوم القيامة ويكون ثواب ذلك من صلى الله عليه وسلم
 في لطائف الدنيا بسمه مرات الوقت ثلاثه العلم نفسه واخر
 السنة عن علم اربعت الابر والارز والمجرى والسكان الصفة
 هذه الاربعة مرات العلم ثم الاضهاد ثم تليد المجد ثم انفسهم
 قدم انفسهم على الوقت واحدا من بعد ذاتهم قلده فند محمد
 والزولان ومن الابر ان صدقا اخبار عدل معنى العلم فامقرا
 ومرات مع قول القلة اربعة العلم بنفس ثم يقول الله ثم الاضهاد
 ثم تليد المجد والملاهي الاي وان قد روي على الاضهاد كما اشار
 اليه بقول المجرى اي الامم في كلمة اي في بقية الصور وهو ما اذا
 كان الامم عاجزا اما اذا اضر لغة اخباره ليس ببقية بل مثله

امكان

امكان سواله فاذا امكن سواله يجب عليه سواله وهذا الدفع
 ما اعظمهم فيما من ان المروا بالخيار والاخبار والفعل فثنا على اي
 اذا علم اي يقين علمها ركن الشجرة علم عنها وهي ظم والحق
 البصير القادر حتى لو اصر عن اجها يخرج به ما لو اصر عن
 علم فانه تحب عليه الاعادة انور حوس قال الدرافي في
 عيان بكسر العين فلا يتقاعد عن التلازمة من غير اجها
 خلاف المود فانه لا يحتاج الى اجها في تقيده على التلازمة تامل
 الله مرهومي في عبارة الله سبحانه البند نحن بفتح اوله
 والمعلمه وشئون النون الاولى وكسر الثانية ثم تحفة وجمع
 نسبة الى بند نحن بفتح المشي بده قد نفاذ من الله المتوسط
 ولو كسر المودون اي ولم تقيده بعضهم بفضا وان كسر و
 كما لو احده وهذه المعنى قول ولو كسر المودون تقيده محل الخلاف
 فكانت قال محلة ان لم كسر المودون فان كسر واو كما لو افاة
 عارفين جاز تليد هم مطلقا في المحو والغيب من غير خلاف
 اعادة مطلقا وان ضاق الوقت ويحرم عليه ما عليه هو
 وعلى المجد اي وجوبا بالتوقف تحت الصلاة على غلبة من حوال
 الوقت خلافا للقاء احب على الحوار دبل المجد وجوبا الغيب
 ومن اضر وصدقه فتقول حوال المعنى الوجوه لانه بعد المنع
 ويصر به تشييده بالصوم قال كما لو خذ كما يرجع لقول
 دبل المجد استغيا القيلة اي مواصلة عن الكفة
 فالق القيلة للهد ولا يكتفي استغيا الشاذر وان
 ولا المجرى كسر المعناوي ولو قال المص والتوجه كما
 اضر وسقط قبلها لان المصلي يقابلها ويقتدر بها من

الربع المسمى بالكعب قال وقيل لكعبها اي تربها وهي مرتفعة
سبعة وعشرين ذراعا وطول الباب ستة اذرع وعشرة اصابع
وعرضه اربعة اذرع واجارها من حمة جبال طور سيناء الجودي
وجرا الى قيس وبشر والماء استقال عنها فيضها مع القرب
وظامع البعد عنه اما من الشافعي ودليله الشطرنج الاية لانه
العين لغة وتفسيره بالجهد اصطلاح لبعض وكان عليه السلام
اول امره يستقبل بيت المقدس قبل بامر وقيل بل به يحصل
الكعبة منه وبسته فيقف بين النياشين فلما هاجر استند بها
فشفق عليه فقال صلى الله عليه وسلم ان يسأل ربه الخول الربا فزل قول
وهكذا لانه وقيل رقت من الطهر فتقول وما في البخاري ان
اول صلاة صلى الكعبة المصري كاملة وكانت الخول في
رجب بعد الحج ستة عشر شهرا او تسعة عشر شهرا وقيل غير
ذلك قال السجستاني قال ابن العربي شي الله القبلتين
اي مرة استخيت الكعبة لبيت المقدس ومرة شي بيت المقدس
بالكعبة فالشي للقبلة من حيث هي وكما هي المقعد مرتين
ولحوم حجر الالهة مرتين ولا تحفظ رايها وقال ابو القاسم
الغوث رايها الوضوء ما من النار وقد نظمت ذلك فقلت
واربع تكرر الشيخ لها حات بها المخصوص والاشار
لقبلته وسبعة وحجر كذا الوضوء ما من النار
وفي نسخة وختم بل حجر فقد قال سيد علي الاصفهاني
فخر البخاري وليست الحجر الالهة بما ذكر الشيخ لهما كبريه
بعضهم وقول لقبلته متعلقا حات اما الاستقبال فقدمه
الله تعالى في كتابه بقوله يقولون انما هو الانسان ما ولاهم

عن

عن قبلهم التي كانوا عليها اي اولادهم الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم
يصلي الربا فلما هاجر امره باستقبال بيت المقدس قال الله له ود صلى
اليه ستة او سبعة اشهر ثم حوّل الى الكعبة كما دل عليه قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنفلت الى الوجه منقول الامر
باستقبال الكعبة وكان يود ذلك لانه قبلته اليهم ولا ينادون
اليه الاسلام اي اسلام العرب فلنولينك قبلتنا فزفها حاجتها
فزل وجهك شطر المسجد الحرام اي الكعبة فابدية كل موضع
ذكر فيه المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الاقرب قول وجهك
بالصدر حقيقة في الواقع وبالحال وبخبرها وبالحكم
في الدائري والساجدة وبخبرها قال شيخنا في ولوي مظهرها
او مستلقيا فالاستقبال مقدم اليه اي بالصدر والوجه
والسجدة لا بد ان تكون اخصاه مع وجهه للقبلة فتقبل
اليه بالصدر بالنظر للغالب وكذا قول لا بالوجه فالالتفات
بالوجه غير مكرره بل مطل بل مكرره لا بالوجه اي
لا يكتفي بالوجه وحده بدون الصدر والوجه الاستقبال
به مع غيره فم يجب مع غيره في المصطفح فيجب بالوجه
ومقدم البدن والاستسالي كذلك في اخصاه ويجب رفع راسه
قليلا ان امكن والمراد بالصدر جميع عرض البدن فلو استقبل
طرفه فخرج شي من العرض عن مجازاته لم يصح كما قاله حجر
والمراد بقول لا بالوجه اي مثلا ولا بالبدن مثلا ولا خض
الوجه لانه محل التوجه قول وجهك اي ذاك من اطلاق
الخبر على الكل وهذه التاويل متعين لئلا يلزم تقيد الاستقبال
بالوجه ايج والبراد بالذات بقضها كالمصدر وهو مجازي على مجاز

أي نحو السعي الخاضع أي عيونه وفي الختام ليس المراد بالعين
 الجدار بل امرام على أي وهو سمت البيت وهو الهوى إلى السما
 السابعة والارض السابعة هي شوري قال زكريا وجهه تطلق
 على العين والاطلاق على غيرهما محالين ادعي بعضهم انها
 لا تطلق الا على العين الهوى وهو الذي نقل عن امامنا الرضا
 رضي وقال قلت قوله أي نحو المسجد كما لم نقل عنده مع انه
 معنى الشطر لفة لاجل الاجماع الاتي وفيه شيء على الواهب
 ما فيه اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قلبي اولي الكعبة
 ثم صرف إلى بيت المقدس وهو مكة ثم عام صلى اليه بفسه
 قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله إلى الكعبة وليست
 صلاته باختيار بل بامر الله عز وجل كما ذكره ابن عباس رضي الله
 عنهما والاستقبال لا يجب في غير الصلاة لاجل الحاجة اليه لا
 سياق الكلام في الصلاة أي قوله تعالى وما كان الله ليضيع
 ايمانكم فالمراد به الصلاة فالكلام فيها فلا حاجة إلى قوله
 والاستقبال أي الاضماري النسبة إلى الجمع المضاف باعتبار
 المفرد فكان الاولى ان يقول الناصري شوري الا ان يقال
 ان هذا الجمع صار علما بالعلية على الماوس والخزرج فصحت
 النسبة اليه لانه صار مفردا قال ابن مالك

والواحد ذكرنا سببا للجمع ما لم يشابه واحدا بالوضع
 اذا قلت الصلاة أي اردت القيام بها وروي ان
 أي رواه الشيخان كما في شي المخرج والي هذين السنين المراد
 الاية لان المسجد عام في يكون من اطلاق الخبر واردة الكل
 واردة الخبر وقوله مفضل صلوا إلى الله بهذا قوله هذه
 القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال القديم وجود صيغة امر

فيه

فيه وايضا يحمل المخصوصة كما ذكره في شيء من المخرج قبل ضم
 القاف والباء الموحدة معا ويحسب اسكان الموحدة أي مقابلها قل
 فلا تخرج الصلاة بدوثة اجماعا فانه ان اجماعا المتبادر منه
 اجماع الامة الاربعة مع ان بعضهم لم يشترط التوجه للعين بل
 اكتفى بالتوجه للجهة وهو الامام مالك وابو حنيفة وقول غنما
 حكاه في السنة والظهر في بدوثة راجع للتوجه للعين المتقدم
 وقد جاب بأن في الكلام شبه استخدام فذكر التوجه او لا
 بمعنى وهو العين واعاد عليه الظرف في بدوثة يعني اخرهم من ان
 يكون توجه العين للجهة في صح قوله اجماعا بالنسبة لكل الامة
 لانه يجب استقبال جهة اجماع المذاهب كلها والخلاف الماهوتي
 العين واجاب بعضهم في هذا المقام بان قولهم اجماعا أي مذهبا
 وهو مردود لان لنا قولنا حكمة في الاسلام في جهة الله
 كفي استقبال الجهة والفرق بالافعال الساكنة

نقشا أي برونه أو من قولهم صرنا عندنا هذا والفساد
 بالله تعالى لان هو البيت في حق الخارج عنه منزلة منزلة
 بل من جهة الصلاة على أعلى جبل منه جبل إلى قيس عوزي
 وهما أعني قوله قيسا وطننا من صوبان على الحالية فلو خرج
 عن محاذات الكعبة أو صيرها أو هو ما قال في وخرج عنه
 أي عن الطريق بعضه أي بعضه بدوثة طلت صلاته
 أي ان وقع في الشاهقان كان في الشاهقان فلا تفقد فزاده
 بالطلان ما تحمل عدم الانقضاء كما في الآية بقرب الكعبة
 ولو باضرب السجدة ولا تسكن أو يفرق قوله بقرب الكعبة
 فكان الظاهر ان يقول اما اذا بعدوا حاذوها بنحو الذي

المعجزة وان طال الصف جدارا حاصل انه اذا اعتد الصف
 من الشرق الى الغرب صحت صلاتهم لكن مع اخلاف من نظره
 اما اذا بعد ولو كثيرا ولم يبلغ الحد المذكور ولو كان بينه وبين
 الامام قدر سميت الى الكعبة من جهة يمينه ومن جهة شماله
 فان الصلاة صحيحة ولا تخفى هذا ما لم يخط عليه كلام من
 اجم واستشكل اي القول بالصحة مع البعد وان طال الصف
 وقوله بان ذلك اي المجازاة المذكورة والمستشكل هو الفارق
 ووجه الاشكال ان الخارجين عن سبيل لا يكونون محاذين لها
 الا مع الاخلاف فاذا لم يخف قولهم يكونون محاذين لها فقتضاه بطلان
 صلاتهم مع حكمهم بصحتها والاشكال جاز في الخارجين عن سبيلها
 وان لم يمتد والى الشرق خلا فاللاح واجاب ابن الصباغ بان
 المحيط غير متعين نظير ما ياتي في الاصل اربع ركعات لا يوجبها
 ولا بطلان مع الشك في وجود المصلين من رواد بلخطا غير المجازي
 لسميها بقوله غير مدين لان كلامه المصلين مع البعد عن المصلين
 انه محاذي لها لعدم مشاهدته لهما واستشكل بان مكة وسط
 البلاد فالخارج عن الوسط كيف يكون محاذي للركعة
 خارجا عن الركن لانه وان خرج عن الركن لكنه مستقبل للركعة
 والضمانا هو وجهه عن بناها والى الركن المحض اي ركن
 كان النوع من اسقط المصنوع سادسا لظاهر هذه الشبهة
 بعد تمام الكلام على الاستقبال لكان اولي كما يركب اهل
 الذوق والكمال وجهه اسقاطه له انه عام في الصلاة وغيرها
 من المبادات كالوضوء والصوم والحج وعقد ذلك وهو الحكم
 كيفية الصلاة كيفية الشيئ صفة فليقبة الصلاة صفها

داني

وهي ترتيبها اركانها فقوله بان يعلم فرضها وقدرها على كفايتها
 لكنه فقه في العلم بالكيفية المذكورة وقوله وكان عاميا فسر العامي
 هنا بان من لم يميز بين الفرض والسنة والعالم بخالفه قال من
 وعليه فيكون قوله بان وكان عاميا صوابا بعد قولهم ولم يميز
 وفرضه بعضهم وذكره من ايضا ممن لم يحصل من الفقه طرفا
 انتهى به الى الباقي والذي اختاره شيخنا في وارتضاه
 انه المراد بالعامي هنا من لم يشتغل بالعلم زمانا لكنه فيه
 معرفة الكيفية والعالم بخلافه وهذا هو المختار لعدم اسناد
 شيء عليه ان اعتد بها كلها فرضا اي وان كان عالما يدرك
 مانعة وقوله وكان عاميا راجع للسنة التي بعد ها كما في ذكر
 علي المزني ولم يقصد فرضا بطل اي لم يقصد فرضا بطل
 فالبازيد ولو قدم الباطل فبطل الفرض كان اولى ولم
 يقصد بقرض بطل في بعض السبع في حالتيه وجعل
 يقسم الصور المستشبهة متافقا للاستقبال شرط الاتي
 شدة الخوف ونقل سفر وعزيق على نوع لا يمكنه الاستقبال
 شرط الاتي شدة الخوف ومرتبوط لفقد القتلة وعلل
 لم يجد موعها وخالف من تزول عن رحلتها على نفس او مال
 او انقطاع عن رفقة مناوي على التحرر في شدة الخوف من
 الخوف المحض نذكر الاستقبال ان يكون شخص في ارض موصولة
 وخاف فرت الوقفة فلا يجرم ويتوجه للخروج ويصلي بالاريا
 ثم قال الاذرعين وشقي وجوب القضاء بالتقصير كما
 نقله الكاشغري في قوله في اتياع من قتال متلف
 بالخوف وفي المسبة اي بسبب ما اتياع وعبارة في المزني

يبيع وقوله من قال اي مما يباح له فعله كعتار ودفق صايل ص وحيث
 فيه الفزار من سبع او حائل نارا وسيل او غيره مما يباح الفزار فيه
 كما قال العرجش ومثله ما خطف بقله فله ذلك تلك الصلاة والمراد
 بالباح ما ليس بحرام فشميل الواجب والمندوب قال يسمي والمناس
 يصلي عنه ضيق الوقت كما شرط ابن الرضا وغيره فليس
 التوجه شرط فيها فهم ان امن امتنع عليه فعل ذلك حتى لو
 كان ركبا وامن واراد ان ينزل لشرط ان لا يستند بالقلعة بشروط
 وان استند برها بطلت صلاته بالانفاق اهمر مستقبل القبلة
 لا يعلو ما فهم من الآية وفي التفسير اي في كتاب
 التفسير في البخاري مشروفة بعض آياته قائما الى غير القبلة
 اي بان كان يامن المرد في هذه الحالة دون غيرها
 وراكبا الى القبلة اي مع القعود بان كان يامن المرد وحالته
 الركوب الناقله ولو عيدا او ركعتين الطواف وفي حكمها سجدتي
 التلاوة والشكر في السفر المباح حاصله انه يجوز ترك
 استقبال القبلة في الناقله بشرط واحد هان يكون ذلك فيما ليس
 سفرا ولو قصر ثانيا ان يكون السفر ما حاشا الزمان بقصد
 قطع المسافة المستمن قطوعا سفر اربعها ترك الافعال الكثيرة
 ركض وعمر بالحل حتما مسرا واما السفر لو صار مقاما
 في اثناء الصلاة انما على الارض مستقلا سادسها واما السفر
 فكونه في اثناء صلاته لزمه انما هو المقله قبل ركوبه اي
 اذا استمر على الصلاة والافاخر من الناقله للحرم سابقا
 عدم وطى للحجاسته مطلقا واما انسان في نجاسته رطبة غير
 مسنونة ولو تفتت وقفه لاسترلقة ولا تنطار رققة لزمه

الاستقبال

الاستقبال مادام واقفا فان سافر لاجل سيرا القافلة لغنا
 الى جهة سفره وان سار مختارا للسيرة بلا ضرورة لم يجز ان يسير
 حتى تنقضي صلاته لانه بالوقوف لزمه بالتوجه التوجه اذا
 استمر على الصلاة كما مر لقاصد محققين المراد به المحل المعلوم
 من حيث المسافة بان يقصد قطع مسافة يمين فيها مسافرا
 عرفا كالشام او الصعيد لخصوص محل معين كمشقة مثلا
 شوربي فتعين المحل ليس شرط بل الشرط ان يقصد قطع
 المسافة المذكورة كما قاله اهل العلم في قوله ان جهته
 الشروط سبعة ان يكون السفر نحو قيل فاكتر بان يخرج الى محل
 لا يسمع فيه ندا الجمعة وان يكون لغرض محمي وان يكون مقاما
 وان يقصد محلا فعينا ودوام السيرة وترك الفعل الكثر بلا
 حاجة فللمسافر المذكور ان يسافر مبلجا على الرحلة
 ليس بقيد بل المراد الدابة راحله او غيرها لان الرحلة
 البعير الذي يرحل عليه وانما قيد بها لعمركا بالحدث
 يصل على راحلته اي في السفر كما في رواية اخرى وعبرة من
 وجه الترخ في السفر فكان المناسب ان يريدها التي لستم اوتدلال
 فقد يقال تركه لظهوره حيث تروى به قبل هذا محل قولنا
 فانما تولوا فثم وجه الله قال في الخصائص والخصص بحواز صلاة
 المؤثر على الرحلة من وجوبه عليه ذكره النووي في المذهب
 فقد تقدم ما فيه اي في جهة مقصده اي في استقبال
 جهة المقصد ولا يشترط استقباله لانه بدلت قوسه بخلاف
 القبلة فانها اصل اقوم وعبرة من قول اي في جهة مقصده
 والقرينة عليه ان ترك الدابة الى اي جهة اراد ان لا يلقى بحال صلي

الله عليه وسلم لان ذلك بعد عشاء ومعلوم انه لما سيرة جهة مقصده
 قاله وعلى التحرير ولو كان لمقصده طريقا لم يكن الاستقبال في ايها
 فقط فتملك الاخر للعرض قلبه التفضل الى غير القبلة جهة مقصده
 على المعتمد وتوسمه في التوافق وتكثير اليها وهذا فارق بينه وبين
 نظيره وكما نقل في جميع ذلك سيرة الملاوة والذكر وجاز لك
 قياسا على الركبة لانه الشئ احدا للسفرين وايضا استويا في صلاة
 خروفا في النافلة التي تركوا رادهم في صلاة النفل وقولوا
 مصالحا معاشهم اي ان فرض اثم صلوا واستقبلوا بانه يحصل لهم
 تفضل في السفر حصة ففضلها لانه للناس للجمع بين صلوات
 المعاش والمعاد معاشهم باليابا لانه من قال ان قال وجعلنا
 لكم فيها معاشي فلا يجوز اي فعله ركبا او ماشيا بشرط
 في حق المسافر ترك الاقفال ان قد يقال هذا معلوم من
 مطلات الصلاة الائمة فلا حاجة الي ذكره هنا وفيجاب بانه
 ذكره هنا لانه توهم انه يفتقر فيه هذا كما ركب اي الكسر
 والركب تحريك الرجل من فوق الدابة واما العدو فهو الجري
 والمراد بقوله كما ركب والعدو في حلقه السفر فوق حلقه عن
 الرفقة او غيرها كقلعة يصدر به امساكه على المعتمد ثم
 قياسا على عبارة من وقاسا بالواو وهي ظاهر قال القاضي
 والنفوي في مجرد مجاوزة السور بحركته فلما ذكر وان كان في
 المراتب الملاصقة للسور لكان اذا ذهب لزيارة قبر اما الشافعي
 وهي السبعة او ثمانية الى بركة المجاورين من اجماع الانبياء
 في حرم وقال الشيخ ابو حامد في عبارة من ربه ذلك قال
 الشرف المناوي وهذا ظم لانه فارق حكم المقيمين في البلد ولعل

كلام

كلام فيه راجع اليه الا ان النفوي اعتبر الحكمة وغيره احدا اعتبر
 المنة اهو والظن ان الحكمة هي قول عدم سماعه الله والمظنة
 اية مظنة عدم سماع الله هي الميل فان سهل الخ والحاصل
 ان من في الموقد والهوى او الحفة والشقة في اخوة من ها
 ان امكنه الاستقبال في جميع صلاته وانما جميع الاركان
 جاز له ان يصلي والالم يفتح في تركها واما الركبة على نحو سراج او
 برودة فيجب عليه الاستقبال فيما سئل عليه في جميع صلاته
 او بعضها وانما ما سئل عليه من الاركان كلها او بعضها قال
 وقول او نحوها كالسقيفة وهذا اعني قوله فان سهل الى اخر
 تفصل لما احله ولا كما قاله في قوله فليسافر النفل
 الخ والحاصل ان الصور الثا عشرة صورة لانه اما ان سهل عليه
 التوجه في جميع الصلاة او لا سهل عليه في شئ منها او لا سهل عليه
 في المحرم دون غيره او في غيره دونه وعلى كل من الاربعة اما
 ان لا سهل عليه بعضها دون بعض فالحاصل من ضرب الثلاثه
 في الاربعة ثمانية عشر صورة في قوله فان سهل في صورتان
 فحاصره التوجه في جميع صلاته فيه تسعة صور وهي ان لا سهل
 عليه التوجه في شئ من صلاته او سهل في المحرم دون غيره
 غيره او في غيره دونه وعلى كل اما ان لا سهل عليه انما كل الاركان
 او بعضها او لا سهل عليه في بعضها هذه تسع صور حاصلة من ضرب
 ثلاثه في ثلاثه ومفهوم القيد الثاني وهو انما الاركان فيه
 صورة واحدة وهي سهولة التوجه في جميع صلاته مع عدم
 سهولة شئ من الاركان والتوجه في جميع الصلاة لا يلزم الا في
 صورتين الاولى ولين واما التوجه في بعضها فهو في المحرم

فقط وذلك في صور لا يخلو داخله تحت قوله الاتوجه في تحريمه
 وفي ان سهل عليه التوجه في الحرم سواء سهل عليه المأمور بالاركان
 او بعضها او لم يسهل عليه المأمور شي من الاركان وهذا هو المقيد
 الثاني في سقوط الاول فلا يلزمه فيها الاتوجه في الحرم
 وسيفيه المعتبر ان ركب السقيفة غير الملاح تحت عليه
 التوجه لجميع صلاته والمأمور بالاركان ولا يفتل بين ان سهل ولا
 ولا يركع وقوله وسيفيه من بالنسبة لقوله وان لم يسهل اي كما قرره
 شيخنا فكانه الوجه اسقاط قوله وسيفيه لان ذكرها يقتضي انه
 ان لم يسهل عليه الاستقبال والمأمور بالاركان لا يجب الا في الحرم
 وليس كذلك كما في س على المأوى والمأمور بالاركان كلها او بعضها
 قضية كلامه انه لو سهل الاستقبال في الجميع فلم يترس سوى
 المأمور الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع والمأمور ذلك الركوع
 وهو كلام لا وجه له في لان حكمه باقي في قوله وان لم يسهل ان
 واجبا بان المراد بالركوع الركوع والسهل ما لا يسهلها
 لزمه ذلك لتبره وشمل ما لو كانت موهوبه اي فلا يقال انه
 لا يفتل عليها بالصانع في في الحرم فلا يجب قيا سواء
 لو قرع او الصلاة بالشروط وهو التوجه ثم يحمل ما يسهل قابلا
 له لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فزار اذ ان تقطوع
 استقبل بناقته القبلة فليكن صلى حيث وجهه ركانه اي
 ركوبه الى صوب مقصده رواء ابوداود باسناد حسن وتظن
 فيها على انهم الاحوال قال في في المأوى وما ذكرته من الاستتار
 الا غير هو ما ذكره الشيخان وتقتضيه انه لا يلزمه التوجه في
 غير الحرم وان سهل ويكن الفرق بان الانفاق ان يحاط له بالتحاط

لغيره

لغيره وعبارة ثم روي بعض كلام ما اذا كانت سهلا لانه لا يلزمه
 الاستقبال في غير الحرم وان كانت واقفا ليعاقل في المأوى
 وهو نفسه والفتاوى كما قال ابن الصباغ انه مما دام واقفا
 لا يصلي الا الى القبلة وهو مقتضى انه ففرض كلامه في الوقوف
 فتقتضيه انه اذا لم يكن واقفا لا يلزمه الاتوجه في الحرم
 فقط فان الحرم في ثقل مطلق مقتضى به ثم يروي الزيادة عليه
 فيلحق الاستقبال عند السنة نظرا الى انها انشأوا لهذا الوأى
 المأوى اثنا الناقلة ليس له ان يركع في السنة او لا يجب نظرا
 للمدوام ولانه لم يخطوها حكما لانه من كل الوجوه فانه لا يشرع
 لها دعا الاضلاع قال ربه هذا مما تزد وجه النظر والوجه عدم
 الوجوب اهـ ما بان تكون الدائنة واقفة وما دامت الدائنة
 واقفة لا يصلي عليها الا الى القبلة لكن لا يلزم المأمور بالاركان فله
 ان ينحني بالانحنا كما قلنا من غير في المذهب ثم ان سار ضرورة
 سار سار للرفقة واعمالها جهة مقصده وان سار مختارا بلا
 ضرورة لم يحركه ان يسرحي تنهي صلاته اذا استمر على
 الصلاة والا فخرج من الناقلة لا يحرمه لم يلزمه تحريك
 المناسب لم يلزمه توجه وهو سرحها اي من له رجل
 في سرحها بحيث يحتمل امره لو استقبل عنها ا قال في
 وان لم يكن من المحدثين لتسرحها كما لو عاوت بعض الركبان
 اهل العلم فيها في بعض اعمالهم فلا يلزمه توجه اي
 ولا المأمور اي وان سهل ولوي حالة الحرم كما قال بعضهم
 داعيا المناهي انه يلزمه التوجه في الحرم فقط ان سهل
 فقط وهو من والمقيد كلامه ان تقطع عن النفس

اي ان اشغل عليه وقوله او علم اي ان اشغل بالفضل كما قرره
 شيخنا عثماني ولا يخفى ان الذي وعبر عليه ان معنى في الصلاة
 فان اخرف لقطر ما حاز لان تركها الا الى القلة وان كانت خلفه
 على المعنى عا لما فمختار اي لا يتعدى البطلان بالاختيار وعبارته
 فان اخرف الى غير ما عا بما عا لما ولو لم يابطل صلاته وان عزم
 على العود الى مقصده فقول مختار ليس بقيد بل مثله المذكور
 ان طال الفصل اي في الزمن والافلاي وان لم يطل
 الفصل بان عا عنه فربه وكذا لو اخرف المصلي على الارض عن
 القلة ناسيا وعاد عن قرب لا يضر بخلاف ما لو صرفه عنه
 قبرا وعاد عن قرب فانها اشغل له وره ومن ذكر ما يقع كثيرا
 ان ينفذ شحش بين فصلين فيخرجهما واحدا او يربط
 فصل فيخرجه فان الصلاة تطال اهما وفي ذلك كافي في سنن
 السجود وعندهما والعمدة السنن وكيف يدعي الراكع انما
 ولا يلزمه وضع يمينه على عرقه الدابة اي تشترق قنبرها وسرجها
 ولا تدل وسعة في الارض وان سهر عليه لان شأنه السجدة
 انحرر ويكون سجوده الذي يكون سجوده لفوض وجوبا
 حيث امكنه قال الزركشي ومحل ذلك ان امكنه ان يتجلى للسجود
 اكره من قدر ركوع القاعد فان قدر على الاكل قطع لم يلزمه
 جعله للسجود والاقلة ركوع نظير ما ياتي في بحث القيام كما
 نقله الرافي عن الامام شكري والمثل يتم ركوعه اي
 وجوبا فان عجز عن ذلك لم تخرج صلاته نعم كيفه الا ما حث
 كان يمشي في رجل او نحوه او ما اولى لما في القيام من المشقة
 الظاهرة وتلويك يده وسيا به بالطين ونحوه كما قاله
 وغيره

وغيره بن سجدته لسهراته عليه بخلاف الراكع قال في شرح
 المهرج وله الشيء فيما عدا ذلك وهو القيام والشهيد والاعتدال والقيام
 لقوله منته او لم يزل الشيء فيه وحاصلا ذكره انما في اربع
 في قيامه واعتداله وشهيدته وسلاخه وشرك الشيء في اربع
 في احرامه وركوعه وسجوده فجلد بين سجدتين وقوله وشهيد
 ولو لم يزل عيشا وغيره بحسب الاصل او عارضا فمثل صلاة
 الجبارة والعمى والمعاذ والمثله وره وخرج النفل وان نذر انما
 حوارة قاعدا وعدم وجوب قضائه لو فسد وقوله شحشام رانه
 كالنفس غير مستقيم او خيرة من عند وره او حوارة مرر
 واقفة اي ورامها بسيد ميرق ولانتم الموضع هذا شرط
 ثالث والابان كانت سايرة اولم يتوجه اولم يلم الفرض وحينه
 نقول لان سيرا الدابة المعلقة قاصره لان سيرا الدابة منسوبة
 اليها اي فيما اذا كانت سايرة اي حيث لم يكن زمامها يدغم ولو
 بالث او رات او دطبت نجاسة لم يضر حيث لم يكن زمامها يدغم
 ولو دمي فيها وفي يده لجامها او انقلبت بها نجاسة والحالة هذه
 منكم كالمصلي وسه خيل طاهر من كل نجاسة ولا يكلف المكش
 التحفظ والاحتياط في شئ من ذلك ولو رطبت نجاسة جاهد لها وكانت
 يابس وفارقها حال لا يضر وان بقى الكشي عليها ولو يابس وان لم
 يحد عنها معدلا ولو فارقها حال اضراجه لوقالاج يوحى منه انه لو
 كان لها قيد يلزم زمامها سيراها بحث لا تختلف جهة جاز ذلك
 كالسيرة والصلاة في المحفة السايرة كراعاة من سهره يوم الدابة
 المعلقة ثم رتبة لوم شيت الدابة الواقعة ثلاث خطوات
 متواليه او دتت وثبة فاخت ولو سهره منه بان سري في الحكم

زعموا بانطلق الصلاة ان كان زعم ما بيده ولا يفرح بركا ذمها وراسها
 ورجلها قال وتوجه شاهدوا لوزن في اثنا الصلاة بطلت خلاف
 زوال الدابة ربي لان امر الاستقبال فرق امر الدابة سمع اما اذا لم
 يتوجه الشاهد فلا يصح لانه صلى في البيت لا اليد وانما
 حال استقبالها وان عجزها لانه يتبين عجزا مستقبلا لها او عجز
 كعبتها او ياربها وهو مردود او خشيته مبينة او مخرج فيها او تراب
 جمع منها في المخرج وقوله كعبتها راجع لقوله صلى في الكعبة ولو كان الشخص
 مملوكا الشخص في وجوده بان يبعد منها باعتبار الظاهر وقوله او سمع او
 سمعها هو صلى اليها ثم ياخذها فالظن انه لا يفي ويحتمل خلافه وما روي
 الى هذه الخلاف وانما سمع وفيه جملة من كفي استقبال الوالد المرفوع
 فتعبد الخشعة المسيرة والمبينة ليس للتحقيق بل يكفي ثبوتها
 ولو لم يتبادر فيرمض الف في ذلك روي وعبارة من ولا يكون
 العصى المرفوع هنا ولا خشيته لانه لا يكون لا بعد من اجزاءها
 وخالف العصى الاقناب المرفوع في الدار حيث تقدمنا بطلان
 دخولها في سائر الجوانب العادية بغيرها للصحة فعدت من الدار
 بذلك وقوله او تراب جمع منها اي دون ما يليق به الريح والظن هو
 انهم يرفعها ووقفها بغيرها مستقبلا هو المندم دون شي من الباقي
 هل يكفي لانه يكون مستقبلا كما لو اراد من كلها ولا يقتدر على
 استقبال الباقي وظن كلامهم الاول قيا ساع على ما لو اتبع على حقل
 الى قبس واستقبل هو اها مع امكان الانخفاض بحيث يستقبل
 نفسها اسمع على الطوق ثلثي ذلك تقريبا اي فاكثر ذلك الذي
 وان بعد عنه ثلاثة اذرع فاكثر وقا في نظير في سنة الصلاة
 وقاضي الحجة بان القصد ثم سنه عن الكعبة ولا يصح الا مع

القد

القدي وهذا اصابته عينها وهو حاصل في البوكة القدي هو
 ومن امكنه اي سهل عليه علم القبلة اي الكعبة وتعلمها
 محاربا المسلمين العترة او الملاح بالقبلة الاصح والملاح انكسره علم بال
 مشقة العمل قال سمع يوحنا منه ان الامم اذا دخل المسجد الحرام
 او مسجد محرابه فتمتد وتشتت عليه مسن الكعبة في الاول والآخر
 في الثاني لا يتلا الحجاب بالناس وامتداد الصفوف او نحو ذلك
 سقط منه وجوبه من وجاز له الاخر بقوله المخرج عن علم وقت
 فتاوي من فكل من يفسد المسلمين عند عدم تمكنه من مس
 القبلة ومشتقة ذكر عليه هاج مع زياده علم القبلة اي وما
 في فنهاها كما اقطب وموقفه صلى الله عليه وسلم اذا ثبت بالتواتر
 فان ثبت بالاحاد فكل المخرج عن علم قال جال وقوله لكان لقطب
 اي بعد الاهة اليه ومفرقة بغيره كيفية الاستقبال به في
 كل قطر واما اذا فقد شي من ذلك كان من جملة الادلة التي يحتمل
 معها ويراد جمع بين الكلامين اي كلام من جعله من الادلة ومن
 جعله بغيره اهلهم وهو بين الفرقين في بيان ثبوت الصفة
 شجاعة في ولا جابل بنيه ويزر الوائل حال وحابل اسم لا
 والخمسة في اي موعود والجملة حال من المفارقة قوله امكنه
 والملاح انه لا مشتقة عليه في علمها بخلاف الاعين مثلا اذا امكنه
 الحس علمها لكن مشتقة كثر الصفوف والارواحام فيكون كالحابل
 فيقلد محرابه علم هكذا ظهر وعرضته على تحيد الملاوي فوافق
 سمع وما ذكره في الاعين مستفاد من تفسيره الامكان بالسهولة
 لميل نفسه اي حبرا واحدا او اعترفت اي بصيرا وحيث عليه
 سوال تفخيره عند الحاجة اليه ولا يتلوا اذ كان من مكنه يديه

القليل جليل لا يكلف الصعود لان السوال لا يشتغل فيه خلاف الصعود
 فان فرق ان عليه في السوال المشقة بعد المكان او نحوه كان الحكم
 كما في تلك السـ كقولنا انا شاهد الكفارة والمحارب المقتدر
 وليس له ان يجهد اي في الجهة فلا ينافي انه يجوز له ان يجهد في جهة
 او سيرة كما ياتي وفي معناه روية محاربة المسلمين اي من حيث
 تقدم ذكره على الاجتهاد والا فالاجتهاد المذكور يقدم على المحاربة اذ
 تقارضها ومثل ذلك رتبة الابرة المعروفة لعراق به قـ وعبارة
 على الخلافة السليمانية محل جواز تقليد محارب المسلمين اذ لم يظفر
 فيها الخطايا باضهادة والام بحز تقليدها بكثرة طارقه اي القارعة
 حيث اقروه واخبروا بصحة قـ التي اولت من الطعن بخلاف لولم
 سلم منه محاربين القرافه وارياف مصر فلا يتبع الاجتهاد مع
 وجودها بل يجب لاقتناع اعتمادها ويكفي الطعن من واحد اذا
 كان من اهل العلم بالتقاة او ذكر له من ادعاه فان فقد الثقة
 في اي حسا وهو ظم او شرعا بان كان فوق حد القرب اهرع
 لكل فرض اي عيني لا صلاة جنازه ولا نفل وان لم ينقل عن غيره
 او خبره على اي عنه صفة شوبري قال في سوا الصاق الوقت
 ام لا وثا له على التمسك او يختر على ظم صفة ان لم يصل وان
 لم يصف الوقت كما لو خذ من عطفه على ما قبله والمعتد انه كفاية
 الطهورين ان جوز زوال الخبر صبر لضيق الوقت والاول والاول هو والله
 شحنا كلامه في الاول رجائه لما عدل عن كلامه في تركه والحفظ هو
 مـ وعلى التحرير فله قلة بقية اي بصرا ولو عدا وامراة فلا ينفذ المحرم
 اقوى اذ ركا فالحاصل ان مراتب القليلة رتبة الاولى الشاهد به
 الثانية اعتماد المخبر عن علم واعتماد المخبر عن علم ليس تقليد الـ

لا تقليد

التقليد ان يكون لاخبار المحدث وفي معناه بقاء الابرة الصحيحة والمناكب
 والساعات الصحيحة الثالثة الاجتهاد الدلائل القليلة فلا تشقق
 المتأخر الا اذا انجز عن التي قبلها ونحوها في الشـ وكفى اخبار رب المنزل
 الثقة حيث علم ان اخباره من غير اجتهاد والام يقلده كما في شـ مـ
 اي بان علم انه يخبر عن اجتهاد او شك في امره عـ شـ والخلاف لا يجب
 سوا له عن مستنده كما قاله في رفا خبره في المرتبة الثالثة
 بادلتها وهي كثيرة منها ما هو على كالمخبر ومنها ما هو نهارية كالشمس
 ومنها ما هو ارضي كالجبال ومنها ما هو هواي كالرياح ومنها ما هو
 سماوي كالخوم وكل يخبر قدر الجبل العظيم لانها توصف لم تترك كل
 واحدة منها فليقلد سلسله من ذهب كما تقلد الشيخ خـ عن مشايخه
 ولا يرد عليه قوله تعالى ولقد زينا السماء الدنيا مناجيح لان نورها
 وصل الربا واقوي اذن هذا القطب ويختلف باختلاف الاقاليم ففي
 العراق يجعله المصلي خلف اذنه اليمنى وفي مصر خلف اذنه اليسرى
 وفي اليمن ثالثة على يمينه حاشية الاسرة وفي غرنا وراظهره ردفه
 زخم الخلا لا يسيوط اما كن تحتها فها فقال
 بصريا القطب المصلي جعله لاذنه اليسرى حقيقا نقل
 ولاذنه اليمنى ففي العراق والشام خلف الظهر بافتاق
 وباليمن تجاه وجهه حاشية تحت هذه اي بمكان موصلا
 ونظما انفسهم ايضا فقال
 من واجبه القطب بارض اليمن وعكس الشام وخلفه اذن
 بين عراق ثم يسرى مصر قد صبحوا استقبال في العبد
 واعلم ان تعلم القليلة فرض عين للمفرد سفر الحضر وكفاية لفرز ذلك
 قاله مـ وحيث تعلم ما سـ كافر ولا يفتيه هاشميه وان وافق عليها

لا تقليد

مسلم فمن عين سفرى ارادته لانها حيث اكفوا بقولهم واحد
 في سقوط الطلب عن الباقي لم يظهر كونه ومن عين اذ هو مخاطب به
 كل مكلف لمسا جازما لانا نقول المراد كونه فرض عين عدم جواز
 التقليد لكل احد بل كل فرد مخاطب بالتعليم حيث كان اهلا له
 ويؤثر له كقولهم في المخرج فلا يقلد الا فليس المراد بقرن العين معناه
 الاصول المذكور بل هو كونه كفاية على القول بان الخطاب به الكل
 فستبينه ومن عين في منه يجوز لشا بهتد في اثم الجميع ثم كروا ان كان
 يستطع بفعل البعض فالمراد بكونه فرض كفاية انه يجوز للمعارف ان
 تقلده ولا تكلف التعليم لجمعة فهو مخير بين التقليد والتعليم لجمعة
 فيكون الخطاب به على هذا البعض فيكون التقابل بينه وبين ما قبله
 هو تقابل القولين في فرض الكفاية اعني كون الخطاب به الكل والبعض
 شخاضا في واعاد واجوبا فلا يقلد لغيره على الاضداد فلو كان
 زوال الخبر في صورته وفرض كفاية كخبري تكلفه فيه المعارفون
 فيستغن عن خبر الظن ولا يستبرر والمراد بتيقنه ما يتبع معه
 الاحتياط فيدخل فيه خبر الثقة عن معاشرة اهله في المخرج والحاصل ان
 الجمعة في القليلة ثلاثة احوال اما ان يتغير اجتهاده قبل الصلاة او
 فيها او بعدها اذ كان قبلها فله ثلاثة احوال اما ان يتبين الخطا ويظهر
 له الصواب يقينا او ظاهرا فيلزم بالشا ان كان ارجح والاعتبار
 وان كان في الصلاة فان تبين الخطا وظن اسنايف وان ظن
 الخطا والصواب قل يجوز والمعتد بنفسه اذ كان الثاني ارجح كما
 نقله النجاشي عن السفياني وان كان بعد الصلاة فان تبين الخطا
 وظن الصواب اعاد وان ظن الخطا والصواب لم يوترأه في فان
 تغير اجتهاده قبل الصلاة فان تبين او ظن وكان الثاني ارجح عمل

وان ظن الخطا في محل
 والصواب في خلافه
 فيلزم الثاني ايضا
 صح

بالتالي

بالتالي فيها وان استويا تخبر فلهذا ثلاثا ايضا وان بعد ما اعاد في
 التقيد دون مسيلتي الظن فلهذا ثلاثا ايضا فالجمله تسعة احوال
 وقال الامام في الذي تحتل من كلامه منطوقا وهو وما سته وثلاثون
 صورة لان الخطا اما ان يكون معينا او غير معين وكل منهما اما في
 الجمعة او الثيامن فلهذا ست صور وفي كل منها اما ان يكون بلذخر
 او لا فلهذا اثنا عشر صورة وكل منها اما في الصلاة او بعدها او قبلها
 فلهذا ست وثلاثون صورة وقوله تبين خطأ معينا اي التقيد
 المستفاد من الفاليس بقوله واما الشكيب فهو قيد كاقتره مستحشا
 فان تبينه فما خرج تبين الخطا عنه والمراد بتيقنه ما يتبع معه
 الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معاشرة اهله في المخرج فان تغير اجتهاده ثانيا
 اي قبلها او بعدها او فيها بان ظهر له الصواب في جهة اخرى غير جهة
 الاولى ان ترجح فان لم يترجح استمر على الاول على التقديرين
 ولا إعادة عليه لما قبله بالاول لانه الاحتياط لا يتقصد بالاجتهاد
 والخطا فيه غير معين اي فقه علمهنا بالاجتهادين وفارق ما في الجاه
 من عدم عمله بها بالتالي للزوم نقض الاحتياط بالاجتهاد ان عتزل
 ما اصحابه بالاول والصلاة بحسن ان لم يفسد وهذا لا يلزم منه الصلاة
 الي غير القليلة يقينا لان الخطا في الاجتهاد هنا غير معين كما اشار
 اليه بقوله والخطا غير معين حتى لو صلى اربع ركعات لا يبع صلات
 وكذا اكثر في اكثر وهذا حيث لم يظهر له خطا فيها او بعدها في جهة
 منها وهذا يقتضي على ملخصه بقوله المتقدم فيبين خطأ معينا اي
 لان الخطا هنا ليس معينا بل هو مبهوم ولو غير بالفا و قال الكفيرة
 فلو صلى اربع ركعات في المكان اظهر كونه موافقا في ذلك لثبوت التماس
 قال رحمه الله في الرابع الى الجهات المذكورة بنية وليس مرادا

المراد

فلا إعادة اي تكون الخطا غير معين مقارنا المراد بالثابت ان يكون
 عقبة من غير فاصل ولا يجهل في محارب النبي صلى الله عليه وسلم
 ما ثبت انه صلى فيها باخبار جمع يوم من هو تواطؤهم على الكذب واما غير
 ذلك فلا حرج قال اسم محارب النبي اي الذي ثبت صلاته فيها ولو باخبار
 واحد اقره ارج ولا يوجب به محاربة الصحابة وعبارة في محارب النبي صلى
 الله عليه وسلم هو المحارب لفظة ضد المجلس واصطلاحا مقام الإقامة
 في الصلاة سمي به لان المصلي يحارب فيه الشيطان ولا تترك الصلاة
 فيه ولا يفي فيه خلافا للحلال السوطي اهوق لعل الحلال فله من ذلك
 ان المحارب المعتاد الان لا اضلاله ولم يكن في ذلك صلى الله عليه وسلم
 ولا في زمن الصحابة وما يوجد من ذلك في جامع عمر و نحوه فهو حادث
 بعدهم ولكن لا يأس به وقوله تعالى يملكون اربابا من محارب ليس المراد
 بها هذا المحارب المعروف وانما هي الفرق ويخوذلك ولا يشترط في
 اولها اي جهة النبي والساكن في الممثلة تتجاسر في الهجاء ولا في
 محارب المسلمين اي الموثوق بها بخلاف غير محارب القرافة وارباب مصر
 فلا يجوز الاعتقاد بها ولا يوجب به محاربة الصحابة كما في من جهة
 اي لا يجهل في اجماعه بخلاف النيامن والنياسر في جهدها
 وذلك لا يستحال الخطا في اجماعه دونها ومن ثم كانت
 الاعتقاد ولو في نحو قبلة الكوفة وبيت المقدس
 والشام وجانب مصر المتيق حائرا لانهم
 لم ينصوها الا عن اجراء آهواج
 والله اعلم ثم الحمد لله
 حاشية العلامة المحي
 علي ش الخطيب
 امين



١٠٠

